

فيلم / قسم ٢ ٧ ٢ ٧

سباغ بالسلح ١ ٧ ٢ ٧

مدرسة

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ مَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ مِثْلَ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ
فَالْوَجِبُ أَنْ يُوضَعَ مِنْهُ الْحَدُّ حَيْثُ وَضَعُوا وَيَدَّانِ مِنَ الْإِلَامِ مَا إِذَا خَافَ وَلَا مَرَدَ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَهُ فِي
الْأَصْبَحِ الْقَوْدُ وَلَهُ فِي الْأَصْبَحِ الزَّادَةُ حَكُومَةٌ قَالَ عَلَى الْحَكُومَةِ غَرَامَةٌ
مَالٍ وَالْأَمْوَالُ مُحَرَّمَةٌ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ مَسْئَلُهُ قَالَ عَلَى مَنْ هَدَمَ
بَيْتًا عَلَى إِنْسَانٍ أَوْ ضَرْبَهُ بِسَيْفٍ وَهُوَ أَدْنَى قَطْعِ رَأْسِهِ أَوْ قَالَ هَدَمْتُ
الْبَيْتَ وَهُوَ قَدْ كَانَ مَاتَ بَعْدَ أَوْ قَالَ ضَرْبَهُ بِالسَّيْفِ وَهُوَ مَيِّتٌ لَمْ يُلْتَفِتْ
وَلَا مَيَّنَ عَلَى أَوْلِيَاءِهِ فِي ذَلِكَ وَوَجِبَ الْقَوْدُ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا نَعَلَ لِأَنَّ الْمَيِّتَ
قَدْ صَحَّتْ حَيَاتُهُ بِقِيَمَتِهِ فَهُوَ عَلَى الْحَيَاةِ حَتَّى يَصِحَّ مَوْتُهُ وَمُدَّعَى مَوْتِهِ مُدَّعَى
بَاطِلٍ وَاتِّقَالَ كَحَالِ الدَّعْوَى لَا يُلْتَفَتُ إِلَى بَيْتِهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ
مَسْئَلُهُ وَمِنْ حَرَجٍ جَرَحًا مَوْتٌ مِنْ شِلْهُ فَنَدَا أَوْ يَسْتَمُّ مَاتَ فَالْقَوْدُ
عَلَى الْقَاتِلِ لِأَنَّهُ وَأَنْ مَاتَ مِنْ فَعَلٍ نَفْسِهِ وَفَعَلَ غَيْرَهُ فَكَلَاهَا قَاتِلٌ وَعَلَى
الْقَاتِلِ الْقَوْدُ وَلِنْ طَرَحَهُ غَيْرُهُ فَإِنْ خُتِرَ وَالِدِيَّةُ فَالِدِيَّةُ كُلُّهَا أَيْضًا لِأَنَّهُ
لَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَبْلُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ وَهُوَ حَسْبُنَا
بَابُ الْعَوَاقِلِ وَالْقِسَامَةِ وَفِي أَهْلِ الْبَغْيِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سَلَامًا **الْعَوَاقِلُ**
قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ تَعَالَى وَحَقَّقَهُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ مَا أَحْمَدُ بْنُ
فَتَحٍ نَاعِدُ الْوَحَابِ بْنِ عِيْسَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ نَاعِدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ نَاعِدُ بْنُ رَافِعٍ
نَاعِدُ الْوَرَّاقِ نَاعِدُ بْنُ حُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ كَتَبَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولَهُ ثُمَّ كَتَبَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ يَبُو إِلَى مَوْلَى رَحْلٍ
بَعْدَ دِيْنِهِ وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ نَاعِدُ بْنُ أَبِي الْبَيْتِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَدَّبِ
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَنْزَلَةَ مِنْ
بَنِي حِمْيَرَ سَقَطَ مَيْتًا بَغْرَةً عَبْدًا أَمَةً ثُمَّ أَنَّ الْقَبْضَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ يُؤْتَى
فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّ مِرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجَهَا وَأَنَّ الْعَقْلَ
عَلَى عَصَبَتِهَا وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ نَاعِدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الْحَكِيمِ عَنْ مَنصُورٍ

بِالْمَعْمَرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ نُصَيْبَةَ عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ صَرَبَتْ
أَمْرًا صَرَبَتْهَا بَعُودٌ فَنُطِطَاطٌ وَهِيَ خُتِلِي فَقَتَلَهَا وَاحِدًا هَا لِحَيَاتِيَّةٍ فَجَعَلَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِيْنَهُ الْمَقْتُولَةَ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ وَغُرَّةٌ لِمَا فِي بَطْنِهَا فَقَالَ
رَجُلٌ مِنْ عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ انْعَزَمَ دِيْنُهُ مِنْ لَا أَكُلُ وَلَا أَشْرَبُ وَلَا أَسْتَبَلُ مِثْلَ ذَلِكَ يَطْلُ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْبَحَ كَسْبَحَ الْأَعْرَابِ وَجَعَلَ عَلَيْهِمُ الدِّيْنَةَ
وَالْأَبُو مُحَمَّدُ نَصَحَ أَنَّ الدِّيْنَةَ فِي قَتْلِ الْخَطَاةِ وَفِي الْغُرَّةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْحَيْنِ عَلَى
عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ وَالْحَاجِي مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ مِنْهُمْ الْعَاقِلَةَ الْغَارِمَةَ لِدِيْنِهِ الْخَطَاةِ وَلِغُرَّةِ
الْحَيْنِ وَأَنَّهُمْ أَوْلِيَا الْحَاجِي الدِّيْنِ هُمْ عَصَبَتُهُ وَسَهْمُهَا الْمَطْلُ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ عَلَى مَا أُوْرِدَ
أَيْضًا مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ عَلَى بَطْنٍ عَقُولَهُ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ
وَجَمُورُ النَّاسِ يَقُولُونَ يَغْرُمُ الْعَاقِلَةُ الْمَذْكُورَةَ الدِّيْنَةَ لِأَنَّهُ قَدْ خَلَفَ عَنْ عَمِّنِ
الَّتِي فِي ذَلِكَ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَا أَدْرِي مَا الْعَاقِلَةُ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ
بِمَا قُلْنَا وَجَمُورُ النَّاسِ يَقُولُونَ هَذِهِ الْأَنَارُ الْمُعْتَدَةُ عَلَيْهَا الصَّحْبَةُ وَقَدْ جَاءَتْ أَمَارُ
غَيْرُ هَذِهِ لَا بِأَسْ بَدْرٍ كَبَعْضُهَا وَإِنْ كَانَتْ لَا حُجَّةَ فِيهَا لَكِنْ لِيَعْرِفَ نَاعِدُ بْنُ سَعِيدٍ
بْنِ مَاتٍ نَاعِدُ اللَّهِ بْنِ نَصْرِ نَاعِدُ قَاسِمٍ بْنِ أَصْبَغٍ نَاعِدُ بْنُ وَصَّاحٍ نَاعِدُ بْنُ نَعَاوِيَةَ سَا
وَكَيْعٍ نَاعِدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ خَطَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقْلَ قُرَيْشٍ
عَلَى قُرَيْشٍ وَعَقْلَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْأَنْصَارِ حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ
الْمَاجِيِّ نَاعِدُ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ نَاعِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ نَاعِدُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ نَاعِدُ بْنُ عِيَادٍ
عَنْ حَاجِ بْنِ أَرْطَاهُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ يَمِينٍ عَنْ ابْنِ هِشَامٍ قَالَ كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَاتَيْنِ الْمَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ أَنْ يَحْفَلُوا بِعَاقِلَتِهِمْ وَيَعْدُوا وَأَهْلِيَهُمْ
بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِصْلَاحِ مِنَ النَّاسِ فَالْأَوَّلُ مُنْقَطِعٌ وَفِيهِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَهُوَ سَيِّدُ الْحَفْظِ
وَالثَّانِي فِيهِ حَاجِ بْنِ أَرْطَاهُ وَهُوَ سَافِطٌ وَفِيهِ يَمِينٌ وَهُوَ مُضَعِفٌ قَالَ
مُحَمَّدٌ كَانَ قَالَ مَا لِكَيْفَ يَجُوزُ الْحَكَمُ بِأَنْ تَغْرُمَ الْعَاقِلَةُ حَرِيرَةً غَيْرَهَا وَقَدْ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِثْمَهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَقَالَ تَعَالَى
كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَجُوعًا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ مَا

كله

سقى المقصر ومن كسب له سن زائدة او اصبع زائدة فقطعها قاطع انصر
له منه من اقرب سن الى تلك السن واثر اصبع الى تلك الاصبع لا يضا
سن واصبع ولا فرق بين ان سقى المقصر منه لست له الا اربع اصابع
وبقي للمقصر له خمس اصابع ومن ان يقطع سن لست له الا الست سانية
وحدها سانية سالم الا طبع ولا خلاف في ان الفضا ص في ذلك وبقي
المقصر في اربع اصابع وبقي المقصر منه لا اصبع له وهكذا القول في الاسنان
ولا فرق بين ان يقطع سن او يقطع اصبع له قال علي واذا شاح الاول
في ثوب قتل قاتل ولهم قتل لهم ان يقيم على احد من اهل بيته او على اجني فذلك لك
والا افرعنا بينكم فاني خربت فرعة ثوب الفضا ص وهذا قول الشافعي
قال علي برهان هذا انه ليس بعضهم اول من بعض ولا يملن ان يتولى
القود اثنا معا فاذا لم يملن احدها او من غيرها باخرها ولا يستل
ثالث فامر غيرهما بالقود اسقاطا لهما معا في ثوب ذلك الحكم والحكم
ها هنا بالفرعة اسقاطا لهما وانما الحق الاخر ولا يجوز اسقاط حق ذي
حق الا لصرون ما نعمة لا يستل بها الى توفيق الحق فاذا كان ذلك سقط
الحق لقول الله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ونحن
محرم علينا منعها من حقها ونحن مضطرون الى اسقاط حق احدها اذا استل
الى غير ذلك ولسنا مضطرون الى اسقاط جميعها فلا يجوز لنا ما لم يضطر
اليه فقد بطل ان امر غيرهما بغير رضاها ولا يجوز ان ينفذ احدها فسقط
حقه هكذا مطارة فيكون حورا ومجاياة فوجبت الفرعة ولا بد لار الضرر
دفعت اليها ولا يحل ايقاف الامر حتى يتفقا لان في ذلك منعها جميعا من
حقها وهذا لا يجوز وبالله تعالى التوفيق مسأله من اخاف انسانا
وقطع ساقه ومنكبه وانفه وقطع فلولي المقول ان يفعل به كل ذلك وقوله
وله ان يقتله دون ان يفعل به شي من ذلك وله ان يفعل به كل ذلك او بعضه
ولا يقتله لكن يعقوبه قال علي برهان هذا ان كل هذه الافعال قد وجب
له ان يفعلها فصا على ما قد ساقبل وهذا ايضا مندوب الى العفو عن كل

ذلك وعن بعضها فاني حقه فعل فذلك له واي حقه ترك فذلك له وقال
الشافعي له ان يقطع ذراعه ويخيفه على ان يقتله واما على ان يقتله فلا
قال ابو محمد وهذا خطأ لانه محض لا برهان له به فان قال في ذلك
تعذيب له قلنا نعم كان ما اذا اناح له تعذيبه فاني لبعض ما ابيع له
وعفا عن البعض فقد احسن في كل ذلك ولم يتعد وما وجدنا الله تعالى فقط الزم
استيفاء الحق كله ومنع من العفو عن بعضه بل قد صح التنصت بخلاف قول الشافعي
جمله وهو فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعربيين اذ قطع ايديهم وارجلهم
وسهل اعينهم فصا صا بما فعلوا بالرسول وتركهم بالحق يستسقون فلا يستقون
حتى ما نوا وقد قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وقد ذكرنا
هذا الحديث باسناد فيه سلف من كتابنا فافهم عن ترك ادائه وابطلنا قول من كان
كاذبا ان هذا كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كانت المسئلة مناجاة
وبالله تعالى التوفيق مسأله قال علي من قطع اصبع اخر عمدا فساق
القود ا قد ناله من جيبه على ما ذكرنا قبل فان تاكلت اليد ذهبت وبرأ
قوله القود من اليد لانها تلفت بعد وان ظلم وكذلك لو جرحه موضحة عهدا
فذهبت منها عبادة افتقر له من الموضحة ومن العنين معا وهكذا في كل شي فلو مات
بها قتل به لان كل ذلك تولد من جنايته عدوان وقال الشافعي انا نقبل
الفضا من من الاصبع والموضحة فمات فان مات بعد ذلك فالقود في النفس واجب
ايضا واما ذهاب العين واليد فقط فاما في ذاك الدية فقط والى بوجه
وهذا خطأ ومناقضة ظاهرة ولا فرق بين ما تولد عن جنايته من ذهاب نفس
او ذهاب عضو اذ لم يفرق بين شي من ذلك نص قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا
نظر ولا قياس ولا قول صاحب فلو ان الجني عليه قطع كف نفسه خوف
سري الكالة فلا ضمان على الجاني لان ذهاب اليد كان باختياره فاطعها لا
من فعله ولعلها لو تركها تروا فلو قطع الانسان ايملة لها طرفان فان قطع
كل طرف في اصله قطع من يده ايملتان كذلك فلو قطع في الاصبع قتل افترق
الايملتين قطع له من ذلك الموضع فقط ولا مزيد ولا ارش له في الايملة الثانية

إلا أن يمنع منه إجماع فان قيل ان الله تعالى قال وأجروح وضام من
تصدق به فهو كفارة له وقال تعالى جزا سيئة سيئة مثلها فمن عفا
وأصلح فاجره على الله فذلك ذلك على ان ذلك كله للحق قلنا وبالله تعالى
التوفيق هذا لا حجة لهم فيه لو حصن أحدها ان الأمر بالعفو من الاعتدال
عموم ثم قد خص بالعضو والصدقة بعض المعتدي عليهم دون بعض الوجه
الثاني انه تعالى لم يمنع بقوله تعالى الصادق من تصدق به فهو كفارة له
ولا بقوله الصادق فمن عفا وأصلح فاجره على الله من ان يكون العفو من
واجباً لمن لا عضوله ولا صدقة كالمجنون والصبي فيكون الميت داخل في
هذا العموم ووجه ثالث وهو ان الله تعالى قال فمن عفا وأصلح وقال
من تصدق به ولم يقل تعالى فان تصدق المجروح وحده ولا قال فمن عفا
من الذين العفو اليهم خاصة ولكن اجل عز وجل الأمر في بعضه المجني عليه
وصدقته اذا كان بمن له عفو وصدقة وكما نزعوا الولي اذا بطل ان يكون
للمجني عليه عفو ويكسر من ذلك وأكثر كما صرح من خصوص ما يرون القطع
على من سرق من ميت كفته به يأخذ وعلى من قد فميتاً ومن الناس من
يرى أحد على من زنى بميتة فان من يرق من ما راوه من ذلك ومن القود له
من الجرح والكسر وليس هذا قياساً لانه ليس بعض ذلك املاً لبعض بل كله
بأب واحد من عمل علاخا القربا بحاج حكم على عايل ذلك العمل فواجب
انفاذ ذلك الحكم على من فعل ذلك العمل قال ابو محمد وهذا قول يوتد
النظر ويشهد له القرآن والسنة بالصحة وما نعلم هاهنا قولاً لا مدرج
في الصحابة رضي الله عنهم يمنع منه فكيف ان يصح الإجماع من جميعهم على المنع منه
هذا امر لا سبيل له وجوده أبداً ولو كان حقاً لوجد بلا شك ولما احتجوا
قالوا يجب المصير الى ما أوجبته القرآن والسنة وان لم يعلم فإل بذلك
اذ لم يصح إجماع متيقن بخصيص النص أو بسننه وبالله تعالى التوفيق
الوكالة في القود قال على امر الولي ان يؤخذ له القود جائز لبرأيهن أو لها
قول الله تعالى تعا ونوا على البر والتقوى والقود بر وتقوى والتعاون

فيه واجب وثانيها ما قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ان
بالقود من اليهودي الذي رخن رأسه بحارية بالحجر فكان امره عليه السلام
عموماً لكل من حصنه وثالثها إجماع الأمة على ان السلطان اذا أوجب
له مال للولي من القتل فانه يأمر من يقتل والسلطان ولي من الأولياء لا يجوز
تخصيصه بذلك دون سائر الأولياء قال ابو محمد فاذ ذلك كذلك فاجاز
اذا امر الولي من يأخذ له القود ان يعيب فيستفيد المأمور وهو غائب
الحق قد وجب القود بيمين امر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم
ولم يشترط حضور الولي في ذلك من غيب وما كان ربك نسياً فان غاب
الولي ثم عفا فليس عضوه بشي ولا شيء على القاتل ولا يصح عفو الولي
الا بان يبلغ ذلك المأمور بالقود ويصح عنده سريان ذلك ان الله تعالى
قد أباح للمأمور بأخذ القود وان يأمر لا امر له بذلك وأباح له دم المستقا
منه وأعضاه ييقن لا شك فيه فاذا عفا الولي في غير علم المأمور بالقود
فهو مضار والمضار مستعد والمستعد ظالم وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق فلاحق لذلك العضو الذي هو مضارة محضة
وهو غير العفو الذي حض الله تعالى عليه ورسوله عليه السلام لان العفو الذي
حض الله تعالى عليه ورسوله عليه السلام فهو طاعة وعفو المضارة معصية
والمعصية غير الطاعة وهذا العضو بعد الأمر هو عفو خلاف العفو الذي أمر
الله تعالى به نادياً باليه واذ هو غير مأمور باللعو رسول الله صلى الله عليه
وسلم من عمل إلا ليس عليه امرنا فهو رد فهو غير لازم لذلك العافي وهو
باق على قوده فلو بعث رسولا الى المأمور بالقود فلاحم له الا حتى يبلغ
اليه فحينئذ يصح ويلزم العافي فان قتله المأمور بالقود بعد صحة الخبر
عنده بعفو الولي فهو قاتل عمداً وخائراً عفو وعليه القود وكذلك لو جرح
الامر ولا فرق فالاخذ بالقود واجب كما أمر به وبالله تعالى التوفيق
من قطع ذكره خشي شغل وانبيه فسوا قال انا امره اوقال انا ذكر القود
واجب لانه يسمى ذكراً واشيئ وكذلك لو قطعت امره شفره ولا فرق ان

عضوم

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَحَدٍ مَا لَا يُعْطِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ
 أَوَّامٍ وَبِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ حَبَشٍ أَنَّ فِي جَنْبِ
 الْفَرَسِ عَشْرَ فِئَةٍ أَمَّهُ وَقَالَ مَالِكٌ فِي جَنْبِ الْبُجَيْمَةِ عَشْرُ فِئَةٍ أَمَّهُ وَهَذَا
 كَلِمَةُ لَيْسَ لَيْسَ لَا تَهْ وَيَأْسُ وَالْقِيَّاسُ بِأُطْلُ مَسْئَلَةٌ قَالَ عَلَى وَلَوَانِ كَافِرًا
 ذِمِّيًّا قَتَلَ ذِمِّيًّا ثُمَّ اسْلَمَ الْقَاتِلُ بَعْدَ قَتْلِهِ الْمَقْتُولُ أَوْ قَبْلَ مَوْتِ الْمَقْتُولِ
 فَلَا قُوَّةَ عَلَى الْقَاتِلِ أَصْلًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْتُلْ
 مَوْمِنًا يَكْفُرُ قَالُوا وَدِيَّةُ الْمَقْتُولِ أَنْ تَأْخُذَ رُؤَا الدِّيَّةِ تَمْلِكُ اسْلَامًا قَاتِلُ
 وَلَيْتُمْ أَوْ فَادُوهُ ثُمَّ اسْلَمَ بَقِيَّةَ الْغَنَاءِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ لَا تَهْ مَالٌ اسْتَحَقَّوهُ عِنْدَهُ
 وَالْأَمْوَالُ تَحِبُّ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنُ عَلَى الْكَافِرِ وَقَدْ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ فِي بَلَدٍ صَافَا مِنْ شَعْبِ إِذْخَا
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوِي أَهْلُهُ وَقَدْ دَرَكُوا بِأَسْنَادِهِ قَبْلَ هَذَا فَلَوَانِ
 الْمَجْرُوحُ اسْلَمَ ابْنًا ثُمَّ مَاتَ وَهُوَ مُسْلِمٌ فَالْيَهُودُ لَهُ وَاجِبٌ لَا تَهْ مَوْمِنٌ مَوْمِنٌ
 وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُؤْمِنُونَ مَتَكَ فَادِي مَا هُمْ قَالَ
 أَبُو مُحَمَّدٍ فَلَوَانِ مُسْلِمًا جَرَحَ ذِمِّيًّا عَدْلًا لَمَّا فَاسْلَمَ الدِّمِيَّةُ ثُمَّ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ
 الْجَرَحِ فَالْيَهُودُ فِي ذَلِكَ بِالسَّيْفِ خَاصَّةً وَلَا قُوَّةَ فِي الْمَجْرُوحِ لِأَنَّهُ جَرَحَ حَصَلَ
 وَلَا قُوَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ كَافِرٌ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سِيبًا
 فَلَمَّا اسْلَمَ ثُمَّ مَاتَ مُسْلِمًا مِنْ جَنَابِهِ ظَلَمَ بِمَاتَ مِنْ مِثْلِهِا حَصَلَ يَقْتُولُ
 عَدُوًّا وَهُوَ مُسْلِمٌ فَبَيْنَهُ مَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَى مَنْ قَتَلَ مَوْمِنًا وَبِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ فَلَوَانِ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا جَرَحًا
 اسْتَأْنَأَ عَقْلَ الْمَجْنُونِ وَبَلَغَ الصَّبِيُّ ثُمَّ مَاتَ الْمَجْرُوحُ فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ
 لِأَدِيَّةٍ وَلَا قُوَّةَ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جَنَابِهِ هَذَا لِأَحْكَمِهَا فَإِنْ قَتَلَ قَدْ قَلَّمُ
 فِي الذِّى يَرَى حَسْبِيًّا ثُمَّ اسْلَمَ ثُمَّ يَمُوتُ أَنْ فِيهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَكَفَتْ
 تَجْعَلُونَ الدِّيَّةَ فِيهِ مَاتَ مِنْ جَنَابِهِ مَا مَوْرَبَهَا وَلَا تَجْعَلُونَ الدِّيَّةَ فِيهِ
 مَاتَ مِنْ جَنَابِهِ هَذَا قَلْنَا وَبِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ هَكَذَا قَلْنَا لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ
 الْمَأْمُورُ بِتِلْكَ الْحَفَايَةِ مُحَاطَبٌ مَكْلَفٌ مُلْزَمٌ فِي قَتْلِ الْخَطَاةِ كَفَّارَةٌ أَوْ

كلمة

كلمة

كَفَّارَةٌ وَدِيَّةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَيْسَ الْمَجْنُونُ وَالصَّبِيُّ مُحَاطَبِينَ أَصْلًا وَلَا مَكْلَفِينَ
 شَرِيعَةً فِي قَتْلِ عَدُوٍّ وَلَا فِي قَتْلِ خَطَاةٍ فَسَقَطَ حَكْمُ كُلِّ مَأْمُورٍ لَمْ يَكُنْ لَيْسَ
 الشَّرْعُ دُخُولُ وَلَمْ يَسْقُطْ مَا فَعَلَهُ الْمُحَاطَبُ الْمَكْلَفُ الْمَأْمُورُ الْمَنْعِيُّ وَلَوْ
 أَنَّ عَاقِلًا قَتَلَ أَوْ جَرَحَ ثُمَّ جُنَّ فَمَاتَ الْمَجْرُوحُ مِنْ تِلْكَ الْحَفَايَةِ فَالْقُوَّةُ
 عَلَى الْمَجْنُونِ وَالْأَدِيَّةُ فِي مَالِهِ وَلَا مَخَاضَةَ هُنَا لَكَ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقُوَّةَ
 قَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ حِينَ جُنَّ وَحَكْمُ تِلْكَ الْحَفَايَةِ لَا يَزِمُ لَهُ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ
 بِرَهَابِ عَقْلِهِ إِذَا لَمْ يُوْجِبْ ذَلِكَ نَصْرُ قُرْآنٍ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا إجماعٌ وَلَكِنْ
 يُقَامُ عَلَيْهِ فِي جَنَابِهِ حَدُّ لَزِمَةٍ فِي خَالِ عَقْلِهِ وَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ فِي خَالِ
 عَقْلِهِ كُلِّ حَيْثُ كَانَ مِنْهُ فِي خَالِ جَنَابِهِ بِإِخْلَافٍ مِنَ الْإِمَّةِ وَالسُّكْرَانِ
 بِمَجْنُونٍ مَسْئَلَةٌ كَسَّرَ عَظْمَ الْمَيْتِ قَالَ عَلَى نَاعِدِ اللَّهِ بْنِ رُبَيْعٍ نَاعِدُ
 بْنِ اسْمَعِيلَ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ نَاعِدُ أَوْ دَنَا الْعَوْنِي نَاعِدُ الْعَرَبِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَادِيِّ
 عَنْ سَعْدِ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَسَّرَ عَظْمَ الْمَيْتِ كَسْرُ حَيٍّ قَالَ عَلَى هَذَا
 لَا تُسْنَدُ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَخِي أَبِي سَعِيدٍ وَهُمْ
 ثَلَاثَةٌ أَخُوهُ بَحْبُ بْنُ سَعِيدٍ أَمَامُ نَفَقَةٍ وَعَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ لَا يَأْسُرُهُ وَلَيْسَ
 بِالْمُتَّكِلِ فِي الْإِمَامَةِ وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا لَا يَحْتَجُّ بِهِ وَلَا
 خِلَافٌ فِي ذَلِكَ فَبَطُلَ التَّلَاقُ هَذَا الْحَدِيثُ وَلَوْ صَحَّ لَقَلْنَا بِهِ فِي كَسْرِ الْعَظْمِ
 خَاصَّةً وَلَمَّا كَانَ لِقَوْلِهِ مِنْ قَالَ إِنَّ هَذَا فِي أَحْرَمَةٍ مَعْنَى لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ
 دَعْوَى بِالْإِدْلِيلِ وَتَحْضِيصًا بِالْبَرْهَانِ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَنْ جَرَحَ مَيْتًا أَوْ
 كَسَّرَ عَظْمَهُ أَوْ أَحْرَقَهُ فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْقَتْلُ وَلَا شَكَّ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَاتِلًا
 وَأَمَّا الْجَرَحُ وَالْكَسْرُ فَلَوْ وَجَدَ فِيهِ لَوْ جَبَّ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ عَدُوٌّ وَإِنْ صَحَّ
 الْإِجْمَاعُ أَنَّ لَا قُوَّةَ فِي ذَلِكَ وَجَبَ الْوُفُوفُ عِنْدَ الْإِجْمَاعِ وَلَا فَقَدْ قَالَ
 تَعَالَى وَالْمَجْرُوحُ فِضَاصٌ وَهَذَا جَرَحٌ وَجَارَحَ وَقَالَ تَعَالَى وَجَرَّاسِيَّةً سَيِّئَةً
 مِنْهَا وَقَالَ تَعَالَى مَنْ أَعْدَى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا لَهُمْ بِمِثْلِ مَا أَعْدَى عَلَيْكُمْ
 وَهَذَا الْفِعْلُ بِالْمَيْتِ سَيِّئَةٌ وَأَعْدَى قَالُوا جَبَّ فَالْقَضَاءُ وَاجِبٌ فِي ذَلِكَ

خلاف

عن المشور بن خزيمة قال استشار عمر بن الخطاب في ملاصق المرأة فقال
 المعيرة بن شعبة شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بعة
 عبد أو أمة فقال له عمر اني ممن يشهد معك فشهد له محمد بن مسلمة وما
 ناه احد من محمد بن عبد الله الطائفة بالان فخرج ما محمد بن ايوب الصموني
 الرقي نا احد من عمرو بن عبد الحالف البزار نا محمد بن معمر البجلي نا عثمان بن
 عمرو نا يونس بن يزيد نا الزهري عن سعد بن المسيب عن علي بن هرة قال
 اقتلت امرأتان من هذيل فريمت احدهما الاخرى فحرقتهما وما في
 بطنها فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام
 دية جنيتهما عبد أو وليدة وقضى بالدية على عاقلتها وورثها ولدها
 قال ابو محمد حديث المعيرة ومحمد بن مسلمة عموم املاصق امرأة وكذلك نص
 كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث اخر مريرة بان دية جنيتهما
 عبد أو وليدة ولم يقل عليه السلام ان هذا املاصق في جنيتهما فلا يحل
 لاحد ان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ولا ان يخبر عنه
 بما لم يخبر به عن نفسه ومن فعل هذا فقد قال عليه ما لم يقل وهذا
 بوجوب النار فان قيل امنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك
 في جنيتهما قبل ان يملكهما امنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنيتهما
 بعد ان يملكهما فثبت ان ملكتهما قبل ان يملكهما امنا عفيف فما الفرق بين حكم
 في دعواكم امنا حكم بذلك لانه جنيتهما ومن قال بل لانه جنيتهما
 ولا نه جنيتهما اولان ضربتا فقتلها اولان القاتلة اسهالتم عفيف
 وهذا كله باطل وتخليط وبالله تعالى التوفيق مسألة جنيتهما
 قال علي قال قالون في جنيتهما عشرة دينارا وهذا قولنا قاسوه
 على قولهم في تقوم الغيرة خمسين دينارا وموقوف ظاهر الخطأ والقول
 عندنا ان في جنيتهما ابعثا عشرة عبد أو أمة يعرض على عاقلة الضارب
 به فيطلبون غلاما أو أمة كافرين فيدفعانها او يدفعانها الى من يحب له
 فان لم يوجد فقيمة احدهما لو وجد والقيمة في هذا وفي الغيرة حمله اذا

خ
 اوامة

بدلك

في
 في

عدمت اقل ما يمكن اذ لا يجوز ان يلزم احد علمة الا بنص او اجماع
 لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وامنواكم عليكم حرام
 فاقل ما كانت تستأوي العترة لو وجدت واجب على العاقلة بالنص
 وما زاد على ذلك غير واجب لا بنص ولا اجماع فهو ساقط لا يجوز احكامه
 به ولو ان دميما ضرب امرأة مسلمة خطأ سقطت جنيتهما لكان ان يتباع
 عاقلة عبد كافر أو أمة كافرة ولا بد ولا يجوز ان يتباع عبدا مسلما ولا
 أمة مسلمة والدية الكافرة بخوذة العترة المذكورة سواء كان الحامي
 وعاقلة مسلمين او كافرا وانما الواجب عبد أو أمة فقط كما حكم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ينطو عن الهوى ان هو الا وحى بوحي وما
 كان ذلك نسبيا فلوراد الله تعالى ان يكون العترة مؤمنة لما عفل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بيان ذلك كما لم يغفل او يتن ان محري في ذلك
 ذكر او انني وبالله تعالى التوفيق قال علي واما ما نقص الامة الفاء
 الجنيته فهو الواجب على الحامي ماله ولا بد زيادة على العترة لانه مال
 امسده فغلبه ضمانه على ما قد ذكرنا وبالله تعالى التوفيق مسألة
 جنيتهما قال علي نا عبد الله بن ربيع نا ابن فخرج نا قاسم بن ابي بصير نا ابن
 وصاح نا سحنون نا ابن وهب نا اخيه نا يونس بن يزيد نا الزناد نا الزهري
 وربيعة قال ابو الزناد في جنيتهما ترى ان تقام البهيمة في بطنها ولدها
 ثم تقام بعد ان تطرح جنيتهما فتكون فضل ما بين ذلك على الذي اصابها
 حتى طرح جنيتهما وقال الزهري ترى جنيتهما البهيمة الى الحكم بقيمة امنا
 البهيمة سلعة من السلع وقال ربيعة لا ارى جنيتهما شيئا اوسع
 من اجتهاد الامام قال ابو محمد القول في هذا عندنا هو قولنا ان
 الزناد لا يمتدحنا به على مال فقيمة مثله واما قول الزهري وربيعة ان
 في ذلك اجتهاد الامام والحاكم فقول لا يصح لانه لا دليل يوجب له ولم يجعل
 الله تعالى ولا رسوله عليه السلام لاحد من الامة اجتهادا في احوال
 من استأين واعطاه اخبر بل قد حرم الله تعالى ذلك على لسان رسوله

محري

خ
 فقيمة مثله

عن المشورين فخرمة قال استشأه عمر بن الخطاب في ملاصق المرأة فقال
المغيرة بن شعبة شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بعة
عبد أو أمة فقال له عمر ابني من يشهد معك فشهد له محمد بن مسلمة وما
ناه أحد من محمد بن عبد الله الطائفة ناهي فخرج ما محمد بن أيوب الصموني
الرفي نا أحد من عمرو بن عبد الخالق الزناد نا محمد بن معمر الجراي نا عثمان بن
عمر نا يوسف بن يزيد نا الزهري عن سعد بن المسيب عن علي بن هرون قال
اقتلت امرأتان من هذيل فريمت أحدهما الأخرى فقتلتها وما في
بطنها فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام
دنه جنيتهما عبد أو وليدة وقضى بالدية على عاقلتها وورثها ولدها
قال أبو محمد حديث المغيرة ومحمد بن مسلمة عموم املاصق امرأة وكذلك نص
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر مرة بان دنة جنيتهما
عبد أو وليدة ولم يقل عليه السلام أن هذا إنما هو في جنيتهما فلا يحل
لأحد أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ولا أن يخبر عنه
بما لم يخبر به عن نفسه ومن فعل هذا فقد قال عليه ما لم يقل وهذا
يوجب النار فان قيل إنما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك
في جنيتهما قبل أن يملكهما فما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنيتهما
هذه لئلا يمتدحى ملكة قتلها ضربها أم عفيف فما الفرق بينكم
في دعواكم إنما حكم بذلك لأنه جنيتهما ومن قال بل لأنه جنيتهما
ولأنه جنيتهما أو لأن ضربها قتلها أو لأن القاتلة اسمها أم عفيف
وهذا كله باطل ومخلط وبالله تعالى التوفيق مسألة جنيتهما
قال علي قال قالون في جنيتهما عشر دينها وهذا قول إنما قاسوه
على قولهم في تقوم الغرة خمسين ديناراً وهو قول ظاهر الخطأ والقول
عندنا أن في جنيتهما البعثة عترة عبد أو أمة يقضى على عاقلة الصارب
به فيطلبون غلاماً أو أمة كافرين يبدعانه أو يدفعاها إلى من يحب له
فإن لم يوجد ببيعة أحدهما لو وجد والقيمة في هذا وفي الغرة حيلة إذا

خ
أوامه
كله

بدلكه

في
الدين

عدمت أقل ما يمكن إذ لا يجوز أن يلزم أحد علامة إلا ينظر أو اجماع
ليقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام
فأقل ما كانت تساوي العترة لو وجدت واجت على العاقلة بالنص
وما زاد على ذلك غير واجب لا ينص ولا اجماع فهو ساقط لا يجوز احكامه
به ولو أن دميًا ضرب امرأة مسلمة خطأ سقطت جنيتهما لعل ان يتباع
عاقلة عبدًا كافرًا أو أمة كافرة ولا بد ولا يجوز أن يتباع عبدًا مسلمًا ولا
أمة مسلمة والدية الكافرة بخوذة العترة المذكورة سواء كان الحامي
وعاقلته مسلمين أو كافرين أو كافراً وأما الواجب عبد أو أمة فقط كما حكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ينطو عن الهوى أن هو الأوحى "توحي وما
كان ذلك نسبتاً فلما أراد الله تعالى أن يكون العترة مؤمنة لما عفل رسول
الله صلى الله عليه وسلم بيان ذلك كمال بغفل أو يتبين أنه محرم في ذلك
ذكر أو انني وبالله تعالى التوفيق قال علي وأما ما نقص الامة الفأ
الجنيته فهو الواجب على الحامي ماله ولا بد زيادة على العترة لأنه مال
امسده فقلته ضمائه على ما قد ذكرنا وبالله تعالى التوفيق مسألة
جنيتهما قال علي نا عبد الله بن ربيع نا ابن فخرج نا قاسم بن اصبغ نا ابن
وصاح نا سحنون نا ابن رجب اخبرنا يوسف بن يزيد عن الزناد والزهري
وربما قال أبو الزناد في جنيتهما يرى أن تقام البعثة في بطنها ولدها
ثم تقام بعد أن تطرح جنيتهما فتكون فضل ما بين ذلك على الذي أصابها
حتى طرح جنيتهما وقال الزهري يرى جنيتهما البعثة إلى الحكم ببيعة إنما
البيعة سلعة من السلع وقال ربيعة لا يرى جنيتهما البعثة شيئاً أوسع
من اجتهاد الإمام قال أبو محمد القول في هذا عندنا هو قول أبي
الزناد لا أنها جناية على مال بقيمة مثله وأما قول الزهري وربعتان
في ذلك اجتهاد الإمام والحاكم فقول لا يصح لأنه لا دليل يوجب به جعل
الله تعالى ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حد من الأمانة اجتهاد أبي الزناد
من استأنى وأعطاه آخر بل قد حرم الله تعالى ذلك على لسان رسوله

تجزي

خ
ففيه مثله

عشر اعطيت الامة عشرة وان كانت حسنا وان كانت سبعا وان كان
منها عني فذلك وقالت طائفة في جنين الامة عني عبد الله كما في
جنين الحق ولا فرق كما روينا قبل عن ابن سيرين وعروة ومجاهد وطاوس
وسرخ والشعبي فانهم ذكروا الجنب وما بينه ولم يحضوا جنين حرة من امه
ولو كان عندهم في ذلك فرق لبيّنوه ومن ادعى انهم ارادوا الحق خاصة
فقد كذب عليهم وحكى عنهم ما لم يقولوا ولا اخبروا به عن انفسهم ومن
حمل قولهم على ما قالوه فهو واجب يدخل فيه جنين الامة وجنب ولا فرق اذ هو
مقتضى قولهم ليس فيه الا ما نقصها فقط قال ابو محمد فلما اختلفوا ذكرنا
وجب ان ينظر في ذلك ليعلم الحق من ذلك فتدبره بعون الله تعالى ومنه
فنظرنا في قول من راي فيه عشر قيمة امه فلم نجد لهم حجة الا انهم قالوا وجدنا
العشرة المحكوم فيها في جنين الهداية فيقوم بحسين وبنار وهو عشر دية
امه فوجب ان يكون في جنين الامة عشر قيمة دية امه ايضا لانه دية
الامة فمتناهي ان ما لكاحله هذا القياس على ان جعل في جنين الدابة
عشر قيمتها وفي بيضة النخامة على المحرم عشر البدنة قال علي فكان
هذا الاحتجاج سافرا لان يقوم العشرة بحسين وبنار او بالدرهم
خطا لا يجوز لانه لم يوجبه قران ولا سنة ولا اجماع ولا صحح من صاحب
ثم نظرنا في قول ابراهيم النخعي وقتادة ان في جنين الامة نصف عشر من
امه فلم نجد لهم متعلقا فسقط هذا القول لتعريته عن الدلالة ثم نظرنا
في قول شفي بن الحسن بن يحيى فوجدناه ايضا لا حجة لهم اصلا فسقط ايضا
ثم نظرنا في قول اي حنيفة وزفر ومحمد بن الحسن فوجدناهم يقولون لما
كانت العشرة في جنين حرة مقدرة بحسين وبنار كان ذلك نصف عشر
دينه لو خرج حيا وكان ذكرا او عشر دينها لو كانت انثى وخرجت حية
فوجب في جنين الامة مثل ذلك ايضا لانه لو خرج حيا فقتل لكانت
دينه القيمة قال ابو محمد كل هذا ما يوهوا به وهو كله باطل على ما ذكر
ان شاء الله تعالى فنقول وبالله تعالى التوفيق ان قولهم لما كان من الجنين في

جنين الحرة بحسين وبنار وهو نصف عشر دينه لو خرج حيا وكان ذكرا
وعشر دينها لو خرجت حية وكانت انثى فوجب ان يكون ما في جنين الامة
كذلك فباطل من وجوه اولها انه قياس والقياس كله باطل والثاني انه لو
صح القياس لكان هذا منه من الباطل لان يقوم العشرة بحسين وبنار
باطل لم يصح قط في قران ولا سنة ولا عن احد من الصحابة رضي الله عنهم
فصار قياسهم هذا قياسا للخطا على الخطا والثالث انه لو صح لهم
يقوم العشرة بحسين وبنار فمن انهم ان المقصود في ذلك هو ان يكون
نسبة من دينه او دية امه ويقال لهم من اين لكم هذا وهلاكتم انما قيمته
ما قدره موقته كالعشرة ولا فرق ولكن انما الزوائد من الدعاء والفاصلة
بلا برهان والرابع ان يعارض قياسهم بمثله فيقال لهم ما الفرق بينكم
ومن ما روي عن مالك والحسن بن ابي الحسنين وبنار التي قومت بها العشرة
في جنين الحرة انما اعتبر بها من دية امه لانه دية نفسه فقلوا ان كان
جنين الامة ذكرا او انثى ففيه عشر قيمة امه كما في جنين الحرة ذكرا كان
او انثى عشر دية امه فهل هاهنا الى دعوى مقابلة بمثلها ونحكم بلا دليل
ثم نظرنا في قول حماد بن ابي سليمان ان فيه حكما فوجدناه ايضا قولنا عارضا
من الدلالة فوجب تركه ادما لا دليل على صحته فهو دعوى ساقطة ثم
نظرنا في قول سعيد بن المسيب فوجدناه ايضا لا دليل على صحته فلم يجز
القول به لان الله تعالى يقول قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين فمن
لا برهان له فلا يجوز الاخذ بقوله ثم نظرنا في قول اي يوسف وبعض اصحابنا انه
لا شيء في جنين الامة الا ما نقصها فوجدناه ايضا قولنا لا دليل على صحته
وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين ما ذكرنا قال ابو محمد
فلما سقطت هذه الاقوال وجب ان ينظر عند اختلاف القائلين بما
افترض الله تعالى علينا اذ يقول تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
والرسول لانه ففعلا فوجدنا ما روينا من طريق مسلم من الاحتجاج
ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالانا وكيع عن هشام بن عروة عن ابيه

عنه

التزييد

الشيء على نظيره لا على ضده ومن ليس قتيلا فهو غير مشبه للقتيل فلا يجوز
العباس ها هنا على اصول اصحاب الفهرست وادليس قتيلا فهو بعض من
اعاصها ودم من دمها وحم من لحمها وبعض حشونها بلا شك فهي الحشنة
فالخرقة لها بلا شك فان ماتت ثم طرحت الحشنة ولم يبق الله اثم عشرين
ومائة ليلة فالجبن لورثة الادم لانه بنفس الحشنة وجب لها الميراث
عنها قال ابو محمد وان العجب لكثر من يراعي في الميراث المولود لاسمه
فان لم يستل لم يقدر ولا ورث منه ثم يورث منه العشرة وهو لم يح
قط فكيف ان يستل ويسلمهم عن مولود ولد فوضع وتحرك ولم يستل
ثم قتل عمدا او خطأ ما اذا يرون فيه اغرة ام دية فان قالوا غرة انوا
بطريقه لم يقبلوا احد قبضهم وان قالوا بل دية امية بقضوا اصولهم اذ
جعلوا في قتل ميتة دية كاملة او قودا فان قالوا ليس ميتا قلنا لهم
قوي العجب ان لا يورثوا احدا وكل هذه اقوال بنقض بعضها بعضا
وبالله تعالى التوفيق وروى عن طريق مسلم نا ابو بكر بن عبيد بن محمد بن
عبد الله بن مبرق قال كل واحد منهما نا وجميع وابو معاوية والجميع نا
الا عمن عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود قال نا رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق قال يجمع احدكم خلقه في بطن
اميه اربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل
ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويوتر باربع كلمات رزقه واجله
وعله وشقى او سعيد وذكرنا في الحديث قال علي ومالم يوفى تمام
المائة والعشرين ليلة يجمع ايامها فهو على ما يتقناه من مواليته ولا
يجوز ان يقطع له بان تقاله على الحياة عن المواثيق المتبقية الا يقين
واما بالظنون فلا والله تعالى التوفيق مسداه حنين الامية بن
سبدها قال علي لا خلاف في ان جنين الامية من سبدها احرم مثل
جنين الحرة ولا فرق ثم اختلفوا في جنين الامية من جن سبدها الحرة
فقال طائفة فيه عشرة قهمة امية كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد

بن عبد البصير نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المشي نا
عبد الرحمن بن مكي نا حامد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري
قال في جنين الامية عشرة قهمة امية ويبريق قول مالك والشافعي وابو ثور
 واصحابهم واحد واجحابه واسحق بن اهوويه وقالت طائفة من جن امية
تقدر ما في جنين الحرة من دية امية كما نا حامد نا ابن مفرح نا ابن الاعرابي
 نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال جنين الامية في ثمن
 امية بقدر جنين الحرة في دية امية قال فلو اعتق رجل حنين ولديته ثم
 قتل الوليدة قال يعقل الوليدة ويعقل حنينها عمدا اما كان تمام عقبة
 ان يولد ويستل صارحا وقالت طائفة فيه نصف عشر من امية كما نا محمد بن
 سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير نا قاسم بن اصبح نا محمد بن المشي نا عبد الرحمن
 بن مكي نا يحيى بن سعيد القطان نا كلاهما عن شعبان الثوري عن المعمر بن يقطين
 عن ابراهيم النخعي قال في جنين الامية نصف عشر من امية وهو قول ابن ابي ليلى
 والحاج نا ارقطاه وهو ايضا قول قتادة وقالت طائفة فيه نصف
 عشر من امية ان خرج ميتا فان خرج حيا فثمانية كله وهو قول سفين التوري
 وروى عن طريق عبد الرزاق نا وهو قول الحسن بن حي وقال ابو حنيفة ومحمد
 بن الحسن ودفن من الهذيل ان كان جنين الامية ذكرا ففيه نصف عشر
 قهمة لو كان حيا وان كان انثى ففيها عشر قهمة لو كانت حية قال زفر
 وعليه مع ذلك ما نقص امية وقال ابو يوسف لا شيء في جنين الامية الا
 ان يكون نقص امية ففيه ما نقصها وقالت طائفة فيه عشر دنانير كما
 نا حامد نا ابن مفرح نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر نا ابن
 جريح قال معمر عن الزهري وقال ابن جريح عن اسمعيل بن اسامة ثم اتفق الزهري
 واسمعيل كلاهما عن سعيد بن المسيب قال في جنين الامية عشرة دنانير
 وقالت طائفة فيه حكمته كما نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن
 عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحاج نا المبال نا حامد بن سلمة
 عن حماد بن سليمان قال ينظر ما بلغ من جنين الحرة من جميع ثمنها فان كانت

ما نا
عبد

تعالى التوفيق مسله من يربث الغرة قال على اختلف الناس فمن
تجرب له الغرة الواجبة في الجنتين يا محمد بن سعيد بن نيات ناعبد الله بن نصر
نا قاسم بن اصبح نا ابن رضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفين الثوري
عن العنبر عن ابراهيم النخعي في امارة شربت دوا فاسقطت قال تعترفة
وتعطى اباه غرة ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرح نا قاسم بن اصبح نا ابن رضاح
نا سمون نا ابن وهب نا اخيه نا يوسف بن يزيد نا ابن شهاب نا سليل نا رجل
ضرب امرأته فاسقطت لمن دية السقط قال بلغنا في السنة ان الفاتل
لا يربث من الدية شيئا فدينه على فرايض الله تعالى ليس للذي قتله من ذلك شيء
وهو قول عبد العزيز بن علي سلمة واى حنيفة ومالك والشافعي وقال
اخرى غير ذلك كما نا محمد بن سعيد بن نيات ناعبد الله بن نصر نا قاسم بن اصبح نا
ابن رضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا محمد بن قيس عن الشعبي انه قال في
رجل ضرب امرأته حتى اسقطت قال الشعبي عليه غرة برثها ويديه وبصدا
القول يقول ابو سليمان جميع اصحابنا قال على فلما اختلفوا كما ذكرنا
وجب ان ينظر في ذلك ليعلم الحق من ذلك فتبعه فنظرنا في قول من راي الغرة
موروثه قال تركه الميت لو جدهم يقولون ان الغرة دية هي حكم الدية
والدية قد صح انها موروثه على فرايض الموارث فالغرة كذلك وقالوا ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم افرد ما يحب في الجنتين مما يحب في امه فجعل
في الام دية وجعل في الجنتين غرة فصيح ان حكم الغرة حكم دية النفس لا حكم
دية الاقضاء وقالوا قد صح الاتفاق على ان امر الوجني عليه ما يوجب دية
فمات فانها موروثه عنه كذلك الجنتين فيما وجب في الجناية له وقالوا
لو كان واجبا ان تكون للام لوجب اذا جني عليها فماتت ثم القت جنينا
ان لا يجب فيه شيء لان الميت لا يستحق شيئا بعد موته والام هو هذا
كلنا احبوا الا نعلمهم حجة غير هذا وكل هذا ليس لهم فيه حجة لما نذكره
ان شاء الله تعالى اما قولهم ان الغرة دية هي حكم الدية وقد صح ان الدية
موروثه على فرايض الموارث فالغرة كذلك فان هذا قياس والقياس كله

ان

به

فان

فاسد ثم لو صح القياس يوما لما كان هذا منه باطلا لان حكم القياس
عند القائلين به امنا يروونه فيما عدم فيه النص لا فيما فيه النص واما
النص فاما جاني الدية الموروثه فيمن قتل عمدا او خطأ لا فيمن لم يقتل عمدا
والجنتين الذي لم ينفخ فيه الروح لم يقتل فقط فقياس دية من لم يقتل عمدا
من قتل باطلا لو كان القياس حقا لانه قياس الشيء على ضده فبطل هذا
القياس والله تعالى مستعين قال ابو محمد واما نحن فان القول عندنا والله
تعالى بتأيد هو ان الحق ان ينفقنا انه قد تجاوز اكله بمائة وعشرين
ليلة فان الغرة موروثه لورثته الذين كانوا يرثون لو خرج فمات على حكم
الموارث وان لم يوفق انه تجاوز اكله بمائة ليلة وعشرين ليلة فالغرة لأمه
فقط برهاننا على ذلك ان الله تعالى قال ومن قتل مؤمنا خطأ فمهر رقيقة
مؤمينة ودية مسلمة لاهله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل
له بعد ما قتل هذه فقتل فاهله بن حنبل فذكر عليه السلام الفتودا والدية او
المقادة على ما ذكرنا قبل فصيح بالقرآن والسنة ان دية القتل في الخطأ
والجدة مسلمة لاهل القتل والقتل لا يكون الا في حق نكته القتل عن الحياة
الى الموت لا خلاف من اهل اللغة التي ما نزل القرآن وبها خاطبنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم واجين بعد عشرين ليلة حتى ينص خبر رسول الصادق
المصدوق صلى الله عليه وسلم واذا هو حي فهو قتل فقتل بلا شك فالغرة
التي هي دية واجبة ان تسلم لاهله بنص القرآن وقد اتفقت الامة على
ان الورثة الذين يسلم لهم الدية انهم يقسمونها على ستة الموارث بلا
خلاف واما اذا لم يوفق انه تجاوز مائة ليلة وعشرين ليلة فحق على بقين
من انه لم يحي قط فاما لم يحي فلو كان له روح بعد ولا فقتل واما هو ما او
علقه من دم او مضغة من عضل او عظام وكلم نفوسه كل ذلك بعض امه
فاذا ليس حيا بلا شك فلم يقتل لانه لا يقتل موات ولا ميت واذا لم يقتل
فليس قتيلا فلا يسلم لاهله حكم دية القتل لان هذا قياس والقياس حله
باطل ولو كان حقا لكان هذا منه غير الباطل بامنا لقياس عند اهل القياس

ما ليلة وم
واذ هو قتل بلا شك

س

فيه جند مائة من الابل اذ هي الدية عندكم قلنا وبالله تعالى التوفيق لا يجوز
هذا لان الله تعالى اما قال فدية مسلمة الى اهله ولم يبين لنا تعالى في
القرآن مقدار تلك الدية لكن وكل تعالى ذلك الى بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فجعل عليه السلام فبين لنا صلى الله عليه وسلم ان دية من خرج الى الدنيا قتل
مائة من الابل في الخبر الثابت اذ روى ذلك عبد الله بن سيار رضي الله عنه
ويش لنا عليه السلام ان دية الجنين بغير لقطه غرة من العبيد والامان وسماه دية
كما اوردنا ايضا من طريق غيره رضي الله عنه باصح اسناد يكون فكانت الدية
مختلفة لبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لنا وكانت الكفارة واحدة
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين احكام الكفارة في ذلك فلو
اراد الله تعالى ان يكون حكم الكفارة في ذلك مختلفا لبين لنا ذلك على
لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فادلم يفعل فيما اراد الله تعالى فط ان يحلف حكم
شي من ذلك وهذه امور ضرورية لا يسع احدا مخالفتها وانما اجمعتنا الى شهادة
القبول لثبتت عندنا انها قد تجاوزت اربعة اشهر مائة وعشرين ليلة تامة
والا فلو علمنا انها قد تجاوزت اقل او اكثر لما اجمعتنا الى شهادة احد
بالحركة لان اوثق الشهود وصدق البائس واشتد العذوب شهد عندنا ان
الروح ينفخ فيه بعد المائة وعشرين ليلة فما احتاج جمع شيادته صلى الله عليه
وسلم الى شهادة احد واحمد الله رب العالمين فان قال قائل فما تقولون
فبين تعذر قتل جنينها وقد تجاوزت مائة ليلة وعشرين ليلة بغير قتلته
او تعذر جنين قتلته بطريقا فقتله من قولنا ان القود واجبة في ذلك
ولا بد ولا غرة في ذلك جند الا ان يعفى عنه فوجب الغرة فقط لا نصا
دية ولا كفارة في ذلك لانه عدل وانما وجب القود لانه قاتل نفس مؤمنة
عدا فهو نفس نفس وافله بن حبر بن لما القود وانما الدية او المفاداة
كما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن قتل مؤمنا وبالله تعالى التوفيق
مسألة المرأة شهد اسقاط ولدها قال علي بن عبد العزيز نا الحاج بن المهنا نا حماد بن سلمة
بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحاج بن المهنا نا حماد بن سلمة

عن الحاج عن عبدة الضبي نا امرأة كانت حلي فذهبت تستدخل قالت
ولدها فقال ابراهيم النخعي عليها عتق رقبته ولزوجها عليها غرة عبد اوامة
حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن اصبح نا ابن وصال
نا موسى بن معاوية نا وحيع نا سفين الثوري عن المعين بن مقسم عن ابراهيم
النخعي انه قال في امرأة شربت دوا فاسقطت قال يعتق رقبته وتعطي
اباه غرة قال ابو محمد هذا اثر في غاية الصحة قال علي ان كان لم ينفخ
فيه الروح فالغرة عليها وان كان قد نفخ فيه الروح فان كانت لم تعمر
قتله فالغرة ايضا على عاقلتها والكفارة عليها وان كانت عذرت قتله
فالقود عليها او المفاداة في ما لها فان ماتت في كل ذلك قبل انفا
الجنين ثم القته فالغرة واجبة في كل ذلك في الخطا على عاقلتها الجاني كانت
او غيرها وكذلك في العذر قبل ان ينفخ فيه الروح وانما ان كان قد نفخ فيه
الروح فالقود على الجاني ان كان غيرها وانما ان كانت هي فلا قود ولا غرة
ولا شيء لانه لا حكم على ميت وماله قد صار لغيره وبالله تعالى التوفيق
مسألة فمن القت جنتين فضا عدا قال علي نا حمام نا عبد الله
بن محمد بن علي النخعي نا عبد الله بن يوسف نا يحيى بن محمد نا ابو بكر بن ليث شعبة
نا معن بن عيسى عن ابن سنان نا حبيب عن الزهري نا امرأة ضربت فاسقطت
ثلاثة اسقاط قال ارى ان في كل واحد منهم غرة كما ان في كل واحد منهم الدية
ومن طريق ابن وصال نا سمعون نا ابن وهب عن يوسف بن يزيد نا ربيعة نا
في امرأة ضربت فاسقطت جنتين انه يدي كل واحد منهما بغير عبد
اوامة وقال الزهري ان اسقطت ثلاثة ففي كل واحد منهم غرة تثن خلقه
اول بيتين اذا بيتين انه حل وبه الى ابن وهب اخبرني الليث بن سعد نا انصاري
انه قال في الجنين اذا طرح ميتا غرة عبد او وليدة فان كانا اثنتين ففيهما
غرتان قال ابو محمد وهذا نقول لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
دية جنينا عبد اوامة وكل جنين ولو اتم عشره فهو جنين لها ففي كل جنين
غرة عبد اوامة فلو قتلوا بعد احياها ففي كل واحد دية وكفارة وبالله

خ
عبد العزيز

عن معمر عن الزهري كان يقول اذا ملكت المرأة وهي حامل قال ليس في جنبها
 شيء حتى يتقدف وهذا قال مالك قال على لم يشترط رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الجنين لقائه ولكنه قال عليه السلام في الجنين عمة عداو
 امة كيف ما اصبحت التي اولم يلق فيها الضرة المذكورة واذا اقبلت الحامل
 فقد تلف جنبها بلا شك وبالله تعالى التوفيق مسألة هل في الجنين
 كفارة ام لا قال ابو محمد بن حاتم بن مفرج ما ان الاعرابي بالمدبري يا عبد
 الرزاق عن ابن جريح قال قلت لعطاء عن قتادة بن يسير قال اري ان
 يعق او يصبوم وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في رجل ضرب امرأته
 فاسقطت قال يعرم عمة وعليه عتق رقبة ولا يربث من تلك العمة شيئا
 هي لوارث الصبي غيره وبه الى عبد الرزاق عن سيف الثوري عن المعمر عن
 ابراهيم النخعي قال في المرأة تشرب الدواء او تستدخل الشيء فيسقط ولدها
 قال تكفر وعليها عمة قال ابو محمد نطلبنا هذا القول حجة ام لا فوجدنا
 بذكره ما روينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن عمر بن ذر قال سمعت
 محمدا يقول سمعت امرأة بطن امرأته حامل فاسقطت جنينا فرفع ذلك
 الى عمر بن الخطاب فامرها ان تكفر يعق رقبة يعني اليه مسحت قال علي
 هذه رواية عن عمر رضي الله عنه ولا يعرف له في هذا مخالف من الصحابة وحي
 الله عنهم وعهدنا بالحبيبات والمالكين والشافعيين يعطون خلافا
 الصاحب اذا وافق تقليد ثم وهذا حكم امام وهو عمر بن الخطاب رحمه الله
 لا يعرف انه انكره احد منهم وهم اذا اوجدوا مثل هذا طاروا به وشعروا على
 خصوصية مخالفتهم وهم كما ترى فاستنبهوا خلافا كما ترى ها هنا وقد
 جعلوا احكاما ثورا عن عمر في بحيم الدية في ثلاث سنين لا يجمع عنه اصلا حجة
 ينكرون خلافا وجعلوا احكاما بالغايلة على الدواوين حجة ينكرون خلافا
 ولم يجعلوا احكامه ها هنا الكفارة على التي مسحت بطن حامل فالتفت
 جنينا ميتا يعق رقبة حجة ها هنا يقولون بها وهذا حكم في الدين لا يستعمله
 دوزع وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد اما نحن فلا حجة عندنا في قول

نما

على مثل

احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا لم يات باحباب الكفار في
 ذلك نصر عنه عليه السلام على العجم فلا يجوز ان يطلق على العجم القول
 بها لكانت نقول وبالله تعالى التوفيق ان الله تعالى يقول ومن قتل مؤمنا
 خطا فغيره رتبة مؤمنة ودية مسئلة لاهله وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن ربه تعالى خلقت عبادي كلهم حنفا وقال تعالى فاقسم
 وحقق للدين حنفا فطرة الله التي فطر الناس عليها وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كل مولود يولد فطرا فطرة وعلى هذه الملة وقد ذكرناه قبل باسناده فكل
 مولود مفعول على الفطرة وعلى ملة الاسلام فتخرج ان من ضرب حاملا فاسقط
 جنينا فان كان قبل الاربعة الاشهر قبل ما فيها فلا كفارة في ذلك لكن العمة
 واجبة فقط لان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم بذلك ولم يقتل احدا لكن
 اسقطها جنينا فقط واذا لم يقتل احدا لا خطا ولا عدا فلا كفارة في ذلك اذ
 لا كفارة الا في قتل الخطاء ولا يقتل الا ذوروح وهذا لم ينفخ فيه الروح بعد
 فان كان بعد تمام الاربعة الاشهر ويقتت حركته بلا شك وشهد بذلك
 اربع قوايل عدول فان فيه عمة عبدا او امة لانه جنين قتل فعنه في دية
 والكفارة واجبة يعق رقبة فمن لم يجد فصيام شهر من متتابعين لانه قتل
 مؤمنا خطا وقد منح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الروح يتفخ فيه بعد
 مائة ليلة وعشرين ليلة وقد ذكرناه قبل وهذا نص القرآن وقد وافقنا
 عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فان قال قائل ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يوجب ها هنا كفارة قلت لم يات لها ذكر في حديث الجنين
 وليست السنن كلها ما خذوة من اية واحدة ولا من سورة واحدة ولا من حديث
 واحد واذا اوجب الله تعالى في قتل المؤمن خطا كفارة واخبر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى خلق عباده حنفا لهم فهو الذي خلق الله فيه
 الروح فهو مؤمن حنيف بنصر القرآن فعنه الكفارة وهذه الآية زائدة في
 على ما في حديث الجنين وايمسوا الله تعالى مقوله كلها لا محل رد شي في شيء
 منها اهلا ومن خالف هذا فقد عصي الله تعالى فيما امر به فان قيل واوجبوا

فقط

يجهولين ابن النعمان القبر والى لا يعرفه وابراهيم بن موسى المزاري كذا ذلك
 وابو همام كثر لا تدري ايهم هو وسعيد بن سليمان يروي عن طريق عباد بن
 العوام مسند الى اي هذين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعرض للمؤدية
 التي سمته وهذا القبر والى يروي عن طريق عباد بن العوام انه عليه السلام
 قتلها فسقطت هذه الرواية جملة لجملة نافيها ثم لو صححت لما كان
 فيها علة لا نافع في مبررة كما اردنا وقد صح عن علي مبررة انه صلى الله عليه
 وسلم لم يعرض لها وكانت الرواية لو صححت وهي لا تفي بمظنة عن علي
 مبررة من انه قتلها ومرة انه لم يعرض لها فلو صححت الرواية عن علي مبررة
 في انه عليه السلام قتلها كما قد صح عن علي مبررة انه عليه السلام لم يعرض
 لها كان الكلام في ذلك لا يخلو من اصد ثلاثة اوجه لا رابع لها انما ان ترك
 الروايات معالغا فيها ولا واحد اياها وهم بلا شك لا مينا فضة واحدة
 في امرة واحدة سبب واحد ورجع الى رواية من لم يضطرب عنه وهم
 جابر وانس اللذان اتفقا على انه عليه السلام لم يقتلها فقد وجب
 والوجه الثاني وهو ان تصح الروايتان معا فيكون عليه السلام لم يقتلها
 اذ سمته من اجل انها سمته فتصح هذه عن علي مبررة وتكون موافقة لرواية
 جابر وانس من مالك ويكون عليه السلام قتلها لامر اخر والله اعلم او يكون
 الحكم على وجه ثالث وهو اصح الوجه وهو ان قول اي مبررة رضي الله عنه
 قتلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله لم يعرض لها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انهما جميعا لفظان مبرر لا بعد الوهم عن الصاحب وحدث انس
 هو لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ياتيه الباطل من يديه
 ولا من خلفه ولا يفرقه ربه تعالى على الوهم ولا على الخطاء في الذين اصلا
 وهذا ان انسنا ذكره برسول الله الا يقتلها فقال لا هذا هو المخلب المحكوم
 به الذي لا يحل خلافه فصح ان من اطعم اخر سمها مات منه انه لا قود عليه
 ولادته عليه ولا على ما قلناه لا انه لم يباشر فيه شيئا اصلا بل الميت هو
 المباشر في نفسه ولا فرق بين هذا وبين من غشاخه بري له طريقا وادعاه الى

بهم

الآخر

انه قتل

تمكن فيه اسد فقتله وقد صح الخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
 يوجب على التي سمته واصحابه فمات من ذلك السهم بعضهم قودا ولادته
 فمجل النظر في هذا المقصود وجه اخر وهو انه لا يطلع على من سمطها ما لا
 فأكمله ذلك المقصود فمات انه قتلها الا بحار لا حقيقه ولا يعرف في لغة
 العرب انه قاتل وانما يستعمل هذا العوام وليس الحق الا في اللغة والسنة
 وبالله تعالى التوفيق وانما اذا الكوفة واوجزه السهم او امر من يوجه فهو
 قاتل بلا شك ومباشر لقتله وشي قاتل في اللغة وفي الاثر كما نأحمم تنا
 عباس بن اصبع نا محل بن عبد الملك بن امين نا بكر بن حماد نا مسدد نا ابو عوانة
 عن الامام عن علي صاحب عن علي مبررة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من قتل نفسه حديد فخر يد في يده تحايتها في بطنه في نار جهنم خالد
 فيها مخلدا ابدا ومن شرب سمي فقتل نفسه مسممه في يده تحشا في نار
 جهنم خالد ابدا فيها ابدا ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى
 في نار جهنم خالد ابدا فيها ابدا قال ابو محمد فقد سمى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من شرب السهم ليهوت به قاتلا لنفسه فوجب ان يكون
 عليه القود وظفر خطا من اسقطها هاهنا القود وبالله تعالى التوفيق
 مسند احكام الجنين قال علي في الجنين احكام وهي ما في الجنين من العزامة
 وما صفة الجنين وحكمه قبل نفي التزوج فيه او بعد نفيه فيه والمرأة
 تولد على نفسها الانسقاط وان كان الجنين اكثر من واحد وان خرج حيا ثم
 مات والمحي على ما تلقي الجنين بعد موتها وامرأة داوت بطن حاملا فالتقت
 جينتا وهل في الجنين كفارة ام لا وحين الامه وحين العجائية خرج بعض الجنين
 ولم يخرج كله وحين الدابة وحين انسا الله تعالى ذا كرون كل ذلك باها باها
 وبالله تعالى التوفيق مسند الحامل يقتل قال ابو محمد ان قتلت حاملا
 بيمينه اهل فسوا طرحت جينها ميتا اولم تظر حة فيه غرة ولا بد لما
 فكونا من انه جنين اهلك وهذا قد اختلف الناس فيه كما نأحمم ناعبد الله من
 هذا البا جى ناعبد الله بن يوسف نا يحيى بن مخلد نا ابو بكر بن بك شيبة نا عبد الله نا

فيهم

رواه

بنفسه الا ذلك فقد اوان قطع ابهرى قال ابو داود وروى ما حدث عبد
الرزاق بهذا الحديث بن سلا عن محمد بن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم
وروى ما حدث به عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب وذكر عبد الرزاق ان
محمد كان يحدثهم بالحديث بن سلا عن محمد بن كعب فبينما هم
فيكسونه فلما قدم عليه ابن المبارك استدله معروفا روى كان يوقعها
وبدأ الى داود نا احدث بن حبل نا ابراهيم بن خالد نا رباح عن محمد بن الزهري
عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن امه ام ميسرة دخلت على
النبي صلى الله عليه وسلم فذكر معنى حديث محمد بن خالد قال ابن الاعراب
هكذا قال عن امه وانما الصواب عن امه وبه الى داود نا سليمان بن
داود المصري نا ابن وهب نا اخبرني يونس عن ابن شهاب قال كان جابر بن
عبد الله يحدث ان اليهودية من اهل حيدر سميت ساءة ثم ساق القصة
بطولها وفيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها اسميت هذه
النساء قالت نعم فعفا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعاقبها ونوفى
بعض اصحابه الذين اكلوا من النساء وبه الى داود نا هرون بن عبد الله
نا سعيد بن سليمان نا عباد بن العوام عن شفي بن حسين عن الزهري عن
سعيد بن المسيب نا سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان امراة
من اليهود اهدت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ساءة مسومة وبه
الى داود نا يحيى بن جيب بن عدي نا خالد بن الحارث نا شعبة عن هشام
بن زيد عن اسير بن مالك ان امراة يهودية اتت رسول الله صلى الله عليه
وسلم بساءة مسومة فاكل منها في بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله
عن ذلك فقالت اردت لاقتلك قال ما كان الله ليسلطك على ذلك اوقال علي
فقالوا لا نفتلها قال لا قال اسير فمزلت اعرفها في هوان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ابو محمد نا هذه الامار الصحاح ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم سميت له اليهودية ساءة واهد نقاله فريده بذلك فتله
فاكل منها عليه السلام وقوم من اصحابه فما قوا من ذلك وقيل لرسول الله صلى الله

لعنها الله

عليه وسلم ان يفتلها فقال لا فكانت هذه حجة قاطعة وان لا يودع على من
سم طعنا ما لا يجد مريدا قتله فاطمة اياه ولا دية عليه ولا على قاتله
ولا شي ومما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لينطل دم رجل من اصحابه قد
وجبت فيه قود اودية فظروا هال للطبيعة الاخرى اعراضا لم لا فوجدنا
ما نا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا ابو داود نا وهب
بن بريقه عن خالد بن محمد بن عمرو عن سلة بن عبد الرحمن قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ولا ياكل الصدقة قال ابو داود نا وهب
بن بريقه نا موضع اخر عن خالد بن محمد بن عمرو عن سلة بن عبد الرحمن
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل الهدية ولا ياكل الصدقة
راذ فاهدت له يهودية خبيثة ساءة مصلية سميت فاكل رسول الله صلى
الله عليه وسلم منها واكل القوم فقال ارفعوا ايديكم فابها اخبرني ايضا
مسومة فماتت بشر بن البراء بن معمر نا الانصاري نا رسل الى اليهودية
ما حملك على الذي صنعت فقالت ان كنت نبشالم بضر ك وان كنت
ملك ارحمت الناس منك فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلت
ثم قال في وجهه الذي مات منه ما زلت اجد من الاكلة التي اكلت بخير
فهذا اوان قطعت ابهرى وما نا نا احدث بن قاسم نا الى قاسم بن محمد بن قاسم
نا حدي قاسم بن اصبع نا محمد بن ابراهيم بن نعمان لقينه بغير وان ابريقه تننا
ابراهيم بن موسى البزار نا البزار منك قاسم بن اصبع نا ابو همام نا عطاء بن
العوام عن محمد بن عمرو عن سلة بن عبد الرحمن نا رسول الله صلى الله عليه
وسلم قتلها يعني التي سميت قال ابو محمد نا في هذه الرواية
فوجدنا ما فعلولة اما رواية وهب بن بريقه فابها مسئلة ولم يسند منها
وهب في المراه التي استدلا انه صلى الله عليه وسلم كان ياكل الهدية ولا ياكل
الصدقة فقط وانما سائر الاخبار فانه ارسله ولا يزيد هكذا في نص الخبر
الذي اورد نا لما استنى لا اخر لفظه ولا ياكل الصدقة قال وراذ قاني بخير
النساء مرسل فقط ولا حجة في مرسل وانما رواية قاسم فابها عن رجال

في الخطاب وعلى بن زيد طالب قال لا جبر على مقتضيه يموت قال لا جبر
قتله الحق ولا دية له وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك قتله الحق لا دية له
وعن علي بن سعيد ان ابا بكر وعمر قالان قتله حد فلا عقل له قال ابن وهب
واخير اللبث من سعد بن جعي بن سعيد الانصاري انه قال من استقدمه
مثل ما دخل على الناس منه فقتله القود فليس له عقل ولو ان كل من استقدم
منه من حق قبله للناس فمات منه امرته المستقيمة رفض الناس حقوقهم
قال ابن وهب قال يونس قال ربيعة ان مات الاول وهو المقتصر قتل به
الحاج المقتصر منه وان مات الاخر وهو المقتصر منه فهو احد منه كان منه
الثلث وبه يقول مالك وعبد العزيز بن له سلة والشافعي وابو يوسف
ومحمد بن الحسن وابو سليمان قال ابو محمد فني ثلاثة اقوال احدها ان مات
المقتصر ودي وان مات المقتصر منه ودي ورفع عنه قدر جنايته وهو
قول زوي عن ابن مسعود كما اوردنا من ابراهيم والشافعي ومحمد بن سليمان
وبه يقول عثمان بن النضر وابن له لي وقول اخر انه يودي ولا يرفع عنه جنايته
شي وهو قول عطاء وطاوس وزوي ايضا عن الحكم بن عتبة وهو قول الزهري
وعمر بن دينار واي حنيفة وسفيان الثوري وقول ثالث انه لا دية
للمقتصر منه وروي عن علي بن بكر وعمر ورجح عن علي بن طالب رضي الله عنه
وهو قول الحسن وابن سيرين والقاسم وسالم وسعيد بن المسيب وجمي بن سعيد
الانصاري وربيعة وهو قول مالك والشافعي وابو يوسف ومحمد بن الحسن
واي سليمان قال ابو محمد فلما اختلفوا اجماعا ذكرنا وجه ان ينظر في ذلك
ليلوخ لنا الحق فنبتعه باذن الله تعالى فوجدنا من قال انه يودي حلة فاما
يرفع عنه بقدر جنايته واما لا يرفع عنه بقدر جنايته يقولون ان
الله تعالى لما اوجبت على القاطع والجرح والكاسر والقاضي والصارب
القود مما فعلوا فقط ولم يوجب عليهم قتل فاما وهم محرمه ولا خلاف
في ان المقتصر من شيء من هذا النوع القتل للزمة القود فاذ هو كذلك
فمات المقتصر منه مما فعل به بحق فقد اصيب دمه خطأ فغيبه الدية

لمقتصره

المتحقق

وقالوا

وقالوا ايضا ان من اذنب امرأة فماتت فغيبها الدية وهو انما فعل مباحا
فقد المقتصر منه وان مات من مباح فعليه الدية قال علي بن ابي طالب
حجة غيرها بن فطرنا في قول من استقط الدية في ذلك مكان من حجة ان
قالوا ان القصاص ما موربه ومن تعلم ما موربه فقد احسن قال الله تعالى
ما على المحسنين من سبيل واذا سبيل عليه فلا غرامة له ولا عقلة
من اقله واما قياس المقتصر على موت امراته فالبقياس باطل ثم لو صح لكان
هذا منه عين الباطل لو جحد احدهما انه قياس موه وذلك من اذنب
امرأة فلا علم من ان يكون مقتدر باوضع الادب في غير موضعه او غير مقتدر
فان كان مقتدر بافقيه القود وان كان وضع الادب موضعه فلا سبيل
لما ان يموت من ذلك الادب الذي ايج له اذ لم يح له فقط ان يود بها ادعا
بمات من مثله ومن اذنب هذا النوع من الاذنب فهو ظالم مستعد والقود
عليه في النفس فما دونها لا يجوز لاحد ان يحله في غير حله اكثر من عشر حلات
على ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فاروي من طريق البخاري ما عبد الله
بن يوسف ما اللبث من سعد بن زيد بن جعي عن بكر بن عبد الله بن الحارث
عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر عن عبد الله بن جبرة قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لرجل من عشر حلات الا في حذ من
جدود الله تعالى قالوا فلم يح له في العدد اكثر من عشر حلات ولا ايج
له حلة ها بما يكسر عظمك ويخرج جلد او يعفن لحما لان هذا كله غير الحلة
ولم يح له الا الحلة وحده وباليقين يذري كل ذي حشر ان عشر حلات لا امرأة
مباحة غير مرسية ولا ضعيفة ولا صبيحة لا تخرج ولا تكسر وانه لا يموت
منها احد فان وافقت منية في خلال ذلك او بعده فما جلد ما انت
ولا دية في ذلك ولا قود لا تنال على عين انما لم تمت من فعله اصلا وان
تعدى في العدد او ضرب بما يكسر او جرح او يعفن او كسر القود في
العرة في النفس فما دونها والدية فيما لم يعره وبالله تعالى التوفيق
قال ابو محمد واما قولهم ان المقتصر منه انما ايج عضوه او بشرته

في الاصل

لانه

فحين

بن المسيب عن علي بن هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل
حباذا عبد الله بن سبع نافع بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا ابو داود نا عثمان
بن شيبه نا محمد بن يزيد نا بسف بن حسين بن الزهري عن سعيد بن المسيب
عن علي بن هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل حباذا قال ابو محمد
و هذا ايضا عن بعض السلف نا محمد بن سعيد بن شهاب نا اسمعيل بن
اسحق البصري نا عيسى بن حبيب نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهب
يزيد المقرئ نا حري بن محمد بن عبد الله بن يزيد نا بسف بن حسين نا ابو فروة هو
عروة بن الحريث عن الشعبي قال الرجل حباذا قال ابو محمد فقال قوم بسف بن
حسين ضعيف في الزهري قال علي وما تدري وجه هذا وسف بن حسين
ثقة فمن ادعى عليه خطأ فليبينه والا فبرأيه حجة وهذا اسناد مستقيم
لا اتصال الثقات فيه قال ابو محمد فاختل في هذا الخبر اناس فقلت
طائفة معي الرجل حباذا اما مؤنا اصاب الدابة برحها وقال اخرون
هو ما اصاب بالرجل عن غير قصد في الطواف وغيره قال علي وحيلا
المفسدين من قولنا موافقان للفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز
ان يخص احد هادون الاخر لا يخص بل ابرهان مولا دليل نصح ان كل ما
حكي من رجل انسان وحيوان فهو هاد ولا غرامة فيه ولا قوم ولا كفارة
الا ما صح الاجماع بانه يحكم فيه القود كالتمرد لذلك وبالله تعالى
التوفيق مسكاه انما يستفاد منه فموت احدنا قال علي اختلف
الناس في هذا فقالت طائفة اذا مات المستفيد فمات روي من طريق
عبد الرزاق عن ابن جريح قلت لعطاء رجل استفاد من رجل قبل ان يموت
ثم مات المستفيد من الذي صاب قال اري ان يودي قلت فمات المستفاد
منه قال اري ان يودي قال ابن جريح قال عمرو بن دينار اظن انه سيودي
وعن عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاوس عن ابنه قال لو ان رجلا استفاد
من اخر ثم مات المستفاد منه عزم دينه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر
وابن جريح عن ابن شهاب قال السنة ان يودي عن المستفاد منه وبيه

قصور

الي معمر عن الزهري في رجل اشبع رجل قال يستفيد منه فان شئت
اصحبه والا عزم له الدية وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن اسحق المشيبي
اربع سنك عبد الرزاق في ذلك عن الشعبي في رجل جرح رجلا فاقصر منه ثم
هلك المستفاد منه قال عطفه على المستفاد منه وطرخ عليه دية جرحه
بن ذلك فما مضى عليه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة عن
الحريث العقيلي في الذي يستفاد منه ثم مات قال يعزم دية لا النفس
خطا ومن طريق النخعي عن علفمة انه قال في المقتصر من اثمات ودي
ومن طريق بكر بن شيبه نا وكيع عن شعبه عن الحكم بن عتبة قال اسناد
رياد بن حريز نا الحارث نا علي بن جريح نا رجلا شح رجلا فاقصر منه فمات المقتصر منه
فقلت عليه الدية ويرفع عنه بقدر الشجة ثم نسب ذلك لحارث ابراهيم
فسالته فقال عليه الدية قال شعبه فسالت الحكم وحمادا عن ذلك فقالا
جميعا عليه الدية وقال حماد ويرفع عنه بقدر الشجة وقال ابو حنيفة
وسفي الثوري وابن ليلى اذا اقتصر من رجل او شح فمات المقتصر منه
فد يته على عاقله المقتصر له وقد روي ذلك عن ابن مسعود وعن ابراهيم
النخعي عن ابن مسعود قال ابو محمد الذي يقتصر منه دية غير انه
طرخ عنه دية جرحه وقال اخرون لا شيء في ذلك المقتصر منه كما نا
محمد بن سعيد بن شهاب نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن ابي صانع نا موسى
بن معاوية نا وكيع نا سعيد بن عروة عن قتادة عن ابن المسيب قال
قال عمر بن الخطاب في الرجل يموت في القصاص قبل ان يكتب الله تعالى او
خولا دية له ومن طريق الحجاج بن المهيال نا حماد بن سلمة نا قتادة نا جرح
بن عمرو عن علي بن طالب وعمر بن الخطاب قال جميعا من مات في قصاص
او حد فلا دية له ومن طريق ابن ابي رباح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا مسعر
بن كرام نا سفيان عن علي بن حصين عن معمر بن سعد قال قال علي بن ابي طالب
ما كنت اظن اني اجد رجلا يموت فاجد في نفسه شيئا الا صاحبه
الحريث ومات ودينه وعن الحسن البصري عن الاحنف بن قيس عن عمر بن

وهذا هو الذي مر في
الكتاب من قوله

۲۰۰۰

مانا

۵۰

وَنَزَّلْنَا

وفي الحضر فان قال قائل ان ذلك كان باذن الله وزوجها واهله قلنا والله
 تعالى التوفيق نعم قد كان هذا ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم اني
 انما استخدت منه لاذن اهله في ذلك والله لم يقل ذلك عليه السلام فادهم
 وترك اذهم سوا وانما المراعى في ذلك حسن النظر للبلاد فان كان ما استعانه
 في عمله للاجنى نظرا له فهو فعل جباري من اهله ولو لئله ام لم يادونوا وان
 كان ليس نظرا له فهو ظلم اذن اهله في ذلك ام لم يادونوا برهان ذلك
 قول الله تعالى كونوا قوامين بالقسط وقوله تعالى تعا ونوا على الميز
 والنقوى ولم يات بمراعاة اذن اهل الغلام لا قران ولا سنة صحيحة ولا
 اجماع فمطل مراعاة اذهم بيقين ولم يبق الا ان يكون المستعين بالغلام ناظرا
 للغلام في تلك الاستعانة او غير ناظر له فان كان ناظرا له فهو محسن
 واد هو محسن فلا ضمان عليه فيها اصا به بما لم يجنبه هو لقوله تعالى ما على
 المحسنين من سبيل وان كان غير ناظر له في ذلك فهو ظالم له ولكن ليس كل
 ظالم يضمن دية المظلوم الا تراهم لا يختلفون فمن ظلم انسانا حرا ليس له
 مكان بعيد فتلد هبالك فانه لا يضمنه الظالم له ولا فرق هنا من ظلم
 صغير او كبير وقد قلنا انه لا دية الا على قاتل والمستعين الظالم لم يثلث
 المستعان في ذلك العمل في ان المستعين له لا يثني قاتله ولا من اشرقت له
 فلا ضمان عليه اصلا صغير كان او كبيرا الا ان ياشرا او ياباير باكرهه وادخله
 البيرا ونظليه في مهواه فيطلع كرها لا اختيارا له في ذلك فهذا قاتل عدي
 عليه القود فظهر امر الصغير وبالله تعالى التوفيق ولما العبد بسبح
 غير سديد فان كان لم يكرهه لكن استعانه برغبة فاعانه قتل فانه ايضا
 لم يباشرا تلافه ولا ضمه بعصب فلا عرامة فيه اصلا ولكن عليه اجارة مثله
 لانه استغنى به في ذلك العمل وهو مال غير فلا عمل له الاستغناء بمال غيره
 الا باذن رب المال قال الله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دمائكم واسواكم عليكم حرام فان عصب
 العبد فاستعمله او اكرهه بالهدية فقد عصب ايضا وقد عصب معتصبه

كلما اصابه عنده من اي شيء كان وان مات خفف انفعه من غير ما سخن
 فيه او مما سخن فيه وعليه مع ذلك اجر مثله لانه ما كان يعدى عليه
 هذا المكرم فلم يرد له الى صاحبه ولا بدا او مثله ان فات لانه متعدي
 والله تعالى يقول من اهدى عليكم فاعندوا عليه مثل ما اعتدى عليكم
 وان كان باذن اهله فلا شيء في ذلك لانه لم يتعد بخلاف الصغير
 الذي لا اذن لهم فيه الا فيما هو حط للصبي فقط والا في غير سوا
 وبالله تعالى التوفيق مسئلة في قول الله تعالى ومن احياها فاكما
 احى الناس جميعا وروى عن طريق بكر بن شبيب ناو كج نا سفين الثور
 عن خفيف عن مجاهد عن ابن عباس في قول الله تعالى من قتل نفسا
 بغير نفس او فسادا في الارض فكما قتل الناس جميعا ومن احياها
 فكما احيا الناس جميعا قال من كف عن قتلها وبه الى سفين عن
 منصور عن مجاهد ومن احياها فكما احيا الناس جميعا قال من
 احياها من عرق او حرق ففدا حياها وبه الى وكيع نا الغلابي عبد الكريم
 قال سمعت مجاهدا يقول ومن احياها فاكما احيا الناس جميعا قال
 من كف عن قتلها فقد احياها قال ابو محمد وهذا حكم انما كتبه الله
 تعالى على بني اسرائيل ولم يكتبه علينا قال الله تعالى من اجل ذلك كتبنا
 على بني اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فسادا في الارض لانه قال
 على هذا امر قد كتبنا هوييه اهدا اذ لو كتبه الله تعالى علينا لا علمنا
 بذلك فله اهد كثيرا وهذا والله اعلم اذ كتبه على بني اسرائيل فهو بمن
 الاصل الذي حملته على من قبلنا وامرنا تعالى ان ندعوه في ان لا يحملنا علينا اذ
 يقول تعالى ولا تحمل علينا اصرا كما حملت على الذين من قبلنا فاذم نجته
 الله تعالى علينا لم نكلف معرفة كيفية الا ان الذي كتب الله تعالى علينا
 فهو تحريم القتل والوعيد الشديد فيه ففرض علينا اجتنابه واعتقاد انه
 من اكمل الكبار بعد الشرك وهو مع ترك الصلاة او بعدة مما كتبه الله
 تعالى علينا ايضا استيفا ذكل متورط من الموت انما يبد ظالم كافر او

رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والرواية عن مجاهد عن ابن عباس
 عن خفيف عن مجاهد عن ابن عباس
 عن منصور عن مجاهد
 عن ابن عباس في قول الله تعالى

عن حسن عن جابر عن عامر قال لي صاحب المعبر تعبر به واب فغرفت
قال لا صما في عليه قال ابو محمد هو كما قال الا ان يبا شر تعطيت المعبر
او تعطيت السفينة فيضرب والله تعالى التوفيق مسأله من استعان
صبي او عبدا بغير اذن اهله فنكف ما محمد بن سعيد بن نبات ما عبد الله بن
نصر ما قاسم بن اصبح ما ابن وصاح ما موسى بن معاوية ما وكيع ما اسرائيل بن
جابر عن الشعبي انه قال في رجل اعطى صبيًا فرسًا فقتله قال يضمن الرجل
وبه الى وكيع ما سفين عن اشعث عن احمد عن ابراهيم قال من استعان عبدا
بغير اذن اهله فعنت فهو ضامن وعن الشعبي في عبد رجل اكرهه رجل
فحمله على ذاته فاوطأ رجلا فقتله فقال بغرم الذي حمل العبد قال ابو محمد
من استعان بصغير اخر او عبدا فعنت فهو ضامن ومن استعان كبرا
خر او عبدا فعنت فهو غير ضامن روينا عن طريقين لا يكون له شبهة ما وكيع
عن اسرائيل بن جابر عن الشعبي انه قال في رجل اعطى رجلا فرسًا فقتله انه
لا يضمن الا ان يكون عبدا او صبيًا وعن عوف بن ليلى جميلة قال كان عمر بن
حيان الكاهن يصنع الخيل وانه حمل ابنه على فرس فخر فقطر من الفرس
فمات فحملت دية على غايله زمان ربا بالبرقة وعن بكر بن الاشج
ان ابن عمر قال من حمل غلاما لم يبلغ الحلم بغير اذن اهله فسقط فمات
فقد غرم وعن حماد بن عيسى عن ابن عمر عن ابن عمر هذا وقال بغرم دية
لو جرحه وعن سبعة واي الزناداد انها قال لا جنة من استعان غلاما لم
يبلى الحلم فهو لما اصابه ضامن وقال في اكره مملك نفسه ليس على احد
استعانة شي اذا الى ذلك طابعا قال ربيعة الا ان يستغفل او يستجمل
قال ابن وهب وشعث اللبث يقول مثل قول اي الزناداد وعن قتادة
عن جلاس بن عمرو ان علي بن ليلى طالب قال في الغلام يستعينه رجل ولم
يلغ خمسة اشبار فهو ضامن حتى يرجع واذا استعانه باذن اهله فلا
ضمان عليه وعن ابراهيم النخعي قال من استعان بملوكا بغير اذن مواليه
من قال له محمد فحصل من هذه الاقوال من علي بن ليلى طالب ان من استعان

غلاما لم يبلغ خمسة اشبار بغير اذن اهله فهو ضامن فان بلغ خمسة
اشبار فلا ضمان عليه وان استعانه باذن اهله وهذا صحيح عن علي رضي الله
عنه وعن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما احملا غلاما بغير اذن اهله
فسقط فمات فقد غرم الا انه لا يصح عنهما اما عن ابن عمر فرواه ابن
لهبعة وليس بشي واما ابن عباس فرواه عنه يزيد بن عياض وهو مذكور
بالكذب وحصل عن الشعبي من اعطى صبيًا فرسًا فقتله فالمعطي ضامن
وعن سبعة واي الزناداد بخود ذلك وعن حماد بن ليلى سليمان بخود ذلك فلم يفرق
هولا بين اذن اهله ولا بين غير اذنهم وحصل من قول الشعبي من استعان
عبدا بالغيا بغير اذن سيده فلا ضمان عليه ان تلف وعن الزهري وعطاء
نحوه واما المتأخرون فان ابا حنيفة واما يوسف ومحمد بن الحسن قالوا
من غصب صبيًا خرافات عند تحمي او حياة فلا شيء عليه فان اصابته
صاعقة او خشيته حية فديته على عاقلة العاصب وكان زكري
يقول لا يضمن في شيء من ذلك وقال سفين الثوري اذا ارسل صبيًا
في حاجة فحني الصبي حياية قال ليس على الذي ارسله من جنايته شي
قال فاذا ارسل ملوكا في حاجة فحني فان الجناية على الذي ارسله قال
فان استعمل احيرا صغيرا في حاجة فاقلة الذب فلا شيء عليه وقال
الحسن بن حي من امر صغيرا او ملوكا لعينه بان سيفيه مما اوينا وله
وضوا فلا يتردد لك قال فان عتبا في ذلك فعليه ضمانهما وقال مالك
الامر الذي عليه الفتيا منهم ان الرجل اذا استعان بصغير او عبدا فملوكا
في شيء بآل فانه ضامن لما اصابهما اذا كان ذلك بغير اذن واذا امر
الرجل الصبي الخزان يترك في يراو يرق في بخلة فمهلك في ذلك ان الذي
امر ضامن لما اصابه فان استعان كبرا خرافا فاعانه فلا شيء عليه الا ان
يستغفل او يستجمل قال ابو محمد وقد روينا عن مالك ان من غصب
خرافا عه فطلب فلم يوجد انه يضمن دية واما الشافعي فلا يعلم له
في هذا قول وقد روينا عن ام المؤمنين رضي الله عنها انها بعثت

من

فلا ضمان على اصحاب الغنم وان عرست لهم الكلاب في الطريق فعرضهم
الكلاب في الطريق ضمنوا دماء المتأخرين فان ابا حنيفة وسفيان الثوري
والحسن بن حجت والشافعي وابا سليمان قالوا ان كان في دارة كلب
قد دخل انسان باذنه فقتله الكلب فلا ضمان في ذلك وكذلك قال
ابن له ديب وقد روى الواقدي نحو هذا عن مالك وروى عنه ابن
وهب انه قال ان اتخذ الكلب وهو يدري انه يعض الناس ضمن وان كان
لم يعلم ذلك لم يضمن الا ان تقدم اليه السلطان قال ابو محمد اشترط
تقدم السلطان او علمه بانه عقور لا معنى له لانه لا يوجب هذا نص
قران ولا سنة ولا اجماع فان قيل انه باتخاذ الكلب العقور معتد
وذلك هو باتخاذ حيث لم يح اخذاه معتد ايضا قلنا هو معتد في
اتخاذ في كلتا الحالتين ظالم الا انه ليس معتد بما في اطلاق ما اطلق الكلب
ولا يوجب الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم على ظالم عرامة
مطلقة وقد قلنا ان العقدي الموجه للضمان او للقتل او للدية هو ما
سمي به المرقا تالا او مفسدا وليس ذلك الا بالما شوه او بالامر وهو في
اتخاذ الكلب كمن عمل سبقا واعطاه لظالم او فشي حراما في خاب
فجلس انسان اليها فانكرت فقتلت انسانا فكل هذا بشر يبيح هذا
الظالم قاتلا ولا متلفا فلا ضمان في شيء من ذلك وعن ابي رهم النخعي انه قال
في رجل محب بفرسه فقتل رجلا قال يضمن هو بمنزلة الذي رمى بسهمه طائرا
فاصاب رجلا فقتله قال نعم اذا حج به فريسه فان كان هو المحرم
له المخابلة له فانه يضمن كل ما جنى بخبره اياه في العقد القود وبها
لم يقصده ضمان الخطا واما اذا غلبه دأته فلم يحملها على شيء فلا شيء عليه
اصلا في كل ما اصاب ولو ان اسرا البع حيوانا لباحده فكل ما اصابه في هروبه
ذلك مما هو حامله عليه مما يوقن ان ذلك الحيوان انما يراه ويهرب
عنه فهو ضمان له ما عدا وقصدا بالقود وما لم يقصد فالله يد على العاقلة
والكفارة عليه واما ما ائلف ذلك الحيوان في جريه وهو لا يراه فلا ضمان

او يعبر اذنه

يفتقر

الحيوان

على شبعه وبالله تعالى التوفيق وسند ولوان انسانا ناهي كلبا
او اطلق اسدا او اعطى احمق سيفا فقتل رجلا كل من ذكرنا فلا ضمان على
المهني ولا على المطلق ولا على المعطي السيف لانه لم يباشروا الجناية ولا
اتروا بها من طبيعتهم فلوانه اشلى الكلب على انسان او حيوان فقتله ضمن
المالك وعليه القود مثل ذلك ورطان عليه كلب مثله حتى يفعل به ما
يغل الكلب باطلا فله لانه هاهنا هو الحائز القاصد الى اطلاق ما اطلق
الكلب باغرابه ولو ان اسرا حفر حفرة وغطاها وامر انسانا فان مشى عليها
فمشى ذلك الانسان تحتها والمشي عالما او غير عالما فلا ضمان على اميره
بالمشي ولا على الحافر ولا على المعطي لانهم لم يمشوه ولا باسروا اطلاقه
واما هو باشر مشيا باخياره ولا فرق بين هذا وبين من غر انسانا فقتل
له طريق كذا ابن موفقال له نعم هو في غابة الا ان وهو يدري ان في
الطريق المذكور اسدا هاهنا فجاءا وجعلاهما محجرا او كلا باعقار او قوما
وطا عين للطريق يقتلون الناس فهذه السائل معتد بخبر هذا الغار له
فقتل وذهبت ماله وكذلك من راي اسدا فاراد الهروب عنه فقال
له انسان من غريبه لا تخف فانه مفيد فاعتر بقوله ومشي فقتله الا
فقتل كلبه لا قود على الغار ولا ضمان اصلا في دم ولا مال لانه لم يباش
سبا ولا اكره فلوانه اكرهه على المشي على الحفر فقتل فهنا او طرحه الى
الاسد او الى الكلب فعليه القود فلو طرحه الى اهل الحرب او البغاة
فقتلوه فهم القتل لا الطارح خلاف طرحه الى من لا يعقل لان من لا
يعقل له للطارح وكذلك لو امسكه لاسد فقتله او لمجنون فقتله
فالمتمسك هاهنا هو القاتل بخلاف انسانا كانه اياه لقتل من يعقل
وبالله تعالى التوفيق وسند ولوان انسانا ناهي كلبا
او اطلق اسدا او اعطى احمق سيفا فقتل رجلا كل من ذكرنا فلا ضمان على
المهني ولا على المطلق ولا على المعطي السيف لانه لم يباشروا الجناية ولا
اتروا بها من طبيعتهم فلوانه اشلى الكلب على انسان او حيوان فقتله ضمن
المالك وعليه القود مثل ذلك ورطان عليه كلب مثله حتى يفعل به ما
يغل الكلب باطلا فله لانه هاهنا هو الحائز القاصد الى اطلاق ما اطلق
الكلب باغرابه ولو ان اسرا حفر حفرة وغطاها وامر انسانا فان مشى عليها
فمشى ذلك الانسان تحتها والمشي عالما او غير عالما فلا ضمان على اميره
بالمشي ولا على الحافر ولا على المعطي لانهم لم يمشوه ولا باسروا اطلاقه
واما هو باشر مشيا باخياره ولا فرق بين هذا وبين من غر انسانا فقتل
له طريق كذا ابن موفقال له نعم هو في غابة الا ان وهو يدري ان في
الطريق المذكور اسدا هاهنا فجاءا وجعلاهما محجرا او كلا باعقار او قوما
وطا عين للطريق يقتلون الناس فهذه السائل معتد بخبر هذا الغار له
فقتل وذهبت ماله وكذلك من راي اسدا فاراد الهروب عنه فقال
له انسان من غريبه لا تخف فانه مفيد فاعتر بقوله ومشي فقتله الا
فقتل كلبه لا قود على الغار ولا ضمان اصلا في دم ولا مال لانه لم يباش
سبا ولا اكره فلوانه اكرهه على المشي على الحفر فقتل فهنا او طرحه الى
الاسد او الى الكلب فعليه القود فلو طرحه الى اهل الحرب او البغاة
فقتلوه فهم القتل لا الطارح خلاف طرحه الى من لا يعقل لان من لا
يعقل له للطارح وكذلك لو امسكه لاسد فقتله او لمجنون فقتله
فالمتمسك هاهنا هو القاتل بخلاف انسانا كانه اياه لقتل من يعقل
وبالله تعالى التوفيق وسند ولوان انسانا ناهي كلبا
او اطلق اسدا او اعطى احمق سيفا فقتل رجلا كل من ذكرنا فلا ضمان على
المهني ولا على المطلق ولا على المعطي السيف لانه لم يباشروا الجناية ولا
اتروا بها من طبيعتهم فلوانه اشلى الكلب على انسان او حيوان فقتله ضمن
المالك وعليه القود مثل ذلك ورطان عليه كلب مثله حتى يفعل به ما
يغل الكلب باطلا فله لانه هاهنا هو الحائز القاصد الى اطلاق ما اطلق
الكلب باغرابه ولو ان اسرا حفر حفرة وغطاها وامر انسانا فان مشى عليها
فمشى ذلك الانسان تحتها والمشي عالما او غير عالما فلا ضمان على اميره
بالمشي ولا على الحافر ولا على المعطي لانهم لم يمشوه ولا باسروا اطلاقه
واما هو باشر مشيا باخياره ولا فرق بين هذا وبين من غر انسانا فقتل
له طريق كذا ابن موفقال له نعم هو في غابة الا ان وهو يدري ان في
الطريق المذكور اسدا هاهنا فجاءا وجعلاهما محجرا او كلا باعقار او قوما
وطا عين للطريق يقتلون الناس فهذه السائل معتد بخبر هذا الغار له
فقتل وذهبت ماله وكذلك من راي اسدا فاراد الهروب عنه فقال
له انسان من غريبه لا تخف فانه مفيد فاعتر بقوله ومشي فقتله الا
فقتل كلبه لا قود على الغار ولا ضمان اصلا في دم ولا مال لانه لم يباش

فانتبه فالتفت في طر يفتها سنيا فالقود في العبد وهو قاتل خطا ان لم بعد وذلك
 من اشلى اسدا على انسان او حششا وليس كذلك من اطلقها دون ان يقصد بها
 انسانا لانه في اطلاقها على الانسان مباشرة لا تلافه قاصد لذلك وليس
 في اطلاقها جانيا على احد شيئا اصلا وانما ما قاله شرح في قارب التعبير
 فصحيح ولا صواب على من فعل ما ايج له فعله الا ان يوجب ذلك نص اذ اجمع
 وانما ما جاء من على رضى الله عنه في تفسير الناحية فصحيح لانها في الملقية
 للاخرى في الاثر والله تعالى التوفيق مسئلة من جنابة الكلب
 وغيره ونفارة الذابة وغير ذلك من الباب الذي قبل هذا قال ابو محمد روي
 بن طريق ابن وصابح نا سحنون بن وهب اخبرني الحارث بن بيان عن محمد بن
 عبد الله العتري عن اسير بن سيرين ان رجلا كان يسوق بامه فاجل
 على فرس يركض فنفرا حمارين وقع حافر الفرس فوثب فوقعت المرأة فماتت
 فاستاذن عمر بن الخطاب فقال عمر ضرب الحمار فقال لا فقال اصاب
 الحمار من الفرس شي قال لا قال امك انت على اهلها فاحسبها قال ابن وهب
 اخبرني يونس انه سأل بالزنا عن عض الكلب او المفعة او السبع الداجن
 او الكرش النطاج او نطح الثور او العير او الفرس الذي يعصر فيعصر شيئا او
 نابرا او عابدا فقال ابو الزناد ان قتل واحد من هذه الدواب او اصاب
 كسريه او رجل او قفا عير او اي امر خرج من ذلك ما حذر من الناس فهو هدر
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العجاء حرام جبارا لان يكون قد
 استفدى في شيء من ذلك فامر السلطان بايثاق ذلك فلم يفعل فان عليه
 ان يعزم ما حرج بالناس فانما اصاب به الذابة او شي منها فلم يكن السلطان
 يقرم الى صاحبه فان على من اصابها عزم ما اصابها به وقال مالك ليس
 اقتنى كلبا في دار البادية فعور ذلك الكلب انسانا انه ان اقتناه وهو
 يدري انه يفت من الناس فعورهم فهو صا من لاء الكلب قال ابو محمد
 انما الرواية عن عمر بن الخطاب وان لم تطع من طريق العز معناه ها صحيح وفيه نقول
 لان من لم يباشرو ولا امر فلا صان عليه والذابة اذا نقرت فليس للذي نقرت

نحو
 الناطح
 شيء

منه ذنب الا ان يكون نفرها عامدا فان عليه القود فيما قتلت اذا قصد
 بذلك ان يظا الذي اصابته وان لم يكن قصد ذلك فهو قاتل خطا والذبة
 على العاقلة والكفاة عليه ويضمن المالك في كلتا الحالتين اذا نقرت شيئا
 لانه المحرك لها وانما قول اي الزناد صحيح كله لان جرح العجاء حرام
 بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لم يجهل اشلائه من ذلك وانما قوله الا
 ان يتقدم البنية السلطان في ذلك فليس بشي ويتقدم السلطان لا يوجب
 عرامة لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام وانما السلطان
 منفذ للواجب على من امتنع فقط وليس شيئا رعا شريعة وانما قول مالك
 في خطا ايضا لانه ليس علم مقتني الكلب بانه يفت من الناس موجب عليه
 عرامة لم يوجبها القرآن ولا السنة وهو ان كان متعديا باقتنايه لمر
 بنا بشر شيئا في الذي اتلفه الكلب وهكذا من آوى رجلا فتلا محاربا
 فنجى جنابه فهو وان كان متعديا باقواه اياه فليس مباشر عداونا
 في المضاب وكل هذا بات واحد وليس قياتا ولكن خصوصنا يقولون
 بقوله وتحالفونه في ذلك العمل بنفسه فاذا اجمعنا لهم القولين لاحلهم
 تنافضهم فيها تعالى هذا نورد مثل هذه المسائل لا على انها حجة قائمة
 بنفسها وانما الحجة في هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم جرح العجاء
 حرام وبالله تعالى التوفيق روي بن طريق بكر بن بريدة شيبه نا عباد بن
 العوام عن حجاج عن قتادة عن عوب بن سوار ان رجلا كان على حمار
 فاستقبله رجل على بعير في رفاق ففرقصر الرجل فاصابه شي فلم يضمن
 كعب بن سوار صاحب البعير شيئا وهذا كما قلنا وعن
 سفين الثوري عن ط قال كنت عند شرح فاناه سائل فقال اني دخلت
 دار قوم فعقر في كلهم وخرق جرائي فقال ان كنت دخلت باذنهم فهو صا من
 وان كنت دخلت بعراذهم فليس عليهم شي وعن الشعبي قال اذا كان الكلب
 في الدار فاذن اهل الدار للرجل فعقر الكلب صينوا وان دخل بعراذل
 فعقره فلا صان عليهم وانما قوم عشوا غمما في مراضها فعقرتهم الكلاب

رقص

الحارث

الراكب والسائق والقائد وعن علي بن النعمان ان رجلا كان يمشي
توبا فمر رجل فدفعه اخر فوقع على الثوب فخرقه فارتفعوا الى شرح فضمن
الدافع وابوا المدفع منزلة الحجر وعن الشعبي قال هاشم بن عمار يعني الراكب
والرديف وعن الشعبي ايضا قال من اوقف دابة في طريق المسلمين او وضع
شيا فموضع من لحابته وعن الشعبي وارهيم النخعي فالاجماع من ربط دابة
في طريق فموضع من وعن ابراهيم بن رجل استغادر من رجل فرسه فركضه حتى قله
قال ليس عليه ضمان لان الرجل يركض فرسه وعن عطاء قال يغرم القائد
والراكب عن يدها ما لا يغرمان عن رجلها قلت كانت الدابة عادية فضربت
بيدها انسانا وهي تقاد قال نعم قال ويغرم القائد قلت السائق يغرم
عن الورد والرجل قال زعموا افرادته قال يقول الطريق الطريق وعن حمادة
قال يغرم القائد ما او طأت بيده او رجل فاذا انفتحت لم يغرم والراكب كذلك
الا ان يكون بالعنان فتفتح فيغرم وعن الشعبي قال يضمن الرديف مع صاحبه
وعن شرح قال يضمن القائد والسائق والراكب ولا يضمن الدابة اذا عاقبت
قلت وما عاقبت قال اذا ضربها رجل فاصابته وعن حماد قال ركب
جارية جارية فحسبها اخرى فوقع فماتت فضمن عاين له طالب الناحية
والمخوسنة وقال مالك والسائق يضمن السائق والقائد والراكب ما
اصابته الدابة الا ان ترجح من غير فعلهم فلا ضمان عليهم وقال مالك وابو
حنيفة يضمن الرديف مع الراكب وقال اسحق بن راحويه لا يضمن الرديف
وقال احمد ارجوان لا شئ عليه اذا كان ما منه من يمسك العنان فاما
فالواجب علينا عند تنازعهم ما امرض الله تعالى علينا اذ يقول فان تنازعتم في
شئ فردوه الى الله والرسول فظروا في الراكب فوجدناه مصر فالدابة حاملها
فما اصابته مما حملها عليه فان عدم فعله القصاص في النفس فما دونها لانه
متعد مبا شر للحياة وان كان مما لا يضمنه فان كان ذلك وهو لا يعلم
بما من يده فهو اصابة خطأ يضمن المالك وعلى عاقلة الدابة في النفس وعليه
الكفارة لانه قاتل خطأ ومما اصابته راسها او بعضها او يدها او سمها

بالرجل او ضربت بيدها في غير المشي فليس من فعله فلا ضمان عليه فيه يقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم العجماء جرحها جبارا وما القايذ فان كان
بمسك الرستن والخطام فهو حامل للدابة ما مسنت عليه فان عدا القود
كما قلنا والضمان في المال وان لم يجد فهو قاتل خطأ فالدية على العاقلة والكفا
عليه في ماله ويضمن المالك فان كانت الدواب مقصورة بعضها الى بعض كذلك
فكذلك ايضا ولا فرق وسواء كان على الدابة المقود في ركب او لم يكن كالا ضمان
على الراكب الا ان حملها او اعان فهو والقائد شريكان والا فلا فان كان القائد
لا رستن بيده ولا عقال فلا ضمان عليه البتة لانه لم يتول شيئا ولا يشر فيها
المقت من دم او مال شيئا اصلا وقد قال عليه السلام العجماء جرحها جبارا وما
الرديف فان كان يمسك العنان فهو وحده ولا يمسكه المتقدم بحابس العنان
هو الضامن وحده وعليه في العهد القود وفي الخطا الكفارة والدية على العاقلة
ولا شئ على المتقدم الا ان يعين في ذلك واما السائق ان حملها بضرب او خنجر
او زجر على شئ مما فان عدا القود والضمان وان لم يجد فهو قاتل خطأ وكما
قلنا فان لم يحملها على شئ فلا ضمان عليه لانه لم يباشر وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم جرح العجماء جبارا ومن اوثق دابة على طريق المسلمين فلا ضمان
عليه وكذلك لو ارسها وهو مشي وليس كل مسبي صامتا وقد علمنا وعلم كل
مسلم ان حامل السلاح وما به في الفتر طالم ومسي ومعين بذلك على قتل الناس
ولا خلاف في انه لا ضمان عليه فان قتل ان فهو هو المتولي قتلهم والدابة هي
المتولية ايضا وجرحها جبارا وذلك من خل دابة او طارا عن راسها فلا ضمان
عليه فيها اصابته لانه لم يجد ولا باشر ولا مولى واما من ركب دابة ولها
فلو سبها فاصاب الفلوانسانا او مالا فهو حامل له على ذلك فان عدا القود
وان لم يجد فهو قاتل خطأ برهان ذلك انه في ازالته امه عنه مستدع
له الى المشي وراها فهو مبا شر لا ستملا به فلو ترك القود اصابته واخذ
بلعب او خرج عن اصابها فلا ضمان على ركب امه اصلا وكذلك من استدعى
بمهمة لشيء تاكله وهو يدري ان في طريقها متاعا تلتفه واسنانا رافقا

ن

في

قال ابن جريح وسمعت عبد العزيز بن عبد الله بن عمار بن عثمان بن الخطاب كان
 يأمُرُ بالخياط أن يحظر ويسد الحظر من الصاري المدرك ثم يرد إلى أهله ثلاث
 مزار ثم يعقر قال ابن جريح وقلت لعطاء الحظر يسد والحظر على الخياط لا
 يمنع من الصاري المدرك ابتغاك فيه شي قال لا قال أبو محمد فهذا حكم
 عمر بن الخطاب سرد الصاري ثلاث مرات إلى صاحبه دون بعضه ولم يحس
 لئلا يلهو به ثم يعقر فما لقوا ولا الحكي من حكم عمر رضي الله عنه ولم يعطوا
 أقل من هذا إذا وافق تعليدهم ومن طعن عبد الرزاق عن عمر قال أخرجه أسهل
 من سبي سبي الصنعاء في الله سبع عكرمة من بني عباس حدث قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهول أهل النار عذابا رجل بطأ جمره
 بفعل منها وما غف قال أبو بكر الصديق وما كان جرمة برسول الله قال
 كانت له ما شية بحيث به الزرع وبوديه وحرّم الله تعالى الزرع وما
 حوله علوه بسنهم فأخذوا في سبب الرجل ماله في الدنيا ومالك نفسه
 في الآخرة فلا سحوا أموالهم في الدنيا وثلكوا أنفسهم في الآخرة قال
 أبو محمد هذا منسبل ولا حجة في منسبل والقول في هذا عندنا أن الحيوان أي حيوان
 كان إذا ضربه امتداد الزرع والثمار فإن صاحبه يؤدّب بالسوط
 ويسجن إن أهله فإن تفقه فقدا أدى ما عليه فإن عاد إلى أهله بيع عليه
 ولا بد أو ذبح وبيع لحمه أي ذلك كان أعود عليه انقذ عليه ذلك برهان
 ذلك قول الله تعالى وتعا ونواهي البر والتقوى ومن البر والتقوى المنع
 من أذى الناس في زرعهم وثمارهم ومن الأثم والعذر أن أهله ذلك
 فيسقط ذلك بما فيه حماية أموال المسلمين مما لا ضرر فيه على صاحب
 الحيوان مما لا يقدر على إصلاح من ذلك فأمّر الله تعالى وأما من زرع في
 الشعرا أو حيث المشرح أو غير هذا لك عرسا فانه يحلف أن يحظر على زرع
 وغيره مما يدفع عن ذلك من بناء أو غيره إذا صار عليه في ذلك بل الخياط
 له ودفع الأصاحه عن ماله ولا يجوز أن يمنع الناس من إزعاج مواشيهم فمالك
 كما لا يجوز أن منع هو من إزعاج ما قد رعى إزعاجه من ذلك المواشي وليس في

يعتق بها

ما
ضري

طاقة أحد منع المواشي عن زرع أو شجرة في وسط المشرح فاذ ذلك ممتنع
 ليس في الوشع فقد بطل أن يكلفوا ضبطا أو منعها لقول الله تعالى لا يكلف
 الله نفسا لا وسعها وهكذا القول فيما بعد على أهل الماشية منع ما يشيهم
 منه في مزرعها في طريقها إلى المشرح بين زرع الناس وثمارهم فإن أهل
 الزرع والثمار يكلفون فما هنا تحظر ما وكل الطريق من زرعهم وثمارهم
 وأما الثمار المتصلة من الزرع والغرس لا لا مشرح وبها فليس عليهم
 تكليف الحظر من أطلق مواشيهم فمالك عامدا أو مملادا أدب الآداب
 الموجه وبيعت عليه مواشيهم أن عاد ومن ما يشرط إطلاقها عليه وبالله
 تعالى التوفيق ولا يعقر الحيوان الصاري البنية لأن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن ذبح الحيوان إلا لما كلة ونهى عن أصاعة المالك والعقر
 أصاعة فيها يوكل لحمه وفما لا يوكل لحمه وبالله تعالى التوفيق وأما
 القابض والسابق والواكب فإن يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال قال
 نا أحمد بن حنبل نا إبراهيم بن حماد نا أسعيل بن إسحق نا إبراهيم الحاروي نا
 هشيم نا أشعث عن محمد بن سيرين عن شريح أنه كان يضمن الغار من ما
 أوطأت دابته بيد أو رجل ويهرق من النخلة قال هشام نا أبو نوس
 والمغيرة قال أبو نوس عن الحسن البصري وقال المغيرة عن إبراهيم أنها كانت
 يضمنان ما أوطأت الدابة بيد أو رجل ولا يضمنان من النخلة وعن
 إبراهيم وشريح أنها قال إذا نطقت الدابة برجلها فإن صاحبها لا
 يضمن وقال الحكم والشعبي يضمن لأبطل دم المسلم وعن محمد بن سيرين أن
 رجلا شرد له بعيرا فأخذها رجل فقرعها في جبل فاختنق أذنها
 فمات فقال شريح إنما أراد الأحصان لا يضمن إلا قايذ أو راجب وقال
 محمد بن سيرين في الدابة فرغت فوطئت يضمن صاحبها وإذا نطقت
 برجلها من غير أن تفرغ لم يضمن وعن الشعبي أنه سئل عن رجل أو ثقب
 على الطريق فرسا عضو فاعقر فقال الشعبي يضمن ليس له أن يربط
 كلبا عضو صا على طرفي المسلمين وعن إبراهيم النخعي وشريح فلا حرج على يضمن

حي صاحب المنزل فعليه حكم التداعي وان لم يخرج الا ميتا لا اثر فيه
 فالموت بعدو وبروح فلا شيء فيه الا التداعي اذ قد يمكن ان نغم فلا يظهر
 فيه اثر فاذا امكن فهو من باب التداعي ولو ثبتنا انه مات حيث ايقه
 لم يكن هناك شيء اضلا والله تعالى التوفيق **مسألة** جنابات
 الحيوان والراكب والسائق والقاريد قال ابو محمد قد ذكرنا الثابت عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله العجما جرحها جبارا وينا من طريق
 ابن وصاح ناموسي بن نجاويه نا ابن كج نا اسعيل بن علي خالد عن الشعبي
 قال قال رجل لسرح ان شاة هذا قطعت عذري فقال ليلا اذها را فان
 كان مزارا فقد برئ وان كان ليلا فقد ضمن ثم فزا اذ نفشت فيه غنم
 القوم قال انما كان النفش ليلا قال علي قال مالك والسافعي ما
 اهدت المواشي ليلا فهو مضنون على اهلها وما اهدت مزارا فلا ضمان
 فيه وروي عن شفيق الثوري مثل قولناي حبيفة وقال ابو حنيفة وابو
 سليمان واصحابهما لا ضمان على ارباب الماشية فيما اهدت ليلا او
 مزارا وروي عنهم انهم يضمنون ما اصابته مزارا وقال الليث يضمن
 اهل الماشية ما اصابته ليلا ولا يضمنون اكثر من قيمة الماشية قال
 علي واحسب المضمنون ما حبت ليلا بما روي من طريق بكر بن سمية
 نا معاوية بن هشام نا شفيق عن عبيد الله بن عيسى عن الزهري عن حرام بن
 محصنة عن البراء بن عازب ان ناقة لآل البراء اهدت شيئا فقتل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان حفظ المزار على اهلها بالليل والنهار وضمن اهل الماشية
 ما اهدت ما شئتهم بالليل وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري
 عن حرام بن محصنة عن ابيه ان ناقة البراء بن عازب دخلت حارط رجل
 فامسدت فيه فقتل النبي صلى الله عليه وسلم على اهل الاموال حفظها بالليل والنهار
 وعلى اهل المواشي حفظها بالليل ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال
 قال ابن شهاب في ابوامامة بن سبل ان ناقة دخلت في حارط قوم فامسدت
 فذهب اصحاب الحارط الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام على

اهل الاموال حفظ ابوالهم بالليل والنهار وعلى اهل الماشية حفظ مواشيهم بالليل
 وعليهم ما افسدته وقد روى بعض الناس ان الوليد بن مسلم روى هذا الحديث
 عن الزهري عن حرام بن محصنة ان البراء اخبرنا قال ابو محمد هذا حديث
 مرسل احسن طريقة ما رواه ابن جريح عن الزهري عن ابي امامة بن سبل ان
 ناقة دخلت فلم يسند احد قط من هاتين الطريقتين اللتين لو اسندت منهما
 او من اصداها لكانت حجة بحال لاخذ بها وانما اسند من طريق حرام بن سعد
 بن محصنة من عن ابيه ولا صحة لايته ومنع عن البراء فقط وحرام بن سعد
 بن محصنة مجهول لم يرو عنه احد الا الزهري وما نعلم للزهري عنه غير
 هذا الحديث ولم يوثقه الزهري وهو قد يروي عن لا يوثق كروايته
 عن سليمان بن فرم وبهنا نكوى ام سلمة وغيرهم من المهاجرين والهلكا ولا
 محل ان يقطع على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين الا بمن تعمر
 عدالة فسقط التعلق بهذا الحديث قال ابو محمد روي من طريق لا يبر
 بن سمية نا عبد الله بن ادريس الا ودي عن خصين بن عبيد الرحمن عن عامر
 الشعبي قال اختصم الى علي بن ابي طالب في ثور نطح حمارا فقتله فقال
 علي بن ابي طالب ان كان الثور دخل على الحمار فقتله فقد ضمن وان كان
 الحمار دخل على الثور فقتله فلا ضمان عليه قال ابو محمد فهذا حكم من علي
 بن ابي طالب رضي الله عنه والقول عندنا في هذا كله ما حكم به رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وثبت عنه من ان العجما جرحها جبارا وعملها جبار
 فلا ضمان فيما اهدت الحيوان من دم او مال لا ليلا ولا نهارا وبالله تعالى
 التوفيق فان اتى بها وحملها على شيء واطلقها فيه ضمن حينئذ لانه فعله
 ليلا كان او نهارا واما الحيوان الضارية فقد جات فيه اثار كذا
 روي من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني عبد الكريم ان عمر بن الخطا
 كان يقول ردة البعير او البقرة او الحمار او الصواري الى اهلها ليلا اذا
 خطر الحارط ثم يعقرن قال ابن جريح واخبرني من نظري في كتاب عمر بن عبد
 العزيز في خلافته الى الحاج بن ديب ان يحض الحارط حتى يكون الى عمر البعير

الملك وعمر بن الخطاب
 عن عبد الله بن مسعود
 عن عبد الله بن مسعود
 عن عبد الله بن مسعود

لغيره

ب

انه لا يضمن قال ابو محمد فلم يبق للضمن حجة امثلا وقد صح ان الاموال
محرمة فلا يحل الزام احد غرامة لم يوجبهما نص ولا اجماع فوجب ان لا ضمان
في شيء من ذلك وبالله تعالى التوفيق **مسألة** الحائط يقع بقتله
نفسا ومالا قال ابو محمد روي عن طريق عبد الرزاق عن سيف بن جابر الجعفي
عن الشعبي عن شرح في الحائط اذا كان ما لا قال ان شهدوا عليه ضمن وعنه عبد
الرزاق عن معمر عن قتادة في الجدار اذا كان ما لا ان شهدوا عليه صاحبه فوقع
على انسان فقتله فانه يضمن وعن ابراهيم الخفي مثل قول شرح في الجدار ما لا
وقال آخرون غير هذا كما روي عن طريق ابن وصاح فاستحسنوا ما ابن وهب اخبر به
بونس هو ابن يزيد عن ابن شهاب انه قال في رجل مال جدار لجاريه وانصدع
فقال له اكسر جدارك هذا فانما خافه فاني عليه ثم ان الجدار سقط فقتل
عبد الذي بهاء او حر او من اهله فقاك لا ترضى عليه شيئا وقد فرط واسا ومالا
المناخرون فان ابن ابي ليلى قال ان علم صاحب الجدار مثله وضعفه فتركه
فهو ضامن وان لم يعلم لم يضمن به يقول ابو ثور وقال سيف بن الثوري ان لم
يشهدوا عليه لم يضمن وان كان معتدلا وهو مشقوق لم يجبه واغلى نقضه
وقال اسحق بن راهويه يضمن ما اصاب جداره اشهد عليه او لم يشهد وفاق
ابو حنيفة ومالك واصحابهما واحسن مني ان اشهد عليه هذا ضمن وان لم يشهد
لم يضمن وقال الشافعي وابو سليمان واصحابهما لا ضمان عليه اشهد عليه او لم
يشهد عليه **مسألة** فلما اختلفوا بما ذكرنا وجه ان يظن في ذلك
ليأوحى الحق من ذلك فنتبعه بعول الله تعالى فنظرنا في ذلك من فرق من حكم
الا شهاد عليه وحكم ترك الاشهاد عليه فلم نجد لهم متعلقا لامن قران ولا
من جهة صحبة ولا سقيمة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا نظر
الا انهم قالوا قد روي عن جماعة من التابعين وهذا ليس بشيء لا منافا قد اوردنا
مما حاطوا فيه الطوائف من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف
كثير جدا فكيف ما اختلف فيه نفر من التابعين وقد اوردنا ايضا قول الزهري
انه لا ضمان عليه منع ان القوم من غيرهم اصحاب قياس ولا يخلعون ليعين ومع

دائرة في ملككم فخرت فقتلت من غير فعله انه لا ضمان عليه اشهد او لم يشهد
عليه فما الفرق بين هذا وبين الجدار بهند من غير فعله فقتل هذا القول وظهر
فتأده وبالله تعالى التوفيق ولم يبق الا قول من ضمن ما اصاب الجدار اشهد
عليه او لم يشهد اذ قد صح ان الفرق بين الا شهاد وعنه لا ضمان له البتة
فمنظرنا في ذلك فوجدنا صاحب الجدار المالك لا يضمن فانه لا يضمن قتله الجدار في لغة
العرب وقد يكون غايبا ما يقع المشرق والحائط باق في المغرب فادلا يضمني قال عبد
الله ولا خطاء فلا دية في ذلك ولا كفارة ولا ضمان لما نك من مال اذا الاموال
محرمة ولا يجوز احكام بغرامة على احد لم يوجبهما عليه نص ولا اجماع وبالله تعالى
التوفيق **مسألة** الحرة توضع على باب او انسان سبيد الى باب فيفتح
الباب فاح فيفسد المتاع ويقع الانسان فيموت قال ابو محمد قال قوم بالنظر
في هذا واسقط قوم فيه الضمان والظاهر عندنا وبالله تعالى التوفيق انه ضامن
للمتاع والدية على عاقبته والكفارة عليه لانه من اصابه لا سقاط المتاع
واسقاط المسند قاصد الى ذلك وان لم يعلم خلاف ما ذكرنا قبل ما لم يباشر
الا يلاف فيه ولو انه نخل هذا عند الكان عليه القود وهذا والذي ترجم
دائمه في الطريق فيدفعها عن طريقه فتدرس انسانا او تفسد متاعا فانه يضمن
لانه من اصابه لا ضمان ولا يباشر في مخرجي مسند الحرج والمبكي للباب لو كان
متعدا في كيف ولا عدوان في هذا ولو ان اسرا او قد ليلا في طريقه فدرسه
انسان فقتله فانه قابل خطا بلا شك وكذلك لو دخل دار انسان
لبس في درسه صاحب المنزل فقتله فهو من اصابه يضمن لقتله فعليه القود
في العمد لانه لم يقتله مجاربا له والدية في ذلك على العاقلة في غير العمد
وبالله تعالى التوفيق **مسألة** من هذا قال ابو محمد من اغضب احق
ما يغضب منه فقتل بالحجارة فقتل المغضب له او غيره او اعطى احمق سيفا
فقتله قوما فلا شيء في كل ذلك لانه لم يباشر شيئا من اكلانية ولا يضمن
في اللغة قائلا ولو انه اسرا لاحق فقتل انسان بعينه فقتله فان كان
الاحق فعل ذلك طاعة له وكان ذلك معروفا فهو اسرا والاسر عليه القود

عليه

عدلاً لما جازها هنا فبوت شهادة لان الشهادة انما تعبد في الاعجاب لا
 في التقي ولا يختلف اثنان في ان رجلاً لو ادعى غايده مالا او حقاً فشهد
 له عدوت بانه لا يثق له عدته لكانت شهادته فاسدة لا تعمل ولا يبر للمشهد
 له بها الا بان يبريد وليه شهادتهم اجماعاً مثل ان يقولوا ذلك اثنان يدري انه قد
 ابراه من الحق وقد اذاه اليه او نحو هذا وبالله تعالى التوفيق مسألة
 الحشبة يخرج من الحاريط والقصار ينضح والقصاب كذلك واخراج شئ في
 طريق المستلين والرجاء والحفان والغلال في المسجد والقاعد فيه والقنديل
 وظلال السقوف ومن رث انما بما به قال ابو محمد روي عن ابراهيم النخعي اذا خرج
 الرجل الصلابة او الحشبة في حاريطه ضمن وعن وكيع ناسفين عن عطاء بن السائب
 عن شرح انه كان يصنع بوري السقوف وعموده وعن وكيع ناسفين عن جابر عن
 عامر قال اذا نضح القصار والقصاب ضمن وعن الحسن اي مسافر قال
 ان كنيها وقع على صبي فقتله او جرحه قال شرح لموانيت به لضمانته
 وعن محمد بن الفضل ان رجلاً اخرج صلابته في حاريطه فزقت امرأة من ادم
 فضمنه شرح ومن طريق الحاج بن اربعة عن الحكم بن عتيبة عن علي بن ابي طالب
 من اخرج رجلاً من ركن داره فغرفت رجلاً ضمن وعن الحاج بن اربعة عن قتادة
 عن شرح مثله ومن طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن ابيه قال قال علي
 من حضر بيراً او فرض عوراً ضمن وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عطاء
 بن السائب قال ضمن شرح المادي وظلال اهل السقوف اذا لم يكن في ملكهم
 وضمن اهل العود وعن الحكم بن عتيبة عن حماد بن ابراهيم عن رجل يوصى وصيت
 ما في الطريق قال حماد ضمن وقال الحكم لا يضمن وعن شعبة عن الحكم وحماد في
 الرجل السوقي يضح بين يدي يده فمتر به انسان فيريق قال حماد يضمن ذلك
 الحكم لا يضمن في — — — — — فمتر عن علي وشرح والنخعي وحماد وقال الحسن
 بن حي من احدث في الطريق عدلاً او مالا او حجراً او شيئاً اخرجته من داره في
 الطريق من ظله او جناح فهو ضامن لما عطف فيه وقال الاوزاعي سأل اخرج
 كنيهاً او جذاً الى الطريق فاعت احداً ضمن ذلك وقال الليث ان اخرج عموداً

من يضحى

او حجراً او خشبة من داره فمتر به انسان فمتر به انسان فمتر به انسان فمتر به انسان
 من صنع الناس ضمن وقال السائعي واضع الحجر في الارض لا يملكها ضامن
 واما ابو حنيفة فله هاهنا اقوال طريقه ذكر منها ما استر الله تعالى فيها انه
 قال من قعد في مسجد في غير حلاه فعطبت به انسان ضمن وان كان في صلاة
 لم يضمن وان كان من غيرهم ضمن وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن في كل
 الوجهين وقالوا كلهم من اخرج من داره ميراً با فسقط على انسان فقتله فان
 اصابه ما كان خارجاً من الحاريط ضمن وان اصابه ما كان في الحاريط فلا شيء عليه
 فان جهل ما اصابه فالقياس ان لا يضمن ولكن قالوا اندع القياس وسنحسن
 فنضمنه وان وضع في الطريق حجراً ضمن ما اصابه قالوا فان استاجر رجلاً
 على شئ محدث في فناءه فعطبت به انسان ضمن المستاجر فلو استاجر حجره لم يضر
 في غير فناءه فان الصام من ما يتلف بذلك الاجتر قال ابو — — — — — انا عند
 اصحابنا فلا يضمن عندهم احد في شئ من ذلك فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب
 علينا ان ننظر في ذلك لنعلم الحق من ذلك فنتبعه فظننا في قول من قال
 بالضمن فوجدناهم يذكرون ما روي عن طريق عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عمرو
 عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخرج من حده شيئاً فاصاب
 انساناً فهو ضامن حديثاً احمد بن محمد الطائفي با ابن يفرج ما روي عن ابن ابي ثوب
 الرقي با احمد بن عمرو بن عبد الحاق البراز ما عمرو بن مالك الصايغ عن الحسن
 عن ابن بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اخرج من حده شيئاً فاصاب به
 انساناً فهو ضامن وقد روي ذلك عن علي ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي
 الله عنهم — — — — — ما علم لهم شيئاً غير هذا وكل هذا لا شيء انا الحد المذكور
 فلا يصح لانه مرسل عن الحسن والمرسل لا يثبت فيه ولم يسنده احد الا حماد
 قاله عمر بن مالك وليس بالقوي البزار وغيره فسقط النعالي به واما الرواية عن علي
 فباطل لانها عن الحاج بن اربعة وعبد الوهاب بن مجاهد وكلاهما في غاية السقوط
 ثم عن الحكم ومجاهد ومحمد بن ابراهيم بن علي بن ابي طالب فسقط الخبر جملة الا عن
 ابراهيم وشرح وحماد وهو قول السائعي لا يصح وقد روي عن الحكم في بعض ذلك

وفيه ان ابا قلابه قال لعمر بن عبد العزيز وقد كانت هذيل خلعتوا خلعاً لهم
انما هذيل فطروا اهل بيت من اليمن بالبطحاء فانبه له رجل منهم فخره بالسيف
فجاء هذيل فاخذوا البناي فرفعوه الى عمر بن الخطاب بالموسم وقالوا قتل صاحبنا
قال انهم قد خلعوه فقال عمر بن الخطاب من هذيل ما خلعتوا فامسهم تسعة
واربعون من هذيل وقدم رجل منهم من الشام فسأله ان يقسم فافندي بمسكة منهم
بالف درهم فادخلوا مكانه رجلاً اخر فرفعوه عمر بن الخطاب اخي المقول فزيت يده
بيده قال فانطلقوا واخمسون الدين امسوا حتى اذا كانوا بحلة اخذتهم السما
فدخلوا في غاريب جبل فاجتمع الغار على الحسين الذين امسوا فماتوا جميعاً وافلت
الغريبان وابغما حجر فالتكسرت رجل اخي المقول فماتت حولاً ثم ماتت من طريق
عبد الرزاق عن معمر بن ابي السكتياني عن ابي قلابه قال خلعت قوم من هذيل سارقاً
لهم كان يسرق الحجج قالوا قد خلعتناه من جده يسرقه فدمه هدر فوجدته
رفقة من اهل اليمن يسرقهم فقتلوه فماتت قومه عمر بن الخطاب فخلعتوا بالله ما
خلصاه ولقد كذب الناس علينا فاحلفهم عمر بن الخطاب فماتت قومه عمر بن الخطاب
رجل من الرقة فقال افرنوا هذا الى احدكم حتى يود دية صاحبكم ففعلوا
فانطلقوا حتى اذا دنوا من ارضهم اصابتهم بطر فاستتروا بجبل طويل وقد
استوا فلما تزلوا اكلهم انقض الحبل عليهم فلم ينج منهم احد ولا من ركبهم الا الشريد
وصاحبه فكان محدث ما بقي قومه قال ابو محمد وعمر بن الخطاب بالمالين
واحبين يعطون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف اذا وافق امواتهم
ويقولون ان المرسل كالمسند وهذا من احسن المرسل الى عمر بن الخطاب محض
الصحابه رضي الله عنهم لا مخالف له منهم ولا يكبر من احد منهم على اصغرهم ان
حيدر واخلف عشيرة الرجل له فلا يكون لهم طلب بدمه ان قتل وهذا ما لا يقولونه
اصلاً فقد كان عليهم خلاف هذا الاصل واما نحن فلا حجة عندنا في قول احد
دون رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما مات عنه احارة خلعتوا فخلعتوا ما طل
لا يعي له وكل جان بعد فلان عسيرة من جانيه ببعه وكل جان محطاً لذلك
الا ما اوجبه نصر او اجماع من استسفا قوماً فلم يسبقوا حتى مات

ق

قال علي بن ربيعة بن طويق بن بكر بن كشملة بن شيبه بن حنيفة بن عيات عن اشعث عن الحسن
ان رجلاً استسقى على باب قوم فابوا ان يسقوه فادركه العطش فمات فمات منهم
عمر بن الخطاب دية قال ابو محمد القول في هذا عندنا وبالله تعالى نتأيد هو ان الذين
لم يسقوه ان كانوا يعلمون انه لا مال له البتة الا عندهم ولا يمكنه ادراكه اصلاً
حتى يموت فمات قتلهم وعلمهم القود بان يسقوا الماء حتى يموتوا ثم اوتوا وقالوا
ولا يدخل في ذلك من يعلم بامر ولا من لم يمكنه ان يسقوه فان كانوا لا يعلمون
ذلك ويقدرون انه سيدرك الماء فمات قتلهم خطأ وعليهم الكفارة وعلى
عواقبهم الدية ولا بد برهان ذلك قول الله تعالى وتوا على البر والمقرب
ولا تغاوتوا على الاثم والعدوان وقال الله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعذوا عليه
بمثل ما اعتدى عليكم وقال تعالى واكرمات وصا من يدين يدي كل مسلم في العالم
ان من استسفا قوماً فادركه على ان يسقوه فماتت قومه الا يسقوه الى ان مات
عطشاً فانه قد اعتدى عليه بلا خلاف من احد من الامة واذا اعتدى فواجب بغير
القران ان يعتدى على المعتدى مثل ما اعتدى فصحت قولنا بغيره لا اشكال فيه
واما اذا لم يعلم بذلك فقد قتل اذ منعه ما لا حياة له الا به فهو قاتل خطأ
فعليه ما على قاتل الخطاء قال ابو محمد وهكذا القول في الجاني والعار ولا
فرق وكل ذلك عدوان وليس هذا من استسفا قوماً ولم يرو حتى ما اكله السبع
لان السبع هو القاتل له ولم يمت من جانيههم ولا مما تولد من جانيههم ولكن
لو تركوه فاحذره السبع وهم قادرون على انقاذهم قتلهم عمداً لم يمت بشئ
الا من فعلهم وهذا من ادخلوه في بيت ومنعوه حتى مات ولا فرق وموكله وجه
واحد وبالله تعالى التوفيق من سئل دية الكلب قال ابو محمد احمد بن عمر
نا ابو ذر الهروي نا احمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري نا دارة بالاهواز نا محمد
بن سهل المعري نا محمد بن اسعيل البخاري نا ابو نعيم هو الفضل بن دكين قال في
منية ما هشيم عن يحيى بن عطاء عن اسمعيل هو ابن جستان نا سبيع عبد الله بن
عمر وقصا في كل الصناديق اربعين درهماً من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري
عن علي بن عطاء عن اسمعيل بن جستان قال كنت عند عبد الله بن عمر وفسأله رجل

وسلم فيكذب عليه ويقول عليه السلام ما لم يقل فكيف وهذا الخبر حجة عليهم لا أنهم لم
يختلفوا في أن قاتل العيلة وأحرابه لا يجوز البتة أن يقتل رصحا في الرأس بالحجارة
ولا رجما وهذا ما لا يقول أحد من الناس فصح بيقين أنه قتل رسول الله صلى الله
عليه وسلم رصحا بالحجارة أنه إنما قتل قودا بالحجارة وأذنته قودا إنما
لحكم قتل القود أن يكون بالحجارة في ذلك أو العفول للولي وإذا ذلك بلا شك
فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من قتل له قتيلا فاهله بن حبرين إلى
آخره فصح عن علي بن أبي طالب أن من قتل رصحا على كل أحد إن يقيم هذا الحكم لما هذا الخبر
وليس شكوت الرواية عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير وليها مسقط
ما أوجب الله في القتل من خير وليه بل بلا شك أنه عليه السلام لم يخالف
ما أمر به ولا مخلو هذا مما ذكرنا من قبول الزيادة المترتبة في سائر النصوص
أصلا ولو كان هذا الفعل تخصيصا أو استثناء لبيته عليه السلام فبطل بطلانهم
وبالله تعالى التوفيق وأما حديث العريتين فلا حجة لهم فيه أيضا لما ذكرنا
في هذا الخبر سوا ما سألنا فيه أنه ليس فيه أنه عليه السلام لم يشأ وراوليت
الزغار أن كان لهم أوليا ولا أنه قال لا خيار في هذا لولي المقتول فاذ ليس فيه
شي من هذا فلا حجة لهم ولا لنا بهذا الخبر في هذه المسئلة خاصة ووجب
عليها طلب حكمها بموضع آخر ثم أن هذا الخبر حجة عليهم لما روي عن طريق مسلم
ناجي بن يحيى التميمي أنا شبيب عن عبد العزيز بن صهيب وحميد عن أنس أن ناسا
من عربيه قدموا وذكر الحديث وفيه أنهم قتلوا الرثما وارتدوا عن الإسلام
وسأوا ذود رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث في آثارهم فأتى بعضهم
فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم في الحرة حتى ماتوا قال
فهو لا ارتدوا عن الإسلام وإنما يكونون هم على خلاف هذا الحكم من وجوه
ثلاثة أحدها أنه لا يقتل المرتد عندهم ولا عندنا هذه القئلة أصلا والثاني
أنه لا يقتل عندهم من المرتد وإنما هو عندهم القتل أو الترتد إن تاب
والثالث أنهم يقولون باستنابا به المرتد وليس في هذا حديث ذكر استناب
السنة فعاد حجة عليهم ومخالفا لقولهم في هذه المسئلة وغيرها قال علي

كذلك

رسول

ما نأثم

وأما الرواية عن عثمان فضعيفة جدا إلا أنها عن عبد الملك بن حبيب وهو ساقط الروا
جدا ثم عن مسلم بن حبيب ولم يذكر عثمان وأيضا فلا حجة في أحد ذون رسول الله
صلى الله عليه وسلم فصح قصة خالفوا فيها عثمان رضي الله عنه ما صح من هذا السند
كقصاه بثلاث الدية فمن ضرب أحر حيا سب ولا يعرف له في ذلك مخالفت من
الصحابه رضي الله عنهم ومن المخال أن يكون ما لم يصح عنه حجة في أباحه الدما
ولا يكون ما صح عنه حجة في غير ذلك قال أبو محمد فاذ قد بطل بطلانهم بالخبرين
نما ذكرنا وبأنه قد يكون للانصارية ولي صغير لا خيار له فاختار النبي صلى الله
عليه وسلم القود هذا الوجه أنه عليه السلام لم يحذر الولي فكيف وهو لا يصح
إذا وكل ذلك الرعا ممل أن يكونوا غريبا لا ولي لهم فالواجب الرجوع إلى قوله تعالى
وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول فوجدنا
الله تعالى يقول كتب عليكم القصاص في القتل لا قوله تعالى ذلك مخيف
من ربه ورحمه نعم تعالى كل قتل كساذك تعالى وجعل العفو في ذلك للولي
وصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل له قتيلا فبطلت يده
فاهله بن حبرين وذكر الدية أو المفاذاة والدية لا تكون إلا بالعفو عن القود
بلا شك فصح عليه السلام ولم يخص ونحن نشهد بشهادة الله تعالى أن الله تعالى لو
أراد أن يخص من ذلك قتل عيلة أو حرابة ما أفضله ولا أهله ولا نبتة على الله
عليه وسلم ووجدنا الله تعالى قد حذر الحرابة أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم
وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض فلا مخلو هذه الآية من أن تكون على الترتيب
أو التحدير فإن كانت على الترتيب فالما يكون لا يقولون بهذا وإن كانت على
التحدير وهو قولهم فليس الآية ما يدعون أنه من أن قاتل الحرابة والعيلة لا
لا خيار فيه لولي القتل فخرج قولهم عن أن يكون له متعلق أو سبب بطل
ما قالوه وبالله تعالى التوفيق
بن عبد الله بن خالد الهمداني نا إبراهيم بن أحمد القرطبي نا البخاري نا فقيه بن سعيد
نا أبو بشر اسمعيل نا إبراهيم الأسدي نا حماد نا سليمان نا أبو رهم نا أي
قلاية نا أبو قلاية نا عمر بن عبد العزيز نا جميع الناس وفيهم أبو قلاية فذكر حديثا

بف

قول

أما قوله

وليبيته

نا عبد الله

ہذا
ان تکتون مر

45

ادبيات

بن الاصح قال ابي النبي صلى الله عليه وسلم نفر من بني سليم فقالوا اني صاحبنا لنا
قد اوجب قال فليعتق رقبته بقله الله بكل عضو منها عضوا منه من النار قال احمد بن
شعيب واخرنا الربيع بن سليمان المؤذن صاحب الشافعي ناعبد الله بن يوسف
نا عبد الله بن سالم نا ابراهيم بن عليته قال كتبت بحالنا باربعاء فمررت واثلة بن الاسقع
بن الدبلي موكبا على عبد الله الدبلي فاجلسه ثم جاء الى فقال عجب مما حدثني الشيخ يعني
واثلة بن الاسقع قلت ما حدثك قال كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة
تبوك فانه نفر من بني سليم فقالوا ان صاحبنا قد اوجب فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اغضوا عنه رقبته بعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار
وبها ناه احمد بن محمد بن عبد الله الطبراني نا ابن مفرج نا محمد بن ابوت الصموني الرقي
نا احمد بن عمرو بن عبد الخالق البرار نا الحسن بن مهدي نا عبد الرزاق نا اسرايل
عن النعمان عن عمر بن الخطاب قال لما قيس بن عاصم لما رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال رسول الله اني واذا ثبات لي في الجاهلية فقال اعتق عن كل واحدة
شهر رقبته قال رسول الله الى صاحب ابل قال فاحرق عن كل واحدة منه بدنة
وقالوا لما اوجب الله تعالى على قاتل الخطاء ولا ذنب له كفارة في ذلك كان
العامد المذنب احق بالكفارة قال ابو محمد اما حديث واثلة فلا يصح لان
العريف مجهول وقد ظن قوم انه عبد الله بن فيروز الدبلي وهذا خطأ لان ابن
المبارك نسب العريف عن ابن عليته فقال ابن عباس ولم يكن في ابا عبد الله بن
فيروز احد يسمى عبا شيا واين المبارك او ثوب واخطا واضطر عبد الله بن سالم
ثم لو صح هذا الخبر لما كانت لهم فيه حجة لا تدل به فيه انه كان قتيلا عدا فاذا
ليس فيه ذلك فلا شبهة لهم في هذا الحديث اصلا واما فيه ان صاحبنا قد
اوجب ولا يعرف في اللغة ان اوجب بمعنى قتل عدا بصار هذا التأويل كذا
مجردا ودعوى على اللغة لا تعرف وقد يكون معنى اوجب اي اوجب لنفسه النار
لكثرة معاصيه ويكون معنى اوجب اي قد مضت مذبذبة فقد يقال هذا وجب
فلان معنى مات فبطل قولهم وقد قال يوم ان سكوت النبي صلى الله عليه وسلم في
هذا الخبر عن ذكر الرقبة ان يكون مؤمنة وعن يعقوب الشهرستاني بل على بطلان من

ابن
الدبلي

اوجب الكفارة في قتل العمد قال ابو محمد واما خبر عمر بن الخطاب فلا يصح
لان في طريقه اسرايل وهو ليس بالقوي وسماك بن حرب وكان يقبل الثلقين
وايضا كان يكون في احباب ذلك على من قتل نفسا في جاهلية وهو ما فرحت
كما كان قيس بن عاصم المأمور بهذه الكفارة في هذا الحديث وهم لا يقولون بهذا
اصلا فبطل تعلقهم بهذا الخبر واما الشافعي فانه وان كان اطردهم للخطا في قولهم
فقد اخطأ معهم فيه ايضا لان من اخطأ في الايقان الشئ على نظيره وما يشبهه
لا على ضده وما لا يشبهه فخطأ هاهنا في قياس العمد على الخطا وهو ضده
واخطأوا كلهم معه في قياسهم المخطي في الصيد يقتله محرما على المحرم يقتله
عامدا فقا سوا ايضا ههنا لك الخطا على العمد وهو ضده واخطأوا ايضا معه
كلهم في قياسهم ترك الصلاة عمدا على تركها نسيانا وقد شاركها الشافعي ايضا
في خطأ آخر في هذا الباب وهو قولهم ان لا يقاس متعمدا التسليم من الصلاة بقتل
امانها في احباب السجدة بن علي بن المسلم من الصلاة قبل اتمامها نسيانا فافضه
صفة القياس وصفة اقوالهم في قياسهم كلها بعدم بعضها بعضا وينقص
بعضها بعضا قال ابو محمد فاذا لا حجة في احباب الكفارة على قاتل العمد لان
قرآن ولا من سنة فان الله تعالى يقول ما فرطنا في الكتاب من شيء وقال تعالى
اليوم اكملت لكم دينكم واتممت تفضلي ورضيت لكم الاسلام دينا وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماءكم واما لكم عليكم حرام فصح ان الدين كله
قد حمل وبيته الله تعالى ورسوله عليه السلام وسيفين يدرى انه لو كان في قتل
العمد كفارة لمحمدودة لبيتها الله تعالى كما بين لنا الكفارة في قتل الخطاء وكما
بين لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب القود والدية او المفاضة في
ذلك فاذا لم يخبرنا الله تعالى بشئ من ذلك ولا اوجبه هو ولا رسوله عليه السلام
فمن شهد بشهادة الله تعالى ما اراد فقط كفارة محدودة في ذلك ولكن الله
تعالى يقول ونصع الموازين القسط ليوم القيامة الى قوله وكفى بنا حاسين
وقال تعالى ان احسننا ندهن المستيات من ابلى يقتل مسلم عدا فقد
ابلى باكر الجار بعد الشرك وترك الصلاة ففرض عليه ان يسعي في خلاص نفسه

الصلح جملاً وفي الترفيع جملاً وكلمه في الغير العود اربثت دينا وفي اليد
السلالة دينا كل ذلك عنه باصح اسناد ووضح بيان من عجب الدنيا ان
يكون ما قال عمر رضي الله عنه وخطبه به وحكم به محض الصحابة لا يعرف له منهم
مخالفة فيه لا يكون حجة ويكون ما لم يقل ولا دل عليه ولا اشار اليه حجة وقد
خالفه في ذلك غيره من الصحابة رضي الله عنهم لوضح ذلك عنه فكيف وهو لا يصح
فان قالوا ان المسك نعين قلنا نعم وما حات قط سته ولا قران ولا قياس
ولا قول صاحب بان المعين يقتل وتظل هذا القول لتعريبه من الحج ثم وجدناه
يطلبه البرهان وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على ان لا يحل دم ابي
مسلم الا باحدى ثلاث رجل ترك دينه او رضى بعد احصان او قتل نفسا والمسك
لا يستحق في اللغة ولا في الشعر بعة قاتلا ثم سألناهم عن المسك للمرأة حتى
تتج بها غير اعلية حد الزنا ويسمي رانيا اثم لا فلا خلاف بينهم في انه ليس رانيا
ولا يستحق رانيا ولا عليه حد زنا نصح انه لا يستحق المسك باسم الفاعل هو ما اسد
له فان ذكرنا قول الوليد بن عتبة فان لم يكونوا قاتليه فانه سواء عليا
ممسكوه وصاربه ن قبل لم هذا قول ~~ما~~ مستعد مخبر عن نبيه فقط لا عن
اللغة ولا عن الدنيا بانه وبرهان هذا قوله في هذا الشعر بعد هذا البيت
بنى هاشم ردا وسلاح ابن اختكم ولا تنهوه لا تحل منا هبة
بنى هاشم كيف الهواة بيننا وعند علي درعه وحجابه
فان لم يكونوا قاتليه فانه سواء عليا قاتلوه وسالبيه
هم قتلوه كي يكونوا مكا نه كما عذرت يوما بكسرى سارا به
قال علي حاشي الله ومعاد الله وانى الله من ان يكون عند علي سلك عظم ودرعه
وحجابه كما قال الوليد الكاذب ومعاد الله من ان يكون علي قتل عثمان لان
يكون مكانه اولي في الدنيا وعلى انتفى الله من ان يقتل عثمان وعثمان انتفى الله من ان
يقتله على ثم لو اصحنا هذا البيت لكان حجة لنا عليهم لان فيه فان لم تكونوا
قاتليه فانه سواء عليا ممسكوه وصاربه فقد اخبر ان المسكين ليسوا قاتلين
فهذا حجة عليهم والله تعالى التوفيق والحمد لله ثم نظرنا في غيره فوجدنا المسك

ليس قاتلا لكنه حسن انسا ناحي مات وقد قال الله تعالى والحرمان قصاص
وكان المسك للقتل سببا ومتعديا فقلبه مثل ما فعل فواجب ان يفعل به مثل
ما فعل فمسك محبوسا حتى يموت ويعدا نقول وهو قول علي بن ابي طالب ولا يعرف
له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وقد روي في ذلك اثر من رسل كما نا محمد بن سعيد بن
نباي نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن ابي بصير نا ابن رضاء نا موسى بن معاوية نا وكيع نا
سفيان بن اشعث نا ابيه نا قال قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل مسكده رجل
وقته اخر بان يقتل القاتل ويحس المسك ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبر
اشعث بن ابي عبد الله نا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحبس الصابر
للموت فاحبس ويقتل القاتل قال ابو محمد يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حكم الحابس ومن حكم القاتل بيان جلي وعهدنا بالتحقيق والمالكين يقولون ان
المرسل والمستند سواء وهذا مرسل من احسن المراسيل قد خالفوه ويشنعون على
من خالف قول الصاحب اذا وافق اصواهم وبالله تعالى التوفيق ~~مسك~~
هل في قتل العمد كفارة ام لا قال ابو محمد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة
على قاتل العمد كفارة كما هي على قاتل الخطار وهو قول الحكم بن عتيبة والشافعي وقال
مالك والليث يعق رقبته او يصوم شهرين ويتقرب الى الله تعالى بما امكنه من الخير
وقال ابو حنيفة وابوسليم واصحابنا لا كفارة في ذلك ولكن يستغفر الله تعالى
ويتوب اليه ويكثر من فعل الخير قال ابو محمد فلما اختلفوا ما ذكرنا وجب ان
ننظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك فطرنا في قول مالك والليث فوجدناهما لا خلاف
من ان يكونا رابا ذلك واجبا ام لا فان كانا مبرا واجبا فلي تعني لخصيصهما عتور فيه
او صوم شهرين دون سائر وجوه البر من الجهاد وذكر الله تعالى والصدقة فان
كانا راباه واجبا فقد خيرا من العتق والصوم وليست هذه صفة الكفارة
التي امر الله بها في قتل الخطار لان تلك مرتبة وهم قد خيروا مسقط هذا القول
وبالله تعالى التوفيق ثم نظرنا في من وجب الكفارة في ذلك فوجدناهم يحتجون
بما نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن عبد الله بن
بريد المقر نا ابي نا ابن المبارك نا ابراهيم بن غلبه عن العريبي عن عياض عن ابيه

الصلح جملاً وفي الترفوة جملاً وكلمه في العير العوراء ثبتت في بيتا وفي البيت
السلامة ثبتت في بيتا كل ذلك عنه باصح اسناد ووضح بيان فمن عجب الله بنان
يكون ما قال عمر رضي الله عنه وخطب به وحكم به محض الصحابة لا يعرف له منهم
مخالف فيه لا يكون حجة ويكون ما لم يقل ولا دل عليه ولا اشار اليه حجة وقد
خالفه في ذلك غيره من الصحابة رضي الله عنهم لو صح ذلك عنه فكيف وهو لا يصح
فان قالوا ان الممسك معين قلنا نعم وما حات قط سته ولا قران ولا قنار
ولا قول صاحب بان المعين يقتل وتطرح هذا القول لتعريبه من الحجة ثم وجدناه
بسطه البرهان وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على ان لا يحل دم اتري
مسلم الا باحدى ثلاث رجل ترك دينه او زنى بعد احصان او قتل نفسا والممسك
لا يستحق في اللغة ولا في الشريعة قاتلا ثم سألناهم عن الممسك للمرأة حتى
تزوج بها غير اعلية حد الزنا ويستحق زانها ام لا فلا خلاف بينهم في انه ليس زانها
ولا يستحق زانها ولا عليه حد زانها فصح انه لا يستحق الممسك باسم الفاعل على ما امسك
له فان ذكرنا قول الوليد بن عتبة فان لم يكونوا قاتليه فانه سواء علينا
ممسكوه وضاربه فان لم يمسكوا فليس هو منكم ولا يمسكوا فليس هو منكم ولا يمسكوا
الغرة ولا عن الدنيا وبرهان هذا قوله في هذا الشريعة بعد هذا البيت
بنى هاشم رداً وسلاح ابن خنكة ولا تنهوه لا تحل منا هبة
بنى هاشم كيف الموادة بيننا وعند علي درعه وحجابه
فان لم يكونوا قاتليه فانه سواء علينا قاتلوه وسالبيه
هم قتلوه كي يكونوا مكرمان كما عذرت يوماً بكسرى سراربه
قال علي حاشي الله ومعاذ الله وانى الله من ان يكون عند علي سلب عثمان ودرعه
وحجابه كما قال الوليد الكاذب ومعاذ الله من ان يكون علي قتل عثمان لان
يكون مكانه اولي في الدنيا وعلى اتقى الله من ان يقتل عثمان وعثمان اتقى الله من ان
يقتله على ثم لو اجمعتنا هذا البيت لكان حجة لنا عليهم لان فيه فان لم تكونوا
قاتليه فانه سواء علينا ممسكوه وضاربه فقد اخبرنا الممسكين ليسوا قاتلين
فهذا حجة عليهم وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد ثم نظرنا في غيره فوجدنا الممسك

ليس قاتلاً لكنه حبس انساناً ناحي مات وقد قال الله تعالى والحرثات قصاص
وكان الممسك للقتل سبباً ومعدناً فعليه مثل ما فعل فواجب ان يفعل به مثل
ما فعل فبمسك محبوباً حتى يموت ويعدا نقول وهو قول علي بن ابي طالب ولا يعرف
له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وقد روي في ذلك اثر من رسل كما ناهي عن سعيه من
بنات ناعبد الله بن نصر بن قاسم بن اصبح بن ابي رصاح بن موسى بن معاوية بن وكيح بن
سفيان بن اسحق بن امية قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل ممسكه رجل
وقتل اخر بان يقتل القاتل ويحبس الممسك ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح اخبر
اسحق بن امية خبراً ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحبس الصابر
للموت كما تحبس وتقتل القاتل قال ابو محمد تفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حكم الحابس وبخكم القاتل بيان جلي وعهدنا بالحنيفين والمالكين يقولون ان
المرسل والمستند سوا وهذا من رسل من احسن المراسل قد خالفوه ويشنعون على
من خالف قول الصاحب اذا وافق اصواهم وبالله تعالى التوفيق ~~مسألة~~
هل في قتل العمد كفارة ام لا قال ابو محمد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة
على قاتل العمد كفارة كما هي على قاتل الخطاء وهو قول الحكم بن عتيبة والشافعي وقال
مالك والليث يعقوبة او يصوم شهرين وتقرب الى الله تعالى بما امكنه من الخير
وقال ابو حنيفة وابوشيبه واصحابنا لا كفارة في ذلك ولكن يستغفر الله تعالى
ويتوب اليه ويتكفر من فعل الخير قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وحيث ان
نظرنا في ذلك للملوح الحق من ذلك فطرنا في قول مالك والليث فوجدناهما لا يحلوان
من ان يكونا راياء ذلك واجبا ام لا فان كانا مبراه واجبا في معنى لخصيصهما عتق ربه
او صوم شهرين دون سائر وجوه البر من الجهاد وذكر الله تعالى والصدقة فان
كانا راياء واحدا فقد خيرا من العتق والصوم وليس في هذه صفة الكفارة
الى امر الله بها في قتل الخطاء لان تلك مرتبة وهم قد خيروا فسقط هذا القول
وبالله تعالى التوفيق ثم نظرنا في من اوجب الكفارة في ذلك فوجدناهم يحتجون
بما ناهى عبد الله بن ربيع بن محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب انا محمد بن عبد الله بن
بريد المقرئ نا ابي ابي المبارك نا ابراهيم بن علقمة عن العريفة بن عتيار عن وايلة

رجع

قتل فقهة ناي معيط واما تولى قتله غيره بان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهذا جاء عن علي رضي الله عنه كما روينا عن الشعبي ان عليا جلده سراحته يوم
الخميس ورجعها يوم الجمعة وقال جلده بكاب الله ورحمتك بسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال علي فاذا من امر القتل وكان متولى القتل مطعما للامر
منعد الا من له امره اياه لم يقتله بسنة في اللغة والشرعية فاما قاطعا
من اتهما جميعا قاتلان وقاطعان وحالان فاذا ذلك فذلك فاعلمنا جميعا ما
على القاتل والقاطع والجلد قال ابو محمد شمس المير عبد الله او عبد الله او عبد
او بالغا او مجنونا اذا كان متولى القتل او الحيا بالقطع او الكسر او الضرب او
اخذ المال اما فعل ذلك بان امر الامر ولو لم يفعل فالا امر والمباشر
فاعلان لكل ذلك جميعا واذا امره ففعل المأمور ذلك باختيار طاعة الامر
فالباشر وحده القاتل والقاطع والكاسر والقاتل والجلد عليه القود
وحده ولا شيء على الامر لانه لا خلاف في انه لا يقع عليه هاهنا اسم قاتل ولا
قاطع ولا جلد ولا كاسر ولا قاتل واما الاحكام للاسماء فقط واما الصبي
والمجنون فلا شيء عليهما والامر هو القاتل القاطع اما اذا كاسر القاتل
فالقود عليه وحده واما من امر عبد الله او لعنه او خرا وكانوا جفالا لا يدرون
بحرم ما امرهم به فالامر وحده هو القاتل الحالى في كل ذلك وعليه القود
ولا شيء على اهل حال قال الله تعالى لا تدرى به ومن بلغ قال ابو محمد ولا
فرق بين امر عده وبين امر غيره ولا فرق بين امر السلطان وبين امر غير السلطان
لان الله تعالى اما امر طاعة السلطان وطاعة السادات فيما هو طاعة الله
تعالى وحرم طاعة المخلوقين في معصية الخالق كما قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اما الطاعة في الطاعة فاذا امر احدكم بمعصية فلا سمع ولا طاعة وقد
اوردناه باسناده في غير ما موضع قال علي ومن امر امره بقتل نفسه فقتل
نفسه بامر فان كان فعل ذلك في نفسه مطعما للامر ولو لم يقتل نفسه
فالامر قاتل وعليه القود لما قلنا في قتله غيره ولا فرق ولو امر فقتل
فقتله مؤمرا الامر فقتله ايضا قاتل وعليه القود والله تعالى التوفيق

هذا هو القاتل والقاطع والجلد

بعض المقتلة

والرئيسية

مسئلة هل على الممسك للقتل قود ام لا وقد لك الواقف الناظر والمصرف
والذال والمتبع والباغي قال ابو محمد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة بوجوب
الممسك فقط وقالت طائفة بقتل القاتل ويضمن الممسك حتى يموت وقالت
طائفة بقتل الممسك ايضا فالقائلون بحبسه حتى يموت كما روينا من طريق اي بكر
بن اي شيبه ناعيسى بن يوسف عن ابي زاعي عن يحيى بن ابي كثير قال ان علي بن ابي
طالب اتى برجلين قتل احدهما وامسك الآخر فقتل الذي قتل وقال للذي امسك
امسك الموت فانا احبسك في السجن حتى يموت والقول الثاني كما روينا عن الحكم
بن عتيبة وحماد بن سليمان عن الممسك والقاتل فقتلا جميعا بقتل القاتل وعن
ابن شهاب انه كان يقول في الرهط جمعون على الرجل فمسكونه فيبقى احدهم
عنيته او يكسر رجله او يديه او اسنانه او يحرق هذا منه انه يعاود من الذي
ياشرد ذلك منه ويعاقب الآخرون الذين امسكوه عقوبة موحدة فان اسحبت
المصائب كانت الذية عليهم كلهم يغرمونها جميعا سواء قال ابو حنيفة والشا
بقتل القاتل ويعاقب الممسك واما القول الثالث كما روينا من طريق
اي بكر بن اي شيبه ناعيسى بن يوسف عن ابي جريح قال سمعت موسى بن سليمان يقول
الا اجتماع فقتلوا على المقتول هو ان يمسك الرجل ويضربه الاخر فقتلها شريكان عندنا
في دمه يقتلان جميعا وعن ربيعة انه قال في الرهط جمعون على الرجل فمسكونه
فيبقى احدهم عنيته او يكسر رجله او يديه او اسنانه او يحرق هذا منه انه يقاد
من الذي يامر ومن الذي امسك يقاد منهما جميعا وبه يقول مالك في القتل
ان امسكه وهو يدري انه يريد قتله فقتله فالقود عليهما جميعا وبه يقول
الليث بن سعد قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ينظر في ذلك
ليعرف صواب ذلك من خطاه فوجدنا من قال بقتل الممسك يقول قد جاء عن
لومنا على عليه اهل صنع القتلهم قال ابو محمد وهذا لا حجة لهم فيه لانه ليس فيه
ذكر للممسك اصلا ونعم ونحن نقول لو ما شرب قتله اهل صنع يوجب قتلهم والثاني
انه لا حجة في قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم والثالث انما قد
ذكرنا من اقوال عمر الى حاله فيها عشرات الخطبة على المنبر في مصر من جلاوي

ايضا خطا لانه فرق بين السيد يا مريدك بقتل انسان فينفذ امره فجعل العبد
هو القاتل فلم ير السيد الامر قاتلا واما قول الشافعي واحدا من المسلمين فدخله
في اقوال من ذكرنا قبل من الصحابة والتابعين فتركنا ان يخصها بالذكر اكراما لكانا
في تلك الاقوال الاربعة وبالله تعالى التوفيق واما قول سليمان بن موسى لا يقتل
الاخر ولا المأمور فخطا لانها هنا قتل عبيد وقد اوجب الله تعالى فيه القود
واما قول الحكم وحماد والشعبي وابراهيم والي سليمان فانهم اجمعوا بان القاتل هو
الموتى للقتل المباش للقتل فهو الذي عليه القود خاصة واما قول علي وابي
هريرة رضي الله عنهما فانها جعل الامر هو القاتل فهو الذي عليه القود وجعلوا
المأمور الملة له بصره هذه حجة قال ابو محمد وقدموه اصحاب القياس هاهنا
ان هذا القول من علي وابي هريرة قياس قول علي ان المأمور هو كسيف الامر
وسوطه وقول ابي هريرة ارايت لو ارسل بعه هدية من المهدى لها وهذا لا
يتعلق لهم به ولا هو من القياس لانه ورد ولا في صدر لان القياس عند جميع
القبائل به انما هو حكم مكتوب عنه حكم مخصوص عليه او حكم مختلف فيه
حكم مجتمع عليه وان رد الفزع الى الاصل يسوع من الشبه وليس هاهنا شيء
من هذه الوجوه اضلا فطل باقرارهم ان يكون قياسا اذ يبين ندر ان المأمور
ليس حكمه حكم السيف والسوط لان علما راي على المأمور السيف ولا خلاف في انه
لا يحسن على السيف والسوط ففتح انه لم يحكم على قتل المأمور بالحكم في السيف
والسوط فطل لا بهام جملة واما قول ابي هريرة ارايت لو اهدى بعه هدية
من الذي اهداها فذلك ايضا وما حكم ابو هريرة فطل للقاتل المأمور بمنزل
الحكم في حامل الهدية بل الحكم فيها مختلف بلا خلاف لان حامل الهدية ومنه
يشكران والامر والقاتل يقتل ويلا ما يهدى هذا لو كان قياسا لكسيف عاضده
ولو كان قياسا لا يوجب اتفاقا في الحكم وهذا هو ترك القياس حقا واما
هو تشبيه فقط قال ابو محمد ثم يرجع الى المسئلة التي كما فيها وقول
انهم لما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا ان نفعل ما امرنا الله تعالى علينا ان
يقول تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ففعلنا فوجدنا

يعني

لكن قياسا

ما روي عن طريق مسلم نا ابو الطاهر وحملة قالوا جميعا نا ابن وهب اخبرني بنون
عن ابن شهاب اخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة انه سمع عبد الله بن عباس
يقول قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله بعث محمدا بالحق وانزل عليه الكتاب وكان مما انزل الله عليه انه الرحم
قرانا ها ووعينا ها وعقلنا ها فترجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجعنا
بعده ومن طريق مسلم ايضا عن ابي هريرة انه في رجل من المسلمين رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال رسول الله اني زيت فذكر الحديث وفيه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال له هل احصيت قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذموا به فارجوه وعن ابراهيم النخعي قال اذا الضحان بن قيس ان يستعمل مسروقا
فقال له عمار بن عبيدة استعمل رجلا من بني قيلة فتم فقال مسروقا وحدثنا
عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما امر بقتل ابيك قال من للصبية
قال النار قال مسروق فرضيت لك لما جعل لك رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن طريق مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقطع يد المرأة التي سرق
فقطعت يدها قال ابو محمد هذه الاخبار ان الامر يستقي في اللغة فاعلا
في بعض الاخبار على حسب ما عاين في اللغة فسمي عمر بن الخطاب بخصه الصيا
وهم الحجة في اللغة من امر بترجم اخر راجعا للمرجوم وسمي ايضا نفسه راجعا
وسمي رسول الله صلى الله عليه وسلم راجعا وهو لم يحضر رجما كما ناعى الله
بن ربيع فاحمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا احمد بن سليمان الرهاوي نا يزيد بن
هرون نا احمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال جا معاوية مالك الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله اني قد زيت فذكر الحديث وفيه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اطلقوا به فارجموه فانطلقوا به فلما سته
الحجارة اذ يرتد فلحقه رجل في يده لحي فضربه فضربه فذكر ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم من وراءه حين مسنه الحجارة فقال فملا
تركموه قال ابو محمد وسمي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قاطعا يد
الشارق واما نولي القطع غيره ولا تخلف انسان في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

ترجم

ففيه

احدى دون رسول الله صلى الله عليه وسلم واحقادون كلهم باشر هدم ما
 انهار على الذي هلك منهم فعلى عواقبهم كلهم عواقب الاحياء والاموات ولذلك
 لو ماتوا كلهم دية كان من مات يعني ان كل ميت دية واحدة فقط يودي
 الى عواقب جميعهم وعاقلة الميت في حيلتهم وبالله تعالى التوفيق ومن طريق
 ابي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن علي بن محمد عن الزهري انه سئل عن اجر استجروا
 ليهدموا احاطا فخر عليهم فمات بعضهم انه يعرف بعضهم لبعض الدية على ما ياتي
 ومن طريق ابي بكر بن عبيد الله بن علي بن محمد عن الزهري انه سئل عن امره قال
 كما اعني يشد الناس في زمان عمر يقولون يا ايها الناس لقيت منكرا
 هل يعقل الاعني الصحيح المنصر ان خرا مكالها تكسرا قال وكيع
 كانوا يرون ان رجلا محججا كان يقول اعني فوقع في بئر فخر عليه فامسأ
 قتله واما خرجه فضمن الاعني ومن طريق ابي وهيب نا اللبت بن سعد ان
 عمر بن الخطاب قضى في رجل اعني فاده رجل خرا جميعا في بئر فمات
 الصحيح ولم يمت الاعني فقضى عمر على عاقلة الاعني بالدية فكان الاعني
 يتمثل بابات شعرا لها وهي له ذكر ماها قبل هذا قال ابي وهيب سمعت
 مالك يقول في البصير يقول الاعني فيقع البصير في بئر ويقع الاعني على
 البصير فموت البصير فان دية البصير على عاقلة الاعني قال ابو محمد
 الرواية عن عمر لا تصح في امر الاعني لانه عن عمار بن رباح واللبث ولاهما
 لم تدرك عنهما اصلا والقول في هذا عندنا ان من وقع على اخر فلا خلوس
 احد ثلاثا ووجه اما ان يكون دفعه غيره فمات الواقع او الموقوع عليه
 واما ان يكون الموقوع عليه هو الذي خرا الواقع فوقع عليه كبصير يقول
 اعني وهو بمسكه فوقع البصير واجبة بحدة الاعني او المرنض فوقع عليه
 فمات لا شغل ولا على او يكون وقع من غير فعل احد لكن على دية نفسه
 او لم يعد لكن عترا اخر فان دفعه غيره فالواقع هو القاتل فان كان عمدا
 فعليه القود او الدية او المقاداة في اهما مات وان كان خطأ فعلى عاقلة
 الدية وعليه الكفارة اذ هو القاتل خطأ والمدفوع حينئذ ويجزئ سوا هذا

انعام

وجهه وان كان المدفوع عليه هو جند الواقع فان كان عمدا فهو قاتل عمدا
 ان مات المجنود فعليه القود او الدية او المقاداة وان مات هو فهو
 قاتل نفسه ولا شيء على المجنود لانه لم يعد ولا اخطا وان كان لم يعد جده
 ولكن استمسك به بوقع فمات فعلى عاقلة الجاني دية المجنود ان مات
 والكفارة لانه قاتل خطأ فان مات هو فليس على المجنود شيء ولا على عاقلة
 لانه ليس عامدا ولا مخطيا لكن على عاقلة الجاني دية نفسه لانه قاتل
 نفسه خطأ فهذا وجه ثان وان كان وقع من غير فعل احد فان كان عمدا
 فهو قاتل عمدا ان سلم فالقود او الدية او المقاداة وان مات فهو قاتل
 نفسه عمدا ولا شيء على الموقوع عليه وان كان لم يعد فهو قاتل خطأ اما نفسه
 واما الاخر فالدية على عاقلة ولا بد وعليه ان سلم فهو ومات الاخر
 كفارة وبالله تعالى التوفيق والاعني والبصير في ذلك سوا مسئلة
 من قال ان صوم الشهر في كفارة قتل الخطاء وعوض من الدية والعن ان
 لم يجد قال ابو محمد فاعمد بن سعيد بن نبات فاعمد الله بن نصرنا قاسم بن
 اصبع بن ابي وصاح فاسم بن سحنون فاسم بن سحنون فاسم بن سحنون فاسم بن سحنون
 قال سئل مسروق عن قتل مومنا خطأ فخر بوجدة مومنة ودية مسئلة
 الى اهله الى قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين عن الرقبة
 وحدها ام عن الدية والرقبة قال من لم يجد فعن الدية والرقبة وبه على
 وكيع فاسم بن سحنون فاسم بن سحنون فاسم بن سحنون فاسم بن سحنون
 على ذهب مسروق والشعبي هاهنا الى قوله الله تعالى فمن لم يجد فصيام
 شهرين متتابعين بعناه فمن لم يجد الدية والرقبة قال ابو محمد
 ولولا دليل يذكرون ان الله تعالى لكان القول قولهما وذلك انه عموم
 لا يجوز ان يخص الابدليل لكن لما علمنا ان الدية في قتل الخطا ليست على القاتل
 واما هي على عاقلة بطل ما قاله مسروق وعامر لان الدية لا بنا على صحتها
 القاتل او لم يجدها فصح بذلك ان مراد الله تعالى بقوله فمن لم يجد ما
 هو بما ينظر فيه الى وجود المكلف لا بما ينظر فيه الى وجوده وليس

ماله ان مات الموقوف عليه قبله فان مات مائعا او مات الواقع قبل فلا شيء في ذلك
لما ذكرنا من ان الدية انما تجب بموت الموقوف المحقق عليه لا قبل ذلك فاذا مات في
في حياة قاتله فقد وجبت الدية او القود في مال القاتل واذا مات مع قاتله
فلم تجب له بعد شي لا قود ولا دية في حياة القاتل فاذا مات القاتل بعد
موت قود والمالك قد صار للورثة وهذا لا خلاف له عندهم وليس هكذا قبل الخطا
لان الدية لا تجب في مال الكافي وانما تجب على عاقله فسواء مات القاتل
قبل الموقوف او بعده لا يسقط به ذلك وجوب الدية انما على العاقل ان
غلبت واما في كل مال المستلزم لحاجة ستم العاقلين وبالله تعالى التوفيق ولا شيء
لوارث الواقع ان مات في جميع هذه الوجوه لا دية ولا غير هذا لا بد له من عليه
احد شيئا وسواء وقع على سكين بيد الموقوف عليه او على ربح او غير ذلك لا شيء في
ذلك اصلا لانه ان عد فهو قاتل نفسه عما ولا شيء في ذلك بخلافه وان كان
لم يعد فلم يباشر في نفسه جناية وانما هو قاتل جرح واحد به او نحو ذلك
وما كان هكذا فلا شيء في ذلك كله وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد
واما المتنافلون في المار فان عرف اثم غطس في الماء حتى مات فان كان غدا
فالقود وان كان غير فاصد لكن غطس احدثهم فلما جاز الحرج لقي سائر اخر منعتاه
الخروج غير فاصد لذلك فالدية على قاتله وعليه الكفارة لانه باشر ذلك فيه
غير فاصد فهو قاتل خطا فان كان غطسه غطسه لا بمات الميت من شلها
فوافق نيته فعدا لا شيء فيه لانه لم يقتله لا عددا ولا خطا بل مات
باجله حتى انفع فان حمل من عمل ذلك به من ادعى عليه اخطأ وبرى فان
لم تقع عليه بنية ولا قسامة هاهنا لانه ليس بمأثم فيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالقسامة قال ابو محمد والذي نقول به ان حكم القسامة
واجب هاهنا لانه هو الذي حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة
لان كلنا اهل البيت قبل وجد ولم يقل عليه السلام اني حكمت بالقسامة من
اجل الدار ولا من غير اجل الدار ولا يجوز ان يقول عليه السلام ما لم يقل لكن
حكم في نوع تلك الاحال مثل حكمه فيها وبالله تعالى التوفيق وكذلك من قتل

نحوه
ولا يجر اهل الدار

في اختلاط قاتل او لولا او ابن قاتل وبالله تعالى التوفيق ولو ان قوما
حضروا في حياطة حق او باطل او في معدن او يعرفون في عليهم الحياطة او
الجرف فيما تواتر او مات بعضهم فان كانوا عامدين فاصدين لا يهدمونه على انفسهم
فهو قاتل عدو والقود على من عاش او دية كاملة لجميع من مات لكل واحد منهم دية
لان كل واحد منهم قاتل نفسه وهذا حكم قاتل النفس عدوا وان كانوا لم يقصدوا
الا العمل لا هدمه على انفسهم فهم قتلوا خطا على عواقلهم كلهم دية دية
لكل من مات فقط فان لم يكن لهم عواقل فمن ستم العاقلين او من كل مال
لجميع المسلمين ولو ان قوما وقفوا على حرف فانهار باحدهم فتعلق بمن يقرب
وتعلق ذلك باخر مسقطوا اثماتوا فالمتعلق بصاحبه قاتل خطا فالدية على
عاقله المتعلق فكانت دية تعلق خالد وتعلق خالد بمحمد فعلى عاقله دية دية
خالد وعلى عاقله خالد دية محض فقط وكذلك ابدا لان المتعلق بالناس
الى مملوكة قاتل خطا الا ان يجره بلا شبهة فهو قاتل عدو ليس فيه الا لوجه
خاص المزدري القود او الدية او المقاداة فلو تعلقوا هكذا فوقعوا على اسد
او ثعبان يقتلهم فان كان خطا فلا شيء في ذلك لانه ليس قاتل خطا وانما
قتل البهيمة وان كان عددا فعليه القود ان خاص ويرى على مثل البهيمة
حتى يقتله كما فعل مؤبا حبه لقول الله تعالى واحرمات قصاص من اعتدى
عليكم فاعندوا عليه مثل ما اعتدى عليكم قال ابو محمد وهو من طريق
بن ابي شيبه نا على بن مسهر عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن حلاس
قال استأجر رجل اربعة رجال لحفر والدي بنوا حفروها فاحسنت بهم
اليوم مات احدهم فرفع ذلك الى علي بن ابي طالب فخصم الثلاثة ثلاثة ارباع
الدية وطرح عنه ربع الدية قال علي اما لا تترى وضع على الدية في قصه
الكفارين في ثابته عنه وهي موافقة لقول السافعي واصحابنا وهو يشعرون
على من خالف الصاحب اذا وافق اراهم وقد خالفوا هاهنا الرواية الثالثة
عن علي ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وهذا يوضح
عظيم تناقضهم وبالله تعالى التوفيق واما عن ولا حجة عندنا في قوله

قاتله جنابه مات منها بعد موت المقتول فالقود واجب تجزئه على الحي اذا كانا
 ظالمين معا او كان الحي منها ظالما والمقتول مظلوما فيستقار من الحي في نفسه
 وفي الجراح التي جرح المقتول بها او توحده الدية منه او من ماله مات او عاش ولا شيء
 في مال المقتول لاديه ولا غيرهما الا ان كان قطع له اصبع او اصابع او بدا او رجلا
 فالدية في ذلك في مال الميت برهان ذلك ان ما وجبت في حياة الحي من دمه هي
 واحدة بعد فلا يسقطها موته اذا ما صح يمين فلا يسقط بالذموى وانما ما لم يجب
 في حياته بعد فيمين ندرى ان ماله قد صار بموته لورثته او لغدما بلا شك فاذا
 صار لهم فهو مال من مالهم والدية لا يجب الا بموت المقتول فاذا وجبت بموته
 فلا مال للحي من الباطل البحت المقطوع به ان توحده دية من ماله من لم يقتله
 ولا حتى عليه وهم ودية القاتل الذي قد مات قبل وجوب الدية عليه والاحكام
 لا تلحق الموتى وبالله تعالى التوفيق فهذا حكم الظالمين وانما ان كان القاتل الحي
 مظلوما والمقتول ظالما فقد مضى الى لعنة الله تعالى ولا شيء على القاتل الجراح
 او على دابته لا قود ولا دية لما ندره في كتاب قتال اهل البغى قال ابو محمد وانما المصطدمان
 راجلين او السفينتان يصطدمان من تروى عن الشعبي في السفينتين يصطدمان لا ضمان
 في شيء من ذلك وقال الشافعي لا يجوز فيه الا احد قولين اما انه يضمن بدبر السفينة
 نصف ما اصابت سفينته لعنه او انه لا يضمن البتة الا ان يكون قادرا على
 صرفها بنفسه او من بطعه فلا يعمل فيضمن في القول قوله مع ميمه الا ان يكون
 قادرا انه ما قدر على صرفها وضمانا لا نوال اذا ضمن في دميته رضمان القوس
 على عاقلته قال ابو محمد وقال بعض اصحابنا اذا اصطدمت السفينتان بغير ركاب
 قصدين ركابا لكر بعلبة او عقلة فلا ضمان في ذلك اصلا فان حملتا سفينتهما
 فعلا ضمن كل واحد نصف قيمة السفينة الاخرى لانها هلكت من فعلهما
 ومن فعل ركابهما وانما الفارسان يصطدمان فان ابا حنيفة وما لكارا لا وزاه عن
 واحسن من حي قالوا ان ما تافعا على عاقلة كل واحد منهما دية صا حبه وقال بعض
 اصحابنا مثل قول الشافعي في ذلك وكذلك او حيوانا هلكت الديتان واداهما
 نصف قيمتهما ايضا وكذلك لو رموا بالمنجنيق فجادا جرحا على احدهم فمات فان الدية

في قول الشافعي
 في قول الشافعي
 في قول الشافعي

على عواقله وسقط منها حصته المقتول لانه مات من فعله وفعل غيره قالوا
 فلو صدم احدهما الاخر فقط فمات المصدم فمات على عاقلة الصادم ان كان
 خطا وبه مال القاتل ان قتلت في العمد قال ابو محمد والقول في ذلك وبالله
 تعالى التوفيق ان السفينتين اذا اصطدمتا بعلبة ربح او عقلة فلا شيء في ذلك
 لانه لم يكن من الركاب في ذلك عمل اصلا ولم يكسبوا على انفسهم شيئا وانما الهضم
 واما ما ذكره من الركاب فان كانوا اتصا دوا وحلوا كل اهل سفينة غير
 عارفة بمكان الاخرى لكن في طلبة لم يروا شيئا فمات جنابه والاموال مضمونة
 لانهم تولوا الصدا دهوا وقال تعالى وجراستية سبيته مثلها وانما الانفس
 فعلى عواقلهم كلهم لانه قتل خطا وان كانوا بعدوا فالا مال مضمونة كما
 ذكرنا وعلى من سلم منهم القود او الدية كاملة والقول في الفارسين او الرحلين
 يصطدمان ذلك وكذلك الرماة بالمنجنيق ينقسم الدية عليه وعليهم وتودي
 عاقلته وعاقلته دية سواء برهان ذلك قول الله تعالى انه في الخطا قاتل
 نفسه مع من قتله فقد ذكرنا قبل ان في قاتل نفسه الدية بنص قول الله تعالى
 قال ابو محمد ثم ترجع الى سلبنا فنقول اما قولهم في المصطدمين ان الميت
 مات منهما من فعل نفسه ومن فعل غيره فهو خطا والفعل اما هو ما شق
 الفاعل وما يفعل فيه وهو لم يباشره فصدمة عن في نفسه شيئا فلا يحملون
 فيمن دفع ظالما الى ظالم اخر ليعاقله فقتل احدهما الاخر فان على القاتل منهما
 القود او الدية كلها ان فات القود بعض العوارض وهو قد سبب موت
 نفسه بائتد القاتل كما سبب موت نفسه بالصدمة ولا فرق وهذا تناقض
 منهم قال ابو محمد وكذلك القول في المتصارعين والمتلاعبين ولا فرق وما ابا ح
 الله تعالى في اللعب شيا حطه في الحد وانما من سقط من علوى انسان فما احمى
 او مات الواقع او الوقوع عليه فان الوازع هو المباشرة لا بالواقع الوقوع عليه
 بلا شك وبالله شاهد لان الوقعة قتلت الوقوع عليه ولم يعمل الوقوع عليه
 شيئا فدية الوقوع عليه ان هلك على عاقلة الواقع ان لم يتعد الوقوع عليه
 لانه قاتل خطا فان تعذرا لقود عليه واقع ان سلم او الدية وكذلك الدية في

ايضا

شهر حرام فلم يظفر به الا في شهر حلال فان دنا الاستعداد من الدم او الجرح فخير
ان شلتا حنجره الى شهر حرام فذلك له ينقض اليمين وان لم يرد ذلك فهو بعض حقه
تجاني عنه ولم تمنعه الامة من ذلك وهذا نقول وبالله تعالى التوفيق واما قوله
تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه امامنا فتعالى القتال وليس من القود
في شيء قال ابو محمد وعنه الذي وجب عليه القود فاحره الجني عليه او دنا الدم
حتى ياتي شهر حرام لانه قد وجب اخذ مما جني فلا ينبغي ستره بل موقفه بالاحكام
للقود وينبغي من الانطلاق قال ابو محمد واما الحد ودن تقام في الشهر الحرام كلها
من رحم وغير لان الله تعالى لم يات عنه نص بالمنع من ذلك ولا من رسول الله عليه السلام
وتحليل الطاعة المفترضة في اقامة الحدود واجبت بيقين ندرى ان الله تعالى لو
اراد تاخير ذلك عن الشهر الحرام لبيته تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم
كما بين ذلك في الحرم بمكة فاذا لم يفعل فنحن نشهد بشهادة الله تعالى انه ما اراد
قط ان تقام الحدود الا في الاشهر الحرم وهكذا القول في حرم المدينة وما كان
ذلك شيئا وبالله تعالى التوفيق مسئلة مقاتلة من مزارع المصلح قال
علي رحمه الله من اراد المروءة امام المصلح لاسيما ستره او غير ستره فاذا انشأ ان
يمر ببيته وبين سترته او بين يديه وان لم يكن الى ستره فليدفعه فان اندفع والافلق
فان دفعه فوافقت سنة المريد للمروءة فدمه هدر ولا شيء فيه لا قود ولا دية
ولا كفارة وان كسر له عضو ولا فرق فان وافق في ذلك سنة المصلح فقيه القود
او الدية او المفاداة برهان ذلك ما روينا من طريق داود بن موسى بن اسمعيل
ناسبه هو ابن المغيرة عن حميد قال قال ابو صالح اخذتكم عما رايت من سعة
وسعة منه دخل ابو سعيد على مروان فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول اذا اضل احدكم جلا ما يستتر من الناس فاذا اخذ ان يختار من يديه
فليدفع في حجره فان اتي فليقاتله فانما هو شيطان وروينا من طريق احمد بن حنبل
انا محمد بن محمد بن مصعب الثوري نا محمد بن المبارك هو الثوري نا عبد العزيز بن
محمد هو الدراودي عن صفوان بن سليم عن عطاء بن سيار عن سفيان بن عيينة عن
كانت يصلي فاذا اذن لمروان ان يترى يديه فدراه فلم يرجع فضربه فخرج الغلام يتيما

في الشهر الحرام

حتى لا يروا في حنجره فقال مروان لم ضربت ابن اخيك قال ما ضربته انما ضربت
الشيطان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا كان احدكم في صلاة
فاذا اذ انسان يمر بين يديه فانه ما استطاع فان اتي فليقاتله فانما هو شيطان
ومن طريق مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان اتي فليقاتله فان دفعه
القرن ومن قال كما اورد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو محسن قال الله تعالى
ما على المحسنين من سبيل واذا هو محسن فليس يتعدى واذا ليس يتعدى بالافقود
عليه ولا دية وليس قابل خطا فتكون عليه كفارة فلو امكنه دفعه فهد وتلك ابد
به لانه متعد جفد بمالم يومئذ واما المار من يد المصلح فمتعد بالمرور وتعد
بالمقاتلة فعليه القود وبالله تعالى التوفيق مسئلة الجماعة تضرب
الواحد فيقتل ولا يدري من اصابه منهم والمصطدمان ومن وقع على اخر ومن
تعلق باخر فسقط واخفادون والمضارعان قال ابو محمد اما الجماعة تضرب
الواحد فيموت ولا يدري من منهم اصابه فانه ان وجد مقتولا في دار قوم
فاذعن اهلها على اهل الدار وكان الذي ضربوه من اهل تلك الدار فقتلوا جميعهم
القسمامة على ما ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وان كان الذين ضربوه من
غير اهل تلك الدار فليس ها هنا حكم القسمامة ولكن حكم التداعي فلبينة ها هنا
على مدعي الدم فان جابها فله القود وان لم يات بها فلو انه ان ادعى على جميعهم
او حلف له من ادعى عليه منهم وبروا وسند كرهنا كله في باب القسمامة
مسئلة اذا امتل انسان فقتل احدها الاخر فقد قال قوم على الحي
نصف الدية لانه مات المقتول من فعله وفعل غيره وهذا ليس بشيء لان المقتول
وان كان عاصيا لله تعالى وفي النار لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ المسلمان
بسيما فالتقال والمضول في النار وانه ليس كل ماض حبل دمه ولا يغرم
الدية لكن القاتل احي هو قاتل الاخر بلا شك فاذا هو قاتله بيقين عليه ما على
القاتل لما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن خريج قال سئل ابن شهاب عن اول
من جعل على المصطدمين نصف عقله فقال ابن شهاب نرى ان العقل قائما على
الباقى منهما وتلك السنة فيما اوردنا قال ابو محمد فان جني المقتول على

والله اعلم

القتال في مكة ولا قتل الا عتق ونهى عن ذلك القتال بعينه غيره وحرّم ان تحتج
 به في مثله وقطع الايدي وسفك ديم والعضا من ذلك فلا يحل منها البنية وقد
 شققت قوم بما روي من طريق مسلم ناخي بن يحيى قلت لما لك حديثك ابن شهاب عن
 انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى راسه معضف فلما نزعه جاء رجل فقال ان
 ابن حنظل متعلق باستار الكعبة فقال اقلوه قال نعم وهذا لا حجة لهم فيه لان هذا
 كان حين دخوله مكة عام الفتح وهي الساعة التي احلها الله تعالى له ثم اخبر عليه السلام
 في اليوم الثاني انها قد عادت الى حرمها الى يوم القيامة فاذا قد ارتفع الاشكال
 رجب تامين من دخل مكة حيلة من كل قتل وقصاص وحدي وبالله تعالى التوفيق فان
 قال من تحتج بهذا القول ان الله تعالى يقول والحرمات قصاص من اهلك حرمة
 في الحرم وجب ان ينهيك منه مثل ذلك في الحرم قلنا له هذا عموم خصه قوله الله
 تعالى ومن دخله كان امنا وخصه قول النبي صلى الله عليه وسلم تحرمها ان لا يسفك
 فيها دم اضلا الا من قتلنا فيه من المشركين وبالاجماع في الدفاع عن النفس الظلم
 فصيح ان الله تعالى لم يرد قط ان من اتى حرمه الحرم ان ينتهكها عن ايضا قصاصا
 منه وانه لا يقام عليه حتى يخرج الى الحل وهذا قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن
 عمر وابن عباس والشعبي وسعيد بن جبير والحكم بن عتيبة وروى ايضا عن عطاء
 وبيه ناخذ وانما نهى الناس عن منابغته ومكالمته فان الله تعالى يقول واحل الله البيع
 فلا حيل منعه من البيع بغير نص ولا اجماع وكذلك امر الله تعالى باقتدار السلام فلا
 يجوز منعه الا بنص او اجماع فان اجماعوا بقول عبد الرحمن بن قيس قال اشترى
 نافع بن عبد الحارث عامل عمر بن الخطاب على مكة من صفوان بن امية بن خلف دار
 اشجار باربعة الاف فان رضي عمر فالبيع له وان لم يرض فلصفوان اربع مائة قلنا قد
 حال بعض السلف خلاف هذا كما روي عن طاوس انه كره البيع بمكة وقال لا ينبغي
 ان يكون بيت عذاب في بيت رحمة وهذا ناخذ فان انكرنا علينا خلاف عمر
 ونافع وصفوان في ذلك قلنا لهم لا ينكر هذا اذا اوجبه قران او سنة ولكن اذا
 شكروا هذا ولا يحل لهم بعد استجرم خلافهم في هذا اخبر بنفسه في انه ان رضي
 عمر فله بيعه وان لم يرض فلصفوان اربع مائة وهذا عند جميع اخص من المخالفين

ربنا محض معاد الائم عليهم والعتاد ايضا في خلافهم ما لا يستحلون خلافة الى خلافهم
 عمر وابنه وابا سعيد بن عيسى وابن الزبير في ان لا يقام قود بمكة اضلا ولا
 تخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم والقران معهم والسنة ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم معهم يثبت بذلك على الناس في يوم الفتح بهذا هو الاجماع الثابت
 المقطوع به على جميع الصحابة قالوا به واتما عن فلا حجة عندنا في احد دون رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وحكمه وبالله تعالى التوفيق مسئلة هل يقام القصاص
 الواحد وفي الشهر الحرام ام لا قال علي قال الله تعالى الشهر الحرام بالشهر الحرام
 والحرمات قصاص الية وقال تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال
 فيه كبير وصد عن سيئ الله اكل قوله والفتنة اكبر من القتل قال ابو محمد وقد
 روي من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قلت لعطاء ابايت الرجل يقتل في الحرم
 ان يقتل فانه قال حيث شأ اهل المقتول قال فان قتل في الحل ولم يقتل في
 الحرم قال عطاء وكذلك الشهر الحرام وبه الى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال
 شهر الله الا حرمه رجب قال فكان المسلمون يعطون الا شهر الحرام لان الظلم فيها
 اعظم قال ومن قتل في شهر حلال اخرج لم يقتل في شهر حرام حتى يحل شهر حلال
 قال الله تعالى الشهر الحرام بالشهر الحرام وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريح قال
 اخبرني عطاء ان رجلا اخرج في شهر حلال فاراد عثم بن محمد بن سيف ان يقيه
 وهو امير في شهر حرام فارسل اليه عبيد بن عمير وهو في طائفة من الدالان فبقوا
 حتى يدخل شهر حلال قال ابو محمد بهذا عبيد بن عمير والزهري لا يريان
 ان يقاد في شهر حرام من جنة في شهر حلال وعطاء بن رباح يرى من قبل في
 شهر حرام ان يقتل في شهر حرام فان قتل في شهر حلال لم يقد منه في شهر حرام
 فقولا من اكابر التابعين وفعنا مكة والمدينة قال علي قال الله تعالى ان عدة
 الشهر عند الله اثنا عشر شهرا في هاب الله يوم خلق السموات والارض منها
 اربعة حرم فلا يظلموا فيها انفسكم فانما نهى الله تعالى بها عن الظلم فكان الظلم
 فيها او كرم الظلم في غيرها ولا يحل ان يراذل الله تعالى ما لم يقبل ثم نظرنا في قوله
 تعالى الشهر الحرام بالشهر الحرام وكان بموجب هذه الية ان من قتل اوجرح في

في الشهر الحرام

بلغ

من ربه ورضوانا قد قبل الله سبحانه القلادة فقط كما نانا ابو سعيد الجعفي نا
محمد بن علي المقبري نا ابو جعفر احمد بن محمد بن اسيد نا ابو جعفر الطحاوي نا سلمة بن شبيب
نا عبد الرزاق نا معمر بن قتيبة نا ذكر هذه الامة فقال تسوخ كان الرجل في
الجاهلية اذا خرج يريد الحج بقلادة من الشعر فلا يعرض له احد واذا انقلد فلادة
شعر لم يعرض له وكان المشرك يومئذ لا يصد عن البيت فامر الله تعالى ان لا
يقابل المشركون في الشهر الحرام ولا عند البيت ثم نسخها قول الله تعالى فاقبلوا
المشركين حيث وجدتموهم وهذا نص قول قتادة فيمنعك انه قد صح نسخ القلادة
فاي شيء في ذلك مما يوجب ان من قال بنسخ القلادة فقد خالف ذلك من قوله
قول من قال لا يقيم الحد في الحرم ولا يقتل حدية الحرم لقد كان ينبغي لم له دين
ان يستحي ان يبي هذا العبي وان يبيع هواه في الباطل هذا الاتباع والقلادة
ها هنا اما هي على ظاهرها قلادة الهري التي لا يحل احلاها قال ابو محمد وعندها
بالا يمين والشايعين يعطون خلاف الصاحب اذا وافق تقليد فمهم قد خالفوا
ها هنا خمسة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف وخالفوا القرآن والسنة الثابتة
على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى واعجب من هذا كله احتجاجهم بان خط وهو
متعلق باسنار الكعبة فضلا قصة نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على انهالة
خاصة ولا تحل لاحد بعده لما بين بعد هذا ان شاء الله تعالى قال في قال الله
تعالى مقام ابراهيم ومن دخله كان امنا امر من الله تعالى محرجه فخرج الخبر ولا
كل هذا القول من ان يكون حبرا او امرا فبطل ان يكون حبرا لا منافا وقد وجدنا
الفرامة الكوفة لعنهم الله قد قتلوا فيه اهل الاسلام ووجدنا يزيد بن معاوية
والفاسق الكجاج قد قتل فيه النفوس المحرمة فصح يقينا انه امر من الله تعالى ان
لم يبق غيره واما من ادعى ان هذا امنا هو خبر من الله تعالى من الجاهلية فقد كذب
لانه اخبر من الله تعالى بما لم يقله قط وقد قال تعالى وان تسركوا بالله ما لم ينزل
به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وقال تعالى امنا يا مريم بالسوء والفتن
وان تقولوا على الله ما لا تعلمون حاشا لله ان يكون الحرم له فضل في الجاهلية محسنة
الله تعالى اياه في الاسلام بل ما راد الله تعالى احرم في الاسلام الا تعظيما وحرمة

احد

وهذا

واكراما وقد روي عن طريق البخاري نا عبيد الله بن اسيد نا اسامة بن هشام
بن عروة عن ابيه قد روي عن الفتح وفتنه ان سعد بن عباد قال لابي سفيان
يا ابا سفيان اليوم يوم المحجة اليوم تسجل الكعبة المحرمة فلما مر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بابي سفيان قال لم تعلم ما قال سعد بن عباد قال ما قال قال كذا
وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب سعد ولكن هذا يوم يعظم الله فيه
الكعبة ويوم تكساف فيه الكعبة وذكر الحديث نا واجت بعضهم بما روي عن طريق
البخاري نا محمد بن مقاتل نا عبد الله هو ابن المبارك نا يونس بن الرضوي نا اخيه عروة
بن الرضير قال ان امرأة سرت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح
ففرغ قومها الى اسامة بن زيد يستشيعونه قال عروة فلما كملت اسامة فيها تلويح
وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تكلمي في حد من حد ود الله قال اسامة فاستغفر
يا رسول الله فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا فاشي
على الله مما هو اهل له ثم قال اما بعد فاما هلك الناس قبلهم انهم كانوا اذا سرق
فيهم الشريف سركوه واذا سرق فيهم الضعيف قاموا عليه الحد والذي نفس محمد
بيده لو ان فاطمة بنت محمد سرت لقطعت يدها ثم امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بتلك المرأة فقطعت يدها وذكرنا عاصمته الحديث قال ابو محمد فخذنا
لا متعلق لهم فيه لانه ليس في هذا الخبر انما قطع يدها في الحرم فاذ ليس ذلك
فيه فلا يجوز ان يعرض على نص القرآن ونص بيان الشئ بطر لا حقيقة فله
ولعل امرها كان في غير الحرم او في الطريق قال الله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق
شيئا وايضا فان هذا الخبر ظاهره الا رسال وقال بعض من لا يبالي بما اطلق
به لسانه انما معنى قوله تعالى مقام ابراهيم ومن دخله كان امنا امنا على الصدد
وهذا مع انه كذب على الله تعالى وجرا على الباطل وبصحة في الحق لا ند لا يجوز
في لغة العرب بلغة من الاقوال من يعقل لا من الحيوان فيرا لا دمي فان قال قائل ان
هذا في المقام وحده بنص الامة فبطل ان الله تعالى لا يكلم عباده بالمحال ولا بما
لا يمكن وبما يقين يري كل ذي حش سليم ان مقام ابراهيم محرم واحد لا يدخله احد
ولا يقدر احد على ذلك واما مقام ابراهيم الحرم كله كما قال فجاهد انه قال مقام

المقتول فهو كله باطل وذلك لأنه لم يجب لهم بعد شيء من ذلك وإنما يجب لهم موبة
فإذا ذلك كذلك فعفوهم لا شيء ولا يلزمهم والدية واجبة لهم أو العاقبة بعد موت المقتول
وكذلك القود واجب لهم أيضًا وهذا قول أي حنفية وأصحابه وماتراه الأقول
المالكين والشافعيين أيضًا من عجايب الدنيا أن سقطوا عفوا الورثة قبل أن يجب
لهم القود أو الدية وهم أهل ذلك وسحقوه بخلاف ثم جردون عفوا المقتول
في شيء لم يجب له قط في حياته وهي الدية والقود ولا يجب له أيضًا بعد وفاته
فهذا مقدار نظرهم وبالله تعالى التوفيق قال أبو محمد وإنما من جن عليه جرح أو
قطع أو شرم فغفاه عنه فقط أو عنه وعمما حدث عنه فعفوه عما حدث منه باطل
كما قد مثالا أنه لم يجب له بعد وإنما عفوه عما جن عليه فهو جائز وهو له لازم
وذلك لأنه قد وجب له القود في الكسيرا والمفاداة في الجراح فإن عفا ظمما
عفا عن حقه الذي وجب له بعد فإن مات من ذلك أو حدث عنه بطلان عضو
أخر فله القود في العضو الآخر لأنه الآن وجب له ولا وليا به القتل بالسيف
خاصة لا مثل ما جن على مقتولهم لأن تلك الحياة كان له القود فيها فعفا
عنها فسقطت وبقي قتل النفس فقط ولا عفوه فيه فهو للورثة فله قتل
وأفهم قتلته وبطلان يقتضيه مثل ما جن عليه فلا خلاف في أن الحياة لم يقد
فيها فامنا القتل بالسيف فقط وهكذا لو استقدا المجني عليه فإن الحاني يقتل
بالسيف فقط لأنه قد استقيد منه في الحياة فلا يعتدي عليه بأخرى قال
علي ولوان جانبًا جن على انسان جنابة قد نكحها أو لا يسبل إلا العيش منها
فقام ولي هذا المجني عليه يقتل الحاني قبل موت المجني عليه فلا وليا الحاني المقتول
قتل قاتل وليهم ثم أن مات المجني عليه فلا شيء في ذلك لأن كل جنابة لم تمت
صاحبها حتى مات الحاني فلا شيء فيها لأن القود قد بطل موبته وقد صار المال
في حياة المجني عليه لعذر الحاني وهم الورثة فهو مال من مالهم ولا حمله عندهم
ولا مال للحاني أصلا جنابته باطل قال تعالى ولا تحسب كل نفس إلا عليها والله
تعالى التوفيق

وإنما الحياة ما بين الموت والحياة

قاسم بن أصبغ نا أبو وصاح نا سحنون نا أبو وهب نا بوش قال سألت ابن شهاب
عن رجل قتل رجلا ثم صاح قادي الدية ثم قتلته قال ترى أن يقاد به صاحرا
ولو له أن يعفو عنه أن شاحنا حنما نا عبد الله بن محمد بن علي الباغي نا عبد الله بن
بوش نا بغي نا محمد نا أبو بكر بن عبد الرحمن نا عبد الرحمن بن مهدي عن القاسم بن الفضل
عن هرون عن عكرمة بن زكريا عن رجل قتل بعد أخذ الدية قال يقتل أما سمعت الله تعالى
لهم عذاب اليم وقالت طائفة لا يقتل لما روينا بالسند المذكور ليا أي بكر بن أبي
شيبه نا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن بوش بن عبيد عن الحسن بن مقل
بعد أخذ الدية قال تؤخذ منه الدية ولا يقتل قال أبو محمد فلما اختلفوا ما
ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق فنتبعه بعون الله تعالى ومنه فنظرنا
في ذلك فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال من قتل له بعد مقالتي هذه
قتيل فاهله بن خير من أمان ياخذوا العقل أو يقتلوا أو كلاما هذا معناه فصح
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل الأهل إلا أحد من أمان الدية وأما
القود ولم يجعل الأمر معًا فإذا قتل فلادية وأما أخذ الدية فلا قتل له هذا
نص حكمه عليه السلام فوجدنا أهل المقتول لما عفوا وأخذوا الدية حلت لهم
وصارت حقيهم وبطل لهم ما كان من القود ليس لهم جميع الأمر بالنص فاذ بطل
حقيهم في القود بذلك حرم القود وحلت الدية ولو لا أن القود حرم لما حلت
الدية فإذا حرم القود فقد قتلوا نفسا محرمة حرمها الله تعالى وإذا قتلوا
نفسا محرمة فالقود فواجب في ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم لا حل دم
أمرئ مسلم إلا بأحد ثلاث رجل كفر بعد أمان أو ربي بعد احصان أو قتل نفسا
بغير نفس فإن قتل هذا قتل نفسا بنفس قتل له لا حل النفس بالنفس إلا حيث
أحلها الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام وأما أحلها الله تعالى إذا أجازها
ذلك دون الدية وأما إذا أخذوا الدية فقد حرم الله تعالى عليهم تلك النفس
أدلم جعل لهم إلا أحد الأمرين ومن ادعى في ذلك شيئا صح تحليله أنه حرم فهو
مبطل إلا أن يدعى في دعواه ذلك بنص إجماع وقد صح بيقين كون الدية لهم
خلا لا ومالا من مالهم إذا أخذوها وصح تحريم القود عليهم بذلك لا خلاف إذا لا

قول

له

واما ما حكوه بنت علي بن ابي طالب رضي الله عنهم فاصابه حجر لا يدرك من رماه وقد
 قيل فلما ان خالد بن اسلم اخا زيد بن اسلم تولى عمر بن الخطاب هو الذي ضرب به وهو لا
 يعرف من ضربه الظلمة وكان ابن عمر اخوه يقول له عند الموت ان الله ياريد فانك
 لا تعرف من اصابتك انك كنت في ظلمة واختلاط هكذا كانت مصيته فاما قولهم
 ان الله هو المحيى عليه فهو اولى بعينه فهو به صفيق لان الحياية عليه التي هو اولى بها
 انما هي ما كان حاكما فيها بعد حلولها به وهذا حق وانما ذلك فيما عاش بعد حافا خارا
 ماله ان يخار واما موته فانه غير موجود عند الموت ولا حياية له في حياية
 لم تحدث بعد قال ابو محمد فلما لم يتوكلهم متعلق الا قول الله تعالى وحراسه
 سبيله منها ومن يصدق بظننا في ذلك فوجدنا قوله تعالى في قتل الخطاء ومن
 قتل مؤمنا خطأ فمحرره رقبته مؤمنة الى قوله ودية مسلمة الى اهله ووجدها
 تعالى يقول في قتل العمد ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف
 في القتل ان كان متصورا ولا قتل الاعمد او خطافصح ان الدية في الخطا فرض
 ان يسلم لاهله فاذا ذلك كذلك حرام على المقتول ان يبطل تسليمها الى من امر الله
 تعالى بتسليمها اليهم وحرام على كل احد ان ينفذ حكم المقتول في ابطال تسليم الدية
 الى اهله فهذا بيان لا اشكال فيه وضح بنص كلام الله تعالى وحكمه الذي لا يرد
 ان الله تعالى جعل لولي المقتول سلطانا وجعل اليه القود وحرم عليه ان يشترط
 فمن الباطل المنتقن ان يجوز للمقتول حكم في ابطال السلطان الذي جعله الله تعالى لولي
 ومن الباطل البحت انفاذ حكم المقتول في خلاف امر الله تعالى وهذا هو الجف
 ولا يتم من الوصية وكذلك جعل الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم لاهل
 المقتول الحياية في القود او الدية او المفاذاة فتشهد بشهادة الله تعالى على
 لسان رسوله صلى الله عليه وسلم انه لا يحل للمقتول ان يبطل حياية الله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه وسلم لاهله بعد موته وانه لا يحل لاحد انفاذ حكم المقتول
 في ذلك وان هذا خطأ متيقن عند الله تعالى فكان يبين عقو المقتول عن دية جعلها
 الله تعالى لاهله بعد موته وعقوه عن قود او دية او مفاذاة جعل الله فيها
 السلطان لاهله بعد موته لاله قال الله تعالى ولا تحسب كل نفس الا عليها فكان عقو المقتول

فهو

بدم

عن دية اوجب الله تعالى تسليمها الى اهله وعن دم او مال خير الله تعالى منهما اهله
 بعدة حسبا على اهله فكذا باطل بنظر القرآن وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان دماكم واموالكم عليكم حرام والدية انما هي بنظر القرآن وكلام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لاهل المقتول لحرام على المقتول التصرف في شيء من ذلك لانهما مال اهله
 قال ابو محمد ولم يات قط بنص من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم على ان
 للمقتول سلطانا في القود في نفسه ولا ان له خيارا لدية او قود ولا ان له دية
 واجبة فبطل ان يكون له في شيء من ذلك حق او راي او نظرا وامر فاذ ذلك كذلك فلا
 شك بقوله تعالى وحراسه سبيله منها فمن عفا واصح فاجره على الله انما هو
 فيما جنى عليه دون النفس وفيما عفا عنه من جعل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
 العفو لله وهم الاهل بعد موت المقتول وهكذا يكون القول في الخبر
 المذكور لو صح وبرهان اخر ان الدية عوض عن القود بلا شك في العمد وعوض
 من النفس في الخطا متيقن ولا خلاف بين احد من الامة في ان المقتول مادام حيا
 فليس له حق في القود فاذا لم يكن له في ذلك ولا عقوله ولا امر بهما لا حق له فيه
 وكذلك لم تذهب نفسه بعد الا في الدية في الخطا عوض منها فلم يجب له بعد
 شيء فلا حق له فيما لم يجب بعد ويبقى يدري كل ذي عقل ان القول لا يجب ولا
 الدية الا بعد الموت وهو اذ لم تمت فلم يجب له بعد على القاتل لا قود
 ولا دية ولا على العاقلة وسبق يدري كل ذي حش سليم انه لا حق لاحد في شيء
 لم يجب بعد فاذا اوجب كل ذلك بموته فاحكم حينئذ للاهل لاله قال ابو محمد
 فبطل ان يكون للمقتول خطا او عفا او حكم او وصية في القود او في الدية
 فاذا ذلك كذلك فاما هي مال الاهل حدث لهم موته ولم يرثوه قط عنه اذ لم
 يجب له قط شيء منه في حياية من الباطل ان يقضى دية من مال الورثة الذي
 لم يملكه هو قط في حياية وان سقاه دية وصيته وهو وان كان امنا وجب
 لهم من اجل موته فهو كما لو لم يمت مات امر موته فوجب للورثة من اجل الميت
 فلم يجب قط للميت وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد فلو عفا الورثة او
 اعدم عن نصيبه من دية الخطا قبل موت المقتول او عفاوا كلهم عن القود قبل موت

من

بعد

قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ تَصَدَّقَ بِدَمٍ فَمَادُونَهُ دَانَ كَهَارَةً لَهُ مِنْ يَوْمٍ وَلَدَ إِلَى يَوْمٍ تَصَدَّقَ بِهِ
قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ قَالُوا هَذَا حَكْمٌ مِنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلا يَعْرِفُ لَهُ مِنْهُمْ مُخَالَفٌ وَقَالُوا هَذَا هُوَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ فَهَوَّأُوا بِنَفْسِهِ فَضَلَّ كُلُّ مَا أُرْزِدَهُ
فِي ذَلِكَ فَنَظَرْنَا فِي الَّذِي احْتَجَّوْا بِهِ فَوَجَدْنَاهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ أَصْلًا أَمَّا
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ بِعَفْوِ قَوْلِهِ
تَعَالَى وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ قَوْلُهُ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَهَذَا كُلُّهُ كَلَامٌ مُتَبَدِّلٌ بَعْدَ تَمَامِ قَوْلِهِ
وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ لَمْ يَنْفُسْ فَمَا جَاءَ نَفْسُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْخُرُوجِ
بِالْأَعْيُنِ وَهَكَذَا يَقُولُ أَنَّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَنْ يَصْدُقَ فَمَا أَصِيبَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ فَطُلَّ
الْقَوْدُ فِي ذَلِكَ جُمْلَةً وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَكْمُ الصَّدَقَةِ بِالدَّمِ فِي النَّفْسِ لِأَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ
أَمَّا هُوَ فِي التَّوْرَةِ بِنَفْسِ الْآيَةِ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حُطًّا لَنَا وَأَمَّا حُطُّنَا بِمَا نَعْدُو
إِذَا تَرَى كُلَّ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ خَاصَّةً فَإِذَا تَرَى بِالْبُصْبِ فَلَيْسَ حُطًّا لَنَا وَكَلَّا الْقُرْآنِ
حَقٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى يَنْطَلِقُ تَقْلِقُهُمْ هَذِهِ الْآيَةُ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَحَرَّاسُ سِنَّةٍ
سِنَّةٍ مِثْلَهَا مِنْ عَقَابٍ فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ
مَا عُوِفْتُمْ بِهِ الْآيَةُ فِي مِثْلِهَا بَيَانٌ عَلَى بَاطِنِهَا أَمَّا هِيَ فَمِمَّا دُونَ النَّفْسِ لِأَنَّ
الْمُخَاطَبَ فِيهَا بَانَ بِعَاقِبَتِ مِثْلِ مَا عُوِفْتُمْ بِهِ هُوَ الَّذِي عُوِفْتُمْ بِهَذَا
هُوَ طَاهِرُ الْآيَةِ الَّذِي لَا يَحِلُّ صَرْفُهَا عَنْهُ بِالْأَعْيُنِ وَهَكَذَا يَقُولُ وَلَيْسَ فِيهَا
جَوَازُ الْعَفْوِ عَنِ النَّفْسِ أَصْلًا وَأَمَّا مِنْهَا جَوَازُ الصَّدَقَةِ أَنْ يَغَافَتْ بِمِثْلِ مَا عُوِفْتُمْ
بِهِ فَقَطْ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَحَرَّاسُ سِنَّةٍ سِنَّةٍ مِثْلَهَا إِلَى قَوْلِهِ فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ
فَهُوَ عِنْدَ مَنْ يَدْخُلُ فِيهِ الْعَفْوُ عَنِ النَّفْسِ وَمَادُونَهَا وَخَصُّوا الْوَلِيَّ أَيْضًا دَاخِلًا فِيهَا فَإِنْ
وَجَدْنَا دَلِيلًا يَحْضُرُ فِيهَا مَا هَذَرُوهُ وَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَالْأَفْقَدُ صَحِّحٌ قَوْلُهُمْ وَأَمَّا
حَدِيثُ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَّا قَامَ يَدْعُو قَوْمَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَهُمْ كُفَّارٌ
حَرِيشُونَ قَدْ حَارَبَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَعَ عَنْهُمْ وَهُمْ أَطْعَمُوا كَانُوا مَوْجِبِينَ
إِلَيْهِمْ عُرْوَةَ دَاعِيًا إِلَى الْإِسْلَامِ فَمَا فِي نَقْلِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ قَوْمَهُ فَقَتَلُوهُ وَلَا خِلَافَ
بَيْنِ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ الْقَوْدَ عَلَى قَاتِلِهِ إِذَا اسْلَمَ وَلَا دِيَّةَ فَإِنَّ مَعْنَى الْعَفْوِ هَاهُنَا

في النفس لا في النفس

نعوذ

وَهَكَذَا شَهِدَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَاحِبٍ بِأَسْبَنِ قَطْلَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ مُتَعَلِّقٌ
بِهِ أَصْلًا وَأَمَّا هِيَ فَمِمَّا دُونَ النَّفْسِ لِأَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَلا يَعْرِفُ لَهُ مِنْهُمْ مُخَالَفٌ وَقَالُوا هَذَا هُوَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ فَهَوَّأُوا بِنَفْسِهِ فَضَلَّ كُلُّ مَا أُرْزِدَهُ
فِي ذَلِكَ فَنَظَرْنَا فِي الَّذِي احْتَجَّوْا بِهِ فَوَجَدْنَاهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ أَصْلًا أَمَّا
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ بِعَفْوِ قَوْلِهِ
تَعَالَى وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ قَوْلُهُ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَهَذَا كُلُّهُ كَلَامٌ مُتَبَدِّلٌ بَعْدَ تَمَامِ قَوْلِهِ
وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ لَمْ يَنْفُسْ فَمَا جَاءَ نَفْسُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْخُرُوجِ
بِالْأَعْيُنِ وَهَكَذَا يَقُولُ أَنَّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَنْ يَصْدُقَ فَمَا أَصِيبَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ فَطُلَّ
الْقَوْدُ فِي ذَلِكَ جُمْلَةً وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَكْمُ الصَّدَقَةِ بِالدَّمِ فِي النَّفْسِ لِأَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ
أَمَّا هُوَ فِي التَّوْرَةِ بِنَفْسِ الْآيَةِ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حُطًّا لَنَا وَأَمَّا حُطُّنَا بِمَا نَعْدُو
إِذَا تَرَى كُلَّ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ خَاصَّةً فَإِذَا تَرَى بِالْبُصْبِ فَلَيْسَ حُطًّا لَنَا وَكَلَّا الْقُرْآنِ
حَقٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى يَنْطَلِقُ تَقْلِقُهُمْ هَذِهِ الْآيَةُ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَحَرَّاسُ سِنَّةٍ
سِنَّةٍ مِثْلَهَا مِنْ عَقَابٍ فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ
مَا عُوِفْتُمْ بِهِ الْآيَةُ فِي مِثْلِهَا بَيَانٌ عَلَى بَاطِنِهَا أَمَّا هِيَ فَمِمَّا دُونَ النَّفْسِ لِأَنَّ
الْمُخَاطَبَ فِيهَا بَانَ بِعَاقِبَتِ مِثْلِ مَا عُوِفْتُمْ بِهِ هُوَ الَّذِي عُوِفْتُمْ بِهَذَا
هُوَ طَاهِرُ الْآيَةِ الَّذِي لَا يَحِلُّ صَرْفُهَا عَنْهُ بِالْأَعْيُنِ وَهَكَذَا يَقُولُ وَلَيْسَ فِيهَا
جَوَازُ الْعَفْوِ عَنِ النَّفْسِ أَصْلًا وَأَمَّا مِنْهَا جَوَازُ الصَّدَقَةِ أَنْ يَغَافَتْ بِمِثْلِ مَا عُوِفْتُمْ
بِهِ فَقَطْ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَحَرَّاسُ سِنَّةٍ سِنَّةٍ مِثْلَهَا إِلَى قَوْلِهِ فَاجْرُهُ عَلَى اللَّهِ
فَهُوَ عِنْدَ مَنْ يَدْخُلُ فِيهِ الْعَفْوُ عَنِ النَّفْسِ وَمَادُونَهَا وَخَصُّوا الْوَلِيَّ أَيْضًا دَاخِلًا فِيهَا فَإِنْ
وَجَدْنَا دَلِيلًا يَحْضُرُ فِيهَا مَا هَذَرُوهُ وَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَالْأَفْقَدُ صَحِّحٌ قَوْلُهُمْ وَأَمَّا
حَدِيثُ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَّا قَامَ يَدْعُو قَوْمَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَهُمْ كُفَّارٌ
حَرِيشُونَ قَدْ حَارَبَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَعَ عَنْهُمْ وَهُمْ أَطْعَمُوا كَانُوا مَوْجِبِينَ
إِلَيْهِمْ عُرْوَةَ دَاعِيًا إِلَى الْإِسْلَامِ فَمَا فِي نَقْلِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ قَوْمَهُ فَقَتَلُوهُ وَلَا خِلَافَ
بَيْنِ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ الْقَوْدَ عَلَى قَاتِلِهِ إِذَا اسْلَمَ وَلَا دِيَّةَ فَإِنَّ مَعْنَى الْعَفْوِ هَاهُنَا

المخرج

ولا كسب كل نفس الا عليها وحق الصغير والمجنون قد وجب فلا يجوز ان يسقط
له غيره لانه كتب عليه وهذا ما لا اشكال فيه وقد اجمعوا على ان للاب وللولي ان
يطلبوا وان يقتضا كل حق للصغير والمجنون في مالهما وانه ليس للاب ولا للولي
في ذلك عفو ولا اثرا فعلا قاسوا امر العاص لهما على امر المال ولكنهم لا يفتا
تحسنون ولا النقص يتعنون قال ابو محمد والقول في ذلك ان الله تعالى
قال العين بالعين والاذن بالاذن واللسن باللسن والجروح
قصاص فمن صدق به فهو كفارة له وقال تعالى واحرمات قصاص وقال تعالى
وجزاء سببه سببه مثلها فتجسده النصوص ان القود قد وجب ولا بد وان
العفو لا يقع الا برضا المجني عليه والصبي والمجنون لا رضاهما ولا عفو ولا امر
نافذ بصدقة فيسقط هذا الوجه وبقي الذي وجب بيقين من القود فيستفاد
له ابوؤه او وليه او وصيه ولا بد فان عقل ذلك حتى بلغ الصبي وعقل المجنون
كان له القود الذي قد وجب اخذه له بعد وحدث له جوار العوضان شاولس
للأب ولا للولي اخذ الدية ولا ان يفادي في شيء من الجروح لان كل هذا دخل على
وجوب القود لا يكون الا برضا المجني عليه او براض من الخاني والمجني عليه
له هل يجوز عفو المجني عليه حثا بموت منها خطأ او عدا عنه دمه
او عن دمه ام لا وروى من طريق ابن بكير بن شيبه نا حفص بن غياث عن اشعث
بن سوار عن بكير بن حفص قال كان بين قوم من بني عدي وبين حبي من الاحبار
قتال ورجى بالحجارة وصرت بالنعال فاصيب فلام من آل عمر فاني على نفسه
فلما كان قبل خروج نفسه قال اني قد عفوت رجلا الثواب والاصلاح بين قومي
فاجاز ابن عمر وبعه الى بكير بن شيبه نا هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن
البرقي قال اذا عفا الرجل عن قاتله في العدا قبل ان يموت فهو جازي وعز ابن
طاوس قلت لا يقبل عمدا او خطا فعصو عن دمه قال نعم وعن الشعبي قال
اذا قتل الرجل نكحها عن دمه ليس للورثة ان يقتلوا وعن ابن جريح قلت
لعطاء ان وهب الذي يقتل خطا دية لمن قتله فاماله منها ثلثها انما هو
مال يوصي به ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن سمان بن الفضل قال كتبت عمر بن

عبد العزيز بن ابي بصير عن الرجل يدنيه فان قتل خطأ فالثالث من ذلك جازي اذ لم
يكن له مال غيره ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن
الحسن بن فضال عن السيف عمدا ثم يعصوه قبل ان يموت قال هو جازي وليس
الثالث وقال هشام بن الحسن اذا كان خطأ فهو في الثالث ومن طريق ابن بكير بن
شيبه نا قبيصة بن عقبة نا سفيان عن ابن جريح عن ابن عبيد الله عن ابن عباس في
رجل قطع يده فصالح عليها ثم استغصت به فمات قال الصلح مردود ويؤخذ
بالدية قال ابو محمد واما المتأخرون فاقوا با حنيفة وزفر قال اذا عفا عن الجراحة
العدا او الشجة وعمتا حدث منها فهو جازي ولا شيء على القاتل فان عفا عن الجراحة
او القطع او الشجة ثم مات فعليه الدية قال ابو يوسف ومحمد لا شيء على القاتل
في كل ذلك قالوا فان عفا عن دية في الخطا فذلك في الثالث وقال مالك من صلح
من جراحته او من قطع ثم مات بطل الصلح ووجب القود فان عفا عن دية في
الخطا فذلك في ثلثه وقال سفيان الثوري اذا عفا عن جراحته ثم مات فلا قود
ولكن يعزيم الجاني لدية بعد ان يسقط منها ارش الجراحة وقال الشافعي اذا
عفا عن الجراحة وعمتا حدث منها من عقل او قود ثم مات فلا قود ثم اختلف قوله
في الدية فمن قال كقول سفيان الثوري الذي ذكرنا قبله ومرة قال يؤخذ بجميع
الدية وقال الشافعي في اول قوله وبه يقول ابو ثور واحمد واسحق لا عفو
له في العدا قال ابو محمد فاما اختلفوا في ذلك نظرا للعلم الحق فندعه فوجدناهم
يقولون قال الله تعالى والجروح قصاص فمن صدق به فهو كفارة له وقال تعالى
وجزاء سببه سببه مثلها فمن عفا واصح فاجره على الله وقال تعالى وان عاقبتهم
فعاقبوا مثل ما عاقبتهم به الاية وذكرنا ما حاكمنا عبد الله بن محمد بن علي الباقي
نا عبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا ابو بكر بن شيبه نا محمد بن بشر نا سعد بن
ابي عروة عن قتادة ان عروة بن مسعود الثقفي دعا قومه الى الله ورسوله فرماه
رجل منهم لسهم فمات فعفا فرفع ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجاز
قال مسعود وهو كصاحب ياسين نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد نا ابراهيم
بن حماد نا اسمعيل نا اسحق نا علي بن عبد الله نا عمران نا ظبيان نا عدي نا ثابت قال

الله عنهم دون مخالف يعرف له منهم قال علي اما احبناهم بفعل الحسن بن علي
فهو لازم للشافعين ومن وافق من الحنفيين ابا يوسف ومحمد بن الحسن لانهم
يعطون مثل هذا اذا وافق بقليدهم قال ابو محمد فليس كان مثل هذا اجماعا فقد
شهد الحنفيتون على شيخهم خلاف الاجماع فان كثر وهما بهذا او بدعوهما فلا عمل لهم
اخذ منهم عن كافر ولا عن مبندع وان عذروهما في ذلك قلنا من العذر ما يعقوب
ومحمد وقد بطل شنيعهم في الابد مثل هذا وهذا اوضح والله اعلم قال ابو محمد مكان
من اعراض الشافعين ان قالوا ان الحسن بن علي رضي الله عنهما كان اما ما فنظر في
ذلك بحق الامامة وقتله بالمحاربة لا فودا وهذا ليس بشي لان عبد الرحمن بن ملجم لم
يحارب ولا اخاف السبيل وليس للامام عند الشافعين ولا للوصي ان ياحد القود
لصغير حتى يبلغ فبطل شنيعهم الا هذه القصة عائدة على الحنفيين مثل ما سنعنوا به على
الشافعيين سواء سوا لانهم والمالكيون لا يعطون في ان من قتل اخر على باطل
فلا فود في ذلك ولا خلاف بين احدى الامية في ان عبد الرحمن بن ملجم لم يقتل عليا
رضي الله عنه الا متا ولا محمدا مقدرا انه على صواب وفي ذلك يقول عمر بن
خطاب شاعر الطريرين يا صرته من في ما اراد بها الا يبلغ من ذي العرش رضوانا
اني لا فكر فيه حينا فاحسبه او في البرية عند الله من انا
اي لا فكر فيه ثم احسبه فقد الحنفيتون في خلاف الحسن بن علي مثل ما سنعنوا به
على الشافعين وما يكون ابدا من رجوع سهامهم عليهم ومن الوقوع وبما حفروه
فظهر تناقض الحنفيتين والمالكيتين في الفرق من الغائب والصغير واما قولهم ان
الصغير يولي عليه والغائب لا يولي عليه فلا شبهة في هذا لان الغائب يוכל له
ايضا كما يولي على الصغير وايضا فان الوصي عندهم لا يقتصر للصغير فبطل توجيههم
جملة قال ابو محمد الذي نقول به قد قدسنا في الباب الذي هذا القول قول
من دعا الى القود فذلك كبير والحاضر العاقل ان يقتل ولا يستأما بلوغ الصغير
ولا افاقه المحبون ولا قدوم الغائب فان قفا الحاضرون المبالغون لم يحر ذلك
على الصغير ولا على الغائب ولا على المحبون بل هم على حقهم في القود حتى يبلغ الصغير
ويسبق المحبون فاذا كان ذلك فان طلب اقدم القود قضى له به وان تفصوا لهم على

ان مر

حصل

قبل مر

العفو جاز ذلك حينئذ لما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا وبالله تعالى التوفيق قال
علي فان مات الصغير او المحنون او الغائب كان حينئذ رجوع الامر الى من بقي من
الورثة ولا يلزم من عفا فلم ينفذ عفو ذلك العفو الذي قد يطل بل له الرجوع فيه
لانه لا حكم له في نص ولا اجماع واما العفو الا لزم عفو صح باصا به نص او اجماع
نقط لقول النبي صلى الله عليه وسلم من عفا لليس عليه امرنا فهو رد ومن عفا دون
سائر الاهل فقد عفا لليس عليه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو رد قال
علي ومن مات من الاهل لم يورث عنه الجوار لان الجوار لاهل بنصر حكم النبي صلى الله
عليه وسلم فمن كان من الاهل فله الجوار ومن لم يكن من الاهل فلا جوار له اضلا اهل جوب
ذلك نص ولا اجماع والجوار ليس بما لا يورث واما جعل الله تعالى الميراث فيما ترك
الموروث والجوار ليس بما لا موروثا ولو كان الجوار ما لا موروثا لوجب فيه حق
اهل الوصية بالثلث فدونته قال ابو محمد فان كان الوارث صغيرا او مجنونا
او غائبا ولا وارث هنا لك غيره فقد وجب القود بلا شك ولا تجب الدية او
المقادة الا برضى الوارث او براضية من القاتل وقد علمنا ان الصغير و
الاجمق لا رضى لهما والقود حق قد وجب لهما سبقا فاحق واجت على كل حال
ياخذ لهما الوقي او السلطان وهكذا الغائب ولا فرق بين احدى حظه في القود
واحد حظه في الاموال والعفو جاز ولا يبر المغائب في كلا الامر من جوان
واحد وكل ذلك حق له تركه وكذلك القول في الصغير والمجنون سواء وليس
هذا قياسا ومعاد الله من ذلك لكنه حكم واحد في حقين وجبا وجوبا واحدا
ووجب لمن يجوز اسره العفو عنهما سواء سواء وليس احدهما اضلا والثاني فرقا
بل هما اضلان معا ولا احدهما منصوفا عليه والاخر غير منصوفا عليه بل لهما
منصوص عليه لوجوب الاتصاف من القود ومن المبال وبالله تعالى التوفيق
العفو لا يبر عن جرح ابنه الصغير واستفادته له او في المحنون
كذلك روي عن طريقين في شعبة فاحص بن عياض عن ابي اسحق الشيباني
عن السعفي قال اذا وهب الشجة الصغيرة التي نصيب ابنة جازت عليه قال
علي بن السعفي رحمه الله بين الشجة الصغيرة والكبيرة لا معنى له وقد قال الله تعالى

خرج لهم ان هذا الامر للعصبة وهذا حكم ما جاء به من الله تعالى امر ولا من رسول
 صلى الله عليه وسلم فهو باطل وانما انما لا بعقلان مع العاقلة فمع مكان ما داوما
 الذي ادخل حكم العاقلة في حكم العفو عن الدم والعاقلة انما هي في الخطا في القتل
 خاصة والعفو انما هو في العمد خاصة فما الذي جمع من حكم العمد والخطا ثم نظرنا في
 قول من راي العفو للرجال دون النساء فوجدناه ايضا فاسدا لانه فينا من العاقلة
 باطل ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه في غاية الناقض بلا دليل اضلا لانه مرة
 غلب من دعا الى القتل وذلك في الابنة مع العصبة فرأى ان دعا العصبة الى القتل
 وعفت الابنة ان القول قول العصبة واجب بانها قد بدحلتا ووجهها الى العفو
 واسرها الى الضعف وان عفا العصبة ودعت الابنة الى القتل فالقول قول الابنة
 واجب بانها المصانة ما يتاثر راعي منعها وادخال زوجها الى العفو ولم يراع
 مصبتها ومرة غلب من دعا الى العفو وذلك في البنين يعفو احداهم عن الآخر ومرة
 غلب الرجال على النساء وذلك في البنات مع الابن وهذه اقوال طائفة الناقض
 بينهم بعضها بعضا لا صحة لكشي منها لانه في قرآن ولا في سنة صحيحة ولا سيما
 ولا فينا ولا في اجماع ولا في قول صاحب فكان هذا القول اسقط من سائر
 الاقوال ثم نظرنا في حجة من اجاز عفو كل وارث وغلبه فوجدناه في قول
 قال الله تعالى وان تعفوا فرب للتقوى وقال تعالى ولكم في العفو من حياة
 فاعلاما يريد اهل هذا القول ان يكون العفو اعظم اجرا والعفو من لا شك
 مباح واذا كان كلاما مباحا فلا يجوز بالاخلاق ان يجبر على الافضل من لا يريد
 غير راي فبطل ان يكون في هذه الآية دليل على سقوط حق من اراد العفو
 اذا عفا احد الورثة وهكذا القول في حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فطره الى الله شيئا فبني نصا من الامر فيه بالعفو لانه لم يخلق شيئا
 من الامنة في انه ان صح فانه امر بدب لا امر بالام فاذ ذلك كذلك فلا خلاف
 في انه لا يجوز ان يجبر على الافضل من لا يريد غير راي عنه اذا اراد ما
 ائح له فبطل ان يكون الحكم في الخبر معلق قال ابو محمد فلما سقطت هذه
 الكلام الاقوال وتعرفت من الادلة وجب علينا اذا سارغوا ان يرجع الى ما افترس

مر
حجة

هذا

كلام

الله تعالى علينا الرجوع اليه عينا الشارح اذ يقول تعالى فان تنازعتم في شئ
 فردوه الى الله والرسول الآية ففعلنا فوجدنا الله تعالى قد قال ولكم في
 القصاص حياة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا فاهله
 بين خيرين بين ان ياخذوا العقل ومن ان يقتلوا فجعل الله تعالى العفو من حقا
 وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل القتل بين خيرين انما اخذوا العقل
 وانما القتل فساوي بين الامرين انما ساءوا واما من طريق مسلمنا اسحق
 بن منصورنا انما بشر بن عمرو هو الزهري سمعت مالك بن اسحق يقول في ابولبي
 بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن حنيفة انه اخبره عن رجل من كبراء قومه ان
 عبد الله بن سهل قتل وطرح في بئر فغير فاني يهود فقال انتم والله قتلتموه
 قالوا والله ما قتلناه ثم اقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم اقبل هو
 واخوه خوينة وهو الكبر منه عبد الرحمن بن سهل فذهبت محبته لسيكم وهو
 الذي كان يجبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبر الكبر انما ان يهدوا
 صا حنكم وانما ان يوذروا محرب فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلمون
 ويستحقون دم صا حنكم قالوا لا وذكر الحديث وبه الى مسلم في عبد الله بن
 عمر القواريري نا حاد بن زيد نا يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن
 ابي حنيفة ورايح بن خديج ان محبته بن مشعود وعبد الله بن سهل انطلقا
 قتل خير ففترقا في الغل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجا اخوه عبد الرحمن
 وابنا عمه خوينة ومحبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتكلم عبد الرحمن
 في امراجه وهو اصغر منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر الكبر او
 قال لبيد والاكبر فتكلم في امراجهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تقسم حسون منكم على رجل منهم فيدفع برئته فقالوا امر لم شتمه كيف
 تخلف وذكرنا في الخبر في هذا الخبر السابق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جعل الحق في طلب الدم لابن العم كما جعله للاب الوارث دون ابن العم
 وانه عليه السلام بدأ ابن العم لسيته فبطل هذا قول من راي ان الحق للارث
 فالارب او للوارث دون غيره وصح ان الحق للاهل كما جاء في القرآن والسنة

والله اعلم
 ما بينكم وبينهم
 من عذر
 والله اعلم
 ما بينكم وبينهم
 من عذر
 والله اعلم
 ما بينكم وبينهم
 من عذر

بانه
رحاله

فذلك له ولا ينفك الى من اراد الدية او العفو مما لم ينفقوا على ذلك والقول
الاول كما روينا من طريق سعيد بن منصور ما هشيم انا الاعشى عن زيد بن وهب
ان رجلا قتل امرأته ولها اخوة فوفقا احدثهم فاجار ذلك عمر بن الخطاب ورفع عن
القاتل نصيب الذي عفا وعنه منه نصيب الذي لم يعف قال سعيد بن منصور
بن عيينه وابوعوانة كلاهما عن الاعشى عن زيد بن وهب مثله وروينا من طريق
بكر بن ابي شيبه ما روي عن الاعشى عن زيد بن وهب قال راي رجل مع امرأته رجلا
فقتلها فرفع الى عمر بن الخطاب فوهب بعض اخوتها نصيبه له فامر عمر سائرهم
ان ياخذوا الدية وعن ابراهيم النخعي في رجل قتل رجلا متعها بعض الاولياء
فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فقال لعبد الله بن مسعود قل لها فقال انت احق
ان يقول يا ابراهيم المومنين فقال عبد الله اذا عفا بعض الاولياء فلا تؤد لحطاعه
محصة الذي عفا ولهم بقية الدية فقال عمر ذلك الذي انفت ما في نفسي
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الاعشى عن زيد بن وهب ان عمر بن الخطاب رفع
اليه رجل قتل رجلا فجاء اولياء المقتول فارادوا قتله فقالت اخ المقتول
وهي امرأة القاتل قد عفو عن حصتي من روجه فقال عمر عتق الرجل من القتل
وعن ابراهيم قال عفو كل ذي سهم جابر وعنه ابن جريح قال قال عطا في رجل قتل
رجلا عفا بعد ما احبب المقتول واني لا اخرج فانه يعطى الذي لم يعف شطر الدية
وعنه قتادة اذا عفا احد الاولياء فاما تكون دية ويسقط عن القاتل بقدر حصته
الذي عفا وعن عمر بن عبد العزيز اذا عفا احدثهم فالدية واما القول الثاني
فكما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال قال العفو الى الاولياء وليس
لللمة عفو ومن طريق بكر بن ابي شيبه ما ابو خالد عن اشعث عن الزهري قال صاحب
الدم ادلى بالعفو وعتق قتادة لا عفو للنساء فاذا كانت الدية فلها نصيبها ومن احسن
البصري ليس للنساء عفو ومن عمر بن عبد العزيز لا عفو للمرأة في العهد وعن ابراهيم
النخعي ليس للزوج ولا للمرأة عفو وعن الزهري وبيعة واني الزناد قال ربيعة ليس
للام عفو والولي ولي حمت كان والبت يعفو مع ولادة الدم ولا يعفو الولادة
دونها وقال الزهري ولي اولي بذلك وقال ابو الزناد اما الهذلي فيقول المقتول

ان ساقط وان شاء عفا واما المتأخرون فاني ابا حنيفة وسفيان الثوري والحسن
بن حي والاوزاعي والشاذلي قالوا بما روينا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود ان
لكل وارث عفو ولا يقتل الا باجماعهم عفا قتله وقال ابن شبرمة واللبث
ليس للنساء عفو وقال ابن ابي ليلى لكل وارث عفو الا الزوج والروحة فلا عفو
لها وقال مالك الامر المجمع عليه عندنا في الرجل يقتل عبدا وليس له ولادة الا
النساء والعصبة فاراد العصبة ان يعفون عن الدم واني بنات المقتول فانه لا
عفو للعصبة ويقتل به قاتله فان اراد بنات المقتول ان يعفون واني العصبة
فلا عفو للبنات والقول ما قال العصبة ويقتل القاتل اذا لم يجمع على العفو
وكذلك ان كانت له ابنة واحدة فارادت القتل وعفا العصبة فيقتل ولا عفو
للعصبة وراي ان كان للمقتول ابن وابنة انه لا عفو لابنة مع الابن ولكن ان
عفا الابن جاز على الابنة وراي عفو الاقرب فالاقرب من العصبة جاز على الاقرب
منهم قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ينظر فيما اختلفت به كل
طائفة لقولها ليعلم الحق من ذلك فطرحنا فيما قالت الطائفة القابلة بان عفو
كل ذي سهم كما يزوج ما هم يقولون يقول الله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى
ولا تستوا الفصل بينكم فلما كان العفو اقرب للتقوى وجب ان من دعا الى ما هو
اقرب للتقوى كان قوله اولى وذكرنا في ذلك ما روينا عن انس بن مالك انه قال
ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليه شيء فيه قصاص الا امر بالعفو
قالوا فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امر في كل قصاص رجع اليه بالعفو فوجب
ان يكون العفو مفعلا على القود وهذا ايضا حكم قد جاء عن عمر وابن مسعود بخبر
الصحابه رضي الله عنهم ولا يعرف لها مخالف فصدق ما احتجوا به ما يعرف لهم شيئا غير
اصلا ثم نظرنا في قول من قال العفو لجميع الورثة الا الزوج والروحة فلم يجد لهم شبهة
الا ان يقولوا ليس من العصبة ولا يعقلان من العاقلة ونظرنا في قول من قال العفو
للرجال خاصة دون النساء فلم يجد لهم شبهة اصلا الا ان يقولوا ان لا يرث الولا
ولا الولادة في الايجاج فكذلك لا عفو لهم واما من قال بالفرق بين الزوجين ومن
سائر الورثة من اجل ان الزوجين ليسا من العصبة فيقول في غاية الفساد ومن ابن

عن طريق مسلم ما قبله بن سعيد بن ثابت هو ابن سعد بن شهاب عن سعد بن
المسيب عن علي بن هريزة انه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جبين امرأة من
بنو لحيان سقط ميتا بغرة عبد او امه غير ان المرأة التي قضى عليها بالغرة
قومت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ميراثها لبيها وان العقل على
عصبتها قال ابو محمد ففتح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالميراث
لغير من قضى عليه بالعقل لفضل قولهم يفتن وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
في قتل الخطا بان الدية لاهل المقتول مسلمة وان الدية في العمد المقتول واجبة
ان ارادوا اخذها وصح انه ليس للقتل نوع الاخطا او عمد فصحت الدية يفتن
لاهل المقتول والزوجة من اهله كما روي عن طريق البخاري والاوزاعي وابراهيم هو ابن
سعد بن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال اخبرني عروة وابن المسيب وعلمة بن
وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة حين قال لها اهل الافاك ما
قالوا قالت ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن ابي طالب وسامته بن
زيد حين استلبت الوحي يستلها وهو يستشيرهما في قران اهله فاما اسامة
فاشار بالذي يعلم من براءة اهله واما علي فقال لم يصيبك الله عليك والنساء
سواها كثير واسأل الجارية تصدقك فقال هل رأت من شيء يربيك فقالت
ما رأيت امرا اكثر من انها جارية حديثة السن تنام عن عيني اهلها فتاتي الداجن
فتاكله فقال يا معشر المسلمين من بعد ربي من رجل بلغني اذاه في اهلي وانه ما
علمت من اهلي الا خيرا وعن عروة انه قال لما اخبرت عائشة بالامر قالت
يرسل الله انا ذن ان اطلق لاهلي فاذن لها وارسل معها الغلام بهذا رسول الله
صلى الله عليه وسلم سقى روحه اهلا واحبائها اهله وقد قالت له بريرة
تنام عن عيني اهلنا ولا شك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له في ذلك
الحسين نصيب فهو عليه السلام اهلا ابنا وقد اسنادته في الانطلاق
الى اهله وقد كان لها اخ لام معروف ففتح ان هؤلاء كلهم داخلون في اهل الخصم
في الدية واجبة كما يرثون ولا خلاف بين ائمة كلها في ان الدية موروثة
على حسب الموارث لم وجبت له وعلى هذا اعتمادنا في توريث من ذكرنا من الدية

لاهل

قوام على المنبر

قدم

والله اعلم بالصواب فان الحق مع الله تعالى

واما الاحاديث الواردة في ذلك غير ما ذكرنا فواهيبة لا تفتح واحسن ما فيها حديث
الضحاك بن سفيان الصبان الكلابي الذي ذكرنا انما هو منقطع لم يسمعه منه سعد
بن المسيب قال ابو محمد طوان انما نذر الله تعالى ان يصدق بما يقع له من دية
في العمد والخطا لانه لم يرته عنه مسلمة ولا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
على المقتلين ان يحجزوا احدنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا
اسحق بن ابراهيم هو ابن راهويه نا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي نا حصن نا ابوسلمة
عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وعلى المقتلين ان يحجزوا الاول
والاول وان كانت امرأة قال ابو محمد فما ج الناس في تفسير هذا الخبر وحكي احمد بن محمد
الطحاوي انه سأل عن تفسير هذا الخبر محمد بن عبد الله بن عبد الحكم واحمد بن محمد بن عمران
وابراهيم المزني فاما محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فلم يحبه بشيء واعترف له بانه
لا يدري ما معناه واما احمد بن محمد بن عمران فقال له هذا يخرج منه حوار عفو النساء
عن الدم واما المزني فقال له معناه الذي عن القتال في غير الحق قال ابو محمد
اما ابن عبد الحكم فاحسن ادلت عن شيء لم يبين له وجهه واما ابن عمران فقال
قولا فاسد لا تله لا يفهم احدهم قول قال على المقتلين ان يحجزوا الاول فالاول
وان كانت امرأة انه يجوز عفو النساء من الدم ولا يجوز وهذا صحيح جدا وما يحجز احد
من ادعي فهاشما سنا اذ لم يحجزه ورع او حيا واما المزني فانه قال الكلام
الصحيح الذي لا يجوز لاحد ان يقول غيره وهو مقتضى لفظ الخبر ومفهومه الذي
لا يفهم منه غيره وهو واجب على المقتلين ان يحجز بعضهم عن بعض فلا يقتلوا وان
بدا بالاحجاز الاول فالاول لان الاولين من المقتلين هم المقتضون
قتل الذين من خلفهم ففرض الاحجاز واقع على الاول فالاول من المقتلين ولو
انه امرأة لان القتال فيما بيننا محترم هذا على ان هذا الخبر لا يصح وحسن
محمول فمن له العفو عن الدم ومن لا عفو له اختلف الناس في
هذا فقالت طائفة العفو حار لكل احد بمن يرتك ولذو حجة ولذو ربح وغيرهما
فان عفا احد من ذكرنا فقد حرم العفاص ووجب الدية لمن لم يعف وقال
آخرون العفو للرجال خاصة دون النساء وقالت طائفة من اداد العفاص

بلغ

هذا الخبر لا يصح

في ذلما

بن أبي شيبه ناويج عن سيفين التوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن
 الهيثم بن الاسود عن عبد الله بن عمرو في قوله تعالى من صدق به فهو كفارة له
 قال هدم عنه من نوبه مثل ذلك قال ابو محمد فهذا يدل على انه كفارة
 لذنوب المجرور المصدق بحقه وبه الى اي يكون في شبهة ناهشيم عن معية عن
 ابراهيم النخعي في قوله تعالى من صدق به فهو كفارة له قال للمخرج وبه الى اي
 يكون في شبهة ما يزيد بن هارون عن سيفين بن حسين عن الحسن قال من صدق به
 فهو كفارة له قال للمخرج وعن الشعبي قال للذي صدق به قال علي وقيل
 غير هذا كما روينا بالسند المذكور الى اي يكون في شبهة ما الفضل بن دكين ويحيى بن
 ادم عن سيفين التوري عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس في
 قوله تعالى فهو كفارة له قال للمخرج واجر المصدق على الله تعالى ومن طريق
 وكيع عن سيفين عن زيد بن اسلم انه سمعه يقول ان عينا عنه اذ انقض منه او قيل
 منه الذببة فهو كفارة له ومن طريق ابن ابي شيبه ناويج قال وكيع عن سيفين
 ثم اتفق جابر وسيفين كلاهما عن منصور عن ابراهيم النخعي قال كفارة للذي تصدق
 عليه واجر الذي اصيب على الله تعالى قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب
 ان نفعل ما امرنا الله تعالى اذ يقول فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول
 ففعلنا فوجدنا نص قوله تعالى من صدق به فهو كفارة له كما بلغه العرب كما
 قال تعالى بلسان عربي مبين ووجدنا في لغة العرب الصبر اجمع ولا بد الى
 ان يمد كود الا بدليل ووجدنا اقرب مذكور الى فهو كفارة له الصبر الذي في صدق
 وهو صبر المحيى عليه المصدق فلا يجوز اخراجه عن هذا الدليل ولا دليل على ذلك
 واما المصدق عليه فان اجماعا فيهما دون النفس اذ اعفاه عن المحيى عليه فان عقره
 وتصديق بحقه عليه فلا شك في انه معفوره له ومكفر عنه لان صاحب الحق قد
 اسقط حقه قبله واما اذا لم يعف له ولكن اخطب الى الاخرة واسقطه في الدنيا
 فلا شك ندري ان حقه باق له قبله وانه سيقضي يوم القيامة من حسناته
 واما من قتل احر به عليه حقان حق المقتول في ظلمه اياه وحق الولي في اخذ القود
 فان قفا الولي فاما اعفاه عن حق نفسه ولا عفو له في حق غيره وهو المقتول في حق

في قوله تعالى من صدق به فهو كفارة له
 في قوله تعالى من صدق به فهو كفارة له
 في قوله تعالى من صدق به فهو كفارة له

المقتول باق عليه كما كان لقول الله تعالى ولا تكسب كل نفس الا عليها وكما اخبر
 صلى الله عليه وسلم روينا من طريق مسلم ناويجنا وابن حجر قال لا جبرنا انما سيجل
 هو ابن جعفر بن العلاء هو ابن عبد الرحمن بن ابيه عن ابيه عن ابيه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اتدرون من المفلس قالوا المفلس فينا من ادى دينه ولا متاع
 فقال ان المفلس من اتى في يوم القيامة بصلاة وزكاة وصيام وبات قد شتم
 عذبا وقدف هذا واكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فاعطى هذا من
 حسنا به وهذا من حسنا به فان فئت حسنا به قيل ان يقضى ما عليه احد من
 خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار ليتودع الحفون الى اهلها يوم القيامة
 حتى يقاد للشاة الجحشا من الشاة القزنا ومن طريق البخاري ناويج عن حفص
 بن غياث ناويج الى ناويج في شقيق قال سمعت عبد الله بن مسعود يقول قال
 النبي صلى الله عليه وسلم اول ما يقضى من الناس في الدمار وبه الى البخاري ناويج
 هو ابن ابي اويس ناويج عن سعيد بن ابي سعيد المقيري عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 صلى الله عليه وسلم قال من كانت عنده مظلمة لاهيه فليطلبها منها فانه ليس ثم
 دينار ولا درهم من قبل ان يؤخذ لاهيه من حسنا به فان لم تكن له حسنا
 يؤخذ من سبائ صاحبها فطرحت عليه ومن طريق البخاري ناويج عن حفص بن محمد ناويج
 يزيد بن زريع ناويج عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلص المومن من النار فيحسبون على
 قطع من الجنة والنار فينقص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا
 حتى اذا هذبوا وثقوا اذن لهم في دخول الجنة فوالذي نفسي بيده لا اظنهم
 اهتدى الى منزله في الجنة ممر له كان في الدنيا قال ابو محمد واما اذا قتل قودا
 فقد اسقط منه ما امر الله تعالى فلا تبعة عليه وبالله تعالى التوفيق
 في امره مات بقرب ابنها او عين فوجد ميتا قال علي ناويج عن سعيد بن نبات ناويج
 احمد بن عبد الصبر ناويج ناويج عن احمد بن محمد بن عبد السلام الحسن بن محمد بن المني ناويج
 عبد الرحمن بن مهدي ناويج عن التوري عن المعمر بن مفسم عن ابراهيم النخعي في امره
 شرب دوا فالقت ولدها قال تكبر وقال في امره انا مات صبرا الى جبرها

ما

له

امل

جميع

واحدة

وانوالهم

احد

ولم يزل من قال هذا القول على كل حال ان يقصده الى كل سوق فيقتله فيهم في الجبل لانا
 نذري ان فيهم اكل ربا يبين وشا رب خير يبين وكذلك يلزمهم في قتل واحد في
 مدينة او جزيرة ان ينجسوا اهل تلك المدينة واهل الجزيرة والا فقد تناقضوا الخش
 تناقض رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اطل هذا الحكم الفاسد بقوله في اهل
 خيبر اذ قتل منهم عبد الله بن سهل رضي الله عنه فما جئ منهم احدا بل فتح بينهم بالامان
 فقط على من ادعى منهم او بآبائهم قال ابو محمد ويطلب هذا ايضا قول الله عز وجل
 ان يتبعون الا الظن وما تهوى الا نفس وقوله تعالى ان يتبعون الا الظن وان الظن
 لا يغني عن الحق شيئا وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكم والظن فان الظن كذب
 الحديث فلا يحل لاحد الاقدام على اهل بالظن فكيف وهم ها هنا قد اقدموا بالجور المحض
 والظلم المبين والواجب في هذا ان لا يسجن احد منهم لكن ادعى عليه حلف المدعون
 على حكم القسامة فان تكلموا حلف هو مبني واحدة وكذلك لو ادعوا على جماعة باعيا
 بهم كل واحد منهم حلف مبني ونبر القبول رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اعطى الناس
 بدعواهم لادعى قوم دما قوم لكن المين على من ادعى عليه وان كان وحيد في دار قوم
 ايضا حكم قتل ذلك حكم القسامة وبالله تعالى التوفيق ~~مسلم~~ فمن امروا
 بقطع يده او بقتل ولده او عبده او بقتله نفسه ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد
 بن عثمان ناخذنا على نعت العزرا ناخذنا الحاج بن المهنا ناخذنا سلة عن عمرو بن
 دينار قال ان رجلا قال لعبد قطع اذني وانت شريك في الدية فنعل فاختصموا الى
 ابن الزبير فقامت البينة على قوله فابطل دية قال على قد اوجب الله تعالى في
 النفس الدية ان ارادها واتى المقتول على لسان بنيه صلى الله عليه وسلم واولى الله تعالى
 ايضا كذلك دية الاصابع على ما ذكرنا قتل وحرم طاعة احد من الناس في معصية الله
 تعالى وقد ذكرنا كل ذلك باسناداه فيما سلف من دنايا ناعبد الله بن يوسف نا
 احد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احد بن محمد نا علي نا مسلم بن الحجاج نا ميثم نا ميثم
 نا ابن سعد بن عبد الله بن عمر نا فاع نا ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 على المور المسلم السمع والطاعة فيما احب او كره الا ان يامر بمعصية فان امر بمعصية
 فلا سمع ولا طاعة وبه الى مسلم نا محمد بن المشي نا محمد بن جعفر نا شعبة نا زيد

عن سعد بن عبد الله عن عبد الرحمن السلمي عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال اما الطاعة في المعروف قال ابو محمد فحرام على كل من امر
 بمعصية ان يامر لها فان فعل فهو فاسق عاص لله تعالى وليس له بذلك عذر
 وكذلك الامر في نفسه مما لم يبح الله تعالى فهو عاص لله تعالى فاسق ولا عذر
 للمأمور في طاعته بل الامر والذي يوجب ذلك سواء اوجب ان يحب الامر
 امسا نا يقطع بد الامر بنفسه بغير حق او بقتل عده او بقتل ابنه ما يحب له لولم
 يامر بذلك من القود او الدية لان وجود امره بذلك باطل لا حكم له في الا با حة
 اصلا وكذلك من اباح لآخر ان يقتله ففعل فلا وليا للمقتول القود او الدية
 وقد قال مالك من امر اخر بقتل عبده فقتله فلا شيء على المأمور وقال الشافعي
 من امر اخر بان يقطع بد الامر فلا شيء على الفاطم قال علي وهذا القولان في
 غاية الفساد لما ذكرنا والعجب انهم اصحاب قياس يزعمهم وهم لا يختلفون فمن
 امر انسانا بان يربي بامر منه ففعل ان الحد عليه فان قالوا ان له بعد قطع يده
 وقتل ابنه وغلامه ان يعفو وليس له ان يعفو بعد الزنا بامر منه قيل لهم ان وقت
 العفو لم يات بعد فليس له ان يعفو وهم لا يختلفون فمن قال من قتل ابن عمي فلان
 بن فلان فقد عصى عنه فقتله قال فان له القود فقل ينظرون والله تعالى
 التوفيق ~~مسلم~~ في قول الله تعالى ومن تصدق به فهو كفارة له قال الله
 تعالى وكفنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والا ذن
 بالاذن والمس بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له قال علي
 من قرا والعين بالعين والانف بالانف الاية كلها بالرفع في ذلك كله لا بالعطف
 على النفس بالنفس فهو حكم ثابت علينا لازم لنا ومن قراها بالنصب في كل
 ذلك فهو معطوف على ان النفس بالنفس وذلك من حكم التوراة قال ابو محمد
 وكلنا القرآن حق مشهور من عند الله تعالى فكلا المعنيين حق فكان ذلك
 مكتوب في التوراة وكل ذلك ايضا مكتوب علينا حق فان ذلك كذلك فواجب
 ان ينظر في معنى قوله تعالى فمن تصدق به فهو كفارة له فوجدنا ما ناهي حماد نا
 عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يوسف المرادي نا يحيى بن محمد نا ابو بكر

قاتلنا قتله بده او رجل وقد روي عن سعيد بن المسيب ايضا وعروة بن الزبير وقد
 روي عن هذا كما روي عن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال من قتل في
 زحام فان دمه على الناس من حصر وفي جمعة او غير ها قال علي فلما اختلفوا
 كما ذكرنا وجب ان ينظر فيما تخفى به كل طايفه فوجدنا اهل القول الاول محجوزين بما
 ناهى ناهي مفرح ما ابن الاعرابي الدبري ناهي الرزاق عن ابن جريح عن عبد العزيز
 عن كاتل عن عبد العزيز قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في من
 قتل يوم اصبى او يوم فطر بان دمه على الناس جماعة لانه لا يدري من قتله وهذا
 خبر من سئل ولا حجة في من سئل والذي نقول به ان من صرط في زحام حتى مات من تلك
 الضغطة فقد عرفنا ان الجماعة تلك بعينها قتلهم لاذ كلهم تضاعفوا حتى مات
 من ضغطهم فاذا قد عرفنا قائلوه فالدابة واجبة على عواقبهم بلا شك فان قدر على
 ذلك فهو عليهم وان جهلوه فهم غارمون حيث كانوا وحق الغارمين واجب في
 صدقات المسلمين وفي سائر الاموال الموقوفة لجميع مصالح المسلمين لقول الله تعالى
 اما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولفة قلوبهم وفي الرقاب
 والعاملين في سبيل الله وابن السبيل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك
 ديناً او صناعاً فالى وعلى وان كان مات من امر لا يدري من اصابه فدينه واجبة
 على جميع الاموال الموقوفة لمصالح المسلمين لان مصيبه غارم او عاقلة ولا بد
 وهذا موقوف الخبر وان كما لا يخفى به لا رساله لكن معناه صحيح بالنصوص التي ذكرنا
 والله تعالى التوفيق قال ابو حمزة قد ناهى ما ابن جريح ما ابن الاعرابي بالدبري
 ناهي الرزاق عن معمر قال قضى هشام بن سالم في قوم كانوا في ماء فماتوا فمات
 منهم واحد في الماء فشهد اثنان على ثلاثة على اثنين فقضى بدينه على جميعهم ما
 حماد بن عبد الله بن محمد بن علي الحاج في عبد الله بن يوسف بن يحيى بن محمد بن ابي شيبة
 ما محمد بن علي بن عدي عن اشعث عن الحسن بن قيس قال في قوم تناصروا فاصابوا النساء
 بدمى ايتهم اصابه قال الدية عليهم وروى عن طريق الحاج بن المهدي ما حماد بن
 سلمة ما سلمة بن كهيل وحماد بن سلمة بن ابي سلمة ان علي بن ابي طالب قضى في ستة علمه كانوا
 سباعطون في النهر فغرق احد منهم فشهد اثنان على ثلاثة انهم غرقوه وشهد ثلاثة على

ابو حمزة

اثنين ما غرقاه فجعل علي بن ابي طالب ثلاثة اخص من الدية على الاثنين وخمسة الدية على
 الثلاثة قال علي اما الرواية عن علي بن ابي طالب فلا تصح ولو صححت لكان جميع
 الحاضرين من خصوصيات مخالفين لحكمه فيها واما القول عندنا فهو ان الله تعالى
 حرم الاموال الا سبعين الحق بقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دياركم واما لكم عليكم حرام فلا يحل قضاء دية على
 احد الا حيث اوجها نص صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا مات اثنان
 في غطاء او بضال او في وجهه ما فاته لا يحل ان يغرم من حصر من دية شيئا ولا عوا
 لا ما لا يدري اجمعهم قتله ام بعضهم ولا يدري من القاتل له فلا فرق بين الحاضرين
 وبين الغائرين على السبيل والزامهم دية او عواقلهم ظلم لا شك فيه حتى هذا ان
 يؤذي من سهم الغارمين او من الاموال الموقوفة لمصالح جميع المسلمين لان الله
 الله امر من دية بقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتمن رقبته مؤمناً ودية مسلمة
 الى اهله فلا بد من دية مسلمة الى اهله ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
 فلا ذكرناه باسناديه في مواضع من كتابنا هذا والله احد من قتل له قتيلا بعد ما لقي
 هذه فاهله بين خيرين ان يقتلوا او ياخذوا العقل او كما قال عليه السلام والعقل
 واجب على كل حال في العهد والخطا ولا خلاف في احد هذه بين الوجهين والاول
 وهكذا من اصابه حجر لا يدري من رماه او سهم كذلك ولا فرق ولو ان امر اخرج
 البيهقي فقتله وجماعة ثقات يظنون لما ذلك الا انهم لا يعرفون القاتل من
 هو فلما راهم القاتل هرب وصار خلف ربوة او في بيت او في خان فابته الجماعة
 فوجدوا خلفه الدية او اكلوا والبيت جماعة من الناس واسن قضاهم
 ثقات وغير ثقات فسألوه من دخل عندهم الساعة فقال كل امرئ منهم لا يدرك
 كل امرئ مما مشغول باثره فاما المالكيتون يقولون بقذف كل من كان في الحان
 وكل من كان في البيت وكل من كان خلف الدية في السج الدهر الطويل حتى يكون
 موتهم خيرا لهم من الحياة وهذا ظلم عظيم متيقن وخاطا عند الله تعالى بلا شك لانهم
 على يقين من انهم كلهم مظلومون الا واحد فقد اقدموا على ظلم الف انسان يتقبن
 وهم يدرون انهم مظلومون لهم خوف ان يظلموا ظلم واحد لا يعرفون بعينه قال ابو حمزة

فلم

اذ

لا ينفون ان جميعهم لم يقتله فخر عاقل من ان الزام جميعهم الدية ظلم لا شك فيه

بن خالد ناعلي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المهنا نا حماد بن سلمة نا علي بن الحكم
السائي عن محمد بن زيد عن سعيد بن جبير قال ان الرجل قال برسول الله قتل اخي فدخل
النار وان قتلته دخلت النار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قتل
اخاك فدخل النار بقتله اياه وانى خيتك عن قتله فان قتلته دخلت النار
بمعصيتك اياي قال ابو حمزة وهذا مرسل والمرسل لا تقوم به حجة والقول
في بطلاله كالقول في حديث ابن اسود ولا فرق وبه الى حماد عن حميد عن الحسن
انه يعني هذا الخبر ان قتلته فانت مثله كان يرى ذلك عامما وكذلك ما حدثناه
عبد الله بن ربيع نا ابن السليم نا ابن الاعراب نا ابو داود نا موسى بن اسعيل نا عبد
الله بن بكر نا عبد الله المزي عن عطاء بن رباح نا ميمونة عن انس بن مالك قال ما رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم رضع اليد بشئ فيه فضاصل الا امر فيه بالعفو فلو
كان هذا المرغض واجب لحرم القضا من جملة وهذا امر متيقن انه لا يقوله
احد من اهل الاسلام وان كان المراد بـ لا يدخل النار ولا يكون ظاهرا من ترك
الذنب غير راعيه عنه فان تركه راعيا عنه فهو فاسق وربما اقر قال
علي والقول في هذا عندنا ما وجدناه في خبر آخر وهو الذي نا عبد الله بن ربيع
نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا ابو كريب محمد بن القلا الهذلي الكوفي نا احمد
بن حنبل واللفظ له قال نا ابو معاوية نا احمد بن محمد نا صالح عن ابي هريرة
قال قتل رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع القاتل الى النبي صلى
الله عليه وسلم فدفعه الى قاتل المقتول فقال القاتل برسول الله لا والله ما اردت
قتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولى المقتول اما ان كان صادقا
ثم قتلته دخلت النار فحلى سبيله وكان مكتوبا فخرج بمجر السعة فسبى
ذا السعة قال ابو حمزة فهذا بيان للاخبار الواردة في هذا الحكم لا يجوز عند
ذلك الشك وهو انه حكم عليه السلام بالقود والقتل قصاصا بظاهر البيعة
او الاقرار التام وهذا هو الحق المفضل على الحكم المتيقن ان الله تعالى امر به
ولم يكلفه علم الغيب فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالحق في ذلك فلما قال اني لم
ارد قتله وكان ذلك منكما احر عليه السلام بانه ان كان كذلك فقاتله في النار

سكان

مثله لانه لا محل له قتلته حينئذ فصار حكمه عليه السلام حقا وقوله حقا كما قال
ايضا عليه السلام فمن قصبت له مني من حق اخيه فلا باء فاما اقطع له قطعة
من النار وهو عليه السلام في ظاهر الحكم بالبيعة او الاقرار او المين حاكم بالحق المتيقن
لا بالظن لكن بما امر الله تعالى ان يحكم به ولا بد وان كان الباطن بخلاف ذلك
فما لوعلمه عليه السلام لم ينفذه ولا تركه مخيا صلا وبالله تعالى التوفيق فان
قتل هذا وجه الجمع بين حكمه عليه السلام وقوله في ذلك فما وجه حكمه عليه
السلام بالقاتل والمقتول في النار وانه مثله وكيف يكون من قتل غير مراد
للقتل في النار قلنا وبالله تعالى التوفيق هذا اخبار من النبي عليه السلام اعلمه
الله تعالى اياه لانه عليه السلام لا يقول السنة الا الحق ولا يقول بالظن
قاصدا الى ذلك ومن قال هذا عليه ونسبه اليه فهو كافر فنقول ان ذلك
القاتل الذي لم يعد القتل كان فاسقا من اهل النار بعلمه غير هذا القتل
اطلع الله تعالى عليه بنبيه صلى الله عليه وسلم عا قبيته فيه ولم يكن منه محل
لهذا المستفيد لانه لم يعد قتل اخيه فلو قتله على هذا الوجه لكان قاتلا بغير
الحق ولا سخط النار ولو كان ظاهرا كالمقتول ادليس كل ظالم يستحق القتل وبالله
تعالى التوفيق مسئلة من قتل في الزحام اولم يعرف من قتله او اصابه
سهم او حجر لا يدري من رماه او ضرب قاتله قال علي نا حاتم نا عبد الله بن محمد
بن علي الباجي نا عبد الله بن موسى نا يحيى نا محمد نا ابو بكر نا شيبه نا دحي نا شعيب
عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي ان رجلا قتل في الطواف فاستشرك عمر الناس
فقال علي دينة المسلمين ارمي بيت المال وبه الى وكيع نا وهب نا عتبة نا مسلم نا يزيد
بن بكور نا سحاه نا يزيد نا خور قال ان الناس اوردوا في المسجد الحرام بالكون
يوم الجمعة فاجروا عن قتله فوداه علي بن ابي طالب من بيت المال نا حاتم نا ابن
مفزع نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا سفين الثوري نا الحكم بن
عتبة نا ابراهيم النخعي نا الاسود نا رجلا قتل في الكعبة فسأل عمر عليا فقال
من بيت المال يعني دينة وس طريق ابن وهب نا سعيد نا عبد الله النخعي نا ابي
عن عمر بن عبد العزيز نا كعب نا رجلين نا تاتي نا حاتم نا بود نا من بيت المال

علي

القطان وقد ذكر هذين الحديثين فقال عن حديث جامع هو احسن منه يعني
احسن من حديث حمزة قال علي وهو كذلك لان حمزة العاذلي شيخ مجهول
لا يعرف قاله ابن معين ولم يوثقه احد لعلمه واما جامع بن مطر فقال في الحديث
حبل لا بأس به وما علمنا احدا جرحه وقد روى عنه ائمة محبي وعبد الصمد بن عبد
الوارث ويحيى بن عمر الخوصي وغيرهم ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن
شعيب نا عمرو بن منصور نا حفص هو ابن عمر الخوصي نا جامع بن مطر عن علقمة بن
وائل عن ابنه قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا عنده خارجا في
عنيقه نستعمل فقال يرسل الله ان هذا واخي كانا في جيب محفرنا فرفع المنيقار
فصرب به راس صاحبه فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعف عنه
فاني وقام فقال يا بني الله ان هذا واخي كانا في جيب محفرنا فرفع المنيقار فصرب
بها راس صاحبه فقتله فقال اعف عنه فاني ثم قام فقال يرسل الله هذا
واخي كانا في جيب محفرنا فرفع المنيقار اراه قال فصر بيه راس صاحبه فقتله
قال اعف عنه فاني قال اذهب ان قتلته كنت مثله فخرج به حتى جاوز
فنادى يا ه اما سمع ما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فزع فقال ان قتلته
كنت مثله قال نعم اعف عنه فخرج بجر نسعته حتى خفي علينا احد ثعالب الله بن
ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا عيسى بن يونس الماخوري نا عمر بن عبد الله
بن شاذب عن ثابت البناني عن انيس ان رجلا اتى بقاتل وليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال له النبي عليه السلام اعف عنه فاني فقال هذا الذي قال
ادهب فاقتله فانك مثله فخل سبيله فمرو الرجل وهو بجر نسعته
اما حديث اسمعيل بن سالم وجامع بن مطر كلاهما عن علقمة بن محمد ان يقوم المحم
بهما وفي كلهما اطلاق القاتل المعفوع عنه ومسيره حتى غاب عنهم وخفي
لا ضرب ولا نفي وضع قول من راي اياهم على القاتل اذا عفي عنه وهو قول
ابن عباس ولا يصح عن احد من الصحابة رضي الله عنهم خلافة اصلا وهذا اما
بمساعدة المالكين اذا وافق بغيرهم واذا خالفه لم يسألوا به واما
قول مالك بذلك في القسامة فما عرفت وطعن احد من الصحابة رضي الله عنهم

ولا نفي

لغيره

وبالله تعالى التوفيق مسئلة في معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
في هذه الاحبار القاتل والمقتول في النار وان قتلته كنت مثله قال
علي قد ايقنا والله الحمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقول الا الحق
المتيقن وانقنا انه لا يقضي باطل وهو يدري انه باطل فاذا شك في هذين
الوجهين فالواجب علينا طلب وجه حكمه عليه السلام بالقول في هذه الاحبار
واطلاقة على القتل في ذلك مع قوله الصادق وان قتلته كان مثله والقاتل والمقتول
في النار فان للشاغل ان يقول كيف يقضي له رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله
لا يحل له وهو يدري انه لا يحل له خاش لله من هذا واد لا يجوز هذا فكيف يكون في
النار ومثلا للقاتل ان استقاده كما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن انقص
بالحق قال ابو محمد اما تفسير ابن اسود الذي ذكرناه انما من طريق مسلم عنه
ان ذلك كان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان سالا العفوع عنه فاني فانه
تفسير فاسد لا يجوز البتة لانه عليه السلام لا يخلو في ذلك من احد وجهين لا
ثالث لهما انما ان يكون شافعا في العفو وانما ان يكون امرا بالعفو فان كان
شافعا فليس الممنوع من اسعاف شفاعته صلى الله عليه وسلم عاصيا لله تعالى
كما فعلت يبره اذ قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حيرتها في المانع
زوجها او فراقه فاخترت فراقه لورا محبة فانه ابو وليد فقال يا فتي
يرسل الله قال لا ائمتا انا شافع فقال لا ارجع اليه ابدا فلا خلاف بين احد
من الامم ان يبره رضي الله عنه لم تكن عاصية بذلك فان كان عليه السلام شافعا
في هذا القاتل فليس الممنوع عاصيا واذ ليس عاصيا فليس في النار وهو مثل
القاتل الظالم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرا فهو يتعين لا بأس بالواجب
فرض من الباطل ان يامر عليه السلام بشي ويطلق على خلافه ولا يمنع من الحرام
الذي هو خلاف امره وهذا هو القضاء بالمعادل وقد اجمعه الله تعالى عن هذا فان
قالوا هو امر على الذنب قلنا لا راحة لكم في هذا لان من ترك قول الامر بالذنب
الذي ليس فيه فرضا فليس في النار ولا هو مثل القاتل الظالم فمثل تفسير
ابن اسود وهكذا القول فيما ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن عثمان نا احمد

فعا

سَوَّى بَيْنَهُمَا فِي وَعِيدِ الْآخِرَةِ فَقَطَّ وَلَيْسَتْ أَحْكَامُ الدُّنْيَا كَأَحْكَامِ الْآخِرَةِ لِأَنَّ مِنْ بَابِ
 مِنْ قَوْلِ ذَلِكَ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ الْوَعْدُ فِي الْآخِرَةِ وَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ حُكْمُ الدُّنْيَا بِاتِّفَاقٍ
 مَعَنَا وَالثَّلَاثُ أَنََّّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا بُرَاعِي ذَلِكَ فِي الْقَتْلِ وَالرَّابِعُ أَنَّ حُكْمَ الْقَاتِلِ
 إِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ بِالْإِخْلَافِ مِنْ بَعْدِهِ الْقَتْلُ بِالرَّجْمِ خَاصَّةً وَلَيْسَ ذَلِكَ
 حُكْمُ الْقَاتِلِ إِذَا اسْتَفِيدَ مِنْهُ بِالْإِخْلَافِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَتْلُ حَجْرٍ وَكَأَنَّهُ مِنْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
 قَالَ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي مَوْهُوَا بِإِثْرَادِ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ
 تَعَالَى إِلَهًُا آخَرَ وَلَا يَقُولُونَ بِالْقَسَلِ الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَرْتَوُونَ فِيلَهُمْ إِذَا
 سَأَوْا مِنْ حُكْمِ الْقَاتِلِ وَالَّذِي لَانَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهَا مَعًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَسْأَلُوا
 أَيْضًا مِنَ الْكَافِرِ وَالْقَاتِلِ وَالَّذِي لَانَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُمْ كُلُّهُمْ مَعًا وَسَوَّى بَيْنَهُمْ فِي
 وَعِيدِ الْآخِرَةِ إِلَّا مِنْ بَابِ فِيلَهُمْ إِذَا اسْلَمَ الْكَافِرُ أَوْ الْمُرْتَدُّ فِرَاجَعَ الْإِسْلَامَ
 مَحْلُودًا مَا بَعْدَ سَوِّطٍ وَبُنِيَ سَنَةً لِأَنَّ الْقَتْلَ قَدْ سَقَطَ عَنْهُ كَمَا قَدْ سَقَطَ عَنْ الْقَاتِلِ
 الْمَعْفُو عَنْهُ وَعَنِ الزَّانِي عَنِ الْحَصَنِ فَإِنْ قَالُوا الْإِجْمَاعُ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ قِيلَ لَهُمْ فَغَدَّ
 أَفَرَّغَ بَابُ الْإِجْمَاعِ مَنَعَ مِنْ قِيَامِ سَكَمِ الْفَاسِدِ وَأَنْظَلَهُ فَطَهَّرَ فَنَسَا دُكُلَهُمْ هَذَا
 وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقَ وَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي تَعَلَّفُوهُ بِهِ فَنَحْنُ غَايَةُ الْبُطْلَانِ وَالسَّقُوطِ
 لِأَنَّهُ عَنْ سَمْعِ بْنِ عُبَيْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا وَلَا يَسْمَعُ مَا رَوَى عَنْ حِجَارِ بْنِ فُلَاخٍ
 بِنَيْهِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ثُمَّ هُوَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَرْوَةَ وَهُوَ مَرْكُوكُ
 الْحَدِيثِ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ إِلَّا التَّعَلُّقُ بِمَا رَوَيْنَاهُ ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَظَرْنَا
 فِيهِ فَوَجَدْنَاهُ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لَا نَدَّ لَا يَصَحُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَّا عَنْ عَمْرِو
 بْنِ شُعَيْبٍ أَنْ عَمْرُوًا مَعَ الْعَاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ عَمْرُوًا مَعَ الْبَوْلِ إِلَّا بَعْدَ
 مَوْتِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمِثْرِ طَوِيلٍ وَأَيْضًا فَقَدْ صَحَّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ خُلَافَةٍ وَأَذْأَحَ
 الْخِلَافَ عَنْ الْعَمَامَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَيْسَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ بَعْضٍ فَالْوَاجِبُ
 الرُّجُوعُ حِينَئِذٍ إِلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ أَوْ يَقُولُ فَإِنْ تَنَازَعْتَ فِي شَيْءٍ
 فَارْجِعْ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ فَكُلُّ قَوْلٍ عَرِيٍّ مِنَ الدَّلِيلِ بِإِطْلَاقِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ثُمَّ يَطْرَأُ فِي قَوْلِهِمْ لَمْ يَرَوْا عَلَى الْمَعْفُو عَنْهُ
 بِالْإِثْمِ أَوْ الْمَعَادَةِ أَوْ الْعَفْوِ الْمَطْلُوبَ حَلًّا وَلَا نَعْيًا فَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ قَالَ اللَّهُ

فهو

تعالى

تَعَالَى فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءًا بِنِيعٍ لَمْ يَعْرِفْ وَأَدَّى إِلَيْهِ بِحَسَنِ ذَلِكَ خَفِيفٌ
 مِنْ رَحْمَةِ الْإِلَهِ فَوَجِبَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا لَا خِلَافَ لَهُ أَنْ مَنْ قَتَلَ عَدْلًا فَوَجِبَ
 عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِي الْقَتْلِ ثُمَّ عَفَى عَنْهُ عَلَى مَا لَوْ فَوَجِبَ عَلَى الْوَلِيِّ الْعَفَا فِي أَنْ يَسْعَ
 الْقَاتِلَ الْمَعْفُو عَنْهُ بِالْمَعْرِوفِ وَأَوْجِبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْقَاتِلِ الْمَعْفُو عَنْهُ أَنْ يُؤَدِّيَ
 مَا عَفَى عَنْهُ عَلَيْهِ بِحَسَنِ وَلَيْسَ مِنَ الْعُرُوفِ وَالْإِحْسَانِ الصَّرَبُ بِالسَّيَاطِ
 وَالتَّغْيِ عَنْ الْأَوْطَانِ سَنَةً وَوَجَدْنَاهُمْ أَيْضًا يَذْكُرُونَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَسْبَابَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ فَصَحَّ أَنَّ بَشْرَ الْقَاتِلِ مُحَرَّمَةٌ
 بِحَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَحِلُّ جُلْدُهُ وَلَا نَفْسُهُ إِذْ لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا
 إجماعٌ وَلَا دَلِيلٌ مِنَ الدَّلِيلِ أَصْلًا وَذَكَرُوا مَا نَاهَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ نَا أَحْمَدَ بْنَ فَرَّخٍ
 مَاعِدُ الْوُحَاظِ بْنِ عِيسَى نَا أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ نَا أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ نَا أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ نَا أَحْمَدَ
 بْنَ سُلَيْمٍ نَا هُشَيْمٍ نَا اسْمَعِيلَ بْنَ سَالِمٍ عَنْ عِلْمِهِ بْنِ وَائِلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِيهِ قَالَ أُنِيَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا فَأَقَادَ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ مِنْهَا نَظْلًا
 بِهِ وَبَعَثَ عَنْهُ سَبْعَةَ مُحْرَّاتٍ فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَاتِلُ
 وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ فَأَنَّى رَجُلٌ لِلرَّجُلِ فَقَالَ لَهُ مَقَالَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لِحُلَاغَتِهِ قَالَ اسْمَعِيلُ بْنُ سَالِمٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ فَقَالَ حَدَّثَنِي
 ابْنُ إِسْحَاقَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَأَلَ أَنْ يَعْفُو عَنْهُ فَأَنَّى حُدُّهُمَا
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَبٍ نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ نَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ نَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ نَا أَحْمَدُ
 الْقَطَّانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَنْبَلٍ وَجَامِعُ بْنُ طَرِيقٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَنْبَلٍ نَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ
 أَبُو عَمْرٍو عَنْ أَفْقٍ جَامِعٍ وَحَمْرَةَ كَلَامُهَا عَنْ عِلْمِهِ بْنِ وَائِلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ جِيءَ بِالْقَاتِلِ بِفُؤْدِهِ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ فِي سَبْعَةِ فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوِيَّ الْمَقْتُولِ أَعْفُو عَنْهُ قَالَ لَا قَالَ أَتَاخُذُ الدِّينَ قَالَ
 لَا قَالَ فَتَقْتُلُهُ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَذْهَبَ فَمَا تَوَلَّى مِنْ عِنْدِهِ دَعَاهُ قَالَ لَهُ الْعَفْوُ
 قَالَ لَا قَالَ لَهُ فَمَا خُذَ الدِّينَ قَالَ لَا قَالَ فَمَقْلُهُ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَذْهَبَ فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ أَمَّا أَنْ يَعْفُو عَنْهُ يَوْمَ بَأْتِيَهُ
 وَأَنْتُمْ صَاحِبُكَ يَوْمَ عَفَا عَنْهُ وَتَرَكَهُ قَالَ فَا نَا رَأَيْتُهُ مُحْرَّسَةً قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ

وأعراضكم

عن وائل

اثم الدماغ هذا الكلام كله هكذا ما احدث بن محمد بن الجسور قال ما محمد بن عيسى بن رفاعه
 قال ما علي بن عبد العزيز بن ابو عبيد عن الاصمعي وغيره فذكر كما ذكرنا قال ابو محمد
 فقال بعض السلف كما قد مننا لا فصاح في العبد في شي منها الا في الموضحة وحدها
 وادعوا ان الممانلة في ذلك مستعذرة وقال اخرون بل الفصاح في كلها والممانلة
 ممكنة كما امر الله تعالى وقد ذكرنا بطلان قول من منع من الفصاح فيها بترابيه
 فيل فاعني عن عادته ويكفي من ذلك عموم قول الله تعالى والجروح فصاح برفع
 الحياء وقال تعالى والحرمات فصاح فمن اعتدي عليكم فاعتدوا عليه مثل ما
 اعتدى عليكم وما كان ربك نسيا طوع علم الله تعالى ان شيئا من ذلك لا يمكن فيه
 مماثلة لما اجل الناس بالفصاح في الجروح جملة ولم يخص شيئا من شهد بشهادة
 الله التامة الصادقة ويقطع قطع المومن المصدق بكلام ربه تعالى ان ربي
 عن وجل لو اراد تخصيص شي من الجروح بالمنع من الفصاح في العبد لبيها لنا كما
 اخبر تعالى عن كتابه انه انزل نبينا بالكل شي فادلم بفعل ذلك فخص تقسيم بالله تعالى
 فيما نرا انه تعالى ما اراد قط تخصيص شي من الجروح بالمنع من الفصاح منه في
 الاقدار به وبالله تعالى التوفيق مسلكه من قبل عدلنا فغنى عنه واحد منه
 الذب او المعادة قال ابو محمد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة مجلد
 مائة وبنع سنة كما ما حرم ما بن مفرح بن ابي الاغرابي ما الدبري بن عبد الرواق عن ابن
 حرم اخبرني عباس بن عبد الله ان عمه بن الخطاب قال في الذن يقول عدا الله لا يقع
 الفصاح عليه مجلد مائة فقلت كيف قال في اخبرني عبد الله بن اشباه ذلك
 وبه الى ابن حرم عن عمرو بن شعيب ان عمر بن عبد الله بن قيس قال ما عدا الله
 وبه الى ابن حرم عن اسمعيل بن اسامة قال سمعت ان الذي يقول عدا الله يستحق سنة ونحر
 مائة وبه الى ابن حرم عن ابن شهاب قال ان قتل المؤمن عاقبة مجلد وجيع وسجن
 ويعقوبة فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين ولم تكن عليه عقوقه وقال الاوزاعي
 والليث ومالك بن قيس عدا نفعنا عنه الاوليا او فادوه بالدية فانه مجلد مائة سوط
 مع ذلك وبنع سنة الى ان قال مالك في القسامة يدعي على جماعة اثم لا يقسمون
 الا على واحد فان اقسموا عليه قبلوه وصرب الباقون كل واحد مائة سوط وبنعوا

كلهم سنة سنة وقال اخرون لا شي عليه كما ما حرم ما عبد الله بن محمد بن علي الباجي
 ما عبد الله بن يوسف بن بقى بن محمد بن ابو بكر بن لا شبيهة ما سفين بن عبيد عن عمر
 بن دينار عن محمد بن عيسى بن عباس قال كان في بني اسرائيل الفصاح في القتل الحر
 بالحر والعبد بالعبد والا نبي الا نبي فمن عفى له من اخيه شي فلعنوا فلعن الدية
 في العبد ذلك خفيف من ربح ورحمة قال فعلى هذا ان يمنع بالمعروف وعلى ذلك ان
 يودي باحسان فمن اعتدي بعبد ذلك فله عذاب اليم وبه يقول ابو حنيفة واحد
 بن حنبل والشافعي وابو سليمان واصحابهم وبه يقول اسحق بن اهو به وسائر
 اصحاب الحديث فلما اختلفوا كما ذكرنا بطرنا فيما اختلفت به الطائفة الموجبة
 للادب والتقي في ذلك فوجدنا هم يقولون ومن قال منهم قال الله تعالى ولا تقولون
 النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يبرنون ومن يفعل ذلك يلق اثاما بضاعة عفو له
 العذاب يوم القيمة ويجلد فيه مائة الا من تاب قال فثبت الله تعالى القتل
 بالزني ووجدنا الزني فيه الرجم على المحصن فادلم بمن تحصنا سقط عنه القتل روجب
 عليه مائة جلدة وبنع سنة قالوا فالواجب على من قتل فسقط عنه القتل مثل ذلك
 ايضا جلدة مائة وبنع سنة وذكرنا ما احدث بن محمد بن الحسن بن عبد الله بن
 الحسين بن عقال ما ابراهيم بن محمد بن محمد بن احمد بن محمد بن عبد الله بن
 شيبه ما اسجد بن عباس بن اسحق بن عبد الله بن ابي فروة عن عمرو بن شعيب وابراهيم
 بن عبد الله بن حنين قال عمرو بن ابي عبد الله عن جده وقال ابراهيم بن ابي عبد الله عن علي بن ابي طالب
 ثم اسبق علي وجده عمرو بن شعيب كما هما قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل
 عده متعده الخلد مائة ونفاة سنة ومحاسمة من المسلمين ولم يقدره قال
 ووجدنا ما لم نسمه غير هذا الا ما ذكرنا انفا في صدر هذا الباب عن عمرو بن
 الخطاب رضي الله عنه وكل هذا لا حجة لهم فيه اما شنيعهم بذكر الله تعالى ولا تقولون
 النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يبرنون الآية ويظهرهم ما حجت على القاتل بما
 حجت على الزاني ففاسد جدا وحريص الكلام الله تعالى وحكمه عن مواضعه خطا
 حجت من عده وجوه اولها انه قياس والقياس كله باطل والثاني انه لو صح القياس
 لكان هذا منه غير الما بطل لان الله تعالى لم يستوف قط من القاتل والزاني في الحكم ولما

ولا يمنع من الزنا فالله
 تعالى في علمه

عنه ثلث الدية قال صفيان وليس ذلك على العاقلة وقد روي عن عمن في ذلك
غير هذا كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن عمن بن عبد الله بن طلحة
الخزاعي قال كان رجل يقال له ابن عقاب كان عظيمًا سمياً فآخذ رجل قصير قوطي
في بطنه حتى خرى فارسل عمر بن عبد العزيز يسأله عن ذلك فقال سعيدي بن المسيب
قضى فيه عمن بن عقاب باربعين ديناراً او باربعين مائة وعمن حماد بن سلمة عن
ابن الخطاب عن حميد بن بزيع نا عمن بن عقاب قضي في ذلك باربعين ديناراً
يعني الذي ضرب حتى سلب قال ابو محمد فاما نحن فلا حجة عندنا في قول احد ولا
حكمه دون رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس عندنا في ذلك الا القضاء من
ضرب كضرب ولا مزيد والحد ليس فعل الصاري بالمضروب فلا اعتد عليه
في ذلك والطبايع مختلف في الشدة والاشد حارة وبالله تعالى التوفيق مسأله
الضربة نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر بن
اسماعيل بن ابيه نا رخلان بن قيس نا رب عمن بن الخطاب فافترعه عمر بن قيس
الرجل فقال عمن ما انا لم ترد هذا ولكن سنعقلها فاعطاه اربعين ديناراً
قال واحسبه قال سائة او عناق قال علي قد سمع عمن بن الخطاب الذي
اعطى في ذلك عفاً والساقيعون والحنفيون مخالفون هذا ولا يرونه
اضلاً وهذا حكمه ونلاحظ في الدين لا محل فان كان ما روي عن الصاحب بها
لا يعرف له مخالف حجة فليكن روال هذا وان كان ما روي عن الصاحب لا
يعرف له منهم مخالف ليس حجة فهذا قولنا فليكن كقولنا التوثيل عمن بن خالف
ذلك وليس بطوا الاحتجاج بما اجمعوا به من ذلك مسأله الجبهة
نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريح نا
عبد العزيز بن عمن بن عبد العزيز نا قال في الجبهة اذا هشمته وفيها عوص
من داخل مائة وخمسون ديناراً فان كان من الحاجبين كسر شان الوجه ولم
ينقل منه العظام فربيع الدية وان كسر ما بين العينين نصيب ما مضى للجنبين
وقد اذاه الشعر في نحو لحي يضرب في الحرج ولم ينقل منه عظم ففيه مائة
دينار قال ابو محمد هذا اصح سنده كما روي عن عبد العزيز رحمه الله

مسألة الجبهة
عمن بن عبد العزيز نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريح نا عبد العزيز بن عمن بن عبد العزيز نا قال في الجبهة اذا هشمته وفيها عوص من داخل مائة وخمسون ديناراً فان كان من الحاجبين كسر شان الوجه ولم ينقل منه العظام فربيع الدية وان كسر ما بين العينين نصيب ما مضى للجنبين وقد اذاه الشعر في نحو لحي يضرب في الحرج ولم ينقل منه عظم ففيه مائة دينار قال ابو محمد هذا اصح سنده كما روي عن عبد العزيز رحمه الله

فلين كان رايًا كما هو راي بلا شك فلعمرى ان راي عمن بن عبد العزيز لا حق
بالسد ادبلا شك من راي بل حنيفة ومالك والشافعي ولين كان في ذي فضل
يقول مثل هذا لا يقال بالراي فهو توقيف فان عمن بن عبد العزيز لا حق
بهذه المخرجة من ذكرنا واما نحن فنقول ان عمر رحمه الله وغيره من سلف
معدرون فيها اخطاوا فيه ما جردون في اجتهادهم ولا حجة في قول
احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا لا نقر فيه ولا اجماع فلا يجوز
القول فيه وليس فيه الا القود في العهد فقط الا ان يكون جرحاً فتكون فيه
المعاداة ولا شيء فيه في الخطأ وبالله تعالى التوفيق مسأله اللطمة
نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق قال سمعت
تولي لسلم بن حبيب نا عمن بن مفرج نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق قال سمعت
اذا احمرت واسودت واخضت سبعة دنانير قال ابو محمد هذا كذا
قبله ولا شيء في هذا الا القضاء فقط فلو قامت بيته في شيء مما ذكرنا
انه اراد غيره بما ابح له فهو خطأ لا شيء فيه مسأله الجراح واقسامها
قال ابو محمد اولها الجراحة ثم الدامية ثم الدامعة ثم الباضعة ثم الملاحة
ثم السحاق وهي ايضا الملاط ثم الموضحة ثم الهاشمة ثم المنقلة ثم المامومة
وهي الامة ايضا وفي الجوف وحده الجافعة وهي التي نفدت الى الجوف والحام
التي شق الجلد شقاً خفيفاً يقال حرض الفصاد الثوب اذا شقه شقاً
لطيفاً والدامية هي التي ظهر منها شيء من دم ولم يسيل والدامعة هي التي
سالت منها شيء من دم كالدمع والباطضة هي التي شقت الجلد ووصلت الى
اللحم والملاحة التي شقت الجلد وشرعت في اللحم والسحاق هي الملاط التي
قطعت الجلد واللحم كله ووصلت الى القشرة التي على العظم والموضحة التي
شقت الجلد واللحم وتلك القشرة واوصحت عن العظم والهاشمة التي
قطعت الجلد واللحم والقشرة واشتت في العظم فهشمته فيه والمنقلة
وهي المنقولة ايضا التي فعلت ذلك كله وكسرت العظم فصارت خرج منها
العظام والمامومة التي نفدت ذلك كله وشقت العظم كله فبلغت

يطلق

والله اعلم

الخطاب فخطب على المنبر حمزة الصحابي رضي الله عنهم لا يؤخذ له منهم مخالفة
 بأن الواجب في الصلح جبل وفي الضرع جبل وقال به كل من عرف له قول في ذلك
 من التابعين حاشي سرورنا وقنادة فان قنادة اضعف منه الدية فزاد على
 قول عمر ولم يخالفه في انجاب دينه ذلك فاستسهل المالكيون والحنيفيون
 خلاف كل ذلك ما راى بهم واما نحن فلاحجة عندنا في قول احد دون رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ومثل هذه الرواية ليست اجماعا لانه قد يشكك الصحابي بعض
 المعاني وقد يعيب المفهم ولا اجماع الا ما يتقن ان كل واحد منهم علمه ودار به
 كالصلاة والركوة والحج وصوم رمضان وسائر الشرائع التي قد تيقنا اجماعهم
 عليها فاذ لا نص ولا اجماع فاهنا فلا شيء في الصلح اذا كان خطأ لان الخطأ من نوع
 بنصر القرآن والسنة والاموال محرمه بنصر القرآن والسنة فان كان عمدا
 ففيه القود او المضادة على ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق مسألة
 الترفوة قد ذكرنا قول عمر في الترفوة جل في الباب الذي قبل هذا متصلا به
 وخطبه على المنبر فاعنى عن اعادته وهو قول سعيد بن المسيب مثل ذلك وانه
 يقول احمد اسحق وقال به الشافعي في احد قوليه وقول اخر روياه من
 طريق الحجاج بن المنهال انا الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت انه قال في الترفوة اربعة
 البعرة وعن الشعبي ومجاهد قالا جميعا في الترفوة ان كسرت اربعون ديناراً
 وعن عبد الرزاق في الترفوة عشرين ديناراً وقضى بها عبد الملك بن مروان
 بغيرين فان برأت وفيها اجور فاربعة البعرة وعن سعيد بن جبلة في كل شيء
 من الاعضاء حكومة الا الترفوة ففيها بغيران قال ابو محمد وهذا خلاف
 نوجود ثابت في انه ليس في شيء من الاعضاء دية موقته والعينان والاسنان
 اعضاء فطرية وعوي لاجماع في ذلك وعن سرور في الترفوة حكم في الضرع حكم
 ويه ياخذ ابو حنيفة ومالك والشافعي في احد قوليه واصحابهم اما الرواية
 عن زيد بن وهب واما الرواية عن عمر فثبتت قالمها على المنبر حمزة الصحابي
 رضي الله عنهم فهذا قد خالفه المالكيون والحنيفيون باراهم قال علي واما
 نحن فلاحجة عندنا في قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هاهنا

عن حمزة بن عبد المطلب

عن حمزة بن عبد المطلب

نق فلا يجب في الترفوة شيء في الخطأ لما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق مسألة
 الندي نأ عبد الله بن ربيع نأ عبد الله بن محمد بن عثمان نأ احمد بن خالد نأ علي بن عبد العزيز
 نأ الحجاج بن المنهال نأ احمد بن سبله عن الحجاج بن ابطاة عن مكحول ان زيد بن ثابت قال
 في حيلة ندي الرجل اذا قطعت ثمن دية التندوة وفي حيلة ندي المرأة اذا قطعت
 ربيع دية ندي رجلها نأ احمد بن حنبل نأ ابن مفرج نأ ابن الاعرابي نأ الدبري نأ عبد الرزاق
 عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال في حيلة الندي
 ربيع الدية وروينا ما استند المذكون ليعبد الرزاق عن محمد بن رجل عن عمر بنه ان
 ابا بكر الصديق جعل في حيلة ندي الرجل خمسة دنانير وفي حيلة ندي المرأة مائة
 دينار قال محمد بن سمير عطاء الخراساني يقول مثل ذلك وبالله عبد الرزاق
 عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب قال قضى ابو بكر في ندي المرأة بعشرة من الابل اذا
 لم يصب الا حيلة نديها فاذا قطع من اصله خمسة عشر من الابل وعن الزهري قال
 في حيلة ندي الرجل خمس من الابل وعن عطاء في حيلة الرجل قال لا ادري وعن الشعبي قال
 في احد ندي المرأة نصف دينها وعن ابراهيم النخعي قال في ندي المرأة الدية وفي
 ندي الرجل حكومة ومن طريق عبد الرزاق نأ سفين الثوري عن سليمان الشيباني
 عن الشعبي قال في ندي المرأة الدية وفيه يقول سفين الثوري قاله وابو
 حنيفة والشافعي واحمد واصحابهم وقال هؤلاء في ندي الرجل حكومة وقال
 احمد واسحق بن حنبل في حيلة ندي الرجل حكومة قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وحسب
 الرجوع الى ما امر الله تعالى به الرجوع اليه من القرآن والسنة عند الشائع
 ففعلنا فلم نجد في ذلك نص قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا اجماعا
 مستقنا وكل حكم لم يدر في هذه العنود فهو باطل واما نحن فلاحجة عندنا في
 قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في اقوال من ذكرنا من
 صاحب اوتابع سنة ولا قرآن ولا اجماع وقد ذكرنا ان الاموال محرمه لقول
 الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ولقول رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان دماءكم واثواكم عليكم حرام فوجب ان لا يجب في الندي غرامة
 املا فان احسبنا خطا فلا شيء في ذلك لما ذكرنا وان كان عدا ففیه القود وهذا

الى ابن جريح عن عطاء قال بلغني في السمع شيء وانما جاء عن عبد العزيز وابراهيم
النعيمي وابن علاثة اختاروا دعوا في انه ذهب سمعه فقط لا احباب دونه اصلا
وتدكره لئلا يموت به ميموه كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال لما اجمع
عليه لعمر بن عبد العزيز ان قال لا اسمع في شيء يضاب به عمم به فاه وسكر به فان سمع
صبر في الاذن فلا بأس وجا الى عمر بن عبد العزيز رجل فقال صبري لان حتى صمت
احدى اذني فقال له كيف تعلم ذلك قال ادع الاطبه فدعاهم ففتشوا فافقوا
للصم هذه الصماء ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال بلغني عن ابراهيم وعبد
قال غنبر بنظر هل سمع ام لا وعن عبد الرزاق عن معمر قال سالت ابن علاثة القاضي
قلت الرجل يدعي على الرجل انه اعمه من صر به كيف له ان يعلم ذلك قال يلمس عقله
فان قدد على شيء والا استخلف ثم اعطى فان ادعى صميا في احدى اذنيه دون الاخرى
فانه بلغني انه تخشى التي لم تقم ويلمس عقله وقال ابو حنيفة وما لك والشافعي
واصحابهم في دهاب السمع الدية وهذا لا يقرب منه ولا اجماع لصحة وجوب
الخلان كما ذكرنا وقال ابو حنيفة في الشتم الدية قال ابو محمد وهذا الخاب
شرعية والشرع لا يوجبها الا الله تعالى في القرآن او على لسان نبيه عليه
السلام فلا ينبغي في دهاب السمع باحط لان الاموال محرمة الا بنقض او اجماع وانما
في العمد فان امكن القضاء منه بمثل ما ضرب فواجب ويصت في اذنه ما يطل
سمعه مما يومن معه موته فمضاه هو القضاء مسئلة الاذن قد ذكرنا
في صحيفه ابن حزم وحديث مكحول في الاذنين الدية وجا في ذلك عن السلف وقد
روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينه عن عبد الله بن طاوس عن ابيدان
اباكر الصديق رضي في الاذن خمس عشرة فريضة ولم يقض منها احد قبله وقال
بوارها الشعر والعامة والانسوة وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن
السختياني عن حكيمه ان ابا بكر الصديق قال قضى في الاذن خمسة عشر من الابل
وقال انما هو شيء لا يقض سمعا ولا يفيض قوة يغنيها الشعر والعامة وبدا لي
منع عن قتادة قال اذا قطعت الاذن قضى فيها ابوبكر خمسة عشر من الابل
فعدا قول وعمر بن عبد الرزاق عن معمر بن طاوس عن ابيدان عن ابن جريح عن الخطاب رضي

٢١

دهاب

نصف الدية

في الاذن اذا استوصلت بنصف الدية قال عبد الرزاق والناس عليه ومن طريق عبد
الرزاق عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب قال قضى عمر بن الخطاب في الاذن بنصف
الدية او عدل ذلك من الذهب والورق ومن طريق الحجاج بن المنهال نا ابو عوانة
عن ابي اسحق عن عاصم بن صمغ عن علي بن ابي طالب قال في الاذن الدية وفي اللسان
الدية وفي الذكر الدية وفي العين النصف وفي الاذن النصف وفي اليد النصف
وفي الرجل النصف وفي احدى الشفتين النصف وعن المشعبي عن سريح قال في الاذن
نصف الدية ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال قال قطا في الاذن اذا استوصلت
حسبون من الابل وعن مجاهد اذا استوصلت نصف الدية ومن طريق عبد الرزاق
عن ابن جريح عن علقمة بن قيس قال قال ابن مسعود كل زوجين بينهما الدية وكل
واحد نغيبه الدية وبه يقول ابراهيم النخعي وابو حنيفة وما لك والشافعي
واحد واصحابهم ومن طريق ابن جريح عن ابي بكر بن ابي شيبة نا عبد الرحيم هو ابن سليمان وعبد
الله بن منبر كلاهما عن حجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في شحمة الاذن ثلث
دية الاذن قال ابو محمد وعمرنا بالماليين يعظمون خلاف الصحابي اذا
وافق بقلدهم وهم هاهنا قد خالفوا ابا بكر وعمر وعلي بن ابي طالب وابن
مسعود وزيد بن ثابت فلم يقولوا بشي مما روينا عنهم ونقضوا اصولهم وانما
اوردنا هذا لئلا يقولوا هؤلاء الذين جات عنهم هذه الروايات بالاذن السبع فانه
كثيرا ما يتجوزون مثل هذا فادبناهم بما لا عمل لهم فيه ويقال لهم الذي روينا عن
علي في الانف الدية لعله ايضا انما عني الشتم فقط لا الانف الظاهر والرواية
عن زيد بن شحمة الاذن شطل تا ويلكم هذا قال علي وانما نحن فلاحه عندنا الا
في كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم اجماع متفق لا مدخل للشك
فيه وليس هاهنا شيء من ذلك فلا شيء في الاذنين الا الفود والمفاداة في العمد
لان جرح ولا شيء في الخطاء في ذلك لما ذكرنا مس في الذكر والاشتباه
قد ذكرنا ما جاز في ذلك في صحيفه ابن حزم وصحيفه عمرو بن شعيب ومكحول
ورجل من آل عمر وان كان ذلك لا يصح منه شيء وعنه ذكرنا ان شأ الله تعالى
ما جاز في ذلك عن السلف رضي الله عنهم حسدنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن

انما عني

القبيل

في الاذن

ذلك بالعام ما بلغ فان حدث مثل ذلك والافلاشي على الحجابي اكثر من ان يعتدي
عليه مثالا اعتدي ولا يجوز ان يعتدي عليه بما لم يعتد هو به ولو قد رما على ان
بلغه حيث بلغه هو بظلمه لنعلمنا ولكن ادعنا عن ذلك فقد سقط عما لم
تقد عليه لقول الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولقوله رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا امرتم بالبر فاقوا منه ما استطعتم وقد امرنا عليه السلام بالقصاص
جملة مسألة في الظفر حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن
خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا احمد بن سلمة نا الحجاج عن مكحول عن زيد
بن ثابت قال في الظفر اذا اعور بعير واذا ثبت خمسا بعير وفي كل فصل من فصول
الاصبع اذ انكسر ثم اخبرنا بعير وفي قصبة الانف اذا انكسر ثم اخبرنا
ثلاثة اعور وعن ابن عباس انه قال في الظفر اذا اعور حسرته الاصبع وبه يقول
احمد بن حنبل واسحق ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريح قال معمر عن رجل من
عكرمة وقال ابن جريح عن عمرو بن شعيب ثم انفق عكرمة وعمروان عن ابن الخطاب
قال في الظفر اذا اعرجم وفسد قلوب وبه الى ابن جريح عن عبد العزيز بن عمر بن عبد
العزيز نا عمر بن عبد العزيز نا جمع له في الظفر اذا نزع فغتر او سقط او اسود
العشر من الدية عشر دنانير قال ابو حمزة هذا القلوب على اهلهم لانه عشر
دية الاصبع من الابل وبه الى عبد الرزاق قال قال الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت
في الصبي يقطع ان خرج اسود او لم يخرج ففيه عشرة دنانير وان خرج ابيض خمسة
دنانير وعن مجاهد انه قال ان اسود الظفر او اعور فنافه وعن مجاهد انه
كان يقول ان لم يثبت الظفر فنافه ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريح نا محمد بن
الحريث بن سفيان نا ابنه انه كان يقول في الظفر اذا طرحت فلم يثبت بنت مخاض
فان لم يكن فابن لبون وعرقا قال سمعت في الظفر شيئا ما ادرى ما هو وقال مالك
والشافعي فيه حكمومة قال علي وما نعلم احد اقبل مالك روى عنه القول
بالحكمومة ها هنا واما نحن فلا نحي عنه في قول احمد دون رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاذا لا نحي في هذا ولا اجماع فلا شيء فيه الا الفود في العهد فقط او المفاداة
فانه جرح واما في الخطا فلا شيء فيه وبالله تعالى التوفيق مسئلة في الشفتين

نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج
بن المنهال نا احمد بن سلمة نا الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الحجاب ثلث
الدية وفي الشفة العليا ثلث الدية وفي الشفة السفلى ثلث الدية لانه لا يترد
الطعام والشراب وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك ومن طريق عبد الرزاق
عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب قال قضى ابو بكر في الشفتين الدية مائة من الابل
ومن طريق الحجاج بن المنهال نا ابو عوانة عن ابي اسحق عن عامر بن صخر عن علي بن
احمد الشفتين نصف يعني نصف الدية ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال
قلت لوطا الشفتان قال خمسون من الابل ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتيبة
قال في احدي الشفتين نصف الدية وروينا ايضا عن الشعبي وعن مجاهد قال
الشفتان سوا واما فضل السفلى في الابل قال علي هذا مكان اختلف فيه
على وزيد كما اوردنا ولا يصح في الشفتين نحر ولا اجماع اضلا ولا حجة في قول
دون رسول الله صلى الله عليه وسلم والاموال محترمة واصحاب ابي حنيفة ومالك
والشافعي قد خالفوا ها هنا زيد بن ثابت وخالفوا في كثير من الابواب المقدمة
صحابة لا يعرف لهم مخالف منهم بلا حجة من قران ولا سنة ولا اجماع فالواجب
في الشفتين الفود في العهد او المفاداة لانه جرح واما في الخطا فلا شيء لرمح الجرح
عن المحظي وتحريم الاموال الابتنى اجماع وبالله تعالى التوفيق مسئلة
في السمع نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن ابي بصير نا ابن وضاح نا
يونس بن معاوية نا وكيع نا سفيان عن عوف قال سمعت شيخا يحدث في المسجد
فخطبه فقالوا ذاك ابو المطلب ثم لم يلبه فلابه قال روى رجل رجلا محمدا واسد فذهب
سمعنا وليسنا به وعقله وبسر ذكره فقضى فيه عمر بن الخطاب بل ربح ديات
قال ابو محمد ليس عن احد من الصحابة رضي الله عنهم في السمع شيء غير هذا وهو لا
يصح لان ابو المطلب لم يذكر عمر اضلا ولا في السمع اشرع النبي صلى الله عليه
وسلم صحيح ولا سقيم ولا يعرف فيه احاب الدية عن احد من الصحابة الا فتادة
وحده وقد خالفه غيره كما نا حام نا ابن جريح نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد
الرزاق نا ابن جريح عن ابن جريح نا مجاهد قال في ذهاب السمع حسون ويذهب

الاشربة ذلك فلا يصح واما الرواية عن بكر وعمر رضي الله عنهما فان صحوها
فرواية الى بكر قد خالفوها لانه رضي الله عنه جعل في دهاب اسلته اللسان نصف
الدية ومثل هذا لا يجوز ان يقطع فيه على انه اجماع اذ ليس فيه الاثران عن بكر
وعمر منقطعان ومالك عن عليهم قد خالفوا اصحاب في غير ما موضع من ذلك قول
عمر وابن عباس في العين العوراء واليد الشلاء وقول علي في السخايف وقول ابن جابر
وعمر وغيرهم في القود من اللطمة وغير ذلك كغيره فالواجب ان لا يجب في
اللسان اذا كان عدا الا القود او المفاداة لانه جرح ولا منعد واما الخطم فروع
نصف القدران وبالله تعالى التوفيق مسله في لسان الاعرج والاخر قال
ابو محمد ما حدثني عن عبد الله بن الحسين بن عقال ما ابراهيم بن محمد بن محمد بن
ابن الجهم ما نوتني في شئ الا نضاري ما ابو بكر بن له شبيه ما محمد بن بكر عن رجل
عن مكحول قال قضى عمر بن الخطاب في لسان الاخرين فبما صل ثلث الدية وبه
الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال في لسان الاعرج ثلث الدية وهو فوق
ان يشترمه وقد روي عن ابراهيم النخعي ان فيه الدية كلها قال ابو حنيفة ومالك
والشافعي واصحابهم ليس فيه الا حكمة قال ابو محمد وهذا مما خالفوا فيه
الرواية عن عمر التي يحكون باضعف منها اذ اوافق اراهم ولا يروى في ذلك عن احد
من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لما جازيه عن عمر وهم يعطون مثل هذا اذا وافق
اراهم قال علي لسان الاخرين كعينه والام واحد والقود واجب بقول الله
تعالى والحكمات فصا او المفاداة وكذلك لسان الصغير وبالله تعالى التوفيق
مسله فبهم قطع بدا فيها اكله او قلع ضرسا وجعة متناقلة لغير اداة صاحبها
قال ابو محمد قال استغالي ونعا ونوا على البر والقوى ولا نعا ونوا على الاثم
والعدوان وقال تعالى فمن اعدي عليكم فاعندوا عليه مثل ما اعدي عليكم فالواجب
استعمال هذين النصين من كلام الله تعالى فنظر فان قامت بنية او علم الحاك
ان تلك اليد لا يبرح لها ثروة ولا توقف وانها مملوكة ولا بد ولا ذوا الا القود
فلا شئ على القاطع وقد احسن لانه دوا وقد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمداواة وهكذا القول في الضر اذا كان شديدا لالم قاطعا به عن صلاحه ونصا

رواه ابو جعفر محمد بن عيسى
عن ابيه محمد بن جعفر
عن ابيه محمد بن جعفر

رواه ابو جعفر محمد بن عيسى
عن ابيه محمد بن جعفر
عن ابيه محمد بن جعفر

رواه ابو جعفر محمد بن عيسى
عن ابيه محمد بن جعفر
عن ابيه محمد بن جعفر

اموره فعدا معاونا على البر والقوى حدثنا محمد بن عمر العذري ما ابو ذر الهروي
ما عبد الله بن محمد الصبيداني سبط ما عبد الرحمن بن له حاتم ما الحسن بن عرفة ما وبع
عن مسعود بن كدام وسفيان الثوري عن رباح بن علافة عن يحيى بن اسامة بن خربك
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تداواوا فان الله تعالى لم يضع في الاوضع
له شفا غير داء واحد قالوا وما هو برشول الله قال الهوم قال ابو محمد فمن
دارى اخاه المسلم كما امره الله تعالى على لسان نبيه عليه السلام فقد احسن قال
الله تعالى ما على المحسنين من سبيل واما اذا كان برحى للاكلة برؤا وتوقف
وكان الضر سوقف احبا ما ولا يقطع شغله عن صلاحه ونصا اموره فعلى
القاطع والقالج القود لانه حنيفة متعدي وقد امر الله تعالى بالنصا من في
القود مسله في الحج والغنم والصبر والحدي قال ابو محمد الحج هو
خشوته تعرض من فضل ما دل في ما يتب الدية فلا يبين الكلام كل البيان وقد
يزيد حتى لا يبين اخلا والعن هو خروج الكلام من المخزن والصغر هو مثل الوجه
كله الى ناحية واحدة بانفتال ظاهر والحدي تقوس وانحناء في فقارات الصلب
او فقارات الصدر وقد جتمعا معا وقد تعرض للكبير كما تعرض للصغير
فسال الله تعالى العائنة حدثنا عبد الله بن ربيع ما عبد الله بن محمد بن عثمان ما احد
بن خالد ما علي بن عبد العزيز ما الحاج بن المهنا ما حامد بن سلة ما الحاج عن مكحول
ان زيد بن ثابت قال في الحدي الدية كاملة وفي الحج الدية كاملة وفي الصغر
نصف الدية وفي العين بقدر ما غن حداثا حام ما ابن مفرج ما ابن الاعراب ما الدرك
ما عبد الرزاق عن غير واحد عن الحاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الصغر اذا لم
يلتفت الدية كاملة وبه الى عبد الرزاق عن ابن جرح اخبرني عبد العزيز بن عمر
بن عبد العزيز قال قال عمر بن عبد العزيز في الصغر اذا لم يلتفت الرجل لا يجرى
نصف الدية خمس ما به دينا وبه يقول معمر وقال احمد بن حنبل في الصغر الدية
قال ابو محمد وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي ليس في ذلك الا حكمة وهذا
ما خالفوا فيه الرواية عن زيد بن ثابت ولا يعرف عن احد من الصحابة خلافه واما
نحو فنقول وبالله تعالى التوفيق انه ان حدث كل ذلك من ضرب عدا اقصى مثل

نصف الدية

داود بن ابي عامر عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قضى في اليد السلا
اذا قطعت ثلث دينها وفي الرجل السلا ثلث دينها وعن مجاهد قال في اليد
الثلث ثلث دينها وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك وهو قول ابن شبرمة وعن
عبد الرزاق انه قال في الاصبع السلا تقطع نصف دينها وقال اخرون غير
ذلك كما روينا من طريق الحاج بن المهنا نا حماد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن
يزيد بن عبد الله بن قيس قال في اليد السلا اذا قطعت خمس دينها وعن مسروق
قال في اليد السلا حكم وعن النخعي مثل ذلك حكم وعن ابن جريح قال في الاصبع السلا
تقطع شئها لها وبه يقول ابو حنيفة ومالك والشافعي واصحابهم قال ابو محمد
وقد خاف هذا اثر كما نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب اخبرنا
احمد بن ابراهيم بن محمد نا ابن عابد نا الهيثم بن حميد نا العلاء نا ابن امار نا عمرو
بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في العين العود السادة
لمكانها اذا طست ثلث دينها وفي اليد السلا اذا قطعت ثلث دينها وفي الساق
السودا اذا انزعت ثلث دينها قال فاحذر الخبز كما ذكرنا والحنيفيون والمالكيون
والشافعيون يحكمون به اذا وافق اهوامهم وجامثل ما فيه الاثر الصحيح عن عمر بن الخطاب
وابن عباس رضي الله عنهما ولا يعرف لها مخالف من الصحابة اصلا وقال بذلك
سعيد بن المسيب ومجاهد وهم يؤولون ويشعرون بخلاف الصاحب اذا وافق
تقليدهم مسألة في الرجلين قد ذكرنا ما جاء في ذلك في الاثر وانه لا يصح
من ذلك الا ما جاء في الاصابع بالقول في اصابع الرجل كما قلنا في اصابع اليد سواء
سواء لا يفرق شئ من الحكم في ذلك في جميع المسائل العموم قوله عليه السلام الاصابع
سواء في الاصابع عشر يعني كل واحدة حسنا عند الله بن وسبع نا عبد الله بن محمد بن
عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحاج بن المهنا نا ابو عوانة عن عامر بن
ضمرة عن علي بن ابي طالب قال في الاذن وفي اللسان المدية وفي الذكر الدية وفي
العين النصف وفي الاذن النصف وفي اليد النصف وفي الرجل النصف وبه الى
الحاج بن المهنا نا حماد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن عمر بن شعيب قال كان في
كتاب اي بكر وعمر ان في الرجل اذا بيست فلم يستطع ان يبسطها او يبسطها فلم

روينا

بسطها

يستطع ان يقبضها او لم تنل الارض فيقيد وما نقص منها ومن طريق عبد الرزاق
عن ابن جريح عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن ابيه عن عمر بن الخطاب
قال وفي الرجل نصف الدية او عدل ذلك من الذهب او الورق فاذا نقصت فما احسب
وعن ابن جريح عن عطاة في اليد استنصل حسنون من الابل اذا قطعت من المكب والرجل
كذلك قال علي الدية في ذلك للاصابع فقط على ما قلنا في اليد سواء والله
تعالى التوفيق مسألة في اللسان قد ذكرنا الاثر في ذلك وانه لا يصح حديثنا
حامد نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرحمن نا ابن جريح عن عمر بن شعيب قال قضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر رضي الله عنه في اللسان اذا قطع بالدية اذا
نزع من اضله فان قطعت اسلته فتكلم صاحبه فقبضه نصف الدية وبه الى عبد الرزاق
عن حمير عن رجل عن عمر قال قضى ابو بكر في اللسان اذا قطع الدية فان قطعت
اسلته فبين بعض الكلام ولم يبين بعضه فصف الدية وبه الى عبد الرزاق عن ابن
جريح عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن ابيه عن عمر بن الخطاب قال في اللسان
اذا استوصل الدية كاملة وما اصاب من اللسان فبلغ ان يمنع الكلام ففيه الدية
كاملة ومن طريق الحاج بن المهنا نا ابو عوانة عن جده اسحق عن عامر بن ضمرة عن علي
قال في اللسان الدية وعن ابراهيم النخعي مثل ذلك وعن سليمان بن موسى انه قال في
كتاب عمر بن عبد العزيز في الاجاد ما قطع من اللسان فبلغ ان يمنع الكلام ففيه
الدية كاملة وما نقص دون ذلك فحسب به وعن مجاهد قال في اللسان الدية
كاملة فان قطعت اسلته فبين بعض الكلام فانه يحسبه بالحروف ان سب نصف
الحروف فنصف الدية وان تين الثلث فثلث الدية وعن ابن جريح قال فلو عطاء
اللسان يقطع كله قال الدية قلت فقطع منه ما يذهب الكلام وبني من اللسان
قال ما اري الا ان فيه الدية اذا ذهب الكلام وعن ابن جريح اخبرني ابن جريح ان
اللسان اذا قطع منه ما يذهب الكلام ان فيه الدية قلت عن قال هو قول
القياس قال فان ذهب بعض الكلام وبقي بعض فحسب الكلام من ثمانية
وعشرين حرفا قلت فمن قال لا اري قال ابو محمد وبناحباب الدية في
اللسان وفي الكلام يقول ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد واصحابهم ولما

ب

حج

وعنه عبد الرزاق عن ابن جريج عن سلم بن موسى قال في كتاب عمر بن عبد العزيز
الى الاحقاد في كل قصبة من نصب الاصابع قطعت او شلت ثلث دية الاصابع
الا ما كان من اصابعها فاما في قصبتان في كل قصبة من الاصابع نصف دية
وعنه عبد الرزاق عن سيفين الثوري عن منصور عن ابراهيم الجعفي قال في كل مفصل
من الاصابع ثلث دية الاصابع الا الاصابع فانها مفصلان في كل مفصل النصف
قال علي لا تعلم في هذا خلافا والذي يقول به وبالله تعالى التوفيق هو ان
النبي صلى الله عليه وسلم حكم في كل اصبع عشرين من الابل فواجب بلا شك ان
العشر المذكورة مفصلة للاصبع في كل جزء من الاصبع جزء من العشر فعلى هذا
في نصف الاصبع نصف العشر وفي ثلث الاصبع ثلث العشر وهكذا في كل جزء
وبالله تعالى التوفيق واما الاصبع تشل فقد عارض النبي صلى الله عليه وسلم في
الاصابع عشر عشر فمما عوم لا يخرج عنه الا ما اخرجناه نقرأ واجماع وقد قيل
ان في شلل الاصبع دية كاملة فاجب القول بذلك لعدم النص الذي
ذكرنا واما كسره فمما عارضنا او صححنا الا انه لم يطل فلا شيء في ذلك عندنا
قال ابو جعفر هذا النص الذي ذكرنا يقتضي ان اصابع المدين والرجلين سواء
لعموم ذكره عليه السلام الاصابع دونه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج
عن مكحول عن زيد بن ثابت انه قال في الاصبع الزائدة ثلث دية الاصبع وقال
معه بلعني ان في الاصبع الزائدة والسن الزائدة ثلث دية واما الآخرون
فيها حكم وقال آخرون لا شيء فيها فطرنا فوجدنا النص عن النبي صلى الله عليه وسلم
قد صح بان في الاصبع عشرين من الابل واسم اصبع يقع على زائدة ولم يخص عليه
السلام اصبع زائدة من غيرها واما كان ذلك نسباً ولو اراد ذلك لبيته
وبالله تعالى التوفيق فواجب ان يكون فيها ما في سائر الاصابع مسكلة
قال ابو جعفر قد ذكرنا ما حان في اليد تشل او تقطع في كتاب ابن جردم وملك
الصحيفة وانه لا يصح شيء من ذلك روي عن طريق الحاج بن المهدي الاحاديث
سنة عن محمد بن اسحق عن عمرو بن شعيب قال في كتاب اي كرو عن رضى الله عنهما ان في
الرجل اذا بليت لم يستطع ان يسقطها او بسطها لم يستطع ان يقبضها اولم

كان

تنبل الارض ففيها نصف الدية فان نال منها شيء الارض فبقد رما نقص منها
وفي اليد اذا لم ياكل بها ولم يشرب بها ولم يثرز بها ولم يستطع بها ففيها نصف
الدية ما محمد بن سعيد بن نبات بن عبد الله بن نصر فاسم بن اصبع ما ابن وضاح نا
موسى بن معاوية نا وكيع نا سيفين الثوري عن عبد الله بن اسحق السبيعي عن عامر عن
علي بن ابي طالب قال في اليد النصف حد ثلثا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا
الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عثمان عن عبد العزيز بن اسبه عن
عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال في اليد نصف الدية فما نقصت فما الحساب
ويروى عن عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز عن الزهري عن قتادة وعن رجل عن عمر في اليد اذا
شلت دية كاملة مسكلة اختلافاً في موضع قطع اليد قال ابو جعفر نا
يونس بن عبد الله بن مغيث نا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن نا أحمد بن خالد نا محمد بن
عبد السلام نا الحسين نا محمد بن بشير نا يحيى بن سعيد القطان نا ابو عوازة نا عن معمر
بن عيسى الضبي عن ابراهيم الجعفي قال ان قطعت اليد من الكف فنصف الدية وان
قطعت من المنكب فالدية وعن عامر الشعبي من رواية جابر الجعفي قال اذا
قطعت اليد من المفصل ففيها نصف الدية ومن المرفق ففيها الدية وعن ابراهيم
الجعفي قال في اليد اذا قطعت من المرفق ففيها الدية وكذلك لو قطعت من المرفق
او من المرفق او من المنكب كل ذلك الدية فقط ومن طريق عبد الرزاق عن ابن
جرير عن عطاء انه قال في اليد تسناصل جسوم من الابل اذا قطعت من المنكب
والرجل مثل ذلك قال ابن جريج قلت له من اين من المنكب او من الكف قال بل
من المنكب ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال سوا قطعت اليد
من المنكب ام ثما دونها الى موضع السوار قال ابو جعفر وهو لا يحضر من
من المخالفين من احنافين والمالكين والشافعيين لا يقولون بهذا الذي
حاجهم ذكرنا من الصحابة والتابعين فصيح الله لا حجة في قولهم ولا في قول عمر
الا ما صح به الصواب ونحن فيه الاجماع فقط وقال مالك ان قطعت اصبع
او ذهبت ثم قطعت الكف فله دية ما بقي من الاصابع فقط فان قطعت
امثلة ثم قطعت الكف فله دية الاصابع كلها قال علي وهذا خطأ طاهر

المبين عنه ونحن على بصيرة وبقي من ان الله تعالى لا يدعنا في غمنا من هذا الحکم
في الدين لانه يقول تعالى نبينا نالحل شي وهدي وقال تعالى لتبين للناس ما نزل
اليهم فطربا في ذلك منا رعين الله تعالى في ان يبلغ لنا الحق في ذلك فلا هدي الا
من قبله تعالى فابتدانا بالهدى فوجدنا الناس مختلفين فطابفة قالت لاشي في الهدى
الا القود فقط ولا دية هنالك وقالت طابفة فيه القود او المدية فوجدنا الاحلا
في وجوب الدية في الهدى في ذلك ثم رجعنا الى الخطا في ذلك فلم نجد اجماعا سبقنا
على وجوب الدية في الخطا في ذلك ثم وجدنا القائلين بالدية في ذلك مختلفين فيما
دون الثلث وطابفة قالت هي في مال الحياي وطابفة قالت هي على عاقلة
فلم نجد اجماعا بينهم انما في هذا ولم يجز ان يلزم الحياي غرامة لم يوجبها عليه نص
ولا اجماع بل قد اسقط الله تعالى عنه الجناح بيقين في ذلك ولم يجز ايضا ان يلزم
عاقلة غرامة في ذلك بغير نص ولا اجماع بل النص يسقط عنهم ذلك بقوله
تعالى ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى فطلبت من ان
يجب في الخطا في ذلك شي لانه لا نص من هذه العشرة على من جرم واذالم بين النص
ولا اجماع على من جرم فمن الباطل المبين ان يكون الله تعالى يلزم غرامة من لا بين
لنا من هو الملزم اياها هذا امر نقطع ونثبت ان الله تعالى لم يفعل ذلك بنا فقط
ومو تعال القائل تنفلا علينا وما جعل عليكم في الدين من حرج والامر تعالى لنا
ان نقول ولا تحمل علينا اصلا كما حملته على الذين من قبلنا الى قوله ولا تحملنا ما لا طاقة
لنا به والقائل يعلى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وبقين نرى انه ليس في
وسع احد ولا طاقته ان يفهم مراد الله تعالى من عريان بعينه الله تعالى اياه فسقط
ان يكون في الخطا غرامة اصلا فيما دون النفس فسقط ان يكون في الخطا في ذلك
دية اصلا فرجعنا الى العهد فلم يكن يد من احاب دية الاصابع كما امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما على العامد واما على المحط او على عاقلة المحط وقد سقط
ان يجب في ذلك على المحط وعلى عاقلة شي بنصوص القرآن التي اوردنا فليسبق
في ذلك الا العامد فالدية في ذلك واجبة على العامد بلا شك ادلم بولالا
صوابنا فان الله تعالى يقول وجزا سبعة سبعة مثلها وكان العامد مسيئا

المال

بسبعة فالواجب بنص القرآن ان يسا اليه مثلها والدية اذ اوجها الله تعالى
على لسان رسوله عليه السلام وفي اساة مبي في مثل سبعة ذلك المسمى بلا شك
وذلك الحدود اذ الله تعالى بها ايضا فاذا كانت المماثلة بالقود في الاصابع
وجبت بالدية في ذلك مسلكه الخلاف في الاصابع قال ابو محمد بن عبد الله
بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج نا المنال
نا احمد نا سلمة نا يحيى نا سعيد نا سعيد نا المسيب نا عمر نا الخطاب نا قتي في
الاهام والتي يلها نصف دية البدن في الوسطي عشر ابعرة وفي البصر سبعة
ابعرة وفي انخر سبعة ابعرة وبه الى الحجاج نا المنال نا هاشم نا يحيى نا قتيادة
نا سعيد نا المسيب نا عمر نا الخطاب نا قتي في الاصابع خمسة عشر بعرا وفي
الاستباه عشر وفي الوسطي عشر وفي البصر سبع وفي انخر ست وقد وافقه
على ذلك غيره كمارونيا بالسند المذكور الى حماد نا سلمة نا هشام نا عمرو نا ايوب نا
في الاصابع والتي يلها نصف الدية وجازع عمرو نا بيان نا زيد نا اسد نا اذ اقطع
الاصابع والتي يلها نصف دية البدن واذا قطعت احدى اصابعها عشر من
الابل وعن علي بن ابي طالب قال الاصابع عشر عشر وعن الشعبي نا انه قال جازل
من مراد الى شرح فقال يا ابا امية ما تقول في دية الاصابع قال سوا قال في
كل اصبع منها هنالك عشر من الابل فجرح المرادي ايهامه وخضيه وقال يا
سبحان الله ها نا فقال شرح تتبع ولا يتبع فاك ان تضلنا احدثك بالاشهر
بذك واذا نك في البدن نصف وفي الاذن نصف والاذن بوارتها الشعر
والفلسوة والعمامة وعن الشعبي نا شهد على مسروق وشرح ايهما قالا
الاصابع سوا عشر عشر من الابل وقد روينا هذا القول عن ابن عباس نا قتل وعن
زيد نا ثابت نا رضي الله عنهم قال ابو محمد وليعلم العالمون انه لم يات عن احد من
الصحاب نا رضي الله عنهم ان هذه الدية في الخطا واجبة من ذلك من لا يرى هذه الدية
في العهد اصلا ولا تراها الا في الخطا فعكس الحق فكسا وخمد الله تعالى على الملامة
قال علي واما ما صل الاصابع فقد روينا من طريق عبد الرزاق نا
قتادة نا عن رجل عن حكيم نا عن حماد نا الخطاب نا في كل املة ثلث دية الاصابع

فَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ وَلَا عَشْرٌ وَلَا رَجٌّ يُوجَدُ مِنْهُ فَلَهُ رُبْعُ الدِّينَةِ فَإِنْ أَصِيبَ
قَصَبَةُ الْأَنْفِ فَخَافَتْ وَفِيهِ شَيْنٌ وَلَا رَجٌّ وَلَا يُوَجَدُ رَجٌّ شَيْءٌ فَالِدِينَةُ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ
وَعَشْرُونَ دِينَارًا وَإِنْ ضُرِبَ أَنْفُهُ فَبَرَأَ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَحْدُ رَجًّا طَبِيعَةً وَلَا رَجٌّ شَيْءٌ فَلَهُ
عَشْرُ الدِّينَةِ سَبْعَتُمُؤَلِّسَلَمِينَ بْنِ حَبِيبٍ حَدَّثَ قَالَ قَتْنِي سَلَمِينَ بْنِ حَبِيبٍ فِي
الْأَنْفِ إِذَا رَمَتْ بَعِثَتْهُ مَا يَنْبَغِي وَإِذَا كَسَرَ مِائَةَ دِينَارٍ وَبِهِ إِلَى ابْنِ جُرَيْجٍ قُلْتُ
لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي جَابَةَ قَالَ نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَاجِبٌ أَنْ يَنْجَحَ مِنْ مَجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ
يَقُولُ فِي جَانِبَةِ الْأَنْفِ ثَلَاثُ الدِّينَةِ فَإِنْ نَعَذَتْ فَالْثَلَاثُ وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ
عَنْ تَعْرِفٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي جَابَةَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ إِذَا خَرَمَ مِائَةَ دِينَارٍ قَالَ أَبُو جَهْلٍ فَخَصَلُ
بَيْنَ هَذَا عَنِ ابْنِ جَابَةَ فِي الْأَنْفِ الدِّينَةُ وَكَذَلِكَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَعَنْ
ابْنِ قُسَيْطٍ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ وَمَجَاهِدٍ فِي الْمَارِ الدِّينَةُ وَهُوَ كُلُّ مَا دُونَ الْعِظْمِ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ
عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْمَارِ ثَلَاثُ دِينَاتٍ فِي الْأَنْفِ وَعَنْ الشَّعْبِيِّ فِي الْعَرَبِيِّ الدِّينَةُ وَهُوَ مَا دُونَ
الْمَارِ وَعَنْ مَجَاهِدٍ فِي الرَّوْثَةِ الثَّلَاثُ وَهُوَ دُونَ الْعَرَبِيِّ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَبِلٍ وَابْنِ
وَقْتَادَةَ فِي الْأَرْنَبَةِ بِحَسَابِ ذَلِكَ وَهُوَ طَرَفُ الْأَنْفِ عَنْ مَجَاهِدٍ وَمَكْحُولٍ فِي
الرَّوْثَةِ ثَلَاثُ الدِّينَةِ وَفِي حَرَمِ جَنْبِ الْأَنْفِ إِذَا لَمْ يَلْتَمِهَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَحْمَرٍ ثَلَاثُ
دِينَاتٍ فِي الْأَنْفِ وَعَنْ مَكْحُولٍ وَاسْتَوْقَى فِي الرَّوْثَةِ ثَلَاثُ دِينَاتٍ فِي الْأَنْفِ وَهُوَ كَأَحْمَرٍ بَيْنَ
تَقْيِ الْأَنْفِ وَفِي قَصَبَةِ الْأَنْفِ إِذَا كَسَرَتْ ثُمَّ اخْتَبَرَتْ ثَلَاثَةُ الْعِزَّةِ وَعَنْ عُمَرَ
بْنِ الْخَطَّابِ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي ذَلِكَ بَعِيرَانِ وَفِي كَسْرِ التَّنْبِيْزِ عَنْ عُمَرَ
بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ سِدْرَةُ الْأَنْفِ فَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ النَّخْرَيْنِ ثَلَاثُ دِينَاتٍ فِي الْأَنْفِ وَفِي
هَشَمِ الْأَنْفِ حَتَّى يَكُونَ لَا طَبَأَ يَنْجِي صَوْتَهُ نِصْفُ دِينَاتٍ النَّفْسُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ رَجٌّ
مِائَةٌ وَلَا رَجٌّ فَرُبْعُ دِينَاتٍ النَّفْسُ وَفِي جَانِبِهِ عَشْرُ دِينَاتٍ وَرُبْعُ عَشْرِ الدِّينَةِ
وَفِي جَانِبَةِ الْأَنْفِ عَنْ مَجَاهِدٍ ثَلَاثُ دِينَاتٍ النَّفْسُ فَإِنْ نَعَذَتْ فَالْثَلَاثُ وَعَنْ عَطَاءِ
الْحَرَّاسِيِّ فِي حَرَمِ الْأَنْفِ عَشْرُ الدِّينَةِ وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَا دُونَ الْمَارِ مِنْ كُلِّ
مَا ذَكَرْنَا حَكْمٌ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَإِبْنُ أَبِي بَكْرٍ وَكُلُّ هَذَا لَا يَنْجِي
مِنْهُ شَيْءٌ وَالَّذِي يَقُولُ بِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ أَنَّهُ لَا يَسْتَبِيلُ إِلَى أَنْ يُوَجَدَ
فِي هَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَضْلَقَهُ حَيْثُ عَنْهُ الْخِثَابُ

حَقَّانَ

مِنْ أَقْصَى خِرَاسَانَ إِلَى إِدْنَاهَا وَأَهْلُ فَارِسَ وَأَصْبَهَانَ وَكِرْمَانَ وَسَجِسْتَانَ وَالسَّنْدَ
وَالْجَبَالَ وَالرِّيَّ وَالْعِرَاقَ وَبَغْدَادَ وَالْبَصْرَةَ وَالْكُوفَةَ وَسَائِرَ مَدَنِيَّاتِهَا وَأَذْرَبَجَانَ
وَأَرْمِينَةَ وَالْأَصْوَانَ وَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَالْبَهْلَةَ وَالْحِمْيَرَ وَبَصْرَةَ وَالشَّامَ وَالْأَنْدَلُسَ
فَمَا وَجَدُوا شَيْئًا مِائَةَ أَرْبَعِينَ سَنَةً غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا مِمَّا لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ
أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فَطَلَّ أَنْ يَكُونَ هُنَا خَيْرٌ ثَابِتٌ يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ وَلَا وَرَأَى فِي ذَلِكَ
أَصْلًا وَنَحْنُ نُوَقِّنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَامَ الْحُجَّةُ مِنَ الْعُرْوَاقِ وَالسَّنَنِ وَأَوْضَحَ الْأَجْمَاعُ
أَيْضًا حَالًا يَجْفَى عِلْمًا مِنْ مَبْدَأِهِ إِلَى مَبْتَاهِهِ وَهَذِهِ الصَّفَةُ مَعْدُومَةٌ هَاهُنَا طَالَمَا
عَلَى فَقَوْلُنَا هَاهُنَا الَّذِي نَدْبِي اللَّهَ تَعَالَى وَنَلْقَاهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ
أَنْ لَقَلْنَا بِهِ وَمَا خَالَفْنَاهُ وَلَوْ صَحَّ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ إجماع لَقَلْنَا بِهِ وَلَمَّا تَرَدَّدْنَا
فِي الطَّاعَةِ لَهُ فَادْلَا سُنَّةً فِي ذَلِكَ وَلَا إجماع فَلَيْسَ إِلَّا الْعُقُودُ فِي الْعَدْلِ وَالْمُقَادَا
وَلَا شَيْءٌ فِي الْخَطِّ الْقَوْلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ حِنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَدَّتْ
قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ مَسْأَلَةُ الشَّعْرِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعِيدٍ
بَنَاتٍ نَاعِدًا لِلَّهِ نَصْرًا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ نَا ابْنُ وَصَّاحٍ نَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ وَجَمْعٌ
نَا مِنْهَا لِيِنْ خَلِيفَةِ الْعِجْلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ سَلَمَةَ بْنِ مِمَامٍ الشَّقْفِيُّ قَالَ مَرَّ رَجُلٌ بِقَدْرٍ
فَوَقَعَتْ مِنْهُ عَلَى رَأْسِ رَجُلٍ فَاحْرَقَتْ شَعْرَهُ فَرَفَعَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَاجْلَسَ سَنَةً
فَلَمْ يَنْبُتْ فَقَضَى عَلَيْهِ بِالْأَرْنَبَةِ وَمِنْ طَرَفِ سَعِيدٍ بْنُ مَعَاوِيَةَ نَا ابْنُ مَعَاوِيَةَ
هُوَ الصَّرِيحُ نَا حَاجٌّ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ لِي الشَّعْرُ الدِّينَةُ إِذَا لَمْ يَنْبُتْ
وَقَدْ احْتَجَّوْا فِي هَذَا مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ هَذِهِ الرِّوَايَةُ نَفْسُهَا وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ
وَقَالَ سَعِيدُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ
فِي شَعْرِ الرَّاسِ إِذَا لَمْ يَنْبُتْ الدِّينَةُ وَفِي شَعْرِ الْحَبِيزَةِ إِذَا لَمْ يَنْبُتْ الدِّينَةُ وَامَّا
الْمَالِكِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّونَ فَلَيْسَ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْحُكْمُ وَهَذَا مِمَّا نَقَضُوا
فِيهِ أَصُولَهُمْ فِي تَشْبِيهِهِمْ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ مُخَالَفٌ وَقَدْ جَاءَ
هَؤُلَاءُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مَا لَا يَعْرِفُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنْ
التَّابِعِينَ مُخَالَفٌ وَهَذَا بَرَكٌ أَهْمٌ لَا يَضِطُّونَ أَصْلًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ الشَّعْرُ
أَصْلًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي السَّمَةِ فَيَقَالُ لَهُمْ وَلَا فِي شَيْءٍ مِمَّا أَوْجَبَتْ فِيهِ الدِّينَةُ مِنْ أَعْضَاءِ

فِيهِ

قال في الحاجين اذا استوعبا الدية وفي احدهما نصف الدية وعن ابراهيم النخعي قال
كان يقال في كل اثنين من الانسان الدية وفي كل واحد النصف قلت الشفتين قال
لعل ذلك وفي كل واحد من الانسان الدية وعن الشعبي قال في كل اثنين من الانسان
الدية حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد
العزیز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا الحجاج بن ارطاة عن الحكم بن عيينة ان شراح قال
في الحاجين والشفنتين واليدين والرجلين نصف الدية يعني في كل واحد منهما وفي كل
فرد من الانسان الدية وهو قول احسن البصري وقناة وان حنيفة واحمد بن حنبل
واصحابهم وقال آخرون فيها حكومة فقط وهو قول مالك والشافعي واصحابهما وقال
آخرون لا شيء فيها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال قلت لعطاء بن رباح
رباج الحجاج يشتر قال لم اسمع فيه شيئا قال ابو محمد اما الحنفيتون والمالكون
والشافعيون فقد بقصواها عنا اصولهم في قولهم خلافا لصاحب افا وافق
تقليدهم وهم ها هنا قد خالفوا ما روينا عن مالك بن انس بن ثابت وسائر
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اقوالهم يحفظون قط عن صاحب وهذا
فيح جدا فاما الحنفيتون فانهم طردوا القياس ها هنا ادخلوا في كل اثنين من الانسان
الدية قياسا على اليدين والحاجين انسان واما قول مالك والشافعي فان اصحابها
لا يوثق عليهم في ادعاء الاجماع من الامة فيما لا يعرفون فيه خلافا نعم حتى انهم
لقد عوته فيما فيه اختلاف مشهور كنعلم في الموضحة على ما نذكر بعد هذا ان
شأن الله تعالى وما تعلم احد قال قبل مالك بقوله في الحاجين حكمته هذا ولم
ينبع فيه نص قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس فينبغي لهم ان لا يتكروا
على من قال بقول استمع فيه القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
اباح الله تعالى قط لما لك ولا لا في حنيفة ولا للشافعي شيئا حرمة الله تعالى
على غيرهم قال علي ولا ينقص في الحاجين صحة ولا اجماع فيما يتفق فالواجب ان
لا يجب فيما في العمد الا الفود والمفاداة واما في الخطا فلا شيء لان الاموال
محرمة الا ينقل اجماع والحكومة غرامة فلا يجوز الزامها احدا بغير نص ولا
اجماع وهو قول عطاء كما اوردنا في كتابنا في الدية قال علي نا محمد بن

سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن ابي اصبح نا ابن وصاح نا موسى بن معاوية
نا وكيع نا سفيان الثوري عن ابي اسحق السبيعي عن عاصم بن ضمره عن علي بن ابي طالب انه
قال في الانف الدية وبه الى وكيع عن اسراسل عن جابر عن الشعبي قال في العينين
الدية وبه الى وكيع نا سلام عن المعيرة عن ابراهيم النخعي قال في المارن الدية وعن يزيد
بن عبد الله بن مسيطر انه قال في الانسان جسديا في الانف واللسان والذكر
والصلب والفؤاد ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عكرمة قال في الوتة النصف
قال عبد الرزاق احسبه ذكره عن عمر وعن معمر بن ابي نخع عن مجاهد قال في
روثة الانف ثلث الدية ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن جريح عن مجاهد
انه كان يقول في الروثة الثلث فاذا بلغ من المارن العظم فالدية وافية فان اصاب
من الروثة الاربعه او غيرها ما لم يبلغ العظم فبحسب الروثة وعن ابن جريح عن
سليم بن موسى ان عمرا بن عبد العزيز قال في الانف اذا اوعى جده الدية كاملة
فما اصاب من الانف دون ذلك فبحسبها ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري
عن ابيه عن الشعبي قال ما ذهب من الانف بحسبها حدثنا عبد الله بن ربيع
نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا
حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن معمر بن ابي نخع قال في روثه الانف ثلث دية
الانف وفي اجناس بين اذا احرمتا لم تثنى في كل واحد منهما ثلث دية الانف
وفي الروثة ثلث دية الانف وفي قصبة الانف اذا اكسرت ثم اجبرت
ثلاثة ابعرة حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا
ابن جريح عن عثمان بن سليم نا عبد كسر احدى قصبتين انف رجل فرفع ذلك الى
عمرا بن عبد العزيز فقال عمر وحدا في كتاب لعمر بن الخطاب اما عظم كسر
ثم جبر كما كان ففيه حقتان فراجعته ان سراقه فقال اما اسراخل من القصبتين
فاني عمر الا ان يجعل فيه الحقتين وبه الى ابن جريح عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
قال ان كسر الانف كسر يكون شيئا فسد منه وان كان المخران منها الشين
فلت دية المخرن وان كان ما رن الانف مهورا هين فله ثلث الدية وان
كان مهشوما ملطبا ينج صوته كالعين ف نصف الدية لعينيه ووجه خمس مائة دينار

الحكم في حمله قول الله تعالى فمن اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم
فقل من فعل فاعلا بوصف به وكان به متعديا فانه يجب ان يعتدي عليه بمثل ما
الله تعالى فالمسك آخر حتى قتل مسك له وحاش حتى مات وليس قاتلا فواجب
ان يحسن حتى يموت فعدا مثل ما اعتدي به ولا يبالي من طول المدة بقصرها اذ لم يات
مصرعاه ذلك نقر ولا اجماع وبالله تعالى التوفيق **مسألة** عين الدابة قال
ابو محمد ثنا ابو عمر احمد بن قاسم نا الى قاسم بن محمد بن قاسم اخبرني حدي قاسم بن اصبع
نا زكريا بن يحيى الناقد نا سعيد بن سليمان عن علي بن ابي حمزة نا ابو الزناد عن عمه
بن وهب عن ابيه عن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض في الزمان الا
في ثلاث المنقلة الموضحة والامنة وفي عين الفرس ربع ثمنه حدثنا محمد بن سعيد بن
نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن اصبع نا ابن وضاح نا سوي نا حواينة نا وكيع نا
ابو جناب هو يحيى بن علي حقه الكلبي عن علي بن عون محمد بن عبيد الله المتقي عن شرح ان
عمرو بن الخطاب كتب اليه في فرس فقبت عينه ان يقوم الفرس ثم يكون في عينه
ربع ثمنه حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد
العزيز نا الحاج نا الهيث نا احمد بن سلم نا عبد الملك بن محمد قال نا دهقان نا
فقا عين فرس لعمرو بن الحجاج فكتب سعد بن ابي وقاص نا عمرو بن الخطاب يساله
عن ذلك فكتب عمرو بن الخطاب اليه ان حيدر الرقيقان نا سنا اذا الفرس واعطى
الشروى وان شاعطى ربع ثمنه فقوم الفرس هسرين الفكا فمزم خمسة الاف
ومن طريق عبد الرزاق عن اس خرج عن عبد الكريم نا علي بن ابي طالب قال في عين
الدابة الربع يعني من ثمنها وعن محمد بن سيرين ان شريحا قال في الدابة اذا فقبت
عينها لصاحبها الشروى فان رضى خير عا ربع ثمنها وعن ابن جريح قلت لعطاء قال
عين الدابة زعموا ومن طريق عبد الرزاق عن سفين بن عبيدة عن الحماله عن الشعبي
ان عمرو بن الخطاب قضى في عين جمل اصببت نصف ثمنه ثم نظر اليه بعد فقال
ما اراه ينقص من قوته ولا هدايته فنقص في ربع ثمنه وعن الحسن بن حي
في عين الدابة ربع ثمنها فان قطع ذنبها اعزم ما نقصها وقال ابو حنيفة وروى
في الفرس والبغير والبقر نفقا عين كل واحد منهم ربع ثمنه فان فقا عين شاة فليس

فتمت

في ذلك الا ما نقص من الثمن فقط وهو قول اي سليمان واصحابنا وقال اللث ان
فقا عين دابة او كسر رجلها او قطع ذنبها فعليه ثمنها كلها او ثمنها قال ابو محمد
اما الحديث المذكور فلا يصح لانه من رواية اي امية اسمعيل بن يعلى التميمي وليس
بشي واذا الرواية في ذلك عن عمرو بن الخطاب وسعد بن ابي وقاص وشرح وعطاء فاشه
واما الرواية عن علي بن ابي طالب انه قضى في ذلك نصف القيمة وعن عمرو مثل ذلك
فواهيان اما التي عن علي بن ابي طالب لا يدري عن محمد بن جابر البهام وهو هالك عن
حابر الجعفي وهو مفروغ منه واما التي عن عمرو بن الخطاب فمثل ذلك لانها عن مجاهد
وهو ضعيف عن الشعبي عن عمرو ولم يولد الشعبي الا بعد موت عمرو عشرون عاما
قال ابو محمد الا ان المالكين قد يحتجون باسقاط من هذا الحديث اذا وافق
تقليدهم كاجتماعهم لا يوثق احد يهدي جالسا وحدثت حرام في الاستطهار وكبر
جدا قد ذكرناه مفرقا وسمجعه ان شاء الله تعالى قال علي واما عن فلاحته عندنا الا
في نص قرآن وسنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او اجماع يتفرع خلاف
فيه من احد وليس في هذه المسئلة شي من هذه البراهين فاذا ذلك كذا فان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ان دمائكم واموالكم عليكم حرام فلا يجوز الزام فاقى في عين
الدابة الا ما اوجبه نص او اجماع وقد قال الله تعالى فمن اعتدي عليكم فاعتدوا
عليه بمثل ما اعتدوا وعليهم فواجب هذه الآية الزامه قيمة ما نقص فقط والله تعالى
التوفيق **مسألة** قال ابو محمد اختلف الناس في الحاجبين باجمام نا ابن جريح
نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب قال قضى
ابو بكر العتدي بوجع الحاجب اذا اصبحت حتى يذهب شعره فقضى فيه موصحتين غسلا
من الابل وقال آخرون غير هذا ما روي بالاسناد المذكور الى عبد الرزاق عن ابن
جريح اخبرنا عبد الكريم انه بلغه عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الحاجب
يخص شعره ان فيه اربع وفيما ذهب منه بالحساب فان اصب الحاجب
بما يوضع ويذهب شعره كان قدر الحاجب فقط ولم يكن للموضحة قدره فان اصب
منقولة كان قدر الحاجب والمنقولة جميعا وروى عن زيد بن ثابت ان
الحاجب الواحد ثلث الدية وقال الشعبي في الحاجبين الدية وعن سعيد بن المسيب

قد

الفصا من في الاولى وعليه الارش في الاخرى قد روي عن ابي يوسف ومحمد وابي حنيفة ايضا
انه ان قطع امله فسقطت من الفصل اصبعه او يده كلها من المفصل وكسر بعض سبته
فسقطت السن كلها كان الفصا من في السن كلها وفي جميع اليد وفي جميع الاصبع وانه
ان قطع اصبعه فسقطت الكف من نصف الساعد وبرا فلا فصا من له ثمانية اوتار
تقطعها من نصف الساعد وفرقتوا من الشلل والسقوط وقال عثمان بن النخعي اذا فقا
عينه عمدا قد عتبت العين الاخرى فقتل عينيها الفاني جميعا وقال مالك اذا
قطع اصبعه فسلت يده فعليه الفصا من في الاصبع وله الارش في اليد وجميع في
قوله العقل والفصا من جميعا في عضو واحد وقال الشافعي ان قطع احدى اثنيه
قد عتبت الاخرى اقص منه في التي قطع وعليه الدية في الاخرى قال ابو حنيفة
الحكم في هذا كله ما ينشئ انه تولد من جناته الهدى والضروة ندرى انه كله جناة على
وعدا وان فالواجب في ذلك القود او المفاواه سواء في ذلك النفس وما دونها والجب
كله انهم كلهم اصحاب مياس من عيهم وهم لا يختلفون في ان من قطع اصبع اخر ميات
بها فان عليه القود في النفس ثم منع من منع منهم فمن قطع اصبع اخر فذهبت كفته
بها ان قاده منه في الكف فقل في الشاقص احش من هذا وانما اذا امكن ان تولد
الحياة الاخرى من غير الاولى فلا شيء بها لا قود ولا غير مثل ان يقطع له يكل مثل
له الاخرى يمينا اذا لم ينشئ انه تولد من اجنابة الاولى فليست على يمين من وجوب
شي على اجمالي واذا لم يكن على يمين من انه يلزمه شيء فلا يجوز ان يلزم شي لا في حكم
سنة ولا في ماله لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم واموالكم
عليكم حرام قال علي وكان في اصحابنا فتى يقال بن عبد الملك صر به معلما في صباه
بقلم يخته فبست عينه فقتلوا عدو بوجوب القود لان الضربة كانت في العصب
المتصلة بالناظر والله تعالى الوفي بمسألة من اسك اخرجني فقتل
عينه او قطع عضوا او ضرب قال علي ما عدا الله من ربيع ما ان يفرج ما قاسم من
اصبع ما ان يضاح ما سحنون ما ان وهب اخري يونس بن يزيد عن ابن شهاب
انه كان يقول في الرهط يجمعون على الرجل فيقتلوا احدهم عينه او يكسر رجله او
يديه او اسنانه او نحو هذا انه بقاد من الذي يشر منه ذلك واما الاخرى

له

اسم

الدين امسكوه فبعضون عموية موحدة منكلة فان استحيت المصايب الدية كانت
الدية عليهم كلهم يعرفونها جميعا سواء قال يونس وقال ربيعة ان احب الذي فقتل
عيناه الدية فله اثنا عشر الف درهم في عينيه فان كان الدين امسكوه امسا
امسكوه ليفق عينيه فعليه الدية جميعا وان كانوا امسكوه ليضربه اولصكه
لا يريدون بذلك ففي عينيه فالدية على الذي فقا عينيه دون اصحابه قال
ابن وهب قال ابن سحان قال ربيعة ان اراد القود اقتد منهم جميعا ثم يشر في ذلك
ومن امسكه قال ابو حنيفة اما احب الدية عليهم كلهم والمنع من القود منهم كلهم
فخطا لا اشكال فيه وتناقض ظاهر لانهم لا يحلون من ان يكونوا احلهم فقاه اولم
يفقاه كلهم لكن من يشره خاصة لا يستل الى قسم ثالث فان كانوا كلهم فقوا
عينيه فالقود عليهم كلهم كالدية عليهم كلهم ولا فرق وان كانوا ليس كلهم فقاه
لكن المباشرة خاصة فالدام الدية في ذلك من لم ينفقا ولا كسر ولا قطع خطا
وهذا لا يخفى به واما قول ربيعة في احب القود على جميعهم او الدية على جميعهم
فلم يتناقض ولكنه خطأ لان المسك اخر ليفق عينه او لقطع يده او ليحصى
او ليحصى عليه او ليضرب لا يقع عليه البتة في اللغة ولا في الشريعة اسم فاني
ولا اسم قاطع ولا اسم كاسر ولا اسم صاوب واذا لم يكن شيئا من هذا فلا قود عليه
في ذلك لان الله تعالى اما قال فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم فقتل بهذا القول بلا شك وهذا مما خالف فيه مالك يسمي ربيعة والزهري
لانما جعل في جناية العمد في العين احب من القود او الدية وهو لا يرى فيها
الا القود وهما احسن المدينين قال ابو حنيفة والحكم في هذا هو ان يقتصر من
الفاني والكاسر والقاطع والصارب بمثل ما فعل وتغزر المسك وتسجن
على ما براه احكام لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من راي منكم منكرا فليغيره
بيده ولا امر عليه السلام بالغير في كل ما دون احد عشر اسواط فاقول على ما
نذكر ان ساء الله تعالى في باب العذر من كتاب الحدود فان قال قائل انكم
تقولون فمن اسك اخر للقتل فقتل انه يسجن حتى يموت فهذا خلاف لما قلتم
ها هنا ام لا فاجوابا والله تعالى التوفيق انه ليس ذلك مخالفا لشي منه لان

نص ولا فيما سواه من اصحاب واحق من هذا ان القود واجت ما امكن كما امر
الله تعالى اذ يقول واحكمات قضات فان تعدد القضاء صحت او بعدم العضو
او باستناع او بغيره فان كان في ذلك دية موقته فاستة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فني واجبة لمن ارادها مكان قضاء صده الفاسد لان النص او جهاله وان لم
كن هناك دية موقته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تابعه فلا شيء لان
الاحكام لا يوجبها الا الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم واجماع متيقن
فاذ ذلك كما ذكرنا فاحد فثبتا ربيعة صواب والاخرى خطأ فاما الصواب فثبتناه
في الذي فقا عن الآخر فثبت ابن عم المفقوة عينة فقتل الفاني ان في القاتل
القود واما الخطا فنقله في اعنى فقا عن صحيح او عينية انه لا قود عليه وانما
عليه الدية وذلك انه اوجب دية لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم
ولا قياس ولا نص صحيح ومنع القود الذي اوجه الله تعالى في نص القرآن وبالله
تعالى التوفيق **باب** حق عا عن ثم فقت قال علي بن ابي عبد الله من ربح
ما حذر بن عبد الله بن عثمان بن احمد بن خالد بن علي بن عبد العزيز بن الحجاج بن المهدي نا
حامد بن سلمه عن الحجاج بن ارطاة ان مسروقا وشركا والشعبي قالوا في رجل فقت
عينه وقد كان دعت بها شي انه يلقى عنه بقدر ما ذهب منها قال علي هذا
ليس فيه قران ولا سنة ولا اجماع وهذه رواية ساقطة لانها من الحجاج بن ارطاة
ولو صححت فلا حجة في قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قلنا
ان الاموال محرمة الا بنص واجماع فان كان كل ما ذكرنا خطأ فلا شيء فيه وان كان
عمدا فالقود ما امكن وان امكن دهاش شي من قوة البصر كما ذهب هو انقد ذلك
بدوا او بما امكن وان لم يكن ذلك فقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا
وسعها فالواجب في ذلك لادب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من راي
منكم منكرا فليغيره بيده ان استطاع ولقول الله تعالى وجراستة سنة مثلها
فاذا عجزنا عن المثل الاخص زمان ياتي باقضي ما نفذر عليه من التماثل للآية
المذكورة والادب والسجس سنة فهاجر استنة اخرى عجزنا عن مثلها من نوعها
الادب وبالله تعالى التوفيق **باب** شيخ اسانا فذهب بصره فقال كان

محمد بن محمد

في نسخة

اعني قال علي بن ابي ربيعة بن طريقه بكر بن ابي شيبة نا زيد بن ابي جابر عن شفيق التوري
عن خالد النبلي عن الحكم بن عتيبة وحماد بن ابي سليمان انهما قالوا في رجل شج رجلا فذهب
عينه من غير تلك الشجة فقال الحكم ان شهدوا انها ذهبت من الضربة فهو حائز وقال
حماد ان شهدوا انه ضرب به يوم ضربه وهي صحيحة فهو حائز قال علي وان كان
صحيحا فقد يمكن ان تذهب عينه من غير تلك الشجة فلا بد من الشهادة في ذلك كما
قال الحكم انها ذهبت من تلك الشجة فان شهد الشهود بذلك وكان عمدا فالقود
في ذلك من كلا الامر من ومن العين ولا بد من اذ هاب عينة ومن شجته كما شج برهان
ذلك قول الله تعالى فمن اعتدي عليكم فاعتدوا عليه مثلهما اعدي عليكم وهذا
اعتدائهم بفعلين شج واذ هاب عين فلا بد من القودين كليهما فان اخجوا بما
رويناه من طريق بكر بن ابي شيبة نا اسعيل بن علفه عن ائوب السخاني عن
عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله ان رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فاني النبي صلى الله
عليه وسلم يستقيده فقتله حتى يبرأ فاني وعجل فاستفاد فقتلته رجله وبرأت
رجل المستفاد منه فاني النبي صلى الله عليه وسلم فقتل له ليس لك شي بل ابنت
قلنا هذا الخبر هو حجتنا وعهدنا وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امر
بالتاخير حتى يبرأ فيقادله بما يبلغه تلك الحال التي يبرأ عليها فاني فاعطاه
رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه فلما عنتت رجله والعنت البرء على عوج
لم يمكن ان يستفيد من العوج اصلا فلا شيء له ولولا وجوب القود من كل ما يمكن لما
كان يتاخير عن معنى وبالله تعالى التوفيق **باب** قول المتأخرين في جباه
على عضو بطل منه عضوا اخر قال ابو محمد قال ابو حنيفة اذا شج اخر موضحة
فذهبت عينه او قطعت اصبعه فقتل اصبع له اخرى او قطعت احدى يديه
فقتل الاخرى ايها كانت او قطعت اصبعه فقتل يده او قطع بعض اصبعه
فبطلت الاصبع كلها او شجة موضحة فصارت منقولة فلا يصح من شي من ذلك
وعليه الا رويهاك ابو يوسف ومحمد بن الحسن صاحباه مثل هذا في العضو
الواحد كالموضحة تصير منقولة او قطع املة فقتل اصبعه فالا واما اذا شج
موضحة فقتل عينه او قطع اصبعه فبطلت اصبع اخرى او يدا اخرى فقتل

من جني الصبح معاً لانه بصر بصر لا على قولكم وانتم تقولون بهذا والثاني انه يقال
 لكم وسمع ذي الاذن الصم هو سمحه كله وهو له افع وافر من تمام السمع
 من عين الاور فان الاور لا يرى الا من جهة واحدة فقط فاما هو نصف بصره ولذلك
 به الاقطع هي محل بصره ورجل الاقطع ايضا فاجعلوا في كل ذلك دية وانتم لا تعلمون
 ذلك ووجه ثالث وهو انه لا يجب على اصولكم هذا ان تقيدوا اذا عينين فاما اهل العور
 وانتم تقيدون من الاور ولا اجاع في هذا فقد اقدم بصر ادم بصر ادم بصر وقد
 روي عن طريق عبد الرزاق عن عثمان بن سعيد عن قتادة عن علي بن عياض ان عثمان بن عمار
 قضى في رجل عور فقا عين صحيح قال لا تؤد عليه وعليه دية عينه وقال سعيد بن
 المستب لا يقاد من الاور وعليه دية كاملة وان كان عمداً وعن عبد الرزاق عن
 ابن جريح قلت لعطاء الاور يصيب عين انسان عمداً ايضاً منه قال ما ادى ان
 يقاد منه ادى له الدية وافية وعن عبد الرزاق نا ابن جريح عن محمد بن عياض ان
 عمر وعثمان اجتمعوا على ان الاور اذا فقا عين اخر فعليه مثل دية عينه وقال
 علي بن ابي طالب اقام الله تعالى القصاص في كتابه العين بالعين وقد علم هذا فعليه
 القصاص فان الله تعالى لم يكن لينسب شيئا قال ابو محمد واما الخفيفون والشايعون
 فانهم يعطون خلاف الصحاح الذي لا يعرف له مخالف وهم قد خالفوا هاهنا
 عمر وابن عمر وعلياً وابن عباس رضي الله عنهم ولا يعرف لهم في هذا من الصحابة رضي
 الله عنهم مخالف لا رواية ضعيفة قد ذكرناها هاهنا لم يستعمل كل طائفة منفض
 اهلها وسعدتم ما بنى وما ينبغي ان يرضى لنفسه بهذا وورع وعاد الله تعالى على
 عظيم نعمه وما العبد العور قال ابو محمد ذكر الان حديث عمرو بن شعيب عن
 ابيه عن جده قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العين القائمة السادة لمكانها
 تلك الدية وقال بهذا طائفة من السلف الطيب كما ما يونس بن عبد الله نا
 احمد بن عبد الرحيم نا احمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام اخبني نا محمد بن ابي عبيد
 بن سعيد القطان نا هشام نا هو الدستواي نا قتادة عن عبد الله بن بريدة عن
 عبي بن جعفر عن ابن عباس نا عمر بن الخطاب قضى في العين العور اذا فقت
 واليد الشلا اذا قطعت والسن السوداء اذا اسقطت تلك الدية ديةها

وعن ابن عباس في العين العور اذا خسفت ثلث الدية وقال اخرون روي عن
 طريق وبيع نا شعيب التوري عن يحيى بن سعيد هو الاضاري عن بكر بن عبد الله بن
 الاشج عن سليمان بن يسار قال قضى زيد بن ثابت في العين القائمة اذا خسفت
 مائة دينار وعن سعيد بن المسيب يقول في العين القائمة مخص عشر الدية وبه
 قال غيره كما روي عن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا محمد بن اسحق عن بريدة
 بن عبد الله بن قيس انه قال في العين القائمة اذا خسفت خمس دية وبه يقول
 الليث بن سعد وغيره وقول اخر نا حماد بن سلمة نا محمد بن اسحق عن جريح
 قال لا جميعاً نا ابن ابي عمير عن مجاهد في العين القائمة التي لا تبصر ان ثقيت او خست
 فيها نصف قدر العين خمس وعشرون بعيراً من الابل وان كان قد اخذ ذرها
 اول مرة وقول اخر نا يوسف بن طريق عبد الرزاق نا ابن جريح نا عبد العزيز بن عمر
 بن عبد العزيز نا في كتاب عمر بن عبد العزيز نا كان لطبت العين فدمعت
 دموعاً لا ترقى فلها ثلث دية العين وان كانت دموعاً لا تجت دموعاً وهي دون
 الدفعة الاولى فنصف دية العين وان كانت دموعاً من العين سحاً حياً نا واحبنا نا
 يذهب منها بصره ففيها خمس مائة دينار وعن ابراهيم النخعي قال في العين العور اذا
 القائمة اذا اصببت الدية فاذا كانت مفضوة فامة خسفت فيها صلح عن
 ابراهيم النخعي من طريق جابر الجعفي في العين العور احكم وبه يقول ابو حنيفة ومالك
 والشافعي واصحابهم وهو قول الزهري ورواه من طريق ابن وهب قال ابو حنيفة
 هذا من عجايب الدنيا ان الخفيفين والمالعين يدعون انهم يقولون برواية عمرو بن
 بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب نا ابن عباس في
 قول ثابت عنهما قال علي نا محمد بن سعيد نا ثابت نا عبد الله بن نصر نا طائفة
 بن ابيع نا موسى بن معاوية نا وكيع نا هشام الدستواي نا عرقادة عن سعيد بن
 المسيب قال في العين العور اذا انشربت ثلث الدية حدنا حمام نا ابن مفرج
 نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريح نا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
 قال كتب عمر بن عبد العزيز الى اسرا الاحناد ان يكتبوا اليه يعلم فلما بهم فقال
 مما اجتمع عليه فقها وهم في شتر العين ثلث الدية وروى عن طريق الحجاج بن المنهال

هذا من عجايب الدنيا ان الخفيفين والمالعين يدعون انهم يقولون برواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب نا ابن عباس في قول ثابت عنهما قال علي نا محمد بن سعيد نا ثابت نا عبد الله بن نصر نا طائفة بن ابيع نا موسى بن معاوية نا وكيع نا هشام الدستواي نا عرقادة عن سعيد بن المسيب قال في العين العور اذا انشربت ثلث الدية حدنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريح نا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال كتب عمر بن عبد العزيز الى اسرا الاحناد ان يكتبوا اليه يعلم فلما بهم فقال مما اجتمع عليه فقها وهم في شتر العين ثلث الدية وروى عن طريق الحجاج بن المنهال

مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ فَإِنْ اسْوَدَّتْ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا فَإِنْ كَسَرَهَا أَوْ لَمْ تَسْوَدْ فَحِسَابُ ذَلِكَ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ إِذَا اسْوَدَّتِ السِّنُّ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا فَإِنْ طُرِحَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهَا الْعَقْلُ أَيْضًا كَمَا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَسَمِعْتُ حَظْلَةَ بْنَ لَيْسٍ يَقُولُ سَمِعْتُ الْقِسْمَ بْنَ مُحَمَّدٍ سَأَلَ عَنْ سِنٍّ كَانَتْ تَزْجِفُ وَلَمْ تَسْوَدْ قَالَ فِيهَا الْعَقْلُ كَمَا يَلَاوِعُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الْأَجْنَادِ أَنَّ السِّنَّ إِذَا اسْوَدَّتْ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا وَمَا كَسَرَهَا مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَحِسَابُ ذَلِكَ وَعَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَنَّهُ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ إِيَّاهُ رِيَّاحٌ أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ كَسَرَتْ سِنَّهُ فَأَقْبَدَ مِنْهُ فَأَخَذَتْهُ فَرَدَهَا فَخَاصِمَةٌ الْآخَرُ فَقَالَ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ وَعَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ قَالَ فِي السِّنِّ إِذَا كَسَرَتْ يَوْمَ صَاحِبِهَا سَنَةً فَإِنْ اسْوَدَّتْ فَدَيْتُهَا كَامِلَةٌ وَإِنْ لَمْ تَسْوَدْ فَلْيَقْدِرْ مَا تَقْصُرُ عَنْهَا وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ أَنْ سَقَطَتْ سِنٌّ أَوْ اسْوَدَّتْ أَوْ زَحِفَتْ قَوِمَتْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ فِي السِّنِّ إِذَا اسْوَدَّتْ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ لَيْسٍ سَلَّمَ وَاللَّيْثُ إِذَا ضَرَبَ السِّنُّ فَاسْوَدَّتْ فِيهَا عَقْلُهَا كَمَا يَلَاوِعُ فَإِنْ طُرِحَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهَا الْعَقْلُ كَمَا يَلَاوِعُ أُخْرَى وَقَالَ مَالِكٌ إِذَا اسْوَدَّتِ السِّنُّ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا فَإِنْ طُرِحَتْ مَرَّةً أُخْرَى فَعَقْلُهَا أَيْضًا تَامًا وَهَذَا قَوْلُ آخَرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْكَحْطَابِ قَالَ فِي السِّنِّ إِذَا سَقَطَتْ ثَلَاثٌ دَيْتُهَا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَهَذَا هُوَ الثَّابِتُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْكَحْطَابِ لَا يَتَّصِلُ سِنُّهُ وَجُودُهُ وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ نَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُشْنِيُّ نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ نَا عِيسَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ نَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ نَا قَتَادَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدَةَ عَنْ عَجَبِيِّ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْكَحْطَابِ وَبِهِ يَقُولُ أَحَدُ بَنِي جَنْبَلٍ وَاسْحَقُ بْنُ رَاضِيهِ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ فِي السِّنِّ اسْوَدَّتْ ثَلَاثُ الدَّيَّةِ وَعَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ إِذَا اسْوَدَّتِ السِّنُّ أَوْ زَحِفَتْ تَمْطُرُ حُثْفُفٌ قَدَرُهَا وَإِنْ كَانَ فِيهَا قَدَرُهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَذَكَرَ ابْنُ لَيْسٍ نَحْوَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي السِّنِّ اسْوَدَّتْ أَرْبَعُ دَيْتِهَا وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْطَرٍ أَنَّهُ قَالَ فِي السِّنِّ اسْوَدَّتْ أَوْ إِذَا كَسَرَتْ حُسْنُ دَيْتِهَا وَبِهِ دَلِيلُ عَصَا أَيْمُونٍ فِي اسْوَدِّهَا كَمَا تَرَى أَقْوَالَ ائْتَلَفَ فِيهَا أَمَّا التَّوَقُّفُ ثَلَاثُ الدَّيَّةِ وَفِيهَا وَرَبْعُهَا فَقَوْلُ لَا يَحْصِيهِ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِهِ فَإِذَا كَانَ سَوَادُ السِّنِّ وَأَفْضَلُهَا وَأَحْمَرُهَا وَأَضْفَرُهَا وَصَدْعُهَا وَكُسْرُهَا إِذَا كَانَ

فَسْتُ مَر

كُلُّ ذَلِكَ خَطَا لَا قُرْآنَ خَافِيَةٍ بِأَجَابِ غَرَامَةٍ وَلَا سُنَّةَ صَحِيحَةٍ وَلَا سَقِيمَةٍ وَلَا إِجْمَاعَ عَلَى شَيْءٍ أَهْلًا لَمْ يَجْزَأْ يُوجِبُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَضْلَالًا لِأَنَّ الْخَطَأَ مَرُوحٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالْأَنْوَالِ مُحَرَّمَةٌ بِالْقُرْآنِ وَبِالسُّنَّةِ فَلَا يَجُوزُ الْبُتُّ أَجَابَ غَرَامَةٍ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَجَابَ شَرْعًا وَالشَّرْعُ لَا يَجِبُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ وَهَذَا مِمَّا لَا يَشْكُ فِيهِ وَلَا يَتَرَدَّدُ وَاحْتَدَّ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ نَافِعٍ فِي السِّنِّ الزَّائِدَةُ ثَلَاثُ دَيْتِهَا وَعَنْ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ فِيهَا حُكْمٌ وَهَذَا يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمْ وَأَمَّا سَنُّ الصَّغِيرِ فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَاجِّ بْنِ الْمُهَالِلِ نَا أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ الْحَاجِّ بْنِ رَاطَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْكَحْطَابِ فَضَى فِي سِنٍّ حَبِي كَسَرَتْ قَبْلَ أَنْ تَبْغُرَ بَعِيدَ وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَنِيفَةَ قَالَ قَالَ يَزِيدُ بْنُ نَافِعٍ فِي سِنِّ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَبْغُرْ عَشْرَةٌ دَانِيَةٌ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَمَوْقِعُهُ الْعَبْدُ عِنْدَهُمْ فِي الدَّيَّةِ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ مَعْمَرٌ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ وَعَنْ الْحُسَيْنِ قَالَ فِي سِنِّ الصَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَبْغُرْ قَالَ يُنْظَرُ فِيهِ دَوَا عِدَلٍ فَإِنْ بَيَّنَّتْ جُعِلَ لَهُ شَيْءٌ وَإِنْ لَمْ تَبَيَّنْ كَانَ كَسَنَ الرَّجُلِ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ لَيْسٍ أَنَّهُ اسْتَفْتَى فِي غُلَامٍ لَمْ يَبْغُرْ أَصِيبَتْ سَنَتُهُ هَلْ فِيهَا مِنْ عَقْلٍ قَالَ لَا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِيهَا حُكْمٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّ بَيَّنَّتْ فَلَا شَيْءَ قَالَ مَالِكٌ إِنَّ بَيَّنَّتْ نَاقِصَةٌ أُعْطِيَ بَعْدَ رَفْعِهَا عَلَى الَّتِي لَهَا فَإِنْ لَمْ تَبَيَّنْ فِيهَا حُسْنٌ فَرَضَ وَهَذَا مِمَّا خَالَفَ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْكَحْطَابِ وَبِهِ يَزِيدُ بْنُ نَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا رَوَى عَنْهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ وَلَا يَعْرِفُ لَهَا مَخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ — عَلَى مَا قَدْ صَحَّ الْخَلَا فِي ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ غَرَامَةٍ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ وَلَا نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ فِي أَجَابِ شَيْءٍ سَنَ الصَّبِيِّ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجِبَ فِي الْخَطَأِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَضْلَالًا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَقُّفُ الْعَيْنُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ دِيَةَ الْعَيْنِ وَالْعَيْنِ لِمَوَاتٍ إِلَّا فِي مُحْتَفِهِ ابْنُ حَرَمٍ وَخَيْرُ رَجُلٍ مِنْ آلِ عُمَرَ وَخَيْرُ مَكُولٍ وَطَاوَسٌ وَكُلُّهَا لَا يَصِحُّ مَهَا شَيْءٌ لَمْ يَذْكُرْنَا وَبِذَكَرْنَا أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا يَسِّرُ اللَّهُ تَعَالَى لَذِكْرِهِ بِمَا جَاءَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعَنِ التَّابِعِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ حَسَنَاتٌ مَا مِنْ نَافِعٍ يَفْرَحُ مَا مِنْ لَاعِيٍّ نَا الدَّبَرِيُّ نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ وَمَعْمَرٍ دَلَاهُمَا عَنْ يَزِيدَ بْنِ سَعْدِ بْنِ مَرْثُومٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَالِبٍ قَالَ فِي الْعَيْنِ النُّصْفُ وَبِهِ الْعَبْدُ الرَّزَّاقِيُّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

إِذَا سَقَطَتْ رَوَافِعُ
 الصَّبِيِّ لَمْ يَبْغُرْ وَهُوَ شَعِيرٌ
 فَإِنْ بَيَّنَّتْ قِيلَ الْغَرَامَةُ

مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ فَإِنْ اسْوَدَّتْ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا فَإِنْ كَسَرَهَا أَدْلَمَ سُودٌ فَيَحْسَابُ
 ذَلِكَ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ إِذَا اسْوَدَّتِ السِّنُّ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا فَإِنْ طُرِحَتْ بَعْدَ ذَلِكَ
 فِيهَا الْعَقْلُ ابْتِغَاءً كَمَا يَلَا بَابُ وَهَبٍ وَسَمِعْتُ حَنْظَلَةَ بْنَ لَيْسٍ يَقُولُ سَمِعْتُ
 الْعِيسَى بْنَ مَحْمُودٍ سَأَلَ عَنْ سِنٍّ كَانَتْ تَزْجِفُ فَلَمْ تَسْوَدْ قَالَ فِيهَا الْعَقْلُ كَمَا يَلَا وَعَنْ عَمْرِو بْنِ
 عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الْأَجْنَادِ أَنَّ السِّنَّ إِذَا اسْوَدَّتْ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا وَمَا كَسَرَهَا مِنْهَا بَعْدَ
 ذَلِكَ فَيَحْسَابُ ذَلِكَ وَعَنْ ابْنِ وَهَبٍ أَنَّهُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ إِيَّاهُ رِيَّاحٌ أَنَّهُ
 سَأَلَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ كَسَرَ سِنًّا فَأَقْبَدَ مِنْهُ فَأَخَذَ سِنَّهُ فَرَدَّهَا فَأَمَمَهُ الْآخَرُ فَقَالَ لَيْسَ
 لَهُ شَيْءٌ وَعَنْ شَرِيحٍ أَنَّهُ قَالَ فِي السِّنِّ إِذَا كَسَرْتَ بِوَجْهِ صَاحِبِهَا سِنَّهُ فَإِنْ اسْوَدَّتْ فَرَدَّهَا
 كَامِلَةً وَإِنْ لَمْ تَسْوَدْ فَلْيَقْدِرْ مَا تَقْضِيهَا مِنْهَا وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ أَنْ سَقَطَتْ سِنٌّ أَوْ اسْوَدَّتْ أَوْ زَجِفَتْ
 قَوِمَتْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ فِي السِّنِّ إِذَا اسْوَدَّتْ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا وَقَالَ
 عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ لَيْسٍ سَلَمَةُ وَاللَّيْثُ إِذَا ضَرَبَ السِّنُّ فَاسْوَدَّتْ فِيهَا الْعَقْلُ كَمَا يَلَا فَإِنْ طُرِحَتْ
 بَعْدَ ذَلِكَ فِيهَا الْعَقْلُ كَمَا يَلَا مَرَّةً أُخْرَى وَقَالَ مَالِكٌ إِذَا اسْوَدَّتِ السِّنُّ فَقَدْ تَمَّ
 عَقْلُهَا فَإِنْ طُرِحَتْ مَرَّةً أُخْرَى فَعَقْلُهَا ابْتِغَاءً تَامًا وَهَذَا قَوْلُ آخَرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي السِّنِّ إِذَا سَقَطَتْ ثَلَاثُ دِيْنَاهَا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَهَذَا
 هُوَ الثَّابِتُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ لَا يَنْصَالُ سِنُّهُ وَجُودُهُ وَرَوَاهُ وَابْنُ أَبِي حُدَّادٍ
 يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ نَاحِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ نَاحِدُ بْنُ خَالِدٍ نَاحِدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُشْنِيُّ نَاحِدُ بْنُ
 بَشَّارٍ نَاحِدُ بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ نَاحِدُ بْنُ هِشَامٍ الدُّسْتَوَائِيُّ نَاحِدُ بْنُ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدَةَ عَنْ
 حَبِيبِ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْخَطَّابِ وَبِهِ يَقُولُ أَحَدُ بَنِي جَنْبَلٍ وَاسْحَقُ بْنُ
 رَاضِيهِ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ فِي السِّنِّ السُّودُ ثَلَاثُ الدِّيْنَةِ وَعَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ
 قَالَ إِذَا اسْوَدَّتِ السِّنُّ أَوْ زَجِفَتْ ثُمَّ طُرِحَتْ فَصَفَّ قَدْرُهَا وَإِنْ كَانَ مِنْهَا قَدْرُهَا
 أَوْ لَمْ يَكُنْ وَذَكَرَ ابْنُ لَيْسٍ أَخْبَرَ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي السِّنِّ السُّودُ أَرْبَعُ دِيْنَاهَا وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ سُبَيْطٍ أَنَّهُ قَالَ فِي السِّنِّ السُّودُ إِذَا كَسَرْتَ حَمْسَ دِيْنَاهَا وَبِهِ دَلْعُودُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ
 فِي السُّودِ إِذَا هَا كَمَا تَرَى أَقْوَالَ ائْتَلَفَ فِيهَا أَمَّا التَّوَقُّفُ ثَلَاثُ الدِّيْنَةِ وَبَعْضُهَا
 وَبَعْضُهَا فَقَوْلُ لَا بَعْضُهُ قِرَانٌ وَلَا سِنَّةٌ وَلَا أَحْمَاقٌ وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِهِ
 فَإِذَا كَانَ سُودًا السِّنُّ وَاحْضَرُهَا وَأَحْمَرُهَا وَاصْفَرُّهَا وَصَدَّعَهَا وَكَسَرَهَا إِذَا كَانَ

فَنُتِشَرُ

كُلُّ ذَلِكَ خَطَا لَا قِرَانَ جَانِبِيهِ بِأَحْبَابٍ غَرَامَةٍ وَلَا سِنَّةً صَحِيحَةً وَلَا سِقْمَةً وَلَا أَجْمَاعَ عَلَى
 شَيْءٍ أَهْلًا لَمْ يَجْزَأْ يُوجِبُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَضْلَالًا لِي الْخَطَّاسُ فَرَجَ بَعْضُ الْقُرَّانِ وَالْأَنْوَالِ
 مُحَرَّمَةٌ بِالْقُرَّانِ وَبِالسِّنَّةِ فَلَا يَجُوزُ الْبَتُّ أَحْبَابُ غَرَامَةٍ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَحْبَابُ شَرِّهِ وَالشَّرُّ
 لَا يَحِبُّ الْإِنْبِصَارَ أَجْمَاعًا وَهَذَا مِمَّا لَا يَشْكُ فِيهِ وَلَا يَتَرَدَّدُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
 رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى قَالَ قَالَ وَبِهِ ثَابِتٌ فِي السِّنِّ الزَّائِدَةُ ثَلَاثُ
 دِيْنَاهَا وَعَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْبَصْرِ قَالَ فِيهَا حَكْمٌ وَهَذَا يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
 وَأَحْمَدُ بِهِمْ وَأَمَّا سِنُّ الصَّغِيرِ فَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْحَاجِّ بْنِ الْمُهَالِ مَاحِدٌ مِنْ سِلَّةٍ عَنْ الْحَاجِّ بْنِ رَاطَةَ
 عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ قَضَى فِي سِنٍّ حَبِي كَسَرَتْ قَبْلَ أَنْ يَشْفِيَ بِعَبْدِ
 وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ لَيْسٍ حَنِيفَةَ قَالَ قَالَ وَبِهِ ثَابِتٌ فِي سِنِّ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَشْفِ
 عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَمَوْقِفُهُمَا الْعَبْدُ عِنْدَهُمْ فِي الدِّيْنَةِ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ
 مُجَاهِدٌ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ وَعَنْ الْحُسَيْنِ قَالَ فِي سِنِّ الصَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَشْفِ قَالَ يُنْظَرُ فِيهِ
 دَوَاءٌ عَدْلٌ فَإِنْ نَبَتَتْ جَعَلَ لَهُ شَيْءٌ وَإِنْ لَمْ تَنْبِتْ كَانَ كَسَنَ الرَّجُلِ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَشَّارٍ أَنَّهُ
 اسْتَفْتَى فِي غُلَامٍ لَمْ يَشْفِ أَصِيبَتْ سِنُّهُ هَلْ فِيهَا سِنٌّ عَقْلٌ قَالَ لَا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِيهَا
 حَكُومَةٌ وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَنْ يَنْبِتَ فَلَا شَيْءَ قَالَ مَالِكٌ أَنْ يَنْبِتَ مَا قَصَصَ أَعْطَى
 بَعْدَ رَفْعِهَا عَلَى الَّتِي لَهَا فَإِنْ لَمْ تَنْبِتْ فِيهَا حَمْسٌ فَرَأَيْتُ وَهَذَا مِمَّا خَالَفَ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ
 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ وَبِهِ ثَابِتٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا رَوَى عَنْهُمَا فِي هَذَا
 الدَّيْنِ وَلَا يَعْرِفُ لَهَا مَخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ عَطَاءٌ فَإِذَا قَدْ صَحَّ الْخَلَا
 فِي ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكْلَفَ أَحَدٌ غَرَامَةً الْإِنْبِصَارِ أَجْمَاعًا وَلَا يَقْرَأُ أَجْمَاعًا فِي أَحْبَابِ
 شَيْءٍ فِي سِنِّ الصَّبِيِّ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحِبُّ فِي الْخَطَّابِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَضْلَالًا لِلَّهِ تَعَالَى الْيُوفُونَ
 الْعَيْنُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ دِيْنَةَ الْعَيْنِ وَالْعَيْنِ لِمَا يَأْتِي فِيهَا مِنْ حَبِيبِ بْنِ
 هَرَمٍ وَخَيْرُ رَجُلٍ مِنْ آلِ عَمْرِو بْنِ مَكْحُولٍ وَطَاوُسٌ وَكُلُّهَا لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ مَا ذَكَرْنَا وَذَكَرْنَا
 تَعَالَى مَا يَسْرُرُ اللَّهُ تَعَالَى لَذِكْرِهِ بِمَا جَاءَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعَنْ التَّابِعِيِّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ حَسَنًا حَامِدًا نَاسِ بْنِ مَفْرُوحٍ نَاسِ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ نَاسِ بْنِ الدَّبَرِيِّ نَاسِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
 سَعِيدِ بْنِ الثَّوْرِيِّ وَمُجَاهِدٌ دَلَّاهُمَا عَنْ ابْنِ سَبْطَةَ السَّبْطِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَالِبٍ
 قَالَ فِي الْعَيْنِ النُّصْفُ وَبِهِ الْمُجَاهِدُ الرَّزَّاقُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

إذا سقطت روضة
 الصبي لم يضر وهو صغير
 فإذا نبتت قيل العذر

خمس من الابل الاضراس والاشنان سوا وبه الى عبد الرزاق قال سمعت محمدا يقول
 الاضراس سوا والاشنان سوا وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريح عن سليمان بن موسى قال في
 كتاب لعمر بن عبد العزيز في الاسنان خمس خمس من الابل قال ابو محمد وهذا يقول
 ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد وابوسلمة واصحابهم وسفيان الثوري واسحق بن
 راهويه وهذا قول اخر كما روينا عن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن
 طاوس عن ابي عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم في السن خمس من الابل قال طاوس وبفضل
 كل سن على التي تليها بما يرى اهل الرأي والشورى وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن
 طاوس قال قلت لابي عبد الله قال التيسان خبر من الاسنان قال ابن جريح واخبرني
 عمرو بن مسلم انه سمع طاوسا يقول بفضل الثابت في اعلا الفم واسفله على الاضراس
 في الاضراس صغار الابل قال ابو محمد وقد روينا عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال
 قلت لعطاء بن رباح قال عطاء في التيسين والربا عشرين خمس خمس وفيما بقي يعبران بعدان
 اعلا الفم واسفله سوا كل ذلك سوا والاضراس سوا قال ابن جريح قلت لعطاء اسنان
 المرأة تضاب جميعا قال حسون قال على هذه الاقوال ما اوردنا قول عمر
 وعائ ومعاوية وابن عباس رضي الله عنهم ان دية السن والضرس سوا خمس وهو قول
 عمرو بن الزبير وشريح والزهري وقتادة ومكحول وعمر بن عبد العزيز وقول اخر ان الثنابا
 والرباعيات والاسباب خمس خمس وفي سائر الاضراس وهي الطواجر غير بعيد وهو ثابت
 عن عمر بن الخطاب وقول اخر ان الطواجر مفضلة على الثنابا والرباعيات وهو قول
 صحيح عن عروة كما اوردنا وقول رابع وهو قول سعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء ان في
 الاسنان حسنا حسنا وفي الاضراس يعبران يعبران وقول اخر وهو ان في الثنية حسنا
 من الابل ثم بفضل على التي تليها ونفضل التي تليها على التي تليها وهكذا الى آخر الفم قال علي
 فلم يحصل من هذه المسئلة الا على احوار من سلة لا تصح ولو صححت لكان الحامرون من خصوصها
 مخالفت لها ومن الباطل احتجاج المؤرخين لا يراه على نفسه حجة فموضوعه حجة لا حجة
 على من يراه حجة في شيء اخر لا بد له من ان يقول قول من يري ويقول ان
 قوله وكما به يعرفون عليه يوم القيامة وهو مسئول عما ان الخطا في السكوت
 بالجهل اسلم من الخطا في الحكم في الدين بالجهل بل السكوت لمن لم يعلم فرض عليه واجب

الاسنان

كما ذكرناه

والقول بما لا يعلم حرام على الناس فيقول وبالله تعالى التوفيق انه ان لم يصح في احباب
 الذب في الخطا في السن اجماع متيقن فلا يجب في ذلك شيء الا لما قد ذكرناه من قول الله تعالى
 وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وليقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان دماكم وانواكم عليكم حرام فلا يحل لاحد احباب غلظة على احد الا ان يوجهها نص صحيح
 او اجماع متيقن فاما النص الصحيح فقد امتنا بيقين وجوده هاهنا فكل ما روي في ذلك
 من ادراج مانه عام وريف من ادراج عام من شرق الارض لا غيرها فقد جمعناه في الكتاب
 الكبير المعروف بالاصناف وبالله الحذر وهو الذي اوردنا منه ما شاء الله تعالى وان وجد
 شيء غير ذلك فما لا حذر فيه اصلا لا كمن بالعللة موضوع محدث واما الاجماع فلسنا
 نعرفه وقد ظلت الملائكة لا علم لنا الا ما علمنا ولو صح عندنا في ذلك اجماع لما درنا
 الى الطاعة له وما ترددنا في ذلك طرفة عن فمن صح عنده في ذلك اجماع فليست الله
 ولا مخالفته ومن لم يصح عنده اجماع ولا نص ففرضه التوقف ولا يحل له ان يكذب
 فتدعي اجماعا قال ابو محمد ثم نقول وبالله تعالى التوفيق انه لو صح في ذلك
 اجماع بان فيها حسنا فوجب العمل في ذلك انه لو صح اجماع المتيقن على ان في الثنية
 حسنا من الابل فوجب ان يكون في كل سن وفي كل ضرس خمس خمس لا نه قد صح ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الاسنان سوا الثنية والضرس سوا وهذا العمود
 لا يحل لاحد خلافه ولا خصيصه فوجب حمله على ظاهره والله في الخصاص الذي امر
 الله تعالى به في الفحان وامره هو عليه السلام بلا شك واما في العهد فاجاز تراخي الكاس
 والمسور سنة على العهد في ذلك على ما صح وثبت في حديث الربيع وبالله تعالى التوفيق
 قال ابو محمد الضرس سودا ونجف قال علي روينا عن طريق عبد الرزاق عن
 احتجاج نراطة عن محمول عن زيد بن ثابت قال في السن سينا ما به سنة فان اسودت
 فيها العقل فلما والافنا اسود منها فاحسب ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح
 اخبرني عبد الكريم ان علي بن ابي طالب قال في السن تضاب فحشون ان تسود ينتظر
 بها سنة فان اسودت فيها قدرها وافيها وان لم تسود فليس فيها شيء قال عبد الكريم
 ويقولون فان اسودت بعد سنة فليس فيها شيء ومن طريق عبد الرزاق عن ابن
 جريح اخبرني عبد العزيز ان في كتاب لعمر بن الخطاب في السن خمس من الابل وعد لها

ط

ف

والقاي والمالوع سنة

في الخبر عن عمر

من آل عمرو وحديث ابن طاوس عن أبيه قال ما حديث مسروق بن اوس عن ابي موسى وحديث
اي ميلة عن سيار المعلم عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس فلا حاجة بنا اليها لانه
ليس فيهما الا ما في حديث يزيد بن زريع عن سعيد بن يسار عن عروة عن قتادة عن عكرمة
عن ابن عباس والمعلم عليه رواية شعبة وسعيد لصحة ما فقط والله تعالى الوفاق
اما حديث شعبة ما محمد بن سعيد بن نبات ما عبد الله بن نصر ما قاسم بن ابيح نا ابن وضاح
ما موسى بن معاوية ما وكيع ما شعبة عن غالب التمار عن مسروق بن اوس عن مسروق عن
اي موسى قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية الاصابع سوا قال ابو محمد
لم يسمعها غالب عن مسروق حدثنا عبد الله بن ربيع ما محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب
نا عمرو بن علي نا محمد بن جعفر عن داود بن اسعد بن ابي عروبة عن غالب التمار عن حميد بن هلال
عن مسروق عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الاصابع سوا عشر واما
حديث ابن حزم وزيد بن ثابت ورجل من آل عمرو وابن طاوس عن ابيه وحيد مكيول
وترسل عكرمة فانه لا يصح بها شيء ما حديث ابن حزم فانه صحيحة ولا خسر في
اسناده لانه لم يسنده الا سليمان بن داود الجزري وسليمان بن قيس وهما الاشقي وقد
سئل يحيى بن سفيان عن سليمان بن داود الجزري الذي حدث عن الزهري روى عنه يحيى بن
حمر فقال ليس بشيء واما سليمان بن قيس فساو قط باجملة وكذلك من طريق مالك عن
عبد الله بن ابي بكر ولا حاجة في ترسل فسقط ذلك الكتاب جملة قال ابو محمد
فظهر وفي هذه الاخبار كلها واما ما حان في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم والتا بعين
ومن بعدهم روي عن طريق الحاج بن المنهال نا احمد بن سنان عن يحيى بن سعيد الانباري
عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قضى فيما اقبل من الاسنان خمسة ابعرة
وفي الاضراس بعيرة بعير فلما كان معاوية وقعت اضراسه فقال انا اعلم بالاضراس
من عمر فحلفن سوا حدثنا يوسف بن عبد الله التميمي نا احمد بن محمد بن الجسور نا
قاسم بن ابيح نا مطرف بن قيس نا يحيى بن بكير نا مالك عن زيد بن اسلم عن مسلم بن
حبيب عن ابي سلمة مولى عمر بن الخطاب عن عمر انه قضى في الضرس محل وبه الى مالك
عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب في الاضراس
بعير بعير وقضى معاوية بن يسار في سفيان في الاضراس خمسة ابعرة قال سعيد فالد

مقتضى في قضائهم وتزويده في قضائهم معاوية فلو كنت انا لجعلت في الاضراس بعيرين
بعيرين فتلك الدية ستوا وقد جاعل عمر عن هذا كما روي عن طريق عبد الرزاق
عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي عن شرح انه كتب اليه ان الاسنان ستوا ومن
طريق عبد الرزاق ايضا عن عمر بن ابي شيرمة ان عمر بن الخطاب جعل في كل ضرس
خمسة من الابل ومن طريق وكيع ما سفيان عن ابي اسحق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي
بن ابي طالب قال في السن خمس من الابل وعن وكيع ما مالك بن انس عن داود بن الحصين
عن عكرمة عن ابن عباس انه قال الاسنان ستوا اعتبروها بالاصابع عظمها ستوا
ومن طريق عبد الرزاق عن مالك عن داود بن الحصين عن ابي غطفان ان مروان ارسل الي
ابن عباس يسأله ما اذا جعل في الضرس قال فيه خمس من الابل قال فركبني ابي ابن عباس
قال اجعل مقدم الفم مثل الاضراس قال لولم يعتبر ذلك الا بالاصابع عظمها ستوا
قال ابو محمد ادعي قوم ان يعني قول ابن عباس عظمها ستوا بالاصابع عظمها ستوا
بالاصابع وهذا باطل لا تناقض ذكرنا قبل هذا نحو ورفيق في الآثار الرواية الثا
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الاصابع ستوا والاضراس والثنيا ستوا
قد ذكرنا انها اختلاف الصحابة في الفصل من الاسنان وسند كوفي باب الاصابع
اختلافهم في الاصابع فمن الباطل البحث ان يامر ابن عباس بقياس الاضراس على
الاصابع والنقض قد جازيها جميعا واحدا واختلاف بينهما معان وجود واما
معنى قول ابن عباس عظمها بالاصابع انا هو انه كان يواخي الفوتة فيرور المفاضلة
من الاسنان والاضراس لتفاضل منافعها ولا يرون ذلك في الاصابع وان كانت
مختلفة المنافع مكان بكتهم ابن عباس بذلك ويرى من تناقضهم في تعليلهم وبطل
تعليلهم بذلك ويا ترى ان يتفكروا فيها بقولهم في الاصابع لان العبرة في كلام العرب
هو الفكر والعجوة والتدبر فقط واما التابعون محمد بن جعفر بن سعيد بن نبات
نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن ابيح نا وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا هشام بن
عروة عن ابيه انه كان يستوي بين الاسنان في الدية ويقول ان كان للثنية جمال
فان للضرس منفعة وبه الى وكيع ما شعبة عن سلمة بن كهيل عن شرح قال الاسنان
سوا ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وقتادة فالا جميعا في كل سن

بته

الاعور

فَاتُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا الْقَوْدَ بِرَسُولِ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَكُمْ
كُلُّكُمْ كَذَّابٌ فَلَمْ يَرْضُوا فَقَالُوا الْقَوْدَ بِرَسُولِ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَكُمْ كَذَّابٌ وَكُلُّكُمْ
يَرْضَوْنَ فَقَالَ لَكُمْ كَذَّابٌ وَكُلُّكُمْ يَرْضَوْنَ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَكُمْ كَذَّابٌ وَكُلُّكُمْ
النَّاسُ فَخَبَرَهُمْ بِرِصَالِهِمْ قَالُوا نَعَمْ خُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى خَاطِبِ الْعَشِيَّةِ عَلَى
الْبَيْتَيْنِ اتَوْنِي يُرِيدُونَ الْقَوْدَ فَرَضْتُ لَهُمْ كَذَّابٌ وَكُلُّكُمْ يَرْضَوْنَ أَرْضَيْتُمْ قَالُوا لَا فَهَمَّ
الْمُهَاجِرُونَ بِهِمْ فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكْفُوا عَنْهُمْ فَكَفُوا فَدَعَا لَهُمْ
فَرَادَهُمْ فَقَالَ أَرْضَيْتُمْ قَالُوا نَعَمْ قَالَ إِنْ خَاطِبٌ عَلَى الْمَبْرِ فَنُخْبِرُهُمْ بِرِصَالِهِمْ قَالُوا نَعَمْ
فَخُطِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَرْضَيْتُمْ قَالُوا نَعَمْ قَالَ أَبُو جَهْدٍ فَلَيْسَ فِي
هَذَا أَحَدٌ إِلَّا مَا خَالَجَ حَدِيثَ النَّبِيِّ الَّذِي رَوَاهُ ثَابِتٌ وَهُوَ الْمَقَادَاةُ فِي الشَّجَةِ الَّتِي
وَجِبَ فِيهَا الْقَوْدُ وَلَا مَرِيدٌ فِي هَذَا الْخَبَرِ عَذْرُ الْجَاهِلِ وَأَنَّهُ لَا خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِمَا لَوْ
فَعَلَ الْعَلَمُ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ لَكَانَ كَافِرًا لَئِنْ هُوَ إِلَّا الْبَيْتَيْنِ كَذَّابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَكْذِبُهُ كَذْرٌ بِمَجْدٍ بِإِخْلَافٍ كَذَبَهُمْ بِجَهْلِهِمْ وَأَعْرَبْتَهُمْ عَذْرُ مَا لَمْ يَكُنْ
يَكْفُرُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ نَاقِصٌ مِنْ أَصْبَحَ نَاحِدٌ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُفَرِّجِ
نَاسِلَمِنْ بَنِي دَاوُدَ نَاسِلَمِنْ بَنِي زُرَيْجٍ نَاسِلَمِنْ هَوَانٍ لِي عُرُوبَةٍ عَنْ قِتَادَةٍ عَنْ عِكْرَمَةَ
عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَصَابِعِ عَشْرَ عَشْرٍ وَ—
هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَا دَاخِلَ فِيهِ مِنَ الْمُنْقَرِي ثِقَةٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ هُوَ الْهَاشِمِيُّ أَحَدُ الْأَمَّةِ
مَنْ نَظَرُوا أَحَدًا مِنْ جَبَلٍ وَبَرِيدٌ بْنُ زُرَيْجٍ لَا يَسْتَلِ عَنْهُ وَسَمَاعٌ عَنْ سَعِيدٍ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ سَمِعَ
مِنْ أَبِي ثَوْبٍ وَقَدْ رَوَى عَنْ طَرِيقِ ابْنِ وَصَّاحٍ نَاسِلَمِنْ بَنِي زُرَيْجٍ نَاسِلَمِنْ هَوَانٍ لِي عُرُوبَةٍ عَنْ قِتَادَةٍ عَنْ عِكْرَمَةَ
عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا
وَحُضِرَ مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ نَاسِلَمِنْ بَنِي زُرَيْجٍ الْعَبْدُ الْعَظِيمُ الْعَبْرِيُّ بَاعِدَ الصَّدِّ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ
الْتَوَارِثِ نَاسِلَمِنْ عَنْ قِتَادَةٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ الْأَصَابِعُ وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ الثَّبَتُ وَالضَّرْبُ سَوَاءٌ هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ قَالُوا بَلْ
يَا نَعْلَمُ فِي الدِّبَاتِ فِي الْأَعْضَاءِ أَثَرًا يَصْغُرُ فِي تَوَقُّفِهَا وَيَبِينُ فِيهَا هَذَا وَسَاوِي ذَلِكَ
أَمَّا يُرَاجَعُ فِيهِ الْأَجْمَاعُ وَالْإِسْنَدُ لَا مَنَعَهُ مِنَ النَّصْرِ عَلَى مَا بَيَّنَّ أَنَّ شَأْنَهُ تَعَالَى
حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي مُحَمَّدٍ الظُّمَلِيُّ نَاسِلَمِنْ أَحَدِ بَنِي مُحَمَّدٍ مَقْرَجٍ نَاسِلَمِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحَدِ بَنِي فَرَّاسٍ نَاسِلَمِنْ

بَنِي زَيْدٍ نَاسِلَمِنْ بَنِي مَنْصُورٍ نَاسِلَمِنْ إِبْنِ أَبِي لَيْلَى هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ
خَالِدٍ الْمُخَرَّمِيِّ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَنْفِ إِذَا اسْتَوْصَلَ
بِالدِّبَةِ وَفِي اللِّسَانِ الدِّبَةُ وَفِي الذِّكْرِ الدِّبَةُ وَفِي الْعَيْنِ حَسِينٌ وَفِي الرَّجُلِ حَسِينٌ
وَفِي الْمَوْصِغَةِ خَمْسٌ مِنَ الْأَبْلِ وَفِي الْمَنْقَلَةِ خَمْسٌ عَشْرٌ وَفِي الْحَافَةِ ثَلَاثٌ دِيَّةُ النَّفْسِ
الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثٌ دِيَّةُ النَّفْسِ وَفِي الْأَسْنَانِ حَمْسًا حَمْسًا وَمِنْهَا هَذَا لَكَ مِنَ الْأَصَابِعِ
عَشْرًا عَشْرًا وَاحِدًا أَحَدُ بَنِي قَاسِمٍ نَاسِلَمِنْ إِبْنِ قَاسِمٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قَاسِمٍ نَاسِلَمِنْ إِبْنِ أَصْبَغٍ نَاسِلَمِنْ
أَحَدِ بَنِي زُهَيْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُفَرِّجِ قَالَا جَمِيعًا نَاسِلَمِنْ أَحَدِ بَنِي مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْخَزَرِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ يَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ كِتَابَ فِيهِ الْفَصَاحُ وَالسُّنَنُ
وَالدِّبَاتُ وَبَعَثَ بِهِ مَعَ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ مَقْرِيَّتَ عَلَى الْبَيْتِ وَهَذِهِ نَسْخَتُهَا وَكَانَ فِي كِتَابِهِ
مَنْ عَتَبَ مُؤْمِنًا مَلَأَ عَنْ بَيْتِهِ فَانَّهُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَا الْمَقْتُولِ وَفِي النَّفْسِ الدِّبَةُ
بِمَا مِنْ الْأَبْلِ وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أَوْعَتْ جَدًّا الدِّبَةُ وَفِي اللِّسَانِ الدِّبَةُ وَفِي الشَّفَتَيْنِ
الدِّبَةُ وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّبَةُ وَفِي الذِّكْرِ الدِّبَةُ وَفِي الصُّلْبِ الدِّبَةُ وَفِي الْعَيْنِ الدِّبَةُ
وَفِي الرَّجُلِ الْوَاحِدِ الدِّبَةُ وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثُ الدِّبَةِ وَفِي الْمَنْقَلَةِ خَمْسُ عَشْرَةٍ مِنَ الْأَبْلِ
وَفِي الْحَافَةِ ثَلَاثُ الدِّبَةِ وَفِي كُلِّ أَصْبَغٍ مِنَ الْأَصَابِعِ مِنَ الْبِدِّ وَالرَّجُلِ عَشْرٌ مِنَ الْأَبْلِ
وَفِي السِّنِّ حَمْسٌ مِنَ الْأَبْلِ وَأَنَّ الرَّجُلَ يَقْبَلُ بِالْمَرْأَةِ وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ الْفَدْيَةُ بِالدِّبَةِ
وَفِي حَدِيثٍ أَحَدُ بَنِي شُعَيْبٍ نَاسِلَمِنْ مَنْصُورٍ نَاسِلَمِنْ أَحَدِ بَنِي مُوسَى هَوَانٍ لِي عُرُوبَةٍ عَنْ قِتَادَةٍ عَنْ عِكْرَمَةَ
بَنِي حَمْزَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْخَزَرِيِّ عَنْ يَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ كِتَابَ فِيهِ الدِّبَاتُ وَالسُّنَنُ
وَالدِّبَاتُ وَبَعَثَ بِهِ مَعَ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ مَقْرِيَّتَ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ وَهَذِهِ نَسْخَتُهَا مِنْ مُحَمَّدٍ
النَّبِيِّ إِلَى شَرِّجِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ وَحَرْثِ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ وَنَعْمَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ قَبْلَ ذِي رَجَبٍ
وَمَعَا فَرَوْهُمَا ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ حَرْفًا لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نَقْصَ وَلَا
تَقْدِيمَ وَلَا تَاخِيرَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ الْوَاحِدِ وَقَالَ قَتْلُ عَنْ بَيْتِهِ وَفِي هَذِهِ
الْأَحَادِيثِ زِيَادَةٌ وَطَوِيلٌ فِي الرِّوَايَةِ هَذَا أَبُو جَهْدٍ فَمَعَ هَذَا كُلُّهُ كِتَابُ
حَرْمٍ وَمُرْسَلٌ عَنْ عِكْرَمَةَ وَحَدَّثَ عَنْ شُعَيْبٍ وَحَدَّثَ رَيْدٌ بَنِي ثَابِتٍ وَحَدَّثَ رَجُلٌ

عَنْ بَنِي خَالِدٍ نَاسِلَمِنْ

عَنْ بَنِي دَاوُدَ نَاسِلَمِنْ
الْعَرَابِيُّ

فَاتُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا الْقَوْدُ بِرَسُولِ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَكُمْ
كَذًا وَكَذًا فَلَمْ يَرْضُوا فَقَالُوا الْقَوْدُ بِرَسُولِ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَكُمْ كَذًا وَكَذًا فَلَمْ
يَرْضُوا فَقَالَ لَكُمْ كَذًا وَكَذًا فَرَضُوا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ خَاطِبُ الْعَشِيَّةِ عَلَى
النَّاسِ فَخَبَرَهُمْ بِرِصَالِهِمْ قَالُوا نَعَمْ فَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ
الْيَثْبِينَ أَنْتَوْنِ يُرِيدُونَ الْقَوْدَ فَرَضْتُ لَهُمْ كَذًا وَكَذًا فَرَضُوا أَرْضِيْتُمْ قَالُوا لَا فَهَمَّ
الْمُهَاجِرُونَ بِهِمْ فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكْفُوا عَنْهُمْ فَكَفُوا فَدَعَاهُمْ
فَرَادَهُمْ فَقَالَ أَرْضِيْتُمْ قَالُوا نَعَمْ قَالَ أَيْ خَاطِبُ عَلَى الْمَبْدِ فَخَبَرَهُمْ بِرِصَالِهِمْ قَالُوا نَعَمْ
فَخَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَرْضِيْتُمْ قَالُوا نَعَمْ قَالَ أَبُو جَهْدٍ فَلَيْسَ فِي
هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا مَا خَاطَبَ حَدِيثِ النَّبِيِّ الَّذِي رَوَاهُ ثَابِتٌ وَهُوَ الْمَقَادَاةُ فِي الشَّجَةِ الَّتِي
وَجِبَ فِيهَا الْقَوْدُ وَلَا مَزِيدَ فِي هَذَا الْخَبَرِ عَدُّ الْجَاهِلِ وَأَنَّهُ لَا خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِمَا لَوْ
فَعَلَهُ الْعَالِمُ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ لَكَانَ كَافِرًا لَأنَّ هَؤُلَاءِ الْيَثْبِينَ كَذَبُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَّبُوهُ كَقَوْلِ مَجْدُودٍ بِإِخْلَافِ كَذِبِهِمْ وَاعْتَابَهُمْ عَدُّوا بِالْجَاهِلَةِ فَلَمْ
يَكْفُوا وَاحِدًا خَاطِبًا مَعَ عَاسِ بْنِ أَصْبَغَ نَاحِدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَقْدِسِيِّ
نَاسِلِمَنْ بِنِ دَاوُدَ نَازِيْدِ بْنِ زُبَيْرٍ نَاسِعِدِ هَوَانِ لِي عَرُوبَةٍ عَنْ قِتَادَةٍ عَنْ عَكْرَمَةَ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَصَابِعِ عَشْرَ عَشْرٍ قَالُوا أَبُو جَهْدٍ
هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَا دَاخِلَةَ فِيهِ الْمَقْدِسِيُّ ثِقَةٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ هُوَ الْمَاشِي إِذَا لَمْ يَمْشِ
مِنْ طَرَفِ أَحَدٍ مِنْ حَيْثُ يُرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ لَا يَسْأَلُ عَنْهُ وَسَمَاعُهُ مِنْ سَعِيدٍ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ سَمِعَ
بِابْنِ أَبِي وَفَدَّ رَوَاهُ مِنْ طَرَفِ ابْنِ وَصَّاحٍ مَوْسَى بْنِ عِصَاوِيَّةَ نَازِيْدِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قِتَادَةٍ عَنْ
عَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ سَوَاقِمْ نَبَاهِي
وَحَنَصِهِ مِنْ طَرَفِ أَبِي دَاوُدَ نَاسِعِ بْنِ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَبْدِيِّ مَعَ عَبْدِ الصَّهْبِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ
الشَّوَارِئِ نَاسِعَةَ عَنْ قِتَادَةٍ عَنْ عَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ الْأَصَابِعُ وَالْأَسْنَانُ سَوَاقِمْ وَالثَّنْبَةُ وَالضَّرْسُ سَوَاقِمْ وَهَذِهِ سَوَاقِمْ قَالُوا أَبُو جَهْدٍ
مَا نَعْلَمُ فِي الدِّيَاتِ إِلَّا عَصَا إِنْ شَرَّ بَيْعُهَا وَبَيَّأْنَا هَذَا وَسَا بَرَدَا
أَمَّا يَرَاغُ فِيهِ الْأَجْمَاعُ وَالْأَسْنَانُ لَكِنْ مِنْهُ وَمِنْ النَّصْرِ عَلَى مَا بَيَّنَّ أَنْ شَأْنُ اللَّهِ تَعَالَى
حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي مُحَمَّدٍ الظَّمَنِيِّ نَاسِعِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَقْرَجٍ نَاسِعِدِ بْنِ هَرَبِمْ نَاسِعِدِ بْنِ فَرَّاسٍ نَاسِعِدِ بْنِ

نصفه

عظمته لا اله الا الله

بَنِي زَيْدٍ نَاسِعِدِ بْنِ مَنْصُورٍ نَاسِعِدِ بْنِ هَاشِمٍ نَاسِعِدِ بْنِ لَيْثٍ هُوَ عَدُوٌّ بَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مَكْرَمَةَ بْنِ
خَالِدٍ الْمُخَرَّوْمِيِّ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَنْفِ إِذَا اسْتَوْصَلَ
بِالدِّبَةِ وَفِي اللِّسَانِ الدِّبَةُ وَفِي الذِّكْرِ الدِّبَةُ وَفِي الْعَيْنِ حَسْبُ فِي الرَّجُلِ حَسْبُ
وَفِي الْمَوْصِجَةِ حَسْبُ مِنَ الْأَبْلِ وَفِي الْمَنْقَلَةِ حَسْبُ عَشْرَةٌ وَفِي الْحَافَةِ ثَلَاثٌ دِيبَةُ الْمَقْدِسِيِّ
الْمَأْمُومَةُ ثَلَاثٌ دِيبَةُ النَّفْسِ وَفِي الْأَسْنَانِ حَسْبُ حَسْبًا وَمِنْهَا هَذَا لَكِنْ مِنَ الْأَصَابِعِ
عَشْرًا عَشْرًا وَحَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي قَاسِمٍ نَاسِعِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ نَاسِعِدِ بْنِ قَاسِمٍ نَاسِعِدِ بْنِ أَصْبَغَ نَاسِعِدِ بْنِ
أَحَدِ بَنِي زُهَيْرٍ وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْمَقْدِسِيُّ قَالَا جَمِيعًا نَاسِعِدِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ مُوسَى بْنِ عِصَى بْنِ حَمْرَةَ عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْجَزَرِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ لَيْثِ بْنِ كَبْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ كِتَابَ فِيهِ الْقَصَاصُ وَالسُّنَنُ
وَالدِّيَاتُ وَبَعَثَ بِهِ مَعَ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ فَقَرِئَتْ بِالْبَيْتِ وَهَذِهِ نَسْخَتُهَا وَكَانَ فِي كِتَابِهِ
مِنْ عَسْطِ مَوْمِنًا مَلَا عَنْ بَيْتِهِ فَانَّهُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَا الْمَقْتُولِ وَفِي النَّفْسِ الدِّبَةُ
نَاسِعِدِ مِنَ الْأَبْلِ وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أَوْعَتْ جَدَا الدِّبَةُ وَفِي اللِّسَانِ الدِّبَةُ وَفِي الشَّفَتَيْنِ
الدِّبَةُ وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّبَةُ وَفِي الذِّكْرِ الدِّبَةُ وَفِي الصُّلْبِ الدِّبَةُ وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّبَةُ
وَفِي الرَّجُلِ الْوَاحِدَةِ الدِّبَةُ وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثُ الدِّبَةُ وَفِي الْمَنْقَلَةِ حَسْبُ عَشْرَةٌ مِنَ الْأَبْلِ
وَفِي الْحَافَةِ ثَلَاثُ الدِّبَةُ وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنَ الْأَصَابِعِ مِنَ الْبِيْدِ وَالرَّجُلِ عَشْرَةٌ مِنَ الْأَبْلِ
وَفِي اللِّسَانِ حَسْبُ مِنَ الْأَبْلِ وَأَنَّ الرَّجُلَ يَقْلُ بِالْمَرْأَةِ وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ الْفَدْيَا الدِّبَةُ
وَفِي حَدِيثٍ أَحَدِ بَنِي شُعَيْبٍ نَاسِعِدِ بْنِ مَنْصُورٍ نَاسِعِدِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ مُوسَى هُوَ ابْنُ صَاحٍ ثِقَةٌ نَاسِعِدِ
بَنِي حَمْرَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ فِي الزُّهْرِيِّ عَنْ لَيْثِ بْنِ كَبْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
حَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ كِتَابَ فِيهِ الدِّيَاتُ وَالسُّنَنُ
وَالدِّيَاتُ وَبَعَثَ بِهِ مَعَ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ فَقَرِئَتْ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ وَهَذِهِ نَسْخَتُهَا مِنْ مُحَمَّدٍ
النَّبِيِّ إِلَى شَرِّ حَبِلٍ بَنِي عَدِ كَلَالٍ وَاحْرَثَ بَنِي عَدِ كَلَالٍ وَنَعَمَ بَنِي عَدِ كَلَالٍ فَكَلَّ ذِي رُغَيْرٍ
وَمَعَا فَرَوْهُمَا نَاسِعِدِ ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ حَرْفًا لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نَقْصَ وَلَا
تَقْدِيمَ وَلَا نَاسِعِدِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ الْوَاحِدِ وَقَالَ قِتْلَا عَنْ بَيْتِهِ وَفِي هَذِهِ
الْأَحَادِيثِ زِيَادَةٌ وَطَوَّلُ فِي الرَّوَابِغِ نَاسِعِدِ بْنِ هَرَبِمْ فَيَجْمَعُ هَذَا كُلُّهُ كِتَابُ ابْنِ
حَزْمٍ وَمِنْ سُلَيْمَانَ عَكْرَمَةَ وَحَدَّثَنَا عَمْرٍو بْنُ شُعَيْبٍ وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَحَدَّثَنَا رَجُلٌ

المرافق

عظمته لا اله الا الله

نظيره

لم يطرده في نظريه وكل غله لم يحرقه معلولا بها فخطا عند اصحاب القياس وات
المماثلة من الاموال مدركه مضمونه معروفة اما بالقيمة واما بالكيل واما بالوزن
واما بالذرع واما بالصفة ولا تدرك المماثلة من الاعضاء والجراحات وبين
الاموال ابدا لا ينقض وادرس الله تعالى في ذلك هذا امر يعلم بالضرورة في المماثلة
مستعقب في ذلك جملة لانه لا يجوز ان مثل ما يملك بما لا على ملكه فاذا لم يرد ذلك فلا
سبيل للاحكام بالمماثلة الا ما هو فيه ينقض واجماع ومن فعل ذلك فقد اخطا بيقين
اذ حكم بالمثل في شئين ليس احدهما مثالا للآخر وان ملك الاموال بالخطا يمكن
فاسترجاعها باعيا بها يمكن واسترجاع امثالها ان قامت اعيانها يمكن والاعضاء
والجراح لا يصح للماني مملكتها لا عمدا ولا خطأ ولا يصح استرجاعها اضلا ولا استرجاع
امثالها فقياس احد هذين الوجهين على الآخر قياس فاسد لانه قياس للضد على ضده في
الحكم واما يقول اصحاب القياس يقاس الشيء على نظيره لا على ضده وانهم قد اطلقوا
على انطال هذا القياس من حيث هو اقرب شها بما قاسوه عليه وذلك انهم لا
يحتلفون بين غصب حر او مملوك واسترققه فمات في ملكه فانه لا يضمنه ولا يضمن
فيه قيمة ولا دية الا انه روي عن مالك ان باعه فمات فلم يقدر عليه انه يورث
دينه فاذا كان غصب الحر لا يقاس على غصب المملوك لانه الخطا والاحكام خلاف
فالجراح وكسر العضو وقطعه ابعده من ان يقاس على الاموال وهذا لا خفاء به
ولحمد لله رب العالمين فان ذكرنا ما ناه ابو عمر احد بن قاسم في منزلة مدينة قرطبة
عند مسجد القصارين قال ما لي قاسم بن محمد ناخذ قاسم بن اصبح ما عهد الله من روح
نا يزيد بن هرون انا محمد بن اسحق عن الحرث بن فضال عن سفيان بن عيينة العوجا السلي
عليه شرح الخراعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصاب بدم او خيل
واخذ الجراح فهو الجراح في ثلاث اما ان يعصو واما ان يبيع واما ان ياخذ العقل
فان اخذ شيئا من ذلك فمعد ذلك فان له النار خالدا فيها وحده ما عهد الله من
ربيع قال نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر البصري نا سليمان بن الاشعث نا موسى بن
اسحق نا حماد بن سلمة نا محمد بن اسحق عن الحرث بن فضال عن سفيان بن عيينة العوجا
عن ابي شرح الخراعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اصاب بقتل او خيل

في ذلك

قاسم قال

جرحا

فانه مختار احدي ثلاث اما ان يقتل واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية فان اراد
الرابعة فخذوا على يديه فان اغتدى بعد ذلك فله عذاب اليم وناه حمام نا عباس بن
اصبح نا محمد بن عبد الملك بن ايمان نا حبيب بن خلف نا ابو ثوبان نا برهم نا خالد نا يزيد بن
هرون نا محمد بن اسحق عن الحرث بن فضال عن سفيان بن عيينة العوجا عن ابي شرح الخراعي قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصاب بقتل او خيل يعني جراحا فهو عجير
النظرين ان احب ان يعفو عفا وان احب ان ياخذ الدية اخذ قلنا هذا لا يصح لانه
لم يروه احدا الا سفيان بن عيينة العوجا السلي وهو مجهول لا يدري من هو ولا يعرف عنه
غير هذا الحديث ولو صح لقلنا به من شرحه مدورا بذلك ولما تركناه ليقول احدي واما
اذ لم يصح فلا يجوز الاخذ به ثم لو صح لكان حجة على جميع الحاضرين ومخالفا لقولم لانه
امثا حان في جراح العمد وفيه العضا من ماله جملة لم يستثن شيئا ولهم لا يرى القود منها
بما دون الموضحة وجمهورهم لا يرى القود منها الا في الموضحة فقط فقد خالفوا
هذا الحديث كما ترى وايضا انه قد حان في العمد فقط كما ذكرنا لان فيه التخيير بين
القود والدية ولا خلاف بين اجد من الامم في ان القود ليس الا في العمد فقط وفيه
الحياة في الدية في العمد وكلهم وجمهورهم لا يرى في قطع الاعضاء في العمد الا القود
فقط وقد خالفوا هذا الحديث في هذا الوجه وايضا فان احيى فين والمالكين لا
يرون جراحا في قود او دية في قتل العمد وايضا انه ليس فيه حكم شئ من جراح
الخطا ولو صح هذا الحديث لكان وفاقه لنا اكثر من وفاقه لهم ولما نوا مخالفين له من
كل وجه قال ابو محمد فبطل كل ما سئلو به في هذا الباب ولحمد لله رب العالمين
فاما جناية العمد وجراحه فان مالك بن اسحق لا يرى فيها جملة الا القود والعفو
فقط ولا يرى فيه دية فان القود اولم يوت الا في قليل منها فيرى فيها الدية
لا متاع القود ويرى في سائر جراحات الخطا الدية الا قليلا منها فانه لا يرى
فيها دية لكن حكومة وهذا قول ابي حنيفة واصحابه والشافعي واصحابه الا
في فروع اختلفوا فيها بينها ان شاء الله تعالى وفيها قول اصحابنا وروى ناخذ
الا اننا لا نرى في شئ من ذلك دية ولا حكومة امكن القود اولم يمكن الا ان ياتي
نقض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او ثبت به اجماع متيقن وحتى لو غاب عشا

ان يجعلوا بعض حكم جأ مجيا واحدا حجة وبعضه ليس بحجة بل ادليل اضلا الا توهين
 ذلك من اذا استهتتم ولم يوافق حكمها بتقليدكم وتوثيقها اذا استهتتم ووافق
 تقليدكم حكمها ونحن نبتن بعد هذا قل ذلك ان شاء الله تعالى فضلا فضلا وان
 قالوا اما ارحمنا الله الموتة حيث اوجبها الصحابة رضي الله عنهم قلنا والله
 تعالى التوفيق ان كان اوجب ذلك جميع الصحابة رضي الله عنهم فالسبح والطاعة
 لاجماعهم لان اجماعهم هو الحق المقطوع به على صحته وانه من عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الله تعالى وان كان هو قولنا عن بعض الصحابة فانتم معشر افاضين
 من خصوصنا مخالفتون لذلك فقد جأ عن بعض الصحابة فيما دون الموضع تحديد
 دية وانتم لا تقولون بذلك فالضرب عما صحتموه خطأ وانما دلا حجاجكم
 فصيح انكم لم تعلقوا بها هنا بغير قول صاحب ولا بنقض تلتزمونه ولم
 يصح وما كان من الاقوال هكذا فهو غير صحيح يفتن مقطوع على انه باطل عند الله
 تعالى بلا شك والثالث انكم قد انظمت هذا القياس ايضا لان النص في القرآن
 كما في كفارة قتل النفس بالخطأ برقعة مومنة او صيام شهر من شتا يعين لم
 يحدد مع الدية فمن عجايب الدنيا ان يفسوا ما دون النفس على النفس في احاب
 كفارة في بعض ذلك حيث تجب الدية كاملة او بعض كفارة في بعض ذلك
 حيث تجب بعض الدية فهذا حكم في القياس ما يمتنع باسقاط منه ولين كان
 قياس احاب الدية او بعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس حتما
 فان قياس احاب الكفارة او بعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس حق
 ولين كان احد القياسين المذكورين باطلا لا يجوز فان الاخر باطل لا يجوز وهذا لا
 يخفيه عن ناصح لنفسه لاستهما والكفارة اوجب واكد من الدية لان الله تعالى
 لم يوجب الدية في القرآن الا وقد اوجب معها الكفارة وقد اوجب الله تعالى
 الكفارة واسقط الدية قال تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
 ودية مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا ثم قال تعالى فان كان من قوم عدو لكم
 وهو مومن محرر رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ودية مسلمة
 الى اهله ومحرر رقبة مؤمنة فاجب تعالى الكفارة في قتل الخطأ الذي ذكر

في بعض الدية في بعض الكفارة
 في بعض الدية في بعض الكفارة

في القرآن فاجب الدية في موضعين واسقط تعالى في الموضع الثالث فان قالوا
 ان الاجماع قد صح على اسقاط الكفارة في ذلك قلنا لهم اذ اصح هذا فان الاجماع
 قد اطل هذا القياس فلا يجوز استبعاله اضلا في الدية ولا في الكفارة اذ هو كله
 قياس واحد وبات واحد وايضا فان جمهوركم لا يوجبون الكفارة في قتل العمد
 ولم يات اجماع باسقاطها عند تركم القياس في هذا المكان دون ان يمنع منه اجماع
 والوجه الرابع ان الله تعالى لم يوجب دية في كل قتل خطأ بل قد جأ قتل المومن خطأ
 وهو من قوم عدو لنا ولا دية فيه فمن انزع لكم الحكم على القياس على القتل الذي
 اوجب الله تعالى فيه دية دون ان تحكموا بالقياس على القتل الذي لم يوجب الله
 تعالى فيه دية وما الفرق بينكم وبين من قال لا تجب دية في شي مما دون النفس صواب
 خطأ قياسا على قتل المومن خطأ وهو من قوم عدو لنا فاذا كانت ملتكم غير
 مقردة فالقياس على اصولكم لا يجوز عليها فطل ان يكون فيما دون النفس دية لا قياس
 ولا يقول صاحب ولا بنقض صحيح لانه غير موجود ولا ايمان الاموال في الخطأ
 بنقض ملتزم وان لم يصح فان قال قال الله تعالى وحزرا سيئة سيئة مثلها
 قتلوا والجراح وان كانت خطأ في سيئة جزاؤها مثلها والسيئة المماثلة قد يكون
 نقرامه المال فاذا لم يكن هناك فذلك كانت المماثلة بالغرامة قلنا والله تعالى
 التوفيق مما قول الله تعالى وحزرا سيئة سيئة مثلها حق واما قولكم ان حياية
 الخطأ سيئة فاطل ما السيئة الا ما نهي الله تعالى عنه وليس الخطأ مما نهي الله
 تعالى عنه لان الله تعالى يقول لا يحلف الله نفسا الا وسعها وبالضرورة ندرى
 انه ليس في وسع احد ان يمنع من فعل الخطأ الذي لم ينعاه ولا قصده فان قيل
 قلنا حموت على ضمان ما الف من الاموال بالخطأ وبالعد فما الفرق بين ضمان الحيايات
 في الاموال وبين ضمان الحيايات في الاعضاء والجراحات قلنا والله تعالى البين
 ان هذا قياس القياس فانه باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عن الباطل
 لان الاجماع قد صح على ابطال هذا القياس لانه لا خلاف بين اصحاب الامم كلها
 في ضمان كل ما اصاب من الاموال قل او كره وليس كذلك الحيايات على الاعضاء
 والجراحات اذ لا خلاف في ان لا يراى بها البس فيه يظهر بديه موقنه وكل قياس

ع

ت

ان جعلوا بعض حكم جازما واحدا حجة وبعضه ليس بحجة بلا دليل اضلا الا توهين
ذلك من اذا استهينتم ولم يوافق حكمها بقليدكم وتوشعها اذا استهينتم ووافق
تقليدكم حكمها ونحن نبتن بعد هذا قل ذلك ان شاء الله تعالى فضلا فضلا وان
قالوا اما اوجبت الدية الموقفة حيث اوجبت الصكابة رضي الله عنهم قلنا وبالله
تعالى التوفيق ان كان اوجب ذلك جميع الصكابة رضي الله عنهم فالسمع والطاعة
لاجماعهم لان اجماعهم هو الحق المقطوع به على صحة وانه من عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الله تعالى وان كان هو قولنا عن بعض الصكابة فانتم معشر افاضين
من خصوصنا نحالفون لذلك فقد جاء عن بعض الصكابة فيما دون الموضع تحديد
دية وانتم لا تقولون بذلك فالاضراب عما صحتموه خطأ وانما دلا حجاجكم
فصح انكم لم تعلقوا بها غنا بغير ولا يقول صاحب ولا ينقص تلتزمونه ولم
يصح وما كان من الاقوال هكذا فهو غير صحيح يفتن مقطوع على انه باطل عند الله
تعالى بلا شك والثالث انكم قد انظمت هذا القياس ايضا لان النص في القرآن
حاشا في كفارة قتل النفس الخطا برقعة مومنة او صبيام شهر من متاعين لم لم
يحد مع الدية فمن عجايب الدنيا ان يقيسوا ما دون النفس على النفس في احاب
كفارة في بعض ذلك حيث تجب الدية كاملة او بعض كفارة في بعض ذلك
حيث تجب بعض الدية فهذا حكم في القياس ما يسمع باسقاط منه ولين كان
قياس احاب الدية وبعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس حقا
فان قياس احاب الكفارة او بعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس حقا
ولن كان احاد القياس المذكورين باطلا لا يجوز فان الاخر باطل لا يجوز وهذا لا
خفا به عن ناصح لنفسه لاسيما والكفارة اوجب واكد من الدية لان الله تعالى
لم يوجب الدية في القرآن الا وقد اوجب معها الكفارة وقد اوجب الله تعالى
الكفارة واسقط الدية قال تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
ودية مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا ثم قال تعالى فان كان من قوم عدو لكم
وهو مومن محرر رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة
الى اهله ومحرر رقبة مؤمنة فاجب تعالى الكفارة في قتل الخطا الذي ذكر

دور النفس على النفس في بعض الدية لا يقيسوا
في بعض الدية لا يقيسوا

في القرآن فاجبت الدية في موضعين واسقط تعالى في الموضع الثالث فان قالوا
ان الاجماع قد صح على اسقاط الكفارة في ذلك قلنا لهم اوضح هذا فان الاجماع
قد اطل هذا القياس فلا يجوز استعماله اضلا في الدية ولا في الكفارة اذ هو كله
قياس واحد وبات واحد وايضا فان جمهوركم لا يوجبون الكفارة في قتل العمد
ولم يات اجماع باسقاطها بعد تركتم القياس في هذا المكان دون ان يمنع منه اجماع
والوجه الرابع ان الله تعالى لم يوجب دية في كل قتل خطأ بل قد جازى المومن خطا
وهو من قوم عدو لنا ولا دية فيه من ان وقع لكم الحكم على القياس على القتل الذي
اوجب الله تعالى فيه دية دون ان تحكموا بالقياس على القتل الذي لم يوجب الله
تعالى فيه دية وما الفرق بينكم وبين من قال لا تجب دية في شي مما دون النفس صواب
خطا قياسا على قتل المومن خطا وهو من قوم عدو لنا فاذا كانت ملتكم عن
مطردة فالقياس على اصولكم لا يجوز عليها مطلقا ان يكون فيما دون النفس دية لا بقياس
ولا يقول صاحب ولا ينقص صحيح لانه غير موجود ولا ضمان الا موال في الخطا
ببعض ملتزم وان لم يصح فان قال قائل قال الله تعالى وحزاسية سبعة مثلهما
قلوا والجراح وان كانت خطا في سبعة جزاؤها مثلهما والسبعة المماثلة قد يكون
بعضها المال فاذا لم يكن هناك قود كانت المماثلة بالغرامة قلنا وبالله تعالى
التوفيق اما قول الله تعالى وحزاسية سبعة مثلهما حق واما قولكم ان جنابة
الخطا سبعة فباطل ما السبعة الا ما نهي الله تعالى عنه وليس الخطا مما نهي الله
تعالى عنه لان الله تعالى يقول لا يظف الله نفسا الا وسعها وبالضرورة ندرى
انه ليس في وسع احد ان يمنع من فعل الخطا الذي لم يتعد ولا قصده فان قيل
قله جمعت على ضمان ما اكلت من الموال بالخطا وبالعد فما الفرق بين ضمان الجنابا
في الموال وبين ضمان الجنابا في الاعضاء والجراحات قلنا وبالله تعالى التوفيق
ان هذا قياس القياس كانه باطل نعم لو كان حقا لان هذا ميثاقه عن الباطل
لان الاجماع قد صح على ابطال هذا القياس لانه لا خلاف بين اهل الامم كلها
في ضمان كل ما اصاب من الموال قل او كره وليس كذلك الجنابا في الاعضاء
والجراحات اذ لا خلاف في ان لا يرايها ايسر فيه تضمن بدية توفقه وكل قياس

ت

قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي نَجْرٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلَّمَ الْخَطَايَا فِي الْقَتْلِ الْمَوْجُودِ أَنْ
اعْتَرَفُوا بِذَلِكَ ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ حُكْمَ الْعَمْدِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّهُمْ أَنْ يَخْلَعُوا
عَلَى رِجْلِ مَنْهُمْ اسْمُ الْبَيْتِ وَلَا خَ وَجْهَ الْحَدِيثِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ فَإِنْ قَالَ
فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِالرِّوَايَةِ الْآخَرِيَّةِ الَّتِي حَدَّثَكُمْ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ فَإِنْ قِيلَ نَحْنُ نَصْنَعُ
نَا عَبْدَ الْوَهَّابِ بْنِ عَيْسَى نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ نَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ نَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ نَا أَحْمَدُ بْنُ زَيْدٍ نَا عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ شَيْبَةَ بْنِ سَارِ عَنْ
سَهْلِ بْنِ عَبْدِ حَمِيدٍ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ مُحْيِصَةَ بْنَ سَعْدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ قَدْ خَرَّجَا
الْحَدِيثَ وَفِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمْ يَغْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رِجْلِ
مِنْهُمْ مَدْفَعٌ بِرَمْتِهِ قَالُوا أَسْرَمُ شَهْدَةٌ كَيْفَ تَخْلَفُ وَذَكَرْنَا فِي الْحَرْقِ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ
فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ حَقٌّ وَمَعَادُ اللَّهِ أَنْ يَخَالَفَهُ بَلْ هُوَ نَصٌّ قَوْلُنَا وَقَدْ حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ يَدْفَعُ الْقَاتِلُ مِنْهُمْ بِرَمْتِهِ وَهَذَا يَقْتَضِي قِتْلَهُ وَيَقْتَضِي أَيْضًا
اسْتِرْقَاقَهُ لِأَنَّهُ عَمُومٌ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّا يَتَّبَعُ عَلَيْهِ بِمَقِيضِ لِقَظِهِ إِلَّا بَصَرُ الْأَجْمَاعِ
وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ بِأَنَّ الْحَرْقَ وَالْأَعْيَادَ مَادُونَ النَّفْسِ
فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَايَا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فَلَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ بَعُونَ اللَّهِ تَعَالَى وَتَأْيِيدُهُ أَنْ الْقَضَاءُ
وَاجِبٌ فِي كُلِّ مَا كَانَ بَعْدَ مِنْ حَرْجٍ أَوْ كَسْرٍ لَا حَاجَ الْقُرْآنَ ذَلِكَ فِي كُلِّ عَمْدٍ
وَفِي كُلِّ حُرْمَةٍ وَفِي كُلِّ عَقُوبَةٍ وَفِي كُلِّ سِيِّئَةٍ وَوَرُودِ السُّنَنِ الثَّابِتَةِ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَقِيَ الْكَلَامُ هَلْ فِي ذَلِكَ فِي الْعَمْدِ بِهِ يَتَخَبَّرُ
الْمَجْتَنِبُ عَلَيْهِ مِنْهَا أَوْ فِي الْقَضَاءِ أَمْ لَا وَهَلْ فِي الْخَطَايَا فِي ذَلِكَ دَيْتُهُ مُوقِفُهُ أَمْ لَا
قَالَ عَلِيُّ بْنُ نَظَرٍ فِي هَذَا فَوَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا
أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ فَكَانَ أَحَدُ بَنِي عَمْرِو بْنِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْحَرْجَانِيُّ نَا عَبْدَ الرَّزَّاقِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ أَجِبْنَا فَاظِلَّةُ
بَنِي الْحَسَنِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ الْحَزْوَاجِيِّ وَرَافِعِ بْنِ تَكْرَارٍ بْنِ قُبَيْبَةَ نَا الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَوْجُودِ
نَا شُرَيْبِ بْنِ يَكْرِ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي عِيَّاسٍ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ يَحْجَا وَرَأَى عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانَ
وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ قَالُوا أَبُو جَعْفَرٍ وَهَذَا حَدِيثٌ مَشْهُورٌ مِنْ طَرَفِ الرَّبِيعِ بْنِ شُرَيْبٍ

من

بلغت نقابته

مسلمه

تجيزه

بَنِي يَكْرِ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي عِيَّاسٍ
تَعَالَى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَسْأَنَكُمْ عَلَيْكُمْ
حَرَامٌ فَضَحَّ بِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْخَطَايَا مَعْفُوعَةٌ لَا جُنَاحَ عَلَى الْإِنْسَانِ فِيهِ وَإِنَّمَا
الْأَمْوَالُ مُحَرَّمَةٌ فَضَحَّ بِهَذَا أَنْ لَا يُوجِبُ عَلَى أَحَدٍ حُكْمٌ فِي جُنَابَةِ خَطَايَا إِلَّا أَنْ يُوجِبَ
ذَلِكَ نَصٌّ صَحِيحٌ وَأَجْمَاعٌ سَيَقِينُ وَالْأَمْوَالُ مَعْفُوعَةٌ عَنْهُ وَضَحَّ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُوجِبُ عَلَى
أَحَدٍ عَرَامَةٌ فِي عَمْدٍ وَلَا فِي خَطَايَا إِلَّا أَنْ يُوجِبَ ذَلِكَ نَصٌّ صَحِيحٌ وَأَجْمَاعٌ سَيَقِينُ وَالْأَمْوَالُ
فَالْأَمْوَالُ مُحَرَّمَةٌ وَالْعَرَامَةُ سَائِقِطَةٌ لِمَا ذَكَرْنَا فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ قَدْ وَجِبَ اللَّهُ تَعَالَى
فِي قَتْلِ الْفَرْسِ خَطَا الدِّيَّةِ كَامِلَةٌ وَتَحَرَّرَ رَقَبَةٌ أَوْ صَبَّامٌ شَهْرٌ مِنْ مَتَابِعِينَ فَإِذَا
كَانَ حُكْمُ الْفَرْسِ فِي الْخَطَايَا مُحْتَجٌّ فِيهِ الدِّيَّةُ فَمَا دُونَهَا فِي الْخَطَايَا كَذَلِكَ مُحْتَجٌّ أَيْضًا
قُلْنَا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ هَذَا قِيَاسٌ وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ وَلَوْ كَانَ الْبَيْتَانِ حَقًّا لَكَانَ
هَذَا مِنْهُ مِنَ الْبَاطِلِ لَوْجُوهُ أَرْبَعَةٌ أَوَّلُهَا أَنَّهُ خَطَايَا فِي الْقِيَاسِ عَلَى أَصُولِ أَصْحَابِ
الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ يُقَالُ لَمْ يَنْتَمِ أَصْحَابُ تَعْلِيلِهَا تَقُولُونَ لِمَنْ قَالَ لَكُمْ عَلَى أَصُولِهِ
أَنَّ الْفَرْسَ لَا شَيْءَ أَكْبَرَ مِنْ قَتْلِهِ بَعْدَ الشَّرْكِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَيْسَ ذَلِكَ عَظَمَ أَمْرًا
وَجَعَلَ فِي الْخَطَايَا مِنْهَا كَفَّارَةً وَأَنْ كَانَ لَا ذَنْبَ لِقَائِلِ النَّفْسِ خَطَايَا بِإِلْخَافٍ وَأَمَّا
مَا دُونَ النَّفْسِ فَلَيْسَ لَهُ عَظَمُ النَّفْسِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا حَرَمَتُهَا فَلَا يُحْتَجُّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ
مَا مُحْتَجٌّ فِي النَّفْسِ إِذْ لَيْسَ فِي مَا دُونَ النَّفْسِ الْعِلَّةُ الَّتِي فِي النَّفْسِ وَالثَّانِي أَنَّهُمْ قَدْ
نَقَضُوا هَذَا الْقِيَاسَ وَتَرَكُوهُ جَمْلَةً فِي بَعْضِ الْخَطَايَا جَعَلُوا دِيَّاتٍ مُوقِفَةً
وَفِي بَعْضِهَا لَمْ يَجْعَلُوا دِيَّةَ أَصْلًا إِلَّا أَمَّا حُكْمُهَا وَأَمَّا أَجْرُ الطَّيِّبِ وَأَمَّا لَا شَيْءَ
وَهَذَا نَقَضَ مِنْكُمْ لِقِيَاسِكُمْ مَا دُونَ النَّفْسِ عَلَى النَّفْسِ وَالْقِيَاسُ أَفْسَدُ مِنْ قِيَاسِ
بِقَضَائِهِ الْقَائِلُونَ بِهِ فَإِنْ قُلْنَا أَمَّا أَوْحَادُهُ مُوقِفَةٌ حَتَّى حَاطَتْ عَنْ النَّبِيِّ
فَعَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْنَا أَنْ كَانَ ذَلِكَ النَّصُّ مَا يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ لِحُجَّتِهِ أَسْنَادُهُ
فَالْقَوْلُ بِهِ فَرَضٌ وَالطَّاعَةُ لَهُ وَاجِبَةٌ وَإِنْ كَانَ تَمَالًا يَصِحُّ لِحُجَّتِهِ عَمْدُ
بَنِي حَزْمٍ وَصَحِيفَةُ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ فَلَا حُجَّةَ يَقُومُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَأَوَّلُ مَنْ
لَيْسَ هَذَا فَاتَمَّ لَا تَكُنْ تَرَكُونَ كَثِيرًا مِمَّا فِي بَيْتِكَ الصَّحِيفِينَ وَمِنْ الْحَالِ أَنْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رُبَّ سِرٍّ وَاحْتِمَ خَيْرًا كَرِيمًا
مسألة من كتاب الأيصال حكمة لما انتهى إليه أبو محمد من كتاب
 الحلي قال وأما الدية في قتل الخطاء فعلى العصبه وهم العاقلة وهذا
 لا خلاف فيه إلا في ذكر عن عثمان بن النخعي أنه قال لا أدري ما العاقلة قال
 أبو محمد وقد علم أن معنى هذا القول بقول الله تعالى ولا تحسب كل نفس إلا
 عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى قال أبو محمد لو لا أثر عن النبي صلى الله عليه
 وسلم لكان هذا القول الذي لا يجوز خلافه ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هو الذي ولاه الله البيان عن مراده تعالى فقال لتبين للناس ما نزل إليهم
 فوجدنا ما ناهى عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا قتيبة نا
 الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في جنة امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرق عبد أو أمة
 ثم إن المرأة التي قضى عليها بالعنة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بأن ميراثها لبيها وزوجها وأن العقل على عصبها فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالعقل على العصبه كما ترى فوجب الوقوف عند ذلك وبالله تعالى التوفيق
 قال أبو محمد فمن لم تكن له عصبه فعلى بيت المال على ما ذكره في باب ما
 شأ الله تعالى وبه تأيد أعراض في قتل الذي المسلم قال أبو محمد فإن قال قائل
 أنكم تقولون أن الذي إذا قتل مسلما عدا بطلت دميته وعاد حربيا وقتل ولا
 بد واستغنى ما له فكيف تقولون بها أحدكم به عبد الله بن يوسف نا أحمد بن محمد نا
 عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم نا إسماعيل نا
 منصور نا بشر بن عمر قال سمعت مالك بن أنس يقول في أبو ليلى بن عبد الله بن
 عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن زياد حمة أنه أحضر عن رجال من قومه أن
 عبد الله بن سهل ومحبته خرجا إلى خيبر من جهاد أصا بها فأتى محبته فآخرا
 أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أو فغير فأتى بهود فقال أنتم والله
 قتلوه قالوا والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم ثم أقبل
 هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبته ليحكم

هذا الحديث يدل على أن العاقلة هي العصبه
 وهو الذي لا يزر وازرة وزر
 وهو الذي لا يزر وازرة وزر
 وهو الذي لا يزر وازرة وزر

وهو الذي كان خبير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبيته كبر كبر يزيد
 التسن فتكلم حويصة ثم تكلم محبته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما
 أن يذكروا صاحبكم وأما أن يؤذوا حرب وذكروا في الخبر فقتل كما يروى من
 وفيه الدية قال أبو محمد جوابنا وبالله تعالى التوفيق إننا على عين رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلزم أحد دية إلا قاتلا عمدا أو
 عاقلة قاتل خطأ أو من بيت مال المسلمين عمن لا عاقلة له فالزامة عليه السلام
 اليهود الدية لا يخلو بين لا إشكال فيه من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أن يكونوا
 قاتلي عمد وإما أن يكونوا عاقلة قاتلي خطأ هذا ما لا يمكن أن يكون سواء فوجب أن
 سطر رأي الوجهين هو المراد في هذا المكان فنظرنا في ذلك فوجدنا حكم ما قبل العمد
 بيان من رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمه عند غير القود والعفو فقط أو ما
 نصا لحوايه وحكمه عند طائفة من أهل العلم أيضا بتحجير الولي من القود أو العفو
 للولدية وحكمه عندنا التحجير من القود والعفو والدية أو ما نصا لحوايه فالفرد
 على كل هذه الأقوال حكم قتل العمد والدية لا خلاف فيه في مال القاتل وحكم قاتل
 الخطا الدية أو العفو عنها فقط فلما وجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر قودا
 أصلا في هذه الرواية وما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليفعل حقا للجاريتين
 إلا ويذكره لهم ولا يسكت عنه فيبطل حكمه علما أن حكمه بالدية بذلك لا يخلو
 من أحد وجهين من أن يكون قتل عمدا ولا يعرف قاتله فحكم فيه بحكم ما نص الدية
 أو قتل خطأ فإن كان قتل عمدا لا يعرف قاتله فخرج على ما نص من أنه عليه السلام لا
 يلزمهم دية لا يحب عليهم ولا خلاف بين المحاضرين من خصوصيات أن العاقلة لا
 تؤذي عن قاتل عمد ولا أوجب ذلك نص فبطل هذا الحكم ولم يبق إلا أنه الوجه
 الثاني وهو قتل الخطا وهذا هو الحق لأن القتل قد صح بلا شك وممكن أن
 يكون بقصد وممكن أن لا يكون بقصد فلا يجوز أن يحكم عليهم بأنهم قتلوه إلا
 برهان من بينه أو إقرار أو نص موجب لذلك فبقى لهم لم يقصدوه وهو الخطا
 نفسه ثم قول النبي صلى الله عليه وسلم وإما أن يؤذوا حرب دليل على صحة
 ما قلناه من أنهم خرجهم عما يحب عليهم بقضون الدية ويعودون حريتين

السفر السادس من المحلى شرح المحلى

على ما أوجبته القرآن والسنة الثابتة من رسول الله
عليه وسلم تصيف الفقيه الإمام الحافظ ناصر السنة
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن مكرم رضي الله عنه

عليه السلام

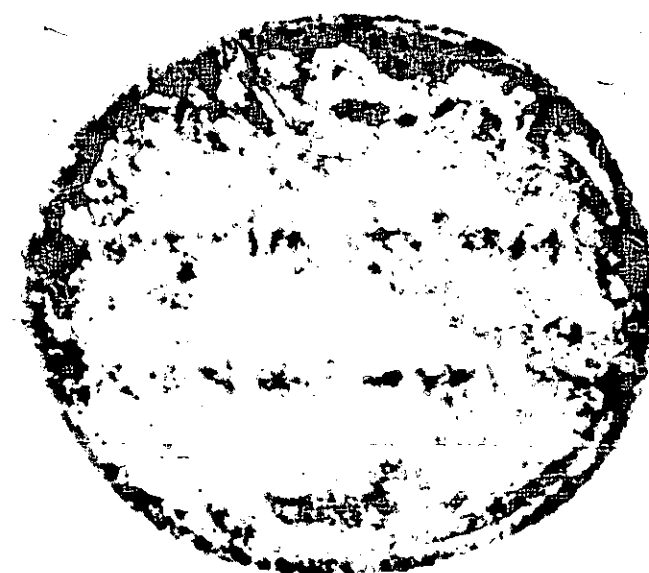
وصف هذا الجرد الذي فيه وهو الجرد

الملة الموند أو المصمم على كل ما ورد في الحديث

هو خبره وإن لا حجة منه

مؤيد حسن

١٤ فقه حسن



فقد نقضوا عهدهم ونكثوا ايمانهم وعاد حكم قتالهم كما كان يصرون للحشر
 والمشاهدة ندرى انهم ان علموا سبب الله تعالى اوست رسول الله صلى الله
 عليه وسلم او شي من دين الاسلام او سلم من عرض الناس فقد فارقوا الصغار
 بل قد اصغروا واذلونا وطعنوا في ديننا فنكثوا بذلك عهدهم ونقضوا
 دينهم واذا نقضوا ذمتهم فقد حلت دماؤهم وسبيهم واموالهم بلا شك
 قال ابو محمد وسمي اليهودية للنبي صلى الله عليه وسلم كان يوم خيبر بلا
 شك وهو قبل نزول براءة ثلثة اعوام وكذلك يقول في قول اولئك اليهود
 الشام عليكم للنبي صلى الله عليه وسلم وفي سحر لبيد بن الاعصم اياه وان هذا
 كله كان قبل ان يوتر بان لا يثبت عهد الذي الاعلى الصغار وان كل ذلك
 كانت المهادنة لهم لان المعنى في حديث الشام والتحر هو معنى حديث سيم
 الشاة سوا سوا وحديث سيم الشاة منسوخ بلا شك بما في سورة براءة من ان
 لا يقرروا الاعلى الصغار فحديث الشام والتحر بلا شك منسوخان بل المقصود
 قد صح بذلك لان معناها منسوخ ولا يحل العمل بالمنسوخ ولا يجوز البتة ان يكونا
 بعد نزول براءة لانه من المحال ان يسخ الله تعالى شيما يقيمن ثم يسخ الناس
 ويعيد حكم المنسوخ ولا يصح من البيان ما يرفع الشك ويرفع الظن وبطل
 الاشكال هذا امر قد اشتهر وبه ائحد فان قال قائل كيف يقولون هذا
 وانتم تقولون ان من سيم اليوم طعاما لاحد من المسلمين فلا قتل عليه وان من
 سحر مسلما فلا قتل عليه وان اليهود يقولون لنا اليوم الشام عليكم ولا قتل
 عليهم فما نراهم يحملون الا بما ذكرتم انه منسوخ فنجوابنا وبالله تعالى التوفيق
 اننا لم نقل ان هذه الاحاديث نسخ منها الا ما بوجه حكم خطاهم للنبي
 صلى الله عليه وسلم خاصة وحكم سيم طعاميه خاصة وحكم قصده بالتحر
 خاصة فهذا هو الذي نسخ وحده فقط ولا مزيد لان الفرض تعظيم النبي صلى
 الله عليه وسلم وبوقره وان لا يحل دماؤه ولا عليه السلام كدعا بعضنا بعضا
 باق ابد على السلم والكافر فقد علمنا ان قوله الذي قال لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم اعرك يا محمد كان ردة مبيحة لانه لم يوقره ولا عطيه كما اسر

حارة

ورفع صوته عليه فحبط عمله ولو ان مسلما اودسا يقول لاني مكر الصدق
 رضي الله عنه فمن ذونه اعدل يا باكر لما كان فيه شي من النكرة ولا من الكراهة
 واليهود ان قالوا لنا الشام عليكم او قالوا الموت عليكم لقلنا لهم صدقتم
 ولا عفا في هذا وذلك لو خاصمونا في حق يدعوناه فرفعوا اصواتهم علينا
 ما كان في ذلك نكرة وهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل الاسلام وهم
 كفو ونقض الذمة وكذلك اذا سحرنا سحر مسلم او كافرا فلم يزد على ان
 كاذبا كذا لا يفعل معه قال تعالى انما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر
 حيث اتى وليس بالكيد تنقض الذمة لانهم لم يقرقوا ابد الصغار وهو
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قصد به كفرا ونقض الذمة لانه خلاف
 التعظيم المفترض له خاصة دون غيره وكذلك سيم الطعام لنا ليس منه الا افساد
 مال من اموالنا او كان لنا او كيد من فاعله ان كان الطعام له وليس بافساد المال
 والكيد تنقض الذمة ولا يكفر بذلك احد الا من عامل بذلك لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم خاصة فهو كفرا ونقض للذمة لانه خلاف التعظيم المفترض له
 علينا وعلى جميع اهل الارض جنها وانسها ولذلك لو ان مسلما اودسا لم يسلم
 لحكم حكم به ابو بكر رضي الله عنه فمن ذونه باجهاده فيما لا يقرقنه ولا جامع
 ولا رضي بذلك القول لم يكن عليه في ذلك حرج ولا اثم ولو انهما لم يسلم الحكم
 حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان ذلك كفرا من المسلمين ينقض القرآن
 واحكامهم عن الايمان وكان ذلك نقضا للذمة من الذمة لانه خروج
 عن الصغار وطعن في الدين وهذا بين والله ائحد كثيرا

ثم الجزء السادس وبما فيه تم كتاب المجلي الذي
 هو شرح المجلي بحمد الله تعالى وعونه وحسن
 توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد ونبه وعلم
 ورسوله وعلى آله وصحبه وسلم وشرفهم



دَمُهُ تَقْدَمُ إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ وَشَرُّهُمْ أَوْلَمُ بِشَرِّ ذَلِكَ لَهُمْ وَرُوي عَنْ بَعْضِ
الْمَالِكِيِّينَ أَنَّ الذَّمَّ إِذَا سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ مَا بِهِ كُفِرَ بَقَتْلِهِ
فَأَسَدَكَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ إِذَا سَبَّهَ بِنَكَدٍ وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ
وَإِصْحَابُهُ أَنَّ سَبَّ الذَّمِّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوْ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَأْسٌ شَرٌّ سَبَّهَ
فَأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ لَكِنْ يُنْبِئُ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُعَزَّرُ وَفَدَّ رُوي عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ
يُقْتَلُ وَلَا يَدَّ وَاحِدٌ الْخَبِيثُونَ لَضَلَالَتِهِمْ وَأَقْرَبُهُمْ بِمَا نَاهَى عَنْهُ الرَّحْمَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ خَالِدٍ نَا بَرَهُمْ بِنَ أَحَدٍ نَا الْفَرَبَرِيِّ نَا الْحَارِثِيِّ نَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَالٍ نَا عَدْنَانُ بْنُ
الْمُبَارَكِ أَنَا شَعْبَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ مَرَّ
بِهِ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ السَّامُ عَلَيْكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْكَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّهُ رُوي عَنْ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ السَّامُ
عَلَيْكَ قَالُوا بِرَسُولِ اللَّهِ لَا تَقْتُلُهُ قَالَ لَا إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ فَقُولُوا
وَعَلَيْكُمْ وَمِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِيِّ نَا أَبُو نَعِيمٍ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا
عَلَيْكَ فَقَالَ تَلَى عَلَيْكُمْ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ فَقَالَ يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ رَفَعَهُ حَتَّى
الرَّفْعُ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ قُلْتُ أَوْلَمُ تَسْمَعُ مَا قَالُوا قَالَ قُلْتُ وَعَلَيْكُمْ حَسْبُنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ نَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ نَا أَبُو دَاوُدَ نَا جَعْفَرُ بْنُ حَبِيبٍ
عَدِيُّ نَا خَالِدُ بْنُ الْحَرْثِ نَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً ابْنَتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاءَ مَسْمُومَةٍ فَكُلَّ مِنْهَا
فَجِيءَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَتْ أَرَدْتُ
لَا مِثْلَكَ قَالَتْ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَسْلُطَكَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ قَالَ عَلِيٌّ فَقَالُوا لَا نَقْتُلُهَا
فَقَالَ لَا قَالَ أَبُو جَحْظٍ فَقَالُوا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ
الْيَهُودِ لَهُ السَّامُ عَلَيْكَ وَهَذَا قَوْلُ لَوْ قَالَ مُسْلِمٌ لَكَانَ كَافِرًا بِذَلِكَ وَقَدْ سَمِعْتُ
الْيَهُودِيَّةَ طَعَامًا مَا لَيْقَتُهُ وَلَوْ أَنَّ مُسْلِمًا يَفْعَلُ ذَلِكَ لَكَانَ كَافِرًا فَلَمْ
يَقْتُلْهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا قَتَلَهَا وَحَدِيثُ لَيْدِ بْنِ الْأَعْصَمِ أَنَّ سَحْرَةَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَقْتُلْهُ قَالَ أَبُو جَحْظٍ مَا نَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةً غَيْرَ هَذَا أَصْلًا وَكُلُّ

هَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى مَا نَبَّيْنَا أَنَّ شَأْنَهُ تَعَالَى أَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا
قَوْلُ الْيَهُودِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّامُ عَلَيْكَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ السَّامَ أَمَّا
هُوَ الْمَوْتُ فَحَادِثٌ مِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِيِّ نَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي نَكِيرٍ نَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ
عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَسَعِيدُ
بْنُ الْمُسَيْبِ أَنَّ بَاهُزَ بْنَ أَحْبَرَهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي
الْحُجَّةِ السَّامُ السَّامُ شَقَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَالسَّامُ الْمَوْتُ
فَمَعْنَى السَّامِ عَلَيْكَ الْمَوْتُ عَلَيْكَ وَهَذَا كَلَامُ حَقٍّ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَجْفُلَانِ اللَّهُ تَعَالَى
يَقُولُ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَأَنْتُمْ مَيِّتُونَ وَقَالَ تَعَالَى كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَأَمَّا حَصْلُ
بِالْحَقِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَفَرُ مِنَ الْمُسْلِمِ وَيَكْفُرُ بِحِلِّ دَمِهِ وَالَّذِي
كَافَرُوا وَلَمْ يَقُولُوا أَنَّهُ لِحِفَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكُونُ كَافِرًا بِحِفَاةِ
بَلْ كَانَ كَافِرًا وَهُوَ كَافِرٌ وَلَا حِلَّ دَمِهِ بِكَفَرِهِ إِذَا صَحَّتْ بَيْتُهُ لَكِنْ مَعْنَى آخِرِ
عَنِ الْكَفَرِ وَهَذَا الْقَوْلُ فِي لَيْدِ بْنِ الْأَعْصَمِ الزُّهْرِيُّ فِي الْيَهُودِيِّ لِرَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي سَمِّ الْيَهُودِيَّةِ لَطْعَامُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا
فَرَقَ أَمَّا حَصْلُ مِنْ ذَلِكَ الْكَفَرُ لِمَنْ فَعَلَهُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
وَالَّذِينَ هُوَ قَبْلَ ذَلِكَ وَمَعَهُ وَلَيْسَ بِمُفْسِدٍ كَفَرَهُمْ حَلَّتْ دِمَاؤُهُمْ فِي ذَلِكَ
إِذَا تَدَمَّوْا فَالْمُسْلِمُ يَقْتُلُ بِكَفَرِهِ إِذَا أَحْدَثَ كَفَرًا بَعْدَ إِسْلَامِهِ وَالَّذِي لَا يَقْتُلُ
وَإِنْ أَحْدَثَ فِي كُلِّ حَيْثُ كَفَرًا أَحَادًا تَابَعِبَ كَفَرِهِ بِالْإِسْرَافِ كَانَ مِنْ نَوْعِ الْكَفَرِ الَّذِي
تَدَمَّ عَلَيْهِ فَنَظَرْنَا فِي الْمَعْنَى الَّتِي بِهِ وَحَبَّ الْقَتْلُ عَلَى الذَّمِّ إِذَا سَبَّ اللَّهُ تَعَالَى
أَوْ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ اسْتَحَفَّ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ فَوَحَّدَنَاهُ أَمَّا
هُوَ نَقَضُ الذَّمِّ لِأَنَّهُ أَمَّا تَدَمُّ وَحَقْنُ دَمِهِ بِالْجَزْئِ عَلَى الصَّغَارِ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يَحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ
اللَّهُ وَالْآيَةُ إِلَى قَوْلِهِ وَهُمْ صَائِرُونَ وَقَالَ تَعَالَى وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ
عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكَفَرِ فَكَانَ هَاتَانِ الْآيَتَانِ نَصًّا
حَقًّا لَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا فِي بَيَانِ مَا قُلْنَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يُقَاتِلُونَ وَيَقْتُلُونَ
حَتَّى يَعْطُوا الْجَزْئَ وَعَلَى أَيْمَانِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَتَمَّ عَهْدُهُمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِنَا

بذلك قتله فان قال قائل كيف يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله
دون ان يحقق عنده ذلك الامر الا بوحى ولا يعلم صحيح ولا يبين ولا يقرر
وكيف يامر عليه السلام بقتله في قصة بطن قد ظهر كذب بعد ذلك وبطلانه
وكيف يامر عليه السلام بقتل امرى قد اظهر الله تعالى براءته بعد ذلك
ببقي لا شك فيه وكيف يامر عليه السلام بقتله ولا يامر بقتلها والامر
بينه وبينها مشترك قال علي وهذه سوالات لا يسألها الا كافرا او
انسان جاهل يريد معرفة المخرج من كل هذه الاعراضات المذكورة
قال ابو محمد الوجه في هذه السؤالات يتبين واضح لا يخفى به ولحمد لله رب
العالمين ومعاذ الله ان يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل احد بطن
بغير اقرار او بينة او علم مشاهدة او وحي وان يامر بقتله دونها لكن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علم بعبثاته بربى وان القول كذب
فاذا علم عليه السلام ان يوقف على ذلك مشاهدة فامر بقتله لوفاء فلك
الذي قبل عنه فكان هذا حكما صحيحا فيمن ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد علم عليه السلام ان القتل لا ينفذ عليه لما يظفر الله تعالى من براءته
وكان عليه السلام كما اخبر به عن اخيه سليمان عليه السلام وقد روي عن طريق
البحاري نا ابو البان هو الحكم بن نافع انا شعيب هو ابن ابي حمزة نا ابو الزناد
قال ان عبد الرحمن الاعرج حدثه انه سمع ابا هريرة يقول انه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول مثلي ومثل الناس قد ذكر كلاما وفيه انه
عليه السلام قال وكانت امرأتان معهما ابناهما احدهما الذئب فذهب بابن
احدهما فقالت صاحبتها انما ذهب بابنك وقالت الاخرى انما ذهب
بابنك فقالا لما داود عليه السلام فقصي به للخنزير فخرجنا على سليمان
عليه السلام فاخبرنا به فقال استوفى بالسكين اشقة بينهما فقالت الصغرى
لا تفعل برحمتك الله هو ابناهما فقصي به للصغرى قال ابو هريرة والله ان
سمعت بالسكين الا يومئذ وما كما نقول الا المديبة قال ابو محمد فيبين
نذري ان سليمان عليه السلام لم يرد قط شق الصبي بينهما وانما اراد ان يحاكما

في ذلك صر

بذلك وبالوحى فعل هذا بلا شك وكان حكم داود عليه السلام للخنزير على
ظاهر الامر لانه كان في يدها وكذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اراد
قط انفاذ قتل ذلك المحبوب لكن اراد امتحان علي في انفاذ امره واراد
اظهار براءة المتهم وكذب التهمة عينا ما وهكذا لم يرد الله تعالى انفاذ
دفع اسمعيل بن ابراهيم صلى الله عليه وسلم اياه اذ امر اياه بدخول مكة لكن اراد الله تعالى
اظهار تنقيده لآمره فبعد اوجه الاخبار ولحمد لله رب العالمين فصيح بهذا
ان كل من ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كافر مرتد يقتل ولا بد
وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد نا احمد بن اسمعيل بن ذكليم الحضرمي نا
محمد بن احمد بن الحلاص نا محمد بن القاسم بن شعبان نا الحسن بن علي الهاشمي نا
محمد بن سليمان الباغندي نا هشام بن عمار قال سمعت مالك بن انس يقول
من سب ابا بكر وعمر جلد ومن سب عائشة قتل قيل له لم يقتل في عائشة
قال لان الله تعالى يقول في عائشة بعظم الله ان يعود والمثله ابدا ان
كنتم مؤمنين قال مالك فمن ماها فقد خالف القرآن ومن خالف القرآن
قتل قال علي قول مالك ها هنا صحيح وهي ردة تامة وتكذب لله تعالى
في قطعه براءتها وكذلك القول في سائر آيات المؤمنين ولا فرق لان الله
تعالى يقول الطيبات للطيبين والطيبون للطيبات اولئك مبررات
منها يقولون فكلن مبرات من قول افك ولحمد لله رب العالمين قال علي
واما الذي يثبت النبي صلى الله عليه وسلم فان اصحابنا وما لك واصحابه قالوا
يقتل ولا بد وهو قول اللث بن سعد وقال الشافعي يجب ان يشترط عليهم
ان لا يذكر احد منهم كتاب الله تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم بما لا ينبغي
او زنى بمسئلة او تزوجها فان فعل شيئا من ذلك او قطع الطريق على مسلم او اعان
اهل الحرب بدلالة على المسلمين او اوى عينا لهم فقد نفى عهده وحل فيه وبرئت
منه ذمة الله تعالى وذمة المسلمين فتناول عليه قوم انه ان لم يشترط هذا
عليهم لم يستحل دمهم بذلك قال علي وهذا خطأ ممن تاول ذلك عليه لانه
لا يختلف عنه ولا عن غيره في الذم فيقطع الطريق على المسلمين انه قد حل بذلك

من كل انا

بعد فون ابناهم وهم مع ذلك كفار بالله تعالى قطعاً بيقين اذا علموا كلمة
الكفر قال ابو محمد فاذا قد سقط هذا القول فالواجب ان ينظر فيما احتج
به الطائفة القائلة ان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او نبيا من الانبياء
او الملائكة عليهم السلام فهو بذلك القول كافر سواء اعتقه بقلبه او اعتقد
الايمان بقلبه فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى قل اياي ورسوله
كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم وقال الله تعالى يا ايها الذين
امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي الاله وقوله تعالى فلا وربك لا
يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم قال فقضى الله عز وجل وقسم وحكم انه لا
يؤمن احد حتى يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما شجرتم لا يجد في نفسه
خرجا من شي مما قضى به ويسلم تسليمًا قالوا وبصرون والمحس والمشاهدة ندرى
ان من سب الله تعالى او النبي صلى الله عليه وسلم او ملكا من الملائكة او نبيا
من الانبياء على جميعهم السلام او شيئا من الشريعة او استخف بشي من ذلك كله فلم
يحكم النبي صلى الله عليه وسلم لما اتى به من تعظيم الله تعالى والكرام الملائكة
والنبيين وتعظيم الشريعة التي هي شعار الله تعالى فصيح انه لم يؤمن فقد كفر
اذ ليس الا مؤمن او كافر قالوا وقد نصر الله تعالى باحباط عمل من رفع صوته على
صوت النبي صلى الله عليه وسلم واحباط العمل لا يكون الا بالكفر فقط ورفع
الصوت على صوت النبي صلى الله عليه وسلم يدخل فيه الاستخفاف به عليه
السلام والسب له والمعارضة من حاض وغائب قالوا وكان قوله تعالى في
المستهزئين بالله ويا ايها الذين كفروا بذلك بعد ايمانهم فاربع الاسكان
وصحح بيقينا ان كل من استهزأ بشي من ايات الله ورسوله من رسله فانه كافر بذلك
متردد وقد علمنا ان الملائكة لهم رسل الله قال الله تعالى اجعل الملائكة رسله
وكذلك علمنا بصرون المشاهدة ان كل سب وسبب واستخفاف بالمشتوم
مستهزئ به فالاستخفاف والاستهزاء بشي واحد قال ابو محمد ووجدنا
الله تعالى قد جعل ابليس يستخفافه بادم عليه السلام كافر الا انه اذا قال
انا خير منه فحينئذ امره تعالى بالخروج من الجنة ودخوله في سماء كافرا

ملك من ص

بقوله وكان من الكافرين وحده شامنا عباس بن اصبع نا محمد بن عبد الملك
بن ابي نعيم نا ابو محمد حبيب البخاري هو صاحب اي ثور ثقه مشهور نا محمد بن
سبل سمعت علي بن المديني يقول دخلت على امير المؤمنين فقال لي اعرف
حديثا مستندا فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم فقلت نعم فذكرت له
حديث عبد الرزاق عن عمر بن سفيان بن الفضل عن عمرو بن محمد عن رجل من
بلعس قال كان رجل يشتم النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم
من يكفني عذرا فقال خالد بن الوليد انا فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم اليه
فقبله فقال له امير المؤمنين ليس هذا مستندا هو عن رجل فقلت يا امير المؤمنين
بهذا يعرف هذا الرجل وهو اسمه وقد اتى النبي صلى الله عليه وسلم فبايعه وهو
مشهور معروف قال فامر لي بالفرد بينا قال ابو محمد هذا حديث
مستند صحيح وقد رواه علي بن المديني عن عبد الرزاق كما ذكره وهذا رجل
من الصحابة معروف اسمه الذي سماه به اهله رجل من بلعس فصيح بهذا
كفر من سب النبي صلى الله عليه وسلم وانه عدو لله تعالى وهو عليه السلام
لا يعادي مسلما قال تعالى المؤمنون بعضهم اولياء بعض فصيح بما ذكرنا ان كل
من سب الله تعالى واستهزأ به او سب ملكا من الملائكة او استهزأ به او
سب نبيا من الانبياء واستهزأ به او سب اية من ايات الله تعالى واستهزأ
بها والشئ مع كلها والقرآن من ايات الله تعالى فهو بذلك كافر متردد له حكم
المتردد وبهذا نقول وبالله تعالى التوفيق قال علي وبين هذا ما روينا
من طريق مسلم بن زهير بن حرب نا عفان بن مسلم نا حماد بن سلمة انا ثلث النبي
عن اسيران رجلا كان يهيم بام ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لعلي اذهب فاضرب عقه فاناه علي فاذا هو
في ركني يتردد فيها فقال له علي اخرج فناوله يده فاخرجه فاذا هو محبوب
ليس له ذكر ففكف علي عنه ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله
انه محبوب ماله ذكر قال ابو محمد هذا حديث صحيح وفيه من اذى النبي صلى
الله عليه وسلم وجب قتله وان كان لو فعل ذلك برجل من المسلمين لم يجب

لي

عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب انه كان على الكوفة لعمر بن
عبد العزيز فكتب الي عمر بن عبد العزيز اني وجدت رجلا بالكوفة يستبك
وقامت عليه البتة ففهمت بقتله او قطع يديه او قطع لسانه او خيلده
ثم بدلي ان ارجعك فيه فكتب اليه عمر بن عبد العزيز سلام عليك اما بعد
والذي نفسي بيده لو قتلته لقتلتك به ولو قطعته لقطعتك به ولو خجلته
لا قدته منك فاذا جاك كافي هذا فارجع به الى الكاسية فسبه كالذي
سبني او اعف عنه فان ذلك احب الي فانه لا يحل قتل امري مسلم يست
احدا من الناس الا رجلا ست رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهبت
ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه ونساي
اصحاب الحديث واصحابهم الى انه بذلك كافر مرتد قال ابو حنبل فلما
اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ينظر فيما احتج به كل طائفة لقولها لنعلم الحق
من ذلك فتبعه بعون الله تعالى وبأيده فوجدنا من قال لا يكون بذلك
كافرا محتجون بما روينا من طريق مسلم بن ابراهيم بن حبيب بن عبد الحميد
عن منصور بن المعتمر عن ابي ابل عن عبد الله بن مسعود لما كان يوم خيبر
اثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا في الغنمة فقال رجل والله ان
هذه لغنمة ما اريد بها والله تعالى فاثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاخبرته بما قال فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان كالصفر
ثم قال من بعدك الله ورسوله برحم الله موسى لقد اودى بالكفر من هذا اضر
وبما روينا من طريق البخاري بن عمر بن حفص بن غياث نا ابي عن الاعشى بن مسعود
قال قال عبد الله بن مسعود كافي انظر الى النبي صلى الله عليه وسلم يحكي نبيا
من الانبياء رضي به قومه فادموه وهو يمسح الدم عن وجهه ويقول رب
اعف عني فانه لا يعلمون قال ابو محمد وكل هذا لا محجة لهم فيه
اما القابل في قسمة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه قسمة ما عدل
فيها ولا اريد بها وجه الله تعالى فقد قلنا ان هذا كان يوم خيبر وان هذا
كان قبل ان يامر الله تعالى بقتل المرتدين وليس في هذا الجواب قابل هذا القول

خ
الغنمة
حده

اذ لم يعد

ليس كافرا بقوله ذلك فاذا ليس ذلك في الخبر فلا متعلق لهم به واما حديث
النبي الذي ضرب به قومه فادموه فذلك ايضا ومعنى ذلك النبي عليه
السلام لهم بالمغفرة اما هو بان يؤمنوا فغفر الله تعالى لهم وبين انهم كانوا
كفار اياه قوله فانهم لا يعلمون فصح انهم كانوا لا يعلمون بشئ منه فصح ان
الخبرين لا محجة لهم فيه واما سبب الله تعالى فما على ظن الارض مسلم عاقل
في انه كفر مجرد الا ان اجهمية والاشعرية وهما طائفتان لا يعتد بهما في
حون بان سب الله تعالى وعلان الكفر ليس كفرا قال بعضهم ولكنه دليل على انه
يعتقد الكفر لانه كافر بيقين سبه الله تعالى واصل هذا اصل سو خارج
عن اجماع اهل الاسلام وهو انهم يقولون الايمان هو الصدق بالقلب فقط
وان اعلن بالكفر وعبادة الاوثان بغير يقين ولا حكمة لكن مختار في ذلك
الاسلام قال ابو محمد وهذا كفر مجرد لانه خلاف اجماع الامة وحكم
الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع الصحابة ومن بعدهم لانه لا خلاف
احد لا كافر ولا مؤمن في ان هذا القرآن هو الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم
وذكر انه وحى من الله تعالى وان كان قوم كفارا من الرافض ادعوا انه نقص منه
وحرف فلم يحلفوا ان جلسته كما ذكرنا ولم يختلفوا في ان التسمية بالكفر وحكم
بالكفر قطعاً على من نطق باقوال معروفة بقوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان
الله هو المسيح بن مريم وقوله تعالى ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم
فصح ان الكفر يكون كلاما وقد حكم الله تعالى بالكفر على المليس وهو عالم بان الله
خلقه من نار وخلق آدم من طين وامره بالسجود لادم وكرمه عليه وسال الله
تعالى النظرة الى يوم تبعثون ثم يقال لهم اذ ليس شتم الله تعالى لفرأ عندكم
فمن ان قلتم انه دليل على الكفوان قالوا لانه محكوم على قائله بحكم الكفر قبل لهم نعم
محكوم عليه بنفس قوله لا مغيب صديقه الذي لا يعلمه الا الله تعالى فاما
حكم له بالكفر بقوله فقط فقوله هو الكفر ومن قطع على انه في صميم وقد
اخبار الله تعالى عن قوم يقولون يا فواهم ما ليس في قلوبهم فكانوا بذلك
كفارا كاليهود الذين عرفوا صحة نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما

فيه

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

عليه وسلم اوتينا من الانبياء من يقول انه مسلم فقالت طائفة ليس ذلك
كفرا وقالت طائفة هو كفر وتوقف اخرون في ذلك فاما التوقف فهو
قول اصحابنا واما من قال انه ليس كفرا فانتارونيما باستاذ غاب عنا
مكانه من روايتنا الا ان علي بن ابي طالب قال لا اوتي برجل قد ف
داود عليه السلام بالزنى الا حاذته حديد واما من قال انه كفر
فاباح دمه بذلك فان عبد الله بن ربيع قال نا محمد بن معاوية نا احمد بن
شعيب نا محمد بن العلاء نا ابو بكر نا ابو معاوية نا احمد بن
عن سالم بن ابي الجعد عن ابي برة قال تعبط ابو بكر على رجل فقلت من هو
يا خليفة رسول الله قال لم قلت له لا ضرب عنقه ان امرني بذلك
قال او كنت فاعلا قال قلت نعم قال فذكر كلمة معناها لا ذهب
عظم كلمتي التي قلت غصبه ثم قال ما كانت لاحد بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم حدثنا حماد نا عتاس نا اصبع نا محمد بن عبد الملك نا من
نا محمد بن اسبيل الترمذي نا الحميدي نا يعلى نا عبيد نا الاعشى عن عمر
بن مرة عن ابي الجعد عن ابي برة قال مررت على ابي بكر الصديق
وهو تعبط على رجل من اصحابه فقلت يا خليفة رسول الله من هذا الذي
تعبط عليه قال ولم تسال عنه قلت لا ضرب عنقه قال فوالله لا ذهب
غصبه ما قلت ثم قال ما كانت لاحد بعد محمد صلى الله عليه وسلم نا
عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن المثنى عن ابي
داود الطيالسي نا شعيب نا عمرو بن مرة قال سمعت ابا نصره وحيد
بن هلال يحدث عن ابي برة قال اتيت على ابي بكر الصديق وقد اغلظ
لرجل فرد عليه فقلت الا اضرب عنقه فانتروني وقال انما لبست لاحد
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية
نا احمد بن شعيب نا ابو داود نا عفان نا يزيد نا ربيع نا بونيس نا عبيد عن
حميد بن هلال عن عبد الله بن مطرف نا الشخير عن ابي برة الاسلمي قال
كنا عند ابي بكر فغضب على رجل من المسلمين فاشتد غضبه جدا فلما رأت

ذلك قلت يا خليفة رسول الله اضرب عنقه فلما ذكرت القتل اضرب
عن ذلك الحديث اجمع الى غير ذلك من الجواب فلما تفرقنا ارسل الى فقال
يا ابا برة ما قلت قال ونسيت الذي قلت فقلت له ذكرني فقال
اما تذكر ما قلت لا والله قال رأت حين رايتني غضبت على الرجل فقلت
اضرب عنقه يا خليفة رسول الله تذكر ذلك او كنت فاعلا ذلك قلت
نعم والله وليس امرني فقلت قال والله ما هي لاحد بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ابو محمد فان قيل هذا خبر رواه عمرو بن مرة عن
سالم بن ابي الجعد ومرة عن ابي الجعد وكلاهما عن ابي برة قلنا فكان
ما في اهلهم ثقة سبعة من كل واحد فحدث به كذلك وعمرو بن مرة من الجلالة
والثقة بحث لا يغرم بمثل هذا الا جاهل فان قيل ان معنى قول ابي بكر هذا
انما هو ما كان لاحد ان يطاع في سفك دم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قلنا نعم واراد ايضا معنى اخو حمار ونا ميثا بلا اشكال حدثنا محمد بن
سعيد بن نبات نا احمد بن عون نا قاسم نا اصبع نا محمد بن عبد السلام نا الحسن
نا محمد بن بشير نا معاوية نا معاوية نا شعيب نا شعيب نا سمع
ابا السوار القاضي عبد الله بن قدامة حدث عن ابي برة قال اغلظ رجل
لاي بكر الصديق قلت الا اقبله فقال ابو بكر ليس هذا الا لمن شتم النبي صلى
الله عليه وسلم فيتن ابو بكر الصديق رضي الله عنه انه لا يقبل من شتمه
لكن يقبل من شتم النبي صلى الله عليه وسلم وقد علمنا ان دم المسلمين حرام
الا بما ابا حبه الله تعالى به ولم يحبه الله تعالى قط الا في الكفر بعد
الايمان او زنى المحصن او قود بنفس مؤمنة او في الكفارة وقطع الطريق
او في المداغة عن المظلة او في الممانعة من حق او في من حديج الحجر ثلاث
مئات ثم شتمها الرابعة فقط وقد علمنا ان من شتم النبي صلى الله عليه
وسلم فبقين نذري انه لم يزل ولا شرب خمر ولا فسد ظلم مسلم ولا قطع
طريقا فلم يبق الا انه عند ابي بكر كافر حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم
بن اصبع نا ابن وصاح نا سحنون نا ابن وهب نا خالد نا حميد نا عمرو بن عبد الله

فَقَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُ عَائِدٌ بِالْبَيْتِ فَيُخَوِّفُ إِلَيْهِ بَعَثَ
فَإِذَا كَانَ بَيْدًا مِنَ الْأَرْضِ حَسَفَ بِهِمْ فَقُلْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ فَكَيْفَ تَمَّ كَانَ كَارِهًا
قَالَ حَسَفَ بِهِ نَعْمَ وَلَكِنَّهُ بَعَثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى نَبِيٍّ وَأَبُو حَا اسْقَطْنَا
مِنْ هَذَا الْخَبَرِ كَلَامًا لِبَعْضِ رَوَاهُ لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ فِي شَيْءٍ وَهُوَ غَلَطٌ وَهُوَ أَنَّهُ ذَكَرَ
أَنَّ ذَلِكَ كَانَ أَيَّامَ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَهُوَ خَطَا لَا نَمَّ سَلَمَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
مَا نَتَّ أَيَّامَ نَعُوبَةٍ وَأَمَّا الْغُرُوضُ مِنْ أَحَدٍ كَلَامَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَا كَلَامَ مَنْ دُونَهُ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ نَاعِمٌ وَمِنْ مُحَمَّدٍ النَّاقِدِ شَفِيرِ
بْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ أُمِّهِ بَنِ صَفْوَانَ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدِ اللَّهِ بَنِ صَفْوَانَ يَقُولُ أَخْبَرَنِي
حَفْصَةُ أَنَّمَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَيُؤْتَى هَذَا الْبَيْتَ جَيْشٌ
يَغْزُوهُ حَتَّى إِذَا كَانُوا بَيْدًا مِنَ الْأَرْضِ حَسَفَ بِهِمْ بِأَوْسَطِهِمْ وَمِنَ الدُّوَى وَلَمْ أَحْرَمِ
أَنْ حَسَفَ بِهِمْ فَلَا يَبْقَى إِلَّا الشَّرِيدُ الَّذِي يَحْدِثُ عَنْهُمْ وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ فِي مُحَمَّدِ بْنِ حَالِمٍ
بْنِ يَمُونٍ بِالْوَلِيدِ بْنِ صَالِحٍ نَاعِمٌ عَبْدُ اللَّهِ بَنِ عَمْرٍو نَاعِمٌ بَنِ لَيْلَى ابْنَةِ عَبْدِ اللَّهِ
الْعَامِرِيِّ عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مَاهِكٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بَنِ صَفْوَانَ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ سَيَعُودُ بِهَذَا الْبَيْتِ قَوْمٌ لَيْسَ لَهُمْ مَنَعَةٌ
وَلَا عُدَّةٌ سَمِعْتُ إِلَيْهِمْ حَشْرًا حَتَّى إِذَا كَانُوا بَيْدًا مِنَ الْأَرْضِ حَسَفَ بِهِمْ قَالَ
يُؤَسَّفُ ذَاهِلُ الشَّامِ يُؤَسَفُ بَيْسَرُونَ إِلَى مَكَّةَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بَنِ صَفْوَانَ أَمَّا
وَاللَّهِ مَا هُوَ هَذَا الْخَبَرُ وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ نَاعِمٌ بَنِ لَيْلَى ابْنَةِ عَبْدِ اللَّهِ بَنِ يَمُونٍ
مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بَنِ الْفَضْلِ أَخْبَرَنِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بَنِ الزُّبَيْرِ قَالَ أَنَّ
عَائِشَةَ قَالَتْ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَنَامِهِ فَقُلْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ
صَنَعْتَ شَيْئًا فِي مَنَامِكَ لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُهُ قَالَ الْحَبِيبُ أَنْ نَأْسَأَ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَئِذٍ
هَذَا الْبَيْتَ لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدِ اجْتَابَ الْبَيْتَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْبَيْدِ حَسَفَ
بِهِمْ فَقُلْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ فَإِنَّ الطَّرِيقَ قَدْ يَجْمَعُ النَّاسَ فَلَا نَعْمَ فِيهِ الْمُسْتَبَصِرُ
وَالْمُجْتَبِ وَابْنُ السَّبِيلِ يَهْلِكُونَ مَهْلَكًا وَاحِدًا وَيَصْدُرُونَ نَصَادِرَ شَيْءٍ حَتَّى
يَبْعَثَهُمُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِهِمْ وَالْأَبُو مُحَمَّدُ بَعَثَ أَخْبَرَ مَجِيئًا فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ عَنْ ثَلَاثِ
مِنْ أُمَّتَاتِ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَهُوَ صَاحِبُ قَدَانِ زَالِ الْبَيْتِ

ولا عدة

نعم
الحرف

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَانَ مَكَّةَ تُغْرَى بَعْدَهُ وَأَمَّا قَوْلُ الْقُرَشِيِّ صَرًّا فَلَمَّا رَوَيْنَا
مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ نَاعِمٌ بَنِ لَيْلَى ابْنَةِ عَبْدِ اللَّهِ بَنِ يَمُونٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ عُمَرَ
النَّهْدِيِّ عَنْ لَيْلَى ابْنَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَاطِطٍ
مِنْ حَوَاطِطِ الْمَدِينَةِ اسْتَفْخَ رَجُلٌ ذَكَرَ أَحَدٌ وَفِيهِ ثُمَّ اسْتَفْخَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ
الْفَتْحُ وَبَشَّرَهُ بِأَجْنَةٍ عَلَى بَلْوَى تَكُونُ قَالَ فَذَهَبَتْ فَادَا عُمَرَ بَنِ عَفَّانٍ قَالَ
فَقُتِحَتْ لَهُ وَبَشَّرَهُ بِأَجْنَةٍ فَقُلْتُ الَّذِي قَالَ فَقَالَ اللَّهُمَّ صَرًّا وَاللَّهِ الْمُسْتَعَا
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بَنِ رَسِيحٍ نَاعِمٌ بَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْخَوْلَانِيُّ نَاعِمٌ بَنِ يَمُونٍ نَاعِمٌ بَنِ لَيْلَى ابْنَةِ
السَّجِسْتَانِيِّ نَاعِمٌ بَنِ يَمُونٍ بَنِ رَسِيحٍ وَنَحْيٍ بَنِ سَعِيدِ الْقَطَانِ وَالْقَطَانُ لَقَبٌ لَهُ فَلَا
جَمْعًا نَاعِمٌ بَنِ سَعِيدِ بَنِ عَمْرٍو بَنِ قَتَادَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ حَدَّثَهُمُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَعِدَ أَحَدًا فَبَعَثَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُمَرَ بَنِ رَسِيحٍ بِهِمْ فَصَرَّ بِهِ نَبِيُّ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلِهِ أَتَيْتُ أَحَدًا فَمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصَدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ
قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَأَنْدَرُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَانَ الْأَجْنَةَ بِهَذَا
ذَوِ السُّبُوقَيْنِ مِنَ الْحِشَّةِ وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ غَزْوَةٍ لَا شَكَّ وَقَدْ
صَرَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهَا تُغْرَى بَعْدَهُ وَصَرَّحَ بَانَ عُمَرَ
نُصْبِهِ بَلْوَى كَمَا تَرَى فِي هَذَا أَنْدَرُ بَانَ سَبْقُوه وَهُوَ قُرَشِيٌّ وَمَتَّحَ يَقِينًا أَنَّ
حَدَّثَ الشَّعْبِيَّ عَنْ ابْنِ مُطِيعٍ وَعَنْ أَحَدٍ بَنِ بَرِّ صَالِحٍ وَهُوَ لَا يَصِحُّ لَكَ
مَعْنَاهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَغْرُوهَا بَعْدَ يَوْمِهِ ذَلِكَ أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ
لَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَقْبَلُ قُرَشِيًّا صَرًّا بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ
وَهَكَذَا قَالَ فَادَا هَذَا مَعْنَى ذَلِكَ أَحَدٌ لَوْ صَحَّ بِلَا شَكٍّ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْقُرَشِيَّ
كَغَيْرِ الْقُرَشِيِّ لَمْ يَنْقَلِبْ إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْقِتْلُ صَرًّا كَمَا يَقْبَلُ غَيْرُهُ وَإِنْ الْجُرُودُ
تَقَامُ عَلَيْهِ كَمَا تَقَامُ عَلَى غَيْرِ قُرَشِيٍّ وَلَا يَفْرُقُ مَعَ أَنَّ هَذَا الْمَرْجُوعُ عَلَيْهِ يَقِينٌ
لَا شَكَّ فِيهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ مُسَلِّمٌ مِنْ سَبِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَاللهُ تَعَالَى أَوْ بَنَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ
الصَّاحِبِينَ هَلْ يَكُونُ بِذَلِكَ مَرْتَدًا إِنْ كَانَ مُسْلِمًا أَمْ لَا وَهَلْ يَكُونُ بِذَلِكَ نَاقِضًا
لِلْعَهْدِ إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا أَمْ لَا قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي سَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن ابراهيم بن احمد بن الفرير بن البخاري نا محمد بن يحيى ابو علي الصايغ نا ساذان اخو عبدان نا ابي ناسعة بن الحجاج عن هشام بن زيد قال سمعت انس بن مالك يقول مر ابو بكر والعباس مجلس من مجلس الانصار وهم يملكون فقال ما يبيحكم فقالوا ذكرنا مجلس النبي صلى الله عليه وسلم منا فدخل الى النبي صلى الله عليه وسلم فاحتره بذلك قال فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وقد عصبت النبي صلى الله عليه وسلم راسه كحاشية برد فصعد المنبر ولم يصعد بعد ذلك اليوم لخدمته واثني عليه ثم قال اوصيكم بالانصار فانهم كرش وعيني وقد قضوا الذي عليهم وفي الذي لهم فاقبلوا من محبتهم وجاهروا عن مسهم وبه الى البخاري نا احمد بن يعقوب نا ابن الغسيل قال سمعت عكرمة يقول سمعت ابن عباس يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ملحفة متعصبا بها على منديبه وعليه عصاه دحرجا حتى جلس على المنبر فحمد الله واثني عليه ثم قال اما بعد ايها الناس فان الناس يملكون وتقل الانصار حتى يكونوا كالمال في الطعام فان قال قائل فكيف تجمع هذه الاثار مع قوله صلى الله عليه وسلم من راي لكم منكم منكمرا فليقتله بيده ان استطاع ومع ما حدثكموه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن احمد بن الفرير نا البخاري نا عبدان هو ابن عثمان نا عبد الله بن المبارك نا ابو يوسف هو ابن يزيد عن الزهري اخبرني عروة عن عائشة قالت لما اتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه في شيء بيني وبينه حتى يذهبك من حرمايت الله فينتقم الله عني وجل قال ابو محمد فنقول وبالله تعالى التوفيق ان جميعها كلها حق مملون ظاهر وذلك ما كان من اساءه لا تلخصكم ولا تحب ان تجاور فيها عن الانصاري في التعزير ولم يخفف عن غيرهم وما كان من حد خفف ايضا عن الانصار ما لا يخفف عن غيرهم مثل ان يجلد الانصاري في الجرح بطرف الثوب وغيره باليد او بالحديد والنعال ويقال ذوالهنة وهو الذي له هنة علم وشرف عثره في جفا وعود ذلك ما لم يكن جفا او منكرا فلا بد من اقامة الحدود والتعزير وبالله تعالى التوفيق مسئلة هل يقتل الفرسي فيما يوجب القتل من رحم المحض اذا زنى والهود والحاربة والردة

المجلس
معطفا
رسما

عنها

واذا شرب الخمر بعد ان خد فيها ثلاث مرات ام لا قال ابو محمد نا احمد بن محمد بن الحسور نا ابو بكر احمد بن الفضل الدينوري نا محمد بن جرير الطبري نا عبد الله بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري نا عتيق بن يعقوب نا ابراهيم بن سعة بن الحجاج عن عبد الله بن ابي السفر عن عامر الشعبي عن عبد الله بن مطيع نا ابو سويد عن اسنه مطيع اخي بني عدي بن كعب وكان اسمه العاصي فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم مطيعا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تغزى مكة بعد هذا العام ابدا ولا يقتل رجل من قريش بعد هذا العام صبرا احدا من احد بن الحسور نا احمد بن الفضل بن بصرام نا احمد بن جرير نا عبد الله بن محمد الزهري نا سيف بن عوان بن عبيدة عن زكريا هو ابن زائدة عن الشعبي قال قال الحرف بن مالك بن البرصا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغزى مكة بعد اليوم ابدا حدثنا احمد بن محمد بن الحسور نا احمد بن الفضل نا محمد بن جرير نا نصر بن عبد الرحمن نا ردي نا محمد بن عبيد عن زكريا هو ابن زائدة عن عامر الشعبي عن الحرف بن مالك بن برصا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وهو يقول لا تغزى بعدها الى يوم القيامة قال ابو محمد الحرف نا احمد بن محمد الحرف بن مالك بن قيس بن عود بن جابر بن عبد مناف بن هانة بن سجع بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة لا يعرف للشعبي سماع من عبد الله بن مطيع وعبد الله بن مطيع هذا قتل مع عبد الله بن الزبير في الحصار الاول ولا يعرف له ايضا سماع من الحرف بن مالك بن البرصا فحصل الخبران منقطعان ولا حجة في منقطع ثم لو صح كان المراد بذلك انه عليه السلام لا يغزووها ابدا ولا يقتل هو قريبا بعد ذلك اليوم صبرا فها من اعلام بتوته صلى الله عليه وسلم ورضاه صحة هذا التا هو قول الله تعالى ولا يقتلوه عند المسجد الحرام حتى يقا تلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوه فاحترت على اناس قاتل فيه وقتل وقتل دونها من طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد وابو بكر بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم واللفظ لقتيبة قال اسحق اخبرنا وقال الاخران نا جرير عن عبد العزيز بن ربيع عن عبد الله بن القتيبة قال دخل الحرف بن ابي ربيعة وعبد الله بن صفوان وانا معهما على ام سلمة ام المؤمنين

مكة

بار
ثم

ويل

عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن ابراهيم بن احمد بن الفرير بن البخاري نا محمد بن يحيى ابو علي الصايغ نا سنان بن اخو عبدان نا ابي ناسعة بن الحجاج عن هشام بن زيد قال سمعت انس بن مالك يقول مر ابو بكر والعباس مجلس من مجلس الانصار وهم يملكون فقال ما يبكم فقالوا ذكرنا مجلس النبي صلى الله عليه وسلم منا فدخل لا النبي صلى الله عليه وسلم فاحتره بذلك قال فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وقد عصبت النبي صلى الله عليه وسلم راسه كحاشية برد فصعد المنبر ولم يصعد بعد ذلك اليوم فحمد الله واثنى عليه ثم قال اوصيكم بالانصار فانهم كرشى وعيني وقد قضوا الذي عليهم وبقي الذي لهم فاقبلوا من محبتهم وجاوزوا عن مسيئتهم وبه الى البخاري نا احمد بن يعقوب نا ابن الغنيل قال سمعت حكيم بن عوف يقول سمعت ابن عباس يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ملحفة متعصبا بها على منبديه وعليه عصاه دحرجها حتى جلس على المنبر فحمد الله واثنى عليه ثم قال اما بعد ايها الناس فان الناس يملكون وتقل الانصار حتى يكونوا كالمال في الطعام فان قال قائل فكيف تجمع هذه الاثار مع قوله صلى الله عليه وسلم من راي لمنكم منكرا فليغيره بيده ان استطاع ومع ما حدثكموه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن احمد بن الفرير نا البخاري نا عبدان هو ابن عثمان نا عبد الله بن المبارك نا انا يوسف هو ابن يزيد عن الزهري اخبرني عروة عن عائشة قالت لما اتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه في شيء بولي اليه حتى يذهبك من حراب الله فينتقم الله عني وهل قال ابو محمد فنقول وبالله تعالى التوفيق ان جميعها كمال حق مملون ظاهر وذلك ما كان من اساءة لا تلحقكم ولا يحب ان يتجاوز فيها عن الانصار في التعذيب ولم يخفف عنهم وما كان من حد خفف ايضا عن الانصار ما لا يخفف عنهم مثل ان يجلد الانصار في الحجر بطرف الثوب وغيره باليد او بالحديد والبال ويقل ذوالهنة وهو الذي له هبة علم وشرف غيره في جفا ومخوذلك ما لم يكن حرا او منكرا فلا بد من اقامة الحدود والتعزير وبالله تعالى التوفيق مسئلة هل يقتل القرشي فيما يوجب القتل من رجم المحض اذا رزق والهود والحاربة والردة

المجلس
متعظفا
رسما

جمعها

واذا شرب الخمر بعد ان خد فيها ثلاث مرات ام لا قال ابو محمد نا احمد بن محمد بن الحسور نا ابو بكر احمد بن الفضل بن بنوري نا محمد بن جرير الطبري نا عبد الله بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري نا عمي يعقوب نا ابراهيم بن سعة بن الحجاج عن عبد الله بن ابي السفر عن عامر الشعبي عن عبد الله بن مطيع نا الاسود عن انه مطيع اخي بني عدي بن كعب وكان اسمه العاصي فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم مطيعا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تغزى مكة بعد هذا العام ابدا ولا يقتل رجل من قريش بعد هذا العام صبرا احدا من محمد بن الحسور نا احمد بن الفضل بن بنوري نا محمد بن جرير بن عبد الله بن محمد الزهري نا مسفين هو ابن عدي بن كعب نا هو ابن ابي زائدة عن الشعبي قال قال الحارث بن مالك بن البرصا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغزى مكة بعد اليوم ابدا حدثنا احمد بن محمد بن الحسور نا احمد بن الفضل نا محمد بن جرير بن عبد الرحمن نا زدي نا محمد بن عبيد عن زكريا هو ابن ابي زائدة عن عامر الشعبي عن الحارث بن مالك بن برصا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وهو يقول لا تغزى بعدها الى يوم القيامة قال ابو محمد الحارث هذا هو الحارث بن مالك بن قيس بن عود بن جابر بن عبد مناف بن هانة بن سجع بن عامر بن لبيث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة لا يعرف للشعبي سماع من عبد الله بن مطيع وعبد الله بن مطيع هذا قتل مع عبد الله بن الزبير في الحصار الاول ولا يعرف له ايضا سماع من الحارث بن مالك بن البرصا فحصل الخبران منقطعين ولا حجة في منقطع ثم لو صح لكان المراد بذلك انه عليه السلام لا يغزوها ابدا ولا يقتل هو قريبا بعد ذلك اليوم صبرا فذا ان اعلام نبوته صلى الله عليه وسلم وبرهانه صحة هذا التا هو قول الله تعالى ولا يقتلوه عند المسجد الحرام حتى يقايلوه فيه فان قاتلوه فاقتلوه فاحذر تعالى اناس سقائل فيه ونقتل ونقتل نرويانا من طريق مسلم نا قسبة بن سعيد وابو بكر بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم واللفظ لعقبة قال اسحق اخبرنا وقال الاخران نا جرير عن عبد العزيز بن ربيع عن عبد الله بن النبطية قال دخل الحارث بن ابي ربيعة وعبد الله بن صفوان وانا معهما على ام سلمة ام المؤمنين

مكة

بار
ثم

وبل

باليد يكون بالسيف وبالحجر ويكون بالرمح ويكون بالضرب وهذا لا يقدم عليه
 الايمان من الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام ثم نظرنا في قول مالك
 فوجدناه بعد الاقوال من الصواب لانه لم يتعلق بقرآن ولا سنة ولا
 دليل اجماع ولا بقول احد من الصحابة رضي الله عنهم ولا بما رأى سيدنا
 في ذلك فوجدنا ما ناهى عبد الرحمن بن عبد الله بن خالدنا ابراهيم بن احمدنا
 القريزي نا البخاري نا عبد الله بن يوسف نا الليث نا ابن سعد نا يزيد
 بن جابر عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر
 بن عبد الله بن جابر بردة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا حيلة فوق عشر حركات الا في حد من حدود الله تعالى فكان هذا بيانا
 حليا لا يحل لاحد ان يعده وقد روي عن شعب الثوري عن ابي حصين
 عن ابي عامر قال اتى علي بن ابي طالب برجل وجد تحت فراش امرأة
 فقال ادخلوا فقلوه فظهر البطن في مكان من مكان فانه كان في مكان
 شئ منه ومن طريق محمد بن المثنى نا الضحاك بن مخلد عن شعب الثوري عن
 ابي اسحق الشيباني عن رجل ان رجلا حيا الى علي بن ابي طالب فاستجد عليه
 فقال هذا احمل علي ابي البارحة فقال له علي اذهب فاقم في المشرك
 واضرب ظله قال ابو محمد ومن ابي بكر ابي جمة فلما اتم ان يضربه لجل منكر
 منها عشر حركات فاقل بالغاد ذلك ما بلغ لان الامر في العزير حيا فبين
 اني منكر ان يغتر باليد وليس هذا بمنزلة الزك الذي قد صح الاجماع والنقض
 ان لا يلاج والتكرار سوا ولا كالشرب الذي قد صح الاجماع والنقض على ان
 الجرعة والشكر سوا ولا كالسرقه التي قد صح الاجماع بان سارق ربع دينار
 وسارق اكثر من ذلك سوا ولا كالقذف الذي قد صح النقص بان قاذف
 واحد او اكثر من واحد سوا وبالله تعالى التوفيق مسئلة هل يقال
 ذوو الهيات عشر ايام وكيف يتجاوز عن مسالا انصار قال ابو محمد نا
 عبد الله بن سبع نا عمر نا عبد الملك الحولاني نا محمد نا بكير البصري نا ابو
 داود السجستاني نا جعفر نا مسافر نا التميمي نا ابن ابي فديك نا عبد الملك

١٤

بن زيد نا ولد سعيد نا زيد نا عمرو نا نافع نا محمد نا بكر نا عمرو نا
 حرم نا عن عمه نا عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبلوا ذوي
 الهيات عشر ايام الا الحدود حدتها حمام نا عباس نا اصبع نا محمد نا عبد
 الملك نا ابن نا ابو عبد الله نا سعيد نا منصور نا ابو بكر نا نافع نا مولى العزمين
 قال سمعت ابا بكر نا محمد نا عمرو نا حرم نا قالت عمه قالت عائشة قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبلوا ذوي الهيات عشر ايام حدتها احد
 بن قاسم نا محمد نا قاسم نا اصبع نا ابي نا جدي نا مضر نا محمد نا مخلد نا مالك
 نا عبد الرحمن نا محمد نا بن نا الرجل نا ابن نا ذيب نا اخبر نا عبد العزيز نا عبد
 الله نا عمر نا الخطاب نا جرح نا مولى نا فاستعدي عليه ابن حرم وهو والى
 المدينة فقال ابن حرم سمعت جدي نا عمه نا عائشة نا النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اقبلوا ذوي الهيات عشر ايام او زلاتهم واثت ذواتهم وقد اقلتك
 حدتها عبد الله بن ربيع نا محمد نا معاوية نا احمد نا شعيب نا ابن نا
 عبد الرحمن نا مهدي نا عبد الملك نا زيد نا المدني نا بكر نا محمد نا عمرو نا
 حرم نا ابن نا عن عمه نا عائشة نا النبي صلى الله عليه وسلم قال اقبلوا ذوي
 الهيات عشر ايام نا عبد الله نا ربيع نا محمد نا معاوية نا احمد نا شعيب نا احمد
 بن حاتم نا سويد نا هوان نا نصر نا عبد الله نا هوان نا المبارك نا عبد العزيز نا
 عبد الله نا عمرو نا محمد نا بكر نا محمد نا عمرو نا حرم نا ابن نا عن عمه نا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تجاوزوا عن ذلة ذي الهية قال ابو محمد
 حديث عبد الملك كان يكون جده الولا ان محمد نا بكر نا نافع نا لم يسمعه
 من عمه لان هذا الحديث اما هو عن ابيه نا بكر نا عمرو نا اما ابو بكر نا نافع
 فهو ضعيف ليس هو بشي وليس هو ابا بكر نا نافع نا مولى ابن عمر ذلك عال
 ثقة وهذا مشاخر واحسنها كلها حديث عبد الرحمن نا مهدي فهو جده واحسن
 به فائمة ومن طريق نا محمد نا المثنى نا محمد نا جعفر نا سبعة سمعت فتاة غدت
 عن ابن نا مالك نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر كرشى وعيني
 والناس سيئرون ويقولون فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم حدتها

سلم

ولا يتم

ما ناه احد بن عمر بن انس نا الحسن بن يعقوب ناسعد بن فحلون نا يوسف بن يحيى
نا عبد الملك بن حبيب قال قال لي مطرف بن عبد الله ثقة ابي هشام بن عبد الله
المخزومي وهو قاضي المدينة ومن صالح قضائها رجل حبيب معروف بابن
الصبيان قد لصق بعلام في اردحام الناس حتى افضى فبعث به هشام الى بلد
وقال اتري ان اقله قال وكان هشام شديدا في الحدود فقال مالك اما
القتل فلا ولكن اري ان تغافبه عفو به نوجعة فقال كم قال ذلك الملك
فامر به هشام فجلد اربع مائة سوط وابقاه في السجن فالبث ان مات فذكروا
ذلك لما لك فما استدلوا ولا راي انه اخطا قال ابو محمد وذكر محمد بن سحنون
بن سعيد في كتابه الذي جمع فيه احكام ابيه ايام ولايته قضا مدينة
القيروان لا بن الاغلب قال شكى الي رجل ياتي زوجته انه غيب
عنه ابنته وحال ابنته وبينها فبعث في ليل الحادية قال ابن ابنتك امرأة
هنا فقال والله ما انتني ولا ادري ابي من ولا لها عدي علم قال فامر به
فحمله الى وسط السوق وضرب مائة سوط ثم سجنه ثم اخرجته ثانية مرة
وجلده في وسط السوق مائة سوط ثم انا اشك اذكر الثالثة او الرابعة
ام لا قال فمات الرجل من الضرب في السجن ثم وجد اجنته في بعض الشعاب
عند قوم من اهل الفساد واما القول الثاني فكما ناهام نا ابن مفرج
نا ابن الاعراب نا الديري نا عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني هشام بن عروة
عن ابيه ان يحيى بن عبد الرحمن بن خطاب حدثه قال توفي عبد الرحمن بن خطاب
واعقب من صلي من رقيقه وصام وكانت له نوبة قد صلت وصامت
وهي اعجمية لم تفقه فلم يرعه الا حلقها وكانت ثيبا فذهب الى عمر
فرعا فحدثه فقال انت الرجل لا تاتي بخير فارسل اليها عمر فسألها فقال
اجلبت قالت نعم من مرغوش بدرهين فصادف ذلك عنده عثمان وعليها
وعبد الرحمن بن عوف فقال لشير واعي وكان عثمان جالساً فاطمعه فقال
علي وعبد الرحمن فدفع عليها الحد فقال اشتر علي يا عثمان قال قد اشار

مرة

عليك اخواك قال اشتر علي انت قال عثمان اراها تستهمل به كما تها لا تعرفه
فليس الحد الا على من علمه فامر بها فجلدت مائة ثم غر بها ثم قال صدقت
والذي نفسي بيده ما الحد الا على من علمه وبه الى عبد الرزاق عن محمد بن
راشد قال سمعت مكحولاً يحدث ان رجلاً وحده في بيت رجل بعد الغنمة
مكتفياً في حصر فضر به عمر مائة وبه الى عبد الرزاق نا ابن جريح نا جعفر بن محمد
عن ابيه عن علي انه كان اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلدهما مائة كل
انسان منهما وبه الى عبد الرزاق عن سفين بن عسنة عن الامام عن القاسم
بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه قال قال ابن مسعود برجل واحد
مع امرأة في لحاف فضر بهما لكل واحد منهما اربعين سوطاً فذهب اهل المرأة
واهل الرجل فشكوا ذلك الى عمر بن الخطاب فقال عمر لا تسعود ما يقول
قولا قال قد فعلت ذلك واما القول الثالث فروى عن سعيد بن
المسيب وروى عنه ايضاً عن ابن شهاب قال قال ابن عمر بن الخطاب ضرب رجلادون
المائة وجد مع امرأة في العمة واما من قال ثلاثون سوطاً فلما رويته عن
سفين بن عسنة عن جراح عن سفين قال كان لرجل على ام سلمة ام المؤمنين
حق فكتب اليها خنح عليها فامر عمر بان يجلد ثلاثين جلدة واما من قال
عشرين سوطاً فمروى عن وكيع وعبد الرحمن ثم اتفقا كلاهما عن سفين
النوري عن حميد الاعرج عن يحيى بن عبد الله بن صبيح ان عمر بن الخطاب
كتب الى اي موسى لا يجلد في عشرين من عشرين سوطاً قال ابو محمد
فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان يطر في ذلك فنظرنا في قول من اسقط العزم
جلدة ومن راي انه يزداد فيه على عشر جلديات اذ لم يبق عن مذن القولين
اذا سائر الاقوال قد سقط التعلق بما جلدة واحدة فوجدنا المنع منه حجة
كما جاء عن عمر بن الخطاب وعن عطاء موطان الاصل لقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان دماكم واموالكم واعراضكم وابشاركم عليكم حرام الا ما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من راي منكم منكراً فليغيره بيده ان استطاع
فان لم يستطع فليسانه كان ذلك مطلقاً لا غير المنكر باليد كيف هو لان التغيير

ن
تعلبه
عمر

حد

ان كان هذا امراً مجزئاً لا يدرى كيف ذلك
غير باليد

واذا لم يكن كذا

بأننا جليبا ليس من الشرك ولكنه معصية مؤبقة قتل النفس وشبهها طارفع
 الاشكال والله احدى رشح ان السحر ليس كفرًا فلا يحل قتل فاعله لان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد
 ايمان وزنى بعد احصان ونفس بنفس والساحر ليلس كما امرنا بما بنا ولا قاتلا ولا
 زانيا محصنا ولا حافي قلبه نصر صحيح فضاف الى هذه الثلاث كما حافى الحجاب
 والمخدود في الخمر ثلاث مرات فصح تحريم دمه بغير الاشكال فيه ووجدنا
 ايضا من طريق البخاري ما عده الله بن محمد سعت سفن من عبيته يقول ان
 هيسام بن عروة حدثهم عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يحرق حتى يرى انه ياتي النساء ولا ياتهن قال ابن عثيمين
 وهذا اشد ما يكون من السحر فقال يا عائشة اعلمت ان الله امتاني فيما استفيته
 فيه اثنائي رحلان ففعد احدهما عند راسي والاخر عند رجل فقال الذي عند
 راسي للاخر ما بال الرجل فقال مطبوب قال ومن طيبه قال لسيد بن اعصم رجل
 من بني زريق حليف اليهود وكان منافقا قال وفيه قال في مشط ومشافة
 قال وابن قال في حبة طلعة ذكر تحت راعونه في يرد زوان قال فاني البهر
 حتى استخرجه قال هذه البير التي راسها كان ماها نقاعة الحناء وكان نخلها
 رؤس الشياطين قال فاستخرج فقلت افلا تنسرت قال اما الله فقد شفاني
 واكره ان اشر على الناس شرا قال ابو محمد فهذا خبر صحيح وقد عرف الله
 تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم من سحره فلم يقتله فان قيل فان في هذا الحديث
 انه كان منافقا وفي بعض رواياته انه كان يهوديا وانتم تقولون ان الكافر
 اذا اضر مسلم وجب قتله وبرئت منه الذمة وان المنافق اذا عرف وجب
 قتله قلنا انما ذلك نقول لان البرهان قام بذلك وانما الذي اذا اضر مسلم
 فليقول الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فانما حوت دما
 اهل الكتاب بالترام الصغار فاذا فارقوا الصغار فقد برئت ذمتهم وسقط
 تحريم دماهم وعادت خللا كما كانت لان الله تعالى اباح دماهم ابدا الا بالصغار
 فاذا لم يكن الصغار فدماهم لم تحرم وهم اذا اضر وامس لم يضر وقد اضره

فلم يضرهم

فدماهم حلال وانما المنافق فاذا عرف انه كافر فقد قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فهذا المنافق او اليهودي يخرج عن ايمان
 لا مريه فيه انه لم يكن الله تعالى امر رسوله صلى الله عليه وسلم بعد بقتل من بدل
 دينه ولا بقتل من لم يلتزم الصغار من اهل الذمة برهان ذلك لا يشك من في
 قلبه مقدار ذرة من ايمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتعد عصيان
 ربه فلو امره ربه تعالى بقتل من لا يفقه ذلك فادخل بقتله عليه السلام فيقتل
 تقطع ونبت ان ذلك كان قبل نزول الآية بقتل اهل الكتاب ما لم يولدوا الجزية
 مع الصغار وقيل ان ينزل عليه الامر بقتل من بدل دينه فان قالوا قولوا ذلك
 في الساحر قلنا نعم هكذا نقول وهو ان الساحر بهذا الجحر حرام الدم وكذلك
 اليهودي يضرب بالمسلم فكيف يستبد اهل الاسلام صلى الله عليه وسلم وكذلك
 من اعلن الاسلام واسرا الكفر ثم صح امر الله تعالى تحريم دماهم اهل الكتاب بالجزية
 مع الصغار واما حينها بعد ذلك وصح امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بقتل من بدل دينه فضرنا بالادلة ولم يات امر صحيح بقتل الساحر فبقي على
 تحريم الدم فانفع الاشكال جملة والله اكد والله تعالى التوفيق مساه
 التعزير قال ابو محمد اختلف الناس في مقدار التعزير فقالت طائفة ليس له
 مقدار محدود وجاز ان يبلغ به الامام ما رآه وان تجاوز الحد وبالعام ما
 بلغ وهو قول مالك واحدا اقوال ابى يوسف وهو قول ابي ثور والطحطاوي من
 اصحاب ابي حنيفة وقالت طائفة التعزير مائة جلدة فاقول وقالت طائفة اكثر
 التعزير مائة جلدة الاجلدة وقالت طائفة اكثر التعزير تسعة وسبعون
 سوطا فاقول وهو احد اقوال ابى يوسف وقالت طائفة اكثر التعزير خمسة
 وسبعون سوطا فاقول وهو قول ابن ابي ليلى واحدا اقوال ابى يوسف وقالت
 طائفة اكثر التعزير ثلاثون سوطا وقالت طائفة اكثر التعزير عشرين سوطا
 وقالت طائفة لا تجاوزا بالتعزير تسعة وهو قول بعض اصحاب الشافعي وقالت
 طائفة اكثر التعزير عشرين سوطا فاقول لا يجوز ان يتجاوز به اكثر من ذلك وهو
 قول الليث بن سعد وقول اصحابنا قال ابو محمد فتمادي في القول الاقل

انه

في

على الملكين فكيف والقياس كله باطل فصح انه لا حجة لهم في تكفير الساحر من
 الناس بان الشياطين يكفرون بتعليمه هذا كوضع لهم ان كفروا الشياطين لم يكن الا
 بتعليمهم الناس الشجر ضلالا زائدا ومعصية حادثة اخرى وهذا هو مقتضى ظاهر
 الآية الذي لا يجوز ان يحال عنه البتة الا بالدعوى الجارية من الزمان وبما هو
 تعالى التوفيق ثم صيرنا الى قول الله تعالى وما يعلمان من احد حتى يقول اما
 نحن فتنة فلا تكفر فوجدناهم لا حجة لهم فيه اصلا بوجه من الوجوه لانه اما
 في هذا الكلام النبي عن الكفر حمله ولم يقولوا فلا تكفر بتعليمك الشجر ولا يعلمك
 الشجر هذا ما لا يفهم من الآية اصلا وهكذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا ترجعوا بعدي كفارا ابضرب بعضهم رقاب بعض انما هو نهي ان يكفروا ابدا
 وعنان يرتدوا فقط لا انهم يقتل بعضهم بعضا يكونون كفارا وهذا لا يحتمل
 به وبالله تعالى التوفيق وكل من احمى في هذه الآية ان قوله تعالى حاكما من
 القابلين انما نحن فتنة فلا تكفر ان مرادها لا تكفر بتعليمك ما تعلمك فقد
 كذب وزاد في القرآن ما ليس فيه وما لا دليل عليه اصلا ثم صيرنا الى قوله تعالى
 فتعلمون منها ما يفرقون به من المرء وزوجه فوجدنا هذا بعد من ان يكون
 لهم فيه شبهة بموهون بها من كل ما سلف لانه لم يخلف احد من اهل السنة
 في ان من فرق بين امرأة وزوجها لا يكون كافرا بذلك بل قد وجدنا المالكين
 والحنيفيين يفرقون بين المرء وزوجه بما لا يوزن الله تعالى به قط ولا رسوله عليه
 السلام كالشروط الفاسدة والتخدير والتمليك والعناية وعدم النفقة
 واحب من ذلك كله اباحة الحيفيين لمن طالت يده من الفساق ومن قصر
 يده منهم ان ياتي بالامر من عشاء امرأة رجل من المسلمين ان يحمل السوط على ظهره حتى
 ينطق بطلائعها مكرها فاذا اعتدت اكرهها الفاسق على ان يتروجه
 بالسباط ايضا حتى ينطق بالرضا مكرها فكان ذلك عندهم كالحاطب ورواها
 مباركا وطبا خلا لا يتقرب به الى الله تعالى وتعالى ما في الذي شفعه الله
 تعالى من الفرق بين المرء وزوجه اعظم انما ولا استنع حراما ولا ابعده من
 الله تعالى ولا ادنى من رأي البليس ومن الشياطين من هذا الفرق الذي امضوه

هذا هو مقتضى ظاهر الآية الذي لا يجوز ان يحال عنه البتة الا بالدعوى الجارية من الزمان وبما هو

واحادوه ونسأل الله تعالى العافية من مثل هذا وشبهه وقد خذلنا السام يفرق
 من المرء وزوجه فلا يكون بذلك كافرا من ان وقع لهم ان يكفروا الساحر بذلك
 فبطل تعلقتهم بهذا النص حمله وهكذا القول في قوله تعالى وما هم بصائر
 به من احد الا باذن الله ويتعلمون ما لا يعرفون ولا ينفعهم اذ ليس كل ما صر المرء
 يكون به كافرا بل يكون غاصبا لله تعالى لا كافرا ولا حلال الدم ثم صيرنا
 الى قوله تعالى ولقد علموا من اشتراه الا به فوجدناهم لا حجة لهم في تكفير
 الساحر ولا في اباحة دمه اصلا لان هذه الصفة قد تكون في مسلم باجماعهم
 معناه كما روينا من طريق مسلم نا مشيبان بن قيس نا جابر بن حازم نا نافع عن
 ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس الحرير في الدنيا
 من لا خلاق له في الآخرة قال ابو محمد وهم لا يختلفون في ان لباس الحرير
 ليس كفرا ولا حل قتل لاسبه فبطل تعلقتهم بهذه الآية والله الحمد فنظرنا
 ان يكون لهم في الآية متعلق اصلا ولا في شيء من القرآن ولا من السنن الصحاح
 ولا في السنن الواهية ولا في اجماع ولا في قول صاحب ولا في قياس ولا
 نظر ولا رأي سديد يصح بل كل هذه الوجوه مبطلة لقولهم فلما بطل قولك
 من رأي ان يقتل الساحر حمله وقول من ادعى ان السحر كفر بالحيلة وجب ان
 ننظر في القول الثالث فوجدنا الله تعالى يقول ولا تصقلوا انفسكم وقال تعالى
 فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الآية وقال تعالى ولا تقتلوا النفس التي
 حرم الله الا بالحق وقال تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا الآية وقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم واموالكم عليكم حرام نصح بالقران والسنة
 ان كل مسلم فدمه حرام الا بقتل بائنا و اجماع متيقن فنظرنا هل نجد في السحر
 نصا نا نا ما هو فوجدنا من طريق مسلم نا هرون بن سعيد نا ابي نا ابراهيم
 اخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد عن ابي العيث عن ابي هريرة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال اجنبوا الشئ الموبقات قبل رسول الله وما
 هو قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق واكل مال
 اليتيم واكل الربا والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المومنات فكان هذا

على الملكتين فكيف والعباس كله باطل نصحه الله لا حجة لهم في تكفير الساحر من
الناس بان الشياطين يكفرون بتعليمه هذا الوصح لهم ان كفر الشياطين لم يكن الا
بتعليمهم الناس السحر ضلالا زائدا ومعضبه حادثة اخرى وهذا هو نقصي ظاهر
الآية الذي لا يجوز ان يحال عنه البتة الا بالدعوى اجارته من البرهان وباسر
تعالى التوفيق ثم صرنا الى قول الله تعالى وما يعلمان من احد حتى يقول انما
نحن فتنة فلا تكفر فوجدناهم لا حجة لهم فيه اصلا بوجه من الوجوه لانه انما
في هذا الكلام المنع عن الكفر جملة ولم يقولوا فلا تكفر بتعليمك السحر ولا يعلمك
السحر هذا ما لا يقم من الآية اصلا وهكذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا ترجعوا بعدي كفارا ابضرب بعضكم رقاب بعض انما هو نهى ان يكفروا ابدا
وعنان يرتدوا فقط لا انهم يقتل بعضهم بعضا يكونون كفارا وهذا لا معنى
به وبالله تعالى التوفيق وكل من احمى في هذه الآية ان قوله تعالى حاكما من
القابلين انما نحن فتنة فلا تكفر ان مرادها لا تكفر بتعليمك ما تعلمك فقد
كذب وزاد في القرآن ما ليس فيه وبالله دليل عليه اصلا ثم صرنا الى قوله تعالى
فتعلمون منها ما يفرقون به من المرء وزوجه فوجدنا هذا العبد من ان يكون
لهم فيه شبهة بموهون بها من كل ما سلف لانه لم يخلف احد من اهل السنة
في ان من فرق بين امراة وزوجها لا يكون كافرا بذلك بل قد وجدنا المالكتين
والخيفتين يفرقون بين المرء وزوجه بما لم ياذر الله تعالى به قط ولا رسوله عليه
السلام كالشوط الفاسكة والخمير والتملك والعنانة وعدم النفقة
واعجب من ذلك كله اباحة الخيفتين لمن طالت يده من الفساق ومن قصر
يده منهم ان ياتي الى من عشق امراة رجل من المسلمين ان يحمل الشوط على ظميره حتى
ينطق بطلايقها مكرها فاذا اعتدت اكرهها الفاسق على ان يتزوج
بالسباط ايضا حتى ينطق بالرضا مكرها فكان ذلك عندهم كالحاطب ورواحا
سباركا وطبا خلا لا يتقرب به الى الله تعالى وتالله ما في الذي شئعه الله
تعالى من الفرق بين المرء وزوجه اعظم انما ولا استنع حراما ولا ابعد من
الله تعالى ولا ادنى من راي ابليس ومن الشياطين من قدما المفرق الذي اصنوه

هذا هو نقصي ظاهر
الآية الذي لا يجوز ان يحال عنه البتة
الا بالدعوى اجارته من البرهان وباسر
تعالى التوفيق ثم صرنا الى قول الله تعالى وما يعلمان من احد حتى يقول انما
نحن فتنة فلا تكفر فوجدناهم لا حجة لهم فيه اصلا بوجه من الوجوه لانه انما
في هذا الكلام المنع عن الكفر جملة ولم يقولوا فلا تكفر بتعليمك السحر ولا يعلمك
السحر هذا ما لا يقم من الآية اصلا وهكذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا ترجعوا بعدي كفارا ابضرب بعضكم رقاب بعض انما هو نهى ان يكفروا ابدا
وعنان يرتدوا فقط لا انهم يقتل بعضهم بعضا يكونون كفارا وهذا لا معنى
به وبالله تعالى التوفيق وكل من احمى في هذه الآية ان قوله تعالى حاكما من
القابلين انما نحن فتنة فلا تكفر ان مرادها لا تكفر بتعليمك ما تعلمك فقد
كذب وزاد في القرآن ما ليس فيه وبالله دليل عليه اصلا ثم صرنا الى قوله تعالى
فتعلمون منها ما يفرقون به من المرء وزوجه فوجدنا هذا العبد من ان يكون
لهم فيه شبهة بموهون بها من كل ما سلف لانه لم يخلف احد من اهل السنة
في ان من فرق بين امراة وزوجها لا يكون كافرا بذلك بل قد وجدنا المالكتين
والخيفتين يفرقون بين المرء وزوجه بما لم ياذر الله تعالى به قط ولا رسوله عليه
السلام كالشوط الفاسكة والخمير والتملك والعنانة وعدم النفقة
واعجب من ذلك كله اباحة الخيفتين لمن طالت يده من الفساق ومن قصر
يده منهم ان ياتي الى من عشق امراة رجل من المسلمين ان يحمل الشوط على ظميره حتى
ينطق بطلايقها مكرها فاذا اعتدت اكرهها الفاسق على ان يتزوج
بالسباط ايضا حتى ينطق بالرضا مكرها فكان ذلك عندهم كالحاطب ورواحا
سباركا وطبا خلا لا يتقرب به الى الله تعالى وتالله ما في الذي شئعه الله
تعالى من الفرق بين المرء وزوجه اعظم انما ولا استنع حراما ولا ابعد من
الله تعالى ولا ادنى من راي ابليس ومن الشياطين من قدما المفرق الذي اصنوه

واحاووه ونسأل الله تعالى العافية من مثل هذا وشبهه وقد نجد التمام يفرق
من المرء وزوجه فلا يكون بذلك كافرا فمن اين وقع لهم ان يكفروا الساحر بذلك
فقط تعلمهم بهذا النص جملة وهكذا القول في قوله تعالى وما هم بضارين
به من احد الا باذن الله ويتعلمون ما لا يضرونهم ولا ينفعهم اذ ليس كل ما صر المرء
يكون به كافرا بل يكون غاصبا لله تعالى لا كافرا ولا حلال الدم ثم صرنا
الى قوله تعالى ولقد علموا من اشتراه الا به فوجدناهم لا حجة لهم في تكفير
الساحر ولا في اباحة دمه اصلا لان هذه الصفة قد تكون في مسلم باجماعهم
معنا كما رويها من طريق مسلم نا مشيبان بن قيس نا جابر بن خازم نا بايع عن
ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس الحر في الدنيا
من لا خلاق له في الآخرة قال ابو محمد وهم لا يختلفون في ان لبا من الحرير
ليس كفرا ولا محل قتل لاسبه فطال تعلمهم بهذه الآية والله الحمد فنظرنا
ان يكون لهم في الآية متعلق اصلا ولا في شي من القرآن ولا من السنن الصحاح
ولا في السنن الواهية ولا في اجماع ولا في قول صاحب ولا في قياس ولا
نظر ولا راي سديد يصح بل كل هذه الوجوه مبطله لقولهم فلما نطل قول
من راي ان يقتل الساحر جملة وقول من ادعى ان السحر كفر بالجملة وجب ان
ننظر في القول الثالث فوجدنا الله تعالى يقول ولا يقتلوا النفس وقال تعالى
فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الآية وقال تعالى ولا تقتلوا النفس التي
حرم الله الا بالحق وقال تعالى ومن يقتل مومنا متعمدا الآية وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم واموالكم عليكم حرام فصح بالقرآن والسنة
ان كل مسلم فدية حرام الا بقتلنا بغير اجماع متين فنظرنا هل خذ في السحر
نصا نا نا ما هو فوجدنا من طريق مسلم نا هرون نا سعيد نا ابي نا ابراهيم نا
احمر نا سليمان نا بلال نا غن نا ثور نا يزيد نا ابي الغيث نا حري نا رسول
الله صلى الله عليه وسلم نا ابا جندب نا الشيب نا الموقبات قبل رسول الله وما
هنا قال الشريك نا الله نا السحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق واكل مال
اليتيم واكل الربا والتولي يوم الرحف وقد في المحصنات المومنات فكان هذا

هذا هو نقصي ظاهر
الآية الذي لا يجوز ان يحال عنه البتة
الا بالدعوى اجارته من البرهان وباسر
تعالى التوفيق ثم صرنا الى قول الله تعالى وما يعلمان من احد حتى يقول انما
نحن فتنة فلا تكفر فوجدناهم لا حجة لهم فيه اصلا بوجه من الوجوه لانه انما
في هذا الكلام المنع عن الكفر جملة ولم يقولوا فلا تكفر بتعليمك السحر ولا يعلمك
السحر هذا ما لا يقم من الآية اصلا وهكذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا ترجعوا بعدي كفارا ابضرب بعضكم رقاب بعض انما هو نهى ان يكفروا ابدا
وعنان يرتدوا فقط لا انهم يقتل بعضهم بعضا يكونون كفارا وهذا لا معنى
به وبالله تعالى التوفيق وكل من احمى في هذه الآية ان قوله تعالى حاكما من
القابلين انما نحن فتنة فلا تكفر ان مرادها لا تكفر بتعليمك ما تعلمك فقد
كذب وزاد في القرآن ما ليس فيه وبالله دليل عليه اصلا ثم صرنا الى قوله تعالى
فتعلمون منها ما يفرقون به من المرء وزوجه فوجدنا هذا العبد من ان يكون
لهم فيه شبهة بموهون بها من كل ما سلف لانه لم يخلف احد من اهل السنة
في ان من فرق بين امراة وزوجها لا يكون كافرا بذلك بل قد وجدنا المالكتين
والخيفتين يفرقون بين المرء وزوجه بما لم ياذر الله تعالى به قط ولا رسوله عليه
السلام كالشوط الفاسكة والخمير والتملك والعنانة وعدم النفقة
واعجب من ذلك كله اباحة الخيفتين لمن طالت يده من الفساق ومن قصر
يده منهم ان ياتي الى من عشق امراة رجل من المسلمين ان يحمل الشوط على ظميره حتى
ينطق بطلايقها مكرها فاذا اعتدت اكرهها الفاسق على ان يتزوج
بالسباط ايضا حتى ينطق بالرضا مكرها فكان ذلك عندهم كالحاطب ورواحا
سباركا وطبا خلا لا يتقرب به الى الله تعالى وتالله ما في الذي شئعه الله
تعالى من الفرق بين المرء وزوجه اعظم انما ولا استنع حراما ولا ابعد من
الله تعالى ولا ادنى من راي ابليس ومن الشياطين من قدما المفرق الذي اصنوه

قَالَ سَمِعْتُ نَحْلَةَ كَانَتْ جَزِيَّةً بَنَاتِ الشَّعْبَاءِ وَعَمْرُو بْنُ أَوْسٍ عِنْدَ حَفْصَةَ
زَيْنَمٍ فِي أَمَارَةِ الْمُصِيبِ بْنِ الرَّسَّاقِ قَالَ كَتَبَتْ كَاتِبًا لِحَزْمِ الْأَحْفِ مِنْ قِسْفَانِ
كَانَ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ أَقْبَلُوا أَكْلَ سَاحِرٍ وَفَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنَ الْمُجُوسِ
وَأَنَّهُمْ مِنَ الزَّيْمَةِ قَالَ فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرٍ قَالَ وَصَنَعَ طَعَامًا كَثِيرًا
وَعَمْرُو بْنُ السَّيْفِ ثُمَّ دَعَا الْمُجُوسَ فَالْقُوا وَفَرَّ بَعْضُ الْبُغْلَيْنِ مِنْ وَرَقِ أَخْلِهِ
كَانُوا يَأْكُلُونَ بِهَا وَكَانُوا يُغِيرُ زَيْمَةً قَالَ وَلَمْ يَكُنْ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ مِنَ الْمُجُوسِ الْخَزِيَّةِ
حَتَّى شَهِدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ
أَهْلٍ هَجَرَ فَهَذَا الْحَدِيثُ وَالْمَالُ الْكَيُونُ وَالْخَيْفِيُّونَ خَالَفُوا عَمْرُو بْنَ هَذَا
الْخَبَرِ فِيهِمَا لَا يَحِلُّ خِلَافُهُ فِيهِ مِنْ أَمْرِ بَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مِنَ الْمُجُوسِ
لَازِمًا هُوَ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى إِذْ يَقُولُ تَعَالَى وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلْنَا اللَّهُ فَمُؤَادٍ
يَقُولُ تَعَالَى وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَقَالَ الْخَيْفِيُّونَ
وَالْمَالُ الْكَيُونُ لَا يَفَرِّقُ بَيْنَ مَجُوسٍ وَبَيْنَ حَرَمِيَّةٍ وَتَوْحِيدَ الْخَزِيَّةِ مِنْ كُلِّ مَنْ لَيْسَ
كَتَابًا مِنَ الْعِجْمِ فَخَالَفُوا الْقُرْآنَ وَعَمْرُو بْنُ الْحَطَّابِ حَيْثُ لَا يَحِلُّ خِلَافُهُ
وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ حَيْثُ حَكَمَ فِيهِ بِمَا أَقْرَأَهُ اللَّهُ أَجْبَادَهُ بِمَا لَمْ يَسِرْ
فِيهِ قُرْآنٌ وَلَا صَحِيحٌ مِنْهُ سُنَّةٌ فَهَذَا عِلْسُ الْحَقَّانِ وَالزَّيْمَةُ كَلَامٌ
تَسْكُمُ بِهِ الْمُجُوسُ عِنْدَ أَكْلِهِمْ لَا يَدْلُهُمْ فِيهِ وَلَا يَحِلُّ فِي دِينِهِمْ أَكْلُ دُونِهِ وَهُوَ
كَلَامٌ يُعْظِمُ بِهِ تَعَالَى يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي أَفْوَاهِهِمْ خَلْفَةً وَشَفَاهِهِمْ يُطْبِقُهُ
لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ خِلَافُ ذَلِكَ وَلَهُمْ خَشْيَاتٌ صَغَارٍ يَسْتَعْلَوْنَهَا عِنْدَ ذَلِكَ
وَإِخْلَهُ يَأْكُلُونَ بِهَا وَهَذَا حَقٌّ فِيهِمْ وَتَكَلَّفَ رِجَالُ السُّنَنِ الْمَذْكُورِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ
عَنِ الْمُشَنَّى بْنِ الصَّبَاحِ عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْحَطَّابِ
أَخَذَ سَاحِرًا فَدَنَّهُ إِلَى صَدْرِهِ ثُمَّ تَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ وَهُمْ لَا يَأْخُذُونَ بِهَذَا نَفْسِهِ
مِنْ حَكْمِ عَمْرُو بْنِ السَّاحِرِ وَحَقٌّ لَوْ أَنَّ تَمَوْا قَوْلَ عَمْرُو بْنِ لَكَانَ إِذْ فَتَحَ خِلَافَ عَاشَةَ
لَهُ فِي ذَلِكَ وَلَمَّا كَانَ قَوْلُهُ أَوَّلِي مِنْ قَوْلِهَا وَلَا قَوْلُهَا أَوَّلِي مِنْ قَوْلِهِ فَالْوَاجِبُ
عِنْدَ النَّازِعِ الرَّجُوعِ إِلَى مَا افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى الرَّجُوعَ إِلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ
فَسَقَطَ تَعْلِيمُهُمْ بِخَزِيَّةٍ ذَلِكَ وَإِنَّمَا حَدَّثَ قَيْسُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَتَلَ سَاحِرًا فَقَدْ

عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ

يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ السَّاحِرُ كَافِرًا أَضَرَّ بِمُسْلِمٍ فَقَتَلَهُ وَهَكَذَا يَقُولُ وَإِصْنًا
فَقَدْ صَحَّ خِلَافُ ذَلِكَ عَنْ عَاشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَسَقَطَ تَعْلِيمُهُمْ حَدِيثَ قَيْسٍ
وَإِنَّمَا حَدَّثَ حَفْصَةَ وَابْنُ عَمْرٍو فَقَدْ قُلْنَا أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَظَرْنَا فِي الْأَنَارِ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا خَبَرَ الْحَسَنِ
مُرْسَلًا وَلَا حُجَّةَ فِي مُرْسَلٍ وَلَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ مُسْتَعْلَقٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فِيهِ حَدُّ
السَّاحِرِ ضَرِيَّةٌ بِالسَّيْفِ وَلَيْسَ فِيهِ قِتْلُهُ وَالضَّرِيَّةُ قَدْ تَحْتَاجُ فَتْحًا فَقَطٌ وَقَدْ
تَقَبَّلَ فَهْمُ قَدْ خَالَفُوا هَذَا الْخَبَرَ وَأَوْحِيُوا قِتْلَهُ وَلَا يَدْرِي وَإِنَّمَا خَبَرُ جَدِّ نَفْسٍ
غَايَةِ الْمَسْغُوطِ أَوَّلُ ذَلِكَ أَنَّهُ مُرْسَلٌ لَا يَدْرِي مِنْ سُرْعَةِ أَيْبَاءِ الْعَلَاءِ فَلَمْ يَبْقِ إِلَّا
الْآيَةُ فَوَجَبَ النَّظَرُ فِيهَا فَنَفَعْنَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَابْتَدَأْنَا بِأَوَّلِهَا مِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَفَوَلَهُمْ يَعْثُورُونَ بِذَلِكَ مِنْ كَفَرُوا
فَنَظَرْنَا فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا هُ لَيْسَ كَمَا ظَنُّوا وَإِنْ قَوْلُهُمْ هَذَا دَعْوَى بِالْإِزْهَانِ بِلِ
الْقَوْلِ الظَّاهِرِ هُوَ أَنَّ الْكَلَامَ ثُمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى كَفَرُوا وَتَحَلَّتِ الْقِصَّةُ
وَقَامَتْ بِنَفْسِهَا صَحِيحَةً طَائِفَةً وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ثُمَّ ابْتَدَأَ تَعَالَى قِصَّةَ
أُخْرَى مُتَبَدِّئَةً وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ فَيُعَلِّمُونَ ابْتِدَاءً كَلَامًا لَا يَدْرِي
ثُمَّ لَوْ صَحَّ أَنْ يُعَلِّمُونَ بِذَلِكَ مِنْ كَفَرُوا وَلَمْ يَحْتَمِلْ غَيْرَ ذَلِكَ أَصْلًا لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ
حُجَّةٌ الْبَتَّةَ لِأَنَّ ذَلِكَ خَبَرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ حَكْمَ الشَّيَاطِينِ بَعْدَ
إِيَابِ سَلَمِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذَلِكَ شَرِيعَةٌ لَا يَلْزِمُنَا وَحَكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الشَّيَاطِينِ
حَكْمٌ خَارِجٌ مِنْ حُكْمِنَا وَكُلُّ حَكْمٍ لَمْ يَدْرِي فِي شَرِيعَتِنَا فَلَا يَلْزِمُنَا بَلْ قَدْ صَحَّ أَنَّ حَكْمَ الْحَرَمِ
الْيَوْمَ فِي شَرِيعَتِنَا غَيْرُ حُكْمِنَا كَمَا قَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ أَبَاحَ لَهُمُ الرُّوثَ
وَالْعِظَامَ طَعَامًا وَالرُّوثَ حَرَامًا عِنْدَنَا وَخِلَالَهُمْ فَحَفَّ وَإِذَا احْتَمَلَ طَائِفَةٌ
الْآيَةَ مُعَيَّنِينَ فَلَا يَجُوزُ حُكْمُهَا عَلَى أَحَدٍ دُونَ الْأَجْرَاءِ بِرَهَانٍ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ
كُلَّ الْوَحْشِ لَا حُجَّةَ فِيهِ أَصْلًا وَإِصْنًا فَإِنْ نَصَرُ قَوْلُهُمْ أَنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا وَابْتَعَلِيمُ
النَّاسِ السِّحْرَ وَمَنْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْمَلَكَيْنِ يُعَلِّمَانِ النَّاسَ السِّحْرَ وَلَا يَكْفُرُ الْمَلَكُانِ عَنْهُمْ
بِذَلِكَ فَقَدْ قَرَأُوا بِاخْتِلَافِ حُكْمِ تَعْلِيمِ السِّحْرِ وَأَنَّهُ يَكُونُ كُفْرًا وَلَا يَكُونُ كُفْرًا
بِذَلِكَ فَادْفَعُوا ذَلِكَ مِنْ أَيْدِيهِمْ أَنَّ حَكْمَ السَّاحِرِ مِنَ النَّاسِ الْكُفْرُ مَبْنِيًّا عَلَى

أَصْلًا

عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ

لَهُمْ

يقتل ساحر المسلمين ولا يقتل ساحر اهل الكتاب لان النبي صلى الله عليه
وسلم سحره رجل من اليهود يقال له ابن اعصم وامرأة من جبر يقال لها زينب
فلم يقتلها في ابواب محمد فقولوا عمر بن الخطاب وحفصة وعبد الله ابنه
وعثمان وميسرة بن ربيعة ومن التابعين سالم بن عبد الله وخالد بن المهاجر
وعمر بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وامرأتها خالف هذا
فكما نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن مالك
بن انس عن محمد بن عبد الرحمن هو ابو الرجال عن عمرة بنت عبد الرحمن ان عائشة
ام المؤمنين اعتقت خارية لها عن ذير وانها سحرتها واعترفت بذلك
وقالت احببت العتق فامرته بها عائشة ابن اخيها ان يبيعها من الاعراب
من يسي ملكتها وقالت استع بتمها رغبة فاعتقها وبه الى عبد الرزاق عن
سفين بن عيينة عن يحيى بن سعيد الانصاري عن رجل عن الرجل عن عمر قال
مررت بعائشة فطال مرضها فذهبت بنواحيها الى رجل فذكروا له مرضها
فقال اني لتخبروني خبر امرأة مطبوبة فذهبوا ينظرون فاذا جارية لها قد
سحرتها وكانت قد دبرتها فقالت لها ما اردت مني قالت اردت ان تموتني
حتى اعتق قالت فان الله علي ان يباع من امتك العرب ملكة فباعها وامرته
بتمها ان يجعل في مثلها وعن ربيعة بن عطاء ان رجلا عبدا سحر جارية بعريته وكانت
تبعه فوضع الى عروة بن محمد وكان عامل عمر بن عبد العزيز فكتبت اليه عمر
بن عبد العزيز ان يبيعه ثم ادفع ثمنه اليها وقد ذكرنا عن عثمان رضي الله عنه
انكاره قتل الساحر قال ابو محمد فلما اخذوا كما ذكرنا وجب ان ينظر
فنظرنا في قول من راي قتل الساحر فوجدناهم يقولون قال الله تعالى واسعوا
ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا
يعلمون الناس السحر الا به قالوا فسمى الله تعالى السحر كفرا ويقولون ولكن الشياطين
كفروا ويعلمون الناس السحر قال فيعلمون بذلك من الكفر كفروا فتعلم السحر كفر
وايضا بقوله تعالى اما نحن فمتن فلا تكفروا وايضا بقوله تعالى ولقد علموا
من اشتراه ماله في الاخر من حلاق وبقوله وليس ما شربا به انفسهم

انه وعبد الله

في قوله

لو كانوا يعلمون وذكرنا ما نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد
الرزاق عن سفين بن عيينة عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم حذر الساحر ضربيه بالسيف وبه الى عبد الرزاق عن ابراهيم بن علي
يحيى عن صفوان بن مسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم السحر
قليل او كثيرا كان اخرعه من الله حيا حيا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود
نا احمد بن محمد نا ابراهيم بن حماد نا اسمعيل بن اسحق نا الحجاج بن المنهال نا حماد
بن سلمة عن سعد الحريري عن علي بن العلاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حان عقبه ذات ليلة فنزل فجعل يتحجج ويقول جند وما حذب والا
الحذر الحذر فلما اصبح قال اصحابه يرسول الله ما راينا راجرا احسن رجرا
ملك الله مما حذب ولا قطع قال اما حذب فرجل من امتي يضرب
ضربة تبعث بها امته وحده يوم القيامة واما لا قطع فرجل يقطع
يده فتدخل الجنة قبل حبيده برصة من الدهر فكانوا يرون ان لا قطع ربه
من صوحان قطعت يده يوم اليرموك قبل يوم الحجل مع علي واما حذب
فهو الذي قتل الساحر قال نا حامد بن سلمة نا ابو عمران هو الجوني ان
ساحرا كان عند الوليد بن عقبة فجعل يدخل في بقرة ثم يخرج منها فزاه حذب
فذهب الى بيته فالتفت على سيفه فلما دخل الساحر جوف البقرة ضربها
وقال انا نون السحر وانتم تبصرون فاندفع الناس ونفروا وقالوا حروري فمخنة
الوليد وكتبت به الى عثمان بن عفان فكان يفتح له بالليل فيذهب الى اهله فاذا
اصبح رجع الى السجن قال فبروزا حذبا صاحب الضربة قال ابو محمد
ما تعلم لهم شيئا غير ما ذكرنا قد قضينا لهم غاية العقابي وابتنا بما لم يذكره
ايضا وكل ذلك لا حجة لهم في شيء منه على ما بين ان ساء الله تعالى فنقول
وبالله تعالى التوفيق اما ما ذكره من اقوال الصحابة رضي الله عنهم فلا حجة
لهم في شيء منه اما قول عمر رضي الله عنه فانه خير صحيح عنه اخذوا ما
اشتبوا منه وتركوا سائرته وهو حبر نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا
نا الدبري نا عبد الرزاق عن عمر وسفين بن عيينة كلاهما عن عمر بن دينار

قطع

اُخْرَى بِاصْبِعِهَا وَاسْكَبَهَا بِشَوْءٍ لَدَيْكَ أَنَّ الْعَقْلَ يَنْهَى وَفَضَى عَلَى بَدَلِك
 وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ سَيْفِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ وَمُغِيرَةَ قَالَ مَنْصُورٌ عَنْ الْحَكَمِ
 بْنِ عَتَبَةَ وَقَالَ مُغِيرَةُ عَنْ أَبِي رَهْمٍ ثُمَّ اتَّفَقَ الْحَكَمُ وَأَبِي رَهْمٍ عَنْ عَلِيٍّ وَالْحَسَنِ ابْنِ
 أَفِيٍّ فِي امْرَأَةٍ اقْتَضَتْ امْرَأَةً بِاصْبِعِهَا أَنَّ عَلَيْهَا وَالْمَسْكَاةَ الصَّدَاقَ بَيْنَهُنَّ
 هَكَذَا قَالَ الْمُغِيرَةُ وَقَالَ الْحَكَمُ فِي رِوَايَتِهِ عَلَى الْمُقْتَضَةِ وَجَدَهَا وَاتَّفَقَا أَنَّ عَلَيَّ
 فَضَى بِذَلِكَ وَعَنْ الزُّهْرِيِّ لَوَاقِظَتْ امْرَأَةً بِاصْبِعِهَا غَرِمَتْ صَدَاقَهَا هَكَذَا
 امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهَا وَعَنْ عِيَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَاضِي أَهْلِ مَكَّةَ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ
 الْعَزِيزِ فِي صَبِيٍّ امْرَأَةٍ بِاصْبِعِهِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ لَمْ يَلْعَنِي فِي هَذَا شَيْءٍ وَقَدْ
 جَمَعْتَ لَكَ قَاضِيًا مِنْ بَرَائِكَ فَقَضَى لَهَا عَلَى الْغُلَامِ خَمْسِينَ دِينَارًا قَالَ
 أَبُو مُحَمَّدٍ هَذَا عَنْ عَلِيٍّ مَرْسَلٌ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ دِمَاءَكُمْ
 وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ فَلَا حُجُوزَ أَنْ يَقْضَى هَاهُنَا بِصَدَاقٍ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِرِوَايَةٍ وَلَا
 صَدَاقٍ إِلَّا فِي نِكَاحٍ زَوَاجٍ أَدْلَمُ تَوْجِيهُهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَصْرٌ وَلَا إِجْمَاعٌ فَسَوَاءٌ كَانَ
 الْمُقْتَضُ بِاصْبِعِهِ دَخُلًا أَوْ امْرَأَةً لَا غَرَامَةَ فِي ذَلِكَ أَصْلًا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُوَجِبُ
 فِي ذَلِكَ غَرَامَةً وَلَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنْ شَتَّعُوا بِأَنْ هَذَا قَوْلُ عَلِيٍّ وَالْحَسَنِ
 بْنِ عَلِيٍّ فَلَنَا فَإِنْ هَذَا مِنَ الْخَبَرِ لَيْسَ فِيهِمَا إِجْمَاعٌ يَكُنَّ عَلَى الْمُقْتَضِ وَالْمُقْتَضَةِ أَهْلًا
 وَأَنْتُمْ تَوْجِيهُونَ فِي ذَلِكَ الْأَدَبَ وَهَذَا خِلَافٌ مِنْكُمْ لِمَا تَشْتَعُونَ بِهِ مِنْ حُكْمٍ عَلَى
 وَالْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَادَ هَذَا وَأَمَّا بِلَزْمٍ مِنْ وَجِبَ فَرَضًا ابْتِاعًا
 رَوَى عَنْ الصَّاحِبِ ثُمَّ هُوَ مَعَ ذَلِكَ أَوَّلُ مَخَالَفَتِهِ وَأَمَّا خَلْفُ فَلَا يَلْزَمُ عِنْدَنَا
 ابْتِاعَ أَحَدٍ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَطْ فَلَا حَرَجَ عَلَيْنَا فِي مَخَالَفَتِهِ
 مَا لَا نَرَاهُ وَاجِبًا لَكِنْ عَلَى الْمُقْتَضِ بِاصْبِعِهِ امْرَأَةً وَالْمُقْتَضَةِ بِاصْبِعِهَا
 امْرَأَةً وَمُدْخَلُ شَيْءٍ فِي دُبُرِ أَحَدِ الثَّغَرِ لِأَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرْنَا نَعَصِيهِ وَمَنْكَرُ لِقَوْلِ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَنْبَشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ
 حَرَامٌ وَهَؤُلَاءِ قَدْ انْتَهَكُوا بِشَرِّ حَرَمَةٍ فَأَتَوْا مَنَكَرًا وَمَنْ أَنْتَ مَنْكَرٌ أَنْفَرَضَ عَلَيْهِ
 تَغْيِيرُ بِالْبِدَاكَ أَمْرٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَاجِبٌ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ
 أَوْ غَيْرِ مِنَ الْمَنَكَرَاتِ الْبَعِيرُ يُرَى عَلَى مَا نَذَرَهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ هَذَا

لزم

لمهم

التحريم

قَالَ عَلِيٌّ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ يَعْلَمُ أَنَّ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا حَدِّ زَنَا وَلَا حَدًّا مَحْدُودًا وَلَا
 فَرْقَ بَيْنَهُ وَمِنْ شَأْنِ مَا أَوْجَبُوا فِيهِ الْحُدُودَ مِمَّا لَا نَصْرَ فِيهِ وَبِإِذْنِ تَعَالَى
 التَّوْفِيقِ مَسْئَلَةٌ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي السَّحْرِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ يَقْتُلُ السَّاحِرُ
 وَلَا يُسْتَنَابُ وَالسَّاحِرُ لَفَرٌّ وَهُوَ قَوْلُ مَا لَكَ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَقْتُلُ السَّاحِرُ
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاصْحَابُنَا أَنَّ كَانَ الْكَلَامُ الَّذِي يَسْجُرُ بِهِ كَهْرًا فَالسَّاحِرُ مُرْتَدٌّ
 فَإِنْ كَانَ لَيْسَ كَهْرًا فَلَا يَقْتُلُ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَافِرًا وَذَكَرَ عَنْ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي ذَلِكَ
 أَشْيَاءَ كَمَا نَا حَمَامٌ نَابِغٌ مَفْرُجٌ نَابِغٌ الْأَعْرَابِيُّ مَا الدَّبْرِيُّ نَابِغٌ الرَّزَاقِيُّ عَنْ
 ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ أَنَّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى جُرَيْجٍ فِي مَعَاوِيَةَ
 عَمِّ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ وَكَانَ عَامِلًا لِلْعُمَرَاءِ بِالْحَطَّابِ أَنْ يَقْتُلَ كُلَّ سَاحِرٍ وَكَانَ
 بِحَالِهِ كَانَتْ جُرَيْجٌ قَالَ بِحَالِهِ فَارْسَلْنَا فَوَجَدْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ فَضَرَبْنَا
 أَعْيُنَهُمْ وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي
 الْحَكَمِ قَالَ أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ قَتَلَ سَاحِرًا وَعَنْ يَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ حَاوِيَةَ لِحَفْصَةَ
 سَحَرَتْهَا فَأَعْتَرَفَتْ بِذَلِكَ فَأَمَرَتْ بِهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَيْدٍ فَقَتَلَهَا فَانْكَرَ ذَلِكَ
 عَلَيْهَا عُمَرُ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ مَا تَكْرَهُ عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ امْرَأَةً سَحَرَتْ وَأَعْتَرَفَتْ
 فَسَكَتَ عُمَرُ وَعَنْ ابْنِ أَبِي السَّخْنِيَّانِيِّ عَنْ يَافِعٍ أَنَّ حَفْصَةَ سَحَرَتْ فَأَمَرَتْ
 عَبْدُ اللَّهِ أَخَاهَا فَقَتَلَ سَاحِرَيْنِ وَعَنْ الْعَطَافِ بْنِ خَالِدٍ الْحَزْرَوِيِّ أَبُو
 صَفْوَانَ قَالَ رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ واقِفٌ عَلَى جِدَارِ بَيْتٍ لِبْنِي أَخِي لَهُ
 بَنَاتٌ ثَلَاثُهُنَّ عِلْمُهُ أَرْبَعَةٌ وَتَعَمَّ غُلَامٌ هُوَ أَشْفَ مِنْهُمْ فَقَالَ يَا بَنِي أَخِي أَنْظِرْنَا
 نَصْنَعُ هَذَا قَالَ وَمَاذَا يَصْنَعُ قَالَ فَسَلْ خَطِيبًا مِنْ تَوْبَةٍ فَقَطَعَهُ وَسَأَلَهُ
 يَنْظُرَ إِلَيْهِ فَجَمَعَهُ مِنْ أَصَابِعِهِ ثُمَّ ثَقَلَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ
 مَدَّهُ فَأَذَاهُ مَوْجِيحٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ فَسَبَّحْتَ سَالِمًا فَقَوْلُ لَوْ كَانَ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ
 لَصَلَبْتُهُ وَعَنْ عِيَاذِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْمُهَاجِرِ بْنِ خَالِدٍ قَتَلَ نَبِيْلًا
 سَحَرَ يَعْنِي ذَمِيًّا وَعَنْ عِيَاذِ بْنِ سَعْدٍ كَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ اللَّهَ لَمْ
 يَأْمُرْ أَنْ تُلْقَ بِهَا فِي الْمَاءِ فَإِنْ أَعْتَرَفَتْ فَأَقْلَبْهَا وَعَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ

وقد روينا من طريق مسلم نا ابو بكر بن علي شبيهة ناريد بن الحباب هو العكلي
نا الضحالك بن عثمان هو الجداحي اخبرني زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ساعد
الحذري عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الرجل الى عورة
الرجل ولا المرأة الى عورة المرأة ولا يقبض الرجل على الرجل في ثوب واحد
ولا تقبض المرأة الى المرأة في الثوب الواحد حدثنا احمد بن قاسم نا ابي قاسم
بن محمد بن قاسم نا اخدي قاسم بن اصبح نا محمد بن وصاح نا ابو بكر بن علي شبيهة
نا ابو الاحوص هو سلام بن سليم عن منصور بن المعتمر عن ابيه هو شقيق بن
سلة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تباشر
المرأة المرأة في ثوب واحد لعل ان تضفها الى زوجها كأنه ينظر اليها
وبه الى قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن بشير نا انا
محمد بن جعفر عنده نا سبعة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال لعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم المشبهين بالرجال من النساء والمشبّهات
من الرجال قال ابو محمد فهذه نصوص جليلة على تحريم مباشر
الرجل الرجل والمرأة المرأة على السواء فالمباشرة منها من غير مباشرته
عامر الله تعالى من تك حرام على السواء فاذا استعملت بالفروج كان حراما
فايدا ومعصية مضاعفة والمرأة اذا ادخلت فرجها شيئا غير ما ابيح
لها من فرج زوجها او ما ترد به الحيض فلم تحفظ فرجها واذ لم تحفظ فقد
رأدت معصية فبطل قول الحسن في ذلك والله تعالى الوفي قول ابو محمد
فاذ صحت ان المرأة المساحقة للمرأة عاصية فقد انت منكرات فواجب
تغير ذلك بالبد كما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا ان
يغيره بيده فليتها العزير قال علي فلو عرضت فرجها شيئا دون ان
تدخله حتى ينزل فيكره هذا ولا اثم فيه وكذلك الاستمناء للرجال سوا
سوا لان من الرجل ذكره بشماله مباح ومن المرأة فرجها كذلك مباح
باجماع الامة كلها فاذا هو مباح فليس هناك زيادة على المباح الا
التعبد للقول النبي فليس ذلك حراما اصلا لقول الله تعالى وقد فصل

قد

لكم ما حرم عليكم وليس هذا مما فصل لنا تحريمه فهو حلال لقوله تعالى خلق
لكم ما في الارض جميعا الا انساكره لانه ليس من مكارم الاخلاق ولا من
النضال وقد حكم الناس في هذا فكرهته طائفة واباحته اخرى كما ناهى
نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن سفين الثوري عن عبد الله
بن عثمان عن مجاهد قال سئل ابن عمر عن الاستمناء فقال ذلك نامك بنفسه
وبه الى سفين الثوري عن الاعشى عن علي بن رستم عن يحيى عن ابن عباس ان رجلا
قال له اني اعبت بذكرى حتى انزل قال اف يكاح الامة خبره وهو خير
من الزنا واباحه قوم كما روينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق نا ابن مفرج ارى
ابرههم بن علي بكر عن رجل عن ابن عباس انه قال وما هو الا ان يعرك احدكم ربه
حتى ينزل الماء حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عوف نا قاسم بن اصبح
نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن بشير نا انا محمد بن جعفر عنده نا سبعة
عن قتادة عن رجل عن ابن عمر انه قال لما هو عصب نذكره وبه الى قتادة
عن العلاء بن ربيعة عن ابيه انهم كانوا يفعلونه في المغاري يعني الاستمناء
بعث الرجل بذكره بذلك حتى ينزل قال قتادة وقال الحسن في الرجل
يستمني بعث بذكره حتى ينزل قال كانوا يفعلون في المغاري وعن جابر
بن زيد نا الشعمان نا قال هو ما ورك فاهرقه يعني الاستمناء وعن مجاهد
قال كان من معنى يامرون شباههم بالاستمناء يستحقون بذلك قال عبد الرزاق
 وذكره معمر بن ابوب السخيتي او غيره عن مجاهد عن الحسن انه كان لا يرى بأسا
بالاستمناء قال ابو محمد الاسدي عن ابن عباس وابن عمر في كلا القولين
ممنوعة لكن الكراهة صحيحة عن عطاء والاباح المطلق صحيحة عن الحسن
وعن عمرو بن دينار وعن زيد نا العلاء وعن مجاهد ورواه من رواه
من هو لا عن ادركو او هو لا جاز التابعين الذين يكادون يروون الاعن
الصحابة رضي الله عنهم قال علي وقد تجا في المرأة تقبض المرأة باصبعها
اثار كما ناهى نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن مفرج
عن عطاء عن علي بن ابي طالب والحسن بن علي ان الحسن افق في امرأة اقتضت

وعنه في رواية ما روى الاستمناء بالاسم

السلام لم يحكم بشهادة الشاهد الواحد دون من معها لوجب قبول شاهد
واحد بالاية المذكورة الاجتياح النص باثنين اربعة فلما كان هذا الحكم
لا يجوز فيها خلف الطالب لانهما ليسا حقا واحدا وانما هما لله تعالى
وحيث ان لا يجوز فيهما الا ما قال قابلون باجازته وهو شهادة اثنين اربع
نسوة او رجل وامرأتين سائر الاحكام وانما الرزقي وحده فلا يقبل منه اقل
من اربعة بالنص الوارد في ذلك وبالله تعالى التوفيق ^{مسألة السحق}
قال ابو محمد اختلف الناس في السحق فقالت طائفة بجلاء كل واحدة منهما
ما نه كما نأحم ناما ابن بفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريح
اخبر نا ابن شهاب قال ادرت علما نا يقولون في المرأة نا في المرأة بالرفعة
واشباها محلان ما نه الفاعلة والمفعول بها وبه الى عبد الرزاق عن معمر
عن ابن شهاب بمثل ذلك وخصت فيه طائفة كما نأحم ناما ابن بفرج نا ابن
الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق اخبر نا من اصدق عن الحسن البصري انه كان
لا يرى باسنا بالمرأة تدخل شيئا يريد المشتري يستعني به عن الرزقي وقال
آخرون هو حرام ولا حد فيه وفيه التعزير قال ابو محمد فلما اختلفوا
كما ذكرنا وجب ان يطر في ذلك فطرنا في قول الرزقي فلم يخذله حجة
اصلا الا ان يقول قائل كما جعل فعل قوم لوط اشد الرزقي فجعلوا فيه اعظم
حد في الرزقي فكذلك هذا اقل الرزقي فيجعل فيه احق حد الرزقي قال علي
وهذا قياس لا رزم واجب على من جعل الرجم في فعل قوم لوط لانه اعظم من
الرزقي ولا مخلص لهم من هذا اصلا وان جعلوا السحق ايضا اشد الرزقي كفعل
قوم لوط فيلزمهم ان يجعلوا فيه الرجم كما فعلوا في فعل قوم لوط ولا بد لان
كلا الامر من عدول بالفرج الى ما لا حل ابدا ولكن القوم لا يحسنون القياس
ولا يعرفون الاستدلال ولا يتردون اقولهم ولا يلزمون تعليلهم ولا يتعللون
بالنصوص وهلا قالوا ها هنا ان الرزقي في ذلك الصحابة وها را لنا بعض فلا
يقول هذا الا عنهم ولا تعرف خلافا في ذلك من يرى تحريم هذا العمل فاذن
بقوله كما كانوا يفعلون لو وافق تقليدهم قال ابو محمد وانما عن فان القياس

ابن جريح
الشقاق

باطل هذا ولا يلزم اتباع قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم والسحق
والرفعة ليسا رزقي فاذا ليسا رزقي فليس فيهما حد الرزقي ولا لحدان يقسم
برايه اهل واحق فيقسم الحد ودبي ذلك كما يشتهي بل هو تعدد حد ود الله تعالى
وشرع في الدين ما لم ياذن به الله تعالى وهو يقول تعالى ومن بعد حدود الله
فقد ظلم نفسه وانما يلزم هذا من قامت عليه الحجة فمأذ في الخطا ناصرا
للتقليد قال ابو محمد واذا لم يات بمثل قول الرزقي قران ولا سنة صحيحة
فالا بشارة محرمه والحدود فلا حد في هذا اصلا وبالله تعالى التوفيق فان ذكرنا
ما نأه احد نا قاسم نا ابي قاسم نا محمد نا قاسم نا جدي قاسم نا اصبع نا محمد نا وضاح
نا هشام نا خالد نا بقة نا الوليد نا عثمان نا عبد الرحمن نا عيسى نا سعيد
نا مكحول نا اثلة نا الاشعث نا النبي صلى الله عليه وسلم قال السحق رزقي
بالسيا بينهن فان هذا لا يصح لانه عن بقة وبقة ضعيف ولم يدرك
مكحولا واثلة فهو منقطع ثم لو صح لما كان فيه ما يوجب الحكم بالحد في
ذلك لانه عليه السلام قد بين في حديث الاسلي ما هو الرزقي الموجب للحد وانما
هو اتيان الرجل من المرأة حراما ما ياتي من اهله خلا لا واخبر عليه السلام ان
الاعضاء ترضى وان الفرج يكدب ذلك اربعة فصح ان الرزقي يرضى ويكذب
وامرأة الا بالفرج الذي هو الذكر في الفرج الذي يخرج الولد فقط ولقد
كان يلزم هذا الخبر من راي ان فعل قوم لوط اعظم الرزقي فانه ليس فيه نص
اصلا ولو وجدوا مثل هذا الطعنوا ربوا فسقط هذا جملة واحدة ثم نظرنا
في قول الحسن في ابا حية ذلك فوجدناه خطأ لان الله تعالى يقول والذين هم
لغير وجههم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايما نهم وصح بالدليل من القران
وبالاجماع ان المرأة لا تحل لملك مبيها وانه منها ذو محرم لان الله تعالى اسقط
الحجاب عن امهات المؤمنين عن عبيدهن مع ذي محرم من النساء صح ان
العبد من سنده ذو محرم فالمرأة اذا اباحت فرجها لغير زوجها فلم تحفظه
فقد عصت الله تعالى بذلك وصح ان بشرها محرمه على غير زوجها الذي اباحت
له بالنص فاذا اباحت بشرها لامرأة او رجل غير زوجها فقد اباحت احكام

براهم

ان يفعل قوم لوط قال ابو محمد اخلف الناس في هذا فقالت طائفة عليه
حد القذف كما نأحم نأبن يفرح نأبن الاميراني نأبن الذي نأبن نأبن الرزاق
عن عمر عن الزهري قال من نذف اخرسمة جلد حد الفرية قال ابو حنيفة
وما لك والشافعي ليس عليه حد الفرية قال ابو محمد من جعل اتيان
البهيمة زني فقد طرد اصله وكذلك من جعل فعل قوم لوط زني فقد طرد
اصله اذ جعل في القذف بهما حد الزني وقد بينا انهما ليسا زني والقذف
بهما ليس هو القذف الموجب للحد وانما هو اذى فقط فبغته العزير واما
الما ليجون فانهم وافقونا على فعل قوم لوط ليس زني وان اتيان البهيمة
ليس زني فساقوا بينهما في هذا الباب ثم انهم جعلوا في القذف بفعل
قوم لوط حد القذف بالزني ولم يجعلوا في القذف باتيان البهيمة
حد القذف بالزني وهذا تناقض فان قالوا ان فعل قوم لوط اعظم من الزني
قبل لهم فنكم انه كالكفر فعلا جعلتم في القذف بالكفر حد الزني على هذا
الاصل الفاسد وهذا لا يخلص منه فان قالوا ليس هو زني ولكنه اعظم
الزني فجعل فيه اعظم حدود الزني لان الزني بها قد نحل يومئذ بين الضرر
وفعل قوم لوط لا يحل المنعول به ذلك للفاعل ابدا فهو اعظم بلا شك
قبل لهم هذا بطل من وجوه احدها ان الزني حرمته من نسب او رضاع
لا يحل له ابدا فاجعلوا فيه اعظم حدود الزني على هذا الاصل والثاني
ان يقال لهم والحق اجنبية في دبرها اني منها لا يحل له ابدا فان تزوج بها
فاجعلوا فيه على هذا الاصل اعظم حدود الزني والثالث ان يقال لهم
ايضا اني البهيمة اني تما لا يحل له ابدا فقد سادى فعل قوم لوط في هذه
العلة التي علمتم بها قولكم فعلا جعلتم فيه اعظم الحدود في الزني ايضا
ولا فرق ثم رجعنا الى قولهم ان فعل قوم لوط اعظم الزني فنقول لهم اننا
قد اوضحنا ان الزني باللغة ونسبته رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقع
على فعل قوم لوط وقد بينا انه ليس زني ولا اعظم من الزني لان رسول
الله صلى الله عليه وسلم سئل اي الذنب اعظم فقال كلاما معناه الشرك

ان اتيان البهيمة

ان

ثم سئل المرء ولده مخافة ان يطعم بعه ثم الزني حليله الحار فصيح ان الزني
حليله الحار اعظم من فعل قوم لوط خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
الذي لا عمل لاحد رده وبالله تعالى التوفيق سئل عن الشهادة فيها
ذكرنا قال ابو محمد احلف الناس قال قوم منهم الشافعي وقوم من اصحابنا انه
لا يقبل في فعل قوم لوط واتيان البهيمة اقل من اربعة شهود وقال ابو حنيفة
واصحابه يقبل في ذلك اثنان قال ابو محمد انما من جعل هذين الذنبتين زني
فقد طرد اصله وقد اوضحنا بالبراهين الواضحة انهما ليسا من الزني اخلا وليس
لهما شيء مما خص به حكم الزني واحتج بعض اصحابنا في ذلك بان قالوا ان
الابشار محرمة الا بغير اجماع ولم يجمعوا على اباحة بشر فاعل قوم لوط
وبشر اي البهيمة بتعزير ولا يعزره الا بربعة شهود فلا يجوز استباحتهما
باقل قال ابو محمد فلم من راعى هذا ان لا يحكم بقود اصلا الا بربعة
شهود لانه لم يجمع على اباحة دم المشهود عليه بالقل باقل من اربعة شهود
عدول فان قال بذلك كله قال كان الكلام معه من غير هذا وهو ان
يقال له قد صحح الاجماع الضادق القاطع المتيقن على ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم امر بقول البينة في جميع الاحكام او لها عن اخرها وحل
في بعض الاحكام عددا وسدت عن بعضها كاذلا شك في ذلك فمقدار
احكام وغيرهما قد ايقنا ان الله تعالى امرنا بانفاذ الواجب في ذلك
بشهادة البينة فالواجب في ذلك قبول ما وقع عليه اسم بينة الا ان
يمنع نص من شيء من ذلك فيوقف عنده وقد منع النص من قبول الكافر
والفاسق واخبر النص ان شهادة المرأة نصف شهادة الرجل وان الصبيان
غير مخاطبين بشيء من الاحكام فخرج هؤلاء من حكم الشهادة حسب ما اخرجهم
النص فقط وايضا فان الله تعالى يقول يا ايها الذين امنوا ان حاكم فاسق
بنار فتبينوا الآية فصيح ان هذا حكم من الله تعالى واراد في كل ما حكم به على
احد في دمه وماله وبشرته وفي كل حكم فلول النص الثابت ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم حكم بمن الطالب مع الشاهد الواحد وصح انه عليه

سلم

فعلهم

ايضا والقول الثالث عن يعمري عن الزهري في الذي ياتي البهيمه قال عليه
ادنى الحديث احسن ولم يحسن والقول الرابع عن ربيعة انه قال في الذي
يأتي البهيمه هو المشي ما لم يحلل الله له فرائ الامام فيه العقوبة بالغة
ما بلغت فانه قد احدث في الاسلام امرا عظيما وهو قول مالك والقول
الخامس عن ابن عباس في الذي ياتي البهيمه فقال ما كان الله ينسبنا ان نزل
منه وليكمه فتح ففتحوا ما فتح الله وهو احد قول الشافعي قال ابو محمد
فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ينظر فنظرنا فيما قال به اهل القول الاول
فلم نجد لهم الا انهم قاسوه على الرقي فقالوا هو وطى محرم والقياس كله
باطل الا انه يلزم على من اوجب في حيا بهيمه الغسل وان لم ينك ويجعله
كالوطى في الفرج ولا فرق بين القول الثاني فوجدناهم يحجون بما روياه
كما اجماعنا عباس بن اصبع ناعبد الملك بن اسمن نا الحارث بن اسامة ناعبد
الموهاب هو ابن عطا الحفاف ناعبد هو ابن منصور عن عكرمة عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الذي ياتي البهيمه اقبلوا الفاعل
والمفعول به حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحق نا ابن الاعراب نا
ابوداود نا النفيلي هو عبد الله بن محمد نا عبد العزيز هو ابن محمد الدراودي
عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقبلوه واقتلوه الفاعل والمفعول به من
اتي بهيمه فاقبلوه واقتلوه فقلت ما شان البهيمه قال ما اراه قال
هالك الا انه كره اكل لحما وقد عمل بها ذلك العمل حدثنا احمد بن محمد
الطلمنكي نا ابن مفرج نا محمد بن ابوب الصنوت نا احمد بن عمرو بن عبد الحاق
البرار نا اسعيل بن مسعود المحمدي نا محمد بن اسعيل بن اي فديك نا ابراهيم
بن اسعيل هو ابن اي حبيب عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقبلوا مواضع البهيمه اقبلوا الفاعل والمفعول
به ومن عمل قوم لوط فاقبلوا الفاعل والمفعول به حدثنا عبد الله بن
ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا ميمية بن سعيد نا عبد العزيز بن محمد

في قوله
فما اراه قال
هالك الا انه كره
اكل لحما

محمد بن

الرقبي

الدراودي نا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس نا رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لعن الله من عمل عمل قوم لوط ثلاث مرات لعن
الله من واقع بهيمه من وجدتموه وقع على بهيمه فاقبلوه واقتلوا البهيمه
فقتل لا بن عباس ما شان البهيمه قال ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك شيا ولكن اري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كره ان يوكل
من لحما او يتبع بها وقد عمل بها ذلك العمل قال ابو محمد لا حجة لهم غير
ما ذكرنا وقد ذكرنا في الباب الذي قبل هذا ضعف هذا الاثر لان عباد
بن منصور وعمرو بن دينار واسعيل بن ابراهيم ضعفا كلهم ولو صحت لقنا
بها ولحارثنا عليها ولما حل خلافا فاذ لا يصح فلا يجوز القول بها الا انه
قد كان لا رما للحشيفين والمالكين القول بها على اصولهم فانهم احتجوا
ما سقط منها في احباب حد الحمر ما بين في مواضع جملة ثم نظرنا في قول
من قال ادنى الحديث فوجدنا له اضافة ولا تعرف له وجه فاسقط
ثم نظرنا في قول من قال تحدد ويقتل البهيمه فوجدنا في غاية الفساد ثم
نظرنا في قول من قال عليه العقوبة برأي الامام بالغة ما بلغت فوجدناه
خطا لان الله تعالى قد رزم الامور ولم يبيها ولم يطلق الامة على ما الناس
ولا اعراضهم ولا اشرارهم ولا انواهم بل قد تقدم اليهم على لسان رسوله
عليه السلام فقال ان دنائكم واموالكم واشراككم عليكم حرام ولعل راي
الامام بلغ الى خصايه او الى اخيه ماله او الى قتله او الى بيعه فان منعوا
من هذا سئلوا الفرق من ما منعوا من هذا ومن ما اباحوا من غير ذلك ولا
سبيل لهم اليه فحصل هذا القول لا حجة لقائله ثم نظرنا في القول الذي لم
يقع غير وهو ان عليه العقوبة فقط فوجدناه صحيحا لانه قد اتى منكر
فان الله تعالى يقول والذين هم لغرورهم حافظون الا على ازارهم اذ ما ملكت
ايماهم الابه ولا خلاف بين اجد من الامة انه لا حل ان تولى البهيمه اصلا
ففاعل ذلك فاعل منكرو قد اسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتغير المنكر
باليد فعليه من التعزير ما نذكره ان شا الله تعالى مسئلة من قد اخرج بهيمه

عليه

عنه

فَأَنذَرْتُمْ وَأَعْرَضْتُمْ وَابْتَغَوْنَهُمْ عَلَيْهِمْ حَرَامٌ فَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى دَمَ كُلِّ
أَمْرٍ مُسْلِمٍ وَدَمِيَّ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا حَقَّ إِلَّا فِي نَفْسٍ أَوْ جَمَاعٍ وَحَرَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدَّمَ إِلَّا مَا أَبَاحَهُ بِهِ مِنَ الزَّيْتِ بَعْدَ الْأَحْصَانِ وَالْكَفْرِ
بَعْدَ الْإِيمَانِ وَالْقَوْدُ وَالْمَحْدُودُ فِي الْحَرْثِ لَا مَاءَ وَالْمَحَارِبُ قَبْلَ أَنْ يَوْبَ
وَلَيْسَ فاعِلٌ قَوْمٌ لَوْ طُفَّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَوْلًا فَمِنْهُ حَرَامٌ إِلَّا نَفْسٌ أَوْ جَمَاعٌ
وَقَدْ قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِتْرَافُهُ قَتْلُهُ نَعَمْ وَلَا يَصِحُّ ابْتِغَاءُ ذَلِكَ شَيْءٌ عَنْ أَحَدٍ
مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ فِي ذَلِكَ عَنْ بَكْرِ وَعَلِيٍّ وَالصَّحَابَةِ
أَمَّا هِيَ مُنْقَطِعَةٌ وَاحِدًا عَنْ ابْنِ سَمْعَانَ عَنْ مَجْهُولٍ وَالْآخَرَى عَنْ عُمَرَ لَا يُعْتَدُ
عَنْ رِوَايَتِهِ وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَاحِدًا عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبْرٍ عَنْ
عَدِّ الرَّحْمَنِ بْنِ قَبِيصٍ الصُّبِّيِّ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مَطَرٍ وَكُلُّهُم مَجْهُولُونَ وَالرِّوَايَةُ
عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ عُمَرَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ مَجْهُولِينَ فَيُطْلَقُ أَنْ يَمْلِكُوا أَحَدًا فِي
هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِشَيْءٍ يَصِحُّ وَأَمَّا مَنْ رَأَى
دُونَ الْحَدِّ فَأَحْكَمُ مِنْ عِدَّةٍ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فَأَذْهَبَ أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ عَلَيْهِ
وَلَا حَدٌّ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُؤْخَذْ ذَلِكَ وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُحْكَمٌ
أَنَّهُ إِلَى مَنْكَرٍ أَلَوْاجِبٌ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُغْتَابِرُ
الْمُبَكَّرُ بِالْبِدْعِ فَوَاجِبٌ أَنْ يُضْرِبَ التَّغْزِيرَ الَّذِي حَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ لَا أَكْثَرَ وَيَكْفِ صُرْدًا عَنْ النَّاسِ فَقَطُّ كَمَا
رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ التَّجَارِي نَامُتْلِمُ بْنُ أَبِي رَهْمٍ نَامُتْلِمُ هُوَ الَّذِي شَتَّى
نَامُجِي هُوَ ابْنُ بَكْرِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَخَلِّاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَقَالَ أَخْرَجُوهُمْ
مِنْ بُيُوتِكُمْ وَأَخْرَجَ فَلَانَا وَأَخْرَجَ فَلَانَا وَأَمَّا السَّجْنُ فَلَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى
تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْقَوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَنْ يَفْعَلْ
يَدْرِي كُلُّ ذِي حِسٍّ سَلِيمٍ أَنْ كَفَّ صُرْدَ تَعْلَةٍ قَوْمٌ لَوْ طُفَّ النَّاسُ وَالْمُنْكَوْحِينَ
عَنِ النَّاسِ غَوْنٌ عَلَى الْبِرِّ وَالْقَوَى وَأَنَّ أَهْلَهُمْ عَوْنٌ عَلَى الْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ فُوجِبَ كُفُّهُمْ بِالْإِسْبَاحِ بِدَمِهِمْ دَمٌ وَلَا بَشَرٌ وَلَا مَالٌ

نَعْلَمُ

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فَإِنْ شَتَّ بَعْضُ أَهْلِ الْقُبَّةِ وَالْحِمَاقَةِ أَنْ يَقُولَ أَنْ تَرَكَ
قَتْلَهُمْ ذَرْبَةً إِلَى هَذَا الْفِعْلِ قِيلَ لَهُمْ وَتَرَكَكُمْ أَنْ يَقُولُوا أَكَلُوا زَرْبَةً
إِلَى أَمَحَةِ الزَّيْتِ مِنْكُمْ وَتَرَكَكُمْ أَنْ يَقُولُوا الْمَرْبُ وَأَنْ بَاتَ تَطْرَبُ مِنْكُمْ
وَذَرْبَةً إِلَى أَمَحَتِكُمُ الْكُفْرَ وَعِبَادَةَ الصَّلْبِ وَكَذِبَ الْقُرْآنِ وَالنَّبِيَّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَتَرَكَكُمْ قَتْلَ أَكْلِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْزَّيْتِ وَشَارِبِ الْخَمْرِ تَطْرَبُ
مِنْكُمْ وَذَرْبَةً إِلَى أَمَحَتِكُمُ أَكْلِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْزَّيْتِ وَشَارِبِ الْخَمْرِ وَأَمَّا
هَذَا ابْتِغَاءُ رَسْمٍ مِثْلَ مَا يَهْدُونَ بِهِ وَلَمْ يَنْصُرْ بَعْدَ ظَلَمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ
مِنْ سَبِيلٍ أَمَّا السَّبِيلُ الْإِلَهِيَّ وَلَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ تَعْصِبٍ لَهُ بِالْكَثَرِ مِمَّا غَضِبَ
تَعَالَى لِدِينِهِ أَوْ أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَنْ يَنْشُرَ بَارِئًا الشَّرَّاعِ الْفَاسِدَةِ وَتَحْدِ
اللَّهُ تَعَالَى كَيْفًا عَلَى مَا يَسَّرُ بِهِ مِنَ التَّمْيِيزِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَاللَّهِ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ مَسْئَلَةٌ فَمِنْ لَيْ بَهْمَةٍ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ خَلَّفَ النَّاسُ فِيمَنْ لَيْ
بَهْمَةٍ قَالَتْ طَائِفَةٌ طَائِفَةً حَذَرَ الزَّيْتِ بِرَحْمَةِ أَنْ أَحْصَى وَجَلَدَهُ أَنْ لَمْ يَحْصَ
وَقَالَتْ طَائِفَةٌ يَقْتُلُ وَلَا يَدُّ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ عَلَيْهِ أَذَى الْحَدِّ أَنْ أَحْصَى أَوْلَمُ
يَحْصَنُ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ عَلَيْهِ الْحَدُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْبَهْمَةُ لَهُ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ
يَعْزُرُ أَنْ كَانَتْ الْبَهْمَةُ لَهُ وَذَرْبَتْ وَلَمْ يُوَكَّلْ وَأَنْ كَانَتْ لَعَبْرَةٍ لَمْ تَذْخِ وَقَالَتْ
طَائِفَةٌ فِيهَا أَجْنَادُ الْأَمَامِ الْعَقُوبَةِ بِالْعَةِ مَا تَلَعَتْ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَيْسَ فِيهِ
إِلَّا التَّغْزِيرُ دُونَ الْحَدِّ فَالْقَوْلُ الْمَقُولُ كَمَا نَا أَحَدٌ مِنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي رَافِعٍ
بْنِ أَحَدٍ مِنْ جَمُوعَةِ السَّيِّئِ نَامُتْلِمُ بْنُ أَبِي رَهْمٍ بَنِي حَرَمٍ مِنْ هَذِهِ الشَّيْءِ لَيْ عَدُّ بْنُ جَعْفَرٍ
أَنَا بَرِيدُ بْنُ هَارُونَ نَا شُعْبَةُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ لَيْ عَلَى الرَّحْبِيِّ عَنْ عِلْمَةٍ قَالَتْ
سَبِيلُ أَحْسَنُ نَحْنُ عَلَى مَقْدَمَةٍ مِنَ الشَّامِ عَنْ رَجُلٍ إِلَى بَهْمَةٍ فَقَالَ أَنْ كَانَ
مُحْصَنًا رُحِمَ وَعَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهْمَةَ أَوْ يَجْعَلُ مَعَهَا
قَوْمٌ لَوْ طُفَّ قَالَ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَعَنْ أَحْسَنِ الصَّرِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهْمَةَ
أَنْ كَانَ شَيْئًا رُحِمَ وَأَنْ كَانَ بَكَرًا جَلَدَ وَهُوَ قَوْلُ قِتَادَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاحِدٌ
قَوْلِي الشَّافِعِيِّ وَالْقَوْلُ الثَّانِي قَالَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهْمَةَ لَوْ
وَحْدَهُ لَقَتَلَتْهُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ يَقْتُلُ الْبَهْمَةَ

أَنْ مَرَّ

عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ

عمل قوم لوط فاقبلوا الفاعل والمفعول به حدة ثنا عبد الله بن ربيع نا ابن
 مفرح نا قاسم بن اصبح نا ابن وصاح نا سمعون نا ابن وهب نا ابن القاسم بن
 عبد الله بن عمر بن حفص بن سهيل بن صالح عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال فاقبلوا الفاعل والمفعول به وبه الى ابن
 وهب عن يحيى بن ابيوت عن ابن جريح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مثل ذلك وبه الى يحيى بن ابيوت عن رجل حدثه عن عبد الله بن محمد بن
 عقيل بن زياد طالب عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من عمل عمل قوم لوط فاقبلوه وهذا الرجل هو عتاد بن كثير قال ابو
 فهذا اكل ما موهوا به وكله ليس لهم منه شي يصح اما حديث ابن عباس
 فانفرده به عمرو بن دينار وهو ضعيف وابراهيم بن اسعيل ضعيف
 واما حديث اي هريرة فانفرده القاسم بن عمر بن حفص وهو مطروح
 في غاية السقوط واما حديث جابر عن يحيى بن ابيوت وهو ضعيف
 عن عتاد بن كثير وهو شرمه واما حديث ابن زياد فانفرده الزناد
 ضعيف ومحمد بن عبد الله مجهول وهو ايضا من سئل فسقط كل ما في هذا
 الباب ولا حل سفك دم يهودي او نصراني من اهل الدمة نعم ولا دم
 خزي بمثل هذه الروايات فكيف دم مسلم فاسق او ثايب ولو صح
 شي مما قلنا سنا لقلنا به ولما استخنا خلافة اصلا وبالله تعالى
 التوفيق ثم نظرنا في قول من قال برحمان نجا احصيا اولم يحصنا فوجدناهم
 يحتجون هكذا فعل الله بقوم لوط واحصوا من الاثار التي ذكرنا انها بما
 ناها اسعيل بن زياد لم نا محمد بن احمد بن ابي حنيفة نا محمد بن القاسم بن شعبان
 نا محمد بن احمد بن يونس بن عبد الاعلى نا ابى الوبيعي نا رشدين نا عبد الله
 بن داود عن عاصم بن عبد الله عن سهيل بن صالح عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي يعمل عمل قوم لوط الا على الاسفل
 وقال احصنا اولم يحصنا فذا اكل ما شغبوا به قد نقصناه وكله لا حجة لهم
 فيه على ما بين ان شاء الله تعالى اما فعل الله تعالى في قوم لوط فانه ليس

نوعه

بانه

في قوله لوط
 في قوله لوط
 في قوله لوط

كما طئوا لان الله تعالى قال لذبت قوم لوط بالذرا انا ارسلنا عليهم حاصا
 الابه وقال تعالى انا منحوك واهلك الامراتك كانت من الغابرين اوه
 تعالى انه مضى بها ما اصابهم الابه فنصر تعالى نصا حليا على ان قوم لوط كفروا
 فارسل عليهم احاصب ففتح ان الرحم الذي اصابهم لم يكن للعاجضة وحدها
 لكن للكل فزولها فلزمهم ان لا يرجوا من فعل قوم لوط الا ان يكون
 كافرا والا فقد خالفوا حكم الله تعالى فانطوا احتجواهم بالابه اذ خالفوا
 حكمها وايضا فان الله تعالى اخبر ان امراة لوط اصابها ما اصابهم وقد
 علم كل ذي مسكة عقل انها لم تعمل عمل قوم لوط فصح ان ذلك حكم لم
 يكن لذلك العمل بل امرية فان قالوا انها كانت تعينهم على ذلك العمل
 قلنا فارجوا كل من اعان على ذلك العمل بدلالة او مباداة والا فقد
 تناقضتم وابطلتم احتجواكم بالقران وخالفتموه وايضا فان الله تعالى
 اخبر انهم راودوه عن ضيعه فطمس اعينهم فبلمزمهم ولا بد ان يسألوا
 عيون فاعلى فعل قوم لوط لان الله تعالى لم يرحمهم فقط لكن طمس
 اعينهم ثم رحمهم فادلم بفعلوا فقد خالفوا حكم الله تعالى وانطوا
 حجتهم وبلزمهم ايضا ان يطمسوا عيني كل من راف داخر وبلزمهم ايضا
 ان يحرقوا باللبان من نقص المكال والميزان لان الله تعالى احرق باللبان
 قوم شعيب في ذلك وبلزمهم ان يقلوا من عمرنا فانه اخر لان الله تعالى
 اهلك قوم صالح اذ عقروا الناقة اذ لا فرق بين عذاب الله تعالى قوم
 لوط بطمس الحيون والرحم اذ اتوا تلك العاجضة وبين احراق قوم
 شعيب اذ حنسوا المكال والميزان وبين اهلاكه قوم صالح اذ عقروا
 الناقة قال الله تعالى ناقة الله وشقيا هاتم نظرا في قول من لم يبر
 في ذلك حدا فوجدناهم يحتجون بقول الله تعالى ولا يقتلون النفس
 التي حرم الله الا بالحق ولا يزوجون الا قوله الامن تات وقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد
 ايمان وزيعد احصان او نفسا بنفس وقال عليه السلام ان دماء

فيهم

فيهم
 فيهم
 فيهم

في البكر بوجده على اللوطية انه برجم وعمل برهم النخعي انه قال
لو كان احد ينبغي له ان يرمم مترين لكان ينبغي للوطي ان يرمم مترين
وعن ربيعة انه قال اذا اخذ الرجل لوطيا رجم لا يلبس به احصان ولا غيره
وعن الزهري انه قال على اللوطي الرجم احصان ولم يحسن حديثنا عبد الله
بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن اصبع نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب
اخبرني الشمر بن ميمون ويحيى بن عيسى بن جعدة ومن اتق به وكتب الى ابن
ابي سبرة قال الشمر عن حسن بن عبد الله بن صمينة عن امه عن جده عن علي بن
ابي طالب وقال يزيد بن عبيد بن جعدة عن عبد الملك بن عبيد عن سعيد
بن المسيب وقال ابن ابي سبرة سمعت ابا الزناد وقال الذي يثوبه عن الحسن
ثم اتفق علي وسعيد بن المسيب وابو الزناد والحسن كلهم مثل قول
الزهري المذكور به يقول الشافعي وهو قول مالك والليث واسحق بن
راهويه واما من قال يقتلان فكما روينا عن ابن عباس قال اقتلوا الفاعل
والمدفوع به واما من قال هو كالزني يرمم المحض بهما ومحمد بن الحسن
مايه فكلنا احمد بن اسحاق بن ذكوان نا محمد بن احمد بن اخلاص نا محمد بن
القاسم بن شعبان نا احمد بن سلة والضحاك عن اسحاق بن محمد بن عجم
نا نعاذ بن احمر نا عبد الرحمن بن قيس الضبي عن اليمان بن المغيرة نا
عطاء بن يبراهيم نا باج قال شهدت عبد الله بن الزبير واخي بسبعة اخذوا
في اللواط فسأل عنهم فوجدوا ربعة قد اقتصوا فامر بهم فاخرجوا من
الحرم ثم رجموا بالحجارة حتى ماتوا وجلده ثلاثة اشد وعنده ابن عباس
وابن عمر فلم ينكر ذلك عليه وعن الحسن البصري انه قال في الرجل يعمل عمل
قوم لوط ان كان ثيبا رجم وان كان بكرا جلد واما من قال ان الفاعل
ان كان حصنا فانه يرمم وان كان غير محض فانه يجلد مائة ويبقى
سنة واما المنكوح فيرمم احصان ولم يحسن يقول ذهب الله ابو جعفر
محمد بن علي بن يوسف اخذ فيها الشافعيين واما من قال لا حد في ذلك
فكلنا احمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن اصبع نا ابن وضاح

الشعبي

نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن منصور بن العنبر واخي اسحق
الشيباني كلاهما عن الحكم بن عتيبة انه قال فبين عمل قوم لوط محلة
دون الحد وبه يقول ابو حنيفة ومن تبعه وابو سليمان وجميع اصحابنا
قال ابو جهم فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ننظر في ما اخرج من
راي حرقه بالنار فوجدناهم يقولون انه اجماع الصحابة ولا يجوز
خلاف اجماعهم فان قيل فقد روي عن علي وابن عباس وابن الزبير وابن
عمر بعد ذلك الرجم او حد الزني وغير ذلك فدل هذا لا يجوز لانه خلاف
لما اجمعوا فهذا كل ما ذكرنا في ذلك لا حجة لهم غير هذا ووجدناه
لا يقوم به حجة لانه لم يروه الا ابن سنان عن رجل اخبره لم يسمعه ان
ابا بكر وعبد الملك بن حبيب عن مطرف عن علي حازم عن محمد بن المنكدر وموسى
بن عقبة وصفوان بن سليم وداود بن بكر نا ابا بكر نا ابن شعبان عن محمد
بن العباس بن اسلم عن محمد بن داود بن ابي ناجية عن يحيى بن بكير عن ابن ابي
حازم عن ابن المنكدر وموسى بن عقبة وصفوان بن سليم وداود بن بكر نا
ابا بكر فذهبه كلها منقطعة ليس منهم احدا ذكر ابا بكر وايضا فان ابن سنان
مذكور بالكذب وصفه بذلك مالك بن انس ووجه اخر وهو ان
الاخراف بالنار قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن ذلك
كما نا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك اخبرنا نا محمد بن بكر نا ابو داود
نا سعيد بن منصور نا المغيرة بن عبد الرحمن الحدادي عن علي الزناد عن محمد
بن حمزة بن عمرو الاسدي عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره
على سرية وقال ان وجدتم فلانا فاحرقوه بالنار فوليت فناداني فزجرت
فقال ان وجدتم فلانا فاقتلوه ولا تحرقوه فانه لا يحد بالنار الا
رب النار ثم نظرنا في قول من راي قتلهم فوجدناهم يحكون بنا نا عبد الله
بن ربيع نا محمد بن اسحق نا ابن الاعراب نا الدبري نا ابو داود نا عبد الله بن محمد
المقبلي نا عبد العزيز هو ابن محمد الدراودي عن عمرو بن ابي عمير عن عكرمة
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه يعمل

به

وهكذا البدا الى نصف الليل فاذا اخرج وقت العتمة ترك لانه لا يقدر
على صلاة ما اخرج وقتها ثم يجده عليه الصلابة اذا دخل وقت صلاة الفجر
حتى يخرج وقتها ثم يترك الى اول الظهر ويتولى ضربه من قد صلى فاذا صلى غيره
خروج هذا الى الصلاة ويتولى الاخر والله تعالى التوفيق حتى يترك المنكر
الذي حدث او يموت فالحق قتله وهو مسلم مع ذلك وبالله تعالى التوفيق
مسألة فعل يوم لوط قال ابو محمد فعل قوم لوط من الكبار الفواحش
المحرمة كالمخزبر والمسته والدم والحيز والرتي وسائر المعاصي
من اخله او اخل شيئا مما ذكرنا فهو كافر مشرك حلال الدم والمال واما
احتك الناس في الواجب عليه فقالت طائفة محرق بالنار الاعلى والاسفل
وقالت طائفة بضعه الاعلى والاسفل الى اعلى جبل بقرية فبصت منه
وتبع بالحجارة وقالت طائفة برجم الاعلى والاسفل سوا احصنا اولهم
بخصنا وقالت طائفة بقتلان جميعا وقالت طائفة اما الاسفل
فبرجم احصنا ولم يحصن واما الاعلى فان احصن رجم وان لم يحصن حلد
جلد الرتي وقالت طائفة الاعلى والاسفل كلاهما سوا انهما احصن
رجم وان لم يحصن حلد مائة وقالت طائفة لاحد عليهما ولا قتل
لكم يفران قال قول الاول كما ناعدا الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم
بن اصبح نا ابن وصاح نا سحنون نا ابن وهب اخبرني ابن سحران عن رجل اخبر
قلنا نا ناس الى خالد بن الوليد فاخبروه عن رجل منهم انه يترك كما هو على
المراة وقد احص فقال ابو بكر عليه الرجم وتابعه اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم على ذلك من قوله فقال علي بن ابي طالب المومنين ان العرب تاف من
عار المشل وشهرته انقالا تافه من اكدود التي مضى في الاحكام فاري ان
تحرقه بالنار فقال ابو بكر صدق ابو حسن وكتب الى خالد بن الوليد ان احرقه
بالنار فنعمل قال ابن وهب لا اري جالدا احرقه بالنار الا بعد ان قتله لان
النار لا تجذب بها الا الله تعالى قال ابن حبيب من احرق بالنار فاعل فعل
قوم لوط لم يخطى وعن ابن حبيب نا مطرف بن عبد الله بن عبد العزيز بن حارث

ملفت تامله

محمل

كالزبي

عن محمد بن المنكدر وموسى بن عتبة وصفوان بن سليم ان خالد بن الوليد كتب
الى ابي بكر الصديق انه وجد في بعض سواحل البحر رجلا يتبع كما يتبع المرأة
وقامت عليه بذلك البينة فاستشار ابو بكر في ذلك اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فكان استداهم فيه يومئذ قول علي بن ابي طالب قال ان هذا ذنب
لم يعصيه من الائمة والامة واحدة صنع الله بها ما قد علمت اري ان حرقتها
بالنار فاجتمع راي صحابه رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان يحرقه بالنار
فكثرت ابو بكر لاجل خالد بن الوليد ان احرقه بالنار ثم حرقتها ابن الزبير ثم حرقتها
هشام بن عبد الملك ثم حرقتها الفسري بالعراق حدثنا اسعيل بن دليم
الحضري قاضي مبورقة قال نا محمد بن احمد بن اكلان نا محمد بن القاسم بن
شعبان نا محمد بن اسعيل بن اسلم نا محمد بن داود بن ابي ناحية نا يحيى بن
بكر عن عبد العزيز بن ابي حازم عن داود بن ابي بكر ومحمد بن المنكدر وموسى
بن عتبة وصفوان بن سليم انه وجد في بعض سواحل البحر رجلا يتبع كما
يتبع المرأة قال ابو اسحق كان اسمه الفحاة فاستشار ابو بكر اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر مثل حديث عبد الملك الذي ذكرنا
حرقا حرقا نصا سوا واما من قال بضعه به الى اعلى جبل في القرية
فكما نا احمد بن اسعيل بن دليم نا محمد بن احمد بن اكلان نا محمد بن القاسم بن
شعبان نا احمد بن سلمة بن الصالح عن اسعيل بن محمود بن عجم نا معاذ
نا عبد الرحمن نا حسان بن مطر نا يزيد بن مسلمة عن ابي بصير عن ابن عباس
سئل عن رجل اللوطي فقال بضعه به الى اعلى جبل في القرية ثم يلقى منكسا
ثم يتبع بالحجارة واما من قال برجم الاعلى والاسفل احصنا اولهم
فكما نا احمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن اصبح نا ابن وضاح
نا موسى بن معاوية نا وديع نا ابن ابي ليلى عن القاسم بن الوليد المقراني
عن يزيد بن قيس نا علي بن ابراهيم نا حماد نا ابن مفرج نا ابن
الاعمري نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريح اخبرني عبد الله بن عثمان
بن خثيم انه سيع نجاهدا وسعيد بن جبير حدث عن ابن عباس انه قال

صواحي

في زمانه

الحمل

فَوَيَلُوا وَصَحَّ أَنَّ الْقَتْلَ بِالصَّلَاةِ حَرَامٌ فَوَجَبَ أَنَّهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ حَلَالٌ وَصَحَّ
أَنَّهُ نَهَى عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ فَصَحَّ أَنَّهُ لَمْ يَنْهَ عَنْ قَتْلِ غَيْرِ الْمُصَلِّينَ مَا يَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةٌ
فِي إِهْلَاكِهِمْ قَتْلًا مِنْ لَا يُصَلِّي غَيْرَ هَذَا وَكُلُّهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ عَلَى مَا بَيَّنَّ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى أَمَّا الْإِلَاقَةُ فَانْصَبْهَا قِتَالُ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَغْتَبُوا الصَّلَاةَ وَيُوتُوا الرِّدَّةَ
وَلَا حَتْلُهَا ثَمَانٍ مِنَ الْأَمَةِ فِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَرْكَبْ دَعْوَةَ
الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْإِيمَانِ حَتَّى مَاتَ إِلَى رِضْوَانِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَرَامَتِهِ وَأَنَّهُ فِي ذَلِكَ
لَمْ يَتَقَفْ مِنْ إِيَّاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى يَأْتِيَ وَقْتُ صَلَاةٍ فَيُصَلِّي ثُمَّ يَحُولُ الْحَوْلُ
فَيَرْكَبُ ثُمَّ يُطْلَقُ هَذَا مَا لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى دَفْعِهِ وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ
فَأَمَّا حَدِيثُ اسْمِ سَلَمَةَ وَعُوفُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ
طَائِفَةٌ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْمَنْعُ مِنْ قِتَالِ الْوَلَاةِ مَا صَلُّوا وَلَسْنَا مَعَهُمْ فِي مَسْئَلَةِ الْقِتَالِ
وَأَمَّا حُجَّتُهُمْ فِي مَسْئَلَةِ الْقِتَالِ صَبْرًا وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ جَارَ قِتْلُهُ إِذَا قُدِّرَ عَلَيْهِ قِتْلٌ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا إِلَاهُ فَأَمَرُ
اللَّهُ تَعَالَى بِقِتَالِ الْبَغَاةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى أَنْ يَفِيؤُا ثُمَّ حَرَّمَ قِتْلَهُمْ إِذَا قَاتُوا
وَهَكَذَا كُلُّ مَنْ مَنَعَ حَقًّا مِنْ إِيَّاهُ كَانَ وَلَوْ أَنَّهُ فَلَسَ وَجَبَتْ لَهُ تَعَالَى أَوْ لَا دِيَّةَ
وَأَمْنَعُ دُونَ ذَلِكَ فَاتَّهَمَ قِتَالَهُ لِأَنَّهُ بَاعَ عَلَى أَخِيهِ وَبَاعَ فِي الدِّينِ
وَكَيْفَ لَكَ كُلُّ مَنْ مَنَعَ مِنْ عَمَلِ اللَّهِ تَعَالَى لِرُؤْمِهِ وَأَمْنَعُ دُونَهُ وَلَا فَرْقَ فَاذْأَقْدَرُ
عَلَيْهِمْ أَحَدٌ وَعَلَى أَدَارِ مَا عَلَيْهِمْ بِالْعَزِيزِ وَالشَّجِيِّ كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ مُنْكَرٍ لَا يَرَى بُلُودًا حَتَّى يَبُودِيَ مَا عَلَيْهِ أَوْ يَمُوتَ غَيْرُ
مَقْصُودٍ إِلَى قِتْلِهِ وَحَرَمَتْ دِمَاؤُهُمْ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ وَنَارُكَ الصَّلَاةَ الْمَنْعُ
بَيْنَهُمَا أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ إِنْ أَمْنَعُ قَتْلًا وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ لَمْ يَحِلَّ قِتْلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجِبْ
فَلَاكَ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ بَلْ يَبُودِي حَتَّى يَبُودِيَهَا أَوْ يَمُوتَ كَمَا قُلْنَا غَيْرُ مَقْصُودٍ إِلَى
قِتْلِهِ وَلَا فَرْقَ فَصَحَّ أَنَّ هَذَيْنِ أَحَدَيْنِ حَدِيثَيْنِ سَلَمَةَ وَعُوفُ بْنُ مَالِكٍ هُوَ
فِي بَابِ الْقِتَالِ لِلْأَمَةِ لَا فِي بَابِ الْقِتَالِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ لَا يُصَلِّي وَأَمَّا حَدِيثُ
أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَعَلَّه يُصَلِّي فَأَمَّا بَيْنَهُ الْمَنْعُ مِنْ قِتْلٍ مِنْ يُصَلِّي وَلَيْسَ فِيهِ قِتْلٌ
مَنْ لَا يُصَلِّي أَصْلًا بَلْ هُوَ مُسْكُوتٌ عَنْهُ وَإِذَا سَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

مَعَ
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ

عَنْ حَكَمٍ فَلَا حِلَّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَمُرُّ بِقُلُوبِهِ عَلَيْهِ وَيُجِبُ عَنْ
مُرَادِهِ بِمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ فَيَقْبَلُوا مَعْدَهُ مِنَ النَّارِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ
قَتْلِ الْمُصَلِّينَ وَأُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَى اللَّهُ عَنْهُمُ أَنْ يَقْتُلُوا الْمُصَلِّينَ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا
فِي قِتْلِهِ وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْقِتَالِ مِنْ لَيْسَ مُصَلِّيًا إِذَا اقْرَبَ الصَّلَاةَ أَصْلًا وَقَدْ قُلْنَا
أَنَّهُ لَا حِلَّ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْسِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَمُرُّ بِقُلُوبِهِمْ
لَمْ يَجِسْ عَلَى هَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الَّذِي نَقُولُ فَإِنْ قَالَ
نَعَمْ كَذَبَ جَاهِلًا وَإِنْ قَالَ لَمْ يَقُلْ لَعَنَهُ ذَلِكَ عَلَيْهِ قِتْلُهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ وَلَا
سَبِيلٌ لَهُ إِلَى ذَلِكَ أَصْلًا إِلَّا ظَنَّهُ الْكَاذِبُ فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ دَلِيلٌ أَصْلًا مِنْ قِرَآنٍ
وَلَا مِنْ سُنَّةٍ وَلَا مِنْ إِجْمَاعٍ وَلَا مِنْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَا مِنْ قِيَاسٍ وَلَا مِنْ رَأْيٍ صَحِيحٍ وَمَا كَانَ
هَكَذَا مِنْ الْأَقْوَالِ فَهُوَ خَطَأٌ لَا شَكَّ قَالَ أَبُو حَكِيمٍ وَهَذَا الْكَلَامُ كُلُّهُ أَمَّا
مَنْ قَالَ يَقْتُلُهُ وَهُوَ عِنْدَهُ غَيْرُ كَافِرٍ وَأَمَّا مَنْ قَالَ يَنْكَفِرُ بِهِ بَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً
حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا فَلَيْسَ هَذَا مَكَانَ الْكَلَامِ فِيهِ مَعْنَاهُ قَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هَذَا
الْقَوْلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّائِهِمْ مُنْكَرًا فَلْيَعْلَمِ
بِهِ إِنْ أَسْتَطَاعَ فَكَانَ هَذَا الْمَرَّةَ بِالْأَدَبِ عَلَى مَنْ لَا يُنْكَرُ وَلَا الْمَنْعُ مِنَ الصَّلَاةِ
وَمِنْ الطَّهَارَةِ مِنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ وَمِنْ صِيَامِ رَمَضَانَ وَمِنْ الزَّكَاةِ وَمِنْ الْحَجِّ وَمِنْ
لَا يَجْمَعُ الْفَرَائِضَ كُلَّهَا وَمِنْ كُلِّ حَقٍّ لَا دِيَّةَ بَائِي وَجِهَةٍ كَانَتْ ذَلِكَ مِنْكَ لَا شَكَّ
وَبِالْإِخْلَافِ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَمَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ وَأَحْرَامُ مُنْكَرٍ يَنْهَى فَصَحَّ
بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُ صَرْبُ كُلِّ مَنْ كَرِهَ بِالْبَيْدِ وَصَحَّ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا يُضْرَبَ فِي الْقَضِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرٍ عَلَى مَا تَوَرَدَ
فِي بَابِ كَيْفَ يَكُونُ التَّعْزِيرُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَادْرِكْ ذَلِكَ فَوَاحِشُ أَنْ
يُضْرَبَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا عَشْرَ جَلَدَاتٍ فَإِنْ دَرَى مَا عَلَيْهِ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَقَدْ
بَرَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ تَمَادَى عَلَى الْمَنْعِ فَقَدْ أَحْدَثَ مُنْكَرًا آخَرَ
بِالْمَنْعِ الْآخِرِ فَيُجْلَدُ بِصَاعٍ عَشْرًا وَهَكَذَا أَبَدًا حَتَّى يَبُودِيَ الْحَقُّ الَّذِي
عَلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ يَمُوتَ غَيْرُ مَقْصُودٍ إِلَى قِتْلِهِ وَلَا يَرْفَعُ عَنْهُ الضَّرْبُ أَصْلًا
حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَتَدْخُلَ أُخْرَى فَيُضْرَبُ لِصَلَاةٍ تَدْخُلُ وَقْتُهَا

مَنْ جَمَعَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ مَعْنَى طَابَ الْأَمَانُ

حَدَّثَ

ثم بعث وقال ابو حنيفة وانوسلمين واصحابهما لا قتل عليه لكن بعذر
حتى يصلي قال ابو محمد اما مالك والشافعي فانها بريان تارك الصلاة
الذي ذكرنا مسلما لا تنما بوزان حاله ولده ويصليان عليه ويدفناهما مع
المسلمين ولا يفرقان بينه وبين امرائه ويغفران وصيته وبوزانته من
مات قبله من ورثته من المسلمين فاذا ذلك كذلك فقد سقط قولهما
في قتله لانه لا حل دم امرى مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان
او زني بعد احصان او نفس وتارك الصلاة متعمدا كما ذكرنا لا يحل من ان
يكون بذلك كافرا او يكون غير كافر فان كان كافرا فهم لا يقولون بذلك
لانهم لو قالوه للزمهم ان يلزموه حكم المرتد في التفرق بينه وبين امرائه
وبه سائر احكامه فاذ ليس كافرا ولا قاتلا ولا زانيا محصنا ولا محاربا
ولا محدودا في احدى ثلاث مرات فدمه حرام بالنقض فسقط قولهم بيقين لا
اسكال فيه واحمد الله رب العالمين فان احتجاجوا بالخبر الثابت الذي ذكرناه
انفا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى
يشهدوا الا اله الا الله والى محمد رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا
الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماهم واثولهم الا حق الاسلام
وحسابهم على الله ويقول الله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلاة
واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم قالوا ولا يجوز تخليته من لم يصلي ولم يترك
وذكروا اما روي عن طريق مسلم ناهدا بن خالد باهما من بني نجدي فقتلوا
عن الحسن عن ضبة بن محضر عن ابي سلمة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ستكون امرا معروفون وتكفرون فمن عرف بيري ومن انكر
سلم قال فمن رضى وتابع قالوا افلا قاتلهم قال لا ما صلوا ومن طريق مسلم نا
داود بن رشيد نا الوليد بن مسلم نا عبد الرحمن بن يزيد نا جابر نا اخبرني نا
بني فزارة نا زريق نا حبان نا سمع سليمان بن قرة نا عوف بن مالك
الا شحجي يقول سمعت عوف بن مالك يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

متلهم

يقول حبان نا منكم الذين يحبونكم ويحبونكم ويصلون عليهم ويصلون
عليكم وشرار منكم الذين يعضونهم ويعضونهم وتلعونهم ويلعنونكم
قلنا برسول الله افلا تنادهم عند ذلك قال لا ما اقاموا فيكم الصلاة
لا ما اقاموا فيكم الصلاة وذكرنا في الخبر والحدثين اللذين هما نعت
عن قتل المصلين فاولئك الذين هاجروا في الله عن قتلهم ولا لعلة يقتل ومن طريق
مسلم نا قتبة نا عبد الواحد نا زناد نا عن حماد نا عن القعقاع نا عن
الرحمن نا نا نعم قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول بعث علي بن ابي
طالب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذهبية في اديم مقروظ لم يخل
من ترابها وذكر الحديث وفيه فقام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين
نا من الجهة كت اللحية محلق الراس مشترا لا راف فقال برسول الله
اتق الله فقال وتلك الست احق اهل الارض ان تنفي الله قال ثم ولي
الرجل فقال خالد بن الوليد برسول الله الا اضرب عنقه قال لعلة يكون
يصلي قال ابو محمد من طريق مسلم نا هناد نا بن السري نا ابو الاحوص
عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن نا نا نعم عن ابي سعيد الخدري قال بعث
علي بن ابي طالب الى النبي صلى الله عليه وسلم بذهبية في ثوبها فذكر الخبر
وفيه فجارجل كت اللحية مشرف الوجنتين غائر العينين نا في الجين محلو
الرأس فقال ابو الله نا محمد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يطع الله
ان لم اطعه ابا مني على الارض ولا ما منني ثم ادبر الرجل فاستاذن
رجل من القوم في قتله برون نا خالد بن الوليد فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم خرج من صني هذا قوم يقرؤون القرآن لا يحا ورحنا جرهم
بقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان مرفون من الاسلام كما
يمرق السهم من الرمية لمن ادرتهم لا قتلهم فقتل عادي قال علي فاخبر
عليه السلام انه قال يا ايها الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقوموا الصلاة
ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك حرمت دماهم ففتح اثم ان لم يفعلوا
ذلك حلت دماهم ونوع من قتل الامة ما صلوا ففتح اثم ان لم يصلوا

يكون

ساز
عاد

حايضا او قتل صيد في الحرم متعمدا او شرب خمر فترك بعض الصلاة فذكر حمله
فقال عطا ما كان الله نسبيا لوسا لجعل ذلك شيئا يسميه ما سمعت في ذلك
بشي ثم رجع الى ان قال اذا فعل ذلك مرة ليس عليه شيء واذا اعد ذلك فليس كذلك
وذكر الذي قبل امراته والذي صاب اهله في رمضان وبه الى عبد الرزاق عن غير
عن قتادة قال اذا اكل لحم الخنزير ثم عرضت له التوبة فان تاب والاقبل وبه
الى معمر عن الزهري في رجل افطر في رمضان فقال اذا كان فاسقا من الفسق
نكل نكالا بوجعنا وبكفر ايضا وان كان نعل ذلك ايتحالا لدن عن الاسلام
عرضت عليه التوبة وبه الى عبد الرزاق عن سيفين الثوري في اكل لحم
الخنزير في كل ذلك حد حد الخمر والذي نعرفه من قول ابي حنيفة ومالك
والشافعي واصحابهم واصحابنا انه يعزر فقط فصر في الخنزير خمسة
اقوال قول فيه الحد حد الخمر وقول فيه انه لا شيء فيه وهو قول
سفيان الثوري واول قول عطا والثالث انه يستتاب فان تاب والاقبل
وقول وهو قول قتادة والرابع انه لا شيء عليه في اول مرة فان عاد عزر
وقوله خامسة انه يعزر قال ابو محمد فنظرنا فيما احتج به من راي في
ذلك حدا فلم نجد لهم شيئا الا القياس فلما كانت الخمر مطعومة محرمة فيها
حد محدود وجب ان يكون كل مطعوم محرم فيه حد محدود كالخمر قياسا
عليها وهذا اصح قياس في العالم ان نقي قياس يوما ما وطائفة قالت
لم يفرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن الصحابة اجمعت على فرضه
فصارت واجبا بالاجماع وطائفة قالت اما فرضت قياسا على حد القذف
لانها تؤدي الى السكر فيكون فيه القذف فاما العترة التي قالت
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض حد الخمر من اصله ان يقاس المسكوت
عنه على المنصوص عليه وهو لا يعقبن من الدبر على مثل الذكر لان كليهما
عندهم فرج ولا يشك ذو حشر سليم انه لو صح القياس فان قياس شرب
الدم واكل الخنزير والميتة على شرب الخمر اصح من قياس الدبر على الذكر وكلهم
يعقبنون حكم ما الورد والغسل يموت فيه الفارة او القطاة منه لو نأ

ان

فلا يشترط

ولا طعما ولا رجحا على السمن يموت فيه الفارة وقياس الخنزير والدم والميتة
على الخمر اصح من كل قياس لهم لو صح يوما ما واما القطاة فلم يست كالقارة
لان القطاة توكل والفارة لا توكل والقطاة تجري في احل والاحرام ولا
حل قتلها منالك والفارة لا تجري وحل قتلها منالك وكذلك ما الورد
والغسل ليس كالسمن لان الغسل عند بعضهم فيه الركاة والسمن لا ركاة
فيه وما الورد لا ربي فيه عند بعضهم والسمن فيه الرباع عند جميعهم فظهر
ترحمهم القياس الذي به يحججون وانهم لا يحسنونه ولا يطرذونه واما
الطائفة التي تقول ان الصحابة رضي الله عنهم فرضوا حد الخمر والقياس ايضا لانهم
لهم كما لزم الطائفة المذكورة واما الطائفة التي قالت ان حد الخمر انما فرض
قياسا على حد القذف والقياس لها لا الدم لانه مما جاز ان يفرض حد الخمر قياسا
على حد القذف فكذلك يفرض حد اكل الخنزير والميتة وشرب الدم قياسا على
حد الخمر وجمهورهم يجيزون القياس على القياس فصح ما قلناه من فساده
اقوالهم ثم نظرنا في قول من قال يستتاب فان تاب والاقبل فوجدناه قد
حكم له حكم الردة عنده وهذا خطأ لانه قول بلا برهان ولا يجوز ان يحكم على
مسلم بالكفر من اجل عصيته الى هذا الا ان ياتي بصر صحيح او اجماع مبين
على انه يكون بذلك كافرا وان ذلك الفعل لغو وليس بعناص ولا اجماع
على ان اكل الخنزير والدم غير مستحل لذلك ولكنه عاص مذنب فاسق
الا ان يفعل ذلك مستحلا له فيكون كافرا جديدا لان معاند ما صح الا
جماع عليه من نصوص القرآن وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله
خلاف فيه فسقط هذا القول لما ذكرنا ولقول رسول الله صلى الله عليه
وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله واني محمد رسول
الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصوا بي دماءهم
واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله مسئلة تارك الصلاة
حتى يخرج وقتها قال ابو محمد ذهب مالك والشافعي الى ان من قال الصلاة
حق فرض الا ان لا اريد ان اصلي فانه يتأني به حتى يخرج وقت الصلاة

والميتة

وَشَرِبَ الدَّمَّ وَآكَلَ الْخَنزِيرَ وَالْمَيْتَةَ وَفَعَلَ قَوْمَ لُوطَ وَآثَانَ الْبَهِيمَةَ وَالْمَرَأَةَ
تَسْتَنْجِي الْبَهِيمَةَ وَالْقَذْفَ بِالْبَهِيمَةِ وَشَقَّ الْمَسَارَ وَتَرَكَ الصَّلَاةَ غَيْرَ جَائِدٍ
لَهَا وَالْفِطْرَةَ فِي رَمَضَانَ وَالسَّحَرَ وَخَسَّنَ اللَّهُ تَعَالَى ذَاكِرُونَ كُلِّ ذَلِكَ بَابًا
بَابًا الْمُسْكِرُ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ أَبَا حَبِيبٍ شَرِبَ نَقِيعَ الزَّيْتِ إِذَا طَبَخَ
وَشَرِبَ نَقِيعَ التَّمْرِ إِذَا طَبَخَ وَشَرِبَ غَصْبِرَ الْعَنْبِ إِذَا طَبَخَ حَتَّى يَذْهَبَ
ثَلَاثَاهُ وَإِنْ أَسْكِرَ كُلُّ ذَلِكَ فَهُوَ عِنْدَهُ حَلَالٌ وَلَا حَدَّ فِيهِ مَا لَمْ يَشْرَبْ مِنْهُ
الْقَدْرَ الَّذِي يُسْكِرُ وَإِنْ سَكِرَ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ وَإِنْ شَرِبَ نَبِيذَ تَبَرٍ
مُسْكِرًا أَوْ نَقِيعَ عَسَلٍ مُسْكِرًا أَوْ عَصِيرَ تَفَاحٍ مُسْكِرًا أَوْ شَرَابَ فُحٍّ أَوْ شَعِيرًا أَوْ دَرَّةً
مُسْكِرًا فَسَكِرَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَسْكِرْ فَلَا حَدَّ فِي ذَلِكَ أَضْلًا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَهُمْ
يَقُولُونَ أَنَّ الْحَدَّ وَدَلَا يُؤْخَذُ فَنَأْ أَضْلًا مِنْ قَوْلِهِمْ إِنْ وَجَدْتُمْ هَذَا
الْمَقْسِمَ فِي قُرْآنِهِمْ فِي سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ أَوْ سَقِيمَةٍ أَوْ مَوْضُوعَةٍ أَوْ فِي أَجْمَاعٍ
أَوْ دَلِيلٍ أَجْمَاعٍ أَوْ فِي قَوْلِ صَاحِبِ أَمٍّ فِي قَوْلٍ أَصْدَقَ قَبْلَكُمْ أَمْ فِي فَبِأَسْ أَمْ فِي
رَأْيٍ يَصَحُّ فَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَّا وَجُودُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا لَا تَهْتِمُ أَنْ قَالُوا حَرَّمَ
اللَّهُ تَعَالَى الْخَمْرَ فِي الْقُرْآنِ فَلَمَّا نَعَمْ مِنْ إِنْ وَجَدْتُمْ أَنْتُمْ الْحَدَّ فِي السَّكْرِ مِمَّا لَيْسَ
خَمْرًا عِنْدَكُمْ بَلْ هُوَ حَلَالٌ عِنْدَكُمْ طَبِخٌ وَهُوَ يَطْبُوخُ غَصْبِرَ الْعَنْبِ إِذَا ذَهَبَ
ثَلَاثَاهُ وَنَقِيعَ الزَّيْتِ وَنَقِيعَ التَّمْرِ إِذَا طَبَخَا وَلَا خَمْرَهَا هُنَا أَضْلًا فَانْ قَالُوا
جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّكْرَانَ إِذْ أَتَى بِهِ وَرَوَّ وَاحِدٌ الْخَمْرَ
بِغَيْرِهَا وَالسَّكْرَ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ وَاشْتَرَا فِي الطَّرُوفِ وَلَا تَشْكُرُوا
وَمَا كَانَ فِي مَعْنَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ فَلَمَّا هُمْ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ فَانْتُمْ أَوَّلُ
مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ فَانْتُمْ لَا تَزُونَ الْحَدَّ عَلَى وَجْهِ سَكْرَانٍ وَإِذَا فَهَلْ وَجَدْتُمْ
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَهُ مِمَّا ذَا سَكْرًا قَالَ لَهُ مِنْ نَبِيذِ عَسَلٍ
أَوْ شَرَابِ شَعِيرٍ أَوْ شَرَابِ دَرَّةٍ أَوْ شَرَابِ قَنْدَرٍ كَانَ ذَلِكَ تَوْجُودًا كَثِيرًا عَلَى
عَصَدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْ قَالَ لَهُ مِنْ نَبِيذِ تَمَرٍ أَوْ نَقِيعِ زَيْتٍ أَوْ عَصِيرِ عَنْبٍ
حَدَّ هَلْ جَاءَ هَذَا قَطُّ فِي نَقْلِ صَادِقٍ أَوْ كَذِبٍ قَالِي لَكُمْ هَذَا الْمَقْسِمُ السَّخِيفُ
فَعَنْهُ سَأَلْنَاكُمْ وَعَنْ تَحْرِيمِكُمْ بِهِ وَتَحْلِيلِكُمْ عَنْ إِبَاحَتِكُمْ بِهِ الْأَشْيَاءَ الْحَرَّمَ

تذكره

أَوْ سَقَا طَعْمَ خَدِّهِ وَدَا اللَّهُ تَعَالَى الْوَاجِبَةَ فَإِنْ قَالُوا قَدْ صَحَّ الْأَجْمَاعُ عَلَى حَدِّ
الشَّرَابِ بِعَصِيرِ الْعَنْبِ الَّذِي لَمْ يَطْبَخْ إِذَا سَكِرَ وَخَلَّفَ فِيمَا عَدَاهُ قُلْنَا لَهُمْ
فَمِنْ إِنْ وَجَدْتُمْ الْحَدَّ عَلَى مَنْ سَكِرَ مِنْ نَبِيذِ التَّمْرِ يَطْبُوخًا كَانَ أَوْ غَيْرَ يَطْبُوخٍ وَمِنْ
نَبِيذِ الرُّطَبِ كَذَلِكَ وَمِنْ نَبِيذِ الرُّهُوقِ وَمِنْ نَبِيذِ الْبُسِّ وَمِنْ نَبِيذِ الرُّثْبِ كَذَلِكَ
وَلَا أَجْمَاعُ فِي وَجُوبِ الْحَدِّ عَلَيْهِ وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ أَحْسَنٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ مَلَأَ حَدَّ عَلَى السَّكْرَانِ
مِنْ النَّبِيذِ وَكَذَلِكَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَلَا حَدَّ وَنَ ابْنُ
قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَا قَوْلِ تَابِعٍ مِمَّنْ هَذَا التَّقْسِيمُ وَكَذَلِكَ مِنْ أَصْطَرِّ إِلَى الْخَمْرِ
لِعَطَشٍ أَوْ لِحَتْنَقٍ فَشَرِبَ مِنْهَا بِقَدَرٍ مَا يُزِيلُ عَطَشَهُ أَوْ اخْتِنَاقَهُ وَكَذَلِكَ
حَلَالٌ لَهُ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ فَسَكِرَ مِنْ ذَلِكَ وَهَذَا لَا يَقُولُونَهُ فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ السَّكْرَ
لَا حَدَّ فِيهِ أَضْلًا وَأَمَّا الْحَدُّ وَالتَّحْرِيمُ فِي الْمُسْكِرِ سَكْرًا مِنْهُ أَوْ لَمْ يَسْكِرْ وَفَدَّ عَنْ
لِسَكْرٍ مِنْ بِلَاةٍ أَوْ طَالَ أَوْ أَرْبَعَةَ سَكْرًا شَدِيدًا وَلَا يَشْكُرُ مِنْ أَرْبَعِينَ عَشْرًا
رَطْلًا مِنْ خَمْرٍ وَلَا سَغِيرَةً خَالَةً أَضْلًا وَأَمَّا الْقَذْفُ بِشَرِبِ الْخَمْرِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ
قَبْلَ هَذَا بِأَبْوَابٍ وَقَوْلُ رَجُلَيْنِ حَيَوَةٍ وَغَيْرِهِ أَحَابَ الْحَدَّ فِيهِ وَبَيَّنَّا أَنَّ الْحَدَّ لَا
يَحِبُّ فِي ذَلِكَ أَذَلُّ يَأْتِي بِهِ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا أَجْمَاعٌ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ
وَأَمَّا التَّعْرِضُ فِي الْقَذْفِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كَلَامِنَا فِي حَدِّ الْقَذْفِ وَتَقْصِينَا
هُنَا لَكِنَّهُ لَا حَدَّ فِيهِ التَّعْرِضُ لَأَنَّهُ لَمْ يَوْجِبْ الْحَدَّ فِيهِ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَحِيحَةً وَلَا سَقِيمَةً وَلَا أَجْمَاعًا لِأَنَّ الصَّحَابَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ أَوَّلِي مِنْ قَوْلِ بَعْضٍ وَذَكَرْنَا
صَحَّةَ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي أَخْبَرَهُ أَنَّ امْرَأَتَهُ وَلَدَتْ
وَلَدًا أَسْوَدَ وَهُوَ يُعْرِضُ بِنَفْسِهِ وَفِي الَّذِي أَخْبَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ امْرَأَتَهُ لَا
تَرُدُّ بَدَلًا مِنْ فُلْمٍ يَوْجِبُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ حَدَّ الْقَذْفِ
وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ مُسْأَلَةً شَرِبَ الدَّمَّ وَآكَلَ الْخَنزِيرَ وَالْمَيْتَةَ قَالَ
عَلِيٌّ أَنَا حَامٍ يَا ابْنَ مَرْجٍ يَا ابْنَ الْأَعْرَابِ يَا الدَّيْرِي نَاعِدُ الرِّزَاقِ يَا ابْنَ خُرَجٍ
قُلْتُ لَعَطَا رَجُلٌ وَجَدَ يَأْكُلُ لَحْمَ الْخَنزِيرِ وَقَالَ اشْتَهَيْتُهُ أَوْ شَرْتُ بِهِ بَدَنِي
فَنَحَرَهَا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا بَدَنَةٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَفْطَرْتُ فِي رَمَضَانَ أَوْ أَصَابَتْ امْرَأَتَهُ

لَا يَمُرُّ

يحدث

من سئل أنا هشام بن عروة عن ابنه أن مروان بن الحكم سئل رجل صام دنا
 قوما فسفاهم الخمر ولم يشرب معهم فخلدوا وحلده معهم قال أبو محمد
 ليس هذا بما يعارض به وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دنانم
 وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام وقد بينا أن لا حد إلا على رزأو
 مزند أو محارب أو قاذف أو سارق أو مستجير جاحد أو شارب خمر
 وأما من سقى غيره الخمر فلا حد عليه لأن بشرته حرام ولم يأت بأحد
 بأحد الحد عليه لا قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا
 قول صاحب قال أبو محمد لقد بلغ من رأى القود بالقتل على المسك
 انسا ما حتى قتل ظلما ومن رأى الحد في التعريض قياسا على القذف ومن
 رأى الحد على فاعل فعل قوم لوط قياسا على الزنى أن يرى الحد على ساق
 الخمر قياسا على شاربها ولا نقد تناقضوا في قياسهم وبالله تعالى التوفيق
 مسئلة من اضطر إلى شرب الخمر قال علي من أكره على شرب الخمر واضطر
 إليها العطش أو علاج أولدفع خنزير فشر بها أو جهلها فلم يدر أنها خمر فلا
 حد على أحد من هؤلاء أما المدة فانه مضطر وقد قال تعالى وقد فصل لكم
 ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وقد قال تعالى فمن اضطر غير باغ ولا
 عاد فلا اثم عليه نصح أن المضطر لا يجرم عليه شيء مما اضطر إليه من طعام أو شراب
 وأما الجاهل فانه لم يتعد ما حرم الله تعالى عليه ولا حد إلا على من علم الخمر
 ولا يختلف أنسان من الأمة في أنه من ذمت إليه غير امرأته فوطئها وهو لا
 يدري من هي بطن أمها زوجته فلا حد عليه وأما من قرأ القرآن فبذله جاهلا
 فلا شيء عليه قال تعالى لا تذكروهم به ومن بلغ نصح أنه لا حد إلا على من بلغه الحرم
 وعلى من عرف أن الزنى حرام نقضه عمدا وبالله تعالى التوفيق مسئلة
 حد الذمى في الخمر قال علي قد بينا في مواضع جملة بمقدار الحكم على أهل الذمة
 كالحكم على أهل الإسلام لقول الله تعالى وقالوا هم حتى لا يكون قتلهم ويكون
 الذم كله لله ولقوله تعالى وإن احكم بينهم بما أنزل الله قال الحسن بن زياد لا
 حد على الذمى إلا أن يسكر فان سكر فعليه الحد قال أبو محمد وهذا يقسم لا وجه

قوله

له لأنه لم يوجبه قرآن ولا سنة ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق
 قال أبو محمد حارب بيع العصيد من لا يؤمن أنه يبقيه حتى يصير خمرًا فان يبقره
 بجعله حرام لم يحل بيعه منه أصلا وفسخ البيع لقول الله تعالى وتعاونوا على البر
 والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان وهذا محرم بنص القرآن وأد هو
 محرم فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو
 رد قال علي ومن كسر إنا خمر أو شق رق خمر ضمه لأنه لم يصح في ذلك أنوار
 الناس محرمه وقد فعل الأنا ويستعمل فيما حل فافساده افساد للمال فان
 قبل أن ياطلحه وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم كسروا خمرًا في الحرام قلنا لا
 حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في ذلك الجزاء عليه
 السلام عرف ذلك فافقره والحد الذي فيه سق الزقاق لا يصح لأنه من
 رواية طلق ولا يدري من هو عن شراحيل بن تميم وهو مجهول قال أبو محمد
 ومن طرح في الخمر سمًا ومحا فجعلها مريًا فقد عصى الله تعالى وعليه التعزير
 لا يستعمله الخمر الذي لا يجوز استعمالها ولا تحل في شيء أصلا ولا حل فيها
 شيء إلا الهرق فان أدرك ذلك وللمخمر ربح أو طعم أو لون مرق الجميع وهكذا
 كل ما يعلج خلط فيه خمر وان لم يدرك ذلك إلا وقد استحالت ولم يبق لها أثر
 فلا يعسد شيء وهو خلل أكله وبيعه وهو لمن سق إليه من الناس لا لمن يطرح
 الخمر متى سقط ملك صاحبه عنه وإذا سقط ملكه لم يرجع إليه إلا بنقص
 أو إجماع وبالله تعالى التوفيق مسئلة الذمى في الخمر وما لا حد فيه قال
 أبو محمد قد قلنا أنه لا حد لله تعالى بخدود ولا لرسوله عليه السلام إلا
 في سبعة أشياء وهي الردة وأكرامة قبل أن يقدّر عليه والزنى والقذف
 بالزنى وشرب المسكر سكر أو لم يسكر والسرقة ومخد العارية وأما
 سائر المعاصي فان فيها التعزير فقط وهو الأدب ومن جملة ذلك أشياء
 راي فيها قوم من المتقدمين حدا واجبًا تذكرها أنس الله تعالى وذكر
 حجة من راي فيها الحد وحجة من لم يره ليلوح الحق في ذلك بعون الله تعالى
 كما فعلنا في سائر كتابنا وتلك الأشياء السكر والقذف بالخمر والتعريض

في قوله
 لا يبقيه حتى يصير خمرًا
 فان يبقره
 بجعله حرام
 لم يحل بيعه
 منه أصلا
 وفسخ البيع
 لقول الله تعالى
 وتعاونوا على البر
 والتقوى
 ولا تعاونوا على الأثم
 والعدوان

بكر

عنه

عن زيد بن اسلم قال ابو محمد فاما نحن فنقول وبالله تعالى التوفيق
ان الواجب ضم اوامر الله تعالى واوامر رسوله عليه السلام كلها بعضها
الى بعض ولا نقبل ادلى حجة بها وان لا يقال في شيء منها هذا
منسوخ الا يبين برهان ذلك قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول
فصح ان كل ما امر الله تعالى به او رسوله عليه السلام وفرض علينا الاخذ به
والطاعة له ومن ادعى في شيء من ذلك نسخا فنقله مطروح لانه يقول لنا
لا تطيعوا هذا الامر من الله تعالى ولا من رسوله عليه السلام فواجب
عليها عصيان من امر بذلك الا ان ياتي نص جلي يبين بطلان هذا الامر
منسوخ او اجماع على ذلك او تاريخ ثابت مبين ان احدها ناسخ للآخر
واما نحن فان قولنا هو ان الله تعالى قد تكفل بحفظ دينه واكماله وبنائنا على
اتباع الظن فلا يجوز البتة ان يرد نصان يمكن تخصيص احدهما من الآخر
وضمه اليه الا وهو من ادعى الله تعالى منهما بيقين وان لا نسخ في ذلك بلا
شك اضلا ولو كان في ذلك نسخ لبينه الله تعالى بيانا جليا ولما تركه
ملتسما مشكلا حاشي الله بهذا قال ابو محمد فلم يقل الا ان يرد نصان
ممكن ان يكون احدهما مخصوصا من الآخر لانه اقل بما في منه وقد يمكن ان
يكون منسوخا بالاعم ويكون البيان قد جاء بان الاخص قبل الاعم بلا شك
فهذا ان وجدنا ظاهرا فيه النسخ ولا بد حتى نضار اخر او اجماع متفق على انه
مخصوص من العام الذي جاء بعده برهان ذلك ان الله تعالى قال في كتابه تبيان
لكل شيء وقال لرسوله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم والبيان
بلا شك هو ما افضاه ظاهر اللفظ الوارد ما لم يات نص اخر او اجماع متفق
على نقله عن ظاهره فاذا اختلف الصحابة فالواجب الرد الى ما افترضه
تعالى الرد اليه اذ يقول فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول الآية
وتدفع امر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله في الرابعة ولم يصح نسخه ولو صح
لقلنا به ولا حجة في قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم مسئلة
الخليطين قد ذكرنا فيما حل ويجرم من الاشربة ان التمر والوطب والزهر هو والبسر

والرثيب هذه الخمسة خاصة دون سائر الاشياء محل ان يند كل واحد
منهما على انفراد ولا محل ان يند شي منها مع شي اخر منها ولا من سائرهما في
العالم وانه لا محل ان يخلط يند شي بعد طيبه او قبل طيبه لا بشي اخر ولا يند
شي اخر لا منها ولا من غيرها اضلا واما ما عدا هذه الخمسة فجاز ان يند
منها الشبان والاكثر من ذلك وان يخلط يند اثنين منها فصاعدا او عصير
اثنين فصاعدا وبيننا السنن الواردة في ذلك فمن شرب من الخليطين المحرمين
مما ذكرنا شيئا لا يسكر فقد شرب حراما كالدم والبول ولا حجة في ذلك لانه
لم يشرب حراما ولا حدا الا في الخبر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب
الخمر فاحلوه ولاننا نرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر
ولقوله عليه السلام كل مسكر حرام لم يكن خمر فاحل فيه واما فيه العذر
فقط لانه اني منكرا واما كل خليطين مما ذكرنا من غير ذلك اذا استكر فهو
خمر وعليه شاربه حد الخمر كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق مسئلة متى جحد
السكران اجد صحوه انه في حال سكره قال ابو محمد اختلف الناس في هذا
فروى عن عمر بن عبد العزيز والشعبي انهما قال لا يحد حتى يقحو وبه قال سفيان
الثوري وابو حنيفة وقالت طائفة يحد حين يوحى وما يعلم لمن قال يوحى
حتى يصحو الا ان قالوا ان يحد سكيل وابلان والسكران لا يعقل ذلك قال ابو محمد
واحتج من راي ان يحد حين يوحى بالخبر الثابت عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من طريق عتبة بن احرث وانس بن مالك وغيرهم ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اني بالشارب بضره ولم ينتظر ان يعحو والطر لا يدخل على الخمر
الثابت فالواجب ان يحد حين يوحى به الا ان يكون لا يحس اضلا ولا يقهر شيئا
فخرج حتى يحس وبالله تعالى التوفيق مسئلة فحين جالس شرب الخمر او دفع اليه
الى كافر فسقاه خمر قال ابو محمد ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان
ناحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن الميثال نا حماد بن سلمة عن
علي بن زيد بن جندب عن الحسن البصري ان ابن عمار قال لا اوتي برجل دفع
ابنه الى يهودي او نصراني فسقاه خمر الا جلدت اياه الحد وبه الى حماد

فامر

سأمر

فاجلدوه فان عاد الرابعة فاقتلوه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رجل فلم يقتله حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب
 نا محمد بن موسى نا زياد بن عبد الله البكائي نا محمد بن اسحق عن محمد بن المنكر
 عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب
 الخمر فاضربوه فان عاد فاضربوه فان عاد فاضربوه فان عاد في الرابعة
 فاضربوا عنقه فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمان اربع مرات
 فرأى المسلمون ان الحد قد وقع وان القتل قد رفع حدثنا حمام نا عباس
 بن ابي صبيح نا محمد بن عبد الملك نا ابن نا اسمعيل نا اسحق نا ابو ثابت نا ابراهيم
 وهب اخبرني موسى بن يزيد اخبرني ابن شهاب ان قبيصة بن ذؤيب حدثه
 انه بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لشارب الخمر ان شرب
 فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاقتلوه
 فأتى رجل قد شرب ثلاث مرات فجلده ثم أتى به في الرابعة فجلده ووضع
 القتل عن الناس قال محمد بن عبد الملك قد نا ابو اسعيل نا محمد بن اسمعيل الترمذي
 نا سعيد بن اي مرزم نا سيف بن عيينة نا سفيان نا ابن شهاب يقول لم يورد
 بن العنبر من واحد اهل العراق بهذا الخبر يعني حديث قبيصة بن ذؤيب
 هذا حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابن نا احمد القرظي نا البخاري
 نا يحيى بن بكير نا الليث نا خالد نا يزيد نا بهلول نا زيد بن اسلم نا ابيه
 عن عمر بن الخطاب ان رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اسمه
 عبد الله وكان يلقب جمارا وكان يصحك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جلده في الشرب فأتى به يوما فامر
 به فجلده فقال رجل من القوم اللهم العنه ما اكثر ما يؤتى به فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ملعنوه فوالله ما علمته الا محبت الله
 ومحبت رسوله وذكرنا الخبر الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان او زنى بعد احصان
 او نفس بنفس فلا يجوز ان يقتل احدكم يذكر في هذا الخبر قال ابو محمد

نه
وانه

فلوان المالكين والحنيفيين والسافعين اجتجوا على انفسهم هذا الخبر
 في قتلهم من لم يحج الله تعالى قتله قط ولا رسوله عليه السلام كقتل
 المالكين بدعوى المريض وقسمته اثنين في ذلك ومكلمهم والسافعين
 من فعل فعل قوم لوط ومن اقر بفرض صلاة وقال لا اصلي وكفيل الحنفيين
 والمالكين السأحر وكل هؤلاء لم تكفر ولا زنى وهو محصر ولا قتل نفسا فقتل
 كله يقتل احتجهم في قتل شارب الخمر في الرابعة يقول النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ابو محمد هذا كل ما اجتجوا به وذكرنا عن الصحابة ما نا حمام
 نا ابن يفرح نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن عبد
 الكريم بن ابي امية بن الحارث عن قبيصة بن ذؤيب ان عمر بن الخطاب جلده
 ابا يحيى في الخمس ثمانى مرات وروى نحو ذلك عن سعيد ابينا وكل ذلك لا
 حجة لهم فيه على ما نبين ان سأل الله تعالى اما حدث جابر بن عبد الله في نسخ
 الثابت من الامم في شارب الخمر في الرابعة فانه لا يصح لانه لم يرويه
 عن ابن المنكر واحد متصلا الا شريك القاضي وزياذ بن عبد الله البكائي
 عن محمد بن اسحق عن ابن المنكر وهما ضعيفان واما حديث قبيصة بن
 ذؤيب فمنقطع ولا حجة في منقطع واما حديث زيد بن اسلم الذي من طريق
 معمر عنه فمنقطع ثم لو صح لما كانت فيه حجة لانه ليس فيه ان ذلك كان
 بعد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقتل فاذ ليس ذلك فيه فاليقين
 الثابت لا يحل تركه للضعف الذي لا يصح ولو صح لكان طنا فسقط التعلق
 به جملة ولو ان اسما نا بجلده النبي صلى الله عليه وسلم في الخمر ثلاث مرات
 قبل ان يامر بقتله في الرابعة لكان يقتضى امره عليه السلام استئناف
 جلده بعه ذلك ثلاث مرات ولا بد لانه عليه السلام حين لفظ بالحديث
 المذكور امر في المستأنف بضره ان شرب ثم بضره ان شرب ثابته ثم بضره
 ثالثة ثم بقتله رابعة هذا نص حديثه وكلامه عليه السلام فاما ان يكون
 حجة لو بين فيه انه أتى به اربع مرات بعد امره عليه السلام بقتله في الرابعة
 وهكذا القول سواء في حديث عمر الذي من طريق سعيد بن بهلول عن

والمحجوم وامر المصلي خلف الصف وحده باعادة الصلاة ثم لا يبين له
الوجه الذي افطرا به ولا الوجه الذي امر من اجله المصلي خلف الصف
باعادة الصلاة فقد اطعن على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يحل لمسلم ان يظن
انه عليه السلام امره بالاعادة لا يبرم بيمينه علينا واما قولهم ان المستعير
الجاحد خاين ولا قطع على خاين والحديث بذلك عن جابر وقد ذكرنا قبل فساد
هذا الخبر في صدر كلامنا في قطع السارق وان ابن جريح لم يسمعه من جيل
الزبير وان ابا الزبير لم يسمعه من جابر لانه قد اقر على نفسه بالتدليس
فسقط التعاقب بهذا الخبر والحديث رتب العالمين قال علي بن فضال
وبالله تعالى نستعين ان رواية من رواه استعارت فامر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بقطع يدها ورواية من رواه سرق فامر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بقطع يدها صحيحان لا نعجز بينهما لان كليهما من رواية الثقات
التي بها اتجه في الدين على ما اوردنا والعجب كله ممن يتعالي في رده
السنة بهذا الاضطراب وهم ياخذون بحديث لا قطع الا في ربيع خيبر
وحديث القطع في محرم ثمانية عشرة دراهم وهما من الاضطراب بحيث قد
فكرناه وذلك الاضطراب اشد من الاضطراب في هذا الخبر كثيرا وياخذ
خبر ابن عمر قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في محرم ثمانية دراهم
وليس فيه بيان ان ذلك حدث في ربيع خيبر القطع وقد عارضه مثله في
الصحة من القطع في ربيع دينار قال ابو محمد فان في هذا الوجه من
الاضطراب ليس علة في شيء من الاخبار فنقل بعون الله تعالى ان في حايين
الروايتين احداهما استعارت المتاع فحدث فامر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بقطعها وفي الاخرى انها سرق فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقطع يدها لاخلو من ان يكونا في قصتين اثنتين في امرتين متعاريين
او يكونا في قصة واحدة في امرأة واحدة فان كانت في قصتين في امرتين
فقد انقطع الهدر وبطل الشغب جملة ويكون الكلام في شفاعته اسلمة
فيهما جميعا على ما قد ذكرنا من البيان من انه شفع في السارقة فبقي ثم

انها

التي

شفع

شفع في السارقة وهو لا يعلم ان حد ذلك ايضا القطع على اننا لو شنا
القطع فانها امرتان متعاريان وقصيتان اثنتان لكان لنا متعلق
خلاف دعاويهم المجردة من كل علقه الا من المحامه بالباطل والحسر على
الكذب لكان لنا احكامنا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الديري نا عبد الرزاق
نا ابن جريح قال اخبرني عكرمة بن خالد المحزومي ان ابا بكر بن عبد الرحمن بن
احمر بن هشام المحزومي اخبره ان امرأة حانت الى امرأة فقالت ان فلانة تسعرك
خلينا وهي كاذبة فاعارنها اياه فمكثت لا ترى جليتها فحانت التي كذبت فيها
فسالها خلينا فقالت ما استعرت منك شيئا فرجعت الى الاخرى فسالها
خلينا فانكرت ان يكون استعارت منها شيئا فحانت النبي صلى الله عليه وسلم
فدعاها فقالت والذي بعثك باحق ما استعرت منها شيئا فقال اذهوا
فخذوه من تحت فراستها فاحذوا امرها فقطعت قال ابن جريح واخبرني
بشر بن عيسى انها ام عمرو بنت سفيان بن عبد الاسد قال ابن جريح واخبرني
عمرو بن دينار قال اخبرني الحسن بن محمد بن علي بن زياد قال سقت
امراة فاني بها النبي صلى الله عليه وسلم فجاء عمرو بن زياد فسلمه فقال
للنبي صلى الله عليه وسلم انها عمتي فقال عليه السلام لو كانت فاطمة
بنت محمد لقطع يدها قال عمرو بن دينار فلم اشك حين قال حسن
قال عمرو للنبي صلى الله عليه وسلم انها عمتي انها بنت الاسود بن عبد
الاسد قال ابو محمد فهذا ابن جريح يحكي عن عمرو بن دينار انه لا
لا يشك ان التي سرفت بنت الاسود بن عبد الاسد وخبر عن بشر
النبي ان التي استعارت هي بنت سفيان بن عبد الاسد وهما ابنتا
عم محزون وميتان عمتا ابوسلمة بن عبد الاسد رضي الله عنه زوج ام سلمة
رضي الله عنها قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهما نقول وبالله
تعالى التوفيق هيك انها امرأة واحدة وقصة واحدة فلا حجة فيها
لان ذكر السارقة انها هو من لفظ بعض الرواة لان لفظ النبي صلى الله

علي عن

ابو محمد بن جريح نا ابن جريح نا

عن ابن شهاب اخبرني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
ان قريشنا اهتموا بشان المخزومية التي سرقت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم في غزوة الفتح فقالوا من يكلم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا
من يحترق عليه الا اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتي بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكله فيها اسامة بن زيد فقتلوه وحده رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال اشفع في حد من حدود الله فقال اسامة استغفرني
يا رسول الله فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحطب فاشي
على الله تعالى بما هو اقله ثم قال اما بعد فانما هلك الدين من قبلكم انتم كانوا
اذا سرق فيهم الشريف تركوه وان سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد والذي
نفس بيده لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ثم امرت تلك المرأة التي
سرقت فقطعت يدها فصولا يرون انها سرقت قالوا ومن الدليل على انها امرأة
واحدة وقصة واحدة وانما سرقت وان بن روي استعارت قدوهم ان في
جمهورهم الا ما رايتهم استشفعوا لها باسامة بن زيد وان رسول الله صلى الله
عليه وسلم انكر ذلك عليه ونهاه ان يشفع في حد من حدود الله تعالى ومن المحال
ان يكون اسامة بن زيد رضي الله عنه قد نهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
يشفع في حد من حدود الله تعالى ثم يعود فيشفع في حد آخر من حدود الله تعالى
ان المستعير خائن ولا قطع على خائن لا سيما وقد نأى عبد الله بن ربيع نأى من مفرجنا
قاسم بن ابيصغ نأى ابن رباح نأى سحنون نأى ابن ربيب قال سمعت ابن جريح يحدث
عن ابي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس
على الخائن ولا على المختلس ولا على المنهوب قطع قال ورحمك الله رواية من روى
انها استعارت فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعها انهم ارادوا الذبح
بانها هي التي كانت استعارت الخيل وسرقت فقطعت للشفقة لا للعار به
قالوا وهذا كما روى افطر الحاجم والمحجور وروي رسول الله صلى الله عليه وسلم
رجلا يخلي خلف الصف فامر بالاعادة الصلاة قالوا وليس من اجل المحامة اخبر
بانها افطرا لكن بغير ذلك وليس من اجل الصلاة خلف الصف امره بالاعادة لكن

بغير ذلك قال ابو محرز هذا كل ما شغبوا به قد تفصينا به وكل ذلك
لا حجة لهم في شئ منه على ما بين ان سأل الله تعالى فنقول وبالله تعالى
التوفيق اما كلامهم في اختلاف الرواية عن الزهري فلا يتعلق لهم به
لان معجرا وشعيب بن لهيعة ورواية عن الزهري وهما في غاية الثقة
والحلالة وكذلك ابوبن موسى كلهم يقولون انها كانت تستعير المتاع
فنجده نذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فامر بقطع يدها واخبرانه حد
حدود الله تعالى ولم يضطرب على عمره ذلك ولا على شعيب بن لهيعة وان
كانا خالفهما اللبث ويونس بن ليلى يزيد واسماعيل بن امية واسحق بن راشد
فان اللبث قد اضطرب عليه ايضا وكذلك على يونس بن يزيد فان اللبث
ويونس واسماعيل واسحق ليسوا فوق زهري وشعيب في الحفظ وقد وافقهما
ابن اخي الزهري عن عمه واما نظيرهم في ذلك بالثابت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من يؤلف افطر الحاجم والمحجور وبامر عليه السلام الذي صلى خلف
الصف باعادة الصلاة فما زادوا على ان فسخوا انفسهم واستحلوا في الكذب
الذي لا يستسهله مسلم لا يتم يقولون انها افطرا لا سيما كما يفتانان
الناس بقيل لهم فمن اغتاب الناس وهو صائم افطر عندكم قالوا لا وهن
مضاحك وشماتة الاعداء واستخفاف ما واصل النبي صلى الله عليه وسلم
مع اللبث عليه ان يقول عليه السلام افطر الحاجم والمحجور فيقولون
هم لم يفطروا واحد منها فان قيل لهم انكذبون النبي صلى الله عليه وسلم في قوله
افطرا قالوا افطرا بغير ذلك وهو العينة فان قيل لهم ان فطر العينة قالوا
لا ترجعوا الى ما قروا عنه كيدا لاهل الاسلام ولمن اغتر بهم من الضعفاء
المخاذيل واما حديث امر النبي صلى الله عليه وسلم في الصلح خلف الصف
وهو باعادة الصلاة فلزم بر واحد عشر من الصحابة بالاسانيد الثابتة
امر صلى الله عليه وسلم باقامة الصفوف والتراس فيها والوعيد على
خلاف ذلك لا ملن ان يعذروا بالجهل فكيف ولا عذر لهم لانه لا يجوز
لمسلم ان يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا مية افطر الحاجم

باسم

اسم

باسم

والسنة فان سرق في الثالثة عزر وتوقف ومنع الناس منه حتى يصلح حاله
وبالله تعالى التوفيق مسألة صفة قطع اليد قد ذكرنا عن علي رضي الله عنه
في قطع الاصابع من اليد وقطع نصف القدم من الرجل وذكرنا قول عمر رضي الله عنه
في عبي في قطع كل ذلك من المفصل واما الخوارج فمروا في ذلك قطع اليد
من المرفق او المنيك قال ابو محمد واجتنبوا في ذلك بقول الله تعالى فاطموا
ايديهم قالوا واليد في لغة العرب اسم يقع على ما بين المنيك الى طرف
الاصابع وهذا وان كان ايضا كما ذكرنا عنهم فان اليد ايضا تقع على الكف
وتقع على ما بين الاصابع الى المرفق فاذ ذلك كذلك فاما يلزمنا اقل ما
يقع عليه اسم يد لان اليد محرمة قطعها قبل السرقه ثم حال النقص بقطع
اليدين فواجب ان لا يخرج من الحرم المتيقن المتقدم شي الا ما يتيقن خروجه
ولا يقين الا في الكف فلا يجوز قطع اكثر منها وهكذا وحدها الله تعالى اذ
امرنا في النسيم بما امر اذ يقول تعالى فلم تجدوا واما فيتموها صعبا طيبا
فاسحوا بوجوهكم وايدكم بيته ففترس رسول الله صلى الله عليه وسلم مراد
الله تعالى بذكر الايدي هاهنا وانه الكفان فقط على ما قد اوردناه وصح
عن النبي صلى الله عليه وسلم الفرق بين حذر الحر وحذر العبد على ما قد ذكرناه
فاذ قد نص عليه السلام على ان حذر العبد بخلاف حذر الحر فهذا عموم لا
يشي ان يخص منه شي بغير نص ولا اجماع فالواجب ان سرق العبد ان
يقطع انايله فقط وهو يفت اليد فقط وان سرق الحر قطعت يده من
الكوع وهو المفصل واما في المحاربة فتقطع يد الحر من المفصل ورجله من
المفصل وتقطع من العبد انايله من اليد ونصف قدمه من الساق كما روينا
عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ناخذ من قول كل قاتل ما وافق النص وترك ما
لم يوافق وبالله تعالى التوفيق مسألة قطع اليد فمن حذر العارية قال
ابو محمد روي عن طريق مسلم ناخذ بن حميد ناخذ الرزاق انا محمد عن الزهري
عن عروة عن عائشة قالت كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع ويحده فامر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع يدها فاني اهلها اسامة بن زيد فكلوه فكلم

هذا الحديث في حذر العبد بخلاف حذر الحر
فان حذر العبد ان يقطع يده من الكوع
ورجله من المفصل وحذر الحر ان يقطع
يداه من المفصل ورجلاه من المفصل
وهذا هو الصحيح في حذر العبد
فان حذر العبد ان يقطع يده من الكوع
ورجله من المفصل وحذر الحر ان يقطع
يداه من المفصل ورجلاه من المفصل
وهذا هو الصحيح في حذر العبد
فان حذر العبد ان يقطع يده من الكوع
ورجله من المفصل وحذر الحر ان يقطع
يداه من المفصل ورجلاه من المفصل
وهذا هو الصحيح في حذر العبد

وسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وذكر الحديث حدثنا حمام نا ابن مفرج نا
ابن الاعراب نا الدري نا عبد الرزاق انا محمد عن الزهري عن عروة عن عائشة
ام المؤمنين قالت كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع فتحده فامر النبي صلى
الله عليه وسلم بقطع يدها فاني اهلها اسامة بن زيد فكلوه فكلم اسامة النبي
صلى الله عليه وسلم فيها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا اسامة الا ارال
يكلم في حد من حدود الله ثم قام عليه السلام خطيبا فقال انما هلك من كان قبلهم
بانه اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف قطعوه والذي
نفسى بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها فقطع يد المخزومية وعن
نافع عن ابن عمر قال كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع ويحده فامر النبي
صلى الله عليه وسلم بقطع يدها قال عبد الله ابن ابي حمزة بن حنبل سالت ابي فقلت
له تذهب الى هذا الحديث فقال لا اعلم شيئا بدفعه وقال بقطع يد المستعير
اذا محمد ثم افرح حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن سعيد نا عمن
بن عبد الله بن الحسن بن حماد نا عمر بن هاشم نا مالك عن عبد الله بن عمر بن حفص
بن عاصم عن نافع عن ابن عمر قال ان امرأة كانت تستعير الحلي للناس ثم تسلكه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتب الى الله ورسوله وترد ما تاخذ على
القوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم يا بلال فخذ بيدها فاقطعها قال ابو محمد
وكان من اعتراض من استصر هذا القول ان قال في الحديث الذي رويناه مختلف
فيه فروي بعضهم ان تلك المخزومية سرقته كما روينا من طريق مسلم نا محمد
بن ربح نا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ان قريشا اصابهم
شان المخزومية التي سرقته فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقالوا ومن يجترئ عليه الا اسامة حيث رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استشفع في حد من حدود الله ثم قام
فاخطب فقال يا ايها الناس انما هلك الذين من قبلكم انهم اذا سرق فيهم الشريف
تركوه واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد وامم الله لو ان فاطمة بنت محمد
سرق لقطعت يدها ومن طريق مسلم نا حمزة نا اخبرني ابن وهب نا اخبرني يونس بن زيد

هو ابن سعد

كاثر

ناسخة لما في القرآن واردة من عند الله تعالى بالوحي لبيان عليه السلام فمن
الباطل المتنع ان يخالف قول ابن عباس قول الله تعالى براه او بتقليده لراي
احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بعد الناس من ذلك وقد دعاهم
الى المباهلة في العول وغيره وقال في ابرمعة الحج ومسحه بعمه ما اراكم الا
سيحسف الله بكم الارض قولكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون
قال ابو بكر وعمر ومن المحال ان يكون عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة
في ذلك ولا يدركها وقد اعادة الله تعالى من ذلك ومن المحال ان يسمع عطاء
وتفهم عنه ان عنده في قطع الرجل سنة ينبغي لها ترك القرآن ثم ياتي عطاء من قطع
الرجل في السرقه كما ذكرنا عنه وبمسك بالقرآن ويقول وما كان ذلك سببا
لو شاء الله تعالى امر بالرجل فصيح يفتينا ان ابن عباس لم يرد بقوله بلى ولكن اليد
والرجل الا يصحح قطع اليد فقط على حكم الله تعالى في القرآن وان قوله ولكن
اليد والرجل اما اخذ من فعل اهل زمانه فقط وعن الزهري وسالم وغيرهما
قطع ابو بكر الصديق رجله وكان يقطوع اليد قال الزهري فلم يبلغنا في السنة
الا قطع اليد والرجل لا يزاد على ذلك وعن ابراهيم النخعي قال كانوا يقولون
لا يترك ابن ادم شئ البيهمة ليس له يد ياكل بها ويستنجي بها وهو قول حماد بن
اي سليمان وسفين التوري واحمد بن حنبل واصحابهم قال ابو محمد فنظرنا
في قول من راي قطع يد السارق الواحدة فقط ثم لا يقطع منه شئ وقول من
راي قطع اليد بعد اليد فقط ولم يقطع الرجل في ذلك اصلا فوجدناهم
يقولون قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو سرق فاطمة لقطع محمد يدها وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يقطع اليد الا في ربع دينار فصاعدا وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فقطع يده وسرق اجل فقطع يده
وقالت عائشة رضي الله عنها لم تكن الا يدي يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الشئ التانيه بهذا القرآن والا تار الصحاح الثابته عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم جات بقطع الايدي لم يات فيها للرجل ذكر وقال تعالى اتبعوا ما انزل

في ذلك

من محمد

اليكم من بكم وقد بينا انه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قطع رجل السا
شئ اصلا ولو صح لقلنا به وما تعدينا ولم يرو في قطع الرجل شئ الا عن ابي بكر
وعمر وعثمان وعلي ويحيى بن مسعدة فاما الرواية عن عثمان ولا تصح واما الرواية عن
ابي بكر فقد جاعلنا انه اراد قطع الرجل الثانية في السرقه الثالثة وهم لا
يقولون بهذا وصح عن علي انه لم يقطع الرجل الثانية ولا اليد الثانية فصح
الاختلاف عنهم في ذلك رضي الله عنهم ومما نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن
نا فاسم بن اصبح نا ابن وصاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن عبد الرحمن
بن القاسم نا محمد بن ابي بكر عن ابيه قال اراد ابو بكر قطع الرجل بعد الرجل فقال عمر
السنة في اليد فهذا عمر رضي الله عنه لم يراس السنة الا في اليد قال ابو محمد
فانبع الامر والله لكان قد روي من طريق البخاري نا يحيى بن بكر نا الليث عن
يونس عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن ابن عباس كان يحدث
ان رجلا اتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني رايت اللبلة وذكر
احديث وان نا بكر رضي الله عنه عبر ملك الروايات وان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يكره رضي الله عنه اصبحت بعضا واحطت بعضا فكل احد دون
رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل ويصيب فان قال قائل قد جاعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عليكم سنتي وسنة اخلفا الراشدين من بعدي قلنا سنة اخلفا
رضي الله عنهم هي اتباع سنته عليه السلام واما ما علوه باجناد فلا يجب
اتباع اجنادهم في ذلك وقد صح عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن الزبير
وخالد بن الوليد وغيرهم القود من اللطمة والخصفون والمالكين والشا
فيعشون لا يقولون بذلك واما نحن فليس الاجماع عنده الا الذي يتفق
انهم اقولهم عن ابراهيم قالوا به وعلوه وصوبوه ولا خلاف من اجد هذا حقا
هو الاجماع والله تعالى التوفيق فاذا ما حا القرآن والسنة يقطع يد
السارق لا يقطع رجله فلا يجوز قطع رجله اصلا وهذا ما لا اشكال فيه
والحمد لله فوجب من هذا اذا سرق الرجل والمرأة ان يقطع من كل واحد منهما
يد واحدة فان سرقا احدهما ثابته قطعت يده الثانية بالنقص من القرآن

الله

اليك

اليك

ناسخة لما في القرآن واردة من عند الله تعالى بالوحي لا بنية عليه السلام فمن
الباطل المنع ان يخالف قول ابن عباس قول الله تعالى براه او بتقليده لراي
احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اعد الناس من ذلك وقد دعاهم
الى المباحلة في العول وغيره وقال في امر متعة الحج ومسح بعمرة ما اراكم الا
سيخسف الله بكم الارض اقول لكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون
قال ابو بكر وعمر ومن المحال ان يكون عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة
في ذلك ولا يدركها وقد عاده الله تعالى من ذلك ومن المحال ان يسمي عطاء
وتفهم عنه ان عنده في قطع الرجل ستة ينبغي له ترك القرآن ثم ياتي عطاء من قطع
الرجل في الشقة كما ذكرنا عنه وبمسك بالقرآن ويقول وما كان ذلك مستبدا
لوشا الله تعالى امر بالرجل فصيح يفتينا ان ابن عباس لم يرد بقوله بلى ولكن اليد
والرجل الا ليصحح قطع اليد فقط على حكم الله تعالى في القرآن وان قوله ولكن
اليدين والرجل اما اخبر عن فعل اهل زمانه فقط وعن الزهري وسالم وغيرهما
قطع ابو بكر الصديق رجلاه وكان يقطع اليد قال الزهري فلم يبلغنا في السنة
الا قطع اليد والرجل لا يزداد على ذلك وعن ابراهيم النخعي قال كانوا يقولون
لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد ياكل بها ويستنجي بها وهو قول حماد بن
اي سليمان وسفيان الثوري واحمد بن حنبل واصحابهم قال ابو محمد فنظرنا
في قول من راي قطع يد السارق الواحدة فقط ثم لا يقطع منه شيء وقول من
راي قطع اليد بعد اليد فقط ولم يقطع الرجل في ذلك اصلا فوجدناهم
يقولون قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو سرق فاطمة لقطع محمد يدها وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يقطع اليد الا في ربع دينار فصاعدا وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فقطع يده وسرق الحبل فقطع يده
وقالت عائشة رضي الله عنها لم تكن الايدي توضع على عظم رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الشيء الثاني فهذا القرآن والا ثار الصحاح الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم جات بقطع الايدي لم يات فيها للرجل ذكر وقال تعالى استعوا ما انزل

في ذلك

من محمد

اليك منكم وقد بينا انه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قطع رجل السا
شي اصلا ولو صح لقلنا به وما بعد بانه ولم يرو في قطع الرجل شي الا عن ابن
وعمر وعثمان وعلي ويحيى بن سفيان فاما الرواية عن عثمان فلا تصح واما الرواية عن
ابي بكر فقد جازعته انه اراد قطع الرجل الثانية في السرقة الثالثة وهم لا
يقولون بهذا وصح عن علي انه لم يقطع الرجل الثانية ولا اليد الثانية فصح
الاختلاف عنهم في ذلك رضي الله عنهم واما ما محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن
نا قاسم بن اصبح نا ابن وصاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن عبد الرحمن
بن القاسم ومحمد بن بكر عن ابيه قال اراد ابو بكر قطع الرجل بعد الرجل فقال عمر
السنة في اليد فهذا عمر رضي الله عنه لم يراس السنة الا في اليد قال ابو محمد
فانسخ الامر والله لكان قد روي من طريق البخاري نا يحيى بن بكر نا الليث عن
يونس عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن ابن عباس كان يحدث
ان رجلا اتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني رايت الليلة وذكر
الحديث وان ابا بكر رضي الله عنه عبرت لك الركوب وان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يكره رضي الله عنه اصبت بعضا واخطأت بعضا بكل احد دون
رسول الله صلى الله عليه وسلم خطي ويصيب فان قال قائل قد جازع رسول الله
صلى الله عليه وسلم عليكم سنتي وسنة اخلفا الراشدين من بعدي قلنا سنة الخلفا
رضي الله عنهم هي اتباع سنته عليه السلام واما ما علموه باجتهاد فلا يجب
اتباع اجتهادهم في ذلك وقد صح عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن الزبير
وخالد بن الوليد وغيرهم القود من اللطمة والحنفيون والمالكون والشافعيون
فيعتدون لا يقولون بذلك واما نحن فليس الاجماع عندنا الا الذي يتفق
انهم اقرهم عن ابراهيم قالوا به وعملوه وصوبوه ولا خلاف من احد فصدقنا
هو الاجماع وبالله تعالى التوفيق فاذا ما حاق القرآن والسنة بقطع يد
السارق لا يقطع رجلاه فلا يجوز قطع رجلاه اصلا وهذا مالا اشكال فيه
والحمد لله فوجب من هذا اذا سرق الرجل والمرأة ان يقطع من كل واحد منهما
يد واحدة فان سرقا احدهما فانه يقطع يده الثانية بالنقض من القرآن

الله

اليوم

من محمد

عنها وروى عنها على ثلاثة اضراب احدها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا قطع الا في ربع دينار والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع
في ربع دينار وقال القطع في ربع دينار والثالث انه عليه السلام لم يقطع
في اقل من ثمن المحن محفة او ترس لا في الشئ التافه او قطع في محن ولم يروه
الا لفاظ باختلافها عن رضا الله عنها الا القاسم بن محمد وعروة بن الزبير
وعنه بنت عبد الرحمن وامرأة عكرمة لم يسم لنا فاما القاسم فوقفه على
عائشة من لفظها ولم يسمه لكن انها قالت السارق يقطع يده في ربع دينار
واكر عبد الرحمن انه على من رفعه وحطاه واما من قال لا قطع الا في ربع دينار فلم
يزوه احد بعلمه الا بونس عن الزهري عن عروة عن عائشة مسندا وابوبكر بن
محمد بن عمرو بن حزم عن عمر عن عائشة مسندا ومحمد بن عبد الرحمن عن عمر عن
عائشة مسندا واما الذين رَووا القطع في ثمن المحن لابي التافه الذي هو
اقل من ثمن المحن وتحد بد هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وامرأة عكرمة
عن عائشة مسندا واما حديث العشرة دراهم والدينار فليس فيه شئ اصلا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي ان يجوز التمسك به فيه على احد انما
فيه موصول به ذكر العشرة دراهم من قول عبدالله بن عمر بن العاصي ولا يصح عنه
ايضا ومن قول عبدالله بن عباس بن عبدالله وهو قول سعيد بن المسيب وابن
كذلك وهو عنهم صحيح الاحديثا موضوعا مكذوبا لا يدري من رواه من طريق
ابن مسعود مسندا الا قطع الا في ربع دينار او عشرة دراهم وليس فيه مع
عليه ذكر القيمة اصلا وبالله تعالى التوفيق **مسألة** ذكر ما يقطع من
السارق قال ابو محمد اخلف الناس فيما يقطع من السارق فقالت طائفة
لا تقطع الا اليد الواحدة فقط ثم لا يقطع منه شئ وقالت طائفة لا يقطع
منه الا اليد والرجل من خلاف ثم لا يقطع منه شئ وقالت طائفة تقطع اليد
ثم الرجل الاخرى وقالت طائفة تقطع يده ثم رجله من خلاف ثم رجله الثانية
واختلفوا ايضا كيف تقطع اليد وكيف تقطع الرجل وماذا يفعل به اذا لم يبق
له ما يقطع واي اليد يقطع وسند ذكر ان شاة الله تعالى ذلك ليلوح الحق ولا حول

وعروة

ولا يقطع الا في ربع دينار

ولا قوة الا بالله العلي العظيم فاما من قال لا يقطع الا يده فقط فكما ناهم
نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريح قلت لعطاء سرق
الاولى قال تقطع كفاه قلت فما قولهم اصابعه قال لم ادرك الا قطع الكف
كلها قلت لعطاء سرق الثانية قال ما اري ان يقطع الا في الشرفة الاولى
اليد فقط قال الله تعالى فاقطعوا ايديهما ولوشا امر بالرجل ولم يسم الله تعالى
لشيء هذا نص قول عطاء واما من قال تقطع اليد ثم لا يقطع الرجل فردى عن
ربيعه وغيره وبه قال بعض اصحابنا واما من قال يقطع يده ثم رجله من خلاف
فقط ثم لا يقطع منه شئ فكما نا محمد بن سعد بن نبات نا عبدالله بن نصر نا قاسم بن
اصبع نا ابن وناح نا موسى بن عمار نا وكيع نا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر
عن ابي الضحى قال كان علي بن ابي طالب لا يذبح يده في الشرفة على قطع اليد والرجل
قال وكيع ونا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن مسعود ان علي بن ابي طالب
يسارق فقطع يده ثم اتي به فقطع رجله ثم اتي به الثالثة فقال اني استحي ان
اقطع يده فباي شئ ياكل او اقطع رجله فعلى اى شئ يعتد فضربه وحسبه وبالي
وكيع نا اسرائيل عن سنان بن حرب عن عبد الرحمن بن عابد الازدي قال اتي عمر بن الخطاب
برجل اقطع اليد والرجل يقال له سدوم فاراد ان يقطعه فقال له علي بن ابي
طالب انما عليه قطع يده ورجله فحسبه عمر حديثا حام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب
نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني عمرو بن دينار قال كتب محمد بن عامر
الى ابن عباس السارق يسرق فتنقطع يده ثم يعود فقطع يده الاخرى قال الله تعالى
فاقطعوا ايديهما قال ابن عباس بلى ولكن يده ورجله من خلاف قال عمرو بن دينار
سمعتنه من عطاء منذ اربعين سنة قال ابو محمد هذا اسناد في غاية الصحة
وحتمل قول ابن عباس هذا وجه احدهما بلى ان الله قال هذا ولكن الواجب قطع
يده ورجله وحتمل ايضا بلى ان الله تعالى قال هذا وهو الحق ولكن السلطان يقطع
اليدين والرجل وهذا الوجه الثاني هو الذي لا يجوز ان يحمل قول ابن عباس على عمر
المنة لانه لا يجوز ان يكون ابن عباس عقيق ان هذا قول الله تعالى ثم يخالفه
ولما رآه اذا لم يحل ترك امر الله تعالى الا لسنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

اليد

فَقِيلَ بِرَسُولِ اللَّهِ هَذَا عَبْدٌ سَرَقَ وَاخْذَتْ مَعَهُ سَرَقَتَهُ وَقَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ
 فَقَالَ رَجُلٌ بِرَسُولِ اللَّهِ هَذَا عَبْدٌ بَنِي فَلَانَ ابْتِغَامَ لِبَسْلِهِمْ مَا لِي بِهِ فَنَزَكَهُ قَالَ
 ثُمَّ اتَى بِهِ الثَّانِيَةَ سَارِقًا ثُمَّ الثَّلَاثَةَ ثُمَّ الرَّابِعَةَ كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ فِيهِ كَمَا قِيلَ لَهُ
 فِي الْأَوَّلَةِ ثُمَّ اتَى بِهِ الْخَامِسَةَ فَقَطَعَ يَدَهُ ثُمَّ اتَى بِهِ السَّادِسَةَ فَقَطَعَ رِجْلَهُ ثُمَّ
 السَّابِعَةَ فَقَطَعَ يَدَهُ ثُمَّ الثَّمَانِيَةَ فَقَطَعَ رِجْلَهُ قَالَ احْمَرْتُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ عَاقَبَهُ اللَّهُ
 أَرْبَعًا وَعَاقَبَهُ أَرْبَعًا قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ هَذَا مُرْسَلٌ وَلَا حُجَّةَ فِي مُرْسَلٍ وَلَقَدْ كَانَ
 يُلْزَمُ الْحَبَشِيُّ وَالْمَالِكِيُّ لِقَاءَ بَلْبَنٍ بَانَ لِلْمُرْسَلِ كَالْمُسْتَدَانَ يَقُولُوا بِهِ لَا سِيَّامَا
 وَهُمْ يَقُولُونَ بِوَجوبِ دَرِّ الْخُدُودِ بِالشَّهْمَاتِ وَلَا شَهْمَةَ اقْوَى مِنْ خَيْرٍ وَارِدٍ
 بِعُلُونِ مِثْلِهِ إِذَا اسْتَهْوَا وَبِاللهِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ عَلَى وَهْبِهِ لَا رَفْعَ أَوْ مِثْلَ خَبَرِ ابْنِ
 الْحُبَشِيِّ الَّذِي خَالَفُوا لَهُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ وَخَبَرَ الْمُسَوِّرِ الَّذِي اسْقَطُوا بِهِ ضِمَانَ
 مَا أَلْفَ بِالْبَاطِلِ مِنْ مَالِ السَّرِيقِ مِنْهُ وَخَالَفُوا بِهِ الْقُرْآنَ فِي تَحَابُّهِ تَعَالَى
 الْأَعْتَدَا عَلَى الْمُعْتَدِي مِثْلَ مَا أَعْتَدَى بِهِ وَابَا حَوَابِهِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ وَبِاللهِ
 تَعَالَى التَّوْفِيقُ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ فَقَطَعَ السَّارِقُ وَاجِبَ تَعْمُومِ الْقُرْآنِ كَمَا ذَكَرْنَا
 وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ مَسْأَلُهُ مَقْدَارُ مَا يَقَطَعُ يَدَ السَّارِقِ فَقَالَتْ
 طَائِفَةٌ يَقَطَعُ فِي كُلِّ مَالَةٍ قِيَمَةً قُلْ أَوْ كَثُرَتْ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أَمَّا مِنَ الذَّهَبِ فَلَا يَقَطَعُ
 فِيهِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا وَأَمَّا مِنَ الْغَيْرِ الذَّهَبِ فَنُفِي كُلِّ مَالَةٍ قِيَمَةً قُلْتُ
 أَوْ كَثُرَتْ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي دَرَاهِمٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ
 وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي دَرَاهِمٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا
 وَأَمَّا مِنَ الْغَيْرِ الذَّهَبِ فَلَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِيهَا قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةٌ دَرَاهِمٍ فَإِنْ سَاوَى
 رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ نِصْفَ دِينَارٍ فَكُتِرَ وَلَمْ يُسَاوِ لِرُخْصِ الذَّهَبِ ثَلَاثَةٌ دَرَاهِمٍ فَلَا يَقَطَعُ
 الْبِدْءُ فِيهِ وَإِنْ سَاوَى ثَلَاثَةً دَرَاهِمٍ وَلَمْ يُسَاوِ عَشْرَ دِينَارٍ لَغْلَا الذَّهَبِ فَلَا يَطْعُ
 فِيهِ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أَمَّا مِنَ الذَّهَبِ فَلَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي أَقْلٍ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ وَأَمَّا
 مِنَ الْغَيْرِ الذَّهَبِ فَكُلُّ مَا يُسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا فَقِيَمَتُهُ الْفِطْرَةُ فَإِنْ سَاوَى عَشْرَ
 دَرَاهِمٍ أَوْ أَكْثَرَ وَأَقْلَ وَلَا يُسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ لَغْلَا الذَّهَبِ أَوْ سَاوَى رُبْعَ دِينَارٍ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ هَذَا مُرْسَلٌ وَلَا حُجَّةَ فِي مُرْسَلٍ وَلَقَدْ كَانَ يُلْزَمُ الْحَبَشِيُّ وَالْمَالِكِيُّ لِقَاءَ بَلْبَنٍ بَانَ لِلْمُرْسَلِ كَالْمُسْتَدَانَ يَقُولُوا بِهِ لَا سِيَّامَا وَهُمْ يَقُولُونَ بِوَجوبِ دَرِّ الْخُدُودِ بِالشَّهْمَاتِ وَلَا شَهْمَةَ اقْوَى مِنْ خَيْرٍ وَارِدٍ بِعُلُونِ مِثْلِهِ إِذَا اسْتَهْوَا وَبِاللهِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ عَلَى وَهْبِهِ لَا رَفْعَ أَوْ مِثْلَ خَبَرِ ابْنِ الْحُبَشِيِّ الَّذِي خَالَفُوا لَهُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ وَخَبَرَ الْمُسَوِّرِ الَّذِي اسْقَطُوا بِهِ ضِمَانَ مَا أَلْفَ بِالْبَاطِلِ مِنْ مَالِ السَّرِيقِ مِنْهُ وَخَالَفُوا بِهِ الْقُرْآنَ فِي تَحَابُّهِ تَعَالَى الْأَعْتَدَا عَلَى الْمُعْتَدِي مِثْلَ مَا أَعْتَدَى بِهِ وَابَا حَوَابِهِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ فَقَطَعَ السَّارِقُ وَاجِبَ تَعْمُومِ الْقُرْآنِ كَمَا ذَكَرْنَا وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ مَسْأَلُهُ مَقْدَارُ مَا يَقَطَعُ يَدَ السَّارِقِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ يَقَطَعُ فِي كُلِّ مَالَةٍ قِيَمَةً قُلْ أَوْ كَثُرَتْ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أَمَّا مِنَ الذَّهَبِ فَلَا يَقَطَعُ فِيهِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا وَأَمَّا مِنَ الْغَيْرِ الذَّهَبِ فَنُفِي كُلِّ مَالَةٍ قِيَمَةً قُلْتُ أَوْ كَثُرَتْ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي دَرَاهِمٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي دَرَاهِمٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا وَأَمَّا مِنَ الْغَيْرِ الذَّهَبِ فَلَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِيهَا قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةٌ دَرَاهِمٍ فَإِنْ سَاوَى رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ نِصْفَ دِينَارٍ فَكُتِرَ وَلَمْ يُسَاوِ لِرُخْصِ الذَّهَبِ ثَلَاثَةٌ دَرَاهِمٍ فَلَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ فِيهِ وَإِنْ سَاوَى ثَلَاثَةً دَرَاهِمٍ وَلَمْ يُسَاوِ عَشْرَ دِينَارٍ لَغْلَا الذَّهَبِ فَلَا يَطْعُ فِيهِ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أَمَّا مِنَ الذَّهَبِ فَلَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي أَقْلٍ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ وَأَمَّا مِنَ الْغَيْرِ الذَّهَبِ فَكُلُّ مَا يُسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا فَقِيَمَتُهُ الْفِطْرَةُ فَإِنْ سَاوَى عَشْرَ دَرَاهِمٍ أَوْ أَكْثَرَ وَأَقْلَ وَلَا يُسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ لَغْلَا الذَّهَبِ أَوْ سَاوَى رُبْعَ دِينَارٍ

وَلَمْ يُسَاوِ نِصْفَ دَرَاهِمٍ لِرُخْصِ الذَّهَبِ فَلَا يَقَطَعُ فِي كُلِّ ذَلِكَ طَائِفَةٌ
 أَمَّا مِنَ الذَّهَبِ فَلَا يَقَطَعُ فِي أَقْلٍ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ وَيَقَطَعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَكُتِرَ وَأَمَّا مِنَ الْغَيْرِ
 الذَّهَبِ فَإِنْ سَاوَى رُبْعَ دِينَارٍ وَلَمْ يُسَاوِ ثَلَاثَةً دَرَاهِمٍ أَوْ سَاوَى ثَلَاثَةً دَرَاهِمٍ
 وَلَمْ يُسَاوِ رُبْعَ دِينَارٍ وَلَا ثَلَاثَةً دَرَاهِمٍ فَقَطَعَ فِي كُلِّ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ رُبْعَ دِينَارٍ
 وَلَا ثَلَاثَةً دَرَاهِمٍ فَلَا يَقَطَعُ فِيهِ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ دَرَاهِمٍ
 أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ دِينَارٍ أَوْ
 مِائَةِ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي حَمْسَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ
 فِضَاءً عَدًّا وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي دِينَارٍ وَهَبٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا
 وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي دِينَارٍ وَهَبٍ أَوْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ
 أَحَدُ الْعَدَدَيْنِ فِضَاءً عَدًّا فَإِنْ لَمْ يُسَاوِ وَلَا دِينَارًا وَلَا عَشْرَ دَرَاهِمٍ لَمْ يَقَطَعُ وَقُلْتُ
 طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا وَلَا يَقَطَعُ
 فِي أَقْلٍ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ فَطَرْنَا فِي ذَلِكَ تَوْحِيدًا مَا دُونِهَا مِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِيِّ
 عَمْرٍو مِنْ حِفْظِ بَنِي عِلَاقٍ نَا إِلَى نَا الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ السَّمَانِيَّ عَنْ بَنِي هَرِيرَةَ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ لَيْسَ فِي الْبَيْتَةِ فَقَطَعَ يَدَهُ
 وَلَيْسَ فِي الْحِلِّ فَقَطَعَ يَدَهُ فَكَانَ هَذَا أَيْضًا نَصًّا جَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَا أَحَدٌ مِمَّا حَبَّبَ
 الْقَطْعَ فِيهِ فِي السَّرِقَةِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ نَصْرَ أَحَرِّ مِثْلَ ذَلِكَ فَوَحَّدْنَا مَا نَاهَى عَنْهُ اللَّهُ
 بِنِ رُبْعِ مِائَةِ دِينَارٍ وَمِائَةِ دِينَارٍ مَا أَحَدٌ مِنْ شُعْبِ ابْنِ الرُّبْعِ بِنِ سَلَمَةَ مَا اشْتَعَتْ نَا الْمَلِكُ
 بِنِ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ الْفَقَّاعِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ بَنِي صَالِحٍ السَّمَانِيِّ عَنْ بَنِي هَرِيرَةَ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا يَزِي فِي الزَّانِي حِينَ يَزِي وَمُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ
 السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَمُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ الْخَرَجِينَ لَشَرِّهَا وَمُؤْمِنٌ وَلَا يَنْتَهَبُ
 نَهْيَهُ ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسَ إِلَيْهِ فَمِنْهَا ابْصَارُهُمْ وَمُؤْمِنٌ يَحْمِلُ رُسُلَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ سَرِقَةٍ وَلَمْ تَحْصُ عِدَّةً مِنْ عِدَدٍ وَلَوْ أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ارَادَ
 بِمِقْدَارٍ مِنْ مِقْدَارِ لَيْتِهِ كَمَا يَنْبَغِي فِي ذَلِكَ فِي النَّهْيَةِ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فَحَقَّقَ ذَاتَ
 الشَّرَفِ الَّتِي يَرْفَعُ النَّاسَ إِلَيْهِ فَمِنْهَا ابْصَارُهُمْ وَلَمْ تَحْصُ فِي ذَلِكَ فِي السَّرِقَةِ وَلَا
 فِي الْخَرَجِ فَكَانَتْ هَذِهِ النُّصُوصُ الْمُتَوَاتِرَةُ الْمُتَظَاهِرَةُ الْمُتَرَادِفَةُ مُوَافِقَةً لِنَصِّ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ هَذَا مُرْسَلٌ وَلَا حُجَّةَ فِي مُرْسَلٍ وَلَقَدْ كَانَ يُلْزَمُ الْحَبَشِيُّ وَالْمَالِكِيُّ لِقَاءَ بَلْبَنٍ بَانَ لِلْمُرْسَلِ كَالْمُسْتَدَانَ يَقُولُوا بِهِ لَا سِيَّامَا وَهُمْ يَقُولُونَ بِوَجوبِ دَرِّ الْخُدُودِ بِالشَّهْمَاتِ وَلَا شَهْمَةَ اقْوَى مِنْ خَيْرٍ وَارِدٍ بِعُلُونِ مِثْلِهِ إِذَا اسْتَهْوَا وَبِاللهِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ عَلَى وَهْبِهِ لَا رَفْعَ أَوْ مِثْلَ خَبَرِ ابْنِ الْحُبَشِيِّ الَّذِي خَالَفُوا لَهُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ وَخَبَرَ الْمُسَوِّرِ الَّذِي اسْقَطُوا بِهِ ضِمَانَ مَا أَلْفَ بِالْبَاطِلِ مِنْ مَالِ السَّرِيقِ مِنْهُ وَخَالَفُوا بِهِ الْقُرْآنَ فِي تَحَابُّهِ تَعَالَى الْأَعْتَدَا عَلَى الْمُعْتَدِي مِثْلَ مَا أَعْتَدَى بِهِ وَابَا حَوَابِهِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ فَقَطَعَ السَّارِقُ وَاجِبَ تَعْمُومِ الْقُرْآنِ كَمَا ذَكَرْنَا وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ مَسْأَلُهُ مَقْدَارُ مَا يَقَطَعُ يَدَ السَّارِقِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ يَقَطَعُ فِي كُلِّ مَالَةٍ قِيَمَةً قُلْ أَوْ كَثُرَتْ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أَمَّا مِنَ الذَّهَبِ فَلَا يَقَطَعُ فِيهِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا وَأَمَّا مِنَ الْغَيْرِ الذَّهَبِ فَنُفِي كُلِّ مَالَةٍ قِيَمَةً قُلْتُ أَوْ كَثُرَتْ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي دَرَاهِمٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي دَرَاهِمٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا وَأَمَّا مِنَ الْغَيْرِ الذَّهَبِ فَلَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِيهَا قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةٌ دَرَاهِمٍ فَإِنْ سَاوَى رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ نِصْفَ دِينَارٍ فَكُتِرَ وَلَمْ يُسَاوِ لِرُخْصِ الذَّهَبِ ثَلَاثَةٌ دَرَاهِمٍ فَلَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ فِيهِ وَإِنْ سَاوَى ثَلَاثَةً دَرَاهِمٍ وَلَمْ يُسَاوِ عَشْرَ دِينَارٍ لَغْلَا الذَّهَبِ فَلَا يَطْعُ فِيهِ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أَمَّا مِنَ الذَّهَبِ فَلَا يَقَطَعُ الْبِدْءُ إِلَّا فِي أَقْلٍ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ وَأَمَّا مِنَ الْغَيْرِ الذَّهَبِ فَكُلُّ مَا يُسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ فِضَاءً عَدًّا فَقِيَمَتُهُ الْفِطْرَةُ فَإِنْ سَاوَى عَشْرَ دَرَاهِمٍ أَوْ أَكْثَرَ وَأَقْلَ وَلَا يُسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ لَغْلَا الذَّهَبِ أَوْ سَاوَى رُبْعَ دِينَارٍ

مُضْرِبَةٌ

يَتَنَاهَا

سَعْبٌ

وايضا فليس في هذا الخبر دليل اصلا على ترك القطع في السرقة والقول
 في الزيادة التي زادوها كما ذكرنا لو صحت ولا فرق واما قولهم ان كليهما
 كالمودع وكالا دون له في الدخول فاعظم حجة عليهم لانهم لا يحتفلون ان
 المودع اذا سرق من مال مودع عنده لكن من مال المودع اخر في حرزه وان
 المادون له في الدخول لو سرق من مال محرزه عنه للدخول عليه الاذن له في
 الدخول لوجوب القطع عليهما عندهم لا خلاف فيلزم منهم بهذا التشبيه
 الديق بالصدق ان لا يسقطوا القطع عن الزوجين فيما سرق احدهما من الآخر
 الا فيما اوتى عليه ولم يحرسه وان لم يجب القطع على كل واحد منهما فيما لم يملكه
 صاحبه عليه واخر رعيه كالمودع والمادون له في الدخول ولا فرق وهذا
 وما سألنا من ساعه من الدهر قال ابو محمد فبطل كل ما توهموا به من
 ذلك واحمد الله رب العالمين ثم نظرنا في قول من فرق بين الزوج والزوج
 فرأى عليه القطع اذا سرق من مالها ولم ير عليها القطع اذا سرق من ماله
 فوجدناهم يقولون ان الرجل لا حق له في مال المرأة اصلا فوجب القطع
 عليه اذا سرق منه شيئا لانه في ذلك كالا جنبي فوجدنا المرأة لها في ماله
 حقوقا من صداق ونفقة وكسوة واسكان وخدمة فكانت بذلك كالسرة
 ووحدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال لهند بنت عتبة اذ اخبرته
 ان اباسفها لا يعطيها ما يكفيها وولدها فقال لها عليه السلام خذي ما
 بكفيك وولدتك بالمعروف قالوا فقد اطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يدها على مال زوجها فاحد منه ما يكفيها وولدها في مؤمنته عليه السلام
 ولا فرق قالوا والزوج خلاف ذلك لان الله تعالى قال وابتئتم احداهن فطارا
 فلا تخذوا منه شيئا الاية وقال تعالى فان طلقكم عن شيء منهن فكلوه
 هيبا مريا فبين الله تعالى تحريم القليل من مالها والكثير عليه قال ابو محمد
 اما قولهم ان لها في ماله حقوقا من صداق ونفقة وكسوة واسكان وخدمة
 وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلق يدها على ماله حيث كان من حرز او
 عن حرز لتأخذ منه ما يكفيها وولدها بالمعروف اذا لم يوفها واما حقوقهم

فتع كل هذا حق واجب وهكذا نقول ولكن لا يشك ذو مشكك من حيث
 تسليم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطلق يدها على ما لا حق لها فيه
 من مال زوجها ولا على اكثر من حقه فاذ لا شك في ذلك فاما حجة الله تعالى
 ورسوله عليه السلام لاحد الحق والمباح ليس فيه دليل اصلا على اسقاط حدود
 الله تعالى على من اخذ الحرام غير المباح ولو كان ذلك لكان شرب العصير الحلال
 مسقطا للحد عنه اذا تعدى احلال منه الى الشكر الحرام ولا فرق بين الامرين
 فاذ ذلك كذلك فلها ما اخذت بالحق وعليها ما افترض الله تعالى من القطع
 فيما اخذت بوجه السرقة للحق الواجب حكمه والمباح حكمه وللباطل المحرم
 حكمه ومن بعد حد ودالله فقد ظلم نفسه وهي في ذلك كالا جنبي سواء تكون
 له حقوق عند السارق فمباح له ان ياخذ حقه ويقدر حقه من مال الذي له
 عنده الحق من حرزا ومن غير حرز نعم ويقال له عليه ان منعه وحل له بذلك
 دمه وهو ما جوزه في كل ذلك فان تعد اخذ ما ليس له بحق فان اخذه بافساد
 طريق له حكم المحارب وان اخذه مجاهرا غير مفسد في الارض فله حكم
 الغاصب وان اخذه مخفيا فله حكم السارق والمحارب هذا والزوج
 في مال زوجها كذلك لان الله تعالى لم يخص اذا لم يقطع السارق والسارقة
 الا ان تكون زوجة من مال زوجها ولا يكون زوجها من مال زوجته وما كان
 ذلك نسبا فصح بيقينا ان القطع فرض واجب على الاب والام اذا سرقا من
 مال ابنتهما وعلى الابن والبنت اذا سرقا من مال ابنتهما واما ما لم يبح لهما
 اخذه وهكذا كل ذي رحم محرمة او غير محرمة اذا سرق من مال ذي رحمه او
 من غير ذي رحمه ما لم يبح له اخذه فالقطع على كل واحد من الزوجين اذا سرق
 من مال صاحبه ما لم يبح له اخذه كالا جنبي ولا فرق اذا سرق ما لم يبح له اخذه
 عن حرزا ومن غير حرز وبالله تعالى التوفيق مسئلة هل يقطع السارق
 في اول مرة ام لا قال ابو محمد نعم اجماعنا ان يقرح ناسنا الذي نال الذي نالنا عبد
 الرزاق عن ابن جريح اخبرني عبد ربه بن بكير امية ان الحارث بن عبد الله بن بكير
 ربيعة حدثه وابن سابط الاحول ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بعبد قد سرق

تعد
 وهو كمن اذا اخذنا حرام

تعالى عليهما وليس يعتضى شكرهما اسقاط ما امر الله تعالى به بهما والذي
 امر بشكرهما نارك اسمه هو الذي يقول كونوا قوامين بالقسط شهد الله
 ولو على انفسكم او الوالدان والافرن فتح امر الله تعالى بالقيام عليهم بالقسط
 وبآذا الشهادة عليهم ومن القيام بالقسط اقامة الحدود عليهم وباللغة تعالى
 التوفيق وهكذا القول في قوله تعالى ولا نقل لهما اف ولا نهرها الاية
 فليس في شي من هذا اسقاط الحد عنهم في سرقة من مال الولد ولا في غر ذلك
 والله تعالى يقول استأ على الكفار رحما بينهم ولم يكن وجوب الرحمة
 لبعضنا مسقطا لا فامته الحدود بعضنا على بعض فبطل تعلقم بالايات
 المذنورات جملة واما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يبد
 فقنا وضحا ذلك ان ذلك خبر منسوخ قد صح نسخه بايات الموارث
 وغيرها واول من يحج هذا الخبر فالحنفيون والمالكيون والمشافعيون
 لانهم لا يختلفون في ان الاب اذا اخذ من مال ابنه درهما وهو غير محتاج
 اليه فانه يعتضى عليه بزره احب ام لره كما يقتضى بذلك على الاجنبي ولا
 فرق ولو كان مال الولد للوالد لما قضى عليه برده ما اخذ منه فاذا قد صح ان
 هذا الخبر منسوخ وصح ان مال الولد للولد لا للوالد فقد صح انه كما
 الاجنبي ولا فرق فان قالوا ان للوالدين حقا في مال الولد لانهما اذا احنا
 اجبر على ان ينفق عليهما وعلى ان يعف اباه فاذله في ماله حق فلا يقطع بهما
 سرقة منه فهذا ممتوه ظاهر ولم يخالفهم احد في ان الوالد اذا احتاجا
 فاخذ من مال ولدهما حاجتهما خيفا او بغرا وكيف اخذاه فلا شيء عليهما فاما
 اخذ احدهما واما الكلام اذا اخذ ما لا حاجة بهما اليه اما سيرا واما جهرا
 فاحتجوا بهما ليس من مسئلتهما ممتوه وهم لا يختلفون فيمن كان له حق عند
 احد فاخذ من ماله مقدار حقه فانه لا يقطع ولا يقتضى عليه برده فلو كان وجوب
 الحق ممتوفا في مال الولد اذا احتاج اليه مسقطا للقطع عنهما اذا سرقا
 من ماله ما لا يحتاجان اليه ولا حق لهما فيه لوجب ضرورة ان يسقط القطع
 عن الغرم الذي له الحق في مال غريمه اذا سرق منه ما لا حق له فيه وهذه الا

فيها
 والابوين

يقول

يقولونه فبطل ما موهوا به من ذلك واحمد الله رب العالمين واما قولهم لو قتل
 ابنه لم يقتل به ولو قطع له عضوا وكسره لم يقتض منه ولو فذه لم يحد له ولو
 زنى بامته لم يحد فكذلك اذا سرق من ماله كلام باطل واحتجاج للخطا بالخطا
 بل لو قتل ابنه لقتل به ولو قطع له عضوا وكسره لا يقتض منه ولو فذه لحدله
 ولو زنى بامته لحد كما حد الراني وقد بينا كل هذا في ابوابه في كتاب الدماء
 واليضا وحده الراني وحد القذف قال ابو محمد فاذ لم يقتض حجة اصلا
 فالواجب ان يرجع عند النزاع الى ما افترض الله تعالى اليه ففعلنا فوجدنا ما الله
 يقول والستارق والستارفة فاقطعوا ايديهما ووجدنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد اوجبت القطع على من سرق وقال ان دماكم وانواكم عليكم حرام فلم
 يخص الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ابنا من اجني ولا حصن في الاموال
 ممال اجني من مال ابن وما كان ربك نسيا وبقين ندري ان الله تعالى لو
 اراد خصيص الاب من القطع لما اغفله ولا اهمله قال تعالى تبنا ناكل كل شيء
 فصح ان القطع واجب على الاب والام اذا سرقا من مال ابنتهما ما لا حاجة
 بهما اليه ثم نظرنا في قول من احتج من راي اسقاط القطع على الابن اذا سرق
 من مال ابويه وعن كل ذي رحم بحرمة فوجدناهم يحتجون بقول الله تعالى ولا
 على انفسكم ان تاكلوا من سونكم اويوت اباكم اويوت امهاتكم الاية الى قوله
 او صدقكم قال فاباح الله تعالى الاكل من سون هؤلاء يقتضى اباحة دخول
 منازلهم بغير اذنهم فاذا اجاز لهم دخول منازلهم بغير اذنهم لم يكن مالهم محررا
 عنهم ولا يجب القطع في السرقة من غير حرز وقالوا ايضا فان اباحة الاكل من
 اموالهم تمنعهم وجوب القطع لما لهم فيه من الحق كالشرب قالوا وايضا فان
 على ذي الرحم المحرمة ان ينفق على رحمه عند الحاجة فصار له بذلك حق في
 ماله بغير بدل فاشته السارق من ماله المال قالوا ولما كان محتاجا الى ما
 ينفقه عليه لاحيا نفسه كان ذلك لا ريبا في جميع اعضائه فلذلك
 يسقط القطع عن اليد قال ابو محمد فهذا كل ما موهوا به ولا حجة لهم
 في شي منه على ما بين ان شاء الله تعالى فاما الاية فحق ولا دليل منها على ما ذكروا

الحدود
 على السارق

فيها
 والابوين

القطع في الضرورة قال ابو محمد ناهام ناهام بن مفرج ناهام بن الاعرابي ثنا
الدري ناهام الرزاق عن معمر بن يحيى بن كير قال قال عمر بن الخطاب
لا يقطع في عِدْق ولا في عام السنة وبه الى معمر عن امان بن رجاء الى عمر
بن الخطاب في ما قد حُرث فقال له عمر هل لك في ثاقتين عشرين من ثعابين
سبعينين ياتك فان لا يقطع في عام السنة والمربعان الموطيان قال على
من سرق من جسد اصابه فان اخذ بقدر ما نعت به نفسه فلا شيء عليه
واما اخذ حقه فان لم يجد الا شيئا واحدا ففيه فضل كثير كسوب واحد او
لولوه او عبرا وخود لك فاحذره ذلك فلا شيء عليه الا ان يرد فضله
لمن فضل عنه لا انه لم يقدر على فضل فوته منه فلو قدر على بقدر فوته ببلغه
الى مكان المعاش فاحذره من ذلك وهو ممكن لا باخذه فعله القطع لا انه
سرق ذلك عن غير ضرورة وان فرضا على الانسان اخذ ما اضطر اليه في معاشه
فان لم يفعل فهو قاتل نفسه وهو عاص لله تعالى ولا يقتلوا انفسكم وهو عموم
لكل ما اوصاه لفظه وبالله تعالى التوفيق مسئلة من سرق من ذي رحم
محرمه قال ابو محمد اختلف الناس فمن سرق من مال ذي رحم محرمه
فقال مالك وابو حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل واصحابهم وسفيان الثوري
واسحق ان سرق الابوان من مال ابنيهما فلا يقطع عليهما قال الشافعي
وكذلك الاجداد والجدات كيف كانوا لا يقطع عليهم فيما سرقوه من مال من
تلكه ولا دقهم وقال هو لا يقطع على مالكا واما ثور لا يقطع على الولد ولا على
البنات فيما سرقاه من مال الوالدين والاحداد والجدات قال مالك وابو ثور
عليهما القطع في ذلك وقال الثوري وابو حنيفة واصحابه لا يقطع على من
سرق مالا لاحد من رحم المحرمه وقال اصحابنا القطع واجب على من سرق
من ولده او من والده او من جدته او من جدته او من ذي رحم محرمه وانفقوا
كلهم انه يقطع فيما سرق من ذي رحم محرمه وفيما سرق من امته من
الرضاعة وابنته من الرضاعة واخوته من الرضاعة قال ابو محمد
فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان نطرح في ذلك لنعلم الحق فنبتعه بعون الله

قاله

بالله

ابو محمد

تعالى فنظرنا في قول من اسقط القطع عن الابوين في مال الولد اذا سرق
فوجدناهم يحتجون بالثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله
انت وما لك لا بيك قالوا فانما اخذ ماله وقالوا لو قتل ابنه لم يقتله ولو
ولى بامه ابنه لم يحد ذلك فكذلك اذا سرق من ماله قال وفرض عليه
ان يعفف اباه اذا احتاج الى الناس فله في ماله حق بذلك وقالوا له في ماله
حق اذا احتاج اليه كلف الا نفاق عليه وقالوا قال الله تعالى وبالوالدين احسا
وقال تعالى ان اشكر لي ولو الدنك وقال تعالى ولا تقل لهما اف ولا تنهرهما
وقل لهما قولا كريما الآية فليس يقطع ابويهما في ما اخذا من ماله رحمه فهذا كل
ما شئوا في كل ذلك وكل ذلك لا حجة لهم في شيء منه بل هو عليهم كما بين
ان شاء الله تعالى اما ما ذكرنا من القرآن فحق الا انه لا يدل على ما ادعوا من
اسقاط القطع فيما سرقوا من مال الولد ولا على اسقاط الجلد والرحم او العز
اذا زنى بحاربه الولد ولا على اسقاط الحسد اذا قذف الولد ولا على اسقاط
المحاربة اذا قطع الطريق على الولد اما قوله تعالى وبالوالدين احسا فان
الله تعالى اوجب الاحسان اليهما كما اوجبته علينا ايضا الغيرة قال الله تعالى
وبالوالدين احسا ناهام وبذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فان
كانت مقدمته الآية حجة بوجوب الاحسان الى الابوين في اسقاط القطع
عليهما اذا سرقا من مال الولد فهي حجة ايضا ولا بد في اسقاط القطع عن كل
ذي قرنى وعن ابن السبيل وعن اجار الجنب والقنايب باحسان اذا سرقوا من
اموالنا وهذا ما لا يقولونه فظهرنا قضيهم وبطل احتجاجهم بالآية وايضا فالامر
بالاحسان ليس فيه منع من اقامته الحدود بل اقامتها عليهم من الاحسان اليهم
بنص القرآن لقول الله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان وقد امرنا
ناقامة الحدود فاقاسها على من اقيمت عليه احسان اليه وانما تكفير وطه
لمن اقيمت عليه وهم لا يختلفون في ان اما ما لو كان له اب او ام فسرقا فان
فرضا عليه اقامة القطع عليهما فبطل غرضهم بالآية حجة وضح انها حجة
عليهم وانما قوله تعالى ان اشكر لي ولو الدنك فحق ومن الشكر اقامة امر الله

عليهم

واحد كبروا العيان لانه لا يشك ذو حسن سليم في ان شرب يوم الخميس
ليس هو شرب يوم الجمعة وانما هو شرب آخر وان سرق بقره صفراء السبع
سرقه بقره سودا وانما هي سرقه اخرى وان قالوا بل هي سرقتان وشربان
مختلفان وقد كان مختلفان متغايران قبل لهم فاي فرق بين هذا وبين الشهادة
بشيء مختلف او سرقه ثور او بقره او باختلاف الشهادة في المكان وهذا
مما لا يستلزم منه الى التخلص خلا لا يضر فزان ولا سنة صحيحة ولا
اجماع ولا قول صاحب ولا يارسيد فيسقط بيقين قول
من فرق من الاجكام التي ذكرنا ولم يبق الا قول من ساوى بينهما فزاع الاختلاف
في كل ذلك ولم يبراع الاختلاف في شيء من ذلك قال ابو محمد فوجدنا
من راعى الاختلاف في كل ذلك يقول اذا اختلف الشاهدان في صفة
المسروق او في زمانه او في مكانه فاما حصل من قولهم فعلان متغايران
فان ذلك كذا فاما حصل على فعل شاهد واحد ولا يجوز القطع بشاهد
واحد وكذلك القذف فلا يجوز اقامة حد قذف ولا حد زنا بشاهد
واحد فوجدنا محنتهم ما لهم حجة غير ما نظرنا فيها فوجدنا هاهنا لا نفي لان
الذي ينبغي ان يضبط في الشهادة ويطلب به الشاهد انما هو ما لا
تم الشهادة الا به والذي ان نغض لم يكن شهادته فمما هو الذي ان
اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة لا تقام تتم وانما لا معنى
لذكره في الشهادة ولا يحتاج اليه فيها وتم الشهادة مع السكوت عنه
فلا ينبغي ان يلتفت اليه وسواء اختلف الشهود فيه او لم يختلفوا وسواء
ذكره او لم يذكره واحتمل فهم فيه كاختلافهم في قعة اخرى ليست
من الشهادة في شيء ولا فرق فلما اوجب هذا كان ذكر اللون في الشهادة
لا معنى له وكان ايضا ذكر الوقت في الشهادة في الزني وفي السرقة وفي
القذف وفي الخمر لا معنى له وكان ايضا ذكر المكان في كل ذلك لا معنى له
فكان اختلافهم في كل ذلك كاتفاقهم كسكوتهم ولا فرق لان الشهادة
في كل ذلك تامة دون ذكر شيء من ذلك وانما حكم الشهادة وحسب الشهود

ان يقولوا انه زني بامرأة اجنبية يعرفها اوضح ذكره في قبلها رابعا ذلك
فقط وما ينال قالوا انها سودا او بيضا او زرقا او كحلا مكرهه او طابغة
اسرا واليوم او منذ سنة بمصر وبغداد وكذلك لو اختلفوا في لون ثوبه
حسدا او لون عمامته وكذلك حسبهم ان يقولوا سرق راسا من الفرح مخفيا
بأخذه ولا عليهما ان يقولوا اقرن واعصب او ابتز او وا في المذب ابيض واسود
وهكذا في القذف وشرب الخمر ولا فرق فصيح ان الشهادة في كل ذلك تامة
مع اختلاف الشهود وما لا يحتاج الى ذكره في الشهادة اذا افتضت شهادتهم
وجود الزني منه او وجود القذف منه او وجود شرب الخمر منه فقط لانهم
قد انفقوا في ذلك وهذا هو الموجب للحد فاما اوجب الله تعالى الحد في كل
ذلك يوقع الزني وجوب السرقة او القذف واثبت الاربعة الزني
فقد وجب الحد في ذلك بنص القرآن والسنة ولم يقل الله تعالى قط
ولا رسوله عليه السلام لا يقبلوا الشهادة حتى تشهدوا على ربي واحد
وقت واحد في مكان واحد وعلى سرقة واحدة لشي واحد في وقت واحد
في مكان واحد وما كان ربك نسيا وبالله لو اراد الله تعالى ذلك لما اهل
ولا اغفل حتى يبينه فلان وفلان وحاش لله من هذا فصيح انما اشتراطوه
من ذلك خطأ لا معنى له وبالله تعالى التوفيق فليعلموا ان قولهم لا نعلمه
عن احد من الصحابة رضي الله عنهم ولا نذكره عن تابع الا شيئا ورد عن قتادة
حد ساحم بن ابي مبرج ما اثن الا على ما اثنه في الدبري ناعبد الزنا عن عمر
عن قتادة في رجل شهد عليه رجل انه سرق بارض وشهد عليه اخر بان
سرق بارض اخرى قال لا قطع عليه وقد صح عن بعض التابعين من نعلمه اعلا
من قتادة خلاف هذا كما ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عمار بن
بن خالد ناعبد بن عبد العزيز بن الحجاج بن المهدي ناعبد بن سلمة ناعبد بن
عروة بن الزبير عن ابيه قال يجوز شهادة الرجل وحده في السرقة وقد ذكرنا
مثلا هذا عن غيبة الله بن ابي بكر وان كنا لا نقول به ولكن لم يهجم ان يهجم
بانها شهادة واحدة على فعل واحد فاسد وبالله تعالى التوفيق مسله

في الزني

في السرقة

من البلاء باعتنا فيه فمري ان لا يؤخذ باعتنا فيه الا ان ياتي وجه البينة
والمعرفة انه صاحب تلك السرقة وهذا لا حجة لهم فيه لان من اقر سرقة فلا
يخلو من ان يكون اقرب لا يتقيد ولا عذاب او اقر يتقيد وعذاب فان اقر يتقيد
وعذاب فلا قطع عليه اصلا احضر السرقة او لم يحضرها اذ قد يدري موضعها او
جعلت عنده فلا قطع عليه وان كان اقرب لا يتقيد ولا عذاب فالقطع عليه
اخرج السرقة او لم يخرجها لما ذكرنا قبل واما قول ربيعة ان لا تؤخذ الملوحة باعتنا
الا ان ياتي وجه البينة والمعرفة انه صاحب تلك السرقة فعقول صحيحة لا شك
فيه انه اذا اجاب ببيان يتيقن به دون شك انه سرقها فالقطع واجب وسواء
حينئذ اقر تحت العذاب او دون عذاب وكذلك لو عذب او اقر وجات
ببينة تشهد ما يتم راؤه بسرق لوجب قطع يده بالسرقة لا باقراره وقد قلنا
ان احضار الشيء المسروق ليس بباينة انه هو سرقة واما هو ظن ولا محل لقطع
به مسلم بالظن قال الله تعالى ان يتخون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق
شيئا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فان الظن اكذب
الحديث قال ابو محمد وقد روينا عن ابي بكر الصديق بحضرة عمر بن الخطاب
وسائر الصحابة رضي الله عنهم انه قطع الاقطع باقرار مجرد دون احضار السرقة
وان السرقة انما وجدت عند الصانع او عنده وقد يبدل ان توضع في رحله
بغير علمه حدثنا حمام نا ابن مفرح نا ابن الاثير نا الدبري نا عبد الرزاق عن
مجيرو شغبين الثوري كلاهما عن الاعشى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن
مسعود عن ابيه عن ابي جابر عن ابي طالب فقال اني سرق فتدفعه
فقال اني سرق فقلت شهدت على نفسك مرتين فقطعه قال عبد الرحمن
فرايت يده في عنقه معلقة وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريح قال قلت لعطاء
رجل شهد على نفسه سرقة واحدة قال حسبك قال علي انما اوردنا هذا ليلا
لشغبوا فيما يذكرونه من احضار السرقة بما ذكرنا من غير ما وجدناهم عن
علي اصح مما وجدوا لابن عمر قطعنا بغير احضار السرقة وكذلك عن عطاء ولا
فلا حجة في احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو محمد وقال

بعض من لا يري درة الحد عن السارق برجوعه انه ان اقر ثم رجع فلا قطع
عليه لكن يغرم السرقة التي اقر انه سرقها منه وهذا تناقض وخطا لا
لم يقر له بشي الا على وجه السرقة قلنا فلا يخلو اقراره ذلك ضرورة من احد
وجهن لا ثالث لهما اما ان يكون صادقا في انه سرق منه ما ذكرنا او يكون
كاذبا في ذلك فان كان صادقا فقد عطلوا الغرض اذ لم ينفذوا عليه ما امر
الله تعالى به من قطع السارق وان كان كاذبا فقد ظلموه اذ غرموه ما لم يجب
له عنده قط ولا صح اقراره به فهم بن تعطيل الغرض او ظلم في ابا حنيفة مال
محرم وكلاهما لا يحل وبالله تعالى التوفيق مسئلة اختلاف الشهادة
في ذلك قال ابو محمد قال الشافعي وابو يوسف ومحمد بن الحسن وابو كسور
ان اختلف الشاهدان فقال احدهما سرق بقره وقال الاخر بل ثورا او قال
احدهما سرق بقره حمرا وقال الاخر بل سودا او قال احدهما سرق يوم
الخميس وقال الاخر بل يوم الجمعة فلا قطع عليه فان قال احدهما سرق بقره
حمرا وقال الاخر بل سودا فعليه القطع وقال مالك ان قال احدا الشاهدين
سرق يوم الخميس وقال الاخر بل يوم الجمعة وقال اثنان ربي يوم الخميس
وقال اثنان بل يوم الجمعة فقد بطل حد السرقة وحد الزنى فلو قال
احدهما قدف زيدا يوم الجمعة وقال الاخر قدف يوم الخميس او قال احدهما
شرب الخمر يوم الخميس وقال الاخر بل يوم الجمعة فعليه حد القذف
وحدهم الخمر وهذا كله محليط واما اوردناه ليري يعوز الله تعالى من نص نفسه
واراد الله تعالى به خيرا بطلان اذواهم الذي هو عندهم اصل لقبا منهم وانه
من ميرة لم يحزان بها من علمهم بمثلها او باقوى منها فنقول جميعهم اخبروكا
عن شهد عليه شاهدان بانه سرق بقره حمرا او قال الاخر بيضا وعن شهد
عليه شاهدان بانه قدف زيدا او قال احدهما امس وقال الاخر بل اليوم او قال
احدهما شرب خمر امس وقال الاخر بل اليوم اهذه الشهادة على سرقة واحدة
او على شرقتين مختلفتين وعلى قدف واحد ام على قدفين متغايرين وعلى شرب
واحد ام على شرقتين متغايرتين فان قالوا ابلغ سرقة واحدة وشرب واحد وقذف

يد

في الشبهة
الباطل هو

واجتاج فاسد اما الخطاء فاسقاط الحد الذي امر به الله تعالى من
القطع على السارق واما وجب القطع على سارق الصليب لانه سرق
جوهر لا محل لداخله واما الواجب فيه فممنوع فقط واما ملك جوهره
فممنوع ولا فرق بينه وبين من سرق انا ذهب وانا فضة والنبي قد صرح عن
اتخاذ ابيه الفضة والذهب كما صرح عن الصليب والوتر ولا فرق والقطع
واجب في كل ذلك لانه لم يسرق الصورة ولا شكل الاثنا واما سرق الجسم
الحلال فملكه واما الواجب في لينة المذكور والصلبان والاوتان الكس
فقط فان كان الصليب او الوتر من حجر لا قيمة له اصلا بعد الكسر لا يقطع
فيه لما ذكرناه قبل من قول عائشة رضي الله عنها ان يد السارق لم تكن
تقطع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء الثاقله وتستقصي
الكلام في ذلك ان شاء الله تعالى في كلامنا في مقدار ما يقطع فيه السارق
واما الساقط فظاهر ايضا لانه لا فرق بين صوت وصوت بلا برهان وكلامها
محرم بصوره ومتوعد عليه بالعذاب الشديد يوم القيامة واما سواد
اجتاجه بان الصليب بعد والصوت التي في الذراهم لا تعد فان الهند
يعبدون البقر كما يعبد النصارى الصليب ويعظمونها كما يعظم الصليب
ولا فرق فليزمنه ايضا ان لا يقطع في سرقه البقر فان قالوا اننا نحن لا نعبدها
قلنا وانا نحن لا نعبد الصليب ولا نعظمه ولحمد لله رب العالمين والعجب
كل العجب من اسقاط ابي حنيفة القطع عن سارق الصليب وهو يقتل المسلم اذا مل
عابه الصليب فلن كان لعاب الصليب من الحرمة ما يستباح به دم المسلم فان
لمال عابه الصليب من الحرمة ما يستباح به يد سارقه والصليب مال من كماله
هذا على ان النبي قد صرح ان لا يقتل مؤمن بكافر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
وعن الله عز وجل في القرآن اذ يقول ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
واذ يقول لن يجعل المسلمين كالمجوس ما لكم بكم تخفون ولم يات مني قط عن
قطع يد من سرق مال كافر حتى بل امر الله تعالى بقطعه في عموم قوله والسارق
والسارقة فاطعوا ايديهما وقد علم الله تعالى ان السارق يسرق من مسلم

اتخاذ

لهم
بار
فلن

ومن ذمى فنحن نقسم بالله تعالى انه لو اراد استئنا سارق مال الذي
لما سكت عن ذلك ولا سيئه ولييته كما بين لنا ان لا يقتل مؤمن بكافر والله
تعالى التوفيق مسئلة احضار السرقة قال ابو محمد قال المالكون من اقر
سرقة ذراهم بغيره او قليلة او غير ذلك فان القطع لا يجب بذلك الا حتى
محصر ذلك الشيء الذي اقر بسرقة قال علي وهذا ايضا خطأ لانه رد لما
امر الله تعالى به من قطع السارق ولم يشترط احضار السرقة وما كان ذلك مستمرا
لكن الواجب قطعه ولا بد ثم يلزمه احضار ما سرق ليرد الى صاحبه ان عرف
او لكونه في جميع مصالح المسلمين ان لم يعرف صاحبه فان عدم الشيء المسروق
ضمته على ما ذكرنا بعد هذا ان شاء الله تعالى قال ابو محمد ولا تعلم لمن خالف هذا
حجة اصلا فان تعلقوا بما ناهى عبد الله بن ربيع بن ابي نجرع با قاسم بن ابي
وضاح ما سمعوا من ابن وهب عن ابن ابي ذيب عن ابن شهاب ان طارقا كان
حمله بعلبه الشامي على المدينة يستخافه فاني بانسان منهم سرقة فجلده
فلم يزل يجلده حتى اعترف بالسرقة فارسل الى ابن عمر فاستفتاه فقال ابن
عمر لا تقطع يده حتى يبرزها فقد لا حجة لهم فيه لان من قرحت العذاب
وبالهند يد فلا قطع عليه وسوا ابرر السرقة ولم يبرزها لانه قد يكون اودع
عنده وهو يدري انها سرقة او لا يدري فلا يكون على المذموم في ذلك قطع اصلا
ويحتمل قول ابن عمر هذا اي حتى يبرز قوله مجردة من الاقرار بالسرقة
مع انه لا حجة في احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع قوله لابن
عمر قد خالفوها بلا برهان فان ذكرنا ما روينا بالسند المذكور الى ابن
وهب قال اخبرني يحيى بن ايوب قال كتب الى يحيى بن سعيد يقول من اعترف
سرقة ثم اتى جمع ذلك بما يصدق اعترافه فذلك الذي تقطع يده من اعترف
على تقديره وتخوف ثم لم يات بما يصدق اعترافه فان ناسا يزعمون ان يقطعوا
في مثل هذا ويذهب الى ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال من اعترف
تعد امتحان فلم يوحده ذلك عنده ولم يوحده ما يصدق من علمه فان اعترافه
لم يكن متصلا واقامته على الاعتراف خسية ان يكون عليه البلاء ما قد دفع عنه

نم
فلان

جمله لا يحل لأحد تلك شيء إلا الجلد فقط بالرباع لقول رسول الله صلى
عليه وسلم إنما إهاب دُبغ فقد طهر مسئلة من سرق حراً صغيراً أو كبيراً
قال أبو محمد لا تعلم خلافاً في من سرق عبداً صغيراً لا يعلم أن عليه القطع
وأختلف الناس في من سرق عبداً كبيراً يتكلم وفي من سرق حراً صغيراً أو كبيراً
فأما العبد الصغير الذي لا يعلم فإن الذي سرقه سارق مالك فعليه القطع
وأما من سرق العبد الذي يعلم فإنما أسقط عنه القطع من أسقطه لأنه لو
لا أنه اطاعه ما أمكنه سرقته آية قال أبو محمد وهذا لا ينبغي أن يطلق
إطلاقاً لأن في المكن أن يسرقه وهو يأم أو سكران أو مغنى عليه أو منغلقاً
عليه منهدداً بالقتل فلا يقدر على الامتناع ولا على الاستعانة فإذا كان
هكذا في سرقه صححة قد تمت منه وأدعى صححة فالقطع عليه بنص القرآن
حدثنا حماد بن أبي نصر نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريح قال
أخبرت أن عمر بن الخطاب قطع رجلاً في غلام سرقه وبه إلى عبد الرزاق عن
سفيان الثوري عن اسمعيل عن الحسن البصري قال من سرق صغيراً حراً أو عبداً
قطع قال إبراهيم النخعي بقاء الحد على الكبير وليس على الصغير شيء يعني أنه يقطع
الدين في سرقه الصغير وبه إلى عبد الرزاق عن معمر قال سألت الدهري عن سرق
عبداً اعجمياً لا يعقده قال يقطع وبالقطع في سرقه العبد الصغير يقول أبو
حنيفة ومحمد بن الحسن ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم واسحق وأصحابنا
وسفيان الثوري وذكر عن أبي يوسف أنه استحسن أن لا يقطع وأما من سرق
حراً فان حماد بن أحمد قال نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق
عن ابن جريح قال أخبرت أن علياً قطع البائع بائع الحر وقال لا يكون الحر عبداً
وقال ابن عباس ليس عليه قطع وعليه شبهة بالقطع الحسن وقال أبو حنيفة
وسفيان وأحمد وأبو ثور لا قطع على من سرق حراً صغيراً كان أو كبيراً وقال
مالك واسحق بن راهويه على من سرق حراً صغيراً القطع وذكر هذا عن الحسن البصري
والشيعي قال أبو محمد وقد جازي هذا الأمر لا علينا أن نذكره لأن الحنفية يحدون
بأقل منه إذا وافقهم وهو كما نا القاضي عبد الله بن عبد الرحمن بن حجاج المعافري

بسننبيه نا محمد بن إبراهيم بطليلة نا بكر بن العلاء القشيري بمصر نا ركبنا بن يحيى
الساجي البصري نا القسم بن أسحق نا أبي نعيم نا عبد الله بن محمد بن يحيى بن
عروة بن الزبير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أتى برجل كان يسرق الصبيان فأسره ففقط قال علي فليس فيه تخصيص
حراً من عبداً وباللغة تعالى التوفيق مسئلة من سرق المصحف قال أبو محمد قال
أبو حنيفة وأصحابه لا قطع على من سرق مصحفاً سواء كانت عليه حلية فضة
تزين ما بين يديه أو أكثر أو أقل أو لم تكن وقال مالك والشافعي وأصحابنا عليه
القطع قال أبو محمد وأجبت من لم ير القطع بأن قال إن له فيه حق التعلم لأنه
ليس له منعه عن احتاج إليه قال فلما كان له فيه حق كان سرق من بيت
المال قال والفضة تبع لأنها تدخل في بيعه كما يدخل الجلد والذقان وهذا
كلام في غاية الفساد والباطل أول ذلك قولهم لأن له فيه حق التعلم وقد
كذب أنا حق التعلم في التلقين فقط لأنه مصحف الناس أصلاً اذ لم يوجب قرآن
ولا سنة ولا إجماع وأما فرض على الناس تعلم بعضهم بعضاً القرآن تدريسياً
وتحفيظاً وهكذا كان جميع الصحابة رضي الله عنهم في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم بلا خلاف من أحداً به لم يكن هناك مصحف وإنما كانوا يلقونه بعضهم بعضاً
ويقريه بعضهم بعضاً فمن احتاج منهم أن يعيده ما حفظه كتبته في اللد ثم روي
الكتاب والألواح والأكاف فقط فبطل قوله أن للشارق حقاً في المصحف ومح
أن لصاحب المصحف منعه من كل أحد إذا ضروقه بأحد إليه قال أبو محمد
فصح أن القطع واجب في سرقه المصحف كانت عليه حلية أو لم تكن لقوله
تعالى والشارق والشارق قطعوا أيدهما قال علي ويدرهم أن لا يوجبوا
القطع على من سرق كتب العلم وهذا خطأ بل يقطع في كل ذلك واجب وباللغة
تعالى التوفيق مسئلة سراق أختلف الناس في وجوب القطع عليهم
قال أبو محمد قال أبو حنيفة وأصحابه لا يقطع من سرق حلياً أو ثياباً ولو
كان من فضة أو ذهب قال فان سرق دراهم فيها صوراً صناماً أو صوراً صلباً
فعليه القطع لأن ذلك يعبد وهذا لا يعبد قال أبو محمد وهذا خطأ وناقض

جملة لا يحل لأحد تلك شيء إلا الحلة فقط بالرباع لقول رسول الله صلى
عليه وسلم إنما إهاب دُبغ فقد طهر مسئلة من سرق حراً صغيراً أو كبيراً
قال أبو محمد لا تعلم خلافاً في من سرق عبداً صغيراً لا يفهم أن عليه القطع
واختلف الناس في من سرق عبداً كبيراً يتكلم وفي من سرق حراً صغيراً أو كبيراً
فأما العبد الصغير الذي لا يفهم فإن الذي سرقه سارق ماله فعليه القطع
وأما من سرق العبد الذي يفهم فأما السقط عنه القطع من أسقطه لأنه لو
لا أنه اطاعه ما أمكنه سرقته آية قال أبو محمد وهذا لا ينبغي أن يطلق
إطلاقاً لأن في المكن أن يسرقه وهو يأم أو سكران أو مغنى عليه أو منغلتاً
عليه منتهداً بالقتل فلا يقدح في الاستماع ولا على الاستعانة فإذا كان
هكذا في سرقه صححة قد تمت بينه وأدعي صححة فالقطع عليه بنص الرزاق
حدثنا حماد بن أسد بن فرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريح قال
أخبرت أن عمر بن الخطاب قطع رجلاً في غلام سرقه وبه إلى عبد الرزاق عن
سفين الثوري عن أسعيل عن الحسن البصري قال من سرق صغيراً حراً أو عبداً
قطع قال إبراهيم النخعي بقاء الحد على الكبير وليس على الصغير شيء يعني أنه يقطع
اليد في سرقه الصغير وبه إلى عبد الرزاق عن يعمرو قال سألت الزهري عن سرق
عبداً العجيباً لا يفقه قال يقطع وبالقطع في سرقه العبد الصغير يقول أبو
حنيفة ومحمد بن الحسن ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم وأصحابنا
وسفين الثوري وذكر عن أبي يوسف أنه استحسن أن لا يقطع وأما من سرق
حراً فإن حماد بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق
عن ابن جريح قال أخبرت أن علياً قطع المبيع ببيع الحر وقال لا يكون الحر عبداً
وقال ابن عباس ليس عليه قطع وعليه شبهة بالقطع الحسن وقال أبو حنيفة
وسفين وأحمد وأبو ثور لا قطع على من سرق حراً صغيراً كان أو كبيراً وقال
مالك وأبو حنيفة على من سرق حراً صغيراً القطع وذكر هذا عن الحسن البصري
والشيعي قال أبو محمد وقد جازي هذا القول علينا أن نذكره لأن الحنفية يحدون
بأقل منه إذا وافقهم وهو كما نا القاضي عبد الله بن عبد الرحمن بن نجف الغامري

في من سرق حراً صغيراً

بسلبيته نا محمد بن إبراهيم بطليلة نا بكر بن العلاء القنبري بمصر نا ركبنا بن يحيى
الساجي البصري نا القسم بن أسحق نا أبي نعيم نا عبد الله بن محمد بن يحيى بن
عروة بن الزبير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أتى برجل كان يسرق الصبيان فأسره ففقط قال علي فليس فيه تخصيص
حراً من عبداً وبالله تعالى التوفيق مسئلة من سرق المصحف قال أبو محمد قال
أبو حنيفة وأصحابه لا قطع على من سرق مصحفاً سواء كانت عليه حلية فضة
تزين ما بيدهم أو أكثر أو أقل أو لم تكن وقال مالك والشافعي وأصحابنا عليه
القطع قال أبو محمد واحتج من لم يقطع بأن قال إن له فيه حق التعلم لأنه
ليس له منعه عن احتاج إليه قال فلما كان له فيه حق كان سرق من بيت
المال قال والفضة تبع لأنها تدخل في بيعه كما يدخل الجدة والدقنان وهذا
كلام في غاية الفساد والباطل أول ذلك قولهم لأن له فيه حق التعلم وقد
كذب إنما حق التعلم في التلقين فقط لأنه مصحف الناس أصلاً إذ لم يوجب قرآن
ولا سنة ولا إجماع وإنما نرض على الناس تعلم بعضهم بعضاً القرآن تدريجاً
وتحفظاً وهذا كان جميع الصحابة رضي الله عنهم في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم بلا خلاف من أحد أنه لم يكن هناك مصحف وإنما كانوا يلقونه بعضهم بعضاً
ويقريه بعضهم بعضاً من احتاج منهم أن يقرأ ما حفظه كتيه في الحدم وفي
الكتاب والألواح والأكفاف فقط فنقل قوله أن للشارق حقاً في المصحف ومح
أن لصاحب المصحف منعه من كل أحد إذا لا ضرراً بأحد إليه قال أبو محمد
فصح أن القطع واجب في سرقه المصحف كانت عليه حلية أو لم تكن لقوله
تعالى والشارق والشارق قطعوا أيدهما قال علي ويدرهم أن لا يوجبوا
القطع على من سرق كتب العلم وهذا خطأ بل يقطع في كل ذلك واجب وبالله
تعالى التوفيق مسئلة سرق اختلج الناس في وجوب القطع عليهم
قال أبو محمد قال أبو حنيفة وأصحابه لا يقطع من سرق حلياً أو وثناً ولو
كان من فضة أو ذهب قال فإن سرق دراهم فيها صوراً صناماً أو صوراً صلبان
فعليه القطع لأن ذلك يعبد وهذا لا يعبد قال أبو محمد وهذا خطأ وناقض

في من سرق حراً صغيراً

هذا كله نصا واجما متيقنا فصح ان القطع واجب على من سرق صيدا
 مملوكا فانه واجب في سائر الاموال وبالله تعالى التوفيق مسئلة
 فمن سرق حمرا الذي اولى مسلم او سرق خنزيرا ذلك قال ابو محمد نا حماد نا ابن
 مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا عن ابن جريح عن عطاء قال من
 سرق حمرا من اهل الكتاب قال عطاء دعوا في الخمر والخنزير ليس به المسلم من
 اهل الكتاب يقطع من اجل انه حل لهم في دينهم وان سرق ذلك من مسلم فلا قطع
 عليه وبالله تعالى التوفيق نا عن ابن مفرج نا ابن جريح عن عطاء قال من سرق حمرا من
 اهل الكتاب قطع وقال طائفة لا قطع عليه في ذلك ولكن يغرملها ميثها
 وهذا قول شرح وسفين الثوري ومالك واخي حنيفة واصحابهم وقالت
 طائفة لا قطع عليه في ذلك ولا ضمان وهو قول الشافعي واخاها ما وبه
 يقول اصحابنا قال ابو محمد فطرنا في ذلك فرائيا قول من اوجب الضمان
 واسقط القطع في غايه الفساد لانه لا يخلو الخمر والخنزير من ان يكونا
 مالا للذي حقه فبهم او لا يكونا مالا له ولا سبيل الى قسم ثالث اضلا فان
 كانت الخمر والخنزير مالا للذي حقه فبهم فالفقهاء فيها واجب على اصولهم
 اذا بلغ كل واحد منهما ما فيه القطع وان كان الخمر والخنزير لا قيمة لهما
 وليس مالا للذي حقه فبأي وجه قضوا بضمان ما لا قيمة له ولا هو مال وهل
 هذا منهم الا قضا بالنابل وانكالم مال يخرج حق لا سيما وهم يقولون ان
 المسلم ان سرق حمرا مسلم او خنزيرا مسلم فلا قطع ولا ضمان لانها ليسا مالا له
 ولا لهما قيمة والعجب كله كيف يقضون بضمانها عليه وهو لا سبيل له الى
 قضا بهما لانه عندهم بمثابة كمال او بوزن فبهما المثل عندهم ثم نظرنا في
 قول من راي القطع في ذلك والضمان وقول من لا يرى في ذلك لا قطعا ولا
 ضمانا فنظرنا فيمن راي القطع والضمان فلم يجد لهم حجة اضلا الا ان قالوا انها
 مال لهم ولها قيمة عندهم فقلنا اخبرونا الحق من الله تملكوها واستحقوا مملكتها
 وشربها ام يباطل ولا سبيل الى قسم ثالث فان قالوا الحق وامر من الله تعالى كفروا
 بلا خلاف وهم لا يقولون هذا ويلزمهم ان يقولوا ان دين اليهود والنصارى حق

الذي سرقه

وهذا لا يقوله مسلم اصلا قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وقال
 تعالى ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه فاذ قد صح ما قلنا وضح
 ان الله تعالى حرم شرب الخمر على كل مسلم وكافر يقوله تعالى امرا للرسل عليه
 السلام ان يقول يا ايها الناس لا رسول الله اليكم جميعا ويقوله عليه السلام
 كل مسكر حرام وان الذي حرم شربها حرم بيعها ثبت انها ليست مالا لا لحد
 وانها لا قيمة لها اضلا وكذلك الخمر للخنزير الوارد فيه جملة فاذ قد حرم
 مملكتها جملة كان من سرقها لم يسرق مالا لا لحد ولا سرق شيئا يحل ابقاؤه
 جملة فلا شيء عليه والواجب صرفها على كل حال لمسلم وكافر وكذلك فعل الخنازير
 وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد واما من سرق ميتة فان فيها الفسخ
 لان جلدها باق على ملك صاحبها يدبغه فينتفع به ويبيعه فان قبل ما
 الفرق من الخنزير والميتة او حتم الفسخ في الميتة من اجل جلدها ولم يوجبوا
 الفسخ في الخنزير فقلنا او حتموه من اجل جلد وجلده سائر الميتات
 سواء جواز الاسفاح به وبيعه اذا دبغ فحوايا ان الفرق بينهما في غاية
 الوطوح والله احدث وهو ان الميتة كانت في حياتها مملوكة لصاحبها باسرها
 فلما ماتت سقطت ملكه عن لحمها وشحمها ودمها وبيعاها وفرثها ودمها غبا
 وعصارها بها لان كل هذا حرام مطلق التحريم وبقي ملكه كما كان على ما اباح الله
 تعالى له الاتفاح به منها وهو الجلد والشعر والصوف والوبر والعظم ولا يخرج
 عن ملكه الا با با حية اياه لانسان يعينه او لمن اخذه ويعلم ذلك بطرحه
 الجريح وتربيته ميتة فهو مال بطرحه ماله لذلك فان سرق فاشترى سرق شيئا
 مملوكا صحيحا ومال من مال مسلم او ذمي فالقطع فيه واما الخنزير فلا يقع
 عليه في حياته ملك لا لحد لانه رجس محرم جملة فمن سرقه حيا او ميتا فانما
 احل مالا لا مالا له ومالا يحل لاحد ملكه فجلده لمن ياد راليه واخذه ودبغه
 فاذ ادبغ صار جند ملكا من مال مملوكة من سرقه فعليه منه القطع
 والقطع واجب في عظام الفيل كما ذكرنا والميتات كلها كذلك لان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال انما حرم اكلها حاشي عظم الخنزير وشعره وكل شيء منه حرام

وروي عن علي بن ابي طالب

لا يبيعها الا بغير

يكلم

عَلَى وجه السرقة مستترا اد مخفيا باخذه لا عن حاجة اليه ولا عن حيلة
 واما الماشية فالقطع فيها ايضا كذلك الا ان تكون ضالة باخذها
 معلنا فيكون محسنا حيث ابيح له اخذها وعاصيا لا سارقا حيث لم يح
 له اخذها فلا قطع ها هنا لانه ليس سارقا واما القطع على السارق
 وعمدنا في ذلك قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
 وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع السارق عموما وبالله تعالى التوفيق
 مسئلة الطير فمن سرقها قال ابو محمد اختلف الناس في القطع
 في الطير اذا سرق كالدجاج والاوز وغيرها فقالت طائفة لا قطع في
 شيء من ذلك كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر يا قاسم بن اصبع
 نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سيف بن الثوري عن جابر بن يزيد
 الجعفي عن عبد الله بن يسار قال اتي عمر بن عبد العزيز برجل قد سرق دجاجة
 فاراد ان يقطعها فقال ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كان عثمان يقول
 لا قطع في طير فخلي عمر سبيله خذنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي
 نا الدبري نا عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن سيف بن الثوري عن جابر
 الجعفي عن عبد الله بن يسار قال اراد عمر بن عبد العزيز ان يقطع سارقا سرق
 دجاجة فقال له ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عثمان بن عفان قال لا
 قطع في طير وعنه سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عثمان بن عفان قال لا قطع
 في طير ورويه يقول ابو حنيفة واحمد بن حنبل واصحابهما واسحق بن اهو به وقالت
 طائفة القطع فيه اذا سرق من حرز وهو قول مالك والشافعي واصحابهما
 وقالت طائفة القطع فيها على كل حال اذا سرق قال ابو محمد فظنا
 فيما اختلفوا من ذلك فوجدنا من ابيح يقول من لم يتر القطع فيه فوجدنا
 يقولون ان ابطال القطع فيه قد روي عن عثمان بن عفان ولا يعرف له في
 ذلك مخالف من الصحابة وادعي بعضهم انه روي نحو ذلك عن علي وهذا
 لا يعرف وقالوا ان الاصل فيه انه نافية في الاصل مباح فاذا كان ملوكا
 لم يقطع سارقه اذا كان ما هذا وصفه لم يقطع سارقه والطير اذا كان

فيه

مباحا او كان فرخا فلا قيمة له واما نصير له القيمة بعد ما يصير ملوكا
 بالتعلم فخذ كل ما هو به ما لهم شبهة غير ذلك وكل ذلك لا محالة فيه
 اصلا قال ابو محمد فاذا قد عري قولهم من حجة وكان الطير مالا من الاموال
 فقد يتعين ذلك ملكا لصاحبه كالدجاج والحمام وشبهها وجب فيه القطع
 بقول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وباجاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم القطع على من سرق ولم يخص تعالى ولا رسوله عليه السلام
 من ذلك طيرا ولا غنما ونال الله لو اراد الله تعالى الذي يعلم سر كل من خلق وكل
 ما هو كان وحادث من حركة او نفس وكله ابد لا بد وكل ما لا يكون له
 كان كيف كان يكون ان يخص من القطع من سرق الطير لما اغفل ذلك ولا
 اهله فخير لشهادة بشهادة الله تعالى ان الله تعالى لم يرد قط اسقاط القطع
 عن سارق الطير بل قد امر الله تعالى بقطعه نصا واكمل الله رب العالمين
 مسئلة الصيد قال ابو محمد يتعلق بهذا الباب امر الصيد فان ابا حنيفة
 لا يرى القطع في الصيد اذا امتلك اصلا ولا يرى القطع فمن سرق ابيلا مملوكا
 من حرره ولا على من سرق كذلك غزلا او خنثيا او طيئا او جمارا او خشيا
 او اربنا او غير ذلك من الصيد وراى مالك والشافعي واصحابهما القطع
 في كل ذلك على حسب الاختلاف الذي اوردناه عنهم في مناعة الحرز قال
 علي واما تعلم الخفيفين فيه حجة اصلا ولاهاته قال به احد قبل شيخهم بل هو
 خرق للاجماع وخلاف للقران مجرد الا انهم ادعوا انهم قاسوه على
 الطير فان قالوا ان الصيد يشبه الطير في انهما حيوان وحشي مباح في
 اصله قيل لهم فاسقطوا على هذا القياس القطع عن سرق يا فتوا او
 ذهبوا او فضة او نحاسا او حديد او رصاصا او قزديرا او زبيقا او طوف
 الحرز لان هذا كله اجسام مباحة في الاصل غير مملوكة كالصيد ولا فرق
 فقلا تشبيه اعم من تشبيهكم وعلته اعم من علمكم وايضا فانهم قد نقصوا
 هذا القياس فلم يفتشوا قاتل الدجاج الا ينسب على الصيد المحرم في الاجرام
 ولا قاسوا الا نعام والحمل عند من يحميها على ذوات الاربع من الصيد وكان

في كل ذلك

بن شبيب اخبرني محمد بن خالد بن اي ناسلة بن عبد الملك الغوصي عن
الحسن هو ابن صالح بن حي عن يحيى بن سعيد الانصاري عن القاسم بن محمد بن
ابن بكر الصديق عن رافع قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا قطع في ثمر ولا كثر والكثر الجمار وفي هذا آثار كثيرة لم يذكرها بطول
بذكرها ولو صحت لوحت الاخذ بها ذلك ولزم حينئذ ان لا يقطع في شيء
من الثمر والجبوب سواء حصد اوله حصد اخره او لم يحصد كان في المخازن او لم
يكن لغوم هذا اللفظ ولان الله تعالى سمي باليس ثمرا فقال ومن ثم ان
التخل والاعشاب فسمي الله تعالى ما ثمره الشجر والمحلة والزرع ثمرا
بقوله تعالى وهو الذي استجابات معروشات وغير معروشات
والنخل والزرع مختلفا اكله والزيتون والرمث الاية الى قوله تعالى
وانوا حقيقه يوم حصاده فوجب احق فيه يوم حصاده والحصاد لا
يكون الا في ياس واما ساق الشجر والنخل واعصانه فلا يقع عليه اسم
ثمر اصله في لغة ولا في شريعة واختلف المتأخرون في هذا فقال
سفيان الثوري لا قطع فيما يفسد من ثمره من الطعام مثل المريد والتمر
وما اشبهه لكن يعزر واذا كانت الثمرة في شجرها لم يقطع اليد في سرقته
لكن يعزر قال ابو حنيفة لا يقطع في شيء من الابل ولا البقر ولا العنم
ولا الخيل ولا البغال ولا الحمير اذا سرق كل ذلك من المرعي فاذا كانت
في المراح او في الدور فيها القطع ولا يقطع في شيء من الفواكه الرطبة
كانت في الدور او في الشجر في حرز كانت او في غير حرز وكذلك يقول
كلها وكذلك ما سرق اليه الفساد من اللحم والطعام كله كان في حرز او
في غير حرز ولا قطع في الماء ولا في التوابل ولا في الزروع كلها فاذا يبس
الزرع وحمل الى الاندرا والى البوت وجب القطع في سرقة شيء منه اذا
بلغ ما يجب فيه القطع وقال مالك كل ما كان من الفواكه في اشجاره والزرع
في مزرعته فلا قطع في شيء منه وكذلك الانعام في مسارحها فاذا احرقت
الانعام في مراح او دار فيها القطع فاذا اجمع الزرع في اندره او في الدور

بن خديج

ها

مر
ماد

ففيه القطع واذا جنب الفواكه وادخلت في الحرز فيها القطع وكذلك
تقطع في البقول والفواكه كلها وفي اللحم وفي كل شيء اذا كان في حرز وهذا
قول الشافعي ايضا وقال ابو ثور اذا كانت الفواكه في اشجارها رطبة
او غير رطبة وكان القسيل في حائطه وكان كل ذلك محرزا ممنوعا ففيه
القطع وقال فيما عدا ذلك يقول مالك والشافعي وقال مالك والشافعي
وابو ثور في البعير والذابة تسرق من الفدان ففيه القطع وقال اصحابنا
في كل ذلك القطع محرزا بان وغير محرز اذا سرقه السارق ولم يأخذه
معلننا قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا في ذلك ونظرنا في
قول ابو ثور فوجدناه صحيحا الا اشتراطه الحرز فقط فان الحرز لا يعني
له على ما بينا قبل وقول ابو ثور هذا انما صح لموافقته عموم قول الله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقطع السارق عموما دون اشتراط حرز وقول ابو ثور مخالف للاحاديث
المذكورة قبل هذا لا ثبوتها واهية ولا حجة الاية في صحيح ثم نظرنا في قول
مالك والشافعي فوجدنا محجة انما هي خبر عمرو بن شعيب وابن السائب
وخبر حميد بن قيس وعبد الرحمن بن عبد الله لا حجة لها غيرها وقد بينا
ان هذه الاخبار في غاية الوفي وان الاحتجاج بالواهي باطل وقد قلنا ان هذه
الاجابة لا تنفع ولو صحت لما كان في شيء منها دليل على ما ادعاه من ادعاه من
الحرز بل كان الواجب حينئذ ان لا يقطع في شيء مما يقع عليه اسم ثمر ولا اسم
كثير وان يقطع بذلك ان اراه الجرب طبيا كان او غير رطب فهذا كان الحكم لو
صح الخبر وما عدا هذا فباطل بظن كاذب فاذا لم يصح الاثار اصلا فالواجب
ما قاله اصحابنا من ان القطع واجب في كل ثمر وفي كل ثمر معلقا كان في
شجره او مجردا او في جرين كان او في غير جرين اذا اخذه سارقا له مستخفيا
ناخذه غير مضطرا اليه وبغير حق له فان القطع في كل طعام كان مما يفسد ولا
يفسد اذا اخذه على وجه السرقة غير مشهور باخذه ولا حاجة اليه ولا عن
حق واجب له اخذه فان القطع واجب في الذرع اذا اخذ من قدانه او هو باذنه

يكون

فيه الحيفيون والمالكيون لا يتم يعطون خلاف الصاحب الذي لا
يعرف له مخالف اذا وافق اراهم وقد خالفوا هاهنا قول الى الرد اولاً
يعرف له من الصحابة مخالف قال علي واما نحن ولا حجة عندنا في قول احد
دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال تعالى والشارق والمساومة
فاقطعوا ايديهما جزا بما كسبا نكالا من الله وهذا سارق فافطع عليه بنصر
القرآن ولو اراد الله تعالى خصيص ذلك لما اغفله مسئلة بمن سرق
من مسجد قال قوم لا قطع على من سرق من مسجد وقالت طائفة اذا كان هناك
حافظ لذلك الشيء وكانت الابواب قطع والافلا وكذلك لو قلع باب
المسجد فان كان معلقاً مضبوطاً قطع والافلا وهكذا القول في باب الدار
وهو قول مالك وقال اصحابنا القطع في كل ذلك واجب والاصل في ذلك
ان الحرز كما ذكرنا وقد بطل قول من قال بمرأاة الحرز فالواجب قطع من
سرق من مسجد باباً كان معلقاً او غير معلق او حصيراً او قديلاً او سبياً
وضعه صاحبه هناك ونسبه كان صاحبه معه او لم يكن اذا اخذه
مستترا باخذه لنفسه لا يحفظه على صاحبه وذلك لما ذكرنا والله تعالى الوثق
مسئلة هل على النباش قطع ام لا قال ابو محمد اختلف الناس في
النباش فقالت طائفة عليه العتق وقالت طائفة بقطع يذمور حمله وقالت
طائفة بقطع يده فقط وقالت طائفة يعز رادياً ولا شيء عليه غير ذلك
واما من راي عليه العتق فاما احامنا ابن مفرح نا ابن الاعرابي نا الدبري نا
عبد الرزاق نا عن ابن جريح عن صفوان بن سليم نا رجلينا من اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وجد رجلاً مختفياً في القصور فقتله فاهذرع من الخطاب
دمه واما من راي قطع يده ورجله فكاروبنا بالسند المذكور الى ابن
جريح قال قال لي عمر بن دينار قطع عباد بن عبد الله بن الزبير غلام
ورجله اختفى قال ابو محمد عباد هذا من الناس بعين ادراك عاتية نعم
وجه الزبير وجهه والصحابة رضي الله عنهم واما من راي قطع يده فقط
فكاروبنا بالسند المذكور الى عبد الرزاق نا عن ابراهيم بن محمد بن ايحيى

معلقة م

اخبرني عبد الله بن لا يكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة انه وجد قوماً يقطعون
القبور باليمن فكتب الى عمر بن الخطاب فكتب اليه عمر ان يقطع ايديهم
حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن عمن نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز
نا حجاج بن المنهال نا هشيم عن سهل بن زياد نا حجاج بن عبد الله بن
الزبير قطع يد النباش وبه الى حجاج بن المنهال نا احمد بن سلمة عن حجاج
بن ارطاة نا السعبي نا يحيى ومسرور نا بن الاحدع وزاذان واما زرعة
وعمر بن حزم قالوا في النباش اذا اخذ المناع قطع وعن ابراهيم النخعي قال
اذا سرق النباش قد رما بقطع فيه فعليه القطع وعن الشعبي انه سئل
عن النباش فقال يقطع في اثوابنا كما يقطع في احبائنا قال ابو محمد
والذي يقول به وبالله تعالى التوفيق ان كل هذا لا معنى له لكن الفرض
هو ما افترض الله تعالى ورسوله عليه السلام الرجوع اليه عند المناع
اذ يقول تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول الابه
ففعلنا فوجدناه تعالى يقول والشارق والمساومة فافطعوا ايديهما
ووجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اوجبت القطع على من سرق
يقوله عليه السلام لو سرق فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها ووجدنا
الشارق في اللغة التي بها نزل القرآن وبها خاطبنا الله تعالى هو
الاخذ شيئاً لم يحل له اخذه فباخذه متملكاً له مستحقاً به
فوجدنا النباش هذه صفة فصيح انه سارق واذ هو سارق فافطع
اليه على السارق فافطع يده واجب وبه يقول واما من راي قتله او
قطع يده ورجله فمافعل له حجة الا ان كانوا راوه محارباً وليس هاهنا
دليل على انه محارب اطلاقاً لم يحف طريقاً فليس له حكم المحارب
ودناؤنا حرام فدم النباش حرام وبالله تعالى التوفيق مسئلة
بما يجب فيه على اخذه القطع قال ابو محمد تنافى الناس في اشياء
فقال قوم لا قطع في سرقها وقال قوم فيها القطع من ذلك الثمر والحمار
والشجر والزرع قال ابو محمد نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد

اخذه

وادعى في الشرع ما لا يسئل له الى وجوده ولا دليل على صحته وانما
 قول الصحابة فقد اوضحنا انه لم يأت قط عن احد منهم اشتراط الحرز اصلا
 وانما جاء عن بعضهم حتى يخرج من الدار وقال بعضهم من البيت وليس هذا
 دليلا على ما ادعوه من الحرز مع الخلاف الذي ذكرنا عن عائشة وابن الزبير
 في ذلك فلاح ان قولنا قول قد جاء به القرآن والسنة الثابتة عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وبالله تعالى التوفيق مسأله بل من هذا الباب
 فمن سرق من بيت المال او من الغنمة قال علي بن ابي طالب بن سعيد بن نبات
 نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن ابي بصير نا ابن ابي عمير نا ابي بصير نا ابي
 نا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال ان رجلا سرق من بيت المال
 فكتب فيه سعد بن ابي وقاص لا غرم من الخطاب فكتب عمر اليه ان لا قطع
 عليه لان له فيه نصيبا وبه الى وكيع نا سيف بن عيسى نا الثوري عن سيار بن حرب
 عن عبيد بن ابراهيم نا علي بن ابي طالب نا رجل قد سرق من خمس مائة
 فلم يقطع عليه وقال ان له فيه نصيبا وبه يقول ابراهيم النخعي وسوا الحكم
 بن عتبة وابو حنيفة والشافعي واصحابهما وقال مالك وابو ثور
 وابو سليمان واصحابهم عليه القطع قال علي بن ابي طالب نا ابي بصير نا ابي
 ذلك مجتنب احداها ان له فيه نصيبا مستأغا والثانية انه قول صاحبين لا
 يعرف لنا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم انما الاحتجاج به قول طائفة
 من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف فان هذا يلزم المالكين
 المجتنبين مثل هذا اذا وافق احوالهم التاركين له اذا استنوا وانما نحن ولا
 حجة عندنا في قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما احتجاجهم
 بان له في ذلك نصيبا فهذا ليس حجة في اسقاط حق الله تعالى اذ ليس
 هذه القضية مما جاء به القرآن ولا مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا مما اجمعت عليه الامة فلا حجة لهم في ذلك وكونه له في بيت المال نصيب
 لا يمنع له اخذ نصيب غيره لانه حرام عليه باجماع لا خلاف فيه ويقول الله تعالى
 ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل فاذ نصيب شرككم عليه حرام فلا فرق بين

قد مر
 في هذه المقالة

سرقته اياه ومن سرقته من اجنب لا نصيب له معه وهم يدعون
 القياس وهم يقولون ان الحرام اذا امتزج مع الحلال فانه كله حرام
 كالمزج الماء ولحم الخنزير يذوق مع لحم الكلب وغير هذا كثير ويرون الحد
 على من سرب حمرا من وجدة بما حلال مما الفرق بينه وبين من سرق شيئا
 بعضه له حلال وبعضه حرام لغيره قال ابو محمد فلما لم يجد في المنع
 قطع من سرق من الغنم او من الخيل او من بيت المال حجة لان قرآن ولا سنة
 ولا اجماع وجب ان ينظر في القول الاخر فوجدنا الله تعالى يقول والشارق
 والشارقة فاقطعوا ايديهما جزا بما كسبا نكالا من الله ورحمنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد اوجبت القطع على السارق جملة ولم يخص الله تعالى ولا
 رسوله عليه السلام سارقا من بيت المال من غيره ولا سارقا من الغنم ولا سارقا
 من مال له فيه نصيب من غيره وما كان ذلك نصيبا ولو ان الله تعالى اراد ذلك
 لما اغفله ولا اهمله والعمل في ذلك ان ينظر من سرق من شيء له فيه نصيب
 من بيت المال او الخيل او الغنم او غيره ذلك فان كان نصيبه محددا معروفا
 المقدار كالغنمة او ما اشتركا فيه ببيع او ميراث او غير ذلك او كان من
 اهل الحس نظر فان اخذ ذلك على نصيبه مما يجب في مثله القطع قطع ولا بد
 فان سرق اقل فلا قطع عليه الا ان يكون منع حقه في ذلك او احتاج اليه فلم
 يصل الي اخذ حقه الا بما فعل ولا قدر على اخذ حقه خالصا فلا يقطع اذا
 عرف ذلك وانما عليه ان يرد الزائد على حقه فقط لانه مضطر الى اخذ ما اخذ
 اذ لم يقدر على خلع مقدار حقه والله تعالى يقول وقد نفل لكم ما حرم
 عليكم الا ما اضطررتم اليه وبالله تعالى التوفيق مسأله فمن سرق
 من الحرام نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن ابي بصير نا ابن ابي
 نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سعيد بن عبد العزيز نا النخعي عن ابي بصير نا سعد
 ان رجلا سرق برنسا من الحرام فرفع الي ابي الورد فلم ير عليه قطعا وبه
 يقول ابو حنيفة واصحابه وقال مالك واحد واسحق وابو ثور وابو سليمان
 واصحابهم عليه القطع اذا كان هناك ما قطع قال ابو محمد وقد اتمنا قضا

اصلام

رقا

وقد روى نحوه عن قنادة وعفان ولا يعرف حاله إلا أن القول في
المختلس لا يخلو من أحد وجهين إما أن يكونا مختلسين جهازا غير مستحقين
من الناس فهذا لا خلاف فيه أنه ليس سارقا ولا قطع عليه أو يكون فعل
ذلك مستحقا عن كل من حضر فهذا لا خلاف بيننا وبين الحاضرين من
خصوصنا في أنه سارق وعليه القطع فبطل كل ما تعلقوا به وعري قولهم
في مراعاة الحرز عن أن يكون له حجة أصلا وإما قولهم أن الشيء إذا لم يكن محرزا
فهو لقطعة فخطا لأن اللقطة إنما هي ما سقطت عن صاحبه وضار بدار
بمضيعة وكذلك الصالة وإما ما كان غير مهمل ولا ساقط فقد بطل
عنا أن يكون لقطعة أو صالة وقد حان في اللقطة والصالة نصوص لا محل
تعد فيها فلا مدخل للسارق ونحن إنما نكلمهم في سارق من حرز لا في ملتقط
ولأنه أخذ صالة فإن الملتقط مختلس فسقط هذا الاعتراض الفاسد
قال أبو محمد نوجب أن ينظر في القول الثاني فوجدنا الله تعالى يقول
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء ما كسبا الآية فوجب نص
القرآن أن كل من سرق فاقطع عليه وأن من اكتسب سرقة فقد استحق
نقص كلام الله تعالى جزاء الكسبه ذلك قطع يده تكالا وبالضربة الحسية
وباللغة يذري كل أحد يذري اللغة أن من سرق من حرز أو من غير
حرز فإنه سارق وأنه قد اكتسب سرقة لا خلاف في ذلك فإذا هو
سارق مكشبت سرقة فقطع يده واجب بنص القرآن ولا يحل أن
يخص القرآن بالظن الكاذب ولا بالدعوى العارية من البرهان فإن
من قال إن الله تعالى إنما أراد في هذه الآية من سرق من حرز فإنه مخبر
عن الله تعالى والمخبر عن الله تعالى عالم بخبره عن نفسه ولا أخبره
عنه نبيه عليه السلام فقد قال على الله تعالى الكذب وقال تعالى
يعلم وقفا ما لا علم له به وهذا عظيم جدا وقد أوردنا عن عائشة
وأنس الرضي وسعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله والحسن وأبراهيم
الحنفي وعبيد الله بن أبي بكر القطيع على من سرق وأنهم يخرج يده من الحرز

ان

فيها

قال أبو محمد فهذا نص القرآن وإما من السنن فروينا من طريق البخاري
نا أبو الوليد هو الطيالسي والثالث هو ابن سعد عن ابن شهاب عن عروة
عن عائشة أن قريشا أتهمهم المرأة المحزومية التي سرق فذكر الحديث
وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فخطب وقال يا أيها الناس
إنما صل من كان فلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق
الضعيف فنههم أقاموا عليه الحد وإمام الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت
لقطعت يدها ومن طريق البخاري نامة سبي بن سعيد نا عبد الواحد
الاعمش قال سمعت أبا صالح سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فنقطع يده ويسرق
الجمل فنقطع يده قال أبو محمد فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقطع السارق جملة ولم يخص عليه السلام حرزا من غير حرز وما ينطق عن
الهي أن هو الألوحي وما كان ذلك نسيانا وقال تعالى اليوم أكملت
لكم دينكم وقال تعالى لبين للناس من أمرك اليهم ونحن نشهد بشهادة الله تعالى
أن الله عز وجل لو أراد أن لا يقطع السارق حتى يسرق من حرز ويخرجه من
الدار لما أغفل ذلك ولا أهمله ولا اعتدنا بأن يكلفنا علم شريعة لم يطلعنا
عليه وليبته على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم البيا في الوحي وأما في النقل
المنقول فاذم يفعل الله تعالى ذلك ولا رسوله عليه السلام فحسبنا شاهد
ونبت ونقطع بيقين لا يمازجه شك أن الله تعالى لم يرد قط ولا رسوله عليه
السلام اشتراط الحرز في السرقة وإذا لا شك في ذلك فاشتراط الحرز
فيها باطل بيقين لا شك فيه وبشرع لما ياذن به الله تعالى وكل ما ذكرنا
فإنما يلزم من قامت عليه الحجة ووقف على ما ذكرنا لأن من سلف من اجتهد
فاخطأ ما جود وبالله تعالى التوفيق وإما الإجماع فإنه لا خلاف بين أحد
من الأئمة كلها في أن السرقة هي الاختفاء بأخذ الشيء ليس له وإن السارق هو
المخفي بأخذ ما ليس له وأنه لا مدخل للحرز فيما اقتضاه الاسم فمن أجمع في
ذلك اشتراط الحرز فقد خالف الإجماع على معنى هذه اللفظة في اللغة

فقطع وعن معمر عن الزهري قال اختلف رجل متاعا فاراد من وان ان يقطع
بده فقال له زيد بن ثابت تلك الحلسة الظاهرة لا يقطع فيها لكن تكال
وعقوبة ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن اسمعيل بن مسلم عن
الحسن بن علي بن بكير قال ان سئل عن الحلسة فقال تلك الدعوة المقلد
لا يقطع فيها وعن الشافعي ان رجلا اختلف طوقا فاخذوه وهو في حجرته فرفع
الي عتار بن ياسر وهو على الكوفة فكتب الي عمر بن الخطاب فكتب اليه
انه عادي الطهره ولا يقطع عليه وعن عدي بن ارطاة انه كتب الي عمر بن
عبد العزيز في رجل اختلف طوقا من ذهب كان في عنق حارية بها راكبت
اليه عمر بن عبد العزيز ان ذلك عادي طهر ليس عليه قطع فعاقبه وعن
الحسن البصري في الحلسة لا يقطع فيها وعن قتادة لا يقطع على المختلس
ولكن سيجن ويعاقب وهو قول المخنف واي حيفة ومالك والشافعي واحمد
بن حنبل واصحابهم وبه يقول اسحق بن راويه وقالت طائفة عليه
القطع كما ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرح نا قاسم بن ابيص نا ابن وضاح نا
سحنون نا ابن وهب عن قيات بن رزين انه سيع علي بن رباح الخ يقول
السنة ان يقطع اليد المستخفية ولا يقطع اليد المعلنة وعن عطاء بن ابي رباح
انه قال يقطع يد السارق المستخفي المستتر ولا يقطع يد المختلس المعلن
قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجت ان نظري في ذلك فطرنا في قول
من لم يبر القطة الا في اخذ من حرز فوجدناهم يذكرون ما نا عبد الله بن ربيع
نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا قتيبة نا الليث عن محمد بن عثمان عن عمرو
بن شعيب عن ابيه عن جده عن عبد الله بن عمر وقال كنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم اكله سئل عن المعلق فقال من اصاب منه من حاجة غير مخد خفية
فلا شيء عليه ومن خرج بشئ منه فعليه القطع ومن سرق ذوق ذلك فعليه
عزامة مثله والعقوبة ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب
انا قتيبة بن سعيد نا ابو عوانة عن عبد الله بن الحسن عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كم يقطع اليد

في رجل اختلف طوقا من ذهب كان في عنق حارية بها راكبت اليه عمر بن عبد العزيز ان ذلك عادي طهر ليس عليه قطع فعاقبه وعن الحسن البصري في الحلسة لا يقطع فيها وعن قتادة لا يقطع على المختلس ولكن سيجن ويعاقب وهو قول المخنف واي حيفة ومالك والشافعي واحمد بن حنبل واصحابهم وبه يقول اسحق بن راويه وقالت طائفة عليه القطع كما ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرح نا قاسم بن ابيص نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن قيات بن رزين انه سيع علي بن رباح الخ يقول السنة ان يقطع اليد المستخفية ولا يقطع اليد المعلنة وعن عطاء بن ابي رباح انه قال يقطع يد السارق المستخفي المستتر ولا يقطع يد المختلس المعلن قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجت ان نظري في ذلك فطرنا في قول من لم يبر القطة الا في اخذ من حرز فوجدناهم يذكرون ما نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا قتيبة نا الليث عن محمد بن عثمان عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن عبد الله بن عمر وقال كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اكله سئل عن المعلق فقال من اصاب منه من حاجة غير مخد خفية فلا شيء عليه ومن خرج بشئ منه فعليه القطع ومن سرق ذوق ذلك فعليه عزامة مثله والعقوبة ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب انا قتيبة بن سعيد نا ابو عوانة عن عبد الله بن الحسن عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كم يقطع اليد

بن سعيد

في رجل اختلف طوقا من ذهب كان في عنق حارية بها راكبت اليه عمر بن عبد العزيز ان ذلك عادي طهر ليس عليه قطع فعاقبه وعن الحسن البصري في الحلسة لا يقطع فيها وعن قتادة لا يقطع على المختلس ولكن سيجن ويعاقب وهو قول المخنف واي حيفة ومالك والشافعي واحمد بن حنبل واصحابهم وبه يقول اسحق بن راويه وقالت طائفة عليه القطع كما ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرح نا قاسم بن ابيص نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن قيات بن رزين انه سيع علي بن رباح الخ يقول السنة ان يقطع اليد المستخفية ولا يقطع اليد المعلنة وعن عطاء بن ابي رباح انه قال يقطع يد السارق المستخفي المستتر ولا يقطع يد المختلس المعلن قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجت ان نظري في ذلك فطرنا في قول من لم يبر القطة الا في اخذ من حرز فوجدناهم يذكرون ما نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا قتيبة نا الليث عن محمد بن عثمان عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن عبد الله بن عمر وقال كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اكله سئل عن المعلق فقال من اصاب منه من حاجة غير مخد خفية فلا شيء عليه ومن خرج بشئ منه فعليه القطع ومن سرق ذوق ذلك فعليه عزامة مثله والعقوبة ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب انا قتيبة بن سعيد نا ابو عوانة عن عبد الله بن الحسن عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كم يقطع اليد

قال لا يقطع اليد في تمتد معلق فاذا اضمته الحزن قطعت في ثمن المجن
ولا يقطع في حرسه الجبل فاذا اواه المراح قطعت في ثمن المجن حدثنا
عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب عن ابي حنيفة نا مسكين قراة
عليه واحد لبيع عن ابن وهب احبته عمر بن ابي حنيفة عن عمر بن شعيب عن
ابيه عن عبد الله بن عمر قال ان رجلا من مزينة اتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال برسول الله كيف ترى في حرسه الجبل قال في ومثلها والنكال
وليس في شيء من الماشية قطع الا فيما اواه المراح فبلغ ثمن المجن فيه قطع
اليد وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه عزامة مثليه وحللات تكال قال رسول الله
كيف ترى في التمر المعلق قال هو ومثله نعه والنكال وليس في شيء من
التمر المعلق قطع الا فيما اواه الجوز فما اخذ من الجوز فبلغ ثمن المجن ففيه
القطع وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه عزامة مثليه وحللات تكال حدثنا عبد الله
بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا عبد الله بن عبد الصمد نا علي
عن محمد بن سفيان عن ابي الزبير عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ليس على خازن ولا مختلس قطع نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية
نا احمد بن شعيب نا محمد بن حاتم نا سويد نا نصر نا عبد الله بن المبارك عن ابن
جرير نا ابراهيم نا ابو الزبير نا جابر نا رسول الله صلى الله عليه وسلم نا رافع نا
المنهب نا المختلس نا الخازن القطع قال ابو محمد فقالوا لم يجعل النبي
صلى الله عليه وسلم القطع على مختلس ولا على خازن فسقط بذلك القطع عن
كل اوتمن وسقط القطع عن حرسه الجبل والتمر المعلق حتى لو وهما الحرس
والمراح وهو حرزها وقالوا ما وجد في غير حرز فانا ضولقطة قد ابح اخذها
وكمصنها وقالوا قد جاع عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وزيد بن ثابت انه لا
يقطع على مختلس ولا يعرف لهم من الصخابة مخالف فذل ذلك على اعتبار الحرز
فنظرنا في ذلك فوجدنا لا حجة لهم في شيء من انا الخزان اللذان ذكرنا
فلا يصح منهما ولا واحدا ما حديث حرسه الجبل والتمر المعلق فانه لا يصح
لان احدهما ينفقه من سعيد بن المسيب مرسل والاخر هي اسقط مرسل

ايضا

يخرج المتاع وعن عطا سألته ابن جريح السارق يؤخذ في البيت قد جمع
 المتاع ولم يخرج به قال لا قطع عليه حتى يخرج به وعن ربيعة أنه قال
 من أخذ في دار قوم معه سرقة قد خرج عن ثياب البيت الذي أخذ السرقة
 منه فعليه القطع ومن لم يؤخذ معه شيء فلا قطع عليه وإن كان يريد
 السرقة وعن عدي بن أرطاة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل نكث بيت
 قوم حتى دخل البيت فجمع متاعهم فآخذه في البيت قد جمع المتاع فكنت
 إليه عمر بن عبد العزيز أنه لم ينقب البيت وجمع المتاع خذ فاعنه عقوبة
 شديدة ثم أحسنه ولا تدع أن يذكر بيه وعن ابن شهاب أنه قال إنما السرقة
 فيما أحسن فما كان محصن في دار فعليه ما على السارق قال أبو حمزة
 وهذا يقول سفيان الثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل
 وأصحابهم واسحق بن راهويه وقالت طائفة عليه القطع سواء من حرز سرقة
 أو من غير حرز كما نا أحمد بن أبي العزري وأبو عبد الله بن الحسين بن عقال هو
 الرئيس نا إبراهيم بن محمد الديلمي نا محمد بن أحمد بن الجهم نا موسى بن إسحق نا
 أبو بكر بن شيبه نا أبو خالد عن يحيى بن سعيد نا أنصاري عن عبد الرحمن بن
 القاسم بن محمد بن بكر الصديق قال بلغنا أنه أم المؤمنين أنهم يقولون
 إذا لم يخرج السارق المتاع لم يقطع فقالت طائفة لو لم أحدا لا سكبنا
 لقطعته وبه إلى ابن الجهم نا محمد بن روح نا يزيد بن هارون نا سلم بن حبان
 نا سعيد بن مسلم قال كان عبد الله بن الزبير في صدقة الزبير فكانت في بيت
 لا يدخله أحد عنه وعبر جارية له ففقد شيئا من المال فقال للجارية
 ما كان يدخل هذا المكان غيري وعبرك فمن أخذ هذا المال فافترج إجازة
 فقال لي يا سعيد اطلقها فاقطع يدها فان المال لو كان لي لم يكن عليها
 قطع حد ساكن بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ
 نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان
 الثوري عن المغيرة بن مقسم قال ذكر عند إبراهيم النخعي قول الشعبي في
 السارق لا يقطع حتى يخرج بالمتاع فأنكره إبراهيم نا حماد نا ابن مفرح

وهذا هو الذي يقطع فيه من السرقة

نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني أبو بكر قال
 خالد بن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله بن عتبة انهما سئلا عن
 السارق يسرق فيطرح السرقة ويؤخذ في البيت الذي سرقة منه لم يخرج
 فقالا جميعا عليه القطع وقد روي هذا أيضا عن الحسن البصري رواه روح
 ابن عبادة عن أشعث بن عبد الملك الحمراني عن الحسن قال إذا جمع السارق
 المتاع ولم يخرج به قطع حد ثمانية أعشار من ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد
 بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا عبد العزيز بن
 أبي سعيد المزني نا عمرو بن لا سيار نا المروزي نا قانما يصلي من الليل فسمع
 خشفة في البيت فظن أنها الشاة ثم استيقن أن في البيت لصوفا فآخذ
 السيف فقام على باب البيت فآذا كارة وسط البيت فخرج عليه مثل
 الجمل المحرم فصر بالسياب وجهه وحذفه عمر بالسيف حذفه ونادى
 بماله وعبيده على الرجل فآذا نقلته وأقام بمكانه يري أن في البيت
 أحرب فآذ ركوه وهو تحت سباطا لبني لبيث يشدد فآذوه فآوا به
 إلى عبد الله بن بكره فقال لي رجل قضاب وأني أدخلت من أهلي أريد
 أحسره لا حيز غنما لي وإن عمل صرتي بالسيف فبعث عبد الله إلى عمر
 فسأله فقال بل دخل على بيتي وجمع المتاع فشده عليه فقطع عبد الله
 بن بكره يده قال أبو محمد نا يقول أبو سليمان وجميع أصحابنا ومن
 هذا أيضا المختلس فإن الناس اختلفوا فيه فقالت طائفة لا قطع عليه
 كما حد ثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد
 بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري
 عن سماك بن حرب عن دثار بن يزيد عن عبد بن الأبرص نا علي بن طاب
 أني برجل احتلس من رجل ثوبا فقال إنما كنت العبد معه طاب تعرفه
 قال نعم فلم يقطعه حد ثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم
 بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وديع نا مالك نا أسد عن الزهري
 أن رجلا احتلس طوقا فسأل عنها مروان زيد بن ثابت فقال ليس عليه

وهذا ايضا اجماع لا شك فيه فقال قوم يقطع بمن يديه ويسرى رجليه
ثم يحسّم بالنار ولا بد قال ابو محمد اما الحسن فواجب لانه ان لم يحسّم
مات وهذا قتل لم يامر الله تعالى به وقد قلنا انه لا محل ان يجمع عليه الامران
معاً لان الله تعالى اماناً امر بذلك بلفظ او وهو يقتضي الخير ولا بد ولو
اراد الله تعالى جمع ذلك لقال ان يقتلوا ويصلبوا وتقطع ايديهم وارجلهم
من خلاف وهكذا قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما
تطعمون اهلكم او كسوتهم او تحرير رقبة وقوله تعالى فعدية من صام او
صدقة او نسك فان قال قائل فان العرب قد قالت جالس الحسن او ابن سيرين
وكل خبراً او متراً وقال تعالى ولا تطع من اثم او كفوراً اقلنا اما قول الله تعالى
ولا تطع من اثم او كفوراً فهو على ظاهره وهو عليه السلام سمي ان يطع
الائم وان لم يكن كفوراً وكل كفور اثم وليس كل اثم كفوراً فصح ان ذكره
تعالى للكفور تاكيداً واولاً فالكفور داخل في الائم واما قول العرب
جالس الحسن او ابن سيرين وكل خبراً او متراً فنحن لا نمنع خروج اللفظ
عن موضوعه في اللغة بدليل واما نمنع من اخراجه بالظنون والدعوى الكاذبة
واما ضربنا الى ان قول القائل جالس الحسن او ابن سيرين اياحه لمحا السنها
معاً ولكل واحد منهما ما انفاده وكذلك قولهم كل خبراً او متراً ايضاً ولا فرق
بدليل او جرت ذلك من حال المخاطب ولولا ذلك الدليل لما جاز اخراجه عن
موضوعها في اللغة اصلاً وموضوعها انما هو الخير والشك والله تعالى
لا يشك فلم يبق الا الخير فقط قال ابو محمد ولو قطع القاطع يسرى
يديه ويمنى رجليه لم يمنع من ذلك عداً بفعله او غير عامد لان الله تعالى لم يمتنع
على قطع بمن يديه دون يسرى واما ذكر تعالى الايدي والارجل فقط وما كان
ربك مستباً ومن ادعى هاهنا اجماعاً فقد كذب على جميع الامم ولا يقدر على
ان يوجد ذلك عن احد من الصحابة اصلاً وما فعله من اصد من التابعين والله تعالى
التوفيق كما في السيرة قال ابو محمد قال الله تعالى والستار
والستار فاقطعوا ايديهما حتى بما كسبا تكالاً من الله فوجب القطع في السيرة

في السيرة

نص القرآن ونص السنة واجماع الامة ثم اختلف الناس في مواضع من
حكم السيرة نذكرها ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله
ذكر ما السيرة وحكم الحرز ابراهيم ام لا قال ابو محمد قالت طائفة لا قطع الا فيما
اخرج من حرزها واما ان اخذه من غير حرزها ومضى به فلا قطع عليه
وكذلك لو اخذ وقد اخذه من حرزها فادرك قبل ان يخرج من الحرز ومضى
به فلا قطع عليه كما نا محمد بن سعيد بن نبات ما عبد الله بن نصرنا قاسم بن
اصبع نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع عن سليمان بن موسى وعمر
بن شعيب قال سليمان بن عثمن وقال عمرو بن شعيب ان ابن عمر لم اتفقا لا
قطع على سارق حتى يخرج المتاع حدثنا حمام نا ابن يفرح نا ابن الاعراب نا
الدهري نا عبد الرزاق نا ابن جريح عن سليمان بن موسى ان عثمن رضي الله
عنه قطع على سارق وان كان قد جمع المتاع فاداه فان يسرق حتى يحمله ويخرج به
وبه الى ابن جريح عن عمرو بن شعيب ان سارقاً بقى خزانه المطلب من
وداعة فوجد فيها قد جمع المتاع ولم يخرج به فاني به الى ابن الزبير فجلده
واثر به ان يقطع فمرد بان عمر فسأل فاخبر فقال ابن عمر ليس عليه قطع
حتى يخرج به من البيت اراك لو رايت رجلاً من رجلى امرأة لم يصحبها كنت
حاذة قال لا قال لعنه قد كان ناراً ناراً تا ساراً ونا ركا للمناع حدثنا
عبد الله بن ربيع نا محمد بن احمد بن يفرح نا قاسم بن اصبع نا ابن وضاح نا
سبحون نا ابن وهب عن ابن الهيثم عن يزيد بن الحبيب عن علي بن
سليم عن كحول عن عثمن بن عوفان قال لا يقطع يد السارق وان
وجد معه المتاع مما لم يخرج به عن الدار وبه الى ابن وهب سمعت
الشري بن ميمون حدث عن الحسن بن عبد الله بن ضيف عن ابيه عن جده
عن علي بن ابي طالب قال في الرجل يوجد في البيت وقد نقتبه معه
المتاع انه لا يقطع حتى يحمل المتاع فخرج به عن الدار حدثنا محمد
بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصرنا قاسم بن اصبع نا ابن وضاح نا موسى
بن معاوية نا وكيع نا زكريا عن الشعبي قال ليس على السارق قطع حتى

ابن جريح م
قال ابن الزبير قال سرق من ان يقطع فقال
عمر قال ما شئت ان يجلد قال عثمن م
كس

القرآن والسنة كما افترض الله تعالى علينا بقوله عز وجل فان تنازعتم في
شي فردوه الى الله والرسول ففعلنا فوجدنا الله تعالى قد قال اما حذر
الذين يحاربون الله ورسوله الاية كلها فتح يقيت ان الله تعالى لم يوجب قط
عليهم حكم من هذه الاحكام ولا اباح ان يجمع عليهم خزيان من هذه الاخرى في
الدنيا واما اوجب على المحارب احدها كلها ولا اثنين منها ولا ثلاثة فصح بهذا
يقينا لا شك فيه انه ان قتل فقد حرم صلبه وقطعه ونفيه وانه ان قطع فقد
حرم قتله وصلبه ونفيه وانه ان نفي فقد حرم قتله وصلبه وقطعه وانه ان
صلب فقد حرم قتله وقطعه ونفيه لا يجوز البته غير هذا فحرم بنص القرآن
صلبه ان قتل وحرم ايضا بنص القرآن قتله ان صلب وحرم هذا الوجه ايضا سن
رسول الله صلى الله عليه وسلم التي ذكرنا من ان اعف الناس قلة اهل الايمان واذا
قتلتم فاحسبوا القلة ولعن الله من اخذ شيئا فيه الروح غرضا والشيء عن ذلك
فما حرم قتله معلوما بيقين لما ذكرنا من وجوب اللعنة على من اخذ شيئا فيه
الروح غرضا وحرم صلبه بعد القتل لما ذكرنا انه لا يجوز عليه جمع الامر من
معا وجب صرون ان الصلب الذي امر الله تعالى به في المحارب انما
هو صلب لا قتل معه ولو لم يكن هاكذا البطل الذي امر الله تعالى به ولكن
كلاما عارضا من الفأفة اصلا وحاش به تعالى من ان يكون كلامه تعالى هذا
ولكان ايضا تكليفا لما لا يطاق وهذا باطل بفتح يقيت ان الواجب ان
يختار الا تمام صلبه ان صلبه حيا ثم يدعه حتى يبسر ويحف كله لان الصلب
في كلام العرب يقع على معنيين احدهما ممد الايدي والربط على الحشية قال
الله تعالى حاكما عن فرعون ولا صلبتكم في جذوع النخل والوجه الاخر البس
قال الشاعر يصف فلاة مضله بها جف الحشري فاما عظامها فيض واما
جلدها فصليب يربد ان جلدها يابس وقال الاخر جدمه ناهض
في راس ينفق ترى لعظام ما جمعت صليبا يوبد ودكا سالا قال ابو محمد
فوجب جمع الامر من معا حتى اذا انفذنا امر الله تعالى فيه وجب به ما

افترضه الله تعالى للمسلم على المسلم من الغسل والتكفين والصلاة والدفن
على ما قد ذكرنا قبل هذا فان قال قائل ليس الرحم انحاذ ما فيه الروح
غرضا وكذلك قولهم في القود مثل ما قتل محاربا وبالله تعالى التوفيق
نعم وهما ما موزنهما قد حكم عليه السلام بكليهما فوجب ان يكونا مستثنين
مما نهى عنه من انحاذ الروح غرضا فاما الرحم فالنص والاجماع واما القود
فالنص الجلي في رشح راس اليهودي وفي العريتين كما قلتم انتم ونحن في ان القصاص
من قطع الايدي والارجل وسبل الاعين وجردع الآنف والاذان وقطع الشفاه
والالسنة وقلع الاصر اسحق واجب انفاذه مستثنين من المثلة المحرمة
ولا فرق فان قال قائل فانكم قد سمعتم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعف الناس قلة اهل الايمان فاذا قتلتم فاحسبوا القلة وانتم تقتلونهم
او حشمتهم واقتحموا جوعا وعطشا وحراد فبقول وما قتلناه اهل
بالصلبناه كما امر الله تعالى وما مات لا خفا فيه وما يستحق هذا في اللغة
مفتولا فان قالوا فانكم تقولون فين سجن اسنانا ومنعه الاكل والشرب
حتى مات انه يسجن ويمنع الاكل والشرب حتى يموت فهذا قتل يقتل مقتول
ان هذا ليس قتل ولا قود يقتل بل هو ظلم وقود من الظلم فقط وبرهان
ذلك ان رجلا لو اتفق له ان يفعل ثانيا بغير عدوان فاذا في داخل الدار
انسان لم يشعر به فمات هناك جوعا وعطشا انه لا كفارة على قاتل
الباب اصلا ولا دية على عائلته لانه ليس فائلا فان قيل انكم تمنعونه
الصلاة والطهارة قلنا نعم لان الله تعالى اذا امر بصلبه قد علم انه ستم عليه
اوقات الصلوات فلم ياترنا بازالة الضليب عنه من اجل ذلك وما كان
وبك نسفا فلا يسع مسلما ولا حلالا ان يعتصم على امر الله تعالى لا يعقب
لحكمه ولا يتسال عما يفعل وهم يتسالون صفوة القتل في المحارب
قال علي لا خلاف ان القتل الواجب في المحارب انما هو ضرب العنق بالسيف
فقط واما قطعه فان الله تعالى قال ارفع ايديهم وارجلهم من خلاف فصح هذا
انه لا يجوز قطع يديه ورجليه معا لانه لو كان ذلك لم يكن القطع من خلاف وهذا

اوسعى في الارض فسادا ولم يحص ذلك على مسلم من ذمي وما كان ترك
 نسبنا وليس هذا فضلا للمسلم بالذمي ومعاد الله من هذا لكنه قتل له بالحجارة
 وبمضى دم الذمي هدرًا وكذلك القطع على امرأة اوصبي او مجنون كل ذلك
 محاربة صحيحة تستحق بها ما ذكرنا من حكم المحاربة واما الذمي ان حارب فليس
 محاربًا لكنه ناقض للدم لا لأنه قد طارقت الصغار فلا يجوز الاقله ولا بد
 او يسلم فلا يجب عليه شي أصلا في كل ما اصاب من دم او فرج او مال الا ما وجد
 بيده فقط لانه حربي لا محارب وبالله تعالى التوفيق واما المسلم سوتد
 بجارب فعليه احكام المحارب كلها على ما ذكرنا من فعل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالعربيتين الذين اقر منهن قودا واقام عليهم حكم المحاربة وكانوا مرتدين
 محاربين بعد ذلك وبالله تعالى التوفيق **صفة الصلب للمحارب**
 قال ابو محمد اختلف الناس في صفة الصلب الذي امر الله تعالى في المحارب
 فقال ابو حنيفة والشافعي نضرب عنقه بالسيف ثم يصلب مقتولا زادا
 الشافعي ترك لانه ايام ثم ينزل فيدفن وقال الليث بن سعد والاوزاعي
 وابو يوسف يصلب حيا ثم يطعن بالحربة حتى يموت وقال بعض اصحابنا
 الطاهريين يصلب حيا ويترك حتى يموت ويتسككه ويحرق فاذا ايسس
 وجف انزل فغسل وكفن ودفن قال ابو محمد فلما اختلفوا وجب
 ان ننظر فيما احتج به كل طائفة لقولها لنعلم الحق من ذلك فمتبعة لعول الله
 تعالى ومثله فطرنا في ذلك فوجدنا من قال يقتل ثم يصلب مقتولا يجوز
 بما ذكرناه قبل في كتاب الدماء من ديو ان كيف يكون القود من قول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاما قتله فاحسبوا
 القتلة ومن قوله عليه السلام اعف الناس قتلة اهل الايمان ومن ربه عليه
 السلام ان تحذسب فيه الروح غرضا ولعننه عليه السلام من فعل ذلك وقد
 ذكرنا هذه الاحاديث باسنادها فاغنى عن ايرادها وقالوا طعن على الحنيفة
 ليس قتله حسنة ولا عفيفة وهو اخذ الروح غرضا ففقد الاعل ونظرنا
 فيما احتج به من راي قتله نصلوبا فوجدناهم يقولون ان الله تعالى انما امر بالقتل

انفس

هناك

عقوبة وخزيلة الدنيا فاذا ذلك كذلك فالعقوبة والخزيلة لا يقعان
 على ميت واما خزيلة الميت في الآخرة لا في الدنيا فلما كان ذلك كذلك بطل
 ان يصلب بعد قتله ردعا للغيرم فعارضهم هؤلاء بان قالوا ليس ردعا واما
 هو عقوبة للفاعل وخزيلة بنص القرآن وفي صلبه ثم قتله اعظم الردع ايضا
 قال ابو محمد هذا كل ما احتج به الطائفتان معا والتي احتجت به كلتا
 الطائفتين حتى لا آثم انجوا منه مالا توجه القضاء الصراح التي ذكرها
 فما لو اعن شوارع الحق لما زواج التلبس والخطا قال علي وذلك على ما بين
 ان ما الله تعالى فنقول ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اعف الناس
 قتلة اهل الايمان واذا قتلتم فاحسبوا القتلة ولعن الله من اخذ سببا فيه
 الروح غرضا والنبي عن ذلك فهو كله حق كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو كله مانع من ان يقتل بعد الصلب بريح او برمي سهام او غير ذلك كما
 ذكرنا واما في هذه الاحاديث وجوب الغرض في احسان قتله ان اختار
 الامام قتله فقط وليس في شيء من هذه الاخبار وجوب صلبه بعد القتل
 ولا ابا حة صلبه بعد القتل لانه لا ينقض ولا يباشره فاما احسان القتل
 فهو واما صلبه بعد القتل فمعي فاسد ليست في شيء من الآثار التي ذكرها
 ولا غيرها فبطل يقين لا شك فيه احتجاجهم بهذه الاخبار في النكته التي
 عليها تكلموا وهي الصلب بعد القتل او قبله وسقط قولهم ان تعزى من الرهان
 قال ابو محمد ثم نظرنا في ما الطائفة الثانية الموجهة قتله بعد الصلب
 فوجدناهم يقولون ان الصلب عقوبة وخزيلة في الدنيا كما قال الله تعالى
 وان الميت لا يخزي في الدنيا بعد موته ولا يعاقب بعد قتله قولا صحيحا
 لا شك فيه ووجدناهم يقولون ان الردع يكون بصلبه حيا قولا ايضا
 خارجا عن اصولهم الا انه ليس في شيء من ذلك كله اجاب قتله بعد الصلب
 كما قالوا ولا ابا حة ذلك ايضا واما في كل ما قالوه اجاب القتل فقط
 فاقموا فيه القتل بعد الصلب جريا على عادتهم في التلبس والزيادة بالعقوبة
 الكافية فبطل قولهم لما ذكرنا قال علي فلما بطل القولان معا وجب الرد اني

على النصوص ما ليس فيها

الا ان كان قاتلا فله
 عقوبة ردعا للغيرم

السنه

موتهم

انما هو

دونها

موضوع فلو آفات من مجهولين وتبين وحكم مانع الزكاة ان تؤخذ منه احث
 ام كره فان مانع دونها فهو محارب اتي منكر فان كذب بها فهو مرتد فان غيبا
 ولم يمانع فهو اتي منكر فواجب تاديبه او ضربه حتى تخضعها او يموت قبل
 الله تعالى بلا عنة الله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من راي منكرا
 فليغيره بيده ان استطاع وهذا منكر ففرض على من استطاع ان يغيره كما ذكرنا
 وبالله تعالى التوفيق هل يبادر اللص ادر نبأ شد قال علي بن احمد بن
 محمد بن الجسود نا احمد بن الفضل الديوري نا محمد بن جبرير الطبري نا محمد بن بشر
 ومحمد بن المشي نا اجمعا نا ابو عامر العقدي نا عبد العزيز بن المطلب عن
 اخيه الحلم بن المطلب عن ابيه هو المطلب بن حنطب بن فهد بن مطرف الغفاري
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل سائل ان عدا علي عا دمر ان سناه ثلث
 مرات قال فان ابي علي عا دمر بقنايه وقال عليه السلام ان قتلك قات
 في الجنة وان قتلته فهو في النار حدثنا يوسف بن عبد الله التميمي نا عبد الله
 بن محمد بن يوسف نا احمد الصفي نا العفلي نا جري نا علي بن اسد العمري نا محمد بن كبر
 السلي هو القصاب عن يوسف بن عبيد عن محمد بن سهر بن عن عباد بن الصلت
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدار حرم فمن دخل عليك حرمك
 قاتله قال ابو محمد الحديث الاول ليس بالقوي فيه الحكم بن المطلب ولا
 يعرف حاله واخبر الثاني فيه محمد بن كثير القصاب وهو ذاهب الحديث
 وليس بشي قال والمعتد عليه في الاحبار التي صدرنا بها في كتابنا في المحاربين
 من ابا حنيفة القتل دون المال وسائر المظالم لكن ان كان على القوم المقطوع عليهم
 او الواحد المقطوع عليه او المدحول عليه منزله في المصرا لا او بها را في احد ماله
 او طلب زني او غير ذلك فهلة فالمناشدة فعل حسن لعول الله تعالى ادع الى
 سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وادفع بالنبي عن احسن فان لم يكن في الامر هيلة
 ففرض على المظلوم ان يبادر الى كل ما يمكنه به الدفاع عن نفسه وان كان في ذلك
 اضرار نفس اللص والفاطح من اول وهلة فان كان على يقين من انه ان ضربه
 ولم يقتله ارتدع حرام عليه قتله فان لم يكن على يقين من هذا فقد صح العقبان بان سبأ

في

معه

اوى

له الدفع والمقاتلة فلا شيء عليه ان قتله من اول ضربة او بعد هاقصدا الى قتله
 او الى غير مقتله لان الله تعالى قد اباح له المقاتلة والمدافعة فبالاقتل
 وبالله تعالى التوفيق فاما لو كان اللص من الضعفاء بحيث لا يدافع اصلا اذ
 يراعى دافعا يوقر انه لا يقدر على قتل صاحب الدار فقتله صاحب المنزل
 فعليه القود لا نه قاذر على سعه بغيا للقتل فهو متعذر حدثنا محمد بن سعيد
 بن نبات نا احمد بن عبد الصمد نا فاسم نا اصبح نا محمد بن عبد السلام الحسن نا محمد بن المشي
 نا موسى بن اسعيل نا سيف بن الثوري عن مسلم الصفي قال قال ابراهيم التيمي ان حشيت
 ان يدير لك اللص فادبره قال ابو محمد وهذا نظير قولنا ولقد سمع رب العالمين
 قال علي نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر قال قلت
 للزهري ان هتاما من عروة اخبرنا ان عمر بن عبد العزيز اذ هو عايل على المدينة
 في زمانا لوليد بن عبد الملك قطع يده رجل ضرب اخر بالسيف فضحك الزهري
 وقال لي او هذا بما يؤخذ به انما كتب الوليد بن عبد الملك الى عمر بن عبد العزيز ان
 يقطع يده رجل ضرب اخر بالسيف قال الزهري فدعاني عمر بن عبد العزيز واسفعا
 في قطعته فقلت له ان بصدقة الحديث ويكتب اليه ان صفوان بن العطل ضرب
 حسان بن ثابت بالسيف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقطع
 النبي عليه السلام يده وضرب فلان فلانا بالسيف زمن مروان فلم يقطع
 مروان يده وكتب اليه عمر يد لك فمك حينا لا ياتي به رجوع كتابه ثم كتب
 اليه الوليد ان حسان كان يهجو صفوان ويذكر امه وسأله ان يقطع يده فاقطع
 الزهري وذكرت ان مروان لم يقطع يده ولكن عبد الملك قطع يده فاقطع
 يده قال الزهري فقطع عمر يده وكان من ذنوبه التي كان يستغفر الله تعالى
 منها قال ابو محمد ان كان رفع السيف على سبيل اخافه الطريق فهو محارب
 عليه حكم المحارب وان كان لعدوان فقط لا قطع طريق فعليه القصاص
 فقط الى المجروح فان لم يكن هناك جرح فلا شيء الا التعزير فقط وبالله
 تعالى التوفيق مسيلة قطع الطريق من المسلم على المسلم وعلى الذمي
 سوا وذلك لان الله تعالى انما ينص على حكم من حارب وحارب رسول الله عليه السلام

مثله انما المشلة ما كان انشا فيها لا نص فيه واما ما كان قصاصا او حدا
 كالرجم للحصن وكالقطع او الصلب للمحارب فليس مثله وبالله تعالى التوفيق
 وقد روينا من طريق مسلم ما ناه عنه عبد الله بن يوسف نا احمد بن محمد نا عوف
 الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا يحيى بن يحيى
 النخعي نا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب وحيد كلاهما عن انس بن مالك
 ان ناسا من غزيرة قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة
 فاجنواها فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئتم ان تخرجوا الى
 اهل الصدقة فتشربوا من البائنا وابوا لها ففعلوا ففعلوا ثم مالوا على الرعا
 فقتلوههم وارندوا عن الاسلام وسافوا ذود رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبعث في انارهم فاتي بهم فقطع ايديهم وارجلهم وسئل اعينهم وتركهم في
 الحرة حتى ماتوا كحدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن يعقوب نا احمد بن شعيب نا علي
 بن حجر نا اسعيل بن عتبة نا حميد عن انس قال قدم على النبي صلى الله عليه
 وسلم ناس من غزيرة فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لو خرجتم الى
 دود نا فكنتم فيها فتم من البائنا وابوا لها ففعلوا فلما صبحوا قاموا الى
 راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلوه ورجعوا كفارا واستاقوا ذود
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسل في طلبهم فاتي بهم فقطع ايديهم
 وارجلهم وسئل اعينهم قال ابو محمد فصدقه كلها انار في غاة الصحة وبالله تعالى
 التوفيق المحارب يقتل هل لولي المقتول في ذلك حكم ام لا قال
 ابو محمد نا حماد نا ابن مفرج نا الحسن بن سعد نا الدبري نا عبد الرزاق
 عن ابن جريج نا اخبر نا عبد العزيز بن عمر نا عبد العزيز نا قال ان في كتاب العيون
 الخطاب والسلطان ولي من حارب الدين وان قتل اياه او اخاه فليس لا طالب
 الدم من امر من حارب الدين وسعي في الارض فسادا شي وقال ابن جريج وقال
 في سليمان بن موسى مثل هذا سوا حرا فحاروا به الى عبد الرزاق عن معمر بن
 الزهرري قال عوف بن المحارب الى السلطان لا يجوز عقوبة ولي الدم ذلك
 الى الامام وهو قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد وابي سليمان واحكامهم

في كتاب
 الرضا
 عليه السلام

فصحا

قال

قال ابو محمد وبهذا نقول لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في
 احدين اللذين رويناها من طريق ابن عباس ذكرناهما في كتاب الحج وكتاب الصيام
 وباب وجوب قضا الحج الواجب وقضا الصيام الواجب عن الميت اقضوا
 الله فمواحق بالوفاء من الله احق ان يقضى وقوله عليه السلام في حديث بريدة
 كتاب الله احق وشرط الله اوفى قال علي فلما اجتمع حقان احدهما لله والثاني
 لولي المقتول كان حق الله تعالى احق بالقضا ودينه اولى بالاداء وشرط المتقدم
 في الوفا على حقوق الناس فان قتل الامام او صلبه للمحاربة كان للولي اخذ الدية
 في مال المقتول لان حقه في القود قد سقط فبقي حقه في الدية او العفو
 عنها على ما بينا في كتاب البصاص وبالله الحمد فان اختار الامام قطع يد المحارب
 ورجله او بغيره انفذ ذلك وكان حينئذ للولي الخيار في قتله او الدية او
 المصاداة او العفو لان الامام قد استوفى ما جعل الله تعالى له الخيار فيه
 وليس هاهنا شيء يسقط حق الولي اذ يمكن ان يستوفي حقه بعد استيفاء حق
 الله تعالى ولقد ناهنا هنا الحنفية والمالكون اسمي من اقطع لهم لا يتخللون
 في الحج والصيام والزكاة والكفارات والنذور بان حقوق الناس اولى من حقوق
 الله تعالى وان ديون الغرماء اوجب في القضاء من ديون الله تعالى وان شروط
 الناس مقدمة في الوفاء على شرط الله تعالى وقد تركوا هاهنا هذه الاقوال
 الفاسدة وقد نوا حقوق الله تعالى على حقوق الناس ما ينع الزكاة قال
 علي نا احمد بن محمد بن الحسين نا احمد بن الفضل نا الديلمي نا ابو جعفر نا محمد بن جعفر
 الطبري نا احدث نا احمد بن سعد نا محمد بن عمر نا الواقدي نا عبد الرحمن نا عبد العزيز
 عن حليم بن حكيم بن عمار نا حنيف عن طامة بنت حنيفة السلمي نا عن عبد
 الرحمن بن الربيع الطبري وكانت له حجة قال بعث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لرجل من اشجع توخذ صدقة فجاءه الرسول فردة فرجع الى الرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فاحبته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب
 اليه فان لم يخط صدقة فاضرب عنقه قال عبد الرحمن فقلت لحكيم نا اري
 ابا بكر قائل اصل الردة الا على هذا الحديث فقال اجل قال علي هذا حديث

له

فقرأية المحاربة ناسحة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعربيتين ونهى له
عن فعله بهن واحتجوا به ذلك بما ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن
شعيب اخبرني عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثر بن دينار عن الوليد بن عزيلا وزاعي عن
عبي بن كثر عن ابي قلابه عن ابن مسعود ان نفا من عكرا حيا فقدموا على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاسلموا فاجتوا المدينة فامرهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان ياتوا ابل الصدقة فيشربوا من ابوالها والبا بها ففعلوا فقتلوا راعيها
وامتافوها فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في طلبهم فافه فاقى بهم ففقط
ايديهم وارجلهم وسمل اعينهم ولم يحسبهم وتركهم حتى ياتوا فانزل الله تعالى
انما جن الذين يجادون الله ورسوله الاية حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية
نا احمد بن شعيب نا احمد بن عمرو بن السرح نا ابن وهب نا اخبرني الليث بن سعد عن
ابن عجلان عن ابي الزناد قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قطع الذين
سرقوا القاحه وسمل اعينهم بالنار عابه الله تعالى في ذلك فانزل الله تعالى
انما جن الذين يجادون الله ورسوله الاية حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن
معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن المنصور نا عبد الصمد نا عبد الوارث بن سعيد
التوري نا هشام نا الدستواي عن قتادة عن انس قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يخطب في خطبة على الصدقة وينهى عن المثلة قال ابو محمد كل
عذالا حجة فيه ولا يجوز ان يقال في شيء من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقوله انه منسوخ الا يتبين مقطوع على صحته وانما ما لظن الذي هو الكذب
الحديث فلا يقول وبالله تعالى التوفيق انما الحديث الذي صدرنا به
من طوي ليل قلابه عن انس فليس فيه دليل على نسخ اصلا لا نص ولا بمعنى
وانما فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع ايدي العربيتين وارجلهم
ولم يحسبهم وسمل اعينهم وتركهم حتى ياتوا فانزل الله تعالى اية المحاربة
وهذا ظاهر ان نزول اية المحاربة ابتدا حكم هجر القرآن في نزوله شيئا بعد
شيء او نصوصا لفعله عليه السلام بهم لان الالة موافقة لفعله عليه السلام
في قطع ايديهم وارجلهم وراية على ذلك تحيير اية العمل والطلب او التخي

لم

وكان ما زاده رسول الله صلى الله عليه وسلم على القطع من السمل وتركهم لمر
بحسبهم حتى ياتوا فاصابا بما فعلوا بالرعاء كما ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية
نا احمد بن شعيب نا انا الفضل بن سهل الاعرج مرزوقي ثقة نا يحيى بن عبد الله ثقة
نا مؤمن نا يزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن انس بن مالك قال لما سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم اعين اوليك العربيتين لانهم سملوا اعين الرعاء وقد ذكرني
الحديث الذي اوردنا انهم قتلوا الرعاء فصح ما قلناه من ان اوليك العربيتين
اجتمعت عليهم حقوق منها المحاربة ومنها سملهم اعين الرعاء وقتلهم اباهم ومنها
الردة فوجب عليهم اقامة كل ذلك اذ ليس شيء من هذه الا واجب بالاقامة
عليهم من سائرها ومن اسقط بعضها البعض فقد اخطا وحكم بالباطل وقال لا يريان
وحالف بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك امر الله تعالى بالعدا حتى
العدوان بما امر به في المحاربة فقطعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للمحاربة
وسملهم للقصاص وتركهم كذلك حتى ياتوا ليستسقون فلا يسقون حتى
يأتوا الا بهم كذلك قتلوا هم الرعاء فارتفع الاشكال وكهد الله كيرا واما حديث
ابي الزناد في رسل ولا حجة في رسل ولفظه منكر جدا لان فيه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم عابه ربه في اية المحاربة وما سنع منها عتاب اصلا لا لفظ
العتاب انما هو مثل قوله تعالى عفا الله عنك لم اذيت لهم ومثل قوله تعالى
عيسى ونولي ان جاء الا هي الايات ومثل قوله تعالى لولا كذا من الله سبق
لمستكم فيما احدثم عذاب عظيم وانما اية المحاربة فليس فيها امر للمعاقبة
وانما حديث قتادة عن انس في الحديث على الصدقة والنهي عن المثلة حتى وليس
هذا ما نحن فيه في ورد ولا حذر وانما خرج مثل هذا من بسطيل الذنب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه مثل بالعربيتين وحاش لله من هذا بل هذا نص
لمذهبهم في ان من قتل شيئا من ماله مجزان يقتل مثله لانه مثله وهم يرون على من مدح
انفس انسان وفقا عني اخر وقطع شفتي ثالث وقطع اضراس رابع وقطع اذني
خامس ان يفعل ذلك به كله وترك فعل في المثلة اعظم من هذا لو عقلوا
عن اصولهم الفاسدة وحاش لله ان يكون شيء امر الله تعالى به او فعله رسول الله صلى

الكفر لا بد من احد هذه الوجوه ضرورة ولا يملن ولا يوجد غيرها فلو كان حربيا مذ كان لا يختلف من الامة اثباته انه ليس هذا حكم الحربين وانما حكم الحربين القتلى في اللقاء كيف امكن حتى يسلموا او يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ومن كان منهم حائلا في قولنا وقوله طوائف من الناس او من كان منهم من اي دين كان مالم يكن عربيا في قوله غيرها او يوسر فيكون حكمه ضرب العنق فقط بخلاف كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عقبة بن اي معيط والنضير في الحرب وفي قريظة وغيرهم او يسترق او يطلق الى ارضه كما اطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية من ثال الحنفي واما العاصي من الربيع وغيرها او يفادي به كما قال الله تعالى فاذا القستم الذين كفروا فصر الرقاب حتى اذا اخنتوهم فشددوا الوفاق فاما ما بعد واما قد احق نضع الحرب او ازارها او نطلقهم احرارا ذمة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باهل جند فصدت احكام الحربين بقر القرآن والسنة الثابتة والامم المتفقين ولا خلاف في انه ليس الصلب ولا قطع الايدي والارجل ولا النفي من احكامهم فبطل ان يكون المحارب المذكور في الآية حربيا كافرا وان كان ذميا فنقض العهد فلتاس فيه اموال ثلاثة لا رابع لها احدها انه ينتقل الى حكم الحربين في كل ما ذكرنا والثاني انه محارب حتى يقدر عليه فيرد الى ذمته كما كان ولا بد والثالث انه لا يقبل منه الا الاسلام او السيف وقد فرق بعض الناس بين الذي ينقض العهد فيصير حربيا وبين الذي محارب فيكون له عندهم حكم المحارب المذكور في الآية لاحكام الحربين فصحح بخلاف ان الذي النافض لذمة المستقل الى حكم اهل الحرب ليس له حكم المحارب المذكور في الآية بخلاف وبين هذا قول الله تعالى فان تكثروا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر لا قوله لعظم ينتهون فان الله تعالى يقتلهم اذا انتوا عهدهم حتى ينتهوا وهذا عموم يوجب الانتها عن كل ما هم عليه من الضلال وهذا ينقض ولا بد ان لا يقبل منهم الا الاسلام وحده ولا يجوز ان يخص بقوله تعالى حتى ينتهوا انتفاء دون انتها فيكون فاعل ذلك قاطع الله تعالى مالا علم له به

وهذا حرام قال الله تعالى وان يقولوا على الله ما لا تعلمون وان كان المحارب المذكور في الآية مرتدا عن اسلامه فقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم المرتد بقوله من بدل دينة فاقبلوه وبنه الله تعالى بقوله ان الذين كفروا بعد ايمانهم شمران دأدوا لغير الله لن يقبل ثوبتهم فصحح بغيرنا ان حكم المرتد الذي اوجبت الله تعالى في القرآن وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو غير حمله تعالى في المحارب فصحح بغيرنا ان المحارب ليس مرتدا وايضا فلا خلاف بين احد من الامة في ان حكم المرتد المقدور عليه ليس هو الصلب ولا قطع اليد والرجل ولا النفي من الارض فصحح بكل ما ذكرنا ان المحارب ليس كافرا اصلا اذ ليس له شيء من احكام الكفر ولا لاحد من الكفار حكم المحارب والرواية عن ابن عباس فيها الحسن بن واقد وليس بالقوي وهو ايضا من قول ابن عباس لا مسند فاذ قد صح ما ذكرنا بغيرنا فقد ثبت بلا شك ان المحارب انما هو مسلم عاص فاذ هو كذلك فالواجب ان ينظر ما المعصية التي بها وجب ان يكون محاربا وان يكون له حكم المحارب فنظرنا في جميع المعاصي من الزنى والقذف والسرقة والغصب والسر والظلم وشرب الخمر والمحرمات او اكلها والفرار من الزحف والزنى وغير ذلك فوجدنا جميع هذه المعاصي ليس منها شيء جانص او اجماع في انه محارب فبطل ان يكون فاعل شيء منها محاربا وايضا فان جميع المعاصي التي ذكرنا والتي لم نذكر لا تخلو من احد وجهين لا ثالث لهما اما ان يكون فيها نقص حد محدود او لا يكون فيها نقص حد محدود وليس لشيء منها الحكم المذكور في الآية في المحارب فبطل ان يكون شيء من هذه المعاصي محاربة وهذا ايضا اجماع متفق وانما ما ليس فيه من الله تعالى حد محدود ولا في القرآن ولا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا محل لاحد ان يلحقها بحد المحاربة فيكون شارعا في الدين مالم ياذن به الله تعالى وهذا لا محل له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم واموالكم واعراضكم وابشائكم عليكم حرام فوجب بغيرنا ان لا يسبناح دم احد ولا بشرته ولا ماله ولا عرضه الا بنقض واد فيه بعينه من قران او سنة عن رسول الله صلى الله

فانما هذا النص هو الذي ذكرنا في الزنى والقذف والسرقة والظلم وشرب الخمر والمحرمات او اكلها والفرار من الزحف والزنى وغير ذلك فوجدنا جميع هذه المعاصي ليس منها شيء جانص او اجماع في انه محارب فبطل ان يكون فاعل شيء منها محاربا وايضا فان جميع المعاصي التي ذكرنا والتي لم نذكر لا تخلو من احد وجهين لا ثالث لهما اما ان يكون فيها نقص حد محدود او لا يكون فيها نقص حد محدود وليس لشيء منها الحكم المذكور في الآية في المحارب فبطل ان يكون شيء من هذه المعاصي محاربة وهذا ايضا اجماع متفق وانما ما ليس فيه من الله تعالى حد محدود ولا في القرآن ولا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا محل لاحد ان يلحقها بحد المحاربة فيكون شارعا في الدين مالم ياذن به الله تعالى وهذا لا محل له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم واموالكم واعراضكم وابشائكم عليكم حرام فوجب بغيرنا ان لا يسبناح دم احد ولا بشرته ولا ماله ولا عرضه الا بنقض واد فيه بعينه من قران او سنة عن رسول الله صلى الله

قَالَ إِذَا اسْتَوْرَ عَلَيْهِمْ يَبْشُرُ تَهْدِي السِّلَاحَ فَطَعَتْ يَدَهُ وَرَجَلَهُ وَبِهِ إِلَى اسْمِعِيلَ
 نَاصِرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْمِيُّ نَاحِلِدُ بْنُ الْحَرْثِ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ الْحُسَيْنِ قَالَ إِذَا طَرَفَكَ
 اللَّصِقُ بِاللَّيْلِ فَهُوَ مُحَارِبٌ وَبِهِ إِلَى اسْمِعِيلَ نَاحِلِدُ بْنُ الْحَرْثِ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ الْحُسَيْنِ
 سَوَارِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ لَيْسٍ عَنْ رُوَيْهِ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ وَمَعَهُ حَدِيدَةٌ
 فَهُوَ مُحَارِبٌ قَالَ اسْمِعِيلُ رَافِعُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ نَاحِلِدِ بْنِ يَتِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ لَيْسٍ عَنْ رُوَيْهِ
 عَنْ قَتَادَةَ قَالَ إِذَا طَرَفَكَ اللَّصِقُ بِاللَّيْلِ فَهُوَ مُحَارِبٌ وَبِهِ بِأَحَدِ الشَّافِعِيِّ
 وَأَبُو سَلَمَةَ وَأَصْحَابُهُمَا وَاخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ مَالِكٍ ثُمَّ قَالَ لَا يَكُونُ الْمُحَارِبُ إِلَّا
 فِي الصَّحْرَاءِ وَمَنْ قَالَ يَكُونُ الْمُحَارِبُ فِي الصَّحْرَاءِ وَالْأَمْصَارِ وَقَالَ سَفِينُ لَا يَكُونُ
 الْمُحَارِبُ إِلَّا فِي الصَّحْرَاءِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ لَا يَكُونُ الْمُحَارِبُ فِي مَدِينَةٍ وَلَا فِي
 مِصْرٍ وَلَا بِقَرْبِ مَدِينَةٍ وَلَا بِقَرْبِ مِصْرٍ وَلَا فِي مَدِينَتَيْنِ وَلَا فِي الْكُوفَةِ وَالْحِجَةِ
 ثُمَّ رَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانُوا أَهْلَ مَدِينَةٍ لَيْلًا كَانُوا فِي حَكْمِ الْمُحَارِبَةِ
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ مَنْ شَرَّ عَلَى أَسْلَاحٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَتَلَ الْمَشْهُورَ عَلَيْهِ عَمْدًا
 فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَإِنْ شَرَّ عَلَيْهِ عَصِيٌّ نَهَارًا فِي مِصْرٍ فَقَتَلَهُ عَمْدًا قَتْلُهُ وَإِنْ كَانَ فِي اللَّيْلِ
 فِي مِصْرٍ أَوْ فِي مَدِينَةٍ أَوْ فِي طَرِيقٍ فِي غَيْرِ مَدِينَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ قَالَ
 أَبُو مُحَمَّدٍ فَلَمَّا اخْتَلَفُوا أَتَمَّا ذَكَرْنَا وَجَبَ أَنْ يُطْلَبَ الْحَقُّ مِنْ أَقْوَالِهِمْ لِنَعْلَمَ
 الْقَوَابِلَ فَتَبَعَهُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى فَطَرْنَا بِمَا تَجَمَّعَ بِهِ كُلُّ طَائِفَةٍ لِقَوْلِهَا مَظَرًا
 فِيهَا احْتِجَّ بِهِ مَنْ قَالَ أَنَّ الْمُحَارِبَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُشْرِكًا أَوْ مُرْتَدًّا فَوَجَدْنَا هَهُمُ
 يَذْكُرُونَ مَا نَا عَدَدَ اللَّهِ بْنِ رَبِيعٍ نَا مُعَاوِيَةَ نَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ أَجْزَا
 الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ نَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ
 رُفَيْعٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ غَمْدٍ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَحُلْ دَمَ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثَ خِصَالٍ زَانٌ مُحْصَنٌ بِرُحْمٍ
 أَوْ رَجُلٌ قَتَلَ تَعْدًا فَيُقْتَلُ أَوْ رَجُلٌ عَنَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِمُحَارِبِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
 فَيُقْتَلُ أَوْ يُطْلَبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ وَمَا ذَكَرَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَنْفَاءً مِنْ قَوْلِهِ مَا عُلِمَ
 أَحَدًا حَارِبَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا أَشْرَكَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فَطَرْنَا
 فِيهَا احْتِجَّوَاهُ مِنْ ذَلِكَ فَوَجَدْنَا الْخَبَرَ الْمَذْكُورَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ أَنْفَرَدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ

مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ

بْنِ طَهْمَانَ وَلَيْسَ بِالْقَوِيٍّ وَإِنَّمَا قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ مَا نَعْلَمُ أَحَدًا حَارِبَ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا أَشْرَكَ فَإِنَّ مُحَارِبَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَمُحَارِبَةَ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 تَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا مَنْ سَخَّلَ لَذَلِكَ مَعَهُ كَافِرًا بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ كُلِّهَا لِاخْتِلَافِ
 فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ لَا يَعْتَدُ بِهِ فِي الْإِسْلَامِ وَيَكُونُ مَنْ فُاسِقٌ عَاصٍ يَعْرِفُ جُرْمَهُ فَلَا
 يَكُونُ بِذَلِكَ كَافِرًا لَكِنْ هَتَّارُ الذُّنُوبِ مِنَ الرِّبَا وَالْقَتْلِ وَالْعُصْبِ وَشَرِّ الْخَمْرِ
 وَكُلِّ الْخَنِيزِيرِ وَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَتَرْكِ الصَّلَاةِ وَتَرْكِ الزَّكَاةِ وَتَرْكِ صَوْمِ شَهْرِ
 رَمَضَانَ وَتَرْكِ الْحَجِّ فَهَذَا لَا يَكُونُ كَافِرًا لِمَا قَدْ نَقَضْنَا فِي قِتَابِ الْفَصْلِ وَغَيْرِهِ
 وَجَمَعَ الْحَجَّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فَاعِلٌ شَيْءًا مِنْ هَذِهِ الْعِظَامِ كَافِرًا بِفَعْلِهِ ذَلِكَ لَكَانَ
 مُرْتَدًّا بِالْإِشْرَاقِ وَلَوْ كَانَ بِذَلِكَ مُرْتَدًّا لَوَجِبَ قَتْلُهُ لَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ يَقْتُلُ مِنْ أَرْتَدَ وَبِذَلِكَ دِينُهُ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فَإِنْ قَالَ
 قَاتِلُ إِنَّمَا لَا يَسْلَمُ أَنْ يَنْصَرِفَ بَعْدَ الْكُفْرِ لَا يَكُونُ مُحَارِبًا لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ قُلْنَا لَهُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْبَةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا
 اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْذُورٍ مِنَ
 اللَّهِ وَرَسُولِهِ الْآيَةُ كُتِبَ إِلَى أَبِي أَلْمُرْجِي بْنِ دُرَّوَانَ قَالَ نَا أَبُو الْحُسَيْنِ الرَّجَبِيُّ
 نَا أَبُو سَلَمَةَ الْكَاتِبُ نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمُخْلَسِ نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ نَا ابْنُ
 نَاحِلِدِ بْنِ خَالِدٍ الْحِطَّاطُ نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ مَوْلَى عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ ذِي سِلَاحٍ وَلَيْلًا فَقَدْ اسْتَحْلَ
 مُحَارِبَتِي وَقَالَ تَعَالَى وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا إِلَى قَوْلِهِ
 وَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقْتُلُ عَمَّاؤَ الْفَرَسِ
 الْبَاغِيَةَ فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عَاصٍ مُحَارِبًا وَلَا كُلُّ مُحَارِبٍ كَافِرًا ثُمَّ نَظَرْنَا فِي
 ذَلِكَ أَيْضًا فَوَجَدْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ حَكَّمَ فِي الْمُحَارِبِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْقَتْلِ وَالطَّلَبِ
 أَوْ قَطْعِ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ مِنْ خِلَافِ أَوْ تَنَفُّيٍّ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتِغْطَا ذَلِكَ كُلَّهُ عَنْهُ
 بِالتَّوْبَةِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ الْمُحَارِبُ الْمَأْمُورُ بِهِ بِهَذَا الْأَمْرِ كَافِرًا
 لَمْ يَخْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْجُلٍ لَا رَابِعَ لَهَا إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ حَرِيًّا مُذْكَرًا وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ
 قَسِيًّا مُنْقَضَ لَدُنْمَةٍ وَحَارِبَ فَصَارَ حَرِيًّا وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا فَأَرْتَدَ إِلَى

زُرَّارٌ

نعم
المشرك

قال ابن جريج واقول انا لا اعلم احدا حارب النبي صلى الله عليه وسلم الا
اشرك وقالت طائفة هو المزدحم بالبوسعيد الجعفري نا محمد بن علي
الا دقوى نا ابو جعفر احمد بن محمد بن اسهل النخوي عن عبد الله بن احمد بن عبد
السلام عن علي بن ابي بصير نا روج بن عباد عن ابن جريج نا هشام بن عروة عن
ابيه قال اذا خرج المسلم فشهرا سلاحه ثم تلصص ثوبا ثوبا للملصص اقيم
عليه الحد ولو نزل لبطلت العقوبات الا ان يلحق ببلاد الشرك ثم ياتي ثوبا ثوبا
وقالت طائفة اللص ليس مسلما كما نا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن
اصغنا بن وصاح نا سحنون نا ابن وهب عن ابن شعبة عن عبد الله بن ابي
جعفر قال سألت نافعنا مولى ابن عمر عن لص مسلم او كافرا في مسلما واذا
ان ياخذ ماله ويهرب دمه قال لو كنت انا استعفت هذا الذي يستعفني
لنميت دمي وياخذ مالى ليس بمسلم وقالت طائفة كل لص فهو محارب
كما نا حمام نا ابن مفرج نا الحسن بن سعيد نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن
جرير عن عبد الكريم او غيره عن الحسن البصري وسعيد بن جبيرة نا جميع نا خرب
فهو محارب قال ابو محمد الحارثي اللص نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي
نا الدبري نا عبد الرزاق عن سفين الثوري عن جابر عن الشعبي قال اللص محارب
لله ولو سوله فاقتله فما اصابك من دمه فعلى وقالت طائفة لا يكون المحارب
الا من اخاف السبيل كما نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد بن حنبل نا ابراهيم
بن حماد نا اسمعيل بن اسحق نا يحيى بن عبد الحميد نا يحيى نا سفين بن عيينه عن عمار
الدعيني قال جاسع بن دكي وهو متكر حتى دخل على بن ابي طالب مما ترك اية
من كتاب الله منها تشديد الا ساله عنها وهو يقول له توبه قال وان كان
مسعر بن دكي قال وان كان مسعر بن دكي قال فقلت له مسعر بن دكي
فامني قال انت امي قال وكان يقطع الطريق ويستحل الفروج وبه الى اسمعيل
بن اسحق نا محمد بن ابي بكر نا عمر بن علي نا جابر نا محمد بن اسحق نا قيس
المهدي نا ابن حارث بن زيد نا التيمي نا عدو العلي وكان يحويه فاني الحسن
والحسين وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهم لياخذوا لانا فاني على ان

نعم
فيه من شئ

فانام

يومئذ قال سعيد فانطلقت الى علي فقلت ما جئنا الدين حاربون الله ورسوله
وسيعون في الارض فسادا قال ان يقتلوا او يصلبوا او يقطع ابدنهم وارجلهم
من خلاف الآية قلت الا ما اذا قال الا الذين تابوا من قبل ان يقدروا عليهم قلت
فان حارثه بن بدر قد تاب من قبل ان يقدروا عليه قال هو امن قال فانطلقت
حارثه الى علي فآمنه حدثنا حمام نا ابن مفرج نا الحسن بن سعيد نا ابو يعقوب
الدبري نا عبد الرزاق عن معمر بن قنادة وعطاء الخراساني نا جميع نا هذ
الآية اما جئنا الدين حاربون الله ورسوله قال هذه الآية في اللص الذي يقطع
الطريق فهو محارب قال ابو محمد ثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة حيث ما
قطع الطريق في مصر او غير مصر فهو محارب كما ثبت الى ابو المرحا بن زروار
المصري نا ابو الحسن الرضي نا مسلم المالك نا عبد الله بن احمد بن المغلس قال
ذكر وكيع عن الحكم بن عتيبة قال سألت الحسن عن رجل ضرب رجلا بالسيوف
بالعصر قال كانوا يقولون من شهر السلاح فهو محارب حدثنا حمام نا ابن
مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر بن اسباط نا ابن
الزبير قال طاوس سمعته يقول من رفع السلاح ثم وضعه قدمه هد وقال وكان
طاوس يرى هذا ايضا حدثنا عبد الرحمن بن سلة الكوفي نا احمد بن حنبل نا
خالد بن سعيد نا احمد نا خالد نا يحيى نا ايوب نا يارودي العلاف فقيه اهل مصر
نا سعيد بن ابي مريم نا سليمان بن بلال نا علقمة نا علقمة عن امه ان غلاما كان
لباني فكان ياتي بغيره في اشيا يعاقبه فيها فكان الغلام يعادي سيده فباعه
باني فلقبه الغلام يوما ومع الغلام سيف بجله وذلك في امر سعيد بن
العامري فشهرا الغلام السيف على باني وتلفت به عليه فامسكه عنه الناس
فدخل باني على عاتقه فاحترها بما فعل به العبد فقالت عاتقه سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول من اثار حديدة الى احد من المسلمين يريد قتله فقد حارب
الله فذكر الحديث وفيه ان الغلام قتل حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا
نا حماد نا ابراهيم نا اسمعيل بن اسحق نا علي بن عبد العزيز نا يحيى نا محمد بن علي نا مقدم
عن سفين بن الحسين عن علي بن مسلم عن علي بن الشعث نا جابر بن زيد عن ابن عباس

نعم
ذروا

محارب

عن
المشرك

قال ابن جريج واقول انا لا اعلم احدا حارب النبي صلى الله عليه وسلم الا
اشرك وقالت طائفة هو المزدحم ما ابو سعيد الجعفي نا محمد بن علي
الا وموى ما ابو جعفر احمد بن محمد بن اسعيل الخوي عن عبد الله بن احمد بن عبد
السلام عن علي بن الاثير نا روج بن عباد عن ابن جريج نا عشاء بن عروة عن
ابيه قال اذا خرج المسلم شهر سلاحه ثم تلصص ثوبا ثوبا للخصم فيم
عليه الحد ولو نزل لبطلت العقوبات الا ان يلحق ببلاد الشرك ثم ياتي ثوبا ثوبا
وقالت طائفة اللص ليس مسلما كما ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن
اصغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن ابن شعبة عن عبد الله بن ابي
جعفر قال سألت نافعنا مولى ابن عمر عن لص مسلم او كافرا في مسلما واراد
ان ياخذ ماله ويهريق دمه قال لو كنت انا استعنت هذا الذي يستغيثني
لبيق دمي وياخذ مالي ليس بمسلم وقالت طائفة كل لص فهو محارب
كما نا حمام نا ابن مفرج نا الحسن بن سعد نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن
جرير عن عبد الكريم او غيره عن الحسن البصري وسعيد بن جبيرة نا اجمعا من حزب
فهو محارب قال ابو محمد الحارثي اللص نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي
نا الدبري نا عبد الرزاق عن سفين الثوري عن جابر عن الشعبي قال اللص محارب
لله ولو سوله فاقتله فما اصابك من دمه فعلى وقالت طائفة لا يكون المحارب
الا من اخاف السبيل كما نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد بن حنبل نا ابراهيم
بن حماد نا اسعيل نا اسحق نا يحيى بن عبد الحميد نا يحيى نا سفين بن عيينه عن عمار
الدعني قال جاسع بن دكي وهو مشرك حتى دخل على بن لهيعة طالب فما ترك ابنة
من كتاب الله منها تشدد بالاسالة عنها وهو يقول له توبه قال وان كان
مسعر بن دكي قال وان كان مسعر بن دكي قال فقلت له مسعر بن دكي
فاثني قال انت ابن قال وكان يقطع الطريق ويستحل الفروج ويهوى الى اسعيل
بن اسحق نا محمد بن لا بكر نا عمرو بن علي نا عمار نا جابر نا سفين بن عيينه نا قيس
المهدي نا ابن حارث بن بدر التميمي نا عدو العلي وكان يحجوه فاني الحسن
والحسين وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهم لياخذوا له امانا فاني على ان

عن
فيه من شئ

فانهم

يومئذ قال سعيد فانطلقت الى علي فقلت ما جئنا الدين حاربون الله ورسوله
وسيعون في الارض فسادا قال ان يقتلوا او يضربوا او يقطع ايديهم وارجلهم
من خلاف الآية قلت الا ما اذا قال لا الذين تاووا من قبل ان يقدروا عليهم قلت
فان حارثه بن يدر قد تاب من قبل ان يقدروا عليه قال هو امن قال فانطلقت
حارثه الى علي فآمنه حدثنا حمام نا ابن مفرج نا الحسن بن سعد نا ابو يعقوب
الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وعطاء الخراساني نا اجمعا من هذه
الآية اما جئنا الدين حاربون الله ورسوله قال هذه الآية في اللص الذي يقطع
الطريق فهو محارب قال ابو محمد ثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة حيث ما
قطع الطريق في مصر او غير مصر فهو محارب كما كتبت الى ابو المرحبان زرورار
المصري نا ابو الحسن الرضائي نا مسلم الطائي نا عبد الله بن احمد بن المغلس قال
ذكر وكيع عن الحكم بن عتيبة قال سألت الحسن عن رجل ضرب رجلا بالسيف
بالصق قال كانوا يقولون من شهر السلاح فهو محارب حدثنا حمام نا ابن
مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه عن
الزيبر قال طاوس سمعته يقول من رفع السلاح ثم وضعه قدمه على وقال وكان
طاوس يرى هذا ايضا حدثنا عبد الرحمن بن سلة الكوفي نا احمد بن حنبل نا
خالد بن سعد نا احمد بن خالد نا يحيى بن ايوب نا يارودي العلاف نا اهل مصر
نا سعيد بن لايرم نا سليمان بن بلال نا علقمة نا علقمة نا ابيه نا غلاما كان
لباني فكان ياتي بغيره في اشيا يعاقبه فيها فكان الغلام يعاوي سيده فباعه
باني فلقبه الغلام يوما ومع الغلام سيف جله وذلك في امر سعيد بن
العامري فبشر الغلام السيف على باني وتفلت به عليه فامسكه عنه الناس
فدخل باني على عاتقه فاحترها بما فعل به العبد فقالت عاتقه سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول من اثار حديدة الى احد من المسلمين يريد قتله فقد حارب
الله فذكر الحديث وفيه ان الغلام قتل حارثه نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا
نا حماد نا ابراهيم نا اسعيل نا اسحق نا علي بن عبد العزيز المدني نا محمد بن علي نا مقدم
عن سفين بن حسين عن علي بن مسلم عن علي بن الشعث نا جابر بن زيد عن ابن عباس

عن
ذروان

محارب

في اللعان فلما شرع فيه رمى بعضه اقله او اكثره او حله اعاد قد فصا
قبل ان يتم هي التعمية ولا بد له من اربعة اللعان لان الله تعالى يقول والذين
يرمونها وواجههم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الاية فلم يجعل الله تعالى اللعان
الا بعد رمي الزوجة فلا بد بعد رمي الزوجة بان ياتي بما امر الله تعالى به كما
امر به وهي ما لم يتم اللعان بعد تمام اللعان زوجته كما كانت فهو في
تحديد قد فصا راي زوجته فلا بد له من شهادة اربع شهداء واثبات والحامسة
فان اى وكل حد المقذوف ولا بد فان رماها برمي يتيقن انه كاذب
فيه حد ولا لعان اصلا لان الله تعالى يقول تغاوموا على البر والعقوى ولا
تعاونوا على الاثم والعدوان وليس من الاثم والعدوان اكثر من ان يكلف
ان ياتي بايمان كاذبة يوقن من حصر الحاكم انه فيها قاذف فهذا عور
على الاثم والعدوان وقال تعالى واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وهي
مع ذلك امرته كما كانت ولا فرق الا بعد ان يتم اللعان على ما ذكرنا فلو
رماها واثبت الحاكم انه صادق فلا حل له الحكم باللعان ايضا لكن يقيم
الحد عليها وهي امرته كما كانت برمتها ونزته لما ذكرنا من انه لا فرق الا
بعد اللعان فصح بهذا انه لا لعان بين رمي امراته برمي ممكن ان
يكون فيه صادقا وممكن ان يكون فيه كاذبا فاما اذا اتفق كذبه فلا
حل يعطى واجب حد الله عنه ولا حل عونه على الايمان الائمة ولا حل
امر بها وبالله تعالى التوفيق مسلكه ومن قدف جماعة او وحيد
بطا النساء الاجنبيات مرة بعد مرة او وحيد يسرق مرات او ذوي
يشرب الخمر مرات فشهد بكل ذلك فاقام بينة على صدقه في قدفيه
من قدف الا واحدا او صدقه جميعهم الا واحدا فعليه الحد في القذف
ولا بد لان الحد في قدف الف او في قدف واحد حد واحد ولا مزيد
على ما قدمنا وكذلك لو اقام بينة على ان جميع اوليك اللواتي وحيد
بطا من اماؤه الا واحد فعليه حد الزنى ولا بد لان الحد في الزنى مائة
او في الزنى بواحدة حد واحد ولا مزيد على ما قدمنا وكذلك لو اقام بينة

كاذب

الكاذبة

على كل ما سرقته ما له اخذه حاشي بعض ذلك فانه يقطع به ولا بد لان
الحد في الف سرقة وفي سرقة واحدة حد واحد على ما قدمنا وكذلك لو
اقام البينة على ان كل ما شرب من ذلك كان في غير عقله او كان في ضرورة علاج
او غيره الامرة واحدة فعليه حد الاربعين ولا بد لان الحد في شرب الف
مرة وفي جرعة حد واحد كما قدمنا وبالله تعالى التوفيق

كتاب المحاربين قال الله تعالى اما جزا الذين يحاربون

الله ورسوله الاية قال ابو محمد ما خلف الناس من هو المحارب الذي يلزمه
هذا الحكم فقالت طائفة المحارب المذكور في هذه الاية المشركون روي عن
ابن عباس وغيره كما نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد بن حنبل نا ابراهيم
بن حماد نا اسمعيل بن اسحق نا محمد بن بكر هو المقدم نا يحيى وخالدهما القطان
وابو احريث كلاهما عن اشعث عن الحسن البصري في قول الله تعالى اما جزا
الذين يحاربون الله ورسوله الاية قال نزلت في اهل الشرك وبه الى اسما
نا يحيى بن عبد الحميد الحماني نا هشيم عن جوير عن الضحاك قال كان قوم
بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم مشاق فنقضوا العهد وقطعوا السبل
وافسدوا في الارض فحضر الله تعالى نبينا عليه السلام فيهم ان سنان
بقتل وان سنان بصلب وان شاق قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وبه
الى اسمعيل نا محمد بن بكر نا اشعث نا سفين انه بلغه عن الضحاك
بن مزاحم في هذه الاية قال نزلت في اهل الكتاب وبه الى اسمعيل نا محمد
بن عبيد وابراهيم المروزي قال محمد نا محمد بن ثور نا ابراهيم نا سفين ثم
اتفق محمد بن ثور وسفين كلاهما عن جوير عن قتادة وعطاء الخراساني قال
جميعا في قول الله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقع روعا عليهم هذه الاية
لاهل الشرك فمن اصاب من المشرك شيئا من المسلمين وهو لم يجر حرب فاخذ
مالا واصاب دما ثم تاب من قبل ان يعذر عليه اعداءه ما مضى فاحمى
القاضي نا ابن مفرج نا ابو علي الحسن بن سعد نا ابو يعقوب الدبري نا عبد
الرزاق عن ابن مفرج قال قال عطاء بن رباح وعبد الكريم المخاضية شرك

بغير عذر

مهم

عبل

في اللعان فلما شرع فيه رمى بعضه اقله او اكثره او حله اعاد قد فضا
قبل ان تتم هي التعانها ولا بد له من ابتداء اللعان لان الله تعالى يقول والذين
يرمونه زواجهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم الاية فلم يجعل الله تعالى اللعان
الا بعد رمي الزوجة فلا بد بعد رمي الزوجة بان ياتي بما امر الله تعالى به كما
امر به رمي ما لم تتم التعانها بعد تمام التعان به زوجته كما كانت فموصي
تجديد قد فضا راي زوجته فلا بد له من شهادة اربع شهاديات والحامسة
فان اى وكل حذ المعذوف ولا بد فان وماها برى يتقن انه كاذب
فيه حذ ولا لعان اضلا لان الله تعالى يقول تعاوموا على البر والعقوى ولا
تعاوموا على الاثم والعدوان وليس من الاثم والعدوان اكثر من ان يحلف
ان ياتي بايمان كاذبة يوقن من حصر الحاكم انه فيها قاذف هذا عور
على الاثم والعدوان وقال تعالى واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وهي
مع ذلك امرته كما كانت ولا فرقة الا بعد ان تتم التعانها على ما ذكرنا فلو
وماها وايقن الحاكم انه صادق فلا حل له الحكم باللعان ايضا لكن يقيم
الحذ عليها وهي امرته كما كانت برتها وترثه لما ذكرنا من انه لا فرقة الا
بعد التعانها فصح بهذا انه لا لعان بين رمي امرته برى ممكن ان
يكون فيه صادقا وممكن ان يكون فيه كاذبا فاما اذا يتقن كذبه فلا
حل تعطيل واجب حذ الله عنه ولا حل عونه على الايمان الائمة ولا حل
امر بهما والله تعالى التوفيق مسلكه ومن قدف جماعة او وجد
بطا النساء الاجنبيات مرة بعد مرة او وجد يسرق مرات او دوى
يشرب الخمر مرات فشهد بكل ذلك فاقام بينة على صدقه في قدفيه
من قدف الا واحدا او صدقه جميعهم الا واحدا فعليه الحذ في العذف
ولا بد لان الحذ في قدف الف او في قدف واحد حذ واحد ولا مزيد
على ما قد منا وكذلك لو اقام بينة على ان جميع اوليك اللواتي وحده
بطا من اماؤه الا واحد فعليه حذ الزنى ولا بد لان الحذ في الزنى مالف
او في الزنى بواحدة حذ واحد ولا مزيد على ما قد منا وكذلك لو اقام بينة

كاذب

الكاذبة

على كل ما سرقته ماله اخذه حاشي بعض ذلك فانه يقطع به ولا بد لان
الحذ في الف سرقة وفي سرقة واحدة حد واحد على ما قد منا وكذلك لو
اقام البينة على ان كل ما شرب من ذلك كان في غير عقله او كان في صروره لعلاج
او غيبه الامرة واحدة فعليه حذ الاربعين ولا بد لان الحذ في شرب الف
مرة وفي جرعة حد واحد كما قد منا والله تعالى التوفيق
كتاب المحاربين قال الله تعالى انما حرا الذين حاربوا
الله ورسوله الاية قال ابو محمد ما خلف الناس من هو المحارب الذي يلزمه
هذا الحكم فقالت طائفة المحارب المذكور في هذه الاية المشركون روى عن
ابن عباس وغيره كما نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد بن حنبل نا ابراهيم
بن حماد نا اسمعيل بن اسحق نا محمد بن بكر هو المقدم نا يحيى نا خالد نا القطان
وابو الحرث كلاهما عن اشعث عن الحسن البصري في قول الله تعالى انما حرا
الذين حاربوا الله ورسوله الاية قال نزلت في اهل الشرك وبه الى اسما
نا يحيى بن عبد الحميد الحماني نا هشيم عن جابر عن الضحاك قال كان قوم
بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم مشاق فنقضوا العهد وقطعوا السبيل
واقعدوا في الارض فحذر الله تعالى نبته عليه السلام فيهم ان شئان
بقتل وان شئان بصلب وان شاق قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وبه
الى اسمعيل نا محمد بن بكر نا اشعث نا شفيق نا بلغة نا الضحاك
بن مزاحم في هذه الاية قال نزلت في اهل الكتاب وبه الى اسمعيل نا محمد
بن عبيد نا ابراهيم المروزي قال محمد نا محمد بن ثور نا ابراهيم نا شفيق نا ثم
انفق محمد بن ثور وشفيق كلاهما عن معمر عن قتادة وعطاء الخراساني قال
جميعا في قول الله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدر روايتهم هذه الاية
لاهل الشرك فمن اصاب من المشركين شيئا من المسلمين وهو لهم حرب فاخذ
مالا واصاب دما ثم تاب من قبل ان يقدر عليه اهدر عنه ما مضى نا حمام نا
القاضي نا ابن مفرج نا ابو علي الحسن بن سعد نا ابو يعقوب الدبري نا عبد
الرزاق عن ابن حرج قال قال لي عطاء بن رباح وعبد الكريم المحاربة شرك

بغير عذر

مهم

عبل

لأنه رضى غير الذي رماه به فهو اذ ارى راي محض او محصنه فعليه
الحذر ولا بد ولا يسقط حذر وجب الا بصريح اجماع ولا بص ولا اجماع
عائنا اصلا على سقوطه بعد وجوبه بقص وكذلك القول في الزوجه
ولا فرق انه محله لها للقدح وان رتب الا ان يلاعن ويحده للزني
ولا بد وبالله تعالى التوفيق مسئلة من قال لا خربا زاني فقال له انسان
صدقت او قال نعم فان ابا حبيبة وجميع اصحابه الارفر من الهدل قالوا لا
حد على القابل صدقت قالوا فلو قال له صدقت هو كما قلت حذرا جميعا طال
زفر في كلنا المسلمين حذران جميعا قال ابو محمد لا فرق بين المسلمين ومن
قال انه في قوله له صدقت ممكن ان يصدق في غير ربه بالزني قبل له
وكذلك قوله صدقت هو كما قلت ممكن ان يعني بذلك قوله اخر قاله هذا
القاذف من غير القدح ولا فرق قال ابو محمد والذي يقول به وبالله
تعالى التوفيق انه ان يتقن ان القابل صدقت او نعم او هو كما قلت او
اي والله انه سمع القدح وفهمه فهو يفر بلا شك وعليه الحد وكذلك
من قبل له ابعث دارك من زبد بمانه دينار فقال نعم او قال صدقت او قال
اي والله او ما اشبه هذا فانه امرار صحيح بلا شك او قال ذلك محال بل من
قال له طلعت امرالك او ابحت فلانه او هبت امرالك فكل في كل شيء
وان وقع شك اسبح القدح او لم يسمعه وفهمه او لم يفهمه فلا حد في
ذلك لانه قد بهم ويظن انه قال كلاما اخر وهكذا في جميع ما ذكرنا
من غير ذلك ولا فرق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان دماكم واموالكم
واعراضكم وابشاركم عليكم حرام فصح انه لا حل ان يستباح شيء مما ذكرنا
الا يتبين لا اشكال فيه وبالله تعالى التوفيق مسئلة من قال
لا خربت بفلانة او قال فسقت بها فان ابا حبيبة والشافعي واصحابهما
قالوا لا حد في ذلك قال ابو محمد ان كان لحد من اللفظين وجه غير الزني
فكما قالوا وان كان لا يفهم منهما غير الزني فالحد في ذلك فلما نظرنا فيها
وجدناهما يقعان على اثباتها في الدين فسقط الحد في ذلك وكذلك لو قال

وكذا

حايثها حراما ولا فرق قال علي فلو اخبر بهذا عن نفسه لم يكن معتزما
بالزني كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق مسئلة من قال لا خربت
بكسر النار او قال لامرأة زينت بفتح النار فان كان غير فصيح حد ولا بد وان
كان فصحا محسنا هذا المقدار من العربية سئل من خاطبت فان قال خاطبت
غيرها او قال خاطبت غيري فلا شيء عليه لان هذا هو ظاهر كلامه لان
خطاب الموت لا يكون الا بذكر النار فاذا خاطبها بفتح النار فلم يخاطبها
وخطاب الرجل بفتح النار فاذا خاطبه بكسر هاء لم يخاطبه وان اقر انه
خاطبها بذلك حد لانه حينئذ قاذف لها وبالله تعالى التوفيق مسئلة
من قدف انسانا ما قدر في المقدوف وعرف انه صادق في ذلك فجميع العلماء
على انه لا يحل طلبه بذلك الحد الا ما لك فانه قال له طلبه قال ابو محمد
وهذا قول ظاهر الفساد من الحواله لا خفا به لانه لا خلاف في ان من
عرف صدقة في القدح فلا حد عليه فاذا عرف المقدوف ان قاذفه صادق
فقد عرف انه لا حد عليه فمطالبة اياه ظلم بيقين واما حجة طلبه له ابا حجة
للظلم المتيقن ولا فرق بين هذا وبين شهود سمعوا القاذف وهم يعلمون
صدقه لا خلاف في انهم لا يحل لهم ان يشهدوا بالقدح لان شهادتهم
تؤدي الى الظلم وكذلك من قال للذات فقتل ابوه انسانا ظلمنا واخذ
ماله ظلمنا فاني ولد المقتول الماخوذ ماله فقتل قاتل ابيه واخذ ماله الذي
كان لابيه فانه لا يحل لولد هذا المستفاد منه ان يطلب المستفاد لا
يدم ولا بما اخذ من ماله الذي اخذ منه بباطل واسترجعه بحق ومن فرق
بين شي من هذه الوجوه فهو مخطئ وقد قال تعالى كونوا قوامين بالقسط
الاية تحرم الله تعالى الغيابة بغير القسط وكذلك قال تعالى تعاونا على
البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وليس في الاثم والعدوان
اكثر من ان يدري ان قاذفه لم يكذب ثم يطلبه بما يطلب به اهل الكذب
وبالله تعالى التوفيق فان قالوا انه قد اذاه قلنا نعم وليس في الاذى حد
واما فيه التعزير فقط مسئلة قال ابو محمد من قدف زوجته فاحده

مسئله

ونصر للباطل بالباطل واجتاج منه لقول لهم فاسد بقول لهم اخر فاسد
لا يتابعون عليه ولا اوجبه نص ولا اجماع بل الحدود والقود واجبان
على الاب للولد في كل ما ذكرنا وما لله تعالى التوفيق فلما سقط قولهم
لتعزبه عن البرهان رجعنا الى القول الثاني فوجدناه صحيحا لان الله
تعالى قال والذين يرمون المحصنات الآية فلم يقل تعالى الا الوالد لولد
وما كان ربك سبيا فلوان الله تعالى اراد تخصيص الاب باسقاط الحد
عنه لولده لبتن ذلك ولما امله حتى تنقضي له من لا حجة في قوله فصحة
ان الله تعالى اذ عمهم ولم يخص فاته اذ ان حد الوالد لولده والولد لوالده
بلا شك ووجدناه تعالى يقول يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالنسب
مستدلين ولو على انفسكم او الوالد والابن فوجب الله تعالى القيام
بالنسب على الوالد والابن والابن فوجب الله تعالى القيام
وبالله تعالى التوفيق حدثنا حماد بن اسحق عن ابي عبد الله الدبري
نا عبد الرزاق عن ابن خزيمة قال اخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
عن ابيه عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال لا عفو عن الحدود ولا
عن شي منها بعد ان يبلغ الا ما مر فان اقامتها من السنة فهذا قول صاحب
لا يعرف له مخالفتهم وهم يعطون مثل هذا اذا خالف تقليدهم وقد
خالفوه هاهنا لان عمر بن الخطاب عم جميع الحدود ولم يخص قال ابو محمد
وكذلك اختلفوا ايمن قد ف ام ابنه فقال ابو حنيفة واصحابه والتابعي واصحابه
ليس للولد ان ياخذ اياه بذلك وقال مالك له ان ياخذ بذلك وقال ابو حنيفة
والتابعي واصحابهم ايمن قد ف ام عبد له ليس له ان ياخذ عبد الحد في ذلك
وقال ابو ثور وابو سليمان واصحابهم ان ياخذ بذلك والكلام في هاتين
المسئلتين كالكلام في التي قبلهما وقد بينا ان حد القذف حد لله تعالى
لا للمقدوف فاذ هو كذلك فاخذ واجب على كل حال قام به من قام به من المسلمين
المسلمين لان الله تعالى امر بحد القاذف بما ين لم يشترط به فاما من الناس
دون غيرهم فكان تخصيص من خص بعض القاميين به دون بعض قولنا في غاية

الفساد وهو قول مخترع لهم ما نعلم احدا من الصحابة رضي الله عنهم قال
به ولا له حجة اصلا لان من قران ولا من سنة ولا اجماع ولا قياس ولا معنى
وما كان هكذا فهو ساقط وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد والحلم وعند
الحنفية في اسقاط الحد عن الحد اذا قذف ولد الولد كالحلم في قاذف
الا بوبن الادب والحج بان الحنفية قد فرقوا بين حكم الولد وبين حكم
ولد الولد في المرتد فجعلوا ولد المرتد محمدا على الاسلام ولا يقتل وجعلوا
ولد ولده لا يجبر ولا يقتل وفرق ابو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي
بين الاب في الميراث وبين الحد فمن ابن وقع لهم التناقض هاهنا فسووا
بين الاب والحد وبين الابن والابن والقوم اصحاب قياس برعهم وهذا
تناقض لا يطهر له وبالله تعالى التوفيق مسألة من يزرع اخر فقال له
الكاذب بيني وبينك ابن زانية او قال ولد زنى او زنى او زان فقد
قال قاتلون لاحد عليه قال ابو محمد ان كان قال ذلك مبتدئا قبل ان
ينارعه الاخر فلا حد على القاتل لانه لم يعذف بعد احدا وان قال ذلك
بعد المنارعة فهو قاذف له بلا شك فعليه الحد لان المنارعة له كاذب
عنه بلا شك وهكذا لو قال من حضر اليوم على هذا الطريق فهو ابن زانية
وقد كان حاضرا من هذا لك احد فهو قاذف له بلا شك فعليه الحد ولو قال
ذلك في المسانيف فلا حد عليه لانه اذا لفظ بذلك لم يكن قاذفا ومن
الحال ان يصير قاذفا وهو ساقط وبالله تعالى التوفيق مسألة من
قذف اجنبية وامرأة ثم رتب الاجنبية وامرأة بعد القذف فعليه
حد القذف كاملا للاجنبية ولا بد ولا عن ولا بد ان اراد ان ينفى جنس
زوجيه او ان ثبت عليها الحد فان له وقد جلد للاجنبية فاحمل لا حق
ولا شيء على زوجته لا لعان ولا حد ولا حبس ولا عليه بعد لانه قد حد
وان كان لم يجلد لا عن ان اراد ان ينفى الحمل عنه فان له جلد الحد فان
التعن والتعن المرأة جلد حد الزنى وحمله هذا ان من قد قذف
ثم رنى المقدوف لم يسقط ذلك الزنى ما قد وجب من الحد على قاذفه

عبد الله بن محمد بن قاسم اذا نظرت هذا بالاحكام

سَكَرَانِ فَلَمْ يُعْنِفْهُ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ قَالُوا صَحِيحًا لَكَفَرْتَ بِذَلِكَ وَحَاشَى لِمَنْ ذَكَرَ
 فَصَحَّ أَنْ السَّكَرَانَ إِذَا ذَهَبَ تَبَيَّرَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لَا فِي الْقَذْفِ وَلَا فِي عَيْشِهِ
 لِأَنَّهُ مَجْنُونٌ لَا عَقْلَ لَهُ فَإِنْ قَالُوا قَدْ جَاءَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِذَا
 شَرِبَ سَكِرَ وَإِذَا سَكِرَ هَدَى وَإِذَا هَدَى أَفْتَرَى وَإِذَا أَفْتَرَى خَلَدَ مَا بَيْنَ
 قَلْبِنَا حَاشَ لِلَّهِ أَنْ يَقُولَ صَاحِبُ هَذَا الْكَلَامِ الْفَاسِدُ هُمْ وَاللَّهُ أَجَلُ وَأَعْقَلُ
 وَأَعْلَمُ مِنْ أَنْ يَقُولُوا هَذَا السَّخْفَ الْبَاطِلَ وَيَكْنِي مِنْهُ أَجْمَاعُهُمْ عَلَى أَنْ مَنْ
 هَدَى فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ وَلَوْ كَفَرَ أَوْ قَذَفَ يَحْتَمُونَ بِمَا هُمْ أَوْلُ بِمُخَالَفَتِهِ وَاجْتِزَى
 مُبْطِلُ حُكْمِهِ وَنَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِ هَذَا وَنَسْتَكْلِمُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَفْطَالِ
 هَذَا الْخَبَرِ مِنْ طَرِيقِ اسْتِنَادِهِ وَمِنْ تَجَادُّدِهِ وَفَسَادِهِ فِي كَلَامِنَا فِي حَدِّ الْخَبَرِ
 مِنْ دِيُونَانَا هَذَا أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ قَالُوا وَمَنْ يَدْرِي أَنَّهُ سَكَرَانٌ وَلَعَلَّهُ
 تَسَاقَطَ قَبْلَهُمْ قَالُوا هَذَا بَعِيْنُهُ فِي الْمَجْنُونِ وَمَنْ يَدْرِي أَنَّهُ مَجْنُونٌ وَلَعَلَّهُ
 مَتَحَامِلٌ وَاسْمٌ لَا يَقُولُونَ هَذَا بَلْ تَسْقُطُونَ عَنْهُ الْأَحْكَامُ وَالْحُدُودُ فَالْحَالُ
 الَّذِي تَدْرِي فِي الْمَجْنُونِ أَنَّهُ مَجْنُونٌ يَمْثِلُهَا يَدْرِي فِي السَّكَرَانِ أَنَّهُ سَكَرَانٌ وَلَا
 فَرْقَ وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ مِنْ نَفْسِهِ مِنَ الْخَطْبِ فِي كَلَامِهِ وَانْقَالَ حَيْثُ يُوقِفُ أَنَّهُ
 لَا يَبْلُغُهُ مِنْ نَفْسِهِ الْمَثَرُ الصَّاحِي حَيَا مِنْ مِثْلِ تِلْكَ الْحَالِ فَهَذَا بِلَا شَكٍّ أَحَقُّ
 وَسَكَرَانٌ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى يَقُولُوا مَا يَقُولُونَ فَمَنْ خَلَطَ فِي كَلَامِهِ فَلَيْسَ يَعْلَمُ
 مَا يَقُولُ وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ **مسألة** الأب يقذف ابنه أو أُمَّ عَمِّهِ
 أو أُمَّ ابْنِهِ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ قَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَ مَنْ قَذَفَ ابْنَهُ
 وَأَوْجَبَ الْحَدَّ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو سُلَيْمٍ وَأَصْحَابُنَا وَقَالَتْ
 طَائِفَةٌ لَا حَدَّ عَلَى الْأَبِ فِي ذَلِكَ كَمَا نَحْنُ بِمُتَّحِمِينَ نَابِغُ بْنُ أَبِي عَرَابَةَ عَنْ أَبِي نَابِغَةَ
 يَعْقُوبَ الدَّبَرِي نَاعِدَ الرِّزَاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَا قَالَ إِذَا أَفْتَرَى الْأَبُ
 عَلَى ابْنِهِ فَلَا حَدَّ وَبِهِ أَبُو عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ سَفِينِ الثَّوْرِيِّ عَنْ سَمْعَانَ الْحُسَيْنِيِّ
 يَقُولُ لَيْسَ عَلَى الْأَبِ لِابْنِهِ حَدٌّ وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ مِنْ
 حَبِشِلٍ وَأَصْحَابِهِمْ وَأَحْسَنُ مِنْ حَيٍّ وَأَسْقَطُ مِنْ رَأْيِهِ وَقَالَ سَفِينُ الثَّوْرِيِّ فِي
 الْأَبِ يَقْذِفُ ابْنَهُ أَنَّهُمْ يَسْتَحْتَبُونَ الدَّرَجَةَ عَنْهُ وَقَالَ فِي الْمَرْأَةِ تَزْنِي وَهِيَ

فهمهم

مُحَصَّنَةٌ وَتَقْتُلُ وَلَدَهَا أَنَّهُ يَدْرِي عَنْهَا الْحَدَّ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ قَلْبًا اخْتَلَفُوا كَمَا
 ذَكَرْنَا وَجَبَ أَنْ نَنْظُرَ فِي ذَلِكَ فَظَرَفْنَا فِي قَوْلِ مَنْ رَأَى أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَبٍ لِابْنِهِ
 فَوَجَدْنَا مَنْ يَقُولُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقُلْ لِهَافٍ وَلَا
 تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَاحْفَظْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ قَالُوا وَلَيْسَ مِنَ
 الْإِحْسَانِ وَلَا مِنَ الْبَرِّ ضَرْبُهُمَا بِالسَّيَاطِ وَلَا عَمْدٌ مِنْ خَفْضِ الْجَنَاحِ لِهَافٍ مِنَ الرَّحْمَةِ
 وَقَالُوا أَيْضًا اسْقَاطُ الْحُدُودِ فِي الْقَذْفِ عَنِ الْوَالِدِ لَوْلَدِهِ عَلَى اسْقَاطِهِمُ الْقُودَ
 عَنْهُ أَنْ قَتَلَهُ وَاسْقَاطِهِمُ الْقَضَاءَ عَنْهُ لَوْلَدِهِ بِنَاءً دُونَ النَّفْسِ عَلَى اسْقَاطِهِمُ
 الْحَدَّ عَنْهُ فِي سَرَقَةِ مَالِهِ وَعَلَى اسْقَاطِهِمُ الْحَدَّ فِي زَنَاهُ بَامَ وَلَدِهِ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ
 مَا نَعْلَمُ لَهُمْ غَيْرَ هَذَا أَصْلًا وَكُلُّ هَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ عَلَى مَا تَبَيَّنَ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
 أَمَّا وَصِيَّةُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْآبَوَيْنِ بَلَّغَ لَا يَقَالُ لَهُمَا أَفْ وَلَا يَنْهَرُ
 وَخَفْضُ لِهَافٍ جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ حَقٌّ لَا يَحْدُ عَنْهُ مُسْلِمٌ وَلَيْسَ يَقْتَضِي شَيْئًا
 مِنْ ذَلِكَ اسْقَاطُ الْحَدِّ عَنْهُ فِي الْقَذْفِ لَوْلَدِهِ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي
 أَنَّ أُمَّ مَالَهُ وَالِدَ قَدِيمِ الْبَيْتِ فِي قَذْفِ أَوْ فِي سَرَقَةِ أَوْ فِي زَنَاهُ أَوْ فِي قُودٍ
 فَادَّ فَرَضًا عَلَى الْوَالِدِ أَقَامَةَ الْحَدِّ عَلَى الْوَالِدِ فِي كُلِّ ذَلِكَ وَإِنْ ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ
 عَنْهُ مَا أَقَرَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِحْسَانِ وَالْبَرِّ وَإِنْ لَا يَنْهَرُ وَلَا يَقْتُلُ
 لَهُ أَفْ وَإِنْ يَحْفَظُ لَهُ جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَإِنْ يَسْكُرُ لَهُ وَيَسْبِيهِ تَعَالَى وَقَدْ
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى اسْقِطُوا عَلَى الْكَافِرِ رَحْمَتًا بَيْنَهُمْ وَقَدَامَ مَعَ ذَلِكَ بِأَقَامَةِ الْحَدِّ
 عَلَى مَنْ أَمَرَ بِرَحْمَتِهِ وَقَالَ تَعَالَى وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ
 الْإِلَهِ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ ذَا الْقُرْبَى يَحْدُ فِي حَدِّ ذِي الْقُرْبَى
 وَإِنْ ذَلِكَ لَا يَضَادُّ الْإِحْسَانَ الْمَأْمُورَ بِهِ بَلْ أَقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى الْوَالِدَيْنِ فَمِنْ
 دُونِهِمَا إِحْسَانُ الْبِهِمَا وَتَرْبِيَّتُهُمَا لِأَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي لَوْلَا لَمْ يَحْبِ تَرْبِيَّتَهُمَا
 فَسَقَطَ تَحْلُفُهُمَا بِالْأَبَاتِ الْمَذْكُورَاتِ وَأَمَّا قِيَّاسُهُمْ اسْقَاطَ حَدِّ الْقَذْفِ عَلَى
 اسْقَاطِهِمْ عَنِ الْوَالِدِ الْحَدَّ الرَّبِّيَّ فِي زَنَاهُ بَامَةَ وَلَدِهِ وَعَلَى اسْقَاطِهِمْ عَنْهُ حَدَّ
 الشَّرْقَةِ فِي سَرَقَةِ مَالِ وَلَدِهِ وَعَلَى اسْقَاطِهِمْ الْقُودَ عَنْهُ فِي قَتْلِهِ آيَاهُ
 وَجَرِيحِهِ آيَاهُ فِي أَعْضَائِهِ فَهَذَا قِيَاسٌ وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ قَبْلُ الْخَطِّ

في قذفهم

في قذفهم

مُحَصَّنَةٌ وَهَذَا ظَلَمٌ مَا سَمِعَ بِاشْتِغَالِ مَنَّهُ وَجَرَّحَ فِي الدِّنِّ لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ تَعَالَى
 قَطْبِيَّةً وَلَا حَفْظًا عَنْ أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْفَرَقِ قَبْلَ مَا لَكَ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ
 قَالَ أَبُو حَكِيمٍ فَظَرْنَا فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا مَا اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فَإِنْ تَارَعْتُمْ فِي
 شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ الْآيَةَ فَنَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَوْجَبَ
 الْحَدَّ عَلَى مَنْ قَرَأَ أَحَدًا بِالزَّيْنِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِنِسْبَةٍ ثُمَّ نَظَرْنَا فِي الَّتِي يَشْتَكِي بِأَنَّهُ
 أَنَّهُ عَلَيْهِمَا عَلَى نَفْسِهِمَا فَوَجَدْنَا هَاهُنَا لَا يَخْلُصُ أَنْ يَكُونَ قَاضِيًا وَيَكُونَ غَيْرَ قَاضِيٍّ
 فَإِنْ كَانَ قَاضِيًا فَاحْتَدَّ وَاجِبٌ عَلَيْهِمَا بِالشَّكِّ إِذَا خِلَافٌ فِي أَنْ قَاضِيٍّ لِقَاضِيٍّ
 يَلْزِمُهُ احْتِدَادُ كِفَافِ الْفَاضِلِ وَالْفَرْقِ وَالْقَذْفُ هُوَ مَا مُقَدِّمُهُ الْعَيْبُ وَالزَّمُّ
 وَهُوَ لَيْسَتْ قَاضِيَةٌ - إِنَّمَا هِيَ بِشَتِكِيَّةٍ مُدْرَعِيَّةٍ وَإِذْ لَيْسَتْ قَاضِيَةٌ فَلَا حَدَّ
 لِلْقَذْفِ عَلَيْهِمَا وَلَكِنْ تَكَلَّفَ الْبَيِّنَةُ فَأَنْجَحَتْ بِهَا أَقِيمَ عَلَيْهِ حَدَّ الزَّيْنِ وَأَنْ لِمَاتِ
 بِهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا لَاسِيحًا وَلَا أَدَبٌ وَلَا عِلْمٌ لَا يَأْتِي مَالَهُ مُحَرَّمٌ وَيُشْرِيهِ مُحَرَّمٌ
 وَمُبَاحٌ لَهُ الْمَشْيُ فِي الْأَرْضِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَايْتَسُوا فِي مَنَازِلِكُمْ فَإِنْ قَالُوا فَإِنْ
 لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمَا فَاقْضُوا عَلَيْهِ بِالْبَيِّنِ هَذَا الْحَدَّ قُلْنَا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ أَنْ دَعَا هَا
 اسْتَظْ حَقَّهَا وَحَقَّابَهُ تَعَالَى لَيْسَ لَهَا فِيهِ دُخُولٌ وَلَا خُرُوجٌ لِحَقِّهَا هُوَ الْعَقْدُ
 عَلَيْهِمَا وَظَلَمًا وَحَقَّ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الزَّيْنُ فَوَاجِبٌ أَنْ يَحْلِفَ لَهَا فِي حَقِّهَا فَجَحَلَتْ
 بِاللَّهِ مَا تَعَدَّتْ فِي شَيْءٍ وَلَا ظَلَمَتْكَ وَبَرَاءً وَلَا حُجُوزًا حَلَفَ بِاللَّهِ مَا رَأَى لَا تَهْ
 لَا خِلَافَ فِي أَنْ أَحَدًا لَا يَحْلِفُ فِي حَقِّ لَيْسَ لَهُ فِيهِ دُخُولٌ وَلَا يَخْلِفُ اثْنَانِ فِي أَنْ
 مَنْ قَالَ إِنَّكَ غَضَبْتَنِي وَزَيْدٌ بِنَاؤًا فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَحْلِفُ لَهُ فِي حَقِّهِ مِنَ الدُّنْيَا
 لَا فِي حَقِّ زَيْدٍ وَهَكَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ وَإِنَّمَا الْفَرْقُ مِنَ الدِّنِّ وَالشُّكُوى فَإِنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ
 فِيمَنْ قَالَ لَا خِرَابَ أَوْ فِي ظِلَامٍ بَيْنَهُمَا يَظَالِمُ بِأَعْيَابٍ أَنَّهُ مَسِيٌّ فَمَنْ قِيلَ عَلَيْهِ
 إِلَّا دَبٌّ وَمَنْ قِيلَ لِلْآخَرِ يَقُولُ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِيمَنْ شَكَا بِأَخَرٍ
 فَقَالَ ظَلَمْتَنِي وَآخِذْ مَالِي بِغَيْرِ حَقٍّ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْئًا بِذَلِكَ فَضَحَّ الْفَرْقُ
 بَيْنَ الشُّكُوى وَبَيْنَ الْإِغْتِدَالِ بِاللَّسْتِ وَالْقَذْفِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ مَسْئَلَةٌ
 فِيمَنْ قَذَفَ وَهُوَ سُكْرَانٌ قَالَ أَبُو حَكِيمٍ قَدْ ذَكَرْنَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ حُكْمَ السُّكْرَانِ
 وَأَنَّهُ غَيْرُ مُوَاضِعٍ بِشَيْءٍ إِلَّا أَحَدًا أَحْمَرُ فَقَطُّ إِلَّا أَنَّا نَذْكُرُ عَنْهُ تَحْتِثًا فِي ذَلِكَ

عليه

دش

بِاخْتِصَارٍ أَنَّ شَأْنَهُ تَعَالَى قَالَ أَبُو حَكِيمٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَقْرَبُوا
 الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ فَشَهِدَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ صَادِقٌ
 شَهِيدٌ أَنَّ السُّكْرَانَ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ وَإِذَا لَمْ يَدْرِ مَا يَقُولُ فَلَا شَيْءَ
 عَلَيْهِ وَلَمْ يَخْلَفْ أَحَدٌ مِنَ الْأَمَّةِ فِي أَنْ أَمْرًا يُنْطَقُ بِلَفْظٍ لَا يَدْرِي مَعْنَاهُ
 وَكَانَ مَعْنَاهُ كَقَوْلِهِ أَوْ قَدْ قَالَ أَوْ طَلَّاقًا فَإِنَّهُ لَا يُوَاضِعُ شَيْءًا مِنْ ذَلِكَ فَإِذَا
 كَانَ السُّكْرَانُ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ فَلَا يَحُوزُ أَنْ يُوَاضِعَ شَيْءًا بِمَا يَقُولُ
 قَدْ كَانَ أَوْ غَيْرَ قَدْ كَانَ قَالُوا كَانَ هَذَا قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ فَلَنَا نَعْمُ
 فَكَانَ مَا ذَا وَالْأَمَّةُ كُلُّهَا مَجْمُوعَةٌ بِإِخْلَافٍ مِنْ أَحَدٍ مِنْهَا عَلَى أَنْ يَحْكُمَ هَذَا
 الْآيَةُ بَاقٍ لَمْ يَنْسَخْ وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِسُّكْرَانٍ أَنْ يَقْرَبَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَدْرِيَ مَا
 يَقُولُ وَكَرَّرَ ذَلِكَ لَا يَخْلَفُ اثْنَانِ مِنْ وَلَدِ آدَمَ فِي أَنْ هَالِ السُّكْرَانِ فِي
 أَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ بَاقٍ كَمَا كَانَ لَمْ يَحْلِفْ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ صِفَتِهِ فَإِنْ قَالُوا
 عَلَى نَفْسِهِ هُوَ أَدْخَلَ ذَلِكَ قُلْنَا نَعْمُ وَهَذَا لَا فَا بَدَلَةٌ لَكُمْ فِيهِ لَوْ جُوهٌ أَوْ لَهَا أَنْ هَذَا
 تَعْلِيلٌ لَا يُوَاجِبُ حُكْمًا لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهَذَا التَّعْلِيلِ وَإِنْ وَلَا سُنَّةَ وَلَا إِمَامٍ
 وَالثَّانِي أَنَّا نَسْلِمُ عَنْ أَكْرَهٍ عَلَى شَرْبِ الْخَمْرِ فَفَتَحَ فَمَنْ كَرِهًا بِأَعْيَابٍ
 وَصَبَّ فِيهِ الْخَمْرُ حَتَّى سُكِرَ فَإِنْ هَذَا لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُوَاضِعٍ وَلَا فِي أَنَّهُ لَمْ
 يَدْخُلْهُ عَلَى نَفْسِهِ فَلَا تَلْزَمُ مُوَاضِعَ الْمَكْرَةِ شَيْءًا مِمَّا قَالَ فِي ذَلِكَ السُّكْرَانُ
 وَالْأَقْدَقُ تَنَاقُضُ وَالثَّالِثُ أَنَّا نَسْلِمُ عَنْ شَرْبِ الْمَلَادِ وَفَحْنٍ أَوْ تَزِيدُ
 فَقَطَّعَ عَصَبَ سَاقِيَةٍ فَاقْعَدَ يَكُونُ لَذَلِكَ الْمَجْمُوعُ حُكْمُ الْمُجَاهِلِينَ فِي سَقُوطِ
 جَمِيعِ الْأَحْكَامِ عَنْهُ أَوْ تَكُونُ الْأَحْكَامُ لَا زِمَةً لَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَدْخَلَ ذَلِكَ
 عَلَى نَفْسِهِ وَهَلْ يَكُونُ لِلَّذِي أَبْطَلَ سَاقِيَتَهُ عَمَلًا أَوْ شَرًّا وَمَعْصِيَةً لِلَّهِ تَعَالَى
 حُكْمُ الْمُقْعَدِ فِي الصَّلَاةِ وَسَقُوطُ الْحَجِّ وَغَيْرَ ذَلِكَ أَمْ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ
 ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ إِدْخَالِهِ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ فَمِنْ قَوْلِهِمْ بِإِخْلَافٍ أَنْ لَهَا حُكْمٌ
 سَائِرِ الْمُجَاهِلِينَ وَسَائِرِ الْقَاعِدِينَ فَطَلَّ تَعْلِيلُهُمْ بِأَنَّ السُّكْرَانَ أَدْخَلَ ذَلِكَ
 عَلَى نَفْسِهِ وَقَدْ صَحَّ أَنْ حَرَّمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ الرَّسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَلَعَلِّي بِنِ الْبَطَالِ وَزَيْدٌ بِنِ خَالِدٍ هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدٌ لِأَبَائِي وَهُوَ

فَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَفَتَحَ فَمَنْ كَرِهًا بِأَعْيَابٍ

بِأَشْيَاءٍ

بِكَلَالِي

تسكون ولا حيرا صلا فما سكون وقال تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير
 مستقرا واحسن قبلا وليس في النار حيرا صلا ولا فيها من حسن المقل لا كثر
 ولا قليل يعود بالله شيئا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله احق
 بشرط الله اوثق وليس في شرطه غير الله شي من الثقة ولا في غير كتاب الله تعالى
 في الدين شي من الحق وانما السنة والاجماع فهما داحلان في كتاب الله تعالى
 لان كل ذلك عدل الله تعالى فنظرنا في هذا فوجدنا من قال لا حرانت ارضي مني ليس
 فيه اعتراف على نفسه بالزنى وانما هو قد فصح فواجب حله حد الغذف
 وبالله تعالى التوفيق مسئلة فتم اذعت ان فلانا استكرهها قال علي
 نا حام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر عن الزهري
 وقتادة قال لا جبهة في امرأة قد فثت رجلا بنفسها انه عليها على نفسها والرجل
 ينكر ذلك وليس لها بينة فانها تضرب حد الفرية حدنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله
 بن محمد بن عثمان نا احمد نا علي بن عبد العزيز نا الكج نا المنهال نا حامد نا سلمة
 نا فتادة نا رجل استكره امرأة فضاحت حجابا فشهد لها عند عمر بن
 عبد العزيز نا انه سمع صياحا فلما حلهما حدنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج
 نا قاسم نا اصبح نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا اخري نا عبيد نا اي نا جبهة
 عن يزيد نا جبهة عن حماد نا عبد العزيز نا انه استكره امرأة فقالت ان فلانا
 استكرهني على نفسي فقال هل سمعت احدا او بك قالت لا فجلدها بالرجل
 وهو عمر بن مسلم او اسحق نا مسلم نا عمر نا عثمان نا ابن وهب نا سالت
 نا كذا عن المرأة تقول ان فلانا اكرهني على نفسي قال ان كان ليس مما يشار
 اليه بذلك جلدت الحد وان كان مما يشار اليه بالفسق نظري ذلك
 قال ابو محمد نا عطاء نا يرون عليه السجنا الطويل والادب وغرم مهر
 مثلها وهذه اقوال تدور على وجه امسا جلدتها حد الغذف ان لم يكن لها بينة
 وهو قول الزهري وقتادة وانما اسقاط الحد عنها بشهادة واحد نا سمع
 صياحا فقط وهو عن عمر بن عبد العزيز والا فتجلده وانما ان يد راعها الحد
 بان يرى معها خاليا وموثر فيه اثرا او سمع صياحا وهو قول ربعة وهو

ايضا قول يحيى بن سعيد الانصاري وزاد ان يعاقب الرجل المدعي عليه ان
 كان ذلك اشد العقوبة ان ظهر بشي مما ذكرنا والا فالحد على المرأة حد
 الغذف وانما ان ينظر فان كان المدعي عليه من اهل العافية جلد حد الغذف
 وان كان ممن يشار اليه بالفسق فلا شي عليها ويسجن هو ويطال سجنه وغرم
 مهر مثلها وهو قول مالك قال ابو محمد نا قول مالك فظاهر الخطا
 لانه فرق في الادعاء بين المشار اليه بالخير والمشار اليه بالفسق ولما
 يوجب الفرق بين شي من ذلك قران ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ولا قول
 صاحب وقد اجمعت الامة كلها على ان رجلا يدعي دينا على اخو المدعي عليه
 ينكر فانه يحلف ولو انه احد الصحابة رضي الله عنهم وقد قضى باليمن على عمر
 وعثمان وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم ولا احدا فصل منهم ولا ابعده من البينة
 والدعوى محمد المال والظلم والغصب كاللغو في العلبة في الرق ولا فرق لان
 كل ذلك حرام وتعصية وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اعطى قوم
 بدعواهم لا دعي قوم دما قوم واموالهم ولكن اليمن على من ادعى عليه وقال
 عليه السلام لصاحب من صحابه اختصا بينك او بينه وقد اجمعت
 الامة وبذلك تعمر على ان مسلما يترافضلا عدلا ولو انه احد الصحابة رضي
 الله عنهم ادعى ما لا على يهودى او نصراني ولا بينة له ان اليهودي والنصراني
 يترافض من ذلك يمينه وان الكافر لو ادعى ذلك على المسلم لا حلف له فكيف
 يقضى لها بدعواها فيغرمه مهرها من اجل انه فاسق ولا فاسق افسق من كافر
 قال الله تعالى الكافرون هم الفاسقون فهدان وجهان من الخطا وثالث
 وهو القضا عليه بالسجن والعقوبة دون بينة وهذا ظلم طامر لا خفا به وراج
 صوابه لا يخلو من ان يكون بصدقا او بكذبا ولا سبيل للاقسام ثالث فان كان
 بصدقا فيبغى له ان يقيم عليها حد الزنى والا فقد تناقض وضبح حد الله تعالى
 وان كان بكذبا فباي معنى يسجنه ويغرمه مهر مثلها فيؤكل المال بالباطل
 ويأخذ ماله بغير حق وخامس وهو انه ان تكلمت وكان المدعي عليه يعرفها
 بالعافية جلد حد الغذف وان مكلمت فطهرتها حمل رجها ان كانت

الآن ومن عفا عن سارق متاعه وهو يريد ستر على نفسه خوف أن
يقيم الذي سرقه منه بينة عدل بان الذي كان بيده سرقة منه وأنه مال
من مال هذا الذي سرقه آخر فهل ينشئ من هذا كله فرق هذا مالا يعرف أصلا
فستفقد هذا القول جملة لتناقضه ولغيره من الأدلة ولا تذهب قول لا يعرف
عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من التابعين ثم نظرت في قول أبي حنيفة
فوجدناه تناقضاً لا يحمله من حقوق الله تعالى ولم يجز العفو عنه أصلاً ما كان
في ذلك ثم تناقض مناقضة ظاهر فقال لا حد على القاذف إلا أن يطالبه
المقدون لحمله بهذا القول من حقوق المقدوف واستقطبه بأن لم يطله
وهذا خلط ظاهر قال أبو حنيفة وهذا لا وجه لهم فيه وقد ناعداً الله
بن ربيع بن محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا قتبية بن سعيد نا محمد بن
أي عدي عن محمد بن اسحق عن عبد الله بن بكير بن محمد بن عمرو بن حزم عن
عمر بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت لما نزل عذري قام النبي
صلى الله عليه وسلم على المنبر فامر بالمرأة والرجلين فضروا أحدهم قال أبو حنيفة
فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام حد القذف ولم يشأ ورعاً منه
استأمر الله عنها أن تعفو أم لا فلو كان لها في ذلك حق لما عطله عليه
السلم وهو أرحم الناس وألطفهم حصاً على العفو فيها يجوز فيه العفو
فصح أن الحد من حقوق الله تعالى لا يدخل للمقدوف فيه أصلاً ولا عفو له
عنه وإنما من طرق الإجماع فإن الأمة مجمعة على شتمه الجلد المأمور به
في القذف حداً ولم يأت به ولا إجماع بان لا مسان حكماً في حد من حدود الله
تعالى فصح أنه لا يدخل للعفو فيه وإنما من طرق النظر فلو كان من حقوق الناس
لكان العفو في ذلك لا يجوز البتة إلا من المقدوف فيما قدف به لا فيما قدف
به فيه من ابنه وأمه لا تذهب خلاف في أنه لا يجوز عفو أحد عن غيره
وهم مخبرون عفو المرء عن قاذف أمية الميت والميتة وهذا فاسد وساقض
من القول والقوم أهل قياس وقد انفقوا على أنه لا عفو للمسروق منه
في قطع يد سارقه ولا للمقطوع عليه في الطريق في العفو عن القاطع عليه للمخارب

قد ص

استطاع

الذكور

أبوه

له ولا للزني بامرأته وأمنه عن الزاني بهما فأي فرق بين حد القذف وحد
السرقه ولا للمقطوع عليه الطريق في العفو عن القاطع وإنما ما جاعل العفاة
رضي الله عنهم فان عمر جلد أبائكم ونافعاً وشبل بن معبد اذ راهم قد فة
ولم يشأ ورية ذلك المغيرة ولا رأى له حقاً في عفو أو غيره فقل قول من رأى
العفو في ذلك جملة وبالله تعالى التوفيق مسئلة في من قال لامرأته ما زانته
فقلت زنيك معك أو قال ذلك لرجل فقال انت اذني متى قال أبو محمد حمداً
عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج
بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة قال في من قال لامرأته ما زانته فقلت
زنيك بك قال محمد بن شعيب وبه إلى حماد بن سلمة عن علي بن حنيفة نا امرأة
خرقة قالت لا خير زنيك بك قال محمد بن حماد نا أبو محمد اذ قال الرجل للمرأة
أو قالت المرأة للرجل زنيك بك فهذا اعتراف محمد بالزني وليس قد فال أنه
من قال هذا اللفظ فأنما اخبر عن نفسه أنه زنى ولم يخبر عن المقول له بزني
أصلاً وقد بزني الرجل بالمرأة وهي سكرى أو مجنونة أو مغلوقة أو وهي طاهلة
وهو عالم ونزني المرأة بالرجل ذلك وكمن ابتاع أمة فاذا بها خرة فهي زانية
وليس هو زانياً فقال هذا القول ان قاله معترفاً فعليه حد الذي فقط ولا شيء
عليه غير ذلك وان قاله لها شاماً فليس قاذفاً ولا معترفاً فلا حد عليه للزني ولا
للقدف ولكن يعثر للآذي فقط فلو قال لها زني معاً أو قالت له ذلك فهذا
ان كان قاله شاماً فهو قدف صحيح عليه حد القذف فقط وان قاله معترفاً
فعليه حد الزني فقط وكذلك على المرأة ان قالت ذلك ولا فرق حدنا
عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب
اخبرني يونس بن يزيد عن الزهري وربيعة قال لا جميعاً فبمن قال لا خير الزاني
زانياً فقال له لا خرايت اذني مني وهما عفيفان فأنما جلدان احدهما زاد
ربيعة لا يكون رجل اذني من رجل حتى يكون زانياً وقال مالك بضمان الحد
جميعاً قال أبو حنيفة أنا نقول ربيعة لا يكون رجل اذني من رجل حتى
يكون زانياً خطأ والمستعمل في اللغة غير هذا قال الله تعالى الله حيرا ما

الله تعالى وعلى القرآن مما قولهما حجة في اجاب العباس ولا في اجاب
ثما بن في الجهر ولا فرق وبالله تعالى التوفيق وهذا يلحق لمن انصف نفسه انه
ليس كل فريضة يجب فيها الحد فاذ ذلك كذلك فلاحد الامة العربية بالزني
يصح النص والاجماع على ذلك وبالله تعالى التوفيق مسئلة عفو
المقدوف عن القاذف قال ابو محمد نا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن
اصبح نا ابن وضاح نا سمعون نا ابن وهب نا اخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة
انه قال في رجل قال للامام افتري على فلان او رجمي فيقول الامام افعلت
فيقول نعم قد فعلت فيقول الاخر قد اعفوت فينبغي للامام ان يقول للمفكر
عليه انت ابصر ولا يكشف لعله غطا لا يحل كشفه فان عاد لم يشر ذلك كان
ذلك له ونبه الى ابن وهب نا مالك بن اسحاق نا زريق نا الحكم خذته قال
افتري رجل يقال له مصباح على ابنه فقال له يا زاني فرفع ذلك الى فامرت
جلده فقال والله ليس جلده ته لا قرأت على نفسي بالزني فلما قال ذلك لي
اسكل على فكنت الى عمر بن عبد العزيز اذكر ذلك له فكنت عمر الى ان اجز
عفو في نفسه قال زريق فكتب الى عمر بن عبد العزيز في الرجل يفتري على
ابواه اجوز عفو عنه فكتب عمر الى اخذ له بكتاب الله تعالى الا ان يريد
ستر احدنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن
معمر عن اسعيل بن امية نا اخبرني زريق نا حكيم نا عمر بن عبد العزيز فكتب اليه
في رجل قذف ابنه ان جلده الا ان يعفو عنه قال ابن زريق فظننت انها
للاب خاصة فكتب الى عمر راجعه للناس عامه ام للاب خاصة فكتب الى
بل للناس عامة وقال اخرون لا عفو في ذلك لاحد كما روينا بالسند المذكور
الى عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال لا عفو في الحدود
عن شي منها بعد ان سلخ الامام فان اقامتها من السنة ويده الى عبد الرزاق عن
معمر نا ابن جريح نا ابي بصير نا قال اذا بلغت الحدود السلطان فلا يحل
لاحد ان يعفو عنها قال ابن جريح ومعه عن القرية وقد روى هذا القول عن
احسن البصري وبه يقول ابو سليمان واصحابنا وموتول الاعراب والحسين بن

يكتف

لحد

حتى وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز العفو عن الحد في القذف وروى عن لي
يوسف في احد قوله وعن الشافعي واصحابه واحد بن حنبل واصحابه ان العفو
في ذلك جائز قبل بلوغ الامرا الا امام وبعد بلوغه اليه وقال مالك فمن قذف
اخر فثبت ذلك عند الامام فاذ المقدوف ان يعفو عن القاذف قال لا يجوز
له العفو الا ان يريد ستر على نفسه خوف ان يثبت عليه ما رجم به فيجوز عفو
حينئذ قال مالك فان اراد المقدوف ان يوترق اقامة الحد على القاذف له او
لا بوجه كان ذلك له وبوجه به متى احب قال فان عفا عنه ثم اراد اخذه لم
يكن له اخذه به قال ابو محمد فلما اختلفوا في ذلك كما ذكرنا وجب ان
ننظر في ذلك فوجدنا هذا الاختلاف مرجعه الى احد وجهين لا ثالث
لهما اما ان يكون الحد في القذف من حقوق الله تعالى كالحدة في الزني والحد في
الحمر والحد في الشربة والحد في المحاربة واما ان يكون من حقوق الناس
كالعضاير في الاعضاء والجنابات على الاموال فان كان الحد في القذف
من حقوق الله تعالى كسائر الحدود فلا يجوز لاحد عفو عنه لانه لا خولة
فيه ولا فرق بين من سرق مال انسان وزني بامته واقترع عليه او باسراة
اذهبها وسرق مالا من مالها وافتري عليها فلم يكتفوا في انه ليس للرجل
ان يعفو عن الزني بامته فيسقط عنه حد الزني بذلك ولا لهما ان يعفوا
عن من سرق مالهما او قطع عليهما الطريق فيسقط عنه حد السرقة بذلك
وهذا المحاربة والفرق بين القذف وبين ما ذكرنا من الحكم في الدين بلا دليل وان
كان الحد في القذف من حقوق الناس فعفو الناس عن حقوقهم جائز مطلقا
في قول مالك فوجدناه ظاهر الساقض لانه ان كان حد القذف عنده من
حقوق الله تعالى فلا يجوز عفو المقدوف اراد ستر او لم يرد لان الله تعالى
لم يجعل له اسقاط حد من حدود الله تعالى وان كان من حقوق الناس فالعفو
جائز لكل احد في حقه اراد ستر او لم يرد ويقال لمن نصح هذا القول الظاهر
لخطا ما الفرق بين هذا وبين من عفا عن الزاني بامته وهو يريد ستر على
نفسه خوف ان يقيم الواطئ لها بدينه بانها له فصبرها منه الذي يريد

رسعنا ابن مفتح نا قاسم بن اصبح نا ابن وصاح نا سحرنا نا ابن وهب اخبرني
يونس بن يزيد عن ربيعة انه قال فمن يقدف سبيمة قال قد قدف يقول
كبير والقبائل اهل للثكال الشديد ورأى السلطان فيه واما الخيفون
والمالكيون والشافعيون واصحابنا الظاهريون فلا يرون في ذلك حدا
اصلا وهذا تناقض من الخيفيين والمالكيين والشافعيين في ذلك اذ يرون
الحديث من قدف بفعل قوم لوط ولا يرون الحد على من قدف بسبيمة وكل ذلك
مختلف فيه كما اوردنا وكل ذلك لا نص في اجاب الحد في الرمي به وبالله تعالى
التوفيق قال ابو محمد وهم لا يحدون عن احد من الصحابة احاب حد على من
رمي انسانا بفعل قوم لوط ويحدونهم عن الصحابة رضي الله عنهم احاب حد
حيث لا يوجبونه كما ذكرنا ان الله تعالى مسئلة فمن فضل على اي ذر الصديق
او افترى على القرآن كما قال محمد بن عثمان بن العدي نا عبد الله بن الحسن بن عمار
نا ابراهيم بن محمد الديوري نا محمد بن احمد بن ابي بصير نا ابو قلاب نا محمد بن ابي بصير نا
نا محمد بن جعفر عن ربيعة نا شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن ابي ليلى نا اكارود
بن العلاء العدي قال ابو بكر خير من عمر فقال رجل من ولد حاجب بن عطار دعه
خير من لي بكر فبلغ عمر غضب بالذرة اكا جبي حتى شعر برجله وقال قلت عمر
خير من لي بكر ان ابا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اخيرا
الناس في كذا وكذا من قال غير ذلك وجب عليه حد المفترى قال ابو محمد
هكذا في كتاب العدي بن رافع نا قال علي اما اخبر عمر في هذا الخبر ان
من ولد عطار د من حاجب بن رافع نا قال علي اما اخبر عمر في هذا الخبر ان
ابا بكر اخيرا الناس في كذا وكذا اشيا ذكرها لا على العموم وقد يكون المراد
خيرا في شيء ما من اخير منة في اشيا فقد عذب بلال في الله تعالى عالم
يعذب ابو بكر وخالد على ما لم يجالد ابو بكر وابو بكر خير منة على العموم وفي
اشيا غير هذا كثيرة وبالسند المذكور نا ابي بصير نا محمد بن ابراهيم نا
واحكم قالا جميعا نا شهاب بن حاش نا ابي بصير نا ابي بصير نا ابي بصير نا
عن ابراهيم قال سمعت علقمة وصرت بيده على سبيل الموقفة قال سمعت عليا

ابو بكر خير من عمر
ابو بكر خير من عمر
ابو بكر خير من عمر

عليه السلام يقول بلغني ان قوما يفضلوني على لي بكر وعمر من قال شيئا
من هذا فهو مفتر عليه ما على المفترى وبه الى ابي بصير نا ابو قلاب نا ابي بصير نا
بن الميهال نا محمد بن طلحة عن ابي عبيدة بن محمد نا علي بن ابي طالب قال لا
اوتي برجل فضلني على لي بكر وعمر الا خلدته حد المفترى حدنا محمد بن سعيد
بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن اصبح نا ابن وصاح نا يونس بن معاوية نا وكيع
نا اسمعيل بن خالد عن عامر الشعبي قال استشارهم عمر في ابي بصير فقال عبد الرحمن
بن عوف من افترى على القرآن اري ان يجلد مائة من حدنا عبد الله بن ربيع نا
عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا ابي بصير نا ابي بصير نا ابي بصير نا
سبعة عن قطيب بن السائب عن حمادة بن زيد نا ابي بصير نا ابي بصير نا ابي بصير نا
عليه وسلم شروا الخبر بالشام وان يزيد بن ابي سفيان كتب فيهم الى عمر فذكر
الحديث وفيه انه احتجوا على عمر يقول الله تعالى ليس على الذين امنوا وعملوا
الصالحات جناح مما طعوا اذا امنوا وامسوا وعلوا الصالحات ثم انفقوا امنوا
فتشا ورفهم الناس فقال لعلي ما ذا ترى فقال اري انهم قد شروا في دين الله
ما لم ياذن به فان زعموا انها حلال فامسوا فانهم قد احلوا ما حرم الله تعالى
وان زعموا انها حرام فاحلدهم ما بين ثمانين فقدا فزروا على الله الكذب
وقدا خبر الله تعالى بما فعلوه فامسوا فامسوا فامسوا فامسوا فامسوا فامسوا فامسوا
يعطون يعني الخيفيين والمالكيين قول الصحاح وحكمه انا وافق بقلبيهم
واهو اهرم وهم هاهنا قد خالفوا الصحابة رضي الله عنهم فلا يرون على من فضل عمر
على لي بكر حد الفرية ولا على من فضل عليا عليه ما حد الفرية ولا يرون على من امر
على الله تعالى وعلى القرآن حد الفرية لكن يرون القتل ان يترك الدين ولا شيء
ان كان متاولا حدنا وهم يحتجون بقول علي وعبد الرحمن في هذا الخبر في اثبات
ثمانين في حد المفترى في اثبات القياس وقد خالفوا في اجاب حد الفرية
على من افترى على الله كذا فليكن قول علي وعبد الرحمن حجة في احاب حد
المفترى في القياس فانه حجة في احاب حد الفرية على من افترى على الله تعالى
كذا وعلى القرآن ولين كان قولهم ليس حجة في احاب حد الفرية على من افترى على

صواب
مخاربات

است وعنه من اهل اللغة والدبابة يقولان بذلك قال ابو محمد وهذا قول
اي حنيفة واي سليمان واصحابنا وبه ماخذ مسئلة فمن قال لا خربا لوطي
قال علي بن محمد بن سعيد بن نبات ما عبد الله بن نصرنا قاسم بن اصبع بن ابن
وصاح بن موسى بن معاوية ناو كعب نا ابو هلال عن قتادة ان رجلا قال لا
الا سود اللؤلؤي بالوطي قال رحم الله لوطا وبه الى هلال عن عكرمة في رجل
قال لا خربا لوطي قال عكرمة ليس عليه حد وعن الزهري وقتادة انهما قالا
جميعا في رجل قال لرجل بالوطي انه لا يحد وبه يقول ابو حنيفة وابو سليمان
 واصحابنا وقال اخرون لا حد في ذلك الا ان بين كمار وينا بالسند المذكور
الى عبد الرزاق احب بن جريح قال قلت لعطاء بن رطل قال لا خربا لوطي قال لا حد
عليه حتى يقول انك لتضغ بفلان وبه الى عبد الرزاق عن سفين الثوري عن
حامد بن سليمان عن ابراهيم الخخعي انه قال في رجل قال لا خربا لوطي قال يتيه
يسل عما اراد بذلك وقالت طائفة عليه الحد كما نا محمد بن سعيد بن نبات
نا عبد الله بن نصرنا قاسم بن اصبع نا ابن وصاح نا موسى بن معاوية نا وديع نا سعيد
بن حسان عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه ان رجلا قال لرجل بالوطي فرج الى عمر
بن عبد العزيز فجل عمر يقول بالوطي يا محمدى فكانت لم يرد عليه الحد وضربه بضعة
عشر سوطا ثم ارسل اليه من الحد فاحمل له الحد وبه الى وديع نا ابو هلال عن الحسن
البصري في الرجل يقول للرجل بالوطي قال عليه الحد وبه الى وديع نا الحسن
بن صالح بن جحى عن منصور عن ابراهيم الخخعي في رجل قوم لوطي قال يجلد من فعله
ومن روى به وبه الى وديع عن اسيل عن جابر عن عمار الشعبي في الرجل يقول
للرجل بالوطي قال يجلد قال ابو محمد قول ابراهيم والمشعبي يجلد ليس
فيه بيان انهما ارادا الحد وقد يمكن ان يريد اجلد تغيير وبالحجاب الحد على من
رعى به يقول مالك والشافعي وهو الخارج على قول ابي يوسف ومحمد بن الحسن
قال ابو محمد فلما اختلفوا وجب ان ينظر في ذلك فوجدنا هذه المسئلة بغنى
من روى اخراته ينكح الرجال او بانته ينكح الرجال انما هي بحلقه بالواجب في
قوم لوطي كان رضى فلو اجب في الرضى به حد القذف بالزنى وستستقصي

فان مر

والنكاح ليس في ولا جبر
في الرضى به حد القذف
بالزنى

الكلام في هذه المسئلة ان شاء الله تعالى في باب نفرد له اثر كلامنا في حد السرقة
وحد الحرق ولا حول ولا قوة الا بالله وهو ليس عندنا رضى فلاح في الرضى به وانما
ابو يوسف ومحمد بن الحسن فهو عندنا رضى او مقبوس على الرضى فاحد عندنا في
القذف به وانما مالك والا شمس من موال الشافعي فهو عندنا خارج من حكم
الزنى لا تنها برهان فيه الرجم احصل ولم يحسن فاده هو عندنا ليس رضى وانما حكمه
المخاربة او الردة لانه لا يراعى فيه احصان من عين فكان الواجب على قولها الا
يكون فيه حد الزنى وهو مما ساقضوا فيه الحش بناتقص فلم يتبعوا فيه نصا
ولا فيما ساق فان قالوا ان الرضى بذلك حرام قلنا نعم ولكن ليس كل حرام وانما
يجب فيه الحدود فالغصب حرام ولا حد فيه واكل الحدي حرام ولا حد فيه وانما
من قال لا خربا يحد فان القاضى حرام بن احمد نا قال نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي
نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد بن جحى عن جواد بن الحصن عن
سفين نا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لرجل من الا نصارى يا يهودى
فاضربوه عشرين ومن قال لرجل يا يحد فاضربوه عشرين قال ابو محمد
وهذا ليس بشئ لانه مرسل والمرسل لا يقوم به حجة ثم هو ايضا من رواية ابراهيم بن
الحسين وهو في غاية السقوط ولو كان هذا صحيحا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا وجبناه حدا ولكنه لا يصح فلا يجب القول به ولا حد في شئ مما ذكرنا
وانما هو التعذر فقط لا لاذي لانه منكر ويغير المنكر واجب لاسر رسول الله صلى
الله عليه وسلم وبالله تعالى التوفيق مسئلة من رضى انسانا بهيمة قال
ابو محمد نا عبد الله بن ربيع نا ابن بقر نا قاسم بن اصبع نا ابن وصاح نا سمون نا ابن
وهب نا ابن جابر نا زبيب نا عن الزهري انه قال من رضى انسانا بهيمة فعليه الحد وبه
الى ابن وهب نا ابن سحان عن الزهري قال من رضى بذلك بعني بهيمة يجلد
ثمانين حدنا حرام نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر بن
الزهري قال من قذف رجلا بهيمة يجلد حد القرية وقالت طائفة لا حد في ذلك
كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفين الثوري عن جابر الجعفي قال سالت
ابو يعنى عن رجل قذف بهيمة او وجد عليها قال ليس عليه حد حدنا عبد الله بن

وذلك مر

والزنى لا يحد فيه

ولذلك

في ذلك

في ذلك

في ذلك

الاعرابي الذي ذكر ان امراته ولدت اسود وعرض بنفيه وكان من بني فزاره
 ذكر ذلك الزهري فلم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم حدا ولا ليعانا وكذلك
 الذي قال ان امراني لا ترد يد لا مس وقد اوجبت عليه السلام الحد واللعان
 على من صرح وكذلك قوله عليه السلام لولا ما سبق من كتاب الله لكان لي ولها
 شأن وقاب عليه السلام لو كنت راجعا احدا بغير بينة لرجعت هذه تعريض
 صحيح وانكر للبكر دون تصريح لا يكن بظن لا يحكم به ولا يقطع به وكذلك قول
 ابن عباس تلك امراة كانت تظهر السوء في الاسلام تعريض صحيح حديث
 عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا اسحق بن ابراهيم نا سفيان
 بن عيينة عن الزهري عن عائشة قالت اخضع سعد بن زيد وقاص وعبد بن زمعة
 في ابن زمعة فقال سعد اوصاني اخي عتبة اذا قدمت مكة فانظر ان امه زمعة
 نعموا بني وقال عبد الواس امه اي ولد على فراش لي فرأى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شهبا بينا بعثته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش واخفى
 منه يا سودة فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اشار اسارة لم يقطع بها بل
 حاف وظل انه من ما عنده ولم يرجع على سعد بن زيد وقاص ونسب ولدرعة الى
 اخيه بهذه اثار رواها من الصحابة رضي الله عنهم جماعة عائشة وابو هريرة وابن
 وابن عباس فصارت في حد التواتر موجبة للعلم بسطلة قول من دأى ان في التعريض
 حد بل صرح ان من عرض لغير سبب لكن يشكوى او تورعا على حديث ابن وليلة زمعة
 او انكار المنكر على حديث ابن عباس وعلى حديث ابنس فلا شيء في ذلك اصلا لانهم
 ولا كراهية ولا انكار لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك وقبل حضرته
 فلم ينكره وانما طريق الاجماع فان الامه كلها لا تختلف والمالكون في جملتهم على
 ان من اظهر السوء من رجل وامراة كان في الاجنبين ودخول الرجل منزك المرأة
 تستر فواجب على المسلمين انكار ذلك ورفع الى الامام وهذا بيقين تعريض
 والا فاق شي ينكرون من ذلك والعجب كل العجب انهم يرون الحد في التعريض
 وهم يصرون بالقذف ولا يرون في ذلك شيئا وذلك اقامتهم حد الزنى على
 اكله وما ثبت قط عليها زنى منهم يدعون انهم يسقطون الحد بالشبهات

بها

وهذان مكانان اقاموا الحد بالشبهات فيهما وهما حد القذف على من عرض
 ولم يصرح وحد الزنى على من حملت ولا روح لها ولا سيد وبالله تعالى التوفيق
 قال ابو محمد وصح ان الحد في التعريض اصلا فان قال المعرض به احلفه
 ما اراد قد في لم يكن له ذلك ولا حلف هاهنا اصلا لانه لم يقذفه
 وانما ادعى عليه انه اراد قذفه فقط ولا خلاف بين احد من الامه كلها ان
 من ادعى على اخرا انه اضمر قذفه ولم يقذفه فانه لا يحلف في ذلك لصحة
 الاجماع على ان من اضمر قذفا ولم ينطق به فانه لا حد في ذلك اصلا حتى اقتر
 بذلك امر على نفسه وهذا المعرض فلم ينطق بالقذف ولا شيء في ذلك اصلا
 وانما من ادعى عليه انه صرح بالقذف وهو منكر فلا يحلف في ذلك ايضا لان
 الحد في ذلك من حدود الله تعالى وحقوقه لا من حقوق الاديين فانما يحلف
 بالله ما اذنتك ولا شمتك وبما وبالله تعالى التوفيق مسئلة من
 قذف انسانا قد ثبت عليه الزنى وحد فيه اولم حد قال ابو محمد حاث
 في هذا اثار كما فاحام نا ابن نفج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن عمر
 عن الزهري عن ابن المسيب قال اذا حلف الرجل في حدم او في منته تركه فعنه
 به انسان بكل وبه الى عبد الرزاق نا ابن جريح عن عطاء قال علي من اشاع القاحشه
 نكل وان صدق وعن الزهري قال لو ان رجلا اصاب حدا في الشرك ثم اسلم
 فعنه به رجل في الاسلام نكل وعن يحيى بن سعيد الانصاري انه قال دخل رجل
 على عمر بن عبد العزيز فقال احدها انه ولد زنى فطاطا الاخر راسه فقال عمر ما
 يقول هذا مسكت واعترف فامر عمر بالقابل ذلك له فلم يزل يحاققه حتى
 خرج من الدار وعن ابن شهاب انه قال لا يرى على من قذف رجلا جلد الحد بعد ان
 حلف القاذف بالله ما اردت حين قلت الا الامر الذي جلد فيه الحد وقال ابن شهاب
 في رجل قال لا خراب من الزانية وكانت جدته قد زنت انه حلف بالله الذي لا اله الا
 هو انه لم يرد الا جدته التي اصدت ثم لا يكون عليه شيء وعن سفيان الثوري انه
 قال في الرجل حلف الحد فيقول له رجل يا زني قال يستحب بالذرة ويعزرونا
 من يقول اذا اقيم الحد جلد من قذفه ومن جلد ابن ليلى قال ابو محمد

نكح

سحق

فلو قال لا خرابين احكامك بابن الحياط ما بن الاسكاف يعثره ببعض الاعمال
 الاهمال قال يستخلف بالله ما اراد نفيه وما اراد الاهل ابيه فان حلف
 ترك وان كل حذره وبه الى عبد الرزاق عن سيفين الثوري عن اسعبل بن ابي
 خالد انه سئل عن رجل قال لا خرابك لدعي قال ليس عليه حد ولو قال له ادعك
 سنة لم يكن عليه حد قال فتادة لو قال رجل لرجل انا عذر ولم
 يحذر والعرض كله يعثر فيه في قول فتادة وعن سعيد بن المسيب قال
 اما جعل الحد على من نصب احد نصبا قال ابو محمد وبان لا حد في العرض
 يقول سيفين الثوري وابن شبرمة والحسن بن حي وابو حنيفة والشافعي
 وابو سليمان واصحابهم فلما اختلفوا كما ذكرنا نظروا فوجدوا ناسي راي الحد فيه
 يقول هذا فعل عمر حفصة الصحابة رضي الله عنهم قال علي وهذا لا متعلق
 لهم به لانه قد صح الخلاف في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم كما ذكرنا ايضا
 من طريق وكيع نعم وعن عمر رضي الله عنه ادرؤا الحد عن قال لا خرابين شامة
 الودر واما علي بن ابي طالب وسمرة فانه حاشا عنهما من عرض عرضنا له وليس
 في هذا بيان انهما ارادا الحد فمثل تعلقم بفعل عمر وعلي وسمرة رضي الله عنهم
 فنظرنا هل لهم حجة غير هذا فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا
 لا تقولوا راعنا الآية قالوا وكان الكفار يقولون لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم راعنا يريدون من الدعوة وهذا يعرض فهو عن التعريض قال ابو محمد
 وهذا حجة عليهم لا لهم لوجوه اولها انما لم يخالفهم في ان التعريض لا يجوز فصحوا
 بهذا واما خالفناهم في هل فيه حد ام لا وليس في هذه الآية لو صح استدلالهم
 بها الا النبي عن التعريض فقط وليس فيها احكام حد فيه اصلا فظهر
 تمويههم بالآية والثاني ان الله تعالى لم يحد الذين عرضوا بهذا التعريض فكيف
 يحتجون بها في احكام الحد والثالث ان الله تعالى اتمانني عن قول راعنا من
 لا يظن به يعرض اصلا ففهم الصحابة رضي الله عنهم فصح بقاء انه لم يحد عثر
 وجل عن لفظ راعنا من اجل التعريض بل كما شاعروا لا لعله اصلا واحدا في ذلك
 ساقط لا يسند اصلا فمثل تعلقم بالآية جملة ومخ انما حجة عليهم وبالله تعالى

التوفيق قال ابو محمد فلما بطل قول من راي الحد في التعريض وجب ان
 ننظر في قول الطائفة الاخرى فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى ولا جناح عليكم
 فيها عرضتم به من خطبة النساء او اكنتم في انفسكم لما قوله حتى يبلغ الكتاب
 اجله ففروا عن رجل بين حكم النضر وبين حكم التعريض تفريقا لا يختل على ذي حشر
 تسليم واذا كانا شيئين مختلفين ليس لاحدهما حكم الاخر فلا يجوز البته ان يجعل
 في احدهما ما جعل في الاخر يعرض نقص ولا اجماع وذكرنا ما روي من طريق
 مسلم في ابوالطاهر وحرمة واللفظ لحرمة قالوا جميعا نا ابن وهب احب
 يونس عن ابن شهاب عن عيسى بن عبد الرحمن عن ابي ابراهيم عن ابي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يرسول الله ان امرأتى ولدت غلاما اسود
 وانا انكره فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما الوأنا
 قال حمراء قال فهل فيها من اوزق قال نعم قال رسول الله عليه وسلم فاني هو
 فقال لعله يرسول الله نزع عرق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وهذا
 لعله نزع عرق له حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد
 الرزاق عن معمر عن الزهري قال في سعيد بن المسيب عن عيسى بن مريم قال حبا
 رجل ليا النبي صلى الله عليه وسلم فقال ولدت امرأتى غلاما اسود وهو جنيذ
 يعرض بان ينفقه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الك ابل قال نعم قال ما
 الوأنا قال حمراء قال انها اوزق قال نعم فيها ذود ورق قال مما ذاك ثري
 قال لا ادري لعله ان يكون نزع عرق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهذا لعله ان يكون نزع عرق ولم يرض له في الا تنفاسه حدثنا عبد الله
 بن ربيع نا محمد بن معوية نا احمد بن شعيب اخبرنا اسحق بن ابراهيم نا ابن راهويه
 اخبرنا النضر بن شبل نا حماد بن سلمة نا هرون بن زباد عن عبد الله بن عبد الله
 بن عمر عن ابن عباس ان رجلا قال يرسول الله ان عني امرأة جميلة لا تزدد يد
 لا يسبق قال طلعتها قال اني لا اصبر عليها قال فامسكها قال ابو محمد
 هذه الاما دبت كلها في غاية الصحة فوجبه انه لا شيء في التعريض اصلا لان

صلى الله

عنا

بن الحرف قال مالك عن رجل من الرجال عن امه عمرة بنت عبد الرحمن وقال عمرو
عن يحيى بن سعيد الانصاري قال قلت لعمرو وحيى ان رجلين استبنا في زمان
عمرو بن الخطاب فقال احدهما ما اني نزل ولا اتي بزانية فاستفتني في ذلك
عمرو بن الخطاب فقال قال مدح اياه وامه وقال اخرون قد كان لابيه واه
مدح سوى هذا نرى ان جلد احد جلد عمرة ثمانين وبيه الى ابن وهب اخبرني
رجل من اهل العلم ان مسلمة بن مخلد جلد الحدي في القريض وبيه الى ابن وهب
اخبرني سعيد بن ابوب عطاء عن عمرو بن دينار عن صاحب الغفاري ان عمرو
بن العاصي جلد رجلا احدا مائة ان قال لا خرايا من ذات الدابة حدثنا
محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن ابيصغ نا ابن وصاح نا موسى
بن معاوية نا وكيع نا غير واحد عن جابر عن طريف العكلي عن علي بن ابي طالب
قال من عرض عرضا بالسوط وبيه الى وكيع نا سفين عن عامر عن ابن سيرين
عن سمرة قال من عرض عرضا له حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا
الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريح قال سمعت محمد بن هشام يقول قال رجل في
امارة عمر بن عبد العزيز لرجل انك تسري على جاراتك قال والله ما اردت
الاختلات كان ليس فحق فخره عمر بن عبد العزيز
الحدي في القريض يقول مالك وهو قول ربيعة ايضا وقال اخرون لا حدي
القريض كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن ابيصغ نا ابن
وصاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفين الثوري عن رجل من الرجال عن امه عمرة
بنت عبد الرحمن قالت نازع رجل رجلا فقال اما اني فليس بزنان ولا اتي بزانية
فرفع الى عمر فشا ورا حجاب محمد صلى الله عليه وسلم فقالوا ما نرى عليه مدح اياه
وامه فصر به عمر وبيه الى وكيع نا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال قال
عبد الله بن مسعود لا حد الا في اثنين ان يقدف محصنه او يفي رجلا من ابنته
حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد
عن اسحق بن عبد الله عن محمد بن جابر عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال لا
جميعا ليس محد الا في الكلمة التي لها مصرف وليس لها الا وجه واحد وبيه

الراية

له

الى ابراهيم بن محمد عن صاحب له عن الضحاك بن مزاحم عن علي بن ابي طالب قال اذا
بلغ الحد لعل وعسى فاحد تعطل حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان
نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحاج بن المنهال نا احمد بن سلمة عن يونس بن
عبيد عن حميد بن هلال نا رجل نا شاتم رجلا فقال يا ابن شامة الود ريعني
ذكر الرجل فقال له عثمان شهد عليه شهد عليه فرفعته الى عمر فجعل الرجل
يتبع في عثمان فينال منه فقال عمر اعرض عن ذكر عثمان فجعل لا يترع فعلاه
عمر بالدرة وقال اعرض عن ذكر عثمان وسال عن ام الرجل فاذا هي قد تزوجت
ازواها فذكر راعنه الحد حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عوف نا الله نا قاسم
بن ابيصغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا احمد بن شاذان نا محمد بن جعفر غنادر
نا سبعة عن ابي ميمونة سلمة بن المحقق نا ابي ميمونة نا سلمة بن المحقق قال
قدمت المدينة فعملت راحلتى فحا انسان فاطلقها فحبت فلهرت في صدف
وقلت يا نايك امه فذهب لي الى ابي هريرة وامراته قاعدت فقالت امراته
لو كنت عرضت ولكنت احميت قال جلدني ابو هريرة الحد ثمانين فقلت
لعمرك اني يوم اجد قايما ثمانين سوطا اني لصبور نا حدثنا محمد بن سعيد
بن نبات نا عبد الله بن احمد نا قاسم بن ابيصغ نا ابن وصاح نا موسى بن معاوية نا
وكيع نا اسراسل عن عامر الشعبي نا رجل قال لرجل انك تفقد الرجل الى امرتك
قال المعزير وليس محد وبيه الى وكيع نا سفين عن المعزير عن ابراهيم الخخعي
قال في القريض عقوبة وبيه الى وكيع نا سفين الثوري عن اسمعيل بن ابي
خالد عن عامر الشعبي قال لو قال له اذ عاك عشق لم يضرب حدثنا حمام
نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريح قال قلت لعطاء
المعري قال ليس فيه حد طالعطا وعمرو بن دينار فيه نكاح قال ابن جريح
قلت له يستخلف ما اراد كذا وكذا قال لا قال ابن جريح وقلت لعطاء رجل
قال لا حية ابن اميه لست باخي قال لا حد وبيه الى عبد الرزاق عن معمر بن
الزهرري في رجل قال لا خرايا ابن العبد او امها العبد قال اما عنت به عبد الله
قال يستخلف بالله ما اراد الا ذلك ولا حد عليه فان نكل جلد قال الزهرري

نصر

كابر

نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحاج بن المنهال نا احمد بن سلمة عن يونس بن

فلهون

ما بنى وصاحنا سحنون بن وهب اخبرني بنو سرائه سال ابن شهاب عن رجل
 قد فتراته فقال لها زينت وانت امة او نصرانية فقال ابن شهاب
 ان لم يات على ذلك بالبينه جلد احدنا بنو به يقول ابو حنيفة وسفيان
 ومالك والاوزاعي واصحابهم وقال الشافعي واصحابه لاحد عليه قال ابو
 حنيفة واصحابه وسفيان والشافعي واصحابه فبين قال زينت وانت صغيره اوقال
 زينت وانت مكرمه ان لاخذ وقال مالك عليه الاحد ايضا في قوله زينت
 وانت مكرمه قال ابو محمد اما قول ابو حنيفة واصحابه فظاهر المناقض
 لانهم يقولون لاخذ على قاذف الامة والكافرة والصغيرة ثم فرقوا هاهنا
 فخذوا من قال زينت وانت امة ولم يحدوا من قال زينت وانت صغيرة
 فان قالوا اما قد فترنا وهي حرة مسلمة قبل وكذلك اما قد فترنا وهي بالغ فان
 قالوا ان المكرمة ليست رابئة وكذلك الصغيرة قيل لهم فالان وجب
 عليه الاحد اذ صح كذبه بيقين مسئلة فبين قد فترت صغيرا او مجنون او مكرما
 او مجنونا او رتقا او قرقنا او بكرا او عتقا قال ابو محمد ناعدا الله بن سعد بن
 مسرج ناسم بن اصبح ما بن وصاحنا سحنون بن وهب اخبرني يزيد بن عمار البجلي
 عن ابن شهاب انه قال في صبيته افترى عليها وامرت قال اذا قال زينت
 الجبض ومثها الرجل جلد قاذفها الاحد وقال مالك اذا مثلها ان يوطأ جلد
 قاذفها الاحد وكذلك جلد قاذف المجنون وقال ابو حنيفة والشافعي و
 واصحابهم واحسن من حي لاخذ على قاذف صغير ولا مجنون قال علي قال الله
 تعالى والذين يرتبون المحصنات الاية وقد قلنا ان الاحصان في لغة العرب
 هو المنع وبه سمي احصن حصنا يقال دنع حصينة وقد احصن فلان ما له اذا
 احرزه ومنع منه قال تعالى ولا يقابلونكم جميعا الاية فري محصنة والاصغار
 محصونون منع الله تعالى لهم من الرقي ومنع اهلهم وكذلك المجانين وكذلك
 المجنوب والرتقا والعترا والعنن وقد يكره في كل هؤلاء محصنين بالغة واما
 البكر والمكره فمحصنان بالعفة فاذن كل هؤلاء يدخلون في جملة المحصنات
 يمنع القروج من الرقي تعالى قاذفهم الاحد ولا سيما القابلون ان احربية احصان

ن
 وانت كافر

بلغ

وتلحقه محصنة فان الصغيرة الحرة والمجنونة والرتقا وسائر من ذكرنا هم محصون
 واسقاط الحد عن قاذفهم خطأ محض لا اشكال فيه مما علمنا لهم حجة اكثر من
 ان قالوا ان من قد فتر من ذكرنا فقد تيقنا كذبه فقلنا لهم صدقتم والان حقا
 وجب الحد على القاذف اذ صح كذبه قال ابو محمد ومما كان غطيت
 فيه عقله من اغفله لاش القذف لا يخلو من احد اوجه ثلاث لا رابع لها اما ان
 يكون صادقا وقد صح صدقه فلا خلاف في انه لا حد عليه او يكون ممكنا صدقا
 كذبه فهذا عليه الحد بلا خلاف لا مكان كذبه فقط ولو صح صدقه لما حدوا به
 كاذبا قد صح كذبه فلا راد حقا طابت النفس على وجوب الحد عليه بيقين اذ
 المشكوك في صدقه او كذبه لا بد له من احد هاتين فلو كان صادقا لما صح
 عليه حد اضلا فصح بيقينا اذ قد سقط الحد عن الصادق انه باق على الكذب
 اذ ليس الا صادقا او كاذبا وهذا في غاية البيان والحد لله رب العالمين
 مسئلة كافر قد فتر مسلما او كافرا قال ابو محمد قد فترنا وجوب الحد
 على من قد فتر كافرا فاذا قذف الكافر مسلما فقد ذكرنا فيها سلف من جازنا
 هنا وجوب الحكم على الكفار بحكم الاسلام لقول الله تعالى وان حكم بينهم بما
 انزل الله وبقوله تعالى وقابلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقد
 ذكرنا وجوب قتل من سب مسلما من الكفار لنقض العهد وقسهم الذمة
 لقول الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فانرض الله فقل اصعنا
 فاذا خرجوا عن الصغار فلا ذمة لهم واذا لم تكن لهم ذمة فقتلهم وسبيهم ولقولهم
 قتال واذا سبوا مسلما فقد خرجوا عن الصغار واصغر والمسلم فقد برئت
 الذمة من فعل ذلك بينهم ولا ذمة له حدنا محمد بن سعيد بن ابان ناعدا الله
 بن نصر ناسم بن اصبح ما بن وصاحنا بن موسى بن معاوية ناو كيع نا اسحق بن خالد قال
 سالت الشعبي عن يهودية افترت على مسلم قال ضربت الحد وبه الى وبيع ما
 سعين الثوري عن طارق بن عبد الرحمن قال شهدت الشعبي ضرب نصرانيا
 قد فتر مسلما تحبلة ثمانية قال ابو محمد اما الاحد فواجب بلا شك لانه
 حكم الله تعالى على كل قاذف والعقل واجب كما ذكرنا لنقض الذمة سواء كان رجلا

رهم

البرية قول رور بلا خلاف من احد وقول الزور من الكبار كما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم رويانا من طريق مسلم فاقبته بن سعيد ناليت بن سعد عن ابن الهادي عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من اكبر الكبائر شتم الرجل والديه قالوا يارسول الله وكيف يشتم الرجل والديه قال نعم يسب اما الرجل فيسب اباه وامي امه فيسب امه فصيح ان السب المذكور من الكبار وان لم يكن قدفا قال ابو محمد واما من رمى المرأة بما فعل فلان قدفا لكتبة غيبة ان كان غائبا واذى ان كان حاضرا هذا ما لا خلاف فيه وبالله تعالى التوفيق مسألة من المحصنات الواجب بقدر مضمون ما اوجبه الله تعالى في القرآن قال ابو محمد قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاحلدهم وهم الامة فكان طاهر هذا المحصنات المذكورات عن النساء لان هذا اللفظ جامع الموثق ما عثر من عليا اصحاب القياس هاهنا وقالوا لئلا ان النص انما ورد بحل الحد من قدف امرأة فمن لكم ان يحل دامن قدف رجلا بالزنى وما هذا الا قياس منكم وانتم تذكرون القياس قال علي فاجابهم اصحابنا هاهنا باجوبة كل واحد منها بفتح كاف منطل لا اعتراضهم هذا الفاسد والحمد لله رب العالمين فاحد تلك الاجوبة ان من تقدم من اصحابنا قال حيا النص بالحد على قدف النساء وصح الاجماع محد من قدف رجلا والاجماع حق واحل من اصولنا التي نعتد عليها وقد افترض الله تعالى علينا اتباع الاجماع والاجماع ليس الا من توقف من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعض اصحابنا بل نص الامة عام للرجال والنساء وانما اراد الله تعالى التهور المحصنات قالوا ويرهان هذا القول وحليل صحته قول الله تعالى في مكان اخر والمحصنات من النساء قالوا فلو كانت لفظة المحصنات لا تقع الا على النساء لما كان ليقول الله تعالى من النساء معنى وحاش لله من هذا فصيح ان المحصنات تقع على النساء والرجال فبين الله تعالى مراده ههنا انك ما قال من النساء واجل الامر في اية العذر اجمالا قالوا فان قال ان قوله تعالى من النساء كقوله تعالى وغرائب سود وعشر كاملة قلنا لا يجوز ان يحمل كلام الله تعالى على تكرار لا فائدة اخرى منه الا

نحو
محدوا

بنص قرآن اوستة او اجماع وليس يعلم شي من هذا في دعواكم ان قوله تعالى من النساء تكرار لا فائدة فيه قال ابو محمد وهذا جواب حسن واما الاول فلا نقول به لانه لو صح الاجماع على وجوب الحد على قاذب الرجل لما كان في الامة احتياج واجبا الحد على قاذب العبد وقاذب الكافرة لانه لا اجماع على ذلك واما جوابنا الذي نعتد عليه ونقطع على صحته وانه مراد الله تعالى بالزها والواحد فهو ان الله تعالى انما اراد بقوله والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء شهداء الفروج المحصنات برهان ذلك ان الاربعة الشهود المذكورين لا يختلف اثنان من الامة في ان شهداتهم التي يكفونها هي ان تشهدوا بانهم راوا فرجة في فرجها والجا خارجا والاجماع قد صح بان ما عدا هذه الشهادة ليست شهادة برزق ولا يبرها القاذف من الحد فصيح ان الرمي المذكور انما هو للفروج فقط وايضا برهان آخر كما رويانا من طريق مسلم ما اسحق بن ابراهيم هو ابن راهوية انا عبد الرزاق بن معمر عن ابن طائوس عن ابنه عن ابن عباس قال ما رايت اشبه بالليم مما قال ابو هريرة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى كتب على ابن ادم خطه من الزنى اذرك ذلك لا محالة فزنى العينين النظر وزنى اللسان النطق والنفس تمنى وشتهى والفروج يصدق ذلك او يكذب به قال علي فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الزنى الا للفروج فقط وابطله عن جميع اعضاء الجسم ولها عن اخرها الا ان يصدق فيها الفروج فصيح بيقين ان النفس والقلب وجميع اعضاء الجسد حاشي الفروج لا رمي بها ولا يذف اصلا وانه لا رمي الا للفروج فقط فاذلا شك في هذا ولا مزية والمراد من الله تعالى والذين يرمون المحصنات هي بلا شك الفروج التي لا يتبع الرمي الا عليها ولا يكون الزنى المرمي به الا منها قال ابو محمد فان قال فاذل ان المحصنات نعت ولا يفرز النعت عن ذكر المنعوت قلنا هذا خطأ لانه دعوى بلا برهان لان القرآن واشعار العرب ملوذة مما جازي ذلك بخلاف هذا قال الله تعالى والصائمون والصائمات وقال تعالى ان الصدقين والمصدقات ومثل هذا كثير مما ذكر الله تعالى النعت دون ذكر المنعوت وقال الشاعر ولا طاعلات العاج فوق المعاصم

حتى

مما ذكره ذلك خلاف هذا

حاث به اهل جعد احسن السابقين حثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية عن
 محمد بن سيرين عن ابن مسعود قال قال اول ايمان في الاسلام ان هلال بن امية مرف
 شريك بن سحار بامراته فاني النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره بذلك فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم اربعة شهداء والا حد في ظهرك وذكر حديث اللعان
 قال ابو محمد فهذا السنن ما لك حجة في اللغة وفي النقل في الدنيا قد سمى
 الرمي قد قامع انه لا خلاف في ذلك من اهل اللغة ولا من اهل الملل وكذلك
 لا خلاف من اهل الاسلام في ان الرمي المذكور في الآية المذكورة الموجب
 للحد والعسق وسقوط الشهادة هو الرمي بالزني بين الرجال والنساء ثم اختلف
 العلماء في الرمي بغير الزني اوجب حدا ام لا وقالت طائفة لا حد الا في الرمي
 بالزني فقط ولا حد في غير ذلك لانه في نفي عن نسب ابيه وولايته رمي بلوطته ولا
 في رمي بغيره ولا في رمي رجل بوطي في دبر امراته ولا في اتيان بهيمة ولا في رمي امراته انها
 آتيت في دبرها ولا في رميها بهيمة ولا في رمي كفرة ولا شرب خمر ولا في شي اصلا وهو
 قول اصحابنا وقال قائلون في بعض ما ذكرنا ايجاب الحد ونحن نذكر ان شاء الله تعالى
 ما يشاء الله تعالى لذكر من ذلك وبيان الحق ان قال الله تعالى وبني نسيب مسبله
 التقي عن النسب قال علي اختلف الناس في نفي نسب فقلت طائفة منه
 الحد وقالت لا حد فيه فاما من اوجب فيه الحد فهو كما قال ابن مسعود ولا حد لا
 في اثنين ان يقذف محصنة او نفي رجل عن ابيه وان كانت امه امه وعن الشعبي
 في الرجل نفي الرجل من خذره قال ليس عليه حد الا ان سفيه من ابيه وعن الشعبي
 واكس فلا جميعا يضرب الحد وعن ابراهيم النخعي قال من نفي رجلا عن ابيه كان ابوه
 ما كان فعليه الحد ومن قال لرجل من بني ثعلبة لست منهم وموسمهم او لرجل من بني بكر
 لست منهم وهو منهم فعليه الحد وعن ابراهيم النخعي في رجل نفي رجلا عن ابيه قال
 له لست لا بك وامه نصرانية او ملوكة قال لا يحد ومن طعن عبد الرزاق
 انا ابن جريج قال سمعت حفص بن عمر بن ربيع يقول كان بين اي من يهودي مرافعة
 في القول في شفعة فقال اي لليهودي يهودي فقال اهل والله الى اليهود
 بن اليهودي اذ لا يعرف رجال كثيرا باهم كتبت عايل الارض الى عمر بن عبد العزيز

احسن من
 طائفة

ربيع
 بن
 رافع

وهو عامل المدينة بذلك فقال ان كان الذي قال له ذلك يعرف ابوه فحد
 اليهودي فضربه ثمانين سوطا وعن ابن جريج انه قال قال ابن شهاب عن رجل
 قيل له يا ابن الفين ولم يكن ابوه فبما قال نرى ان حلة الحد واما من روى عنه
 انه لا حد في ذلك كما روي عن طرقة عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله
 عن مكحول ان معاذ بن جبل وعبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما قال لا جميعا
 ليس الحد الا في الكلمة ليس لها نصف وليس لها الا وجه واحد وعن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه قال اذا بلغ الحد لعل وعسى فاحد معطل وقد روى عن ابن عباس رضي
 الله عنه فبين قال لرجل يا بني ان لا حد عليه وعن عطاء بن رباح انه سئل عن
 رجل قال لرجل يا بني وابعدني فلان فلم ير عطاء فيه شيئا وعن الشعبي انه سئل
 عن رجل قال لعمرى يا بني فلم ير الشعبي في ذلك شيئا وقال فلنا بنط وبه يقول
 اصحابنا قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان نط في ذلك لنعلم
 الحق فوجدنا الزهري يقول في نفي المهر عن ابنة او عن نسبه كما او ردنا عنه قبل
 ذلك ان السنة على النافي في كتاب الله تعالى وسنة بنبيه عليه السلام ان
 ياتي بربعة شهداء فطرنا اهل نجد هذا الذي ذكر الزهري في كتاب الله تعالى
 فلم يجده اصلا واما وجدنا فيه الحد ووجب اربعة والزهري وان كان عندنا احد
 الائمة الفضلاء فهو بشرهم كما بهم اغيره ويحط ويصيب بل وهذا نظر القران
 نحا لاقول الزهري لانه يسقط الحد عن من روى المحصنات اذا قال لا من امه او
 ابن كافرة يابن الزانية واجبه حيث ليس في القران احكامه اذا قال له لست
 لا بك فسقط تعلقم بذلك جملة فان قالوا الثاني فاذت ولا بد قلنا لا ما
 هو فاذت ولا قد اذت اذ قد ينفيه عن نسبه بانه استحق وان من غيرهم ان
 يتاح صحيح فقد كانت العرب تفعل هذا فلا قدف ها هنا اصلا وقد يكون
 نفيه له بان راد الاستدراك لامي وانما حلت به في طاعة لا يكون فيه دخول
 كالنائمة موطي او السكري او المغي عليها او الحاملة فقد بطل ان يكون الثاني
 فاذنا جملة واحدة ثم نظرنا هل في السنة لهم متعلق فوجدنا ما فاحد بن قاسم
 نا ابي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم نا اصبح نا ابي صاحب نا سحنون نا ابن زهير

محمد بن علي بن ابي طالب
 فوجدنا ما فاحد بن قاسم

للزني

فَوَاسِنَ بِالْفَسْطِ شَهِدَ لِلَّهِ نَوَاحِبَ إِذَا كَانَتِ الشَّهَادَةُ عِنْدَنَا فِي ظَاهِرِهَا حَقًّا
 فَفَرَضَ عَلَيْنَا أَنْ نَحْكُمَ بِهَا أَوْ لَا يَحِلُّ الْحُكْمُ بِالْبَاطِلِ هَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ ثُمَّ
 نَظَرْنَا فِي الشُّهُودِ لَهَا أَتَمَّ عَدْرًا فَوَجَبَ أَنْ يَقْرَأَ النَّسَاءُ عَلَى صِفَةِ عَدْرِهَا فَإِنْ قُلْنَ
 أَمَّا عَدْرُ بَيْطَلِهَا الْبَلَّاحُ الْخَشْفَةُ وَلَا تَدْرِي وَاتَّهَتْ بِهَا قَدْ بَابِ الْفَرْجِ فَقَدْ بَقِيَ
 بِكَذِبِ الشُّهُودِ وَاتَّهَتْ وَهِيَ أَفْلَا يَحِلُّ أَنْ تَعَادَ الْحُكْمُ بِشَهَادَتِهِمْ وَإِنْ قُلْنَ أَمَّا عَدْرُهَا وَأَخْلَعَتْ فِي
 دَاخِلِ الْفَرْجِ لَا يَبْطُلُهَا الْبَلَّاحُ الْخَشْفَةُ فَقَدْ بَقِيَ صَدَقَ الشُّهُودُ أَوْ لَا يَبْلُغُ الْخَشْفَةُ بِحُكْمِ
 الْحَدِّ بِنِقَامِ الْحَدِّ عَلَيْهَا جَنِيْدًا لَمْ يَنْتَفِزْ كَذِبُ الشُّهُودِ وَلَا وَهْمُهُمْ وَبِاللَّهِ تَعَالَى الْوَقْفُ
مسألة كم الطائفة التي تحضر حد الزاني ورجعه قال علي قال الله تعالى وليشهد
 عذراهما طائفة من المؤمنين قال ويدروا عنها العذاب ان يشهد اربع شهادات بالله
 الاية فصيح ان عذاب الزناة اكل الاربع الجلود الرجم والتفخي ثم اختلف العلماء في مقدار
 الطائفة التي افترض الله تعالى ان تشهد العذاب المذكور فقالت طائفة هي واحد
 من الناس فان زاد لم يضر كما روي الثوري عن ابن جهم عن مجاهد قال الطائفة
 رجل وشهادته يقول اصحابنا وقالت طائفة الطائفة اثنان فصاعدا كما روينا عن
 عطاء قال اثنان فصاعدا به يقول اسحق بن راهويه وقالت طائفة ثلاثة فصاعدا
 كما روينا عن ابن شهاب وقال ابن وهب سمعت شمر بن عمار يحدث عن الحسن بن
 عبيد الله بن صيرق عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب مثله سواء ان الطائفة
 ثلاثة فصاعدا به يقول الشافعي في احد قوليه وقالت طائفة الطائفة نفر
 دون ان يحدوا عدد اكلما روينا عن معمر بن عطاءة انه سمع وليشهد عذراهما
 طائفة من المؤمنين قال نفر من المسلمين وقالت طائفة الطائفة اربعة فصاعدا
 كما روينا عن الليث بن سعد وقالت طائفة الطائفة خمسة فصاعدا كما روينا
 عن ربيعة بن عبد الرحمن وقالت طائفة الطائفة عشرة كما روينا عن الحسن
 البصري انه قال الطائفة عشرة قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب
 ان ننظر في ذلك فوجدنا جميع الاقوال لا يمتنع بها الا قول مجاهد وابن عباس
 وهما ان الطائفة واحد فصاعدا فوجدناه قولنا يوجب القرآن والاجماع
 واللغة فاما القرآن فان الله تعالى يقول وان طائفتان من المؤمنين افسوا ما صلحا

لا يضر

وهو قوله في الحديث

البرهان من

بينهما فان نعت احدهما على الاخرى الاية فبين تعالى مصاحبا انه اراد بالطاء
 للاسن مصاعدا بقوله في اول الاية افسوا ما صلحا وبقوله تعالى فان نعت احدهما على
 الاخرى وبقوله تعالى في اخر الاية فاصلحوا بين اخوتكم وبرهان اخر وهو ان الله
 تعالى قال وليشهد عذراهما طائفة من المؤمنين ويبقى نذري ان الله تعالى لو
 اراد بذلك عدد ابن عذر لبيته ولا وقفنا عليه ولم ندعنا بحط منه عشا
 حتى يتكلم بينه الظنون الكاذبة طائفة من المؤمنين وبالله تعالى التوفيق
مسألة حد الرمي بالزنى وهو القذف قال الله تعالى والذين يرمون
 المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثم اباين خبلدة الاية قال
 ابو محمد ففي هذه الاية احكام كثيرة يجب الوقوف عليها بان يطلع عليها وان
 تعتقد وان يعلم بها يعون الله تعالى على ذلك فمنها معرفة ما هو الرمي الذي يجب
 الحكم المذكور في الاية من الجلد واسقاط الشهادة والفسق وان القذف من
 الكبار ومن المحصنات اللواتي يجب برهن من الحكم المذكور في الاية من الجلد واسقاط
 الشهادة والفسق وعدد الجلد ومن المأمور بالجلد ومنى تنع من قبول شهادتهم وبما
 دام ينسحب من قبولها ومنسحب وما يسقط بالتوبة من الاحكام المذكورة وما صفة
 التوبة من ذلك ونحن ان شاء الله تعالى نذكر كل ذلك بعون الله تعالى بالبرهان
 الواضحة من القرآن والسنة الثابتة في ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله
مسألة ما الرمي والقذف قال ابو محمد ذكر الله تعالى هذا الحكم باسم
 الرمي في الاية المذكورة وفتح ان القذف والرمي اسمان لمعنى واحد لما ناه عبد الله
 بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا اسحق بن ابراهيم هو ابن راهويه نا عبد
 الاعلى هو ابن عبد الاعلى السلمي قال سئل هشام هو ابن حسان عن الرجل يقذف
 امرأته فحدثنا هشام عن محمد بن يحيى بن سيرين قال سالت انس بن مالك عن ذلك
 وانا ارى ان عذره من ذلك علما فقال ان هلال بن امية قذف امرأته بشريك
 سحما وكان اخا للزاري بن مالك وكان اول من لاعى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بينهما قال ابصروه فان جاءت به ابصرت العينين فهو لهال بن امية
 وان جاءت به اكل جعد احسن السابقين فهو لشريك بن حنظل قال انس فانبتت انها

يقين هنا

وصفته

عن الحسن البصري في أربعة شهد وأعلى امرأة بالزنى أحدهم زوجها قال إذا
 حادوا بمحجعين الزوج أجورهم شهادة وعن الشعبي أنه قال في أربعة شهد وأعلى
 امرأة بالزنى أحدهم زوجها أنه قد جازت شهادتهم وأحرزوا ظهورهم وقال
 الحكم بن عتيبة في أربعة شهد وأعلى امرأة بالزنى أحدهم زوجها حتى يكون معهم
 من عبي بني وهذا ما أخذ أبو حنيفة ولا رأي في أحد قوليه قال أبو محمد
 فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نطرحها حتى به كل قائل منهم لقوله فوجب لنا
 كلنا الطائفتين سلق بقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم
 شهد إلا أنفسهم ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل من أمته البينة
 والاحد في طهرنا في هذين البين فوجدناها إنما تركت في الزوج إذا كان
 رابعا قاذفا لا إذا كان شاهدا عندنا نص الآية ونص الخبر فليس حكم الزوج
 إذا كان شاهدا قاذفا رابعا فوجب أن يطلب حكم شهادة الزوج في غيرها
 فوجدنا الله تعالى يقول والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
 فاجلدوهم فشرط الله تعالى على القاذف أن يأت بأربعة شهداء أن يجلد ولم
 يخص تعالى أولئك الأربعة الشهاد أن لا يكون منهم زوجها وما كان ترك نسبا
 ولو أراد الله تعالى أن لا يكون الزوج أحد أولئك الشهاد البين ذلك ولما كتمه ولا
 أهله فاذنم الله تعالى فلم يخص فالزوج وغير الزوج في ذلك سواء يبين لا شك
 فيه فصح من هذا أن الزوج أن قدف امرأة فعلته حد القذف إلا أن يلاعز أو ياتي
 بأربعة شهداء سواء لأنه قاذف ورام والقاذف والرامي تكلف أن يخلص نفسه
 بأربعة شهداء ولا بد وهذا الاجنبى ولا فرق إذا قدف فلا بد من أربعة غير فان
 حال الزوج شاهدا لا قاذفا فهو كالاجنبى الشاهد ولا فرق لاحد عليه ولا لعان
 أصلا لأنه لم يربها ولا قدفها فان كان عدلا وجامعة بثلاثة شهود فقد تمت
 الشهادة ووجب الرجم عليها لأنهم أربعة شهود كما أمر الله تعالى وبه نأخذ
 وأما اشتراط الحكم بن عتيبة من أن يكون معهم من ياتي بهم فلا معنى له لأن الله تعالى
 لم يوجب ذلك ورسوله عليه السلام ولا يخلو ذلك الحارس من أحد ثلاثة أوجه
 لا رابع لها إما أن يكون قاذفا وإما أن يكون شاهدا وإما أن يكون مستطوعا لا قاذفا

ولا شاهدا فان كان قاذفا فمن الحرام والباطل أن يلزم الشهود أن ياتي قاذف
 بنفذهم أو يوم ينفذ المحصنة والمحصن لتوصل بذلك إلى إقامة الشهادة وأن
 كان ذلك الحارس شاهدا فهذا الحارس حسنة شهود وهذا خلاف القرآن والسنة
 والاجماع وان كان مستطوعا لا قاذفا ولا شاهدا فهذا باطل لأن الله تعالى لم يوجب
 ولا رسوله عليه السلام فسقط قول الحكم في ذلك قال أبو محمد الحكم
 في هذا على ثلاثة أوجه إذا كان الزوج قاذفا فلا بد من أربعة شهود سواء والاخذ
 أو يلاعز فان لم يكن قاذفا لكان شاهدا فان كان عدلا وجامعة بثلاثة عدول فهي
 ثلثة وعلى المشهود عليها حد الزنى كما يلا وان كان الزوج غير عدل أو كان عدلا
 وكان في الذين معه غير عدل أو لم يمت ثلاثة سواء والشهادة لم تتم فلا حد على المشهود
 وليس الشهود قذرة فلا حد عليهم ولا حد على الزوج ولا لعان لأنه ليس قاذفا
 وبالله تعالى التوفيق **مسألة** شهد أربعة بالزنى على امرأة وشهد أربع نسوة
 اثنا عشر قال أبو محمد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة لا حد عليها
 كما روينا عن الشعبي أنه قال في أربعة رجال عدول شهدوا على امرأة بالزنى
 وشهد أربع نسوة بآتيها فقامت عليها الحد وعليها حاتم من بياها قال أبو محمد
 هذا على ألا تكار منه لأقامة الحد عليها في عن الحرف من يهان في أربعة شهدوا
 بالزنى على امرأة ونظر النساء إليها فقلن اثنا عشر قال أخذ بشهادة الرجال
 وأترك شهادة النساء وأقيم عليها الحد وباسقاط الحد عنها يقول أبو حنيفة
 وأصحابه إلا زفر وبه يقول سفين الثوري والشافعي وقال مالك وزفر
 بن الهذيل وأصحابا محمد قال أبو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر
 في ذلك فوجدنا من رأى إيجاب الحد عليها يقول قد صحت البينة عليها بما وجب
 أخذ بنص القرآن فلا يجوز أن يعارض أمره تعالى بشي وما تعلم لهم حجة غير هذا ناعا
 رضهم الآخرون بأن لو أبا أنه لا خلاف أنه إذا صح أن الشهود كاذبون أو وهم
 فإن الشهادة ليست حقا بل هي باطل ولا محل للحكم بالباطل وإنما أمر الله تعالى
 بإفاد الشهادة إذا كانت حقا عندنا في ظاهرها لا إذا صح عندنا بطلانها
 وهذه قد صح عندنا بطلانها فلا يجوز الحكم بها قال أبو محمد قال الله تعالى كونوا

وقالت طائفة كذا لا يحد على من يهان من بياها في أربعة شهدوا

نا الدبري ناعبد الرزاق نا ابرج عن عمرو بن شعيب قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قضا الله ورسوله ان لا يقبل شهادة ثلاثة ولا اثنين ولا
واحد على الزني وتجلة ونما ينجد له ولا يقبل لهم شهادة حتى يتبين للمسلمين
منهم ثوبه نضوح واصلاح وقالوا احكم عمر بن الخطاب كحضر على وعد من الصحابة
رضي الله عنهم لا ينكر ذلك عليه منهم احد فكان هذا اجماعا وهذا كل ما توفوا
به ما تعلم لهم حجة غير هذا الا ان بعضهم ذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
الذي روي امرأته البينة والاحد في طهرك قال على وكل هذا لا حجة لهم
فيه اما خبر عمرو بن شعيب فنقطع افع انقطاع لا تدم لم يذكر من بيته وبن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا حجة عندنا في رسل ولا عند الشافعي ولا يجوز لهم
ان يحجوا علينا به لا تبالا نقول به اصلا فيلزمونا اياه على اصلنا وهم لا
يقولون به فيحجوا به على اصولهم قال ابو محمد ثم نظرنا في قول من قال
انه لا حد على الشاهد سوا كان وحده لا احده او اثنين في ذلك او ثلاثة
فذلك فوجدناهم يقولون قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا
باربعة شهدا فاحلدهم ثم ما ينجد له ولا يقبل لهم شهادة وثلاث على البينة
والاحد في طهرك فصح بقبول امرأته فيه بنصر كلام الله تعالى وكلام رسول الله
السلم ان احدا ما هو على القاذف الرامي لا على الشاهد ولا على البينة وقد صح
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان دناكم واموالكم واعراضكم وابساكم
عليكم حرام كرمه يومكم هذا من شهركم هذا فبشرة الشاهد حرام بيقين لا مرة
فيه ولم يات نص قرآن ولا سنة صحيحة بحل الشاهد في الزني اذ لم يكن
معه غيره وقد فرق القرآن والسنة بين الشاهد من البينة وبين القاذف
الرامي فلا حل البينة ان يكون لاحدهما حكم الاخر فحكم القرآن والبينة
الثابتة واما الاجماع فان لامة كلها مجمعة بالاخلاف من اصد على ان الشهود
اذا شهدوا واحدا بعد واحد فتموا عدولا اربعة فاته لا حد عليهم وكذلك
اجمعوا بالاخلاف من احد منهم لو ان الف عدل قد فوا امرأة او رجلا بالزني
مجتعين او مفترقين الحد عليهم كلهم حد القذف ان لم ياتوا باربعة شهدا فان

ابن

ان

ذلكم

خاوا باربعة شهدا سقط الحد عن القذف فقد صح الاجماع المتيقن الذي لا
شك فيه واما المخالفون لنا في الجملة على الفرق بين حكم القاذف وبين حكم
الشاهد وان القاذف فليس شاهدا وان الشاهد ليس قاذفا فقد صح
الاجماع على هذا بلا شك وصح اليقين بطلان قول من قال بان حد الشاهد
والشاهدان والثلاثة اذ لم يمتوا اربعة لانهم ليسوا قذفة ولا لهم حكم القاذف
وهذا هو الاجماع حقا الذي لا يجوز خلافه واما طريق النظر فنقول وبالله
تعالى التوفيق انه لو كان ما قالوا لما احتج في الزني شهادة ابرأ لانه كان
الشاهد الواحد اذا شهد بالزني صار قاذفا عليه الحد على اصله فاذ قد صار
قاذفا فليس شاهدا فاذا شهد الثاني فلن لك ايضا يصير قاذفا وهذا فاسد
كما ترى وخلاف للقرآن في احكام احكام بالشهادة بالزني وخلاف السنة الثابتة
بوجوب قول البينة في الزني وخلاف الاجماع المتيقن بقول الشاهدة في
الزني وخلاف الحس والمشاهدة في ان الشاهد ليس قاذفا والقاذف ليس
شاهدا وايضا فنقول لهم اخبرونا عن الشاهد اذا شهد على آخر بالزني وهو
عدل ما ذا هو الا ان عندكم اشاهد ام قاذف ام لا شاهد ولا قاذف ولا
سبيل لا قسم ثالث فان قالوا هو شاهد فلنا صدقتم وهذا هو الحق واذ هو
شاهد فليس قاذفا حين ينطق بالشهادة فمن الحال الممتنع ان يصير قاذفا اذا
سكت ولم يات بثلاثة عدول اليه وليس في الحال التي ان يكون شاهدا
لا قاذفا فاذا اتكم باطلاق الزني على المشهود عليه ثم صير قاذفا لا شاهدا
اذا لم يتكلم ولا ينطق بحرف فهذا محال لا اشكال فيه وان قالوا هو قاذف
فقد ذكرنا وجوب الحد على القاذف بلا شك فوجب الحد عليه مسئلة
شهد اربعة بالزني على امرأة احدهم زوجها قال ابو محمد اختلف الناس في
هذا فقالت طائفة ليست شهادة ويلاع الزوج كما روينا عن ابن عباس
في اربعة شهدا شهدوا بالزني على امرأة واحدهم زوجها قال يلاع الزوج
وحد الزوجون وعن ابراهيم النخعي مثله وبه يقول مالك والشافعي والاوزاعي
في حد قوله وقال آخرون ان كانوا عدولا فالشهادة تامة وحد المرأة كما روينا

منعوه وقال اخرون يحرم ذلك حمله كما روينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق
عن سيف بن الثوري عن ابن اسحق السبيعي عن سعيد بن المسيب قال جازل الى ابن
عمر فقال ان اتي كانت لها حارية وانها اخطت الى ان طأها عليها قال لا حل
لك الا من احدى ثلاث اما ان تزوجها واما ان تشتريها واما ان تنكحها لك وبه
الى عبد الرزاق عن يعمر عن قتادة ان عمر قال لا حل لك ان تطال الا فرجا لك
ان شئت بعث وان شئت وهبت وان شئت اعقت وبه الى عبد الرزاق
عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال لا تغار الفروج قال ابو محمد اما قول
ابن عباس فهو عنه وعن طائفة في غايه الصحة وكما لا نقول به اذ لا حجة في
قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال تعالى والذين هم لعزيم
حافظون الا على اذ واجههم او ما ملكت ايمانهم الآية فقوله الله احق ان تتبع
واما قول مالك فظاهر الخطاء وما نعلم اصلا قال به قبله وبطل قوله في
المقوم بما سئل به قول من راي ان الملك ينتقل بالباحة الا ان قول مالك
زاد اجاب القيمة في ذلك واما قول عمر بن عبد العزيز والحسن ومجاهد
قد تقدم ابطالنا اياه بانه لا حل ان يلزم للملك ماله مالم يلزمه الا ان
يلزمه ذلك نص واجماع فمن اباح الفرج وحده فلم يحرم الرقبة فلا حل اخراج
ملك الرقبة عن يده بالبطل وليس لاحد وجهين ثالث لها اما جواز هبته
فهو قول ابن عباس واما ابطاله فهو قول ابن عمر فالرقبة في كلا الوجهين
باقية على ملك مالكها لا حل سوى ذلك اصلا واما قول الزهري فخطا ايضا
لا يخلو وطى الفرج الذي احل له من احد وجهين ثالث لها اما ان يكون زانيا
فعلية حد الزنى من الرجم والجلد او الجلد والغرب او يكون غير زانية فلا شيء
عليه واما الاقتصار على ما به جلده فلا وجه له ولا يلحق الولد بها عنا اصلا فلا
كان او عالما لانها ليست فراشا اصلا ولا له فيها عقد ولا من عليه اصلا ايضا
لان ماله حرام الا بغير واجماع ولم يوجب عليه المهرها هنا نص واجماع
وعلى المحلل التعزير ان كان عالما فان كان نواحيها لا او احدهم فلا شيء على المحلل
اصلا **مسألة** الشهود في الزنى لا يتبون اربعة قال ابو محمد قال قوم

عن
الطوف

ابن

اذا لم يتم الشهود اربعة حد واحد القذف كما ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن
محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحاج نا المصالح نا احمد بن سلمة
نا علي بن زيد بن جعد نا عن عبد الرحمن بن ليلى بكرة نا ابا برة نا رباح نا ونا معا وشبل
بن معبد كا نوا في دار ابي عبد الله في غره ورجل في اسفل ذاك اذهبت ربح ففتحت
الباب ووقعت الشقة فاذا رجل بين يديها فقال بعضهم قد ابتليتما بما ترون
متعاهدا ونعاقدوا علي ان يقوموا بشهادتهم فلما حضرت صلاة الظهر راى
الرجل ان يتقدم فيصلي بالناس فنعاه ابو بكر وقال لا والله لا يصلي بنا وقد راينا
ما راينا فقال الناس دعوه فليصل فانه الامير واكتبوا بذلك الى عمر فكتبوا الى
عمر فكتب عمر بن الخطاب ان اقدنوا علي فلما قدموا شهد عليه ابو بكر وناصح
وشبل وقال رباح قد رايت رعة سبه ورايت ورايت لا ادري انكما انتم لا
لجلدهم عمو الا رباح فقال ابو بكر الستم قد جلدتموني قالوا بلى قال فاشهد
باسم الف مرة لقد فعل فاراد عمر بن الخطاب ان يجلدوا الثانية فقال علي
بن ليلى طالب ان كانت شهادة اي يكن شهادة رجلين فارجم صاحبك ولا
فقد جلدتموه حدنا حام نا ابن مفرح نا ابن الاسعري نا الدبري نا عبد الرزاق
عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال شهد علي المعنى بن سبعة ثلاثة بالزنى
ونكل رباح فجلد عمر الثلاثة وقال لهم توبوا تقبل شهادتهم فتاب ابنهم فلم
ينب ابو بكر فكانت لا يقبل شهادة وابو بكر اخو رباح لا مية فجلد ابو
بكر ان لا يكلم رباحا ابدا فلم يكلمه حتى مات ومن طعن عبد الرزاق عن
معمر عن نديل العقيلي عن علي الوضاح قال شهد ثلاثة نفر على رجل وامرأة
بالزنى وقال الرابع رايتها في ثوب واحد فان كان هذا زنى فهو ذاك فجلد
على الثلاثة وعذر الرجل والمرأة قال ابو محمد وهذا يقول ابو حنيفة
والشافعي واصحابنا وقال ابو ثور وابو سليمان وجميع اصحابنا لا حد للشا
بالزنى اصلا كان معه غيره او لم يكن قال علي فلما اختلفوا وجب ان ينظر في كل
اخذت به كل طائفة لقولها لبس الخ من ذلك متبعة بعون الله تعالى فبينما
من قال حد الشهود اذا لم يتموا اربعة بان ذكرنا ما نا ابن مفرح نا ابن الاسعري نا

العصر

ولا كرم

هد

وهو يدري انها امه وابنته وهو يدري انها ابنته واختها واحدى من ذوات محاربه وهو يدري عالم بالحرمة في كل ذلك فوطئ فلاحه عليه والمهر واجب لفق عليه والولد لاحق فما ندري هذا الا في غير السلام قال ابو محمد واما نحن فلا يجوز ان نتعدى حدود الله فيما وردت به فنقول ان من وقع على امرأة ابنيه تعقد او يعبر عقدا وعقد عليها اسم نكاح وان لم يدخل بها فانه يقتل ولا بد محصنا كان او غير محصن وبجش ماله وسوا امه كانت او غير امه دخل بها ابوه او لم يدخل واما من وقع على غير امرأة ابنيه من سائر ذوات محاربه كاتمه التي ولدته من زنى او بعقد باسم نكاح فاسد مع ابيه في امه وليس امرأة ابنيه واختها وابنته او عمتها او خالتها او واحدة من ذوات محاربه بصرا ورضاع مستوا فان ذلك يعقد او يعبر عقدا وهو زنا وعليه الحد فقط وان احصن عليه الحلد والرحم كسائر الاجنبيات لانه زنى واما الجاهل في كل ذلك فلا شيء عليه **مسألة** من اخل بزوج امته قال ابو محمد سوا كانت امرأة اخلت امها الزوجا او ذي رحم محرم اخل امته لذي رحمه او اجنى فعل ذلك فقد ذكرنا قول سفيان في ذلك وهو طاهر الخطا جدا لانه جعل الولد ملوكا لما ليك امه واصاب في هذا ثم جعله لاحق النسب بواطي امه وهذا خطأ فاحش لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراس وللعاهر المحرم ومن عز وجل ما هو الفراس وما هو العاهر فقال تعالى والذين هم لفروجهم حافظون لولا قوله العادون فعنه التي اخل ما كنها فرجها العبره ليست راحة له ولا ملك بمن الذي اخلت له وهذا خطأ لان الله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الاية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم واما لكم عليكم حرام وقد علمنا ان الذي اخل الفرج لم يهب الرقبة ولا طابت نفسه باخراجهما عن ملكه ولا رضى بذلك قط فان كان ما طابت به نفسه من اباحة الفرج وحده جلالا فلا يلزمه سواه ولا ينقد عليه غير ما رضى به فقط وان كان ما طابت به نفسه من اباحة الفرج حراما فانه لا يلزمه واحكام تردود لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

خ
ملا
يقول

من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد فلا ينقد عليه هبة الفرج واما الرقبة فلم يرض قط باخراجهما عن ملكه فلا يخل اخذها له بغير طيب نفسه الا بنص يوجب ذلك او اجماع قال ابو محمد فاذا لا تركنا فالولد غير لاحق والحد واجب الا ان يكون نكاحا محرم ما فعل وبالله تعالى التوفيق **مسألة** من اخل بزوج امته لعينه ما حرام ما ابن مفرج ما ابن لا غراي ما الذي ناعدد الرزاق عن ابن جريح قال اخبرني عمرو بن دينار انه سيع طائسا يقول قال ابن عباس اذا اخلت امرأة الرجل وابنته واختها له جاريتها وهي لها فليعمل به من دركها قال ابن جريح واخبرني ابن طاوس عن ابنيه انه كان لا يرى به ما ساء قال هو حلال فان ولدت فولد لها حر ولا ممة لاسرائيه ولا يعزرم الذريح شيئا قال ابن جريح واخبرني ابراهيم بن بكير عن عبد الرحمن بن زاذويه عن طارس انه قال هو اخل من الطعام فان ولدت فولد لها الذي اخلت له وهي لسيدها الا اول قال ابن جريح واخبرني عطاء بن رباح قال كان يفعل كل الرجل وليدته لغيره وابنيه واخيه وتخطها المرأة لزوجها قال عطاء وما احب ان يفعل وما بلغني عن ثبوت قال وقد بلغني ان الرجل كان يرسل وليدته الي ضيفه قال ابو محمد فهذا قول وبه يقول سفيان الثوري وقال مالك واصحابه لاحد في ذلك اضلائم اخلاف قوله في الحكم في ذلك فيم قال معي لما لكما المصحح ما لم تخل فان حملت قومت على الذي ايجت له ومرتة قال نعم باول وطه على الذي ايجت له بكتبتها كما روينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن عمر بن ابن مجاهد وعمر بن عبد قال ابن مجاهد عن ابيه وقال عمرو بن الحسن ثم اتفقا اذا اخلت الامه لانفسان فعتقها له ولحق الولد وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريح قال اخبرني عبد الله بن قيس ان الولد بن هشام اخبره انه سأل عمر بن عبد العزيز فقال امراني اخلت جاريتها لا بها قال فلي له فهذا قول ثان وذهب اخرون الى غير هذا كما روينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن عمر بن الزهري في الرجل يخل الجارية للرجل فقال ان وطئها حلد مائة احصن اولم يحصن ولا يلحق به الولد ولا يرثه وله ان يفتيه ليس له من

م

لما علم كل طائفة اذا اخلت فقد صار ملكا الذي اطل به

هذا كلام ينقض بعضه بعضا وليس كان نكاحا او ملكا فانه لصحح خلاف لان
الله تعالى احل الزواج والملك وقال تعالى الاعلى اذوا جهم او ما ملكت
ايما منهم الاله فيما كان زواجا وملك بين فهو حلال طلق وسباح طيب ولا ملامه
فيه ولا ملامه وكل ما كان فيه اللوم والاثم فليس زواجا ولا ملكا مباحا للوطي
ولا كرامة بل هو العدوان والربى المجرد لاشي الا فراش او غصن حرام فان وجد
لنا بوماتنا ان نقول نكاح فاسيد او زواج فاسيد او ملك فاسيد فاما هو حكاية
اقوال لهم وكلام على تعاليمهم كما قال تعالى وحرا سبيته سبيته مسلما كما قال
تعالى من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم والله يستعزى بهم
وقد علم المسلمون ان الحرا ليس سبيته وان العاص لليس عدوانا وان عارضهم
الله تعالى على الاستمرار ليس مذموما بل موقوفا فصح من هذا ان كل عقد لم يامر
به الله تعالى من عقده فهو باطل وان وطئ فيه فان كان عالما بالحرمة عالما
بالسبب المحرم فهو زان مطلق وهكذا القول فمن نكح نكاح منعة او شغار
او موهوبة او على شرط ليس في كتاب الله تعالى او بصدق لا محل من جعل
الحرمة في شي من ذلك بان لم يبلغه او بتاويل لم نعم عليه الحجة في فساده فهو
معدوم لا حد عليه ومن قد فقه عليه الحد من دخل ليدام تزوج امرأة لا يعرفها
فوجدتها امه او ابنته فهذا الحق فيه الولد ولا يجد فيه حد بالاجماع
والعجب كل العجب من احتجاج بعض من لقبناه من المالكين بقوله تعالى لا
على اذوا جهم او ما ملكت ايما منهم فيلزم ان كنتم تعلمون هذه الآية في الحاق
الولد من وطئ عمنه وخالته وذوات محارمه فانها ليس ملك اليهن فابحوا
الوطئ المذكور واسقطوا عنه الملامه جملة فهذا هو نص الآية فلو فعلوا
ذلك لكفروا بلا خلاف من احد واخذوا بفعلوا ذلك ولا اسقطوا الملامه
ولا ابا حواء ذلك فقد ظهر موضعهم في ايراد هذه الآية في غير موضعها
قال ابو محمد فان قال قائل فانه يقولون ان المملوكة الثانية لا محل
وطئها وان وطئها فلا حد عليه والولد لا حق فيها الفرق بين هذا وبين وطئ
احد من ذوات محارمه التي ذكرنا فواجب في كل هذا حد الزنى ولم يلحقوا الولد

نحو
مقارضة

نحو
مرهونه

في كل ما كان نكاحا او ملكا فانه لصحح خلاف لان

قلنا ان الفرق في ذلك هو ان الله تعالى اباح ملك اليهن جملة وحرّم ذوات
المحارم بالنسب والرضاع والصبر والمحصنات من النساء محرّما واحدا سبوا
فحرمت اعينهن كلن محرّما واحدا ولم يحل منهن ليس ولا رؤية عربية ولا لذ
اصلا لانهن محرمات الاعيان وقال تعالى ولا تتكفوا المشركات حتى يؤمن
فانما حرّم بهن النكاح فقط والنكاح ليس الا عقد الزواج او الوطئ فقط
فاذا ملكنا من فلم تحرّم علينا اعينهن ذلك ولا نص في ذلك ولا اجماع وانما حرّم
وطئهن فقط وبقي سائر ذلك على التحليل ملك اليهن كالمملوكة والحائض الثمارة
فرضا والمعتكفة فرضا والحامل من غير السبب ولا فرق فلما لم يكن في واحدة من
هذه محرمات العين كن فراش في غير الوطئ فكان الوطئ وان كان حراما فهو
في فراش لم يحرم فيه الا الوطئ فقط وكل وطئ في غير محرم العين فليس محرّما ولا ذم
فاما العهد ما كان في محرمات العين فقط وبالله تعالى التوفيق قال بنظرنا
بين وجب الحد في وطئ الامة بعقد النكاح كحد الزنى بغيرها من الاجنيات
وقول من وجب في ذلك القتل حصا او لم يحصن فوجدنا الخبر في قتل من
اعرس بامرأة ابنة ثبنا والحجة به قائمة فوجب احكام به ولم يسمع احدا
المخروج عنه فكان من قول المخالفين ذلك ان قالوا قد علم ان يكون ذلك
الذي اعرس بامرأة ابنة قد فعل ذلك مستحلا فان كان هذا محظورا لا خالفكم
في ذلك فقلنا لهم ان هذه الزيادة ممن زادها كذب على رسول الله صلى الله
عليه وسلم محرّم وعلى من روي ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم ولو كان ذلك
لقال الراوي بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل ارتد فاستحل امرأة
ابنة فقلنا على الردة فاذا لم يقل ذلك الراوي فهو كاذب مجرد مفسد
الزيادة ظن ما ليس فيه فصيح ان من وطئ امرأة ابنة بعقد ستمه نكاحا او غير
عقد كحبات الفاظ الحديث المذكور فقتله واجب ولا بد وتجهش ما له فرض
ويكون الباقي لورثته ان كان لم يرتد والمسلمين ان كان ارتد فان قالوا لم نجد
مثلا هذا في الاصول قلنا لا اصل عندنا الا القرآن والسنة والاجماع فهذا
الخبر اصل في نفسه ولكن اجبونا في اي الاصول وجدتم ان من تزوج امه

لهم

قال ابن معين ويوسف ابن منازل ثقة نا حاتم نا عباس بن اصبغ نا محمد
 بن عبد الملك بن ابي عبد الله بن احمد بن حنبل وابو قلابه قال ابو قلابه حدثنا
 المعنى بن بكار نا شعبة سمعت الربيع بن الركين يقول سمعت عدي بن
 ثابت يحدث عن البراء قال سئنا ناس يتطلقون فلما ان تريدون قالوا بقنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل اتي امراة ابنته ان ضربت عنقه
 قال ابو محمد هذه اثار صحاح محب بها الحجة ولا يضرها ان يكون
 عدي بن ثابت حدث به مرة عن البراء ومرة عن يزيد بن البراء في حديثه
 من البراء وسبعة من يزيد بن البراء في حديث به مرة عن هذا ومرة عن هذا
 فكذا سفيان بن عيينة يفعل ذلك بروي الحديث عن الزهري مرة وعن
 معمر عن الزهري مرة قال فاختلف الناس في هذا فقالت طائفة من روج
 امه او ابنته او حرمته او زني بواحدة منهن فكل ذلك سواء وهو كله زني
 والنزاح كلا زواج اذا كان عالما بالتحريم وعليه حد الزني كما لا يلحق
 الولد في العقد وهو قول الحسن ومالك والشافعي واي ثور واي يوسف
 ومحمد بن الحسن صاحب اي حنفية الا ان الكافرون من الوطى في ذلك بعقد
 النكاح ومن الوطى في بعض ذلك بملك اليهن فقال فبن ملك بنت اخيه
 او بنت اخيه وعمته وخالته وامراة ابنته وامراة ابنته بالولادة وامه
 نفسه من الرضاة وابنته من الرضاة واخيه من الرضاة وهو عارف
 بغيرهم وعارف بغير ابنته منه ثم وطئ كلهن عالما بما عليه في ذلك فان
 الولد لا حق به ولا حد عليه لكن يعاقب وراي ان ملك امه التي ولدت له
 وابنته واخيه ما من حرار ساعة بملكهن فان وطئ من حد حد الزني وقال
 ابو حنيفة لا حد عليه في ذلك كله ولا حد على من تزوج امه التي ولدت له
 وابنته واخيه وحجته وعمته وخالته وبنت اخيه وبنت اخيه
 عالما بقرابته منه عالما بغيرهم عليه ووطئ كلهن فالولد لا حق به والمهر
 واجب عليه وليس عليه الا التعزير دون الاربعين فوطئ وهو قول سفيان
 الثوري قال فان وطئ بغير عقد نكاح فهو زني عليه ما على الراي من الحد

لهن

حد شحام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة
 عن سعيد بن المسيب انه قال فمن زني بذات محرم يزوجم على كل حال وقال
 ابراهيم النخعي والحسن حده حد الزني وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن عوف بن
 اي حنبله في عمرو بن لهند قال ان رجلا اسلم وحنه احنان فقال له علي
 بن لهند طالب لتفارقن احدهما او لا صرت عنقك وقال جابر بن زيد نا الشعثي
 واحمد بن حنبل واسحق بن اهو به كل من وطئ حرمة عالما بالتحريم عالما بقرابته
 فسواء وطئها باسم نكاح او بملك غير ذلك فانه يقتل ولا بد محصا كان
 او غير محصن قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ينظر في ذلك
 ليلوح الحق فنبهنا ان شيا الله تعالى فبدا نا بما اخرج به ابو حنيفة ومن قلده لقلده
 فوجدناهم يقولون ان اسم الزني غير اسم النكاح فواجب ان يكون له غير حكمه
 فاذا قلتم زني بامه فعله ما على الزاني واذا قلتم تزوج امه فالزواج غير
 الزني فلا حد في ذلك وانما هو نكاح فاسد حكمه حكم النكاح الفاسد من
 سقوط الحد ولحق الولد ووجوب المهر وما نعلم لهم متويا غير هذا وهو
 كلام فاسد واجتاج فاسد وعمل غير صالح انما قوله ان اسم الزني غير اسم الزواج
 فحق لا شك فيه الا ان الزواج هو الذي امر الله تعالى به واما حده وهو الحلال
 الطيب والعمل المبارك وانما كل عقد او وطئ لم يامر الله تعالى به ولا اباحه
 بل نهي عنه فهو الباطل والحرام والمعيبة والضلال ومن سمي ذلك زواجا فهو
 كاذب افك متعدي وليس الشبهة في الشريعة البيا ولا كرامة انما هي لاجل الله
 تعالى قال الله عز وجل ان هي الا اسماء سميت بها انتم واباؤكم ما انزل الله بها من
 سلطان الآية قال ابو محمد اما من سمي كل عقد فاسد ووطئ فاسد
 وهو الزني المحض رواحا يتوصل به الى اباحة ما حرم الله تعالى او الى اسقاط
 حدود الله تعالى الا من سمي الخنزير كسما ليس حلالا بذلك الاسم ومن سمي
 الخمر بنذا او طلا ليس حلالا بذلك الاسم ومن سمي البيعة والكيسة مسجدا
 ومن سمي اليهودية اسلا ما وهذا هو الانسلاخ من الاسلام وعقد نفق الشبهة
 وليس في الحال اكثر من قول القائل هذا نكاح فاسد وهذا ملك فاسد لان

هو

ملح مقابلة

ثلاث غريب

في الشرفة ان ينقب احدكم بقيا في الخائط ويقف الواحد داخل الدار والآخر خارج الدار ثم ياخذ كل واحد الدار فيضعه في النقب ثم ياخذ الآخر من النقب ويخرجان آمنين من القطار ثم علموهم ايجلة في قتل النفس المحرمة بان ياخذوا صبيحا فيكسريه راس من حبة حتى يسيل دماغه وموت ولمضى ميتا من القود ومن عزم الدية من ماله وحين نرى الى الله تعالى من هذه الاقوال المعبودة وما قال امه المحدثين ما قالوا باطلا ورسول الله السلامة ولو انهم تعلفوا في كل ما ذكرنا بقران او سنة لاصابوا بل خالفوا القران والسنة وما تعلفوا بشي الا بتقليد مهلك وراى فاسدا واتباع الهوى المضل قال ابو محمد وحدا الزنى واجب على المستاجر والمستأجرة بل حرهما اعظم من حرمة الزاني والزانية بعين سينكار لان المستاجر والمستأجرة زنا كما زنى غير المستاجر ولا فرق وزاد المستاجر والمستأجرة على سائر الزنى حراما آخر وهو اكل الماي بالباطل ولما الخدمة فروي عن ابن الماجشون صاحب مالك ان الخدمة سبب كثيرة لاحد على المخدم اذا وطئها وهذا قول فاسد ومع فساده ساقط اما فساده فاسقاطه الحد الذي وجبه الله تعالى في الزنى واما سقوطه فنفرقة بين الخدمة مدة طويلة والخدمة مدة قصيرة وبكفت حد بد تلك المدة المسقطه للحد التي يسقط فيها الحد فان حدمه كان منزيا من القول بالباطل لا برهان وان لم يجد شيئا كان محوما موجبا شارا عما لا يدري فيما لا يدري وهذه تحاليل نعوذ بالله منها واحدا كامل واجب على المخدم والخدمة ولو اخد منها عمر يوحى فومه لانه زنى وعصم من ليست له فراشا والله تعالى التوفيق مسأله من جوهنا قال علي من زنى بامرأة ثم تزوجها لم يسقط الحد بذلك عنه لان الله تعالى قد وجبه عليه فلا يسقطه دواحه اياها وكذلك اذا زنى بامرأة ثم اشتراها وهو قول جمهور العلماء وقال ابو حنيفة لاحد عليه في كلتا المشلتين قال ابو محمد وهذه من تلك الطوائف فان قالوا كيف حده في وطئ امراته وامته قلنا لهم لم نخذه في وطئه لها وهما امراته وامته وانما

نخذه في الوطئ الذي كان منه لها وهما ليستا امراته ولا امته ثم يلزمهم على هذا الاعتلال الفاسد ان يزكوا امرأة ثم تزوجها ان يلاعز ولا حد عليه وانه ان زنى بها حملت ثم تزوجها واشتراها ان يوطئ الولد ولا فكيف ينبغي عنه ولد امراته منه او ولد امته منه فان قالوا ليس ان فراش قلنا صدقتم ولذلك نخذه على الوطئ السالف لانه لم يكن وطئ فراش قال ابو محمد ولو زنى بامرأة حرة او امه ثم قتلها فعليه حد الزنى كاملا والقود والدية والعتمة لانها كلها حقوق وجبها الله تعالى فلا يسقطها الا راء الفاسد وروى عن ابى حنيفة ان حد الزنى يسقط اذا قتلها فما سمع باعج من هذه البلية ان يكون يزنى فيلزمه الحد فاذا اصاب الى كبر الزنى كبر القتل للنفس التي حرّم الله تعالى سقط عنه حد الزنى بدل الى الله تعالى من ذلك ونحوه على السلامة هنا كبر اوبه نستعين مسأله من وطئ امرأة ابية او حريمته يعقد ذواح او يعز عقده قال ابو محمد ناهام ناعباس بن اصبع نا محمد بن عبد الملك بن ابراهيم بن محمد بن جعفر الرقي وابراهيم بن عبد الله قال الرقي ناعبة بن عمرو الرقي عن زيد بن بكير انيسة عن عدي بن ثابت عن زيد بن البراء بن عازب عن ابنه وقال ابراهيم ناهشيم عن اشعث بن سوار عن البراء بن عازب ثم اتفقا واللفظ لهشيم قال يثري عن ابي الحرث بن عمرو وقد عهده رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له اي عم ابن يعك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يعني لي رجل تزوج امرأة ابية فامرني ان اضرب عنقه قال ابو محمد وهذا الخبر من طريق الرقيين صحيح فثبت الاسناد واما من طريق هشيم فليست بشي لان اشعث بن سوار ضعيف وبيد الى احمد بن محمد بن يوسف بن منازك ناعدا بن ادريس نا خالد بن بكير كريمة عن معاوية بن قرة عن ابية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث اباة هوحد معاوية الى رجل عرس بامرأة ابية فضرب عنقه وختم بماله قال احمد بن محمد بن يحيى قال يحيى بن معين هذا الحديث صحيح ومن رواه فوافقه على معاوية فليس ينبغي قد كان ابن ادريس رسله لقوم واسنده لاخيرين

الابدية كما حاز عن عمر وبالله تعالى التوفيق **مسألة المحلل والمحلل له** قال
 ابو محمد نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عوف الله نا قاسم بن اصبغ نا محمد بن عبد
 السلام الحنفي نا محمد بن بشير نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة عن الزهري عن
 المسيب بن ارفع عن قبيصة بن جابر الاسدي قال قال عمر بن الخطاب لا اوتي بمحلل
 او محلل له الا رجته قال ابو محمد عهنا نا بالحنفيين والمالكين والشافعيين
 يعطون خلاف الصحاح اذا وافق تقليدهم وكلهم قد خالفوا عمر بن الخطاب
 وهم يغلطون به بما هو عنه من طريق لا تصح والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق
 ان كل نكاح انعقد سائما مائما بفسيده فلم يشترط فيه التحليل والطلاق فهو نكاح
 صحيح تام لا يفسخ وسواء اشترط ذلك عليه قبل العقد او لم يشترط لان كل نكاح
 مطلق ثلاثا فهو محلل ولا بد من التحليل المحرم ههنا هو ما انعقد عقدا غير صحيح
 واما اذا انعقد النكاح على شرط التحليل ثم الطلاق فهو عقد فاسد ونكاح فاسد
 فان وطئ فيه فان كان علما ان ذلك لا يحل فغلبه الرجم واخذ لا نه رضى وعليها
 ان كانت غائبة مثل ذلك ولا يلحق الولد فان كان جاهلا فلا حد عليه ولا حد
 والولد لا حق وبالله تعالى التوفيق وهكذا القول في كل عقد فاسد فاسد بالشغار
 والمتعة والعقد بشرط لبس كتاب الله تعالى اي شرط كان وبالله تعالى التوفيق
مسألة المستأجرة للزنى او للخدمة والمحرمة قال ابو محمد نا حام نا ابن
 نفع نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريح نا محمد بن الحرف بن
 سفيان عن علي بن سلمة بن سيفين نا امرأة جات الى عمر بن الخطاب فقالت يا امير
 المؤمنين اقبلت اسوق غنما فلقيني رجل فحفظني حفنة من تمر ثم حفظني
 حفنة من تمر ثم حفظني حفنة من تمر ثم اصابني فقال عمر ما قلت فاعاذت
 فقال عمر بن الخطاب وشيبر بيده مهر مهر مهر ثم تركها وبه الى عبد الرزاق
 عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن عبد الله وهو ابن جميع عن ابنه الطفيل نا
 امرأة اصابها الجوع فانت راعيا فسأله الطعام فأتى عليها حتى يعطيه
 نفسها قالت فحفظت ثلاث حبات من تمر وذكرنا انها كانت جمدت من
 الجوع فاخبرت عمر فقبر وقال مهر مهر مهر ودراعتها الحد قال ابو محمد

لي

قد ذهب الى هذا ابو حنيفة ولم ير الزنى الا ما كان مطاردة واما ما كان منه
 عطا او استجار فليس زنى ولا حد فيه وقال ابو يوسف ومحمد وابو ثور
 واصحابنا وسائر الناس هو زنى كله وفيه الحد واما المالكون والشافعية
 فعهدنا بهم يشعرون خلاف الصحاح الذي لا يعرف له الخلف اذا وافق
 تقليدهم وهم قد خالفوا عمر رضى الله عنه ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضى
 الله عنهم بل هم يعدون مثل هذا جماعا رستد لكون على ذلك يسكون من الحقة
 من الصحابة عن النكاح لذلك فان قالوا ان ابا الطفيل ذكر في حقه انها قد كان
 جدها الجوع قلنا لهم وهذا ايضا انتم لا تقولون به ولا ترونه عذرا يسقط
 الحد فلا راحة لكم في رواية الى الطفيل مع ان خبر ابي الطفيل ليس فيه ان عمر
 عذرها بالضرورة بل فيه انه ذر الحد من اجل التمر الذي اعطاها وجعله عمر
 مهر واما الحنفية والمقلدون في حنيفة في هذا من غريب الدنيا التي
 يكاد يوجد لها نظيران يغلطوا عمر في اسقاط الحد ههنا بان ثلاث حبات
 من تمر مهر وقد خالفوا هذه القضية بعينها فلم يجزوا في النكاح الصحيح مثل
 هذا واضعافه مهر بل منعوا من اقل من عشرة دراهم في ذلك فهذا هو الاستحسان
 حقا والاضرب ما اشتهوا من قول الصحاح حيث اشتهوا وترك ما اشتهوا
 تركه من قول الصحاح اذ اشتهوا فيما عدا دينيا وان لهذا عللا اذ يرون
 المهر في الحلال لا يكون الا عشرة دراهم لا اقل ويرون الدرهم فاقل مهر في
 الحرام الا ان هذا هو الطريق الى الزنى واباحه الفروج المحرمة وعون
 لا يلبس على استهيل الكبار وعلى هذا لا يشترط ان ولا زانية ان يزني اعلا زينة
 الا فعلا وهما في ابن من احدا بان يعطيا درهما يستاجرهما به للزنى فقد
 علموا الفسق جيلة في قطع الطريق بان يحضروا مع انفسهم امرأة سوزانية
 وصيغتا بغا ثم يقيموا المسلمين كيف شاؤوا ولا قتل عليهم من اجل المرأة الزانية
 والصبي الغني فكلما استوقروا من الفسق خفت اذ زارهم وسقط الحزى
 والعذاب عنهم ثم علموهم حجة الحيلة في وطئ الامهات والبنات بان
 يعقدوا معهن نكاحا ثم يطعنهن علامية امين من الحدود ثم علموهم الحيلة

في الزنا وذلك ان يشترط ههنا من زنى حذر الزنى
 ثم يشترط ان زنى من العذاب ما حد الزنى في
 حد من علمهم الحيلة

الانعية النعمان بن مقرن على المبر ولا تخلو الناحية في عدتها بان تكون
 عالمة بان ذلك لا يحل او تكون جاهلة بان ذلك محرم او غلطت في العدة
 فان كانت جاهلة او غلطت في العدة فلا شيء عليها لانها لم تعد احرام والقول
 قولها في الغلط على كل حال فان كانت عالمة بان ذلك لم يحل ولم تغلط في العدة
 فهي رابنة وعليها الرحم وقد يمكن ان يضربها عمر رضي الله عنه تعزيرا لتركها
 التعلم من دينها ما يلزمها فهو مكان التعزير واما من اسقط الحد في العدة
 في ذلك فانه ان طرد قوله لزمه المصير الى قول اي حيفة في سقوط الحد
 عن تزوج امه وهو يدرى انها امه وانما حرام وعن تزوج ابنته كذلك
 اذا ختم كذلك وتزوج نساء الناس وهن تحت ازواجهن عدا دون طلاق
 ولا فسخ وهذا هو الاطلاق على الزنى بل هو الاستحفاف بحساب الله تعالى
 واما من اسقط الحد في بعض ذلك واوجب في بعض ساقض فان تعلقتوا
 بغير فقد قلنا انه ليس في الاثر عن عمر انها كانت عالمة بانقضاء العدة
 فلا بالتحريم فلا يتعلق بهم بذلك قال ابو محمد والقول في ذلك كله
 واحد وهو ان كل عقد فاسد لا يحل فالفرج به لا يحل ولا يصح به زواج
 فمما اجبت ان كما كانا والوطي فيه من العام بالتحريم رضى محمد بن محمد بن
 الحد كما يلبس الرحم او الجلد او التعزير ولا يلحق فيه ولد او املا ولا مرفق فيه
 ولا شيء من احكام الزوجية وان كان جاهلا فلا حد ولا يقع في ذلك شيء من
 احكام الزوجية الا لحاق الولد فقط للاجماع وبالله تعالى التوفيق واما من
 طلق ثلاثا ثم وطئ فان كان عالما ان ذلك لا يحل فغلبته حد الزنى كما لا يطهرها
 كذلك لانها اجنبية فان كان جاهلا فلا شيء عليه ولا يلحقها هذا الولد اصلا
 لانه وطئ فيها لا عقدة معها لا صحوا ولا فاسدا وبالله تعالى التوفيق
 مسئلة من تزوجت عبدها قال ابو محمد نا محمد بن سعيد بن نهات
 عبد الله بن نصر نا قاسم بن اصبح نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا داود بن
 شعيب النوري عن جابر الجعفي عن الحكم بن عتيبة ان عمر بن الخطاب كتب في
 امرأة تزوجت عبدها فعزها وحررها على الرجال وبه الى وكيع نا الاسود

بن شيبان عن حماد بن عوف عن ابن عمر قال حلت امرأة الى عمر بن الخطاب فقالت
 يا امير المؤمنين اني امرأة كما ترى من النساء غيري اجل مني وانا عبد قد رصيت
 اما ننته فاردت ان اتوجه فبعث عمر الى العبد فصره ضربا وامر بالعبد
 فبيع في ارض غريبة وعن ابن شهاب عن ابن سحابة قال كان ابو الزبير يحدث
 عن جابر بن عبد الله الانصاري انه قال حلت امرأة الى عمر بن الخطاب ونحن
 بالحجابية نكحنا عبدها ففعلت عليها وهم برحبها ثم فرق بينهما وقال للمرأة
 لا يحل لك ملك يملكك قال ابو محمد القول في هذا كله واحد كل نكاح
 لم يحله الله تعالى فلا يجوز عقده فان وقع فسخ ابد لا يسهل ليس نكاحا صحيحا
 جاز فان وقع فيه الوطى فالعالم بتحريمه وان عليه الحد الذي كان لا فهو
 او هي او كلاهما ومن كان جاهلا فلا شيء عليه والولد فيه لاحق للاجماع ومن
 قدف الجاهل حد لانه ليس رابنا ولو كان رابنا لحد الزنى ولا يحل للمرأة
 عبدها فان وطئها نكحنا قلنا ان كانت عالمة ان هذا لا يحل فهي رابنة وتزحم
 وحدها ان كانت محضنة او تجلد وتنفى ان كانت غير محضنة والعبد كذلك
 ولا يلحق الولد فان كانت جاهلة فلا شيء عليها ويلحق الولد بها اما العتق فلا
 يدينه واما التحريم على الرجال فلا محرم بذلك لان الله تعالى لم يوجب ذلك
 ولا رسوله صلى الله عليه وسلم فان اعتقته بشرط ان يتزوجها فالعتق باطل مردود
 واذا بطل الشرط بطل كل عقد لم يعقد الا بذلك الشرط ولا يجوز انفاذا العقد
 لان العاقلة لم يعقده قط منفردا من الشرط فلا يحل ان يمضي عليه عقد
 لم يعقده على نفسه قط لانه لم يوجب عليه ذلك قران ولا سنة صحيحة
 ولا اجماع فان اعتقته بغير شرط ثم تزوجها زواجا صحيحا فهو جازي قال
 علي فان قالوا من اين اوجبه الحد وعمر بن الخطاب لم يجد في ذلك ولا يعرفه
 من الصحابة رضي الله عنهم يخالف قلنا ان عمر رضي الله عنه قد هم بزوجها
 فلولان الرحم عليها كان واجبا ما هم واما ترك رجبها اذ عرف جفها بلا
 شك ونحن ايضا لا نرى حجة في قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولكن لا يجوز يقول عمر رضي الله عنه فليزكم ان تحرموها على الرجال في

عن ابن عمر بن الخطاب في ما سأل عن نكاح

قال ابو محمد والاري تصنع بيتا بنا اذا مت في بيتنا هو ان يغسلن بكن
ويصل عليهن الامام وغيره هذا ما لا خلاف فيه من ائمة و بالله تعالى التوفيق
مسألة في امرأة اجلت نفسها او تزوج رجل خامسة او دلست او دلست
بنفسها لا جني قال ابو محمد ناعدا الله بن ربيع نا ابن يفرح نا قاسم بن اصبع نا ابن
وضاح نا يحيون نا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال في
المرأة تقول للرجل اى اجل لك فيمتسها على ذلك فلد منه انه يرحم
ولا يرثه ذلك الولد ليس لاحد ان يحل ما حرم الله تعالى فاحلها لنفسها
باطل وهو زنى محض وعليه الرحم والحل ان كانا محصنين ولا يلحق بهذا
ولد اصلا اذا لم يكن عقد فان كانا جاهلين فلا شيء عليهما وان كان احدهما
جاهلا والاخر عالما فالحل على العالم دون الجاهل وعن بكر بن الاشج انه
قال في امرأة اطلقت الى جاريها فبها بها بهيمةا وحملتها في حملها
وجاز زوجها فوطئها قال تنحل المرأة ولا حلد على الرجل وعلى الحامية حد الربي
ان كانت تدري ان ذلك لا حل ولو ان امرأة دلست نفسها لا جني
فوطئها بطنها امراته في رابته يرحم ويحلد ان كانت محصنة او
تحلد وتغني ان كانت غير محصنة ولا يلحق الولد في ذلك قال ابو محمد
في امرأة وحدث مع رجل ولها زوج فقالت تزوجني يا حام نا ابن يفرح نا ابن
الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريح نا اخبرني بعض اهل الكوفة
ان علي بن ابي طالب رجم امرأة كانت ذات زوج فجات ارضا فتزوجت
ولم تشك ان ما جاها موت زوجها ولا طلاقه وعن ابن شهاب انه قال
نرى في امرأة حرة كانت تحت عبد فحولت ارضا اخرى فتزوجت رجلا
قال نرى عليها الحد ولا نرى على الذي تزوجها شيئا ولا على الذي انحكها
ان كان لا يعلم انها كان لها زوج قال ابو محمد واما من تزوج خامسة
فان حاميا نا قال نا ابن يفرح نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر
عن الزهري في الرجل يتزوج الخامسة قال يحلد فان طلق رابعة من نساياه
طلقت او طلقن ثم تزوج الخامسة قبل انقصا عدة التي طلق جلد مائة

ابو محمد

قدم

وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريح قال قال ابن شهاب في رجل نكح الخامسة
فدخل بها قال ان كان علم ذلك ان الخامسة لا تحل رحم وان كان جاهلا حلد
ادنى الحدين ولها مهرها ما استحل منها ثم يفرق بينهما ولا يجتمعان ابدا فان
علمت رجعت ان احضت وخلدت ان لم تحض فان لم تعلم ان نكح اربع
لستوة ولا عصوبة عليها فان ولدت لم يرثه ولدها وعن ابراهيم النخعي في
الذي ينكح الخامسة متدا قبل ان تنقضي عدة الرابعة من نساياه انه يحلد
مائة ولا ينفق وقال اخرون غير هذا كما روي عن الاوراعي قال سالت ابن
شهاب عن الرجل يتزوج الاخت على الاخت والخامسة وهو يعلم انه
حرام قال يرحم ان كان محصنا قال ابن وهب وسمعت الليث يقول ذلك وقال
مالك والنسائي وابن ابي عمير لا ان يعذر به رجل قال ابو محمد قلما
اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ينظر في ذلك فوجدنا من قال لا حد على من تزوج
خامسة كتحج بما ذكرنا في اول الباب الذي قبل هذا متصلا به في الكلام في
المرأة تزوج ولها زوج والرد عليه قد ذكرناه هناك ايضا بما جملته انه ليس
زواجا لان الله تعالى حرمه واذا ليس زواجا فهو مهر فاذ هو مهر فعليه
حد الربي وعليها كذلك ان كانا عالمين بان ذلك لا يحل ولا يلحق منه الولد
اصلا فان كانا جاهلين فلا حد في ذلك لما ذكرنا ويلحق الولد وان كان احدهما
جاهلا والاخر عالما فالحل على العالم ولا شيء على الجاهل واما من قال انه يحلد
ادنى الحدين فليس بشي لما ذكرناه هناك من انه زان او غير زان فان كان
زانيا فعليه حد الزاني كما ملا وان كان غير زان فلا شيء عليه لان بشرته
حرام الا بقران او شبهة وبالله تعالى التوفيق مسألة امرأة تزوجت
في عدتها ومن طلق ثلاثا قبل الدخول او بعده ثم وطئ قال ابو محمد روي عن
سعيد بن المسيب ان امرأة تزوجت في عدتها فرفع ذلك الى عمر بن
الخطاب فصر بها دون الحد وفرق بينهما وعن الشعبي انه قال في امرأة
نكحت في عدتها قال ليس عليها حد وعن ابراهيم النخعي بمثله قال
ابو محمد والاسناد الى عمر بن الخطاب لان سعيد لم يلحق عمر رضي الله عنه سماعا

يصح الرق والزوجية لم تثبت لا باقراها ولا ببيته وإنما حكم عليهما من الآن
 وأما إذا كانت أمة معروفة فلا تسان فانكرسدها خروجها عن ملكه الى الذي
 وجد معها فاحد عليهما وعلى الذي وجد معها الا ان باق بيته على ذلك وله على
 سيدها البين ولا بد **مسئلة** فمن وجد مع امرأة فتشهد له ابوها واخوها
 بالزوجية قال ابو محمد فلو وجد بطا امرأة معروفة وهو محمول ومعهود
 فادعى هو وهي الزوجية وشهد لها بذلك ابوها واخوها فان ما لكما طالعها
 الحد وقال اصحابنا ان كان اللذان شهدا لهما عدلين فتح العقد وتطل الحد
 وهذا ناخذ فان لم يكونا عدلين فاحد عليهما ما لم يكن على صحة النكاح ببيته او
 استغاضة لان البين فتح انما غرضه وجب وانما حرام عليه فلا ينقل المحرم
 الى التحليل ولا ينتقل الى حكم الزوجية لابقين من بيته او استغاضة
مسئلة هل يصلي الامام وغيره على المرجوم ان لا قال ابو محمد ناعبد الله
 بن يوسفنا احد بن فتح ناعبد الوهاب بن عيسى يا احد بن محمدنا احد بن علي نا
 مسلم بن الحجاج نا محمد بن المشي ناعبد الاعلى نا داود بن علي نا نصر بن سعيد
 الخذري ان رجلا من اسلم فقال له ما عز من مالك رحمه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فذكر الحديث ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حطيا من العشي فقال
 اوكلنا انطلقا غزاة في سبيل الله تخلف رجل في بيتنا له نبي كيب
 اليس على ان لا اوتي برجل فعل ذلك الا سكت به قال فما استغفر له ولا سبه
 حدثنا حماد نا ابن مفض نا ابن الاعراب نا الدبري ناعبد الرزاق نا ابن جريح
 اخبرني عبد الله بن علي نا احمد نا ابوب عن ائمة عن سهل بن حنيف الا بصاري
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم امربا عن رجم فطول الاولين
 من الظهر حتى كاد الناس يخرجون منها من طول القيام فلما انصرف امر به فوجم
 قلم يقتل حتى رماه عمر بن الخطاب ليحرق فاصاب راسه فقتله فقال
 رجل ما عرفت نفسي انصلي عليه برسول الله طالا فلما كان العذر صلى
 الظهر الركبتين الاولتين طوطها بالامس واخرها بآسيا فلما انصرف قال صلوا
 على صاحبكم صلى الله عليه وسلم حدثنا ابن مفض نا ابن الاعراب نا

نظرك
 حام نام

والدائر

الدبري ناعبد الرزاق عن محمد عن الزهري عن سلمة عن جابر بن عبد الله ان رجلا
 من اسلم جا الى النبي صلى الله عليه وسلم واعترف بالزنى فاعرض فذكر الحديث
 وفيه فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فوجم بالمصلي فلما اذلقته الحجارة فزاد
 فرجم حتى مات فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيرا ولم يصل عليه قال ابو محمد
 مذهبنا الى هذا قوم فقالوا لا يصل عليه الامام ويصل عليه وذهب اخرون الى
 ان الامام يصل على المرجوم والمرجومة كسائر الموتى ولا فرق بينهما من طريق البخاري
 نا محمود ناعبد الرزاق نا محمد عن الزهري عن سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن
 جابر قال ان رجلا من اسلم جا الى النبي صلى الله عليه وسلم واعترف بالزنى فاعرض
 عنه حتى شهد على نفسه اربع مرات فذكر الحديث وفيه فامر به فوجم بالمصلي فلما
 اذلقته الحجارة فزجج حتى مات فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيرا وصلى
 عليه قال **ابو محمد** فهذا مما اختلف فيه محمود بن عيلان واسحق بن ابراهيم
 الدبري علي عبد الرزاق فرواية الدبري عنه في هذا الخبر ولم يصل عليه ورواية
 محمود عنه في هذا الخبر وصلى عليه فانه اعلم انهما وهم ومن طريق مسلم نا محمد بن
 عبد الله بن نمير نا اي نا عبد الله بن بريرة عن ابنه فذكر حديث الغامدية وان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم امر الناس فرجوها ثم امر بها فصلى عليها ودفنت في
 طريق مسلم نا ابو غسان المسعي نا عاذ يعني ابن هشام الدستواي نا اي عن
 يحيى بن بكير نا ابو قلابه نا ابا الهيثم نا حذيفة عن عمران بن الحصين ان امرأة من
 جهينة اتت نبي الله صلى الله عليه وسلم وهي حبي من الزنى وذكر الحديث وفيه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بها فرجمت ثم صلى عليها فقال له عمر بن
 الخطاب ائصلي عليها يا نبي الله وقد زنت قال لقد نانت توبة لو شئت من
 سبعين من اهل المدينة لو سعتهم وهل وجدت بافضل من ان جادت بنفسها لله
 ففي هذه الاثار صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنية بنفسه بلا خلاف
 واما بالصلاة على الغامدية بلا خلاف واما صلواته على ما عثر باخلاف وهذه
 اثار في غاية الصحة وهذا يقول علي بن ابي طالب حين رجم شراة فقالوا
 كيف نصنع بها قال اصنعوا بها كما تصنعون بنسائكم اذا امنن في بيوتكم

غيره

الذي قال سلمة بن عبد الرحمن
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الصلاة على الغامدية والله اعلم
 بالصواب

بن يوسف الادريج عن سيفين الثوري عن عبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى النخعي
عن مسير هو ابو جهملة عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اقموا الحدود على ما ملكتم ايماكم فكان هذا عمومًا موجبًا لوقوع الحدود على العبيد
والامان وانما ان يكون للمالك حد مخالف لحد وادارته وهذا هو الحق اذ قد
نظير الوجه الاخر ولم ينقح هذا والحق في احدهما ولا بد مع ورود هذين النصين
الذين ذكرنا من وجوب اقامة الحدود على ما ملكتم ايماكم وانما في ذلك خلاف
حدود الاررار فاذ قد وجب هذا بلا شك فلم يكن بد من تحديد حد المالك بخلاف
حكم الاررار في الحدود فقد صح اجماع الفقهاء بهذا القول وهم اهل الحق على ان حكم
المالك في الحد نصف حد الحر مكان هذا جهة صحيحة مع صحة الاجماع المتفق على
اطباق جميع اهل الاسلام على ان حد العبد والامة ليس يكون اقل من نصف حد
الحر ولا اكثر من نصف حد الحر فلم يات بهذا نص في هذا اجماع صحيح مستقر على
انقال القول بان يكون حد المملوك او المملوكة اقل من نصف حد الحر او اكثر من نصف
حد الحر فطل بالضرورة المذكورة قال ابو محمد فلو لا نص رسول الله صلى الله
عليه وسلم على اقامة الحدود على ما ملكتم ايماكم لكانت الحدود عندهم ساقطة
جملة فاذ قد صححت الحدود عليهم فلا يجوز ان يقيم عليهم منها الا ما اوجبه عليهم
نص واجماع ولا نص ولا اجماع بوجوب الرجم عليهم ولا بايجاب ازيد من خمسين
جلدة وفي نصف سنة فوجب الاخذ بما اوجبه النص والاجماع واسقاط
ما لا نص فيه ولا اجماع وبالله تعالى التوفيق قال علي بن فضال ما ذكرنا ان قول
الله تعالى الزانية والزاني فاحملوا الامة انما عني بلا شك الاررار والحرار
وقد اكد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة
والثيب بالثيب جلد مائة والرجم انما عني به عليه السلام الاررار والحرار ولا
العبيد ولا الامان وانما من لم يصح الحديث الذي اوردنا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ان يقيم الحد على المالك بقدر ما عتق منه ولم يصح الحكم بقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد ثمانين
والرجم ولم يثبت في الرجم الا حد نيت الواحدة في رجم ما غير والغامدية والجمعة

و
والعامة

رضي الله عنهم فانه لا مخلص لهم من دليل ان ثور واصحابنا ولا نجد السنة دليل على
اسقاط الرجم عن الامة المحصنة والعبد المحصن فان رجع الى القياس فقال
اقبل العبد على الامة قبل له القياس كله باطل ولو كان حقًا لما كان لكم هاهنا
وجه من القياس يتعلقون به في اسقاط الرجم اصلاً لان قول الله تعالى فاذا احصن
فان اتين بها حصة فعلمت نصف ما على المحصنات من العذاب ليس فيه نص ولا
دليل على اسقاط الرجم عنها ولا نجد دليل على اسقاطه اصلاً سيما من قال احصاها
هو اسلامها وانه ايضاً يلزمه ان يكون كل حرة مسلمة محصنة ولا بد وان لم
تزوج قط لان احصاها ايضاً اسلامها ومن الباطل المحال ان يكون اسلام الامة
احصاناً ولا يكون اسلام الحق احصاناً لها فاذ اوجب هذا ولا بد فواجب
ان تكون الامة المذكورة بمعنى قوله تعالى فاذا احصن فان اتين بها حصة فعلمت
نصف ما على المحصنات من العذاب في اللواتي لم يتزوجن من الامان والحرار
لان اهل هذه المقالة لا يرون المحصنات هاهنا الا حرار اللواتي لم يتزوجن
فهن عندهم اللواتي لعنايهن نصف واما الرجم الذي هو عندهم عذاب المترجات
فقط لا عذاب عليهم غير ذلك ولا نصف له فاذا الرجم هذا واقضاه قولهم
فواجب ان تنفي الامة المحصنة بالزواج والحرية المحصنة بالزواج على وجوب
الرجم الذي انما وجب عنهم بان النبي صلى الله عليه وسلم رجم من احصن فقط والله
تعالى التوفيق مسئلة وحدث امرأة رجل بطاها فقالت له وزوجي وقال هو
هي زوجتي وذلك لا يعرف قال علي بن ابي طالب في هذا فقالت طائفة لا حد
عليها كما محمد بن سعيد بن نبات ما عبد الله بن نصرنا قاسم بن ابيصغ ناموسى بن معاوية
فاوكيع ناداد بن زيد الرعاري عن ابيه ان رجلاً وامرأة وجداني حرب مراد فرفعنا
الى علي بن ابي طالب فقال ابنه عمتي تزوجتها فقال لها علي ما تقولين فقال لها الناس
قول نعم فقالت نعم فذرا عنها محمد بن سعيد بن نبات ما عبد الله بن نصرنا قاسم
بن ابيصغ ما محمد بن عبد السلام الحشني ما محمد بن يسار بن ابي محمد بن جعفر عندنا
سبعة عن الحكم بن عتيبة وحماد بن ابي سليمان انها قال في الرجل يوجد مع المرأة
فيقول هي امرأتى لا حد عليه قال سبعة قد ذكرت ذلك لا يوجب السحب في فقال

انهم

فلا يحسن

قدمت المدينة وقد اجمعوا على عبد رزق حرة انه برحم الامانة فانه قال عليه
نصف الحدة قال مجاهد واحسان العبد ان يزوج الحرة واحسان الامانة ان
يزوجها الحرة وهذا باخذ اصحابنا كلهم وقال ابو ثور الامانة المحصنة والعبد
المحصن عليهما الرحم الا ان منع من ذلك اجماع وقال الاوزاعي اذا احض العبد
بزوجه حرة فعليه الرحم وان لم يعق فان كان تحته امه لم يجب عليه الرحم
ان رزق وان اعتق وكذلك قال ايضا اذا احصنت لامه بزوجه حرة فعليه الرحم
وان لم يعق ولا يكون محصنة بزوجه عبد وقال ابو حنيفة وبالك والتا فعي
واحد حدة العبد المحصن وغير المحصن والامانة لا رحم في شيء من ذلك قال ابو
فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ينظر في ذلك فيما اختلف به اصحابنا لقولهم فوجدناهم
يقولون الراية والراية لاية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر
جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرحم قالوا فما العبد
والسنة يعوم لا تحصى منه الا ما حصه الله تعالى ورسوله عليه السلام فوجدنا
النس من المهران والسنة قد صح تخصيص الامانة من جملة هذا الحكم بان على المحصن
من نصف ما على المحصنات الحرة وكذلك النص الوارد في الامانة التي لم تحصن
فخصنا الامانة بالقران والسنة وبقي العبد وما كان ربه نسبيا وسعي يدرى
ان الله تعالى لو اراد ان يخص العبد لذكرهم كما ذكر الامانة وما اعقل ذلك ولا
اهله والقياس كله باطل ودعوى يارها ن وكل ما يستغون به في اثبات
القران فحق لو صح لهم وهو لا يصح لهم منه شيء اصلا ما كان في شيء منه احاب
تخصيص القران ولا الجهة الا جبار عن مراد الله تعالى اذ لا يجوز ان يعرف
بغير احد بغيره فالوا فوجب ان يكون حكم العبد حكم الحر في حدة الذي
ثم نقول لا صاحب القياس قد اجمعتم على ان حدة العبد حدة الحر في الردة وفي
المحاربة وفي قطع الشقة فيلزمكم على اصولكم في القياس ان تردوا ما اختلف
فيه من حكمه في الزنى لا ما انفقه فيه من حكمه في الردة والمحاربة والسرقة
بالقتل رجما والقتل صلبا او بالسيف شبهة من القتل رجما بالجلد قالوا لا ولا
سما المالكين المشيعين باجماع اهل المدينة وهذا اجماع الاعلمة قد خالفوا

يجل ان

المالكيون المشيعون

فان قالوا ان راوي هذا الخبر لث بن ابي سلمى وليس بالقوي قلنا لهم رتب
خبرنا حتى نعلم فيه لا نفسمك بلنت ومن هو دون لث كجاير الجعفي عن الشعبي
لا يؤمن احد بعدى جالساً ولث اقوى من جابر بلا شك ثم نظرنا فيما اخرج
به ابو ثور فوجدنا من محته ان قال قال الله تعالى فاذا احصن فان اثنين بما فيه
فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب قلنا ان الله تعالى بالمخالفة بين
حده الامانة وحده الحرة فيما له نصف وليس ذلك الا الحلة والتغريب فقط واما
الرحم فلا يفتله اصلا فلم يكن للرحم في هذه الاية دخول اصلا ولا ذكر وذلك
لم يكن له ذكر في قوله تعالى الراية والراية لاية ووحدنا الرحم فوجدنا في
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على من احصن وكذلك جاعل عمر رضي الله
عنه وغيره من الصحابة الرحم على من احصن جملة ولم يخصوا حرا من عبد ولا
حرة من امية فوجب ان يكون الرحم واجبا على كل من احصن من خيرا وعيدا او حرة
او امية بالعموم الوارد في ذلك الا ان جلد الامانة نصف جلد الحرة ونفها
نصف امد الحرة قال ابو محمد فنظرنا في هذا من الاحضا حين فوجدناها
صححين اذ لم يرد نص صحيح يعارضها فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد قال اذا اصابت المكاتب حدة او سبانا ورث بحساب ما اعتق
منه واقم عليه الحد بحساب ما اعتق منه وقد ذكرناه باسناده في الباب
الذي قبل هذا استصلا به فاعني عن عادته فاقضي لفظ رسول الله صلى الله عليه
وسلم وحكمه في هذا الخبر حكم المالك في الحد بخلاف حكم الاخر اذ لو كان
ذلك سوا الما كان لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقام عليه الحد
بحساب ما اعتق منه معنى اصلا وكان للمكاتب الذي اعتق بعضه كانه حرة
كله هذا خلاف حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو محمد فاذا قد
صح ان حكم اهل الرق في الحد وخلاف حكم الحر فليس الا احد وجهين لا ثالث
لها ولا بد من احدهما اما ان لا يكون على المالك حد اصلا وهذا باطل بما اوردناه
ايضا باسناده في الباب المتصل بهذا الباب واسناده حديثنا عبد الله
بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا عبد الرحمن بن محمد بن سالم نا اسحق

عن سعيد بن ابي عمرو عن قتادة عن الحسن بن حطان عن عبد الله الرقاشي عن
عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني خذوا عني
قد جعل الله لمن سبيل اللبب ما لا يتب حله مائة ورجم بالحجارة والبكر ما لا يكر
جلد مائة ونفي سنة روي عن طريق مسلم بن عبد الملك بن شعيب بن الليث بن
سعد بن ابي عن جدي عن عفيق عن ابن شهاب عن علي بن سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
وسعيد بن المسيب عن علي بن هريرة انه اني رجل من المسلمين لاي رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو بالمسجد فناداه برسول الله الى ربي فذكر الحديث وفيه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال له فهل احصيت قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذهبوا به فارحموه مسئلة حد الامة المحصنة قال ابو محمد قال الله
تعالى فاذا احصت فان ابن يفا حشنة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب
فبيقن يدري ان الله تعالى فاذا ابرو حن ووطن فعليهن نصف ما على الحرار
المحصنات من العذاب والحرمة المحصنة فان عليها جلد مائة والرجم والاضربة
يدري ان الرجم لا نصف له فبقى عليهن نصف المائة فوجب على الامة المحصنة
جلد خمسين فقط فان قيل من ان اوجبت عليها نفي سنة اشهر من هذه الامة
ام من غيرها فجوابنا وبالله تعالى التوفيق ان القابلين ان على الامة نفي سنة اشهر
فلو ان ذلك واجب عليهن من هذه الامة وقالوا ان الاحصان اسم يقع على الحرمة
الطلقة فقط فان كان هذا كما قالوا فالنفي واجب على الامار المحصنات من هذه
الامة لان معنى الامة فعليهن نصف ما على الحرار من العذاب وعلى الحرار بهما من
العذاب جلد مائة ومعه نفي سنة او رجم والرجم لا ينصف املا لانه موت
والموت لا ينصف له اصلا وكذلك الرجم لانه قد يموت المرحوم من رمية واحدة
وقد لا يموت من الف رمية وما كان هكذا فلا يمكن ضبط نصفه انما اذا لم يكن
هذا اعتمادنا ان يكلفنا الله تعالى ما لا يطيق لبقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا
وسعها ولقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بشي فانوا منه ما استطعتم
او كما قال عليه السلام فسقط الرجم ونفي الجلد والنفي سنة وكلاهما له نصف فعلى
الامة نصف ما على الحرمة منها قال ابو محمد وان كان الاحصان لا يقع في

الامة

اللغة الا على الحرمة فقط فالنفي لا يجب على الامار من هذه الامة وما تعلم
الاحصان في اللغة العربية والشرعية يقع الا على معين على الزواج الذي
يكون فيه الوطى فهذا اجماع لا خلاف فيه وعلى العقد فقط ولا يعلم يقع على
الحرمة المطلقة فقط فلا يجوز ان يقطع في الدين لا يفتن لانه احذر عن الله تعالى
ولا يحل لمن له نفوى وعقل ان يحضر عن الله تعالى الا بيقين ولستنا والله بحسن
حسن يقول ان الدين ما خوذ بالظنون فقط ولكن النفي واجب على الامار اذا
دبر من موضع اخر وهو الخبر الذي ناهى عبد الله بن ربيع ناخذ من معاوية ناخذ من
شعيب اخبرني محمد بن اسحق بن ابراهيم بن علي بن نايز بن هرون ناخذ من
سلمة عن ابوت السجستاني عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال اذا اصاب المكاتب هذا او مديانا ورث بحساب ما عتق منه واقيم
عليه الحد بحساب ما عتق منه وبه الى احمد بن شعيب ناخذ من علي بن الدمشقي
نايز بن هرون ناخذ من سلمة عن ابوت السجستاني وقتادة قال قتادة عن
خلاس بن عمرو عن علي بن ابي طالب وقال ابوت عن عكرمة عن ابن عباس ثم انفق
على سوا ابن عباس كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب يعتق منه بقدر
ما ادى ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ويرث بقدر ما عتق منه
وهذا اسناد في غاية الصحة فوجب ضرورة ان يكون حد الامة بنسبه
من حد الحق فهو ما في جميع ماله نصف من حد الحق فوجب ضرورة ان حد
الامة المتروجة نصف حد الحق من النفي والجحد وان لا يخص من ذلك شي
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخص من ذلك ولا احد من الامة اجمع
على تخصيصه ولا حتى القرآن بتخصيصه فوجب نفيها سنة اشهر وجلد
خمسين جلدة وبالله تعالى التوفيق مسئلة حد الملوكة اذا زنى
وقل عليه وعلى الامة المحصنة رجم ام لا قال ابو محمد اخلف الناس في الملوكة
الذكر اذا زنى فقالت طائفة حدة حد الحر من الجحد والرجم والنفي كما ناخذ
بن سعيد بن نبات ناخذ من عبد البصير ناقياسم بن اصبح ناخذ من عبد السلام بن
ناخذ من النبي ناخذ من ابيه بن ادريس الا وديت نايت بن سلمة عن نجاه قال

الامة

عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن بن حطان عن عبد الله الرقاشي عن
عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني خذوا عني
قد جعل الله لنسبنا سبيلا الثيب ما لثيب جلد مائة ورجم بالحجارة والبكر بالسكر
جلد مائة ونفي سنة روي عن طريق سلمة بن عبد الملك بن شعيب بن الليث بن
سعد بن ابي عزيدي عن عوف بن ابي شهاب عن سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
وسعيد بن المسيب عن ابي هريرة انه اني رجل من المسلمين لاي رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو بالسجدة فناداه برسول الله اني ربيت فذكر الحديث وفيه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال له فهل احصيت قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذهبوا به فارجموه مسئلة خذ الامة المحصنة قال ابو محمد قال الله
تعالى فاذا احصى فان ابن يفا حشنة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب
فيقين يدري ان الله تعالى فاذا تزوجن ووطن فعليه نصف ما على الحرار
المحصنات من العذاب والحرمة المحصنة فان عليها جلد مائة والرجم وبالضربة
يدري ان الرجم لا نصف له ففي عليه نصف المائة فوجب على الامة المحصنة
جلد خمسين فقط فان قيل من ان اوجبت عليها نفي سنة اشهر من هذه الآية
ام من غيرها فاجابنا والله تعالى الموفق ان التقابلين ان على الامة نفي سنة اشهر
فالوا ان ذلك واجب عليهم من هذه الآية قالوا ان الاحصان اسم يقع على الحرمة
الطلقة فقط فان كان هذا كما قالوا فالنفي واجب على الامار المحصنات من هذه
الآية لان معنى الآية فعليه نصف ما على الحرار من العذاب وعلى الحرار رهناء من
العذاب جلد مائة ومعه نفي سنة اودم والرجم لا ينصف اصلا لانه موت
والموت لا ينصف له اصلا وكذلك الرجم لانه قد يموت المرحوم من رمية واحدة
وقد لا يموت من الف رمية وما كان هكذا فلا يمكن منصف فيه ابدا واذا لم يكن
هذا فعدنا ان يكلفنا الله تعالى ما لا يطيق لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا
وسعها ولقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بشي فانوا منه ما استطعتم
او كما قال عليه السلام فسقط الرجم ونفي الجلد والنفي سنة وكلاهما له نصف فعلى
الامة نصف ما على الحرمة منها قال ابو محمد وان كان الاحصان لا يقع في

الاداء

اللغة الا على الحرمة فقط فالنفي لا يجب على الامار من هذه الآية وما تعلم
الاحصان في اللغة العربية والسرعة يقع الا على معين على الزواج الذي
يكون فيه الوطى فهذا اجماع لا خلاف فيه وعلى العقد فقط ولا تعلم يقع على
الحرمة المطلقة فقط فلا يجوز ان يقطع في الدين لا يفتن لانه احراز عن الله تعالى
ولا يحل لمن له نفوى وعقل ان يحضر عن الله تعالى الا بيقين ولست والله بحسن
حسن يقول ان الدين ما خوذ بالظنون فقط ولكن النفي واجب على الامار اذا
دبر من موضع آخر وهو الخبر الذي ناهى عنه الله بن ربيع ناخذ من معاداة ناهي
شعيب اخبرني محمد بن اسحق بن ابراهيم بن عليته نايزيد بن هرون نااحمد بن
سلمة عن ابي ثوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال اذا اصاب المكاتب حذا او مبرانا ورث بحساب ما عتق منه واقم
عليه احد بحساب ما عتق منه وبه الى احمد بن سعيد انا محمد بن عيسى الدمشقي
نايزيد بن هرون نااحمد بن سلمة عن ابي ثوب السخيتي عن قتادة قال قتادة عن
خلاس بن عمرو عن علي بن ابي طالب وقال ابي ثوب عن عكرمة عن ابن عباس شتم ائمة
على سوا ابن عباس كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب يعتق منه بقدر
ما ادى ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ويرث بقدر ما عتق منه
وهذا اسناد في غاية الصحة فوجب ضرورة ان يكون خذ الامة بنسبه
من حد الحق فهو ما في جميع ماله نصف من حد الحق فوجب ضرورة ان حد
الامة المتروجة نصف حد الحق من النفي والجلد وان لا يخص من ذلك شي
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخص من ذلك ولا احد من الامة اجمع
على تخصيصه ولا حتى القرآن تخصيصه فوجب نفيها سنة اشهر وهذا
خمس جلد وبالله تعالى التوفيق مسئلة خذ الملوكة اذا زني
وقل عليه وعلى الامة المحصنة رجم ام لا قال ابو محمد اخلف الناس في الملوكة
الذكر اذا زني فقالت طائفة حده حد الحر من الجلد والرجم والنفي كما نا محمد
بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير نا قاسم بن ابيغ نا محمد بن عبد السلام نا محمد
نا محمد بن الشيب نا عبد الله بن ادريس نا اودي نا الليث بن سلم نا محمد بن ابي

الاحمد

علي عاصم وما كذبنا فحقما الثقتان الامامان المدبران وما كذب فاصم علي
 زكي ولا كذب زكي عليا قال ابو محمد ولكننا نسخ لفظها ونفي حكمها
 ولو لم ينسخ لفظها لا فترها اني تركت زكيا بلا شك ولكنه اخبره بانها
 كانت تعدل سورة البقرة ولم يقل انها تعدل الان فصح نسخ لفظها قال
 علي وقد روي هذا من طرق منها ما ناهه عبد الله بن ربيع بن محمد بن معاوية فاحد
 بن شعيب انا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر عن ربيعة بن سعد عن قتادة عن يسر
 بن جبير عن كثير بن الصلت قال قال لي زيد بن ثابت سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول اذا ربي المسيح والسيحة فارجموها البتة قال عمر لما نزلت
 اثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اكبينها قال شعبة كانه كره
 ذلك فقال عمر لا ترى ان الشيخ اذا لم يحسن حله وان الشايت اذا ربي
 وقد احسن رجم قال علي وهذا اسناد جيد قال علي وقد تروى في نود
 ان سقوط اية الرجم انما كان لغدر هذا وطئوا انها تلفت بعين نسخ واحتجوا
 بما ناهه احمد بن محمد الطائفي نا ابن مفرج نا محمد بن ايوب الصموني نا احمد بن محمد
 بن عبد الحاق الزرار نا يحيى بن خلف نا عبد الله نا علي بن محمد بن اسحق
 عن عبد الله بن بكير نا محمد بن عمرو نا خرم وعبد الرحمن نا القاسم نا محمد بن علي
 بكر الصدوق قال عبد الله عن عمرة بنت عبد الرحمن قال عبد الرحمن عن ابيه
 ثم ايفق القاسم نا محمد وعمر كلاهما عن عائشة ام المؤمنين قالت لقد نزلت
 اية الرجم والرضاعة فكانت في صحيفة تحت سريرك فلما مات رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نسنا علنا بموته فدخلوا حيا فاكلها قال ابو محمد وهذا
 حديث صحيح وليس هو على ما طئوا لان اية الرجم انزلت حفظت وعرفت
 وعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الا انه لم يكتبها نسخا في القرآن في
 المصاحف ولا اثبتوا لفظها في القرآن وقد سألته عمر بن الخطاب ذلك
 كما اوردنا فلم يحسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ذلك نسخ لفظها
 وبقيت الصحيفة التي كتبت فيها كما قالت عائشة رضي الله عنها فاكلها
 الداجن ولا حاجة احد اليها وهكذا القول في اية الرضاعة ولا فرق

عن عبد الله بن

وبرهان هذا انهم حفظوها كما اوردنا فلو كانت مثبتة في القرآن لما منع
 اكل الداجن للصحيحة من اثباتها في القرآن من حفظهم وبالله تعالى التوفيق
 يبين ندرتي انه لا يختلف مسلمان في ان الله تعالى افترض التليغ على رسوله
 صلى الله عليه وسلم وانه عليه السلام قد بلغ كما امر قال الله تعالى يا ايها الرسول
 بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل لما نزلت رسالته وقال تعالى ما ننسخ من
 اية او ننسخها فانها نأتي بخير منها او يسهلها فصح ان الايات التي ذهبت لو امر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بتليغها بلعنها ولو لم يلغها لحفظت ولو حفظت ما فترها
 بموته فلم يضر بونه عليه السلام فلما بلغ فقط من القرآن وان كان عليه السلام
 لم يبلغه وبلغه فاسنبه هو والناس اولم ينسوه لكن لم يامر عليه السلام ان يكتب
 في القرآن فهو منسوخ يبين من عند الله تعالى لا حل ان يضاف الى القرآن
 قال ابو محمد وقد روي الرجم عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة كما حدثنا
 عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن يحيى نا عبد الله نا يسابور
 نا بشر نا عمر الزهري نا مالك نا الزهري نا عبد الله نا عبد الله نا عتبة نا ابن
 عباس نا عمر بن الخطاب قال قال الله بعث محمدا واتزل عليه الكتاب فكان فيما
 انزل اية الرجم فقرأناها ووعيناها ورحم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورحمنا
 بعده واخشي ان طال بالناس زمان ان يقول قائل ما نجد اية الرجم في كتاب الله
 تعالى فيترك فريضة انزلها الله وان الرجم في كتاب الله حق على من ربي اذا
 احسن من الرجال والنساء اذا قامت البينة او كان الحبل والاعتراف وبه
 الي احمد بن شعيب انا محمد بن منصور المكي نا شفي بن عيينة نا الزهري نا
 عبد الله نا عبد الله نا عتبة نا ابن عباس نا قال سمعت عمر يقول قد خشيت
 ان يطول بالناس زمان حتى يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك
 فريضة انزلها الله الا وان الرجم حق على من ربي اذا احسن وكانت البينة او كان
 الحبل والاعتراف وقد قرأناها الشيخ والشيخة فارجموها البتة وقد رجم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورحمنا بعده حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد
 بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا سلم نا الاشعث نا مسدد نا يحيى نا سعد الطائفي نا

والله اعلم بالصواب
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله

مُحَصَّنَانِ فَاتَمَّا يَرْجَانِ حَتَّى يَمُوتَا وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مَحَلَّدَانِ مِائَةً ثُمَّ يَرْجَانِ
حَتَّى يَمُوتَا فَمَا إِلَّا زَادَتْ فَلَسُوا مِنْ فُوقِ الْإِسْلَامِ لَا نَهَمَ الدِّينَ أَحَدٌ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمْ بَأْتَهُمْ بِمَرْقُونَ مِنَ الدِّينِ طَائِفَةٌ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ الرَّحْمَةُ
فَانْهَمَ قَالُوا لَا رَحِمَ أَصْلَاؤُنَا هُوَ أَحَلَّدَ فَقَطَّ فَمَا مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ الرَّحْمَةُ فَقَطَّ
دُونَ حَلَّدَ فَكُنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنَاتٍ مَاعِدُ اللَّهِ بْنِ نَضْرَةَ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ
نَاسِ بْنِ وَصَّاحٍ نَامُوسَى بْنِ مُعَاوِيَةَ مَا وَكَيْعٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ السَّقَاعِيُّ الرَّهْرِي
أَنْ بَاكَرَ عَمْرٍو رَجَا وَلَمْ يَحَلَّدَا وَبِهِ لِي وَكَيْعٌ بِالْمَعْرِيِّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ أَنْ عَمْرٍو رَجَمَ وَلَمْ يَحَلَّدَا وَبِهِ لِي وَكَيْعٌ مَا الثَّوْرِيُّ عَنْ مَعْرِضٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
الْحِجَلِيِّ قَالَ يَرْجَمُ وَلَا يَحَلَّدُ وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْرِضٍ الرَّهْرِي أَنَّهُ كَانَ يَنْكُرُ
الْحَلْدَ مَعَ الرَّحْمَةِ وَيَقُولُ لَا وَدَاعِي وَسُفِينُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكُ
وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَاحِدٌ مِنْ حَنْبَلٍ وَأَصْحَابُهُمْ وَأَمَّا مَنْ رَوَى عَنْهُ الرَّحْمَةُ
وَالْحَلْدَ مَعًا فَكُنَا أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ إِلَى قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَاسِمُ بْنُ جَعْفَرٍ قَاسِمُ
بْنَ أَصْبَغٍ نَاحِدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُسَيْنِيُّ نَاحِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِشَارٍ نَاحِدُ بْنُ جَعْفَرٍ
عَنْدَهُ نَاسِعَةٌ عَنْ سُلَيْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عِيَّاسَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ حَلَّدَ شَرِاحَةً
يَوْمَ الْكَلْبِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ أَحَلَّدَهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَارْجَمَهَا يَقُولُ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عَبَّاسٍ نَاصِبُ بْنُ أَصْبَغٍ نَاحِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
بْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي نَاحِدُ الْوَاحِدِ بْنِ بَادِنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ
عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ
رَأَيْتُ عَلَى بَنِي طَالِبٍ دَعَا شَرِاحَةً فَحَلَّدَهَا يَوْمَ الْكَلْبِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ
فَقَالَ حَلَّدَهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجَمَهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنَاتٍ مَاعِدُ اللَّهِ بْنِ نَضْرَةَ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ مَا أَبُو وَصَّاحٍ
نَامُوسَى بْنِ مُعَاوِيَةَ مَا وَكَيْعٌ نَاصِبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ خَالِدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نِزْرَةَ عَنْ عِيَّاسِ
أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ أَحَلَّدَهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَارْجَمَهَا بِالسُّنَّةِ وَعَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ يَحْيَى
بْنَ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَيْتِ تَرَى أَحَلَّدَهَا ثُمَّ ارْجَمَهَا وَبِهِ يَقُولُ الْحُسَيْنِيُّ
كَمَا نَاحِدُ نَاحِدُ بْنُ مَفْرُوحٍ نَاحِدُ بْنُ الْأَعْمَشِ نَاحِدُ بْنُ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنْ مَعْرِضٍ قَتَادَةَ

قَدِمَ

قَتَادَةَ عَنْ أَحْمَسَ قَالَ أَوْحَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّوْا عَنِي حَدَّوْا
عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِمَنْ سَبَّحَ الثَّيْبَ بِالثَّيْبِ حَلْدَ مِائَةٍ وَالرَّحْمَةَ بِالرَّحْمَةِ حَلْدَ
مِائَةٍ وَفِي سُنَّةٍ وَكَانَ أَحْمَسُ يَقْتَضِي بِهِ وَيَقُولُ أَحْمَسُ بْنُ حُجْرٍ وَأَبُو رَاهُوبٍ
وَأَبُو سُلَيْمٍ وَجَمِيعُ أَصْحَابِنَا وَهَذَا قَوْلُ نَاسٍ أَنَّ الثَّيْبَ إِنْ كَانَ شَيْخًا حَلَّدَ
وَرَجَمَ فَإِنْ كَانَ شَابًّا رَجَمَ وَلَمْ يَحَلَّدَ كَمَا رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا قَالَ الشَّيْخَانِ حَلَّدَانِ
وَيَرْجَمَانِ وَالثَّيْبَانِ يَرْجَمَانِ وَالْبُكَرَانِ يَحَلَّدَانِ وَيَنْفِيانِ وَعَلَى بَنِي كَعْبٍ قَالَ
يَحَلَّدُونَ وَيَرْجَمُونَ وَلَا يَحَلَّدُونَ وَيَحَلَّدُونَ وَلَا يَرْجَمُونَ وَفَتْرَهُ قَتَادَةُ
قَالَ الشَّيْخُ الْمُحَصَّنُ حَلَّدَ وَيَرْجَمُ إِذَا رَأَى الشَّابَّ الْمُحَصَّنَ يَرْجَمُ إِذَا رَأَى
وَالشَّابَّ إِذَا لَمْ يَحْصُنْ حَلَّدَ وَعَنْ مَسْرُوفٍ قَالَ الْبُكَرَانِ يَحَلَّدَانِ وَيَنْفِيانِ
وَالثَّيْبَانِ يَرْجَمَانِ وَلَا يَحَلَّدَانِ وَالشَّيْخَانِ يَحَلَّدَانِ وَيَرْجَمَانِ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ
وَهَذِهِ أَقْوَالُ كَمَا تَرَى فَمَا قَوْلُ مَنْ لَمْ يَرْجَمِ الرَّحْمَةَ أَصْلًا يَقُولُ مَنْ غُوبَ عَنْهُ
لَا نَهَ خِلَافَ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ كَانَ يَنْزِلُ بِهِ قُرْآنُ
لَفْظُهُ وَكَانَ يَنْفِي حِكْمَهُ حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ مَسْرُوحٍ نَاحِدُ بْنُ الْأَعْمَشِ نَاحِدُ بْنُ أَبِي الدَّرْدَاءِ
الذَّوَالِغِيُّ عَنْ سُفِينِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ يَحْيَى الْجَوْدِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ قَالَ لِي
أَبِي بَنِي كَعْبٍ مَا كَانُوا يَحَلَّدُونَ سُونََ الْأَحْرَابِ قُلْتُ أَمَّا نَاحِدُنا وَسَبْعِينَ أَيْ
أَوَارِجًا وَسَبْعِينَ أَيْ قَالَ أَقْطَأَنَّ كَانَتْ لِقَادُونَ سُونََ الْبَقَرِ أَوْ لِي أَطُولُ
سُنَّاهُ وَإِنْ كَانَ فِيهَا لَاقِيَةُ الرَّحْمَةِ قُلْتُ أَيْ الْمَثْدُورِ وَمَا أَنَّهُ الرَّحْمَةُ قَالَ إِذَا رَأَى
الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ فَارْجَمُوهُمَا الْبَيْتَ كَالْبُكَرَانِ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٌ قَالَ عَلِيُّ
هَذَا اسْنَادٌ صَحِيحٌ كَالشَّيْخِ لَا مَغْزِيَةَ فِيهِ وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ رَسْعٍ نَاحِدُ
بْنَ مُعَاوِيَةَ مَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ الْأَشْعَرِيُّ أَنَا مَسْجُودُ هَوَّابٍ
أَبِي مُزَاحِمًا أَبُو حَفْصٍ هُوَ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مَسْجُودِ هَوَّابِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ
عَاصِمِ بْنِ يَحْيَى الْجَوْدِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ قَالَ لِي أَبِي بَنِي كَعْبٍ كَمْ تَعْدُونَ
سُونََ الْأَحْرَابِ قُلْتُ ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ فَقَالَ أَيْ أَنَّ كَانَتْ لِقَادُونَ
سُونََ الْبَقَرِ أَوْ أَطُولُ وَفِيهَا أَيْ الرَّحْمَةُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا رَأَى فَارْجَمُوهُمَا
الْبَيْتَ كَالْبُكَرَانِ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٌ فَهَذَا سُفِينُ الثَّوْرِيُّ وَمَسْجُودُ هَوَّابٍ

بَنِي كَعْبٍ

جميع هذه المسائل مسئلة ومقتضون ما احتج به كل طائفة لقولها
وميتون بعون الله تعالى صواب القول في ذلك بالبراهين من القرآن والسنة
كما فعلنا في سائر كتابنا هذا والحمد لله رب العالمين وبه نعتصم ونعتصم
مسئلة حد الحر والحره غير المحصنين قال ابو محمد قال الله تعالى
الزانية والزاني فاحصداواكل واحد منهما مائة حلقة ولا تاخذكم بهما
لاقة في دين الله الآية قال ابو محمد فجا المص كما ترى ولم يختلف احد
من اهل القبلة في ان حكم الزاني المحصن والمحصنة الزانية احره غير المحصنة
وانما اختلف الناس في هل عليها نفي كما ذكرنا ام لا وهذا بات قد نقصناه في
ابواب مجموعتنا صدرنا بها قبل كذا مائة في المزد من ذكرنا فيها كل حكم يخص
به حدان من الحدود فصاعدا ونقصنا هناك الاثار باسنادها وذكر
ها هنا ان شاء الله تعالى جملة مختصرة من ذلك وبالله تعالى التوفيق
انه قد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البكر بالبكر حلدة مائة وغرب
عام والبيث بالثيب حلدة مائة والرجم وصح عنه عليه السلام من طريق
الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن زيد بن خالد انه سهر رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا مريمي زني ولم تحصن بحد مائة وغرب عام وعن
الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قضى في زني ولم تحصن بان ينفى عما مع اقامة الحد عليه وصح انه
عليه السلام للذي زني امرأة مسنأجره على ابنك حلدة مائة وغرب
عام وعلى امرأة هذا الرحم وصح ان عمر بن الخطاب حلدا امرأة زنت وغربها
عاما وروى ايضا مثل ذلك عن علي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب رضي الله
عنهم ولم يرو عن احد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ذلك الا رواية عن
علي بن ابي طالب الوالد في رواية قال في الذكر انهما من حسبهما من القننة
ان يتفيا عن ابن عباس من زني حلة وارسل قال يحلش فليس قول
ابن عباس حلة وارسل دليل على انه لا يوجب النفي عنده بل قد يكون قوله
وارسل يريد به ان يرسل لبلد اخر وكذلك قول علي حسبهما من القننة ان

بن سعد

قال

نحو
واحدة

من زني

٨

نفيا خرج على اخطاب النفي وان ذلك حسبهما من البلاء قال الله تعالى الم احسب
الناس ان يتركوا ان يقولوا امنا وهم لا يفتنون الاية والرواية عنه في ان لم الولد
لا تنفي اذا زنت لا يمتح على ما ذكرنا قبل قال علي وكلما القولين دعوى بلا برهان
ومن محاب الدنيا ان يجعلوا الاربعين لزيد لها عمر بن الخطاب رضي الله عنه
في حد الحر على سبيل العذر بحد واحد واحدا مائة مائة وهو رضي الله عنه بحد
اربعين ومائة ستين ومائة ثمانين وكذلك عشر مائة وعلى وعمرهما من الصحابة
رضي الله عنهم ثم يأتون الى حد اربعة الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه
وسلم فجعلونه تعزيرا كل ذلك جراءة على الدعوى بلا برهان وادعوا ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت امدا حركم فليحدوها ولم يقل فلينفها دليلا
على نسخ النفي قال ابو محمد وهذا من الباطل المحض لان هذا خبر
يحمل الاحوال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على غيره فلم يذكر نفيا ولا عدد الحد
فان كان دليلا على اسقاط النفي فهو ايضا دليل على اسقاط عدد ما حله
وان لم يكن دليلا على اسقاط عدد ما حله لا نه لم يذكر فيه فليس ايضا دليلا
على نسخ النفي وان لم يذكر فيه والاحبار يضم بعضها الى بعض واحكام الله تعالى
واحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم على السلام كلها حق ولا يحل ترك بعضها لبعض بل الواجب
ضم بعضها الى بعض واستعمال جميعها قال ابو محمد وانما اسقاط ما لا
النفي عن العبد ولا ماء والنساء واقامته اياه على الحر وهو قول لا دليل على صحته
لان قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وامره قد ورد عموما بالنفي على كل
من زني ولم تحصن ولم تحصر الله تعالى ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم امره من رجل
ولا عبدا من حر وما كان ذلك نسبا وقد قال الله تعالى في الاماء فاعلن
نصف ما على المحصنات من العذاب فصح ان علي بن من النفي نصف ما ينفي
المحصن وكذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يقام الحد على المكاتب
بنسبة ما ادى من حد الحر ونسبة ما لم يؤد من حد العبد فبطل كل ما خالف
حكم الله تعالى وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالله تعالى التوفيق
حد الحر والحره المحصنين قالت طائفة الحر والحره اذا زنتا

ما حله

واللذان ياتيانها منكم فاذوها فكان الرجل اذا رزق اودي بالعبد وضرب
النعال فانزل الله تعالى بعد هذا الزانية والزاني فاحلوا كل واحد منهما
مائة جلدة فان كانا محصنين رجما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابو سعيد الخدري يا محمد بن علي اذ فوي يا ابو جعفر احمد بن محمد بن اسعيل بن
احمد بن محمد اناسا سلمة هو ابن شبيب نا عبد الرزاق نا معمر عن قتادة في قوله
تعالى فاستكوفوا في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا
قال نسختها الحدود وقال قتادة ايضا في قوله تعالى واللذان ياتيانها
منكم فاذوها نسختها الحدود قال ابو محمد وهذا هو القول الصحيح لان
قوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم في قوله فاستكوفوا في
البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا اما في حكم النساء
فقط وليس منها حكم الرجال املا ثم عطف الله تعالى عليها من صلابها قوله تعالى
واللذان ياتيانها منكم فاذوها فكان هذا حكما زائدا للرجال مصافا للمباينة
من حكم النساء ولا يجوز البتة ان يقال في شيء من القرآن انه منسوخ ولا انه ناسخ
ليكن الا يبين انه اخبار عن مراد الله تعالى ولا يمكن ان يعلم مراد الله تعالى
من الا ينص قرآن او سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها موحى
من الله تعالى او باجماع متيقن من جميع الصحابة رضي الله عنهم قالوه عن توفيق
من رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم على ذلك او بضرورة وهو ان يتيقن باخبار
احد النص بعد الاخر ولا يمكن استعالمها جميعا فندري حينئذ متيقن ان الله
تعالى اطل حكم الاول بالنص الاخر وكذلك ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا فرق من اخبار عن مراد الله تعالى مثالي شيء من ذلك الله تعالى بعين احد هذه
الوجوه وقد اخبر عن الله تعالى بما لا علم له وهذا هو الكذب على الله تعالى
بلا شك اخبر عنه بما لم يخبر به تعالى عن نفسه فصح يقينا ان حكم النساء
الزواني كان الحسن في البيوت حتى تمتز او يجعل الله لهن سبيلا حكم اخر وان حكم
الرجال الزناة كان الاذي هنا ما لا شك فيه عند احد من الامة ثم نسخ هذا
كله بالحدود بلا خلاف من احد من الامة وليس معنا يبين بان حبس الزواني من

بكذا

نحو
وهذا في موقعا غير

الناس

بالحد

النساء نسخ بالاذي ثم نسخ عنهم الاذي هذا ما لم يات به قرآن ولا سنة ولا اجماع
ولا اوجبه ضرورة فلم يحز القول به وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد
فلما صح بالنص والاجماع ان احبسوا الاذي منسوخا عن الزواني والزناة
باليقين الذي لا شك فيه بالحدود وحب ان ينظر في الناسخ ما هو فوجدنا
الناس قد اجمعوا على ان احجز الزاني والحرة الزانية اذا كانا غير محصنين فان حدهما
مائة جلدة ثم اختلفوا فقالت طائفة ومع المائة جلدة في سنة وقالت
طائفة قد اعلى الرجل وامرا المرأة فلا ينفى عنها وقالت طائفة لا ينفى في ذلك
لا على رجل ولا على امرأة ثم اختلفوا كلهم حاشي من لا يعتد به بلا خلاف وليس لهم
عندنا من المسلمين فقالوا ان على الحر والحررة اذا زنيا وهما محصنان الرجم حتى
يموتا ثم اختلفوا فقالت طائفة عليهما مع الرجم المذكور جلدة مائة لكل واحد
منهما وقالت طائفة ليس عليهما الا الرجم ولا جلدة عليهما وقالت الا زانية
من الخوارج ليس عليهما الا الجلدة فقط ولا رجم على زان اصله وحدها الامة
قد انفتت بلا خلاف من احد منهم على ان الامة اذا حصنت فغلبها خمسون
جلدة قال علي ولا ندرى احدا اوجب عليها مع ذلك الرجم ولا يقطع
على ان المنع من رجمها اجماع والله اعلم ثم اختلفوا فقالت طائفة عليها
في سنة اشهر مع اجلده وقالت طائفة لا ينعى عليها مع ذلك اصلها اختلفوا
في الامة اذا لم تحسن ورئت فقالت طائفة عليها خمسون جلدة وفي سنة
اشهر وقالت طائفة ليس عليها الا خمسون جلدة فقط ولا ينعى عليها
وقالت طائفة لا ينعى عليها الا في الاصل الا اختلفوا في حد العبد
اذا رزق وهو محصن او غير محصن فقالت طائفة حده كحد الامة على حسب
اختلافهم في النفي مع اجلده او اسقاط النفي وقالت طائفة حده كحد الحر
الرجم او النفي واختلفوا في حد من بعضه حر وبعضه عبد اذ رزق من العبد
والامانة فقالت طائفة حده كحد العبد التام الرق او الرجم والنفي والامة
التامة الرق وقالت طائفة عليه من النفي والحد بحساب ما فيه من الحر
وبحساب ما فيه من الرق قال ابو محمد ونحن ان شاء الله تعالى في القول

في

دئم امرى مسلم الا باحدى ثلاث رجل كفر بعد ايمان او زنى بعد احصان او قتل
نفسا فقتل بها قال ابو محمد وعظم الله تعالى بعض الزنى على بعض وكلمة
عظيم ولكن المعاصي بعضها اكبر من بعض فعظم الله الزنى بحليلة الجار وبامارة المجاهد
ولحق الشيخ وروينا عن طريق مسلم نا اسحق بن ابراهيم انا جرجر عن منصور عن ابي
عن عمرو بن شرجيل عن عبد الله بن مسعود قال سالت رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى الذنب اعظم عند الله تعالى قال ان تدعوه لله ندا وهو خلقك قلت ثم
اي قال ان يقتل ولك مخافة ان يطعم معك قلت ثم اى قال ان ترائى بحليلة
جارك وبه الى مسلم نا ابو بكر بن شيبه نا وكيع عن شفي عن علي بن زيد عن سليمان
بن زياد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمة نسائ المجاهدين
على القاهدين كحرمة امهاتهم ونا من رجل من القاهدين خلف رجلا من المجاهدين
في اهله فيخونه فيهم الا وقف له يوم القيامة فيأخذ من علمه ما شا فاما ظنهم
حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن المثنى نا محمد بن
جعفر نا شعيب عن منصور قال سمعت ربيع بن جراس يحدث عن زيد بن طيار
روعه الى زر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة يحبهم الله وثلاثة يبغضهم
الثلاثة الذين يبغضهم الله الشيخ الذي والفقر الخيال والعق الظلوم حدثنا
عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن العلاء نا ابو معاوية
عن الاعشى عن ابي حازم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة
لا يضر الله اليهم ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم زان ومكاذب وعابل مستكبر
قال احمد بن شعيب نا عبد الرحمن بن محمد بن سلام نا محمد بن ربيعة نا الاعشى عن
ابي حازم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وقال فيه الشيخ الذي
والامام الكذاب والعابل الخيال حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد
بن شعيب نا ابو داود نا الحارث نا عازم نا هو نا محمد بن الفضل نا حازم نا زيد نا عبد الله
بن عمر عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اربعة يبغضهم الله المبياع الخلاف والفقر الخيال والشيخ الذي
والامام الجار ما الزنى قال علي قال الله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون

شيخ

الا على اذواجهم الاية وفتح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش
وللعاهر المحر وقد ذكرناه باسناده فيما تقدم فصح انه ليس الوطى المباحا
لا بلام فاعلمه او عهدا في غير الفراش وهما هنا وطان اخرا ان احدهما من وطى
فراشا مباحا في حال محرمة كوطى الحارص والمحرمة والمحرمة والصائم فزنا
والقائمة كذلك والمعنف والمعتقة والمشرقة فزنا عاص وليس زانيا
باجماع الامة كلها لانه وطى فراشا حرم بوجه ما فاذا ارتفع فلك الوجه حله
وطهنا والثاني من جعل فلا ذنب له وليس زانيا فبعد هذين الوطين فليس
الا اسرته المباحة بعقد نكاح صحيح او ملك من صحيح محل فيه الوطى او عاهر
وهو من وطى محل له النظر الى مجردها وهو عالم بالتحريم فهذا هو العاهر
الزاني وبالله تعالى التوفيق حدث الزنى قال علي قال الله تعالى واللاتي
باتن الفاحشة من نسائكم الاية الى قوله تعالى فاعرضوا عنها قال ابو محمد
ففتح النفس والاجماع على ان هذين الحكمين ينسوخان بلا شك ثم اختلف
الناس فقالت طائفة ان قوله تعالى واللاتي باتن الفاحشة من نسائكم فاعرضوا عنها ناسخ لقوله
واللاتي باتن الفاحشة من نسائكم الاية الى قوله او جعل الله لهن سبيلا ورحل من
قال هذا قوله عز وجل واللاتي باتن الفاحشة من نسائكم على ان المراد بها الزاني والزانية
وقال آخرون ليس احدا الحكمين نا سخا لاخر لئن قوله تعالى فامسكوهن في البيوت
هذا كان علم الزواني من النساء ثيبا هن واکارهن وقوله تعالى واللاتي باتن
منكم فادوهما هذا حكم الزائنين من الرجال خاصة الثيب منهم والبر قال ابو محمد
وهذا قول ابن عباس وغيره نا ابو سعيد الجعفي نا محمد بن علي نا دفور المقري
نا ابو جعفر احمد نا سهل الصوي نا بكر نا سهل نا عبد الله بن صالح نا معاوية بن
صالح عن علي بن ابي طالب نا عن ابن عباس نا قال في قول الله تعالى واللاتي باتن
الفاحشة من نسائكم فامسكوهن واعليهن اربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن
في البيوت فكانت المرأة اذا رئت محبس في البيت حتى تموت ثم انزل الله
بعد ذلك الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وان كانا
محصنين رجما فهذا السبيل الذي جعل الله لها قال ابن عباس وقوله تعالى

من وطى

محم

بين أربعة نفر بن عبيدة بن حصين بن بدر الفراري وعلقمة بن علاثة الكلابي
والأقرع بن جابر التميمي وزيد الحنل الطائي فعصبت قريش والآنصار وقالوا
يعطى صناء ديد أهل نجد ويدعنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنا
اعطيتهم أنا لغتهم فقام رجل عابرا العينين مخلوق الرأس سرف الوجنتين نائيا
الجبين فقال اتق الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يطع الله أن
عصيته أنا أنا مني أهل الأرض ولا أنا مني فاستأذن عمر في قتله فأتى
ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من ضيقي هذا قوم يقرؤون القرآن
لا يحاؤون جناحهم مرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية يقتلون
أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان والله لن أدركنهم لا قتلهم قتل عاد
قال أبو حمزة ففتح كما ترى الإسناد الثابت أن هذا المرتد استأذن
عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد في قتله فلم يأذن لهما رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ذلك وأخبر عليه السلام في فوره ذلك أنه سباني من ضيقي
عصاة به أن أدركنهم قتلهم وأنهم مرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية
فقد خرج عنه ومن خرج عنه بعد كونه قد حوله كدخول السهم في الرمية
فقد ارتد عنه ففتح انداز النبي عليه السلام بوجوب قتل المرتد وأنه قد
علم عن الله تعالى أنه سباني بذلك بعد ذلك الوقت فثبت ما قلناه من
أن قتل من ارتد كان حراما ولذلك نهى عنه عليه السلام ولم يأذن به
لأبي بكر ولا لخالد ثم أنه عليه السلام نذر بأنه سبأح قتله وأنه سبأح
قتل من ارتد بفتح بفتحنا نسخ ذلك الحال وقد نسخ ذلك بما روينا به ابن
عباس وابن مسعود وعثمان وبعاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال أبو محمد فإذا بطلت هذه المقالة من أن لا يقتل المرتد وضح
أنه من قال أنه يغلق بمنسوخ فلم يبق إلا قول من قال يستتاب وقد ذكرناه
مسألة حد الزنا قال أبو محمد قال الله تعالى ولا تغربوا الذي
أنه كان فاحشة وقال تعالى ولا يزنون الآية محرم تعالى الذي وحمله من
الكبار وتوعد منه بالنار حد ثمانية عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن

أحمد نا الفراري نا البخاري نا محمد بن المشي نا اسحق بن يوسف نا الفضل بن غزوان
عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزن العبد
حين يزن وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب حين يشرب
وهو مؤمن ولا يقتل وهو مؤمن قال عكرمة قلت لابن عباس كيف يبيع الأيمان
منه قال هكذا وشئت بين أصابعه ثم أخرجها فان تاب عاد إليه هكذا وشئت
بين أصابعه ومن طريق البخاري نا أدم نا سبعة عن الأعمش عن ذكوان هو أبو
صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزن الزاني حين
يزن وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب حين يشرب وهو
مؤمن والتوبة معروفة ناعبد الله بن ربيع التيمي نا محمد بن معاوية المروزي نا
أحمد بن شعيب نا اسحق بن راهويه نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال نا
سعيد بن المسيب نا أبو سلمة نا عبد الرحمن بن عوف نا أبو بكر بن عبد الرحمن
بن الحارث بن هشام نا حماد نا أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب
حين يشرب نا شرف نا رفيع المثلون نا إسماعيل نا حماد نا أبو هريرة نا
قال أبو محمد الأيمان هو جميع الطاعة فأي طاعة أطاع العبد بها ربه
فهي إيمان وهو بفعله إياها مؤمن والإيمان والطاعة شيء واحد فمعي ليس مؤمنا
إيمانا فهو بفعله إياها مؤمن والإيمان والطاعة شيء واحد فمعي ليس مؤمنا
ليس مطيعا لله تعالى ولو كان في الإيمان هاهنا إيمانا باللك فلو جئت قتل
السارق ومن ذكربته على الردة عذرا لا يقول أحد ولا فعله رسول الله صلى
الله عليه وسلم حدثنا حماد نا عيسى نا محمد بن عبد الملك نا محمد بن
نا سمعنا الترمذي نا الحميدي نا سفيان نا شعيب نا عيسى نا عبد الله نا مريم نا
عن مشروق عن عبد الله بن مسعود نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ
مسلم يشهد أن لا إله إلا الله والى رسول الله لا في أحد ثلث رجل لا بعد إيمانه
أو زنى بعد إحصائه أو نفس بنفس وقد روى عن عثمان رضي الله عنه أنه قال وهو
محصور في الدار يم بعتلوني وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا حل

حين يقتل

حين يقتل

بالتوبة ولم يقطع حذيفة ولا غيره على باطن امرهم فتورع عن الصلاة عليهم
وبعضها ان عمر سألهم فقال له لا ولا اخبر احد غيرك بذلك
وهذا باطل كما نرى لان من الكذب المحض ان يكون عمر شك في معتقده
نفسه حتى لا يدري اسافق هو ام لا ولذلك ايضاً لم يختلف اثنان من اهل
الاسلام في ان جميع المهاجرين قبل فتح مكة لم يكن فيهم منافقاً ما كان النفاق
في قوم من الاوس والخزرج فقط فظهر بطلان هذا الخبر واما حديث
محمود بن لبيد فمقطع ومع هذا فاما فيه انهم كانوا يعرفون المنافقين
منهم واذا لم يكن ذلك فليس هذا نفاقاً بل هو كفر مشهور ووردة ظاهرة هذا
محمود بن لبيد لا يقتل المرتد واما حديث حذيفة لم يبق من اصحاب هذه
الاية الا ثلثة فصحة ولا حجة لهم فيه لان في نص الاية ان يقالوا حتى
يتبينوا فيبين نذري انهم لو لم يبينوا لما ترك قتالهم كما امر الله تعالى وكذلك
ايضاً قوله انهم لم يبق من المنافقين الا اربعة فلا شك عند احد من الناس ان
اولئك الاربعة كانوا يطهرون الاسلام وانه لا يعلم غيب القلوب
الا الله تعالى فهم ممن اطهر التوبة فيبين لا شك فيه ثم الله تعالى اعلم بما
في نفوسهم قال ابو محمد ويظهر هذا ما روينا من طريق البخاري نا عمر بن
حفص بن غياث نا ابي نا الاعثري نا ابراهيم التيمي نا عن الاسود قال كنا في
خلة عبد الله بن مسعود فاحذيفه حتى قام علينا فسلم ثم قال لقد
انزل التفاف على قوم خبر منكم قال الاسود سبحان الله ان الله تعالى يقول
ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار فبسم الله بن مسعود وحلب
حذيفة في ناحية المسجد فقام عبد الله فنفقوا اصحابه فرماني حذيفة
بالخصي فابيت ففقال حذيفة عجب من صبحك وقد علم ما قلت لقد انزل
الله التفاف على قوم كانوا اخيراً منكم ثم كانوا فتاب الله عليهم روينا من
طريق البخاري نا ادم بن ابي اسنا سبعة عن ابي اسنا الا حذيفه عن ابي اسنا
سبعة عن سلمة عن حذيفة بن ايمان قال ان المنافقين اليوم شر منكم على عبد
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا حينئذ يستهزئون واليوم يحذرون قال ابو محمد

فهم ان اشرار في غاية الصحة في احدها بيان ان المنافقين على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم كانوا يستهزئون وفي الثاني انهم كانوا فطال تعلق من تعلق بكل
اية وكل خبر ورد في المنافقين ومع انهم مشتمون اما قسم لم يعلم باطن امرهم بهذا
لاحكم له في الاخرة وقسم علم باطن امره واكتشف فعاد بالتوبة قالوا ان
الذي جاور رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انه لم يعد ولا اراد بقسمته
وجه الله مرتد لا شك فيه منكشف الامر وليس في شيء من الاخبار انه تاب
من ذلك ولا انه قتل بل فيها التي عن قتله قلنا اما هذا حتى كما قلتم لكن الجواب
في هذا ان الله تعالى لم يكن امر يقتل من ارتد فذلك لم يقتله رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولذلك نهي عن قتله ثم امر الله تعالى بعد ذلك بقتل من ارتد عن
دينه فنسخ تحريم قتلهم برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا هناد بن
الشري نا ابو الاحوص عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن لبيد نعم عن ابي
سعيد اخذني قال بعث علي وهو باليمن بذهبية في ترستها الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ففسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اربعة نفر
الا فرغ بن جابر الجعفي وعبيدة بن بدر القزاري وعليه من علالة العاصري
وزيد الجعفي الطائي احد بني بهان فذكر الحديث وفيه فجار رجل كثر الحجة مشرف
الوجهين فابتر العينين فابتر الجبين فمحلوق الراس فقال اتق الله يا محمد فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم من يطيع الله ان عصيته ايا مني على اهل الارض
ولا تاتوني فاستاذن رجل في قتله يرون انه خالد بن الوليد فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان ضيضي هذا قوم يقرؤون القرآن لا يحاورونا
جوهم يقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان يقرؤون من الاسلام
كما يقرء المشرك من الرمية لئن ادركتهم لاقتلنهم قتل عاد فحدثنا هشام بن
سعيد نا عبد الحميد نا احمد نا الحسن نا الحسين نا جعفر نا محمد نا
يونس نا حبيب نا ابو داود نا الطيالسي نا سلام نا سليمان نا ابو الاحوص عن
سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن لبيد نعم عن ابي سعيد اخذني ان علياً بعث
الي النبي صلى الله عليه وسلم بذهبية في ترستها ففسمها النبي صلى الله عليه وسلم

ابن مسعود فان القائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعد
ولا اراد وجه الله تعالى فما عمل فهو كما فر معن بلا شك وكذلك القائل
في حديث جابر اذا استاذن عمر بن الخطاب فقتله اذ قال اعدل برسول الله فنهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر عن ذلك واخبر بان لا يقتل اصحابه
وكذلك اصحابه استبذوا عمر بن الخطاب فقتله الله جل ان هو لا صا روا باطهارهم
الاسلام بعد ان قالوا ما قالوا حريص دماؤهم وصاروا بذلك من حملة
اصحابه عليه السلام قال ابو محمد نعم هذا ما احيى بعض راي ان المراد لا
يقتل اصلا لان هؤلاء يريدون بلا شك قتلهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقد قتل اصحابه الفضلاء عذرا والغامدين والحسينية اذ وحيت
القتل عليهم ولو كان القتل على هؤلاء المرتد من المصنوع ذلك اصلا قال ابو محمد
فنقول وبالله تعالى التوفيق انه لا خلاف بين احدين في الامم في انه لا حل
لمسلم ان يستقي كما فر معلنا بانته صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا انه من اصحاب النبي عليه السلام وهو عليه السلام قد اتى على اصحابه
ففتح انهم اظهروا الاسلام فحرمت بذلك دماؤهم في ظاهر الامر
باطنهم لا الله تعالى في صدق وكذب فان كانوا صادقين في توحيدهم فمهم
اصحابه حقا عند الناس ظاهرهم وعند الله تعالى باطنهم وظاهرهم فمهم الذين
اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم لو انفق احدنا مثل احد ذهبنا ما بلغ
مئذ احدكم وان كانوا دين فمهم في الظاهر مسلمون وعند الله تعالى كفاد
وهكذا القول في حديث اي سعيد الذي قد ذكرناه اذ استاذنه خالده في
قتل الرجل فقال لا اعله ان يكون يضل فقد صح نبى النبي عليه السلام لما د
عن قتله ولو حل قتله لما ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك واخبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسبب المانع من قتله وهو انه لعله يضل
فقال له خالده رتب نضل يقول بلسانه ما ليس في قلبه فاجابه انه لم يبعث
ليشق عن قلوب الناس فاما عليه الظاهر واخبرنا عليه السلام انه لا بدري ما
في قلوبهم وان ظاهرهم ما نبع من قلوبهم اصلا وقد جاء هذا الخبر من طريقين لا يصح

وفيه انه عليه السلام امر ابا بكر وعمر بقتله فوجه يرفع ووجهه الآخر
يسجد فركاه وامر عليا بقتله فصلى فوجهه وانه عليه السلام قال لو قتل
لم يختلف من امي اثنان وهذا لا يصح اصلا ولا وجه للاستيفان به واما حديث
عمار بن ابي اشنا عشرينا فقا فليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عرفهم باعيانهم وهو اخبار رصفة عن عدد فقط ليس فيهم بيان انهم عرفوا
باسماهم فسقط التعلق بهذا الخبر وبالله تعالى التوفيق واما حديث ابن
مسعود فانه لا يصح فاشا قد روينا من طريق قاسم بن ابي بصير نا احمد بن ربهير
حرب نا ابو نعيم عن سفين الثوري عن سلمة بن كهيل عن رجل عن ابيه عن ابن مسعود
فذكر هذا الحديث وقال سفين عن هذا الرجل الذي لم يستم عن ابنه اراه صياض
بن عياض فقد اخبر ابو نعيم عن سفين انه مشكوك فيه ثم لو صح لما كانت لهم فيه
حجة لانهم قد انكشفوا واشتهر امرهم فليسوا منافقين بل هم محضون فلا بد
من احد امرين لا ثالث لهما اما ان يكونوا منافقين فحققت دماؤهم بذلك واما انهم
لم يتوبوا فمهم ما تعلق به من لا يرى قتل المرتد على ما ذكرنا واما حديث اي
سعيد فاما فيه انهم ليسوا من العذاب وهذا ما لا شك فيه ليس فيه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف كفرهم واما حديث حذيفة فساقط
لانه من طريق الوليد بن جميع وهو هالك ولا نراه يعلم من وضع الحديث
فانه قد روى اخبارا فيها ان ابا بكر وعمر وعثمان وطلحة وسعد بن بنى وفاض
رضي الله عنهم ارادوا قتل النبي صلى الله عليه وسلم والقاه من العصبة في نوك
وهذا هو الكذب الموضوع الذي يطعن الله تعالى واضعه فسقط التعلق به
واحمد لله رب العالمين واما حديث جابر فورايد ابو سفين طلحة بن افع
وهو ضعيف ثم لو صح لما كانت فيه حجة لانه ليس فيه الا هبوب الرجح
لوت عظيم من عظم المنافقين فاما في هذا الكشف انهم بعد موته فلم
يوقن وطبان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم نفاقه في حياته فلا يجوز
ان يقطع بالظن على رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الموقوفة على حذيفة
فلا تصح ولو صححت لكانت بلا شك على ما بينا من انهم متح فاقهم دعا خذا

يومئذ لكنه شفقة على ابن أخيه ومن طريق مسلم ما أبو كرب جعفر بن شهاب
عن الأعمش عن شريك عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم من سفير
فلما كان قرب المدينة هاجت ريج سكاдан بدفن المراكب فوعم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال بعثت هذه البرح لموت منافق وقدم المدينة فاداعظم
من المنافقين قد مات قال أبو محمد واحاديث يوفوه على خديفة
فيها انه كان يدري المنافقين وان عمر ساله اهونهم قال لا ولا اخبر احد
تعدك مثل هذا وان عمر كان ينظر اليه فاذا حضر خديفة جنازة حضرها
عمر وان لم حضرها خديفة لم حضرها عمر وفي بعضها منهم شيخ لودان الما
ما وجد له طعاما كلها غير منسدة وعن خديفة قال مات رجل من المنافقين
فلم ادع الى الجنازة فقال هو منهم فقال له عمر اياهم قال لا وعن محمد
بن اسحق بن عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الطمري قال قلت لمحمد بن زيد
هل كان الناس يعرفون النفاق فيهم قال نعم والله ان كان الرجل يعرفه من اخيه
ومن ابيه ومن بن عمه ومن عشيرته ثم يلبس بعضهم بعضا على ذلك قال محمد
لقد اخبرني رجل من قومي عن رجل من المنافقين معروف نفاقه كان ليس بنوع
رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث سار فلما كان من اشراكم ما كان ودعا
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دعا فارسل الله السحابة فامطرت حتى
ارتوى الناس فقلنا عليه نقول ونحك بعد هذا شي قال سحابة ما رآه ثم ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم سار حتى كان ببعض الطريق ضلت ناقته فخرج
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبها وعند رسول الله صلى الله عليه
وسلم رجل من اصحابه يقال له عمار بن حزم وكان عقيباً بدرى وهو من
بنى عمرو بن مخزوم وكان في رجل زيد بن نضيب القينقاعى وكان منافقاً
فقال زيد وهو في رجل عمار بن وعمار بن عند النبي صلى الله عليه وسلم محمد بن
الله بنى ومحمد بن عن خبر السامى لا يدري ابن ناقته فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعمران عند ان رجلاً قال هذا اخوكم انتم بنى بنى بنى بنى بنى
عنه السامى وهو لا يدري ابن ناقته والى انما اعلم الا انما علمى الله وقد دلت عليها

وهي في هذا الوادي من شعب كذا وكذا وقد حبسها شجرة برماها فانطلقوا
حتى تأنوا بها فذهبوا الى ابيها فجمع عمار بن حزم الى رجله فقال والله
لا تحب من شي حدثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم انفا عن نقاله قال احمد
الله عنه كذا وكذا الذي قال زيد بن نضيب فقال رجل ممن كان في رجل
عمار بن وعمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد والله قال هذه المقالة قبل
ان تلتى فاقبل عمار بن على زيد محافى عنقه ويقول يا ابا عبد الله لئن لم يدرى
الراهبة وما اشعر اخرج اى عدو الله من حلى فلا تصحبى وعن زيد بن نضيب
قال كما عند خديفة وهو من طريق البخاري فقال خديفة ما في من اصحاب
هذه الامة الا ثلاثة يعنى قوله تعالى قاتلوا امة الكفر الى قوله يذنبون
فان خديفة ولا يبق من المنافقين الا اربعة فقال له اعمري اى اى اصحاب
محمد خبرونا بما لا ندري فما هو الا الذين يفترون ويتناوون ويسرقون اعلقتنا
فان اوليك الفلاس اهل لم يبق منهم الا اربعة شيخ كبير لو شرب الماء وجد
له برداً قال أبو محمد هذا كل ما خسرنا ذكره من الاخبار وليس في شي
سنا حجة اصلاً اما حديث مالك بن الدخشن فصحي وهو اعظم حجة عليهم
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر بان شهادة التوحيد تمنع صاحبها
وقد افاض صلى الله عليه وسلم نصيباً عن قتال المصلين واما حديث يزيد
الاسلمى لا تقولوا للمنافق سيداً فان هذا عموماً لجميع الامة ولا يخفى
هذا على احد واذ الامر كذلك فاذا عرفنا المنافق ونهينا ان نشبهه سيداً
فليس منا فقابل محامر واذا عرفنا من المنافق وعجز لا يعلم الغيب ولا
ما في ضمير فهو معزل لا مستر وقد يكون هذا الحديث ايضاً على وجه
آخر وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قد منع عنه ان حضاراً من كن فيه كان منافقاً
خالصاً وقد ذكرنا ما قبل وليس هذا نفاق الكفر لكنه منافق لا طهاره
خلاف ما يصح في هذه الحلال المذموم في كذبه وعدره وجوره واخلاقه
وجبايته ومن هذه صفاته فلا يجوز ان يسمى سيداً ومن سماه سيداً فقد
اسخط الله تعالى باخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك واما حديث

وَقَدْ ثَابَعَ نَاسٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ حَتَّى كَثُرُوا وَكَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلٌ لَعَابٌ
فَكَسَحَ أَنْفًا رِيًّا فَخَصِنَتْ لَا نَصَارَ غَضَبًا شَدِيدًا حَتَّى تَدَاعَوْا فَقَالَ الْإِنصَارِيُّ
يَا لِلْإِنصَارِ وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ يَا لِلْمُهَاجِرِينَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ
مَا بَالُ دَعْوَى الْكَاهِلِيَّةِ مَا شَأْنُهُمْ فَأَخْبَرَ بِسَعَةِ الْمُهَاجِرِيِّ وَالْإِنصَارِي فَقَالَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعْوَاهَا طَائِفًا جَنِيَّةٌ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلُولٍ قَدْ
تَدَاعَوْا عَلَيْنَا لِمَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِمُخَرِّجِي الْأَعْرَابِ مِنْهَا لِأَنَّ ذَلِكَ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ لَا تَقْتُلُوا يَا نَبِيَّ اللَّهِ هَذَا الْجَنِيَّةُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قُحَيْشٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَا تَحْدِثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ وَمِنْ طَرَفٍ مُسَلِّمٌ نَافِيَةٌ عَنْ سَعِيدِنَا
عَبْدُ الْوَاحِدِ هُوَ ابْنُ رِيَابٍ وَعَنْ عِمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ لُطَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ
أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ يَقُولُ بَعَثَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَنْ يَمِينُ دُهِيبَةٍ فِي أَيْمٍ يَقْرُؤُ ظِلْمٌ خَلَصَ مِنْ تَرَاهَا فَنَفَسَهَا بِإِذْنِ بَعْضِ نَفَرٍ
عَبْدَتُهُ زَيْدٌ وَالْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ وَزَيْدُ الْبَجَلِ وَشَكَّ فِي الرَّابِعِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ
أَصْحَابِهِ كَأَنَّ أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ قَبْلُغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَا
تَأْسُؤُنِي وَأَنَا أَمِينٌ فِي الشَّهَادَةِ بِأَنِّي خَدَعْتُ السَّمَاءَ وَصَبَّاحًا وَمَسَاءً أَقَامَ رَجُلٌ
فَأَمْرُ الْعَيْنِينَ مُشْرِفُ الْوَجْنَيْنِ نَاشِرُ الْجَبَةِ كَثُورُ اللَّحْمَةِ مَحْلُوقُ الرِّاسِ مُشْتَرٍ
الْأَزَادِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ اتَّقُوا اللَّهَ فَقَالَ وَبَلَدُ أَوْلَسْتُ أَحَقُّ أَهْلُ الْأَرْضِ أَنْ
يَتَّقِيَ اللَّهَ ثُمَّ قَالَ رَجُلٌ فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ
فَقَالَ لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ بِحُلِيِّ قَالَ خَالِدٌ دُكِمَ مِنْ مَضَلِّ يَقُولُ بَلَسَانُهُ مَا لَيْسَ فِي
قَلْبِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَيْسَ أَوْ مَرَّانَ انْقَضَتْ عَنْ قُلُوبِ
النَّاسِ وَلَا اسْتَقْبَطُونَهُمْ أَنَّهُ مَخْرُجٌ مِنْ صِبْغِي هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَطُغْيَا
لَا حَارَ وَحَنًا جَرَمَ مَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ
بِزِيَارَاتٍ نَاحِدُ بْنُ عَوْنِ اللَّهِ نَاقِصٌ مِنْ أَصْبَغَ نَاحِدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ نَاحِدُ بْنُ بَشَّارٍ
نَاحِدُ بْنُ جَعْفَرٍ نَاحِدُ بْنُ سَعِيدٍ مَا سَمِعْتُ قَتَادَةَ حَدَّثَ عَنْ يَدِهِ نَصْرَةَ عَنْ فُسَيْنِ بْنِ عِيَادٍ قُلْتُ
لِعِمَارَةَ أَرَأَيْتَ قَتَاكُمُ هَذَا أَرَأَيْتَ رَأَيْتُوهُ فَإِنَّ الرَّاىَ عَطِيٍّ وَيَصِيبُ أَوْ عَمْدُ الْعَجْمِ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَعَلَّاهُ الْبَارِئُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا

انتهى

لَمْ يَعْصِدْهُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسِبُهُ قَالَ
حَدَّثَنِي خَدِيقَةُ أَنَّهُ قَالَ فِي أَمْتِي اثْنَا عَشَرَ سَنًا فَقَالَا يَدْخُلُونَ الْحَنَّةَ وَلَا يَحْدُونَ
وَحَهَا حَتَّى يَلْجَأَ إِلَى سِمِّ الْحَيَاطِ مِمَّا بَيْنَهُ مِنْهُمْ بِكَفِّهِمُ الدَّسَلَةَ سَلَحَ مِنَ النَّارِ
يُظْهِرُ مِنْ كُفَّا فَمِنْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ طَهْرٍ رَهْمٌ حَسْبُ مَا حَسْبُ سَعِيدِ بْنِ نَبَاتٍ نَاحِدُ بْنُ
عَبْدِ الْمُبَرِّقِ نَاقِصٌ مِنْ أَصْبَغَ نَاحِدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ نَاحِدُ بْنُ بَشَّارٍ نَاحِدُ بْنُ
الزُّبَيْرِيِّ نَاسِيفِ الثَّوْرِيِّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْلٍ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عِيَاضٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ سَعْدٍ
قَالَ خَطَبَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَدَّ فِي حُطْبَتِهِ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ قَالَ
أَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَنْ يَفْقَهُنَّ مِنْ سَمِيَّةٍ فَلْيَمْنِ ثُمَّ قَالَ قُمْ يَا فُلَانُ قُمْ يَا فُلَانُ قُمْ يَا فُلَانُ حَتَّى عَدَّ
سِتَّةً وَثَلَاثِينَ ثُمَّ قَالَ أَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَنْ يَفْقَهُنَّ مَا شَاءَ اللَّهُ الْعَاقِبَةُ فَمِنْهُمْ رَجُلٌ مَقْنَعٌ وَكَانَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَحْرِيفُهُ قَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ فَاجْتَرَهُ مَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ
عُمَرُ يَا لَيْسَ سَائِرَ الْيَوْمِ وَمِنْ طَرَفٍ مُسَلِّمٌ نَافِيَةٌ عَنْ سَعِيدِنَا
أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا
مِنَ الْمُنَافِقِينَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَخْلُوعًا عَنْهُ فَرَجُوا بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَإِذَا قَامَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ اعْتَذَرُوا إِلَيْهِ وَحَلَّوْا وَاحْتَوُوا أَنْ يُحْدِثُوا بِأَيْمَانِهِمْ
فَلَا يَحْسِبُهُمْ مَقَارَةَ مِنَ الْعَذَابِ وَمِنْ طَرَفٍ مُسَلِّمٌ نَافِيَةٌ عَنْ سَعِيدِنَا
الْوَلِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ نَاحِدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ نَاحِدُ بْنُ بَشَّارٍ نَاحِدُ بْنُ جَعْفَرٍ
يَكُونُ مِنَ النَّاسِ فَقَالَ أَمْسَكَ اللَّهُ كَمْ كَانَ أَصْحَابُ الْعَقْبَةِ فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ
أَخْبِرْهُ أَدَسَاكَ قَالَ بِعْنِي طَرِيفَةً كَمَا أَخْبَرْتَهُمْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ فَانْ كُنْتُ فِيهِمْ
فَقَدْ كَانَ الْقَوْمُ حَمْسَةَ عَشَرَ وَاشْتَدَّ بِاللَّهِ أَنْ تَعَشَرَ مِنْهُمْ حُرْتُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ
وَبِهِمْ يَقُومُ الْأَشْيَاءُ دُونَ ثَلَاثَةٍ وَعَدْرُ ثَلَاثَةٍ قَالُوا مَا سَمِعْنَا مِنْ أَبِي رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا عَلَيْنَا مَا أَرَادَ الْقَوْمُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ لَيْسَتْ هَذِهِ
الْعَقْبَةُ الْعَقْبَةُ الْفَاصِلَةُ الْمُحْمَدَةُ قَبْلَ الْهَرَمَةِ تِلْكَ كَانَتْ لِلْإِنصَارِ خَاصَّةً
شَدَّهَا مِنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا وَثَلَاثَ سِنِينَ وَلَمْ يَسُدَّهَا أَحَدٌ مِنْ
غَيْرِهِمْ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْدَهُ وَالْعَبَّاسُ عَمَّةٌ وَهُوَ غَيْرُ مُسَلِّمٍ

أَمَا هَلَكْتَ يَا سَائِلُ مَا تَمُّ كَانُوا إِذَا أَصَابَ الضَّعِيفُ مِنْهُمْ الْحَدَّ أَفَامُوهُ عَلَيْهِ
وَإِذَا أَصَابَهُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ ثُمَّ يَعْمَلُ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ وَيُعْطِلُ أَمَّةَ الْحَقِّ
الْوَاجِبِ فِي مِثْلِ الْمُرْتَدِّ عَلَى كَافِرٍ يَدْرِي أَنَّهُ إِذَا تَدَلَّى أَنْ شَمَّ لَا يَقْنَعُ بِهَذَا حَتَّى يَصِلَ
عَلَيْهِ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ وَهُوَ يَدْرِي أَنَّهُ كَافِرٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ نَبِيُّ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ عَنِ الْإِسْتِغْفَارِ
لِلْكَفَّارِ وَكَثُرَ شَهْدُ شَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّ مَنْ كَانَ هَذَا وَاعْتَقَدَهُ فَإِنَّهُ كَافِرٌ
مُشْرِكٌ مُرْتَدٌّ خِلَالِ الدَّمِّ وَالْمَالِ نَبَلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ وَمِنْ وَلَايَتِهِ
مِنْ بَطْنِهِ الْبِفَاقِ بِالْخِلَافِ فَلَا مَرَّةً مِنْ دُونِهِ لَا شَيْكَ لِحَقِّي فَا رَتَعَ الْأَشْكَالُ
فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَاللَّهُ أَحَدٌ وَصَحَّ أَنْ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ أَنْ كَفَرَهُ هُوَ مِنْ سَاعِدَةٍ عَلَى
ذَلِكَ أَطْفَرُوا التَّوْبَةَ وَالْإِسْلَامَ فَعَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ
مِنْهُمْ وَلَمْ يَعْلَمْ بِأَطْنَمِ أَعْلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرَانِ عَلَى مَا أَطْفَرُوا مِنَ التَّوْبَةِ وَلَكِنْ
اللَّهُ تَعَالَى عَلِيمٌ بِذَلِكَ وَهُوَ لَا شَيْكَ الْمَجَازِي عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقَالَ تَعَالَى
بِأَمْرِ النَّبِيِّ جَاهِدِ الْكَفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلَظْ عَلَيْهِمْ وَأَبَا مُحَمَّدٍ هَذَا خَرَجَ
عَلَى وَجْهِهِ قَالَتْ لَهَا أَمَّا مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُنَافِقٌ وَكَفَرُ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا هَذِهِ
بَعِينَهُ بِلِسَانِهِ وَالْإِسْلَامَ عَلَيْهِ حَتَّى يَتُوبَ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِبَعِينِهِ جَاهِدَ جَمْلَةً
بِالْصِّفَةِ وَدَمِ الْبِفَاقِ وَالزُّعَارِ إِلَى التَّوْبَةِ وَمَنْ الْمَاطِلُ الْبَحْثُ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْلَمُ أَنْ فَلَانَا بَعِينَهُ مُنَافِقٌ يَتَصَلَّى الْبِفَاقِ ثُمَّ لَا جَاهِدَهُ
فَيُعَصِي رِثَةً تَعَالَى وَكُلَّ أَمْرِهِ وَمَنْ أَعْتَقَدَ هَذَا فَهُوَ كَافِرٌ لَا نَسَبَ الْأَسْتِهَانَةِ
بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ هَذَا كُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ
مِنْ ذِكْرِ الْمُنَافِقِينَ قَدْ تَقَضَّيْنَاهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَبَقِيَ أَثَرُهُ نَذَرُهَا
الْآنَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْخَارِجِيِّ نَاسِعِدُ بْنُ عَفِيرَةَ اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ
سَعْدٍ نَاقِصٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ عُبَيْدَانَ
بْنَ مَالِكٍ مِنْ شُهَدَاءِ رَأَاكَ فِي حَدِيثٍ فَعَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ قَالَتْ وَحَبْسُنَا عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ قَالَ فَتَأْتِ
فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ خُذُوا عِدَّةً فَاجْتَمِعُوا فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ بْنُ الْحُبَشِ وَأَبْنُ
دُخَشْنٍ فَقَالَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا حُبَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَسَلَّمَ لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا تَرَاهُ قَدْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَا نَأْتِي وَجْهَهُ وَبُصْحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ تَأْنِي اللَّهُ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَّبِعُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى حَذَرْنَا
عَبْدُ اللَّهِ مِنْ رُبْعِ نَاجِدٍ بِنِ اسْحَقِ بْنِ السَّلِيمِ نَاسِ الْأَعْرَابِ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ نَاسِ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ
مُسْرَةٍ نَاسِ مَعَاذِ بْنِ هِشَامٍ الدَّسَوَائِي نَاسِ عَنِ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ
قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَقُولُوا الْمُنَافِقُ سَيِّئًا فَإِنَّهُ أَنْ يَكُ
سَيِّئًا فَقَدْ اسْتَخْطَمَ رُكْمٌ وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ نَاسِ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ نَاسِ جَرِيرِ بْنِ هَوْثَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ
عَنِ مِصْوَرِ بْنِ الْعُثْمَرِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُبَيْنِ أَشْرَفَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسِ الْقِسْمَةِ فَطُغِيَ لَأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ مَا يَفْعَلُ مِنَ الْإِبِلِ وَأَعْطَى
عُيْبَتَهُ مِنْ خَصَنِ مِثْلَ ذَلِكَ وَأَعْطَى نَاسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ وَاشْرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي
الْقِسْمَةِ فَقَالَ جِبْرَائِيلُ إِنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةُ مَا يَجِدُ فِيهَا وَمَا أَرِيدُهَا وَجْهَ اللَّهِ
قَالَ فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَا خَيْرَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَأَيْتُهُ
فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ فَتَغَرَّ وَجْهَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى كَانَتْ كَالْصَّرْفِ ثُمَّ
قَالَ مَنْ يَجِدُ لَدَا مِثْلَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى لَقَدْ أَوْذَى بِالْكَرْمِ مِنْ هَذَا
فَصَبَرَ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ قُلْتُ لَا حَرَمَ لَأَرْضِ إِلَيْهِ بَعْدَهَا حَرَمًا وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ
نَاسِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدِ بْنِ رَجْحٍ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ رَجْحٍ بِنَ لَهَا جَرَانَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ
سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّبِيعِ عَنْ جَابِرٍ وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى نَاسِ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ عُثْمَانَ
الْحَمْدِيِّ الْقُفَيْيَّ قَالَ سَمِعْتُ عَمْرِي بْنَ سَعْدٍ الْأَنْصَارِي يَقُولُ أَنَا أَبُو الرَّبِيعِ مَعَ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ابْنُ جَابِرٍ أَنَّ مِثْلَ مَنْ خَبَرَ فِي ثَوْبٍ بِلَالٍ فَضَلَّ
وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْصِي مِنْهَا يُعْطَى النَّاسُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ أَعْدَلُ
قَالَ وَبِكَ وَمَنْ يَعْدُكَ أَفَلَمْ أَكُنْ أَعْدَلُ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ دَعْنِي رَسُولُ
اللَّهِ فَاقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ فَقَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَحْدُثَ النَّاسُ فِي أَقْتَلِ أَصْحَابِي
أَنْ هَذَا أَصْحَابُهُ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ جَانِبَهُمْ مَرُفُوفٌ مِنْهُ لَا مَرُفُوفٌ مِنْهُ
مِنْ الرِّمَّةِ وَمِنْ طَرِيقِ الْخَارِجِيِّ نَاسِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَمْرِو بْنِ
دِينَارَةَ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ عَزَّ وَنَاسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

حَدَّثَنَا

وبالله تعالى التوفيق وقال تعالى الم تر الى الذين نافقوا الى قوله تعالى باسمهم
بينهم شديد قال ابو محمد هذا قد يكون سر عليه الله منه وقضيه ولم يسم قاله
ويمكن ان يكون قد عرف بالتوبة لهم ببسطة كما ذكرنا في سائر الايات وقال
تعالى اذا جاءك المنافقون الى قوله تعالى ولكن المنافقين لا يعلمون قال ابو محمد
هذا تركه عبد الله بن علي كما دوننا من طريق البخاري في عمر بن خالد ما زهر بن يعقوب
ما ابو اسحق هو السبيعي قال سمعت زيدا بن ارقم قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في سفر اصاب الناس فيه شدة فقال عبد الله بن علي لا يفتقروا على من
عند رسول الله حتى يفضوا من حوله وقال ليز رجعا الى المدينة لخرجنا الا عثر
منها الا ذل فابتدئ النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فارسل الى عبد الله بن علي
فاجتهد منه ما فعل فقالوا كذب زيد بر رسول الله فوقع في نفسي مما قال شدة
حتى انزل الله تعالى بضرب في اذا جاءك المنافقون فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم
ليست خفيتم فلو وادوسهم قال وقوله حشيت مستندة كانوا رجلا اجمل شي
كما دوننا من طريق البخاري في علي بن عبد الله بن اسفين قال عمر بن زيدا سمعت
حاتم بن عبد الله يقول كنا في غزاة فدمع رجل من المهاجرين رجلا من الانصار فقال
دعوهما فاضا ننته فسمع ذلك عبد الله بن علي فقال فعلوهما اما والله لن رجعا
الى المدينة لخرجنا الا عثر منها الا ذل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقام
عمر فقال رسول الله دعني اضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه
وسلم دعاه لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه قال سفين فحفظته من عمر
قال سمعت جابر قال قال كبا مع النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو محمد اما قول
الله تعالى اذا جاءك المنافقون لا اقوله تعالى فهم لا يفقهون فهم قوم كفروا
بلا شك بعد ما بهم وارتدوا بشهادة الله تعالى عليهم بذلك الا ان التوبة
لهم يفتقروا في الاية وفيها رواه زيد بن ارقم من الحديث الثابت اما النص
فقوله تعالى يستغفر لكم رسول الله لو واروسهم واما مع الله تعالى من المغفر
لهم فاما هو بلا شك كما قالوه من ذلك القول لاني من رجعة اليمان بعد الكفر
فان هذا مقبول منهم بلا شك برهان ذلك ما سلف في الايات التي قد مر

قبل وايضا اطلوا فهم فيه نبته صلى الله عليه وسلم على الاستغفار لهم بقوله سوا
عليهم استغفرت لهم ام لم يستغفر لهم لن يغفر الله لهم وهم قد اظهروا اليمان
بلا شك والله اعلم بنينا بهم برهان ذلك ما قد ذكرناه قبل من شك جابر وابن
عباس وعمر رضي الله عنهم في ابن علي بعينه صاحب هذه القصة وكذلك اخبر
عن جابر اذا قال عمر للنبي عليه السلام دعني اضرب عنق هذا المنافق يعني عند الله
بن ابي فليس في هذا دليل على انه حديث منافق لكنه قد كان نافق بلا شك
وقد قال عمر رضي الله عنه مثل هذا في مؤمن يرى من النفاق جملة وهو حاطب
بن بلعة وفوق رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه لا يتحدث الناس ان محمدا
يقتل اصحابه دليل بين على محرم دم عبد الله بن علي ابن سلول بقوله عليه السلام
دعه وهو عليه السلام لا يجوز ان ياتر بان يدع الناس فرضا واحدا وكذلك
قوله عليه السلام لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه بيان على ظاهر
لفظه مقطوع على غيبه بحجة باطن ان عبد الله بن علي من جملة اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم بطا صرا سلامه وانه من جملة الصحابة المسلمين الذين
لهم حكم الاسلام والذين حرم الله بقتل ايمانهم لا يحقها وسفين يدري انه لو حل دم
ابن علي لما احاباه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وجبت عليه لما ضيعه
عليه السلام ومن طر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل من وجبت
عليه القتل من اصحابه فقد كفر وحل دمه وماله لتسببه الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم الباطل ومخالفة الله تعالى والله لقد قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
اصحابه الفضلاء المقطوع لهم بالامان والحجة اذ وجبت عليهم القتل كما عرفت والفا
والحسنة رضي الله عنهم من الباطل المنتقن والصلال النحت والفسوق المحرور
بل ان الكفر الصريح ان يعتقد او يظن من هو مسلم ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقتل مسلمين فاضلين من اهل الجنة من اصحابه اشنع قتله بالحجارة ويقتل
اكثر من شوب الانصاري فصا صا بالحد بن جابر الكلوي بعلمه عليه السلام
دون ان يعلم ذلك احد والمرارة التي امراسا برجمها ان عرفت ويقطع بد
المحرورية ويقول لو كانت فاطمة لقطعت يدها ويقول عليه السلام

مديرة

وبالله تعالى التوفيق وقال تعالى الم تر الى الذين نافقوا الى قوله تعالى باسمهم
بينهم شديد قال ابو محمد هذا قد يكون سر عليه الله منه وقضه ولم يسم قاله
ويمكن ان يكون قد عرف فالتوبة لهم مبسوطة كما ذكرنا في سائر الايات وقال
تعالى اذا جاءك المنافقون الى قوله تعالى ولكن المنافقين لا يعلمون قال ابو محمد
هذا نزول في عبدالله بن لهيعة كما روينا من طريق البخاري في عمر بن خالد ما زهري بن عروة
ما ابو اسحق هو الشيعي قال سمعت زيدا بن ارقم قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في سفر اصاب الناس منه شدة فقال عبدالله بن لهيعة لا تنفخوا على من
عند رسول الله حتى يفضوا من حوله وقال ليز رجعا الى المدينة لخرجنا الا عثر
منها الا ذل فابنت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فارسل الى عبدالله بن لهيعة
فاجتهد بمسئته ما فعل فقالوا كذب زيد بر رسول الله فوقع في نفسي مما قال شدة
حتى انزل الله تعالى بضدي في اذا جاءك المنافقون فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم
ليس خفيهم فلو واووسهم قال وقوله حشيت مستندة كانوا رجلا اجلا شي
كما روينا من طريق البخاري ما على بن عبدالله بن نافع قال عمر بن زيدا سمعت
حاتم بن عبدالله يقول كما في غزاة فحسح رجل من المهاجرين رجلا من الانصار فقال
دعوهما فاضا منتنة فسمع ذلك عبدالله بن لهيعة فقال فعلوها اما والله لن رجعا
الى المدينة لخرجنا الا عثر منها الا ذل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقام
عمر فقال رسول الله دعني اضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه
وسلم دعاه لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه قال سفيان فحفظته من عمر
قال سمعت جابر قال قال كراع النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو محمد اما قول
الله تعالى اذا جاءك المنافقون لا قوله تعالى ففهم لا يفقهون فهم قوم كفروا
بلا شك بعد ما بهم وارتدوا بشهادة الله تعالى عليهم بذلك الا ان التوبة
لهم يفتن مدكون في الابه وفيها رواه يزيد بن ارقم من الحديث الثابت اما النص
فقوله تعالى يستغفر لكم رسول الله لو واووسهم واما مع الله تعالى من المعفر
لهم فاما هو بلا شك فيما قالوه من ذلك القول لاني مر جعة الامان بعد الكفر
فان هذا مقبول منهم بلا شك برهان ذلك ما سلف في الايات التي قدما

قبل وايضا اطلاقهم منه بنه صلى الله عليه وسلم على الاستغفار لهم بقوله سوا
عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم لم يغفر الله لهم وهم قد اطهروا الامان
بلا شك والله اعلم بنيتهم برهان ذلك ما قد ذكرناه قبل من شك جابر واب
عباس وعمر رضي الله عنهم في ابن لهيعة صاحب هذه القصة وكذلك الخبر
عن جابر اذا قال عمر للنبي عليه السلام دعني اضرب عنق هذا المنافق يعني عنده الله
بن ابي فليس في هذا دليل على انه حينئذ منافق لكنه قد كان نافق بلا شك
وقد قال عمر رضي الله عنه مثل هذا في مؤمن يرى من النفاق جملة وهو حطاب
بن بلعة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه لا يتحدث الناس ان محمدا
يقتل اصحابه دليل على محرم دم عبدالله بن لهيعة ان سلول بقوله عليه السلام
دعه وهو عليه السلام لا يجوز ان ياتر بان يدع الناس فرضا واجبا وكذلك
قوله عليه السلام لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه بيان على ظاهر
لفظه مقطوع على غيبه بجهة باطن ان عبدالله بن لهيعة من جملة اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم بظاهر اسلامه وانه من جملة الصحابة المسلمين الذين
لهم حكم الاسلام والذين حرم الله تعالى دماهم لا يحقها وسفين يدري انه لو حل دم
ابن لهيعة لما احاباه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وجب عليه لما ضيعه
عليه السلام ومن طر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل من وجب
عليه القتل من اصحابه فقد كفر وحل دمه وماله لنسبته الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم الباطل ومخالفة الله تعالى والله لقد قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
اصحابه الفضلاء المقطوع لهم بالامان في الجنة اذ وجب عليهم القتل كما عذر العفا
والحسنة رضي الله عنهم من الباطل المنتقن والصلال النجس والفسوس المحرور
بل ان الكفر الصريح ان يعتقد او يظن من هو مسلم ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقتل مسلمين فاضلين من اهل الجنة من اصحابه اشنع قتله بالحجارة ويقتل
الحديث بن سويد الانصاري قصاصا بالجدر بن جابر الكلوي بعلمه عليه السلام
دون ان يعلم ذلك احد والمرأة التي امر اسبا برجمها ان عثر فت ويقطع يد
الحزومية ويقول لو كانت فاطمة لقطعت يدها ويقول عليه السلام

ميرة

تقبلا واعراب ملعونين انه حال الحياورين معناه لا حياورونه الا قبله
ملعونين ولما راد الله تعالى في هذا ليقال ملعونون على خبر ابتد امضهم اكد
تعالى بان هذا هو سنته تعالى التي لا تبدل فمسال فقال ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم علمهم باعبائهم وعلم يقا فقم هل استوا ولم ينهوا فان قال استوا رجع الى
الحق وضح انهم تابوا ولم يعلم باطنهم في صحة التوبة او كذبها الا الله تعالى وحده
لا شريك له ولم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قط الا الظاهر الذي هو الا
سلام او فرار جمعوا عنه فاطهروا التوبة منه وان قال لم ينهوا لم يبعد من الكفر
لانه يكذب الله تعالى ومحمد انه تعالى يدل سنته التي قد اخبرنا ان لا تبدلها
او بدلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو محمد وكل من رفق على هذا وقامت عليه
الحجة ثم تماذى فهو كافر لانه مكذب لله تعالى ومجور لرسوله عليه السلام وكلام
الاسير كعراق ابو محمد ولقد بلغني عن بعض من خذله الله تعالى انه تلا هذه
الاية ثم قال ما انتهوا ولا اغراه بهم قال ابو محمد عن نبأ الى الله تعالى من
هذا فان قاله اوك كاذب عاص لله تعالى لا يحل له الكلام في الدين ومسال الله
تعالى العافية وقال تعالى ومنهم من يستنح اليك الى قوله تعالى واسمعوا اوصاها
قال ابو محمد من عصى الله تعالى فقد طبع على قلبه في الوجه الذي عصى فيه ولو لم يطبع على
قلبه فيه لما عصى فقد يمكن ان يكون هو لا منا فغير فاعلامهم بالتوبة ما ح لما
تقدم في الظاهر والله اعلم بالباطن وبالله تعالى التوفيق وقال تعالى فاذا انزلت
سورة محكمة الى قوله قل قل فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم قال ابو محمد وهذا
كالذي قبله اما ان يكون هذا بين معتقدهم واطهارهم الاسلام توبة تصح به
فيكون على ظاهرهم وان لم يكن ذلك النظر دليلا يمتدون به فيهم كغيرهم ولا فرق
وقال تعالى ان الذين ارتدوا على اديبارهم بغير اذن من الله تعالى والله يعلم اسرارهم قال
ابو محمد هذه صفة مجمل لمن ارتد معلن او مبسر ولا دليل فيها على انه عليه السلام
عرف انهم منا ففون مبسرون للكفر وبالله تعالى التوفيق قال تعالى ام حسب
الذين في قلوبهم من ضلالة قوله تعالى والله يعلم اعمالكم قال ابو محمد قد بين الله
تعالى انه لو شأراهم بنبي عليه السلام وهذا الاشك فيه ثم قال تعالى ولتعرنهم

المظرم

في حق القول فهذا كالمطر المتقدم ان كان الحق القول برهانا يقطع به رسول الله
صلى الله عليه وسلم على انهم منافقون فاطهارهم خلاف ذلك القول واعلانهم
الاسلام توبة في الظاهر كما قدمنا وان كان عليه السلام لا يقطع بحق قولهم
على ضميرهم فانما هو وطن يعرفه في الاعمال لا يقطع به وبالله تعالى التوفيق
قال ابو محمد قد ذكرنا في تارة والفتح قول الله تعالى سيقول لك المخلفون
الآيات كلها وبيان ان الله تعالى وعدهم بقبول التوبة والاجر العظيم ان تابوا
واطاعوا لمن دعاهم بعد النبي عليه السلام الى الجهاد وبالله تعالى التوفيق
وقال تعالى قالت الاعراب امنا الى قوله تعالى غفور رحيم قال ابو محمد هذا
دليل على انهم استسلموا لله تعالى عليه ولم يدخل الايمان في قلوبهم ولكن الله تعالى
قد بسط لهم التوبة في الامة نفسها بقوله تعالى وان تطيعوا الله ورسوله لا
يكون عليكم الا سلام وسطل لان يكون عليه السلام عرف باطنهم وقال تعالى يوم
نقول المنافقون والمنافقات الى قوله تعالى وعزكم الاماني قال ابو محمد
فهذه حكاية عن يوم القيامة واحبار باطنهم كانوا في الدنيا مع المسلمين وهذا بين
انهم لم يكونوا معروفين عند النبي صلى الله عليه وسلم ولا عند المسلمين وهذه الامة
بواقفها ما رويها من طريق مسلم بن الحجاج نازها من حرب نابعون بن ابراهيم
بن سعد ناى عن ابن شهاب عن عطاء بن ريد اللبني ان ابا هريرة اخبره ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال في حديث يجمع الله الناس يوم القيامة فيقول من كان عبدا
شيا فليتنسغه فليستع من بعد الشمس الشمس ويتبع من بعد القمر القمر ويتبع من بعد
الطواغيت الطواغيت وتتبع هذه الامة فيها منا يقولها وذكر الحديث وقال تعالى
الم ترالى الذين يهوا عن الحوي الى قوله تعالى فليس المصير قال ابو محمد هؤلاء
معروفون بلا شك ولكن التوبة لهم مبسوطة كما ذكرنا في سائر الآيات وقال تعالى الم تر
الى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم الى قوله تعالى هم الكاسرون قال ابو محمد
وهذه صفة قوم لم يسلموا الا انهم يبدون من مولاة الكفار فان كانوا معروفين
بالكفر فالتوبة لهم مبسوطة كما ذكرنا في سائر الآيات التي تلوها قبل وبالله

صلى الله عليه وسلم ويدبر بالبرضى به فهذا كفر مجرد والوجه الثاني ينقسم
فبين احدهما ان يكون فاعل ذلك مستعالموا في الظلم ونجاسة نفسه
عارفا بفعله في ذلك ومعقدا ان الحق في خلاف فعله فهذا فاسق وليس
وليس كافرا والثاني ان يفعل ذلك مقلدا للانسان في انه قد شغفه بظلمه
اباه وحبته مؤمنا نفسه انه على حق وهذه الوجوه كلها موجودة في الناس فاعل
هذين الغشيين الآخرين يخطون عصاة وليسوا كافرا ويكون معنى قوله تعالى
وما اولئك بالمؤمنين اي وما اولئك بالمطيعين لان كل طاعة لله تعالى فهو ايمان
وكل ايمان طاعة لله تعالى فمن لم يكن طيعا لله تعالى في شي ما فهو غير مؤمن في ذلك
الشي بعينه وان كان مؤمنا في غير ذلك مما هو فيه مطيع لله تعالى وقال تعالى
يا ايها النبي ان الله اولى قوله تعالى علما حكما قال ابو محمد هذه الآية تنفي
ظاهرها ان اهل الكافرين والمنافقين يعرفونه وهو ان جميع المؤمنين قال
تعالى وادوا لوكفرون كما كفروا فتكفون سوا فاذا هو اوهوم معروفه ففرض
على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كل مسلم ان لا يطعمهم في ذلك مما قد عرف انه
مرادهم وان لم يشيروا عليه في ذلك برأي ولا يجوز ان يظن ظان ان الكفار والمنافقين
يقين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشيرين عليه برأي راجين ان يتبعهم فيه
فاذا لم يرك ذلك فليس في الآية بيان ان المنافقين كانوا معروفين باعيانهم عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدري انهم منافقون ولكنهم معروفه صفاتهم
جملة ومن صفاتهم بلا شك ارادتهم ان يكون كل الناس كفارا وقال تعالى اذ يقول
المنافقون والذين في قلوبهم مرض الآية قال ابو محمد هذا ايضا ليس فيه بيان
بانهم قوم معروفين باعيانهم وانما هو خبر عن قائلين قالوا ذلك وقال تعالى
واذ قالت طائفة منهم يا اهل ثرب لا مقام لكم فارجعوا قال ابو محمد وهذا
ايضا يمكن ان يقول به يهود وممن ان يقولوا ايضا قوم مسلمون جورا وحبنا
واذ كل ذلك ممكن فلا يجوز القطع من اجل هذه الآية على ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يعرف انهم منافقون وانما قول الله تعالى ويستأذن مني
منهم النبي لا قوله تعالى كان عهد الله مسؤلا فان هذا قد روي انه كان ترك

في بني حارثة وبني سلمة وهم الا فاعل الدريون الاحد ثوبون لكنها كانت وهلة
في اسيدانهم النبي عليه السلام يوم احدث في قلوبهم ان يوتنا عون ومنهما
ترك اذهمت طائفتان منكم ان تقتلا واسه ولبها كما ناعدا الرحمن عبد الله
بن خالد ما ابرهيم بن احمد ما الفرير ما الحارثي ما علي بن عبد الله ناسفين بن
عبيدة قال عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله يقول فينا نزلت اذ
هبت طائفتان منكم ان تقتلا واسه ولبها قال جابر عن الطائفتان بنو
حارثة وبني سلمة طاب جابر وما تحت انهم لم يترك لقوله تعالى والله وليها قال
ابو محمد مع انه ليس في الآية ان هذا كفر اصلا فبطل المتعلق بها والله تعالى
الوفق وقال تعالى قد يعلم الله المعصية منكم الى قوله تعالى وكان ذلك على
الله سبيرا قال ابو محمد فلهذا ليس فيها دليل على انها في قوم معروفيين
باعيانهم ولكنها صفة يعرفها من نفسها من سمع منهم هذه الآية الا ان قول الله
تعالى بعد هذا يسير ليجري الله الصادقين بصدقهم ويعدب المنافقين ان شاؤ
يهتوب عليهم بيان على بسط التوبة لهم وكل هؤلاء بخلاف من احدث من
الامة معترف بالاسلام لا بد بالتوبة فيما صح عليهم من قول يكون كفرا
ومعصية فبطل المتعلق بهذه الآية لمن ادعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يعرفهم باعيانهم ويعرف انهم يعقدون الكفر في باطنهم قال الله تعالى
ولا تطع الكافرين والمنافقين لانه لا قوله تعالى وكفى بالله وكيل قال ابو محمد قد
معنى قولنا في قوله تعالى ولا تطع الكافرين والمنافقين وقال تعالى ودع اوامهم
وتوكل على الله وكفى بالله وكيل لا محلف مسلمان في انه ليس على ترك قتال
الكافرين واصغارهم ودعائهم الى الاسلام والحق فيما عدا ذلك وقال تعالى لن
لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض لا قوله تعالى ولن يجد لسنة الله
متديلا قال ابو محمد هذه الآية فيها كفاية لمن عقل ونصح نفسه لان الله
تعالى قطع بانه ان لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرحصول
في المدينة ليخرجن بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لا حيا ورونه منها الا
قليلا فاجبر تعالى انهم يكونون ان لم ينتهوا ملعونين انما يقضوا اخذوا وقبلا

صلى الله عليه وسلم ويدبر بالبرضى به فهذا كفر مجرد والوجه الثاني بتقسيم
فسيب احدهما ان يكون فاعل ذلك متعاهدا في الظلم ومجاهدا بنفسه
عارفا بغير فعله في ذلك ويعتقد ان الحق في خلاف فعله فهذا فاسق وليس
وليس كافرا والثاني ان يفعل ذلك مقلدا للانسان في انه قد شغفه بظلمه
اباه وحبته موها نفسه انه على حق وهذه الوجوه كلها موجودة في الناس فاهل
هذين القسمين الآخرين يخطئون عصاة وليسوا كافرا ويكون معنى قوله تعالى
وما اولئك بالمؤمنين اي وما اولئك بالمطيعين لان كل طاعة لله تعالى فهو ايمان
وكل ايمان طاعة لله تعالى فمن لم يكن مطيعا لله تعالى في شي ما فهو غير مؤمن في ذلك
الشي بعينه وان كان مؤمنا في غير ذلك مما هو فيه مطيع لله تعالى وقال تعالى
يا ايها النبي ان الله اولى قوله تعالى علما حكما قال ابو محمد هذه الآية يقتضي
ظاهرها ان اهل الكافرين والمنافقين معروفه وهو ان جميع المؤمنين قال
تعالى وذكروا لو تكفرون كما كفروا فتكفون سوا فاذا هو اوهوم معروفه ففرض
على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كل مسلم ان لا يطيعهم في ذلك مما قد عرف انه
مرادهم وان لم يشيروا عليه في ذلك برأي ولا يجوز ان يظن ظان ان الكفار والمنافقين
يقين انوا رسول الله صلى الله عليه وسلم مشيرين عليه برأي راجين ان يتبعهم فيه
فاذا لا يركد ذلك فليس في الآية بيان ان المنافقين كانوا معروفين باعيانهم عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدري انهم منافقون ولكنهم معروفه صفاتهم
جملة ومن صفاتهم بلا شك ارادتهم ان يكون كل الناس كفارا وقال تعالى اذ يقول
المنافقون والذين في قلوبهم مرض الآية قال ابو محمد هذا ايضا ليس فيه بيان
بانهم قوم معروفين باعيانهم وانما هو خبر عن قائلين قالوا ذلك وقال تعالى
واذ قالت طائفة منهم يا اهل ثرب لا مقام لكم فارجعوا قال ابو محمد وهذا
ايضا يمكن ان يقوله يهود ومسلمين ان يقولوا ايضا قوم مسلمون جورا وخبثا
واذ كل ذلك ممكن فلا يجوز القطع من اجل هذه الآية على ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يعرف انهم منافقون وانما قول الله تعالى ويستأنسون من
بينهم النبي لا قوله تعالى كان عهد الله مسولا فان هذا قد روي انه كان ترك

في بني حارثة وبني سلمة وهم الا فاضل البدر يوتون الاخذ يوتون لكنها كانت وهلة
في اسيدانهم النبي عليه السلام يوم اخذوا قلوبهم ان يوتونا عتوة وفيها
تركت اذ همت طائفتان منكم ان تقتلوا واسه ولهم ما كما ناعدا الرحمن عبد الله
بن خالد ما ابرهيم بن احمد ما الفرير ما الحارثي ما علي بن عبد الله ناسفين من
عبيته قال عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله يقول فينا نزلت اذ
همت طائفتان منكم ان تقتلوا واسه ولهم ما قال جابر عن الطائفتان بنو
حارثة وبني سلمة طاب جابر وما نحت انهم لم يتركوا قوله تعالى والله وليهم ما قال
ابو محمد مع انه ليس في الآية ان هذا كفر املا فطل المتعلق بها والله تعالى
الوفق وقال تعالى قد يعلم الله المعصية منكم الى قوله تعالى وكان ذلك على
الله سبيرا قال ابو محمد فلهذا ليس فيها دليل على انها في قوم معروفين
باعيانهم ولكنها صفة تعرفها بنفسه من سمع منهم هذه الآية الا ان قول الله
تعالى بعد هذا يسير ليجري الله الصادقين بصدقهم ويغيب المنافقين ان شاؤوا
يهتوب عليهم بيان على بسط التوبة لهم وكل هؤلاء بخلاف من احدث من
الامة معترف بالاسلام لا يد بالتوبة فيما صح عليهم من قول يكون كفرا
ومعصية فطل المتعلق بهذه الآية لمن ادعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يعرفهم باعيانهم ويعرف انهم يعتقدون الكفر في باطنهم قال الله تعالى
ولا تطع الكافرين والمنافقين لاقوله تعالى وكفى بالله وكلا قال ابو محمد قد
نص في قولنا في قوله تعالى ولا تطع الكافرين والمنافقين وقال تعالى ودع اقام
وتوكل على الله وكفى بالله وكلا لا يحلف مسلمان في انه ليس على ترك قتال
الكافرين واصغارهم ودعاهم الى الاسلام ولكن فيما عدا ذلك وقال تعالى لن
لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض لاقوله تعالى ولن يجد لسنة الله
شدة بلا قال ابو محمد هذه الآية منها حفاة لمن عقل ونصح نفسه لان الله
تعالى قطع باء ان لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرحون
في المدينة ليغربن بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لا جاؤا وروندها الا
قليلا فاخبر تعالى انهم يكونون ان لم ينتهوا ملعونين انما تقضوا اخذوا وقلوا

أما نبي الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم فقط ولم ينفه سائر
المسلمين عن ذلك وهذا لا ينفى فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبطئ على
من له دين لا يترك له وقفا وبإسرا المسلمين بالصلاة عليهم نصح نبينا بهذا أن معنى الهبات
أما هو أنهم كفروا بذلك من قلوبهم وعلم بذلك النبي عليه السلام والمسلمون ثم تابوا في ظاهر
الامر منهم من علم الله تعالى أن باطنه كظاهره في الثوبة ومنهم من علم الله تعالى أن
باطنه خلاف ظاهره ولم يعلم ذلك النبي عليه السلام ولا أحد من المسلمين وهذا في غاية
البيان وبالله تعالى التوفيق وقال تعالى فرح المخلفون بمقعدكم خلاف رسول الله
إلى قوله تعالى وهم كافرين قال فقوله تعالى فرح المخلفون الآية ليس فيها نص على
أنهم كفروا بذلك ولكنهم اتوا بكثرة من الكبار كانوا بها عصاة فاستيقن وقد ذكر
الله تعالى قولاً بآياتهم في سورة الفتح وبين تعالى هذا الذي قلناه هنالك
بربادة على ما ذكرهم به ها هنا فقال تعالى سيقتلكم المخلفون من الأعراب
إلى قوله تعالى عذاباً بالآلما فنزل الله تعالى على أن أولئك المخلفون الذين آمنوا بالله تعالى
نبي الله صلى الله عليه وسلم أن لا يبطئ على أحد منهم مات أبداً وأنهم كفروا بالله رسول
والذين آمنوا بالله تعالى نبي الله صلى الله عليه وسلم أن لا تعجزه أموالهم ولا أولادهم وأنه تعالى
أراد أن يرضوا أنفسهم وهم كافرين أنهم مقبوله توبتهم أن تابوا في ظاهر امرهم وبى
الحكم بأن باطنهم أن من كان منهم صحيح الثوبة مطيعاً إذا دعي بعد موت رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى الجهاد فسيبوا جرحاً عظيماً وإن من تولى عذبه الله قتل
عذاباً بالآلما فصح ما قلناه من أنهم كفروا وأعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم
كفروا ثم تابوا فقبل توبتهم ولم يعرف عليهم السلام بعد التوبة من منهم الصادق
في سرايرهم ولا من منهم الكاذب في باطن معتقده وهذا هو الحق الذي لا يجوز عند
شهادة المصنف كما أوردنا أنفاً وبالله تعالى التوفيق وقال تعالى وإذا أنزلت
سورة انشأوا بالله إلى قوله تعالى فهم لا يفقهون قال أبو محمد فقد
نص الآيات التي ذكرنا أيضاً وقد تكلمنا فيها وقال تعالى وجا المعذرون من الأعراب
إلى قوله تعالى عذاباً بالآلما فصح ما قلناه نصاً لأنه تعالى أخبر
أن بعضهم كفراً لأن كلهم عصاة فاما المبطلون للكفر منهم فلم يعلمهم النبي عليه السلام

ولا عليهم أحد منهم إلا الله تعالى فقط وقال تعالى إنما السبيل على الدين يستأذنونك
إلى قوله عن القوم الفاسقين قال أبو محمد وهذه الآية فيها وقد قلنا أن
فيهم من كفروا بذلك الذي طبع الله على قلوبهم ولكن الله تعالى أرحم من يقول
تعالى وسيرى الله عملكم ورسوله فصح ما قلناه وانفتحت الآيات كلها واخبر الله
رب العالمين وذلك أخبر تعالى أن ما واهم حصن حراماً كانوا يكسبون وحصن
مكون حراماً على الكفر وتكون حراماً على المعصية وكذلك لا يرضى تعالى عن القوم
الفاسقين وإن لم يكونوا كافرين وقال تعالى الأعراب أسد قراً وبقاً
إلى قوله تعالى إن الله عفو رحيم قال أبو محمد وهذه الآيات كلها بين نص
ما قلناه من أن فيهم كفراً راي الباطن قال أبو محمد لا يعلم سرهم إلا الله تعالى
وأما رسوله عليه السلام فلا وقال تعالى ومن حولكم من الأعراب منافقون
إلى قوله تعالى سبيع عليهم قال أبو محمد هذه الآية مبينة نصاً ما قلناه بيانا
لا عمل لأحد أن يحالفه من أن النبي عليه السلام لا يعلم المنافقين لأن الأعراب
ولاس أهل المدينة ولأن الله تعالى يعلمهم وأن منهم من توب فبغفوا الله تعالى عنه
وأن النبي عليه السلام ما يؤذي خذركوا جميعهم على ظاهر الإسلام وقال تعالى
الذين أخذوا مشركاً صلوا وكفروا إلى قوله تعالى إلا أن يقطع قلوبهم والله
علم حكيم قال أبو محمد وهذه الآية فيها أن بنيانهم السعد فصدوا به
الكفر ثم اطهروا التوبة فعلم الله تعالى صدق من صدق فيها وكذب من كذب
فيها ونعم لا يزال بنيانهم الذي بنوا إليه في قلوبهم إلا أن يقطع قلوبهم وقد قدم الله
تعالى أن من أذنب ذنباً فممكن أن لا يغفر له أبداً حتى يعافيه عليه وهذا نص
هذه الآية وقال تعالى وإذا أنزلت سورة فمنهم من يقول لا نقول له تعالى لا يفقهون
قال أبو محمد فصح لا دليل فيها أصلاً على أن القائلين بذلك معروفون بأعيانهم لكنهم
صفه ومعها الله تعالى يعرفونها من أنفسهم إذا سمعوها فقط وقال تعالى ويقولون
أما بالله وبأرسول الله إلى قوله تعالى هم الفاسقون قال أبو محمد ليس في هذه الآية
بيان أنهم معروفون بأعيانهم وإنما هي صفة من سمعها من نفسها وهي كبر
على وجهين أحدهما أن يكون من فعل ذلك كافرين أو أن يعتقد النصارى عن حكم رسول الله

كنا يوم كذا والقبائل كذا في يوم كذا اعتد أيامه حتى إذا كثرت عليه قال يا عمر
أخرجني إلى قد خبرت فاحترت قد قيل استغفر لهم أولا تستغفر لهم فلو أعلم إلى
أن زدت على السبعين غفرله لزدت قال ثم صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومشي معه حتى قام على قبره حتى فرغ منه قال فحجبت لي ولجرائي على رسول الله
صلى الله عليه وسلم والله ورسوله أعلم فما كان إلا سيرا حتى نزلت هاتان
الآيتان ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره إلى قوله تعالى وهم
فاسقون فاصار رسول الله صلى الله عليه وسلم على منافق حتى قصه الله تعالى
حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن عبد الله بن
المبارك نا محمد بن المنصور نا الليث بن سعد عن عوف بن خالد عن ابن شهاب عن عبد الله
بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال لما توفي رسول الله
بن أبي سريته وبعث له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحلي عليه فلما قام رسول الله
عليه وسلم وثبت ثم قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحلي عليه فلما قام رسول الله
فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أخرجني يا عمر فلما كثرت عليه قال إلى
خبرت فاحترت فلو علمت إلى أن زدت على السبعين غفرله لزدت عليها ففعل
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انصرف فما مدت إلا سيرا حتى نزلت الآيتان
من سورة المدثر يا أيها الذين آمنوا فادعوا إلى الله بالحق والبر والعدل والعدل هو
والله أعلم حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى نا أبو داود نا الهروي نا عبد الله بن أحمد
بن حنبل نا السرخسي نا إبراهيم نا خرم نا عبد بن حميد نا إبراهيم نا الحكم عن أبيه عن عكرمة
قال لما حضر عبد الله بن أبي المون قال ابن عباس فدخل عليه ورسول الله صلى الله عليه
وسلم فحري بينهما كلام فقال له عبد الله بن أبي قد افقه ما تقول ولكن من على
اليوم وكنتي بغيرك هذا وصل على قال ابن عباس فحفته رسول الله صلى الله
عليه وسلم بقبضه وصلى عليه والله أعلم أي صلاة كانت وإن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يجمع أنسا فأفطع عن أذهال يوم الحديبية فله حسنة قال الحكم
فسألت عكرمة ما هذه الكلمة قالت قالت فربنا يا أبا عبد الله ما قد منعنا محمدا
طواف هذا البيت وكما ناذ لك فقال لا لي في رسول الله أسوة حسنة حدثنا

عكرمة

عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عبد الجبار نا العلاء نا عبد
الجبار نا شعيب نا عتبة نا عمرو نا دينار نا وسيع نا إبراهيم نا أبو بكر نا عبد الله
عليه وسلم نا عبد الله بن أبي وقد وضع في جوفه فامر به فخرج من
حضرة فوضعه على ركبته والبسه قميصه ونفت عليه من ريقه والله أعلم
قال أبو محمد فمذاكلة بوجبت صحة ما قلناه لوجوه أحدها ظاهر الآية كما
قلنا من أنهم كفروا قبل وما ثوابي الفسق والثاني أن الله تعالى قد نهى النبي
الله عليه وسلم والمؤمنين عن الاستغفار جملة المشركين بقوله تعالى ما كان النبي
والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين بل قوله تعالى أصحاب الجحيم فلو كان ابن أبي
وعمر من المذكورين ممن ينين للنبي عليه السلام أنهم كفار بلا شك لما استغفر لهم
النبي صلى الله عليه وسلم ولا صلى عليه ولا حل المسلم أن يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم
أنه خالف ربه في ذلك فصح بيقينا أنه عليه السلام لم يعلم قط أن عبد الله بن أبي
والمذكورين كفار في الباطن رؤينا من طريق مسلم نا حملة بن يحيى نا عبد الله
بن وهب نا أبو بكر نا ابن شهاب نا أحمد نا سعيد نا السيب نا حور نا ابنه قال لما حضرت
أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي
أمية بن المغيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عم قل لا إله إلا الله كلمة أشهد
لك بها عبد الله فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية أترغب عن ملة عبد المطلب
فلم يرك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرضها عليه وبعد أن عليه تلك المقالة حتى
قال أبو طالب آخر ما كلمهم به على ملة عبد المطلب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أما والله لا استغفر لك ما لم أنه عنك فانزل الله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا
الآية قال أبو محمد وصح أن النبي عن الاستغفار للمشركين نزل بمكة بلا شك
فصح بيقينا أنه عليه السلام لم يوقن أن عبد الله بن أبي مشرك ولو ايقن أنه مشرك
لما صلى عليه أصلا ولا استغفر له وكذلك بعد يوم من الخطاب فقالت عبد الله
بن أبي سريته ولو كان عنده كفر الصريح بذلك وقصد إليه ولم يطول بغير ذلك
شك ابن عباس نا روي نا عبد بن عمار نا عبد الله بن أبي سلمة نا في صلاة على
عبد الله بن أبي وأقراره ما نا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعرف منه والرابع أن الله تعالى

والمسلمين

ما محمد بن اسحق نا ابن الاعرابي نا ابو داود نا موسى بن اسحق نا احمد
هو ابن سلمة عن حميد عن انيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جاهدوا
المشركين باموالكم وانفسكم واستبكم قال ابو محمد وهذه الآية تدل
على ان هؤلاء كانوا معروفين باعبائهم وانهم قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد
اسلامهم ولكن لما قال الله تعالى فان يتوبوا بك خير لهم وان يتولوا بعد بهم
الله عذابا بالماض ان الله تعالى يدل لهم التوبة وقبلها من احاطها منهم وكلهم بلا
شك اظهر التوبة وبرهان ذلك حليفهم واتحادهم فلا متعلق لهم في هذه الآية
وبالله تعالى التوفيق وقال تعالى ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله
الى قوله تعالى يكذبون قال وهذا ايضا صفة اوردتها الله تعالى يعرفها
كل من فعل ذلك من نفسه وليس فيها نظر ولا دليل على ان صاحبها معروف
بعينه على انه قد روي ان لا يصح ومنه انما نزلت في ثعلبة بن حاطب
وقد باطل لان ثعلبة بن حاطب معروف وهذا اثرناه حمام نا يحيى بن مالك بن
عابد نا الحسن بن علي عشان نا زكريا بن يحيى الساجي نا سهل السكري نا احمد بن
الحراز نا مسكين بن بكر نا معان بن رفاعه السلامي عن علي بن يزيد عن القاسم بن
عبد الرحمن عن علي بن اسامة قال جاء ثعلبة بن حاطب بصدقته الى عمر فلم
يقبلها وقال لم يقبلها النبي صلى الله عليه وسلم ولا ابو بكر ولا اهلها قال ابو محمد
وهذا باطل بلا شك لان الله تعالى امر بقبض ركوأت المسلمين وامر عليه السلام عند
توبته ان لا يبقى في جزيرة العرب ديار فلا يخلو ثعلبة من ان يكون مسلما ففر من علي
اي بكر وعمر قبض ركاية ولا بد ولا بد في فتحة في ذلك وان كان كافرا ففر من
لا يفر في جزيرة العرب فسقط هذا الاثر بلا شك وفي رواية معان بن رفاعه
والقاسم بن عبد الرحمن وعلي بن يزيد وهو ابو عبد الملك الالهي وكلهم ضعفا
ومسكين بن بكر ليس بالقوي وقال تعالى الذين يلزمون المطوعين من المؤمنين
في الصدقات الى قوله تعالى الفاسقين وقال تعالى ولا تصل على احد منهم مات
ابدا الى قوله تعالى وما تواتوا وهم كافرون قال ابو محمد قد مرنا هذه الآية وهي
مؤخر عن هذا المكان لانها متصلة المعاني بالية ذكرنا قبلها لانها جميعا

لا صدم

انواله

في امر عبد الله بن علي ثم نذكر القول فيها جميعا ان شاء الله تعالى قال ابو محمد
هذه الايات فيها انهم يلزمون المطوعين من المؤمنين ويحجرون منهم وهذا
ليس كفرا بلا خلاف من احد من اهل السنة واما قوله تعالى استغفر لهم اولا
لستغفر لهم الى قوله تعالى الفاسقين وقوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات
ابدا الى قوله تعالى فاسقون فان هذا لا يدل على ما ذهبهم على الكفر الى ان
ما تواتر بذلك يقينا على ان فعلهم ذلك من سحرهم بالدين اسوا عن معذور
لهم لانهم كفروا فيما خلا كان ما سلك من كفرهم موجبا ان يغفر لهم لزم المطوعين
من المؤمنين وسحرهم بالدين لا حدود ولا حصد لهم وان تواتر كفرهم وانهم
ما تواتر على الفسق لا على الكفر بل هذا معنى الآية بلا شك برهان ذلك ما روي
من طريق مسلم نا ابو بكر بن علي شيبه نا ابو اسامة نا عبيد الله هو ابن عمر نا
عن ابن عمر قال لما توفي عبد الله بن علي بن سلول جازاه الله الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فسأله ان يعطيه فبصا يكفن فيه اياه فاعطاه ثم
سأله ان يعطيه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه فقام عمر
واخذ ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
هاك الله ان تضلي عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا خير الله تعالى
فقال استغفر لهم اولا لستغفر لهم الى قوله تعالى سبعين مرة وسأري على السبعين
قال انه منافق فصل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله تعالى ولا تصل
على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره قال مسلم نا محمد بن المشي نا يحيى هو ابن سعيد
القطان عن عبيد الله بن عمر نا سنا ديه وعناه ونا كثر ترك الصلاة هلنهم
قال ابو محمد نا يوسف بن عبد الله بن عبد البر قال نا خلف بن القاسم
نا ابن الوردي نا ابن عبد الرحمن الرقي عن عبد الملك بن هشام عن زيد بن عبد الله
البكري عن محمد بن اسحق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس
قال سمعت عمر بن الخطاب يقول لما توفي عبد الله بن علي دعي له رسول
الله صلى الله عليه وسلم للصلاة عليه فقام اليه فلما وقف اليه يريد الصلاة
تحولت حتى قمت في صدره فقلت يا رسول الله انصلي على عبد الله بن علي القليل

في الخبرين قيس وهذا لا يسند البتة وإنما هو من اخبار المغاري ولكن
 على كل حال يقال هذا كان معروفا بلا شك وليس في الآية انه كفر بذلك
 ولكنه عصي واذنب و... وان جهنم لمحيطه بالكافرين ولا يجوز ان يقطع
 بهذا النص على ان ذلك القائل كان من الكافرين وإنما الذي اخبر الله تعالى
 بأنه ان اصابت رسوله عليه السلام سببته ومصيبته تولوا وهم فرحون و
 انه ان صابته حسنة ساءت بهم يقولون كفار بلا شك وليس في الآية نص على ان
 القائل ابدى عليه ولا نفى كان منهم ولا فيها نص على انه عليه السلام عرفهم
 وعرف يقاتلهم فبطل تعلقتهم هذه الآية وقال تعالى قاتلوا اعداء الله او
 كرها لن يستولوا بآله قوله يفرقون قال ابو محمد اما هؤلاء فكفار بلا
 شك مظهرين للاسلام ولكن ليس في الآية انه عليه السلام عرفهم باعيانهم
 ولا دليل فيها على ذلك اصلا وانما هي صفة وصفها الله تعالى فيهم ليس رؤسا
 من انفسهم وليس في قوله تعالى فلا تعجبك أموالهم ولا اولادهم دليل على انه
 كان يعرفهم باعيانهم وانه كان يعرف نفاقهم بل قد كان للفضل من الاضرار
 رضي الله عنهم الاموال الواسعة والاولاد الغنى الكثير يسعدون عبادة راي
 طلبة وغيرهما هذه صفة عامة يدخل فيها الفاضل الصادق والمنافق وامر تعالى
 في الآية ان لا تعجب أموالهم ولا اولادهم عمومًا لان الله تعالى يريد ان يعذب
 المنافقين منهم بتلك الاموال ويهوئوا كفارًا ولا يد وبالله تعالى التوفيق
 وقال تعالى ومنهم من يترك في الصدقات الى قوله تعالى راغبون قال ابو محمد
 وهذا لا يدل البتة لا بنصر ولا بدليل على كفر من فعل هذا ولكنها معصية بلا
 شك وقال تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي لا قوله تعالى ذلك الحزب العظيم
 قال وهذه الآية ليس فيها دليل على كفر من قال حينئذ ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذن بانما يكون كافرا من قال ذلك فاذى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بعد نزول النبي عن ذلك ونزول القرآن بان من فعل ذلك فهو كافر
 وان من حاد الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فله نار جهنم خالدا فيها
 فقد حان عمر قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم والله برسول الله انك لا حجت

الى من كل احد الا نفسي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كلاما نعتاه
 انه لا يوم من حتى يكون احب اليه من نفسه فقال له عمر اما الان فانت
 احب الى من نفسي قال ابو محمد لا يصح ان احدا عاد الى اذى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ومحاذ به بعد معرفته بالنار في ذلك من عند الله تعالى الا كان
 كافرا ولا خلاف في ان اسرا لو اسلم ولم يعلم شرايع الاسلام فاعتقد ان الكفر
 حلال وان ليس على الانسان صلاه وهو لم يبلغه حكم الله تعالى لم يكن كافرا
 بلا خلاف يعتد به حتى اذا قامت عليه الحجة فتبادى حينئذ باجماع الامة
 فهو كافر ومبين فدا قوله تعالى في الآية المذكورة محذرون لكم ليرضوكم والله
 ورسوله احق ان يرضوه ان كانوا مومنين فقد اخبرهم تعالى انهم ان كانوا
 مومنين نارضا الله ورسوله احق عليهم من ارضا المسلمين فصح هذا بيقين
 وبالله تعالى نستعين وقال تعالى محذرا للمنافقين ان ينزل عليهم سورة
 تنزيها مما في قلوبهم قل استهزوا ان الله يخرج ما تحذرون قال وهذه الآية
 ايضا لا نص فيها على قوم باعيانهم فلا يتعلق فيها لاحد في هذا المعنى
 وقال تعالى وليس سألتم لمقولنا انما كما نخوض ونلعب الى قوله تعالى كانوا
 مجرمين قال ابو محمد هذه بلا شك في قوم معروفين كفروا بعد ايمانهم
 ولكن التوبة مسبوطة لهم بقوله تعالى ان يعف عن طائفة منكم تعذب
 طائفة بائتهم كانوا مجرمين فصح انهم اظهروا التوبة والندامة واعتزفوا
 بدبهم فمنهم من قبل الله تعالى توبته في الباطن عنه لعلمه تعالى بصحتها ومنهم
 من لم تصح توبته في الباطن نعم المذبذبون في الاخرق واما في الظاهر فقد
 تاب جميعهم بنصر الآية وبالله تعالى التوفيق وقال تعالى المنافقون والمنافقات
 الى قوله تعالى عذاب يعقبن قال هذه صفة عامة لم يعصدها الى البعض
 لقوم باعيانهم وهذه حق واجب على كل منافق وسافه وبالله تعالى التوفيق
 وقال تعالى يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واعلم انهم الى قوله تعالى
 ولا يصير قال هذه اية امارة الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجاهل الكفار
 والمنافقين واجهاد قد يكون باللسان والموعظة والحجة كما ناعبد الله من ربيع

منقطع مما قبله في قوله اخير وفي كل حال فقد سقط حكم النفاق على اولئك ان
كان هكذا فان قيل فان كان الامر كما قلتم ان في قوله تعالى ودوا النكفر ونكفروا
فتكون سوا الله في قود من الكفار غير اولئك لحسبنا الله تعالى قد سقى اولئك
الراجعين ما يقين فصادوا معروفين قبل له وبالله تعالى التوفيق قد قلنا ان
النفاق قسمان قسم لمن يظهر الكفر ويبطن الايمان وقسم لمن يظهر غير ما يصر
فما سوى الدين ولا يكون بذلك كافرا وقد قيل لان عمرانا دخل على الامام فبقي
بالفضيا فراه جورا فمسك فقال انا معشر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
نعد هذا نفاقا فلا بدري ما تعدونه انتم وقد ذكرنا قبل قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه كان منافقا خالصا وان صلى وان صام وقال اني مسلم
فاذا لم يرد ذلك فلا يجوز ان يقطع عليهم بالكفر الذي هو صدد الاسلام لانهم لو كانوا
نقطع عليهم بما قطع الله تعالى به من اسم النفاق في الضلالة والاركار وحلاف الهوى
ولا يريد ولا يستدري ما نصر الله تعالى عليه بارا بها وبالله تعالى التوفيق وقال الله تعالى
بشر المنافقين بأن لهم عذابا اليما الى قوله اجرا عظيما قال ابو محمد اما هؤلاء
فمنافقون النفاق الذي هو الكفر ولا شك لنصته تعالى على انهم مذنبون لا يلى
المؤمنين ولا الى المحابر من الكفر في ما رجعهم وانهم اشد عذابا من الكفار يكونهم
في الدرك الاسفل من النار ولكن ليس في شيء من هذه الايات كلها انه عليه السلام
عرفهم باعيانهم وعرف نفاقهم اذ لا دليل على ذلك فلاحه فيها لمن ادعى انه
عليه السلام عرفهم وعرف نفاقهم نعم لو كان ذلك لكان قوله تعالى ان
المنافقين في الدرك الاسفل من النار لا قوله تعالى اجرا عظيما موجبا لقبول
توبتهم اذ انابوا وهم قد اظهروا التوبة والندم والافراد بالايمان بلا شك فبطل
عنهم هذا حكم النفاق جملة في الدنيا وبقي باطن انهم الى الله تعالى وهذه الآية
تفني على كل امة من انصرا بانه عليه السلام عرف منافقا بعينه وعرف نفاقه
قال الله تعالى يا ايها الذين اسؤا لا تحذوا اليهود والنصارى بعضهم الى قوله
تعالى فاصحوا خاسرين قال ابو محمد فاحذر الله تعالى عن قوم يسارعون في
الدين كفر واحد ان تصيبهم داسه واخبر تعالى عن الذين اسؤا انهم يقولون للكافرين

المصولا الذين اسؤوا بالله جهدا بما هم انهم لم يعلم بعون الدين يسارعون فيهم
قال الله تعالى احطت اعمالهم فاصحوا خاسرين فهذا لا يكون الا حرا عن قود
اظهروا الميل الى الكفار فكلوا سمهم كفارا خاسي الاعمال ولا يكونون في الاعلى
الا معروفين لان قوله تعالى فاصحوا عظمنا استروا في انفسهم ناديين دليل
على ندامتهم على ما سلف منهم وان التوبة لهم معترضة على ما في الآية التي ذكرنا
قبل هذه وبالله تعالى التوفيق وقال تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الى
قوله تعالى لا تعلمهم نحن يعلمهم قال ابو محمد هذه في المنافقين لا شك
وقد نصر الله تعالى على ان المسلمين لا يعلمونهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم
مخاطب هذا الخطاب مع المسلمين بلا شك هؤلاء يعلمهم والله تعالى يعلمهم
وقال تعالى لو كان عرضا قريبا وسفرا قاصدا لا يسعوك الى قوله تعالى
كارهون قال ابو محمد ليس في اول الآية الا انهم يخلعون كاذبين وهم
يعلمون كذبهم في ذلك وانهم يهلكون انفسهم بذلك وهذه صفة كل عامر
في معصيته وفي الآية ايضا معاينة الله تعالى نبيه عليه السلام على اذنه لهم
واما قوله تعالى لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر الى قوله تعالى
ترددون فان وجه هذه الآية التي يجب ان لا يصر عنه الى غير غير نصر
ولا اجاع انه في المستأذن لان لفظها لفظ الاستقبال ولا خلاف في هذه
الآية انها نزلت بعد تبوك ولم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
تبوك غزوة اصلا ولكنها تقطع على انها لو كانت هناك غزوة بعد تبوك
وبعد نزول الآية فاستأذن قوم منهم النبي صلى الله عليه وسلم في القود
دون عذر لهم في ذلك لكانوا بلا شك مستأذنين قلوبهم كفارا بالله تعالى
وباليوم الآخر مترددون في الرب فبطل تعلقتهم بهذه الآية ثم قوله تعالى ولو
ارادوا الخروج لاعدوا له عذرا الى قوله تعالى كارهون فانه اخبار عما
خلالهم وعن سيايت اقترن قودها وليس فيها شيء يوجب لهم الكفر حتى لو كانوا
معروفين باعيانهم وبالله تعالى التوفيق وقوله تعالى ومنهم يقولون انزل
الي قوله تعالى وهم فرحون قال ابو محمد قد قيل ان هذه الآية نزلت

الهُوى فلم يجدوا بذلك كفاً بل عصاةً فخرج محمد هذا عينا ناعداً فقد دعوا
نحن عند احكامهم لبا القرآن والى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه
بأقرارهم فيما تون ذلك وبرصون برأى له حليفه ومالك والشافعي هذا
لا ينكره احد فلا يكونون بذلك كفاراً فقد يكون اولئك هكذا حتى اذا من الله على
انهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما شجر بينهم وحب ان من
وقف على هذا قدماً وحديثاً والى يوم القيامة فالى وعدده فهو كافر وليس في
الآية ان اولئك عند واعد رسول هذه الآية فاذا لبيان منها فلا حجة فيها
من يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفهم انهم منافقون واقرهم وقال
تعالى ويقولون طاعة فاذا برزوا من عندك بين طائفة الى قوله تعالى
ويكلمهم الله في نبأهم انهم كانوا يظنون انهم كانوا يظنون انهم كانوا
مخلصين وكانوا يظنون الطاعة بالمسالمة فاذا لا يقر منها فلا حجة فيها من ادعى
انه عليه السلام كان يعرفهم ويبري ان عقدهم التفاق وقال تعالى فما اكرم
في المنافقين فينبأ في قوله واولئك جعلنا لكم عليهم سلطاناً مبيناً وقد روي
من طريق البخاري ان ابو الوليد هو الطائفة التي ناسعة عن عدي بن ثابت قال
سمعت عبد الله بن يزيد يحدث عن زيد بن ثابت قال لما خرج رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى احد رجع ناس من من خرج معه وكان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فرقتين فرقة تقول نقالهم وفرقة تقول لا نقالهم فنزلت فما اكرم
المنافقين فينبأ في هذا اسناد صحيح وقد سقى الله تعالى اولئك منافقين واما قوله
تعالى في هذه الآية متصلاً بذلك ودوا لتكفرون كما كفروا وتكونون سوا الائمة
تعالى فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً فقد كان مبين ان يظن انه تعالى حتى ذلك اولئك
المنافقين وهو كان الاظهر لولا قوله تعالى فلا يحذر انهم اولئك حتى يهاجروا في
سبيل الله مضافاً بوضع غايه الايضاح انه ابتدأ حكم في قوم اخرين غير اولئك
المنافقين لان اولئك كانوا من سكان المدينة بلا شك وليس على سكان المدينة
هجرة بل الهجرة كانت الى دارهم فاذا كان ذلك كذلك فحكم الآية كلها انها في قوم
كفار لم يؤمنوا بعد وادعوا انهم امنوا ولم يهاجروا وكان الحكم حينئذ من امن

ولم يهاجروا لم ينفذ بما نه وكان كافراً كسائر الكفار ولا فرق حتى يهاجروا لان
له سكنى بلده فمن يارض الكفنة والبحرين وسائر من سكنى ارضه الا
المستضعفين قال الله تعالى والذين امنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء
حتى يهاجروا وقد قال تعالى المؤمنين بعضهم اولياء بعض فقد قطع الله تعالى
الولاية بيننا وبينهم فليسوا مؤمنين وقال تعالى الذين يتوفاهم الملائكة ظالمي
انفسهم قالوا فيم كنتم يا قومه الا المستضعفين الية فان قال قائل معنى حتى
يهاجروا في سبيل الله اي حتى يجاهدوا معكم بخلاف فعلهم حين اضر فواعن
احد وارادوا ان يجعلوا الآية كلها في المنافقين المنصرين عن احد قبل له وبالله
التوفيق هذا مبين ولكن قد قال تعالى فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم
فاخبرونا هل فعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقتل الراجعين عن احد
حيث وجدهم وهل اخذهم ام لا فان قالوا قد فعل ذلك كذبوا هتافاً لا حتى
على احد وما عند مسلم شك في انه عليه السلام لم يقتل منهم احداً ولا يند
العهد الى احديهم وان قالوا لم يفعل ذلك عليه السلام ولا المؤمنين قبل لهم
صدقهم ولا يحل لمسلم ان يظن ان النبي صلى الله عليه وسلم خالف امره فامر تعالى
ان يولوا يقتلهم حيث وجدهم ويأخذهم فلم يفعل وهذا كفر بمن طئه بلا شك
فان قالوا لم يتولوا بل تابوا ورجعوا واحداً واقتلهم فقد سقط حكم
النفاق عنهم بلا شك وحصل لهم حكم الاسلام بظاهر الآية بلا شك فقد بطل
تعلقهم بهذه الآية جملة في انه عليه السلام كان يعرف المنافقين ولكن في
قوله تعالى الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق او جاءوكم حصص صدورهم
الى قوله تعالى فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً بيان على بان هؤلاء لم يكونوا قاطن الاوس
ولا من اخرج لانهم لم يكن لهم قوم محاربون للنبي صلى الله عليه وسلم ولا مستواظن
الى قوم معاهد بن النبي صلى الله عليه وسلم بميثاق معصود هذا مع قوله تعالى فان
اغترلوكم فلم يقاتلوكم لولا قوله تعالى سبيلاً فان هذا بيان على انهم من غير
الا نصار ومن غير المنافقين لكن من الكفار المجاهدين بالكفر الا ان يقول
قائل ان قوله تعالى الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق استثنى

على خبير وهم كلهم يهود واذا كان اهل الذمة في مدائنهم لا يمان جهم
غيرهم فلا يسبى الساكن فيهم لا مائة عليهم او لثارة بينهم كافرين ولا مسيحا
بل هو مسلم بحسن ودارهم دار اسلام لا دار شرك لان الدار انما ينسب للغالب
عليها واحكامها فيها والمالك لها ولو ان كافرا محاربا غلب على دار من دوائر
الاسلام واقرا المسلمين بها على حالهم لا ان الله المالك لها المنفرد بنفسه في
ضبطها وهو يعلن دين غير الاسلام لكفر بالقامعة كل من عاونته واقام معه
وان ادعى انه مسلم لما ذكرنا واما من حمله احمية من اهل الثغر من المسلمين فاستعان
بالمشركين لحرثهم واطلق ايديهم على قتل من خالفه من المسلمين وعلى اخذ أموالهم اوسبهم
فان كانت يده هي الغالبة وكان الكفار له كائنا من كان فهو هالك في غايه الفسوق
ولا يكون بذلك كافرا لانه لم يات بشيء اوجب به عليه كفر قران واجماع
وان كان حكم الكفار حاربا عليه فهو بذلك كافرا على ما ذكرنا فان كانا مسانرا
لا حرجي حكم احدهما على الاخر فما سواه بذلك كافرا والله اعلم واما الكافر الذي
برى بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المقيم من اهل المشركين وبالله تعالى
التوفيق مسألة من المنافقين والمرتبين قال قوم ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد عرف المنافقين وعرف انهم مرتدون كفروا بعد اسلامهم وواجه
رجل بالجوهر وانما يقسم قسمه لا يراد بها وجه الله وهذه ردة صحيحة
فلم يقبله قالوا فصح انه لا قتل على مرتد ولو كان عليه قتل لا نفذ ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنافقين المرتدين الذين قال الله تعالى فيهم
اذا جازك المنافقون لا قوله تعالى فيهم لا يفقهون قال ابو محمد هذا كل
ما احتجوا به ونحن ان شاء الله تعالى ذكرنا كل ما يتعلق بها متعلق في ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف المنافقين باعيانهم وسببوا بعون
الله تعالى وتأييده انهم قسما قسم لم يعرفهم فقط عليه السلام وقسم اخر
امضوا فاعرفهم فلا ذوا بالتوبة ولم يعرفهم عليه السلام انهم كاذبون
او صادقون في توبتهم فقط فاذا بينا هذا بعون الله تعالى بطل قول من
احتج بامر المنافقين في انه لا قتل على مرتد ونفي قول من راي القتل بالتوبة

هو

بلغ نقابة

واما انه لا يسقط بالتوبة والبرهان على الصحيح من ذلك فنقول وبالله تعالى
التوفيق قال الله تعالى ومن الناس من يقول ائنا بالله وباليوم الاخر الى قوله تعالى
فما ربحنا تجارتهم وما كانوا بمصدقين فصد اول آية في القرآن وهذا ذكر المنافقين
وليس في شيء منها دليل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفهم ولا على انه
لم يعرفهم ولا متعلق فيها لاحد من اهل القولين المذكورين قال الله تعالى يا ايها الذين
امنوا لا تحذوا بباطنة من دونهم الى قوله تعالى ان الله بما تعملون خبير فصح
الاية دليل على ان هؤلاء القوم يمكن ان يكونوا معروفين لان الله تعالى اخبرنا
انهم من غيرنا بقوله تعالى من دونهم فاذ هم من غيرنا فممكن ان يكونوا من اليهود
مكشوفين وممكن ان يكون قوله تعالى عنهم انهم قالوا امنا اي بما عندهم وقد
يمكن ايضا ان يكونوا من المنافقين المظهرين للاسلام وممكن ان الله تعالى امرهم
ان لا يحذوهم بباطنة اذا اطلعنا منهم على هذا الوجه الاول اظهر واوضح لظاهر
الاية واذ كلناهما ممكن فلا متعلق في هذه الآية لم يذهب ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يعرف المنافقين باعيانهم ويدري ان باطنهم النفاق وقال تعالى
لم تر الى الذين يزعمون انهم الى قوله تعالى حتى يحكموك فيما شجر بينهم وصح عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه كان منافقا خالصا في كتاب
مسلم وغيره اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا اؤتمن خان وان صام ولم
ورعهم انه مسلم ومن طريق مسلم ايضا نا ابو بكر بن شيبه ومحمد بن عبد الله
بن ميسرة قال جميعا نا عبد الله بن ميسرة نا الا عمش عن عبد الله بن مسعود
عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع من
كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من
بنفاق حتى يدعى اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا عاهد عدر واذا
خاصم فجر فقد صح ان هاهنا نفاقا لا يكون صاحبه كافرا ونفاقا يكون
صاحبه كافرا فممكن ان يكون هؤلاء الذين ارادوا التحاليم الى الطاغوت
لا الى النبي صلى الله عليه وسلم مظهرين لطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عضاة يطلب الرجوع في الحكم الى غيره معتقدين لصحة ذلك لكن رغبة في اتباع

اذا ابى العبد الى الشرك فقد دخل دمه ومن طريق مسلم نا علي بن محمد السعدي
نا اسمعيل بن علي عن منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي عن جرير انه سمعه
يقول اما عبد الله بن مسعود فقد كفر حتى يرجع اليهم قال منصور قد والله
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن اكره ان يروي عني هاهنا بالضرورة حدثنا
عبد الله بن ربيع بن اسحق نا ابن الاعراب نا ابو داود نا هناد بن السري نا ابو
معاوية نا هو نا ليحازم الصخر نا عن اسمعيل نا نا خالد عن قيس نا نا حازم نا
جرير نا عبد الله بن يحيى نا قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية الى اخيم
فاعتصم ناس منهم بالسجود فاسمع فيهم القتل فبلغ ذلك النبي عليه السلام فامرهم
بصف العقل وقال انا بري من كل مسلم نقيم من اظهر المشركين قالوا ابرسوا الله
لا تترأى ناراها قال ابو محمد حديث الشعبي عن جرير الذي قد منا هو نا
طريق منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي موقوف على جرير فلا وجه للاشتغال به
وهو من طريق غير عن الشعبي مسند الا ان فيه ان العبد باقامته يكون
كافرا فظاهر في الملوك لان الحر لا يوصف باق في العهود لكن رواية
اي اسحق عن الشعبي في هذا بيان انه في الحر والملوك وبيان الا بان الذي يكفر
به وهو اباؤه الى ارض الشرك والعبد وافع على كل احد لان كل عبد لله تعالى
كما روي من طريق مسلم نا اسحق بن ابراهيم نا سفيان بن عيينة عن العلاء بن
عبد الرحمن عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا اله الا الله تعالى
منه الصلاة على النبي ومن عدي بغير واحد ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب
العالمين قال الله حمدني عبدك فقوله تعالى اذا قال العبد عني به الحر والملوك
بلا شك والاباق يطلق على الحر ايضا قال الله تعالى اذا ابى الى الملك المشعور
فاخبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج مغاصبا
لا يترأى به تعالى وقد علمنا ان من خرج عن دار الاسلام الى دار الحرب فقد ابى
عن الله تعالى وعن امام المسلمين وجماعتهم وشي هذا حديثه صلى الله عليه وسلم انه
بري من كل مسلم نقيم من اظهر المشركين وهو عليه السلام لا يبرأ الا بترأ الا من كان
قال الله تعالى المؤمنون والمؤمنات بعضهم اوليا بعض قال ابو محمد فصح هذا

الخبر

ان من لحق بدار الكفر والحرب مختارا محاربا لمن يلبه من المسلمين فهو يبدل
الفعل من دله احكام المزدكها من جوب القتل عليه متى قدر عليه ومن
اباحه ماله وانفساخ نكاحه وغير ذلك لان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يبرأ من مسلم واما من فر الى ارض الحرب لطلب خافه ولم يحارب المسلمين
ولا اعانهم عليهم ولم يجده في المسلمين من محبته فهذا لا شيء عليه لانه مضطر
مكره وقد ذكرنا ان الرضوي محمد بن مسلم بن شهاب كان عارضا على الله ان
مات هيشام بن عبد الملك لحق بارض الروم لان الوليد بن يزيد كان يدر
دمه ان قدر عليه وهو كان الوالي بعد هيشام فمن كان فكذا فهو معذور
وكذلك من سكن بارض الهند والسند والصين والترك والسودان والروم
من المسلمين فان كان لا يقدر على الخروج من هناك لنقل طفر او لقله ماله
او لضعف جسمه او لاستعاض طريق فهو معذور فان كان هناك محاربا بالمسلمين
معييا للفرار بحدمة او حياية فهو كافر وان كان اما يقيم هناك لدمنا
بصبيها وهو كالذي لهم وهو قادر على اللحاق بجمهم المسلمين وارضهم فما
بعد عن الكفر وما نرى له عذرا ونسأل الله العافية وليس ذلك من سكن
في طاعة اهل الكفر من الغالبية ومن جري محرامهم لان ارض مصر والقيروان
وعنها فالاسلام بليل الاسلام يمتون وان كانوا في حقيقة امرهم كفارا واما
من سكن في ارض القرامطة مختارا فكافر بلا شك لانهم معذون بالكفر
وترك الاسلام بعود بالله من ذلك واما من سكن في بلد يظهر فيه بعض
الاهوا المخرجة الى الكفر فهو ليس بكافر لان اسم الاسلام هو الظاهر
هناك على كل حال من التوحيد والافزاد برسالة محمد صلى الله عليه وسلم
والبراه من كل دين غير الاسلام واقامة الصلاة وصيام رمضان وسائر المشرع
التي في الاسلام والايمان والحمد لله رب العالمين وقول رسول الله صلى الله عليه
وسلم انا بري من كل مسلم اقام بين اظهر المشركين بين ما قلنا وانه عليه
السلام اما عني بذلك دار الحرب ولا فقد استعمل عليه السلام عماله

لا

بعضه

على لعنك انما ارتددت لان نصيب ميراثا ثم ترجع الى الاسلام قال
لا قال فلعلك خطبت امرأة فابوا ان تزوجوها فارتدت ان تزوجها
ثم تعود الى الاسلام قال لا قال فارجع الى الاسلام قال لا حتى المني
فامر به فصربت عنقه فدفع ميراثه الى ولده من المسلمين وعن ابن مسعود
بمثله وقالت طائفة بهذا منهم الثلث بن سعد واسحق بن راضويه وقال
الا وراعي ان قتل في ارض الاسلام فماله لو رثته من المسلمين وقالت طائفة
ان كان له وارث على دينه فهو احق به والا فماله لو رثته من المسلمين كما
روينا من طريق عبد الرزاق عن اسحق بن راشد ان عمر بن عبد العزيز كتب
في رجل من المسلمين اسير فتصر اذا علم ذلك تراث منه امراته وتعتد ثلاثة
قروير ودفع ماله الى ورثته من المسلمين لا اعلمه قال لا ان يكون له وارث
على دينه في ارض فهو احق به وقالت طائفة ميراثه لاهل دينه فقط كما
روينا من طريق عبد الرزاق انما معمر عن قتادة قال ميراث المرتد لاهل دينه
قال عبد الرزاق ابنا ما ابن جريح قال الناس فربما ينهم من يقول ميراث المرتد
للمسلمين لانه ساعة يكفر بوقف فلا يقدر منه على شيء حتى ينظر ايسلم
ام يكفر منهم النجعي والشعبي واحكم بن عتبة وفرن يقول لاهل دينه
وقالت طائفة ان راجع الاسلام فماله له وان قتل فماله لبيت مال
المسلمين لا لو رثته من الكفار قال بهذا ربيعة ومالك وابن بكير ليقل
والشافعي وقالت طائفة ان راجع الاسلام فماله له وان قتل فماله
لو رثته من الكفار قال بهذا ابو سليمان واصحابنا وقال ابو حنيفة ان قتل
المرتد فماله لو رثته من المسلمين وترثه زوجته كسائر ورثته وان فتر
ولحق بارض الحوب وترك ماله عندنا فان القاضى يقضى بذلك ويعتق
اتبات اولاده ومدبره ويقسم ماله بين ورثته من المسلمين على كتاب الله
نقال فان جاسما اخذ من ماله ما وجد في ايدي ورثته ولا ضمان عليهم فيما
استهلكوه هذا فيما كان سيرة قبل الردة وانما ما اكتسبه في حال ردته ثم
قتل او مات فهو في المسلمين وقالت طائفة مال المرتد ساعة يرتد

واصحابه

جميع المسلمين قتل او مات او لحق بارض الحوب او راجع الاسلام كل ذلك سوا
وصوقك بعض اصحاب مالك ذكر ذلك ابن شعبان عنه واشبه قال ابو حنيفة
فلما اختلفوا في ذلك فكان الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل البيت
المسلم الكافر ما يعاين تورث ولديه المرتد وهم مسلمون مال ابيهم المرتد لانه
كافر وهم مسلمون هذا الحديث جماعة ومن جملة من مالنا عبد الله بن ربيع بن محمد
بن اسحق بن السليم نا ابن الاعراب نا ابو داود نا مسدد نا شفي بن الزهري
عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان بن عفان عن اسامة بن زيد عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وهذا عموم منه عليه
السلام لم يخص منه مرتد من غيره وما كان ذلك نسبنا ولو اراد الله ان يخص
المرتد من ذلك لما اقبله ولا اهلته بل قد خص الله تعالى على ان المرتد من جملة
الكفار بقوله تعالى ومن يتولهم منهم فانه منهم فسقط هذا القول حملة وبالله
تعالى التوفيق مسدده وصية المرتد وتدينه قال ابو محمد كل وصية
اوصى بها قبل ردته او في حين ردته مما وافق البر ودين الاسلام فكل ذلك
ماؤدائه ماله الذي لم يقدر عليه حتى قتل لانه ماله وحكمه نافذا اذا قتل
او مات فورا حيث فيه وصايا بموته قبل ان يقدر على ذلك المالب وانما
اذا قدرنا عليه قبل موته من عبيد وديار مال فهو للمسلمين كله لا تنفذ فيه
وصية لانه اذا اوجبت الوصية بموته لم يكن ذلك المالك له بعد ولا تنفذ
وصية احد فيما لا يملكه مسدده من صار مختارا الى ارض الحوب مشاقا
للمسلمين امرته هو بذلك ام لا ومن اعتصم باهل الحوب على اهل الاسلام وان
لم يفارق دار الاسلام امرته هو بذلك ام لا قال ابو محمد نا عبد الله بن ربيع
نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا احمد بن قدامة عن جرير عن معمر عن
الشعبي قال كان جرير يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا ابى العبد لم
تقبل له صلاة وان مات مات كافر نا ابو غلام جرير فاخذ فضرب عنقه
وبدلى الى احمد بن شعيب نا فتية نا احمد بن عبد الرحمن عن ابيه عن اسحق
عن الشعبي عن جرير بن عبد الله الصلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

نظام

الكفر كله ملة واحدة وشي واحد ثم اول من بفضل لا يحتاج وخالفه وفرقوا
 بين احكام اهل الكفر فكلمهم جميع معنا على ان اهل الكفر من منع لنساؤهم
 وتوكل دبايحهم وان منهم من لا تمنع نسائهم ولا توكل دبايحهم قال ابو محمد
 واما قولهم لا يخلون احد على ترك الكفر الذي خرج اليه من احد وجها لما
 ان حبر على الرجوع الى الكفر الذي خرج منه واما ان حبر على الاسلام فنعيم
 انه لا يخلو من احدها والذي نقول به فانه حبر على الرجوع الى الاسلام ولا
 بد ولا يترك يرجع الى الدين الذي خرج منه واما قولهم كيف يجوز ان حبر
 على الاسلام مع ما ذكرنا من احوالنا وبالله تعالى التوفيق انه ان لم يقر بها
 من القرآن والسنة على وجوب اجابته ولا فهو قولهم والاب ابو محمد
 وكذلك قولهم ان خرج من فرقة من النصارى الى فرقة اخرى فالتا لا تغترض
 عليهم على ما بينته بعد ان سأل الله تعالى في ان الكلام فيقال لهم وبالله
 تعالى التوفيق لم يختلف مسلمان في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
 يقبل من الوثنيين من العرب الا الاسلام او السيف الى ان مات عليه السلام
 فهو اكرام في الدين هذه الآية منسوخة واما من قال انها مخصوصة
 بما فيها مما نزلت في اليهود والنصارى خاصة فمادوي عن عمر بن الخطاب
 انه قال يجوز نصرانية ابنتها العجوز اسلمت النبي ان الله بعث النبي محمدا
 صلى الله عليه وسلم بالحق قالت العجوز وانا عجوز كبرية واموت الى قريب
 قال عمر اللهم اشهد على ان لا اكره في الدين وما روينا عن ابن عباس قال
 كانت المرأة تجعل على نفسها ان عاش ولدها يهودي فلما اقبلت بنوا النضير كان
 فيهم بناتها الانصار فقالت الانصار لا ندع اسنانا فانزل الله تعالى لا اكره
 في الدين فقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال الكفار الى ان مات
 عليه السلام حتى اسلم من اسلم منهم وصح عنه الاكره في الدين ثم نزل بعد
 ذلك فاذا اسلم الاشرار الحكم الآية الى قوله تعالى فخلوا سبيلهم ونزلت قوله
 قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله تعالى حتى
 يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فان قال قائل فاهل انتم من قوله تعالى

في قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فان قال قائل فاهل انتم من قوله تعالى

ان

فاسيدوا اليهم على سوا فيقال لهم لا يختلف اثنان في ان هذه الآية نزلت
 قبل نزول براءة فاذا ذلك كذلك فان براءة نسخت كل حكم تقدم وانطلت
 كل عهد سلف بقوله تعالى كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله
 الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام واما كانت آية الميثاق على سوا ايام
 كانت المهادنات جائزة واما بعد نزول فاذا اسلم الاشرار الحرم فاقبلوا
 المشركين حيث وجدتموهم فلا يحل ترك مشرك اصلا الا ان يقتل او يسلم
 او يئذ اليه عهد بعد التهان من قتله حيث وجد الا ان يكون من ابناء الذين
 او نوا الكتاب فيقر على الجزية والصغار كما امر الله تعالى او يكون مستحبرا
 فيجاء حتى يقرأ عليه القرآن ثم يرد الى ما منه ولا بد الى ان يسلم ولا يترك
 اكثر من ذلك اورسولا فيترك مدة اذ ارسل اليه واخذ جوابه ثم يرد الى بلده
 وما عدا هؤلاء فالقتل ولا بد او الاسلام كما امر الله تعالى في نصر القرآن وما
 صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذكرنا ما احكامنا عبد الله بن محمد
 بن علي الباقي نا احمد بن خالد نا عبيد الله بن محمد الكشوري نا محمد بن يوسف
 الحدادي نا عبد الرزاق نا ابن جريح قال حدثنا ربيع بن ابي ابي في يهودي تزندق
 ونصر الى تزندق قال وهو يحول من دين الى دين قال ابو محمد هذا لم
 يصح عن علي لانه منقطع ولم يولد ابن جريح الا بعد نحو ثيف وثلاثين عاما
 من موت علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولا حجة في احد بعد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكما من قوله لعلي صحبة قد خالفوها وبالله تعالى
 التوفيق مسئلة ميراث المرتد قال ابو محمد احتلف الناس في ميراثه
 فقالت طائفة هو لورثته من المسلمين كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد
 الصبور نا فاسم بن ابيغ نا محمد بن عبد السلام الكشي نا محمد بن المثنى نا موسى بن مسعود
 ابو حذيفة نا سفيان عن سماك بن حرب عن دثار بن يزيد بن عبيد بن الاسود نا
 ان علي بن ابي طالب قال ميراث المرتد لولده وعزله عن الشياطين قال
 ابي علي بن ابي طالب بشيخ كان نصرانيا فاسلم ثم ارتد عن الاسلام فقال له

ابدا وابداع السخن فقط كما قد صح عن عمر مما قد اوردنا قبل ووجوب القتال
هو حكم اخر غير وجوب القتال بعد القدرة فان قتال من يعي على المسلم او
منع حفا قبله وحارب دونه فرض واجب لا خلاف ولا حجة في قتال
اي بكر رضي الله عنه اهل الردة لانه حق بلا شك ولم يخالفكم في هذا ولا يصح
اصلا عن علي بكر انه طفر مريد عن الاسلام غير متمنع باستنابة فتاة
متركة اولم يثبت فقتله هذا ما لا جدونه واما من يدك كفر اكر احس
قال ابو محمد اختلف الناس فيمن خرج من كفر لم يفر فقال ابو حنيفة ومالك
واصحابهما وابو ثور انهم يفررون على ذلك ولا يعرض عليهم وقال الشافعي وسواؤه
سلمين واصحابهما لا يفررون على ذلك اصلا ثم اختلفوا فقال طائفة من
اصحاب الشافعي يثبت اليه عهده ويخرج الى دار الحرب فان طفر به بعد
ذلك مرة قال ان رجع الى دينه الكافي الذي خرج منه او على حريته
وتركه وثمة قال لا يترك بل لا يقبل منه الا الاسلام لو السيف وبهذا
يقول اصحابنا الا انهم لا يرون الحاقة بدار الحرب بل يحبر على الاسلام ولا
مثل قال علي فلما اختلفوا نظروا في ذلك فوجدنا من قال انهم يفررون
على ذلك يحجون يقول الله تعالى والذين كفروا بعضهم اوليا بعضهم امة
تعالى ان يقول مخاطبا لجميع الكفار قل يا ايها الكافرون لا اعبد ما يعبدون
الاية قالوا فجعل الله تعالى الكفر كله دينا واحدا قالوا وقد قال الله تعالى
لا اكره في الدين فكان هذا ظاهرا يمنع من اكرهه على ترك كفره قالوا
ولا يخلوا اذا اجبر على ترك الكفر الذي خرج اليه من احد وجهين ولا ثالث
لهما انا ان يحبر على الرجوع الى دينه الذي خرج عنه كما قال الشافعي في
احد قوله او يحبر على الرجوع الى الاسلام كما قال هو في قوله الثاني واصحابكم
فان اجبر على الرجوع الى دينه فقد اجبر على اعتقاد الكفر وعلى الرجوع الى
الكفر قالوا واعتقاد حواء هذا كفر قالوا وان اكره على الرجوع الى الاسلام
فكيف يجوز ان يحبر على ذلك دون سائر اهل الكفر من اهل الذمة ولا فرق
بينه وبينهم فهو كافر وهم كفار ولا فرق قال ابو محمد وهذا كل ما شغبوا به

سنة
به من النصوص الا ان بعضهم قال ارايت من احدث في نصرانية او يهودية او مجوسية
رايا لم يخرج به عن حملته المحبرونه على ترك ذلك الراي والرجوع الى حملته
او الى الاسلام ارايت من خرج من ملكية الى استورته او يعقوبية او
فادوية او معدونية فدان لعودية المسيح وانه نبي الله وان الله تعالى
وحده لا شريك له المحبرونه على الرجوع الى الكليلت او الى الرجوع الى القول
بان الله هو المسيح بن مريم وكذلك من خرج من رباية الى عامانية او الى عسوية
المحبرونه على الرجوع عن الايمان محمد صلى الله عليه وسلم الى الكفر والار
هذا كل ما شغبوا به من الشيعية وكل هذا عائد عليهم على ما بين ان شاء الله تعالى
اما قول الله تعالى والذين كفروا بعضهم اوليا بعضهم حق ولا حجة لهم فيه
لانه ليس فيه الا اثم كلهم اوليا بعضهم لبعض فقط وليس في هذه الاية
حكم اقرارهم ولا حكم قتلهم ولا حكم ما يفعل بهم في شئ من امورهم اصلا
وكذلك قوله تعالى يا ايها الكافرون الى اخرها ليس فيها ايضا الا اننا
مباينون لجميع الكفار في العبادات والدين وليس في هذه السورة شئ من احكام
لان اقرارهم ولا من ترك اقرارهم وقد قال الله تعالى مخاطبا لنا ومن
يتولهم منكم فانه منهم فمن تولاهم متا فهو منهم كما قال تعالى ان بعضهم
اوليا بعض فقلوا تركوا المرتد اليهم متا حاردين باخبار الله تعالى انهم
فان لم يكن هذه الاية حجة في اقرار المرتد متا اليهم على ذلك فذلك النصان
ليسما حجة فيما ارادوا الثبوتية بايرادها من ان اخرج منهم من كفر الى كفر
يقر على ذلك وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد واما قول الله تعالى اكره
في الدين فلاحجة لهم فيه لانه لم يختلف احد من الامة كلها في ان هذه الاية
ليست على ظاهرها لان الامة مجمعة على اكره المرتد عن دينه من يملك
بكره ولا يقتل ومن قابل بكره ويقتل فان قالوا خرج المرتد متا بدليل اخر عن
حكم هذه الاية قلنا لهم وكذلك ان خرج المرتد منهم من كفر الى كفر بدليل
اخر عن حكم هذه الاية والا فهو كما قلتم وان المحبرين يقول الله تعالى
والذين كفروا بعضهم اوليا بعضهم بعض يقول الله تعالى لكم دينكم ولي دين في ان

السفيع

دين الحق وشهادة ان لا اله الا الله فان قبلوها فخل عنهم وان لم يقبلوها
فانتهم فقبلها بعضهم فتركه ولم يقبلها بعضهم فقتله وعن عبد الله بن
قالب بن علي بن ابي طالب بن شيخ كان نصرانيا فاسلم ثم ارتد عن الاسلام
فقال له علي لعليك انما ارتددت لان نصيب لي من انما ترجع الى
الاسلام قال لا قال فلعلك خطبت امرأة فابوا ان تزوجوها فاردت
ان تزوجها ثم تعود الى الاسلام قال لا قال فارجع الى الاسلام قال لا
حتى القى المسيح قال فامر به علي فضربت عنقه ودفع ميراثه الى ولده
المسلمين وعن عبد الله بن شيبة ان المشور العجلي سطر بعد اسلامه
فبعث به عنده بن علي وفاصل بن علي فاستناب به فلم يثبت فقتله فساله
النصارى جيفته شيلا بن القافاني على واحرقه وامان قال يستتاب
ثلاث مرات فلما رويها من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني سليمان
بن موسى انه بلغه عن عثمان بن عفان انه كفر انسان بعد ايمانه فدعاه
الى الاسلام ثلاثا فاني فقتله وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني
حيان عن ابن شهاب انه قال اذا اشرك المسلم دعي الى الاسلام ثلاث
مرات فان اتي ضربت عنقه وامان قال يستتاب ثلاثة ايام فارتاب
والا قتل فهو قول مالك واصحابه واحد قول الشافعي وامان من
يستتاب مرة فهو قول الحسن بن حيي وامان من قال يستتاب شهرا
فكفر رويها من طريق عبد الرزاق نا عثمان بن سعيد بن علي عروبة عن علي العلاء
عن ابي عثمان النهدي ان عليا استناب رجلا كفر بعد اسلامه شهرا فاني
فقتله وقد روي هذا عن مالك وعن بعض اهل مذهبه وامان قال يستتاب
شهرين فكفر رويها من طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابيوب عن حميد بن هلال
عن ابي بردة قال قدم علي بن موسى الاشعري معاذا بن جبل من اليمن واذا رجل
عنه فقال ما هذا فقال رجل كان يهوديا فاسلم ثم يهود ونحن نهوده
على الاسلام منذ احسبه قال شهرين قال معاذا والله لا اعد حتى نصرنا
عنقه فضربت عنقه ثم قال معاذا فضا الله ورسوله حذنا عبد الوهاب

مروى في
السنن

هو ابن عطاء الخفاف انا سعيد عن ابيوب عن حميد بن هلال ان معاذا بن
جبل قدم علي بن موسى اليه فوجد عنده رجلا قد يهود وعرض عليه ابو
موسى الاسلام شهرين فقال معاذا والله لا احبس حتى افعله فضا الله
ورسوله وامان من قال يستتاب ابدا دون قتل فلما نا عبد الله بن ربيع
نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا علي بن عبد العزيز نا الحاج بن الميهال نا حماد بن
سلمة انا داود هو ابن علي هند عن الشعبي عن ابي بن مالك ان ابا موسى
الاشعري قتل محبنة الكذاب واصحابه قال انس فقدمت علي عمر بن
الخطاب فقال ما فعل محبنة واصحابه قال فمعاذت عنه ثلاث مرات
فقلت يا امير المؤمنين وهل كان سبيل الى القتل فقال عمر لو انبت بهم
لعرصت عليهم الاسلام فان تابوا والا استودعهم السجن وروينا من
طريق عبد الرزاق عن معمر قال اخبرني محمد بن عبد الرحمن بن القاري عن
ابيه قال قدم محجرة بن ثور او شقيق بن ثور على عمر شهرا ففتح تستر
فقال له عمر هل كانت مغربة خبرنا بها قال لا الا ان رجلا من الغيرة
ارتد بضربنا عنقه قال عمر وحكم فملا طينته عليه باا وفتح له كوة
فاطعمه شهرا كل يوم منها رغيفا وسقته موه كوزا من ماء ثلاثة ايام ثم
عرضه عليه الاسلام في الثالثة فلعله ان يرجع اللهم ليراضكم
امر وكم اعلم وامان من قال اربعين يوما فلما رويها من طريق ابن وصال
نا سمعون نا ابن وهب عن مسleme بن علي عن رجل عن قتادة ان رجلا
يهوديا اسلم ثم ارتد عن الاسلام محبته ابو موسى الاشعري اربعين
يوما يدعوه الى الاسلام فاتا معاذا بن جبل فراه عنده فقال لا انزل
حتى تضرب عنقه فلم يترك حتى ضربت عنقه وامان من ارتد من كفر
الى كفر فان ابا حنيفة ومالك اقالا جميعا بقر على ذلك ولا يعتبر عليه
وقال الشافعي وابو سليمان واصحابهم لا يفر على ذلك ثم اختلف
قول الشافعي مرة قال ان رجعا الى الكفر الذي تدم عليه ترك والا
قتل الا ان يسلم ومرة قال لا يقبل منه الرجوع الى الدين الذي خرج عنه

عبد

يَقْتُلُ الْمُرْتَدَّ ثَابِثًا أَوْ لَمْ يَنْتَبِ رَاجِعَ الْإِسْلَامَ أَوْ لَمْ يَرُاجِعْ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ إِنْ بَادَرَ
قَتْلَ قَتْلَتِ تَوْبَتِهِ وَسَقَطَ عَنْهُ الْقَتْلُ وَإِنْ لَمْ تَطْهَرِ تَوْبَتُهُ انْفَدَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ
وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِسْتِنَابٍ فَانْتَبَهُ انْفُسُ مَا فَطَّافَتْهُ قَالَتْ لَسْتِنَابُهُ
فَإِنْ بَادَ وَالْأَقْلَنَاءُ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ لَسْتِنَابُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنْ ثَابَ
وَلَا قَتْلَنَاهُ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ لَسْتِنَابُهُ شَهْرًا فَإِنْ ثَابَ وَالْأَقْلَنَاءُ وَطَائِفَةٌ
قَالَتْ لَسْتِنَابُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ ثَابَ وَالْأَقْلَنَاءُ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ لَسْتِنَابُهُ
مِائَةَ مَرَّةٍ فَإِنْ ثَابَ وَالْأَقْلَنَاءُ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِسْتِنَابٍ أَبَدًا وَلَا يَقْتُلُ
فَأَمَّا مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُسْتَرِّ وَالْمُعْلَنِ فَإِنَّ طَائِفَةً قَالَتْ مَنْ اسْتَرَّ رَدَّتْهُ قَتْلَنَاهُ
دُونَ اسْتِنَابِهِ وَلَمْ يَقْبَلْ تَوْبَتَهُ وَمِنْ غُلَّتْ مَا قَبْلَنَا تَوْبَتَهُ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ
إِنْ أَمْسَرَ وَصَدَّقَ النَّبِيَّ قَبْلَنَا تَوْبَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَ وَلَا صَدَّقَ النَّبِيَّ قَتْلَنَاهُ
وَلَمْ يَقْبَلْ تَوْبَتَهُ طَالَمَا هُوَ وَأَمَّا الْمُعْلَنُ يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ لَا
فَرْقَ بَيْنَ الْمُسْتَرِّ وَالْمُعْلَنِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ تَوْبَتُهُمَا مَعًا فَاسْتَرَّ
الْمُسْتَرُّ الْمُسْتَرَّ أَوْ لَمْ يَقْرَ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ مُسْتَرًّا وَلَا مُعْلَنًا قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ
وَإِخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي الْكَافِرِ الذَّمِّيِّ وَالْحَرَمِيِّ حَرَجَانِ مِنْ كُفْرٍ إِلَى كُفْرٍ فَقَالَتْ
طَائِفَةٌ يَبْرُكُنَ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَمْنَعَانِ مِنْهُ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَبْرُكُنَ عَلَى
ذَلِكَ أَصْلًا ثُمَّ افْتَرَقَ هَوْلًا فَرَفِيقَيْنِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ إِنْ رَجَعَ الذَّمِّيُّ إِلَى دِينِهِ
الَّذِي خَرَجَ عَنْهُ تَرَكَ وَالْأَقْلَنَاءُ قَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ شَيْءٌ عَنِ الْإِسْلَامِ
وَحَدَّثَهُ وَلَا يَقْتُلُ وَلَا يَبْرُكُ عَلَى الدِّينِ الَّذِي خَرَجَ إِلَيْهِ وَلَا يَبْرُكُ أَيْضًا إِنْ
يَرْجِعُ إِلَى الدِّينِ الَّذِي خَرَجَ عَنْهُ لَكِنَّا إِنْ أَسْلَمَ تَرَكْنَا وَإِنْ أَتَى قَتْلًا وَلَا يَدَّ قَالَ عَلَى
نَا عِدَا اللَّهِ مِنْ رَجْعِ نَا مُحَمَّدٍ بِنَاوِيَّةٍ نَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي حَادِثٍ
مُسَعَّدٌ نَا قُرَّةٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَوْسَى
الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ ثُمَّ أَرْسَلَ
مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ يَا هَذَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْكُمْ قَالُوا لَيْلَى أَبُو مَوْسَى وَسَادَةً لِحَسَنِ عَلَيْهِمَا طَائِفَتَانِ مِنْ جَلِ
كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ كَفَرَ فَقَالَ مُعَاذُ لَا أَجْلِسُ حَتَّى يَقْتُلَ قَضَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمَّا قَتَلَ قَعْدَهُ وَمِنْ طَرَفِ الْبَخَّارِيِّ نَا حَمِيْدُ الْقَطَّانِ عَنْ
قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ لِي حَمِيدُ بْنُ هِلَالٍ أَخْبَرَنِي أَبُو بَرْدَةَ بْنُ يَزِيدَ مَوْسَى الْأَشْعَرِيُّ
عَنْ يَزِيدَ مَوْسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ إِذَا هَبْتَ
أَنْتَ يَا مَوْسَى أَوْ بَا عِدَا اللَّهِ مِنْ قَسِيسٍ إِلَى الْيَمَنِ ثُمَّ اسْتَبْعَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ فَلَمَّا
قَدِمَ عَلَيْهِ الْفَتْحُ لَهُ وَسَادَةٌ قَالَ وَإِذَا رَجَلٌ مُوْتَقٍ فَقَالَ مَا هَذَا قَالَ كَانَ
يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ يَهُودًا قَالَ لَا أَجْلِسُ حَتَّى يَقْتُلَ قَضَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ ثَلَاثَ
مَرَّاتٍ فَأَمَرَهُ بِتَقَاتُلِهِ فِي حَدِيثٍ وَغَيْرِ أَتَوْتُ السَّحَابَةَ فِي عَزِيمَةٍ قَالَ
أَتَى عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِنَادِيَةً فَاحْرَقَهُمْ بُلُغَ ذَلِكَ أَنَّ عُبَيْسَ بْنَ قَالٍ لَوْ
كَتَبْتُ إِنْ أَلَمْتُ أَحْرَقَهُمْ لَنَبِيَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَعْدُو أَبْعَازَ
اللَّهِ وَلَقَتْلَهُمْ وَذَكَرْنَا فِي الْحَدِيثِ وَعَنْ يَزِيدَ مَوْسَى وَالشَّيْبَانِيِّ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي
عَجَلٍ نَصَرَ فَكَتَبَ بِذَلِكَ عَيْنَهُ مِنْ فِرْقَةِ السُّلَيْمِيِّ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَكَتَبَ
عَلِيٌّ أَنْ يُوْتِيَ بِهِ فَمَجَى بِهِ حَتَّى طَرَحَ مِنْ يَدِهِ رَجُلٌ أَشْعَرُ عَلَيْهِ ثِيَابٌ صُوفٌ مُوْتَقٍ
فِي الْحَدِيثِ فَقَالَهُ عَلَى فَاطَالُ كَلَامُهُ وَهُوَ سَاكِتٌ فَقَالَ لَا أَدْرِي مَا تَقُولُ
عَبْرَانِي أَعْلَمُ أَنَّ عُبَيْسَ بْنَ اللَّهِ فَلَمَّا قَالَهَا قَامَ إِلَيْهِ عَلَى نَوَاطِيهِ فَلَمَّا رَأَى النَّاسَ أَنَّ
عَلِيًّا قَدْ وَطَّئَهُ قَامُوا فَوَطَّوْهُ فَقَالَ عَلِيٌّ أَمْسِكُوا فَا مَسْكُوا حَتَّى قَتَلُوهُ ثُمَّ
أَمَرَهُ عَلَى فَاحْرَقَ بِالنَّارِ وَغَيْرِ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ قَالَ بَعْثَنِي أَبُو مَوْسَى الْأَشْعَرِيُّ
نَفْعَ نَسْرَتِي إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَنِي عُمَرُ وَكَانَ نَفْسَتُهُ مِنْ بَكْرٍ وَابِلٍ
قَدْ ارْتَدَّ وَأَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَلَحَقُوا بِالْمَشْرِكِينَ فَقَالَ مَا نَعْمُ النَّفَرُ مِنْ بَكْرٍ
قَالَ فَاحْذَرْتُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ لَا شَعْلَهُ عَنْهُمْ فَقَالَ مَا نَعْمُ النَّفَرُ مِنْ بَكْرٍ
قَالَ قُلْتُ يَا مِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَوْمَ ارْتَدَّ وَأَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَلَحَقُوا بِالْمَشْرِكِينَ مَا سَبَلَهُمُ
إِلَّا الْقَتْلُ فَقَالَ عُمَرُ لَنْ لَوْ أَنْ أَحْذَرَهُمْ سَبَلًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ
مِنْ مَقَرٍّ أَوْ بَصِيٍّ وَذَكَرْنَا فِي الْخَبَرِ وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِسْتِنَابٍ مَرَّةً فَإِنْ ثَابَ
وَلَا قَتْلَ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرَفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَيْنَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَخَذَ ابْنُ مَسْعُودٍ قَوْمًا ارْتَدَّوْا
عَنِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَكَتَبَ فِيهِمْ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

والغريب ثم جاء قول الله تعالى الزانية والزاني الآية فكان ناسخا لغير عبادة
هذا كلام جمع التخليط والكذب اما التخليط فدعواهم النسخ
واما الكذب فهو الحكم منهم في اوقات نزول الآية وما في خبر عبادة
لا برهان ونحن نبتدئ ذلك بحول الله تعالى وقوته فنقول ان دعواهم ان
خبر عبادة كان قبل نزول الآية من اجل ما فيه حدوا عني قد جعل الله لهم
سبيلا فظن منهم وقد حرم الله تعالى القطع بالظن بقوله تعالى ان يتبعون
الا الظن وما تهوى الا نفس وقال تعالى فان الظن لا يغني من الحق شيئا وبقوله
عليه السلام اياكم والظن فان الظن كذب الحديث لكن القول الصحيح في هذا
المكان هو القطع بان حديث عبادة كان قبل نزول الزانية والزاني الآية
او بان نزول هذه الآية كان قبل حديث عبادة فمن الممكن ان يكون حديث
عبادة قبل نزول الآية المذكورة وحال ان يكون نزول الآية قبل حديث
عبادة وكل ذلك سواء الى ذلك كان لا يعترض من بعضه على بعض ولا يعارض
شيئا منه شيء ولا خلاف بين الآية والحديث على ما بين ان شاء الله تعالى
فنقول انه ان كان حديث عبادة قبل نزول الآية فقد صح ما في حكم
حديث عبادة من الحلة والغريب والرجم وكانت الآية وردت ببعض
ما في حديث عبادة واحالنا انما في باقي الحديث على ما سلك في حديث
عبادة وكما لم تكن الآية مانعة عندهم من الرجم الذي ذكر في حديث عبادة
قبل نزولها بزمهم ولم يذكر فيها فكذلك ليست مانعة من الغريب الذي
ذكر في حديث عبادة قبل نزولها بزمهم ولم يذكر فيها ولا فرق هذا هو
الحكم الذي لا يجوز تعديده ان كان حديث عبادة قبل نزول الآية كما ادعوا
وان كان حديث عبادة بعد نزول الآية فقد جاء بما في الآية من الحلة
وزيادة الرجم والغريب وكل ذلك حق ولم يكن قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم في حديث عبادة قد جعل الله لهم سبيلا بموجب ان يكون قبل نزول
الآية ولا بد بل قد نزل الآية بعض الذي جعله الله تعالى لهم ثم بين رسول
الله صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة تمام السبيل وهو الرجم والغريب

ان

المصاف فان ما في الآية من الحلة وبالله تعالى التوفيق مسالة
من اصاب حدا ولم يدرك حرمه قال ابو محمد من اصابت شيئا محرما فيه
حدا ولا حد فيه وهو جاهل يحرم الله تعالى له فلا شيء عليه فيه لا اثم
ولا حد ولا ملامة لكن يعلم فان عادا فتم عليه حد الله تعالى فان ادعى جهالة
نظر فان كان ذلك ممكنا فلا حد عليه اصلا وقد قال قوم بتخفيفه ولا
حدا ولا نرى عليه تخفيفا وان كان مستيقنا وان كان مستيقنا انه كاذب لم يثبت
دعواه قال ابو محمد برهان ذلك قول الله تعالى لا تدرككم به ومن بلغ فان
الحجة على من بلغته النذارة لا من لم يبلغه وقد قال الله تعالى لا يكلف الله
نفسا الا وسعها ولينس في وسع احدا ان يعلم ما لم يبلغه لانه علم غيب ودا
لم يكن ذلك في وسعه فلا يكلف الله احدا الا ما في وسعه فهو غير مكلف
تلك القضية فلا اثم عليه فيما لم يكلفه ولا حد ولا ملامة وانما سقط هذا
عن من يمكن ان يعلم ويمكن ان يجعل فلو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دناكم
واموالكم واعل منكم وابغواكم عليكم حرام وقد جات في هذا عن السلف
اكثر كما روينا عن سعيد بن المسيب ان عاملا لعمر بن الخطاب كتب الي عمر
مخبر ان رجلا اعترف عنده بالزنى فكتب اليه عمر ان عمله هل كان يعلم انه
حرام فان قال نعم فاقم عليه الحد وان قال لا فاعلم انه حرام فان عاد فاحدده
وعن الهيثم بن ابي ربيعة عن حفص بن ابي امية عن ابي عبد الله قال ان
رجلا في محاربي فقال صدقت هي وملا الى حل فقال له علي اذهب
ولا تعد كانه ذراعيه بالجهالة مسالة المريد بن قال ابو محمد من
صح عنه انه كان مسلما متدينا من كل دين حاشي دين الاسلام ثم ثبت عنه
انه ارتد عن الاسلام وخرج الى دين كالي او الى غير دين فان الناس اختلفوا في
حكمه فقالت طائفة لا يستتاب وقال استتاب وفرقت طائفة
من من استر ردة ومن من اعلمها وفرقت طائفة من من ولد في الاسلام
ثم ارتد ومن من اسلم بعد كفر ثم ارتد ونحن ذاكرون ان شاء الله تعالى ما يشر
الله تعالى لذلك فاما من قال لا يستتاب فانفسهموا مشهين فقالت طائفة

سئل

او غير كذا

بن ابي عمرو عن قتادة عن الحسن بن حطان عن عبد الله بن عباد عن عباد بن الصامت
 قال كان بنو الله صلى الله عليه وسلم اذا نزل عليه كرب لذلك وترتد له وجهه قال
 فانزل عليه ذات يوم فبقى ذلك فلما سري عنه قال خذوا عني قد جعل الله
 لهن سبيلا الثيب بالثيب والبر بالبر حمله مائة ثم رجم بالحجارة والبر
 حمله مائة ثم نفى سنة حذنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب
 نا محمد بن عبد الله نا علي نا يزيد هو ابن ربيع نا سعد بن بلع عروبة عن قتادة عن
 الحسن بن حطان عن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا نزل عليه كرب لذلك وترتد وجهه فنزل عليه
 ذات يوم فبقى ذلك فلما سري عنه قال خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا
 البر بالبر حمله مائة ونفى سنة والثيب بالثيب حمله مائة والبر
 حمله مائة ورواه ايضا سبعة وهشام الدستواي كلاهما عن قتادة
 باسناد واحد حذنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن اسحاق
 عيل بن ابراهيم بن عليه نا محمد بن يحيى نا عبد الله نا ابي عبد الرحمن بن
 مهدي نا عبد العزيز بن عبد الله بن سلمة وقال محمد بن يحيى نا يعقوب بن
 ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا ابي عن صالح بن كيسان ثم
 ابق صالح واين سلمة كلاهما عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يامر فنهز لم يحسن اذا نزل عليه حمله مائة وتغرب عام وبه الى احمد بن شعيب نا محمد بن
 رافع نا مجير نا الليث عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب عن زيد
 هريز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قضى فنهز ربي ولم يحسن ان نفى سنة
 مع اقامة الحد عليه قال ابو محمد فكانت هذه انا رستظاض رواها لالة
 من الصحابة رضي الله عنهم عباد بن الصامت وابو هريرة وزيد بن خالد
 الجهني نا حباب نا غريب نا عام نا جلد مائة على الزاني الذي لم يحسن مع اقتسام
 النبي عليه السلام با الله تعالى في قضائه به انه كات الله تعالى وكان الله
 تعالى هو وحيه وحكمه مع ان الله تعالى يقول في القرآن وما ينطق عن الهوى

ان هو الا وحى يوحى فهذا نص القرآن فان كلما قاله رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فعن وحى من الله تعالى بقوله وقال تعالى فعليه نصف ما على المحصنات
 من العذاب وقرر عليه السلام بين حد المملوك وحد الحر في حد من عتاق
 وعلى الذي اوردنا قبل في باب حد المملوك فصيح النص ان على المالك
 ذكرهم وانا هم نصف حد الحر والحر وذلك حمله خمسين ونفى سنة اشهر
 قال ابو محمد ثم نظرنا في قول من لم ير المغرب على النساء والمالك فوجد
 بذكر من الخبر الذي قد اوردنا قبل باسناد فاعني عن ترداده وهو قوله
 عليه السلام اذا زنت امه احدكم فليجلدها ولا تثرث فلا حجة لهم فيه
 لانه حمله فستوه غيره لانه اما فيه فليجلدها ولم يذكر فيه عدد
 الجلد كما هو فصح انه اما حال عليه السلام بيان الجلد المأمور به فيه
 على القرآن وعلى الخبر الذي فيه بان حكم المملوك في الحدود فاذ هو ذلك
 فليس سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذكر المغرب في ذلك الخبر حجة
 في ابطال المغرب الذي قد صرح امره صلى الله عليه وسلم فنهز ربي ولم يحسن
 وكذلك ليس في سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذكر عدد جلدها كما هو
 حجة في اسقاط ما قد صرح عنه عليه السلام من ان حدها نصف حد الحر
 وايضا فان هذا الخبر ليس فيه ان لا يغرب ولا ان المغرب ساوطة عنها
 لانه مستكوت عنه فقط واذا لم يكن فيه منى عن غيرها فلا يجوز ان يكون
 هذا الخبر معارضا للاخبار التي فيها النفي وبالله تعالى التوفيق نا ابو محمد
 وقال بعضهم ان حق السيد في خدمة عبده وامته وحق امه المرأة فيها فلا
 يجوز قطع حقوقهم بنفي العبد والامه والمرأة فيقال لهم ليس بشي لان
 حق الزوجية والولاء ايضا في زوجها وابنتهم فلا يجوز قطعها عنهم فان
 ادعوا ان حديث عباد منسوخ بقول الله تعالى الزانية والزاني
 الاية وقالوا لان حديث عباد خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا قالوا
 صح ان هذا الخبر كان بعد قول الله تعالى واللاتي باين الفاحشة من
 نسائكم الاية قال فكان السبيل ما ذكر في حديث عباد من الجلد والبر

ناهم

به

توبة لانه ما دام مصر على الحاربة فهو محارب فاذ هو محارب فواجب
ان يحزى جزاء المحارب فالنفي عليه باق ما لم يترك الحاربة بالتوبة فاذا تركها
سقط عنه جزاؤها ان ينادى فيه اذ قد جاوزي على محاربه قال ابو محمد
ثم نظرنا في حجة من قال ينبغي ابدان من بلد الى بلد ان قال انما اذا سجنه في بلد
او اقرناه فيه غير مستجون فلم ينفعه من الارض كما امر الله تعالى بل علمنا به ضد
النفي والابعاد وهو الاقرار والاشارة في الارض في مكان واحد وهذا
خلاف القرآن فوجب علينا بنقل القرآن ان يستعمل ابادة ونفيه عن
جميع الارض بنا حسب طاقتنا وعانه ذلك ان لا نقره في شيء منها ما كنا
قادرين على نفيه من ذلك الموضع ثم هلكنا ابدان ولو قدرنا على ان لا ندعه
نقر ساعه في شيء من الارض لعلنا ذلك لو كان واجبا علينا فغله ما دام
مصر على الحاربة قال ابو محمد فكان هذا القول اصح واولى بظاهر
القرآن لما ذكر المحجة لانه من ان السجن اشارة واقرار لا نفي وما عرف قط اهل
اللغة التي بها نزل القرآن وخاطبت بها الله تعالى ان السجن يسمى نفيا
ولا ان النفي يسمى سجنا بل هما اسمان متغايران قال الله تعالى فامسكوهن
في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا وقال تعالى ثم
يألفهم من بعد ما دأوا الايات ليسجننه حتى حين ودخل معه السجن فيان
فما قال احدا لا قدم ولا حديث ان حكم الزواني كان النفي اذ امر الله تعالى
بحسن في البيوت ولا قال قط احدا ان يوسف عليه السلام نفي اذ حسن في
السجن فقد بطل قول من قال بالسجن جملة وعلى كل حال فالواجب ان ينظر
في القولين اللذين هما اما نفيه الى مكان غير مكانه واقاراه هناك او نفيه
ابدا فوجبنا من حجة من قال ينبغي الى بلد ويقرهنالك قال ابو محمد فنقول
ان المحارب الذي امر الله تعالى علينا نفيه خربا له على محاربه فانه ما
دام يصير فهو محارب وما دام محاربا فالنفي حد من حدوده قال تعالى ولم يصروا
على ما فعلوا فمن فعل الحاربة فلا شك ندرى انه في حال توبه واكله واسترا
حيته ومن صبه محارب كما كان وحق عليه الحد هذا ما لا خلاف فيه فهو بعد

فان لم

مكلفان

انما هو قوله تعالى ولا يصروا على ما فعلوا فمن فعل الحاربة فلا شك ندرى انه في حال توبه واكله واستراحيته ومن صبه محارب كما كان وحق عليه الحد هذا ما لا خلاف فيه فهو بعد

اسقط عنه الاسم الذي رسمه الله تعالى به

القدرة عليه في حال اصراره على الحاربة بلا شك لا يسقط عنه الاسم الا
بتوبه او نصر او اجماع فالحديث باق عليه حتى يسقط بالتوبة او يسقط عنه الحكم
بالنصر او الاجماع فليس ذلك الا بقطع يده ورجله من خلاف بلا خلاف من احد
في انه لا جلد عليه قطع اخر ومنع النص من ان يحدث له حدا اخر على ما سلك
منه قال ابو محمد ثم وجدنا من قال بنفيه وتركه في المكان الذي بنفيه
التي قد خالف القرآن في انه اقرمه في ذلك المكان والاقرار خلاف النفي
فقد اقروه في الارض فلم ينال القول الذي صحنا وهو قول الحسن
البصري وبه نقول فالواجب ان ينبغي ابدان من كل مكان من الارض وان لا
يترك بقرا لمدة اكله وتوبه وملا به له منه من الراحة التي ان لم ينلها
مات ومدة مرضه لقول الله تعالى يغاثون على البر والنقى فواجب ان
لا يقتل وان لا يضيع لكن ينبغي ابدان حتى تحدث توبة فاذا احدثنا سقط عنه
النفي وترك يرجع الى مكانه فهذا حكم القرآن ومتى احدث التوبة من قرب
او بعد سقط عنه النفي وبالله تعالى التوفيق مسله واما نفي
الزاني فان الناس اختلفوا فيه فقالت طائفة الزاني غير المحصن محلد
مائة ويبنى سنة الحر والحرة ذات الزوج وغير ذات الزوج في ذلك
سواء واما العبد المذكور فالحجروا واما الامة فجلد خمسين ونفي ستة اشهر
وهو قول الشافعي واصحابه وسفيان الثوري والحسن بن حي وابن ابي
ليلي وقالت طائفة بمعنى الرجل الزاني جملة ولا نفي للنساء وهو قول
الاوزاعي وقالت طائفة بنفي الحر الذكر ولا نفي المرأة الحرة ذات زوج
كانت او غير ذات زوج ولا الامة ولا العبد وهو قول مالك واصحابه
وقالت طائفة لا نفي على زان اضلا على ذكر ولا انثى ولا حر ولا عبد
ولا امة وهو قول ابي حنيفة واصحابه قال ابو محمد ونحن ذاكرون ان
الله تعالى ما حان في ذلك عن المتقدمين فمن ذلك ما ناهى عبد الله بن ربيع بن محمد
بن معاوية ما احده بن شعيب انا محمد بن العلاء ابو كريب محمد بن ادراس
الاودي سمعت عبيد الله بن عمر بن حفص بن غاصم عن ابي عبد الله

يا بني الله اصبحت حذافا فاقمه على قد عا بنى الله صلى الله عليه وسلم ولها فقال
 احسن اليها فاذا وضعت فاتي بها فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فتكت عليها ثيابها وامر بها فرجعت ثم صلى عليها فقال له عمر انصلي عليها
 يا بني الله وقد زنت قال لقد تابت توبة لو قسمت بين اهل المدينة لو سعتهم
 وهل وجدت افضل من ان عادت بنفسها لله تعالى ومن طريق مسلم نا مئة نالت
 عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابي هريرة وزيد بن خالد
 الجهني انهما قالان ان رجلا من الاعراب اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال احدهما برسول الله استذك الله الا قضيت لي كتاب الله فقال له
 الاخر وهو افقه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله وايدى لي فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قل فقال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته وذكر
 الحديث وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له والذي نفسي بيده
 لا قضيت بينكما بكتاب الله اما الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد
 مائة وتغيب عام واعدا يا نيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فعدا
 عليها فاعترفت فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت
 فوجدنا بريدة وعمران بن الحصين وابا هريرة وزيد بن خالد كلهم
 قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقامة الحد في الرني على العامة
 والجمينية بغير تردد وعلى امرأة هذا المذكور بالاقرار المطلق وهو
 يمضي ولا بد رجها بما يقع عليه اسم اعتراف وهو من واحد فقط وصح ان
 كتاب الله تعالى يوجب ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقامة الحد
 في الرني بالاقرار المطلق دون تحديد عدد لقول رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا قضيت بينكما بكتاب الله تعالى واقسم على ذلك ثم قضى بالرجم في الاعراف
 دون عدد فصح انه اذا صح الاعتراف مرة او الف مرة فهو كله سواء وان
 اقامة الحد واجب ولا بد والله تعالى التوفيق
 نفي ام لا قال ابو محمد النفي يقع من الحدود في المحاربة بالقران وفي الرني
 بالسنة وحكم به قوم في الردة وفي الجمر والشرقة قال ابو محمد فتكلم

من خلاف

ان شا الله تعالى في كل ذلك فضلا فضلا فنقول وبالله تعالى التوفيق
 قالت طائفة نقيب سجنه وقالت طائفة بنى ابداس بلد الى بلد وقالت طائفة
 نفيه هو ان يطلب حتى تجزهم فلا يقدر واعطيه كما ناهى حمام نا ابن مفرج نا ابن
 الاعراب نا الدري نا عبد الرزاق نا ابراهيم بن زياد نا يحيى عن داود بن الحصين عن
 عكرمة عن ابن عباس انه قال في المحارب ان هرب واجزهم فذلك نفيه وبه
 الى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عبد الكريم او غيره قال سمعت سعيد بن جبير
 واما الشعثا جابرون زيد يقولان انما النفي ان لا يدركوا فاذا ادركوا فبينهم
 حكم الله تعالى والا نفوا حتى لم يبقوا ببلد وعن الزهري انه قال في من حارب
 ان عليه ان يقتل او يصلب او يقطع او يبيع فلا يقدر عليه وعن الضحاك في
 قوله تعالى او ينفوا من الارض قال هو ان يطلبوا حتى يخرجوا قال ابو محمد
 وبهذا يقول الشافعي وقال اخرون النفي حد من حدود المحارب كما كتب
 الى المرتجيين رزوان قال نا ابو الحسن الرضي نا ابو مسلم الكاتب نا عبد الله
 بن احمد بن المغيرة نا عبد الله بن احمد بن حنبل عن ابيه نا ابو معاوية نا حجاج عن
 عطية العوفي عن ابن عباس قال اذا خرج الرجل محاربا فاحاط الطريق
 واخذ المالك قطعت يده ورجله من خلاف واذا اخذ المالك وقتل قطعت
 يده ورجله ثم صلب واذا قتل ولم ياخذ المالك قتل واذا احاط الطريق ولم
 ياخذ مالا ولم يقتل نفي قال ابو محمد فنظرنا فيما يحتج به من قال ان النفي
 هو السجن فوجدناهم يقولون ان الله تعالى قال او ينفوا من الارض قالوا
 والنفي لغة العرب التي نزل بها القرآن هو الابعاد فصح ان الواجب
 ابعاده من الارض قالوا ولا يقدر على اخراجه من الارض فوجه فوجدنا
 نفعل من ذلك اقصى ما يقدر عليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا ارسلتم بامرنا فوامنتم ما استطعتم فكان اقصى ما استطع من ذلك ابعاده
 عن كل ما قدرنا على ابعاده منه من الارض وغاية ذلك السجن لا انه ممنوع
 من جميع الارض حاشي مكان محنة الذي لم يقدر على سجنه منه اصلا فلهنا
 ما استطعنا من ذلك وسقط عنا ما لم نستطع منه وانما قلنا حتى يموت

والنفي استبعاد

نكث

سؤاله

لا يحتاج من الرد يد الى ما احتاج اليه ما عر ولذلك لم يرد لها عليه السلام
بعد هذا الكلام وصح يفتي ان ترد يد عليه السلام ما عر اما لان لو حمل
احدها ما نفع عليه السلام من تهمته لعقله فسلك عليه السلام قومه المرأة
بعد المرأة قل به جنون في سؤاله عليه السلام هل شرب حمرا كما روي من طريق
مسلم نا محمد بن العلاء نا يحيى بن يعلى بن الحرث المحاربي عن عبدان بن جراح عن
عقبة بن مرثد عن سليمان بن يزيد عن ابيه قال لما عازبناك الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال له طهرني قال وحكك ارجع فاستغفر الله وبنت
قال فرجع غير بعيد ثم حاف قال رسول الله طهرني فقال له مثل ذلك حتى
اذا كانت الرابعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فم اطهرك قال
من الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فم اطهرك قال
فقال اشرب حمرا فقام رجل فاستنكته فلم يجد منه ريح حمرا فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذيت قال نعم فامر به فزجم وذكر باقي الخبر
والوجه الاخر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتهمه انه لا يدري ما الذي
قرده لذلك وفرره كما نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب
انا سويد بن نصر نا عبد الله بن المبارك نا محمد بن يحيى نا يونس نا كير عن عكرمة
عن ابن عباس نا لا سلمي نا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعترف بالذي
فقال لعك قلت او غرت او نظرت وبه الى احمد بن شعيب نا احمد بن عبد الله
بن الهيثم عن عثمان بن ابي وهب نا جابر نا حازم نا اي قال سمعت يعلى
بن حكيم نا محمد نا عكرمة نا ابن عباس نا النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عر
بن مالك نا حكك لعك قلت او غرت او نظرت قال لا مال فيكنا
قال نعم فعند ذلك امر بجمه فقد صح يفتي ان ترد يد النبي عليه السلام
لما عر لم يكن مراعاة لتمام الاقرار اربع مرات املا وانما كان لثبته اياه
في عقله وفي جفله ما هو الذي فطرت عقلهم حديث ابن بريدة والحديث
العالمين وانما حديث اي هرون من طريق ابن مضاء نا ابن مضاء نا محمد
لا يدري من هو وقد جاعل اي هرون خبر صحيح ببطلان ظنهم تذكر

بعد تمام كلامنا في هذه الاخبار ان شاء الله تعالى وهو ما نا عبد الله بن ربيع
نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا اسحق بن ابراهيم نا ابراهيم نا عبد
الرزاق نا ابن جريح نا احمد نا ابو الزبير نا ابن عبد الرحمن نا الصامت نا عم اي
هرون نا خبره انه سيع ابا هرون يقول جالا سلمي نا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فشهد على نفسه اربع مرات بالذي يقول اثبت امرأة حراما
كل ذلك بعد من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل في الخامسة فقال
له انكمتا قال نعم قال فهل تدري ما الذي قال نعم اثبت بها حراما مثل ما
باني الرجل من اهله حلالا قال فما تريد بهذا القول قال اريد ان تطهرني فامر
به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرحم فزجم فسمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم رجلا من اصحابه يقول احدهما لصاحبه انظروا الى هذا الذي سئنا الله
عليه فلم تدعه نفسه حتى زجم زجم الكلب فسكت عنهما رسول الله صلى الله
عليه وسلم ساعة ثم بحيفة حارث نايل برجليه فقال ابن فلان وفلان فقالا
عن رسول الله فقال خلا من جفلة هذا الجار فقالا برسول الله غفر الله لك
من اكل هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلتمان عرض هذا انفا
اشد من هذه الجيفة فوالذي نفسي بيده انه الا ن في امار الجنة قال ابو محمد
فقد اخبر صحيح وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحف بتقريره اربع
مرات ولا باقراره اربع مرات حتى اثبت في الخامسة ثم لم يحف بذلك حتى
سأله السادة سبأ هل تعرف ما الذي فلما عرف عليه السلام انه يعرف
الذي لم يحف بذلك حتى سأله السادة سبأ ما يريد بهذا الا ليخبر عقله فلما
عرف انه عاقل صحيح العزم اقام عليه احدى وفي هذا الخبر بيان بطلان الراي
من صاحب وغيره لانه عليه السلام انكر عليه ما قاله براهما مجتهدين
فاصدى الى الحق فهذا يبطل احتجاج من ارجح بما روي عن بريدة وبالله تعالى
التوفيق ومن طريق مسلم نا ابو عستان المسعني نا معاوية نا ابن هشام الدستواي
نا اي عن يحيى بن بكير نا ابو قلاب نا ابا المهلب نا هرون نا عمران نا الحسين
نا امرأة من حمينة نا النبي صلى الله عليه وسلم وهو جلي من الذي فقالت

عن علي بن ابي طالب انه اتى رجلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فناداه
 فقال يا رسول الله اني زينت فاعرض عنه ففني تلقا وجهه فقال يا رسول الله
 اني زينت فاعرض عنه حتى كرر اربع مرات فلما شهد على نفسه اربع شهادات
 دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اباك حبون قال لا قال فهل احضت
 قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهوا به فارجموه حد شاعله
 بن ربعي ما محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب انا محمد بن حاتم بن عجم انا حبان هو
 ابن موسى نا عبد الله هو ابن المبارك عن حاد بن سبله عن سبله الزبير عن عبد
 الرحمن بن مضا عن علي بن هريج ان ما عزا الي رجلا فقال له هزال فقال
 يا هزال ان الاخر قد زنى قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان
 ينزل بك قرآن قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحببته انه زنى فاعرض
 عنه ثم احببته فاعرض عنه ثم احببته فاعرض عنه اربع مرات فلما كانت
 الرابعة امر برجمه فلما رجم اتي الى سجين فقتل حد شاعله بن ربعي
 نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب انا محمد بن حاتم بن عجم انا حبان هو
 ابن موسى نا عبد الله بن المبارك عن زكريا نا ابي عمران البصري هو ابن سليم
 صاحب اللؤلؤ قال سمعت شيخا يحدث عن عمرو بن عثمان القعري قال نا
 عبد الرحمن بن زياد نا بكر بن عريشه قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 واقف على بعلته فحاجته املة فجعلت تقول يا رسول الله فارجعها فقال
 لها النبي صلى الله عليه وسلم استتري لست اريد ان يراها فارجعها فقال
 وهو واقف على بعلته فقال يا رسول الله فارجعها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
 استتري لست اريد ان يراها فارجعها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
 فاحدث بالحمام فقالت انشدك الله الا رجعت فقال انطلق حتى تلدي
 فانطلقت فولدت غلاما فجاء به النبي صلى الله عليه وسلم فحمله
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال انطلق فتطهر من الدم فانطلقت
 فتطهرت من الدم ثم حاثت بنعت النبي صلى الله عليه وسلم الى نسوة
 فامرهن ان يسترن بها وان ينظرن اطهرت من الدم فحين فسدن عند النبي صلى

الله عليه وسلم بطهرها فامر لها عليه السلام بحفرة الى بندوتها ثم اقبل
 هو والمسلمون فقال بيده فاحذ حصاة كاهنا حصاة فرماها بها ثم قال
 للمسلمين ارموها واباكم ووجهها فرموها حتى طعنت فامر باخراجها حتى صلى
 عليها وروى من طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن عمار نا ابو بكر بن علي شيبه كلاهما
 يقول ان عبد الله بن عمر حدثه قال نا بشر بن المياح نا عبد الله بن بريد عن
 ابيه ان ما عزا اليك الا سبلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله اني قد ظلمت نفسي وزينت واني اريد ان تطهرني فردده فلما
 كان من الخد انا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اريد ان تطهرني فردده فلما
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قومه فقال اعلو بعقله ما سنا اندون
 منه سبنا فقالوا ما فعله الا وفي العقل من صاحبنا فيما نرى فاقاه الماله
 فارسل اليهم ايضا فسأل عنه فاجبروه انه لا بأس به ولا يعقله فلما كان
 الرابعة حفرة حفرة ثم امر به فرجم فحات العامة به فقالت يا رسول الله
 اني قد زينت فطهرني وانه ردها فلما كان الغد قالت يا رسول الله انزله
 لعلك تريد ان تردني كما رددت ما عزا فوالله اني لجلت قال لها لا فادهي
 حتى تلدي فلما ولدت اتته بالصبي فخرقه قالت هذا قد ولدته فادهي
 فارضعيه حتى تقطعيه فلما قطعت ما انت بالصبي في نره كسره خذ قالت
 هذا يا رسول الله قد قطعت وقد اكل الطعام فذبح الصبي لرجل من المسلمين
 ثم امرها فحضرها الى جذرها وامر الناس فرجوها فقتلها هو البنان الحلي
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شيء رددت ما عزا لان العامة قد ردت
 عليه السلام على انه رددت ما عزا وانه لا يحتاج الى ترددها لان الزنى الذي اقرت
 به صحيح ثابت وقد ظهرت علامته وهي حملها فصدتها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بذلك وامسك عن ترديد ها ولو كان ترده عليه السلام ما عزا من
 اجل ان الامر لا يصح بالزنى حتى يتم اربع مرات لا تكر عليها هذا الكلام ولما قال
 لها لا تشك انما اردك كما رددت ما عزا لان الاقرار لا يتم الا باربع مرات
 وهو عليه السلام لا يقر على خطأ ولا على باطل فصح بقاء انها صاحفة فانها

نقل

نحو العامة
سنة ١٠٠٠

فوجدنا حديث اي جملة عن علي صحيحا الا انه لا حجة لهم فيه اصلا لانه
 اما فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخر الخد عن الحامل وعن النبي لم يخف
 من دمه وهذا ليس مما نحن فيه في شيء لان الحامل ليست مريضة واما خيف
 على جنينها الذي لا يحل هلاكه وحكم الصحيح ان يجلد بل ارافة وحكم الجنين الا
 يوصل لاصلا فوجب تأخير الجلد عنها جملة كما يؤخر الرحم ايضا من اجله
 واما التي لم تخف منها فان هذا كان اثر الولادة وفي حال سيلان الدم
 وهذا شغل شاغل لها ومثله ان يجلد في تلك الحال من دعه القوي او هو في
 حال العاطط او البول ولا فرق واقطاع ذلك الدم قريب انا هي ساعة او
 ساعة ان لم يقل في الحديث اذا ظهرت اما قال اذا جفت من دمه فمطل
 ان يكون لهم في شيء من ذلك احد شئ متعلق اصلا فاذا سقط ان يكون لذلك
 الطائفة متعلقا الواجب ان ينظر بعون الله تعالى فيما قالت به الطائفة
 الاخرى فنظرنا في الحديث الذي وردنا من جلد الزمر المرض بشمارخ فيها
 مائة عكول فوجدنا الطريق الذي صدقنا به من طريق سهل بن سعيد طريقا
 جيدا يقوم به الحجة ووجدناهم يحضون بامر ابي ثوب عليه السلام قال اني
 اما نحن فلا تخش بشريعة بنى غيرنا صلى الله عليه وسلم لقول الله تعالى لكل
 جعلنا منكم شرعة ومنها حاقا فلما قد احكنا في كتابنا الموسوم بالاحكام
 لاصول الاحكام قال ابو محمد وحتى لو لم يصح في هذا حديث كان قول الله
 تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها موجبا ان لا يجلد احد الا على حسب
 طاقته من الالم وكان بضاحيا في ذلك لا يجوز مخالفة اضلا وضرون العقل
 ندري ان ابن شبيب وثلاثين قولي الجسم صبرا مخلوق يحمل من الضرب من فوقه مالا
 يجلد الشيخ ابن مينا بن والخلام ابن خمسة عشر عاما واربعة عشر عاما اذا
 بلغ واصاب جذا وكذلك يقول الشيخ الكبير والخلام الصغير من الجلد مالا يجلد
 ابن الثلاثين السات القوي بل لا يجلد تحت الاحتمال لطفا بما يؤلم ذنك
 الالم الشديد وان الذي يؤلم السات القوي لو قولك ان الشيخ الهرم وغير
 الخفيف من الجلد لقلها هذا اثر لا بدفعه الامداف للحسن والمشاورة ووجدنا

وهو

المرضى يؤلمه اقل شئ مما لا يحسنه الصحيح اصلا الا كما حسن ثمانية التي ليس
 لحسنه لها في الالم سبيل اصلا وعلى حسب سدة المرض يكون ثمانية للخلام
 وللنف والمشر اليد بلطف هذا مالا شك فيه اصلا ومن كان بهذا فاما
 بكابر العيان والمشاورة والحسن فوجدنا المريض اذا اصاب حذرا من
 رضى او قدف او خمر لا بد فيه من احد امرين لا ثالث لهما اما ان يجعله
 الحد واما ان يؤخر عنه فان قالوا يؤخر قلنا لهم الى متى فان قالوا الى ان
 يصح قلنا لهم ليس لهذا امد محدود وقد يتحل الصحة وقد يتطهر وقد لا يبرأ
 فهذا تعطل الحدود وهذا لا حل اصلا لانه خلاف امر الله تعالى في اقامة
 الحدود فلم يبق الا يحل الحد كما قلنا نحن ويؤكد ذلك قول الله تعالى سا
 دعوا الى مذهبكم من ربيكم فصح ان الواجب ان يجلد كل واحد على حسب وسعه
 الذي كلفه الله تعالى ان يجلد من ضعف جدا جلد بشمارخ فيه مائة
 عكول جلد واحدة او فيه ثمانون عكولا كذلك وجدنا في الجواز اشتد
 ضعفه بطرف ثوب على حسب طاقته كل واحد ولا يريد وهذا نقول بوجه
 انه الحق من عند الله تعالى يتغير وما عداه فباطل عند الله تعالى وبه التوفيق
 مسئلة بكم من مرة من الارباب يجب الحدود على المقر قال ابو محمد يختلف
 الناس في هذا فقالت طائفة باقراره مرة واحدة تحت اقامة الحدود
 وهو قول الحسن بن حي وحامد بن سليمان وعثمان بن عيسى ومالك والشافعي
 واي ثور واي سليمان وجميع اصحابهم وقالت طائفة لا يقام على احد حد
 الزنى باقراره حتى يقر أربع مرات ولا يقام عليه حد القطع والسرق حتى
 يقر به مرتين وحد الحذف مرة واحدة وهو قول روي
 عن يونس يوسف صاحب اي حنيفة قال ابو محمد قلنا اختلفوا كما ذكرنا
 نظرنا فيما احدث به كل طائفة لقولها فنظرنا في قول من راي ان الحد
 لا يقام في الزنى باقل من اربع مرات فوجدناهم يحضون بطريق مسلم في
 عبد الملك بن شعيب عن الليث بن سعد بن عدي بن عدي في غصن بن خالد
 عن ابن شهاب عن سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن المسيب كلاهما

عنه

على نفسه

فقد ثبت انه امر بان يضرب ضربا لا يموت منه وبه الى وكيع ناسف بن عمار
خرج عن عبد الله بن عبد بن عبد عن ابيه انه كان يتردده بادى الضرب وبه
الى وكيع ناسف بن عمار عن ابن جريح عن قطا الضعيف للناس عامة في قول الله تعالى
وتخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تحنت ناخية بن عبد الرحمن بن مسعود ناخذ
بن وحيه نا ابراهيم بن حماد نا اسعيل بن اسحق نا اسعيل بن ليلى اويس عن اخيه عن
سليم بن بلال عن هشام بن عروة عن غلام لهم نفهم قال اخبرني ذلك الغلام
ان عروة خلف لبصرني كذا وكذا ضربته فاخذ بيده شمايح فصرني بها جميعا
وبه الى اسعيل نا محمد بن عبيد نا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة في قوله تعالى
وتخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تحنت قال عودا ابيه تسعة وتسعون
عودا والاصل تمام المائة فاضرب به امراته وكان خلف لبصرتها فكانت الضربة
تحلة لبيته وتحفقا من امراته وهو قول الشافعي وقالت طائفة يؤخر
جلده حتى يبرأ وهو قول مالك وجا عن مجاهد في الآية المذكورة ما ما به يحيى
بن عبد الرحمن بن مسعود بالاسناد المذكور الى اسعيل بن اسحق نا علي بن عبد الله
ناسف بن عمار بن ليلى ناسف بن عمار بن ليلى في قوله تعالى وتخذ بيدك ضعفا فاضرب
به ولا تحنت قال هي لا يتوب خاصة وقال عطاء بن رباح في قوله تعالى
فلما اختلفوا نظروا في ذلك ليعلم الحق فبدعه يعون الله تعالى فوجدوا الطائفة
المائة من اقامة الحد عليه حتى يبرأ يحتجون بما نا همام نا عباس نا اصعب نا محمد
بن عبد الملك نا ابن نا عبد الله نا احمد بن حنبل نا ابي نا غندر نا شعبه نا سمع
عبد الاخلى العلبي حدث عن ابي جهميل عن علي بن ابي طالب ان امه زينت
فخلت فاني على النبي صلى الله عليه وسلم فاحبته فقال له دعها حتى تلد او
قال حتى تضع ثم احدها وبه الى احمد بن حنبل نا وحيه ناسف بن عمار نا علي
العلبي عن ابي جهميل الطوسي عن علي بن ابي طالب نا النبي صلى الله عليه وسلم
احدثت فامرني النبي صلى الله عليه وسلم ان اقيم عليها الحد فابيتها فوجدتها
لم تحف من دمها فابتته فاخبرته فقال اذا حفت من دمها فاقم عليها الحد
ايتوا الحد ود على ما ملكت ايماكم فالوا فقد ارسل الله صلى الله عليه وسلم

في
الطهور

لم يجعل الحد الحاد احملا حتى تضع فجلد الحد الذي امر الله تعالى به وذلك
التي لم تحف من دمها حتى حفت عنها دمها ثم بطرنا في قول الطائفة الثانية
الموجبة بجلد الحد بما حسب ما يؤمن به الموت فوجدناهم يذكرون ما نا
عبد الله بن ربيع نا محمد بن شعيب نا احمد بن شعيب نا احمد بن يوسف المنساب نا
محمد بن عبد الله بن يزيد بن ابراهيم الخزازي واللفظ له قال احمد نا احمد بن سليمان
وقال محمد بن عبيد الله بن ليلى ثم انفق احمد بن سليمان وعبيد الله بن يزيد قال نا
عبد الله بن عمر نا الرقي عن زيد بن ابيس نا ابيس نا سفيان نا سعد نا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى برجل قد زنى فامر به فجلد فاذا دخل
مقعد حشر النساء فين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينبغي الضرب
من هذا شيئا فدعا نا اناكل فيه مائة شروخ فصر به صرته واحدة حشرنا
حمام نا عباس نا محمد بن عبد الملك نا ابن نا يزيد نا محمد العجلي نا
عبد الرحمن بن حماد القفنا نا الاشمس عن الشعبي عن علقمة عن ابن عباس قال مر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بامرأة ضعيفة لا تقدر ان تمسح بمن اراها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن قالت من فلان فذكرت رجلا ضعيفا
اضعف منها فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجي به فسأله عن ذلك
فاقر مرارا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حدوا اناكل مائة فاصروه
بامرته واحدة قال ابو محمد حديث سهل بن سعد صالح يقوم به الحجة
فان قيل ان هذا الخبر المعروف فيه اسرائيل نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن شعيب نا
نا احمد بن شعيب نا احمد بن محمد نا عبد الخزازي نا احمد بن سليمان نا ابو عبد الرحمن
هو خالد بن محمد بن سليمان نا زيد نا هو نا ابيس نا ابيس نا سفيان نا سعد نا
سهل بن حبيب قال حي رسول الله صلى الله عليه وسلم بجارية وهي حيا فسلها
ممن حملها فقالت من فلان المقعد فجي بفلان فاذا دخل جس الجسد صر فقال
والله ما ينبغي الضرب من هذا شيئا فامر نا اناكل مائة فجلد فصر به صرته
واحدة وهي شمارح النخل الذي تكون فيها العروق وبنا وكثيره يطول ذكرها
حدنا فتركها لذلك قال علي فلما جات الانار فاذا ذكرنا وجب ان نظري ذلك

ذكرنا ثم الخطيئة من الالم على حسب ما وصفنا فاما المنع من كل ما ذكرنا
فلقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم واموالكم واعراضكم وامشاركم
عليكم حرام حرمت اسالة الدم نصا اذ صرف الدم حرام الا ما اباحه نص
او اجماع ولا نص ولا اجماع على اباحه اسالة الدم في شئ من الحدود نعم ولا عن
احد من التابعين ولما عفى اللحم فقد نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على
تحريم البشيرة فلا يحل منها الا ما احله نص او اجماع واما النص والاجماع
على اباحها للالم فقط واما كسر العظام فلا يقول باباحه في ضرب الحدود
احد من الامة بلا شك قال ابو محمد ومن خالفنا سألناه المشقة الضرب
في ذلك حد ام لا فان قالوا لا تركوا قولهم وخالفوا الاجماع ولزمهم ان يسموا
ان يجلد في كل ذلك بسوط ملو بجد يدا او رصاصا يقتل من ضربه وهذا
لا يقوله احد من الامة وان قالوا ان لذلك حدا وقد انقضى عنده فلا يحل
مجاوزه سئلوا عن ذلك فان حذوا فيه غير ما حذرنا كانوا متحكين في
الدين لا يبرهان فان قالوا ان الحدود انما جعلت للردع قلنا لهم كلا ما ذلك
كما تقولون انما ردع الله تعالى بالحرم وبالوعيد في الآخرة فقط واما بالحدود
فانما جعل الله تعالى كما شاء ولم يخبرنا الله تعالى انها للردع ولو كانت للردع
كما تدعون لكان الفسوط اردع من مائة ومن ثمانين ومن اربعين ومن حشيرة
ولكان قطع اليد والرجل اردع من قطع يد واحدة ولكنا نقول هي تكاليف
وعقوبة وعذاب وجزا وخير كما قال الله تعالى في المحاربة انما جزا الدين
محاربة الله ورسوله وتسعون الامة وقال تعالى فاعلم ان نصيب ما على
المحصنين من العذاب وقال تعالى في القاذفين ان الذين يحبون ان
تشييع الفاحشة في الدين اسئوا الامة وقال تعالى والسارق والسارقة
الامة فقال تعالى الزانية والزاني الامة واما التسمية في الدين لا الله تعالى
لا الي الناس فصيح انه تعالى جعلها كما شأ حيث شأ ولم يجعلها حيث لم
يشأ قال علي فاذا قد صرح ما ذكرنا ومع تقدير الضرب الذي لا يتجاوز
فقد صرح ان من تجاوز ذلك الميعاد فانه متعدي لحدود الله تعالى وهو ما صرح بذلك

في هذا

ولا سبب معصية الله تعالى عن طاعته فاد هو متعدي فعليه العقود قال الله
تعالى فمن اعتدى عليكم فاعذوا عليه الامة فصرح العتدي لا يتعذر بلا شك فاذ
لا يتعذر وهو معصية فباطل ان يجزي عن الحد الذي هو طاعة الله تعالى متعذر
له منه ثم بقاء عليه الحد ولا بد وبالله تعالى التوفيق مسئلة باي شئ يكون
الضرب في الحد قال ابو محمد اما اهل الرأي والقياس فاتهم قالوا الحدود
كلها بالسوط الا الشانعي قال الا الحرف انه يجلد فيها ما صح عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه يجلد فيها قال ابو محمد احتج من رأي الجلب بالسوط ولا بد في الحدود
بما نأجده ما ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدرر نا عبد الرزاق نا مخرج عن حماد بن
كثير قال جاز رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله الى اصب
حدا فاقم على فدا النبي صلى الله عليه وسلم بسوط فاق بسوط جديد عليه
ثمرة قال لا سوط دون هذا فاق بسوط مكسود العجر فقال لا سوط
فوق هذا فاق بسوط بين السوطين فامر به فجلد وذكر الخبر وعنه زيد بن اسلم
ان رجلا اعترف على نفسه بالزنى فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط
فاق بسوط مكسود فقال فوق هذا فاق بسوط جديد لم يقطع ثمرة فقال من
هذين فاق بسوط قد ركب به ولا نفا مر به فجلد وذكر باي الخبر حدنا عبد
بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم نا اصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن محمد
بن كبر عن ابيه قال سمعت عبد الله بن مفسم يقول سمعت كريبا بن ابي
عباس يحدث او يحدث عنه قال اني رجل النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف
على نفسي بالزنى ولم يكن الرجل احص فاحذر رسول الله صلى الله عليه وسلم
سوطا فوجد راسه شديدا ثم اخذ سوطا اخر فوجده لنا فامر به فجلد
مائة وعشرين المدي قال ابي عمر بن الخطاب في حد ما ادرى ما ذلك
الحد فاق بسوط فيه شدة فقال اريد ما هو البني فاق بسوط لئن فقال اريد
اشد من هذا فاق بسوط بين السوطين فقال اضرب ولا يري ابلك وعن
ابي عثمان المدي قال ابي عمر بن الخطاب في حد فاق بسوط فصره فقال
استوي بسوط بين من هذا فاق بسوط اخر فقال ابوي بسوط اشد من هذا

عن

قوله

برحسان عن محمد بن سيرين عن ابن مسعود قال ان اول لعان كان في الاسلام
 ابي هلال بن امية قذف شريك بن سحابة بامرته فاني النبي صلى الله عليه وسلم
 فاحبره بذلك فقال له النبي عليه السلام البيعة والاحدية طهرتك بردد
 ذلك عليه مزارا فوجبت ان لا يخص بضرب الرتي والحجر عضون عضوا ولو اراد
 الله تعالى ذلك لبيته على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم الا انه يحب احبا
 الوجه والمذاكر والمقاتل اما الوجه فلما روي من طريق مسلم نا عمر والناقد وروى
 من حرب فالاجتماعنا سبعين من عبده عن علي بن ابي طالب عن الاعرج عن ابي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ضرب احدكم فليجنب الوجه واما المقاتل
 فصر بها غرد كالقلب والاشبين ونحو ذلك ولا يحل قتله ولا التعرض لضلما محار
 منه وبالله تعالى التوفيق **مسألة** كيف يضرب المحدث اذا قام قاعدا
 اختلف الناس في ذلك وقال الله تعالى فان تنازعتم في شئ الاية اما من قال
 بان الحدود تقام على المحدث وهو قائم فانهم ذكروا في ذلك ما ناه عنه الرحمن
 بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم نا احمد نا الفري نا البخاري نا اسحق نا عبد الله نا
 مالك نا عمار نا عن ابن عمر فذكر حديث اليهود بين الذين رجهما رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الزني قال ابن عمر قرأت الرجل يحني على المرأة يقبها
 الحان وذكروا حديث ابي هريرة في جلد حد القذف الذي يقول في ذلك
 لعمر كاتي يوم اضرب قائما ثانيا بين شوطا ابي بصير
 ثم اتوا باطرف ما يكون من الخلب فقالوا ان قول عمر للجارية في الحد اضرب
 واعط كل ذي عضو حقه دليل على ان المحدث قائما وقال فذكر حديث البيهقي
 على ان الرجل كان قائما وانما كانت قاعة قال ابو محمد فكل هذا علم
 لا لهم على ما بين ان شاء الله تعالى اما حديث النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فهم
 اول من عصاه وخالفه وقالوا لا يحل ان يقام حد الزني على يهودي ولا يهودية
 وحملوا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك على ما لم يقدوا على اطلاقه باستم
 اما انه على معصية الله تعالى واما انه انفا ذلما في التوراة مما لا يجوز لهم
 انفا ذه وانما على كل حال حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك بامر الله

ولا بد

في الخطاب

كان

على

تعالى ولا يوحية اليه ولا حق يحب اتباعه فيه لا محبة لهم من هذا ام هذا
 الذي ظنوا من ذلك كذب محض وما فيه دليل على انه كان قائما ولا انها
 كانت قاعدة بل قد حني عليها وهو رايع وهو الاظهر او وهو منك قريب
 من الجلوس وهو ممكن جدا ايضا واما ان يحني عليها وهو قائم وهي قاعدة فممتنع
 لا يمكن الشك ولا يتاني ذلك وقد يمكن ان يكونا قائمين ويحني عليها بفضل
 ما للرجل على المرأة من الطول وقد يمكن ان يكونا قاعدين واما حديث
 ابي هريرة فليس فيه ان ابا هريرة اوجبت عليه ان يقوم فاما اذ جلده
 ولا بد ولا ان المرأة بخلاف الرجل قال ابو محمد فاذا انقضت شئ من
 هذا ولا اجماع بقدايقنا ان الله تعالى لو اراد ان يكون قائما الحد على
 حال لا سجد من قيام او يعود او فرق بين رجل وامرأة لبيته على لسان
 رسوله صلى الله عليه وسلم فصح ان الجلد في الزني والقذف والحجر
 والبعر يقام كيف ما تيسر على المرأة والرجل قائما وتعودا فان امتنع
 امسك وان دفع بيديه الصرب عن نفسه مثل ان يلقي الشئ الذي يضرب
 به فيمسكه امسكت يده **مسألة** صفه الصرب قال ابو محمد احاز
 قوم ان يسال الدم في جلد الحدود والتعزير وهو لم يات به عن الصحابة
 شئ من ذلك بل قد صح عن عمر رضي الله عنه لا يجتفأ جلد لها ولا يعرف له
 في ذلك مخالفة من الصحابة رضي الله عنهم والذي يقول به بل الصرب في
 الزنا والقذف والحجر والتعزير ان لا يكسر له عظم ولا ان يشق له جلد ولا
 ان يسال الدم ولا ان يعفن له لحم لكن موجه سالم من كل ذلك من تعدي
 فسق في ذلك الصرب جلد او اسال دما او عفن لحما او كسر له عظاما فلي
 متولى ذلك القود وعلى الامراء الصل القود ان امر بذلك بزعمان ذلك
 قول الله تعالى قد جعل الله لكل شئ قدرا فعلمنا بيقين ان لصرب الحدود
 قدرا لا يتجاوزة وقدرا لا يخط عنه ينقض القرآن وطلبنا ذلك فوجدنا
 اخذنا قدره ان يؤلم ما نقص عن الالم فليس من قدره وهذا ما لا خلاف
 فيه من احد وكان على قدره نهاية الالم في الزني مع السلامة من كل ما

للحدود

فليجلدها الحدة ولا يثرب عليها ثم ان زنت فليجلدها الحدة ولا يثرب ثم
 ان زنت الثالثة فليبيعها ولو حمل من شعر وعن مسلم ايضا قال القسبي ما ملك
 عن ابن شهاب عن عبد الله بن عتبة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سئل عن الامة ازاريت ولم تحض قال ان زنت فاجلدوها ثم ان
 زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير قال ابن
 شهاب والاضفيرا جيل قال ابن شهاب لا ادري بعد الثالثة او الرابعة
 والاحبار فيما ذكرنا كثيرة جدا قال ابو محمد ثم تكلم بعون الله تعالى
 فيما ذكرنا في الاختار المذكورة من بيع الامة التي تزني فيقول ان الكذب
 روي هذا الحديث عن سعيد بن يسار عن سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة
 ان زنت الثالثة فليبيعها ولو حمل من شعر وهكذا رواه عبد الرزاق عن
 عبد الله بن عمر عن سعيد بن يسار عن سعيد بن يسار عن ابيه عن ابي هريرة
 خالد بن الحارث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة
 زناها المرة الثالثة فليجلدوا ذكرها البيع فقط وعن علي بن صالح عن ابي
 هريرة ان مقام الحدة عليها ثلاث مرات ثم يباع بعد الثالثة مع الحدة وهذا
 رواه شفي بن عبيد قال علي فوجب ان يلحق الشك ويستقر البيع بعد
 الثالثة مع الحدة والطرف كلها في ذلك في غاية الصحة وكل ما صح عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فهو من الله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى
 فاذ ذلك كذلك فامر صلى الله عليه وسلم بالبيع في الثالثة نذر برهان
 ذلك امره بالبيع في الرابعة لا يمكن البتة الا هذا لانه لو كان امره صلى الله
 عليه وسلم في الثالثة فرضا لما اتاح حبسها الى الرابعة واما البيع في
 الرابعة فمفروض لا بد منه لان امره صلى الله عليه وسلم على الغرض ليقول
 الله تعالى فليجلدوا الذين يخافون من امره الامة قال ابو محمد ونحوه
 السلطان على بيعها احب ام كره ما انتهى اليه العطا منها ولا يثنى طلب
 زيادة ولا سوف كما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يباع ولو حمل من
 شعرا وضعير من شعرا اذا لم يوجد فيها الا ذلك فان زنت في خلاف قريضها

للبيع او قبل ان تعرض حدها ايضا للعموم امره صلى الله عليه وسلم بجلدها
 ان زنت وكذلك ان غاب السيد او مات فلا بد من بيعها على الورثة ضرورة
 فان كانت لصغار بجلدها الولى او الكافل لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية
 مالك عن الزهري فاجلدوها وهو عموم لكل من قام به ولا يلزم البيع في
 العبد اذا زنى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بذلك في الامة
 ازاريت وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ومن يتعد حدود الله فقد
 ظلم نفسه وكذلك ان سرق الامة او شرب الخمر فاجلدوا ولا يلزم بيعها
 لان النص انما حاي زناها فقط وما كان ركب نسبا قال ابو محمد قلوا
 اعتقها السيد اذا تبين زناها لم ينفذ عقبه بل هو مردود لانه ما مور
 ببيعها واخراجها عن ملكه فهو في عقبه اياها ولو كتابته لها او عتبه اياها
 او الصدقة بها او اصدقها او اجارها او تسليمها في شي بصفة غير البيع
 مما ساقنا او الى اجل بدنا يبرأ ويدرهم مخالف لان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من عمل على ليس عليه امرنا فهو رد وكذلك لو دبرها مات او وحي
 مما فعل ذلك باطل ولا بد من بيعها قال علي ولا يجوز ان يقيم احد السيد
 على مما يليكه الا بالبيعة او اقرار المالك او صحة علمه وبقيته على نص قوله
 صلى الله عليه وسلم فبين زناها ولا يطلق على اقامة الحدود على المالك الا
 اهل العدة فقط من المسلمين مسئلة اي الا عصا تضرب في الحدود
 قال ابو محمد اختلف الناس في هذا وقال الله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه
 الى الله والرسول ففعلنا فوجدنا الله تعالى قال الزانية والزاني فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة جلدة وقال عليه السلام اذا شرب فاجلدوه وقال
 عليه السلام وعلى ابنك جلدة مائة وتغريب عام وسند ذكر كل هذا ان شاء الله
 تعالى فلم نجد عن الله تعالى ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امرا بان يخص عصا
 بالضرب دون عضو الا حد القذف وحده فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال فيه البيعة والاحد في ظهرك حد ثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معوية
 نا احمد بن شعيب نا عمران بن يزيد الدمشقي نا محمد بن الحسن الزدي نا هشام

ورواه علي بن
 محمد بن عيسى
 بن عمار

عن بعض من ذكرنا وغيرهم حوار عفو السيد عن ما ليكم في الحدود كما نأحمم
 نأبن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدري نا عبد الرزاق عن رجل عن سلام بن مسكين
 اخبرني حبيب بن علي فضاله ان صاحبا من كثر بصرته انه جاريت له رثت
 الى الحكم بن ايوب قال فبينما انا جالس اذا جاءني من مالك فجلس فقال
 يا صاح ما فعلت الجارية معك قلت جارتنا بغت فاردت ان ارفعها
 الى الامام ليقيم عليها الحد قال لا تفعل ردد جارتك واتق الله واستر عليها
 قلت ما انا بعا على حتى ارفعها قال له انزل لا تنعل واطعني قال صاح
 فلم يزل يراجعني حتى قلت له اردها على ان ما كان على من ذنب فانت
 له صا من قال انزل نعم قال فرددتها وعن ابراهيم في الامه تروى قال
 جلد خمسين سبعا فان عفا عنها سيدها فهو احب اليها قال عبد الرزاق
 وبه ناخذ قال ابو محمد وهذا اثران سابقان لانهما عن لم يسم
 واما من فوق بن ذات الزوج وغير ذات الزوج فكما نأحمم نا ابن مفرج
 نا ابن الاعرابي نا الدري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن
 عبد الله بن عمر عن ابنه قال في الامه اذا كانت لبست بذات زوج
 فطهر منها فاحشة جلدت نصف ما على المحصنات من العذاب مجلدتها
 سيدها فان كانت من ذوات الاذواج رفع امرها الى الامام وعرضه
 انه قال احصان الملوكة ان تكون ذات زوج فيذكر منها فاحشة فلا
 يصدق عليها سيدها والزوج يذب عن ولده وعن رحمها وعن ما بيده
 فليس يقيم الفاحشة عليها الا بشهادة اربعة ولا يقيم الحد عليها اذا
 ثبتت الا السلطان قال الله تعالى فاذا احصن فان ابنن بغا حشة فعليهن
 نصف ما على المحصنات من العذاب واما من فرق بين الجلد في الزني والحد
 والقذف وبين القطع في السرقة فهو قول مالك والليث وما يعلمه عن
 احد قلها قال ابو محمد فلما اختلفوا نظرنا في ذلك لنعلم الحق فنبعته
 بمن الله تعالى فوجدنا ابا حنيفة واصحابه يحتجون بما ناؤه عبد الله بن ربيع
 نا عبد الله بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المهنا نا حماد

فذكر

بن سلمة عن يحيى البكار عن مسلم بن يسار عن ابي عبد الله رجل من اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال كان ابن عمر يا من ان ياخذ عنه قال هو عالم
 فخذوا عنه فسمعت يقول الزكاة والحدود والفي والجمعة الى السلطان
 وعن الحسن البصري انه ضمن هؤلاء اربعاً الجمعة والصدقة والحدود والحكم
 وعن ابن جبر بن اناه قال الحدود والفي والزكاة والجمعة الى السلطان
 قال ابو محمد ما تعلم لهم شبهة غير هذا وكل هذا لا حجة لهم فيه لا ليس
 في شيء مما ذكرنا ان لا يقيم الحدود على المالك ساداتهم واما في ذكر الحدود
 عمومنا الى السلطان وهكذا يقول لكن يخص من ذلك حدود المالك الى
 ساداتهم بدليل ان وجدتم ايضا لو كان فيما ذكره لما كانت فيه حجة لانه لا
 حجة في قول احمد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو محمد واما
 قول مالك والليث في التفرق بين الجلد والقطع والقيل فلا تعلم لهم ايضا
 حجة اصلا ولا تدري لهم في هذا التفرق سلفا من صاحب ولا تابع ولا
 متعلقا من قران ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولعل بعضهم ان يقول
 ان السيد له جلد عبده واما به ادبنا وليس له قطع ايديهم ادبنا فلما
 كان الحد في الزني والقذف والمزج اذا كان ذلك للسادات لانه حد
 وجدنا قال ابو محمد فخذوا القول في غاية الفساد ليقول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فجلد
 الادب هو غير جلد الحد بلا شك وبالله تعالى التوفيق ثم نظرنا في
 قول ربيعة قول لا يؤذنه حجة لا من قران ولا من سنة صحيحة اما قول
 ربيعة فان للزوج ان يذب عنها فحجة زانقة جدا وما جعل الله تعالى للزوج
 اعتراضا ولا ذبا فيما جاز السنة باقامته عليها واما من راي السيد يقيم
 جميع الحدود على ما ليكم فوجدنا ما ناؤه عبد الله بن يوسف نا احمد بن محمد
 نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا عيسى بن حماد
 المصري نا الليث بن سعد عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا رثت امه احدكم فبين زناها

فوجدناه

فقطرنا فيه

حق صحيح ان لم تات سنة ثابتة بين صحة ما ذهبنا اليه واما ان جات سنة
صحيحة نوجب ما قلناه فالواجب الوقوف عند ما جات به السنة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم المبين لنا شراد ونا بغيرنا في ذلك فوجدنا ما تاه
عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب اخبرنا محمد بن اسمعيل بن ابراهيم
بن علي نا يزيد بن هارون نا احمد بن سلمة عن ايوب السخيتي عن عكرمة عن
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اصاب المكاتب حدا او ميراثا
ورث بحساب ما اعتق منه واقم عليه احد بحساب ما اعتق منه حرسا
عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن عيسى الدمشقي نا يزيد
بن هارون نا احمد بن سلمة عن قتادة وايبوب السخيتي قال قتادة عن
خلاس بن عمر عن علي بن ابي طالب وقال ايوب عن عكرمة عن ابن عباس ثم
اتفق علي وابن عباس كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب يعتق
منه بقدر ما ادى ويقام عليه احد بقدر ما اعتق منه ويرث بقدر ما حقق
منه قال ابو محمد هذا اسناد عجيب كان عليه من شهر الضحى نور اماندري
احدا غمره بشي الا ان بعضهم ادعى ان وهيبا ارسله قال ابو محمد فكان نادا
اذا ارسله وهيب قد اسند حكم المكاتب فيما ذكرنا وفي دينه حماد بن سلمة
وحامد بن زيد عن ايوب واسنده على بن المبارك ومحيي بن كبر عن عكرمة
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وايضا فان الحنفين والمالكين يتفقون
على ان المرسل كالمستند ولا فرق على قولهم ما راداه ارسال وهيب بن خالد
الاقوة فاذا قد صح وثبت فقد وجب ضررون بنص حكم رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان حدود المالك جمة عموما لذكورهم وانا هم مخالفة لحكم
حدود الاحرار عموما لذكورهم وانا هم واذا ذلك فلا قول لاحد من
الامة الا ان حد المالك على النصف من حدود الاحرار فكان هذا واجبا
القول به وهذا نفوق وبالله تعالى التوفيق مسألة هل يقيم السيد
الحرة وعلى ماله ام لا قال ابو محمد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة
بقيم السيد جميع الحدود من القتل فما دونه على ماله وقال طائفة حد

لعت مقابلة

السيد ماله في الزني والحد والنفذ ولا حده في قطع قالوا واما حده
اذا شهد عليه بذلك كشهود وقالت طائفة لا حد السيد ملوكه في زني
الاسبا واما الحدود الى السلطان فقط فالقول الاول كما انا حمام نا ابن جفر
نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن ايوب السخيتي نا عن نافع
ان ابن عمر قطع يد غلام له سرق وجلد عبد له زني من عمره ان يرفع ما وبه
الى عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال ان جازية حفصة
سحرها واعترف بذلك فامرت بها عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فقتلها
فاكر ذلك عليها عثمان بن عفان فقال له ابن عمر ما تنكره اثم المومنين
امراة سحرت فاعزقت فسكت عثمان وبه الى عبد الرزاق عن عبيد الله بن
عمر بن حفص بن عاصم عن نافع قال ابن غلام لابن عمر فتر على غلمة لعاشة
اقم المومنين فسرق منهم جرابا فيه ثمر وركب حمارا لهم فاتي به ابن عمر فبعث
به الى ابن العاصي وهو امير على المدينة فقال سعيد لا يقطع غلام ايوب
فارسلت اليه عاشة ائنا على غلمتك وانا جاع وركب الحمار لينبع عليه فلا
تقطع قال فقطعه ابن عمر وعمر ابراهيم الضحى ان النعمان بن مقرن قال لابن
مسعود ائني زنت قال اخلد قال ائنا لم تحصن قال احصاها اسلامها قال
شعبه نا الا عتق عن ابراهيم بهذا وفيه خمسين وعن عبد الله بن مسعود وغيره
قالوا ان الرجل يخلد ملوكة احد ودي بينه وان النعمان بن مقرن سأل
عبد الله بن مسعود قال ائني زنت قال اخلد ها خمسين قال ائنا لم تحصن
قال ابن مسعود احصاها اسلامها وعن ابن رهب نا ابن جريح نا عمر بن
ديبار احضر ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تجلد
وليدتها خمسين اذا زنت وعرايس بن مالك انه كان يجلد ولا يده خمسين
اذا زنت حديثنا حمام نا ابن جفر نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق
نا ابن جريح نا عمرو بن دينار نا الحسن بن محمد نا الحنفية احضر ان فاطمة بنت
محمد صلى الله عليه وسلم جلدت امه لها احد زنت وعن ابراهيم الضحى قال
كان علقمة والاسود يقيمان على جوارى قوما قال ابو محمد ودروبي

لا نقطع ابدا

جلد حمام

وَأَمَّا مَنْ هَلَكَ بِالنَّارِ فَخَدُّهُمَا جَمَامًا نَابِئُ الْغَرَابِ نَابِئُ الدُّرَى سَا
عَبْدُ الرَّاقِ عَنْ مَعْرِضٍ قَتَادَةَ أَنْ عَلَى نَابِئِ طَالِبٍ كَانَ يَقْطَعُ الْبِدْنَ الْأَصَابِعَ
وَالرَّاقِ مِنْ نَصْفِ الْقَدَمِ وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّاقِ عَنْ شَيْفِ الثَّوْرِ عَنْ بِلَالِ الْمَقْدَامِ
قَالَ أَخْبَرَنِي مَنْ دَايَ حَيْثُ طَالِبٌ يَقْطَعُ بِدْرَجٍ مِنَ الْمَفْصَلِ وَبِهِ إِلَى عَبْدِ
الرَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ يَخْطُبُ بِقِطْعِ الْقَدَمِ
مِنْ مَفْصَلِهَا وَكَانَ عَلَى يَقْطَعُ الْقَدَمِ قَالَ ابْنُ جُرْجٍ أَشَارَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ إِلَى شَطْرٍ حَا
قَالَ أَبُو جَمَلٍ فَأَذَقَ دَجَا النَّصِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِطْعُ الْبِدَنِ مِنَ الْمَفْصَلِ
وَقِطْعُهَا مِنَ الْأَصَابِعِ فَالْوَجِبُ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ النَّاسِ الَّذِي لَا وَجْهَ
لَهُ لَكِنْ عَلَيَّ أَنْ ذَلِكَ فِي حَالَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْقَدَمِ أَيْضًا قَالَ
عَلِيٌّ وَالْقَوْمُ أَصْحَابُ قِيَاسٍ مِنْهُمْ وَقَدْ صَحَّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ حُدَّ الْأَمَةِ
الْمُحْصَنَةِ فِي الزَّيْنِ نِصْفُ حُدِّ الْحَرِّ الْمُحْصَنَةِ وَمَحَّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ أَنَّ حُدَّ الْعَبْدِ
فِي الْقَتْلِ بِالسَّبِيهِ وَالْقَلْبِ كَحُدِّ الْحَرِّ وَكَذَلِكَ فِي النَّفْيِ عَنِ الْمَوْتِ فَكَانَ
يَلْزِمُهُمْ عَلَى أَصُولِهِمْ الَّتِي يَنْتَهُونَ إِلَيْهَا فِي الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ عَلَى أَنْ يَجْعَلُوا مَا
اختلف فيه من القِطْعِ مُرَدُّوهُ إِلَى أَشْبَهِ الْجَنَسِ بِهِ فَهَذِهِ عِدَّتُهُمُ الَّتِي اتَّفَقُوا
عَلَيْهَا فِي الْقِيَاسِ فَأَذَانُ فَعَلُوا هَذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْقِطْعُ مَقْيَسًا عَلَى الْحُدِّ
لَا عَلَى الْقَتْلِ وَلَا عَلَى النَّفْيِ عَنِ الْمَوْتِ وَكَذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ لَا يَنْصَفُ وَكَذَلِكَ
النَّفْيُ عَنِ الْمَوْتِ وَأَمَّا الْحُدُّ فَيَنْصَفُ وَالْقِطْعُ يَنْصَفُ فَكَانَ قِيَاسُ مَا
يَنْصَفُ عَلَى مَا يَنْصَفُ أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِ مَا يَنْصَفُ عَلَى مَا لَا يَنْصَفُ هَذَا
أَصَحُّ قِيَاسٍ لَوْ صَحَّ شَيْءٌ مِنَ الْقِيَاسِ يَوْمًا مَا قَالَ أَبُو جَمَلٍ فَنَظَرْنَا فِي ذَلِكَ
لِلْوَحِّ الْخَفِيِّ مِنْ ذَلِكَ فَتَبَعَهُ فَوَحَّدْنَا هُمْ يَقُولُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ
فَإِذَا أَحْصَى فَاذْكُرُوا أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قَدْ تَعْلَمُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ
فَكَانَ هَذَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا حِلَّ خِلَافٍ وَقَالَ تَعَالَى الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا يَحْضَرُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْإِمَامُ فَقَطْ وَمَا
كَانَ ذَلِكَ نِسْبًا وَابْنُ الْعَبْدِ فَلَمْ يَحْضَرْ كَمَا خَصَّ الْأَمَاءُ وَمِنْ الْبَاطِلِ أَنْ يُرِيدَ اللَّهُ
تَعَالَى أَنْ يُخَصَّ الْعَبْدَ مَعَ الْأَمَاءِ فَيَقْصُرَ عَلَى ذِكْرِ الْأَمَاءِ وَمَنْ يَشْكُ عَنْ ذِكْرِ

لي

الْعَبْدِ وَيَكْلَفُنَا مِنْ ذَلِكَ عِلْمُ الْغَيْبِ وَمَعْرِفَةُ مَا عِنْدَهُ يَمْنَالُ بَعَثْنَا بِهِ حَاشِي
لَهُ مِنْ هَذَا وَكَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
شَهَادَاتٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً فَلَمْ يُخَصِّرْ عَلَى هَاهُنَا أَمَةً مِنْ حَرِّ وَلَا عَبْدًا
مِنْ حَرِّ وَمِنْ الْبَاطِلِ أَنْ يُرِيدَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَحْدَدَ الْعَبْدِ وَلَا مَا فِي الْقَذْفِ
ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَيَكُونُ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ يَأْتِي بِأَمَةٍ مِنْ قَذْفِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَبِينُ
ذَلِكَ لَنَا فِي حَرِّ دُونَ عَبْدٍ وَفِي حَرِّ دُونَ أَمَةٍ وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا
فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ وَقَوْلُهُ تَعَالَى تَبَيَّنَّا لَكُلِّ شَيْءٍ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى تِلْكَ
حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا فَإِنْ كُنَّ حُدُودُ الْقَذْفِ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَدُّ الزَّانِي
مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا حِلَّ أَنْ يَتَعَدَّى مَا حَدَّ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا وَحَدَّ اللَّهُ تَعَالَى
فِي الْقَذْفِ ثَمَانِينَ فِي الزَّانِي مِائَةَ فَلَا حِلَّ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَدَّى مَا حَدَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي
أَحَدِهَا إِلَى مَا حَدَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآخَرِ فَوَضَّحَ لَا شَكَّ أَنَّ مِنْ مَحَلِّ أَحَدِهَا عَلَى الْآخَرِ
فِي عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ حُرٍّ وَخَرَّةٍ فَقَدْ تَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ وَسَوَّى مَا خَالَفَ اللَّهُ تَعَالَى
بَيْنَهُمَا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا فَعَلِمْنَا أَنَّ
الْحُرَّ وَالْعَبْدَ وَالْأَمَةَ سَوَاءٌ فِي رَدِّ هَقِّ عَنْكُمْ قِيَاسُكُمْ الَّذِي خَالَفْتُمْ بِهِ الْقُرْآنَ
فِي حَدِّ الْعَبْدِ انْقِذَافٍ وَالْأَمَةِ الْقَازِفَةِ وَمِنْ أَنْ وَجِبَ أَنْ تَنْتَسِبُوا كَخِلَافِهِ
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً فَيَأْتِي عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِذَا أَحْصَى فَاذْكُرُوا
أَنْ يَفَاحِشَتَهُ فَعَلِمْنَا نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ وَعَظَمَ عِنْدَكُمْ أَنَّ
تَحَالُفَ قَوْلِهِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا فَيَأْتِي عَلَى قَوْلِهِ فَإِذَا أَحْصَى فَاذْكُرُوا أَنْ يَفَاحِشَتَهُ
فَعَلِمْنَا نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ أَنَّ هَذَا الْعَمَلُ خِلَافُ مَا قَالَ أَصْحَابُنَا
وَوَحَّدْنَا اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا فَكَانَ مِنْ
الْمَحَالِّ أَنْ يُرِيدَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ فِي ذَلِكَ خِلَافَ حُكْمِ الْحَرِّ
وَالْحَرِّ ثُمَّ لَا يَبِينُهُ هَذَا أَمْرٌ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَكْلَفُنَا آيَاهُ وَلَا يَرِيدُهُ
مِنَّا فَالْوَحِّ وَوَحَّدْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا شَرِبْتَ فَاجْلِدْهُ
وَجَلْدُهُ فِي الْحَرِّ مُنْقِذٌ وَلَمْ يَخَصِّرْ لَهُ السَّلَامُ بِذَلِكَ أَحْكَمَ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ وَلَا حَرِّ
مِنْ أَمَةٍ وَهُوَ الْبَيِّنُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ أَبُو جَمَلٍ كُلُّ مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا فَهَوَّ

سَرَقَتْ فَلَمَّا نَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ كَذَبْتُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا عَافَى اللَّهُ مُؤْمِنًا
بِأَوَّلِ ذَنْبٍ يَعْلَمُهُ وَبِهِ إِلَى ابْنِ وَهْبٍ عَنْ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ الشَّرِّ
بِزَيْدِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ أُنِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ تَسَارُفَ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا سَرَقْتُ فَلَمَّا فَقَالَ
لَهُ عُمَرُ كَذَبْتَ وَرَبُّ عُمَرَ مَا أَخَذَ اللَّهُ عَبْدًا أَوَّلَ ذَنْبٍ وَبِهِ إِلَى ابْنِ وَهْبٍ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمْعَانَ حَدَّثَنَا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ لَهُ اللَّهُ أَحْلَمُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ
عَبْدَهُ فِي أَوَّلِ ذَنْبٍ يَأْمُرُ الْمُؤْمِنِينَ فَأَمْرُهُ عَمْرُ فَقَطَعَ فَلَمَّا قَطَعَ قَامَ إِلَيْهِ عَلِيٌّ
أَيُّ طَالِبٍ فَقَالَ لَهُ أَسَدُكَ اللَّهُ كَمْ سَرَقْتَ مِنْ مَرَّةٍ قَالَ لَهُ أَحَدِي وَعِشْرِينَ
مَرَّةً قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بِنِعَالِ اللَّهِ مَا لَيْسَتْ أَوَّلُ حِكْمَةٍ عَدَلَ وَحَقٌّ فَقَدْ سَيَّرَ
اللَّهُ الْكَثِيرَ وَالْقَلِيلَ عَلَيَّ مِنْ بَيْتٍ أَمَّا أَهْلًا وَمَا تَفَضَّلَ لِتُؤْتِ وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ
الْوَحِيدِ وَبِالذَّنْبِ عَفْوُهُ أَوْ كَفَّارَةٌ لَهُ لَا مَعْقِبَ لِحُكْمِهِ وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ
وَهُمْ يَسْأَلُونَ وَلَا سَنَاءَ دَانَ عَنْ بَيْتٍ بِكَرْدِ عَلِيٍّ صَعِيفَانِ أَحَدُهُمَا مَرْسَلٌ وَالْآخَرُ
مَرْسَلٌ سَافِقٌ وَلَا سَنَاءَ فِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ صَحِيحٌ وَاللَّهُ أَلَا مَرْسَلٌ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ
مَسْئَلِهِ الْهُدُودُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ خَلَفْنَا النَّاسَ فِي هَذَا
فَخَافَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَأَحَدٍ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي الزَّانَا وَجَاءَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَأَحَدٍ عَلَى
أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي السَّرِقَةِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَأَحَدٍ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي الزَّانَا وَلَا فِي
شَرْبِ الْخَمْرِ وَعَلَيْهِمُ الْحَذَرُ فِي الْقَذْفِ وَفِي السَّرِقَةِ إِلَّا الْعَاهِدَةَ فِي السَّرِقَةِ لَكِنْ
يُضْمَنُهَا وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ صَاحِبُهُ لَا مَنَعَ الذَّمُّ مِنَ الزَّيْنِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَفِي
الْحَذَرِ فِي الْقَذْفِ وَالسَّرِقَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو سُلَيْمَانَ وَأَصْحَابُهُمَا عَلَيْهِمُ الْحَذَرُ
فِي كُلِّ ذَلِكَ حَدَّثَنَا حَاجِمُ بْنُ أَبِي مُرْجٍ نَاعِدُ الدَّبَرِيِّ نَاعِدُ الرِّزَاقِ
نَا الثَّوْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَيَّاحُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ قَابُوسَ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَتَبَ مُحَمَّدُ
بْنُ أَبِي بَكْرٍ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لِيَسْأَلَهُ عَنْ مُسْلِمِينَ تَزْنِدُ قَاوُ عَنْ مُسْلِمٍ زَيْنِ صُرَّاهِ
وَعَنْ كَاتِبٍ مَاتَ وَتَرَكَ بَقِيَّةً مِنْ كَاتِبِهِ وَتَرَكَ وَلَدًا أَحْرَارًا فَكَبَّتِ الْيَدُ
عَلَى أَمَّا الَّذِينَ تَزْنِدُ قَاوُ تَابَا وَالْأَفَاضَةُ أَعْنَاقُهُمَا وَأَمَّا الْمُسْلِمُ الَّذِي
زَنَى بِالنِّصْرَانِيَّةِ فَأَمَّ عَلَيْهِ الْحَذَرُ وَادْفَعِ النِّصْرَانِيَّةَ إِلَى أَهْلِ دِينِهَا وَأَمَّا الْكَاتِبُ

هل يُنْقَامُ

فَاعْطِ تَوَالِيَهُ بَقِيَّةَ كَاتِبِهِ وَاعْطِ وَلَدَهُ الْأَحْرَارَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ حَدَّثَنَا حَاجِمُ
نَا ابْنِ مُرْجٍ نَا ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ نَا الدَّبَرِيِّ نَاعِدُ الرِّزَاقِ عَنْ ابْنِ جُرْجٍ وَسُفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَزِي عَمَّا عَنِ
وَلَا عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ حَدَّثَنَا عَنْ رَسِيَّةٍ أَنَّهَا قَالَ فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ لَا أَرَى
عَلَيْهِمَا فِي الرِّبَا حَدَّثَنَا قَالَ وَقَدْ كَانَ مِنَ الْوَفَاءِ لَهُمْ بِالذِّمَّةِ أَنْ يَحْلِيَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ
دِينِهِمْ يَكُونُ ذَنْبُهُمْ عَلَيْهِمْ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ فَلَمَّا اخْتَلَفُوا وَجِبَ أَنْ يَنْظُرَ فِي
ذَلِكَ لِيَعْلَمَ الْحَقَّ فَنَتَّبَعَهُ فَنَظَرْنَا فِي قَوْلِهِ مِنْ قَالَ لَأَحَدٍ عَمَّا ذِي فَوْجٍ ذَنَابُهُمْ
يَقُولُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ جَاءَكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ فَإِنْ حَكَمْتَ
فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَوَحْدَانُهُمْ يَقُولُونَ قَدْ عَاهَدْنَاكُمْ عَلَى التَّوَكُّفِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ
وَكَانَ كَفَرُهُمْ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ شَرِيْطَةٍ مِنْ حُكْمِهِمْ فَوْجٌ أَنْ لَا يَعْزِضَ عَلَيْهِمْ عِلَافٌ
مَا عُوْهُدُ وَاعْلَمَهُ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَا يَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةٌ عَمَّا هَذَا فَلَمَّا نَظَرْنَا وَحَدَّثَنَا
لَا حُجَّةَ فِيهِ لِلْحَنِيفِيِّينَ وَالْمَالِكِيِّينَ أَصْلًا لِأَنَّ الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ عَامَّةٌ لَهَا خَاصَّةٌ وَهُمْ
قَدْ خَصَّوْا قَاوُ وَجَبُوا عَلَيْهِمُ الْحَذَرُ فِي السَّرِقَةِ وَفِي الْقَذْفِ لِمُسْلِمٍ وَفِي الْكِرَامَةِ وَاسْقَطُوا
الْحَذَرُ فِي الزَّيْنِ وَفِي الْخَمْرِ فَقَطَّ وَهَذَا حُكْمٌ لَمْ يَوْجِبْهُ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا صِحَّةٌ
وَلَا سَقِيمَةٌ وَلَا إجماعٌ وَلَا مَوْلٍ صَاحِبٌ فَإِنْ قَالُوا السَّرِقَةُ ظَلَمٌ وَلَا يَقْرُونَ عَلَى
ظَلَمٍ مُسْلِمٍ وَلَا عَلَى ظَلَمٍ ذِمِّيٍّ وَالْقَذْفُ حُكْمٌ بَيْنَهُمْ وَمِنْ الْمُسْلِمِ وَإِذَا كَانَ فَلَكَ فَلَاحِلَاتُ
فِي أَنَّهُ حُكْمٌ فِي ذَلِكَ حُكْمٌ لَا سَلَامَ قُلْنَا لَهُمْ وَكَذَلِكَ الرَّبِّيُّ إِذَا زَانَا بِمُسْلِمَةٍ أَوْ بِمُسْلِمَةٍ
أَوْ بِمَرْأَةٍ ذِمِّيٍّ أَوْ بِمُسْلِمَةٍ فَانْدُ ظَلَمٌ لِمُسْلِمٍ أَوْ سَيِّدَهَا وَظَلَمٌ لِلذَّمِّيِّ كَذَلِكَ وَلَا يَقْرُونَ
عَلَى ظَلَمٍ وَحَالٍ فَقَدْ خَصَّصْنَا لَهَا بِالدَّلِيلِ وَتَرَكَتُمُ ظَاهِرَهَا بِلَا حُجَّةٍ فَانْشَعَبُوا
بِقَوْلِهِ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي ذَلِكَ قُلْنَا لَهُمْ لَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ
عَنْ عَمَّا فِي ذَلِكَ لَا تَصِحُّ لَهَا عَنْ سَيَّاحُ بْنُ حَرْبٍ وَهَذَا ضَعِيفٌ يَقُولُ التَّلَقُّنُ ثُمَّ عَنْ
قَابُوسَ بْنِ الْحَارِثِ وَهُوَ مَجْهُولٌ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ لِأَنَّ لَهَا حُجَّةً
فِي قَوْلِهِ أَحَدٌ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُمْ قَدْ خَالَفُوا
ابْنَ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ لِأَنَّهَا لَأَحَدٍ عَلَى عَمْدٍ وَهُمْ لَا يَرَوْنَ هَذَا وَلَا أَحَدًا عَلَى

وَالدَّلِيلُ

لَكُمْ

بالقتل حاشي حذ القذف فان كانوا يسقطون سائر الحدود بالشبهة فما
بالهم لا يسقطون حذ القذف ايضا بالشبهة وقالوا انما فعلنا ذلك خوفا
ان يقال للمقدوف لو لم يكن الذي قد فاك صادقا لحدك ففي اي دين
وجدوها من قران او سنة او قياس ومحدون شارب الخمر ولو جرعة منه
خوف ان يعذف احدا بالزنى وهو لم يعذف احدا بعد فاني عجب في اقامة
الحدود بلا شبهة ويتعلقون برواية ساقطة عن بعض الصحابة قد اعادهم
الله تعالى من مثلهما ومحدون من قال لا حلفت ابن فلان اذا نفاه عن اميه ومحدون
من قدف امراته بانسان سماء وان لا غير امراته وهذا خلاف لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
الله عليه وسلم مجرد ومحدون من قدف انسانا نكح بها حافا سدا لا حل لشد
وهو عالم بالتحريم هذا وهم محدون من قدف امرأة مسلمة طهرها حمل وهم
يقرون انهم لا يحلفون ولا يقطعون انه من ربي ومنهم من يرى الحد على من
قال لا حلفت عنيك او زنت يدك وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان اليد من ترينان والعينين ترينان وزناهما النظر والمطهر والفرج يصدق
ذلك او يكذبهما واما الخمر فان المالكين يقيمون الحد فيه بالنكته وكل من
له معرفة يدري ان من اكل الكثرة الشنوى وبعض انواع التفاح انكهة
فيه ونكهة شارب الخمر سوا وايضا فلعلة ملائمة منها ولم يجرعها فبقت
النكهة اولعله دلس عليه بها وهو لا يدري ثم يحدونهم واخفيفون في
الخمر ثمانين جلدة وجمهور الصحابة على ان الحد فيها اربعون فلم يدروا
الاربعين الزائدة بالشبهة ولم يوجبها قران ولا سنة ولا اجماع ومحدون
ثمانين قلنا بغيره لم يفتها بعد فيقد مؤن له الحدود ولعله لا يعذف
احدا ابدا ولا فرق بين هذا وبين ان يقد ماله حد ربي لم يكن منه اوحده
سرقه لم يكن منه ومحدون هم والشافعيون الفاضل العالم المتأول احلال
النبيذ المستكر ويقبلون مع ذلك شهادته وباخذون العلم عنه ولا يحدون
المتأول في الشغار والمعنة وان كان عالما بالتحريم ولا في الخيلطين وان كان
حراما كالحرم مسئلة اعتراف العبد بما يوجب الحد قال ابو محمد اختلف

في القذف

الناس في هذا فنظرنا في ذلك فوجدنا اصحابنا يقولون قال الله تعالى ولا
تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى والعبد مال من مال
سيده فاعترافه بما يوجب ابطال بعض مال سيده كسب على غيره فلا يجوز
بنظر القائلين قال ابو محمد وهذا احتجاج صحيح ان لم يات ما يدفعه فنظرنا
فوجدنا الله تعالى يقول كونوا قوامين بالعقيد شهدا لله ولو على انفسكم
او الوالدين والاقرين فتراه الله تعالى يقول شهادة المرء على نفسه وعلى
والديه واقر بآيه ولتم حلف الناس في ان شهادة المرء على نفسه تقبولة دون
اخر معه دون من يلمزمه سوا كان فاسقا او عدلا مؤمنا كان او كافرا وان
شهادته على غيره لا تقبل الا بشرط العدالة وان يكون معه غيره او غير الطالب
على حسب اختلاف الناس في ذلك ولم يحضر الله تعالى عبدا من محرم فلما ورد هذا
النصان من عند رب العالمين وجب ان ينظر في استعمالها فوجدنا اصحابنا
يقولون هو شاهد على نفسه كاسب على غيره فلا يقبل ووجدنا من خالفهم يقول
بل هو شاهد على نفسه كاسب عليها وان ادى ذلك الى نقص مال سيده
فلم يقصد الشهادة على مال سيده فنظرنا في هذا من الاستعمالين اذ لا بد
من استعمال احدهما فوجدنا قول اصحابنا في انه كاسب على غيره انما يصح
بواسطة وبانتاج لا بنفس الافراد ووجدنا قول من خالفهم يصح بنفس الفقة
لا انه انما اقر بما بنفسه بنفس لفظه وهو ظاهر يقصده واما بتعدي ذلك
الى السيد بنا ويل لا بظاهر اقراره فكان هذا اصح الاستعمالين واولاهما
ولو كان ما قالوه اصحابنا لوجب ان لا يحد العبد في ربي ولا في سرقته ولا في غيره
ولا في قذف ولا في حرا به وان قامت بذلك بيينة وان لا يقتل في قوده لانه
في ذلك كاسب على غيره وفي الحد عليه اتلاف لمال سيده وهذا ما لا يقولونه
لاهم ولا غيرهم مسئلة من قال لا يواخذ الله عبدا باول ذنب قال
ابو محمد ناعدا الله من سبع ناس من نزع ما قاسم من اصبحنا ابن وصاحنا مسجوننا
ابن ذهب عن قرة بن عبد الرحمن المعافري عن ابن سهاب قال اني ابوت جبر
الهديق يسارق فقال قطعوا يده فقال قلنها با خليفة رسول الله فوالله ما

التوفيق قال ابو محمد فان شغبت مشغبت بما رويناه من طريق البخاري
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الجلال بين واحكام بين وبينهما انور مشبهه
من ترك ما اشبهه عليه كان لما استبان ترك من اجترأ على ما يشك فيه من
الاثم او شك ان يواقع ما استبان والمعاصي حتى الله من يرتفع حول الحق بوشد
ان يواقع ما كان هذا صحيح وبه نقول وهو عليهم لاهم لانه ليس فيه الا
ترك ما اشبهه عليه فلم يدري ما حكمه عند الله تعالى في الذي له بعدنا به
وهذا فرض لا محل لاحد مخالفته وهكذا نقول ان من جمل احرام هذا الشئ
احرام فالورع له ان يمسك عنه ومن جمل افرض هو ان لا يفرض حكمه
ان لا يوجهه ومن جمل اوجب احرام لم يجب نفرضه ان لا يقبضه لان
الاعراض والدماء حرام بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم
واسواكم واعراضكم وابشاركم عليكم حرام واما اذا ثبت وجوب احد
فلاجل لاحد ان يسقطه لانه فرض من فرائض الله تعالى قال ابو محمد
ما نعلم احدا اشتد حسرا على اقامة احدي بالشهادتين وحيث لا يجب اقامتها
منهم ثم يسقطونها حيث اوجها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن
دأبوا من ذلك طرفا كافي ان شاء الله تعالى فاوكل ذلك النفس التي عظم
الله تعالى امرها وحرم قتلها الا بالحق فاما الما يكون وقتلوا النفس المحترمة
بدعوى من لعله يريد ان يشفي نفسه من عدوه مع ايمان رجلين من عشرين
فان كانا فسق البرية وهم لا يعطونه بدعواه نواه يعفونه ولو حلفوا
مع دعواه الف بمن وكانوا اصل البرية وهذا سفك الدم المحترم بالسببه التي
لا شبهة ابرد سينا ويقتلون بشهادة اللوث غير العدل والفسامة
ولا يعطون شهادتهم فليسوا يقتلون الا في الصلاة ان افروا بها فرض
ويقتلون المسك اخرج قتل ولا يحدون المسك امرأة حتى يهزى بها
ويقتلون الساجدون استنابة واما هي جل وكبره كالزنى ولا يقتلون
اكل الربا وقول الله تعالى فيه اشد من قوله في الساجر ويقتلون المستتر
بالكفر ولا يدرون عنه باعلانية التوبة ولا يقتلون المغل بالكفر اذا اظهر

من الاثم

المروء

فلسن بخاص

التوبة ولا فرق ويقتلون المسلم بالكا فراد افسله غيلة ولا يحدون في
ذلك عفو الولي وهذا خلاف القرآن والسنة واقامة الحدود بالشبهة
الفاصلة ومحلة ون القاتل المعفوعة مائة جلدة وينفونه سنة
واما الخفيفون يقتلون المسلم بالكا فراد افسله غيلة ولا يحدون في
عليه السلام ومحافظة لاهل الكفر ولا يقتلون الكافر اذا استبان ان الله
عليه وسلم حصه اهل الاسلام في اسواقهم ومساجدهم ولا يقتلون من اهل
الكفر من سب الله تعالى جوارا حصه المسلمين وهذه امور يعود بالله منها
ويقتلون الذمي الذي حرم الله دمه الا بالحق بشهادة كافرين واما الذي
فان المالكين يحدون بالجلد ولعله من اكره ويرجمون المحض اذا وطئ
امراة اجنبية في دبرها او فعل فعل قوم لوط محصنا كان او غير محض
ولا يحدون واطئ البهيمة ولا المرأة تمل على نفسها كل ذلك باحة
فروج بالباطل ولا يحدون التي ترضى عاقلة بالغصب لم يبلغ وحدون الرجل
اذا زنى بصيية من سن ذلك الصبي وان ازال الفاسم لاحد النصارى ولا
اليهودي اذا زنى بمسلمة ويطلقون اخرجت النار عندنا بتجاره والمدم
بغرم الجزية على تلك المسلمين اللواتي سباهن قبل نزوله وتدممه
من حرار المسلمين من القرشيات والاضاريات وغيرهن وعلى وطههن
وسبعهن صراحا مباحا وهذه قوله ما سمع بالحشر منها مسكلة واما السرقة
فان المالكين يقطعون الرجلين بالانص ثابته ولا اجماع ويقطعون من دخل
منزك انسان فاخرج منه ما يساوي ثلاثة دراهم وقال ان صاحب الدار
ارسلني في هذه الحاجة وصدة صاحب الدار ولا يلقون الى شئ من هذا
او يقطعون يده مطاردة ويقطعون جماعة سرقة ربح دينار فقط وراوا
في احد اقوالهم انه اذا غلط بالسارق فقطعت يساره انه تقطع اليد
الاخرى فقطعوا يديه جميعا في سرقة واحدة وما عني الله تعالى بمضى من يسر
والخفيفون يقطعون فيها الرجل بعد اليد بغير نكر ولا اجماع واما القذف
فان المالكين يحدون حد القذف في التعريض ويسقطون جميعا الحد ود

وهي محذورة

قطر

التوفيق قال ابو محمد فان شغب مشغب بمادونه من طريق الخاري
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الجلال بين واحرام بين ومنهما انور مشبهه
من ترك ما اشبهه عليه كان لما استبان اترك ومن اجترأ على ما يشك فيه من
الانتم او شاك ان يواقع ما استبان والمعاصي حتى الله من يرتع حول المحي يوشك
ان يواقع ما فان هذا صحيح وبه نقول وهو عليهم لاهم لانه ليس فيه الا
ترك ما اشبهه عليه فلم يدر ما حكمه عند الله تعالى في الذي له بعد ما به
وهذا فرض لا محل لاحد مخالفته وهكذا نقول ان من جهل احرام هذا الشيء
احم لاله فالورع له ان تمسك عنه ومن جهل فرض هو ام غير فرض حكمه
ان لا يوجهه ومن جهل اوجب احرام لم يجب نفرضه ان لا يقبله لان
الاعراض والدماء حرام بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم
واسواكم واعراضكم وابشاركم عليكم حرام واما اذا ثبت وجوب احد
فلاجل لاحد ان يسقطه لانه فرض من فريض الله تعالى قال ابو محمد
ما نعلم احدا اشد حسرا على اقامة احدا بالشبهات وحيث لا يجب اقامتها
منهم ثم يسقطونها حيث اوجها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن
ذاكرون من ذلك طرفا كافيا ان شاء الله تعالى فاوكل ذلك النفس التي عظم
الله تعالى امرها وحرم قتلها الا بالحق فاما الما ليكون فقتلوا النفس المحترمة
بدعوى من لعلة يريد ان يشفي نفسه من عدوه مع ايمان رجلين من عشيرته
فان كانا افسق البرية وهم لا يعطونه بدعواه نواة يعفونه ولو حلفوا
مع دعواه الف بمن وكانوا اصل البرية وهذا سفك الدم المحترم بالشبهة التي
لا شبهة ابردينها ويقتلون كشهادة اللوث غير العدل والفسامة
ولا يعطون بشهادتهم فليسوا يقتلون الا في الصلاة ان اقروا بها فرض
ويقتلون الممسك اخرجي قتل ولا يحدون الممسك امرأة حتى يترن بها
ويقتلون الساجدون استنائة واما في جيل وكبره كالزنى ولا يقتلون
اكل الربا وقول الله تعالى فيه اشد من قوله في الساجر ويقتلون المستتر
بالكفر ولا يدرون عنه باعلانية التوبة ولا يقتلون المغلن بالكفر اذا اظهر

من الانتم

المرو

فلسن بخاص

التوبة ولا فرق ويقتلون المسلم بالافراد اقله غيلة ولا يجوزون في
ذلك عفو الوالي وهذا خلاف القرآن والسنة واقامة الحدود بالشبهة
الفاصلة ومخلدون القاتل المعفوعة مائة جلدة وينفونه سنة
واما الخبيثون يقتلون المسلم بالكفر خلافا على الله تعالى وعلى رسوله
عليه السلام ومحافظة لاهل الكفر ولا يقتلون الكافر اذا استل النصح لله
عليه وسلم محض اهل الاسلام في اسواقهم ومساجدهم ولا يقتلون من اهل
الكفر من سب الله تعالى جهارا محض المسلمين وهذه امور يعود بالله منها
ويقتلون الذمي الذي حرم الله دمه الا بالحق بشهادة كافرين واما الذي
فان المالكين محدون بالجلد ولعله من اكره ويرجون المحض اذا وطئ
امراة اجنبية في دبرها او فعل فعل قوم لوط محصنا كان او غير محصن
ولا يحدون واطي البهيمة ولا المرأة تحمل على نفسها كلبا وكل ذلك باحة
فروج بالباطل ولا يحدون التي تربي عاقلة بالغ تبصلي لم يبلغ ومحدون الرجل
اذا زنى بصيته من سن ذلك الصبي وان ابن القاسم لا حد النضر في ولا
اليهودي اذا زنى بمسيلة ويطلقون الجرنى النازل عندنا بتجاره والمدم
بغرم الجزية على تلك المسلمين اللواتي سباهن قبل عزوله وتدميه
من حرار المسلمين من القرشيات والاضاريات وغيرهن وعلى وطهن
وبعهن صراحا مباحا وهذه قولة ما يبيع بالخش منها مسئلة واما السرقة
فان المالكين يقطعون الرجلين لا يضر ثايت ولا اجماع ويقطعون من دخل
منزك استبان فاخرج منه ما يساوي ثلاثة دراهم وقال ان صاحب الدار
ارسلني في هذه الحاجة وصدة صاحب الدار ولا يقتلون الى شي من هذا
او يقطعون يده مطاردة ويقطعون جماعة سرفت ربع دينار فقط وراوا
في احد اقوالهم انه اذا غلط بالسارق فقطعت يساره انه تقطع اليد
الاخرى فقطعوا يديه جميعا في سرقة واحدة وما عثر الله تعالى بمني من يسرك
والخبيثون يقطعون فيها الرجل بعد اليد بغير نقر ولا اجماع واما القذف
فان المالكين حدون حد القذف في التعريض ويسقطون جميعا احد ود

وهي محارة

قطر

عليه وسلم فوجدناها لا يصح منها شيء أصلاً أما الأول فنحن نعلم من شعيب
عن أبيه عن عمرو بن وهب عن أبي بصير عن صفوان فلا يصح فيه شيء أصلاً
لأنها كلها منقطعة لا تخاف عطاء وعكرمة وعمرو بن دينار وابن شهاب
وليس منهم أحد أدرك صفوان وأما عن عطاء عن طارق بن مرفع وهو مجهول
أو عن شبيب عن سماك عن حميد بن إسماعيل صفوان وهذا ضعيف عن صفوان
عن مجهول قال علي فاذ ليس في هذا الباب أثر يثبت عليه فالمرجوع
إليه هو طلب حكم هذه المسئلة من غير هذه الآثار فنظرياً في ذلك فوجدنا
قد صحح بالبراهين التي قد أوردنا قبل أن أحدلنا بحج الأبعد بلوغه إلى
الامام وصحته عنده فاذ لا امر كذلك فالترك لطلب صاحبه قبل ذلك
مباح لأنه لم يثبت عليه فيما فعله بعد ورفع أيضاً مباح إذ لم يمنع
من ذلك نص أو إجماع فاذ كلا الأمرين مباح فالأصح البيادون أن يفتي
به أن يعقبا عنه ما كان وهلة ويستورا فان أذى صاحبه وجاهر برفعه
أصح البيادون والله تعالى التوفيق مسئلة هل تدرك الحدود بالشبهات
أم لا قال أبو محمد ذهب قوم إلى أن الحدود تدرك بالشبهات فاشتد بهم
قولا بها واستعمالها أبو حنيفة وأصحابه ثم المالكيون ثم الشافعيون
وذهب أصحابنا إلى أن الحدود لا تدرك بالشبهات ولا أن تقام بشبهة وأما
هو الحق لله ولا مزيد فأن لم يثبت أحد لم يحل أن يقام بشبهة لقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم
عليكم حرام وإذا ثبت أحد لم يحل أن يدرك بالشبهة لقول الله تعالى تلك
حدود الله فلا تعدوها قال أبو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن
ننظر في اللفظ الذي يتعلق به من تعلق أصبح أم لا فنظرياً فيه فوجدناه
قد جاز من طرق ليس فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم نص ولا حكمة وإنما هي
عن بعض الصحابة من طرق كلها لا خبر فيها كما نأجدهم بالإنعازي
فالذي يروي عن الرزاق عن سفيان الثوري عن إبراهيم الحنفي أن عمر بن
الخطاب قال أدركوا الحدود ما استطعتم وبه إلى سفيان الثوري عن

كلان

القاسم بن عبد الرحمن قال قال ابن مسعود أدركوا الحدود ما استطعتم عن
ابن هزيمة أدفعوا الحدود ما وجدتم مدفوعاً وعن ابن عمر قال أدفعوا
الحدود بالشبهات وعن عائشة أدركوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم
وعن عمر بن الخطاب وابن مسعود كانا يقولان أدركوا عن عباد الله الحدود
فيما شئتم عليكم قال أبو محمد وهي كلها لا شيء أما من طريق عبد الرزاق
فمرسل والذي من طريق عمر كذلك لأنه عن إبراهيم عن عمرو ولم يولد إبراهيم
الأبعد ثوب عمر نحو خمسة عشر عاماً والآخر الذي عن ابن مسعود مرسل
لأنه من طريق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وأما أحاديث
ابن حبيب فقصصها لولم يكن فيها غيره لكفى فكما مرسله قال علي فصل
بما ذكرنا أن اللفظ الذي تعلقوا به لا نعلمه روي عن أحد أصلاً وهو
أدركوا الحدود بالشبهات لا عن صاحب ولا عن تابع إلا الرواية
الساقطة التي أوردنا من طريق إبراهيم بن الفضل عن عبد الله بن دينار
عن ابن عمر وإبراهيم ساقط وإنما كما ترى عن بعض الصحابة مما لم يصح
أدركوا الحدود ما استطعتم وهذا لفظ أن يستعمل أدى إلى إبطال
الحدود جملة على كل حال وهذا خلاف إجماع أهل الإسلام وخلاف الدين
وخلاف القرآن والسنة لأن كل واحد يستطيع على أن يدرك كل حد
بأبيه فلا يقية فبطل أن يستعمل هذا اللفظ وسقط أن يكون فيه حجة
لما ذكرنا وأما اللفظ الآخر في ذكر الشبهات فقد قلنا أدركوا إلا يعرفه عن
أحد أصلاً إلا ما ذكرنا مما لا يجب أن يستعمل فقط لأنه باطل لا أصل له
ثم لا سبيل لأحد إلى استعماله لأنه ليس فيه بيان ما هي تلك الشبهات فليس
لأحد أن يقول في شيء يريد أن يسقط به حد هذا شبهة إلا كان لعنه أن يقول
ليس شبهة ولا كان لأحد أن يقول في شيء لا يريد أن يسقط به حد ليس
هذا شبهة إلا كان لعنه أن يقول بل هو شبهة ومثل هذا لا عمل استعماله
في دين الله تعالى لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا سنة ولا قول
صاحب ولا قياس ولا معقول مع الاختلاف الذي فيه كما ذكرنا وبالله تعالى

عنه ذلك الذنب وكفره الله تعالى عنه وبالضرورة ندري ان يقين
المغفرة افضل من النجاة في امكانها او عذاب الآخرة واثبات الدنيا
كلها من عمنسنة في النار تعود بالله منها فكيف من الكفر ذلك قال علي
فصحة ان اعترف المرء بنبه عند الامام افضل من السر بيقين وان السر مباح
بالاجماع وبالله تعالى التوفيق **مسألة** تعافوا الحد قبل بلوغها الى
الحاكم قال ابو محمد با عبد الله بن ربيع ما عمر بن عبد الملك ما محمد بن بكر ما ابو داود
ما سليمان بن داود المصري ما ابن وهب سمعت ابن جريح يحدث عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب حدنا حمام ما عباس
بن اصبح ما محمد بن عبد الملك بن اسحق ما محمد بن وصاح ما سمعون ما
ابن وهب قال سمعت ابن جريح يحدث عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله
بن عمرو بن العاصي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعافوا
الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب حدنا عبد الله بن ربيع
ما محمد بن معاوية ما احمد بن شعيب اخبرني عبد الله بن احمد بن حنبل ما ابي ما محمد
بن جعفر ما سعد بن عيسى ما ابن عروبة عن قتادة عن عطاء بن رباح عن طارق
بن مرفع عن صفوان بن امية ان رجلا سرق بريدة فرمعه الى النبي صلى الله
عليه وسلم فامر بقطعه فقال رسول الله قد تجاوزت عنه
قال فلو لا كان هذا قبل ان ياتي بي يا با وهب فقطعه رسول الله صلى
الله عليه وسلم حدنا عبد الله بن ربيع ما محمد بن معاوية ما احمد بن شعيب
اخبرنا هلال بن العلاء الرقي ما حسين ما وهب ما عبد الملك بن اسحاق
حدثني عكرمة عن صفوان بن امية انه طاف بالبيت ثم لقي ردا له فوضعه
تحت راسه فنام فاناه لص فاستل من تحت راسه فاخذة فاتي به النبي
صلى الله عليه وسلم فقال ان هذا سرق رداي فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم اسرق رداي هذا قال نعم قال اذهب به فاقطع يده قال صفوان
ما كنت اريد ان يقطع يده في رداي قال فلو ما كان هذا قبل حدنا

فصل

في حد السرقة

عند الله بن ربيع ما محمد بن معاوية ما احمد بن شعيب ما احمد بن عثمان بن حكيم ما
عمر وعمر اسباط عن سيارك عن حميد بن ابي صقوان عن صفوان بن امية
قال كنت ما بمكة المسجد على خميسة لي بمن يلا بين درهما فخرجت فاحسبها
منى فاخذ الرجل فاتي به النبي صلى الله عليه وسلم فامر به ليقطع فانيته فقلت
له فقطعه من اجل يلا بين درهما انا اصعبه وانسبه منها قال فلو كان
هذا قبل ان ياتي بي حدنا عبد الله بن ربيع ما ابن مضر ما قاسم بن اصبح
ما ابن وصاح ما سمعون ما ابن وهب عن عمرو بن اكرت ان عمرو بن دينار
المكي حدثه انه قيل لصفوان بن امية لا دين لمن لم يجزها فاقبل الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليه فقال ما اقدمك فقال قبل ان لا
دين لمن لم يجزها قال فامسك عليك لئلا ترجع الى اباطع مكره ثم حي الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل فقال ان هذا سرق خميصي فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطعوا يده قال عفت عنه بر رسول الله
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كان هذا قبل ان ياتي بي حدنا ابو
بن عبد الله ما احمد بن محمد بن الحسور ما قاسم بن اصبح ما مطرف بن قيس ما يحيى
بن بكير ما مالك بن اسحاق بن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن امية
ان صفوان بن امية قبل له انه من لم يجزها فذلك فقدم صفوان بن
امية المدينة فنام في المسجد وتوسد رداه فحارسا رداه فاخذ رداه
فاخذ صفوان السارق فجا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر
به صلى الله عليه وسلم ان يقطع يده فقال صفوان اني لم ارد به هذا هو
عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كان ياتي بي
قال ابو حمزة وحافيه ايضا عن بعض السلف كما روينا بالسند المذكور
الى مالك عن ربيعة بن بلال عن عبد الرحمن بن الزبير عن العوام بن ربيعة
سارقا وهو يريد ان يذهب به الى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال
لا حتى يبلغ به الى السلطان فقال له الزبير اذا بلغت به الى السلطان
فلعن الله الشافع والمشفع قال ابو محمد فظننا في الاثار عن النبي صلى الله

سابع عشر

ما لم

من امية بن صفوان

فيه حجة لانه ليس فيه الا ما اخالك سرقته ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقول الا الحق فلو صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للذي سبق اليه بالسرقه ما اخالك سرقته على يقين من انه عليه السلام قد صدق في ذلك وانه على الحقيقة بظن انه لم يسرق وليس في هذا بيقين له ولا دليل على ان السارق افضل فظن تعلم بهذا الخبر جملة واما حديث مسلم في الاجهاد فلا حجة فيه لو جهل احدهما انه من رواية محمد بن عبد الله بن اخي الزهري وهو ضعيف والثاني انه لو صح لما كانت لهم حجة لان الاجهاد المذكور انما هو ما ذكره المرء فخر به لانه ليس في هذا خبر انه بحربه الا امام معترف بالقيام عليه كتاب الله تعالى واما فيه فم الجاهرة بالعصية وهذا لا شك فيه حرام ثم نظرنا في حديث مسلم الذي رواه ابن شهاب عن عيسى بن سعيد بن المسيب عن عيسى بن مريم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعرض عن المعترف بتراب فوجدناه صحيحا لا داخله فيه لاحدا الا انه لا حجة لهم فيه لان الناس في سبب اعراض النبي صلى الله عليه وسلم عنه على قولين فطائفة قالت انما اعرض عنه لان الاقرار بالزنى لا يتم الا بتمام اربع مرات وطائفة قالت انما اعرض عنه عليه السلام لانه ظن ان به جنونا او شرب خمر ولم يقل احد من الامة اني الحاتم اذا ثبت عنده الاقرار بالحد جازله ان يستتره ولا يقفه فظن تعلم بهذا الخبر وسنستقصي الكلام في صحيح احد هذين الوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى قال ابو محمد فلم يبق لهذه الطائفة خبر تعلقون به اصلا ثم نظرنا فيما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فوجدناه ايضا لا يصح منه شي ما الرواية عن علي بن عمر رضي الله عنهما في قولهما للاسلام استتر بستر الله فلا يصح لا بما عن سعيد بن المسيب من سلة وكذلك حديث ابراهيم بن طهمان عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن يزيد عن محمد بن عبد الرحمن ان ابا بكر فهو من سلك على ثم نظرنا فيما اجمعت به الطائفة الاخرى فوجدنا الرواية عن الصحابة ان الطائفة منهم قالت ما توبة افضل من توبة ما عرجا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده في

الحكام

لا يصح

يده وقال اقبلني بالحجارة ففتح هذا من قول طائفة عظيمة من الصحابة رضي الله عنهم بل لو قلنا انه لا يخالف هذه الطائفة من الصحابة رضي الله عنهم لصدقنا لان الطائفة الاخرى لم يخالفوها واما قالت لقد هلك ما عرجا فقد احاطت به خطئته فاما انكروا امر الخطيئة لا امر الاعتراف فوجدنا افضل الاعتراف لم يصح عن احد من الصحابة رضي الله عنهم خلافة ثم نظرنا فيما اجمعت به من الآثار فوجدنا ما هلك في غاية الصحة والبيان لان رسول الله صلى الله عليه وسلم حمد توبة ما عرجا والعامدية وذم عليه السلام ان توبة ما عرجا لو فسدت بين الامة لو سعتهم وان العامدية لو تاب توبتها صواب محسن لغفر له وان الجمينية لو فسدت توبتها من سبعين من اهل المدينة لو سعتهم ثم رفع صلى الله عليه وسلم الاشكال جملة فقال انما لم يجد افضل من ان حادث بنفسها لله فصح بقاء ان الاعتراف بالذنب ليقام عليه الحد افضل من الاستتار له بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم انه لا افضل من حود المعترف بنفسه لله تعالى قال ابو محمد ومن البرهان على ذلك ايضا ما روياه من طريق مسلم حدثنا يحيى بن يحيى وابو بكر بن عيسى وعمر الناقذ واسحق بن ابراهيم هو ابن رافع بن رافع ومحمد بن عبد الله بن محمد بن سفيان بن عيينة واللفظ لعمرو قال سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابيه ادريس الحولي عن عباد بن عباد بن الصامت قال كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا يعقوب بن علي ان لا تشركوا بالله شيئا ولا تنزوا ولا تسرقوا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق فمن وفي منكم فاجره على الله ومن اصاب شيئا من ذلك فعوقب به فهو كفارة له ومن اصاب شيئا فستره الله عليه فامره الى الله ان يتاعفا عنه وان شاعذ به قال علي فارتفع الاشكال جملة والحد لله رب العالمين وضح بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلامه امته ويصحبها باهم باحسن ما علمه ربه تعالى ان من اصاب حدا فستره الله عليه فان امره الى الله تعالى ان شاعذ به وان شاعذ به وان من اقم عليه الحد فقد سقط

وان

ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية فصح بهذه الآية ان الواجب انما هو اثبات
الزنى فقط وهو الذي رماها به ولا معنى لذكره التي رماها ولا شكوتيه عنه
فليس عليه ان ياتي بأكثر من اربعة شهداء على ان الذي رماها به من الزنى حق
ولا ينال على واحد كان او اربعة اعمال لان كل ذلك زنى وكذلك ان
شهد عليه بالقذف لمحضنة فقد ثبت عليه بالقران ثمانون جلدة ولم
يخذ الله تعالى ان يكون في الشهادة ذكر الزمان ولا ذكر المكان فالزيادة
لهذا باطل بيقين لان الله تعالى لم يستر به ولا مراعاة وكذلك قال الله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما حسبا وصحة الشهادة بانها سارقة
اوانه سارق ولم يخذ الله تعالى ذكر المكان او المسروق منه او الشيء المستروق
فمراعاة ذلك باطل بيقين لا شك فيه وهكذا قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا شرب الخمر فاجلدوه فوجب الجلد بشرب الخمر فاذا صححت
الشهادة بشرب الخمر فقد وجب الحد بنقل رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك ولا معنى لمراعاة ذكر مكان او زمان او صفة الخمر او صفة
الاناء اذ لم يأت نص من الله تعالى ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فمراعاة ذلك باطل بلا شك والحديث رب العالمين قال ابو محمد
وقد خافوا ذلك عن السلف فاحدثنا عبد الله بن ربيع ما ابن مفرج ما قاسم بن
اصبح ما ابن رباح ما سحنون ما ابن وهب ما السري بن يحيى قال ما الحسن المصري
قال شهد الجارود على قدامة بن مظعون انه شرب الخمر وكان عمر قدامة
قدامة على البحر فقال عمر الجارود من شهد معك قال علقمة الخفي ندعا
علقمة فقال له عمر من شهد فقال علقمة وقال تخوذ شهادتي الخفي قال عمر
وما يمنعك ان تجوز شهادتي اذا كان مسلما قال علقمة رايته يقي الخمر في
طست قال عمر فلا وربك ما قاهما حق شرهما فامر به فجلد الحد ففدا
حكم عمر محض الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف له منهم مخالف في اقامة الحد
شهادتين بخلفين احدهما انه رآه يشرب الخمر والاخرى انه لم يره يشربها
لان رآه يقيها وعهداها يعطون خلاف الصاحب اذا وافق

في
الحد

تعلية هم وهم هاهنا قد خالفوا عمر بن الخطاب والجارود وجميع من
حضرتهما من الصحابة ولا مؤنة عليهم وحسبنا الله ونعم الوكيل مسألة
الافراد بالحد بعد مدة وايضا افضل الافراد ام الاستتار قال ابو محمد
اختلف الناس في ذلك فلما اختلفوا وجب ان ينظر فيما اختلفوا فيه لتعلم
الحق من ذلك فتدفع بعون الله تعالى فنظرا فيما احتج به الطائفة
المختارة للستر وان جميع الامة متفقون على ان الستر مباح وان الاعتراف
مباح انما اختلفوا في افضل ولم يقل احد من اهل الاسلام ان الاعتراف بماعمل
مما يوجب الحد عاص لله تعالى في اعترافه ولا قال احد من اهل الاسلام قط
ان الستر على نفسه ما اصاب من حد عاص لله تعالى فنظرنا في تلك الاخبار
التي جات في ذلك فوجدناها كلها لا يصح منها شيء الا خبرا واحدا في اخرها
لا حجة فيه على ما بينت ان سنا الله تعالى اما خبر هزال الذي صدرنا به من
طريق شعبه عن محمد بن المنكدر عن ابن هزال عن ابيه فمرسل فلاحجة فيه
لانه من سئل وكذلك الذي من طريق ابن المبارك عن يحيى بن سعيد عن ابن المنكدر
ويزيد بن نعيم ايضا مرسل وكذلك حديث مالك عن يحيى بن سعيد مرسل ايضا
وكذلك حديث الثوري عن يحيى بن سعيد مرسل ايضا فبطل الاحتجاج
برواية يحيى بن سعيد وفاقه تعالى التوفيق ثم نظرنا في هذا الخبر من طريق
عكرمة بن عمار فوجدناه لا حجة فيه لوجهين احدهما انه مرسل والثاني
ان عكرمة بن عمار ضعيف ثم نظرنا فيه من طريق حبان بن هلال عن ابن
زيد عن يحيى بن بكير عن سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن يزيد بن نعيم بن
هزال الا بصاري عن عبد الله بن دينار فوجدناه ايضا مرسل ثم نظرنا
فيه من طريق ابن جريح عن يحيى بن سعيد الا بصاري عن عبد الله بن دينار فوجدناه
ايضا مرسل ثم نظرنا فيه من رواية محمد بن ابي نوب السخيتاني عن حميد بن هلال
فوجدناه ايضا مرسل ثم نظرنا فيه من رواية الحلبي عن علي بن قلاب فوجدناه
مرسلا واما حديث حماد بن سلمة ففته ابو المنذر لا يدرى من هو وابو امية
المخزومي ولا يدرى من هو وهو ايضا مرسل وحتى لو صح هذا الخبر لما كان لهم

اولم يعلم وهو عاصي لله تعالى ان لم يؤدها حينئذ لقول الله تعالى تعالوا
 على التور والنقوى ولا تعادونا على الاثم والعدوان ولقول رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المستلم اخو المستلم لا يظلمه ولا يسلمه ولقول صلى الله عليه وسلم
 اضراخاك طالما كان او مظلوما فهذا اذا ادى الشهادة التي عنده بصحة
 ما قذف به معين على اقامة حد حتى غير ظالم به معين على التور والنقوى وان
 لم يؤدها معين على الاثم والعدوان وهو ظالم قد اسلمه للظلم اذ تركه يضرب
 بغير حق فان ذكروا ما حدثناه بوسيف بن عبد الله وعنه قالوا ما محمد بن الجصور
 بن قاسم بن اصبح بن مطرف بن قيس بن يحيى بن بكر بن مالك بن اسد بن يحيى بن سعيد
 الاضاري عن سعيد بن المسيب قال ان رجلا من اسلم حبا الى ابي بكر الصديق
 فقال ان الاخر زني فقال له ابو بكر هل ذكرت ذلك لغيري فقال لا قال
 ابو بكر فثبت الى الله واستنزل بسيرة الله فان الله يقبل التوبة عن عباده فلم
 تقر نفسه حتى اتى عمر بن الخطاب فقال له كما قال لابي بكر فقال عمر فما
 قال له ابو بكر فلم تقر نفسه حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 ان الاخر قال سعيد بن المسيب فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مزارا كل ذلك يعرض عنه حتى اذا اكره عليه بعث الى اهله فقال ايستكمل به
 حجة فقالوا لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم لرجل من اسلم
 يقال له هزال لو سترته بردائك لكان خيرا لك قال يحيى فذكرت هذا الحديث
 في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الاسلمي فقال يزيد هزال جدي وهذا
 الحديث حق قال يحيى فان هذا الحديث من اسلم لم يسند سعيد ولا يزيد
 بن نعيم ولا حجة في مرسل ولو اسند لما خرج منه الا ان السند وترك
 الشهادة افضل فقط هذا على اصول القائلين بالقياس اذ اسلم لهم
 وبالله تعالى التوفيق مستبلة اختلاف الشهود في الحد وقد قال
 ابو محمد فلما اختلفوا في ذلك فظننا في ذلك فالذي نقول به ان كل ما تمت
 به الشهادة ودجب القضاء بما في كل ما زاده الشهود على ذلك فلا حكم له

زنى
 في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يظلمه ولا يسلمه
 في قوله لا يظلمه ولا يسلمه
 في قوله لا يظلمه ولا يسلمه

ولا يصدر الشهادة اختلاصهم كالا بصرها سكتهم عنه وان دل ما لا يتم
 الشهادة الا به فهذا هو الذي يفسد ما اخلافهم فالشهادة اذا تمت
 من اربعة عدول بالزنى على انسان يبراه يعرفونها اجنبية لا مشكون في
 ذلك ثم اختلفوا في المكان او في الزمان او في الزنى فقال بعضهم اسس
 بامرأة سودا وقال بعضهم بامرأة بيضا البصرة فالشهادة ثالثة والحد
 واجب لان الزنى قد تم عليه ولا يحتاج في الشهادة الى ذكر مكان ولا زمان
 ولا الى ذكر الزنى بها فالسكوت عن ذلك وذكره سواء وكذلك
 في السرقة ولو لم يحد احد ما اسس وقال الاخر عام اول او قال
 احدهما بمكة وقال الاخر ببغداد فالسرقة قد صححت ونمت الشهادة
 فيها ولا معنى لذكر المكان ولا الزمان ولا الشيء المسروق منه فسواء اختلفا
 فيه او اتفقا فيه او سكتا عنه لانه لغو وحديث زائد ليس من الشهادة
 في شيء وكذلك في شرب الخمر وفي القذف فالحد قد وجب ولا معنى
 لذكر المكان والمقدوف في ذلك والمستكوت عنه وذكره والاتفاق
 عليه والا خلافا فيه سواء قال ابو محمد ومن ادعى الخلافا
 في ذلك فيلزمه ان يراعى اختلاف الشهود في لباس الزاني والشارب
 والشارب والقاذف فان قال احدهما كان في راسه قلنسوة وقال
 الاخر عمامة او قال احدهما كان عليه ثوب اخضر وقال الاخر بل احر
 او قال احدهما في عيتم وقال الاخر في صوف هذا كله لا معنى له فان قال
 قائل ان الفرض في مراعاة الاحلاف انما هو ان يكون الشهادة على عمل
 واحد فقط واذا اختلفوا في المكان او الزمان او المقدوف او المزدني بها او
 المسروق منه او الشيء المسروق فلم يسندوا على عمل واحد قلنا من اين وقع لكم ان
 يكون الشهادة في كل ذلك على عمل واحد واني قران اوسنة او اجماع او جب
 ذلك واني نظر اوجبه وهذا ما لا يسيل لاجوده بل الفرض اثبات الزنى
 المحرم والقذف المحرم والسرقة المحرمة والشرب المحرم والكفر المحرم فقط
 ولا يزيد وبيان ذلك قول الله تعالى والذين يرمون المحصنات

الشافعي واصحابه واحكامنا بقام عليه الحد في كل ذلك وقال الا وراعي
 والثالث والحسن بن حي مثل ذلك قال ابو محمد واذا قد بلغنا هاهنا
 فليسلم بعون الله تعالى في حكم من اطلع على حد اهو في خرج ان كنتم الشهادة
 في سعة من ذلك فنقول قال الله تعالى واقيموا الشهادة لله وقال
 تعالى ومن اظلم ممن كنتم شهادة عنده من الله وقال تعالى ولا تكتموا الشهادة
 ومن كتمها فانته اثم قلبه وقال تعالى ولا ياتي الشهاد اذا ما دعوا ووجدنا
 ما دونها من طريق مسلم ما قبله ما لبث هو ابن سعد عن عقيل عن
 الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال المسلم احوال المسلم لا يطلع ولا يسلمه ومن كان في حاجة اخيه كان الله في
 حاجته ومن فرج عن مسلم كربة ففرج الله بها عنه كربة من كربة يوم القيامة
 ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة قال ابو محمد فوجب استبعاد
 هذه النصوص كلها فنظرنا في ذلك فوجدنا العمل في جميعها الذي لا محل لاحد
 غيره لا يخلو من احد وجهين اما ان يخص عموم الايات المذكورة بالخبر المذكور واما
 ان يخص عموم الخبر المذكور بالايات المذكورة اذ لا يمكن التمسك بغير هذا
 ولا بد من احد الوجهين فان خصصنا عموم الايات بالخبر كان القول في ذلك ان
 القيام بالشهادات كلها والاعلان بها فرض الا ما كان منها ستر المسلم في
 حد من الحدود فالفضل الستر وان خصصنا عموم الخبر بالايات كان
 القول في ذلك ان الستر على المسلم حسن الا ما كان من اثار الشهادات فانه
 واجب فنظرنا في هذا العملين هو الذي يقوم البرهان على صحته فيوجد
 به اذ لا محل لاحدهما مطابقة دون الآخر ولا يجوز ان يكونا جميعا جميعا بل
 الحق في احدهما بلا شك فنظرنا في ذلك بعون الله تعالى فوجدنا الستر
 على المسلم الذي تدبنا اليه في الحديث لا يخلو من احد وجهين لا ثالث لهما اما
 ستره ويستد عليه في ظلم يطلب به المسلم فعند فرض واجب وليس هذا مستدوبا
 اليه بل هو كالصلاة والزكاة واما ان يكون في الذنب بصيغه المسلم ما بينه وبين
 ربه تعالى ولم يقل احد من اهل الاسلام باباحة الستر في ظلم به مسلما كمن

اخذ

و

اخذناك مسلم بحرايه واطلع عليه انسان او غصبه امرائه او سرق حرا وما
 اشبهه فعند فرض على كل مسلم ان يقوم به حتى يرد الظلمات الى اهلها فظننا
 في الحديث المذكور فوجدناه ندبا لاحتمالها ونصيحة لا فرضا فكان الظاهر
 منه ان للانسان ان يستتر على المسلم براه على حد بهذا الخبر ما لم يثبت
 عن تلك الشهادة بنفسها فان سئل عنها ففرض عليه اقامتها وان لا يكتمها فان
 كتمها حنيد فهو عاص لله تعالى وحي هذا اتفاق الخبر مع الايات وان اقامة
 الشهادة لله تعالى وتحريم كتمانها ودون المرد طالما بد لك فاما فقوا داودي
 فقط لا اذ لم يدع فما قال تعالى ولا ياتي الشهاد اذا ما دعوا ثم نظرنا في الخبر
 المذكور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حدثناه حمام بن عباس بن اصبع
 ما محمد بن عبد الملك بن ابراهيم بن محمد بن يحيى بن يعقوب بن بكر بن محمد بن عمرو
 بن حزم عن ابنه عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن ابنه عن ابنه عن ابنه عن ابنه
 بن زيد بن خالد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا احترم خبر الشهاد
 الذي ياتي بالشهادة قبل ان يسألها او يخبر بسببها دونه قبل ان يسألها
 قال ابو محمد فكان هذا عموما في كل شهادة في حد او غير حد ووجدنا
 قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهد الله ولو
 على انفسكم او والدين والاقربين فسوى الله تعالى بين وجوب اداء المراسم الشهادة
 على نفسه وعلى والديه واقاربه والا باعد فوجب من هذه النصوص ان
 الشهادة لا حرج على المرد في ترك اداها ما لم يسألها احدا كان او غيره فاذا
 سئلها ففرض عليه اعلانه بها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين
 النجحة قبل من رسول الله قال لله ولكم به ولا يمه المسلمين وعامتهم فان
 سألهم الشهود اداها الزمة ذلك فرضا لما ذكرنا قبل من قول الله تعالى
 ولا ياتي الشهاد اذا ما دعوا وان لم يسأل لم يلزمه ان يودعها وبالله تعالى
 التوفيق واما من كانت عنده شهادة على انسان برئ فقد ذك ذلك الزاني
 انسان فوقف القاذف على ان يجد المقدوف ففرض على الشاهد على المقدوف
 الزاني ان يؤدى الشهادة ولا بد سئلها اول يسألها علم القاذف بذلك

اذا كانا حيا او غيره وان كانا ميتين
 حيا ميتا او ميتا ميتا

اصبح ما ابن وصاح ما موسى بن معاوية ما وكيع عن سفيان الثوري عن عيسى بن
كليب عن ابيه ان علي بن ابي طالب كان يامر بالشهود اذا شهدوا على السارق
ان يقطعوه بكون ذلك قال ابو محمد ليس هذا بواجب لانه لا يوجب قران
ولا سبته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تائبه لكن طاعة الامام او
اميره واجبة فاذا امر الامام او اميره بالشهود او غيرهم ان يقطعوه لمهمهم
الطاعة وبالله تعالى التوفيق وبه الى وبيع ما اسرائيل عن جابر الجعفي عن الشعبي
في رجلين شهدا على ثلثة انهم سرقوا قال يقطعون قال علي وهذا نقول
ولو شهد عدلان على الف رجل او اكثر بقتل او سرقة او حرا به او بشرب
خمر او بغير ذلك لوجب القود والقطع والحديث في كل ذلك على جميعهم بشهادة
الشاهدين ولا فرق بين شهدائهم علمتهم مجتمعين وبين شهدائهم على
كل واحد منهم على انفراديه قال ابو محمد ولو ان عدلين شهدا على عدول
بشيء ما ذكرنا وقال المشهود عليهم نشهد عليهم بذلك وكذا مثل ما شهد به الشاهدان
عليهم او شيئا اخر لم يثبت شهادة المشهود عليهم اصلا ووجب انفاذ الحدود
والحقوق عليهم بشهادة السائقين في الشهادة برهات ذلك ان المشهود
عليهم بما ذكرنا قد بطلت عدالتهم وصحت جرحتهم بشهادة العدلين عليهم
بما شهدا به مما يوجب الحد فان ثبتت عليه ما يوجب الحد او بعض
المخاصي اليه لا يوجب حدا كما لعصب وغيره فهو محجرح فاسق يفتن ولا
شهادة له لمحجرح فاسق اصلا فلو ان المشهود عليهم صحت توبتهم بعد ما كان
منهم وجب بذلك ان تعود عدالتهم فاذا كان كذلك كذلك فان الشهادتين
معاً مقبولتان ويغند على كلا الطائفتين ما شهدت به عليهما الاخرى الا
ان كلنا الشهادتين شهادة واجبة قبولها بنص القرآن والسنة
في اميره تعالى بالحكم بشهادة العدول وبالله تعالى التوفيق فان شهدت
كلتا الطائفتين على الاخرى معاً لم تسبق احدي الشهادتين الاخرى اما عند
حاكمين واما في مقدس عند حاكم واحد فهما ايضا شهادتان قائمتان
مجتبأتان فان كلنا الشهادتين تبطل بغير شك فيه لانه ليس

احدهما باولي بالقول من الاخرى فلو قبلنا ههما معاً لكانا قد صرنا
موفين باتنا بنقد الشهادة الان دأباً حكماً بشهادة فساق لان كل
شهادة منهم ما توجب الفسق والجرح على الاخرى والمنع من قبول
الشهادة الاخرى ولو حكما باحدى الشهادتين على الاخرى مطابقة لكان هذا
عين الظلم والجور اذ لم يوجب ترجيح احدهما نقص ولا اجماع ومن اراد ان يترجح
الشهادة هاهنا باعدك البيتين او بالكثر ههما عدداً فهو خطا من القول
لان لم يوجب الله تعالى قط شيئا من ذلك ولا رسوله عليه السلام ولا اجماع
الامة عليه والحكم مثل هذا لا يجوز **مسألة** من شهد في حد بعد جرح
قال علي بن محمد بن سعيد بن نبات ما عد الله بن نصر ما قاسم بن اصبح ما ابن
وصاح ما موسى بن معاوية ما وكيع ما مشعر بن كرام عن جابر عن هو محمد بن عبد الله
الثقفي قال عمر بن الخطاب من شهد على رجل محد لم يشهد به حين اصابه فانهما
يسعد علي بن مغيث قال علي بن محمد بن عبد الله بن ربيع ما ابن مغيث ما قاسم بن اصبح
ما ابن وصاح ما سمعون ما ابن وهب قال بلغني عن ربيعة انه قال في رجل زنى
في صباه واطلع على ذلك رهط عدول فلم يرفعوا امره ولبث بذلك سنين
وحسنت حالته ثم نازع دخلا فرماه بذلك والى على ذلك بالبتة واعترف
فانه برجم لا يضع الحد عن اهله طوك زمان ولا ان تحدث صاحب ذلك حسن
هنة قال ابن وهب يريد بصباه سفيه بعد الاخلام قال ابو محمد وقال
ابو حنيفة واصحابه ان شهد اربعة عدول احرار مسلمون بالزنى بعد مدة
فلا حد عليه قال ابو يوسف مقدار المدة المذكورة شهر واحد ولو ان شهد
عليه عدلان مسلمان حران بسرقة بعد مدة فلا قطع عليه لكن يضمن ما شهد عليه
بانه سرقة ولو شهدا عليه بشرب خمر فان كانت الشهادة ورجح الجرح بوجه
بينه او هو سكران اقيم عليه الحد وان كانت تلك الشهادة بعد ذهاب
الرجح او السكر فلا حد عليه الا ان يكونوا حملوه الى الامام في مضر اخر فال
الرجح او السكر في الطريق فانه يحسد ولو شهد عليه بعد مدة طوله
بقدر او جراحة حد للقدف ووجب عليه حكم تلك الجراحة وقال

على الاخرى

لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ثابتة ولا اجماع ولا محل اخذ شي من الدين الا
من هذه الثلاثة النصوص بل قد منع الله تعالى من ذلك على لسان رسوله عليه
السلام بقوله ان دماءكم واموالكم واعراضكم واسراركم عليكم حرام محرم الله
تعالى المشرك والعرض ولا محل ضرب مسلم ولا سنة الا بحق اوجه القرآن
او السنة الثابتة وقال تعالى فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه فلا محل
لاحد ان يمنع مسلما من الشيء في الارض لا يحسن بغير حق اوجه قرآن او سنة
ثابتة واما من صح فله حق ولو اوه وسنعه فهو ظالم قد تيقن ظلمه فواجب ضربه
ابدا حتى يخرج مما عليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من ركن منكم سكران فليغزو
بيده ان استطاع ولا يتره عليه السلام جلد عشرة فاقبل فيما دون الحد على ما ذكره
في باب التعزير ان شاء الله تعالى واما هذا فيما صح انه عنده او يعلم مكانه
لما ذكرنا واما من كلف اقرارا على غيره فقط وقد علم انه يعلم الجاني فلا يجوز
تكليفه ذلك لانها شهادة ومن قيم الشهادة فانه فاسق لقوله تعالى ولا
تكنوا الشهاداة منكمها فانه اثم قلبه فافهو فاسق اثم فلا ينفذ بقوله
لا محل قبول شهادته حينئذ وهو يخرج بذلك ابا ما لم يثبت فلا محل ان
يحد داحيد ولا ان يزوج بان يبعث الى ظالم يعتدي عليه وبالله تعالى
التوفيق قال ابو حنيفة ولا خلاف في ان كل هذا حرام في الدين كما هو في
المسلم فان ضرب حتى اقر فقد جاء عن بعض السلف في هذا ما حدثنا عبد الله بن
ربيع عن ابن جعفر عن قاسم بن ابي بصير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي
ذئب عن ابن شهاب ان طارفا كان جعل ثعلبا الشامي على المدينة يستخلفه فاني
بافسان اثمهم بسرقه فلم يزل يجلده حتى اعترف بالسرقة فارسل لي اعدا من
هو من الخطاب فاستغفناه فقال ابن عمر لا تقطع يده حتى يبرها قال علي
اما ان لم يكن الا اقراره فقط فليس بشي لان اخذها باقراره هذه صفته لم يوجبها
قرآن ولا سنة ولا اجماع وقد صح تحريم بشارته ودمه بغيره فلا
محل شي من ذلك الا بنظر اذ اجماع فان استضاف الى الاقرار امر محقق به
بقينا صحة ما اقر به ولا يشك في انه صاحب ذلك فالواجب اقامته الحد

عليه وله القود مع ذلك على ضربيه السلطان كان او غيره لانه ضربه ظلما
له دون ان يجب عليه ضرب وهو عدوان وقد قال تعالى فمن اعتدى عليكم
فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم وليس ظلمه وما وجب عليه من حد الله تعالى
او غيره يسقط حقه عند غيره في ظلمه له بل يؤخذ منه ما عليه ويعطى هو
من غيره وهكذا قال مالك وغيره في السارق بمخن فيخرج السرقة بعينها
ان عليه القطع اذا كانت مما يقطع فيه الا ان يقول دفعها الى انسان
ادفعها له واما اعترف لما اصابني من الضرب فلا يقطع قال ابو حنيفة
وهذا صحيح وبه يقول واما البعثة في المثل وابعادها دون حد ما يوجب
عليه الاقرار فحسن واجب كعبت رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف اليهودي
الذي ادعت الحاربة التي رضى راسها فسيق اليه فلم يركب به عليه السلام حتى
اعترف فاقتاده منه وكما فعل علي بن ابي طالب اذ فرق بين المدعي عليهم
القتل واستراليا احدثهم ثم رفع صوته بالتكبير فوهم الاخر انه قد اقر ثم
دعا بالاخر فسأله فاقترحت حتى اقرتوا كلهم فصار حسن لانه لا اثم فيه ولا ضرب
وقد كرم هذا مالك ولا وجه لكرامته لانه ليس فيه عمل مخطور وهو فعل صاحب
لا يعرف له من الصحابة مخالف بذكر ذلك واما الكثرة ما حدثنا يونس بن
عبد الله ما احمد بن عبد الله بن عتبة الرحيم ما احمد بن خالد ما محمد بن عبد السلام الحنفي
ما محمد بن بشير ما يحيى بن سعيد القطان ما ابو حنيفة ما يحيى بن سعيد التيمي عن ابيه عن
الحريث بن سويد عن عبد الله بن مسعود انه قال ما من كلام يدركني سوطا او سوطين
عند سلطان الا تكلمت به وعن شرح انه قال الشجر كره والوعيد كره والعقد كره
والضرب كره قال علي كل ما كان ضررا في جسم او مال او توقد به المشرقة
ابنه او اهله او اخيه المسلم فهو كره لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلم اخو
المسلم لا يظلم ولا يسله ولما دوننا من طريق البخاري ما سدد ما يحيى مؤان
سعيد القطان عن شعبة عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يؤمن احدكم حتى يحب لاجنه ما يحب لنفسه مسلم له الشهادة
على الحد قال علي ما محمد بن سعيد بن نبات ما عبد الله بن نصر ما قاسم بن

ما ابن مفرج ما ابن الاعرابي ما الذي يرى ما عبد الرزاق ما ابن جريح قال
حضرت عبد العزيز بن عبد الله جلدنا الله في قرية فلما فرغ من ذلك قال
له ابو بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن ربيعة ان من الامر ان يستتاب عند ذلك فقال
عبد العزيز للجلود ثبت بحسبته انه قال اتوب الى الله قال ابن جريح واخبرني
بعض علماء أهل المدينة انهم لا يختلفون انه يستتاب كل من عمل يوم لوطا او
زنى او شرب او افترى او سرق او كذب قال عبد الرزاق واخبرني ابو بكر عن غير
واحد عن المسبب انه قال سنة الحكم ان يستتاب صاحبه اذا فرغ من جلده
قال سبعة من المسبب ان قال قد ثبت وهو غير رضى لم يقبل شهادته
قال ابو محمد وبعد نقول ان التوبة فرض من الله تعالى على كل مذنب ولا
الدعاء الى التوبة فرض على كل مسلم قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اتوبوا
الى الله توبة نصوحا الآية واذا كان الاصرار على الذنب حراما باجماع
الامة كلها المتيقن فالتوبة والا قلاع فرض باجماع الامة كلها لا خلاف
في ذلك قال الله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
وقال تعالى ولئن كنتم تنكروا لئن لم يردعوا عن سبيل ربك بالخير الاية قال ابو محمد
فلما كانت التوبة من سبيل الله تعالى المفترض سلوكها وكانت من الخير
والمعروف كان فرضا على كل مسلم ان يدعو اليها بالخصوص الى ذكرنا
واستتابة المذنب قبل اقامة الحد عليه واجبة لقول الله تعالى
سارعوا الى مغفرة من ربكم والمسارعة الى الفرض فرض وان لم يستتبه
الامام او من حضره الا حتى اقيم عليه الحد فواجب ان يستتاب بعد الحد على
ما ذكرنا فان لم يثبت فاقم عليه استتابة فان تاب اطلق ولا سبيل عليه
بحسب صلاحه لانه قد اذن حق الله تعالى منه الذي لا حول له قبله سواء
فالزيادة على ذلك تعدل حد ود الله تعالى وهذا حرام مسيلة فان قال
لا اتوب فقد اتى منكرا فواجب ان يعذر على ما ذكرنا في كتاب التعزير
ان ساء الله تعالى لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من راي منكرا فليغيره
بيده ان استطاع فان لم يستطع فليسه به فان لم يستطع فليقلبه وذلك اخف

الحد

الامان فوجب ان يضرب ايدي حتى يتوب هذا ان صاح بان لا يتوب فاذا ادبر
ذلك الى ميتته فذلك عقيب الله وقيل لا شيء على متولي ذلك لانه احسن
مما فعل به وقد قال الله تعالى ما على المحسنين من سبيل فان سكنت فلم يقل
اتوب ولا اتوب فواجب حبسه واعادة الاستتابة عليه ايدي حتى يطق
بالتوبة فيطلق برهان ذلك انه قد صح منه الذنب ووجب عليه التوبة ولا
تعرف توبته الا بنطقه بها فهو ما لم ينطق بها وبالاصرار فمكن ان يتوب
في نفسه ويمكن ان لا يتوب فلما كان كلا الامرين ممكنا لم يحل ضربه لانه لم يات
بمنكر يتيقن انه اتى به ولم يجز سرحه لان فرضا عليه دعاءه الى التوبة حتى
يتوب ولا سبيل لاساكنه وبالله تعالى التوفيق وهكذا ايدي تائب ثم واقع الذنب
او غير ذلك جاز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبران من سلمان في انه استتاب
السارق بعد قطع يده كما حدثنا حمام ما ابن مفرج ما ابن الاعرابي ما الذي يرى ما
عبد الرزاق عن ابن جريح وسفيان الثوري ومعمرو بن جريح وسفيان كلاهما عن
ابي خصفة عن محمد بن عثمان بن ثوبان وقال معمرو بن جريح اتوب السخنياني قال
ابو ثوبان وابن ثوبان اتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل سرق شاة فقيل
برسول الله هذا سرق فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اخاله اسرق فقال
نعم قال فاذهبوا فاقطعوه يده ثم احسوها ثم استوى به فاقطع يده فقال النبي
اتوب الى الله فقال اللهم تبت عليه وبه الى عبد الرزاق عن معمرو بن
المكدر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع رجلا ثم امر به فحليم قال له ثبت الى
الله تعالى قال اتوب الى الله تعالى فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان
السارق اذا قطع يده وقعت في النار فان عاذ بنهار وان تاب
استشأ لها قال عبد الرزاق يقول استرجعها قال ابو محمد هذان من سلمان
ولا حجة في منسل وانما الحجة فيما اوردنا من الضوض قبل وانما اوردنا ما لالا
بموتهم بما بينهما من الاستتابة بعد القطع وبالله تعالى التوفيق
مسألة الامتنان في الحدود وعبرها بالضرب او السجن او التهديد
قال علي لا محل الامتنان في شيء من الاشياء بضرب ولا سجن ولا تهديد لانه

لا

الحق

الحامى ولا يسرق المرتد ان سبي كما يسرق المشرك ان سبي ففقد اقرارهم
ببطلان قياسكم الفاسد فابطلتم ان يقاس المرتد على الكافر في شيء من هذه
الوجوه ويلزمكم ان لا تقيسوه عليهم في سقوط الحدود ففقدوا حوط لقياسكم
ولا حاكم في هذه المسئلة لا النص من القرآن والسنة ابتعوا ولا القياس
طردوا ولا تعلفوا الشيا صلا وبالله تعالى التوفيق وضح ان قول الله تعالى
ومن يؤلمكم منكم فانه منهم انما هو على ظاهره بانه كافرون من جملة الكفار فقط
وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين فان ادعوا ان المرتد لا يقبل منه
جزية ولا تؤكل ذبحته ولا يسرق اجماعا دل ذلك على جعل من ادعى ذلك
اولد به فقد صح عن بعض السلف اخذ الجزية منهم وعن بعض الفقهاء اكل
ذبحته ان ارتد الى دين صابى وابو حنيفة واصحابه يقولون ان المرتد
اذا لحقت بارض الحرب سبيت واسرقت فلم يقبل ولو انها هاشمية
او عثمينة حدثنا حماد بن ابراهيم بن نضر بن ابراهيم بن الدبري ما عدا الزراق
عن عمر بن سماك بن الفضل ان عاملا لعمر بن عبد العزيز كتب الى عمر بن عبد
العزيز في رجل اسلم ثم ارتد فكتب اليه عمر بن عبد العزيز ان اسله عن
شرايع الاسلام فان كان قد عرفها فاعرض عليه الاسلام فان اعرف فاضرب
عنقه وان كان لم يعرفها فاعط عليه الجزية ودعه فاك بعدوا اخبرني
قوم من اهل الجزيرة ان قوما اسلموا ثم لم يمكنوا الا قليلا حتى ارتدوا
فكتب فيهم يميون بن مهران الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر بن عبد العزيز
ان رد عليهم الجزية ودعهم وقد روى نحو هذا عن عمر بن الخطاب
قال ابو نوح واما حديث عمرو بن العاصي فهو عليهم اعظم حجة
لان فيه نسوة النبي صلى الله عليه وسلم بين الاسلام والهجرة
والحج في ان كل واحد منها يهدم ما قبله وهم لا يختلفون ولا احد تعلمه في ان
الحج لا يسقط حدا اصابه البر قبل حجه ولم يثبت منه ولم تطل مدته دونه
فليس الباطل ان يتحكموا في حكم الله تعالى على لسان رسوله صلى
الله عليه وسلم فيجملوا قوله صلى الله عليه وسلم ان الاسلام يهدم ما قبله

على ان الاسلام يسقط الحدود التي واقعها العبد قبل اسلامه ويجعل الحج لا
يسقطها وكلا الامرين جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نجما واحدا
وان هذا الخبر ضد قولهم في هذه المسئلة وذلك ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم انما اخبر ان الاسلام يهدم ما قبله وان الهجرة تهدم ما قبلها وان
الحج يهدم ما قبله فقالوا اضم ان الردة الى الكفر تهدم ما قبلها من الحدود
الواجبة قياسا للكفر على الاسلام وان الهجرة لئلا الشيطان والخلاف
بدار الكفر واهل الحرب يهدم ما قبلها من الحدود قياسا على الهجر الى الله تعالى
والى دار السلام وان الحج لا يهدم ما قبله وهذا عن العباد والخلاف والمكابر
ليرسول الله صلى الله عليه وسلم واما حديث عمر بن الخطاب عنه فانه لم
يسلم قط في ذلك الخبر في ثبات الحدود او سقوطها واما تكلم في المغفرة واذا
قلنا ان مغفرة الله تعالى للذنوب لا تسقط الحدود الواجبة في تلك الذنوب
الا حيث صح النص والاجماع باسقاطها فقط وليس ذلك الا في الجزية
الكافر مبتدى الاسلام فقط ونحن نقول ان الاسلام والهجرة الصادقة الى
الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وان الحج المبرور يهدم ما قبله من الذنوب
ومن صفة كل ما ذكرنا من الاسلام الحسن والهجرة الصادقة والحج المبرور ان
يتوب صاحب هذه الحال عن كل ذنب سلف قبله برهان ذلك ما حدثنا
عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن ابراهيم بن احمد بن الفربري ما البخاري ما خلا
بن يحيى ما سفيان بن منصور والاعمش كلاهما عن ابي عبد الله بن مسعود
قال قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم انواخذ بما علمنا في انا هليلة قال
من احسن في الاسلام لم يواخذ بما عمل في انا هليلة ومن اساء في الاسلام
اخذ بالاول والاخر قال ابو محمد حكم الاحسان في الاسلام هو التوبة من
كل ذنب اسلمه ايام فقهه واما من امر على معاصيه فما احسن في اسلامه بل
اساء فيه وكذلك من لم يجر ما نهى الله تعالى عنه فليس تاتم الهجر وكل حج
اص صاحب على المعاصي فيه فلم يوف حقه من البر فليس مبرورا وبالله تعالى
التوفيق **مسألة** الاستتابة في الحدود وترك سجنه حدثنا حماد

رجله

ولا عن الباغي اذا قُيد على اقامتها عليهم وما كان رشدا ونحوه فشهد
 يشهد الله تعالى ان الله عز وجل لو اراد ان يستنبي احدا من هؤلاء لما
 سلك عز ذلك اعنا نالنا ولا اهلنا ولا اغفله فاذ لم يعلمنا بذلك
 فخر بهم بالله تعالى ان الله تعالى ما اراد قط انقطاع احد اصابعه لا حق
 بالشرك قبل الحاقه او اصابعه بعد الحاقه بهتم او اصابعه ترند قبل ردة
 او بعدها وان من خالف هذا فخطى عند الله تعالى سبيلا لا شك فيه وقد خ
 النص والاجماع باسقاطه وهو ما اصابه اهل الكفر ما داموا في دار الحرب
 قبل ان يتدثروا او يسلموا فقط وهذا خارج بفعل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في كل من اسلم منهم فلم يواخذهم بشيء مما سلف لهم من
 قتل او زنى او قذف او شرب خمر او سرقة وجميع الاجماع بذلك
 فان قال قائل فان الله تعالى يقول قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
 ما قد سلفوا قال تعالى ومن يتولهم منهم فانه منكم فصيح بهذا ان المرتد من
 الكفار بلا شك فاذ هو منهم محكم حكمهم وذكرنا اسطر تقويم مسلم حديثا
 محمد بن المنبجى ما الضحاك يعنى ابا عاصم النبيل انا حوثة بن شريح ما يزيد بن ابي
 حبيب عن ابن شامة المصري ما نصر ما عمرو بن العاصي في سياقة الموت بكى
 طويلا فذكر الحديث وفيه فلما جعل الله الاسلام في قلوبنا انت النبي صلى الله عليه
 وسلم فقلت اسط منكم فلا ياتك فبسط يمينه فقبضت يدي فقال
 مالك يا عمرو فقلت اردت ان اشترط فقال تشترط ماذا قلت ان يغفر
 لي قال اما علمت ان الاسلام يهدم ما قبله وان الهوى يهدم ما قبلها
 وان الحج يهدم ما قبله وذكرنا في الكلام ومن طريق مسلم حديثنا محمد بن حاتم
 بن ميمون وابراهيم بن دينار واللفظ لابراهيم قال ما حاج هو ابن محمد عن
 ابن جريج اخبرني يعلى بن مسلم انه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس
 ان ناسا من اهل الشرك قتلوا فاكثروا وزنوا فاكثروا فاتوا النبي صلى الله
 عليه وسلم فقالوا ان الذي تقول وتدعوا اليه احسن ولو تخبرنا ان لما علمنا
 كفارة منك والذين لا يدعون مع الله الها اخر ولا يقولون النفس الي

البيهقي

حرم الله الا بالحق ولا ينزفون الآية وقل يا عبادي الذين اسرفوا على
 انفسهم لا يفتنوا من رحمة الله الآية قال ابو محمد تمام الآية الاولى
 الى قوله حسنات والاخرى ان الله بغفر الذنوب جميعا وكل هذا حق ولا
 حجة لهم فيه بل عليهم على ما ينبت ان شاء الله تعالى اما قول الله تعالى قل
 للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف الآية فنعى هكذا نقول ولم
 نحالفهم في هذه الآية ولا في مسكتنا واما مسكتنا هل تعاف عنهم الحدود والسا
 ام لا وليس في هذه الآية من هذا حكم اصلا لا ينص من القرآن ولا من السنة وان
 الثابت بنا مغفوره وان ما عرنا مغفوره له والغامضة والجهنية مغفوره
 لهما لا شك ولم تسقط عنهم مغفرة الله تعالى عنهم عذاب الاخر فقط ولم
 يسقط عنهم الحد بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم مع عمله صلى الله عليه
 وسلم انه مغفور لهم اقام عليهم حد الزني الذي قد عفر الله لهم وقد جلد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مسطح بن اثاثه في القذف وهو بدر بن مغفور
 له وجلد النعمان في الحز وهو بدر بن مغفور له وجلد عمر رضي الله عنه كض
 الصحابة رضي الله عنهم قدامة بن مظعون وهو بدر بن مغفور له كل ما نزل في الحز
 ولو تمت الشهادة على المعيرة لحد وهو بدر بن مغفور له ما نزل فصح ان المغفر
 من الله تعالى لا تسقط الحدود الواجبة في الدنيا ومن خالف هذا وقال ان التوبة
 تسقط الحد وكلها خالف حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ذكرنا وقد
 نقصنا هذا في باب مفرد لذلك قتل هذا بابواب يسير واما قول الله
 تعالى ومن يتولهم منهم فانه منكم فلا حجة لهم في هذا اصلا لانه ليس فيها
 اسقاط الحدود على من اتى اليهم وارتد واما فيها ان المرتد من الكفار وهذا
 لا شك فيه عند مسلم فان قالوا بلى ولكن لما كان منهم حكم له بحكمهم قلنا لم
 هذا واضح وبرهان ذلك اجماعكم نعمنا على ان المرتد لا يقر على ردة
 بخلاف المشرك الكافر الذي يقر على كفره اذا ادى الجزية صاغرا
 وتذمم وانه لا يقبل من المرتد جزية اصلا عندكم وانه لا تنسخ المرتدة
 خلاف المشرك الكافر وانه لا توكل ذبيحة المرتد بخلاف المشرك

لهم وزعمهم هذا تعالى الواجب في الدنيا والا اسقطات مغفرتهم

لغة

مد

فهر

فلم يعلم الامام بذلك فلم يجت عليه فيه شي لكان نقول ان الله تعالى اوحى
على من ذى سيرة او الف مرة اذا علم الامام بذلك جلد مائة وعلى التقاض
والسارق والمحارب وشارب الخمر والحاحد مرة والف مرة حدا واحدا اذا
علم الحاكم ذلك كله قال ابو محمد وانما ان وقع على من فعل شيئا من ذلك
تضييع من الامام او اميره لغير ضرورة ثم شرع في اقامة الحد فوقع ضرره
منعت من اتمامه فوقع فعلا اخر من نوع الاول فقولنا وقولنا صحابنا
سواء استتم عليه الحد الاول ثم يستدعي في الثاني ولا بد برهان ذلك ان
الحد كله قد وجب بعلم الامام او اميره مع قدرته على اقامة جميع الحد ثم احدث
ذنا اخر فلا يجزى عنه حد قد تقدم وجوبه قال ابو محمد ونسأل المحققين
عن قولهم فمن ذى مراتب او شرب مراتب او فذف مراتب انسانا واحدا
او سرق او حارب مراتب وعلم الامام كل ذلك وقدر على اقامة الحدود
عليه ثم لم يحد حتى واقع ما ذكرنا فلم يوجبوا عليه الا حدا واحدا ما الفرق
بين هذا وبين قول من قال منهم ان افطر عامدا فوطى اياها من شهر رمضان
ان عليه ليكل يوم كفارة ومن حلف ايمانا فافتر على شيئا من خلقه فعليه لكل
يوم كفارة ومن قال منهم ان طاهر مراتب كبيرة فان لكل طاهر كفارة وقولهم كل
ان من اصاب وهو محرم صيوفا فعليه لحد صيد جزايل ولا بعضهم انه لو
اصاب صيدا واحدا وهو فار فعليه جزايل فان ادعوا في كفارة الاضطرار
في رمضان اجماعا طهر جهل من ادعى ذلك او كذب لانه زفر من الهدى وغير
منهم يروى ان من افطر بوطى او غير جميع امام شهر رمضان ولم يكفر فليس
عليه الا كفارة واحدة فقط وهذا هو الواجب على قول سعد بن المسيب
لان المحفوظ عنه ان شهر رمضان كله صوم واحد من افطر يوما منه فعليه
قضا جميعه بيقضي شهرا ولا بد ومن افطره كله فعليه شهر واحد ايضا ولا
يزيد **مسألة** فمن اصاب صداما لحق بالمشركين او ارتد قال ابو محمد
ما عبد الله بن ربيع تا محمد بن معاوية ما احب من شعيب انا مدينة بن سعد ما حمد بن
عبد الرحمن عن ابيه عن ابي اسحق السبيعي عن جزي بن عبد الله الجلي قال قال رسول الله صلى الله

مراتب

عليه وسلم اذا ابى العبد الى الشرك فقد حل دمه قال ابو محمد فهذا
ناخذ والعبد هاهنا كل حر وعبد فكلنا عبد الله تعالى ومن لحق بارض
الشرك بغير ضرورة فهو محارب هذا اقل احواله ان سلم من الردة بنفس
فراقه جماعة الاسلام واجباره الى ارض الشرك بما حدثنا يوسف بن عبد الله
بن عبد البر ما خاف بن القاسم ما احب بن سعد المهراني ما احب بن عبد الجبار ما
ابو معاوية محمد بن حازم عن اسعيل بن ابي خالد عن قيس بن ليلى حازم عن جزي بن
عبد الله الجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا بئري من كل
مسلم بمقيم بين اظهر المشركين قال ابو محمد ونسئقضي الكلام ان شاء الله
تعالى في هذا في كتاب الردة من هذا الكتاب فان قال قائل انما ذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم هاهنا مع ذكر العبد الا باق فصح انه ايماعنى بذلك
الماليك فقط قلنا وبالله تعالى التوفيق ليس الا باق لفظا موقوفا على
الماليك الذين لنا فقط بل كل من هرب عن سيده وماله فهو ابى والله
تعالى مالك الجميع والحل عبده وماله ليه فمن هرب عن جماعة الله تعالى
وعن دار دين الله تعالى لدار اعداء الله تعالى المحاربين لله تعالى فهو
ابى برهان ذلك قول الله تعالى وان يؤنس لمن المرسلين اذا ابى الى
الفلك المشحون فقد سمي الله تعالى فقل يؤنس رسوله عليه السلام
وهو محتر بلا خلاف اذ قرع عن امر ربه ابا قاصح ان الا باق لكل حر وعبد
وبالله تعالى التوفيق حدثنا عبد الله بن ربيع ما محمد بن معاوية ما احب بن
شعيب انا محمد بن قدامة عن جزي بن سعد عن المعيرة بن ميسم عن الشعبي قال
كان جزي بن عبد الله محدث عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا ابى العبد لم
تقبل له صلاة وان مات مات كافرا فابى غلام لجري فاخذه فصر به
عنفه قال ابو محمد ولا يسقط عن الاخر بالمشركين لحاقه بهم شيئا
من الحدود التي اصابها قبل لحاقه ولا التي اصابها بعد لحاقه لان الله تعالى
اوجب الحدود في القرآن على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ولا ارسلنا
ولم يسقطها وكذلك لم يسقطها عن المرتد ولا عن المحارب ولا عن المشرك



السنة الكذب هذا حلال وهذا حرام لسفرنا على الله الكذب فان
قال على الله تعالى خذ بوجهي واما قد قذوا وما شرب خمر فقد
لم يحق ولا اقرارا صحيحا وليس عليه الا حد الحزلة اقل الحدود الواجبة
عليه يقين ولا حل ان يزداد عليه شي بالشك فلا يجوز ان يجلد شي حتى يتبين
ما هو الحد الذي عليه ويصفه وضيافا ما مسبل السج في التهمة
قال ابو محمد قال قوم بالسج في التهمة واحتجوا بما ساء احد من قاسم ما الى قاسم
بن محمد بن قاسم بن جدي قاسم بن اصبح ما محد بن العوام ما احد بن حاتم الطويل
ما ابراهيم بن خثيم بن عماد بن عيسى عن جده عن ابيه عن النبي صلى الله عليه
وسلم حبس في تهمة احتياطاً او قال استطفاً يوماً وليله وبه الى
قاسم بن اصبح ما ابن وصاح حديث محمد بن ادم ما ابن المبارك عن هذين حكيم عن
ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حبس في تهمة ثم حلي سبيله ومن طريق
عبد الرزاق عن عمر بن محمد بن حكيم عن ابيه عن جده معاوية بن حيدة قال
اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ناساً من قومه في تهمة فحبسهم
فما رجل من قومي لا النبي صلى الله عليه وسلم وهو خطيب فقال يا محمد علام
حبس جبرتي فصمت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ناساً يقولون انك
لنبي عن النبي وتستخلي به فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما يقول فمعلت
اهرض ستمها بكلام مخافة ان يسمعها فيدعو على قومي يدعو لا يقولون
بجدها قال فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم حتى فهمها قال قد الوها
وقال فابها منهم والله لو فعلتها لكان علي وما كان عليهم خلوا له عن جبرانه
وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني يحيى بن سعيد الانصاري عن عراك
بن مالك قال اقبل رجلان من بني عمار حتى نزلا بمنزلة بضخان من مياه المدينة
وعندها ناس من عطفان معهم فظهر لهم فاصبح العطفان نزل قد اصلوا بعين
من الجهم فاتهموا بها الغفار بن قاسم فادوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وذكروا امرهم فحبس احد الغفار بن قاسم وقال لا اخرا ذهب فالتس فلم يكن الا سيرا
حتى جاءها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حد الغفار بن حبيب انه المحبوس استغفر

لي فقال غفر الله لك رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولك
وقتل في سبيله فقتل يوم اليمامة قال ابو محمد وذهب الى هذا قوم كما روينا
من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال كتب عمر بن عبد العزيز بن عبد الله كما بنا
قرانه اذا وجد المتاع مع الرجل المتهم فقال ابتعته فاسد ذه في السجن وثاقا
ولا تحله بكاب احد حتى ياتي به فيه امر الله تعالى قال ابن جريح ذكرت
ذلك لعطا فانكره وذهب اخرون الى المنع من الحبس بالتهمة كما روينا من
طريق عبد الرزاق انا ابن جريح قال سمعت عبد الله بن ابي مليدة يقول
اخبرني عبد الله بن ابي عامر قال انطلقت في ركب حتى اذا جينا ذا المروة
سرفت عبيبة لي ومعنا رجل يتهم فقال اصحابي يا فلان اردد عليه عدته
فقال ما احدثها فرجعت الى عمر بن الخطاب فاخبرته فقال من انتم
فعددتم فقال اظنها صاحبا للذي اتهم فقلت لقد اردت يا مبر المؤمنين
ان تاتي به مصفاً فقال عمر انا في به مصفودا بغير بينة لا اكتب لك
فيها ولا اسالك عنها وغضب وما كتب لي فيها ولا سال عنها فانكر عمر
رضي الله عنه ان يصفد احد بغير بينة قال ابو محمد فنظرنا في ذلك
فوجدنا الا حادش المذكور لا حجة في شي منها لان ابراهيم بن خثيم
ضعف وهذين حكيم ليس بالقوي وصديق عراك مرسل ثم لو كان
فيه الدليل على المنع من الحبس لاستغفار رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك فان
ذكر واحد من المرأة الغامدية التي قالت لرسول الله صلى الله عليه
وسلم طهرني قال وحك ارجعي فاستغفري الله وتوب اليه قالت لعلاك
ثم دني كما رددت بنا عن ذلك قالت اني جنيت من الزنى هل اثبت انت
قالت نعم قال فلا نزعك حتى تصغي ما في بطنك قال فكفها رجل من الانصار
حتى وضعت فاني بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد وضعت
الغامدية قال اذن لا نزعها وتبع ولدها صغيرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال رجل من الانصار اني رضاعه فرجها قال ابو محمد فقلنا لا حجة لهم
فيه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسجنها ولا امر بذلك لكن فيه ان الانصار

هلم

الحامرية
عنه
انما

حديث ما عذر والغامدية والجفينة مؤبد لقولنا في ذلك فقط ولم يأت
ما احتجنا به من الاوامر الواردة باقامة الحد وكقول النبي صلى الله عليه
وسلم من يدك دينه فاقتلوه وقوله عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة ونعيب
عام والنتب بالنتب جلد مائة والرجم ومع قوله تعالى والمساورة والسارقة
فاقطعوا ايديهما ومع قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ومع قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا شرب الخمر فاجلدوه الحديث فلم يخص عليه السلام شيئا
من شيئا امرا باقامة الحد عليه تابا من غيره وما ينفق عن الهوى ان هو
الا وحى بوجي وما كان ركب نسيباً ثم نظرت في احتجاجهم على قول المدعيين
بانهم قد اجتمعوا على ان التوبة تسقط عذاب الآخرة وهو العذاب الاكبر
فاذا اسقطت العذاب الاكبر فاجرى واوجب ان تسقط العذاب الاقل
الذي هو الحد في الدنيا فوجدنا هذا كله لان ما لكل من ذكرنا لا هم اصحاب
قياس برعهم ولو صح قياس يومنا بما من الدهر لكانت هذه المقاسل صحيحة قياس
في العالم وان عذابين قياسهما الفاسد الحديث على الذهب في الربا وغزل القطر
على الذهب والغضة في الربا وقياسهم فرج الزوجة على يد السارق وسائر
قياساتهم الفاسدة التي لا تعقل واما نحن فلا يلزمنا هذا لان القياس كله
مطلل لا محل القول بشيئ منه في دين الله تعالى واحمد الله رب العالمين وعذاب
الآخرة غير عذاب الدنيا وليس اذا سقط احداهما وجب ان يسقط الاخر اذ لم
يوجب ذلك نص قرآن ولا سنة ولا اجماع وكثير من المعاصي ليس فيها في
الدنيا حد كالغضب ومن قال لا خيرا كافروا وكل لحم الخنزير وعقوق الوالد وغيره
ذلك وليس ذلك بموجب ان يكون فيها في الآخرة عقاب بل فيها اعظم العقاب
في الآخرة فصح ان احكام الدنيا غير متعلقة باحكام الآخرة وبالله تعالى
التوفيق وقد اجمعوا بقول الله تعالى والذين يرمون المحصنات
ثم لم ياتوا بربعة شهداء الى قوله تعالى عذوب رجم فوجدناهم
لا تحتد لهم في هذه الآية لان الله تعالى لم يسقط الحد بالتوبة
مطلقة ولو اراد ذلك لقاب الا الذين تابوا ولم يقل من بعد ذلك

انظر

فأ قال تعالى من بعد ذلك بين لنا تعالى ان هذه التوبة لا تكون الا من
بعد الجلد ثمانين واستحقاق اسم الفسوق ورد الشهادة لا قبل الجلد
بنص القرآن فاما سقوط التوبة بعد الجلد مائة عدا الحد لان
الجلد قد نفذ فلا يسقط بعده بالتوبة الا الفسق وحكم قبول الشهادة
فقط وايضا بعد نزول هذه الآية جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم
سوطي بن اثاثة وحسان بن ثابت وجماعة بنت حنن فبطل التعلق في
اسقاط الحد بالتوبة المذكورة في الآية وفتح انه انما سقط بها ما
عدا الحد وهو الفسق ورد الشهادة فقط فبطل كل ما شئت هؤلاء
القوم به وضح انه لا يسقط بالتوبة شي من الحدود حاشي حد الحرابة
الذي ورد النص بسقوطها بالتوبة قبل القدرة عليهم فقط واما
بالتوبة الكائنة بينهم بعد القدرة عليهم ارفع القدرة عليهم فلا يسقط
بذلك عنهم حد الحرابة اصلا لان النص لم يسقط الحد عنهم الا بالتوبة
قبل القدرة عليهم فقط وبقي ما عدا ذلك على انفاذ ما امر الله تعالى به
فيه وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد والربيل عندنا في ذلك
ان من اقرحد ولم يقل ما هو فلا شيء عليه اصلا كما فعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم فان قال على حد فيه الجلد فقط لم يقم ايضا عليه جلد لانه قد
نظر في فعله ذلك انه حد بوجب جلدا وليس كما يظن فاذ هو ممكن
فلا محل لنا بشيئ منه باحلاله لنا اياها لان محرم الله تعالى لها قتل احلاله
الفاسد ولو ان امرا قال لا خراض مني فقد احللت لك بشيئ لم حل ضرته
اصلا لانه ليس له ان يحل من نفسه ما حرم الله تعالى منها ولا ان يحرم منها ما
احله الله تعالى ولو قال من صرح عليه الجلد في القذف والربح والخنزير قد
حرمت عليكم بشيئ لكان كلامه هذا را ولغوا وكذلك لو احل لآخر
قتل نفسه او قطع يده او احل المرأة فرجها لا جنين او حرم الرجل
فرجه على امراته او حرمت هي فرجها عليه لكان ذلك باطلا ولا حرام الا ما
حرم الله تعالى او رسوله عليه السلام قال الله تعالى ولا تقولوا لما تصف

كل

ان ترجمه فكان الناصر فيه فرحين قال يقول هلاك لقد احاطت به خطيئته
وقال يقول ما توبه افضل من توبة ما عزا الله الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فوضع يده في يده فقال اقبلني بالحجارة قال فلبثوا بذلك يومين او
ثلاثة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم جالوس فسلم ثم جلس فقال
اشعشعوا وما عزا من مالكم فقالوا اغفر الله لنا عزا من مالك فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لقد تاب توبة لو قسمت بين امة لو سعتهم ومن طرقت مسلم ما محمد بن
عبد الله بن عمر بن الخطاب بن المهاجر ما عبد الله بن يزيد عن ابيه ان ما عزا من مالكم
اني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله اني قد ظلمت نفسي ودينك
واقي اريد ان تطهرني فردده فذكر الحديث وفيه فجات الغامدية فقالت
يا رسول الله اني زني فطهرني وانه ردها فلما كان الغد قالت
يا رسول الله لم تردني كما رددت ما عزا فوالله اني لجليل قال اما الان فاذهي وذكر
ما في الخبر فلما فطمته الله بالصبي وفي يده كسر مخبر فقال هذا يا بني الله قد فطمته
وقد اكل الطعام فرفع الصبي لارجل من المسلمين ثم امر بها فخر لا صدرها وامر
الناس فرجموها فاقبل خالد بن الوليد فرمى راسها ففتح الدم على وجهه خالدها فسها
فسبح النبي صلى الله عليه وسلم سبها اياها فقال مهلا يا خالد فوالذي نفسي
بيده لقد تاب توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم امر بها فصلى عليها
ودفنت قالوا فاصد ما عزا قد صحت ثوبته قبل الرجم باخبار رسول الله
صلى الله عليه وسلم بذلك وبانها مقبولة وهذه الغامدية والجھينة
رضي الله عنهما قد تابا ثم توبة مقبولة من الله تعالى باخبار النبي صلى
الله عليه وسلم ولم تسقط هذه التوبة عنهم الحد هلوا وكذلك ايضا حد
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد فؤا عايشه رضي الله عنهما
قال ابو جهم فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان نظرب في ذلك
لنعلم الحق من ذلك نعوز الله تعالى ومنه فنظرنا في الحديث الذي احث
به من راي الحد وداقطة بالتوبة فنظرنا في ذلك فوجدناه
مريلا فسقط التعلق به ثم نظرنا في حديث علقمة بن وائل فوجدناه

في ذلك

لا

لا يصح لانه من طريق سماك بن حرب وهو يقبل التلقين شهد بذلك
شعبه وغيره فسقط ثم نظرنا في حديث وائل بن الا شفع فوجدنا
الاول من طريق فيها البت بن سليمان وليس بالقوي واما حديث
البا هلي فوجدناه من طريق عكرمة بن عمار وهو ضعيف جدا
فان قيل وقد رويته بان فيه زني فلنا نعم وفيه من لا
يعرف رجاله ثم انه لو ثبت دون علة لما كانت فيه حجة لان فيه
وجوها تمنع من استعماله احدها ان يمكن ان يكون هذا قبل نزول حد
الزني ثم نزل حد الزني فكان الحكم لا يحاب الحد فان قيل وممكن ايضا
ان يكون بعد نزول حد الزني ثم نزل حد الزني فكان الحكم له ويكون ناسخا
لما في حديث ما عزا والغامدية والجھينة فلنا ان الواجب اذا تعار
الاخبار ان يؤخذ بالزايد والزايد هو الذي يحاكم لم يكن واجبا في
معهود الاصل وكان معهود الاصل بلا شك ان لا حد على احد تابا كان
او غير تاب تجا النص بايجاب الحد وجملة وكانت هذه النصوص زائدة
على معهود الاصل وجا حديث ما عزا والغامدية والجھينة فكان
ما فيها من احاب الحد على التاب زائدا على ما في الخبر الذي فيه اسقاط
الحد عن التاب هذا لو كان في حديثهم ان الحد سقط عنه بالتوبة فكيف
وليس هذا فيه وانما فيه اسقاط الحد بصلالة فقط وهذا ما لا يقولونه
فقط تعلمهم بهذا الخبر وبذلك الاخبار جملة والله تعالى التوفيق
فان ظنوا منكم ان حد الزني قد وجدتم فيه وفي حد القذف اقامة الحد
على من تاب فمن لم يسقطوا حد السرقه وحد الحزن بالتوبة ولا نص يعلم
في اقامتها على التاب منها فلنا ان النص قد ورد جملة باقامة الحدود
في السرقه والحزن والزني والقذف ولم يستثن الله تعالى تابا من غير تاييب
ولم يصح نص اصلا باسقاط الحد عن التاب فاذا الامر كذلك فلا علة
ان يخص التاب من عموم امر الله تعالى باقامة الحدود دون غير
اجماع فهدى عمدتنا في اقامة الحدود على التاب وغير التاب وانما

صحت

باب ما عزا

الى المسجد عن كرهه عن نفسها فاستغاثت برجل من عليها وفرصا جها ثم مر عليها
فوقم ذوو وعد فاستغاثت بهم فادركوا الذي استغاثت به وسبقهم الاخر
فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته انه وقع عليها واخبرته القوم
انهم ادركوه يشهد فقال اما كنت اغتصبا على صاحبها فادركني هؤلاء
فأخذوني قالت كذبوا الذي وقع علي فقال النبي صلى الله عليه وسلم
اذهبوا به فارجوه فقام رجل من الناس فقال لا ترجوه وارجموني أنا الذي
فعلت بها النعل فاعترف فاجتمع ثلثة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
وقع عليها والذي اغتصبا والمرأة فقالت اما انت فقد غفرت الله لك
وقال للذي اغتصبا قولا حسنا فقال له عمر ارجم الذي اعترف بالزنى قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا انه قد تاب الى الله تعالى واذا من عمر في
روايته لو تابها اهل مدنة يرب لقبل منهم حدثنا ابو عمر احمد بن قاسم
اي قاسم بن محمد بن قاسم بن جدي قاسم بن ابي بصير الحارث بن ابي اسامة ما ابوالنظر
ما ابومعاوية عن ليث بن ابي سليم عن ابي بردة بن ابي موسى الاشعري عن ابي
بلع بن اسامة الهذلي عن عائلة بن ابي سفيان قال شهدت رسول الله صلى
الله عليه وسلم ذات يوم وانا به رجل فقال رسول الله اني اصبحت حائضا
من حروم الله تعالى فاعرض عنكم اياما للثمانية فاعرض عنه ثم ظلمها الملائكة
فأعرض عنه ثم اقيمت الصلاة فلما قضى الصلاة الى الرابعة فقالت اصبحت
حائضا من حروم الله فاعرض عنك هذا الله قال الم تحسن الطهور او الوضوء ثم شهدت
الصلاة معنا انما اذهب في كفارتك ومن طريق ابو بكر بن ابي شيبة ما روى
بن الحباب عن عكرمة بن عمار ما شدد بن عداة عن ابي اهل قال
كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فقال له رجل اني اصبحت
حائضا فاقم علي واقمت الصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرج
وبعد الرجل وبعثه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اصبحت فقال اليس
حين خرجت من منزلك توضأت فاحسنت الوضوء وشهدت معنا الصلاة
قال نعم قال فان الله قد غفر لك ذنبك وذكرك قال ابو محمد وقد روي

خ
الحديث

هذا الخبر وفيه اني رويت كما ما المطلب بن ابي صفرة الاسدي التميمي ما عدا الله
بن ابراهيم الاصيل ما محمد بن احمد الصواف ما احمد بن هرون بن روح البرقي
ما محمد بن عبد الملك الواسطي ما عمرو بن عاصم عن همام بن يحيى عن اسحق بن
عبد الله بن ابي طلحة عن اسحق بن ابي رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال
برسول الله اني رويت فاقم علي الحد ثم اقيمت الصلاة فصلى مع النبي صلى الله عليه
وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر عنك بسلامك قال
ابو محمد وقالوا قد قال الله تعالى انما جزا الذين عاربون الله ورسوله ويشعرون
في الارض فسادا الآية لا قوله الا الذين كانوا من قبل ان تقدروا عليهم فصيح
النص من القرآن وصح الاجماع بان المحاربة سقطت التوبة قبل القدرة
عليهم فوجب ان تكون جميع الحدود من الزنى والسرقة والقتل وشرب
الخمر ذلك لانها كلها حدود وقعت التوبة قبل القدرة على اهلها
قال ابو محمد هذا كل ما يمكن ان يحتج به اهل هذه المقالة وذهب اخرون
الي ان التوبة لا تسقط الحدود واجتوا بما ساء جام ما عباس بن ابي بصير ما محمد بن
عبد الملك بن ابي بكر هو ابن حماد ما مسدد ما يحيى هو ابن سعيد القطان عن هشام
الدستواي ما يحيى بن ابي كبر عن ابي قلابه عن ابي المطلب ان عمر بن الخطاب حدثه
ان امرأة من جبهة اتت النبي صلى الله عليه وسلم خبي من الزنى فقالت اني
اصبت حدا فاقم علي فدرعا ولها فقالت احسن اليها فادا وضعت فاني
بها ففعل فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فشدت عليها ثيابها
ثم امر فوجمعت ثم صلى عليها فقال عمر رضي الله عنه قد روت فقال لقد
تابت توبة لو قست من سبعين من اهل المدينة لو سعتهم هل وجدت
شيئا هو افضل من ان جادت بنفسها ومن طريق مسلم ما محمد بن المنذر حدثني
عدا الا على ما رواه بن ابي نصر عن ابي سعيد الخدري ان رجلا من اهل بيتك
له ماض من مالك اني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني اصبحت حائشة
فاقم علي فردد النبي صلى الله عليه وسلم ميرا اتم سال فوقة فقالوا ما تعلم
به يا ساء قد كرر باقي الحديث وفيه فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

قالوا
حد

الذنوب بالحد والنضال لا ينسخ لانها ليست اوامر ولا نواهي وانما النسخ
في الامر والنهي سوا وردت بلفظة الامر والنهي او بلفظ الخبر ونعناه
الامر والنهي وانما الخبر المحقق فلا يدخل النسخ فيه ولودخل كان كذا وهذا
لا يجوز ان يطرأ بشي من افعال الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وانما
الاية في الحاربة فان وجوب العذاب في الاخرة مع الجزاء في الدنيا باقامة
الحد عليهم خبر مجرد من الله تعالى لا يدخل فيه لان امر والنهي فائس دخول
النسخ في شي من ذلك واحمد الله رب العالمين والى ابو محمد فان تعلق
متعلق بما ساء احد بن عمر العذري ما عدى الله بن احمد بن حنبل في الشرحي ما ابراهيم
بن دحيم ما عدى بن حميد الكشي ما عبد الرزاق عن معمر بن عيسى عن زب عن سعيد
المقبري عن ابن مبررة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ادرى شي كان
لعينا وما ادرى قد القرين ابيانا كان ام لا وما ادرى الحدود كفارات لاهلها
ام لا وما ساء احد بن عمر العذري ما عدى بن سعيد بن سفيان في الاسفرائيني في
قاره بمكة ما عبد العزيز بن جعفر بن سعد ما عدى بن زبوية بن نوسي ما داود
بن رشيد ما سيف بن عمرو عن اسعيل بن خالد عن قيس بن زيد حازم عن جرير
بن عبد الله قال ما بعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما باعبت النساء فمن
مات منا ولم يات بشي منهن ضمن له الجنة ومات منا واتى بشي فاقم عليه
الحد فحسابه على الله تعالى والى ابو محمد اما حديث اي هريرة في
السند وما نعلم له في وقتنا هذا الا ان الذي لا شك فيه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يخلو قوله ولا يقول الا الحق وقال صلى الله عليه وسلم باصح سند مما
اوردنا من طريق عبادة ان من اصاب من الزنى والسرقة والقتل والغصب
شيئا فاقم عليه الحد فهو كفارة له من المحال ان يشك رسول الله صلى الله عليه
وسلم في شي قد قطع به وبشرايته به وهو وحى من الله تعالى او حى اليه به والقول
عندنا فيه ان ابا هريرة لم يقل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الكلام
وقد يسمع ابو هريرة من احد المهاجرين ممن سمع ذلك الصاحب من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في اول المبعث قبل ان يسمع عبادة رسول الله صلى الله

ام لام

فله م

انما م

عليه وسلم يقول ان الحد وكفارة فصد صحيح بانه عليه السلام لا يعلم
الا ما علمه الله تعالى ثم اعلم بعد ذلك ما لم يكن يعلمه حينئذ واخبر به الانصار
اذ بايعوه قبل الهجرة والحدود حينئذ لم تكن نزلت بعد لا حين بعثه
عبادة ولا قبل ذلك وانما نزلت بالمدينة بعد الهجرة لكن الله تعالى وان
كان لم يعلم بها لكنه اخبره انها كفارات لاهلها هذا هو الحق الذي لا يجوز
غيره ان صح حديث اي هريرة ولم تكن فيه علة وانما حديث جابر فساقط لانه
من رواية داود بن رشيد وهو ضعيف لو صح لكان القول فيه كالقول في
حديث اي هريرة الذي تكلمنا فيه انفسا والامر كان يحدث جابر ابن لان اسلام
جرير متاخر جدا بعد الفتح لم يدرك قط بعة النساء التي كانت قبل القتال
لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة فصار حديث عبادة قاصدا على كل ذلك
ومحذرا عن الله تعالى ما ليس في سائر الاخبار من ان الحدود كفارة لاهلها
حاشي ما خصه الله تعالى منها **مسألة** هل تسقط الحدود بالتوبة
ام لا قال ابو محمد قال قوم ان الحدود وكلها تسقط بالتوبة وهذه رواية رواها
ابو عبد الرحمن الاسعري عن الشافعي قلها بالعراق ورجع عنها بمصر واحتج
اهل هذه المقابلة بما ساء عبد الله بن ربيع ما عدى بن معاوية ما عدى بن شعيب اما محمد
بن بشير ما عدى بن محمد بن مسمى ما سفيان الثوري عن زيد بن اسلم عن زيد بن نعيم عن
ابيه ان ما عدى بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقم على كتاب الله
فاعرض عنه اربع من ابي ثم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ير جسمه
فلما سته الحجارة خرج يشتد وخرج عبد الله بن ابيس من نال دي قومه بو طيف
حامد فضربه فصرعه فالتى النبي صلى الله عليه وسلم فخذته بامر ففقال الا
تركتموه لعله يموت فيموت فموت الله عليه يا هذا لو سترته بشوك كان خيرا
لك حدثنا حماد ما عباس بن ابيح ما محمد بن عبد الملك بن ابيح ما محمد بن وضاح ما
ابو بكر بن بك شيبة ما عمرو بن حماد بن طلحة عن اسباط بن نصر عن سأل عن
عقبة بن مالك بن حجر عن ابيه ان املة وقع عليها رجل في سواد البصح وهي تعبد

عن علي بن ابي حمزة
عن علي بن ابي حمزة
عن علي بن ابي حمزة
عن علي بن ابي حمزة

حينئذ

بلغت المقابلة

ما ابن مفرج ما محمد بن ابوب الصموت ما احمد بن عمرو بن عبد الحامد البزاز ما
 ابو مسيطر محمد بن هرون والحسن بن عرفة قال ابو مسيطر ما ابو العجيرة عد
 القدوس بن الحجاج ما سعيد بن بشر عن قتادة وقال ابن عرفة ما ابو حفص عمر
 بن عبد الرحمن الا ما عن اسمعيل بن مسلم ثم اتفق قتادة واسمعيل كلاهما عن
 عمرو بن دينار وعطاء بن راس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل بالولد الوالد قال ابو محمد
 اسمعيل بن مسلم وسعيد بن بشر ضعيفان وبداي البزاز ما يوسف بن صالح
 بن عباد ما محمد بن عمر الواقدي ما اسحق بن حازم عن ابن الاثير عن ماعز بن
 جابر بن مطعم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تقام الحدود في
 المساجد محمد بن عمر الواقدي ما فاطمة مذكور بالكتاب ومن طريق ابن وضاح
 ما نوت بن نعاوية ما محمد بن عبد الله عن العباس بن عبد الرحمن بن حليم بن حزام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقام الحدود في المساجد
 محمد بن عبد الله والعباس مجهولان وعن وكيع ما مبارك بن طبيان بن صالح
 الصبي قال قال عبد الله بن مسعود لا تقام الحدود في المساجد طبيان
 مجهول وعن وكيع ما سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طاووس بن سفيان
 قال اني سمعت الخطاب رجل في حديث فقال اخرجاه من المسجد ثم اضربه
 قال ابو محمد هذا حديث صحيح قد صح ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم امر بتطيب المساجد وتنظيفها وقال تعالى في بيوت اذن الله ان
 ترفع ويذكر فيها اسمه فوجب صون المساجد وتنظيفها فما
 كان من اقامة الحدود فيه فقد ير المسجد بالدم كالقتل والقطع فحرام ان
 تقام شي من ذلك في المسجد لان ذلك ليس تطيبا ولا تنظيفا وكذلك
 امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجوب ما غير البقيع خارج المسجد واما ما
 كان من الحدود ودجلة انقط فاقامته في المسجد خارجا عن المسجد ايضا
 خارجا لان خارج المسجد احث الناخوفا ان يكون من المجلود بول لضعف
 طبيعته او غير ذلك مما يؤمن من الضرر وببرهان ذلك قول الله تعالى وقد

لا

فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فلو كان اقامة الحدود بالجلد
 في المساجد حراما لفصل لنا مبينا في القرآن على لسان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ومن قال باقامة الحدود بالجلد في المساجد اني ليل وعينهم
 وبه نأخذ وبالله تعالى التوفيق **مسألة** هل الحدود وكهارة لمن
 اقيمت عليه ام لا قال ابو محمد كل من اصاب ذنبا فيه حد فاقم عليه ما يجب
 في ذلك فقد سقط عنه ما اصاب من ذلك تاب اذ ثبت حاشي المحاربة
 فان اثمها باق عليه وان اقيم عليه حدها ولا يسقطها عنه الا التوبة لله تعالى
 فقط برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم ما يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي شيبة
 وعمرو بن المقداد واسحق بن ابراهيم ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم عن سفيان بن عيينة
 عن الزهري عن ابيه ادريس الجولي عن عياقة بن الصامت قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا معولى علي ان لا تشركوا بالله شيئا ولا
 تنزلوا ولا تنسوا ولا يقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ومن في منكم فاجر
 على الله ومن اصاب شيئا من ذلك فعوقب به فهو كفارة له ومن اصاب شيئا من
 ذلك فستره الله عليه فامره الى الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه وبداي مسلم
 حدثني اسمعيل بن سالم انا هشيم انا خالد هو الحد اعني لانه عن ابن الاثير هو
 الصنعاني عن عباد بن الصامت قال اخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما اخذ على النساء ان لا يشركن بالله شيئا ولا ينزفن ولا يقتل اولادنا
 ولا يغتاب بعضنا بعضا ممن وفي منكم فاجر على الله ومن اتي منكم حدا فاقم عليه
 فهو عقابه ومن ستره الله عليه فامره الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له واما
 تحصيضا المحاربة من جميع الحدود فليقول الله تعالى انما جن الدين محاربون الله
 ورسوله ويسعون في الارض فسادا الآية فنصر الله تعالى نصرا لا يحتملنا ولا على
 انهم مع اقامة هذا الحد عليهم وانه لهم خزي في الدنيا ولهم مع ذلك في الآخرة عذاب
 عظيم قال ابو محمد فوجب استعمال النصوص كلها كما جاءت وان لا
 يترك شي منها لشي آخر وليس بعضها اولي بالطاعة من بعض وكلها حق من عند الله تعالى
 ولا يجوز السخ في شيء من ذلك اما حديث عبادة فانه فضيلة لنا ان تكفر

ذلك

قال ابو محمد فضة القاسير ليس فيها الاشارة الى ايمان للفاعل
حين الفعل ثم رجوعه في بعضها اليه اذا تاب واذا ترك وليس في شيء
من هذه القاسير بيان ما هو الايمان الزايل حين هذه المعاصي وقد
علمنا ان كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الحق الواضح الذي
لا حقيقة في غيره وان من فعل شيئا لم يكن حين فعله اياه مؤمنا فان
الايمان قد طارقه بلا شك كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احسن
بحت علمنا ان نعرف ما هذا الايمان الذي يروى عنه في حين ذلك الفعل لنعلم
من ذلك الفاعل بعون الله تعالى ومنه فنظرنا في ذلك فوجدنا الناس في تفسير
لعظة الايمان قد اختلفوا على اربعة اقوال فقال اهل الحق الايمان اسم
واقف على ثلاثة معان احدها العقد بالقلب والاخر النطق باللسان
والثالث عمل بجميع الطاعات فرضها ونفها واجتناب المحرمات
وقالت طائفة مخطئة ان الايمان اسم واقف على عشرين وهما العقد بالقلب
والنطق باللسان فقط وان اعمال الطاعات واجتناب المحرمات انما هي
شرايع الايمان وليست انما هي وهذه مقالة وان كانت فاسدة فصاحبها
لا يكفر وقالت طائفتان قولين خرجا بهما الى الكفر صراحا احدهما جزمهم
بنصفوان السمرقندي ومن قلده واتم به فانهم قالوا الايمان هو الصدق
بالقلب فقط وان اعلن الكفر ومحمد النبوة وصرح بالتثليث وعيد الصليب
في دار الاسلام دون تقية والاخر محمد بن كرام السجستاني ومن اتبعه وامدته
فانهم قالوا الايمان الصدق باللسان فقط وان اعتقد الكفر بقلبه فلزم الطاعة
الاولى ان ليس مؤمنا وان اليهود والنصارى الذين خاربوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم مؤمنون اوليا والله تعالى من اهل الجنة لان كل هؤلاء عن قول الله
تعالى يقولونهم وعرفوا صحة نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولونهم وجدوه
مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل وان يذبح الله تعالى في احبارهم بصحة
علم ابيهم بالله تعالى وبنبوة الانبياء عليهم السلام ولزم الطاعة الثانية
ان المنافق الذي شهد الله تعالى بانهم من اهل النار مؤمنون اوليا الله تعالى من

حكم ذلك

اهل الجنة وهذا كفر مجرّد وكلا القولين خرق للاجماع ومخالفة لاهل
الاسلام قال ابو محمد فيلزم من قال ان الايمان المنزائل للزاني في
حين زناه وللقاتل في حين قتله وللشارق في حين سرقته وللغال
في حين غلوله وللشارب في حين شربه والمنتهب في حال نهيبته انه
المصدق ان يقول القاتل والزاني والغال والمنتهب والشارب قد بطل
نقد يقضهم ومن بطل بصدقه فهو كافر فيلزمه ان لا يؤخذ من احد من هؤلاء
زكاة ولا يترك بولي في سجدة مع المسلمين ولا ان يدخل الحرم ولا ان يتدخّل
مسلمة وان مات له قريب في تلك الحال الا يرثه وهذا خلاف للاجماع
الصحاب ومن يعتد به بعدهم وهم لا يقولون هذا يعني من لم يكن منهم
قال ابو محمد فاذ لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله المذكور
في هذا الحديث ان الزاني كافر ولا ان القاتل كافر ولا ان المنتهب كافر
ولا ان الغال كافر ولا ان الشارب كافر ولا ان السارق كافر وصرح انهم
لو كانوا كفارا للزمهم ما يلزم المرتد عن دينه من القتل وفراق الزوجة واستيفاء
المال فيقضي بدي ان طاعة الاسلام لم تكن بدهاب الايمان المذكور ذوات
نقد يقضه وايضا فضرور الحس بدي من واقع شيئا من الذنوب المذكورة
من المسلمين من نفسه ان بصدقه لم يترك وانه كما كان وكل قول تكذيب
الضرور فهو قول متيقن السقوط فقد صرح بما قلنا ان الايمان الزايل الذي
حال هذه الافعال انما هو الايمان الذي هو الطاعة لله تعالى فقط وهذا
المشاهد باليقين لان الزنى والقتل والغلول والنهب وشرب الخمر ليس
شي منها طاعة لله تعالى فليست انما هي فاذ ليس شي منها انما هي فاعلمنا ان
نؤمن بها بمعنى ليس طاعة الله تعالى فعل الطاعة لكنه عاص وفاق ومن فعل
الايمان فهو مؤمن وكل من ذكرنا لم يفعل في فعله تلك الافعال انما هي فليس
مؤمننا وهذا الحديث من الحج القاطعة على ان الطاعات كلها ايمان
وان ترك الطاعات ليس انما هو وبالله تعالى التوفيق مسيبه
هل تقام الحدود في الساحد ام لا قال علي بن ابي طالب عن محمد بن عبد الله الطلمي

عن حميد بن عبد الرحمن وابي سلمة بن عبد الرحمن وسعد بن المسيب عن ابي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني وهو حين يزني
مومن ولا يسرق السارق وهو حين يسرق مومن ولا يشرب الخمر وهو حين
يشربها مومن ولا يتهب تهبة يرفع الناس بها انصارهم وهو حين
يتمتعها مومن ومن طريق احمد بن شعيب انا عبد الرحمن بن محمد بن سلام باسحق
الازرق عن الفضل بن عمر وان عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يزني العبد حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين
يشربها وهو مومن ولا يسرق حين يسرق وهو مومن فقلت لا يزن عتاس كيف
يسرق الايمان منه فثبتك اصابعه ثم اخبرها فقال هكذا
فاذا تاب عاد اليه هكذا وشبك اصابعه ومن طريق عبد الرزاق عن محمد
عن همام بن منبه انه سبى ابا هريرة يقول لا يسرق سارق حين
يسرق وهو مومن ولا يزني زان حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر
حين يشرب الخمر احدكم حين يشربها وهو مومن والذي نفس محمد بيده لا يتهب
احدكم تهبة ذات شرف يرفع اليه المومنون اعينهم فيها وهو حين
يتمتعها مومن ولا يغفل احدكم حين يغفل وهو مومن ثم قال ابو هريرة
اياكم اياكم ومن طريق اي بكر بن شيبة ما يزيد بن هرون عن محمد بن
اسحق عن يحيى بن عتياب عن عدي بن الزبير عن ابيه قال كنا عند عائشة فمر
جلبة على بابها فسمعت الصوت فقالت ما هذا فقالوا رجل ضرب في الخمر
فقلت سبحان الله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يزني
الزاني حين يزني وهو مومن ولا يسرق حين يسرق وهو مومن ولا يشرب
بغنى الخمر حين يشرب وهو مومن وما كنتم ياكم قال ابو محمد
هذا اشر صحيح ثابت لا معز فيه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم عائشة ام
المؤمنين وابن عباس وابو هريرة بالاسانيد التاس التي فكرها ورواه عن
ابي هريرة سعد بن المسيب وابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
وابو سلمة وحميد ابنا عبد الرحمن بن عوف وعطاء بن يسار اخو سليمان بن يسار

وعطاء بن يارح وهمام بن منبه ورواه عن ابن عباس عكرمة وعن ام المؤمنين
عتاب بن عبد الله ورواه عن هؤلاء الناس فهو نقل تواتر بوجوب صحته
العلم وذكر فيه كما اوردنا القتل والزنى والخمر والمسرقة والنهبة والغلول
ما حلف الناس به تناوله وما هو هذا الايمان الذي نزاله حين نوافقته هذه
الذنوب فروينا من طريق عطاء بن يارح عن ابي هريرة مستندا كما اوردنا انفا انه خلج
منه الايمان كما خلج سبأ باله فاذا رجع رجع اليه الايمان وروينا عن
ابن عباس كما اوردنا انه فسرا نزع الايمان منه بان شك اصابع يديه بعضها
في بعض ثم زالها قال وهكذا ثم ردها وقال فاذا تاب عاد اليه وروناه
ايضا في ذلك عن ابن عباس من طريق عبد الرزاق عن سفين الثوري عن
ابرهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس انه كان تعرض على ملوكيه البائة
ويقول نراد منكم البائة ووجهه فانه لا يزني زان الا نزع الله منه رتبة
الايمان فان شأان رده اليه رده بعد وان شأان منعه منعه وروينا
من طريق عبد الرزاق ما ابن جريح قال سمعت عطاء يقول سمعت ابا هريرة
يقول لا يزني الزاني وهو مومن حين يزني ولا يسرق حين يسرق وهو مومن
ولا يشرب الخمر وهو مومن حين يشرب قال لا اعلم الا قال فيمنع منه
الايمان ما دام على خطيته فاذا تارفتها رجع اليه الايمان قال
ابن جريح واخبرني عثمان بن ابي سليمان انه سمع نافع بن خبير بن مطع
يقول لا يزني وهو مومن حين يزني فاذا زال به رجع اليه الايمان ليس
اذا تاب منه ولكن اذا اخرج من العمل به قال وحسبته انه
ذكر ذلك عن ابن عباس وعنه عبد الرزاق عن محمد بن جابر عن عبد الله بن
طاوس عن ابيه عن ابيه فذكر هذا الحديث فاذا فعل ذلك زال عنه الايمان
يقال الايمان كالظل وذكر ايضا في هذا الحديث عن الثوري
وقسادة وعن رجل عن عكرمة عن ابي هريرة وعن ابي هريرة عن العبد عن
اي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا هي
يقول حين هو مومن فلا يغفل يعني لا يسرق ولا يزني ولا يغفل

واذا اعلى خطبة رجع اليه الايمان قال
واخبرني قال لا اعلم الا قال

قال

سأله ما يقول ان اسطره يومًا او يومين وثلاثة وهكذا يريد ساعه
 ساعه ويومًا يومًا حتى يبلغ ذلك الى انقصا اعمارهم وفي هذا اهلاك
 الدين والدنيا والاستغاث بالتحفظ عنهم كما هو فرض عليه النظر فيه فان
 تجد في ذلك حد من ثلثة ايام او غير ذلك كلف ان ياتي بالدليل على ذلك من
 القرآن ومن تحديد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ولا يسبيل له اليه
 فان ذكروا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وافى قرشيًا على ان يقيم مملكة
 ثلاثا وجعل اهل الصراة ثلاثا وخيار المخذوع في البيع ثلاثا وان الله
 تعالى اجل لعمود ثلاثة ايام قلنا لهم نعم هذا حق وقد جعل الله تعالى
 اجل المولى اربعة اشهر واجل النوفى عنها زوجها اربعة اشهر
 وعشر فما الذي جعل بعض هذه الاعذار اولى من بعض فكان ما حكم الله تعالى به
 فهو الحق وكان ما ارادة تريد ان تريد في حكم الله تعالى برأيه وقياسه
 فهو الباطل وبالله تعالى التوفيق **مسألة** فان تحصن النجاة في
 حصن فيه النساء والصبيان فلا يحل قطع المبر عنهم لكن يطلو لهم منه بمقدار
 ما يسع النساء والصبيان ومن لم يكن من اهل البغي فقط ومنعوا ما وراة
 ذلك وجازى قتالهم بالحنيفة والرفق ولا يحل قتالهم بما تحرق من فيه
 من غير اهل البغي ولا يتعرق بغير فهم كذلك لقول الله تعالى ولا حسب
 كل نفس الا عليها ولا تزد وازرة وزر اخرى وانما اذا لم يكن فيه الا
 النجاة فقط ففرض ان منعوا الماء والطعام حتى ينزلوا الى الحق والافهم
 قالوا انفسهم باستناعتهم من الحق وكذلك يجوز ان توقد النيران حوالى بهم
 وترك لهم مكان تخلصون منه الى عسكر اهل الحق لان هذه نار او قدناها
 وما اطلقناه هم فادرون على الخلاص منها ان اجبوا ولا يحل احرصهم
 ولا يغرقهم دون ان تخلصوا لان الله تعالى لم يامر بذلك ولا رسوله صلى الله عليه
 وسلم وانما امر بالمقاتلة فقط ولا يحل بان يبيتوا الا بان بعض عليهم وانما
 من لم يقا تل فلا يحل قتله وبالله تعالى التوفيق **مسألة** قال

ابو محمد قال قوم ان امان العبد والمراة والرجل المحر حر لاهل البغي وهذا
 عندنا ليس بشي لان امان اهل البغي بايديهم متى تركوا القتال حرمت
 دماؤهم وكانوا اخواننا وما داموا باغبين فلا يحل لمسلم اعطاوهم
 الا امان على ذلك فالامان والاحارة ما هنا هدر ولغو وانما الا امان
 والاحارة للكافر الذي يحل للامام قتله اذا اسر واستبقاؤه لانه
 مسلم ان ترك بغية فان هو ما يعطى الا امان ويجبر ولو ان احدا من اهل
 البغي احار كافرًا جازت احارته كاحارة غيره ولا فرق لقول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يجبر على المسلمين اذ ناههم ولو ان اهل البغي
 دخلوا غزاة ليلا دار الحرب فوافقوا اهل العدل فقاتلوا معهم فغلبوا
 فالغنية بينهم على السوا لانهم كلهم مسلمون ومن قتل من اهل البغي قتيلا من
 اهل الحرب فله سلبه لانه من جملة المحاطين بذلك الحكم ولو قتل اهل الحرب
 من الكفار واهل المحاربة من المسلمين في قوم من اهل البغي فعرض على
 جميع اهل الاسلام وعلى الامام عون اهل البغي وانقادهم من الفرز ومن
 اهل الحرب لان اهل البغي مسلمون وقد قال الله تعالى انما المؤمنون اخوة
 وقال تعالى اذلة على المؤمنين اذرة على الكافرين وقال تعالى اشدا
 على الكفار رجما بينهم وانما اهل المحاربة من المسلمين فانهم يريدون
 ظلم اهل البغي في اذاموا لهم والمنع من الظلم واجب قال الله تعالى
 نعاونوا على البر والتقوى الآية فمن ترك المحارب ولم يعن المطلوب فقد
 اعان المحارب على اثمه وعذوانه وهذا حرام ولو ان اهل البغي توادعوا وتقاطوا
 الرجل فعدا لا يجوز الا مع ضعف اهل العدل عن المقاتلة لقول الله
 تعالى فقاتلوا التي بغى حتى يفر الى امر الله فيما دمننا قد رين على المقاتلة
 لهم لم يحل لنا غيرها اصلا ولستنا في سعة من تركه ساعة فيما فوقها
 فان ضعفنا عن ذلك فقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا
 وسعها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فاستوا
 منه ما استطعتم فان قتلوا رهن اهل العدل لم يحل لنا قتل رهنهم

تقابلين

لا

العدل والاهل

حز

وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا قول ما نعلم فيه لاني حفيضة سلفا
 لاني صاحب ولا من راي ونبرا الى الله تعالى من هذا القول فاما هو ايماروي
 من حديث عبيد الله بن عمر بن الخطاب بن مسعود بن مازن بن مازن بن مازن بن مازن
 الرزاق عن محمد بن الزهري وذكر مثل عمر قال فاخبرني سعيد بن المسيب ان عبد الرحمن
 بن بكر الصديق لم يجز عليه كدبة قط قال حين قتل عمر بن الخطاب اسهبت
 الى الهرمزان وجفينة واي لولوة وهم يحي فبتعتهم فثاروا وسقط من بينهم خير
 له راسان فضا به في وسطه وقال عبد الرحمن فانظروا بما قتل به عمر فوجدوه
 خنجر على النعت الذي نعت عبد الرحمن فخرج عبيد الله بن عمر بن الخطاب مستملا
 على السيف حتى الى الهرمزان فقال اصحني نظري فرسلي وكان الهرمزان
 بصيرا بالخنجر فخرج ممشي نزيدي فعلاه عبيد الله بالسيف فلما وجد حده
 السيف قال لا اله الا الله فقتله ثم الى حفيضة وكان نصرانيا فلما اشرف
 له علاه بالسيف فضربه فصب ما بين عنقه ثم الى ابنة اي لولوة حارية
 صغيرة تدعى الاسلام فقتلها فاظلمت الارض يومئذ على اهلها ثم اقبل بالسيف
 صلتا في يده وهو يقول والله لا اترك في المدينة سبيتا الا قتلتهم وعمرهم
 كانه يعرض بناس من المهاجرين فجعلوا يقولون له الو السيف فامسك بها بونه
 ان يقر بواسته حتى اتاه عمرو بن العاصي فقال اعطني السيف يا ابن اخي فاعطاه
 اتاه ثم ثار اليه عثم فاخذ براسه فتناسبا حتى حجز الناس بينهما فلما ولي عثم
 قال اسيروا على في هذا الرجل الذي فتن في الاسلام ما فتن يعني عبيد الله
 بن عمر فاشا عليه المهاجرون ان يقتله وقال جماعة الناس قتل عمر بالاسرور ويدون
 ان يتبعوه ابنة اليوم بعد الله الهرمزان وجفينة فقام عمرو بن العاصي فقال
 يا ميرا المؤمنين ان الله قد اعفانا ان يكون هذا الامر ولك على من سلطان انما كان
 هذا الامر ولا سلطان لك فاضغ عنه يا ميرا المؤمنين قال فبقروا الناس على
 خطبة عمرو وودي عثم الرجلين والحارية قال الزهري واخبرني حمزة بن عبد الله
 بن عمرو بن الخطاب ان اباه قال فبرحم الله حفيضة ان كانت لمن شيخ عبيد الله
 على قتل الهرمزان وجفينة قال معمر قال عمر الزهري قال عثم انا ولي

الناس

الهرمزان وجفينة والحارية واني قد جعلتها دية قال ابو محمد وقد روي
 عن احمد بن محمد عن احمد بن الفضل عن محمد بن جابر باسناد لا يحضر في الان
 ذكره ان عثمان اقاد ولد الهرمزان من عبيد الله بن عمر بن الخطاب وان ولد الهرمزان
 عفا عنه قال علي واي ذلك كان فلا حجة لهم في شئ منه لان عبيد الله بن عمر لم يقتل
 من قبل في عسكر اهل البغي ولا في وقت كان فيه باغ من المسلمين على وجه الارض يعرف
 في دار الهجرة ومحلة الجماعة وصحة الالفه وفي افضل عصاة واعدها وهذا
 خلاف قولهم في المسئلة التي نحن فيها من قتل في عسكر اهل البغي وهم لا يقولون
 باهدار القود عثم قتل في الجماعة من ثوب امام وولايه اخر فقد خالفوا عثم
 ومنعه في هذه القصة وايضا فان في هذا الخبر ان عثم جعلها دية وهذا
 خلاف قولهم لانهم لا يرون في ذلك دية والواجب ان يحكم في كل ذلك كما يحكم
 في محلة الجماعة ولا فرق لان دين الله تعالى في كل مكان وكل زمان وعلى كل لسان
 وما خص الله تعالى باحباب القود واخذ الحدود وصان الاموال واطام الصلاة وآيات
 الزكوة وصوم رمضان وسائر شرائع الاسلام مكانا دون مكان ولا زمانا دون
 زمان ولا حالا دون حال ولا امة دون امة وبالله تعالى التوفيق **مسألة**
 قال ابو محمد ولو كان في الباغي غلام لم يبلغ او امرأة فقتلها دونها فان ادى ذلك
 الى قتلها في حال المقاتلة فقتلها هدر لان فرضا على كل من اراده مريد بعبد
 حق ان يدفع عن نفسه القدر كيف امكنه ولا دية في ذلك ولا قود قال الله
 تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة قال ابو محمد ولو ان اهل البغي سألوا
 البطرة حتى ينظروا في ابودهم فان لم يكن ذلك مكيدة فعليه ان ينظرهم مدة
 يمكن في شملها النظر فقط وهذا بقدر العار وبيان الحجة فقط واما ما
 زاد على ذلك فلا يجوز لقول الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
 فاصحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيلا
 امر الله فلم يفسح تعالى في ترك قتالهم الامدة الا صلاح من اى فتوتل
 وايضا فان فرضا على الامام انفاذ المحقوق عليهم وتامين الناس من جميعهم
 وان ياخذوهم بالا فتراق الى اصحاب دينهم ودينهم ومن قال غير هذا

واحد

طائفة لا يجوز ان يستعان عليهم بحرب ولا بدعي ولا من سخط فتا لهم مدبرين وهذا
قول الشافعي وقال اصحاب الحنفية لا بأس بان يستعان عليهم باهل الحرب وباهل الذمة
وبما لنا لهم من اهل البغي وقد ذكرنا هذا في كتاب الجهاد من قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم انما لا نستعين بمشرك وهذا عموم مانع من ان يستعان به في ولاية او قتال او شيء
من الاسباب الا ما صح الاجماع على جواز الاستعانة به فيه كخدمة الدابة او الاستجار
او قضا الحجة ونحو ذلك مما لا يخرجون فيه عن الصفار والمشرک اسم يقع على الذمي والكفر
قال ابو محمد هذا عندنا ما دام في اهل العدل منعة فان استغوا على الهلكة
واضطروا ولم تكن لهم حيلة فلا بأس بان يجوزوا الى اهل الحرب وان استغوا باهل الذمة
ما اقتوا لهم في استنصارهم لا يوذون مسلما ولا ذميا في دم او مال او حرمة مما لا
على برهان ذلك قول الله تعالى وقد فضل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وهذا عموم
لكل من اضطر اليه الا ما منع منه نصر او اجاع فان علم المسلم واحدا كان او جماعة ان
من استنصر به من اهل الحرب او الذمة يوذون مسلما او ذميا فيما لا يحل في حرام
عليه ان يستعين بهما وان هلك لكن يصبر لا مرا لله تعالى وان تلفت نفسه
واهلك وماله او يقاتل حتى يموت شهيدا كرميا فالوف لا بد منه ولا تتعدى
احدا حمله برهان ذلك انه لا يحل لاحد ان يدفع ظملا عن نفسه بظلم يوصله
الى غيره هذا ما لا خلاف فيه واما الاستعانة عليهم بعبادة امثالهم فقد منع
من ذلك قوم واجتنبوا بقول الله تعالى وما كنت تتخذ للظلمين عضدا واما ان
اخرن وبه ناخذ لا نأخذ لا نتخذهم عضدا ونعادي الله لكن نصرهم بما مثاهم
صيانة لاهل العدل كما قال الله تعالى وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا وان
انكنا ان نصرب من اهل الحرب من الكفار حتى يقاتل بعضهم بعضا ويدخل اليهم
من المسلمين من توصل بهم الى اذى غيرهم فذلك حسن وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان الله ينصر هذا الدين يقوم لخلقهم كما حذرنا عباده
بن ربيع ناخذ بن معاوية ناخذ بن شعيب اخبرني عمران بن بكار بن راشد ناخذ بن ابي اليمان
انا شعيب هو ابن لي حمزة عن ابي حمزة اخبرني سعيد بن المسيب ان ابا هريرة قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لن يوفد هذا الدين بالرجل الفاجر وحده
عبد الله بن ربيع ناخذ بن معاوية ناخذ بن شعيب ناخذ بن سهل بن عسكر ما
عبد الرزاق ناخذ بن ربيع ناخذ بن ربيع ناخذ بن راشد عن ابي شعيب ناخذ بن
قلاية عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
ليوفد هذا الدين باقوام لا خلاق لهم قال ابو محمد هذا يدعي الاستعانة
على اهل الحرب بائناهم وعلى اهل البغي بائناهم من المسلمين الفجار الذين لا خلاق
لهم وايضا فان الفاسق يفتخر على الجهاد ومن دفع اهل البغي كالذي افترض
على المؤمن الفاضل فلا يحل منعهم من ذلك بل الفرض ان يدعوا الى ذلك وبالله تعالى
التوفيق مسئلة قال ابو محمد ولو ان رجلا من اهل العدل قتل في الحرب
وحل من اهل العدل ثم قال حبيبته من اهل البغي فان كان ما يقول ممكنا فالقول
قوله مع مبيته ثم يصن دية في ماله لا تدم بقتله خطا بل قتله عدا قصدا
للقتل الا انهم يعلم انه حرام الدم فذلك لم يقد منه وان لم يمكن ما قال
فعليه القود او الدية ما خيرا او ليا المقتول وهكذا القول سواء اذا
قتله في ارض الحرب وكذلك لو رجع اليها بعض اهل البغي تا ميا فقتله رجل من
اهل العدل وقال اني ظننته دخل ليطلب عرق فان نكل هو لا عن الدين خيسوا
حتى يخلصوا ولا بد لان المير قد وجبت عليهم ولا قود اضلا لا تدم يثبت عليهم
ما يوجب القود من التهودهم عللون وقال ابو حنيفة واصحابه اذا كانت جماعة
من اهل العدل والسنة في عسكر الخوارج واهل البغي يقتل بعضهم بعضا عدا وخرج
بعضهم بعضا عدا واخذ بعضهم مال بعض عدا فلا شيء في ذلك لا قود ولا
دية غلب اهل الجماعة والامام العدل عليهم بعد ذلك او لم يغلبوا قال ابو محمد
مال هذا القول جواب الا انه حكم ابليس ووالله ما ندرى كيف اشرحت نفس
مسلم لا اعتقاد هذا القول المعاند لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم او
كيف انطلق لسان مؤمن يدري ان الله تعالى امره ونهاه بهذا القول الضعيف
ونسأل الله تعالى عافية لنا ملة كان اصحاب هذا القول لم يسبقوا ما انزل
الله تعالى من وجوب القود في النفوس والجراح ومن تحرم الا نوال في القرآن

ولا فرق

أَنَّهُ عَرَّضَ مَالَهُ لِلتَّلَفِ فَكَذَلِكَ يَلْزِمُهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا بِالزَّكَاةِ ثَانِيَةً وَجَعَلُوا
 ذَنْبَ أَهْلِهَا أَيْ عَرَّضُوا أَمْوَالَهُمْ لِلتَّلَفِ فَقَدْ كَانَ مِنْ مَمْلَكَتِهِمْ الْهَرَبُ عَنْ مَوْضِعِ
 الْبَغَاةِ أَوْ بَعْدُ رَوَى الْمُعْشَرُونَ ثُمَّ نَظَرْنَا فِيهَا أَجَبَتْ بِهِ مَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ فَوَحَّدَانِ
 يَقُولُونَ أَنَّهُمْ إِذَا حَكَمُوا بِالْحَقِّ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا أَخَذُوا الزَّكَاةَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى
 وَأَقَامُوا الْحُدُودَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَدْ تَأَدَّى كُلُّ ذَلِكَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا
 تَأَدَّى كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا حُزْنَ فِي قِيَامِ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِهِ ثَانِيَةً فَيَكُونُ ذَلِكَ
 ظِلْمًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ كَمَا لَا يُوَاحِدُونَ بِمَا أَصَابُوا مِنْ دَمٍ أَوْ مَالٍ فَكَذَلِكَ لَا
 يُوَاحِدُونَ هُمْ وَلَا غَيْرُهُمْ بِمَا حَكَمُوا أَوْ أَقَامُوا مِنْ حُدٍّ أَوْ أَخَذُوا مِنْ مَالٍ صَدَقَهُ أَوْ عَرَّضُوا
 بِحَقِّ أَوْ بَاطِلٍ وَلَا فَرْقَ **قَالَ** أَبُو جَعْفَرٍ وَهَذَا كَلِمَةُ لَيْسَ كَمَا قَالُوا وَذَلِكَ أَنَّا
 نَسْأَلُهُمْ فَقُولُوا لِمَ مَاذَا يَقُولُونَ إِذَا كَانَ الْأَمَامُ حَاضِرًا مِمَّا عَدَلًا أَحَلَّ أَنْ يَأْخُذَ
 صَدَقَةً دُونَهُ أَوْ يَفْقِهَ حُدُودَهُ أَوْ يَحْكُمَ مِنْ أَمْنٍ دُونَهُ أَمْ لَا يَحِلُّ ذَلِكَ وَلَا سَبِيلٌ لِي
 فَمِنْ ذَلِكَ فَإِنْ قَالُوا هَذَا كَلِمَةُ مُبَاحٍ خَرَفُوا الْأَجْمَاعَ وَتَرَكُوا قَوْلَهُمْ وَأَبْطَلُوا أَلَامَهُ
 الَّتِي أَمَرَ بِهَا اللَّهُ تَعَالَى وَأَوْجَبُوا أَنْ لَا حَاجَةَ لِلنَّاسِ إِلَى الْأَمَامِ وَهَذَا خِلَافُ
 الْأَجْمَاعِ وَالنُّصَرِ وَإِنْ قَالُوا بَلْ لَا يَحِلُّ اخْتِصَارُ ذَلِكَ كُلِّهِ بِأَدَامِ الْأَمَامِ قَائِمًا
 فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ حَاكِمًا إِلَّا مِنْ وَلَا يَحِلُّ لِلْأَمَامِ الْحُكْمُ وَلَا أَنْ يَكُونَ أَخْذًا
 لِلْحُدُودِ إِلَّا مِنْ وَلَا يَحِلُّ لِلْأَمَامِ ذَلِكَ وَلَا أَنْ يَكُونَ مُصَدِّقًا لِلْمَنْ وَلَا يَحِلُّ لِلْأَمَامِ اخْتِصَارُ
 قَائِدِ ذَلِكَ كُلِّ ذَلِكَ مِنْ أَقَامَ حُدُودًا أَوْ اخْتَصَصَ قَضِيَّةً أَوْ قَضَى قَضِيَّةً وَلَيْسَ تَمَكِّنُ
 جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ لَهُ بِتَقْدِيمِ الْأَمَامِ فَلَمْ يَحْكَمْ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا أَقَامَ الْحُدُودَ كَمَا
 أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَأَذَلَّ بِفَعْلٍ ذَلِكَ كَمَا
 أَمَرَ فَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بِحَقِّ وَأَذَلَّ بِفَعْلٍ ذَلِكَ بِحَقِّ فَأَمَّا فَعْلُهُ بِبَاطِلٍ وَأَوْفَعْلُهُ
 بِبَاطِلٍ فَقَدْ تَعَدَّى وَقَالَ نَعْلَى وَبِئْسَ عَدُوٌّ لِلَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَمَلٍ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ فَادْفَعُوا
 فَالظُّلْمُ لَا حَكْمَ لَهُ إِلَّا رُدُّهُ وَنَقَضُهُ فَصَحَّ مِنْ هَذَا أَنْ كُلَّ مَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ صَدَقَةً فَعَلِيهِ رَدُّهَا
 لَا أَنْ يَأْخُذَهَا بِغَيْرِ حَقٍّ فَهُوَ مُتَعَدٍّ فَعَلِيهِ ضَمَانُ مَا أَخَذَ إِلَّا أَنْ يُوَصَّلَهُ إِلَى الْأَصْصَافِ
 الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ فَأَذَا أَوْصَلَهَا إِلَيْهِمْ فَقَدْ نَاقَبَتْ الزَّكَاةَ إِلَى أَهْلِهَا وَيَا لَلِ

فَهُوَ

تَعَالَى التَّوْفِيقُ وَصَحَّ مِنْ هَذَا أَنْ كُلَّ حُدٍّ أَقَامُوهُ فَهُوَ مَطْلَعٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ وَتَعَادُ
 الْحُدُودُ ثَانِيَةً وَلَا يَدَّ وَتَوَخَّذَ الدِّيَّةُ مِنْ مَالٍ مِنْ قَتْلِهِ قُودًا وَأَنْ يَفْسَخَ كُلَّ
 حَكْمٍ حَكْمُوهُ وَلَا يَدَّ وَبَيْنَ مَا قُلْنَا مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْتَمَلٍّ مَا حُدِّثَ مِنْ مِمَّا
 عَبْدُ اللَّهِ هُوَ أَوْ رِيسَ مَا بِنُ عَجَلَانَ وَجَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَعَبِيدُ اللَّهِ
 بْنُ عُمَرَ كُلُّهُمْ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ
 بَا عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّعْيِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ
 وَالْمُنْشَطِ وَالْمَكْرَةِ وَعَلَى إِثْرَةٍ عَلَيْنَا وَإِنْ لَانْزَاعِ الْأَمْرَ أَهْلَهُ وَعَلَى أَنْ يَقُولَ
 بِالْحَقِّ أَنْ يَأْخُذَ بِالْحَقِّ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَا مُمْ وَبِطَرِيقٍ مُسْتَمَلٍّ مَا بُوَيَّكِرُ مِنْ مَافِعٍ مَا
 عَنَدَ مَا سَعْبَةٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ سَمِعْتُ عُرْفَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ أَنَّهُ سَيَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ مِنْ رَأْدَانِ
 يَفْرُقُ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعُ قَامِرَةِ قُوَّةٍ بِالسَّيْفِ كَمَا سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ أَبُو جَعْفَرٍ
 فَصَحَّ أَنْ لِهَذَا الْأَمْرَ أَهْلًا لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْزِعَهُمْ أَبَاهُ وَأَنْ يَفْرُقَ هَذِهِ الْأُمَّةَ
 بَعْدَ اجْتِمَاعِهَا لَا يَحِلُّ فَصَحَّ أَنَّ الْمَنَازِعَةَ فِي الْمَلِكِ وَالرِّيَاسَةَ مُرِيدُونَ يَفْرُقُ
 جَمَاعَةً هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَنَّهُمْ مُنَازِعُونَ أَهْلَ الْأَمْرِ أَمْرَهُمْ فَهِيَ عَصَاةٌ بِكُلِّ
 ذَلِكَ فَصَحَّ أَنَّ أَهْلَ الْبَغْيِ عَصَاةٌ فِي مَنَازِعَتِهِمُ الْأَمَامَ الْوَاجِبِ الطَّاعَةَ وَأَذَهُمْ
 فِيهِ عَصَاةٌ بِكُلِّ حَكْمٍ حَكْمُوهُ مِمَّا هُوَ إِلَى الْأَمَامِ وَكُلِّ زَكَاةٍ فَبُضْوَهَا مِمَّا قَبَضَهَا
 إِلَى الْأَمَامِ وَكُلِّ حُدٍّ أَقَامُوهُ مِمَّا أَقَامَهُ إِلَى الْأَمَامِ فَكُلُّ ذَلِكَ مِنْهُمْ ظُلْمٌ
 وَعَدْوٌ وَإِنْ مِنَ الْبَاطِلِ أَنْ تَتَوَبَّ مَعْصِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ طَاعَتِهِ وَأَنْ يَجْزِيَ
 الظُّلْمُ عَنِ الْعَدْلِ وَأَنْ يَقُومَ الْبَاطِلُ بِمَقَامِ الْحَقِّ وَأَنْ يُغْنِيَ الْعَدُوُّ عَنْ الْأَنْصَافِ
 فَصَحَّ مَا قُلْنَا نَصْرًا وَجِبَ رَدُّ كُلِّ مَا عَلُوُّ مِنْ ذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ أَمَامٌ مِمَّنْ فَقَدْ
 قُلْنَا أَنْ كُلِّ مَنْ قَامَ بِالْحَقِّ حِينَئِذٍ فَهُوَ نَافِذٌ فَالْبَغَاةُ أَنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ فَكُلُّ مَا
 فَعَلُوهُ مِنْ ذَلِكَ نَافِذٌ وَإِنَّمَا أَنْ كَانُوا أَكْفَارًا فَلَا يَنْفِذُ مِنْ حَكْمِ الْكَافِرِينَ فِي دِينِ اللَّهِ
 تَعَالَى شَيْءٌ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ **مُسَبِّلًا** هَلْ يَسْتَعَانُ عَلَى أَهْلِ الْبَغْيِ
 بِأَهْلِ الْكُوفِ أَوْ بِأَهْلِ الدِّمَةِ أَوْ بِأَهْلِ بَغْيٍ آخَرِينَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ حَلَفْتُ النَّاسَ فِي هَذَا مَعْلَتِ

نَصْرًا

تأخذ فوق يده وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم لا يظلمه
ولا يشتمه فهذا امر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يسلم المرء اخاه
المسلم لظلم ظالم وان ياخذ فوق يده كل ظالم وان ينصر كل مظلوم فاذا راي المسلم
اباه الباغى او ذا رحمته كذلك يريد ظلم مسلم او ذمي ففرض عليه معه من
ذلك بكل مالا يقدر عليه الا به من قتال او قتل فيما دون ذلك على عموم
هذه الاحاديث وانما افترض الله تعالى الاحسان الى الابوين والاعيان وان
يخفف لهما جناح الذل من الرحمة فيما ليس فيه تعصية الله تعالى فقط وهكذا
يقول الله لا يحل لمسلم له اب كافر او ام كافرة ان يهديهما الى طريق النجاسة
وان يحل لهما اليها ولا ان ياخذ لهما قريبا ولا ان يشيع لهما في حرم لشريعتهم
الفاسدة ولا ان يعينهما على شي من عاصي الله تعالى من ربي او سرقة او غير
ذلك ولا يدعه يفعل شيئا من ذلك وهو قادر على منعه قال الله تعالى تعاونوا
على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وهذه وصية جامعة
لكل خير في العالم قال ابو جحك واما الفيتان الباغيتان معا فلا حل
للمسلمين الا منعهما وقبضهما جميعا لان كل واحدة منهما باغية على
الآخرى فمن عجز عن ذلك وسعته اليقظة وان يلزم منزله ومسجده ومعا
شه ولا يزيد ولا يلا ولا يدعو الى الاثم والمعروف والنهي عن المنكر برهان
ذلك ما روينا من طريق مسلم في عمدة القادة شافعي بن عيينة عن ايوب
السختياني عن محمد بن سيرين قال سمعت ابا هريرة يقول قال ابو القاسم
صلى الله عليه وسلم من اشار الى اخيه بحديدة فان الملائكة تلعننه وحتي
ان كان اخاه لا يبيد واميته ومن طريق مسلم ما محمد بن صالح بن عيسى عن
عن همام بن منبه قال هذا ما نا ابو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فذكر احاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يشتر احدكم بالا اخيه بالسلاح فانه لا يدرى اعدى لعل الشيطان
ينزع في يده فيقتل في حفرة من النار ومن طريق احمد بن شعيب انا محمود
بن عيلان نا ابو داود الطيالسي عن شعيبه اخبرني منصور بن وهب القمي

ان

قال سمعت ربيعة هوان جراش يحدث عن ابي بكره قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا اشار المسلم على اخيه بالسلاح فمهما على حرف
جسمه فاذا قتله خرا فيها جميعا فصدقه صفة الطائفتين اذا كانتا باغيتين
ولا يمكن ان تكونا معا عدلتين ونسأل الله تعالى العافية واما
قلت ان يقاد للباغي اذا قوبل للنهي الى امر الله فقط ولم تحله بغير هذا
الوجه من قبل باغيا ليقبلا امر الله تعالى فقد قتله كما امره الله
تعالى ولذلك لو قطع له عضوا في الحرب او عرض حبه فريسا او افسده له
لباسا في المصاربه فلا ضمان في شي من ذلك لانه فعل كل ذلك كما امره
الله تعالى ومن فعل كما امره الله تعالى فقد احسن ومن احسن فلا شيء عليه
لقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل مسلم له احكام اهل
الباغي اختلف الناس في احكام اهل البغي فقال ابو حنيفة واحكامه حاشي
الطحاوي انه ما حكم به فاضي اهل البغي فلا يجوز لقاضي اهل العدل ان
يخبر ذلك ولا ان يقبل كتابه قالوا وما اخذوه من صدقة فلا ياخذها
الامام ثانية لكن الا فضل من اخذوها منه ان يودي بها مرة اخرى قالوا
واما من سر عليهم من التجار فعشروا فان الامام ياخذ ثابته من التجار
وقال الشافعي تنفذ كل قضية قضوها اذا وافقت الحق ويجري ما اخذوه
من الزكوة وما اقاموا من الحدود وهو قول مالك وقال ابو سليمان واحكامنا
لا سفد شي من قضاياهم ولا بد من اعادتها ولا تجزى ما اخذوه من الصدقات
ولا ما اقاموا من الحدود ولا بد من اخذ الصدقات ومن اقامه الحدود ثانية
قال ابو جحك فلما اختلفوا وجب ان نظري ذلك لعلم الحق فتبعه
بعون الله تعالى فظرونا في قول اي حنيفة فوجدناهم يحتجوا بان قالوا ان
اخذ الصدقات انما جاء المضييع من قبل الامام فقد تجب عليه دفعهم
واما من سر عليهم فقد عثر ماله للتلط قال ابو محمد ما تعلم لهم
شبهة غير هذا وهذا لا شيء لانه لم يات نص ولا اجماع بان يضيع الامام يسقط
الحقوق الواجبات لله تعالى وايضا فلما اخذوا العشر ثانية ممن جعلوا دينه

وفضله ولم يكن عنده الا العناد والتعلق اما بتقليد مجرّد او برأي
مفرد او بغير فلس معذور او عليه القود او الدية وضمان ما انلف
والحد في الفرج لقول الله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم وهو لا يفتيكم ولا يفتيكم فاعلموا ان الله تعالى بما
تعالى التوفيق قال ابو محمد واما من قتلوه فقد قال قوم انه
شهيد فلا يغسل ولا يصلي عليه لكن يدفن كما هو وقال اخرون بل يغسل
ويكفن ويصلى عليه وهذا نأخذ لا نأخذ لانهم وان كانوا شهداء كما روينا من طريق
احد بن شعيب انا عمر بن علي بن عبد الرحمن بن مهدي نا ابراهيم بن سعد بن
ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه عن عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة
بن عبيدة بن عوف عن سعد بن زيد بن عمار بن عوف قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد
ومن قتل دون اهله فهو شهيد ومن طريق احمد بن شعيب اخبرني محمد بن زافع
ومحمد بن اسحاق بن ابراهيم قال نا سليمان بن هوان داود الهاشمي نا ابراهيم بن هوان بن شعيب
عن ابيه عن عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبيدة بن عوف
عن سعد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله
فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو
شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن طريق احمد بن شعيب يبلغ به
البيهقي صلى الله عليه وسلم ومن قتل دون ماله فهو شهيد قال ابو محمد
فصح ان من قتل البغاة فاما قتل على احدى هذه فهو في ظاهر الامر شهيد وليس
كل شهيد ندفن دون غسل ولا صلاة وقد صح ان البطون شهيد والمطعون
شهيد والغريق شهيد والمرأة توفى بجمع شهيد وصاحب الهدم شهيد وكل
هو لا خلاف في انهم يغسلون ويكفون ويصلى عليهم والاصل في كل مسلم
ان يدفن ويغسل ويصلى عليه الا من فصله بقر او اجاع ولا نص ولا اجتماع
الا فيمن قتل الكفار في المعركة ومات في مضره فهو لا في الدين امر رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان يزاولوا بدمائهم في ثيابهم ويدفونهم في دونه يغسل

في دونه يغسل

ولا يكفن ولا يحجب فرضا عليهم صلاة فبقى سائر الشهداء والموتى على حكم
الاسلام في الغسل والتكفين والحلّة وبالله تعالى التوفيق **مسألة**
هل للعادل ان يهدم قتل ابيه الباغي ام لا قال ابو محمد قال قالون لا محل
لزمان من اهل العدل قتل ابيه لواحد اودى رحم من اهل البغي عمدا لكن
ان ضره ليصير بذلك غير ممتنع من اخذ الحق منه فلا حرج عليه في ذلك
قال ابو محمد ولستنا نقول بهذا فان تر الوالد من جهة الرحم اما امر الله
تعالى بهما ما لم يكن في ذلك تعصية لله تعالى والا فلا وقد صح عن النبي صلى
الله عليه وسلم طاعة لاجل في معصية الله تعالى وقد امر الله تعالى بقتال
الفئة الباغية ولم يخص بذلك ابنا من احبني واسرا فامة الحد وقد ذكر ذلك
قال الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين الا انه ينهاكم
الله عن الذين قاتلوكم في الدين الى قوله تعالى ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون
وقال تعالى لا تحذقوا ما يؤمنون بالله ولليوم الاخر يؤادون من
خاد الله ورسوله الاية وقاتل اهل البغي قتال في الدين الا اننا لا نختار
ان يهدم المرء الى ابيه خاصة او حده مادام حذوهم ما ظلم يفعل فلا حرج
وهكذا القول في اقامة الحد عليهم ما هو على الامم والحد في القتل والقطع
والعصا من طلبة ولا فرق فاما اذا راى العادل اباة الباغي او حده يقصد الى
مسلم يريد قتله او طله ففرض على الابن حمله ان لا يشتغل بعنه عنه
وفرض عليه دفعه عن المسلم باي وجه امكنه وان كان في ذلك قتل الاب
والحد والامم برهان ذلك ما روينا من طريق البخاري نا سعيد بن الراسع نا شعيب بن
الاشعث بن سالم قال سمعت معاوية بن سويد بن مقرن يقول
سمعت البراء بن عازب قال سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم يسبّع ونهانا
عن سبّع فذكر عباد المريض وابنا الجناير وشتمت العاطس ورد
السلام ونصر المظلوم واجاب الباغى وابراز القسم وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم انضرا حالك طالما او مظلوما قيل
برسول الله هذا نصره مظلوما فكيف نصره طالما قال بمنحه

انه قد لا

اماك حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال سمعت يقول سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يقول تكون فتنة القاعد فيها خير من الهام والقائم خير من
الماشي والماشي خير من الساعي والساعي في النار قال فاذروه وام ولدوه فند
كوهما جميعا على شط النهر فلقد رايت دماهما في النهر كما هما شرا كان فاخذ
بذلك على بن ابي طالب فقال افيدي من ابن حباب قالوا اكلنا قتلنا محمد
استحل قتله فقتله قال ابو محمد فهذا اثره من اثر الزهري وشك ان
على بن ابي طالب راى القود على الخواص فيمن قتلوه بتاويل القرآن بخلاف ما
ذكر الزهري من اجتماعهم فصح الخلاف في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم ولا
شك ندري ان القائلين من الصحابة رضي الله عنهم لا يكر الصدوق ان لا يقتل
اقل الردة الا بعد اوانهم فضلا من الذين ذكر الزهري عنه انه اجماع لا يصح على الا
يواخذ احد بدم اصحابه على تاويل القرآن لا بقود ولا بدية وان لا يصير احد
مالا اصحابه على تاويل القرآن ولم يكن قولهم ذلك حجة بسوء الاخذ بمثل
ما قالوا وانما رجع الامر فيما ذكر الزهري اجماعا الى حكم الاولى ولم يدركنا
والاشهر عنه احكام القود كما ذكرنا او معاوية وانما كان الحق في ذلك
بيد على لابيه وانما كان معاوية مجتهدا خطيا ما جورا فقط وبالله تعالى
التوفيق وانما احتج ابن المسيب بان كل طائفة ترى الاخرى باغية فليس
بشي لان الله تعالى لم يجعلنا الى راي الطائفة لكن امر من صح عنه يعني
احداها بقتال الباغية ولو كان ما قاله سعيد لما كانت احداها اولى بالقتال
ثمة من الاخرى ولعلنا الاية وهذا لا يجوز قال ابو محمد والقول
عندنا ان البغاة كما قد سافى صدر كلامنا فلانة اصناف صنف تاوولوا
تاويلنا في وجهه على خير من اهل العلم كما نعلق بانه خصها اخرى او حديث
قد خصه اخر فهو لا كما قلنا معدودون حكمهم حكم الحاكم المجتهد
خطي يقتل مجتهدا او يترك بالاجتهاد او يقتل في فرج الخطي
مجتهدا ولم يقيم عليه الحجة في ذلك في الدم دية على بيت المال لا على
الباغي ولا على عاقلة ويضمن المال كل من اتلفه وسحق كل ما حكموا به ولا حد

او نسخها اخر

عليه في وطى فرج حصل تخريبه ما لم يعلم بالحرمة وهكذا ايضا من تاويل تاويل اخر
به الاجماع جهالة ولم يقيم عليه الحجة ولا بلغه واما من تاويل تاويل فاسدا
لا يعد فيه لكن حرق الاجماع اي شئ كان ولم يتعلق بقرآن ولا سنة ولا كانت
عليه الحجة وفهمها وتاويل تاويل يسوع وقات عليه الحجة وعند فعلى من
قتل هكذا القود في النفس فما دونها والحجة فيما اصاب بوطى حرام وضمان
سما استهلك من مال وهكذا من قام في طلب دينا مجردا لا تاويل ولا يعدر هذا
اصلا لانه عاملا بدري انه حرام وبالله تعالى التوفيق وهكذا من قام غصبة ولا فرق
وقد تكون الفتنة باغيتين اذا قامت معا في باطل فاذا كان هكذا فالقود ايضا على القاتل
من اى الطائفتين كان وهكذا القول في المحارب يقتل بعضهم بغضا قال ابو محمد
ونذكر البرهان في كل هذا فضلا فضلا اما قولنا من لم يقيم عليه الحجة فلا قود
عليه ولا حد فلهو الله تعالى لا نذكركم به ومن بلغ فلا حجة الا على من بلغه
الحجة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وجعفر بن ابي طالب
وضرعة من افاضل الصحابة رضي الله عنهم بارض الحبشة بينهم المهامة الفتح
والبلاد البعيدة والحجة البحر والقراض تزل بالمدينة ولا تبلغهم الا بعد
عام او اعوام كثيرة وما لزمهم ملامة عند الله تعالى ولا عند رسوله صلى الله عليه
وسلم ولا عند احد من الامة فصح يقينا ان من جعل حكم شي من الشريعة فهو
عنى مواخذ به الا في ضمان كما اتلف من مال فقط لانه استهلكه بعرض
فعله متى علم ان برده الى صاحبه وان لا يصير على ما فعل وهو يعلم واما وجوب
الدية في ذلك على بيت المال خاصة فلما ذكرناه في باب الدماء والقصاص
لما روينا من طريق علي بن داود ما سدد ما يحيى بن سعيد القطان ما انشأ
ذبح في سعيد بن بك سعيد الملقب قال سمعت ابا شريح الكعبي يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم معشر حزاعة قتلتم هذا العيبيل
من هذيل واني عاقله فمن قتل له بعد يقاتل هذه قتل فاهله بين خيرتين
من ان ياخذوا العقل ومن ان يقتلوا وانما قتلوه منا ولين يوم الفتح واما
من طاعت عليه الحجة وبلغه حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم

عصية

ان امكن

صدقته ما ابن عينة ما ابو موسى عن الحسن سمع ابا بكره قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن ياجتبه ينظر الى الناس مرة
واليه مرة ويقول اي هذا سيد ولعل الله يصلي به من قسيس من المسلمين فان
زاد الامر حتى يخفوا السبيل وباخذوا مال المسلمين غلبة بلا تاويل او سفلوا
دما ذلك فهو لا محاربون لهم حكم المحاربة فان زاد الامر حتى تحرقوا الاجماع
فهم مريدون نعيم اموالهم كلها جند وخمس وتقسيم وبالله تعالى التوفيق
ولا حل مال المحارب ولا مال الباغي ولا شيء منه لا ينال ان ظلموا فيها مسلمان
ولا حل شيء من مال المسلم الاخر وقد حل دمه ولا حل ماله كالزاني المحصن
والقاتل عدا وقد حل ماله ولا حل دمه كالغاصب وخوفك وانما يتبع
النصر فما احل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من دم او مال حل له وما
حرما من دم او مال فهو حرام والاصل في ذلك التحريم حتى ياتي احلال لقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماءكم واماوالم عليكم حرام وبالله تعالى
التوفيق مسلكه اما اصابه الباغي من دم او مال اخذوا الناس
فما اصابوه في حال القتال من دم او مال او فرج فقال ابو جعفر ومالك
والشافعي وبعض اصحابنا لا يواخذون بشي من ذلك ولا تؤذي الدماء ولا
دية ولا ضمان فيما اتلفوه من الاموال الا ان يوجد باديهم شي قائم مما
اخذوه فيرد الى اصحابه وقاله الا وراعي ان كانت الفيتار احداها
باغية والاخرى عادلة في سواد العامة فانما ام الجماعة المصلحة بينهما باخذ
من الباغية على الاخرى ما اصاب منها بالخصاص في القتل والجر احة
كما كان امر بيتك الفتن الذين نزل فيهما القرآن الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم والى الولاة قال ابو محمد وقال بعض اصحابنا القصاص
عليهم وضمان ما اتلفوا غيرهم فلما اختلفوا وجب ان ينظر في ذلك لتعلم
اكون من الله تعالى وطوله فوجدنا من قال لا يواخذون بشي يجوز من طريق
عبد الرزاق عن معمر اخبرني الزهري ان سلم بن هشام كتب اليه
يساله عن امرأة خرجت من عند زوجها وشهدت على قومها بالشرك ولحققت

فتبعه

بالحرورية وتزوجت فيهم ثم انما رجعت الى قومها ثانيا فقلت اليه
اما بعد فان الفتنة الاولى تارت واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
من شهد بدرا كثير فاجتمع رأيهم على ان لا يقبضوا على احد حتى يفرج استخاؤه
بتاويل القرآن لان يوجد تعينه فيرد الى صاحبه وانى اري ان يرد الى
زوجها وان يحد من امرى عليها ومن طريق اي يدري شيبة ما عيسى بن يونس
عن معمر عن الزهري قال هاجت ربح الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم متوافرون فاجتمع رأيهم على انه لا يقاد ولا يودي ما اصبحت
على تاويل القرآن الا مالا يوجد تعينه وعن سعيد بن المسيب انه قال اذا
الفتنة الفيتان فما كان بينهما من دم او جراحة فهو هذا الاتسع الى
قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين امتلوا الاية حتى فرغ منها قال فكل
طائفة ترى الاخرى باغية قال ابو محمد ما اعلم لهم شبهة غير هذا وهذا
ليس بشي لو حصل احدهما انه منقطع لان الزهري لم يدرك تلك الفتنة ولا ولد
الا بعد ما بضع عشرة سنة والثاني انه لو صح كما قال لما كان هذا الا
رايا من بعض الصحابة لا نصا ولا اجماعا منهم ولا تحج في راي بعضهم فون بعض
واما اعترض الله تعالى علينا اهل الاسلام اتباع القرآن وما صح عن النبي عليه
السلام او ما اجمعت عليه الامة ولم يامر تعالى قط باتباع ما اجمع عليه
بعض اولي الامر منا واد وقعت تلك الفتنة فلا شك ان الماضين بالوث
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا اكثر من الباقيين ولقد كان
اصحاب بدر ثلثمائة وبضعة عشر رجلا وعدوا اخوات عبد الرحمن بن
عوف رضي الله عنه فما وجد منهم في الحياة الا مائة واحدة فقط فبطل
التعلق بما رواه الزهري كوضح كيف وهو لا يصح اصلا ومن طريق عند
الدر ارق عن معمر قال اخبرني غير واحد من عبد القيس عن حميد بن هلال عن ابنه
قال لقد اتيتم الكواجر والهم احب قوم على وجه الارض الى فلم ازل فيهم حتى
اختلفوا فعزل علي بن ابي طالب قائلهم فقال لا حتى تقتلوا فتم رجل
اسمكروا عليه فتاروا اليه فاذا هو عبد الله بن خباب فقالوا احذنا ما سمعت

شيء

نحوه

ففرض عليه ان يدفع الظلم عن نفسه وعن غيره بما امكنه من سلاح نفسه
او سلاح غيره فان لم يفعل فهو ملق بيده الى التهلكة وهذا حرام عليه
فسقط قول ابي حنيفة واصحابه ثم نظرنا في قول ابي يوسف فلم نجد له شبهة
الاخبار رواه فطر بن خليفة عن محمد بن الحنفية ان عليا قسم يوم الحلة بينهم بين
اصحابه ما قوتل من الكراع والسلاح وهذا خبر فاسد لان فطر اضعف وذكرنا
ايضا ما كتب به ابي يوسف بن عبد الله التبري قال نا احمد بن محمد بن الجسور
نا محمد بن عيسى بن رفاعه الخولاني نا بكر بن سهل نا نعم بن حماد نا محمد بن فضيل
عن عطاء بن السائب عن ابي النخعي والشعبي واصحاب علي عن ابي عبد الله لما ظهر
على اصحاب الحلة بالصرة يوم الحلة جعل لهم ما في عسكر القوم من السلاح فقالوا
كيف حل لنا دماؤهم ولا حل لنا انواهم ولا نسأؤهم قال هاتوا سيماهم
فاقرعوا على عايشة فقالوا نستعصر الله خصمهم على رضي الله عنه وعرفهم
انها اذا لم تحل لم تحل شوها وهذا ايضا اثر ضعيف ومداره على نعم بن
حماد وهو الذي روى باسناد احسن من هذا عن النبي صلى الله عليه
وسلم يفرق بيني على بضع وسبعين فرقة اشترها فتنة على ابي
قوم يفتسون الامور براءهم فحاولوا احراما وحرموا الحلال فان
اجازوه هاهنا قلحوا به وههنا لك ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانه لا حجة
في احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلم قوله لعلي رضي الله
عنه خالفوها بارادتهم ثم نظرنا فيما ذهب اليه الحسن بن حي فلم نجد لهم
علقة الا من طريق عبد الرزاق عن ابن عيينة عن اصحابه عن حكيم بن حيدر عن
عممة الاسدي قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا انهم بيننا نسأؤهم وذرارهم
فقال علي لعنتني الرجال فغنتها وهذه ذرية قوم مسلمين في دارهم لا سبيل
لكم عليهم ما اوتوا من مال فهو لهم وما اكلوا به عليكم في عسكرهم
فهو لكم مغنم قال ابو محمد وهذا خبر في غاية الفساد ولا تار عنده
رحمة الله رواه عن اصحابه الذين لا يدركونهم ثم عن حكيم بن حيدر وهو
هالك كذاب فلم يبق الا من قال ان جميع انواهم خمسة مغنومة وقول من قال

بهم

لا حل منها شي فنظرنا في ذلك فوجدناهم يحجون بما ناهى حمام بن احمد قال
نا عتاس بن اصبح نا محمد بن عبد الملك بن ابي نا احمد بن زهير بن حرب نا عتاس بن مسلم
نا محمد بن يونس نا محمد بن سيرين نا احمد بن محمد بن سيرين نا سعيد بن جدي
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خرج ناس من قبل المشرق يقولون القرآن
لا يحادون سراقهم يبرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية ثم لا يعودون
فيه حتى يعود السهم الى فوقه سيماهم الخلق والنسب يقولون القرآن
ومن طريق مسلم في ابن النبي نا محمد بن ابي عدي عن سليمان هو الاعمش عن ابي نصره عن
ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوما يكونون في امته
مخرجون في فرقة من الناس سيماهم الخلق وهم شر الخلق ومن شر الخلق
يقتلهم اذ في الطابيعين الى الحق وذكرنا في اخبرنا قالوا وقد قال الله تعالى ان
الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين اقوله اولئك هم شر البرية ان الذين امنوا وعلوا
الصالحات اولئك هم خير البرية قالوا من الباطل المتفق ان يكونوا مسلمين وهو
رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم شر الخلق ومن شر الخلق فخلق والبرية
سوا قالوا فاذهم بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم من شر الخلق وقد عرفوا
من الدين كما يبرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه ابدا منهم سفين من المشركين الذين
قال الله تعالى انهم شر البرية لان الذين امنوا الذين شهد الله تعالى لهم انهم من
خير البرية فاموالهم مغنومة خمسة كما قال الكفار قال ابو محمد
وهذا قول صحيح واجحاج صادق الا انه محل غير مرتب والصحيح من هذا هو جمع
الايات والاحاديث فمن خرج بتاويل هو فيه مخطي لم يخالف فيه الاجماع
ولا قصد فيه خلاف القرآن وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتعمد
خلافهما او يعيند عنهما بعد قيام الحجة او خرج طالب غلبة في دنيا ولم يخف
طريقا ولا سفك الدم جزافا ولا اخذ المال ظلما فذا هو الباغي الذي يصح
بینه وبين من يقع عليه على ما في اية البعاه وعلى ما قال عليه السلام من
خرج المارق من الطائفة من ائمة احداهما باغيه وهي التي يقتل عمارا والاخر
اولي بالحق وجه عليه السلام من اصل بينهما كما روي من طريق البخاري ما

ولا يقتل أسير ولا يتبع مدبر وكان لا يأخذ مالا لمقتول يقول من اعترف
شيا فلما حذره ومن طرد بن عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن جابر قال اخبرني
ابراه من بني اسد قالت سمعت عمارا بعد ما فرغ على سبب اصحاب الجمل ينادي
لا تقتلن مدبرا ولا مقيلا ولا تدفعوا على جرح ولا تدخلوا دارا ومن اتى السلاح
فهو امن فلما سؤر قد قد رما ان يضل عنه ومن البغي عليه بالعدل وهو ان
منعه من البغي ان يمسكه ولا تدعه بقاتل وكذلك اخرج اذا قد رما عليه
ونصر هذه الآية يقتضي تحريم دم الاسير ومن قد رما عليه لان فيها احكام
الاصلاح بينهما يعني الباع والبيعي عليه ولا يجوز ان يصلح من حي وميت
واما يصلح من جين فمحم حرم دم الاسير ومن قد رما عليه من اهل البغي سجين
واختلفوا اهل حوزا سباع مديهم فقالت طائفة لا تتبع المديهم منهم اصلا
وقال آخرون ان كانوا انا ركن للقتال حلة مضربين لاسيوتهم فلا عمل ابناءهم
اصلا وان كانوا مختارين من لافته او لا يدن معقل مسجون فيه او زالمين عن
العالمين لهم من اهل العدل الى مكان يامنونهم فيه لحي الليل او بعد الشقة
ثم يعودون ليا حلهم فتبعون قال ابو محمد وهذا يقول لانه
نص القرآن لان الله تعالى افترض علينا قتالهم حتى يفتوا الى امر الله
فاذا فاءوا احرمت علينا قتلهم وقتالهم فمهما اذا اودوا وتاركن لبعيهم راجعين
الى منازلهم او متفرقين عما هم عليه بتركهم البغي صاروا قايدين لامر الله
فاذا فاءوا الى امر الله فقد حرم قتلهم واذا احرمت قتلهم فلا وجه لاتباعهم
ولا شئ لنا عندهم حينئذ واما اذا كان اذ بارهم ليخلصوا من غلبة اهل الحق
وهم باقون على بيعهم فقتالهم باق علينا بعد لا يتم لم يفتوا بعد الى امر الله تعالى
فان اجمع يجمع بما ناهى عبدا الله بن احمد الطائفي يا احمد بن مفرج ناخذ بن ايوب
الصموني الرقي يا احمد بن عمرو بن عبد الحاق النار ناخذ بن معاوية بن مالك
بن عبد العزيز ناكوثر بن حكيم عن يافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا بن امة عبد هل تدري كيف حكم الله بيني وبين هذه الامة
قال الله ورسوله اعلم قال لا يحضر على جرحها ولا يقتل اسيرها ولا يطلب

ع
ادبروا

ها ربها ولا يقسم فيها فان كوثر بن حكيم سافط الشثي من رول الحديث لو
صح لكان حجة لنا لان الهارب هو التارك لما هو فيه فاما المتخلص ليعود فليس
هارباً وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد واختلفوا ايضا في قتال
اهل البغي فقال بعض اصحاب الحديث تقسم اموالهم ويحتمس ربه قال
الحسن بن حي انوال اللصوص المحاربين مغنومه خمسة ما كان منها في عسكرهم
وقال ابو يوسف صاحب اي حنيفة ما وجد في ايدي اهل البغي من السلاح
والكراع فانه في يقسمهم ويحتمس ولم يرد ذلك في غير السلاح والكراع
وقال ابو حنيفة وسائر اصحابه اما ما دامت الحرب قائمة فانه
يستعان في قتالهم بما اخذ من سلاحهم وكراعهم خاصة فاذا انقضى من ذلك
شئ في حال الحرب فلا ضمان فيه فاذا وضعت الحرب اوزارها لم يؤخذ شئ
من اموالهم لا سلاح ولا كراع ولا غير ذلك يرد عليهم ما بقي مما قاتلوا به في
الحرب من سلاحهم وكراعهم وقال مالك والشافعي واصحابنا لا يحل لنا شئ
من اموالهم لا سلاح ولا كراع ولا غير ذلك لا في حال الحرب ولا بعد حها
قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ينظر في ذلك لتعلم الحق متبعة
بعون الله تعالى فنظرا فيما اخرج به ابو حنيفة واصحابه بان يستعمل سلاحهم
وكراعهم ما دامت الحرب قائمة فلم نجد لهم حجة اصلا لان قران ولا من
سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا اجماع وما كان
هكذا فهو باطل بلا شك وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دما تم
وانوا لكم عليكم حرام والسلاح والكراع مال من مالهم فهو محرم على غيرهم
لكن الواجب ان يحال بينهم وبين كل ما يستعينون به على باطلهم لقول الله
تعالى تعالى تعاونوا على البر والتقوى الآية فصح بهذا يثبت ان تحللتهم يستعملون
السلاح في دماء اهل العدل والكراع في قتالهم تعاون على الاثم
والجور وان فهو محرم بنص القرآن وصح ان الحلوكة بينهم ومن السلاح والكراع
في حال البغي تعاون على البر والتقوى واما استعماله فلا يحل لما ذكرنا
الا ان يضطر اليه فيجوز حينئذ ومن اضطر الى الدفاع عن نفسه بحق

ع
ادبروا

من عند ان ذلك ليس حق وليس السلاح للقتال ولا يخالف له في ذلك من
 الصحابة رضي الله عنهم وهكذا على حنيفة والشافعي واي سلفهم واحكامهم
 ان الخارجة على الامام اذا خرجت يسئلوا عن خروجهم فان ذكروا وظلمة
 ظلموها انصفوا والا دعوا الى الفرية فان فاقوا فلا شيء عليهم وان ابوا قتلوا
 ولا نرى هذا الا قول مالك ايضا فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان يرد ما
 اختلفوا فيه الى ما امرض الله تعالى علينا الرد اليه اذ يقول فان تنازعتم
 في شئ فردوه الى الله والرسول ففعلنا فلم نجد الله تعالى فرق في قتال
 الفرية الها غيبة على الاخرى من سلطان وغيره بل امر تعالى بقتال من يحيى
 على اخيه المسلم عموما حتى يفر الى الله تعالى وما كان ذلك نسبيا وكذلك قوله
 عليه السلام من قتل دون ماله فهو شهيد ايضا عموم لم يخص معه سلطانا
 من غيره ولا فرق في قران ولا حديث ولا اجماع ولا قياس من اراد ماله
 او اريد دمه او اريد فرجه امر به او اريد ذلك من جميع المسلمين في الاطلاق على
 هذا اهلاك الدين واهلكه وهذا لا يحل بالاخلاق وبالله تعالى التوفيق
 قال ابو محمد ومن ستر من اهل البغي فالتا سرقا اختلفوا فيه ابقول
 ام لا يقال بعض اصحاب اي حنيفة ما دام القتال فاما فانه يقتل اسرا
 فاذا اخلت الحرب فلا يقتل منهم اسير قال علي واجتبه هو لا بان عليا رضي
 الله عنه قتل ابن تيرني وقد اتى به اسيرا وقال الشافعي لا يحل ان يقتل اسيرا
 أصلا ما دامت الحرب قائمة ولا بعد تمام الحرب وهذا بقول برهان ذلك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قد صح عنه انه قال لا يحل دم امرئ مسلم الا باحد
 ثلاث كفر بعد ايمان او زني بعد احصان او نفس بنفس واما ما
 تم المحارب واما رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه من حدة الحرم شربها
 في الرابعة فكل من ورد نصر باحة دمه مباح الدم وكل من لم يح الله تعالى
 دمه ولا رسوله صلى الله عليه وسلم حرام الدم بقول الله تعالى ولا تقتلوا
 انفسكم ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم وانواكم عليكم
 حرام واما احتجاجهم بفعل علي رضي الله عنه فلا حجة لهم فيه لوجوه اربعة

تعالى

اترم

انه لا حجة في قوله اريد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني انه لا
 يصح مسندا الى علي رضي الله عنه والثالث انه لو صح كان حجة عليهم لا لهم
 لان ذلك اخبارنا هو في ابن تيرني ان يوم ذلك فقالنا ما من يكرني ابن تيرني
 قاتل عليا وهذا اجل ثم ابن صوحان على دين علي فاسر فاق به علي بن طالب فقال
 له استبقي فقال له علي ابعد اقترارك بقتل بلاية من المسلمين عليا وهذا ابن
 صوحان وامر بصرب عنقه فاما قتله على قودا ابصر كلامه وهم لا يرون
 القود في مثل هذا فعاد احتجاجهم به حجة عليهم ولا حجة لهم مخالفتهم لقول
 علي في ذلك وللعلة والراجح انه قد صح عن علي رضي الله عنه قتل الاسرا في الجمل
 وصديق علي ما ذكر ان شيا الله تعالى فبطل تعللهم بفعل علي في ذلك وما يغلبهم
 شعروا بشي غير هذا فان قالوا قد كان قتله بالاخلاق مباحا قتل الاسار فهو
 على ذلك بعد الاسار حتى يمنع منه نصر او اجماع قلنا لهم هذا باطل وما حل
 قتله قط قبل الاسار مطلقا لكن حل قتله ما دام باغيا مدافعا خرم قتله
 وهو اذا اسير فليس حنيفة باغيا ولا مدافعا فدمه حرام وكذلك لو ترك
 القتال وقعد مكانه ولم يدافع لحرم دمه ولم يوسر وبالله تعالى التوفيق
 واما قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله ولم يقل فاتلوا التي
 تبغي والقتال والمقاتلة بفعل من فاعل فاما قتال الباغي ومقاتلته ولم
 حل قتله قط في غير المقاتلة والقتال وهذا نص القران وبالله تعالى التوفيق
 فان قالوا فقيسه على المحارب قلنا المحارب المقدور عليه يقتل ان راى الامام
 ذلك قبل تمام الحرب وبعد ما بالاخلاق في ان حكمه في كلا الامرين سواء واصفا
 فليس يختلف احدي في ان حكم الباغي غير حكم المحارب وبالفريقين حكمه ما خا
 القران قال ابو محمد واختلفوا ايضا في الاجزاء على جرحا هتف
 والقول فيهم كالقول في الاسر اسوالا ان الجرح اذا قدر عليه فهو اسير
 واما ما لم يقدر عليه وكان مسعيا فهو باغ كسائر اصحابه وقد روينا
 طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال اخبرني جعفر بن محمد عن ابيه محمد بن علي بن
 الحسن بن علي بن طالب قال قال علي بن طالب لا يدق على جريح

قال ابن تيمية في الجمل
 قال ابن تيمية في الجمل

نا محمد بن المثنى نا محمد بن ابي عدي عن سليمان هو الاغمش عن علي بن نصر عن علي بن
 سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر قوما يكونون في
 امته يخرجون في فرقة من الناس سبهاهم الخالق هم شر الخلق او من شر
 الخلق يقتلهم ادنى الطائفتين لا الحق وذكر الحديث قال ابو محمد
 في هذا الحديث نص على ما قلنا وهو انه صلى الله عليه وسلم ذكر هؤلاء القوم
 قد تم اشد الذم وانهم من شر الخلق وانهم يخرجون في فرقة من الناس فصيح
 ان اولئك ايضا مفرقون وان الطائفة المذمومة يقتلها ادنى الطائفتين
 الميترقن لا الحق فجعل عليه السلام في الافتراق بقاء صلاح وجعل اخذ
 الطائفتين الميترقتين لها دنوب من الحق وان كانت الاخرى اولي به ولم يجعل للثالثة
 شي من الدنوب الا الحق صح ان الناس ابدل حلفت فاي طائفة تاولت في بعضها
 طمسا لشي من السنة فمن قام برأي الجوارح ليخرج الامر عن قريش او ليرد
 الناس الى القول بابطال الرجم او تكفير اهل الذنوب او اسعاض المسلمين
 او قتل الاطفال والنساء واطهار القوم بابطال القدر او ابطال الرؤيا او
 لما ان الله تعالى لا يعلم شي الا حتى يكون اوليا البراة عن بعض الصحابة او
 ابطال الشفاعة او ليلا ابطال العمل بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ودعا الى الركب من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم او الى منع
 من الزكاة او من اداه من مسلم او حق الله تعالى فهو لا بعد دون بالناس والفا
 لا تنأجهمالة نامة واما من دعا الى تاول لا يجعل به سنة لكن مثل تاول
 معاوية في ان يقتصر من قتلة عثمان قبل البيعة لعلي فهذا يعذر ولا لبيس
 فيه احواله شي من الدين واما هو خطا خاص في نصه بعينها لا معتدى ومن قام
 لغيره في نيا فلفظ كما فعل يزيد بن معاوية ومروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان
 في القيام على ابن الزبير كما فعل مروان بن محمد في القيام على يزيد بن الوليد ومن
 قام ايضا عن هؤلاء فهو لا بعد دون لانهم لا تاول لهم اصلا وهو يفي مجرود
 واما من دعا الى اتيه معروف او يفي عن منكر واطهار القرآن والسنة والحكم بالعدل
 فليس باعيا بل الباعى من خالفه وبالله تعالى التوفيق وهكذا اذا اراد ينظم فمنع

ناتما

من نفسه سوا ارادة الامام او غيره وهذا مكان اختلف الناس فيه فقالت
 طائفة ان السلطان في هذا خلاف غيره ولا يحارب السلطان وان اراد
 ظملا بما روي عن طريق عبد الرزاق عن معمر بن ايوب السخني ان رجلا
 سألوا ابن سيرين فقالوا اتينا الحوزة زمان كذا وكذا لا سالون عن شي
 غير انهم يقتلون من لقوا فقال ابن سيرين ما علمت ان احدا كان يخرج من
 قتل هؤلاء ولا من قتل من اراد قتل الا السلطان فان للسلطان محاربا
 اخرون فقالوا السلطان وغيره سوا بما روي عن طريق عبد الرزاق عن معمر
 بن ايوب عن علي بن قلابه قال ارسل معاوية بن ابي سفيان الى عامل له ان ياخذ الوهط
 فبلغ ذلك عبد الله بن عمرو بن العاصي فليس سلاحه هو ووالديه وغلته وقال
 اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله مظلوما فهو
 شهيد ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني عمر بن دينار قال اراد عبد الله
 بن عمرو بن العاصي ينشر للقتال دون الوهط ثم قال مالي لا اقاتل دونه
 وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله فهو
 شهيد قال ابن جريح واخبرني سليمان الاحول ان ثابتا مول عمر بن عبد الو
 اخبره قال لما كان بين عبد الله بن عمرو بن العاصي وبين عبيدة بن ك
 سفيان ما كان وتيسر والقتال ركب خالد بن العاصي هو ابن هشام بن
 المغيرة المخزومي سلا عبد الله بن عمرو فوعظه فقال له عبد الله بن العاصي
 اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل على ماله فهو شهيد
 قال ابو محمد ومن اسير من اهل البغي فالتاسر قد اختلفوا فيه ابقول
 ام لا فقال بعض اصحاب اي حنيفة ما دام القتال قائما فانه يقتل
 اسراهم فاذا انحلت الحرب فلا يقتل منهم اسرا فلهذا عبد الله بن عمرو
 بن العاصي بقية الصحابة وحضة سائرهم رضي الله عنهم يريد قتال عبيدة
 بن كسفيان على اخيه معاوية وامر المؤمنين اذا مره بقبض الوهط وراي
 عبد الله بن عمرو ان اخذه منه غير واجب وما كان معاوية رحمه الله
 لياخذ ظملا حاكما لكن اراد ذلك بوجه تاوله بلا شك وراي عبد الله

من
 الوهط ما كان يملكه
 لغيره

جهر

بن عمرو

الرابعة وكذلك قال الله تعالى ولا تقابلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم
 فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم ولا خلاف بين احد من الامة في ان مكة اعزها
 الله وحرسها لو غلب عليها الكفار او المحاربون او البغاة فمنعوا فيها من اظهار
 الحق ان فرضا على الامة عزوهم لافرو ومكة فان انقادوا او خرجوا فذلك
 وان لم يستعوا ولا خرجوا انهم يخرجون منها فان لم يستعوا فالتوا فلا خلاف
 في انهم مقاتلون فيها وعند الكعبة فكانت هذه الاجامات وهذه النصوص
 وانذار النبي صلى الله عليه وسلم يهدم ذي السويقين للكعبة وبالضرة
 مدي ان ذلك لا يكون البتة الا بعد عزومته وقد غزاها الحسين بن علي
 والحاج بن يوسف وسليمان بن الحسن الحنظلي لعنه الله اجمعين والحدوا
 فيها وهتكوا حرمة البيت فمن رام للكعبة بالمخيف وهو الفاسق الحاج
 وقتل داخل المسجد الحرام امير المؤمنين عبد الله بن الزبير وقتل عبد الله
 بن صفوان بن امية رضي الله عنهما وهو متعلق بابنتي الكعبة ومن قال
 بالحجر الاسود وسال المسلمين المقتولين حولها وهو الكافر الملعون سليمان
 بن الحسن القرظي فكان هذا كله مبينا اخبار رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بما اخبره حديث مطيع بن الاسود والحريث بن الرضا وانه عليه
 السلام اما اخبر من نفسه فقط وهذا من اعلام نبوته عليه السلام
 ان اخبر بانه لا يغزوها لاي يوم القيامة وانه عليه السلام لا يقل
 ابدا رجلا من قريش صبرا فكان كذلك ولا يجوز ان يقتصر على بعض كلامه
 عليه السلام دون بعض فهذا حكم فاسد بل تضييق اقواله عليه السلام
 كلما بعضها الى بعض فكلها حق ولا يجوز ان يحمل قوله عليه السلام لا
 تغزى مكة بعد هذا العام الى يوم القيامة ولا يقتل قريشي صبرا بعد هذا
 اليوم على الامرنا ذكرنا من صحة الاجماع على وجوب قتل القريشي قودا
 او رجلا في الزني وهو محصن على وجوب عزوهم لا ذمكة من اهل الكفر
 والحراية والبغى فان قيل اما منع بذلك من غزوها ظاهرا ومن قريشي
 صبرا ظاهرا قلنا وبالله تعالى التوفيق هذه احكام لا خلاف فيها حكم

بذلك

مكة وغيرها ولا حكم قريش وغيرهم فلا حمل ولا خلاف ان يغزى بلد من البلاد
 ظاهرا ولا ان يقتل من الامة ظاهرا وكان يكون الكلام حينئذ عارضا من الفائدة
 وهذا لا يجوز وبالله تعالى التوفيق مسئلة قتل اهل البغى قال ابو محمد
 قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقبلوا فاصحوا بينهما فان بعث
 احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله الاية فكان قتال
 المسلمين فيما بينهم على وجه قتال البغاة وقاتل المحاربين فالبغاة قتلان
 لا ثالث لهما اما قسم خرجوا على تاول في الدين فاحطوا فيه كالحوارج
 وما جرى مجراهم من سائر الامم المتخالفة للحق واما قسم ارادوا الانقسام
 دينا فخرجوا على امام حق او على من هو في السيرة منهم فان تعدت هذه
 الطائفة الى اخافة الطريق او الى اخذ مال من لقوا وسفك الدماء فلا
 استقل حكمهم بل احكم المحاربين فام بفعلوا ذلك في حكم البغاة فالقسم الاول
 من اهل البغى يبين حكمهم ما نا بسام بن سعد اخبرنا عبد الحارث بن ابي
 المقري نا الحسن بن الحسين النخعي نا جعفر بن محمد الاصبهاني نا يونس
 بن حبيب نا ابو داود الطيالسي نا شعبة نا ابو ايوب السخني نا
 وخالد بن الحارث نا قاتل عن الحسن بن علي نا شعبة نا ابو ايوب السخني نا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في عمار تقتلك الفئة الباغية
 قال ابو محمد واما قتل عمار رادى الله عنه اصحاب معاوية
 رضي الله عنه وكانوا متاولين تاويلهم فيه وان اخطوا الحق باجورون
 اجرا واحدا لقصدهم الخير ويكون من المشاولين قوم لا بعدرون ولا
 اجر لهم كما روينا من طريق البخاري نا عمر بن حفص نا عياض نا ابي نا
 الاعشى نا خزيمة نا سويد بن قفلة قال قال علي سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم في اخر الزمان احداث الاسنان
 سعنها الاحلام يقولون من جند قول البرية لا يحاروا بما انهم جازم
 بمرقون من الدين فما يرق السهم من البرية فابما يقتلوه فامتلوهم
 فان في قتلهم اجرا من قتلهم يوم القيامة وروينا من طريق مسلم

احدم

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاحِبًا وَهُوَ مُوسَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ
تَخْلَفُونَ بَالِيَّ خَمْسِينَ مِائَةً عَلَى خَمْسِينَ رَجُلًا مِنْكُمْ أَنْ كَانَ صَاحِبَكُمْ قَتَلَ وَهُوَ مُوسَى
قَدْ سَمِعَ إِيْمَانَهُ فَنَعَلُوا فَمَا خَلَفُوا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ اعْفُوا
عَنْهُ وَأَمِلُوا الدِّينَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُصَيْنٍ أَنَا سَمِعْتُ أَنَّ سَمْعَ الْعَرَبِ أَمَا أَكَلْنَا مِنْ
صَاحِبِيَا وَرَأَيْتُهُ لَا تَزُجُّ بِنَحْسٍ التَّيْمِي فِي قَوْمِهِ غَضَبًا وَحِمَّةً لِحَدِيثِ
فَقَالَ لِعَبِيدَتِهِ بْنِ حُصَيْنٍ مَاذَا اسْتَظَلَمَ دَمُ هَذَا الرَّجُلِ فَقَالَ اخْتِمْ مِائَةَ خَمْسُونَ
رَجُلًا إِنْ صَاحِبِيَا قَتَلَ وَهُوَ مُوسَى فَقَالَ الْأَفْرَغُ فَسَأَلَ كَرِيمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْ تَعْفُوا عَنْ قَتْلِهِ وَتَقْبَلُوا الدِّينَ فَأَبَيْتُمْ فَأَنْفِمْ بِاللَّهِ لِقَبْلِ مَنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي دَعَاكُمْ إِلَيْهِ أَوَّلًا بَيْنَ يَدَيْهِمْ فَيَقْبَلُونَ
بِاللَّهِ لَقَدْ قَتَلَ صَاحِبَكُمْ وَهُوَ كَأَنَّ قَتَلُوا عِدَّةً ذَلِكَ عَلَى رِسْلِكَ بَلْ يَقْبَلُ مَا دَعَا
إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ نَقْبَلُ الَّذِي دَعَاكُمْ إِلَيْهِ مِنَ الدِّينِ فَيَدِيهِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَبْلِ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ
فَهَذَا خَيْرٌ لَا يَسْتَنْدُ الْبَتَّةَ مِنْ طَرَفٍ يَتَعَدَّهَا وَانْفَرَدَ بِهِ ابْنُ سَعْدَانَ وَهُوَ
مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ بَدَلُ مِائَةِ خَمْسِينَ عِلْمًا أَنَّهُ قَتَلَ مُسْلِمًا وَمَوَاضِعًا يُسَلِّ
وَلَوْ صَحَّ لَقُلْنَا بِهِ فَاذِلْمُ بَصَحَّ فَلَا جُورَ الْاِخْذُ بِهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ
مَسْأَلَةٌ فِي الدِّمَا وَمَشْكَالٌ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ وَنَا أَحْمَدَ
الْفَضْلُ بْنُ مَرَامٍ الدِّينَوْرِيُّ فَاحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ شَيْخُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ
بْنِ أَبِي هَيْمٍ الزُّهْرِيُّ فِي عَمِّي هُوَ يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي هَيْمٍ بِنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي هَيْمٍ بِنُ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي شَعْبَةٍ بِنُ الْحَجَّاجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْفَرَجِ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَطِيحٍ بِنُ الْأَسْوَدِ عَنْ أُمِّهِ مَطِيحٍ أَخِي عَدِيٍّ بِنُ كَعْبٍ وَكَانَ
اسْمُهُ الْعَاصِي مِثْلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَطِيحًا قَالَ سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا تَغْرِي مَكَّةَ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ
أَبَدًا وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ صَبْرًا أَبَدًا هَذَا أَحْمَدُ
مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ وَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ نَا أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيِّ نَا سَعِيدُ

لَعَلَّ تَقَابُلَهُ

بْنُ عُبَيْدَةَ عَنْ زَكْرِيَّا هُوَ ابْنُ لَيْلَى زَائِدَةٌ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ بِنُ
الْبَرْصَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تَغْرِي مَكَّةَ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ
أَبَدًا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ نَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ نَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ نَا نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَوْدِيُّ
نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَكْرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَالِكٍ بِنُ الْبَرْصَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا تَغْرِي مَكَّةَ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَوَّلُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَالْآخِرَانِ صَحِيحٌ سَمِعَ الشَّعْبِيُّ
مِنْ أَحْمَدَ بْنِ مَالِكٍ فَهُمَا صَحِيحَانِ زَكْرِيَّا هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ بِنُ الْبَرْصَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَالِكٍ بِنُ
حَابِرٍ بِنُ عَبْدِ مَنَافٍ بِنُ كَانَهُ بِنُ شَيْخٍ بِنُ عَامِرٍ بِنُ لَيْثٍ بِنُ كُرَيْشٍ بِنُ عَبْدِ مَنَافٍ بِنُ كَانَهُ
بِنُ خُرَيْمَةَ بِنُ مَدْرَكَةَ بِنُ الْبَاسِ بِنُ نَصْرٍ بِنُ زِيَادٍ بِنُ مُحَمَّدٍ بِنُ عَبْدِ مَنَافٍ قَالَ عَلِيُّ
وَوَجْهٌ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ بَيْنَ رِوَايَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيْمَانًا أَخْبَرَ
بَعْدَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَغْرِي مَكَّةَ بَعْدَ هَذَا أَبَدًا وَأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ بَعْدَ هَذَا رَجُلًا
مِنْ قُرَيْشٍ صَبْرًا أَبَدًا وَكَانَ هَذَا كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا قَتَلَ بَعْدَ هَذَا قُرَيْشِيًّا
بُرْهَانَ هَذَا هُوَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أُنْزِلَ يَقْتُلُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَأُنْزِلَ يَغْرِي الكَعْبَةَ وَهُوَ كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرَفٍ مُسْتَمِلٍ نَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى نَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ
عَنْ عُثْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عُثْمَانَ الْهَدَرِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَدْ رَوَى الْحَدِيثَ
وَوَجْهٌ أَنَّهُ رَجُلًا اسْتَفْتَى مُحَمَّدَ بْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ أَخْبِرْ لِي بِشَيْءٍ
بِأَحْتَمَلِهِ عَلَى يَدِي تَكُونُ قَدْ صَبَتْ فَأَدْعَمْتُ بِنُ عَفَّانٍ تَعْتَمِدُ لَهُ وَبَشَرْتُهُ بِالْحَنَةِ
وَقُلْتُ الَّذِي قَالَ فَقَالَ اللَّهُمَّ صَبْرًا وَأَلَّهُ الْمُسْتَعَانُ مِنْ طَرَفٍ مُسْلِمًا نَا أَبُو بَكْرٍ
بِنُ شَيْبَةَ وَابْنُ لَيْلَى عَنْ عُمَرَ وَحَرَمَلَةَ بِنُ حَبِيٍّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ لَيْلَى عَنْ سَعِيدِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زِيَادٍ بِنُ سَعْدٍ وَقَالَ حَرَمَلَةُ نَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَ بِنُ نَوْسٍ هُوَ ابْنُ بَرْدٍ
ثُمَّ ابْنُ زِيَادٍ وَبَنُو نَوْسٍ كَلَامُهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ زِيَادٍ هَرِيرَةً
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَبُ الكَعْبَةِ ذَوَا السُّوَيْفَيْنِ مِنَ
الْحَبَشَةِ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ فَصَحَّ أَنَّ قَوْمًا مِنْ قُرَيْشٍ سَبَقُوا صَبْرًا وَلَا خِلَافَ
بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا أَنَّهُ قُرَيْشِيًّا لَوْ قَتَلَ لَقَتْلُ وَلَوْ ذُقِيَ وَهُوَ مُحْصَنٌ لِرَجْمٍ حَتَّى
يَمُوتَ وَهَذَا نَقُولُ فِيهِ لَوَارِثًا وَجَارِبًا وَاحِدًا فِي الْحَبَشَةِ لَا تَأْتِي شَرِبَ

قَالَ

وكل هذا لا معنى له ولا معنى لان حلف في الحجاج الا ان كان مجلس الحجاج
 فيه اول من ين فيه على المحلف كلفة حركه لانه لم يامر الله تعالى بذلك ولا
 رسوله صلى الله عليه وسلم ولا احد من الصحابة بل انا حاذل من عمر بن الخطاب
 ونعاوية ان عمر خلب المدعي عليهم في القسامة من اليمن لمكة ومن الكوفة
 الى مكة لمخلفوا فيها وعن معاوية ثابت انه حلف من المدينة الى مكة للمخلف
 في الحطيم او بين الركن والمقام والمالكون والحيثيون والسيافعيون يخلفون
 لما رضى الله عنهم في ذلك وهم الان يحقون علينا بما في التزجيد الذي قد
 خالفوها ايضا فيه بنسبه وبالله تعالى التوفيق ونجمع هاهنا حكم القسامة
 ان يشاء الله تعالى فنقول وبالله تعالى التوفيق اذا وجد قاتل في دار قوم او
 في محروا او في مسجد او في سوق او في ديرة او حيث وجد فادعي اوليائه
 على واحد او على جماعة من اهل تلك الدار او من غيرهم وان كان يكون ما
 قالوه وادعوه حقا ولم يتبين كذبهم في ذلك فانهم يحلفون خمسون بالغا
 عاقل من رجل او امرأة من عصبة المقتول لانيالي ورثة او غير ورثة بالله
 تعالى ان فلانا قاتله او ان فلانا وفلانا وفلانا اشتروا في قتله ثم لهم القود
 او الدية او المفاذ فان ابوا ان يحلفوا وقالوا لا تدري من قتله بعينه حلف
 من اهل تلك المحلة خمسون كذلك الشاوس اهل تلك القبيلة يقول كل خالف
 منهم بالله ما ملئت ولا يكلف اكثر ويدر فان تكلموا حبروا كلهم على اليمن
 اجبوا ام كرهوا حتى حلف خمسون منهم كما قلنا ولا يجوز ان يحلفوا ان
 يقولوا ولا علمنا قاتلا لان علم المرمى من قتل فلانا انا هي شهادة فان
 اذا ادى ما عليه فان قتل قبل ذلك وان لم يغفل فلا حرج عليه ولا يجوز
 ان تخلف احد على شهادة عنده ليود بها بلا خلاف فان نقص عصبة المقتول
 واحد فاكتر من خمسين او وجد القبيل وفيه حياة اولم يرد الخمسون ان
 يحلفوا ولا رضاء ابايمان المدعي عليهم فقد بطلت القسامة فاما في بعض
 العد من خمسين في وجود القبيل حيا فلنفس في هذا الاحكام الدعوى وحلف
 المدعي عليه واحدا كان او اكثر ميثا واحدة فقط فان تكلموا اجبروا

اجبروا على الايمان احبوا ام كرهوا وهكذا ان نقص عدد اهل المحلة المدعي
 عليهم فلا قسامة اصلا وكذلك ان لم يحقق اوليا المقتول دعواهم وعصبة
 فان الحكم في ذلك واحد وهو ان لا بد ان يوتي المقتول حرا كان او عبدا من
 بيت المال المسلمين او من سهم الغارمين من الصدقات كما امر الله تعالى من
 قتل مؤمنا خطأ فخر رقبته مؤمنا ودية مسلمة الى اهله كما قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من قتل له بعد مقاتلي هذه قبل فاهله بن خنيس
 اما ان تضاد وان يعقل وليس القتل الواقع بين الناس الا خطأ او غم فقط
 وفي كليهما الدية يحكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم وايضا فان
 الخطأ يكون على عاقلة قاتل الخطأ من الغارمين وفي العدم يكون القاتل اذا
 قتل من الدية غارما من الغارمين لحظهم في سهم الغارمين واجبا وفي
 كل مال موقوف لجميع تصالح المسلمين بهذا حكم كل مقتول بلا شك حتى ثبت
 انه قتل لا عمدا لكن بفعل بهيمة او من له حكم البهيمة من المجانين والصبيان
 او انه قتل نفسه عمدا وبالله تعالى التوفيق قال ابو محمد وثق في
 القسامة خبر نورد ان شاء الله تعالى لئلا يعثر به معتر جعل ضعفه او
 بطن طان انه اعقل ولم يذكر فيكون نقصا من حكم السنة في القسامة
 وهو كما ناه عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن ابيص نا ابن وضاح نا
 شحون نا ابن وهب قال سمعت ابا سفيان يقول اخبرني ابن شهاب عن عبد
 الله بن موهب عن ميمونة بن ذؤيب الكعبي انه قال نعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سريه فلقوا المشركين باضم او قريبا منه فهدم المشركون وعينني
 محم بن حنيفة البتي عامر بن الاضبط الاشجعي فلما لحقه قال عامر
 اشهد ان لا اله الا الله فلم يثبت عنه لحيته حتى قتله فذكر ذلك لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم فارسل الي محم فقال اقبلته بعد ان قال لا اله الا الله
 فقال رسول الله ان كان قالها فاما تعود بها وهو كافر فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقل لا تثبت عن قلبه يريد بذلك والله اعلم اما يعرب
 اللسان عن القلب وابل عينه بن يدرية قومه حية وعصبا للقبشير

فصاعدا ردت الايمان عليهم حتى يرجعوا الى واحد فلم يكن للمقول الا
واحد بطلت القسامة وعاد الحكم الى التداي وهذا قول مالك
وقال آخرون ترد الايمان وان لم يكن الا واحد فانه حلف خمسين مينا
وحده وهو قول الشافعي وهكذا قالوا في ايمان المدعي عليهم انها ترد
عليهم وان لم يتق الا واحد ويجبر الكسر عليهم فلما اختلفوا وجب ان ينظر
فوجدنا من قال بترديد الايمان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن عبد
العزير بن عمر بن عبد العزيز ان في كتاب لعمر بن عبد العزيز ان النبي صلى الله
عليه وسلم قضى في الايمان ان يحلف الاوليا فان لم يكن عدد عصية
تبلغ خمسين ردت الايمان عليهم بالعامة بلغوا ومن طريق ابن وهب
احد في محمد بن عمرو عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب قال قضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم خمسين مينا ثم حلف دم المقول اذا حلف عليه ثم
يقتل قاتله او يهودد بته وحلف عليه اوليا وه من كانوا قليلا او كثيرا
فمن ترك منهم البين ثبت على من بقي من حلف فان تكلموا كلهم حلف المدعي
عليهم خمسين مينا ما قتلناه ثم يطلد منه وان تكلموا كلهم عقله المدعي
عليهم ولا يطلد دم مسلم اذا ادعى الا خمسين مينا قال ابو محمد
هذا لا شيء لانما ترسلان والمرسل لا تقوم به حجة اما حديث عمر بن
عبد العزيز فعينه ان حلف الاوليا وهذا لا يقول به الحنفية فان
تخلق به المالكيتون والشافعيةون مثل المالكيةين هو ايضا حجة عليهم
لانه ليس فيه ان لا يحلف الا اثنان وايضا فليس هو باو من المرسل الذي
بعده من طريق ابن وهب وهو مخالف لقول حنيفة لان فيه ان تكل العرفان
عقوله المدعي عليهم ولا يقول به مالكي ولا شافعي وفيه القود بالقسامة
ولا يقول به حنيفة ولا شافعي وفيه ترد الايمان جملة دون تخصيص
ان يكونا ابنين كما يقول مالك قال علي وايضا فان القاتل يتردد
الايمان في القسامة فلا اختلفوا في التردد فروينا عن عمر انه رد الايمان
عليهم الاول فالاول فعنه كانتهم كانوا اربعين فحلفوا اربعين مينا

فبقيت عشرة ايمان فحلف العشرة الذين حلفوا اولا فقط وروى عن ذلك
واها ترد على الاثنان فالاثني كما روينا من طريق ابن وهب قال قال
ابن سنان سمعت من ادرت من علماء بني يقولون في القسامة تكون
في الخطا على الوارث فان لم يكن للمقول خطا الا وارث واحد حلف خمسين
مينا ترددة ثم يرفع اليه الدية فان كانوا ابنين واخوين ليس له وارث
غيرهما فطاع احدهما بالقسامة والآخر فعلى الذي طاع بالقسامة خمسة
وعشرون مرددة عليهم يرفع اليه نصف الدية وليس للآخر شي فان كان
الورثة ثلاثة رهط كانت القسامة عليهم الا ما فان لم يبق الايمان عليهم
جعل الفضل على الاثنان فالاثني وان القسامة على الورثة بقدر الميراث
وقد ذكرنا بالاسناد المتصل عن سعيد بن المسيب والزهري ان ترد الايمان
في القسامة لا يجوز وانه امر حدث لم يكن قبل وانا اول من رد الايمان
معاونه في القسامة وقد جاني هذا خبر من سئل لو وجدوا مثله لطأروا
به فصح ان القسامة الا خمسين يحلفون ان فلانا قتل صاحبنا عمدا او خطأ
كيف ما علموا من ذلك فان نقص منهم واحد فصاعدا بطلت القسامة
وعاد الامر الى حكم التداي وحلفون في مجلس احكام وهم فعود حيث
كانت وجوههم بالله تعالى فقط لا يكفون زيادة على اسم الله تعالى لقول
النبي صلى الله عليه وسلم من كان خالفا فليحلف بالله او ليصمت ولا فرق
بين زيادة الذي لا اله الا هو وزيادة الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن
العزير الجبار المتكبر وكل هذا حكم لم يات به عن الله تعالى ولا عن رسوله صلى
الله عليه وسلم ولا عن احد من الصحابة رضي الله عنهم ولا اوجبته قياس ولا نظر
وكذلك لا يكفون الوقوف عند البين ولا صرف وجوههم الى القتل ولا
ينزعوا اربابهم او طيبتهم وكل هذه احكام لم يات بها نص قرآن ولا سنة
صحيحة ولا سنيمة ولا قول صاحب ولا اجماع ولا قياس ولا نظر فان
قالوا هو شئيت ليرتدع الكاذب قتل له وهو شئيت وان اردتم التنبه
فابعدوه النار وارفعوه على النار او شدوا وسطه بحبل وجردوه في سبيل

فحسبنا ولحقه الرف من قبل الله وبالله تعالى التوفيق وأما المرأة فقد
ذكرنا قبل أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أحلف امرأة في القسامة
وهي طالبة فحلفت وقضى لها بالدية على بولائها وقال المتأخرون
لا يحلف المرأة أصلاً وأجروا ما نهى الله عن أن يحلف من تلزمه النصة وهذا باطل موبد
بباطل لأن النصة على كل مسلم بما روي من طريق البخاري ناسد حينا معمر
بن سليمان عن حميد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انصر
اخطاك ظالماً كان أو مظلوماً قالوا برسول الله هذا نظره مظلوماً فكيف
ننصره ظالماً قال تأخذ فوق يديه وروينا من طريق مسلم نا احمد بن عبد الله
بن يوسف نا زهير نا زهير نا معاوية نا اشعث نا هوان نا الشعث نا معاوية
بن سويد نا مقرن قال دخلنا على البراء بن عازب فسمعته يقول امروا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ومنها نا عن سبع امرنا بعبادة المريض
وانباع الحنابلة ونسبعت العاطس وانزاد القسم او القسم ونصر المظالم
واجابه الاعمى وافقتنا السلام ففقدنا من مرض الله تعالى نصرنا حواثنا قال
الله تعالى اما المؤمنون اخوة ونصراهل الذمة فرضنا الله تعالى
وان استنصر وكم في الدين فعلتكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم
مينا ففقدنا ان لا يبر احدنا بالنيصرة من غير من اهل الاسلام فلو
ان حلف المرأة ان شئت وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلف
حسبون منكم وهذا لفظ يعم النساء والرجال واما ذكرنا حكم عمر
ليلا يدعوا لنا الاجماع واما الصبيان والمجانين فغيرنا طين اصلا
بشي من الدين قال صلى الله عليه وسلم رزع القلم عن ثلاث فذكر الصبي
والمجنون مع انه اجماع ان لا يحلفا في القسامة متفق لا شك فيه
واما المولى من فوق والمولى من اسفل والخليف فان قوما قالوا قد صح
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مولى القوم منهم ومولى القوم
من انفسهم واشت احلف في الجاهلية قالوا ونحن نعلم يقيناً انه قد
كان لغير حارثة مولى من اسفل وخلفا لا شك في ذلك ولا مزية فوجب

واجبة

نعم

الجاهلي

فوجب ان يحلفوا معهم قال ابو محمد اما قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم مولى القوم منهم ومن انفسهم فصح وكذلك كون بني حارثة لهم الخلفا
والمولى من اسفل لا شك الا اننا لسنا على يقين من ان بني حارثة اذ قال
لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلفون ويستحقون وحلف حسبون منكم
حضر ذلك القول في ذلك المجلس حليف او مولى لهم ولو ايقنا انه حضر
هذا الخطاب مولى لهم او حليف لهم لقلنا بان الحليف والمولى يحلفون معهم
واذ لا يقين عندنا انه حضر هذا الخطاب حليف ومولى فلا يجوز ان يحلف
في حكم منفرد برسمه الا من غيرنا يقين من لزوم ذلك الحكم له فان
قبل قد قال صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم يعني عن حضور المولى
هناك والحليف ايضا يسمى في لغة العرب مولى كما قال عليه السلام
للا نصار اول ما يعيهم من مولى يهود يريد من خلفائهم قلنا وبالله تعالى
التوفيق قد قال عليه السلام ما ذكرتم وقال ايضا ابن اخي القوم منهم
وقد اوردناه قبل باسناده في كتاب العاقلة ولا خلاف في انه لا يحلف
مع اخواله ونحن نقول ان اخي القوم منهم حولا نه متولد من امرأة هي منهم
عق الولادة والحليف والمولى ايضا منهم لا نهما من جليتهم وليس في هذا
القول منه عليه السلام ما يوجب ان يحلف للمولى والحليف بكل حكم
وجب للقوم وقد صح اجماع اهل الحق ان الخلافة لا تسحقها مولى
فريش ولا حليفهم ولا ابن اخي القوم وان كان منهم والقسامة في العمد
والخطا سواء فيما ذكرنا فمن حلف فيها ولا فرق مسئلة كم حلف في
القسامة اختلف الناس في هذا فقالت طائفة لا يحلف الا حسون
فان نقص من هذا العدد واحد فاكثرت بطل حكم القسامة وعاد الامر
الى التداي وقال آخرون ان نقص واحد فصاعدا رددت الامارات
عليهم حتى يبلغوا اثنين فان كان الا ولما اثنين فقط بطلت القسامة
في العمد واما في الخطا فحلف فيه واحد حسنين وهو قول ذوي علم اهل
المدنية المتقدمين وقال آخرون يحلف حسون فان نقص من عددهم واحد

ان

القتل فلا يحل تعدي حكمه ومن تبعه حذو الله فقد ظلم نفسه وما
ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى والاموال محرمة الا بنصر اجماع
فالواجب في البهيمه توحيد مقتوله او تملك وفي الاموال كلها ما اوجبه
الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام اذ يقول بينك او بينه ليس
لك الا ذلك فالواجب في ذلك ان ادعى صاحب البهيمه توحيد مقتوله
او صاحب المال ائلاف ماله على احد ان يحلفه البينه فان اتى بها فضله
بها وان لم يات بها حلف المدعي عليه ولا بد ولا ضمان في ذلك الا بينه
او اقرار وهذا حكم كل دعوى في دم او مال او غير ذلك حاشي القتل فوجد
ففيه القسامه كما خص رسول الله صلى الله عليه وسلم واحلف الناس
في الذي يوحده قتيلا فقالت طائفة لا قسامه فيه وراى ابو حنيفة
فيه القسامه قال ابو محمد والقول فيه كما قلت في العبد لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم وان كان امنا حكم بالقسامه في مسلم ادعى على يهود
خير فلم يقل عليه السلام امنا حكمت بها لانه مسلم ادعى على يهودي فلا
يجوز ان يقول عليه السلام ما لم يقبله لحنه عليه السلام حكم بها في قتل
وحد ولم يخص عليه السلام احالا من حال والذي قيل بالقسامه فيه
واجبه اذا ادعاه او لياؤه على ذي اود ميتين لانه ان ادعوا على مسلم
فحق لو صح ما ادعوه بالبينه فلا قود فيه ولا دية ولكن ان ارادوا ان
يفسخوا وبوديه الا تمام فذلك لهم لما ذكرنا وقد اتفق القائلون بالقسامه
على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان حكمه مسلم ادعى على يهود
فان الحكم بها واجب في مسلم ادعى على مسلمين وهذه غير الحال التي حكم بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسلم ادعى بالقسامه على اصولهم ولا
فرق بين الحكم بها في مسلمين وبين الحكم بها في ذي ميتين او على
مسلمين لعموم حكمه عليه السلام وان لم يخص عليه السلام صفة من صفة
وبالله تعالى التوفيق مسأله فمن حلف بالقسامه قال ابو محمد
اتفق القائلون بالقسامه على انه يحلف فيها الرجال الاجراء الباعوث

العقلاء من عشيرة المقتول الوارثين له واخلفوا فيما ورا ذلك في وجوه
منها هل حلف من لا يرث من العصبة ام لا وهل حلف العبد في جملتهم ام
لا وهل حلف المرأة فيهم ام لا وهل حلف المولى من فوق ام لا وهل حلف
المولى الاسفل فيهم ام لا وهل حلف الحليف ام لا فوجب لما تنازعوا
ما اوجبه الله تعالى علينا عند التنازع اذ يقول تعالى فان تنازعتم في
شي فرءوه الى الله والرسول لانه ففعلنا فوجدنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في حديث القسامه الذي لا يصح عنه غير كما تدفعه
قبل حلفون ويستحقون وتحلف حمسون منهم لحاطت عليه السلام
بن حارثه عصبة المقتول ومقر يدرى كل ذي معرفة ان ورثة عبد الله
بن سهل رضي الله عنه لم يكونوا خمسين وما كان له وارث الا اخوه عند
الرحمن وحده وكان المحاط بالحليف ابني عمه محصه وخوصه وهما
غير وارثين له فصح ان العصبة حلفون وان لم يكونوا وارثين وضح ان من
لشط للميت منهم كان ذلك له سواء كان بذلك اقرب الى المقتول او
ابعد منه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم خاطب ابني العم كما خاطب
الاخ خطأ مستويا لم يقدم احدا منهم وكذلك لم يدخل في التحليف الا البطن
الذي يعرف المقتول بالانساب اليه لان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يحاطب بذلك الا بني حارثه الذي كان المقتول معروفا بالنسب
فيهم ولم يحاطب بذلك سائر بطون الانصار حتى عبدا لاشمل وبني ظفر
وبني زعورا وهم اخوة بني حارثه فلا يجوز ان يدخل فيهم من لم يدخله رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ابو محمد فان كان في العصبة عبد صريح بالنسب
فيهم الا ان اباه تنزع امة لقوم فلحقه الرق لذلك فانه حلف معهم ان
شأ لا نه فيهم ولم يخص عليه السلام اذ قال حمسون منهم حر امين عند ادا
كان فيهم كما كان عمار بن ياسر رضي الله عنه من طيبة عتس ولحقه الرق
لبنى مخزوم وكما كان عامر بن نفيرة اذ باصرحيا فلحقه الرق لابي له
تنزع ففيرة امة اي بكر رضي الله عنه وكما كان المقداد بن عمرو بقرانيا

فَبِهِ قَسَامَةٌ وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِهِمْ وَأَمَّا بَيْنَهُ أَنْ تَقْتُلَ فِيهِمْ فَقَاتِلَهُ مِنْهُمْ
وَإِذَا كَانَ قَاتِلُهُ مِنْهُمْ فَالْعَقْلُ عَلَيْهِمْ فَهَذِهِ صِفَةُ قَتْلِ الْخَطَاةِ وَبِهِ يَقُولُ
فَقَتْلُ تَمُوتُ بِهِمْ هَذَا الْخَبَرُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ
خُرَاعَةَ فَهُوَ مَجْهُولٌ وَبُرْسَلٌ فَتَبْلُ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ
وَعَلَى بْنِ طَالِبٍ فَقَدْ قَدِمْنَا أَنَّهُ عَنْ عَلِيٍّ لَا يَصِحُّ الْبَيِّنَةُ لِأَنَّهُ عَنْ عَلِيٍّ جَعْفَرٍ
عَنْهُ فَهُوَ مَنْقُطَعٌ وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ وَهُوَ قَدْ وَصَفَهُ الشَّعْبِيُّ بِالْكَرْبِ
وَفِيهِ أَيْضًا الْحَاجُّ بْنُ رِطَاةٍ وَأَمَّا الرَّوَاةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَدَمِيَّةٍ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ
وَمَا نَعْلَمُ فِي الْفَرَانِ وَلَا فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَلَا فِي الْأَجْمَاعِ وَلَا فِي الْقِيَاسِ أَنَّ مَخْلُوقًا عَلَى اللَّهِ وَيَعْرَمُ وَالْقَوْمُ
أَصْحَابُ قِيَاسٍ يَزْعُمُهُمْ فَهَلَّا قَالُوا الدَّعْوَى فِي الدَّمِ عَلَى الدَّعْوَى فِي الْمَالِ
وَعِنْدَ ذَلِكَ وَلَكِنْ لَا السَّنَةَ أَصَابُوا وَلَا الْقِيَاسَ أَحْسَنُوا مَسْئَلَةً
وَأَمَّا الْقَسَامَةُ فِي الْعَبْدِ يُوجَدُ مَقْتُولًا فَإِنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَسَامَةُ فِي الْعَبْدِ يُوجَدُ فَيَلَاكُمَا فِي
الْحُرِّ وَعَلَيْهِمْ قِيمَتُهُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ لَا يَبْلُغُ بِهَا دِيَّةَ حُرٍّ وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ يَوْفَى
لَا قَسَامَةَ فِيهِ وَلَا عَرَامَةَ وَهُوَ هَذَرٌ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَارْتِشَاءُ
وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ لَا قَسَامَةَ فِيهِ وَلَكِنْ يَغْرُمُونَ ثَمَنَهُ وَقَالَ زَيْدُ
وَالشَّافِعِيُّ فِيهِ الْقَسَامَةُ وَالْعِتْمَةُ إِلَّا أَنْ زَيْدٌ قَالَ يَقْسُمُونَ وَيَغْرُمُونَ
فِيمَنَّهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَحْلِفُ الْعَبْدُ وَيَغْرُمُ الْقَوْمُ قِيمَتَهُ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ
وَقَوْلُنَا فِيهِ أَنَّ الْقَسَامَةَ فِيهِ كَالْحُرِّ سَوَاءٌ فِي حُرٍّ أَوْ فِي عَبْدٍ مِنْ أَحْكَامِهِ
فَلَمَّا اخْتَلَفُوا وَجَبَ أَنْ نَنْظُرَ بَيْنَهُمَا أَحَبُّتُ بِهِ كُلَّ طَائِفَةٍ لِقَوْلِهِمَا فَوَجَدْنَا
مَنْ قَالَ لَا قَسَامَةَ فِي الْعَبْدِ يَقُولُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَمَّا أَحْكَمُ بِالْقَسَامَةِ فِي حُرٍّ أَوْ فِي عَبْدٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْكُمَ بِهَا إِلَّا حُكْمُ
حُكْمِ بَهَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْعَبْدُ مَالٌ
كَالْبَهِيمَةِ وَلَا قَسَامَةَ فِي الْبَهِيمَةِ وَلَا فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ وَمَا نَعْلَمُ
لَهُمْ حُجَّةً غَيْرَ هَذِهِ فَلَمَّا نَظَرْنَا فِي ذَلِكَ وَجَدْنَا هَاتَيْنِ الْحُجَّتَيْنِ لَا مَعْلُوقَتَيْنِ

فِيهَا أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَحْكَمْ بِالْقَسَامَةِ
إِلَّا فِي حُرٍّ فَقَدْ قَلْنَا فِي هَذَا مَا كَفَى وَلَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَمَّا حُكْمُ
هَذَا لَا أَنَّهُ كَانَ حُرًّا فَقَوْلُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ وَخَرَجَ عَنْ مُرَادِهِ بِمَا لَمْ يَخْرُجْ عَلَيْهِ
السَّلَامُ عَنْ نَفْسِهِ وَهَذَا تَكْهَنٌ وَتَحَرُّصٌ بِالْبَاطِلِ وَهَذَا لَا يَحِلُّ أَضْلًا وَالْعَبْدُ
فَقَتْلُ نَفْسِهِ الْقَسَامَةُ كَمَا حَكَّمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَرِيدُ وَأَمَّا
قَوْلُ مَنْ قَالَ أَنَّ الْعَبْدَ مَالٌ فَلَا قَسَامَةَ فِيهِ كَمَا لَا قَسَامَةَ فِي الْبَهِيمَةِ
فَقَوْلُ فَاسِدٌ لَا أَنَّهُ فَيَاسِرٌ وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ فَالْعَبْدُ وَإِنْ كَانَ مَالًا
فَارَادُوا أَنْ يَحْكُمُوا لَهُ حُكْمُ الْأَمْوَالِ وَالْبَهَائِمِ مِنْ جِلْدِ أَنَّهُ مَالٌ فَالْحُرُّ
أَيْضًا حَيَوَانٌ كَمَا الْبَهِيمَةُ حَيَوَانٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يَبْطُلَ الْقَسَامَةُ فِي الْحُرِّ قِيَاسًا
عَلَى بَطْلَانِهَا فِي سَائِرِ الْحَيَوَانِ وَأَيْضًا فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَثَمَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى
فِي قَتْلِ الْعَبْدِ كَالْحُرِّ فِي قَتْلِ الْحُرِّ لَأَنَّ جَمِيعًا نَفْسٌ مَحْرُومَةٌ وَدَاخِلَانِ
تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُعْتَدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ وَلَكِنَّ ذَلِكَ قَائِلُ
الْبَهِيمَةِ فَوَجَبَتْ عَلَى أَصُولِهِمْ أَنْ يَحْكُمَ لِلْعَبْدِ إِذَا وَجَدَ مَقْتُولًا بِمَنْثَلِ الْحُرِّ
فِي الْحُرِّ إِذَا وَجَدَ مَقْتُولًا بِمَنْثَلِ الْحُرِّ فِي الْبَهِيمَةِ لَا سِيَّمَا فِي قَوْلِ الْحَنِيفِيِّينَ
الْمَوْجِبِينَ لِلْعَوْدِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ فِي الْعَدِّ فَهَذِهِ تَسْوِيَةٌ بَيْنَهُمَا صَحِيحَةٌ
وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ الْمَالِكِيِّينَ وَالشَّافِعِيِّينَ الْمَوْجِبِينَ لِلْعُقُوبَةِ فِي قَتْلِ
الْعَبْدِ حُطًّا كَمَا يُوجِبُونَهَا فِي قَتْلِ الْحُرِّ حُطًّا بِخِلَافِ قَتْلِ الْبَهِيمَةِ حُطًّا بِمَنْثَلِ
كُلِّ مَا سَعَوْا بِهِ وَصَحَّ أَنَّ الْقَسَامَةَ وَاجِبَةٌ فِي الْعَبْدِ كَاهِيٍّ فِي الْحُرِّ مِنْ طَرَفِ
حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا مِنْ طَرَفِ الْقِيَاسِ وَأَمَّا قَوْلُ
مَنْ يَزْعُمُ قِيمَةَ الْعَبْدِ مِنْ وَجْدِ مَنْ أَظْهَرَهُمْ دُونَ قَسَامَةِ فَقَوْلُ لَا يَوْفَى
فَرَانٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا أَجْمَاعٌ وَلَا قِيَاسٌ وَلَا نَظَرٌ وَمَا أَكَلُ مَالًا بِالْبَاطِلِ
وَأَعْرَافُ قَوْمٍ لَمْ يَنْتَبِهُ قَلَمُ حَقِّكَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَلَا قَسَامَةَ فِي هَيْمَةٍ وَحَدَّثَ مَقْتُولَةٌ وَلَا فِي شَيْءٍ
وَجَدَ مِنَ الْأَمْوَالِ مَعْسُودًا لِأَنَّ الْبَهِيمَةَ لَا تَسْمَى قَتْلًا فِي اللُّغَةِ وَلَا فِي
الشَّرِيعَةِ وَأَمَّا أَحْكَمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقَسَامَةِ فِي

في حجر او على عنق انسان او في سقف او في شجرة او في غار او على دابة
واقفة او سائرة كل ذلك سوا كما قلنا ومتى ادعى اولياؤه في كل ذلك
على احد فالفسامة في ذلك كما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبالله تعالى التوفيق واما قولهم ان واحد من قريتين فانه يدع ما بينهما
فالي اتهما كان اقرب خلفوا وغرموا مع قولهم ان واحد في قرية خلفوا
وودوا فان علقوا في ذلك بما ناه يوسف بن عبد الله التميمي باعد
الله بن محمد بن يوسف الاردي ناسيف بن احمد نا ابو جعفر العقلي نا
محمد بن اسمعيل نا اسعيل بن ابا ن الوراق نا ابو اسرايل الملاي عطية
هو العوفي عن علي بن سعيد الخدري قال وجد قتيل بن قريش فامر النبي صلى
الله عليه وسلم فقتل عليهما اقرب فوجد اقرب الي احدهما بشير فكان
الي بشير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل النبي صلى الله عليه وسلم من كانت
اقرب اليه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن هشام بن عروة عن ابيه
قال كانت ام عمرو بن سعد عند الجلاس بن سويد هو ابن الصاميت
فقال الجلاس في غزوة تبوك ان كان ما يقول محمد حقا لحن شر من
الحكيم فسميها عجمير فقال والله الى لا شيء ان لم ارفعها الى النبي صلى الله
عليه وسلم ان ينزل القرآن فيه وان اخلط بخطيه ولعمرك اني مؤيد
فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فسكتوا فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الجلاس
فعرفه وهم يترحلون فلم يتحرك احد ذلك كانوا يفعلون لا يتحركون فانزل
الوحي فرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال حلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا
كلمة الكفر بل قوله فان يتوبوا بك خير لهم فقال الجلاس استنبت الى ربي
فاني اتوب الى الله واشهد له بصدق وما نقموا الا ان اغناهم الله ورسوله
قال عمروة كان تولى الجلاس قتل في بني عمرو بن عوف فاني بنو عمرو بن عوف
ان يعقلوه فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم جعل عضله على عمرو بن عوف
قال عمروة فما زال عجمير منها بعليا حتى مات حدثنا محمد بن سعيد بن نبات
نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن ابيص نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا

محمد بن عبد الله الشيباني عن مكحول ان قتيلا وجد في هذيل فأتوا النبي
صلى الله عليه وسلم فاخبروه فدعا حمسين منهم فاخلفهم كل رجل عن نفسه
بسمنا بالله تعالى ما قتلنا ولا علمنا ثم اغرمهم الدية حدثنا محمد بن سعيد
بن نبات نا احمد بن هون الله نا قاسم بن ابيص نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد
بن بشير نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن حماد بن سليمان عن ابراهيم النخعي
قال اما كانت الفسامة في الحاهلية اذا وجد القتل من طهراني قوم قسم
منهم حمسون ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فان عجزت الامان ردت عليهم
ثم عقلوا وروينا من طريق علي بن اسمعيل الترمذي نا سعيد بن عمرو ابو هاشم
نا اسمعيل بن عياش عن الشعبي عن مكحول انا عمرو بن علي خراعة انه قتل فيهم
قتيل علي بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل الفسامة على خراعة
بالله ما قتلنا ولا علم قاتلا وحلف كل منهم عن نفسه وغرموا الدية قالوا
وقد ذكرنا هذا عن عمرو بن علي قال ابو محمد وكل هذه الاقاويل ولا
حب الاشتغال بها على ما بيننا وبيننا الله تعالى اما الحديث الذي
صد رنا به فها لك لانه انفرده به عطية بن سعيد العوفي وهو ضعيف
حدثنا عنه هشيم وشفيق الثوري ويحيى بن معين واحمد بن حنبل وما ندرى
احدا وثقه وذكر عنه احمد بن حنبل انه بلغه عنه انه كان ياتي الكلي
الكتاب فياخذ عنه الاحاديث ثم يكيه باي سعيد وحدث بها عن
اي سعيد فيوم الناس انه الخدري وهذا من تلك الاحاديث والله اعلم
فهو ساقط ثم هو ايضا من رواية اي اسرايل الملاي هو اسمعيل بن اسحق
فقوله عن بلية والملاي هذا ضعيف جدا وليس في الذرع من القريتين
خير غير هذا البته لا مسند ولا مرسل واما حديث الجلاس بن سويد بن
الصاميت وعمر بن سعد فانه يرسل عن عمروة بن الزبير ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا نه انما فيه ان تولى الجلاس قتل في بني عمرو بن عوف
فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جرح جعل عقله على بني عمرو بن
عوف وليس في هذا انه وجد مقتولا فانه ولا انه عليه السلام اوجب

بحرب فقد امر لا يشك ذو حشر سليم من مؤمن أو كافر في انه لم تخف
هذه القصة ولا هذا الحكم على احد من المسلمين بالمدينة ولا عن اليهود
ولا الاسلام يومئذ في غير المدينة الا من كان منها جريا بالحشدة او
مستضعفا بمكة لان ذلك كان قبل فتح خيبر لان في الحديث الثابت
الذي اوردناه قبل من طريق سلم بن بلال عن عبي بن سعد بن بشير بن
سبار ان خيبر كانت يومئذ صلحا ولم تكن قط صلحا بعد فتحها عنوة
بل كانوا ذمة تجري عليهم الصغار لا يستون صلحا ولا يملكون من ان
ياديوا بحرب فصح بقاء ان ذلك الحكم من رسول الله صلى الله عليه
وسلم اجماع من جميع الصحابة رضي الله عنهم اولهم واخرهم سقير لا مجال
للشك فيه قال ابو محمد فان قال قائل فما تقولون في قتل يوحنا
وفيه رمق يجل يميوت في مكان آخر وفي الطريق او يموت اثر جودهم
له وفيه حاة فجوابنا انه لا فتامة في هذا واما بينه المتداعي
فقط بكتف اولياؤه البينة سواء ادعى هو على احد او لم يدع فان جاءوا
بالبينة فصح لهم بما شهدت به بينهم وان لم ياتوا بالبينة حلف
المدعى عليهم مينا واحدة ان كان واحدا فان كانوا اكثر من واحد حلفوا
كلهم مينا مينا ولا بد ويحذرون على ذلك ابدا وبرهاننا على ذلك هو
ان الاصل المطرد في كل دعوى في الاسلام من دم او مال او غير ذلك من الحقوق
ولا عاشر شيئا هو ان البينة على المدعى واليمين على من ادعى عليه كما امر
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ يقول لواعطى الناس بدعواهم لادعى
قوم دينا رجال واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه وقوله عليه السلام
ببيتك او ممينه وهذا عموما ولا يصح لاحد ان يخرج عنها شيئا الا ما
اخرجه نص او اجماع ولا ينظر الا في القبيل يوحنا فقط فمتى وجد حيا
احد من الناس فلا فتامة فيه البينة وبالله تعالى التوفيق فان وجد
لا اثر فيه فقد قلنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجماعا في
مقتول وليس كل ميت مقتولا فان بقينا انه قتل باثر وجد فيه من

ضرب او شذخ او خيق او ذبح او طعن او جرح او كسر او سم فهو مقتول
والفتامة فيه وان بقينا انه ميت حلف انفه لا اثر فيه البينة
فلا فتامة لانه ليست هي الحال التي حكم فيها رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالفتامة وان اشكل امره فامكن ان يكون ميتا حلف انفه وان
ان يكون مقتولا غمه بشي وضعه على فيه فقطع نفسه فمات بالفتامة
فيه فان قتلهم لم قلم هذا والاصل ان من مات عن مقتول فلا فتامة
فيه قلنا وبالله تعالى التوفيق ان المقتول ايضا ممكن ان يكون قتل نفسه
او قتله شبح فلما كان امكان ما ذكرنا لا يمنع من الفتامة لا مكان ان
يكون قد قتل من ادعى عليه انه قتله ورجبت الفتامة لا مكان ان يكون
قتله من ادعى عليه انه قتله فليس هذا قياسا فلا تكن غافلا مستغفرا اننا
قد قسنا احدهما على الآخر ومعاد الله من ذلك لكنه باث واحد كله
انما هو من ريد مينا وادعى اولياؤه على قوم انهم قتلوه او على واحد انه قتله
وكان قلم له الذي ادعى اولياؤه عليهم مينا فمات هذه هي القصة التي حكم فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينها بالفتامة ففرض علينا الحكم
فيها بالفتامة اذا امكن ان يكون من ادعى اولياؤه حقا واما ما بطل
الحكم بالفتامة اذا ابقينا ان الذي يدعونه باطل فيقتل لا شك فيه
قال ابو محمد فسواء وجد القاتل في دار اعداها كذا او اعدا مؤمنين
او اعدا كافرا او اعدا مؤمنين او في دار اخيه او ابنه او حيث ما
وجد بالفتامة في ذلك وهو قول ابن الزبير ومعاوية محض الصحابة
رضي الله عنهم لا يصح خلافا عن احد من الصحابة لانها حكم بالفتامة
في اسجل من هبار وجد مقتولا بالمدينة وادعى قومه قتله على ثلاثة
من قبا بل شئ مغترقة الدور ولم يوحده المقتول بين اظهرهم وهم
زهري وبنو بني وبنو بني كذا في هذا نقول وبالله تعالى التوفيق
قال علي وسواء وجد المقتول في مسجد او في داره نفسه او في المسجد
الجامع او في السوق او بالغلاة او في سفينة او في نهر يجري به الماء او

لَو تَوَرَّعَ عَنْهُمْ لَكَانَ اسْمُهُ وَنَسَّأَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَاقِبَةَ وَذَكَرُوا أَمَّا رُؤْيَاةُ
 مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ نَاجِيٍّ مِنْ حَيْبِ الْحَارِثِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُشْتَمِيِّ قَالَ بَحِي نَاحِلُ بْنُ
 الْحَرِثِ وَقَالَ ابْنُ الْمُشْتَمِيِّ نَاحِلُ بْنُ جَعْفَرٍ ثُمَّ ابْنُ خَالِدٍ وَمُحَمَّدُ كَلَامُهُمَا عَنْ شُعْبَةَ
 عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْصَاحِ
 لَهَا فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ فَنَزَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيَّنَ لَهَا قَتْلَهَا فَقَالَ
 فَلَا تَنْشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِنْ قَالَ لَهَا الثَّانِيَةُ فَانْشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِنْ
 لَا تُسَالِمُهَا الثَّالِثَةُ فَقَالَتْ نَعَمْ وَانْشَارَتْ بِرَأْسِهَا فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَجَرٍ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَهَذَا لِحُجَّةٍ لَهُمْ فِيهِ
 لِأَنَّ هَذَا خَبَرُ رُؤْيَاةٍ بِالسَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ بِمُسْلِمٍ نَاحِلُ بْنُ جَعْفَرٍ نَاحِلُ
 الرِّزْقِ أَنَا مَعْرُوفٌ عَنْ ابْنِ تَوْبِ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ كَلَامَةِ عَنْ ابْنِ رَجُلٍ
 مِنْ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةً مِنْ الْأَنْصَارِ عَلَى حِلٍّ لَهَا ثُمَّ الْقَاهَا فِي قَلْبٍ وَرَفَعَ
 رَأْسَهَا بِأَحْجَارٍ وَأَخَذَ فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهُ
 أَنْ يَرْجُمَ حَتَّى يَمُوتَ وَهَكَذَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رُؤْيَاةٍ وَأَبَانُ بْنُ بَرْدٍ الطَّارِ
 كَلَامُهُمَا عَنْ قِتَادَةَ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ شُعْبَةَ زَادَ دَعْوَى الْمَقْتُولَةِ
 فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ يَقُولُ قَتَلْتُ صَدِيقَةً وَقَدْ زَادَ هَامُ
 بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ قِتَادَةَ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ زِيَادَةُ لَا يَحِلُّ تَرْكُهَا كَمَا رَوَيْنَا
 مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ نَاحِلُ بْنُ خَالِدٍ نَاحِلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ قِتَادَةَ عَنْ ابْنِ رَجُلٍ
 وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رَضِيَ ابْنُ حَجَرٍ فَنَسَّأَ لَوْهَا مِنْ صَنْعِ هَذَا بَلْ فَلَا تَلْزَمُ
 حَتَّى ذَكَرَ الْيَهُودِيًّا فَأَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَانْشَارَتْ بِرَأْسِهَا فَانْشَارَتْ بِرَأْسِهَا فَانْشَارَتْ
 وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرَفَعَ رَأْسَهُ بِأَحْجَارٍ فَفَعَلَ أَنَّهُ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ لَمْ يَقْتُلِ الْيَهُودِيَّ إِلَّا بِأَفْزَارِهِ لَا بِدَعْوَى الْمَقْتُولَةِ وَوَحْدَةً أُخْرَى
 لَوْ صَحَّ لَمْ يَمَلَأْ بِصَحَابَةٍ مِنْ أَنْتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَّا قَتْلُهُ بِدَعْوَاهَا
 لَكَانَ هَذَا الْخَبَرُ حُجَّةً عَلَيْهِمْ وَلَكِنْ نَحْنُ نَخَالِفُ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ
 قِتَادَةَ أَصْلًا وَفِيهِ لَا يَقْتُلُونَ بِدَعْوَى الْمَقْتُولَةِ الْمَيِّتَةِ إِلَّا حَتَّى يَحْلُفَ ابْنُ
 فَضَالَةَ مِنْ الْأَوْلِيَاءِ حَسْبَ مَمْنَانٍ وَلَا يَدَّ وَابْتِغَاءَ فَمِنْ لَا يَبْرُونَ الْقِسَامَةَ

ما
 لا
 لا
 لا

بِدَعْوَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَالْأَطْفَالُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَيْ كَانَتْ تَلْعَلُ لَأَنَّهُ ذَكَرَ
 جَارِيَةً ذَاتَ أَوْصَاحٍ وَهَذِهِ الصِّفَةُ عَنِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَلْعَلُ تَلْعَلُ الْبُشْرَى
 أَمَّا تَوَقُّعُهَا عَلَى الصَّبِيَّةِ لَا عَلَى الْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ فَيُطْلَقُ تَلْعَلُ بِهَذَا
 الْخَبَرِ بِكُلِّ وَجْهِ وَلَا حَاجَ خِلَافٍ فِي ذَلِكَ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِهِ وَلَا عَلَى أَحَدٍ
 الْعَدُولُ عَنْهُ وَاعْتَرَضَ الْمَالِكِيُّ وَنَزَلَ بِرَأْسِ الْقِسَامَةِ بَأَنَّهُ قَالَ
 وَالْعَبْدُ قَدْ يُقْتَلُ ثُمَّ يَحْلُفُ قَاتِلُهُ فَيُلْقِيهِ عَلَى بَابِ إِنْسَانٍ أَوْ فِي
 دَارِهِمْ فَيُجَوِّزُونَ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ إِنْ هَذَا مُمْكِنٌ وَلَا كُنْ لَا يَعْضُرُ
 عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُكْمِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَأَنَّهُ يُمْكِنُ ابْتِغَاءُ تَلْعَلُ
 بِدَرِي كُلِّ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكْذِبَ الشَّاهِدُ وَيَكْذِبَ الْخَالِفُ وَيَكْذِبُ
 الْمَدْعَى أَنْ فَلَا نَافِعَ لَهُ هَذَا أَمْرًا لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى دَفْعِهِ فَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا
 الْقَوْلِ الَّذِي رَدَّ وَأَبَدَ حُكْمَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَالَفُوهُ
 أَنْ يَقْتُلُوا أَحَدًا بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ فَقَدْ كَذَّبَ ابْنُ وَلَيْسَ الْقَوْلُ بِالشَّاهِدِ
 أَجْمَاعًا فَيَنْتَعِلُونَ بِهِ لِأَنَّ الْحَسَنَ يَقُولُ لَا يَقْبَلُ فِي الْقَوْدِ إِلَّا أَرْبَعَةٌ ثُمَّ
 نَرْجِعُ إِلَى مَسْئَلَتِنَا فَقَوْلُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ أَنَّهُ لَا عَلَى الْمُسْلِمِ بِدَرِي
 أَنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقَّ أَنْ يَعْزِضَ عَلَى مَا حُكِمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَأَنَّهُ
 يَقُولُ لَا يَجُوزُ هَذَا الْحُكْمُ لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَرْمِيَهُ قَاتِلُهُ عَلَى بَابِ غَيْبٍ
 وَنَعَمْ هَذَا مُمْكِنٌ أَنْ يَرَى لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْتُلُ أَهْلَ
 مَدِينَةٍ بِأَسْبَاطِهَا أَوْ يَقْتُلُ امْتِنَانًا وَأَبَانًا وَأَنْفُسًا كَمَا أَمَرَ مُوسَى عَلَيْهِ
 السَّلَامُ قَوْمَهُ يَقْتُلُ أَنْفُسَهُمْ إِذَا خَضَعَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فَأَقْبَلُوا
 أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ حَقٌّ لَكُمْ عِنْدَ بَارِكِكُمْ أَكَانَ كَوْنُ فِي الْأَسْلَامِ نَصِيبًا مِنْ
 بَعْدَ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْعَظِيمُ حَقٌّ وَالْعَجَبُ كُلُّهُ أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مِنْ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمٌ ظَاهِرٌ مُعْلَنٌ فِي دِمٍّ وَجِلٍّ مِنْ شَيْءٍ حَارِثَةٍ مِنْ
 الْأَنْصَارِ عَلَى يَهُودٍ خَيْرٌ وَبَيْنَهُمَا مِنَ الْمَسَاقَةِ سِتَّةٌ وَتَسْعُونَ مِائَةً
 بِشَاطِرٍ أَرْبَعَةٍ أَمْثَالٍ تَتَرَدَّدُ فِي ذَلِكَ الرَّسْلِ وَيَقَعُ فِي ذَلِكَ التَّوَعُّدِ
 بِالْحَرْبِ كَمَا صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ أَمَّا أَنْ يَدَّ وَأَصَاحِبُكُمْ أَوْ يَدَّ

لا

لا

لا

فَاتُوا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَدَّى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنَّ السَّيِّئَاتِ أَنْ تَذْكُرُوا بَقْرَةَ
فَذَكَرَ حَدِيثَ الْبَقْرَةِ بِطَوْلِهِ قَالَ فَاذْكُرُوا الْبَقْرَةَ حَتَّى اسْتَوَا بِهَا إِلَى قَبْرِ الشَّيْخِ
وَهُوَ مِنْ الْمَدِينَةِ بْنِ إِسْحَاقَ قَامَ عِنْدَ قَبْرِهِ بِكِي فَذَكَرُوا هَذَا فَضَرَبَ بِبَعْضِهِ
مِنْ لَحْمِهَا الْقَبْرَ فَقَامَ الشَّيْخُ بِنَفْسِ رَأْسِهِ وَيَقُولُ قَتَلْتُ ابْنَ أَخِي طَالَ عَلَيْهِ
عُمْرِي وَإِذَا أَكَلَ مَالِي وَمَاتَ وَبِهِ إِلَى ابْنِ الْحَقَمِ نَاحِدٌ مِنْ سَلَمَةَ نَازِدٌ
بَنُ هَارُونَ أَنَا هَيْشَامُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَبْرٍ عَنْ عَمِيدَةِ السَّلَامِيِّ قَالَ كَانَ بَنِي
إِسْرَائِيلَ عَقِيمٌ لَا يُولِدُهُ وَكَانَ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ وَكَانَ ابْنُ أَخِيهِ وَارْتَهُ
فَقَتَلَهُ ثُمَّ احْتَمَلَهُ لِيُطْلَعَهُ بِهِ آخِرِينَ فَوَضَعَهُ عَلَى بَابِ رَجُلٍ مِنْهُمْ ثُمَّ اصْبَحَ
يَدْعِيهِ عَلَيْهِمْ فَاتُوا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْخُذُكُمْ أَنْ تَذْكُرُوا
بَقْرَةَ فَذَكَرَ حَدِيثَ الْبَقْرَةِ فَذَكَرُوا هَذَا فَضَرَبُوا بَعْضُهَا فَقَامَ فَقَالُوا
مَنْ قَتَلَكَ فَقَالَ هَذَا ابْنُ أَخِيهِ ثُمَّ مَالٌ مَبْتِئًا فَلَمْ يَعْطِ ابْنَ أَخِيهِ مِنْ
مَالِهِ شَيْئًا وَلَمْ يُورَثْ قَالَ بَعْدَ وَبِهِ إِلَى ابْنِ الْحَقَمِ حَتَّى قَتَلَهُ الْوَزَانُ نَاحِلُ
بَنِي عَبْدِ اللَّهِ نَاسِغِينَ مِنْ سُوقِهِ قَالَ سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ يَقُولُ كَانَ لِمَنْ لِي إِسْرَءِيلُ
مِلَّ مَسْجِدَهُ اثْنَا عَشَرَ يَأْتِي لِكُلِّ سَبْعِ بَابٍ فَوَحْدًا وَقَتْلًا مِثْلَ عِلَا
بَابٍ فَجَرَّوهُ إِلَى بَابٍ آخَرَ فَتَدَاعَوْا قَتْلَهُ وَتَدَارَى الشَّيْطَانُ فَتَحَا جُؤَا
إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْخُذُكُمْ أَنْ تَذْكُرُوا بَقْرَةَ فَذَكَرُوا هَذَا
فَضَرَبُوا بِبَعْضِهَا فَقَالَ قَتَلْتُ فَلَانَ وَكَانَ رَجُلًا لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ وَكَانَ
ابْنُ أَخِيهِ قَتَلَهُ وَفِي حَدِيثِ الْبَقْرَةِ دِيَادَةُ اخْتَصَرْتُهَا وَالْأَبُو مُحَمَّدُ
وَكُلُّ مَا اجْتَمَعُوا مِنْ هَذَا فَأَيُّهَا مَوْصِيهِ عَلَى الْمُغْتَرِّبِ أَمَّا الْآيَةُ فَحَقٌّ
وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِمَّا فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَأَمَّا مَا فِيهَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بَنِي
إِسْرَائِيلَ بِذِكْرِ بَقْرَةِ ضَعُفَ أَفَاقِعُ لَوْ أَنَّهَا تَسْتُرُ النَّاطِرِينَ مُسْلِمَةً لَا شَيْئَ
فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ تَشِيرُ إِلَى الْأَرْضِ وَلَا تَسْفِي الْحَرْثَ لَا فَارَقُوا وَلَا بَكَرَعُوا
بَيْنَ ذَلِكَ وَأَنْهُمْ كَانُوا قَتْلًا فَتَدَارَى أَفْنِيَهُ فَمَرَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَضْرِبُوهُ
بَعْضُهَا أَذْكَرُهَا كَذَلِكَ نَحْيُ اللَّهَ الْمَوِيَّ وَبُرْكُمْ أَيْ أَنَّهُ وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ
أَكْثَرُ مِنْ هَذَا لِأَنَّ الْمُقْتُولَ أَذْكَرُ عَلَى أَحَدٍ وَلَا أَنَّهُ قَتَلَ وَلَا أَنَّهُ كَانَتْ

يَحْيَى

الْبَقْرَةِ

فَقَالُوا

فِيهِ قَسَامَةٌ فَكُلُّ مَا أَخْبَرَهُ تَعَالَى بِهِ فَصَوِّحُوا وَكُلُّ مَا أَخْبَرَهُ بَارَاهِمٌ فِي
الْآيَةِ فَهَذَا الْبَاطِلُ فَنُظَلُّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِي الْآيَةِ شَيْءٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَصْلَانِمْ نَظَرْنَا فِي
الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَا فَوَحْدًا نَاهَا كُلُّهَا مِنْ سَلَمَةَ لَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا الَّذِي
صَدَّرْنَا بِهِ فَهُوَ مُتَوَفَّقٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنُظَلُّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مُتَعَلِّقٌ ثُمَّ لَوْ صَحَّتِ الْأَخْبَارُ
الْمَذْكُورَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكَانَتْ كُلُّهَا لَا حُجَّةَ لَهَا فِيهَا
لَوْ حُجَّوهَ أَوْلَاهَا أَنْ ذَلِكَ حَكْمٌ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا يُلْزَمُنَا مَا كَانَ فِيهِمْ
فَقَدْ كَانَ فِيهِمُ الْمَسْبُوتُ وَحَرَّمَ السُّجُودَ وَغَيْرَ ذَلِكَ وَلَا يُلْزَمُنَا إِلَّا مَا أَمَرَ
بِهِ نَبِيُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِكُلِّ حَقْلَيْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا
وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسَبْتِ
فَذَكَرْنَا أَنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ أَمَّا كَانَ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبَشَرًا
مُطَوِّبَةً السَّلَامَةَ الْأَخِيرَةَ وَالْأَسْوَدَ فَفَتَحَ بَقِينَا أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَسَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَبْعَثُوا إِلَيْنَا فَيُبْعَثُونَ
نَدْرِي أَنَّ شَرَّ رَأْيٍ مِنْ لَيْزَتِ بَعَثَ إِلَيْنَا لَيْسَتْ لَزِمَتْ لَنَا وَأَمَّا يُلْزَمُنَا
الْأَفْرَادُ بِنُيُوتِهِمْ فَقَطْ وَثَابِتُهَا أَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّهُ
لَا يُلْزَمُنَا فِي شَيْءٍ مِنْ دَعْوَى الدِّمَاءِ دَخَلَ بِقْرَةَ وَصَحَّ بِطَلَانِ اجْتِهَا جَهَنَّمَ
بِتِلْكَ الْأَخْبَارِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا أَنْ يَسْمَعَ مِنَ الْمُقْتُولِ بَعْدَ أَنْ تَذْخِرَ بِقْرَةَ
وَيَضْرِبَ بِهَا وَثَابِتُهَا أَنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ فِيهَا مَعْجَمٌ نَبِيٌّ وَاحِدٌ
الطَّبِيعَةُ مِنْ أَحْيَاءٍ مَيِّتٍ فَهَمْ يَدْرُونَ أَنْ يَصْدُقَ حَيَاةً فَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى
عَلَيْنَا نَصْدَقُهُ عَلَى غَيْرِ نَفْسِهِ مِمَّا كَانَتْهُ الْكَذِبُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَصْدُقَ نَبِيُّ
إِسْرَائِيلَ مَيِّتًا أَحْيَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِعَدْوَتِهِ وَهَذَا صَدَقَ الْعَبَّاسُ بِلَا
شَكٍّ وَصَدَقْنَا فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ بِلَا شَكٍّ وَالْأَسْرِيْنَا وَبَيْنَهُمْ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ قَرِيبٌ فَلْيُرُونَا مُقْتُولًا رَدَّ اللَّهُ تَعَالَى رُوحَهُ إِلَيْهِ كَحَضَرٍ نَبِيٍّ
أَوْ غَيْرِ حَضَرٍ نَبِيٍّ وَنَحْبِرُنَا بِالشَّيْءِ وَنَحْبِرُ بَصْدَقَهُ وَأَمَّا أَنْ يَصْدُقَ
حَيَاةً عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ بَاطِلٌ الْبَاطِلُ بَعِينُهُ فَذَكَرْنَا هَذِهِ الْأَخْبَارَ فِي

خ
مِثْلُهَا

هَمْزٌ

جُوَالِقِهِ فَقَالَ اغْشِي بَعْقَالَ اشْدَّ بِهِ عُرْوَةً جُوَالِقِي لَا تَنْفِرَ إِلَّا بِلُفَا عِطَاهُ
عِقَالًا لَشِدِّ بِهِ جُوَالِقَهُ فَلَمَّا نَزَلُوا عَقِلَ الْإِبِلَ الْبَعِيلَ وَاحِدًا فَقَالَ
الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ مَا شَأْنُ هَذَا الْبَعِيلِ يُعْقَلُ مِنْ بَيْنِ الْإِبِلِ قَالَ لِبَسْرِهِ فَقَالَ
قَالَ فَاِنْ عِقَالَهُ قَالَ تَرَى رَجُلًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ قَدْ انْقَطَعَتْ عُرْوَةُ جُوَالِقِهِ
فَاسْتَعَاثَنِي فَقَالَ اغْشِي بَعْقَالَ اشْدَّ بِهِ عُرْوَةً جُوَالِقِي لَا تَنْفِرَ إِلَّا بِلُفَا عِطَاهُ
عِقَالَهُ لَخَذَفَهُ بَعْضًا كَانَ بَيْتُهُ أَجْلَهُ فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ اشْدَّ
الْمَوْسِمُ قَالَ مَا أَشَدُّ وَرَبِّمَا أَشَدُّ قَالَ هَلْ أَنْتَ عَنِّي مَبْلُغٌ رَسَالَةٍ بَيْنَ الدَّهْرِ
قَالَ نَعَمْ قَالَ إِذَا شَهِدْتَ الْمَوْسِمَ فَسَادَ بَالُ قَرِيشٍ فَإِذَا جَاءُوكَ فَسَادَ
بَالُ بَنِي هَاشِمٍ فَإِذَا جَاءُوكَ فَسَادَ عَرَبُ طَالِبٍ فَاجْعَلْ لَنَا قَتْلِي فِي
عِقَالٍ وَمَاتَ الْمُسْتَأْجَرُ فَلَمَّا قَدِمَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ أَتَاهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ
مَا نَعْلَمُ صَاحِبِنَا قَالَ قَرِيشٌ فَاحْسِنْتَ الْعِيَالُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ مَاتَ فَوَلَّيْتُ دَفَنَهُ
فَقَالَ أَهْلُ ذَلِكَ مِنْكَ فَمَكَثَ حِينًا ثُمَّ أَنَّ الرَّجُلَ الْيَمَانِيَّ الَّذِي كَانَ أَوْضَى إِلَيْهِ
أَنْ يَبْلُغَ عَنْهُ وَإِلَى الْمَوْسِمِ فَقَالَ يَا قَرِيشُ فَقَالُوا هَذِهِ قَرِيشٌ قَالَ يَا بَنِي هَاشِمٍ
ظَلُّوا هَذِهِ بَنُو هَاشِمٍ قَالَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ قَالُوا هَذَا أَبُو طَالِبٍ قَالَ امْرُؤِي
فَلَا أَنْ يَبْلُغَكَ رَسَالَةً أَنْ فَلَانًا قَتَلَهُ فِي عِقَالٍ فَلَمَّا هُوَ أَبُو طَالِبٍ
فَقَالَ اخْتَرْنَا أَحَدًا ثَلَاثًا أَنْ شِئْتَ أَنْ تُوَدَّى مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فَأَنْتَ
قَتَلْتَ صَاحِبِنَا حَطَا وَأَنْ شِئْتَ خَلَفْتَ حَسُونٌ مِنْ قَوْمِكَ أَنْتَ لَمْ تَقْتُلْهُ
فَأَنْ أَبَيْتَ قَتْلَكَ بِهِ فَإِلَى قَوْمِهِ تَذَكَّرَ ذَلِكَ لَهُمْ فَقَالُوا نَحْلِفُ فَاثْنَةَ أُمُرَةٍ
مِنْ بَنِي هَاشِمٍ كَأَنْتَ تَحْتُ رَجُلٍ مِنْهُمْ قَدْ وُلِدَتْ لَهُ فَقَالَتْ يَا أَبَا طَالِبٍ احْبُثْ
أَنْ تَجِدَ ابْنِي هَذَا رَجُلًا مِنَ الْحَسَنِ وَلَا تُضْرِبْ مِيتَهُ حَيْثُ تُضْرَبُ الْيَمَانُ
فَفَعَلَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ يَا أَبَا طَالِبٍ أَرَدْتُ حَسِينًا أَنْ يَحْلِفُوا مَكَانَ
مَا نَدَى مِنَ الْإِبِلِ بِصِيبِ كُلِّ رَجُلٍ بَعِيلَانِ هَذَا بَعِيلَانِ فَأَقْبَلَا عَنِّي وَلَا تُضْرِبْ
مِيتِي حَيْثُ تُضْرَبُ الْيَمَانُ فَقَبِلَا وَجَاءَ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا خَلَعُوا قَالَ
ابْنُ عَبَّاسٍ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَالَ الْكُوكُ مِنَ الثَّمَانِيَّةِ وَأَرْبَعِينَ عَيْنَ
قَطْرِفٍ قَالَ أَبُو جَحْرٍ فَاصْطَفُوا إِلَى هَذَا الْخَبَرِ الْحَدِيثَ الَّذِي قَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ

رَجُلًا

هَذَا بِأَوْرَاقِي فِي بَابِ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي الْقِسَامَةِ وَهُوَ أَنَّ الْقِسَامَةَ كَانَتْ فِي الْحَا هَلِيَّةٍ فَأَقْرَهَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْحَا هَلِيَّةٍ وَقَضَى بِهَا
بَنُ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي مِثْلِ ادْعُوهُ عَلَى يَهُودَ خَيْبَرَ وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ
بَلْ هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ صِفَةَ الْقِسَامَةِ الَّتِي حَكَمَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ بَنُ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قِتْلِ ادْعُوهُ عَلَى يَهُودَ قَدْ ذَكَرْنَا هَا وَأَمَّا حَيْثُ
قِتْلُ وَجَدَ لَا فِي مَصَابِيحٍ أَدْعَى أَنْ فَلَانًا قَتَلَهُ فَهَذَا حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ وَأَمَّا حَدِيثُ
ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا فَهُوَ كَلِمَةٌ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ وَلَيْسَ كَانَ ذَلِكَ الْخَبَرُ حُجَّةً فَلَقَدْ حَاطُوا
بِهِ ثَلَاثَةً مُوَاضِعَ وَمَا فِيهِ حُجَّةٌ أَصْلًا فِي شَيْءٍ لِأَنَّ قَوْلَ ذَلِكَ الْمُقُولِ لَمْ يَسْمَعْ
بِشَاهِدِينَ وَأَمَّا إِنْ يَدْرِي رَجُلًا وَهُمْ لَا يَرَوْنَ الْقِسَامَةَ فِي مِثْلِ هَذَا وَإِنْ أَبَا طَالِبٍ
يَدْعِي الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ بِالْإِيمَانِ وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا وَإِنْ أَبَا طَالِبٍ أَقْرَأَ
ذَلِكَ الْقَرْشِيَّ فَمِثْلُ الْمَهَاشِي خَطَأٌ ثُمَّ قَالَ لَهُ فَإِنْ أَبَيْتَ مِنَ الْمَدِينَةِ أَوْ بِنِ
مَحْلَفَ حَسُونٍ مِنْ قَوْمِكَ قَتْلَكَ بِهِ وَهُمْ لَا يَرَوْنَ الْقَرْشِيَّ فِي مِثْلِ الْحَطَا
فَمِنْ الْعَجَبِ احْتِجَاجُهُمْ بِخَبَرِهِمْ أَوَّلَ مَا خَالَفَ لَهُ وَأَمَّا خَيْرٌ فَلَا تَنْكَرُ أَنْ تَكُونَ
الْقِسَامَةُ كَانَتْ فِي الْحَا هَلِيَّةٍ فِي الْعَمِيلِ يُوجَدُ فَأَقْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ بَلْ هَذَا حَقٌّ عِنْدَنَا لِحُجَّةِ الْخَبَرِ بِذَلِكَ وَبِاللَّهِ
تَعَالَى التَّوْفِيقُ وَذَكَرُوا الْإِسْمَاءَ وَهُوَ مِنْ غَايِضِ اخْتِرَاعِهِمْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى
مَعْدَاثُهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَبْحُ الْبَقْرَةَ وَادْقَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَارْتُمْ بِهَا وَاللَّهُ
مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْمُنُونَ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَذَكَرُوا
مَعَ هَذِهِ الْآيَةِ مَا نَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَنَسٍ الْعَدْرِيَّ عَنْ هَذَا اللَّهُ مِنْ الْحَسَنِ
بْنِ عِقَالٍ الزُّبَيْرِيُّ نَا اِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدِّينَوْرِيَّ نَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَكَمِ نَا أَبُو بَكْرٍ
الْوُزَارِيُّ نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ نَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْقُطَانِيُّ نَا رَسِيْدَةُ
بْنُ كَلْبُشُومٍ فِي أَبِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ أَنَّ أَهْلَ مَدِينَةٍ مِنْ
بَنِي إِسْرَائِيلَ وَجَدُوا شَيْخًا قَتَلَ فِي أَصْلِ مَدِينَتِهِمْ فَأَقْبَلَ أَهْلَ مَدِينَةٍ
أُخْرَى فَقَالُوا قَتَلْتُمْ صَاحِبَنَا وَأَبْنَاهُ لَهُ شَابٌ يَبْكِي يَقُولُ قَتَلْتُمْ عَمِّي

اذكها من عند الله تعالى وكلها حق وفرض الوقوف عنده والعمل به وليس بعض
احكامه عليه السلام اول بالطاعة من بعض ومن خالف هذا فقد دخل
تحت المعصية وتحت قوله تعالى امنون ببعض الكتاب وكفرون
بعض ولا فرق بين من ترك حديث بيتك او مئنه حديث القسامة ومن
من ترك حديث القسامة لتلك الاحاديث فان قالوا الدماء حدود ولا
يمن في الحدود قبل لهم ما هي من الحدود لان الحدود ليست بركعة الى
اختيار واحد ان شاء اقامها وان شاء عطلها بل هي واجبة لله تعالى وحده
لا خيار فيها لاحد ولا حكم وامنا الدماء فهي بركعة الى اختيار المولى
ان شاء استنقذ وان شاء عطف فكل ان يكون من الحدود وصح انها من حقوق
الناس وقد قول من فرق بينهما ومن حقوق الناس من الأموال وغيرها
لا حيث فرق الله تعالى ورسوله عليه السلام بين الدماء والحقوق وغيرها
وليس ذلك الا حيث القسامة فقط وامنا من جعل اليمين في دعوى الدم
خمس مائة ولا اقل ولا حجة لهم الا انهم قاسوا كل دعوى في الدم
على القسامة والعتاس كله باطل لانهم لم يحكموا بالدعوى المجردة في الدم
حكم القسامة في غير هذا الموضع لان المالكين والشا فحين يرون في
القسامة بندية المدعى ولا يرون بندية دعوى الدم المجردة والخبث
يرون بحاج العرامة مع الايمان في القسامة ولا يرون ذلك في
دعوى الدم المجردة فصح انهم قد تركوا ايتاس دعوى الدم المجردة على
القسامة في شي من احكامها الا في عدد الايمان فقط فظهر بذلك
باطل قولهم والقول عندنا هو ما قلناه من ان البيعة في الدعوى كلها
دما كانت او غيرها سوا واليمين في كل ذلك سواء من واحدة فقط على
من ادعى عليه الا في الزنا والقسامة ففي الزنا اربعة من الشهود فصاعدا
لا اقل للنص الوارد في ذلك خاصة وفي القسامة خمس مائة لا اقل
للنص الوارد في ذلك وبقي كل ما عدا ذلك على عموم قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم ببيتك او مئنه لبيتك الا ذلك وعلى قوله صلى الله عليه

دعواهم

وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لا دعى قوم دما رجال واولهم ولكن اليمين
على من ادعى عليه فلا يخرج من هذا الا ما اخرج النصوص بطريقه قول من قال
ان القسامة تكون بدعوى المريض ان فلانا قتله فلم يجد لهم شبهة اصلا
الا ما ناه احد بن عمر ناعدا الله بن احسين بن عقالنا ابراهيم بن محمد بن زيور
نا محمد بن احمد بن الجهم نا اسعيل بن اسحق نا ابراهيم نا اخي عن سليمان بن
بلال عن صالح بن كيسان نا اخيه نا ابراهيم نا اخي عن سليمان بن
له ما عندك في هذه القسامة فقلت له كانت من امر الجاهلية
فاقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم تعظيما للدماء وجعلها شرة
لدمائهم ولكن من سنيتها وما بلغنا فيها ان القتل اذا انكم سري اهله
وان لم يتكلم حلفا لمدعى عليهم وذلك بفعل عمر بن الخطاب وان ذلك الذي
ادركنا عليه قال ابو محمد ان اهل هذه المقالة اكثر واكثر ابا مثنى
اخره او له حتى يغتر الجاهل فيظن انهم اتوا بشي وهم لم يتوا بشي اصلا
وهذا سند فاسد لانه مرسل وفي اسناده ابو بكر بن ابراهيم نا يوسف نا محمد نا
عنه البخاري الا ان الموصلي الحافظ الاسدي ذكر ان يوسف بن محمد نا
ان ابراهيم نا يوسف نا يعقوب نا الحديث وهذه عظمة الا ان الارسال يكفي في
هذا الخبر ولو صح مسندا لم يكن لهم فيه متعلق لانه ليس فيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بالقسامة فيما يدعى المقتول وامنا فيه انها
كانت من امر الجاهلية فاقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم تعظيما للدماء
ونحن لا ننكر هذا فاذا لم يكن عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا حجة فيه
وان المالكين مخالفون لهذا الحكم ولا يرون فيه قسامة اصلا اذ لم
يتكلموا وذكرنا ما ناعدا الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب
انا محمد بن يحيى نا عبد الله نا ابو محمد البصري نا عبد الوارث نا فطر ابو
الهيثم نا ابو يزيد المديني نا عن عكرمة عن ابن عباس قال اول القسامة
كانت في الجاهلية كان رجل من بني هاشم استأجره رجل من قريش من مخز
اخرى فانطلق معه في ابله فتر رجل من بني هاشم فدانقطت عروة

بلغنا

انه

بن منصور بن شبيب بن عبد قاس سمعت مالك بن النضر نا ابي عبد الله بن
ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا احمد بن عمرو بن السرح ومحمد بن مسلمة
قال احمد نا محمد بن وهب وقال محمد نا ابن القاسم ثم انفق ابن وهب وابن
القاسم وشبيب بن عمرو كلهم يقول نا انس بن مالك نا ابي عبد الله بن عبد
الرحمن بن سهل عن سهل بن حذيفة نا اخيه عن رجال من كبراء قومه ان عبد
الله بن سهل ومحبصة خرجا الى خيبر من خيبر اصابتهما فاني لمحبيصة فاخبر
ان عبد الله بن سهل قد قتل بطرحة في غير ارضه فقبير فاني يهودي فقال انتم والله
قتلتموه قالوا والله ما قتلناه ثم اقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم
اقبل هو واخوه حويصة وهو اكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهبت محبة
لبيكم وهو الذي كان خيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر كثير يريد
السنة فتكلم حويصة ثم تكلم محبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اما ان تدروا صاحبكم واما ان يودوا محبة فكنتم رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اليهم في ذلك فليتبوا انا والله ما قتلناه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اخلفون وتسحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف
لهم يهوده قالوا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من
عنده فبعث اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة ناقة حتى دخلت عليهم
الدار قال سهل فلقد ركضتني سنانا فقة حمرا ومن طريق شبيب بن عيينة
نا يحيى بن سعيد عن شبيب بن يسار عن سهل بن حذيفة نا اخيه عن عبد الله بن
سهل قتيلا فاحوا اخوه وحويصة ومحبيصة وهاهنا عبد الله بن سهل لا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن بن شبيب نا ابي عبد الله بن سهل نا رسول
الله صلى الله عليه وسلم الكبر قالوا يا رسول الله انا وجدنا عبد الله بن سهل هلا
في قليب يعني في قليب خيبر قال النبي صلى الله عليه وسلم من يهود قالوا انتم
يهود قال فتقسمون حسيب مينا ان اليهود قتلته قالوا وكيف نقسم على
ما لم نر قال فتقسم اليهود خمس مينا انهم لم يقتلوه قالوا وكيف نرضى
بما بينهم وهم مشركون فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عذبه ومن

طريق مسلم نا ابو الطاهر نا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني
ابو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار يروي يونس عن زوج النبي صلى الله عليه
وسلم عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية
ومن طريق احمد بن شعيب نا محمد بن هاشم البجلي نا الوليد بن مسلم نا الاوزاعي
عن ابن شهاب عن علي بن سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وسليمان بن يسار عن اناس
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان القسامة كانت في الجاهلية
فاقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما كانت عليه وقضى بها بين ناس
من الانصار في قتل اذعوه على يهود خيبر قال ابو محمد فحدثنا الاخبار
مما صححت عن النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة لم يصح عنه الا في اصلا
مسئلة هل يجب الحكم بالقسامة ام لا قال ابو محمد قد ذكرنا قول
ابن عباس وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب فنظرنا فيما يمكن ان
يخرج به فوجدنا من طريق مسلم نا ابو الطاهر نا ابن وهب عن ابن جريح
عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو عطي
الناس بدعواهم لادعى ناس دما رحا ومواهم ولكن اليهم على المدعى
عليه وقوله صلى الله عليه وسلم ان دماكم واموالكم عليكم حرام وقوله عليه
السلام للمدعى بقتلك او ماله ليس لك الا ذلك قالوا فقد سوى الله
تعالى على لسان نبيه عليه السلام بين محرم الدماء والاموال ومن الدعوى
في الاموال وابطل كل ذلك ولم يجعله الا بالبيينة او اليهم على المدعى
عليه فوجب ان تكون الحكم في كل ذلك سوا لا يفتى في شي اصلا لا في
من يحلف ولا في حد من ولا في اسقاط الغرامة الا بالبيينة ولا يزيد
وهذا كله حق الا انهم تركوا ما لا يجوز تركه مما فرض الله تعالى على
الناس من صلاته الي ما ذكرنا وهو ان الذي حكم بما ذكرنا وهو المرسل
اليان من الله تعالى هو الذي حكم بالقسامة وقرر بين حكمها وبين سائر
الدماء والاموال المدفوعة ولا يحل اخذ شي من احكامها وترك سائرها

تلك الدور ولا يستحق بالفسامة قودا أصلا وإن شهد واحد عدل أو جماعة
متوازية غير عدول أن فلانا قتل فلانا فحبب الفسامة كما ذكرنا والدلالة
أو وجد مبتلي في رجام فالفسامة أيضا والدلالة وقال أصحابنا إن وجد
قتيل في دار قوم أعداء له وأدعى أولياؤه على واحد منهم حلف خمسون بينهم
واستحقوا القود أو الدية ولا فسامة إلا في مسلم حشر قال أبو محمد
فهذه أقوال الفقهاء المتأخرين قد ذكرنا بها ما يشرأله تعالى ونذكر
الآن الأخبار الصحاح الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفسامة
مجموعة كلها في مكان واحد متصفاة ببلوغ الحق بها من الخطأ ولتكون شاهدة
لمن أصاب ما فيها بانه وفق للصواب من الله تعالى وشاهدة لمن خالف
ما فيها بانه ليس له لخطأ مجتهدا إن كان من سلف وعاصيا إن كان فاعدا
وقامت الحجة عليه وإنما جمعنا ما ذكرنا من أقوال الصحابة رضي الله عنهم
ومن أقوال التابعين رحمهم الله ومن أقوال الفقهاء بعدهم ثم امتنا بالاطراف
الصحاح ما يشرأله تعالى منها الواردة في ذلك لأن أحكام الفسامة متداخلة
في كل ذلك وقد روي عن طريق البخاري نا أبو نعيم الفضل بن دكين نا سعيد بن
عبيد عن بشير بن يسار زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبي حنيفة أخوه
أن نفر من قومه أنطلقوا إلى خيبر ففترقوا فيها ووجد أحدهم قتيلا وقالوا
للذين وجد فيه قتلهم صاحبنا قالوا ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فأنطلقوا إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله أنطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحدا قتيلا
فقال الكبريالكبري فقال لم تأنون بالبينة على من قتله قالوا ما لنا ببينة قال
فتخلفون خمسين ميثا فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم قالوا كيف تخلف
ولم نشهد قال فتبركم بهود خمسين ميثا قالوا وكيف نقبل إيمان قوم
كفار قالوا لا نرضى بإيمان اليهود فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسطل
دنه فوداه بمائة من ابل الصدقة ومن طريق مسلم نا ميثبة بن سعيد نا لث
بن سعيد عن عبي بن سعيد نا أنس نا عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة
قال عبي وحسينه قال وعن رافع بن خديج انما فلا خرج عبد الله بن سهل بن

كما ذكرنا

ريد ومحيصة بن مسعود بن زيد حتى إذا كانا بخيبر فترقا في بعض ما هنالك
ثم إذا محيصة بن عبد الله بن سهل قتيلا فدفعته ثم أقبل إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم هو وحويصة بن مسعود وعبد الرحمن بن سهل وكان أصغر
القوم فدعت عبد الرحمن ليتكلم فقبل صاحبته فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كبر الكبري السبق فضمت وتكلم صاحباه وتكلم معهما فذكروا الرسول
الله صلى الله عليه وسلم مقتل عبد الله بن سهل فقال لهم اتخلفون خمسين ميثا
فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم قالوا كيف تخلف ولم نشهد قال فتبركم
بهود خمسين ميثا قالوا وكيف نقبل إيمان قوم كفار فلما رأى ذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم أعطى عقلة ومن طريق مسلم نا عبد الله بن عمر القواريري
نا حماد بن زيد نا عبي بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة ورافع بن
خديج أن محيصة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خيبر ففترقا في
الحل فقتل عبد الله بن سهل فأنهموا اليهود فجاأخوة عبد الرحمن ابن عمه
حويصة ومحيصة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فتكلم عبد الرحمن في امرأته
وهو أصغر القوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر الكبري أو قال ليبدأ
الكبري فكلها في انرضاحهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم
خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برئته قالوا أم لم نشهد كيف تخلف
قال فتبركم بهود بمان خمسين ميثا قالوا يا رسول الله وكيف نقبل إيمان
قوم كفار قال فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله قال سهل فدخلت
مريدا لها فركضت ناقة من تلك الابل ركضه برجلها قال حماد هذا أخوه
قال أبو محمد فتشك عبي في رواية الليث هل ذكر بشير بن يسار ورافع
بن خديج مع سهل بن أبي حنيفة أولم يذكر ولم يثبت في رواية حماد بن زيد عنه
في أن رافعاً روي عنه هذا الخبر بشير وكلا الرجلين ثقة حافظ وخما حافظ
من الليث والروايتان صحيحتان فصح أن عبي شك مرة هل ذكر بشير
رافعاً مع سهل أم لا وقطع عبي مرة في أن بشيراً ذكر رافعاً مع سهل ولم
يثبت في زيادة من حماد وزيادة العدل مقبولة ومن طريق مسلم نا اسحق

اعطاهم

عليه مع اوليائه خمسين مينا فان كلوا غرم المدعي عليه الدية في ماله خاصة
وان الفسامة تكون مع شهادة الصبيان والنساء واليهود والنصارى كما
قلنا في دعوى القتل ستواسوا ولا فرق وان الامان ترد في ذلك ان لم
يتموا خمسين فان كان دعوى قتل عدل لم يحزن ان يحلف في ذلك اقل من ثلاثة
وان كانت دعوى قتل خطأ حلفت في ذلك واحد ان لم يوجد عن خمسين مينا
واخذ الدية وحلفت في دعوى العمد من اراء القود وان لم يكونوا اربا ولا حلف
في دعوى الخطاء الا من يربث وكل هذا لا يصح لانه من رواية ابن سمعان وهو
موصوف بالكدب قال ابو محمد هذا كل ما حضرنا ذكره انه روى عن احمد
من التابعين في ذلك وقد ذكرناهم وهم مختلفون كما ترى غير متفقين
واما المتأخرون فنذكر ايضا ان شاء الله تعالى من اقوالهم ما يشر الله تعالى فاما
سفين الثوري فانه صح عنه انه قال ان وجد القاتل في قوم فالبيتة على
اوليا القاتل فان اتوا بها قضى لهم بالقود والا حلف المدعي عليهم خمسين
مينا وغرموا الدية مع ذلك وقال يعمر بن ضرب فخرج فعاش صبيبا
ثم مات فالفسامة تكون حينئذ فحلف المدعون لمات من صريه اياه فان
حلفوا خمسين كلك استحقوا الدية وان كلوا حلف من المدعي عليهم خمسون
منا مات من صريه اياه وبغيره من الدية مع ذلك في الجرح خاصة لا في
النفس فان حل الفريقان جميعا غرم المدعي عليهم نصف الدية ذهب الى ما
روى عن عمرو وقال يعمر قلت لعبد الله بن عمر اعلمت ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا بالفسامة قال لا قلت فابوبكر قال لا قلت فمعمر قال لا
قلت فحكيم فمخبرون عليها فسكت قال معمر فقلت ذلك لما لك فقال
لا تضع امر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ارجل لو اقبل بها اقادها وقال
عثن بن النقي فبين ادعى عليهم بقتل وجد فيهم فالبيتة على المدعي ويقضي لهم فان
لم يكن لهم بيعة حلف خمسون رجلا من المدعي عليهم وبروا ولا غرامة في ذلك
ولا دية ولا قود وقال ابو حنيفة واصحابه لا تكون الفسامة بدعوى المصا
اصلا ولا قود في ذلك ولا دية لكن ان وجد قاتل في محلة وبه اثر وادعى اليه

على اهل المحلة انهم قتلوه وادعوا على واحد بعينه منهم فان كانت لم يبيته
عدل قضى لهم بها وان لم يكن لهم بيعة حلف من المدعي عليهم خمسون رجلا من
اهل المحلة لان السكان ولا من الذين استقل اليهم ملك المحلة بالشرا لكن
على الذين كانوا مالدين لها في الاصل يختارهم الوكيل فان نقص منهم ردت
عليهم الامان فاذا حلفوا غرموا الدية مع ذلك فان كلوا سجنوا ابدا حتى
يقربوا او يحلفوا وقال مالك لا تكون الفسامة الا بان يقول المصا
فلان قتلني عدلا فاذا قال ذلك ثم مات قبل ان يفيق حلف خمسون من اوليائه
بيما ما في المسجد الجامع مستقبليين القبلة لقد قتله فلان عدلا فاذا حلفوا فان
حلفوا على واحد فلهم القود منه وان حلفوا على جماعة لم يكن لهم القود الا
من واحد ويضرب المأفون مائة مائة ويحتمون سنة فان شهد شاهد
واحد عدل بان فلانا قتل فلانا كانت الفسامة ايضا كما ذكرنا وكذا ذلك
ان شهد لوث من بني اوس او غير عدول فان لم يكونوا خمسين ردت عليهم
الامان حتى يتم خمسين ولا يحلف في الفسامة اقل من اثنين فان كان القاتل
فلان قتلني غير بالغ فلا فسامة في ذلك ولا قود ولا غرامة قال فان تكل جميع
اوليائه القاتل حلف المدعي عليهم خمسين مينا فان لم يبلغوا خمسين ردت
الامان عليهم فان لم يوجد الا المدعي عليه وحده حلف خمسين مينا وبري
فان تكل احد من له العفو من الاوليا بطلت الفسامة ووجب الامان
على المدعي عليهم ولا فسامة في قاتل وجد في دار قوم ولا غرامة ولا في
دعوى جدي ان فلانا قتله وفي دعوى المريض ان فلانا قتلني خطا ورايت ان
احدهما ان في ذلك الفسامة والاخرى لا فسامة في ذلك ولا في كافر
وقال الشافعي لا فسامة في دعوى انسان ان فلانا قتلني املا سوا قال
عدلا او خطأ ولا غرامة في ذلك واما الفسامة في قاتل وجد في دار قوم
كلهم عدو للمقتول فادعى اوليائه عليهم فان اوليا القاتل بدؤوا فحلف منهم
منهم خمسون رجلا مينا مينا انهم قتلوه عدلا او خطأ فان نقص عددهم ردت
الامان فان لم يكن الا واحد حلف خمسين مينا واستحققت الدية على سكان

كله مختلف فيه غير متفق وكله لا يصح الا ما روي عن ابن الزبير ومعوية وعن
ابطال القسامة اذ لم يتم المحسنون فهو صحيح واما التابعون رحمهم الله فاما
الحسن فصح عنه ان لا يقاد بالقسامة لكن علف المدعي عليهم بالله ما فعلنا
ويرون فان تكلموا حلف المدعون واخذوا الدية هذا في القيل بوجه واحد واما
عمر بن عبد العزيز فحاشا عنه بدا المدعي عليهم ثم اعزهم الدية مع ايمانهم وهذا
عنه صحيح وانه رجع الى هذا القول وصح عنه انه اذا قاد بالقسامة صحة لا معذ
فيها وانه يدا المدعين بالامانة في القسامة وردد الاليمان وصح عنه انه رجع عن
القسامة جملة وترك الحكم بها وصح عنه مثل حكم عمر بن الخطاب في اغرامه
نصف الدية في تكول المدعي عليهم عن الامانة وما شرح فصحه عنه تردد
الاليمان وان القيل اذا وجد في دار قوم فادعى اهله على غير تلك الدار
فقد تطلبت القسامة ولا شيء لهم على احد الا بينة واما ابراهيم الضحى فصح
عنه ابطال القود بالقسامة لكن بدا بالمدعي عليهم فيحلفون خمسين ميثا
ثم يغرثون الدية مع ذلك وراى تردد الاليمان واما الشعبي فروي
عنه في القيل بوجه من قرينين انه على اقربهما اليه وفيه الدية وان وجد
بدنه في دار قوم فعليه دمه وان وجد راسه في دار قوم فلا شيء فيه
لا دية ولا غيرها الا انه لا يصح عنه لانه عمن لهم نسيما او عن صاعد البشركى
ولا يعرفه واما سعيد بن المسيب فصح عنه ان القسامة على المدعي عليهم وروي
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها ولو علم ان الناس يجترئون عليها
لم يقض بها وهذا كلام سوء قد اعاد الله تعالى سعيد بن المسيب عنه ورواه عن
يونس بن يونس وهو مجهول ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا حكم من عند
نفسه وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وقد علم الله تعالى اذ اوحى
البيان حكم بالقسامة بما حكم به من الحق ان الناس سجدوا على الكفر
وعلى الزنا فكيف على الاليمان وما كان ذلك نسيما واما قتادة فصح عنه
ان القسامة يستحق بها الدية ولا يقاد بها واما سالم بن عبد الله فصح عنه انكار
القسامة جملة وان من حلف فيها يستحق ان يكل وان لا يقبل له شهادة

في القيل

واما ابو قلابه فصح عنه انكار القسامة جملة واما الرهري فصح عنه ان
القسامة اذ لم يتم المحسنون في عدد المدعين بطلت ولا ترد الاليمان فيها
وان ترد بها محدث واما عمرو بن الزبير وابو بكر بن عمرو بن حزم وابان بن
عثم فانه روي عنهم ان ادعى المصاب على اسنان انه قتل او على جماعة
فان اوليا المدعي يستدثون فيحلفون خمسين ميثا على واحد وترد الاليمان
ان لم يتموا خمسين فاذا حلفوا دفع اليهم الواحد فقتلوه وجلد الاخرون مائة مائة
وسخنوا سنة وان عبد الملك بن مروان اقر من قضى بان لا يقبل في القسامة
الا واحد وكان من قبله يقتلون فيها الرهط بالواحد وهذا كله خير والحد يماط
لا يصح لانه انفرد بروايته عبد الرحمن بن بك الزناد وابن سحران ومها
سافطان واما ابو الزناد فروي عنه انه يبدى في القسامة من له بعض بيته
او شبهة صح ذلك عنه واما ربيعة فصح عنه ان شهادة اليهود والنصارى
والجوسان الطيبين والمرأة يؤخذ بها في القتل وبدا معها اوليا المقتول
وكذلك دعوى المصاب دون بيته اصلا بالغا كانا وغير بالغ هكذا روي
عنه ابن وهب فبدا اولياؤه فيحلفون خمسين ميثا وترد عليهم الاليمان
ان لم يتموا خمسين ويستحقون القود فان تكلموا حلف اوليا المدعي عليه
خمسين ميثا ترد ايضا عليهم ويبرون وبدا المدعي عليه ولا قود ولا
دية فان تكلموا وجب لاوليا المقتول القود على من ادعى عليه دون بين
واما مروان عنه اذا ادعى الجريح على قوم فان اولياؤه بدون فيحلفون خمسين
ميثا وتكرر عليهم الاليمان ثم يدفع اليهم كل من ادعى عليه وان كانوا جماعة
فيقتلون ان شأوا ولم يصح هذا لانه من رواية ابن سحران واما السالفون
من اهل المدينة جملة فانه روي عنهم ان من ادعى وهو مصاب ان قتلته
فان اولياؤه بدون في القسامة فان لم يدع على احد برى المدعي عليه فان حلف
الاوليا وقع دعوى المصاب كان لهم القود فان عصوا عن الدم وارادوا الدية
فقض لهم بذلك وجلد المعصون مائة مائة وخمسون سنة وان عفا الاوليا
عن القود وعن الدية فلا ضرب على المعصون ولا سجن فان تكلموا حلف المدعي

فروي

بن عمرو بن العاصي رجلة الصحابة بالمدينة هكذا مجملًا فاما المستون فهم
لشعة ومن التابعين الحسن وعمر بن عبد العزيز وشريح وابراهيم النخعي والشعبي
وسعيد بن المسيب وقتادة وسالم بن عبد الله بن عمر وابي قلابة والزهرى
وعروة بن الزبير ومروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان وغيرهم وجمهور أهل
بالمدينة الذين روى عنهم التابعون هكذا مجملًا كلهم مختلفون والصحابة ايضا
كذلك واكثر ما ذكرنا لا يصح على ما بيننا ان شاء الله تعالى قال ابو محمد
فالما نور بن ذلك عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه لم يقبل بالقسمامة
الا انه لا يصح لانه لم يرسل انما هو عن عبيد الله بن عمر بن حفص وعنه الحسن
وبطريق الحسن بن عبد السلام بن حرب وهو ضعيف وعن عمر رضي الله عنه انه لم
يقبل بالقسمامة وهو لم يرسل لا يصح كما ذكرنا وروى عنه ايضا انه طالت البينة
بن ابي المقتول فان لم يجدوها حلف المدعى عليهم ولا شيء عليهم فان كانوا
حلف المدعون واستحقوا الدية وهذا مرسل عنه لانه عن القاسم بن عبد
الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن عمر ولم يولد والدا القاسم الا بعد موت
عمر وروى عنه ايضا البينة على المدعى ولا حلف المدعى عليهم وبرزوا
فقط لانه لم يرسل وروى عنه في قتل وجد بن حنين او قريش ان يدرع
الى ابيهما اقرب فالذي هو اقرب اليها حلفوا خمسين مينا وعنوا الدية
مع ذلك ومثل هذا عن المغيرة بن سعدة الا انه لم يرسل لانه عن عمر بن المغيرة
بن طريق الشعبي ولم يولد الا بعد موت عمر باز يد من عشرة اعواد او نحوها
وقبل الشعبي وفي خبر المغيرة اشعث وهو ضعيف وروى عنه انه حلف
امراة مدعية في دم مولى لها خمسين مينا ثم قضى لها بالدية وهذا مرسل
لانه عن ابي الزناد عنه وعن ابن المسيب عنه واما عثمان رضي الله عنه
فانه روى عنه في قتل جد في دار قوم فاقروا بقتله وانه حاكم لسيرتهم
ان حلف اولياء المقتول ولم يقود فان كانوا حلف اهل الدار او غير ذلك
الدية الا انه لا يصح لانه لم يرسل لانه من طريق الزهري ان ضمن ولم يولد
الزهري الا بعد موته اعني بعد موت عثمان واما على رضي الله عنه اذا

هو

وجد الفيل بن قريش فاس ستمما وجعله على امرهما وان وجد بفلاة من
الارض فدينه على بيت المال وانه اخلف المدعي عليه التمر ولشعة
واربعين معة الا انه لا يصح لانه عن ابي جعفر ولم يولد ابو جعفر الا بعد
موت علي ببضعة عشرة عاما ومن طريق اخرى فيها ابحاث الا عور وهو
ذات والحاج بن اوطاة وهوها لك واما ابن عباس فجا عنه انه قضى بالاجماع
على المدعي عليهم بالقسمامة ولا يقاد بها وان لا يقبل دم مسلم الا انه لا يصح
لان احدي الطريقين عن بطيخ وهو مجهول والاخرى عن ابراهيم بن ابي يحيى وهو
ها لك واما ابن الزبير فصح عنه من اجل اسناداته اقاذا بالقسمامة وانه
وانه راي القود بها في قتل وجد وانه راي الحكم للمدعي بالاجماع وانه راي
ان يقاد بها من الجماعة للواحد روي في ذلك عنه اوثق الناس سعيد بن المسيب
وقد شاهد تلك القصة كلها وعبد الله بن ابي ليلى قاضي ابن الزبير واما
معاوية فروى عنه بتدنية اولنا المدعي عليهم بالاجماع في القسمامة فان كانوا
حلف المدعون شيئا واحدا فقط واقيدوا به لا على اكثر فان تكلموا حلف المدعي
عليهم بانفسهم خمسين مينا تردد الاجماع عليهم وجملة ايامهم للتخليف من
المدينة الى مكة وهذا في غاية الصحة لانه رواه عنه سعيد بن المسيب وقد
شهد الامر وروى عنه ايضا بل المدعي بالاجماع واقاد بها وواقفه على
ذلك ازيد من الف من الصحابة رضي الله عنهم الا ان هذا لا يصح لان في الطريق
عبد الرحمن بن ابي الزناد وهو ضعيف واما عبد الله بن عمرو فانه روى عنه
ان كل دعوى فان المدعي عليه يبدأ باليمين الا في الدم فان المصائب اذا ادعى
ان فلانا قتلته فاولياؤه يمدون الا ان هذا لا يصح لانه من طريق ابن سبكان
وهو مذکور بالكتاب هالك وروى عن الجماعة الاولى ان لا يقود بالقسمامة
الا انه لا يصح لانه لم يرسل عن الحسن وفي الطريق عبد السلام بن حرب وهو
ضعيف وروى ان الامر كان قدما قبل موته ان لا تردد الاجماع وانه ان
نقض من الخمسين واحد بطلت القسمامة وهو صحيح رواه سعيد بن المسيب
وقد ادرك ايام عثمان وعلى رضي الله عنهم فقد اكل ما روي عن الصحابة رضي الله عنهم

الله

في

ثم فصح بذلك مروان وعبد الملك ثم ودت الفسامة الى الامير الاول
واما توحيد اليمان فروى عن سفين الثوري عن عبد الله بن يزيد عن ابي
ان عمر بن الخطاب رد اليمان عليهم الاول فالاول وامّا النابعون
فانتا رويان طريقين لا يكره في شعبة ناعدا الا على عن يونس بن عبيد عن
الحسن بن القنبر موجد غيلة قال تقسم من المدعي عليهم خمسون مائة فقلنا ولا
علنا فاننا لان خلقوا فقدروا وان نكلوا اقسمن من المدعين خمسون ان
دنا قتلهم ثم بودوا وعن الحسن بن سفيان بالفسامة الدية ولا يستحقون
ها الدم وعن عبد الله بن عمر انه سمع اصحابا له يحدثون ان عمر بن عبد
العزير اقام بالفسامة في امارته بالمدينة وعن يحيى بن سعيد الانصاري
ان عمر بن عبد العزيز لما راي الناس يحلفون على الفسامة بعير علم استحلهم
والرسم الدية ودرا عن القتل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن دكران عن ابيه
عن عمر بن عبد العزيز انه رد اليمان على سبعة نضارهم جان وعن
شرح قال ترد اليمان عليهم الاول فالاول وعن محمد بن سيرين ان قوما
ادعوا على قوم قتيلا فاستحلف شرح خمسين منهم فحلف كل رجل منهم بالله ما
قلت ولا علمت قاتلا فاستحلفهم فقال شرح انهم وانا اعلم فلم يتموا خمسين
فاحلفوا عليهم ايمان بقرتهم تمام خمسين وعن ابراهيم قال القود بالفسامة
جود يستحق بها الدية ولا يفاد بها ومن طريقين ان شعبة ناعدا عن يحيى
بن اسحق قال سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول وقد تبسرق قوم من بني
ليث ليحلفوا الغدي بالفسامة فقال يا لعباد الله ليقوم يحلفون على
ما لم يروه ولم يحضروه ولم يشهدوه ولو كان بنا من الامر شي لعاقبتهم ولكلهم
او جعلتهم كالا وما قبلت لهم شهادة ومن طريق الخاري ناعدا ما ابو
شرا سعي بن ابراهيم الاسدي نا حاج بن ابي عثمان بن ابي رجا بن ابي قلاب
ان عمر بن عبد العزيز ابرر سيرة يومنا للناس ثم اذن لهم فدخلوا فقال
ما تقولون في الفسامة فقالوا القود بها حق وقد اذنت بها الخلفاء فقال
يا ما تقول يا قلابة فقلت يا ميم المومنين عندك رؤس الاخيار واشراف

عن ابي اسحق بن عمار عن ابي اسحق بن عمار عن ابي اسحق بن عمار عن ابي اسحق بن عمار عن ابي اسحق بن عمار

العرب ارايت لو ان خمسين منهم شهدوا على رجل فحضر بدمشق انه روي لم يروه
اكننت ترجمه قال لا قلت ارايت لو ان خمسين منهم شهدوا على رجل فحضر
انه سرق اكننت تقطعه ولم يروه قال لا قلت قواله ما قتل رسول الله صلى
الله عليه وسلم احدا قط الا في احدي ثلاث حصا رجل قتل بحريزة نفسه
فقتل او رجل ربي بعد احصا رجل حارب الله ورسوله واراد عن الاسلام
قال الزهري ودعا على عمر بن عبد العزيز فقال يا بني اريد ان ادع الفسامة
يا بني رجل من ارض كذا واخر من ارض كذا فحلفوا فقلت له ليس ذلك لك
نصي رسول الله صلى الله عليه وسلم والحلف بعدة وانك ان تركها اوشك
رجل ان يقبل عندنا بك فطرد منه وان للناس في الفسامة حاة وقال
الزهري في رجل اتهم بقتله اخوان تحاف ابوهما ان يقتلا فقال انا قتلته
صاحبه فقلت كل واحد من الاخوين انا قتلته وبرا بعضهم بعضا قال الزهري
ارز ذلك الى اولياء الميت فحلفوا فسامته الدم على احدهم وعن ابن شهاب
قال في بلاء اغترف كل واحد منهم بقتل انسان وبرا صاحبه ان الاولياء يقسموا
على واحد ويحلف الاخران مائة مائة وسبعين سنة فان اطلوا على الدية في
عليهم كلهم وحل دون كلهم مائة مائة وسبعون سنة وعن سعيد بن المسيب
اخبرهم ربيعة بن يعقوب مولى بني سباع ضرب فاحتمل لاهله فقتل من ضربه
فقال ضربني انا بلسانة وابنا ثولمانه فحلف ذلك من قوله وشهد عليه ومات
ربيعة فاخذ سعيد بن العاصي اوليك الرهط فنجدهم وقدم مروان اميرا
على المدينة قال فاختصوا اليه مسالم المدينة على ظلام ربيعة وشبهة الرهط
البن سبي نجوا بالبيتة على فاك فاحلف عبد الله بن سباع وابنه محمد
وعطاب بن يعقوب في ربيع من عشرة رهط من آل سباع عند منبر رسول
الله رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسين مائة مائة مائة مائة مائة
وابنا ثولمانه ربيعة بن يعقوب فحلفوا فذبح ابي بلسانة وابني ثولمانه
الى اولياء المقتول فقتلوه قال ابو محمد من الصحابة رضي الله عنهم ابو بكر
وعمر وعثمان وعلي وابن عباس والمغيرة بن شعبة وابن الزبير ومعاوية وعبد

تركها

ان

مروان

بالله

من الح الذي وجد فيه ما قلنا ولا علمنا قاتلا فان حلفوا برؤا وان لم يحلفوا
 اقسام من هو لا حمسون بالله ان دما فيكم ثم يرمون الدية رؤيا من طريق النخاري
 فاقبته ما ابشر اسمعيل بن ابراهيم الاسدي ما حاح من له عمن في امور حاه
 من الى قلابه بن اوفلاية انه قال لعمر بن عبد العزيز كانت هذه بل حلفوا
 حلفا لهم في اكل هليته وطرق اهل بيت من اليمن بالبطحاء فانته له دخل منهم
 حذره بالسيف فقتله فحاش هذا فاحذوا اليها في رفعوه لعمر بن الخطاب
 بالموسم وقالوا قتل صاحبنا قال انهم خلعوه قال يقسم حمسون ما خلعوا فاقسم
 منهم تسعة واربعون رجلا وقدم رجل من الشام فسأله ان يقسم فافتدى
 مائة منهم بالف درهم فادخلوا مكانه اخر دفعه عمر الى اخي المقتول
 ففرت يده بيده فانطلقا ودا كراخير وعن الصحاح عن محمد بن المنصور قال ان
 قتيلا قتل بين جين فامرهم عمر بن الخطاب ان يقسموا بين اخين فكان لا وداعة
 اقرب فامرهم عمر ان يقسموا ثم يدوا وعن الشعبي في قتل وحدي وداعة باليمن
 فادخل عمر بن الخطاب الحطيم خمسين رجلا منهم ثم استخلفهم رجلا رجلا بالله
 ما قلنا ولا علمنا قاتلا فقال لهم ادوا وحولوا فقالوا يا امير المؤمنين نغرسنا
 وتحلفنا قال نعم ومن طريق اسمعيل بن اسحق القاضي ما سمعيل بن اسحق ناخي عن
 سليمان بن ابى اسحاق عن صالح بن كيسان اخبرني ان شهاب ان عمر بن عبد العزيز
 سأل عن القسامة قال فقلت له كانت من امر اكل هليته اقربها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولكن من سئتنا وما بلغنا ان القتل اذا تكلم برأ اهل
 وان لم يتكلم خلف المدعي عليهم وذلك فعل عمر بن الخطاب والذي اذكرنا
 عليه الناس وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب انه قضى
 بالبيتة على الطالب والامان على المطلوب الا في الدم فقد اماردوي عن
 عمر رضي الله عنه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال كنت الى
 سليمان بن هشام يسأل عن رجل وجد مقتولا في دار قوم فقالوا بطرقنا ليس
 قاتلا وقال اولياؤه كذبوا بل دعوا ليلا منزله ثم قتلوه قال الزهري فكتب
 اليه حلفا واوليا المقتول حمسون اثم لكا ذيون ما جالسهم وما دعوه

من هذا

بالنمر

من

الادعاء قتلوه فان حلفوا اعطوا الفود وان تكلموا حلف من اولياء حمسون
 بالله لطرقنا ليسرقنا ثم عليهم الدية قال الزهري وقد قضى بذلك عمن نفعنا
 رضي الله عنه في ابن يافرة التغلبي ان قومه ان حلفوا فاعزهم الدية فهذا ما حاه
 عن عمن رضي الله عنه وروى من طريق علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي
 عن محمد بن اسحق عن علي بن جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي
 علي بن الحسين بن علي بن جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي
 في ذلك عن علي بن الحسين بن علي بن جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي
 عن مطيع عن فضيل بن عمر عن ابن عباس انه قضى بالقسامة على المدعي عليهم من
 طريق عبد الرزاق عن ابراهيم هو ابن اسحق بن عيسى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن
 عباس قال لا قسامة الا ان تكون بيته بقول لا يقتل بالقسامة ولا يطل
 دم مسلم هذا نص الحديث فهذا ما حاه عن ابن عباس رضي الله عنه وعن ابن الزبير
 انه اقاد بالقسامة وعن عبد الله بن الزبير فاذ بها وان يغا وبه لم يقدر بها وعن
 القسامة فاحبرته ان عبد الله بن الزبير فاذ بها وان يغا وبه لم يقدر بها وعن
 ابن المسيب ان القسامة في الدم لم تزل على خمسين رجلا فان نقصت
 قسامة او تكل منهم رجل واحد ردت قسامة حتى حج معاوية فاشتمت
 بنو اسد بن عبد العزى مضعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ومعاذ بن عبد
 الله بن جعفر النبي وحقه بن جعونة بن شعوب الليثي يقتل اسمعيل بن هبار
 فاختصموا الي معاوية اذج ولم يقيم عبد الله بن الزبير بيته الا بالتهمة
 فقضى معاوية بالقسامة على المدعي عليهم وعلي اولياهم فاني بنو زهرة
 وبنو نعيم وبوليت ان حلفوا عنهم فقال معاوية لبي اسد احلفوا فقال
 ابن الزبير خلفي عن الثلاثة جميعا فاستخفى فاني معاوية ان يقسموا الاعلى
 واحد بنقص معاوية القسامة فردها على الثلاثة الذين ادعى عليهم حلفوا
 خمسين ميا بين الركن والمقام فبروا وكان ذلك اول ما قضت القسامة

ن

ن

ان علي بن طالب كان اذا وجد افعى
 وتبين فاحرقها وتبين فاحرقها
 وتبين فاحرقها وتبين فاحرقها

فَوَحَّدَنَا اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ وَمَنْ قَتَلَ نَوْماً خَطَاً إِلَهَةً وَوَحَّدَنَا رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَقَّقَ فَمَلَأَ فِي الْحَبْنِ بَعْرَةً عِنْدَ أَوَامَةٍ فَكَانَ هَذَا
النَّصَانِ عَامِينَ لِكُلِّ نَزْلٍ عَاقِلَةٌ وَلِكُلِّ نَزْلٍ عَاقِلَةٌ لَهُ وَلَا عَصَبَةٌ لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْفَقَ بِالْذِّمَّةِ وَالْعُرَّةِ عَلَى الْعَصَبَةِ لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ لَا حَبْ
مِنْ ذَلِكَ شَيْءٍ عَنِ الْعَصَبَةِ لَهُ فَإِذَا لَمْ يَقُلْ وَقَفَى بِالْعُرَّةِ جَمَلَةً وَقَفَى اللَّهُ
تَعَالَى بِذِيَّةٍ مُسَلِّمَةٍ إِلَى أَهْلِ الْمَقْتُولِ خَطَا عَمُومًا كَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا فِيمَنْ قَتَلَهُ
خَطَا لَهُ عَصَبَةٌ وَمِنْ الْعَصَبَةِ لَهُ وَكَذَلِكَ الْعُرَّةُ فَوَجِبَ أَنْ لَا تَسْقُطَ الذِّمَّةُ
وَلَا الْعُرَّةُ هَاهُنَا أَبَدًا لَمْ يَسْقُطْ نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ رَسُولِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ فَتَنَظَّرْنَا فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ فَوَحَّدَنَا مِنْ جَعَلْنَا فِي مَالِ الْحَاجِي أَوْ
عَلَى عَصَبَتِهِ أَمَةً أَوْ عَلَى مِثْلِهِ مِنْ أَسْلَمَ فَدَخَصَ بِالْعُرَّةِ قَوْمًا ذُونَ سَارِ الْمَارِ
وَهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَنْ دِمَاكُمْ وَأَسْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ
فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَغْرَمَ أَحَدٌ مِنْ أَمَةٍ لَمْ يَأْتِ بِأَحَابِيثٍ نَصْرٌ وَلَا أَجَاعٌ وَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ تَعَالَى
وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الذِّمَّةَ يَغْرُمُهَا الْأَخْوَالُ وَلَا الْحَاجِي وَلَا مِنْ أَسْلَمَ مَعَ
الْحَاجِي وَلَا يَجُوزُ عَصَبَتُهُمْ لَا تَهْمُ وَغَيْرُهُمْ سَوَاءٌ فِي تَحْرِيمِ أَسْوَالِهِمْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
قُلْتُ بَقِيَ الْأَقْوَالُ مِنْ قَالِ أَنَّ الذِّمَّةَ وَالْعُرَّةَ فِي شَهْمِ الْغَارِمِينَ مِنْ الصَّدَقَاتِ
أَوْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ مَالٍ مُتَوَفِّقٍ لِمَجْمُوعِ مَصَاحِبِهِمْ فَوَجِبَ الْقَوْلُ هَذَا
لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الذِّمَّةَ فِي كُلِّ مَوْسَمٍ مِنْ كُلِّ خَطَاٍ وَأَوْجَبَ الْعُرَّةَ فِي كُلِّ حَبْنٍ
أَصِيبَ عَمُومًا إِلَّا وَلَدَ الزَّنا وَحَدَهُ وَنَزَلَ الْحَقُّ مِنْ حِمْلَتِ بِيَّةٍ أَمَةٍ فَقَطْ لِأَنَّ
الْوَلَادَاتِ مُتَّصِلَةٌ بِزَادَمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْبِنَاءُ إِلَى انْقِرَاضِ الدُّنْيَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ
فَكُلٌّ مِنْ عَظْمَرِ الْأَرْضِ مِنْ وَلَدِ أَكْثَرِ فَلَهُ عَصَبَةٌ لِيَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ بَعْدَ ذَلِكَ
عَنْهُ وَلَا يَدْخُلُ مِنْ ذِكْرِنَا فَإِنْ كَانَتِ الْعَصَبَةُ مَجْهُولَةً أَوْ كَانُوا فَقَرَابَتِينَ نَذَرِ
أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا وَجِبَ عَلَيْهِمُ الذِّمَّةُ وَالْعُرَّةُ وَخَفِيَ أَسْمُهُمْ فَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى
مِنْ الْغَارِمِينَ فَخَفِيَ فِي شَهْمِ الْغَارِمِينَ مِنَ الصَّدَقَاتِ وَاجِبٌ فَتَوَدَّى عَنْهُمْ
مِنْ ذَلِكَ وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَخْنِ لَهُ ابْنُ ذَوَلِ الزَّنا وَإِنْ الْمَلَأَتْهُ وَمِنْ زَوْجَتِ الْبَيَّةِ
عَبْدَانِ وَإِنَّهُ وَلَدَ الْمَرْأَةِ مِنَ الْحَبْنِ فَعَصَبَتُهَا وَخَوْدُكَ فَقَدْ لَا عَصَبَةَ

منه

لَهُ يَتَقَبَّلُ اضْطِرًّا لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَوْجَبَ فِي قَتْلِ الْخَطَاِ الذِّمَّةَ وَفِي الْحَبْنِ الْعُرَّةَ
عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْأَسْلَامِ عَامًا لَا بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْصُ بَعْضُهُمْ دُونَ
بَعْضٍ وَهَكَذَا وَحَّدَنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَّ إِذْ وَدَّى عَبْدَ اللَّهِ بْنُ
سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الصَّدَقَاتِ مَا نَهَى مِنَ الْأَبْلِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ بِأَسْنَادِهِ
فِي كِتَابِ الْفَسَادِ إِذْ لَمْ يَعْرِفْ مِنْ قَتْلِهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ مُسْتَسَلِّمَةٌ
الْفَسَادُ أَخْلَفَ النَّاسَ فِي الْفَسَادِ عَلَى أَقْوَالٍ نَذَرْنَا مِمَّا بَشَّرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا
مَحْوَلَهُ وَقُوَّتَهُ عَلَى حَسَبِ مَا وَرَدَتْ عَنْ جَمَاعَةٍ فِي ذَلِكَ أَثَرَيْنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمْ ثُمَّ عَنْ التَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ثُمَّ عَنْ بَعْضِ أَتْبَاعِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ نَذَرْنَا حُجَّةً
كُلِّ طَائِفَةٍ لِقَوْلِهَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَمِنْهُ لِبُلُوغِ الْحَقِّ مِنْ ذَلِكَ كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ
عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ لَمْ يَقْدِرْ أَبُو كُرَّةٍ وَلَا عُمَرُ بْنُ الْفَضْلِ
رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شَيْبَةَ نَا عَبْدَ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عُمَرَ وَهُوَ ابْنُ
عُبَيْدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الصَّرِيحِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَالْجَمَاعَةَ الْأَوَّلَى لَمْ يَكُونُوا يَقْبِذُونَ
بِالْفَسَادِ وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شَيْبَةَ نَا وَكَيْعُ نَا الْمُسْعُودِيُّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ انْطَلَقَ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى عُمَرَ
بِالْخَطَابِ فَوَحَّدَاهُ قَدْ صَدَرَ عَنْ الْبَيْتِ عَامِدًا إِلَى بَيْتِي فَطَافَا بِالْبَيْتِ ثُمَّ ادْرَكَاهُ
فَقَضَا عَلَيْهِ قَضَاهُمَا فَقَالَا يَا مَيِّمُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ بَنِي عَمِّ لَنَا قَتَلَ عَنْ الْبَيْتِ شَرَعَ
سِوَا فِي الدِّمِّ وَهُوَ سَاكِتٌ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا شَيْءًا حَتَّى نَأْتِيَهُ اللَّهُ فَيُجْلِي عَنْهُمَا
ثُمَّ ذَكَرَاهُ اللَّهُ فَكَفَّ عَنْهُمَا ثُمَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَبَلَّغْنَا إِذَا لَمْ نَذْكُرْ بِاللَّهِ
وَوَبَّلْنَا إِذَا لَمْ نَذْكُرْ بِاللَّهِ فَبِكُمْ شَاهِدَانِ ذَوَا عَدْلٍ يَجِيئَانِ بِهِ عَلَى مَنْ فَنَشْكُو
فَنَقِيدُكُمْ مِنْهُ وَلَا خَلْفَ مِنْ بِيَدِ اللَّهِ مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلَيْنَا قَاتِلَانِ فَكَلُوا
خَلْفَ مِنْكُمْ حَسُونٌ ثُمَّ كَانَتْ لَكُمْ الذِّمَّةُ أَنْ الْفَسَادُ تَسْتَحِقُّ بِهَا الذِّمَّةَ وَلَا
يُقَادُ بِهَا وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَحْلَفَ امْرَأَةً حَسْبِيَّةً مَسْنِيَّةً ثُمَّ جَعَلَهَا ذِيَّةً
وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بَنِي الزَّنا عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي الْقَتِيلِ يُوَحَّدُ فِي الْحَيِّ يَقْسِمُ حَسُونٌ

منه

عن أبي محمد بن محمد بن أبي حمزة
عن أبي محمد بن محمد بن أبي حمزة
عن أبي محمد بن محمد بن أبي حمزة

عنه وأما حديث عمران بن الحصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
للعقيلي أخذتك بحرية خلفاً بك من ثقيف فلا تحجة لهم فيه أصلاً لوجوه أحدهما
أنه صلى الله عليه وسلم لم يأخذ منه إذا أخذ مسلماً حراماً أخذته لولا حريرة
خلفاً به بل أخذ كافراً حلالاً أخذته ودمه وماله على كل حال إلا أنه تأكد
أثره من حريرة خلفاً به فقط ولستنا في هذه المسئلة إنما نحن في مسلمين
حرام دماءهم وأموالهم هل يؤخذون بحرية خلفاً بهم أم لا وثانيها أن مثل
تلك الحرية لا تختلف أثنان من أهل الإسلام في أنه لا يحل أن يؤخذ بها
مسلم عن مسلم ولو أن خلفاً الإنسان وأخواته أو أباه أو ولده بأسر رجلاً
من المسلمين ويقطع الطريق على أحد أن يأخذ حليفه ولا أخاه ولا أخته ولا أباها
عنه وثالثها أن هذا قياس القياس كله ما طرأ له قياس الشيء على ضده
وقياس مؤمن على كافر وجنابة قتل خطيء على أسير كفاً لمؤمن وهذا تحليط
من مؤنة هذا الخبر فخره عن موضعه وأما حديث جبير بن مطعم لا حلف في
الإسلام وكل حلف كان في الجاهلية فلم يرد الإسلام إلا شدة فلا متعلق
لهم به لأننا لم نخالفهم في بقا حلف الجاهلية وإن طال الحلف في الإسلام
فيحتجوا علينا بهذا الخبر وأما الكلام هل يعقل الحلفا بعضهم عن بعضهم
لا وليس في هذا الخبر شيء من هذا المعنى وما معنى بقا الحلف إذا قلنا معناه
ظاهر وهو أن يكونوا معهم كأنهم منهم فإذا غزوا غزوا ومعهم وإذا كانت لهم
حاجة سألوا منها كما يتكلم الأهل وما أشبه ذلك وأما الحجاب عن لغة فلا
وقد روي عن طريق مسلم نا أبو جعفر بن محمد بن الصباح نا حفص بن غياث نا عاصم
الأحول قال قال لا تسن من مالك بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف
بين قريش ولا نصار في داره وفي حديث أخول مسلم عن أنس في داره بالمدينة
قال أبو محمد فهذا أعظم حجة في إبطال أن يعقل الحلف عن حليفه لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف بين قريش ولا نصار ولا حلف اقوي
وأشد من حلف عقده رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو عقل الحلفا عن
الحليف لوجب أن يعقل قريش عن النصار ولا نصار عن قريش وهذا لا يقولون

قال - أبو محمد فواجب أن تطلب معرفة الوقت الذي قطع فيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم الحلف في الإسلام فذكر عن عمر بن الخطاب من طريق عبد
العزير بن عمران بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال أن كل حلف
كان قبل الحديبية فهو مشدود وكل حلف بعد الحديبية فهو منقوض لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وادع فريشاً يوم الحديبية كتب عليه
السلام حينئذ بينه وبينه أنه من أحب أن يدخل في عهد قريش وعهدنا
دخل ومن أحب أن يدخل في عهد محمد صلى الله عليه وسلم وعهدنا دخل وقضى
عثن أن كل حلف كان قبل الهجرة فهو جاهلي ثابت وكل حلف كان بعد
الهجرة فهو في الإسلام وهو منسوخ قضى بذلك في قوم من يهر من تسليم
وقضى علي بن أبي طالب أن كل حلف كان قبل نزول لا يلاف قريش فهو جاهلي ثابت
وكل حلف كان بعد نزولها فهو إسلامي منسوخ لأن من خالف لبده في قريش
بعد نزول لا يلاف قريش من لم يكن منهم لم يكن بذلك حائلاً فيهم قضى بذلك
في حلف ربيعة العقيلي في جعفي وهو حاداً سخي من مسلم العقيلي وقال ابن
عباس كل حلف كان قبل نزول ولعل جعلنا نوالاً مما ترك الوالدان
والأقربون لأقوله فانهم نصبتهم فهو منسوخ فوجب أن ينظر في الصحيح من
ذلك فاما قول عثن رضي الله عنه أن حلفاً قطع الحلفاً ما هو أول وقت
الهجرة فلا يصح لأن أنسار روى كما ذكرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف
بين قريش ولا نصار بالمدينة ولا يشك أحد في أن هذا الحلف كان بعد
الهجرة وأما قول عمر رضي الله عنه في حديثه انقطاع الحلف بيوم الحديبية
فهذا أيضاً متوقف لأن حلف النبي صلى الله عليه وسلم بين قريش ولا نصار
كان بعد الهجرة ولا ندري قبل الحديبية أم بعدها فاما ما نزول لا يلاف
قريش والآية الأخرى فما ندري متى نزلت لأن جبير بن مطعم لا يرى كل حلف
كان في الجاهلية فلم يرد الإسلام إلا شدة لم يسلم إلا يوم الفتح فلا عمل
هذا الخبر إلا على يوم الفتح والله أعلم فبطل تعللهم هذه الأخبار بحجة
قال أبو محمد فوجب أن تطلب حكم هذه المسائل من غير هذه الأخبار

عن أبي محمد بن محمد بن أبي حمزة
عن أبي محمد بن محمد بن أبي حمزة
عن أبي محمد بن محمد بن أبي حمزة

عَنْ تَوْلَاهُمْ اَبَكُونُ مَوْلَى مَنْ عَقَلَ عَنْهُ فَقَالَ قَابُ مُعَاوِيَةَ اِنَّمَا اِنْ يَعْقِلُوا
عَنْهُ وَاِنَّمَا اِنْ يَعْقِلَ عَنْهُ وَهُوَ مَوْلَا مَا قَاكَ عَطَا فَاِنْ اَتَى اَهْلَهُ اِنْ يَعْقِلُوا
عَنْهُ وَاَتَى النَّاسُ فَهُوَ مَوْلَى الْمَصَابِ وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ شَيْبَانَ الثَّوْرِيِّ
قَالَ اِذَا ابْتِغَاةُ الْعَاقِلَةِ اِنْ يَعْقِلُوا عَنْ تَوْلَاهُمْ اَجْبَرُوا عَلَى ذَلِكَ وَعَنْ اَبِي رَهْمٍ
اِذَا اسْلَمَ الرَّجُلُ عَلَى يَدِي الرَّجُلِ فَلَهُ مِيرَاثُهُ وَيَعْقِلُ عَنْهُ وَعَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُبَيْدَةَ
بِجُلَيْلٍ تَوَلَّى قَوْمًا قَالَ اِذَا عَقَلَ عَنْهُمْ فَهُوَ مِنْهُمْ قَالَا أَبُو مُحَمَّدٍ وَقَالَتِ
طَائِفَةٌ مِنْهُمْ كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَاجِّ بْنِ الْمُهَذَّبِ مَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ جُنَيْدٍ
اَنْ مَوْلَى لَتَيْ جَيْشٍ قَتَلَ رَجُلًا خَطَا فَسَاكَ عَدِيٌّ مِنْ اَرْطَاةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ
ذَلِكَ فَقَالَ لَا تَعْقِلُ الْعَرَبُ عَنِ الْمَوَالِي وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ تَعْقِلُ
الْعَاقِلَةُ عَنِ الْمَوَالِي وَالْخَلِيفَةُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ مَنْ قَاتَلَ عَنِ عَقْبِهِ لَكِنْ مَنْ
اسْلَمَ عَلَى اَبَرِهِمْ فَلَهُ اِنْ شَقِلَ عَنْهُمْ وَتَوَلَّى عَنْهُمْ مَا لَمْ يَعْقِلُوا عَنْهُ فَاِذَا عَقِلُوا
عَنْهُ فَلَا يَمْكُنُ اِلَّا بِقَالِ عَنْهُمْ تَوْلَايَهُ اَبَدًا وَقَالَ أَبُو سَلِيمَانَ وَاصْحَابُنَا
لَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ عَنِ الْمَوَالِي مِنْ اَسْفَلٍ وَلَا عَنِ الْمَوَالِي مِنْ فَوْقٍ وَلَا عَنِ الْخَلِيفَةِ
وَلَا عَنِ عَهْدِ الْعَبْدِ فَلَمَّا اخْتَلَفُوا وَجِبَ اِنْ تَخَلَّصَ اقْوَالُهُمْ ثُمَّ يَذْكُرُ كُلُّ مَا احْتَجَّتْ
بِهِ كُلُّ طَائِفَةٍ لِقَوْلِهَا لِيُظْهَرَ اَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَتَتَّبَعُهُ اَبَعُونَ اَللَّهُ تَعَالَى وَبِهِ
فَكَانَ اِحْصَاؤُهُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُ اَنَّ الْمَوَالِي مِنْ فَوْقٍ
يَعْقِلُونَ عَنِ الْمَوَالِي الَّذِينَ اَعْتَقُوهُ اَوْ اَعْتَقَهُ مِنْهُمْ وَانْ ذَوِي الرَّحِمِ اُولَى
بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْمَوَالِي الَّذِينَ اَعْتَقُوهُ ثُمَّ الْمُعْتَقُونَ ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ وَظَاهِرُ هَذَا اَنْ
كُلٌّ مِنْ ذِكْرِنَا يَعْقِلُ عَنْهُ وَاِنْ مِنْ اِسْلَمَ عَلَى يَدِي اِنْسَانٍ فَوَلَاؤُهُ لَهُ يَرْتَهُ وَيَعْقِلُ
عَنْهُ وَصَحَّ مِنْ قَوْلِ مُعَاوِيَةَ اَنْ الْمَوَالِي مِنْ فَوْقٍ يَعْقِلُونَ عَنْ اَعْتَقُوهُ فَاِنْ تَوَلَّى
اَعْقَلَ عَنْهُمْ اِلَّا مِمَّا وَزَالَ وَلَا وَهْ عَنْ الدِّينِ اَعْتَقُوهُ اِلَى الَّذِي عَقَلَ عَنْهُ وَهَذَا
صَحِيحٌ عَنْ مُعَاوِيَةَ نَائِبُ لَا عَطَابَ لِي بِرَبِّ اِدْرَكَ وَصَحَّ عَنْ اَبِي رَهْمٍ النَّخَعِيِّ اَنْ
الْمُعْتَقِينَ يَعْقِلُونَ عَنْ تَوْلَاهُمُ الَّذِي اَعْتَقُوهُ وَعَنْ اِسْلَمَ عَلَى يَدِي رَجُلٍ مِنْهُمْ وَصَحَّ
عَنْ الْحَسَنِ اَنْهُ لَا يَعْقِلُ الْمُعْتَقُونَ عَنْ اَعْتَقُوهُ قَالَا أَبُو مُحَمَّدٍ فَوَجِبَ
اَنْ نُنْظُرَ فِي طَلَبِ الْبُرْهَانِ فِيْمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ اَوْجِبَ اَللَّهُ تَعَالَى

علينا وهو القرآن والسنة فوجدنا من يقول ان المعتقين يعقلون عن اعتقوه
يقولون قَالِ رَسُولُ اَللَّهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
كُلُّ حَلْفٍ كَانَ فِي اِلْجَاهِلِيَّةِ فَلَمْ يَرُدَّه الْاِسْلَامُ اِلَّا شِدَّةً تَمَارُ وَيَا مِنْ طَرِيقِ
مُسْلِمٍ اَبَا بُوَيْرٍ عَنْ شَيْبَةَ مَا عَدَّ اَللَّهُ مِنْ غَيْرِ اَبَا سَامِيَةَ عَنْ زَكَرِيَّا عَنْ سَعْدِ
بْنِ اَبِي رَهْمٍ عَنْ اَبِيهِ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اَللَّهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا حَلْفَ
فِي الْاِسْلَامِ وَاِنَّمَا حَلْفُ كَانَ فِي اِلْجَاهِلِيَّةِ فَلَمْ يَرُدَّه الْاِسْلَامُ اِلَّا شِدَّةً وَنَ
طَرِيقِ مُسْلِمٍ فِي زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ اَبَا سَمْعَلٍ بِنِ اَبِي رَهْمٍ هُوَ اَبْنُ عَلَيْهِ نَا اَبُو اَلْحَسَنِ
عَنْ اَبِيهِ قَالَهُ عَنْ اَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ اَكْحَمٍ قَالَ كَانَتْ ثَقِيفٌ حَلْفًا
لِبَنِي عَقِيلٍ فَاسْرَتْ ثَقِيفٌ رَجُلًا مِنْ اَصْحَابِ رَسُولِ اَللَّهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَاَسْرَ اَصْحَابُ رَسُولِ اَللَّهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَقِيلٍ وَاصَابُوا
مَعَهُ الدُّعْبَا فَاَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اَللَّهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْوُثَاقِ
فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ فَاَنَا هُ فَقَالَ مَا شَأْنُكَ فَقَالَ بِنَا اَخَذَتْ سَابِقَةَ لِحَاكِ
قَالَ اعْطَا مَا لَكَ اَخَذَتْ حَبْرَةَ حَلْفًا بِكَ ثَقِيفٌ ثُمَّ انْصَرَفَتْ فَاِذَا مَا مُحَمَّدٌ
بِاَبِي مُحَمَّدٍ وَكَانَ رَسُولُ اَللَّهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَفِيقًا رَجَعَ اِلَيْهِ فَقَالَ مَا شَأْنُكَ
قَالَ اِنِّي مُسْلِمٌ قَالَ لَوْ كُنْتُمْ اَوَانَتْ تَمْلِكُ اَمْرَكَ اَفَلَمْ تَحْلِلْ الْعِلَاجَ وَذَكَرَ بَايَ
الْحَدِيثِ قَالُوا فَاِذَا الْمَوَالِي مِنَ الْقَوْمِ وَالْخَلِيفَةُ مِنَ الْقَوْمِ وَهُمْ مَا خُذُوا مِنْ حَبْرَةِ
فَالْعَقْلُ عَلَيْهِمْ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَهَذِهِ الْاَخْبَارُ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ اِلَّا اَنَّهُمْ لَا حُجَّةَ
لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا اِنَّمَا قَوْلُ رَسُولِ اَللَّهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ فَحُجَّتُ
لَا شَكَّ فِيهِ وَلَيْسَ كَوْنُهُ مِنْهُمْ مُوجِبًا اَنْ يَعْقِلُوا عَنْهُ لَا نَهْ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَدْ قَالَ اَيْضًا اِنْ اَخْتِ الْقَوْمُ مِنْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُوجِبًا عَنْهُمْ اَنْ يَعْقِلُوا
عَنْهُ كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ اَبَا مُحَمَّدٍ اَلْحَسَنِ اَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ
سَمِعْتُ قَتَادَةَ حَدَّثَ عَنْ اَسْنِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ جَمَعَ رَسُولُ اَللَّهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْاَنْصَارَ وَقَالَ فِيكُمْ اَحَدٌ مِنْكُمْ قَالُوا لَا اِلَّا اَبْنُ اَخْتٍ لَنَا فَقَالَ رَسُولُ اَللَّهِ
صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اِنْ اَبْنُ اَخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ وَذَكَرَ اَحَدٌ مِنْهُمْ فَيُطْلَقُ اِنْ يَكُونُ
قَوْلُهُ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ اَنْ يَكُونَ مُوجِبًا لَانْ يَعْقِلَ عَنْهُمْ اَوْ يَعْقِلُوا

ملفت مقابلة

عَنْ تَوْلَاهُمْ اَبْكُونُ مَوْلَى مَنْ عَقَلَ عَنْهُ فَقَالَ قَالَتْ مُعَاوِيَةُ اِنَّمَا اِنْ يَعْقِلُوا
عَنْهُ وَاِنَّمَا اِنْ يَعْقِلُ عَنْهُ وَمَوْ مَوْلَا مَا قَالَتْ عَطَا فَاِنْ اِنْ اَهْلَهُ اِنْ يَعْقِلُوا
عَنْهُ وَاِنْ اِنْ النَّاسُ فَهَوَ مَوْلَى الْمَصَابِ وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ شَيْبَانَ الثَّوْرِيِّ
قَالَ اِذَا ابْنُ الْعَاقِلَةِ اِنْ يَعْقِلُوا عَنْ تَوْلَاهُمْ اَجْبَرُوا عَلَى ذَلِكَ وَعَنْ اَبِي رَهْمٍ
اِذَا اسْلَمَ الرَّجُلُ عَلَى يَدِي الرَّجُلِ فَلَهُ مِيرَاثُهُ وَيَعْقِلُ عَنْهُ وَعَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
بِ رَجُلٍ تَوَلَّى قَوْمًا قَالَ اِذَا عَقَلَ عَنْهُمْ فَهَوَ مِنْهُمْ قَالَا أَبُو جَعْفَرٍ وَقَالَتْ
طَائِفَةٌ مِنْهُمْ كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَاجِّ بْنِ الْمُهَذَّبِ مَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ جَعْفَرٍ
اَنْ مَوْلَى لَبْنِي جَسْمٍ قَتَلَ رَجُلًا خَطَافًا عَدِيٍّ مِنْ اَرْطَاةِ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ
ذَلِكَ فَقَالَ لَا تَعْقِلُ الْعَرَبُ عَنِ الْمَوَالِي وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَا لَكَ تَعْقِلُ
الْعَاقِلَةَ عَنِ الْمَوَالِي وَالْحَلْفُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ مَنْ قَرَأَ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ عَقْدَةٍ لَكِنْ مِنْ
اسْلَمَ عَلَى اَبِيهِمْ فَلَهُ اِنْ سَقَلَ عَنْهُمْ وَيُؤَالِي عَنْهُمْ مَا لَمْ يَعْقِلُوا عَنْهُ فَاِذَا عَقِلُوا
عَنْهُ فَلَا يُمْكِنُهُ اِلَّا بِقَالِ عَنْهُمْ تَوْلَا يَدًا وَقَالَ أَبُو سَلِيمَانَ وَاصْحَابُنَا
لَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةَ عَنِ الْمَوَالِي مِنْ اَسْفَلٍ وَلَا عَنْ الْمَوَالِي مِنْ فَوْقٍ وَلَا عَنْ الْحَلْفِ
وَلَا عَنْ هَذِهِ الْعُقُودِ فَلَمَّا اخْتَلَفُوا وَجِبَ اِنْ تَخَلَّصَ اقْوَامُهُمْ ثُمَّ يَذْكُرُ كُلُّ مَا احْتَجَّتْ
بِهِ كُلُّ طَائِفَةٍ لِقَوْلِهَا لِبَطْنِهَا اِنْ مِنْ ذَلِكَ فَنَتَبَعُهُ اَبْعُونَ اللَّهُ تَعَالَى وَمِنْهُ
فَكَانَ اَحْمَدُ بْنُ قُورَيْبٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اَنَّ الْمَوَالِي مِنْ فَوْقٍ
يَعْقِلُونَ عَنِ الْمَوَالِي الَّذِينَ اَعْتَقُوهُ اَوْ اَعْتَقَهُ مِنْ هَوَ مِنْهُمْ وَاَنْ ذَوِي الرَّحْمِ اُولَى
بِ الْمِيرَاثِ مِنَ الْمَوَالِي الَّذِينَ اَعْتَقُوهُ ثُمَّ الْمُعْتَقُونَ ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ وَظَاهِرُ هَذَا اَنْ
كُلٌّ مِنْ ذِكْرِنَا يَعْقِلُ عَنْهُ وَاَنْ مِنْ اسْلَمَ عَلَى يَدِي اِنْسَانٍ فَوَلَاؤُهُ لَهُ يَرْتَهُ وَيَعْقِلُ
عَنْهُ وَفِي مَوْجِ مِنْ قَوْلِ مُعَاوِيَةَ اَنْ الْمَوَالِي مِنْ فَوْقٍ يَعْقِلُونَ عَنْ اَعْتَقُوهُ فَاِنْ اَبَا
اَعْقَلَ عَنْهُمْ اِلَّا مِمَّا وَرَاكَ وَلَا وَهُ عَنِ الدِّينِ اَعْتَقُوهُ اِلَى الَّذِي عَقَلَ عَنْهُ وَهَذَا
صَحِيحٌ عَنْ مُعَاوِيَةَ نَائِبُ لَانَ عَطَابِ بْنِ رِيَّاحٍ اَدْرَكَهُ وَفِي عَنْ اَبِي رَهْمٍ النُّعْمَانِ
الْمُعْتَقِينَ يَعْقِلُونَ عَنْ تَوْلَاهُمُ الَّذِي اَعْتَقُوهُ وَعَنْ اسْلَمَ عَلَى يَدِي رَجُلٍ مِنْهُمْ وَفِي
عَنِ الْحُسَيْنِ اَنَّهُ لَا يَعْقِلُ الْمُعْتَقُونَ عَنْ اَعْتَقُوهُ قَالَا أَبُو جَعْفَرٍ فَوَجِبَ
اِنْ نَظَرْنَا فِي طَلَبِ الْبُرْهَانِ فِيهَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا اَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى

علينا وهو القرآن والسنة فوجدنا من يقول ان المعتقين يعقلون عن اعتقوه
يقولون قَالَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
كُلُّ حَلْفٍ كَانَ فِي اِحْمَالِيَّةٍ فَلَمْ يَرُدَّهُ اِلَّا سَلَامُ الْاَشْدَّةِ كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ
مُسْلِمٍ مَا اَبُو بَكْرٍ بْنُ سَلَمَةَ مَا عَدَّ اللَّهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ اَبِي سَامِيَةَ عَنْ زَكَرِيَّا عَنْ سَعْدِ
بْنِ اَبِي رَهْمٍ عَنْ اَبِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا حَلْفَ
فِي الْاِسْلَامِ وَاِنَّمَا حَلْفُ كَانَ فِي اِحْمَالِيَّةٍ فَلَمْ يَرُدَّهُ اِلَّا سَلَامُ الْاَشْدَّةِ وَفِي
طَرِيقِ مُسْلِمٍ فِي رَجُلٍ مِنْ حَرْبٍ مَا اسْتَعِيلَ بِنِ اَبِي رَهْمٍ هُوَ اَبْنُ عَلِيٍّ نَاثُورُ السَّحَابِ
عَنِ اِبْنِ فُلَانٍ عَنْ اِبْنِ الْمُهَلَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ اَكْحَمٍ قَالَ كَانَتْ ثَقِيفٌ خَلَفَتْ
لَبْنِي عَقِيلٍ فَاسْرَتْ ثَقِيفٌ رَجُلًا مِنْ اصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَاصْرَاحُ اصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ وَاصْبَاؤُهَا
مَعَهُ الْعَضْبَا فَاِنْ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْوُثَاقِ
فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ فَاَنَّا هَذَا فَقَالَ مَا شَأْنُكَ فَقَالَ بِنَا اَخَذْتَنِي وَاحْذَتْ سَابِقَةَ لِحَاجِّ
قَالَ اعْطَا مَا لَكَ اَخَذْتَنِي حَبْرَةً خَلَفَا بِكَ ثَقِيفٌ ثُمَّ انْصَرَفَتْ فَنَادَاهَا مُحَمَّدٌ
يَا مُحَمَّدُ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَفِيقًا نَزَّاجَ اِلَيْهِ فَقَالَ مَا شَأْنُكَ
قَالَ اِنِّي مُسْلِمٌ قَالَ لَوْ قُلْنَا وَاَنْتَ تَمْلِكُ اَمْرَكَ اَفَلَمْ تَحْلُكْ حِلَّ الْفَلَاحِ وَذَكَرَ مَا فِي
اَلْحَدِيثِ قَالُوا فَاِذَا الْمَوَالِي مِنَ الْقَوْمِ وَالْحَلْفُ مِنَ الْقَوْمِ وَهُمْ مَا خُذُوا مِنْ عَمْرِو بْنِ
فَالْعَقْلُ عَلَيْهِمْ قَالَا أَبُو جَعْفَرٍ وَهَذِهِ الْاَخْبَارُ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ اِلَّا اَنَّهُمْ لَا حُجَّةَ
لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا اِنْ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ حَقٌّ
لَا شَكَّ فِيهِ وَلَيْسَ كَوْنُهُ مِنْهُمْ مُوجِبًا اِنْ يَعْقِلُوا عَنْهُ لَا نَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالَ اَيْضًا اِنْ اَخْتِ الْقَوْمُ مِنْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُوجِبًا عَنْهُمْ اِنْ يَعْقِلُوا
عَنْهُ كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ مَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى مَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ مَوْجِبًا رَأْسُ ثَقِيفَةٍ قَالَ
سَمِعْتُ قَتَادَةَ حَدَّثَ عَنْ اَبِي سَلَمَةَ قَالَ قَالَ جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْاَنْصَارَ وَقَالَ اَيْكُمْ اَحَدٌ مِنْكُمْ قَالُوا لَا اِلَّا اَبْنُ اَخْتِ لَنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اِنْ اَبْنُ اَخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ وَذَكَرَ اَحَدٌ مِنْهُمْ فَبَطُلَ اِنْ يَكُونُ
قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ اِنْ يَكُونُ مُوجِبًا لَانَ يَعْقِلُ عَنْهُمْ اَوْ يَعْقِلُوا

سَوْدًا يَغْفُو عَنْهُ رَبُّ الدُّنْيَا وَرَسُولُهُ السُّودُ أَفَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْبَطْعُ وَلَا
الْقَتْلُ بِالْحَجَارَةِ إِنْ كَانَ مُخَصَّنًا وَإِنْ هَذَا الدُّنْيَا مِنْ قَتْلِ النَّفْسِ الْحَرَمَةِ وَوَحْدَانًا
تَقُولُونَ أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الْمَرْءِ وَلَا تُؤَدِّي بِهَا عَنْ نَفْسِهَا بَلْ يُوَدِّعُهَا عَنْهَا
وَهُوَ رَوْحُهَا وَيَقُولُ الْخَبِيثُ الْإِصْحَاقُ فَرَضَ عَلَى الْمَرْءِ فَلَا يُؤَدِّي بِهَا عَنْهَا لَكِنْ
يُوَدِّعُهَا عَنْهَا وَإِذَا فَلْتُمْ هَذَا حَيْثُ لَا يُوَجِّهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنْتُمْ أَهْلُ آثَارٍ وَفِي سِرِّ الدِّينِ نَحْنُ أَوَّلَى بِأَنْ تَقُولَ مَا وَجَّهَهُ
اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَحْمَدُهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ فَإِنْ قِيلَ فَإِنَّ
أَحْقَ حُكْمِهِمْ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ بِلَالٍ وَذَكَرَ الصَّيِّ
حَقِّي بَلْعَ وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ قَلْبًا نَحْنُ وَنَلَّهِ الْخُرْقَ بِلُونِهِ وَمُسْقُطُونَ عَنِ
الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ كُلِّ حَقٍّ وَرَدَّ بِحُطَابِ أَهْلِ ذَلِكَ الْحُكْمِ لَأَنَّهُمَا غَيْرُ مُحَاطَيْنِ سَقِينِ
لَا شَكَّ فِيهِ فَهَذَا خَارِجَانِ عَنْ خُوطَبِ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَلَكِنْ يَلْزِمُهُمَا كُلُّ غَرَامَةٍ
فِي مَالٍ جَاءَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ بِغَيْرِ خُطَابٍ لِأَهْلِهِ وَالْحُكْمُ دَهَا هَذَا جَاءَ بَانَ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمُ بَانَ الدِّينَ وَالْعُرَّةُ عَلَى عَصَبَةِ الْفَانِلَةِ وَلَمْ
يَخَاطَبِ الْعَصَبَةَ وَلَا التَّفْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى اعْتِرَاضٍ مِنْ غَيْرِ مَنْ سَمِعَ بَلْ
انْقَدَ الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ نَحْنُ نَقْدُ الْحُكْمِ بِأَحَابِ الدِّينِ فِي مَالِ الْعَصَبَةِ وَلَا بَنَاتٍ
صِبْيَانًا كَانُوا أَوْ مَجَانِينَ أَوْ غِيَبًا أَوْ حَاضِرِينَ وَلَمْ يُوَجِّهْ ذَلِكَ فِيهَا حَتَاهُ
صَيِّ أَوْ مَجْنُونٍ لِأَنَّ الدِّينَ إِنَّمَا وَجَّهَتْ بِغَيْرِ الْفَرَانِ فَمَا قَتَلَهُ مُحَاطٌ
بِالْكُفَّارَةِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الصِّبْيَانِ وَالْمَجَانِينَ وَأَحْمَدُهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ثُمَّ نَظَرْنَا فِي مَقْدَارِ مَا يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنَ الْعَصَبَةِ فَوَجَدْنَا
قَوْمًا قَالُوا لَا يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ إِلَّا أَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ وَقَوْمًا قَالُوا يُؤْخَذُ
مِنْ الْغَنِيِّ نِصْفُ دِينَارٍ وَمِنْ الْفَقِيرِ رَجُلٌ دِينَارٌ فَكَانَتْ هَذِهِ حُدُودًا لَمْ يَأْتِ بِهَا حُكْمُ
بِاللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَّهَتْ أَنْ لَا يُلْتَفَتَ وَوَجَّهَتْ
أَنْ يُنْظَرَ مَا الْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا أَنَّ تَعَالَى يَقُولُ لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا
إِلَّا وَسَعَهَا وَقَالَ تَعَالَى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ خُرْجٍ وَقَالَ تَعَالَى يُؤَدِّي اللَّهُ
بِكُمُ السَّيِّئَةِ وَلَا يَرْبِذُكُمْ الْعُسْرَ وَحُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَدْيَةِ وَالْبَعْرِ

عَلَى الْعَاقِلَةِ فَوَجَّهَتْ أَنْ يَحْمَلُوا مِنْ ذَلِكَ مَا يُطِيقُونَ وَمَا لَا خُرْجَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ وَمَا
لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ فِي عُسْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرُدَّ ذَلِكَ أَعْنَى الْعُسْرِ تَنَاوُظُ فَيُؤْخَذُ
مِنْ مَالِ الْمَرْءِ مَا لَا يَنْفِي تَعْدَهُ مَعْسَرًا أَوْ يَعْدِلُ بِهِمْ فِي ذَلِكَ فَمَنْ أَحْمَلُ مَالَهُ أَعْرَهُ
كَثِيرَهُ وَلَمْ يَحْجُفْ ذَلِكَ بِهِ كَلْفَ ذَلِكَ وَمَنْ لَمْ يَحْمَلْ إِلَّا خَيْرًا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ اشْتَرَكِ
مِنْ الْحِجَاةِ مِنْهُمْ فِي التَّعْيِيرِ هَكَذَا حَتَّى تَمَّ الدِّينُ وَهَكَذَا فِي حُكْمِ الْغُرَّةِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ إِنَّمَا سَطَرَ عَلَى مَالِ الْمَرْءِ مِنْهُ تَعْيِيرُ الدِّينِ وَالْغُرَّةِ عَلَى الْفَضْلَاتِ مِنْ أَسْوَاطِ
الْبَنِي يَقُولُونَ بَعْدَهَا لَوْ ذَهَبَتْ أَعْيُنًا مَعْدِلُ بِهِمْ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ تَعَالَى
اعْدِلُوا هَؤُلَاءِ لِلنَّفُوسِ وَالْحَرْكِ هَؤُلَاءِ خَذَ بِالسَّنَةِ لَا بَانَ سُبَاوِي مِنْ
دِي الْفَضْلَةِ الْقَلِيلَةِ وَالْفَضْلَةِ الْكَثِيرَةِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ سَوَاءً لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنَ الْكَثِيرِ
كَثِيرٌ مِنَ الْقَلِيلِ قَلِيلٌ وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا وَهُوَ أَكْبَرُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ
مَسْأَلَةٌ هَلْ يَعْقِلُ عَنْ الْخَلْفِ وَعَنِ الْمَوْلَى مِنْ سَقَلٍ أَوْ مِنْ فَوْقٍ وَعَنِ الْعَبْدِ
أَمْ لَا وَهَلْ يَعْقِلُ عَنْ أَسْلَمٍ عَلَى يَدَيْهِ أَمْ لَا وَهَلْ يَنْتَقِلُ الْوَلَا بِالْعَقْلِ أَمْ لَا قَالَ
أَبُو مُحَمَّدٍ قَالَ قَوْمٌ يَعْقِلُ عَنْ الْمَوْلَى الْمُتَّقِ مَوَالِيَهُ مِنْ فَوْقٍ كَمَا نَا مُحَمَّدٌ سَعِيدٌ
بَنَاتٍ نَاعِدُ اللَّهِ نَفْسُهُ نَاقِاسِمٌ بِنَاصِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ
وَكَيْفَ نَا سَعِيدٌ الثَّوْرِيُّ عَنْ جَادِ بْنِ سَلَمٍ عَنْ أَبِيهِمْ قَالَ اخْتَصَمَ عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ
فِي مَوَالِيهِ لَصَفِيهِ فَقَضَى عَنْهُ بِنَاطِيبِ بَانَ الْمِيرَاثِ لِلزُّبَيْرِ وَالْعَقْلُ عَلَى عَلِيٍّ وَعَنِ
أَبِيهِمُ النَّخَعِيُّ فِي رَجُلٍ أَعْقَى قَوْمًا وَاعْتَقَ أَبَاهُ آخَرُونَ قَالَ يَتَوَارَثُونَ مَالًا رَحَامًا
وَالْعَقْلُ عَلَى الْمَوَالِي وَعَنِ سَلَمٍ نَابِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ نَابِغٍ
قَلْبًا وَلَيْسَ لَهُ رَحْمٌ وَلَا وَلِيٌّ فَكُنْتُ إِلَيْهِ عَمْرَانُ تَرَكَ دَارَ رَحْمٍ فَالرَّحْمُ وَالْإِلَا
فَالْوَلَا وَالْأَمْنَةُ الْمَالِ بِرِثْوَتِهِ وَيُجْعَلُونَ عَنْهُ وَعَنِ مُحَمَّدٍ قَالَ إِنْ
رَجُلًا إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ إِنْ رَجُلًا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْ فَآتَى وَتَرَكَ
الْفَتْ دَرَاهِمٍ فَخَرَجْتُ مِنْهَا فَرَفَعْتُهَا إِلَيْكَ قَالَ إِنْ أَرَأَيْتَ لَوْ جُنِيَ جُنَانَةٌ عَلَى مَنْ
كَانَتْ تَكُونُ قَالَ عَلِيٌّ قَالَ فَمِنْ أَتَى فَكَانَتْ وَكَانَتْ وَكَانَتْ وَكَانَتْ وَكَانَتْ وَكَانَتْ وَكَانَتْ
قَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِذَا وَلَّى الرَّجُلُ رَجُلًا فَلَهُ مِثْلُ تَهُ وَعَلَى مَا قَلْبُهُ عَقْلُهُ
وَمِنْ طَرَفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُرْجٍ قَالَ قُلْتُ لِعَطَاءٍ إِنْ الْقَوْمُ أَنْ يَعْقِلُوا

وعليه

لا يتعدى ووجه ثالث الذي يحلها العاقلة لأن فيها ارشاً معلوماً لا
 يتعدى فوجب أن يكون كذلك كل ماله ارش محدود فتحلها العاقلة وماله
 ارش له محدود فلا تحلها العاقلة قال ابو محمد وهذا ليس بشي وقول كاذب
 وباطل موضوع ولا ندرى اين وحدوا هذا الا بالظنون قال الله تعالى ان
 يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني عن الحق شيئا ثم نظرن في تقسيم اي حنفية
 ومالك ومراعاة مالك ثلث دية المرأة اذا كانت في الحائض او ثلث
 دية الرجل اذا كان هو الحائض ومراعاة اي حنفية نصف عشر الدية المحض عليه
 خاصة رجلا كان وامراة فوجدناهما تقسيمين لم يسبقوا بحقيقة الى تقسيمه
 في ذلك احد يعلمه ولا سبق ما كلف في تقسيمه هذا احد يعلمه ولن جاز لا
 حنفية ومالك ان يقولوا قولاً براهما لا يعرف له قائل فلهما ما حطر
 الله تعالى قط ذلك على غيرهما ولا اباخ لهما من ذلك مالم يحه كل مسلم
 دونهما لا سيما من قال بما اوجبه القرآن وسنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وان من صوب لما لك في حنفية قولاً بالراي لم يعرف
 ان احدا قاله قبلهما ثم انكر عا من قال متبعاً لكلام الله تعالى وكلام
 رسوله صلى الله عليه وسلم قولاً لم يأت عن احد قبله انه قال به ولا هو الجمع
 بخلافه فما تركه للباطل شغوا ثم نظرن في قول من قال ما كان تلك الدية
 فصاعداً على العاقلة وما كان اقل من ثلث الدية فعلى قوم الحائض خاصة
 فوجدناه لا حاجة له فسقطت نظرن ايها حكمه ابو الزناد ومن ان الحكم
 في ذلك انما هو على ما استلفت عليه المصارف وتراضت به فقط فوجدناه
 مخيراً عن حقيقة الحكم في هذه المسئلة وصح باخبار ابي الزناد ان هذا
 ابو لا سبته فيه ولما هو تراض فقط فهذا لا يجوز الحكم به قطعاً في دين
 الله تعالى ثم نظرن في قول من قال ان العاقلة تحمل القليل والكثير فوجدناهم
 محتمين ان قالوا لما حلت الالة بالنقص والاجماع كان حملها لبعض الالة للقليل
 اولاً اذ من حمل الكثير وحب ان يحمل القليل وهذا فيناش والقيا من كل باطل
 قال ابو محمد فلما اختلفوا وصح انها اراء مجردة لا سنة في شيء من

ذلك ولا اجماع وحب الرجوع الى ما افترض الله تعالى عند الشارح فوجدنا
 الله تعالى يقول ولا تكسب كل نفس الا عليها الالة وقال تعالى ولا تأكلوا
 اموالكم بينكم بالباطل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم
 واماؤكم عليكم حرام فوجب ان يلزم العاقلة عرامة اصلاً الا حيث
 اوجبها النص والاجماع وقد صح النص بانجاب دية النفس في الخطا عليها
 ومحض النص بانجاب العرة الواجبة في الجنب على العاقلة ايضاً ولم يأت نص ولا
 اجماع بان يلزم عرامة في غير ما ذكرنا فوجب ان لا يجب عليها عرامة لم
 يوجبها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ولا يصح فيها كلمة من صاحب
 اصلاً واما فيها اثار عن اثني عشر من التابعين مختلفين غير متفقين فصح
 انها اقوال عذر قائلها بالا جهناد وفصد اخبر والله تعالى التوفيق
 مسئلة هل يغرم الحائض مع العاقلة ام لا قال ابو محمد اختلف الناس
 في هذا فقال ابو حنيفة ومالك والليث وابن شبرمة يغرم القاتل خطأ
 مع عاقلة وقال الاوزاعي واحسن وابوسليم واصحابنا لا يدخل
 معهم في العرامة وقال الشافعي في عاقلة فما عجزت عنه العاقلة
 فهو في ماله قال ابو محمد فلما اختلفوا وجب ان نظرن فيما اجمعت به
 كل طائفة لقولها فوجدنا الموحدين على القاتل خطأ ان يغرم مع عاقلة
 يقولون ان سعد بن طارق روى عن نعيم بن جندب عن سلة بن نعيم انه قال
 قتلت يوم اليمامة رجلاً طنته كافر فقال اللهم اني مسلم بريء مما حاط به
 مسئلة قال فاخبرت بذلك عمر بن الخطاب فقال الدية عليك وعلى قومك
 قالوا وروى هذا عن عمر بن عبد العزيز ولا يعرف لهما من السلف مخالفت
 وقالوا انما الغرم على العاقلة تغرم عنه على وجه النص له فهو اولى بذلك
 في نفسه ما فعل لهم حجة غير هذا ولا حجة في قول احد دون رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثم نظرن في قول الشافعي فوجدناه لا حاجة له اصلاً
 لان قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ولا تابع ولا قياس ولا مذهب
 لاحد قبله فسقط وبالله تعالى التوفيق ثم نظرن في قول الاوزاعي واحسن

واما تقسيم العاقلة

سَلَمَةُ وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ قَالَ مَا لَكَ مَا بَلَغَ لَيْثُ الدِّينِ مِنَ الرَّجُلِ مِنْ جَنَابِهِ الرَّجُلُ
 جَرَحَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فَعَلِيَ الْعَاقِلَةَ فَإِنْ كَانَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ فَيُغْنِي مَالَهُ وَمَا بَلَغَ لَيْثُ
 دِينِ الْمَرْأَةِ فَعَلِيَ الْعَاقِلَةَ فَمَا كَانَ أَقْلٌ فَيُغْنِي مَالَهُ سَوَاءٌ جَرَحْتَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً
 وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ مَا رَوَى عَنْ حَمَادِ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ لَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةَ
 مَا دُونَ الْمُوصَحَّةِ قَالَ وَكَيْفَ وَصَحَّتْ سَفِينُ الثَّوْرِيِّ يَقُولُ لَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةَ
 مُوصَحَّةُ الْمَرْأَةِ إِلَّا فِي قَوْلِ مَنْ رَأَاهَا كُوصَحَةُ الرَّجُلِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ شَبْرُمَةَ وَأَمَّا
 الْقَوْلُ الْخَامِسُ فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ وَاصْحَابَهُ قَالُوا بِهِ فَوَاعُوا الْجَنِي عَلَيْهِ قَالُوا فَإِنْ
 كَانَ الْجَنِي عَلَيْهِ امْرَأَةً فَلَيْتَ إِيَّاهُ نَصَفَ عَشْرَ دِينَهَا فَصَاعِدًا فِي عِلِّيِّ الْعَاقِلَةِ
 فَإِنْ بَلَغَتْ أَقْلٌ فِي مَالِ الْحَائِي رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً فَإِنْ كَانَ الْجَنِي عَلَيْهِ رَجُلًا
 فَلَيْتَ إِيَّاهُ نَصَفَ عَشْرَ دِينِهِ فَصَاعِدًا فِي عِلِّيِّ الْعَاقِلَةِ فَإِنْ بَلَغَتْ أَقْلٌ
 فِي مَالِ الْحَائِي رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً وَالْقَوْلُ السَّادِسُ مَا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ
 عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ إِذَا بَلَغَ الثَّلَاثُ فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَقَالَ لِي ذَلِكَ ابْنُ
 أَيْمَنٍ وَلَا أَسْتَدُّ أَنَّهُ قَالَ فَمَا لَمْ يَبْلُغِ الثَّلَاثَ فَعَلَى قَوْمِ الرَّجُلِ خَاصَّةً وَالْقَوْلُ
 السَّابِعُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ الزَّيَادِ قَالَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ
 جَرَاحٍ أَوْ دِيمٍ كَانَ خَطَأً فَإِنْ عَقِلَ مَا اسْتَلَفْتَ عَلَيْهِ الْقِسْلَةَ مِنَ الْخَطَا عَلَى مَا اسْتَلَفُوا
 عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ الْفَتْمَةُ عَلَى الْكَثِيرِ وَلَيْسَتْ عَلَى الْفَتْلِ فَإِنْ عَقِلَ مَا اسْتَلَفُوا
 عَلَيْهِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَعَقِلَ مَا لَمْ يَبْلُغُوا عَلَيْهِ عَلَى الْخَارِجِ فِي مَالِهِ وَلَيْسَ مِنْ
 ذَلِكَ مَطْلَعٌ عَلَيْهِ الْقِسْلَةَ بَارٍ وَقَدْ كَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَازِزِ الْفَرَسِيُّ مَعْقِلَةً فَرَسٍ
 إِذَا كَانَ أَمِيرًا عَلَى الْمَدِينَةِ عَلَى أَنَّهُمْ يَعْقِلُونَ ثَلَاثَ الدِّينَةِ فَمَا فَرَسًا وَأَنْ مَا دُونَ
 ذَلِكَ يَكُونُ عَلَى الْخَارِجِ فِي مَالِهِ وَالْقَوْلُ الثَّامِسُ قَالَ هُشَيْنُ بْنُ الْبَيْتِ وَالسَّابِقِيُّ
 أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُ مَا قَلَّ وَكَثُرَ مَا ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا مِنْ قَوْلِ عَطَاءٍ
 وَغَيْرِهِ أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُ مِنَ الْعَدْوِ وَلَمْ تَخْصَرْ قَلِيلًا مِنْ كَثِيرٍ وَهُوَ قَوْلُ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيهِ
 وَحَمَادِ بْنِ سُلَيْمٍ وَغَيْرِهِمْ قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ فَنَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ أَنَّ الثَّلَاثَ
 فَمَا دُونََهُ فِي مَالِ الْحَائِي وَإِنْ مَارَادَ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَوَجَدْنَاهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ تَعْلِيمًا
 أَصْلًا فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ إِذَا كَانَ قَوْلًا لَا حُجَّةَ لَهُ فَهُوَ سَاقِطٌ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ

أوكل قول

فَنَظَرْنَا فِي الْقَوْلِ الثَّانِي فَوَجَدْنَاهُ يَذْكُرُونَ مَا رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ رَسِيْدَةٍ
 أَنَّهُ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَرَسَ فِي النَّاسِ فِي مَعَاظِلِهِمْ فَكَانَتْ
 يُونُسُ سَاعِدَةً فَرَادَى هَامِعَةً يَنْعَاقِلُونَ ثَلَاثَ الدِّينَةِ فَصَاعِدًا وَكَيُونُ
 مَا دُونَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ كَسِبَتْ وَحَقَّقَ ابْنُ وَهْبٍ وَصَدَّقَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ
 عُمَرَ عَنْ رَسِيْدَةٍ أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ فَرَسٍ وَالْأَنْصَارِ
 لِحَمَلِ الْعَقْلِ بَيْنَهُمْ ثَلَاثُ الدِّينَةِ وَمَا نَاهُ حَمَادُ بْنُ عَتَّاسٍ بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَبْدِ
 الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنٍ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَابْنِ الْوَاقِدِيِّ مَا مَوْسِي بْنِ شَيْبَةَ
 عَنْ خَارِجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بَيْنَ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَذْرَةَ قَالَ كُنَّا فِي جَاهِلِيَّتِنَا
 وَأَمَّا نَحْمِلُ مِنَ الْعَقْلِ مَا بَلَغَ ثَلَاثَ الدِّينَةِ وَنُؤْخِذُ بِهِ خَلَا فَإِنْ لَمْ يُوْخِذْ عِنْدَنَا
 كَانَ مِنْزِلَةً الَّذِي تَحَارَى فَلَمَّا حَالَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِسْلَامِ كُنَّا مِنْ سَنِّ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَعَاظِلِ مِنْ فَرَسٍ وَالْأَنْصَارِ ثَلَاثَ الدِّينَةِ وَرَوَى عَنْ
 عُمَرَ وَلَا يَعْرِفُ لَهُ فِي ذَلِكَ مَخَالِفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ
 فَنَظَرْنَا فِي هَذَا الْأَحْتِجَاجِ فَوَجَدْنَاهُ لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ لِأَنَّ الْخَبَرَ عَنْ رَسِيْدَةٍ
 مُرْسَلَانِ أَمَّا الْمُسْتَدُّ فَعَلَاكَ الْبَيِّنَةُ لِأَنَّهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَهُوَ
 مُتَكْرِرٌ أَحَدُ ثَرْكَ بَاخِرَةٍ وَهُوَ ابْنُ الْوَاقِدِيِّ وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ
 ثُمَّ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بَيْنَ مَالِكٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ وَذَرَبَ مُرْسَلٌ أَصَحُّ
 مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ كَالْمُرْسَلِ فِي أَنْ فِي الْعَيْنِ الْعَوْرَانِ ثَلَاثَ دِينَهَا وَغَيْرُ ذَلِكَ فَسَقَطَ
 هَذَا الْقَوْلُ وَأَمَّا كونه عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ مُرْسَلٌ عَنْ ابْنِ سَعْدٍ مَذْكُورٌ
 بِالْكَذِبِ ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ فِي قَوْلِ أَحْمَدَ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّةٌ
 وَقَدْ جَاءَ عَنْ عُمَرَ بِمَا هُوَ أَصَحُّ مِنْ حُكْمِهِ فِي عَيْنِ الدَّابَّةِ رَجَعَ شَيْئًا وَكَتَابَهُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ
 الْقَضَاءُ فِي السَّلَاحِ وَمِنْ خُطْبَتِهِ عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ فِي الصَّلَاحِ جَلًا
 وَفِي التَّرْقُوتِ جَلًا وَمِنْ الْبَاطِلِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ عُمَرَ قَدْ صَحَّ عَنْهُ لَيْسَ بِهِ حُجَّةٌ وَكَيُونُ
 قَوْلُ مَكْذُوبٌ لَمْ يَصِحَّ عَنْهُ حُجَّةٌ فَسَقَطَ كُلُّ مَا أَحْتِجَاجُهُ ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ
 مَنْ قَالَ لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةَ مَا دُونَ نِصْفِ الْعَشْرِ مِنَ الدِّينَةِ فَلَمْ يَجِدْ حُجَّةً
 إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنْ الْأَمْوَالُ لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا أَرْشٌ مُوقَّتٌ

وإن سحان

في هذا فقال ابو حنيفة والشافعي والاوزاعي والثوري الدية على المقر في ماله
وقال مالك لا شيء عليه قال وان لم يمتهم من اقرله اقسام اوليا المقتول ووجبت
الدية على العاقلة ثم نظرنا في العبد يقتل خطأ هل تحمل قيمته العاقلة ام لا
فوجدنا من لم يحمله العاقلة لا حجة لهم الا ما ذكرنا من انه روي ذلك عن
عمر وعنه ابن عباس وهو قول لم يصح عن عمر كما ذكرنا لانه عن السبعين
عمر ولم يولد الشيعي الا بعد موت عمر رضي الله عنه بسنين ولا تعلمه
ابن عباس عن ابن عباس وقد ذكرنا فصلا عظمه عن جماعة من الصحابة
رضي الله عنهم خالفوها قد ذكرنا هاهنا غير ما موضع فالواجب الرجوع
الى ما اوجبت الله تعالى عند التنازع اذ يقول تعالى فان تنازعتم في شئ
فردوه الى الله والرسول ففعلنا فوجدنا ما ناه عبد الله بن ربيع نا محمد
بن معاوية نا احمد بن شعيب نا القاسم بن زكريا نا سعيد بن عمرو نا حماد
بن زيد عن ابوت السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس ان مكابا قتل على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر عليه السلام ان يودي ما ادى
دية احمر ومالا دية المملوك وقد روي عن عبي بن زياد كثر قال ان علي بن
اي طالب وشروان كانا يقولان في المكاتب انه يودي منه دية احمر
بقدر ما ادى وما رقي منه دية العبد فوجدنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو بالحجة في الدين سمي ما يودي في قتل العبد دية وسماه ايضا على
بن زياد طالب وهو حجة في اللغة دية وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان الدية في الخطا في النفس على العاقلة وصح الاجماع على ان قتل العبد
المومن خطأ كان يغتفر فيه او صنام شهرين متتابعين لمن لم يجد رقة
صح بالنص والاجماع ان ما يودي في العبد دية والدية على العاقلة وبهذا
نقول واما الدية وسائر الاموال فلا لانه لا يسي شيء من ذلك دية
والاموال مخطورة الا بنص الاجماع وبالله تعالى التوفيق مسئلة
بقدر ما تحمل العاقلة قال ابو محمد قالت طائفة لا تحمل العاقلة من
جنايات الخطا الا ما كان اكثر من ثلث الدية فصاعدا فان كان اقل من

الثلث او كان الثلث فهو في مال الجاني وقالت طائفة لا تحمل العاقلة
الا ما كان ثلث الدية فصاعدا فما كان اقل من ثلث الدية فهو في مال الجاني
وقالت طائفة الثلث فصاعدا على العاقلة وما كان اقل من الثلث فعلى قومه
خاصة وقالت طائفة لا تحمل العاقلة الا ما كان نصف عشر الدية فصاعدا
وما كان اقل فهو في مال الجاني وقالت طائفة ان جنت امرأة على رجل او امرأة
فبلغت ثلث ديتها كان على عاقلة وان بلغ اقل ففي ماله وقالت طائفة
المراعي في ذلك المجني عليه فان كان امرأة فبلغ نصف عشر ديتها حملته عاقلة
الجاني رجلا كان او امرأة وان كان المجني عليه رجلا فبلغ نصف عشر ديتها فانه
على عاقلة الجاني رجلا كان او امرأة وما كان دون ذلك ففي مال الجاني وقالت
طائفة تحمل العاقلة ما قل او كثر وقالت طائفة الحكم في ذلك على ما انفقوا
عليه فان كان بالقوا على الكبر فقط حملوا على الكبر فقط ولم تحم للقليل
ولا للكثير عددا قال ابو محمد فالقول الاول كما روي عن الزهري قال
الثلث بما دونه في خاصة ماله وما زاد فهو على العاقلة والقول الثاني
كما روي عن ابن وهب قال اخبرني ابن سعيان قال سمعت رجلا من علمائنا
يقولون قضى عمر بن الخطاب في الدية لا تحمل منها شي على العاقلة حتى تبلغ
ثلث الدية فاهما على العاقلة عقل الما مومة والخاصة فاذا بلغت
ذلك فصاعدا حملت على العاقلة وعن سعيد بن المسيب وسلم بن يسار
مثله وعن الزهري مثله وقال عروة بن الزهر ما كان من خطأ فليس على
العاقلة منه شي حتى يبلغ ثلث الدية على ذلك امر السنة وعن الثلث
بن سعيد انه سمع عبي بن سعيده يقول ان من الامر القديم عندنا الا يكون
على العاقلة عقل حتى يبلغ الجرح ثلث الدية وعن ربيعة لا تحمل العاقلة ما
دون الثلث الا ان يخطوا على شي وعن ابن جريح ومعه عن عبد الله بن
عمر قال نحن مجتمعون اوقد كذا ان نجمع بين ما دون الثلث في ماله خاصة
وعن عبي بن سعيد ان عمر بن عبد العزيز قضى في قول جرح فكان دون الثلث
من الدية ولم يكن له شي ان يكون دينا يتبع به وهذا يقول عبد العزيز بن

الناس في البلاد فان العصبية والبطن حسد من الغارمين ومن قد لزمهم
تلك العزيمة ووجبت في اموالهم فادهم من الغارمين ومودى فحقهم في الصدقات
في ستم الغارمين فيودي عنهم من ذلك فهذا حكم العاقلة قد بيناه واوضحناه
مسألة هل تحمل العاقلة الصلح في العهد والاعتراف بقتل الخطاء او
العبد المقتول في الخطاء قال ابو محمد اختلف الناس في هذا كما ناهي عن سعيه
بنيات ناهي الله بن نصرنا فاسم بن اصبح نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا
وكيع نا عبد الملك بن حسين نا مالك عن عبد الله بن سليمان السعدي عن
عمر بن الخطاب قال العهد والعبد والصلح والاعتراف في مال الحامي لا
تحمله العاقلة وعن السعدي قال امطع المسلمون على ان لا يعقلوا عدا ولا
عدا ولا صلحا ولا اعترافا وعن ابراهيم النخعي قال لا تحمل العاقلة عدا
ولا عدا ولا صلحا ولا اعترافا وعن عمر بن عبد العزيز الا ان يشاءوا وعن
حيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي لا تعقل العاقلة لا العهد ولا الصلح ولا الاعتراف
وعن ابن شهاب قال مضت السنة ان العاقلة لا تحمل شيئا من العدا الا ان
نعينه عن طيب نفس قال مالك وفي يحيى بن سعيد مثل ذلك وعن مالك
عن هشام بن عروة عن ابيه قال ليس على العاقلة عقل من قبل العدا الا
ان يشاءوا ذلك لما عليهم عقل الخطاء وقال ابو حنيفة والسافعي وابن شبرمة
وسفي الثوري والاوزاعي ومالك وابو سليمان واصحابهم لا تحمل العاقلة
شيئا من هذا كله وقالت طائفة لا تحمل العاقلة شيئا من هذا كله ولكن
نعينه لما روي ان عمر بن الخطاب قال ليس على من غدلوه نفس شي اصاب في الصلح
وعن الزهري وعليهم ان يعينوه وقالت طائفة عمر هذا لما روي عن شعبة
قال سألت الحكم بن عتيبة وحماد بن سليمان عن رجل حتر استقبله ملكا
فتصاد ما فاما تاجيغا فقال جميعا دية العبد على عاقلة الحر وليس على
العبد شي وروي عن عطاء ان قتل رجل عدا خطأ فهو على عاقلة وان قتل
داية خطأ فهو على عاقلة وعن ابن جريح اخبرني محمد بن نصر والصلح ان رجلا
بالضقة ربح رجلا ظن انه كلب فقتله فاذا هو انسان فلم يدر الناس من

قال
ولا العبد

انسانا

قائله فاحاديث برار طاه فاحرم انه يقتله فمحنه وكتب فيه الى عمر بن عبد
العزير فكتب اليه انك بيسر ما صنعت اذ سجنته وقد حارب قتل نفسه
فحل سبيله واجعل دية على العشيرة وزعم الصلت انه من الا رد القاتل
والمقتول وان القاتل كان حاسبا بعسر قال الزهري العبد تحمل قيمته العاقلة
قال ابو محمد فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ينظر فيما احتج به كل طائفة
لنعلم الحق فنسبنا فطرنا فيما احتج به من قال لا تحمل العاقلة عدا ولا عدا
ولا صلحا ولا اعترافا فوجدناهم يقولون ان هذا قول روي عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنهما ولا يعرف لهما محال في الصلح والاعتراف فانه لا حجة لهم فيه اذ لا حجة
في قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نظرنا فيما احتج به
اقبل القول الثاني فوجدناهم يذكرون ما روي عن الزهري قال بلغني ان
البيعي صلى الله عليه وسلم قال في الكتاب الذي كتبه بين قريش والانصار لا
تتركوا مفرجا ان يعينوه في مكائ او عقل والمفرج كل ما لا تحمله العاقلة
وهذا من سبل يوجب ان يعين العاقلة فيما لم تحمل جميعه وقد روي ايضا عن
عمر كما ذكرنا واما نحن فلا حجة عندنا في من سئل فلما لم يكن فيما احتجوا به حجة
وجب ان ينظر فيما اختلفوا فيه من ذلك فبدا بنا بالعهد ما اذم فيه دية او
صلح فيه فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان دما لم واسواكم عليكم
حرام فلم يجز ان تكلف عاقلة عزيمة حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسول
عليه السلام ولم يوجبها قط نص فثبت في العهد فوجب ان لا تحمل العاقلة
العهد ولا الصلح في العهد ثم نظرنا في الاعتراف بقتل الخطاء فوجدنا الله
تعالى يقول ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى
ووجدنا المقر بقتل الخطاء ليس مقررا على نفسه لان الدية فيها اقرب به
على العاقلة لا عليه فاذ ليس مقررا على نفسه فوجب ان لا يصدق عليهم
الا انما يقول انه ان كان عدا حلف او القاتل معه واستحقوا الدية
على العاقلة فان كلفوا فلا شيء لهم فان اقرأنا ان عدا لا يقتل خطاء وجبت
الدية على عاقلة لا يمين لا ينما شاهدنا عدا على العاقلة وقد اختلف

الاقرب فالاقرب من بني ابيه ثم من بني جده ثم من بني جد ابيه قال ابو محمد
فلما اختلفوا كما ذكرنا وجت ان ننظر فيما احدثت بكل طائفة لقولها بعد
ان رجعت الاقوال في ذلك الى ثلاثة اقوال فقط احدها قول اي حنفية
ومن معه على ان العاقلة على اهل الديوان لا على عصبة الحائفي والاخر
قول مالك ومن معه ان العاقلة على قومه الذين معه في المدينة ونحوها
لا على من كان منهم في البادية والثالث قول الشافعي واي سلفهم
ومن معهما ان العاقلة على الاقرب فالاقرب من عصبة من بني ابيه ثم
بني اجداده ابا فابا فوجدا من جعل العاقلة على اهل الديوان خاصة
يقولون ان الدية كانت على القاتل في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى جعلها عمر على الذين قالوا فان بطل الديوان رجع الامر
الى ما كان عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم واي يكره رضي الله
عنه لم يحد لهم شئ من غير هذه قال ابو محمد وهذا الذي قالوه
باطل ان الذي دعوته من ان عمر بن الخطاب ابطال حكم العاقلة الذي
حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جرى عليه ابو بكر بعده وحدث
حكما اخر فانه باطل لا اصل له وكذا مقتضى ولعل متوها ان عموه
في ذلك بما نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصرنا قاسم بن اصبح فابن
وصاحج ناموسي بن معاوية نا وكيع عن سيفين الثوري عن سمع الشعبي
يقول جعل عمر الدية على العاقلة في الاطمة فهذا مما لا مستطوع لهم
به لانه عن لا يدرى وقد روينا عن يحيى بن سعيد انه قال فمن لم يستمه
الثوري لو كان في شيخ الثوري خير ليرج به ثم هو عن الشعبي ولم يولد
الشعبي الا بعد موت عمر وقد جحدنا ان نجد هذا الذي قالوه عن عمر رضي الله
عنه فما وجدناه ولا له اصل البته ورحم الله القائل لا سناد من الذين ولوا
الايمان اذ لقال من شامنا شأ وان المحفوظ عن عمر خلاف هذا ما نا محمد بن
سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصرنا قاسم بن اصبح فابن وصاحج ناموسي بن
معاوية نا وكيع نا الربيع بن صبيح عن الحسن البصري ان عمر بن الخطاب قال

لعلى عن ابي طالب في جنايته جناها عمر عزمت عليك الا سميت الدية
على بني ابيك فقسما على قريش من ذاقهم وعلى محضة الصحابة رضي الله عنهم
من المهاجرين والانصار ولا يعرف قلوبنا منكرينهم في قسم ما لغزاه
العاقلة على القبيلة لا على اهل الديوان ولا على اهل المدينة خاصة كما
قال مالك وهم يحتجون باقل من هذا الموجدوه واما عمر رضي الله عنه
فقد نزهه الله تعالى عن ان يطل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحد
حكما اخر قال ابو محمد فسقط هذا القول ولا ح فساد له وضعف اصله
وضعه ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه قد اخرج على من جعل الدية على اهل
الديوان بما فيه الكفاية مما قد ذكرناه وتلك الحجة بعينها حجة عليه
في قوله ان من نزع من اهل البادية قرية من ثبات القرى في المدينة
وغيرها فان العاقلة عنه اهل القرى واهله بالبادية وهذا ليس بشئ
لان لم يات به سنة صحيحة ولا سقيمة ولا اجاع ولا قول صاحب وما علمناه
قال به احد قبل مالك وليس هذا مما يؤيده نظر ولا قياس فطل قال ابو محمد
فلم سواد تطل هذان القولان الا القول الثالث وهو قول اصحابنا وهو الحق
لموافقتهم ما طاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الذي هو الحجة فوجب
علينا ان ننظر فيما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرى الله التوازن في
ذلك كما امر الله تعالى فوجدناه صلى الله عليه وسلم قد اكدت على كل بطن عقوله
وجاحكه عليه السلام في الدية وفي العشرة كما قد بينا وجاحكه عليه السلام
ان العاقلة هم الاوليا وهم العصبة فصح بهذا ما قلناه واما الاثر الذي فيه
انه صلى الله عليه وسلم كتب على قريش عقوله وعلى الانصار عقوله فانه مرسى
كما اوردناه ولا حجة في مرسى فوجب ان يند في العقل والعصبة كما امر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لا يتجاوز البطن احد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وان لا ينفذ الى ديوان ولا الى اهل مدينة اذ لم يوجب ذلك
نص قرآن ولا سنة ولا اجاع ولا قول صاحب ولا قياس لكن يكلف
ذلك العصبة حيث كانوا الى البطن فان جحدوا او تعذر امرهم لا يتراف

حكم

قدم

نحو
رشته

ماه عبد الله بن ربيع التيمي نا محمد بن معاوية الهاشمي نا احمد بن شعيب اخبرني
هرود بن عبد الله نا شقيق بن عبد الملك بن ابراهيم بن زياد بن لقيط عن شريك دمه
قال ايئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فقال من هذا معك قال ابن اسيد
به قال اما لك لا تخني عليه ولا تخني عليك فاعيد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية
نا احمد بن شعيب نا محمود بن عيلان نا شريك بن السري نا شقيق بن عاصم نا
ابن له الشعث نا عمن الاسود بن هلال عن ثعلبة بن رهم بن الربيع نا قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم محطبا فانا من الانصار فقلوا يا رسول الله هؤلاء بنو ثعلبة
بن ربيع قتلوا فلانا في الجاهلية فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهنك بصوتيه
الا لا تخني نفس على اخرى وبه الى محمود بن عيلان نا ابو داود الطيالسي نا شعيب بن
اسحق نا ابن له الشعث نا قال سمعت الاسود بن هلال نا محمد بن عجل نا ثعلبة
بن ربيع نا نا ساسم نا ثعلبة نا ابو النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل رسول
الله هؤلاء بنو ثعلبة بن ربيع قتلوا فلانا نا رجل من اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تخني نفس على اخرى قال ابو محمد خوينا
وبالله تعالى التوفيق ان هذه الاحاديث وان كان في اسانيدها معترض فان
معناها صحيحة وفي الايات التي ذكرتم كفاية لانها منتظمة بمعنى هذه الاحاديث
ثم نقول وبالله تعالى التوفيق نعم ان الله تعالى حكم بان لا تكسب كل نفس الا عليها
ولا تزد وازرة وزر اخرى وان كل امرئ بما كسب رهين ونعم لا تخني احد على احد
ولا تخني نفس على اخرى ولكن الذي قال هذا كله وحكم به هو ايضا القائل وليس
عليكم جناح فيما اخطا به ولكن ما تعذر قلوبكم وهو المحدث لنا على لسان عبده
ورسوله صلى الله عليه وسلم انه قد عفا لنا عن الخطايا والنسيان وهو فقال
مع ذلك الموجب في قتل الخطاة دية وكفارة عتق رقبة او صيام شهر من
متتابعين لم يدر على الكفارة وهو الموجب على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
على عصبة قاتل الخطاة واهل بيته الذي ينتهي اليهم دية قتل المومن خطا والغرة
الواجبة في الجنب كل قوله حق وكل حكمه واجب نعم بعض ذلك الى بعض ويستثنى
الامل من الاكثر ولا يحل لاحد اخذ بعض اميره دون بعض ولا ضرب احكام

دونها

رسوله عليه السلام بعضها ببعض اذ كلها فرض وحق وليس شيء منها اولي بالظا
له من شيء اخر ولم يأت نص ولا اجماع في قتل العمد ولا يجوز تكليف احد غرامة
على احد الا ان يوجبها نص او اجماع قال ابو محمد فوجب ان ينظر من العصبة
والبطن والاولياء الذين اوجب الله تعالى عليهم الدية في قتل الخطاة والغرة
في الجنب فوجدنا الناس قد اختلفوا في ذلك فقالنا طائفة العاقلة هم
من كان معه في ديوان واحد في الخطا كما نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاغرائي
نا الدبري نا عبد الرزاق نا عمر نا قال سمعت الزهري نا ابو بصير نا انه قال
الثلاث فمادونه في خاصة ماله يعني مال الجاني وما زاد على ذلك اهل الديوان
وبه قال ابو حنيفة واصحابه الدية في قتل الخطا على العاقلة في ثلاث سنين
من يوم يقضي بها والعاقلة هم اهل ديوانه فوجدنا ذلك من اعطياتهم حتى
يصيب الرجل منهم من الدية اربعة دراهم او ثلاثة فان اصابه اكثر منهم المم
اقرب القتيل اليهم في النسب من اهل الديوان وان كان القتيل ليس من
اهل الديوان فرضت الدية على عاقلة الا قرب فالا قرب في ثلاث سنين
ويضم اليهم اقرب القتيل اليهم في النسب حتى يصيب الرجل من الدية ثلاثة
دراهم او اربعة وقال شفيق التوري الدية تكون عند الاعطية على الرجل
وقال الحسن بن علي العقل عاير ورس الرجال في اعطية القاتلة وقال الليث
بن سعد العقل عا القاتل وعلى القوم الذين باخذ نعم العطا ولا يكون على
قومه منه شيء وقال مالك الدية على القتيل على الغني قدره ومن دونه
على قدره وعقل الموالي يلزمه اهل العاقلة شتا واوا ثوا اهل ديوان
او يقطعير قد عفا الناس من رسول الله صلى الله عليه وسلم واي ركب
واما كان الديوان في زمن عمر بن الخطاب فاذا انقطع الرجل من اهل الدية
الى القرى الى المدينة وما يشبهها من امتهات القرى فسكنها وثوى بها رايته
ان يضم عقله الى قومه من اهل القرى وان لم تكن القرية من عمل عقله من
قومه ضم الى اقرب الناس بقبيلته من القبائل وقال الشافعي وابو سليمان
واصحابهما العقل على ذوي الانساب دون اهل الديوان والحلف على

عليه

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْهِمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ
فَالْوَجِبُ أَنْ يُوضَعَ مِنْهُ الْحَدِيدُ حَيْثُ وَضَعَ وَيَدَاقُ مِنَ الْإِلَامِ مَا إِذَا قُتِلَ وَلَا مَرْبُ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَهُ عَلَى
الْأَصْبَحِ الْقَوْدُ وَلَهُ فِي الْأَصْبَحِ الزَّائِدَةُ حُكُومَةٌ قَالَ عَلَى الْحُكُومَةِ غَرَامَةٌ
مَالٍ وَالْأَمْوَالُ مُحَرَّمَةٌ إِلَّا بَصِيرًا وَاجْمَاعُ مَسْئَلَةٍ قَالَ عَلَى مَنْ هَدَمَ
بَيْتًا عَلَى أَنْسَانٍ أَوْ ضَرْبَةٍ يَسْتَفِ وَهُوَ أَدْفَقُ قَطَعَ رَأْسَهُ أَوْ قَالَ هَدَمْتُ
الْبَيْتَ وَهُوَ قَدْ كَانَ مَاتَ بَعْدًا وَقَالَ ضَرْبُهُ بِالشَّيْفِ وَهُوَ مَيِّتٌ لَمْ يَلْتَفِتْ
وَلَا يَمْنُ عَلَى أَوْلِيَاءِهِ فِي ذَلِكَ وَوَجِبَ الْقَوْدُ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ لِأَنَّ الْبَيْتَ
قَدْ صَحَّتْ حَيَاتُهُ يَقِينُ نَهْوٍ عَلَى حَيَاةٍ حَتَّى يَصْغُرَ تَوْنُهُ وَمُدَّعَى تَوْنُهُ مُدَّعَى
بَاطِلٌ وَانْتِقَالَ حَالٍ وَالدَّعْوَى لَا يَلْتَفِتُ إِلَى بَيْتِهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ
مَسْئَلَةٌ وَمِنْ جَرَحَ جَرْحًا مَيِّتَ مِنْ شَيْءٍ فَتَدَاوَى بِسَمِّ مَاتَ فَالْقَوْدُ
عَلَى الْقَاتِلِ لِأَنَّهُ وَإِنْ مَاتَ مِنْ فَعَلٍ نَفْسِهِ وَفَعَلَ غَيْرَهُ فَكُلَاهُمَا قَاتِلٌ وَعَلَى
الْقَاتِلِ الْقَوْدُ وَلَنْ يَطْرَحَهُ غَيْرُهُ فَإِنْ اخْتَارُوا الدِّيَةَ فَالدِّيَةُ كُلُّهَا أَيْضًا لِأَنَّهُ
لَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَبْلَ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ وَهُوَ حَسْبُنَا
كِتَابُ الْعَوَاقِلِ وَالْقِسَامَةِ وَقِتْلِ أَهْلِ الْبَغْيِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سَلَامًا الْعَوَاقِلُ
قَالَ الْفَقِيهَةُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ وَحَقَّقَهُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ مَا أَحَدٌ مِنْ
فَتَحَ نَاعِدُ الْوَحَابِ بْنِ عَيْسَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ نَاعِدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ نَاعِدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رَافِعِ
نَاعِدُ الرَّزَاقِ نَاعِدُ بْنُ جَرِيحٍ أَخِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ كَتَبَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولَهُ ثُمَّ كَتَبَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَحْلُ
بَغْرَادِيَّةٍ وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ نَاعِدُ بْنُ أَبِي ثَالِثٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسْتَكَبِ
عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَنْزِ امْرَأَةٍ مِنْ
بَنِي لُحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بَعْدَ غُرَّةٍ عِيدٍ أَوَامَةٍ ثُمَّ أَنَّ الْقَوْدَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ يُؤْفَقُ
فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّ مِرَاسَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجَهَا وَإِنَّ الْعَقْلَ
عَلَى عَصَبَتِهَا وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ نَاعِدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ نَاعِدُ بْنُ جَرِيحٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

بْنِ الْعَمْرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ نَضِيلَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعْبَةَ قَالَ صَرَبَتْ
امْرَأَةٌ صَرَبَتْهَا يَهُودٌ فَنُتَاطَ وَهِيَ حُلِيٌّ فَقَتَلُوهَا وَاحِدًا لَهَا حَيَاتِيَّةً فَجَعَلَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلِ وَغُرَّةً لِمَا بَطْنُهَا فَقَالَ
رَجُلٌ مِنْ عَصَبَةِ الْقَاتِلِ الْغُرْمُ دِيَةٌ مِنْ لَا أَكُلُ وَلَا نَطُقُ وَلَا أَسْتَهْلُ مِثْلَ ذَلِكَ يَطْلُ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْبَحَ كَسْبُ الْعَرَبِ وَجَعَلَ عَلَيْهِمُ الدِّيَةَ
وَالْأَبُو مُحَمَّدُ فَصَحَّ أَنَّ الدِّيَةَ فِي قِتْلِ الْخَطَاةِ فِي الْغُرَّةِ الْوَاحِدَةِ فِي الْحَنْزِ عَلَى
عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ وَالْحَاجِيُّ مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ مِنْهُمْ الْعَاقِلَةَ الْغَارِمَةَ لَدِيَةِ الْخَطَاةِ وَلَعَنَ
الْحَنْزِ وَأَتَمَّ أَوْلِيَاءُ الْحَاجِيِّ الَّذِينَ هُمُ عَصَبَتُهُ وَسَهَامُ الْبَطْنِ الَّذِي هُمُ مَتَمُّهُ عَلَى مَا أوردنا
أَيْضًا مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ عَلَى بَطْنٍ عَقُولَهُ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ
وَجُمْهُورُ النَّاسِ يَقُولُونَ يَغْرِمُ الْعَاقِلَةُ الْمَذْكُورَةَ الدِّيَةَ لِأَنَّهُ قَدْ خَلَفَ عَنْ عَمِّهِ
الْبَنِيِّ فِي ذَلِكَ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَا أَدْرِي مَا الْعَاقِلَةُ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ
بِمَا قُلْنَا وَجُمْهُورُ النَّاسِ يَقُولُونَ هَذِهِ الْأَنْزَارُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا لِحَقِّهَا وَقَدْ جَاءَتْ الْأَنْزَارُ
عَنْ هَذِهِ الْأَنْزَارِ بِذِكْرِ بَعْضِهَا وَإِنْ كَانَتْ لَا حُجَّةَ فِيهَا لَكِنْ لَتَعْرِفَ نَاعِدُ بْنُ سَعِيدٍ
بْنِ بَنَاتٍ نَاعِدُ اللَّهِ بْنِ نَصْرِ بْنِ قَاسِمٍ بْنِ أَصْبَغٍ نَاعِدُ بْنُ وَصَّاحٍ نَاعِدُ بْنُ نَعَاوِيَةَ نَاعِدُ
وَكَيْحَ نَاعِدُ بْنُ لَيْلَى عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقْلَ قُرَيْشٍ
عَلَى قُرَيْشٍ وَعَقْلَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْأَنْصَارِ حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ
الْبَاجِيُّ نَاعِدُ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ نَاعِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ نَاعِدُ بْنُ أَبِي ثَالِثٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ نَاعِدُ بْنُ عِيَّانَ
عَنْ حُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاهُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍَا قَالَ كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ أَنْ يَعْقِلُوا عَاقِلَهُمْ وَيَقْدُوا عَاقِلَهُمْ
بِالْمَعْرُوفِ وَالْأَصْلَاحِ مِنَ النَّاسِ فَالْأَوَّلُ يَنْقَطِعُ وَفِيهِ ابْنُ لَيْلَى وَهُوَ سَيِّدُ الْحَفِظِ
وَالثَّانِي فِيهِ حُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاهُ وَهُوَ سَاقِطٌ وَفِيهِ مِقْسَمٌ وَهُوَ مَعْصُوفٌ قَالَ
أَبُو مُحَمَّدٍ فَإِنْ قَالَ مَا لَكُمْ بِمُحْرَمِ الْحَكَمِ بَانَ تَغْرِمُ الْعَاقِلَةُ جَرِيرَةً غَيْرَهَا وَقَدْ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِثْمَهَا وَلَا تَزُورُ وَآثَرُهُ وَزُورَ أُخْرَى وَقَالَ تَعَالَى
كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَجِيئًا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ مَا

كله

سقي المقصّر ومما كانت له سن زائدة او اصبع زائدة فقطعها قاطع اصر
له منه من اقرب سن الى تلك السن واقرب اصبع الى تلك الاصبع لا يضا
سن واصبع ولا فرق بين ان سقي المقصّر منه ليست له الا اربع اصابع
وبقي للمقصّر خمسة اصابع وبين ان يقطع سن ليست له الا الستة
وحدها ستا به سالم الا طابع ولا خلاف في ان الفصا ص في ذلك وبقي
المقصّر في اربع اصابع وبقي المقصّر منه لا اصبع له وهكذا القول في الاسنان
ولا فرق وبالله تعالى التوفيق **مسألة** قال علي واذا استباح الاول
في تولى قتل قاتل ولبيهم قتل لهم ان تعقيم على احد لم او على اجني ذلك لكم
والا افرعنا بكم فانيكم خرجت فرعته تولى الفصا ص وهذا قول الشافعي
قال علي برهان هذا انه ليس بعضهم اول من بعض ولا يملن ان يتولي
القتول اثنان معا فاذا لم يملن احدهما او من غيرهما باخرها ولا سبيل
ثالث فابر غيرهما بالقتول اسقاطا لهما معا في تولى ذلك الحكم والحكم
هاهنا بالفرعة اسقاطا لهما وابقا لهما الاخر ولا يجوز اسقاطا حق ذي
حق الا لضرورة ما نعمة لا سبيل لهما الى توفيق الحق فاذا كان ذلك سقط
الحق لقول الله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ومن
محرم عليا منعها من حقها ومن مضطرون لاسقاطا حق احدها اذ لا سبيل
الى غير ذلك ولما مضطرون لاسقاطا جميعا فلا يجوز لنا ما لم يضطر
الله فقد بطل ان يامر غيرهما بغير رضاها ولا يجوز ان يفصل احدهما فنسقط
حقه هكذا مطارة فيكون جورا ونجاسة فوجبت الفرعة ولا بد لار الضرر
دفعت اليها ولا يحل ايقاف الامر حتى يتفقا لان في ذلك منعها جميعا من
حقها وهذا لا يجوز وبالله تعالى التوفيق **مسألة** من اخاف انسانا
وقطع ساقه ومنكته وانقه وقتله فلو ان المقبول ان يفعل به كل ذلك وقتله
وله ان يقتله دون ان يفعل به شيئا من ذلك وله ان يفعل به كل ذلك او بعضه
ولا يقتله لكن يعصمه قال علي برهان هذا ان كل منه الانفعال قد وجب
له ان يفعلها بقضا صا على ما قد من قبل وهذا ايضا مندوب الى العفو عن كل

ذلك وعن بعضها فاني حقه فعل فذلك له واي حقه ترك فذلك له وقال
الشافعي له ان يقطع ذراعه ويخيفه على ان يقتله وامّا على ان لا يقتله فلا
وال ابو محمد وهذا خطأ لا نه يحصي لا برهان له به فان قال في ذلك
تعذيب له فلنا نعم فكان ما اذا اناح له تعذيبه فاني بعض ما ابخ له
وعفا عن البعض فقد احسن في كل ذلك ولم يتعد وما وجدنا الله تعالى قط الزم
استيقنا الحق كله ومنع من العفو عن بعضه بل قد صح النص بخلاف قول الشافعي
جملة وهو فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعزيبين اذ قطع ايديهم وارجلهم
وسئل عنهم بقصاصا بما فعلوا بالرسول وتركهم باحق يستسقون فلا يستقون
حتى ما تواتر قد قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وقد ذكرنا
هذا الحديث باسناد فيه سلف من كانا فاعني عن ترداده وبطلنا قول من كان
كاذبا ان هذا كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كانت المسئلة مساحية
وبالله تعالى التوفيق **مسألة** قال علي من قطع اصبع اخر عمدا فسلك
القتول ا قد ناله من جبهه علي ما ذكرنا قبل فان تاكلت اليد فذهبت وبرأ
فله القود من اليد لا ينفك بعد وان يظلم وكذلك لو جرحه موضحة عمدا
فذهبت منها عينا افضل من الموضحة ومن العيين معا وهكذا في كل شي طومات
بها قتله به لان كل ذلك تولد من جنايته عدوان وقال الشافعي اما تعجل
الفصا ص من الاصبع والموضحة فنع من مات بعد ذلك فالقتول في النفس واجب
ايضا واما ذهاب العينين واليد فقط فاما في ذلك الدية فقط قال ابو محمد
وهذا خطأ ومناقضة ظاهر ولا فرق بين ما تولد من جنايته من ذهاب نفس
او ذهاب عضو اذ لم يفرق بين شي من ذلك نص في ان ولا سنة ولا اجماع ولا
نظر ولا قضا ولا قول صاحب فلو ان المجني عليه قطع كف نفسه خوف
سري الا كالة فلا ضمان على الجاني لان ذهاب اليد كان باحبا رقا طعها لا
من فعله ولعلها لو تركها تبرا فلو قطع الانسان ايملة لها طرفان فان قطع
كل طرف في اصله قطع من يده ايملة ان ذلك فلو قطع في الاصبع قبل افتراق
الايملة قطع له من ذلك الموضع فقط ولا مزيد ولا ارش له في الايملة الثانية

الا ان يمنع منه اجماع فان قيل ان الله تعالى قال والجروح نقصا فمن
نصدق به فهو كفارة له وقال تعالى وحزاسية سببته مثلها فمن عفا
واصلح فاجره على الله فذلك على ان ذلك كله للمحى قلنا وبالله تعالى
التوفيق هذا لا حجة لكم بينه لوجوب احدهما ان الامر بالعفو صريحا واعتدا
عموم ثم قد خص بالعفو والصدقة بعض المعتدي عليهم دون بعض والوجه
الثاني انه تعالى لم يمنع بقوله تعالى الصادق من صدق به فهو كفارة له
ولا بقوله الصادق فمن عفا واصح فاجره على الله من ان يكون العفو صريحا
واجبا لمن لا عضوله ولا صدقة كالمجنون والصبي فيكون الميت داخل في
هذا العموم ووجه ثالث وهو ان الله تعالى قال فمن عفا واصح وقال
من صدق به ولم يقل تعالى فان صدق المجروح وحده ولا قال فمن عفا
من الذين العفو اليهم خاصة ولكن اجل عز وجل الامر فخر عفو المجني عليه
وصدقته اذا كان بمن له عفو وصدقة وكما نزع عفو الولي اذا بطل ان يكون
للمجني عليه عفو ويكتسب من ذلك واكثر الحاضرين من خصوص من يرون القطع
على من سرق من ميت كقتله به تاخذ وعلى من قد فبيضا ومن الناس من
يرى الحد على من ربي بميتة فان من يرق من ما راوه من ذلك ومن القود له
من الجرح والكسر وليس هذا قياسا لانه ليس بعض ذلك املا لبعض بل كله
بأب واحد من عمل علاجا للضرر بحكم على عامل ذلك العمل فواجب
انفاذ ذلك الحكم على من عمل ذلك العمل قال ابو محمد وهذا قول بوبته
النظر ويشهد له القرآن والسنة بالصحة وما نعلم هاهنا قول لاحد من
الصحابه رضي الله عنهم منع منه فكيف ان يجمع الاجماع من جميعهم على المنع منه
هذا امر لا سبيل له وجوده ابدا ولو كان حقا لو جد بلا شك ولما احتجوا
فالواجب المصير اليها او بجهة القرآن والسنة وان لم يعلم فابل بذلك
اذا لم يجمع اجماع متيقن بخصيص النص او بسنخه وبالله تعالى التوفيق مسئلة
الوكالة في القود قال على امر الولي ان يؤخذ له القود جائز لبراءة اهلها
قول الله تعالى تعا ونوا على البر والتقوى والقود بر وتقوى فالتعاون

فيه واجب وثانيها ما قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من امره
بالقود من اليهودي الذي رضى راس الحارثية بالحجر فكان امره عليه السلام
عموما لكل من حصرت وثايلها اجماع الامم على ان السلطان اذا اوجبت
له مال الولي من القتل فانه يامر من يقبل والسلطان ولي من لا وليا فلا يجوز
تخصيصه بذلك دون سائر الاولياء قال ابو محمد فاذ ذلك كذلك فاجاز
اذا امر الولي من يأخذ له القود ان يغيب فيستفيد المأمور وهو غائب
اذ قد وجب القود بتغيير امر الله تعالى وامر رسوله صلى الله عليه وسلم
ولم يشترط حضور الولي في ذلك من غيب وما كان ربك نسيانا فان غاب
الولي ثم عفا فليس عفو به شيء ولا شيء على القاتل ولا يصح عفو الولي
الا بان يبلغ ذلك المأمور بالقود ويصح عنده سرحان ذلك ان الله تعالى
قد اباح للمأمور باخذ القود وان يامر لأمره بذلك وابع له دمه المستقا
منه واعضاؤه يبقين لا شك فيه فاذا عفا الولي في غير علم المأمور بالقود
فهو مضار والمضار من غير العلم والمغدي ظالم وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق فلاحق لذلك العفو الذي هو مضارة محضة
وهو غير العفو الذي حض الله تعالى عليه ورسوله عليه السلام لان العفو الذي
حض الله تعالى عليه ورسوله عليه السلام فهو طاعة وعفو المضارة معصية
والمعصية غير الطاعة وهذا العفو بعد الامر فهو عفو بخلاف العفو الذي امر
الله تعالى به فادبا اليه واد هو غير مأمور باطل لقول رسول الله صلى الله عليه
وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد فهو غير لازم لذلك العافي وهو
باق على قوده فلو بعث رسولا الى المأمور بالقود فلاحكم له الا حتى يبلغ
اليه فحينئذ يصح ويلزم العافي فان قتله المأمور بالقود بعد صحة الخبر
عنده بعفو الولي فهو قاتل عدا وخابر عفا وعليه القود وكذلك لو جاز
الامر ولا فرق فالاخذ بالقود واجب كما امر به وبالله تعالى التوفيق مسئلة
من قطع ذكر خنثي مشعل وانثيه فسوا قال انا امره اوقال انا ذكر القود
واجب لانه يسمى ذكرا وانثيين وكذلك لو قطعت امرأة شفرته ولا فرق ان

عصوم

بلغت مقابلة

صلى الله عليه وسلم فليس لاحد ان ياخذ من احد ما لا يعطيه لا خيرا لا ينصر
 او اجماع وبالله تعالى التوفيق وقد روي عن مالك والحسن بن حي ان في جنين
 الفرس هشر فمية امه وقال مالك في جنين البهيمة عشر فمية امها وهذا
 كله ليس بشيء لانه وياسر والقياس باطل مسلمة قال علي ولو ان كافرا
 ذميا قتل ذميا ثم اسلم القاتل بعد قتله المقتول او قبل موت المقتول
 فلا قود على القاتل اصلا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتل
 مؤمنا بكافرا قالوا ودية المقتول ان اخذوا والدية قبل اسلام قاتل
 ولهم اوافدوه ثم اسلم بقبيل لغرامة لهم عليه لانه ما استحقوه عنده
 والاموال تحب للكافر على المؤمن والمؤمن على الكافر وقد مات رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ودرعه مرهونه عند يهودي في ثلاثين صاعا من شعير اخذها
 صلى الله عليه وسلم لقوت اهله وقد ذكرناه باسناديه قبل هذا فلوان
 المحرّج اسلم ابصا ثم مات وهو مسلم فالقود له واجب لانه مؤمن مؤمن
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون متكافرون ما هم حال
 ابو محمد فلوان مسلما جرح ذميا عدا لما فاسلم الذمي ثم مات من ذلك
 الجرح فالقود في ذلك بالسيف خاصة ولا قود في الجرح لان الجرح حصل
 ولا قود فيه لانه كافر ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
 فلما اسلم ثم مات مسلما من جناية ظلم بمات من مثلها حصل مقتولا
 عدا وهو مسلم ففيه ما جعل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
 على من قتل مؤمنا وبالله تعالى التوفيق فلوان صبيبا او مجنونا جرحا
 استا ثم عقّل المجنون وبلغ الصبي ثم مات المحرّج فلا شيء في ذلك
 لاديه ولا قود لانه مات من جناية هدر لاحكامها فان قتل قد قلتم
 في الذي يرمى حسوبا ثم يسلم ثم يموت ان فيه الدية على العاقلة فكيف
 يجعلون الدية فيمن مات من جناية ما مور بها ولا يجعلون الدية فيمن
 مات من جناية هدر قلنا وبالله تعالى التوفيق هكذا قلنا لان اجماعنا
 المأثور بتلك الجناية محاطة مكلف لما لم يدر في قتل الخطاء كفارة او

كله

كله

كافرا

كفارة ودية على ما قلناه وليس المجنون والصبي مخاطبا اصلا ولا مكلفين
 شريعة في قتل عدا ولا في قتل خطاء فسقط حكم كل ما عدا ولم يكن له في
 الشرع دخول ولم يسقط ما فعله المخاطب المكلف المأثور المني ولو
 ان عاقلا قتل او جرح ثم جن فمات المحرّج من تلك الجناية فالقود
 على المجنون والدية في ماله ولا كفارة هناك وذلك لان القود
 قد وجبت عليه حين جن وحكم تلك الجناية لازما له فلا يسقط عنه
 بذهاب عقله اذ لم يوجب ذلك نص قران ولا سنة ولا اجماع وقد
 يُقام عليه في جنونه حد لزمه في حال عقله ولا يُقام عليه في حال
 عقله كل حد كان منه في حال جنونه بخلاف من الامة والسكران
 مجنون مسلمة كسيرة عظم الميت قال علي ناعدا الله بن ربيع نا محمد
 بن اسحق نا ابن الاعراب نا ابو داود نا العنبي نا عبد العزيز نا محمد الدارود
 عن سعد هو ابن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال كسر عظام الميت كسره حيا قال علي هذا
 لا يستدال من طريق سعد بن سعيد الانصاري اخي يحيى بن سعيد وهم
 ثلاثة اخوة يحيى بن سعيد امام نقة وعبد ربه بن سعيد لا بأس به وليس
 بالهنا لك في الامامة وسعد بن سعيد وهو ضعيف جدا لا يحتج به لا
 خلاف في ذلك فطل التعلق بهذا الحديث ولو صح لقلنا به في كسر العظم
 خاصة ولما كان لقول من قال ان هذا في الحرمة معنى لانه كان يكون
 دعوى بلا دليل وتخصيصا لا بترها قال ابو محمد من جرح ميتا او
 كسر عظمه او احرقة فلا شيء في ذلك اما القتل فلا شك فيه لانه ليس
 واما الجرح والكسر فلو وجد فيه لوجب القضاء لانه عدا وان صح
 الاجماع في ان لا قود في ذلك وجب الوفوف عند الاجماع والا فقد قال
 تعالى واخرجوا قصاصا وهذا جرح وجرح وقال تعالى وجرا سبية سبية
 مثلها وقال تعالى من اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم
 وهذا الفعل بالميت سبية واعتدا فلو اوجب بالقصاص واجب في ذلك

خلاف

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَحَدٍ مَا لَا يُعْطِيهِ إِلَّا خِيَالُ النَّصْرِ
 أَوْ إِجْمَاعُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَالحَسَنِ بْنِ حَرِشٍ أَنَّ فِي حَبِزِ
 الْفَرَسِ هَشْرَ فَمِيَةِ أُمِّهِ وَقَالَ مَالِكٌ فِي حَبِزِ الْبَيْهَمَةِ عَشْرَ فَمِيَةِ أُمِّهِ وَهَذَا
 كَلِمَةُ لَيْسَ لَيْسَ لَا تَنْهَى وَيَأْسُ وَالْفِيَأْسُ يَأْطُلُ مَسْأَلَةً قَالَتْ عَلَى وَلَوْ أَنَّ كَافِرًا
 ذَمًّا قَتَلَ ذَمِّيًّا ثُمَّ اسْلَمَ الْقَاتِلُ بَعْدَ قَتْلِهِ الْمَقْتُولُ أَوْ قَبْلَ مَوْتِ الْمَقْتُولِ
 فَلَا قُودَ عَلَى الْقَاتِلِ أَصْلًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْتُلْ
 مُؤْمِنًا يَكْفُرُ قَالُوا وَدِيَّةُ الْمَقْتُولِ إِنْ أَخْتَارُوا أَلَا دِيَّةٌ تَقْبَلُ إِسْلَامَهُ قَاتِلُ
 وَلَيْتُمْ أَوْ فَاذُوهُ ثُمَّ اسْلَمَ بَقِيَّةَ الْغَرَامَةِ لَهُمْ عَلَيْهِ لَا تَنْهَى مَا اسْتَحَقَّوهُ عَنْدهُ
 وَالْأَمْوَالُ حَبِزٌ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنِ عَلَى الْكَافِرِ وَقَدْ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ فِي ثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَخَذَهَا
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْتِ أَهْلِهِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ بِأَسْنَادِهِ قَبْلَ هَذَا فَلَوْ أَنَّ
 الْمَجْرُوحَ اسْلَمَ ابْتِغَاءً مَوَاتٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ فَالْقُودُ لَهُ وَاجِبٌ لَا تَنْهَى مُؤْمِنٌ مَوْضِعُ
 وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُؤْمِنُونَ مَتَكَ فَاذِمُوا مَا هُمْ قَالُوا
 أَبُو مُحَمَّدٍ ثَلَاثُونَ مَسْلَمًا جَرَحَ ذَمِّيًّا عَدَا ظَالِمًا فَاسْلَمَ الذَّمِّيُّ ثُمَّ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ
 الْجَرَحِ فَالْقُودُ فِي ذَلِكَ بِالسَّيْفِ خَاصَّةً وَلَا قُودَ فِي الْجَرْحِ لِأَنَّ الْجَرْحَ حَصْلُ
 وَلَا قُودَ فِيهِ لِأَنَّهُ كَافِرٌ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُؤْمِنِ سَبِيلًا
 فَلَا اسْلَمَ ثُمَّ مَاتَ مُسْلِمًا مِنْ جُنَايَةٍ ظَلَمَ بِمَاتٍ مِنْ مِثْلِهَا حَصْلُ مَقْتُولٍ لَا
 عَدَا وَهُوَ مُسْلِمٌ فِيهِ مَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَى مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ فَلَوْ أَنَّ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا جَرَحَا
 اسْتَأْنَأَا ثُمَّ عَقَلَ الْمَجْنُونُ وَبَلَغَ الصَّبِيُّ ثُمَّ مَاتَ الْمَجْرُوحُ فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ
 لِأَدِيَّةٍ وَلَا قُودَ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جُنَايَةٍ هَذَرٍ لَا حَكْمَ لَهَا فَانْ قَتَلَ قَتْلُهُ
 فِي الَّذِي يَرَى حَسْرَتًا ثُمَّ اسْلَمَ ثُمَّ يَمُوتُ أَنَّ فِيهِ أَدِيَّةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَكَفَتْ
 تَجْعَلُونَ أَدِيَّةً فِيهِ مَاتَ مِنْ جُنَايَةٍ مَأْمُورًا بِهَا وَلَا يَجْعَلُونَ أَدِيَّةً فِيهِ
 مَاتَ مِنْ جُنَايَةٍ هَذَا قَوْلُنَا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ هَكَذَا قَوْلُنَا لِأَنَّ أَحَدًا
 الْمَأْمُورَ بِتِلْكَ الْحِمَايَةِ مُحَاطٌ بِكُلِّ مَلَزَمٍ فِي قَتْلِ الْخَطَاةِ كَقَارَةِ أَوْ

كله

نحو

كما

كَقَارَةِ وَدِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَيْسَ الْمَجْنُونُ وَالصَّبِيُّ مُحَاطٌ بِأَصْلًا وَلَا كَلْفَيْنِ
 شَرِيعَةٍ فِي قَتْلِ عَدُوٍّ وَلَا فِي قَتْلِ خَطَاةٍ فَسَقَطَ حَكْمُ كُلِّ مَأْمُورٍ بِكُلِّ لَيْسَ
 الشَّيْءُ دُخُولُ وَلَمْ يَسْقُطْ مَا فَعَلَهُ الْمُحَاطُّ الْمَكْلُوفُ الْمَأْمُورُ الْمَنْعِيُّ وَلَوْ
 أَنَّ عَاقِلًا قَتَلَ أَوْ جَرَحَ ثُمَّ جُنَّ فَمَاتَ الْمَجْرُوحُ مِنْ تِلْكَ الْحِمَايَةِ فَالْقُودُ
 عَلَى الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ فِي مَالِهِ وَلَا مَفَادَاةَ هُنَا لَكَ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقُودَ
 قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ حِينَ جُنَّ وَحَكْمُ تِلْكَ الْحِمَايَةِ لَا يَزِمُ لَهُ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ
 بِدَهَابِ عَقْلِهِ إِذَا لَمْ يُوْجِبْ ذَلِكَ نَصْرُ قُرْبَانٍ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ وَكَذَلِكَ
 يُقَامُ عَلَيْهِ فِي جُنُونِهِ حَذْرُ لَزْمَتِهِ فِي خَالِ عَقْلِهِ وَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ فِي خَالِ
 عَقْلِهِ كُلِّ حِدٍ كَانَ مِنْهُ فِي خَالِ جُنُونِهِ بِإِخْلَافٍ مِنَ الْأَمَةِ وَالسَّكْرَانِ
 مَجْنُونٌ "مَسْأَلَةٌ كَسَرَ عِظَ الْمَيِّتِ قَالَ عَلَى نَاعِدُ اللَّهِ بْنِ رُسَيْعٍ نَاعِدُ
 بَنِي إِسْحَاقَ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ نَا أَبُو دَاوُدَ الْعَنْبَسِيُّ نَاعِدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَادِيُّ
 عَنْ سَعْدِ هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَسَرَ عِظَامَ الْمَيِّتِ كَسْرُهُ حَتَّى قَالَ عَلَى هَذَا
 لَا تُسْنَدُ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَخِي أَبِي سَعِيدٍ وَهُمْ
 ثَلَاثَةُ أَخَوَةٍ بِحَبِزِ بَنِي سَعِيدٍ أَمَامَ نَفَقَةٍ وَعَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ لَا يَأْسُ بِهِ وَلَيْسَ
 بِالْمَيِّتِ لَكَ فِي الْأَمَامَةِ وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا لَا يَحْتَجُّ بِهِ لَا
 خِلَافَ فِي ذَلِكَ فَبَطَلَ التَّلَوُّقُ هَذَا الْحَدِيثُ وَلَوْ صَحَّ لَقَوْلُنَا بِهِ فِي كَسْرِ الْعِظَمِ
 خَاصَّةً وَلَمَّا كَانَ لِقَوْلِهِ مِنْ قَالِ إِنَّ هَذَا فِي الْحَرَمَةِ مَعْنَى لَا تَنْهَى كَانَ يَكُونُ
 دَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ وَتَحْضِيصًا بِلَا بُرْهَانٍ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ مِنْ جَرَحَ مَيِّتًا أَوْ
 كَسَرَ عِظْمَهُ أَوْ أَحْرَقَهُ فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ أَمَّا الْقَتْلُ فَلَا شَيْءَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَاتِلًا
 وَأَمَّا الْجَرْحُ وَالْكَسْرُ فَلَوْ وَجَدَ فِيهِ لَوْ جَبَّ الْفَضْلُ لَمْ يَنْهَى عَنْهُ وَإِنْ صَحَّ
 الْإِجْمَاعُ أَنَّ لَا قُودَ فِي ذَلِكَ وَجَبَ الْوَفُوفُ عِنْدَ الْإِجْمَاعِ وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ
 تَعَالَى وَاجْرُوحُوا قِصَاصًا وَهَذَا جَرَحٌ وَجَارَحَ وَقَالَ تَعَالَى وَجَرَّاسِيَّةً سَيِّئَةً
 بِمِثْلِهَا وَقَالَ تَعَالَى مَنْ أَعْتَدِيَ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِمْ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ
 وَهَذَا الْفِعْلُ بِالْمَيِّتِ سَيِّئَةٌ وَأَعْتَدُوا قَالُوا وَاجِبٌ بِالْفَضْلِ وَاجِبٌ فِي ذَلِكَ

خلاف

عن المسور بن مخرمة قال استشأ رعد بن الخطاب في ملاص المراه فقال
المغيرة بن شعبة شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بعة
عبد اوامه فقال له عمر اني من شهد معك فشهد له محمد بن مسلمة وما
ناه احمد بن محمد بن عبد الله الطلميذ نا ابن مفرج نا محمد بن ابوت الصموني
الرقني نا احمد بن عمرو بن عبد الحائق البزار نا محمد بن معمر البخاري نا عثمان بن
عمر نا يونس بن يزيد نا الزهري نا سعد بن المسيب نا علي بن هرون قال
اقتلت امرأتان من هذيل فريمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في
بطنها فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام
دبته جنيتهما عبد او وليدة وقضى بالذبة على عاقلتها وودتها ولذها
قال ابو محمد حدثت المغيرة ومحمد بن مسلمة عموم املاص امراة وكذلك نصر
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث اخر مرة بان دبته جنيتهما
عبد او وليدة ولم يقل عليه السلام ان هذا امنا هو في جنيتهما فلا عمل
لا حدان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ولا ان يخبر عنه
بما لم يخبر به عن نفسه ومن فعل هذا فقد قال عليه السلام ما لم يقل وهذا
بوجوب النار فان قبل امنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك
في جنيتهما قبل لهم امنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنيتهما
هذه لية لحيايته سبي ملكة قتلها ضربها ام عفيف فما الفرق بينكم
في دعواكم امنا حكم بذلك لانه جنيتهما ومن قال بل لانه جنيتهما
ولا نه جنيتهما اولان ضربها قتلها اولان القاتلة اسمها ام عفيف
وهذا كله باطل ومخلط وبالله تعالى التوفيق مسألة جنيتهما
قال علي قال قالون في جنيتهما عشر دينها وهذا قول امنا قاسوه
على قولهم في تقوم المغيرة خمسين دينارا وهو قول ظاهر الخطاء والقول
عندنا ان في جنيتهما ابعثا عشرة عبد اوامه يعرض على عاقلة الصارب
به فيطلبون غلاما اوامه كافر من يدفعه عنه او يدفعها اليه من حبله
فان لم يوجد بغيره احداهما لو وجد والعقبة في هذا وفي العرة حمله اذا

خ
اوامه

بدلكم

في جنيتهما

عدمت اقل ما يمكن اذ لا يجوز ان يلزم احد غرامة الا بنصر واجماع
ليقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم وانواكم عليكم حرام
فاقل ما كانت تساوي العرة لو ردت واجب على العاقلة بالنقص
وما زاد على ذلك غير واجب لا بنصر ولا اجماع فهو ساو ولا يجوز احكام
به ولو ان دميما ضرب امرأة مسلمة خطافا سقطت جنيتهما لكانت
عاقلة عبد كافر اوامه كافرة ولا بد ولا يجوز ان يبتاع عبدا مسلما ولا
امه مسلمة والذبة الكافرة يجوز في العرة المذكورة سواء كان الحائي
وعاقلته مسلمين او كافرا او كافرا وانما الواجب عبد اوامه فقط كما حكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ينطو عن الهوى ان هو الا دحي يوحى وما
كان ذلك نسبيا فلما اراد الله تعالى ان يكون العرة مؤمنة لما اعفل رسول
الله صلى الله عليه وسلم بيان ذلك كمال يعضل او يبين انه مجزي في ذلك
ذكر او اني وبالله تعالى التوفيق قال علي وامنا ما نقض الامه الفنا
الجنيتهما الواجب على الحائي في ماله ولا بد زيادة على العرة لانه مال
امسده فعليه ضمانه على ما قد ذكرنا وبالله تعالى التوفيق مسألة
جنيتهما قال علي نا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن اصبح نا ابن
وصاح نا سحنون نا ابن وهب نا اخير نا يونس بن يزيد نا علي بن الرناد نا المزهرى
وربيعة قال ابو الرناد في جنيتهما يرى ان تقام البعثة في بطنها ولذها
ثم تقام بعد ان تطرح جنيتهما فيكون فضل ما بين ذلك على الذي اصابها
حتى طرح جنيتهما وقال الزهري ترى جنيتهما البعثة الى الحكم بغيره امنا
البعثة سلعة من السلع وقال ربيعة لا ترى جنيتهما البعثة شيئا اوسع
من اجتهاد الامام قال ابو محمد القوت في هذا عندنا هو قول ابن
الرناد لانها جناية على مال فقيمة مثله وامنا قول الزهري وبيعة ان
في ذلك اجتهاد الامام والحاكم فقول لا يصح لانه لا دليل يوجبه ولم يجعل
الله تعالى ولا رسوله عليه السلام لاحد من الائمة اجتهادا في اخذ مال
من استان واعطاه اخر بل قد حرم الله تعالى ذلك على لسان رسوله

تجزي

خ
ففيه مثله

عن المسور بن خزيمة قال استشار عمر بن الخطاب في ملاص المرأة فقال
المغيرة بن شعبة شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بعة
عبد اوامه فقال له عمر اني من شهد معك فشهد له لمحمد بن مسلمة وما
ناه احمد بن محمد بن عبد الله الطائفي نا ابن مفرح نا محمد بن ابوت الصموني
الرتي نا احمد بن عمرو بن عبد الحالف البرار نا محمد بن معمر الجراي نا عثمان بن
عمر نا يوسف بن يزيد نا الزهري نا سعيد بن المسيب نا علي بن هريز قال
اقتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في
بطنها فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام
دنة جنيتهما عبد او وليدة وقضى بالذمة على عاقلتها وورثها ولدها
قال ابو محمد حدثت المغيرة ومحمد بن مسلمة عموم املاص امرأة وكذلك نصر
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث اخر بيرة بات دنة جنيتهما
عبد او وليدة ولم يقل عليه السلام ان هذا املاص في جنيتهما فلا يحل
لاحد ان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ولا ان يخرج عنه
بما لم يخرج به عن نفسه ومن فعل هذا فقد قال عليه السلام ما لم يقل وهذا
بوجوب النار فان قيل امنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك
في جنيتهما قبل امنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنيتهما
هذه لية لحياة نبيته سبي ملكة قتلها ضربها ام عفيف هما الفرق بينكم
في دعواكم امنا حكم بذلك لانه جنيتهما ومن قال بل لانه جنيتهما
ولا نه جنيتهما اولان ضربها قتلها اولان القاتلة اسما ام عفيف
وهذا كله باطل ومخلط وبالله تعالى التوفيق مسألة جنيتهما
قال علي قال قالون في جنيتهما عشرة دينار وهذا قول امنا قاسوه
على قولهم في تقوم الغرة خمسين دينارا وهو قول ظاهر الخطاء والقول
عندنا ان في جنيتهما اثنا عشر دينارا واما بعضنا على عاقلة الضارب
به فيطلبون غلاما او امه كافرين فيدفعاه او يدفعاها الى من يحب له
فان لم يوجد ففيه اثنا عشر دينارا واما في الغرة حمله اذا

خ
اوامة
كله

بذلك

دنة

عدمت اقل ما يمكن اذا لا يجوز ان يلزم احد علامة الانصر او اجماع
لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دماكم وانواكم علتكم حرام
فاقل ما كانت نبتاوي الغرة لو وجدت واجب على العاقلة بالنصر
وما زاد على ذلك غير واجب لا ينصر ولا اجماع فهو ساوطلا يجوز احكام
به ولو ان دميما ضرب امرأة مسلمة خطا فاسقطت جيبا لثفت ان يتناع
عاقلته عبدا كاجرا او امه كافرة ولا بد ولا يجوز ان يتناع عبدا مسلما ولا
امه مسلمة والذمة الكافرة يجوز في الغرة المذكورة سواء كان الحاني
وعاقلته مسلمان او كافرا وانما الواجب عبدا او امه فقط كما حكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ينطو عن الهوى ان هو الا دحي يوحى وما
كان ذلك نسبيا فلواراد الله تعالى ان يكون الغرة مؤمنة لما عفل رسول
الله صلى الله عليه وسلم بيان ذلك كالم يعقل او بين انه مجزي في ذلك
ذكر او اني وبالله تعالى التوفيق قال علي واما ما نقص الامة الفنا
الجني فهو الواجب على الحاني ماله ولا بد زيادة على الغرة لانه مال
امسده فعلية ضمانه على ما قد ذكرنا وبالله تعالى التوفيق مسألة
جنيتهما قال علي نا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرح نا قاسم بن ابيص نا ابن
وصاح نا سمعون نا ابو رويب اخبرنا يوسف بن يزيد نا علي بن الزناد نا الزهري
وربنا قال ابو الزناد في جنيتهما يرى ان تقام البهيمة في بطنها ولدها
ثم تقام بعد ان تطرح جنيتهما فيكون فضل ما بين ذلك على الذي اصابها
حتى طرح جنيتهما وقال الزهري يرى جنيتهما البهيمة الى الحكم بقيمة امنا
البهيمة سلعة من السلع وقال ربيعة لا ترى جنيتهما البهيمة شيئا اوسع
من اجتهاد الامام قال ابو محمد القوف في هذا عندنا هو قولنا ان
الزناد لا ينها جناية على مال فقيمة مثله واما قول الزهري وربيعة ان
في ذلك اجتهاد الامام او الحاكم فقول لا يصح لانه لا دليل يوجب له
الله تعالى ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يميز احسانا في اخذ مال
من استلن واعطاه اخر بل قد حرم الله تعالى ذلك على لسان رسوله

تجزي

خ
ففيه شدة

فيلم / قسم ٢ ٧ ٢ ٧ ٧

لغات بالهلي ٨ ٧ ٧ ٧

صغير مكر ومكر

